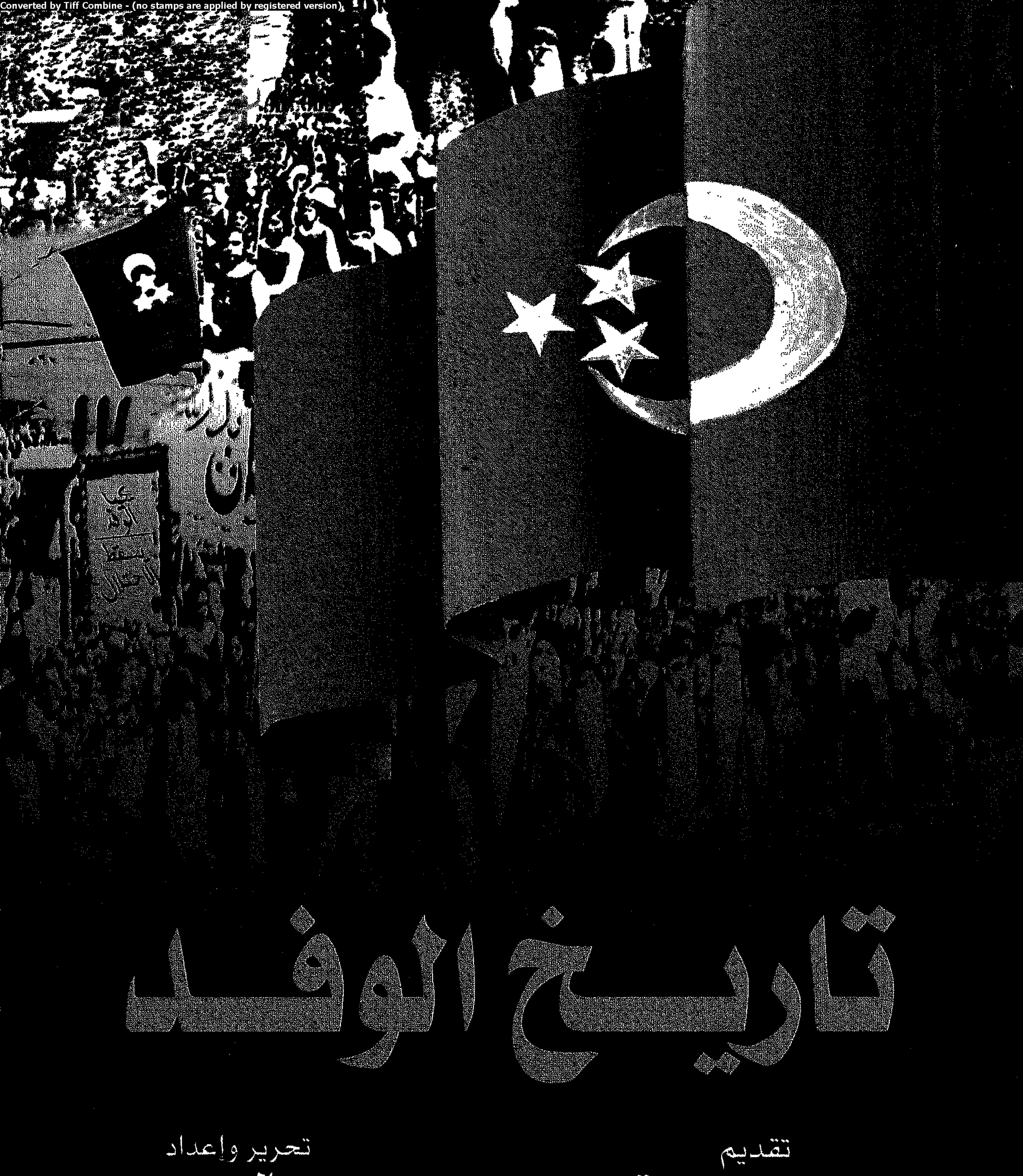


تاريخ الوفد

تقديم
د. نعمان جمعة

تحرير وإعداد
جمال بدوى
لمعى المطيعى

دار الشروق







تاريـخ الوفـد

الطبعـــة الأولـــى
١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى ـ
رابعة العدوية ـ مدينة نصر
ص . ب : ٣٣ البانوراما ـ تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩
فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
البريد الإلكترونى: email· dar@shorouk, com

تاريــخ الوفــد

تقديم
د. نعمان جمعة

تحرير وإعداد
جمال بدوى
لمعى المطيعى

دار الشروق



تقـديـم

أشعر بالفخر وبالسعادة والارتياح لإصدار هذا المؤلف عن الحزب العريق الذى أتشرف برئاسته منذ أول سبتمبر سنة ٢٠٠٠ ـ وعنوانه تاريخ الوفد ـ وهو من تأليف وإعداد نخبة من العلماء والمفكرين والمؤرخين.

وقاد فريق العمل الصحفى الأديب المؤرخ الأستاذ جمال بدوى الرئيس السابق لتحرير صحيفة الوفد، وعاونه فى ذلك المؤرخ والمفكر اللامع الأستاذ لمعى المطيعى. وساهم فى إخراجه إلى النور وطبعه ونشره الأديب والناشر الفاضل الأستاذ إبراهيم المعلم صاحب ومدير دار الشروق للنشر، وهى الدار التى تميزت بالوطنية والتضحية من أجل نشر كتب التاريخ والتراث والأدب والتى تتكون منها ثروتنا ومخزوننا الفكرى الذى نعتز به ونحرص جميعا على الحفاظ عليه لكى ينتقل عبر الأجيال مشعلا وضياء ينير الطريق.

● تاريخ الوفد هو جزء عزيز ونفيس من تاريخ مصر. بل وبغير مبالغة هو تاريخ نضال وكفاح الشعب المصرى الحديث من أجل جلاء المحتل الأجنبى ومن أجل سيادة الأمة ومن أجل الوحدة الوطنية ومن أجل حقوق الإنسان المصرى ورفاهيته.

فالوفد هو ثورة ١٩١٩ بزعامة سعد زغلول. وهو الصمود الشعبى بزعامة النحاس ضد الاحتلال الإنجليزى وضد الحكم الملكى المتسلط وضد وزارات أحزاب الأقلية ووزارات أعوان الملك وتابعى الإنجليز. وهو صمود شعبى وصل إلى ذروته فى أعمال الفدائيين ضد الإنجليز على ضفاف قناة السويس فى سنتى ١٩٥٠ و١٩٥١. وبطولات الفدائيين هى التى يسرت مهمة المفاوض المصرى سنة ١٩٥٤ لإنجاز جلاء القوات البريطانية نهائيا عن مصر. ومعركة الفدائيين أعد لها واحتضنها وزير الداخلية وسكرتير عام الوفد الرئيس الثالث والزعيم الوطنى محمد فؤاد سراج الدين، وهو من قدر له أن يصمد حتى استطاع إعادة الوفد إلى الحياة السياسية بعد ربع قرن من الأوحدية السياسية.

والوفد هو الانحياز إلى الشعب والالتحام به. وتمثل ذلك فى مجانية التعليم وفى قانون العمل الذى حقق الكثير من المكاسب للعمال، وهو إنصاف الموظفين وإصدار كادر الأزهر والشرطة.

إلخ إلخ.

باختصار: الوفد مسيرة وطنية بدأت بالتورة عام ١٩١٩ وتستمر من أجل سيادة الأمة ومن أجل الإصلاح السياسى والاقتصادى والاجتماعى والخدمى.

ونحن اليوم إذ نسعى إلى بناء المستقبل ننطلق من هذا التاريخ الطويل الذى يدل على أن شعب مصر قادر إذا أراد على صنع المعجزات.

ولذلك قرر حزب الوفد تسجيل تاريخ الوفد فى هذا العمل الدى نقدمه، وكلنا أمل فى حسن قبوله وتقديره.

د. نعمان جمعة

مقدمة

كان أمرا مثيراً للغرابة : أن تخلو المكتبة التاريخية من كتاب يسجل تاريخ الوفد . وباستثناء بعض الدراسات الأكاديمية ، لا تجد سجلا يروى تاريخ الحزب الذى احتضن الحركة الوطنية منذ ثورة ١٩١٩ . والأكثر غرابة أن تصدر كتب تروى تاريخ أحزاب وهيئات أقل أهمية من الوفد .

إن تاريخ الوفد متناثر فى كتابات المؤرخين المحدثين ـ عربا وأجانب ـ ومتداخل فى ثنايا الأحداث التى شهدتها مصر خلال النصف الأول من القرن العشرين . فأينما توجهت نحو أى ميدان من ميادين العمل الوطنى : فسيطالعك كفاح الوفد من أجل الاستقلال والدستور والديمقراطية والعدل الاجتماعى .

وإذا فتحت ملف الكفاح الدستورى ، فسوف تتوقف طويلا أمام المعارك الضارية التى خاضها الوفد ضد الملك فؤاد والملك فاروق وأحزاب الأقلية الذين تآمروا على الدستور لحساب الدكتاتورية والحكم المطلق . وإذا بحثت فى ملف السودان فستفاجأ باستمساك الوفد بوحدة وادى النيل كعقيدة ملازمة للقضية الوطنية ، وكانت جميع مفاوضات الحكومات الوفدية مع بريطانيا تفشل وتتحطم على صخرة السودان ، وكانت حكومات الوفد ترى أن انفصال السودان عن مصر شبيه بانفصال أسيوط أو طنطا . والمأثور عن سعد زغلول قوله : إن المفاوض الذى يفرط فى السودان ، مثل الشخص الذى يفرط فى عرضه . والنحاس هو القائل : تقطع يدى ولا يقطع السودان . وإذا نقبت فى سجل التطورات الاجتماعية والحقوق التى عادت على مجموع الشعب ، فسوف تدهشك القوانين التى أصدرتها حكومات الوفد لصالح المجموع مثل مجانية التعليم الابتدائى والثانوى والفنى ، وزيادة الضرائب على الطبقات الغنية ، وعقد العمل الفردى وتشكيل النقابات العمالية ، ونشر مياه الشرب النقية فى الريف ، وإقامة المجموعات الصحية فى القرى والمدن الصغيرة ، وهى أعمال تدحض المقولة الشائعة بأن انشغال حكومات الوفد بالقضية الوطنية

كان على حساب البعد الاجتماعى، ذلك أن هذه الحكومات كانت تحارب فى جميع الجبهات، وتتصدى لثالوث الفقر والجهل والمرض، وللأسف الشديد فإن هذه الأعمال المجيدة ضاعت فى زحام الحملات الغوغائية التى تزعم أن الاهتمام بالطبقات الفقيرة لم يبدأ إلا بعد شروق شمس ثورة يولية، وهى نغمة نشاز وظالمة، الهدف منها محو تاريخ الوفد حتى تبدو الثورة وكأنها وضعت حجر الأساس فى بناء هذا البلد، وما سبقه كان لغوا وهراء (!!) وفى ذلك يزعمون أن حكومات «العهد البائد» كانت تتوارث الوعود الوهمية بالقضاء على الحفاء.. حتى يخيل للمستمع والقارئ أن نصف الشعب المصرى كان حافيا(!!).

وكان لابد من تصحيح هذه المفاهيم المغلوطة، لذا كانت سعادتى بالغة عندما طلب منى الأستاذ الدكتور نعمان جمعة رئيس الحزب أن أتبنى مشروعا لتسجيل تاريخ الوفد، وهو تكليف تنوء عن حمله جهودى المتواضعة، فاستعنت بالأخ والصديق الأستاذ لمعى المطيعى، ليس فقط لأنه صاحب خبرة عميقة فى شئون التأليف والنشر، ولكن أيضا لأنه عاش صدر شبابه مناضلا فى صفوف الوفد، وصاحب الرعيل الأول من شباب الوفد. فعكفنا على وضع خطة لتسجيل تاريخ الوفد رأسيا بما يواكب التسلسل الزمنى منذ نشوب ثورة ١٩١٩، وأفقيا لرصد القضايا الكبرى التى ارتبطت بتاريخ الوفد مثل: قضايا الوحدة الوطنية والسودان والعمال والمرأة وفلسطين.. إلخ واخترنا نخبة من الباحثين وأساتذة الجامعات ليكتب كل منهم الفصل الذى يدخل فى اختصاصه. وتوخينا أن يكونوا من المشهود لهم بالأمانة والعدالة والموضوعية بصرف النظر عن انتمائهم السياسى. وعرض الصديق الأستاذ إبراهيم المعلم صاحب دار الشروق وعميد الناشرين العرب استعداده لطبع هذا السفر التاريخى بما يتناسب مع أهميته التاريخية.

وكل ما نرجوه أن يكون الكتاب ومضة نور تضىء أذهان الأجيال الجديدة، وأن يمحو ظلام الجهالة والأحكام الجائرة، وأن يضع تاريخ الوفد فى موضعه الصحيح..

والله من وراء القصد.

جمال بدوى

ينايـر ٢٠٠٣

مقدمات ثورة ١٩١٩

بقلم جمال بدوى

لا خلاف بين جمهور المؤرخين على أن «الوفد» هو الابن البكر لثورة ١٩١٩، وقد اكتسب اسمه من لقاء ١٣ نوفمبر ١٩١٨ وما نجم عنه من تداعيات أدت إلى اندلاع شرارة الثورة فى ٩ مارس ١٩١٩ فى اليوم التالى لاعتقال سعد زغلول وثلاثة من صحبه، ونفيهم إلى القاعدة البريطانية فى جزيرة مالطا.

وإذا كان اعتقال سعد ونفيه هو المفجر المباشر للثورة، فإنه يصعب تصور اندلاع الثورة الشعبية - أى ثورة - إلا إذا كانت ظروف المجتمع، وتطورات الأحداث، سياسيا واقتصاديا وفكريا - قد هيأت لها فرصة التخمر خلال فترة زمنية محددة تسمح للجنين بالتشكل والنمو فى رحم الأمة، إلى أن يحين وقت ولادته فى لحظة محتومة. ومع ذلك فقد خفيت لحظة الميلاد عن عيون كثيرين من المراقبين الأجانب والمصريين، فلما اندلعت الثورة كان لها وقع المفاجأة. ويعترف المؤرخ عبدالرحمن الرافعى[1] بأنه، مثل كثير من المصريين، لم يكن يعتقد أن تثور مصر فى تلك الظروف بمثل ذلك الاتساع والسرعة والقوة. بل إن الزعيم محمد فريد حين بلغته أنباء الثورة فى منفاه، عدها من الحوادث المفاجئة، وقال عنها فى مذكراته: «إن من الأمور التى كانت غير منتظرة، ما حصل بمصر فى شهرى مارس وإبريل من هذه السنة ١٩١٩ وهو قيام ثورة عامة اشتركت فيها الأمة بجميع طبقاتها. إن هذه الحركة لم تكن فى الحسبان، وإن ما أظهره المصريون من التضامن والإتقان، ما كان ليحلم به أحد..».

ومن هنا. فإن على الباحث عن دوافع قيام الثورة أن ينقب عنها فى تضاعيف فترة الاختمار التى سبقت الثورة، وهى الفترة التى تلت هزيمة الثورة العرابية ووقوع الاحتلال

(١) عبدالرحمن الرافعى - ثورة ١٩١٩ ص ٢٣٩.

فى عـام ١٨٨٢ . ومن الملاحظ أن هذه الفترة التى تشغل ٣٧ عـاما لـم تلق من البـاحـثين الاهتمام الذى وجدته المرحلة السابقة على الاحتلال، أو الفترة اللاحقة لثورة ١٩١٩، حتى لتبدو أنها سقطت من سلسلة التاريخ، برغم أنها لا تقل أهمية عن العصر السابق، والعصر اللاحق. ويعزو بعض المؤرخين[١] هذا الإهمال إلى ما صحب العصر السابق على الاحتلال، والعصر اللاحق على الثورة من أحداث حسام، وحركات درامية لفتت أنظار الباحثين إليها، برغم أنها لا تقل أهمية عنهما، ففيها تبلورت مؤثرات العصر الأول، كما كانت تمهيدا طبيعيا للعصر اللاحق.

فى أعقاب الاحتلال:

لقد شهدت السنوات العشر التالية للاحتلال انكسار المد الثورى بعد هزيمة العرابيين، وهبوط الروح المعنوية بعد ضياع الاستقلال، وارتفاع موجة المد الانتهازى عند الذين انقلبوا على الثورة، واستداروا نحو قصر عابدين أو قصر الدوبارة لالتقاط الفتات. وشاء سوء الحظ أن تقع مصر فى قبضة أحد جبابرة الاستعمار البريطانى جاءوا به من الهند ليحكم مصر حكما فعليا مباشرا هو اللورد كرومر، وقد ذوى إلى جانبه شبح الخديوية ممثلا فى توفيق الذى انحسرت سلطاته فى البصم على كل ما يصدر عن دار المعتمد البريطانى. ورسم كرومر خطته على أساس بقاء الاحتلال إلى أن يشيب الغراب، ونجح فى إقناع حكومة لندن بالتخلى عن وعودها بالجلاء عن مصر بمجرد عودة الهدوء والأمن إلى ربوعها، واستجابت «حكومة جلالتها» لنصيحة عميدها فى مصر، وضربت صفحا عن التوازنات الدولية التى كانت تمنعها عن الافصاح عن أبدية الاحتلال، ونجحت فى عقد صفقة الاتفاق الودى مع فرنسا فى عام ١٩٠٤، وبمقتضاها اعترفت فرنسا بشرعية الاحتلال، فى مقابل إطلاق يدها فى الشمال الإفريقى، وحلت فكرة الأبدية محل فكرة الاحتلال المؤقت، وقد توارثها عمداء الاحتلال كابرا عن كابر، منذ كرومر حتى تشيتام عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى. وطوال هذه السنين كانت حكومة لندن تكتشف مزايا الانفراد بحكم مصر، وتستبعد فكرة الجلاء، وتأخذ بنصيحة كرومر: «إن مصر يجب أن تصبح آخر الأمر: إما مستقلة استقلالا ذاتيا.. وإما تنضم إلى الإمبراطورية.. وأنا شخصيا أميل قطعا إلى الحل الأول».

---

(١) الدكتور أحمد عزت عبدالكريم ـ مقدمة كتاب «حزب الأمة» للدكتور أحمد زكريا الشلق.

فما صورة الاستقلال الذاتى فى ذهن كرومر؟

كان كرومر يستبعد فكرة الجلاء عن مصر تحت أى ظرف، لأن المجتمع السياسى المصرى - فى رأيه - ليس أهلا لقبول فكرة الاستقلال، بل وإنكار وجود مثل هذا المجتمع فى مصر. فالمصريون - هذا الشعب الذى استوعب جميع الغزاة - لايتمتعون بالعناصر الأساسية لكيان أمة، «بل إنهم ليسوا أمة على الإطلاق.. إنهم حشد عرضى من صغار العناصر الدولية». أى أنهم خليط من جاليات وافدة لايجمعهم كيان اجتماعى أو فكرى واحد، وعلى هذا فإنهم لايستحقون أكثر من الحكم الذاتى تحت الوصاية الإنجليزية.

فرعون يسود النيل:

كانت سنوات إقامة كرومر فى مصر (٢٤ سنة) شديدة الوطأة على المصريين، ويتصرف فى شئونهم تصرف المالك فى ملكه، ولم يجاوز أمير الشعراء أحمد شوقى الحقيقة عندما وصفه بأنه كان فرعونا يسوس النيل، وحاكما بأمره لا يسأل عما يفعل، فأقصى المصريين عن إدارة شئون بلادهم، وأحل محلهم نفايات الموظفين الإنجليز فى جميع الدوائر العامة. وبعد أن كان النفوذ البريطانى، عقب الاحتلال، سائداً فى نظارات (وزارات) الحربية والمالية والأشغال والزراعة، امتد كالسرطان إلى نظارات المعارف والحقانية (العدل) والداخلية، وصارت الخارجية فرعا من دار المعتمد. ولم يمض وقت طويل حتى فقد النظار المصريون زمام المبادرة، ولا يباشرون سوى الأعمال المظهرية، أما رؤساء النظارات الذين يتجرءون على نقد التدخل الإنجليزى فى شئون بلادهم، فكان مصيرهم الإقالة من مناصبهم، مثل شريف باشا، ورياض باشا، لأنهما عارضا فى تولى الإنجليز نظامى الداخلية والحقانية، ووجد الاحتلال فى شخص رئيس الوزراء مصطفى فهمى النموذج الخانع والذليل، فصار أطول الوزراء بقاء (من ١٨٩١ إلى ١٩٠٨)، ولما تقاعد بسبب الشيخوخة، خلفه بطرس غالى الذى لم يكن يقل عن سلفه استعدادا للخضوع والتسليم وخدمة السياسة الإنجليزية بأمانة وإخلاص[١].

وكان لهذه الحالة التى انطوت على الذل أثر كبير فى خلق العنصر النفسى الرافض، بوصفه العامل الضرورى ليقظة الضمير الوطن، وفاتحة التحرر من ربقة الاحتلال. وقد وضع مصطفى كامل بذرة هذا التمرد منذ ظهوره على مسرح السياسة المصرية فى عام

---

(١) الإمبرالية البريطانية فى مصر - د. سعيد ذو الفقار - ص ١٠٩.

١٨٩٥ ، ويدحض مزاعم كرومر فى إنكار القومية المصرية ، ويندد بفظائع الاحتلال فى خطبه وفى مقالاته التى كان ينشرها فى «اللواء» أو فى الصحف الأوربية .

غير أن نقطة الضعف فى جهاد مصطفى كامل هى دعوته إلى تقوية الجسور مع الدولة العثمانية بوصفها صاحبة الولاية الشرعية على مصر قبل الاحتلال ، وبذلك - فى رأيه - تفقد إنجلترا مبرر وجودها القانونى فى مصر ، كما تجد مصر فى تركيا عونا لها على مواجهة قوة الاحتلال . وعندما تفجرت أزمة «طابا» كان هوى مصطفى كامل مع الأتراك لمناوأة خطة كرومر التى كانت تسعى دائما إلى إضعاف العلاقة التقليدية بين مصر والدولة العثمانية . وكانت وسيلته لذلك خلق طبقه من الأعيان المصريين تحل محل طبقة السادة الأتراك والشراكسة فى ملكية الأرض ، فيكون ولاؤها للاحتلال وترتبط مصالحها بمصالحه .

إنشاء حزب الأمة:

لقيت هذه الطبقة الأرستقراطية الجديدة فى خطة كرومر سببا فى الثراء والوجاهه ، وساعدتها مشروعات الرى الحديثة وتحويل الرى الحوضى إلى دائم على تنمية ثرواتها ، وسرعان[1] ما انحازوا على قدر كبير أو صغير إلى قوة الاحتلال ، صادقوها أحيانا ، وعادوها أحيانا ، ولكنهم لم يجحدوا فضلها فى أى وقت . وشجعهم على هذا الانحياز كرههم للطغيان العثمانى القديم ، وتخوفهم من عودة الكرباج التركى لو أن الجسور عادت إلى ما كانت عليه قبل الاحتلال ، ولذلك جمعوا جموعهم وأنشئوا حزب الأمة برياسة محمود باشا سليمان ومعه الصفوة من كبار الملاك ، وإلى جوارهم نشأت فئة من المثقفين الذين تعلموا فى المدارس الأجنبية وعادوا من البعثات ، والتفوا حول راية أحمد لطفى السيد - العقل الناطق باسم جماعة حزب الأمة - وفيلسوف جيل مثقف جديد مصرى الهوية ، علمانى النزعة ، يستمد مقومات فكره من العلوم العقلية والنقلية فى مجالات اللغة والأدب والدين (ويمثله الأزهر وتحدده المثل والتقاليد الدينية) وظهر المثقفون الجدد إلى جانب العلماء والمشايخ ، وبدا أن المجتمع المصرى يسير بخطى وئيدة نحو اتجاه ثقافى وفكرى له طابع دنيوى علمانى يضم الموظفين والمثقفين الذين تعلموا فى أوربا ، بل وبعض المشايخ والعلماء ممن أعجبوا بالاتجاه الجديد ، وحاولوا البحث عن أصول تراثية

---

(١) محمد زكى عبدالقادر - محنة الدستور ص ٢٦ .

للمصطلحات الجديدة بهدف البحث عن صيغة ثنائية أو توفيقية بين التراث الإسلامى وروح الحضارة الحديثة[1].

من عباءة الإمام:

هذا التيار الجديد خرج من عباءة المفتى، وهو الإمام محمد عبده بعد عودته إلى مصر من المنفى، بروح جديدة تختلف عما كان عليه خلال صحبته للأفغانى ومشاركته فى أحداث الثورة العرابية. لقد عاد وهو أقل اقتناعا بجدوى التغيير بالعنف، وأكثر ميلا إلى المسالمة والتبصر والتدرج فى الإصلاح. وكان من الطبيعى أن يلقى هذا التطور الجديد فى فكر الإمام: رضا وقبولا عند كرومر، الذى توسط فى عودة المفتى من المنفى. ولو شئنا الدقة لقلنا إنه هو الذى سمح له بالعودة بوساطة من الأميرة نازلى فاضل، وقد صار صالونها الشهير محلا مختارا للإمام وشيعته من أمثال سعد زغلول وأخيه فتحى وقاسم أمين وحسن عاصم، واللورد كرومر.

كانت وجهة نظر محمد عبده، بالنسبة لقضية الاحتلال، أنه طالما أن قوة المقاومة عاجزة عن تحقيق الاستقلال، فمن الأفضل أن نستفيد من وجوده واقتباس مناهجه فى النهضة الحديثة، وانتهى[2] إلى أن الاحتلال صار مسألة أوربية لا شأن لنا فيها، وإنما الشأن للدول الأوربية ذات المصالح فى مصر مع السلطان، فإذا اتفقت هذه الدول على الجلاء.. كان.. وهو ما لا دليل عليه. فلما عقدت إنجلترا الاتفاق الودى مع فرنسا قال: أوربا قالت كلمتها بلسان الاتفاق، فلماذا لا نشتغل بما يعنينا.. وبما فى قدرتنا؟! واقترح تشكيل مجلس شورى يضم بعض كبار الإنجليز، ومن الضرورى لحسن سير الإدارة المصرية قيام إنجلترا بضمان النظام فى البلاد فتحافظ على استمراره، كما يجوز تعيين إنجليز مفتشين فى الوظائف الصناعية التى تحتاج إلى مهارات خاصة مع بقاء السردار ومعه بعض القواد الإنجليز على رأس الجيش.

مهادنة الاحتلال:

انتقى لطفى السيد هذه الأفكار من منظومة محمد عبده، وجعل منها ينبوع دعوته إلى الاعتدال فى التعامل مع الاحتلال، وتقدير قوة مصر تقديرا واقعيا لتجنب غلطة عرابى -

(١) د. أحمد زكريا الشلق - حزب الأمة - ص ١٩

(٢) نفس المصدر - ص ٣٨

الميتة فى رأيه ـ حين بالغ فى تقدير قوة بلاده، وإن السياسة السليمة هى أن نأخذ قول إنجلترا على محمله الحرفى، وهو بقاؤها فى مصر إلى أن تصبح مصر وحدها قادرة على حماية المصالح البريطانية. وعلى هذا اقتنع لطفى السيد بأن مصلحة مصر تقتضى التعاون مع إنجلترا فى أى تدبير تتخذه فى سبيل إنماء قوة البلاد، وأن الممكن حاليا هو تقييد سلطة الخديو المطلقة، والتحرك على مراحل نحو الحكم الدستورى مثل توسيع اختصاص الهيئات النيابية، وتعديل طريقة الانتخاب، وإنشاء مجلس شورى القوانين بهدف إقامة حكم ديمقراطى فى ظل الإنجليز الذين كانت مصلحتهم الحقيقية تقضى بالمساعدة على تحقيقه[1].

كان من الطبيعى أن تلقى أفكار لطفى السيد المنشورة على صفحات «الجريدة» التأييد من كرومر، فأطلق على هذا الفصيل اسم «حزب الإمام» لأنهم خرجوا من عباءته ـ كما سبق القول ـ وترجموا أفكاره إلى مشروعات تتعلق بنظام الحكم، ومضوا إلى مناقشة انتماء مصر، فنادى لطفى السيد[2] بهوية مصرية تستند إلى تاريخها المتواصل، ولا يشكل فيه العهد الإسلامى سوى فصل واحد، وأن مصر تتألف من جميع الأفراد الذين يعيشون على أرضها مسلمين وأقباطا يتقاسمون المنافع المشتركة والقيم، بغض النظر عن الفوارق الدينية وأكد على أهمية الدين، بشرط ألا يتعدى كونه شيئا يخص ضمير الفرد، وأن إصلاح المجتمع رهن بإصلاح أفراده، وأن الاستقلال ليس إلا خطوة واحدة فى طريق الكفاح الوطنى، وأن هدفه الأساسى هو: تحرير الفرد من العبودية والاضطهاد والخنوع للحكام، وأنه لا مناص من الحرية الشخصية كضروره لابد منها قبل انتقال السلطة إلى المصريين. وذهب إلى حد القول: يجب تحرير الفرد من العبودية والظلم والطغيان قبل تحقيق الحرية الوطنية ـ أى الاستقلال ـ لذا لا تأخذنا الدهشة إذا وجدنا كرومر يقول عن حزب الأمة: إن رجاء القومية المصرية بمعناها الحقيقى الذى يعول عليه: معقود على هذا الحزب[3].

كان واضحا وحاسما بالنسبة للطفى السيد وشيعته أن القومية المصرية هى محور الشخصية الجماعية والولاء الفردى، وأن قيم الحضارة الأوربية العلمانية هى «العقيدة» أو الأيديولوجية المطلوبة لتلك الشخصية، وأن الإسلام والعروبة يمثلان رافدا مهما ضمن الروافد المتعددة للتراث المصرى المتنوع الموغل فى القدم، ولكنهما لا يمثلان شيئا أكثر من

(١) ألبرت حورانى ـ الفكر العربى فى عصر النهضة ـ ص ٢٢٠.
(٢) د. مجيد خدورى ـ عرب معاصرون ـ ص ٣٢٨.
(٣) د عبدالعظيم رمضان ـ صراع الطبقات ـ ص ٢٠.

هذا . وكتب لطفى السيد فى عام ١٩١٣ . كان من السلف من يقول بأن أرض الإسلام وطن لكل المسلمين ، تلك قاعدة استعمارية تتمشى مع العنصر القوى الذى يفتح البلاد باسم الدين ، أما الآن فقد أصبحت هذه القاعدة لاحق لها فى البقاء ، لأنها لا تتمشى مع الحال الراهنة للأمم الإسلامية ، فلم يبق إلا أن يحل محلها المذهب الوحيد المتفق مع أطماع كل أمة شرقية لها وطن محدود . وذلك المذهب هو : مذهب الوطنية(١) .

ظهور الأحزاب:

كانت أفكار لطفى السيد أشبه بحجر ألقى فى بحيرة راكدة ، فأثارت جدلاً أثرى الحياة الفكرية بروافد جديدة مستقاة من أصول الفكر الليبرالى الغربى ، حركت الجمود السائد فى الفكر المحافظ ، كما فتحت شهية الجماعات السياسية والاجتماعية والطائفية للتعبير عن أفكارها عن طريق الأحزاب ، ولأول مرة عرفت مصر فى تاريخها الحديث هذا الشكل من أشكال التنظيمات ، وكان لحزب الأمة قصب السبق فى هذا المضمار عندما أعلن عن تأليفه فى ٢١ سبتمبر ١٩٠٧ ومعه «الجريدة» . وسرعان ما توالى ظهور الأحزاب ، فأعلن الشيخ على يوسف عن قيام حزب «الإصلاح على المبادئ الدستورية» فى ٩ ديسمبر ، وهو حزب يدين بالولاء للخديو عباس حلمى الثانى ، وأعلن مصطفى كامل عن قيام «الحزب الوطنى» فى ٢٧ ديسمبر من نفس العام ، بالرغم من صدور «المؤيد» ـ جريدة على يوسف ـ فى ١٨٨٩ ، و«لواء» مصطفى كامل فى مطلع يناير ١٩٠٠ ، مما يدل على أن الحياة السياسية المصرية حتمت نشوء الأحزاب فى تلك الفترة للتعبير عن تيارات كانت تتفاعل داخل المجتمع المصرى .

وأعقب ظهور هذه الأحزاب الثلاثة قيام طائفة من الأحزاب الأقل أهمية حتى سنة ١٩٠٩ وهى :

الحزب الوطنى الحر (محمد وحيد الأيوبى) ، حزب مصر الفتاة (إدريس بك راغب) ، حزب النبلاء (حسن حلمى زاده ومحمود طاهر لاشين) ، الحزب المصرى المستقل (أخنوخ أفندى فانوس) ، الحزب الجمهورى (محمد غانم) ، الحزب الاشتراكى المبارك (د . حسن جمال الدين) ، حزب العمال بالقطر المصرى والسودان (السيد محمد) .

وقد ظلت هذه الأحزاب جميعا تعمل بشكل أو بآخر حتى قيام الحرب العالمية الأولى

---

(١) د . جابر الأنصارى ـ تحولات فى السياسة والفكر المصرى ـ ص ١٢٠ .

وإعلان الحماية، فاختفت بالتدريج، وبدون إعلان، باستثناء الحزب الوطنى الذى نقل معظم نشاطه خارج مصر[1].

الحرب والحماية على مصر:

عندما تلبدت الغيوم فى سماء أوربا، وبدا أن حربا عالمية على وشك الوقوع، وأن تركيا لا تخفى انحيازها لألمانيا، طفحت على سطح السياسة البريطانية مسألة الوضع القانونى لمصر المتذبذب بين الشرعية التركية، والاحتلال الواقع فى مصر، وظهر رأى فى دهاليز الحكومة البريطانية ينادى بإعلان ضم مصر إلى التاج البريطانى، ولكن السير ملن تشيتام - قائمقام المعتمد البريطانى فى مصر - بادر بإرسال برقية عاجلة إلى وزارة الخارجية يطلب فيها استبعاد فكرة الضم، وقال: «إننا نخشى النتيجة المحتملة من ضم عاجل. الجميع يرون أن ذلك قد يؤدى إلى موقف عدائى قد يجعل حكم البلاد أمرا شاقا». وقد أخذت الحكومة بنصيحة تشيتام، وعدلت عن رأيها، واستبدلت بالضم بإعلان فرض الحماية على مصر فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤[2].

وفى نفس اليوم نشرت الوقائع نص الإعلان: «بالنظر إلى حالة الحرب التى سببها عمل تركيا، فقد وضعت مصر تحت حماية جلالته، وأصبحت من الآن فصاعدا من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية، وبذلك قد زالت سيادة تركيا على مصر. وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها». وبذلك حلت الحماية السافرة محل الحماية المقنعة التى فرضها الإنجليز على مصر منذ ١٨٨٢.

وكان الخديو عباس الثانى غائبا عن مصر، فقد قصد الآستانة فى أوائل الصيف، وبقى بها إلى أن أعلنت الحرب بين إنجلترا وألمانيا، وتردد فى عودته إلى مصر برغم إلحاح حسين رشدى باشا رئيس الوزراء، فلما اعتزم العودة أعلنت إنجلترا خلعه فى اليوم التالى لإعلان الحماية، وتولية عمه حسين كامل سلطانا عن طريق قرار أصدره السير تشيتام، وقوبل التبليغ من الشعب بالسخط والألم، إذ رأى أن تنصيبه سلطانا على مصر بخطاب من المعتمد البريطانى أول مظهر للحماية، وضياع الاستقلال، وأدرك أن السلطان الذى تعينه إنجلترا لا يمثل سيادة مصر، بل يمثل سيادة الدولة الحامية، ومن ثم كان تعيينه إهدارا للاستقلال، وامتهانا لكرامة الأمة والعرش والبلاد جميعا[3].

(١، ٢) د. سعيد دو الفقار - مصدر سابق - ص ١١٠.

(٣) عبدالرحمن الرافعى - ثورة ١٩١٩ - ص ١٨.

وكانت الأحكام العرفية قد فرضت فى الثانى من ديسمبر لأول مرة فى تاريخ مصر الحديث، كما فرضت الرقابة على الصحف بمقتضى قانون المطبوعات الذى أصدرته حكومة بطرس غالى فى ٢٥ مارس ١٩٠٩، وصدر قانون يمنع التجمهر ووقعت البلاد تحت الحكم العسكرى البريطانى، وبدأت السلطة فى اضطهاد الوطنيين واعتقالهم ونفيهم إلى مالطة بدون تحقيق أو محاكمه.

سنوات الهوان والعناء:

كانت سنوات الحرب شديدة الوطأة على المصريين جميعا على اختلاف طبقاتهم ومستوياتهم الاجتماعية، وعانى من شرورها الأغنياء والفقراء. وتحملت مصر الكثير من الضيق والعنت لتوفير احتياجات القوات البريطانية المحاربة، واتخاذ مصر قاعدة لجيوشها، ونقض بريطانيا تعهداتها بتحمل أعباء الحرب وحدها دون الاحتياج إلى مساعدة المصريين. فقد استدعيت الوحدات المصرية لصد الحملة التركية على قناة السويس فى عام ١٩١٥، وتحملت الخزينة المصرية اعباء ترحيل مليون مصرى من الدردنيل، وفرض المديرون على جمع الفلاحين قسرا القيام بأعمال حفر الخنادق فى فلسطين وغيرها من ميدان القتال، وصودرت المحصولات والدواب لخدمة المجهود الحربى البريطانى. فى حين هبط سعر قنطار القطن من ١٩ ريالا إلى تسع ريالات. فجفت السيولة فى أيدى المواطنين حتى اضطروا إلى بيع حلى نسائهم لتغطية نفقاتهم الضرورية، والتهمت ألسنة الحرب العظمى كل ما دبره الإنجليز فى الثلاثين سنة السابقة من أساليب لاجتذاب القاعدة الشعبية من الفلاحين، وحملت نفس الفلاح المصرى مخزونا هائلا من البغض والكراهية للحكم الأجنبى بكل صوره، تركيا كان أو إنجليزيا، وتوقدت فى نفسه رغبة دفينة فى الاستقلال(١).

الاختمار الثورى:

كان الشعب المصرى(٢)، قبل إعلان الحماية والاكتواء بنار الحرب، على قدر من الاختمار الثورى بمقدار وعيه السياسى، كما تمثل فى شريحة المثقفين، ولكن ذلك لم يكن كافيا لأن يكون قوة دافعة إلى الثورة. فما كادت الحرب تنطلق والحماية تعلن: حتى

---

(١) د. عبدالعظيم رمضان ـ صراع الطبقات ـ ص ٦٦.

(٢) د. عبدالعزيز رفاعى ـ ثورة مصر سنة ١٩١٩ من ص ٧٠ إلى ص ٧٤.

توافرت أسباب الغرس الثورى، وتوافر مناخه منذ أن بدأ طغيان كرومر، وكان الاحتلال بين السواد الأعظم من الشعب قبل الحرب، هو الاحتلال بعد إعلانها، ولكن كان الشعور به من قبل، يختلف فى مداه وقوته عنه من بعد. فقد كان قبل الحرب فكرة يدركها الفرد بطريق غير مباشر منذ أن كان الاحتلال لا يطرق إلا قليلا من المسائل التى كان يحسها الفرد إحساسا مباشرا، فكان شعور الغضب ينمو فى بطء، ولا يتجلى إلا بين أكثر العناصر احتكاكا بالاحتلال، وهم القلة، أما بعد إعلان الحماية أصبح الاحتلال عملا جارحا ممعنا فى المساس بالمسائل التى يهتم الفرد بها اهتمامه بذاته، ومن ثم كان يطرق الوجدان طرقا جعله يدرك إدراكا مباشرا المعاناة من سيئاته وشروره ومظالمه، فنما التذمر والتبرم من الكوارث ومن نظام الحكم، وارتفعت حدة القلق على المصير والغضب الذى كان يحمل بين طياته تطلعا وأملا فى الخلاص.

لقد تجلى الاحتلال ـ خلال سنوات الحرب ـ فى صور المظالم الاقتصادية وسيطرته على الاقتصاد المصرى القائم وتوجيهه لصالح بريطانيا والحلفاء لسد حاجات الحرب، ثم فى مناصرته النفوذ الأجنبى الماثل فى البنوك والشركات الأجنبية على حساب الاقتصاد الوطنى بما أدى إلى حدوث ضائقة مالية نجمت عن انحدار القوة الشرائية للفرد: إما بانخفاض الدخل، وإما بارتفاع الأسعار. وتشددت الحكومة فى تحصيل الأموال الأميرية مما زاد المشكلة حرجا. ولم تعبأ الحكومة بمعالجة المشكلة بوضع حد أدنى لسعر القطن أو التسليف عليه، أو إرجاء تحصيل أموالها إلى حين ميسرة، ومن تم ضاع الفلاح ضحية البنوك العقارية فى الوقت الذى كانت تهتم فيه بالتمهيد للسيطرة على الاقتصاد بطريق آخر، وهو دعم مركز البنك الأهلى بجعل أوراق النقد التى يصدرها ذات سعر إلزامى، وبالعمل على تأجيل دفع الأوراق التجارية والمالية. ولما أخذ سعر القطن يرتفع: شاء المستشار المالى البريطانى عام ١٩١٧ تحديد سعره، وأصبح هذا مع ما تقرر من تحديد مساحته، وما وقع من عقبات فى سبيل تصديره من القيود التى أدت إلى تفاقم الضائقة. فمع الازدياد النسبى لسعر القطن كان الغلاء، فأصاب الطبقات الفقيرة. ثم امتد الضيق إلى طبقة التجار والملاك عندما احتكرت الحكومة البريطانية بذرة القطن، وألغت أوامر تصديره، وحصر التصدير فى بنوك أجنبية. ثم مضت إلى أبعد من ذلك: فقد دفعتها ظروف الحرب الاستثنائية وحاجتها لتوفير المواد الطبيعية لبريطانيا والحلفاء إلى أن احتكرت محصول القطن فى عام ١٩١٩. ولقد كان التحكم فى أسعار القطن عميق الأثر بين الناس، فقد حرم الزارع حرية المنافسة فى الأسواق الخارجية فى وقت كان الإيجار يتزايد. وتجلى الاحتلال فى صورته السياسية فى شكل التسلط الذى نزع من مصر سيادتها

وحريتها واستقلالها، وانفرد بالحكم والنفوذ متغلغلا فى شئون الحكومة كبيرها وصغيرها، فساء مركز مصر السياسى، واقترنت الحماية بمشروعات زادت معها الأهداف القومية بعدا عن التحقق.

وأيا كان حجم المعاناة الاقتصادية والسياسية، إلا أنها لم تكن تمثل السبب الرئيسى للثورة، فمصر لم تغضب فقط لشظف العيش والفاقة والمظالم الاقتصادية، بل بسبب أهم، وهو ما وراء كل ذلك من المساس بكرامتها، فقد تحتمل هذا كله لو كان لغاية وطنية، ولكن علام الاحتمال؟ هل إذا كسبت إنجلترا الحرب لا تكبل مصر بأغلال العبودية فى ظل الحماية وتحرمها حقوقها القومية السياسية؟ ومع ذلك كان ذلك الشعور قد دخل إلى قلوب المثقفين.

أما السبب الرئيسى العام الذى بعث الأمة على التورة: فلم يكن فقط ما وراء المظالم من المساس بالكرامه السياسية، بل المساس بالكرامة فى قيمها المغروسة فى أعماق النفس المصرية، الروح المصرى الذى يمتد بأصوله فى أعماق التاريخ، ويقوم عليه كيان الفرد والأسرة والمجتمع. كان العزم الثورى يتفاعل فى النفس المصرية طوال سنوات الحرب، ويربط مصر بشعور واحد، وإن تجلى مختلفا فى مستوياته بين فرد وفرد، أو طبقة وأخرى، باختلاف درجة الوعى والاستعداد للتجاوب مع تحديات الاحتلال، بين الفلاحين والعمال والمثقفين والتجار وملاك الأراضى.. فلما هتف الداعى بنداء الثورة: ردد الجميع.. لبيك.. لبيك.

إرهاصات ثورة ١٩١٩

د. لطيفة محمد سالم

لم تخمد الثورة فى أعماق المصريين بوأد الثورة العرابية، ولا بتلك الإجراءات التى اتبعتها بريطانيا فى أعقاب الاحتلال، وظلت الثورة كامنة فى النفوس، ونشطت الحركة الوطنية بتأسيس الحزب الوطنى الذى لاقى من السياسة البريطانية مختلف أنواع القمع. وسرعان ما تغيرت الظروف وقامت الحرب العالمية فى نهاية يوليو ١٩١٤، ليقدّر لمصر أن تعيش فترة أربع سنوات وحوالى ثلاثة أشهر ونصف الشهر تتبلور فيها إرهاصات ثورة ١٩١٩.

بقيام الحرب العالمية الأولى وجدت لندن الفرصة للقضاء على تبعية مصر للدولة العثمانية وجعلها أشبه بالمستعمرة رغم إعلان حيادها فى ٣ أغسطس ولكن أُملى على مصر أن تخرج عن هذا الحياد بعد يومين فقط، وأصبح مكسويل قائد جيش الاحتلال الآمر الناهى والمتصرف الوحيد فى شئون مصر، وفرضت السلطة العسكرية الرقابة على المطبوعات وكممت الأفواه وألغيت بعض الصحف والمجلات، فى الوقت الذى أصبحت فيه مصر معسكرا لجيوش بريطانيا. وصدر قانون التجمهر فى ١٨ أكتوبر ١٩١٤، وأعلنت الأحكام العرفية فى ٢ نوفمبر، ووضعت مصر تحت الحكم العسكرى وأصبحت فى حالة حرب مع الدولة العثمانية، وأنشئت المحاكم العسكرية، فقامت على غير القانون المصرى، وتولى القضاء فيها ضباط إنجليز وصدرت أحكامها بالإعدام بلا انقطاع، وشددت القيادة البريطانية إجراءات القمع، وراحت تستعرض جنودها خصوصا فى الأحياء الشعبية وانتشر البوليس السرى فى كل مكان.

والواقع أن بريطانيا بدأت تخطط لسياستها تجاه مصر منذ أن أعلنت الحرب، ففى لندن رأى أغلبية المسئولين ضم مصر إلى الإمبراطورية حتى يمكن لها حل مسألة الامتيازات الأجنبية بحزم وسرعة من ناحية وللقضاء على الدعاية العثمانية التى من الممكن أن تسبب

القلاقل والاضطرابات من ناحية أخرى. ولكن جاءت الأخبار من المسئولين في مصر تحبذ فرض الحماية، لأنها تبقى الحكم في أيدي المصريين ومن ورائهم الإنجليز، وأنها لا تجرح العزة الوطنية وكما قال أحدهم: «لقد فُضلت الحماية على الضم لأن الضم يجعل الشعب المصري من رعايا التاج البريطاني، أما الحماية فهم رعايا لحكامهم»، بالإضافة إلى خوف لندن من أن الضم يعمل على إثارة المسلمين في كل مكان، كما وضعت في اعتبارها أن الأمر سوف يحتاج إلى أعداد كبيرة من الإنجليز تضاف إلى الوظائف، وإلى حامية أكبر تكون تحت الأمر، لأن مصر لن تكون هادئة أبداً إذا أصبحت تتبع مباشرة للتاج البريطاني بعد إقصاء سلطة الدولة العثمانية عنها.

وفي ١١ سبتمبر ١٩١٤ قبلت لندن إعلان الحماية على مصر، لكنها مع نشوب الحرب مع الدولة العثمانية رأت ضرورة ضمها نهائيا للإمبراطورية البريطانية، وصدر القرار في ١٣ نوفمبر، وأرجأت بحث مسألة الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة، ومضت اتصالاتها مع حلفائها، ولكن جاء الرفض من فرنسا التي نصحت بنظام الحماية، هذا في الوقت الذي توافدت فيه البرقيات من شيتهام بمصر ترفض نهائيا نظام الضم، وكما صرح أحد المسئولين في مصر (ستورر)° «وبدا لنا أن قرار ضم مصر سيكون نهاية لصدق كلمتنا فلن يعود أحد يصدقنا، إن طمى النيل الذي امتص الفرس واليونانيين والرومان والأتراك امتصاصا كاملا بحيث محا كل أثر لهم، هذا الطمى ليس بالبيئة المناسبة لأي تجربة جديدة».

وكانت النتيجة قرار ١٩ نوفمبر بإعلان الحماية على مصر، لكنه لم يعلن إلا في ١٨ ديسمبر حيث استغرقت هذه الفترة اختيار حاكم مصر.

جاءت الخطوة التالية بعزل عباس حلمي الثاني الذي كانت النية مبيتة لعزله قبل الحرب، وعند قيامها رفضت لندن عودته لمصر حيث كان بالآستانة، ورأت ضرورة عزله ووقع اختيارها على الأمير حسين كامل الذي تردد في البداية لكنه ما لبث أن قبل، وأصبح سلطانا على مصر في ١٩ ديسمبر مع الإعلان بأن الحقوق التي كانت للدولة العثمانية وللخديو السابق على مصر سقطت عنهما وآلت إلى جلالة ملك بريطانيا العظمى، وبذلك أصبحت مصر أشبه بمستعمرة إنجليزية.

وشكل حسين رشدي أول وزارة في ظل الحماية وألغى فيها منصب وزارة الخارجية، وأجلت اجتماعات الجمعية التشريعية عدة مرات، وفي ٢٨ أكتوبر ١٩١٥ أجلت إلى أجل غير مسمى. ووصل مكماهون المندوب السامي إلى مصر في ٩ يناير ١٩١٥ واستأثر

بالسلطة وأطلق يد المستشارين الإنجليز فى البلاد، وأصبح السلطان وحكومته شأنا مهملا وساءت العلاقة مع المندوب السامى. وأدركت لندن سوء العاقبة، فسحبت مكماهون وعينت ونجت فى ٢١ أكتوبر ١٩١٦ لدرايته بشئون مصر، ولصداقته للسلطان حسين، وخوفا من حدوث تقارب بين الأخير والمصريين فى وقت تدوى فيه انتصارات ألمانيا وتتقدم فيها القوات العثمانية تجاه قناة السويس.

ونظرا للظروف الدولية، وبعد بروز أهمية دور مصر الإستراتيجى والاقتصادى، وخشية من أن شبح الجامعة الإسلامية قد يتحول إلى مصر، رأت لندن ضم مصر إلى إمبراطوريتها، وأيد ونجت ذلك ضمانا لاستمرار مركز الإنجليز فى مصر ولكن على الجانب الآخر تزعم اللورد كيرزن زعيم المعارضة الرفض، وبعد أخذ ورد أبقت لندن على نظام الحماية، وراحت ترتب بشأن إلغاء الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة التى تفوق سلطتها، وتشكلت لجنة برونيات لهذا الغرض ووضع مشروعه الذى أطلق فيه يد بريطانيا.

ومع مرض السلطان حسين، راحت لندن تبحث عن خليفة، واعتذر ابنه عن قبول العرش، ولم يكن نابعا عن وطنية، وإنما لظروف خاصة، ووقع اختيارها على الأمير أحمد فؤاد وعينته سلطانا فى ٩ أكتوبر ١٩١٧، ووقفت أمام أى رغبات له عند تشكيل الوزارة، وتوترت العلاقات بينهما حتى نهاية الحرب.

هذا عن الأوضاع السياسية التى كانت أحد الإرهاصات الأساسية لثورة ١٩١٩.

أما عن الأوضاع الاقتصادية التى شكلت هى الأخرى أساسا لتحريك نوازع المصريين للثورة، فمنذ بداية الحرب ساءت أحوال البنوك بعد أن تم سحب الودائع لشراء ما بالأسواق، وبالتالى أوقفت دفع الأمانات عن التسليف على المحصولات الزراعية خاصة القطن، وامتنعت عن فتح حسابات جارية، وبالتالى اضطربت الأسواق المصرية ورفتت المحلات التجارية مستخدميها، وانخفضت أسعار الذهب لتهافت الناس على بيع مصوغاتهم لدفع الديون ولما كان من الصعب استيراد النقود الذهبية، صدر قرار بجعل أوراق البنكنوت الصادرة من البنك الأهلى لها نفس القيمة الفعلية للنقود الذهبية، ولكن مع التداول اختفى الذهب الذى أصبح عملة جيدة، وبالتالى غدا البنكنوت العملة الرديئة، وقل الرصيد الذهبى، ومن تم حدث تضخم مالى وانخفضت القيمة الشرائية للوحدة النقدية، وتحمل الشعب هذا العبء وكثرت الحوادث التى دلت على جهل المصريين باستخدام البنكنوت، وحدث إقبال على الفضة، وأصابتها الأزمة نظرا لازدياد الطلب عليها لوجود القوات البريطانية. وما لبث أن حدث إحلال السندات البريطانية

محل الذهب كرصيد لإصدار البنكنوت، وبذلك أصبح نظام العملة المصرية ينتمى إلى نظام الإسترلينى، وتحول عن قاعدة الصرف بالذهب، واستفادت بريطانيا من هذا الوضع فاشترت المحصولات المصرية، وسددت نفقات جيوشها، وهكذا قضى على السوق المالية المصرية، وكان لذلك صداه حيث علا صوت طلعت حرب مناديا بإنشاء بنك وطنى.

وتأثرت مالية الدولة بوقوف الحركة التجارية، وانخفاض أسعار القطن فى البداية، وتعددت أبواب العجز، فهبطت الرسوم الجمركية والرسوم القضائية وإيرادات السكك الحديدية والبريد والتلغراف، وارتفعت المصروفات فى الميزانية. وقد تأثرت سوق القطن بالأحداث، حيث قل الإقبال عليه بعد أن تعطلت الطرق التجارية، وتدهورت أسعاره فى البورصة، وما لبثت أن أقفلت بعض الوقت، ووصل الأمر إلى أن الفلاح باع القنطار بثمانية أو بتسعة ريالات، بعد أن كان يفوق ثمانية عشر ريالا، كما ألحت الحكومة عليه بدفع الضريبة، مما اضطره لبيع ماشيته وحلى زوجته بأثمان بخسة، وتوالت الحجورات ونزع الملكيات، وفتح الباب على مصراعيه للمرابين الأجانب.

ولكن نظرا لاحتياجات الحرب، بدأت أسعار القطن ترتفع رويدا، ومع هذا تحكم تجار الصادرات، وهم مضاربون فى الوقت نفسه فى ميناء البصل، وكان معظمهم من الأجانب. وفى ٨ سبتمبر ١٩١٧، وللالتزامات التى فرضت على مصر لتموين الجيوش البريطانية، صدر مرسوم يقضى بتحريم زراعة القطن فى الصعيد وتقييد رراعته بثلث الأراضى فقط، وأصيبت مصر بخسارة فادحة عام ١٩١٨ عندما احتكرت بريطانيا محصول القطن، وحددت ثمن القنطار باثنين وأربعين ريالا للفولى جود فير سيكلاريدس، وبيع فى ليفربول بخمسة وسبعين ريالا، وخسرت مصر اثنين وثلاثين مليون ريال، وقد اعترف ملنر فى تقريره بما كان لهذا الاحتكار من أثر فى تفجير ثورة ١٩١٩.

وقاست مصر من قلة المياه وندرة مشروعات الرى، مما كان له الأثر على باقى الإنتاج الزراعى ونقص القمح لانقطاع الوارد وزيادة هجرة اليهود والأرمن إلى مصر وتموين القوات البريطانية وأصاب الكساد سوق الإنتاج الزراعى، وأصيب الأرز بالبوار، ولكن أمكن التغلب على بعض العقبات، ومضت سياسة تشجيع زراعة الحبوب والخضراوات والدرنيات بدلا من القطن لتموين الجيوش البريطانية على حساب المصريين

وكان للحرب أثرها على التجارة الداخلية حيث توقفت الواردات فى الوقت الذى كان لابد فيه من تموين الجيوش البريطانية، فارتفعت الأسعار، وقد استفاد التجار والوسطاء

وأغلبهم أجانب على حساب الشعب، وساد الاحتكار والتلاعب، ولم تنجح مسألة تحديدها، إذ أخفى التجار البضائع وباعوها فى السوق السوداء. وكانت الحبوب أهم الموارد التى أصابها الغلاء، فعلى سبيل المثال ارتفع أردب الذرة وهو الغذاء الرئيسى للفلاح من مائة وعشرة قروش إلى ثلاثمائة قرش، وكسدت الأسواق ومع هذا واصلت الأسعار ارتفاعها، ولجأ التجار للتصدير عندما أباحته الحكومة، واستمر الغلاء الفاحش حتى لقد وصل ثمن الرغيف إلى ثلاثة قروش ونقص وزنه وصغر حجمه، وامتنع القصابون عن الذبح وسُمح بنحر الخيول.

وبطبيعة الحال أثرت هذه الأوضاع على المصريين، فقد تعرض كبار ملاك الأراضى للخسارة بسبب السياسة القطنية، إذ انخفض سعر القطن فى بداية الحرب، وعندما ارتفعت الأسعار تحددت مساحة زراعته بالإضافة إلى احتكار بريطانيا لمحصول عام ١٩١٨ مما جعل هؤلاء الملاك يسخطون على الإنجليز.

وعانى الموظفون المصريون من الإدارة الإنجليزية إبان الحرب، تلك التى شغلت الوظائف بالإنجليز، حتى وزارة الأوقاف لم تنج منهم وضاقت سبل العيش بالمثقفين بالإضافة إلى ظروف الحرب القاسية، فلم تدفع المرتبات للموظفين، وتم الاستغناء عن كثيرين منهم فى الوقت الذى زادت فيه مرتبات الأجانب، لدرجة أنه وصل الأمر إلى أن أحد موظفى وزارة المعارف بعد الاستغناء عنه طلب أن يعين فراشا لأن وراءه ثمانية أولاد يبكون جوعا. وأصبح من النادر أن يوجد المثقف الذى لا يتناول الحديث عن العمودية السياسية، وامتلأت المقاهى رغم قانون التجمهر بالمثقفين الذين رددوا شعاراتهم وأثروا تأثيرا قويا على السامعين.

أما بالنسبة للعمال، فقد انتكست الحركة النقابية نظرا لتلك الإجراءات الخاصة بقانون التجمهر والأحكام العرفية، كما تم إغلاق النقابات بناء على أمر الحاكم العسكرى، وتعرض العمال للبطالة والظلم والاستغلال، وساءت حالة أتباع الحزب الوطنى منهم، فتم اعتقال البعض ونفى البعض الآخر. وفى البداية اقتصر الأمر على الشكوى والاستعطاف، وعلت الصيحات تطالب بالخبز. وعندما نار جياع العمال سواء فى الإسكندرية أو القاهرة تم القبض عليهم فى الحال، ومع هذا ورغم القيود، توالت إضرابات العمال، بدأها عمال السجائر والدخان فى أغسطس ١٩١٧، وكان أهم مطالبهم رفع الأجور وتحسين شروط العمل، وتأتى النهاية، على يد البوليس بمحاولة للتسوية معهم.

وساءت حالة الفلاحين بسبب انخفاض أسعار القطن فى بداية الحرب وارتفاع

إيجارات الأراضى وتكاليف المعيشة وتشديد البنوك فى تحصيل الديون العقارية، ووقف التسليف على القطن، فاضطر الفلاحون إلى إنفاق ما لديهم وبيع ما يمتلكونه بل والالتجاء للاقتراض بالربا الفاحش للوفاء بالديون، ومع هذا فقد استخدمت الحكومة القسوة والعنف فى تحصيل الضرائب زد على ذلك انخفاض أثمان المحصولات، وأمام هذا انتشر المرابون واتسع نشاطهم وأسهموا مع البنك العقارى فى نزع الأراضى من الفلاحين، وقد اعترف لويد بسوء الحال فقال: «وهكذا كانت مسألة الشعب آخذة فى التحول ببطء إلى حالة من الهياج الشديد، وفقد الفلاحون احتمالهم الصبور للظلم».

وساءت حالة المجتمع، وأصبح الفقر من أهم المظاهر الاجتماعية ورفعت ظروف الحرب القاسية من أعباء الطبقة الدنيا، حتى لقد بلغ الأمر أن رجلا سافر إلى بلدة أخرى ليعرض ابنته للبيع، وزاد عدد الوفيات وكثر عدد الجثث التى تبين أن أصحابها قد ماتوا جوعا، وساعد على الأزمة زيادة عدد المهاجرين لمصر.

ونتج عن ذلك انتشار الجرائم، لدرجة أنه قد أنشئت دائرة بمحكمة الاستئناف للنظر فى القضايا الجنائية، وكثرت عصابات السرقة نتيجة للبطالة وقلة ذات اليد، وشاع الاختلاس والتزوير والتزييف والاحتيال والتدجيل والشعوذة، وكثر عدد المتسولين، وانتشرت المخدرات خاصة الكوكايين وكذلك لعب القمار وعمت حوادث هتك العرض، وتفشت الرشوة والدعارة وتجارة الرقيق الأبيض. هذا بالإضافة إلى سلوك جنود الإمبراطورية البريطانية الذى كان له الأثر فى تفجير ثورة ١٩١٩، وقد نشرت إحدى المتطوعات الإنجليزيات وكانت تقيم فى المعسكرات مقالا فى صحيفة Daily News فى ٢ أبريل ١٩١٩ ذكرت فيه أن من أسباب الثورة إرسال جنود إلى مصر معظمهم جهلاء تصوروا أن مصر بلد إنجليزى، وأن المصريين قوم دخلاء، وأنها سمعت جنديا أستراليا يقول: «لو كان الأمر بيدى لما أبقيت على واحد من المصريين فى هذه البلاد»، وأن هؤلاء الجنود عاملوا الأهالى بقسوة واحتقار. وتعدد الكاتبة الحوادث التى قاموا بها وكيف كان الجنود السكارى ينزعون البراقع من وجوه المصريات، ومحاضر البوليس تفيض بتهم موجهة ضدهم وتدل على الفظائع التى ارتكبوها ضد المصريين.

أما عن الفكر فى هذه الفترة الصعبة، فقد أثرت الظروف الاقتصادية والاجتماعية فيه، ووضحت الموجة الاشتراكية من خلال كتابات شبلى شميل ونقولا حداد وإسماعيل مظهر وفرح أنطون وولى الدين يكن وسلامة موسى. وفى أوائل ١٩١٥ صدر كتاب (المذاهب الاشتراكية) لمصطفى المنصورى الذى ضمنه برنامجا شمل الإصلاحات السياسية

والاجتماعية والقضائية . كذلك شغلت قضية السفور والحجاب مفكرى الفترة، وتبع ذلك المطالبة بالعدل والمساواة فى الحقوق والواجبات بالنسبة للرجل والمرأة وارتفعت صيحة وجوب تعليم المرأة وانتشرت الجمعيات النسائية وبرز قلم المرأة فى الصحافة، وكان ذلك جميعه مقدمات لدور المرأة فى ثورة ١٩١٩ .

أيضًا مما يذكر أن المسرح شهد نهضة إبان الحرب، وكان جورج أبيض وسلامة حجازى وعكاشة والريحانى وعلى الكسار ومنيرة المهدية وعزيز عيد من أعمدته، ونزل المثقفون لميدان المسرح وعملوا بالتمثيل وانتقدوا الأوضاع القائمة وعرضوا المضار والفساد والكبت الذى يعانى منه المجتمع وعملوا على تأجيج روح الثورة فى الشعب، ولم تتمكن السلطة العسكرية من تكميم أفواه المسرحيين وإن لم يمنع ذلك من استدعاء البعض للتحقيق، وقد استطاع المسرح أن يؤدى دورا مهما ويهيئ الأذهان ويعد النفسيات لثورة ١٩١٩ .

وإذا انتقلنا لمجهود مصر الحربى الذى مثل جانبا أساسيا فى مقدمات ثورة ١٩١٩ ، نجد أن بريطانيا قد استغلت الجيش المصرى لصالحها، فشارك بمختلف أسلحته فى الحرب، واستشهد الكثير أثناء المعارك مع الجيش التركى فى منطقة السويس وسيناء، وعلى حدود مصر الجنوبية وحدودها الغربية وفى الحجاز والدردنيل. أيضًا فقد تم استدعاء الرديف المصرى الذى بلغ حوالى الاثنى عشر ألفا وتحملت مصر المصروفات. وعندما رأت بريطانيا أن هناك أعمالا غير قتالية فى الميدان الحربى مثل تعبيد الطرق ومد السكك الحديدية وحفر الآبار والخنادق ومد أنابيب المياه وإقامة الاستحكامات ونقل معدات التليفون والتلغراف والمهمات والذخائر والتموين رأت أنه لابد من الاستعانة بالمصريين لتنفيذ هذه المهام وتشكيلهم على شكل فيالق إضافية، وتمثل الأمر فى فيلقين: فيلق للقيام بالأعمال اليدوية وراء القوات البريطانية، وفيلق الجمالة لنقل المهمات من نهاية السكك الحديدية إلى الخطوط الأمامية، وعمل هؤلاء فى مختلف الميادين فى منطقة القناة وسيناء والعراق وغاليبولى وفرنسا. وقد أقبل على ذلك البعض نظرا للضائقة الاقتصادية، ومع زيادة الحاجة إليهم لم يعد التطوع يكفى، لذا مورس الضغط واستخدمت العسكرية أسلوب التجنيد الإجبارى الذى صحبه أشد أنواع القسوة والعنف (ولدى يا ولدى والسلطة أخذت ولدى).

وقد أجمع المعاصرون على أن من أهم أسباب ثورة ١٩١٩ ذلك التجنيد الإجبارى. وقاسى الفيلقان الأمرين، وتسجل صحيفة رائد العمال الإنجليزية فى مقالها المؤرخ فى ٣ أبريل ١٩١٩ قولها: «كان الكرباج الوسيلة لتسخيرهم وأصبح الجلد من الأعمال اليومية

فى المعسكرات، ولم يكن لهم خيام، وتعرضوا لسوء التغذية ورداءة الكساء وقلة الغطاء، ثم تلك الأمراض التى تفترسهم فكانوا يموتون كالذباب».

ويقر ملنر فى تقريره أن من أسباب ثورة ١٩١٩ ما وصل إليه أمر هؤلاء، وقد صرح تشرشل فى مجلس العموم بأن الخدمات الطبية لهم كانت ناقصة، وفى ملفات أذونات المعاش لعمال السلطة يتضح ما أنيط إليهم من أعمال قد تسببت لهم فى عاهات وإصابات مستديمة، وكما جمعت السلطة الرجال فإنها لم تبق على جمال أو خيل أو بغال أو حمير إلا واستولت عليها بالطريقة الجبرية، أيضًا صادرت الحبوب والمنتجات الزراعية بالسعر الذى ترتضيه وحتى الأشجار استولت عليها. هذا وقد قدمت مصر لبريطانيا الخدمات الصحية من أطباء ومستشفيات، وجمعت الأموال للصليب الأحمر بالطريقة الجبرية وسجل ملنر أن الاكتتاب للصليب الأحمر كان من أهم عوامل تفجير ثورة ١٩١٩. كما امتدت يد السلطة إلى الأراضى والمبانى لخدمة أغراضها العسكرية مثلما حدث ما بين الإسماعيلية والرقازيق وكذلك فى أبى قير، وألزمت السلطة المصالح والهيئات الحكومية بترويدها بكل متطلباتها متل إنشاء الاستحكامات وإعداد الطرق، ومد الخطوط البرقية، حيث تكلفت مصر حوالى ثلاثة ملايين جنيه

وواصلت الإجراءات الأمنية طريقها خوفًا من قيام أى اضطرابات حتى لقد أعطيت الأوامر لمنع إقامة أى احتفال دينى، وانتشر الجواسيس فى كل مكان، وتم التحذير من الاتصال بالأتراك والألمان، وضيق عليهم ورحلوا بعد أن تمت تحريضهم للمصريين على التورة ضد الإنجليز. وقد ساعد الانتصار الألمانى على تقوية الشعور العدائى لكثير من المصريين وموالاتهم للألمان، خاصة أتباع الحرب الوطنى، وترددت الأخبار عن انتصار أعداء بريطانيا، وأن عباس قادم ليخلص المصريين من أيدى الإنجليز، وردد الناس. «الله حى عباس جاى.. قولوا لعين الشمس ما تحماشى لاحسن غزال البر صابح ماشى.. يا أمة الإسلام ليش حزينة، إن كان على عباس بكره يجينا» وتسلل بعض المصريين وتطوعوا فى الجيش العثمانى، وقلقت السلطات البريطانية، حتى لقد قال أحد المسئولين عن الأفندية «إن هيبتهم حادة وفعالة وأكتر من عضهم». وحدثت اضطرابات فى بعض أحياء القاهرة ولكن أخمدت. والواقع أن بريطانيا حرصت منذ بداية الحرب على إقصاء الحزب الوطنى الذى يكمن فيه الخطر، فشلت عمله وأغلقت نواديه وضبطت وبددت أعضاءه، بالاعتقال أو النفى ومما يذكر أن بعض الأعضاء قد تسللوا خارج مصر خشية تنكيل الإنجليز بهم.

وامتدت اليد الإنجليزية إلى الأزهر، فتم فصل أعداد كبيرة بحجة عدم انتظامهم فى الدراسة واشتغالهم بغير طلب العلم، وأغلق نادى أعضاء المدارس العليا. ورغم هذه الإجراءات العنيفة فإن السلطة لم تقض على الشعور التورى الذى كانت النفوس تقبض به. ففى يوم تولى السلطان حسين الحكم ظهر طلبة الحقوق يرتدون أربطة العنق السوداء، بينما علقت طالبات المدارس الثانوية الأزهار السوداء على صدورهن.

وعندما هزمت الدولة العثمانية فى حملتها الأولى على قناة السويس عام ١٩١٥ أيقن المصريون أنه لا خلاص على يد الجيش العثمانى، فاتجهوا إلى العنف، البعض رأى الانتقام من السلطان والوزراء أصل البلاء والبعض راح يثير الناس ويتفوه ويصيح ويؤلب المصريين على الحكم، والبعض اتجه إلى العمل ضد الإنجليز.

والواقع أن السخط ازداد على السلطان حسين الذى منل رمز الحماية، فقاطعه طلبة الحقوق يوم زيارته لمدرستهم فى ١٨ فبراير ١٩١٥، وانتهى التحقيق إلى فصل خمسة وأربعين طالبا منهم: موسى بدر ومحمد صبرى أبو علم ويوسف الجندى، وحرمان واحد وثلاثين طالبا من الحضور ودخول الامتحان، وعند زيارة السلطان صرخ فيه الطلبة مرددين «اخرج يا خائن» فقبض على بعضهم، وتكدر السلطان وازداد غضبه عندما وجد داخل القصر منشورات تهديد له.

وفى يوم ٩ أبريل ١٩١٥ تعرض السلطان لمحاولة اغتيال فى القاهرة قام بها محمد خليل وهو تاجر بالمنصورة وأحد أتباع الحزب الوطنى، ولكن الرصاصة انحرفت ستيمترا واحدا وأصابت حديد العربة، وقبض عليه، وجاء حكم المحكمة العسكرية بإعدامه شنقا. واتسعت الاعتقالات بعد ذلك، وارتفع مؤشر كره الإنجليز، وحدثت اعتداءات على جنودهم حيث كان يتم اقتناصهم. ثم تعرض السلطان حسين للاغتيال مرة أخرى بالإسكندرية فى ٩ يوليو ١٩١٥، حيث ألقيت عليه قنبلة من منزل لكنها لم تنفجر وانزعجت السلطة من الطريقة التى دبر بها الحادث وفرار الجانى والتستر والتكم عليه، ورصدت مكافأة لمن يدلى بمعلومات عنه، وفقدت السلطة العسكرية أعصابها. وبعد عناء اكتشف أن هناك جمعية تدعى جمعية الرابطة الإسلامية، من أعضائها شفيق منصور ومحمود عنايت وغيرهما من أتباع الحزب الوطنى، وأنهم الذين خططوا للاغتيال، وصدر الحكم بإعدام كل من محمد نجيب الهلباوى ومحمد شمس الدين، ولكن خفف للأشغال الشاقة، ونفى شفيق منصور وغيره إلى مالطة، ودخل البعض السجن، ومحاضر البوليس تفيض بأسماء المعتقلين من محامين ونظار مدارس وطلبة وعمال.

وفى خضم هذه الأحداث حصلت المخابرات البريطانية على معلومات تفيد بأن هناك مؤامرة تدبر لاندلاع ثورة ضد الإنجليز، أعضاؤها بالمنصورة، وأنها ستعلن الثورة وتحطم الكبارى وتقطع خطوط السكك الحديدية وتسهل دخول الجيش العثمانى فى حملته الثانية على قناة السويس فى أبريل ١٩١٦، وكانت المخابرات البريطانية قد دست اثنين من ضباطها على أنهما من الضباط الألمان وتمت المحاكمة على الفور.

وجاءت محاولة اغتيال وجهت هذه المرة إلى إبراهيم فتحى ورير الأوقاف لميوله الإنجليزية. ففى أثناء سفره إلى الصعيد فى ٤ فبراير ١٩١٥ انقض عليه شاب ينتمى إلى الحزب الوطنى، وطعنه ثلاث طعنات، وصرح بأن الدور على رئيس الوزراء ووزرائه والسلطان وممثل بريطانيا فى مصر، وصدر الحكم العسكرى عليه بالإعدام.

وعلى إثر هذه الحادثة اتسع نطاق القبض على المصريين وتفتيش بيوتهم لأقل شبهة حتى لقد كان يعتقل الأب وأبناؤه، ويطول السجن على المسجونين قبل سؤالهم، لدرجة أن السجون أصبحت كاملة العدد، واستخدم التعذيب مع المتهمين وساءت حالتهم، وراحت العيون ترصد سعدا الذى كان يتولى زعامة المعارضة فى الجمعية التشريعية، كما اتهمه كتشنر بأن له ميولا ألمانية، لذا طلب مراقبته، ولقد كان نشاط سعد ملحوظا بشأن التوسط للإفراج عن المعتقلين حتى لقد عصب السلطان عليه.

وامتدت يد الغضب لتضايق الإنجليز ورجال الحكومة، فكثرت حوادث الاعتداء على السكك الحديدية، وقد عبرت هذه الحوادث عن سخط المصريين الذين راحوا يرددون: «يا ونجت يا ونجت نهبتم قمحا، نهبتم مواشينا، نهبتم جمالنا، أخذتم أولادنا، ما تسيبونا فى حالنا». وأعطيت الأوامر لأقسام البوليس لاعتقال العاطلين، وأثناء ترحيلهم كانوا يهتفون «تعيش مصر حرة». وصدر قانون منع حمل السلاح، وفتشت البيوت لمصادرته إن وجد. وعلى الجانب الآخر فقد تحركت الحركة الوطنية خارج مصر، حقيقة كانت محدوده لكنها عبرت عن السخط لما وصلت إليه مصر، فتقرب محمد فريد من الخديو، وأعد التخطيط الذى يقضى بأنه فى الوقت الذى تتقدم فيه الحملة التركية على مصر، تعلن الأخيرة ثورتها على الإنجليز وبذلك يتحقق المراد، ولكن انسحاب الخديو من ناحية، وغلظة الأتراك فى الشام من ناحية أخرى جعل أعضاء الحزب الوطنى يعملون بمفردهم وراحوا ينشرون دعايتهم فى أوروبا.

ومع مؤشر نهاية الحرب وصدور مبادئ ولسون فى حق تقرير المصير فى ٨ يناير ١٩١٨ ثم التصريح الأنجلوفرنسى بشأن إنصاف الشعوب العربية التى كانت تخضع للدولة

العثمانية فى ٧ نوفمبر ١٩١٨ ، وقيام مملكة الحجاز ، ونهضة الوعى القومى فى وسط أوروبا ، ذلك جميعه ساعد على تحفيز المصريين على استرجاع حقوقهم ، بالإضافة إلى إحساسهم بالتضحيات التى قدموها للإنجليز أثناء الحرب . وتألف الوفد المصرى لحضور مؤتمر الصلح ، واختلفت الروايات فى صاحب الفكرة أهو عمر طوسون أم حسين رشدى أم على شعراوى أم محمد محمود . وعلى أى حال فقد تدخل سعد وما لبث أن تزعم الحركة ، وأعلنت الهدنة فى ١١ نوفمبر ١٩١٨ وحدث لقاء سعد وعبد العزيز فهمى وعلى شعراوى مع ونجت فى ١٣ نوفمبر ، ومعروف ما دار فى المقابلة . وفى الوقت ذاته صدم المصريون بالاعتراف الدولى بالحماية من فرنسا وإيطاليا واليونان والولايات المتحدة وألمانيا والنمسا ، وتوالت الأحداث سريعا وتفجرت ثورة ١٩١٩ على إثر القبض على سعد زغلول ورفاقه .

وهكذا يتبين أن الظروف التى عاشتها مصر إبان الحرب العالمية الأولى مثلت إرهاصات ثورة ١٩١٩ ، وعدَّت إيذانا بمقدمات هذه الثورة .

ثـورة ١٩١٩

د. رمزى ميخائيل

١ ـ عوامل الثورة:

عانى المصريون كثيرا، فى أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ـ١٩١٨)، من الاحتلال والحماية البريطانيين، ومن الضيق السياسى والاقتصادى، الذى حرمهم من الإفادة بمواردهم الاقتصادية، ومن ممارسة حقوقهم وحرياتهم العامة، ووقف النشاط السياسى، وشل حركة الهيئات النيابية والحزبية والنقابية. وأضر إضراراً بالغا بحرية الصحافة والاجتماع، وكلف رجال السياسة والصحافة الوطنيين كثيرا من التضحيات.

فقد صدر قانون منع التجمهر فى ١٨ أكتوبر ١٩١٤. وأعلنت الأحكام العرفية فى اليوم الثانى من نوفمبر ١٩١٤. ومعها فرضت الرقابة العسكرية البريطانية على الصحافة المصرية، إلى جانب الرقابة المدنية المفروضة من قبل. وأعلنت بريطانيا حمايتها على مصر ـ من جانب واحد ـ يوم ١٨ ديسمبر ١٩١٤، فشددت سلطات الاحتلال قبضتها على الشئون المصرية كافة. وتمكنت الأجهزة الحاكمة من وقف الأنشطة السياسية، خاصة نشاط الحزب الوطنى، بتشتيت أعضائه وإغلاق مقاره. ولم تسمح بانعقاد الجمعية التشريعية، بعد انفضاض دورتها الأولى، التى عقدت منذ ٢٢ يناير ١٩١٤ حتى يونيو ١٩١٤.

ونتج عن الظروف السياسية والاقتصادية فى أثناء الحرب، توقف الصحف الحربية الثلاث الكبرى عن الصدور. فقد عطل أمين الرافعى صحيفة «الشعب» المعبرة عن الحزب الوطنى، منذ ٢٨ نوفمبر ١٩١٤، تبرما من قسوة الرقابة، واحتجاجا على فرض الحماية. فاعتقلته السلطة العسكرية مع المسئولين عن الصحيفة، منذ أغسطس ١٩١٥ حتى يونيو ١٩١٦. وتوقفت ـ فى أول يوليو ١٩١٥ ـ صحيفة «الجريدة» لسان حال حزب الأمة، التى ترأس تحريرها أحمد لطفى السيد. ثم توقفت ـ فى ديسمبر ١٩١٥ـ صحيفة «المؤيد» المعبرة عن حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية، برئاسة الشيخ على يوسف.

ومع اتجاه الحرب العالمية الأولى إلى الانتهاء، وشيوع أنباء انتصار بريطانيا وحليفاتها، أخذت الصحف المصرية، تتقدمها صحيفة «السفور» برئاسة عبد الحميد حمدى، تكتب عن المبادئ التى أعلنها الرئيس الأمريكى «ولسون»، فى إقرار حقوق الحرية والاستقلال وتقرير المصير لكافة الدول والشعوب، والمبادئ التى أعلنتها الثورة «البولشفية» فى روسيا، عن العدالة الاجتماعية وتحرير البلاد المحتلة، والوعود البريطانية لمصر بمنحها الاستقلال، بعد انتهاء الحرب لصالح الحلفاء، مما قوى الأمل لدى المصريين فى الحصول عليه.

٢ـ تأليف الوفد.. وكفاحه:

عندما عقدت تركيا الهدنة مع بريطانيا وحليفاتها، فى آخر أكتوبر ١٩١٨، وأعلنت الهدنة العامة بين الدول المتحاربة، فى يوم ١١ نوفمبر ١٩١٨، كانت آثار الضيق السياسى والاقتصادى لدى المصريين، قد تفاعلت مع عوامل الأمل فى الاستقلال والتطلع إليه.

وتمثلت زعامة الحركة الوطنية بمصر فى سعد زغلول، وكيل الجمعية التشريعية المنتخب وزعيم المعارضة بها، ومعه زملاؤه الأعضاء البارزون فيها. وأخذ سعد يعمل لتأليف جماعة أو هيئة، للمطالبة بحقوق مصر فى الحرية والاستقلال والحكم النيابى.

وفى يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨، قابل سعد زغلول، ومعه عبد العزيز فهمى وعلى شعراوى، زميلاه فى الجمعية التشريعية، «السير ريجنلد ونجت» المندوب السامى البريطانى لدى مصر. فبدأت المواجهة المباشرة بين ممثلى الشعب المصرى وممثل دولة الاحتلال.

وتبلور حديث المقابلة فى أن طلب سعد زغلول وزميلاه من «السير ونجت»، إلغاء الأحكام العرفية والرقابة المفروضة على الصحف وسائر المطبوعات، وتحقيق الاستقلال لمصر. وأكدوا له إعطاء بريطانيا الضمانة المعقولة لعدم مساس أى دولة به، أو بمصلحة بريطانيا، أو بحقوق أصحاب الديون من الأجانب. وتحدث المندوب السامى البريطانى عن الفوائد التى جنتها وستجنيها مصر من بريطانيا، وميله إلى إلغاء الرقابة الصحفية، والتفات بريطانيا إلى مطالب مصر بعد الفراغ من مؤتمر الصلح. وأشار إلى افتقار المصريين عامة إلى رأى عام بعيد النظر، وافتقار الحزب الوطنى خاصة إلى التعقل والروية، وعدم كفاءة مصر للاستقلال، واحتمال تعرضها لاعتداء أى دولة قوية عليها.

وعقب المقابلة، اجتمع ممثلو الشعب المصرى الثلاثة، بحسين رشدى رئيس الوزراء ـ وزير الداخلية، الذى أيد مسعاهم. وبدأ إجراءات تنفيد ما سبق اتفاقهم عليه، وهو سفر وفدين أحدهما رسمى يترأسه حسين رشدى، والآخر شعبى برئاسة سعد زغلول، على أن يساند كل منهما سعى الآخر. ووافق السلطان أحمد فؤاد على سفر رئيس الوزراء، وعدلى يكن ورير المعارف العمومية، إلى لندن، لبحث مستقبل مصر السياسى مع الحكومة البريطانية

وفى اليوم ذاته، أبدى المندوب السامى البريطانى، لرئيس الوزراء المصرى، دهشته من أن سعد زغلول وزميليه يتحدثون عن أمر أمة بأسرها، دون أن تكون لهم صفة التحدث باسمها. فأوضح رئيس الوزراء تمتعهم بهده الصفة، بعضويتهم فى الجمعية التشريعية، الهيئة التى تمثل الأمة المصرية من الناحية النظامية.

فأسرع سعد زغلول إلى تنفيذ ما سبق اتجاه الفكر إليه، بالاتفاق مع زملائه على تأليف هيئة تسمى الوفد المصرى، مهمتها المطالبة باستقلال مصر، على أن تحصل على توكيلات من أفراد الأمة تخولها صفة التحدث باسمها، لدحض الزعم البريطانى بافتقارهم إلى هذه الصفة.

وتألف الوفد المصرى فعلا فى يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨، برئاسة سعد زغلول، وعضوية على شعراوى، عبد العزيز فهمى، عبد اللطيف المكباتى، محمد على علوبة، من أعضاء الجمعية التشريعية. ومحمد محمود، وأحمد لطفى السيد، الذى يمثل رجال الفكر والصحافة بين رجال السياسة والقانون والإدارة. وكانوا يعتنقون المبدأ «الليبرالى»، ويمثل أكثرهم طبقة كبار الملاك.

وقد صدق أعضاء الوفد على قانونه يوم ٢٣ نوفمبر ١٩١٨، بعد أن ضم إليه أعضاء آخرين، لتمثيل الحزب الوطنى وكافة فئات الأمة المصرية. ونص قانون الوفد على أن اسمه هو «الوفد المصرى»، ومهمته هى «السعى بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجد للسعى سبيلا فى استقلال مصر استقلالا تاما»، وأنه «يستمد قوته من رغبة أهالى مصر التى يعبرون عنها رأسا أو بواسطة مندوبيهم بالهيئات النيابية»، و«أن للوفد أن يضم إليه أعضاء آخرين مراعيا فى انتخابهم الفائدة التى تنجم عن اشتراكهم معه فى العمل». وتنص المادة الأخيرة على أن «يعين الوفد لجنة تسمى باللجنة المركزية للوفد المصرى، يختار أعضاءها من ذوى المكانة والغيرة ومهمتها حمع التبرعات على ذمة الوفد.. ومراسلة الوفد بما يهم من الشئون الخاصة بمهمته».

ووضع الوفد صيغة توكيل له يوقعه أفراد الأمة المصرية. ولما لاقت حركة التوكيلات حماسة شعبية هائلة، خشيت السلطة العسكرية البريطانية، أن تتطور إلى حركة عامة للمطالبة بالاستقلال التام، فأصدرت أوامرها إلى المديرين بمنعها. ولكنها استمرت فى الخفاء واتجه الوفد إلى ممارسة النشاط السياسى الجماهيرى، ولكن السلطات المختصة منعت اجتماعاته وصادرت منشوراته.

ولم تستطع الصحف المصرية، الخاضعة للأحكام العرفية والرقابة العسكرية المشددة، أن تنشر أى مادة صحفية مفصلة، عن مقابلات يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨. وحرمت تماما من ذكر اسم الوفد والكتابة عن تأليفه وتحركه، فتناقل الناس أخباره همسًا

وقد اتخذ التعارض بين المطالب المصرية وأسس السياسة البريطانية، شكلا مباشرا واضحا، عندما طلب سعد زغلول من قيادة الجيش البريطانى والمندوب السامى بمصر، فى يوم ٢٠ و٢٩ نوفمبر ١٩١٨، السماح للوفد بالسفر إلى لندن، للتباحث مع المسئولين فى مستقبل مصر. ولكن السلطات البريطانية أبلغت سعدا فى أول ديسمبر ١٩١٨، رفضها الترخيص للوفد بالسفر. ودعته إلى تقديم مقترحاته عن نظام الحكم فى مصر إلى المندوب السامى البريطانى، على ألا تخرج عن دائرة الحماية البريطانية على مصر. فاحتج سعد زغلول بكافة الوسائل ولدى كل الجهات المعنية على السياسة البريطانية.

وردت الحكومة البريطانية على طلب حسين رشدى وعدلى يكن، المقدم فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨، السفر إلى لندن، بتأجيله إلى ما بعد انعقاد مؤتمر الصلح المزمع عقده. فقدم الاثنان استقالتيهما يوم ٢ ديسمبر ١٩١٨، إلى السلطان أحمد فؤاد، الذى يتريث فى القبول.

وفى مواجهة تعنت الحكومة البريطانية، اتخذ الوفد يوم ٥ ديسمبر ١٩١٨، عدة قرارات تمثل تحولا واضحا فى خطته وبرنامجه، هى العدول عن السفر إلى لندن، وعدم الاقتصار فى المفاوضة على بريطانيا وحدها، والسعى لسفر الوفد إلى مؤتمر الصلح بباريس، ونقل القضية المصرية إلى الميدان الدولى، والاتصال المباشر بممثلى الدول، والاتصال بالرئيس الأمريكى «ولسن» و«المسيو كليمنصو» رئيس مؤتمر الصلح، بكافة الوسائل. والامتناع عن تنفيذ أوامر السلطات البريطانية التى تمس مطالب مصر وهى: إلغاء الحماية وإنهاء الاحتلال وتحقيق الاستقلال، أو تعطل كفاح الوفد، أو تمس بكرامته وحريته.

وبدأ الوفد فورا تنفيذ برنامجه السياسى الجديد. فبعث بعرض منطقى لتطور القضية المصرية وتأليف الوفد ومطالبه، إلى معتمدى الدول بمصر، والرئيس الأمريكى «ولسن». ولكن الرقابة البريطانية عرقلت إرسال برقيات الوفد إلى الخارج، ومنعت الصحف المصرية من الكتابة عن نشاطه.

ورغم كافة القيود، تمكن الوفد من عقد اجتماع كبير، يوم ١٣ يناير ١٩١٩، فى بيت عضوه حمد باشا الباسل بالقاهرة، وألقى سعد زغلول خطابا سياسيا قويا، تناول فيه جميع جوانب المسألة المصرية. وبادرت أمانة الوفد بطبع الخطاب وتوزيعه فى العاصمة والأقاليم، تخطيا لحظر النشر عن الوفد فى الصحف.

واستشعاراً لأهمية حركة الوفد، استدعت الحكومة البريطانية مندوبها السامى بالقاهرة «السير ريجنلد ونجت»، للتشاور. فغادر بورسعيد يوم ٢١ يناير ١٩١٩ إلى لندن، وناب عنه بالقاهرة «السير ميلن شيتام».

ومضى الوفد فى كفاحة. فدعا سعد زغلول ستمائة شخص، لحضور اجتماع يعقد يوم ٣١ يناير ١٩١٩، فى حيام تنصب بجوار «بيت الأمة». ولكن السلطة العسكرية البريطانية منعته. فأدان رئيس الوفد هذا المنع، واحتج عليه برقيا لدى رئيس الحكومتين البريطانية والأمريكية. وأبرق إلى رئيس مؤتمر الصلح، يطالبه بضرورة عرض قصية مصر على المؤتمر، وحذفت الرقابة كل ما يختص بهذا الموصوع، من صفحات الصحف المصرية.

واشتدت الأزمة السياسية فى مصر، بقبول السلطان أحمد فؤاد استقالة ورارة رشدى فى أول مارس ١٩١٩. فقد وافقت الحكومة البريطانية على سفر رئيس الوزراء ووزير المعارف العمومية إلى لندن، فى فبراير أو مارس ١٩١٩. ولكنهما اشترطا لسحب استقالتيهما وسفرهما، السماح بالسفر لكل المصريين. ولكن الحكومة البريطانية رفضت. وقبل السلطان استقالة الوزارة. فاستاء الرأى العام المصرى من تحول موقف السلطان من مساندة الحركة الوطنية إلى الخضوع للسياسة البريطانية.

وكتب الوفد إلى السلطان، يوم ٢ مارس ١٩١٩، معاتبا على قبول استقالة الوزارة الوطنية المؤيدة للوفد. واحتج يوم ٤ مارس لدى ممثلى الدول بمصر، على السياسة البريطانية التى تحرم الشعب المصرى من رفع صوته فى مؤتمر الصلح، وتسعى لتأليف وزارة تعارض أهدافه الوطنية.

٣ ـ نفى أقطاب الوفد:

رأى المسئولون البريطانيون فى كفاح الوفد، تحديا لهم وتشهيرا بتصرفاتهم، وتحريضا للشعب على مقاومة السلطات، وعرقلة تأليف وزارة تساير السياسة البريطانية. وظنوا أن سياسة التهديد والعنف، كفيلة بالقضاء على هذه الحركة فى مهدها. فاستدعى «الجنرال وطسن»، نائب قائد القوات البريطانية فى مصر، يوم ٦ مارس ١٩١٩، رئيس وأعضاء الوفد، وأنذرهم بالمعاملة الشديدة إذا قاموا بأى عمل يعرقل سير الإدارة.

فبادر رئيس الوفد، بإرسال برقية إلى «لويد جورج»، رئيس الوزارة البريطانية، احتج فيها على تصرف السلطة البريطانية، وأكد طلب الاستقلال، وبطلان الحماية، وطلب حل الأزمة بالسماح للوفد بالسفر، لعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح. فتأكدت السلطة البريطانية من إصرار الوفد على موقفه.

وفى مساء السبت ٨ مارس ١٩١٩، ألقت مجموعة من الجيش البريطانى، القبض على رئيس الوفد سعد زغلول، وثلاثة من أقطابه هم: محمد محمود، وإسماعيل صدقى، وحمد الباسل. واعتقلوهم فى ثكنة قصر النيل طوال الليل. وصباح اليوم التالى، الأحد ٩ مارس، نقل قادة الوفد الأربعة إلى بورسعيد بالقطار، ومنها بالباخرة إلى جزيرة مالطة، حيث المنفى والمعتقل.

وعلى الفور، اعترض باقى أعضاء الوفد برئاسة على شعراوى وكيله، لدى السلطان فؤاد، ورئيس الوزارة البريطانية، ومعتمدى الدول الأجنبية بمصر، على اعتقال أقطاب الوفد. وأعلنوا إصرارهم على الاستمرار فى المطالبة بحقوق مصر بكل الطرق المشروعة.

وحظرت القيادة العسكرية البريطانية على الصحف المصرية، نشر نبأ الاعتقال والنفى. فسرى النبأ بطيئا مشوشا بالوسائل الشفهية، ثم سمحت الرقابة بنشره يوم ١٠ مارس ١٩١٩، فانتشر فى أنحاء مصر كلها.

٤ ـ اندلاع الثورة:

كان القبض على أقطاب الوفد الأربعة، ونفيهم إلى مالطة، بعد أن تعلقت آمال المصريين بالوفد، هو الشرارة التى فجرت طاقات الشعب المكبوتة.

ففى صباح الأحد ٩ مارس ١٩١٩، اندلعت ثورة المصريين، احتجاجا على الحماية

والاحتلال البريطانى الذى فرضها، وما صاحبهما من ظلم واستغلال، وعلى المصير الذى آل إليه القادة المصريون المعبرون عن مطالب شعبهم وأمانيه.

فى البداية، امتنع طلبة مدرسة الحقوق بالجيزة عن تلقى دروسهم. وأعلنوا إضرابهم أمام المسئولين البريطانيين. وأكدوا أنهم «لا يدرسون القانون فى بلد يداس فيه القانون» وتوجهوا فى تظاهرة سلمية إلى مدرستى المهندسخانة والزراعة بالجيزة، ثم إلى مدرسة الطب بشارع قصر العينى، ومدرسة التجارة العليا بشارع المبتديان. واتجهوا جميعا هاتفين لمصر وسعد زغلول، إلى ميدان السيدة زينب، حيث أدركهم رجال البوليس، واحتجز بعضهم وانضم طلبة كثير من المدارس إلى زملائهم، واختلط الجمهور بالطلبة، واحتكت التظاهرة برجال البوليس، فاعتقل نحو ثلاثمائة طالب بالقلعة.

وفى اليوم التالى - ١٠ مارس ١٩١٩ - اتسع نطاق الثورة، بأن أعلن جميع طلبة المدارس والأزهر الإضراب العام. وألفوا تظاهرة كبرى، وانضم إليهم أفراد من سائر فئات الشعب. واخترق الجميع شوارع وميادين القاهرة، ومروا بدور المعتمدين السياسيين، هاتفين بحياة مصر والحرية والوفد، منادين بسقوط الاحتلال والحماية. فأطلقت جماعة من الجنود البريطانيين النار على المتظاهرين، وسقط أول شهيدين. وأتلف بعض المتظاهرين كثيرا من قطارات الترام وعطلوها. وأضرب عمال شركة ترام القاهرة عن العمل، فتوقفت جميع قطاراتها كما توقف قطار «هليوبوليس» الكهربائى فى سيره عند محطة كوبرى الليمون. وحطم المتظاهرون بعض المحلات التجارية المملوكة للأجانب، ومصابيح وأشجار بعض الشوارع وبادر الطلبة بإذاعة منشور فى الصحف العربية والأجنبية، أعلنوا فيه أسفهم على حوادث الاعتداء على المرافق العامة والممتلكات الخاصة، ودعوا إلى الإقلاع عنها

ثم تزايدت الأعمال الثورية وامتدت إلى كافة الأقاليم، فتصدى الجيش البريطانى لها بعنف. وسقط الشهداء والجرحى من المصريين، فطغت أخبار الثورة على صفحات كل الصحف المصرية، التى حملت على أعمال العنف والتخريب، وحاول بعضها نقد سياسة المحتل البريطانى.

وفى يومى ١٦ و٢٠ مارس ١٩١٩، قامت تظاهرتان نسائيتان، لم تنالا حظهما على صفحات الصحف المصرية، بسبب قيود الرقابة الصحفية والتقاليد الاجتماعية.

وتحت تأثير الرقابة وعقود الإعلانات الصحفية، والمصالح الاقتصادية المشتركة بين

أصحاب الصحف وأصحاب المصانع والوكلاء التجاريين، كانت أخبار تظاهرات وإضرابات العاملين فى الصناعة والتجارة، المنشورة فى الصحف المصرية، أقل كثيرا مما حدث فى الواقع، وذكره المؤرخون.

وكان الشعب الثائر متيقظا لموقف كل صحيفة. فبعد أن تعاطفت «الأهرام» مع الثورة، هتفت تظاهرة يوم ١٧ مارس ١٩١٩ بحياتها، وازداد الإقبال على قراءتها، فتفوقت فى توزيعها على كافة الصحف المصرية. بينما قاطع الثوار صحيفة «المقطم» وهاجموا دارها وإحدى مزارع أصحابها، لمعاداتها الأمانى الوطنية، فهبط توزيعها بشدة، وأحنت رأسها أمام تيار الثورة الجارف.

ثم اتسع نطاق الثورة فى أسبوعها الرابع، بانضمام الموظفين المدنيين فى مصالح الحكومة وفئات أخرى من الشعب، إلى حركة الإضراب عن العمل. وتعاطفت سائر الصحف الوطنية معهم، فتشددت السلطات قبضتها على هذه الصحف، وتعقبتها بالحذف من موادها أو تعطيل صدورها.

وبلغ الثوار فى الأقاليم من القوة، إلى حد أنهم فى زفتى ألفوا لجنة للثورة برئاسة يوسف أحمد الجندى، أعلنت الاستقلال، وباشرت سلطة الإدارة، وأصدرت صحيفة «الجمهور»، إلى أن تمكنت قوات الجيش البريطانى من إرجاع الحال إلى ما كان عليه.

وفى المنيا، تألفت «لجنة وطنية» للمحافظة على النظام وحماية أرواح الأجانب. ولكن السلطة العسكرية البريطانية اتهمت أعضاءها بالتحريض على الاضطراب واغتصاب سلطة الحكومة، واعتقلت ستة منهم، حوكموا أمام محكمة عسكرية عقدت بالمنيا يوم ١٥ أبريل ١٩١٩، وحكمت عليهم بعقوبات مختلفة.

٥ـ كفاح الوفد فى الخارج:

فشلت الحكومة البريطانية وسلطاتها فى مصر، فى مواجهة الثورة بوسائل الكبت والقهر. فاتجهت إلى مهادنة الثوار والتخفيف من حدة الثورة، بالسماح للقادة المصريين بالسفر لعرض قضية مصر فى لندن أو باريس، وتشكيل وزارة مصرية معتدلة، تجدد لها الدعوة لزيارة لندن. ولم تتخذ الحكومة البريطانية هذا الموقف، إلا بعد نجاحها فى إقناع حلفائها فى مؤتمر السلام، بالاعتراف بالحماية البريطانية على مصر، وانتفاء أى ضرر يصيب المصالح البريطانية من عرض المطالب المصرية على المؤتمر أو الحكومة البريطانية.

وقد صدر قرار الإفراج عن قادة الوفد المنفيين، يوم ٧ أبريل ١٩١٩ . فاتجهوا من مالطة إلى فرنسا. ولحق بهم باقى أعضاء الوفد المصرى، الذين سافروا من القاهرة يوم ١١ أبريل إلى مالطة حيث التقوا بسعد زغلول وزملاءه الثلاثة، وأبحروا جميعا إلى فرنسا، فوصلوا إلى مارسيليا يوم ١٨ أبريل ١٩١٩ .

واستثمرت الصحف الوطنية هذه المناسبة، فى المطالبة بالدستور والحكم النيابى وعقد الجمعية التشريعية الموقوفة.

واعتمد كفاح الوفد المصرى بالخارج على جميع الأساليب السياسية والوسائل الإعلامية، وأبرزها الصحافة. وسعى الوفد ـ بمساندة من الجمعيات المصرية فى دول أوروبا ـ للتأثير فى الرأى العام الأوروبى. كما سعى للتأتير فى الرأى العام الأمريكى، رغم وقوف بريطانيا بإمكاناتها المتعددة ضد الأمانى والمساعى المصرية.

وقد صدم الوفد باعتراف الولايات المتحدة الأمريكية ومؤتمر الصلح بالحماية البريطانية على مصر، فى أبريل ١٩١٩ . وكان عليه أن يقرر إما إنهاء مهمته بالخارج، وإما الاستمرار فيها. ولكن قيادة الوفد تمكنت من احتواء الصدمة والإبقاء على ارتفاع الروح المعنوية، بدعم قوى من الصحف الوطنية. وقرر الوفد البقاء فى باريس، بعيدا عن الأحكام العرفية فى مصر، وجعلها مركزا للإعلام بحقائق المسألة المصرية فى أنحاء العالم، وإثارة المشاعر الوطنية فى مصر. غير أن بعض أعضاء الوفد ومستشاريه، لم يقتنعوا بمبررات بقاء الوفد فى باريس، وخرجوا عنه بالاستقالة أو الإقالة، وعاد بعضهم إلى مصر تدريجيا لأسباب متعددة عامة أو شخصية، ابتداء من أول يوليو ١٩١٩ ، مع إلغاء عضويتهم فى الوفد أو استمرارها.

وكانت أهم أسباب الانشقاق فى الوفد، سياسية أو إعلامية. وهى التى توافرت لدى العضوين إسماعيل صدقى ومحمود أبو النصر، اللذين طالبا مع غيرهما بالاتجاه إلى بريطانيا، والتفاوض معها فى الاستقلال الداخلى لمصر، ولكن سعد زغلول رفض مخالفة بنود توكيل الشعب للوفد.

ثم اختلف العضوان مع رئيس الوفد وباقى أعصائه فى يونيو ١٩١٩ ، حول نشر وثائق وصور الجرائم التى ارتكبها الجيش البريطانى فى نزلة الشوبك والعزيزية، التى اعتزم الوفد نشرها فى أوروبا وأمريكا، بينما رأى العضوان أن النشر لا يتفق مع مصلحة مصر ومهمة الوفد، لأن القوانبن تحرمه، ولأنه يوسع الهوة بين مصر وبريطانيا. وحبذ العضوان

الاكتفاء بإبلاغ هذه الوثائق إلى أعضاء البرلمان والحكومة فى بريطانيا. ولكن الوفد رفض وجهة نظر عضويه، ونشر الوثائق على الرأى العام فى عدة دول وفى ٢٤ يوليو ١٩١٩، قرر الوفد اعتبار العضوين منفصلين، لمخالفتهما مبدأ الوفد وخطته.

٦ـ لجنة «ملنر» فى مصر:

كانت الحكومة البريطانيةـ منذ سفر الوفد إلى الخارج، فى أبريل ١٩١٩ـ تبحث فكرة إيفاد لجنة من الخبراء البريطانيين إلى مصر، تحقق بها عدة أهداف بعضها معلن والآخر سرى، هى: أولا، معرفة الأسباب الحقيقية للثورة المصرية، ووسائل تحاشيها فى المستقبل. ثانيا، الاتصال مباشرة بالشعب المصرى، مع تجاهل قادته فى باريس، لعزلهم عنه وإفساد مهمتهم. ثالثا، الحصول على اعتراف الشعب المصرى بالحماية البريطانية، ليكتمل به الإطار القانونى الشرعى لها، بعد الاعتراف الدولى بها. رابعا، اقتراح النظام الدستورى لإدارة مصر تحت الحماية. وخامسا، إحداث شرخ فى الجبهة المصرية، بإثارة الآراء والمواقف المختلفة فيها.

وظلت الآراء فى مصر مختلفة حول اللجنة، حتى نهاية يوليو ١٩١٩، حين استقر رأى الوفد المصرى على اقتراح عبد الرحمن فهمى، سكرتير عام لجنة الوفد المركزية، بمقاطعة لجنة «اللورد ملنر». ونشطت الصحف المؤيدة للوفد والثورة، تتصدرها «النظام»، و«الأخبار» و«الأهرام» فى نشر الدعوة لمقاطعة اللجنة فى مصر، وإحالتها إلى الوفد فى باريس.

وفى هذه الأثناء، نشط الحزب الديمقراطى المصرى المؤيد للوفد والمعارض للجنة. وفى مواجهته تألف الحزب المستقل الحر، منبثقا من جماعة نادى الأعيان، وهو حزب صغير، مساير للسياسة البريطانية، متعاون مع اللجنة، واتخذ من صحيفة «المنبر» لسانا لحاله. ولم تتم سنة ١٩١٩، حتى كانت لجنة الوفد المركزية والصحف الوطنية، قد أفشلت مهمته

وألحت الصحف المعارضة للجنة «ملنر» على محمد سعيد، الذى كان قد قبل تأليف الوزارة يوم ٢١ مايو ١٩١٩، مخالفا الاتجاه الوطنى، ليعلن مقاطعته اللجنة أو الاستقالة. واشتد الإلحاح بمقالات سينوت حنا عضو الوفد: «الوطنية ديننا والاستقلال حياتنا» فى صحيفة «مصر»، حتى أعلن رئيس الوزراء استقالة وزارته يوم ١٥ نوفمبر ١٩١٩.

وفى أواخر أكتوبر ١٩١٩ ، اندلعت التظاهرات تهتف بحياة الاستقلال وسقوط اللجنة. فتصدى لها البوليس، وسقط الجرحى والشهداء. وعطلت السلطة البريطانية بعض الصحف الوطنية. واعتقلت محمود سليمان وإبراهيم سعيد، ووضعت عبد الرحمن فهمى تحت المراقبة (والثلاثة من الأعضاء البارزين فى لجنة الوفد المركزية)، بتهمة تحريضهم الجماهير ضد الاحتلال.

ثم ألف يوسف وهبة الوزارة، يوم ٢١ نوفمبر ١٩١٩ ، فعارضته أكثر التجمعات والصحف الوطنية، تتصدرها «مصر» وأيدته بعض الصحف المسايرة للسياسة البريطانية تتقدمها «الوطن».

واستعدادا لاستقبال لجنة «اللورد ملنر» فى مصر، هددت السلطة العسكرية البريطانية الصحف المصرية بالإغلاق إذا لم تعتدل فى لهجتها ولكن صحيفة «مصر» حاصة مقالات سينوت حنا، شددت هجومها على الاحتلال واللجنة والوزارة. فأمرت السلطة العسكرية، يوم ٢ ديسمبر ١٩١٩ ، بتعطيل «زعيمة الصحف الزغلولية»، وتحديد إقامة سينوت حنا فى قريته بالفشن. واعتقلت كتابا آخرين

ثم غيرت السلطات البريطانية سياستها تجاه الصحافة المصرية، استجابة لرغبة لجنة «ملنر» فى التعرف على جميع الآراء. ففى يوم وصول اللجنة، ٧ ديسمبر ١٩١٩ ، صرحت لصحيفة «المحروسة» بالعودة للظهور. وفى اليوم التالى سمحت «للأفكار» بالعودة للصدور

ثم برز دور رجال السياسة المصريين «المعتدلين» المعروفين باسم «أصدقاء الوفد»، وهم حسين رشدى وعدلى يكن وعبد الخالق تروت، الذين قابلوا لجنة «ملنر»، ونجحوا فى التقريب بينها وبين الوفد.

واستثمر الوفد هذا التقارب ليبلغ اللجنة أن طريق التفاوض بينهما يجب أن يبدأ بالاعتراف بالاستقلال التام أساسا للمفاوضات، وإطلاق الحريات حاصة حرية الصحافة.

ولكن السلطة العسكرية البريطانية، عطلت صحيفتى «الأفكار» و«مصر» من يوم ٢٢ فبراير ١٩٢٠ . وأعيد فرض الرقابة التحفظية على الصحافة، ابتداء من يوم ٦ مارس ١٩٢٠ ، مع انتهاء مهمة لجنة «ملنر» فى مصر، وعودتها إلى لندن، بعد نجاح حركة مقاطعتها شعبيا، وتمكنها من جمع البيانات الرسمية ومقابلة بعض رجال السياسة وقادة الرأى.

وفى يوم ٩ مارس ١٩٢٠ ، تمكن أعضاء الجمعية التشريعية ، المعطلة منذ أكتوبر ١٩١٤ ، من عقد اجتماع استثنائى ، فى منزل سعد زغلول بالقاهرة ، احتجوا فيه على الحماية ، وتعطيل الجمعية ، ومشروعات السودان . وطالبوا بإلغاء كل ما يتعارض مع الاستقلال التام لمصر والسودان . فمنعت الرقابة النشر عن هذا الاجتماع .

وأصدر «اللورد أللنبى» أمرا ، يوم ١٦ مارس ١٩٢٠ ، بمنع اجتماع الجمعية ، وكل هيئة تمثيلية فى غير الأوضاع القانونية .

وأسفرت جهود رجال الاقتصاد المصريين ، عن تأسيس بنك مصر ، بعد مدة طويلة من السعى لإنشاء المصرف الوطنى ، حاولت خلالها السلطات البريطانية تعويق تنفيذ الفكرة وإفشالها . وفى ٥ أبريل ١٩٢٠ ، صدر المرسوم السلطانى بتأسيس «شركة بنك مصر» .

٢ـ المفاوضات بين سعد و«ملنر»:

اتجهت بريطانيا ومصر إلى التفاوض ، بعد مقاطعة المصريين شعبيا اللجنة البريطانية وإحالتها إلى الوفد ، من ناحية ، وبعد نجاح السياسة البريطانية فى حصر القضية بين بريطانيا ومصر ، وإفشال مساعى الوفد لتدويلها ، من ناحية ثانية . ثم نجاح الوزراء «المعتدلين» يتقدمهم عدلى يكن ، فى دورهم التوفيقى بين اللجنة والوفد ، بترحيب من الطرفين . وسافر عدلى يكن إلى باريس يوم ١٦ أبريل ١٩٢٠ ، لاستكمال وساطته بين الوفد ولجنة «ملنر» .

وأيدت أكثر القوى الوطنية الوفد . وتمكنت صحفه تدريجيا من تحويل الرأى العام المصرى إلى قبول حصر قضيته بين مصر وبريطانيا ، وترك الحرية للوفد لاختيار وسائله فى العمل . وسعى الوفد لتهيئة الرأى العام البريطانى للتعاطف مع المطالب المصرية .

وفى هذه الفترة ، ازدادت حوادث العنف السياسى ضد البريطانيين بمصر ، والمصريين المتعاونين معهم . ونجحت جهود الجماعات والصحافة الوطنية فى دفع يوسف وهبة ، إلى تقديم استقالة وزارته ، يوم ١٩ مايو ١٩٢٠ . وعهد السلطان فؤاد ، يوم ٢١ مايو ١٩٢٠ ، بتأليف الوزارة إلى محمد توفيق نسيم ، الذى حرص على أن تكون وزارته «ذات صبغة إدارية تامة»

وبدأت جلسات المفاوضات بين الوفد ولجنة «ملنر» رسميا يوم ٩ يونيو ١٩٢٠ ، فى لندن . وأسفرت عن تبادل الطرفين يوم ١٧ يوليو ١٩٢٠ ، مشروعين للمعاهدة المقترحة .

ينص أول بنود مشروع الوفد على اعتراف بريطانيا صراحة باستقلال مصر، وإنهاء الحماية والاحتلال العسكرى لها. ويتضمن مشروع لجنة «ملنر» تعهد بريطانيا بضمان سلامة أرض مصر واستقلالها، مع إبقاء قوة عسكرية بريطانية بها. واحتوت بقية بنود المشروعين على اختلافات كثيرة، فرفض كل من الطرفين مشروع الآخر.

وبوساطة عدلى يكن، أعد الجانب البريطانى مشروعا ثانيا، قدمه فى ١٨ أغسطس ١٩٢٠، أغفل تماما الوضع فى السودان، وعلق استقلال مصر على تحديد علاقتها ببريطانيا وتعديل نظام الامتيازات الأجنبية. وأحال الأمرين إلى مفاوضات تجرى بين ممثلين معتمدين من حكومتى البلدين، بما يشير إلى رغبة بريطانيا فى تخطى الوفد، وترشيح عدلى يكن والأعضاء «المعتدلين» فى الوفد، لتمثيل مصر. على أن هذا المشروع اشتمل على مزايا لم يتضمنها المشروع البريطانى الأول، ومنها النص على أن تعترف بريطانيا باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية دات هيئات نيابية والنص على أن وجود القوة العسكرية البريطانية فى مصر، لا يعتبر احتلالا عسكريا ولا يمس حقوق مصر.

ولهذا لقى المشروع قبولا لدى جانب من أعضاء الوفد، بينما رفضه سعد زغلول وباقى الأعضاء، لأنه لا يحقق آمال الأمة المصرية، وقبوله كما هو يخرج على حدود التوكيل الذى قيدت به الأمة مهمة الوفد. وهنا برزت فكرة تحكيم الأمة فى المشروع، التى وافق عليها أعضاء الوفد، لأنها تعيد البت فى مصير البلاد إلى الأصل وهو الشعب. وقد اعتمدها سعد زغلول بعد تردد، حشية انقسام الأمة، بينما قبلها «اللورد ملنر»، رغبة فى معرفة آراء فئات الشعب، والمقارنة بين قوة «المعتدلين» وقوة «المتطرفين».

واختار الوفد أربعة من أعضائه «المعتدلين» لعرض المشروع على الأمة، هم: محمد محمود، عبد اللطيف المكباتى، أحمد لطفى السيد، على ماهر، على أن ينضم إليهم فى مصر: مصطفى النحاس، ويصا واصف وحافظ عفيفى (وهم من أنصار رئيس الوفد).

وفى ٧ سبتمبر ١٩٢٠، وصل مندوبو الوفد إلى الإسكندرية. وبدءوا مع زملائهم منذ يوم ١٠ سبتمبر، عقد الاجتماعات مع لجان الوفد وأعضاء الجمعية التشريعية، والعلماء ورجال الدين والقضاء ومجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية. ونشر الوفد والحزب الوطنى والحزب الديمقراطى، بياناتهم. واتفقت الأغلبية على أن المشروع يصلح لأن يكون أساسا لعقد المعاهدة، بعد إدخال تحفظات تعدل بعض نصوصه وتزيل منها القيود.

ورغم أن مندوبى الوفد لاستشارة الأمة فى مشروع «ملنر»، لم يلتزموا الحياد، كما

طلب منهم سعد زغلول، بل مالوا إلى تحبيذ المشروع. فإن آراء الأفراد وبيانات الهيئات والدراسات التى فاضت بها صفحات الصحف المصرية، وكشفت عيوب المشروع، جعلت اتجاه الرأى العام السائد، هو قبول المشروع بعد تعديله بعدة تحفظات، أولها إلغاء الحماية صراحة، وكل نص يقيد استقلال مصر. فجاءت نتيجة الاستشارة تأييدا لرأى سعد زغلول، وخذلانا لأعضاء الوفد «المعتدلين».

وبعد وصول مندوبى الوفد إلى باريس يوم ٧ أكتوبر ١٩٢٠، ودراسة الوفد تقارير الاستشارة والتحفظات، وقع خلاف بين سعد زغلول ومعه عبد العزيز فهمى، مصطفى النحاس، حمد الباسل، محمد على، حافظ عفيفى، سينوت حنا وويصا واصف، وبين عدلى يكن ومعه على ماهر، أحمد لطفى السيد، محمد محمود، وعبد اللطيف المكباتى. فقد تمسك الفريق الأول بتحفظات الأمة، ورأى ضرورة إدخالها على مشروع «ملنر». أما الفريق الثانى فرأى أنها لا تخرج عن كونها رغبات، يمكن قبول المشروع من دونها، ثم أذعن لرأى الأمة. فتقرر بالإجماع تقديم التحفظات إلى لجنة «ملنر»، وعدم استئناف المفاوضات إلا بعد الاستجابة لها.

وبعد نحو أسبوع، سافر سعد زغلول وعدلى يكن وأعضاء الوفد من باريس إلى لندن. واجتمعوا باللجنة البريطانية. ورفض «ملنر» إدخال تحفظات المصريين على مشروعه، بحجة معارضة الرأى العام البريطانى لذلك، وطلب إحالتها إلى المفاوضة الرسمية.

وفى جلسة التفاوض، يوم ٩ نوفمبر ١٩٢٠، أصر كل من الجانبين على موقفه، فانتهت المفاوضات. وأرسل سعد زغلول نداء إلى الأمة المصرية، أبرزته كل الصحف على صفحاتها الأولى، يحثها فيه على الاتحاد والثقة بالنفس، ويحيى فيها تمسكها بالاستقلال الحقيقى. وأيدت أكثر الصحف موقف الوفد.

وأخذ الوفد فى باريس، يناقش الموقف الناشىء عن قطع المفاوضات. وقد تمسك سعد زغلول بإدخال تحفظات الأمة على مشروع «ملنر»، قبل الدخول فى المفاوضات الرسمية، بينما مال أكثر أعضاء الوفد إلى جانب عدلى يكن. ورأوا أنه مع امتناع الوفد عن استئناف التفاوض قبل تصريح الجانب البريطانى بقبول التحفظات، فإنه لا يعارض تأليف حكومة أو هيئة رسمية برئاسة عدلى يكن، تستأنف المفاوضات على أساس تحقيق التحفظات بها، على أن يقف الوفد موقف الرقيب، لإصلاح ما قد يقع فيه المفاوضون الرسميون من أخطاء. ولكن رئيس الوفد رفض رأى أغلبية أعضائه، اعتمادا على قوة الأمة.

وعاد عدلى يكن إلى الإسكندرية، يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٢٠ . ولاتقاء تأثير عودته على الرأى العام بمصر، أوفد سعد زغلول إلى مصر ويصا واصف وحافظ عفيفى ومصطفى النحاس، لمحاربة فكرة الدخول فى المفاوضات الرسمية، قبل التصريح بإلغاء الحماية. وصاحب انقسام أعضاء الوفد بين سعد وعدلى، مناقشة حامية بين الصحف.

وأحدث القيادة تتحول من سعد زغلول إلى عدلى يكن، بينما الخلاف يتصاعد بين سعد وجماعة الأعضاء «المعتدلين» فى الوفد، حول تشدد سعد وإدلائه بالأحاديث للصحف دون علمهم، إلى حد أن قرر محمد محمود، حمد الباسل، عبد العزيزفهمى، أحمد لطفى السيد ومحمد على، العودة إلى مصر

وأدرك سعد زغلول أنهم سوف يعملون على بث أفكارهم، والدعوة إلى تأييد زعيم جناحهم عدلى يكن. فبادر سعد إلى مهاجمة أفكارهم فى مصر قبل أن يصلوا إليها، ببرقية بعث بها يوم ٢٣ يناير ١٩٢١ إلى لجنة الوفد المركزية، يؤكد فيها تمسك الوفد بتعديل مشروع «ملنر» بتحفظات الأمة قبل بدء المفاوضات الرسمية. ويوضح أن «فكرة نبتت. . فى بعض النفوس، ترمى إلى أن الوفد مع تمسكه بهذه الخطة. . لا يمنع الغير من الدخول فى المفاوضة» على خلافها، «بل يلزمه أن يؤيده» ويصرح سعد برفضه هذه الفكرة تماما، ويحذر الأمة منها، ويدعوها إلى المحافظة على الاتحاد «عماد قوتنا، والمعول عليه فى نجاح قضيتنا. .».

وقدم «اللورد ملنر» تقرير لجنته عن مصر، إلى الحكومة البريطانية يوم ٩ ديسمبر ١٩٢٠ . ونشب خلاف بينه وبين زملائه فى الوزارة، التى كان يشغل فيها منصب وزير المستعمرات حول أمور كثيرة، انتهى بتقديم استقالته. وخلفه فى منتصف فبراير ١٩٢١، «المستر ونستون تشرشل»، الذى أدلى بتصريح اعتبر فيه مصر «جزءا من الإمبراطورية البريطانية المرنة». فأثار عاصفة من الاحتجاج عليه فى مصر، من الأحزاب والهيئات والأفراد.

وفى ٢٠ فبراير ١٩٢١، نشر تقرير لجنة «ملنر»، الذى انتهى إلى اقتراح عقد معاهدة توفق بين أمانى مصر ومصالح بريطانيا. وأشار بأن تعترف بريطانيا باستقلال مصر مقيدا بضمانات للمصالح البريطانية واشترط أن تقر المعاهدة جمعية وطنية تنوب عن الأمة المصرية. ونصح الحكومة البريطانية بالتعجيل فى مفاوضة الحكومة المصرية لعقد المعاهدة.

٨ـ التفاوض بين عدلى و«كيرزون»... وانقسام الأمة بين سعد وعدلى:

انتهت مناقشة الحكومة البريطانية لتقرير لجنة «ملنر» وآرائها، إلى الاقتناع بإعادة النظر في نظام الحماية، والاعتماد على «المعتدلين» في إبرام التسوية مع مصر، بعد أن تعذر الاتفاق مع «المتطرفين».

وأصدرت الحكومة البريطانية قرارها الذى أبلغته دار الحماية بالقاهرة إلى السلطان فؤاد يوم ٢٦ فبراير ١٩٢١، وينص على أن الحكومة البريطانية «استنتجت أن نظام الحماية لا يكون علاقة مُرضية، تبقى فيها مصر تجاه بريطانيا..»، وأنها «ترغب في الشروع في تبادل الآراء.. مع وفد يعينه عظمة السلطان للوصول، إذا أمكن، إلى إبدال علاقة تضمن المصالح الخصوصية التى لبريطانيا العظمى، بالحماية وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية، وتطابق الأمانى المشروعة لمصر والشعب المصرى».

وكان هذا التبليغ، أهم تصريح سياسى بريطانى لمصر، منذ فرض الحماية البريطانية عليها في ١٨ ديسمبر ١٩١٤، لأنه اعتبر الحماية «حالة غير مُرضية»، فأكسب مصر سندا جديدا يؤيدها في نضالها للاستقلال التام، وأطلق حرية التفاوض، دون التقيد بمشروع «ملنر».

وفى ١٥ مارس ١٩٢١، قدم محمد توفيق نسيم استقالة وزارته إلى السلطان، الذى قبلها في اليوم التالى، بين مظاهر سخط الرأى العام عليها.

وعهد السلطان فؤاد إلى عدلى يكن بتأليف الوزارة. فقام به يوم ١٧ مارس، واعداً بدعوة الوفد إلى الاشتراك في العمل للوصول إلى اتفاق مع بريطانيا «لا يجعل محلا للشك في استقلال مصر»، و«تحضير مشروع دستور موافق للمبادئ الحديثة للأنظمة الدستورية»، و«انتخاب الجمعية الوطنية»، و«رفع الأحكام العسكرية، وإلغاء الرقابة في القريب العاجل». فرحب الشعب بوزارة عدلى يكن، آملا الخير منها.

وعرفت وزارة عدلى «بوزارة الثقة». وترجع هذه التسمية إلى سعد زغلول، الذى كان قد رأى تأليف «وزارة ثقة»، تضع الدستور وتتولى المفاوضات. وكتب من باريس في ١١ فبراير ١٩٢٠ إلى عدلى يكن، يشرح هذا المعنى، وينوه بأن يتولى عدلى يكن تأليف الوزارة المرجوة.

وأبرق عدلى إلى سعد، يدعو الوفد إلى الاشتراك في المفاوضات الرسمية. فجاء رد سعد يوم ١٩ مارس ١٩٢١، بأنه اعتزم العودة إلى مصر. وحدد شروطه في أن تلغى

الأحكام العرفية والرقابة الصحفية، وأن يترأس هو الجانب المصرى المفاوض، وأن يكون أغلب أعضائه من الوفد. ولكن الرقابة منعت نشر شروط سعد فى الصحف.

وقد وصل رئيس وأعضاء الوفد إلى الإسكندرية، يوم ٤ أبريل ١٩٢١، وسط ترحيب شعبى هائل. وأخذ سعد زغلول يلقى الخطب السياسية فى الولائم والاحتفالات، التى يبين فيها خطة الوفد إزاء المفاوضات. وأجرى مباحثات سرية مع الحكومة لمعرفة «الهدف الحقيقى من المفاوضات». وصاحب خطب سعد ومباحثاته، سيل من الكتابات الصحفية، التى تكاد جميعها تتفق على رأى واحد هو ضرورة اتحاد الصفوف، وتعضيد الوفد للوزارة فى مواجهة المفاوض البريطانى.

ولكن الصدام وقع بين سعد زغلول وعدلى يكن، بعد تفاقم الخلاف بينهما، حول شروط الوفد للاشتراك مع الوزارة فى المفاوضات. وصار الخلاف بين الطرفين علنيا، بعد الحديث الذى أدلى به سعد إلى داود بركات، ونشرته «الأهرام» فى ٢٣ أبريل ١٩٢١. وجاءت أقوال رئيس الوفد كالتالى: «.. لم يتم. أى اتفاق بين الوفد والوزارة.. اشترطنا أن تعين مهمة المفوضين الرسميين، وتحدد بمرسوم سلطانى تحديدا يتفق مع مطلب الأمة ومبادئ الوفد.. أما هذه المهمة فيجب أن تكون: أولا - إلغاء الحماية إلغاء تاما صريحا.. ثانيا - الاعتراف باستقلال مصر استقلالا دوليا عاما.. ثالثا - إلغاء الأحكام العرفية والمراقبة قبل الدخول فى المفاوضات.. رابعا - أن تكون غالبية المفوضين الرسميين للوفد، وأن تكون رئاسة الهيئة المفاوضة من الوفد.. إن الوفد هو المسئول أمام الأمة عن المفاوضات ونتيجتها، فيجب حتما أن يكون بيده إدارتها حتى يتصرف فيها بإبداء كل ما يراه صالحا، ويوصلها ويقطعها على حسب الأحوال..». ورد سعد على القول «إن هذا ليس منطبقا على التقاليد المرعية» بقوله: «إن لكل بلد تقاليده الخاصة»، وليس لدينا تقاليد سابقة، و«لصاحب السلطان أن يجرى فيها طبقا لما تقتضيه المصلحة». والأمة «تحتم أن تكون الرئاسة فى الوفد نائبها ومحل ثقتها»، ونحن نأمن الانشقاق فى المفاوضين بأن يكونوا من «مبدإ واحد»، «يرمون إلى غاية واحدة، هى غاية الأمة.. وإذا فاوضت الوزارة على غير شريطة الوفد.. فإن الوفد لا يؤيدها..».

وفى حديثه لـ«الأهرام» يوم ٢٥ أبريل ١٩٢١، أعلن عدلى يكن موافقته على الشرط الأول، والشرط الثانى بما فيه تحفظات الوفد على مشروع «ملنر» ثم أوضح أن «تعيين مهمة المفوضين الرسميين بمرسوم سلطانى.. يتنافر تنافرا كليا مع التقاليد الدستورية، لأن مسئولية الخطط السياسية يجب أن تتحملها الوزارة وحدها».

وأكد عدلى موافقته على الشرط الثالث. وعن الشرط الرابع، قال: «إننا لا نمضى فى تقرير مستقبل مصر أحزابا وشيعا . . ومن السهل جدا الاتفاق على أعضاء هيئة المفوضين».

أما طلب الرئاسة، فإن التقاليد السياسية «لا تسمح أن يدخل رئيس حكومة فى مفاوضة سياسية، ولا يكون رئيس الهيئة الرسمية التى تتولاها من قبل بلاده . . إن التصرف بالمفاوضات . . لهو بالبداهة من حق الهيئة لا حق الرئيس بمفرده فإذا كان طلب سعد الرئاسة هو لتمكينه من هذا الحق، فلا معنى إذن لاشتراك أحد معه فى المفاوضات».

ورد سعد فورا على آراء عدلى، فى خطابه بحفلة تكريمه بشبرا يوم ٢٥ أبريل ١٩٢١، معارضا لها، معلنا عدم الثقة بالوزارة. وكرر سعد قوله للجنة «ملنر» فى ٢٥ أكتوبر ١٩٢٠، أنه إذا عينت الوزارة المفاوضين المصريين، تجعل المفاوضة بين الأصل وفرعه، أى بين الحكومة الإنجليزية والحكومة الإنجليزية أيضا، «إذن فجورج الخامس يتفاوض مع جورج الخامس». وهكذا انحصر الخلاف بين سعد وعدلى فى رئاسة الوفد والأغلبية فى أعضائه وتحديد مهمته بالمرسوم السلطانى.

ونتج عن الخلاف بين سعد وعدلى، الانقسام بين أعضاء الوفد. ففى ٢٨ أبريل ١٩٢١، بحثت هيئة الوفد موضوع اشتراكه مع الوزارة فى المفاوضات، فرأت أغلبية الأعضاء ترك المفاوضة للوزارة، وعدم معارضتها فيها. ولكن سعد زغلول أصر على رأيه، وعلى إعلان عدم الثقة بالوزارة. فاستقال على شعراوى. وكتب حمد الباسل، عبد اللطيف المكباتى، محمد محمود، أحمد لطفى السيد، ومحمد على علوبة، رسالة إلى رئيس الوفد نشروها فى الصحف، اعترضوا فيها على عدم اكتراثه برأى أغلبية الأعضاء، وأكدوا أن الخطة المثلى هى عدم اشتراك الوفد فى المفاوضات. وأعلنوا ثقتهم بالوزارة ونبهوها إلى أن كل اتفاق لا يشمل تحفظات الأمة، لن يقابل من «الجمعية الوطنية» إلا بالرفض الصريح.

ورد سعد زغلول على رسالة الأعضاء ببيان وجهه للأمة يوم ٢٩ أبريل ١٩٢١، اتهمهم فيه بمخالفة الحق والتضامن والوحدة، واعتبرهم خارجين عن الوفد منفصلين عنه وأكد «أن الوفد الممثل للأمة- بعد انفصال المخالفين عنه- يستمر فى العمل: رئيسه وأعضاؤه المتفقون فى المبدإ والغاية . . ويسعون بكل ما فى وسعهم للقيام بما عاهدوا الأمة عليه حتى بلوغ الغاية». ومنذ ذلك الوقت، سُمّى الأعضاء المنفصلون «منشقين»، وشملت هذه الصفة كل من خالف رأى سعد زغلول.

وانضم إلى الأعضاء المنفصلين. عبد العزيز فهمى، حافظ عفيفى، عبد الخالق مدكور. ثم استقال جورج خياط فى شهر يونيو ١٩٢١. فتألفت الجبهة المعارضة للوفد من أعضائه المنفصلين، وأعضاء من حزبى الأمة والوطنى. وبقى إلى جانب سعد زغلول: مصطفى النحاس، واصف بطرس غالى، سينوت حنا، ويصا واصف وعلى ماهر.

وهكذا انقسمت الأمة المصرية وصحفها بين سعد ومعه أقلية أعضاء الوفد وأغلبية أفراد الأمة، من ناحية، وبين عدلى يسانده أغلب أعضاء الوفد الذين خرجوا منه، وأقلية الأمة، من ناحية ثانية. ومن ثم ظهر السلطان أحمد فؤاد كقوة تهدد سلطة الشعب وتعرقل حصوله على حقوقه.

وتعددت البيانات التى أصدرها عدلى يكن والأعضاء المنفصلون عن الوفد، التى يبررون فيها مواقفهم، ويحملون سعدا مسئولية الانشقاق والاضطراب.

واندلعت التظاهرات المعادية لعدلى يكن وأعضاء الوفد «المنشقين»، تنادى: «لا رئيس إلا سعد. لا مفاوض إلا سعد. سعد رئيسك يا عدلى». وأفاد سعد زغلول من النشر فى الصحف والخطابة فى الحفلات، لإعلان رأيه على الجماهير. بينما كانت تقاليد منصب عدلى يكن، كرئيس للوزراء، تقيد حركته، فاكتفى بالحديث الصحفى والبيان الرسمى. وأخذت الوزارة تتعقب خطب وبيانات الوفد بالمنع والحذف.

وكانت أشد التظاهرات عنفا، هى التى اندلعت فى طنطا يوم ٢٩ أبريل ١٩٢١، واصطدمت بالبوليس، فقتل أربعة وجرح أربعون من المتظاهرين. فاشتد تيار السخط على الوزارة، من ناحية، وأفسحت الصحف صفحاتها لنشر الآراء والاقتراحات الرامية إلى التقريب بين السعديين والعدليين، وتأليف «جمعية وطنية» بالانتخاب، تبت فى مسألة المفاوضة.

وفى مواجهة السخط الذى أحاط بوزارة عدلى يكن، أراد رئيسها أن يقدم عملا يخفف من هذا الشعور السيىء، ويمهد لدخول الوزارة المفاوضات الرسمية، فاختار إلغاء الرقابة الصحفية السابقة للنشر، وصدر القرار فى ١٥ مايو ١٩٢١. ولكن الحكومة ظلت متمسكة بزمام الأمور فى يدها، بواسطة الأحكام الاستثنائية.

ثم استصدرت الوزارة من السلطان أحمد فؤاد، مرسومًا بتأليف الوفد الرسمى للتفاوض برئاسة عدلى يكن، وعضوية الوزراء حسين رشدى وإسماعيل صدقى ومحمد

شفيق، ورئيس محكمة الاستئناف أحمد طلعت، والوزير السابق يوسف سليمان. واصطحب الوفد بعثة من المستشارين والموظفين.

ورغم صدور أمر الوزارة إلى البوليس بمنع التظاهر، فقد ازدادت التظاهرات عنفا، ضد كل من خالف رأى رئيس الوفد. واشتبك المتظاهرون بالإسكندرية يوم ٢٢ مايو ١٩٢١ مع بعض الأجانب، وتبادل الطرفان إطلاق الرصاص، فتدخل رجال البوليس والجيش. ووقع الكثير من الضحايا والخسائر. وأدان «المارشال أللنبى» المندوب السامى البريطانى التظاهر. بينما ناشد سعد زغلول الأمة المصرية الهدوء وحسن معاملة الأجانب. وصرح «ونستون تشرشل» وزير المستعمرات البريطانية، بأنه لا يرى الوقت قد حان لجلاء الجيوش البريطانية عن مصر، فقوبل تصريحه بالاحتجاج من الهيئات كافة.

وأخذت الصحف الموالية للحكومة ـ وفى مقدمتها «الوطن» ـ تطلع على الناس كل يوم بعرائض موقعة من بعض الشخصيات المعروفة ومن العامة، تؤكد الثقة بالوزارة. بينما كانت أعمدة الصحف الوفدية ـ تتقدمها «النظام» ـ تفيض بأخبار الوفود والرسائل التى تعلن الثقة والتأييد للوفد.

وهكذا سافر وفد المفاوضات المصرى الرسمى، يوم أول يوليو ١٩٢١ من الإسكندرية، بين مراسم الوداع الرسمى، ومظاهر الخلاف بين «العدليين» و«السعديين». وعند وصوله إلى باريس يوم ٦ يوليو ولندن يوم ١٢، استقبله بعض المصريين بالهتافات المعادية.

وقد عقدت الجلسة الافتتاحية للمفاوضات، بين الجانب المصرى، برئاسة عدلى يكن رئيس الوزارة المصرية، والجانب البريطانى برئاسة «اللورد كيرزون» وزير الخارجية البريطانية، يوم ١٣ يوليو ١٩٢١. وأصدرت وزارة الخارجية البريطانية بلاغا رسميا عنها. أما بقية الجلسات فكانت سرية، وصعبة.

وبينما الوفد الرسمى يعانى صعوبة التفاوض فى لندن، كان سعد زغلول فى مصر، يشن حملة على الوزارتين المصرية والبريطانية، خشية أن يبرم عدلى يكن اتفاقا مع الحكومة البريطانية، يقيد مصر بقيود شديدة رغم أنفها، بينما تبدو هى وكأنها راضية بها، بسبب مظاهر الثقة المزيفة بالوزارة، التى اصطنعها عبد الخالق ثروت وزير الداخلية.

ولم يكتف الوفد بفضح سياسة الوزارتين المصرية والبريطانية أمام الرأى العام المصرى، بل وسع دائرة حملته لتصل إلى الرأى العام البريطانى أيضا. فأخذ سعد زغلول

يدلى بالأحاديث إلى الصحف البريطانية. وسعى الوفد لإقناع أعضاء البرلمان البريطانى فبعث عشرة منهم برسالة إلى صحيفة «مورننج بوست»، نشرتها يوم ٢٦ يوليو ١٩٢١، يعارضون فيها بشدة هيئة المفاوضات المصرية الرسمية، لأنها ليست وفدا من الشعب المصرى، ولا تمثل رأيه العام.

ودعا الوفد هؤلاء النواب البريطانيين، لزيارة مصر والاطلاع بأنفسهم على الأحوال فيها. فحاولت الحكومة المصرية منع سفرهم إلى مصر، دون جدوى. فلما وصلوا إلى مصر يوم ١٩ سبتمبر ١٩٢١، يتقدمهم «المستر سوان»، واستقبلتهم بحفاوة لجان الوفد وجماعات أخرى من الشعب، أصدرت الحكومة أوامرها بمنع التظاهر. وحرمت النواب ورئيس الوفد من زيارة طنطا يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٢١. ولكنهم تمكنوا من زيارة بورسعيد والمنصورة. وهاجم سعد فيهما الحكومة المصرية ووفدها الرسمى. وفى يوم ٧ أكتوبر ١٩٢١، غادر النواب القاهرة عائدين إلى بلادهم. وأكدوا فى تقريرهم يوم ٢٨ أكتوبر، أن «الاستقلال التام حق للمصريين، بشرط عقد معاهدة تصون مصالح إنجلترا والأجانب»، وأشاروا «بإلغاء الحكم العرفى.. وإجراء الانتخاب فى الحال».

ومضت وزارة عدلى يكن على طريق قمع المعارضين لها، بشتى الوسائل والأسباب ولكن الوفد استمر فى معارضة الوزارة والتفاوص الرسمى. وقام رئيس الوفد وبعض أعضائه بجولة فى أنحاء الصعيد، استخدموا فيها باخرة نيلية، بدأت رحلتها من الجيزة يوم ١١ أكتوبر ١٩٢١. وعند وصولها إلى أسيوط يوم ١٤ أكتوبر، وقع صدام عنيف بين «السعديين» و«العدليين»، فتدخل رجال البوليس، وسقط الجرحى والقتلى. ولم تتم زيارة الوفد لأسيوط، ولم ينزل من الباخرة إلا فى جرجا. ولما وصلت الباخرة إلى أسوان، قررت الحكومة رسميا، منع سعد زغلول من استكمال جولته، فعاد إلى الجيزة يوم ٣٠ أكتوبر ١٩٢١. وحفظت النيابة العامة التحقيق فى حوادث الجولة.

وفى لندن، طالت المفاوضات بين عدلى و«كيرزون» على غير جدوى. ومنذ بدايتها، حرص الجانب البريطانى على الإفادة من انقسام الجبهة المصرية بين سعد وعدلى، فى إضعاف مركز المفاوضين المصريين، وإرهاقهم. وبنى «كيرزون» مقترحاته على أنه لا يثق بالمصريين. وتخللت المفاوضات فترة توقف ثم انتهت بالإخفاق، إذ سلم «كيرزون» لعدلى يوم ١٠ نوفمبر ١٩٢١، مشروع معاهدة وضعته الوزارة البريطانية، أصرت فيه على وجوب بقاء الاحتلال العسكرى فى أى مكان بمصر، وفصل السودان عنها. وضمنت المشروع شروطا تهدم معانى الاستقلال وتنظم الحماية على مصر، بوضع شئونها

الخارجية تحت مراقبة المندوب السامى البريطانى، وجعل شئونها الداخلية فى المالية والحقانية والجيش فى يدها. فرد عدلى على المشروع البريطانى بمذكرة فى يوم ١٥ نوفمبر، وافق فيها على بقاء قوة عسكرية بريطانية فى منطقة قناة السويس، وختمها بأن المشروع لا يجعل محلا للأمل فى الوصول إلى اتفاق وأعلن انتهاء المفاوضات الرسمية يوم ١٩ نوفمبر ١٩٢١.

وفى ٣ ديسمبر ١٩٢١، بادر «اللورد أللنبى» المندوب السامى البريطانى بمصر، بتسليم السلطان أحمد فؤاد، تبليغا رسميا بريطانيا، ومعه نص مشروع «كيرزون»، ونص رد عدلى يكن عليه. وعمدت السلطات البريطانية بمصر إلى إذاعتها، لاستمالة الرأى العام المصرى إليها. ولكن نشر الوثائق الثلاث أثار سخط المصريين، واحتجاجهم، لأنها كشفت إصرار بريطانيا على إبقاء مصر تحت سيطرتها.

وعاد عدلى يكن إلى مصر، يوم ٥ ديسمبر ١٩٢١، ليرفع إلى السلطان فؤاد، يوم ٨ ديسمبر، تقريرا عن المفاوضات، أوضح فيه استحالة قبول مشروع المعاهدة البريطانى. وفى اليوم ذاته، رفع عدلى استقالة الوزارة إلى السلطان، وقد بناها على عدم إمكان تحقيق برنامجها فى المفاوضات. وبذلك وضع عدلى يكن تقليدا لمن خلفه من رؤساء الوزارات، يقضى بالاستقالة بعد الفشل فى التفاوض. وقبل السلطان الاستقالة، يوم ٢٤ ديسمبر ١٩٢١، بعد إلحاح عدلى والصحف كافة عليها.

٩ـ نفى القادة.. وصدور تصريح فبراير.. وإعلان استقلال مصر:

إفادة من التطورات السابقة، اتجهت الحكومة البريطانية إلى استرضاء رجال السياسة «المعتدلين» المصريين، والاعتماد عليهم فى تأليف وزارة تسير الأمور بما يحقق أهداف السياسة البريطانية. وقررت إزالة العقبات من طريقهم، بوقف المعارضة القوية التى قادها سعد زغلول، ضد السياسة البريطانية والمصريين المسايرين لها، وتنفيذ أسس مشروع «كيرزون» من جانب واحد. وعرضت تأليف الوزارة على عبد الخالق ثروت، وزير الداخلية ـ نائب رئيس الوزراء فى وزارة عدلى يكن المستقيلة ـ ولكن سعد زغلول، وأعضاء الوفد المنفصلين، عارضوا أسس التبليغ البريطانى للسلطان، وناشدوا كل مرشح للوزارة أن يرفضها، حتى «نترك الإنجليز يخنقون حريتنا بغير واسطتنا، ومن غير أن نقدم لهم الحبال التى يخنقوننا بها».

وتحل ذكرى إعلان الحماية البريطانية على مصر، فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤، فتزداد

الحركة المعارضة للسياسة البريطانية اشتدادا . وتندلع التظاهرات فى العاصمة وبعض المدن ، ويتعرض لها رجال البوليس ، فيزداد عدد الشهداء والجرحى .

ويدعو رئيس الوفد إلى اجتماع كبير يعقد بنادى «سيروس» بالقاهرة ، يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٢١ ، «للنظر فى الأحوال الحاضرة» ، ولكن المندوب السامى البريطانى ، يمنع عقد الاجتماع . فيذيع سعد احتجاجا على الإجراء البريطانى .

وتقع فى ٢٠ ديسمبر ١٩٢١ ، محاولة اغتيال جنديين بريطانيين بالقاهرة ، فيصدر المندوب السامى «أمرا طبقا للأحكام العسكرية ، بمنع زغلول من كل اشتراك فى السياسة ، والسمر إلى عزبته . وتحذير جرائده من التهييج ، وإلزام كبار أنصاره بأن يلزموا بيوتهم تحت مراقبة البوليس ، وأن يكفوا عن الأعمال السياسية» .

فيرد سعد يوم ٢٢ ديسمبر بأن هذا الأمر ظالم ، «وبما أنى موكل من قبل الأمة للسعى فى استقلالها ، فليس لغيرها سلطة تخلينى من القيام بهذا الواجب المقدس . لهذا سأبقى فى مركزى مخلصا لواجبى ، وللقوة أن تفعل بنا ما تشاء» . وأجاب أكثر أقطاب الوفد بأن ردهم هو نفس رد رئيسهم .

وتنفيذا لخطة إسكات المعارضة ، لإفساح المجال «للمعتدلين» ، وردا على عناد أقطاب الوفد ، اعتقلت السلطة العسكرية البريطانية ، يوم الجمعة ٢٣ ديسمبر ١٩٢١ ، سعد زغلول وزملاءه الذين رفضوا الأوامر البريطانية ، وهم : فتح الله بركات ، عاطف بركات ، مصطفى النحاس ، مكرم عبيد ، وسينوت حنا . وأصدر «المارشال أللنبى» أمرا عسكريا ، يمنع البنوك من صرف أى مبلغ لهم أو للوفد ، إلا بإذن كتابى منه . فاحتج الوفد والهيئات كافة بقوة ، واندلعت التظاهرات بالقاهرة وبعض المدن . وصدرت أوامر السلطة العسكرية بالتصدى لها بالقوة . وألح عدلى يكن على قبول استقالته ، لكى لا يتحمل مسئولية اعتقال قادة الوفد وأبحر القادة المنفيون من السويس مساء ٢٩ ديسمبر ١٩٢١ ، على ظهر نقالة حربية بريطانية إلى عدن ، ثم نقلوا فى مارس ١٩٢٢ إلى جزائر سيشل وظلوا بها ، عدا سعد الذى نقل إلى جبل طارق مراعاة لصحته يوم ١٨ أغسطس ١٩٢٢ . وقد تضامنت كل الهيئات والصحف مع القادة المنفيين ، واحتجت على نفيهم .

وفى هذه الأثناء ، وافق عبد الخالق ثروت على تأليف الوزارة ، بشروط حددها وطلب الاتفاق عليها ، حتى لا تتعرض وزارته للعقبات ، فتواجه المصير الذى آلت إليه وزارة عدلى يكن . وبعد التشاور ، أصدرت وزارة الخارجية البريطانية ، يوم ٣٠ يناير ١٩٢٢ ،

بيانا بأن الحكومة البريطانية مستعدة لأن تطلب من البرلمان البريطانى رفع الحماية، والاعتراف بمصر دولة ذات سيادة، والموافقة على إنشاء برلمان، وإعادة وزارة الخارجية، بمجرد الوفاء بالشروط الآتية: أولا، تأمين المواصلات الإمبراطورية. ثانيا، ضمان مصالح الجاليات الأجنبية بمصر. ثالثا، حماية مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبى.

ونشر المندوب السامى البريطانى بمصر، بيانا فى نفس اليوم، يتضمن نص شروط عبد الخالق ثروت لتأليف الوزارة، ومضمونها: رفض مشروع «كيرزون»، إلغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر، إعادة وزارة الخارجية، إنشاء برلمان من مجلسين: نواب وشيوخ، تسأل الحكومة أمامه، إطلاق يد الحكومة المصرية فى أعمالها، تقييد وظائف وسلطات المستشارين البريطانيين لدى مصر، استبدال الموظفين المصريين بالأجانب، رفع الأحكام العرفية وسحب إجراءاتها بما فيها الإفراج عن المعتقلين وإعادة المبعدين، وإجراء المفاوضات بواسطة هيئة يعتمدها البرلمان على أن يثبت قبول هذه الشروط فى وثائق حكومية بريطانية.

وفى هذه الفترة، نفذ المصريون فكرة المقاومة السلبية للاحتلال البريطانى، التى نبتت على إثر فشل المفاوضات بين عدلى يكن و«كيرزون». وازدادت حركة المقاومة السلبية قوة وانتشارا، مع ازدياد الإجراءات البريطانية قسوة وعنفا. ويصدر الوفد ظهر يوم ٢٣ يناير ١٩٢٢، قرارا بتنظيم هذه المقاومة، بتوقيع: حمد الباسل، ويصا واصف، على ماهر، جورج خياط، مرقس حنا، علوى الجزار، مراد الشريعى، وواصف غالى.

ويعبر قرار الوفد عن إرادة الأمة، التى أفصحت عنها الأحزاب والصحف. ويضم شقين: الأول، ينظم عدم المعاونة فى معاملات الأفراد، وفى الوزارات ومصالح الحكومة والمحاكم. أما الشق الثانى، فهو ينظم مقاطعة البنوك والسفن وشركات التأمين والتجارة البريطانية. وانطلق رجال البوليس يصادرون الصحف التى نشرت القرار. وأمرت السلطة العسكرية بتعطيلها. واعتقل الجنود البريطانيون أعضاء الوفد الذين وقعوا القرار، واصطحبوهم من منازلهم إلى ثكنة قصر النيل، فيما عدا ويصا واصف المحامى، الذى كان يترافع أمام المحكمة المختلطة، فانتظره الجنود حتى أتم مرافعته.

وعلى إثر اعتقال أعضاء الوفد موقعى قرار المقاطعة، تألفت هيئة وفدية جديدة من: المصرى السعدى، حسين القصبى، مصطفى القاياتى، سلامة ميخائيل، فخرى عبد النور، ومحمد نجيب الغرابلى، الذين أعلنوا الاستمرار فى الجهاد. ثم أفرجت السلطة العسكرية عن أعضاء الوفد موقعى قرار المقاطعة، يوم ٢٧ يناير ١٩٢٢.

وصاحبت حركة المقاومة السلبية، حركة أخرى إيجابية، قوامها العنف، تمثلت فى وقوع عدة حوادث اعتداء على البريطانيين فى مصر، وعلى المصريين المسايرين للسياسة البريطانية. فبادر الوفد وعدة هيئات باستنكارها.

وفى هذا المناخ السياسى، اقتنعت الحكومة البريطانية بأن شروط عبد الخالق ثروت هى أقل ترضية تقدمها بريطانيا للأمة المصرية الثائرة على الاحتلال والحماية. وانتهى رأيها إلى قبولها وإصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، وسط ملاحقة سلطات الاحتلال لقادة الحركة الوطنية وصحفها بالنفى والاعتقال والتعطيل والمصادرة، من ناحية، وفى ظل تهديد الثورة المصرية للأهداف والمصالح البريطانية السياسية والعسكرية والاقتصادية، من ناحية ثانية.

وعاد «اللورد أللنبى» من لندن إلى القاهرة يوم ٢٨ فبراير ١٩٢٢، ليرفع إلى السلطان أحمد فؤاد نص التصريح الذى يقول إن الحكومة البريطانية «ترغب فى الحال فى الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة.. وتعلن المبادئ الآتية: ١ـ انتهت الحماية البريطانية على مصر، وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة. ٢ـ حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات (إقرار الإجراءات التى اتخذت باسم السلطة العسكرية) نافذ الفعل على جميع ساكنى مصر، تلغى الأحكام العرفية التى أعلنت فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤. ٣ـ إلى أن يحين الوقت الذى يتسنى فيه إبرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية، فيما يتعلق بالأمور الآتى بيانها، وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين، تحتفظ حكومة جلالة الملك ـ بصورة مطلقة ـ بتولى هذه الأمور، وهى: أـ تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية فى مصر. ب ـ الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة. جـ ـ حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات. د ـ السودان. وحتى تبرم هذه الاتفاقات، تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ما هى عليه الآن». وقد وافق البرلمان البريطانى على التصريح، وكانت هذه الموافقة مطلبا مصريا.

وأبدى الوفد والحزب الوطنى معارضتهما للتصريح البريطانى. وتباينت مواقف الصحف المصرية تجاهه، بين الرفض والحياد والتحبيذ.

وبناء على هذا التصريح البريطانى، عهد السلطان أحمد فؤاد، فى أول مارس ١٩٢٢، بتأليف الوزارة إلى عبد الخالق ثروت، الذى شكلها فورا، وأعلن اعتزامها وضع

مشروع للدستور، وإلغاء الأحكام العرفية وتدابيرها، وإجراء الانتخاب. ودعا الأمة إلى التآلف والحكمة والنظام. غير أن قطاعا كبيرا من الأمة قابل الوزارة بعدم الارتياح، بسبب معارضة تصريح ٢٨ فبراير، ونفى رئيس الوفد وزملائه. فعملت الوزارة على محاربة خصومها السياسيين، فى الوقت الذى تعددت فيه حوادث الاغتيال للموظفين البريطانيين فى مصر.

ثم أعلن السلطان أحمد فؤاد، يوم ١٥ مارس ١٩٢٢، استقلال مصر. واتخذ لنفسه لقب «صاحب الجلالة ملك مصر». وصار هذا اليوم عيدا وطنيا. وأنشأت الحكومة المصرية وزارة للخارجية، تولاها رئيس الوزراء، بعد أن كانت ملغاة طيلة عهد الحماية منذ سنة ١٩١٤. وأبطلت تعطيل مصالح الحكومة فى يوم عيد جلوس ملك إنجلترا وعيد ميلاده. وألغت وظيفة مستشار وزارة الداخلية. وكف المستشار المالى البريطانى عن حضور جلسات مجلس الوزراء. وعينت الوزارة وكلاء مصريين للوزارات بدلا من البريطانيين، وأوفدت البعثات العلمية للخارج، وأنشأت «المجلس الاقتصادى».

وقد اختلفت آراء الصحف المصرية، فى إعلان استقلال مصر. فالصحف المؤيدة للوفد والحزب الوطنى، المعارضة لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، رأت أنه استقلال لفظى، لا ينطبق على واقع الاحتلال البريطانى لمصر. وكان فى مقدمتها صحف: «مصر»، «النظام»، «الأخبار» و«الأمة». أما الصحف المعتدلة: «الأهرام»، «الاستقلال» و«اللطائف المصورة»، فقد اعتبرته خطوة طيبة للأمام. وأشادت الصحيفتان المساندتان للسياسة البريطانية: «الوطن» و«المقطم»، بإعلان الاستقلال واعتبرته أمرا واقعا.

وهكذا اختلفت الآراء حول تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، وإعلان استقلال مصر المبنى عليه، من حيث جوهر هذا الاستقلال وقيمته الواقعية. غير أن أكثر الآراء اتفقت على أن كلا من التصريح والإعلان، وضعا حدا لثورة ١٩١٩، فاعتمدت الحركة الوطنية بعدهما، على الأساليب السياسية غير الثورية، فى أكثر الأحيان.

١٠ـ إنجازات الثورة:

كانت الوحدة الوطنية بين الأقباط والمسلمين فى ثورة ١٩١٩، صفة مميزة للثورة ومن أبرز إنجازاتها. فقد اشتد تيار الثورة القائم على الوطنية دون الدين تحت شعار «الدين لله

والوطن للجميع» ، إلى درجة مكنته من إزالة الخلافات والشكوك بين شقى الأمة ، وإرجاع الخارجين عن الجامعة الوطنية إلى حظيرتها وكان دور القادة ذوى الفكر المتنور ، إلى جانب دور رواد الصحافة المصرية ، من أهم العوامل والمؤثرات التى أدت إلى تعميق وتقوية الوحدة بين أبناء الوطن الواحد متعددى الديانات

فقد نشرت الصحف المصرية بالتحبيذ والتأييد مظاهر ومواقف الوحدة السياسية بين المصريين كافة ، فى مواجهة الاحتلال البريطانى . ووصفت بعناية مظاهر الاندماج الاجتماعى بين سائر أبناء الوطن . وفى الوقت ذاته ، وقفت الصحافة الوطنية بقوة ، لإفساد كافة محاولات رجال الاحتلال ، لضرب وحدة المصريين وتفتيتها ، سواء بإصدار القرارات المهددة لهذه الوحدة ، كتعيين يوسف وهبة رئيسا للوزراء ، أو بإعلان السياسات وإصدار التصريحات التى تبث الفرقة والانقسام ، كالنص فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، على حماية الأقليات .

ونجح قادة الثورة والصحافة الوطنية ، فى الرد على افتراءات رجال الاحتلال البريطانى وصحفه ، والاتهامات التى وجهوها للشعب الثائر ، لإثارة الشكوك والخلافات بين أفراده أتباع الديانات المختلفة ، وضرب وحدتهم وكان فى مقدمتها صبغ الثورة بالصبغة الدينية العامة ، واتهامها بالتعصب الدينى الإسلامى ، واتهام الأقباط بالانضمام إليها خوفا من المسلمين ، وإثارة الصراع على الوظائف العامة بين الأقباط والمسلمين ، لنشر مشاعر الغيرة والحقد بينهم .

وبمقارنة الحالة فى مصر ، قبل اندلاع الثورة وبعدها ، يتضح أن الثورة وفقت فى معارضة فرض الحماية البريطانية على مصر ، إذ اعترفت الحكومة البريطانية فى فبراير ١٩٢١ ، بأن «الحماية علاقة غير مُرضية» . ثم أعلنت إلغاءها تماما فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، واعترفت بمصر «دولة مستقلة ذات سيادة» .

وكان الاعتراف البريطانى باستقلال مصر ، إنجازا سياسيا كبيرا لثورة ١٩١٩ . فرغم أنه لم يحقق الجلاء الفورى لقوات الاحتلال من أرض مصر ، إلا أنه كان الأساس الذى قام عليه نظام الحكم فيها . فقد صدر الدستور سنة ١٩٢٣ ، مقررا سلطة الشعب وحقه الشرعى فى حكم نفسه بنفسه ، ومحددا حقوق المصريين وحريتهم السياسية . وبناء عليه تألف المجلس النيابى سنة ١٩٢٤ . وألغيت الامتيازات الأجنبية ، فسيطرت الحكومة

المصرية على الأجانب فى التشريع والإدارة والأمن العام سنة ١٩٣٧ ، وفى القضاء سنة ١٩٤٩ .

وأطلقت الثورة الطاقات الشعبية كافة، فى جميع المجالات السياسية والاجتماعية والفنية . وقوت الشعور بالانتماء للوطن، وروح التضحية فى سبيله . وفرخت جيلا من الرواد فى السياسة والصحافة والاقتصاد .

وعضدت روح الثورة الرغبة فى النهوض والاستقلال الاقتصادى، ممثلة فى دعوة طلعت حرب إلى إنشاء بنك مصر فى أغسطس ١٩١٩ ، حتى تأسس البنك فعلا فى سنة ١٩٢٠ .

المصادر والمراجع

١ـ الدوريات المصرية المعاصرة لثورة ١٩١٩:

الأخبار، الاستقلال، الأفكار، الأمة، الأهالى، الأهرام، البصير، السفور، الكشكول، الكشكول المصور، اللطائف المصورة، اللواء المصرى، المحروسة، مصر، المقطم، المنبر، النظام، وادى النيل، الوطن.

٢ـ الكتب:

(أ) أحمد شفيق، حوليات مصر السياسية، تمهيد، الطبعة الأولى، الجزءان الأول والثانى (القاهرة: مطبعة شفيق باشا ١٩٢٦، ١٩٢٧).

(ب) رمزى ميخائيل، الصحافة المصرية وثورة ١٩١٩ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣).

(جـ) عباس محمود العقاد، سعد زغلول سيرة وتحية (القاهرة: مطبعة حجازى، ١٩٣٦).

(د) عبد الرحمن الرافعى، ثورة ١٩١٩، الطبعة الثانية، جزءان (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٥).

(هـ) عبد الرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، الطبعة الثانية، الجرء الأول (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٩).

الوحدة الوطنية
فى ثـــــورة ١٩١٩

سعد فخرى عبد النور

فى حياة الأمم أيام خالدة تتألق فيها الكواكب وتسطع فيها النجوم وتضحى تاريخًا حافلاً، يدون بأحرف لا تمحى، والأمثلة على ذلك فى التاريخ كثيرة! منها يوم ٩ مارس ١٩١٩.

ففى هذا اليوم، أى منذ أكثر من ثمانين عامًا، نفى سعد زغلول، زعيم الأمة المصرية. وكان النفى أبديا، فلم يكن بمعنى النفى بجسده فحسب عن بلده، ولكن بمعنى أن يبعد بفكره ومشاعره عن أعز شيء لديه، وهو وطنه وشعبه، الذى يمده بالقوة المعنوية والعزيمة لمقاومة الاحتلال.

كان سعد زغلول على رأس القادة الثلاثة المنفيين إلى مالطة. فكانت هذه الواقعة الشرارة التى أشعلت ثورة ١٩١٩. لأنه لو لم يعتقل سعد زغلول فى مساء ٨ مارس ١٩١٩، ما كان هنالك نفى، ولو لم يكن هنالك نفى ما كان هناك ثورة، ولظللنا تحت الحماية البريطانية. وربما كنا إلى الآن ننتظر المخلص، الذى يخلصنا من الحماية التى فرضتها علينا بريطانيا فى ديسمبر ١٩١٤.

فى يوم ٩ مارس ١٩١٩، نفى سعد زغلول مع زملائه الثلاثة وهم الأبطال: حمد باشا الباسل، الذى كان يمثل العروبة فى مصر. وكان أكبرهم سنًا وعضوًا فى الجمعية التشريعية.

ومحمد باشا محمود، وهو ابن محمود باشا سليمان، الذى كان يعتبر وقتذاك قطب أقطاب الصعيد، والذى قيل إنه عرض عليه الملك وأبى

وإسماعيل باشا صدقى، كان يمثل العقلية الجبارة الفذة، وبالرغم من الخلاف الذى

وقع بينه وبين سعد زغلول فيما بعد، إلا أن سعد باشا كان دائمًا يتغنى بأمجاد إسماعيل صدقي العقلية ويقول إنه رجل فذ.

ولكن لماذا النفى إلى مالطة؟ كانت له دلالة. فالمعلوم أن الخديو عباس عندما خلع فى ديسمبر عام ١٩١٤، كان له حزب فى مصر ينمتع بقوة بحظوة ويتصل بالصحافة والأوساط المثقفة. وجميع أنصار هذا الخديو نفوا إلى مالطة، وعلى رأسهم أحمد شوقى الشاعر الكبير، وكثير من الأشخاص الذين رؤى إبعادهم عن البلد، فى الوقت الذى كان فيه الخديو عباس فى إستانبول!

ففكرة أن يرسلوا سعد زغلول وزملاءه الثلاثة إلى مالطة، كانت فكرة فيها خبث.. وهى تعنى أنه ما دام النفى قد وقع، فيا سعد ويا زملاءه: «أنتم لن تعودوا إلى بلدكم!» فالذين نفوا لم يعودوا. وهذا ما جعل طلبة المدارس فى اليوم ذاته، يخرجون من المدارس ثائرين محتجين متسائلين: سعد زغلول نفى؟ كيف ينفى الرجل الذى تعلق عليه مصر الأمل؟ هذا الرجل ينفى، وينفى إلى مالطة، بحيث يحكم عليه بالنفى الأبدى، أى بإبعاده بصفة مطلقة وشاملة، أى أنه لن يعود؟!

أضرب طلبة المدارس العليا والثانوية (وقتها لم تكن هناك جامعات) وهى: المدرسة السلطانية للحقوق، مدرسة قصر العينى للطب، وأيضًا مدرسة التجارة ومدرسة الخديويه، وغيرها.

خرج الطلبة يهتفون بحياة سعد؟ لأنهم لا يطيقون أن يبعد سعد عنهم. الأفكار كلها تعلقت بشخص صار رمزًا للأمة. وشحنة الثورة العاطفية تجسدت فى سعد.

يحيا سعد. إلى أين يا سعد. البكاء كان على سعد، لأن أحمد عرابى لما نفى لم يرجع إلا بعد ١٩ سنة! الإنجليز سوف ينفون سعدًا كما نفوا أحمد عرابى. هنا قامت الشحنة العاطفية التى تعتبر الشرارة التى فجرت ثورة ١٩١٩. صباح يوم ٩ مارس.

المندوب السامى البريطانى وقتذاك (السير وينجت) ظن أنه يستطيع أن يطفىء الثورة. وكما قالوا فيما بعد: «إيه يعنى الثورة؟ مفيش تعبير اسمه الثورة!»

تصدى الإنجليز للطلبة الثائرين. حصل صدام بين الطلبة العزل من السلاح وبين القوات العسكرية البريطانية، وهى تظن أنها قوات تنتمى إلى أكبر إمبراطورية. الإمبراطورية التى لا تغيب عنها الشمس فى المشارق والمغارب، يعنى من كندا إلى أستراليا، ومصر، وإفريقيا والهند!

أطلق الإنجليز النار على الطلبة فهاجت المشاعر. سقط القتلى. قتل الإنجليز نحو ١٢ طالبًا مصريًا، واعتقلوا نحو ٣٠٠ طالب، واستيقظ الشعور فى القاهرة بعاطفة قوية، فكانت هى الشرارة التى ولدت النار يوم ٩ مارس والأيام التالية.

ثم انضم الفلاحون والعمال والتجار والموظفون إلى الطلاب الثائرين. وصارت ثورة وطنية عارمة، قطعت فيها خطوط السكك الحديدية، وهوجمت دور الحكومة ومراكزها، واحتلها المتظاهرون، وأعلنوا «الجمهورية» فى زفتى والمنيا وأسيوط.

لقد أحست مصر بأن كرامتها تداس وبأن حرماتها تنتهك، فعمت الثورة بلاد القطر كافة. وأخذ الثوار يقطعون خطوط السكك الحديدية التى تستخدمها القوات البريطانية. وقدمت بلاد كثيرة التضحيات من أبنائها وممتلكاتها، ومنها: زفتى، العزيزية، البدرشين، المنيا، أسيوط. وظلت أعمال الثورة قائمة حتى ٤ إبريل ١٩٢١ حينما عاد سعد زغلول من الخارج، وانتهى نفيه وغيابه عن الوطن.

* * *

المفهوم الشائع لتعبير «الوحدة الوطنية فى ثورة ١٩١٩» هو أنها الوحدة بين الأقباط والمسلمين. ولكنى أطمع فى أن أقنعكم بأن مفهوم هذا التعبير أوسع وأشمل من المفهوم الشائع. فنحن الشعب المصرى نسيج واحد وسبيكة واحدة وأمة واحدة. فالوحدة الوطنية ليست أقباطًا ومسلمين فحسب، بل الوحدة الوطنية هى وحدة الأمة، بجميع أحزابها وطوائفها وفئاتها وأديانها.

وقد عبر سعد زغلول أصدق تعبير عن مفهوم الوحدة الوطنية الشامل، عندما قال: «الحق فوق القوة، والأمة فوق الحكومة» لأنه استخدم لفظ الأمة للتعبير عن الشعب المصرى بجميع فئاته السياسية والاجتماعية، بعد أن كان المصريون يقولون نحن رعايا السلطان العثمانى، وكانوا يسافرون بجوازات سفر عثمانية. نجح سعد زغلول فى صياغة واستخدام هذه الكلمة «الأمة» واتفق عليها أعضاء الوفد. ومفهوم هذه الصياغة أننا ننتمى إلى أمة واحدة، والأمة هى مصر.

* * *

والأمر فى تقديرى وفى مفهوم ثورة ١٩١٩، أن للوحدة الوطنية المصرية فى إطارها الواسع الشامل مفاهيم ثلاثة، تنبثق من تاريخ الشعب والوطن:

المفهوم الأول: هو مفهوم الانتماء إلى الأمة المصرية، ومعناه أننا جميعًا من أكبر كبير إلى أصغر صغير، ننتمى إلى هذه الأمة، ونضحى بكل شىء دفاعًا عنها.

والواقع أنه منذ بدء تجنيد الأقباط فى الجيش المصرى سنة ١٨٥٥ فى عهد الوالى محمد سعيد، اكتمل الاندماج بين المصريين فى واجب الدفاع عن الوطن. ووقف القبطى إلى جانب أخيه المسلم، حاملاً السلاح فى وجه العدو المشترك. وتساوى الاثنان فى حماية الوطن والتضحية من أجله.

وظهر الانتماء الوطنى يعلن عن نفسه فى وضوح خلال الثورة العرابية. فعندما تألف الحزب الوطنى الأهلى - أول تحزب سياسى فى مصر الحديثة - سنة ١٨٧٩، قبل الثورة العرابية، ذكر فى البند الخامس من برنامجه أنه «حزب سياسى لا دينى، فإنه مؤلف من رجال مختلفى الاعتقاد والمذهب، وجميع النصارى واليهود ومن يحرث أرض مصر ويتكلم لغتها ينضم لهذا الحزب، فإنه لا ينظر لاختلاف المعتقدات، ويعلم أن الجميع إخوان، وحقوقهم فى السياسة والشرائع متساوية».

ودخل مجلس النواب، الذى تألف وفقًا لدستور الثورة العرابية فى سنة ١٨٨١، نائبان قبطيان.

ومنذ ذلك الوقت، برز مفهوم «الانتماء الوطنى» و«الجامعة الوطنية» وبقى علامة من علامات الحياة السياسية المصرية.

ولما اندلعت ثورة ١٩١٩، اتفق الجميع فى الاتجاه والشعور والعمل: السلطان والأمراء والفلاحون والموظفون والتجار والمثقفون ورجال الدين والفن.

فالسلطان أحمد فؤاد، الذى عين من جانب الإنجليز، كان له شعوره الوطنى. وبالرغم من وقوفنا ضد استبداده، فإننا نؤكد أنه كان وطنيًا منتميًا إلى الأمة المصرية. وفى جميع المراحل التى مرت بها ثورة ١٩١٩، كان السلطان فؤاد يستقبل من يقصده من الشعب ويستمع إليه.

وهذا الأمر ينطبق على جميع أمراء مصر بلا استثناء: محمد على توفيق، وهو ابن الخديو توفيق وأخو عباس، كان يستقبل فى بيته سعد زغلول والقائمين بالحركة. والأمير عمر طوسون فى الإسكندرية، نشأت فى قصره الوفدية. والأمير كمال الدين حسين ابن السلطان حسين، والذى عرضت عليه السلطنة فأبى أن يفعل، كان يستقبل سعد باشا والأمير يوسف كمال، تزعم يوم ١٣ نوفمبر ١٩٢٠، الحفل الذى أقيم بفندق تسرد

بالقاهرة، فى الذكرى الثانية ليوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، وألقى فيه خطبة فياصة أدهشت الحاضرين. والأمير عباس حليم، كان وفديّا، واشترك فى الحركة الوطنية لغاية سنة ١٩٣٠ . وحينما وقع الخلاف بين الملك فؤاد وعباس حليم على الدستور، انضم عباس حليم إلى الوفد، فسحب منه لقب النبيل. فأطلق عليه الوفد لقب الشريف، وظل شريفًا.

وهذه الواقعة أذكرها من مذكرات فخرى بك عبدالنور، وهى جزء لا يتجزأ من تاريخ مصر. أحد الأمراء الذين جاهدوا وضحوا وبذلوا الجهد الكبير فى سبيل الحركة الوطنية خاصة فى أثناء ثورة ١٩١٩ ، كان اسمه الأمير عزيز حسن، حفيد الخديو إسماعيل. كثر نشاطه فى الحركة الوطنية، واشترك فى كثير من الأعمال الوطنية واندمج فى الشعب. تضايق الإنجليز منه، فأرسلت إليه السلطة العسكرية الإنجليزية، يوم ٣ يوليو سنة ١٩٢١ ، تبليغًا مع أحد الضباط الإنجليز ومندوب من ورارة الداخلية، بأن يسافر إلى الخارج قبل يوم ١٠ يوليو. وقد قوبل هذا الإجراء بالاستنكار. وأذاع الأمير بيانًا على الأمة يقول فيه:

«أما وقد حالت القوة بينى وبين البقاء فى صفوف المدافعين عن حقوق الوطن العزيز، فإنى أدعو جميع أعضاء اللجنة برياستى (لجنة الدفاع عن الحريات) لحضور الاجتماع المحدد له يوم ١٤ الجارى بمنزل سعادة بركات باشا (ابن أخت سعد باشا) لمواصلة عملهم السياسى فى خدمة بلادنا بالطرق المشروعة، وأن يحافظوا على المصلحة العامة المحافظة كلها، فإننا على الحق. وما دمنا كذلك فالله معنا، والنجاح حليفنا».

وقد سافر الأمير يوم ٧ يوليو ١٩٢١ ، فى تظاهرة توديع شعبية، تقدمها سعد زغلول.

هكذا كان موقف الأمراء، الذين ملأت الوطنية قلوبهم.

نتحدث عن الطرف الآخر وهو الفلاحون. لقد انضموا إلى الحركة الوطنية بالإجماع ولا أريد الاستفاضة فيما حدث فى القرى من أحداث ومن جرائم ارتكبها الإنجليز يندى لها الجبين. إن عدد الذين قتلوا ونالوا الشهادة يتجاوز ٨٠٠٠ مصرى. قتل لم يحدث فى تاريخ مصر، منذ دخول السلطان سليم الأول مصر سنة ١٥١٧ ، والحرمات انتهكت. والكتّاب كتبوا بإفاضة: نجيب محفوظ كتب. فكرى أباظة كتب «الضاحك الباكى» وغيرهما كثيرون.

ومما يذكر أنه فى يوم الثلاثاء ٤ أكتوبر سنة ١٩٢١ ، أقام مصطفى بكير بك ـ عضو الوفد المصرى فيما بعد ـ حفلة ريفية فى بلدة سندوه، للنواب البريطانيين الأحرار الذين دعاهم سعد زغلول، فى حركة بارعة لزيارة مصر، لكى يشاهدوا بأنفسهم مدى انضمام الشعب

لحركة الوفد. فوقف فلاح ريفى حافى القدمين، وألقى أمامهم كلمة وطنية رائعة، أثرت فى نفوس الحاضرين. وهى إن دلت على شىء، فإنما تدل على تضامن أبناء هذه الأمة جميعًا على اختلاف طبقاتهم فى حب بلدهم. قد يقال إن الأمراء انصموا للثورة رعاية لمصالحهم، فماذا نقول عن الفلاحين الحفاة، الذين اندمجوا فى التورة مثل الأمراء تمامًا؟

إن تكاتف الأمراء والفلاحين جنبًا إلى جنب فى الثورة، يدل على أن أبناء الأمة جميعًا، باختلاف طبقاتهم وظروفهم الاجتماعية، انضموا للحركة الوطنية.. فلاح ريفى حافى القدمين يقف ويقول نحن نؤيد سعد باشا والاستقلال، مهما نلاقى فى سبيل ذلك من عنت ومضار. رؤساء الوزارات والوزراء تعاونوا مع قادة التورة، ومنهم حسين رشدى باشا وعبدالخالق ثروت باشا وغيرهما. وبالفعل أضيرت مؤقتًا جميع طبقات الأمة: الأمراء والوزراء والفلاحين والموظفين الذين انضموا للحركة الوطنية.

الموظفون: قاموا بعمل جرىء، عملوا إضرابًا لمدة ٢١ يومًا. وصارت الدولة بلا موظفين. وأصبح الإنجليز فى حيرة: كيف يحكمون هذا البلد؟

التجار: لما جاءت لجنة تقصى الحقائق البريطانية (لجنة ملنر) إلى مصر، قاطعها التجار وسائر فئات الشعب، وأحالوها إلى الزعيم سعد فى باريس. وأغلق التجار أبواب محلاتهم، غير عابئين بالخسارة المادية، فى سبيل المكسب السياسى الوطنى.

المثقفون: النهضة الثقافية التى نعيش فيها الآن، هى من نتائج ثورة ١٩١٩: طه حسين، عباس العقاد، توفيق الحكيم، عبدالقادر حمزة.. كل الكتاب الذين كانوا على رأس المثقفين تعاطفوا مع الثورة، وشحنت نفوسهم بمبادئها وأهدافها وأطال الله فى عمر نجيب محفوظ، الذى يتغنى إلى الآن بأمجاد ثورة ١٩١٩.

رجال الدين: جميع رجال الدين مسلمين كانوا أو أقباطًا، انضموا للحركة الوطنية: الشيخ البكرى والشيخ أبو الوفا بنجع حمادى وأسرة الشيخ على يوسف، انضموا للحركة الوطنية.

الأزهر: كان قلعة من قلاع الحركة الوطنية. وظلت هذه القلعة قائمة وصامدة متلما حدث فى شهر أكتوبر سنة ١٧٩٨، وامتدت أمجاد الأزهر إلى ثورة ١٩١٩، واصطبغت بصبغتها. القمص مرقص سرجيوس، القس القبطى، يخطب على منبر الأزهر. والشيخ أبو العيون يخطب فى كاتدرائية الأقباط! ما هذه الروعة!

رجال الفن: سيد درويش يغنى بلادى بلادى.

المثالون : محمود مختار نحت تمثال نهضة مصر، بوحى وتعضيد الوفد وسعد زغلول.

والمسارح كلها عبرت عن مكنون ما فى صدر هذه الأمة العريقة.

* * *

المفهوم الثانى للوحدة الوطنية، هو المفهوم الدينى، أى الوحدة بين الأقباط والمسلمين.

وبداية نقول إن الحق ما شهدت به الأعداء. فقد اعترف اللورد كرومر، المعتمد البريطانى فى مصر، بفشل سياسة «فرق تسد» البريطانية فيها. وكتب أن الأقباط كانوا يواجهون الإنجليز بمشاعر خالية من الصداقة. وأنه لم يجد أى فارق بين سلوك الأقباط والمسلمين فى الأمور العامة. وأكد كرومر أن الفارق الوحيد بين القبطى والمسلم، هو أن الأول يصلى فى كنيسة، والثانى يصلى فى مسجد، أى أن الاختلاف الوحيد بين الأقباط والمسلمين هو اختلاف العقيدة الدينية، الذى لم يؤثر على انتمائهم الوطنى.

وكان سعد زغلول يرى فى اعتماد مصر على شعبها وحده، بشقيه: الأقباط والمسلمين، الطريق الصحيح للعمل الوطنى فى سبيل الحصول على الاستقلال. ولهذا كانت الوحدة الوطنية لديه، أساسا راسخًا لمحاربة الاحتلال البريطانى.

وتألف الوفد فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ على أساس مصرى جامع لكل فئات وعناصر الأمة، فبادر الأقباط بالانضمام إليه. وسارع فخرى عبدالنور وويصا واصف وتوفيق أندراوس، لمقابلة سعد زغلول، الذى رحب بانصمام ممثلى الأقباط إلى الوفد. وكان أولهم واصف غالى، ثانى أبناء بطرس غالى، رئيس الوزراء الذى اغتيل سنة ١٩١٠ وكان موجودا فى باريس. فذهب إليه سفير بريطانيا فى باريس، وقال له. كيف تضع يدك فى يد من قتلوا أباك؟ فرد واصف غالى قائلاً: هذا خير لى من أن أضع يدى فى يد من قتلوا وطنى!

ثم انضم إلى الوفد سينوت حنا عضو الجمعية التشريعية، وجورج خياط من كبار أعيان أسيوط، وحلفا اليمين يوم ٢ من ديسمبر ١٩١٨. وسأل جورج خياط، سعد زغلول عن مصير ومركز الأقباط بعد انضمامهم للوفد. فأجاب سعد: «اطمئن. إن للأقباط ما لنا من الحقوق، وعليهم ما علينا من الواجبات، على قدم المساواة».

ومنذ ذلك اليوم، انضمت الأغلبية الساحقة من الأقباط إلى الوفد، واندمجوا فى تشكيلاته كافة.

والذى يتأمل فى أسماء أعضاء التشكيل الأول للوفد، وفى أسماء لجانه القيادية المتوالية (طبقاته)، يتأكد من أنه كان يمثل الشعب المصرى، بكل أديانه وتنظيماته وأحزابه وفئاته وطوائفه. وقد انصهروا جميعًا فى بوتقة ثورة سنة ١٩١٩، فكانوا خير مثال للوحدة الوطنية بمفهومها الشامل. كما يتأكد من أن الوفد كمؤسسة سياسية بنى على أساس مصرى واحد جامع، وتألفت قيادته وقواعده على مبدأ المواطنة دون الدين. ولم يحدث أى موقف من أعضائه يحمل شبهة التفرقة الطائفية. وكانت الخلافات بين الأعضاء لأسباب لا شأن لها بالدين.

وقد نختلف فى تقدير الدور الذى لعبه الوفد كقائد للحركة الوطنية، وما أنجزته ثورة ١٩١٩. ولكن ما لا يوجد خلاف عليه أنه هو دور الوفد فى مزج قوى الأمة المصرية فى كيان واحد على قاعدة المواطنة.

فإذا كان هذا هو كل إنجاز الوفد وثورته فى سنة ١٩١٩، فكفى به مغنما، إذ عصم الأمة المصرية من شر الانقسام، وأقام وحدتها على أساس عقلى رشيد، فأفسد مؤامرات قوى الاحتلال البريطانى، وأرسى أسس الدولة وتنظيمات المجتمع، ومكن للتطور الاجتماعى من أن يجرى على أساس سليم.

وفى تظاهرات ثورة ١٩١٩، وأعمالها المجيدة كافة، ظهرت الوحدة بين الأقباط والمسلمين. فوراً وبكل وضوح. هتف الجميع. (مصر والأهالى والأفكار)، بعنوان ذى دلالة يقول: «الوطنية ديننا والاستقلال حياتنا». وهذا يعنى أننا اجتمعنا فى وطن واحد، وصارت الوطنية هى ديننا الواحد المشترك. وعبر مكرم باشا عبيد عن هذا المفهوم عندما قال: «أنا مسلم وطنا ومسيحى دينا». وهكذا، فإن الإحساس الوطنى، المليء بالطهارة والنقاوة والإخلاص والتفانى، جعل المسلمين يحسون أنهم أقباط، وأحس الأقباط أنهم مسلمون.

غير أنه كان من مفتريات السلطات البريطانية على ثورة ١٩١٩، أنها حركة قوامها التعصب ضد الأوربيين، وإثارة النعرة الدينية ضدهم، فكان فى التفاف الأقباط حول سعد وتفانيهم فى تأييده، أبلغ تكذيب لهذه الفرية.

وفى اجتماع لسعد زغلول بالصحفيين الإنجليز والأمريكيين، فى باريس وجه إليهم خطابًا قال فيه: «ادعوا أن الحركة دينية، ولكنهم رأوا رأى العيان أن مسيحيى مصر ومسلميها متحدون اتحاداً متين العرى، وأن المسيحيين كانوا فى مقدمة القائمين

بالمظاهرات، وكان منهم من راح بين أوائل الشهداء برصاص الجنود البريطانية وإنكم لتجدون اليوم بين أعضاء الوفد المصرى الذين يتشرفون باستقبالكم اليوم فى ضيافتهم خمسة من المسيحيين. وقد كان قسوس الأقباط يقومون بالدعوة الوطنية فى جميع جوامع القاهرة وعواصم الأقاليم، وكان شيوخ المسلمين يفعلون ذلك فى الكنائس».

ومن المعروف أن ويصا واصف وواصف بطرس غالى، وهما من أعضاء الوفد المصرى، كانا يشرفان على أعمال الدعاية للمطالب الوطنية فى باريس، لإتقانهما اللغة الفرنسية. وكان واصف غالى فى خطبه يحرص على القول: «لم يعد للمصريين قاطبة إلا إيمان واحد وعقيدة واحدة ودين واحد هو دين الوطنية».

ويسجل مصطفى أمين فى ذكرياته أن أعضاء الوفد من الأقباط ظلوا صامدين إلى جوار سعد زغلول. أكثر من كثير من أعضاء الوفد المسلمين

«فعندما اختلف سعد مع أغلبية الوفد فى باريس، فى شأن قبول مشروع ملنر الذى كان حماية مقنعة.. كانت الأغلبية التى تمثل «المعتدلين» مؤلفة من ثمانية: سبعة منهم من المسلمين هم: محمد محمود وعلى ماهر وحافظ عفيفى وعبداللطيف المكباتى وعبدالعزيز فهمى ومحمد على علوبة ولطفى السيد، وقبطى واحد هو ويصا واصف. وكان الأقلية التى وقفت إلى جانب رأى سعد «المتطرف» مكونة من عضوين اثنين كلاهما من الأقباط، وهما واصف غالى وسينوت حنا!

وعندما نفى الإنجليز سعد زغلول فى سنة ١٩٢١ إلى سيشل، كان البيان الذى أصدره الوفد احتجاجًا على نفيه بتوقيع خمسة أعضاء فقط، فيهم مسلم واحد هو مصطفى النحاس وأربعة من الأقباط هم واصف غالى وسينوت حنا وويصا واصف ومكرم عبيد!

وأعضاء الوفد الذين نفاهم الإنجليز إلى سيشل كانوا ستة، أربعة منهم من المسلمين هم سعد زغلول وفتح الله بركات ومصطفى النحاس وعاطف بركات، واثنان من الأقباط هما سينوت حنا ومكرم عبيد!

وأعضاء الوفد الذين حكم عليهم بالإعدام كانوا سبعة، ثلاثة من المسلمين هم: حمد الباسل ومراد الشريعى وعلوى الجزار، وأربعة من الأقباط هم: مرقص حنا وواصف غالى وجورج خياط وويصا واصف!

وأعضاء الوفد الذين نفاهم الإنجليز إلى الصحراء فى معسكر المحاريق كانوا سبعة، أربعة من المسلمين: المصرى السعدى والسيد حسين القصبى ومحمد نجيب الغرابلى

والشيخ مصطفى القاياتى، وثلاثة من الأقباط هم· فخرى عبدالنور وسلامة ميخائيل وراغب إسكندر».

ولهذا، كان سعد زغلول محقًا فى إصراره على أن يشترك الأقباط فى قيادة الثورة، فقد تحملوا أكثر من نسبتهم العددية فى أخطارها. وهذا يفسر أنه عندما ألف سعد زغلول وزارته سنة ١٩٢٤، اختار وزيرين من الأقباط، دون أن يلتزم بنسبتهم العددية.

ويروى مصطفى أمين، أنه عند تأليف «وزارة الشعب» سنة ١٩٢٤، تقدم سعد زغلول إلى الملك فؤاد بقائمة الوزراء. فأحصاهم الملك. وقال لسعد: إن عدد الوزراء عشرة. والتقاليد تقضى بأن يكون منهم تسعة مسلمون وقبطى واحد. وليس ثمانية من المسلمين واثنين من الأقباط. مرقص حنا بك وزير الأشغال، وواصف غالى أفندى وزير الخارجية. فقال سعد: هذه وزارة ثورة لا وزارة تقاليد. عندما نفى الإنجليز زعماء الثورة إلى جزيرة سيشل، كانوا أربعة مسلمين واثنين قبطيين. وعندما حكموا على بعض قادة الثورة بالإعدام، كانوا أربعة أقباط وثلاثة مسلمين. وعندما أطلقوا علينا الرصاص فى المظاهرات، لم يراعوا النسبة بين الأقباط والمسلمين. ولهذا فنحن لا نراعى هذه النسبة. فوقع الملك فؤاد المرسوم الملكى بتأليف الوزارة كما طلب سعد

وظل الوفد بعد ذلك غير ملتزم بالنسبة العددية بين الأقباط والمسلمين. ودأب فى وزارانه على تعيين وزيرين اثنين من الأقباط، من مجموع ٩ أو ١٠ وزراء فى كل وزارة وتقلد بعض الوزراء الأقباط ورارات سيادية مثل الحربية والخارجية والمالية. أما الوزارات غير الوفدية، التى لا تمثل الأمة المصرية بأمانة، فقد غلب على تشكيل كل منها أن يشمل وزيراً قبطيا واحداً، رغم زيادة عدد الوزراء الذى وصل إلى ١٥ وريراً.

* * *

المفهوم التالث هو المفهوم الاجتماعى للوحدة الوطنية، وهو مفهوم عظيم، فأين المرأة المصرية فى ثورة ١٩١٩؟

لقد نادى قاسم أمين بتحرير المرأة. كانت المرأة حبيسة البيت ولا تدخل المدارس. وأول مدرسة بنات فى العباسية، كان اسمها بنات الأشراف. نبوية موسى كانت رائدة فى تعليم البنات. كانت تسكن أمام منزلنا فى العباسية. كنا ننظر لها ونقول: «دى الست اللى بتعلم البنات، دى صاحبة رسالة مقدسة». الفتاة المصرية حرمت من التعليم ومن الثقافة أى من الحياة، فلما جاءت ثورة ١٩١٩، حررت المرأة وطبقت آراء ومفاهيم قاسم أمين.

وحدث فى أثناء هذه الثورة، أن وقفت الآنسة فكرية حسنى تلقى خطابًا وعلى وجهها حجاب. فتقدم سعد زغلول إليها أمام الألوف، ورفع الحجاب عن وجهها. ولم تتمالك الجماهير نفسها فصفقت استحسانا لعمل سعد زغلول، الذى صار بمثابة أمر من قائد الثورة، بنزع الحجاب من أوجه النساء.

العمال والنقابات: أول نقابة فى مصر أنشئت فى عهد وزارة سعد زغلول سنة ١٩٢٤، بقيادة عبدالرحمن فهمى، الذى كان قد حكم عليه بالإعدام، ثم أفرج عنه سنة ١٩٢٤، فأخذ يؤلف نقابات العمال.

وأصدرت وزارة الوفد سنة ١٩٤٣، قانونين، هما:

١ ـ قانون نقابات العمال: وقتها لم يكن للعمال نقابات.

٢ ـ قانون عقد العمل الفردى وهو يعنى أن الفرد يرتبط مع صاحب العمل بموجب عقد، ملزم للطرفين.

* * *

أستطيع القول إن ثورة ١٩١٩، حققت أغراضها بصورة بديعة.

وقد لجأت إلى بعض المراجع الأجنبية المحايدة ـ أحدها نشر سنة ١٩٥٠ ـ وهو يقول: «إن أحسن ثورة نجحت فى القرن العشرين هى ثورة سنة ١٩١٩ بقيادة سعد زغلول». لماذا؟ لأن الثورة المصرية كانت قدوة للهند وتونس والمغرب وأيرلندا وغيرها، فى الكفاح من أجل الاستقلال!

ولنأخذ مثلاً، الهند. لما نادى ويلسون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، فى يناير سنة ١٩١٨، بحق الشعوب فى تقرير مصيرها، كان غاندى راجعًا من جنوب إفريقيا، مؤمنا بحق بلده، وأخذ يفكر فى المطالبة بالاستقلال. وتابع خطوات سعد زغلول. وكان دائمًا يقول إن سعد زغلول هو معلمه. فحين قامت ثورة ١٩١٩ فى مصر، كانت مثالاً يحتذى للهند، فى توحيد جميع طوائف الشعب وطبقاته ومنظماته وأديانه، فى مواجهة سلطات الاحتلال.

* * *

مؤلف آخر عن الوفد وثورة ١٩١٩، هو مصطفى أمين، كتب فى تقديمه لمذكرات فخرى عبدالنور، أحد المناضلين فى ثورة ١٩١٩، يقول:

إنه عندما ألف سعد زغلول الوفد، نظمه فى طبقات من القادة، إذا نفيت الطبقة الأولى، برزت الطبقة الثانية لتتولى الزعامة. وإذا أعدمت الطبقة الثانية وقفت الطبقة الثالثة تقود المعركة، دون أن تتوقف لحظة واحدة.. وهكذا، كل فريق يسلم العلم إلى الفريق الذى يليه. وكل عضو جديد يدخل القيادة وهو يعلم أنه فى طريقه إلى المشنقة أو الاعتقال أو مصادرة الأموال، دون أن يتردد.

وقد قامت أربع «طبقات» وفدية قيادية، فيما بين ٢٩ ديسمبر ١٩٢١، لما نفى سعد زغلول إلى سيشل، حتى عودته سنة ١٩٢٣. الطبقة الأولى تألفت من أعضاء الوفد الدين نفوا معه. وكانت تضم إلى جانبه: فتح الله بركات باشا وعاطف بركات بك، وحبيبه وصديقه وموضع ثقته مصطفى النحاس بك وسينوت حنا بك والأستاذ مكرم عبيد. المسلمون أربعة والأقباط اثنان. وفى يوم نفيهم بقى واصف غالى بمفرده، فأصدر بيانا إلى الأمة قال فيه: «إن فى ميدان المجد والتضحية لمتسعا للجميع»، ثم قبض عليه!

الطبقة الثانية تألفت من سبعة، أربعة من الأقباط وثلاثة من المسلمين هم: حمد الباسل، ويصا واصف، جورج خياط، مرقص حنا، علوى الجزار، مراد الشريعى وواصف بطرس غالى. وقد وقعوا قرار الوفد بالمقاومة السلبية لبريطانيا. وحكم عليهم بالإعدام، فهتفوا قائلين: «نموت وتحيا مصر»! وقال حمد الباسل: «لكم أن تحكموا علينا، وليس لكم أن تحاكمونا». ثم خفف الحكم عليهم إلى الحبس سبع سنوات والغرامة.

وقامت الطبقة الثالثة التى ألفها المصرى السعدى من: حسين القصبى وسلامة ميخائيل ومحمد الغرابلى وراغب إسكندر وفخرى عبدالنور ومحمود حلمى إسماعيل وعبدالحليم البيلى. وقبض عليهم وقدموا للمحاكمة العسكرية.

واعتقلت السلطة العسكرية البريطانية عبدالرحمن فهمى ومصطفى القاياتى وفخرى عبدالنور ومحمود فهمى النقراشى ونجيب إسكندر ومحمد نجيب الغرابلى ومحجوب ثابت وعبدالستار الباسل وحسن يس وغيرهم.

وتألفت الطبقة الرابعة من: حسن حسيب وعلى الشمسى وسلامة ميخائيل وحسين هلال وعطا عفيفى وعبدالحليم البيلى ومصطفى بكير وإبراهيم راتب. وأصدروا بيانًا إلى الأمة بالمثابرة على الجهاد.

وكانت جماهير الشعب تنقاد لبيانات الوفد كلها، دون النظر لشخص أو دين من أصدرها، إيمانًا وثقة بالوفد: المبدأ والرسالة!

أربع «طبقات» توالت فى رفع علم الجهاد الوطنى، ثم جمعها سعد زغلول فى قائمة واحدة، صدر بها قرار فى سبتمبر ١٩٢٣ بتمثيلها هيئة الوفد الكاملة. ودخلت المعركة الانتخابية، ففاز الوفد فيها فوزًا ساحقًا.

فما أن صدر الدستور فى إبريل ١٩٢٣، كثمرة من ثمار ثورة ١٩١٩ حتى بدأ الإعداد للمعركة الانتخابية لتشكيل مجلس النواب الأول. واستمرت المعركة حتى ١٢ يناير ١٩٢٤.

وشكل الوفد لجانا عامة فى المدن والبنادر والأقاليم، لتنظيم حركة الانتخابات واختيار المرشحين وألفت اللجان العامة لجانًا فرعية. وتكونت كل هذه اللجان تطبيقًا لمبادئ الوفد على أساس مصرى وطنى جامع، دون تفرقة بين مسلم وقبطى.

وتقدم الوفد إلى الانتخاب بقادته الأكفاء دون النظر إلى ديانتهم. وفى بعض اللجان، تقدم الوفد بمرشح ليس له فى دائرة المرشح لها عصبية عائلية أو دينية، مثل ويصا واصف، الذى رشح بالمطرية - دقهلية، وهو من أبناء وسط الصعيد، وليس له عصبية أو مصالح بالمطرية. وكان الهدف من هذا الأسلوب تغليب الاتجاه السياسى للمرشح على الدين والمصالح المادية والعصبية العائلية.

ولما اتبع الأحرار الدستوريون - منافسو الوفد الأساسيون - خطة إثارة العصبية العائلية والدينية لصالح مرشحيهم، وهاجموا المرشحين الأقباط لارتباطهم بالوفد، وحاولوا إثارة النعرة الطائفية لعزل الأقباط عن المعركة الانتخابية، تصدى لهم ويصا واصف وسينوت حنا وسلامة ميخائيل ومكرم عبيد وراغب إسكندر، رافعين مبدأ الوفد وممارساته القائمة على الأخوة الوطنية والمساواة بين المصريين جميعًا دون تفرقة بين قبطى ومسلم. وكان الناخبون على درجة عالية من الوعى، أفشلت خطة الأحرار الدستوريين، وأعلت مبدأ الوفد وخطته. ومن هنا ترادفت التفرقة الدينية مع العداء للوفد، وترادف الانتصار لمبدأ الوفد وسياسته مع رفض الفرقة والانقسام.

ولما عاد سعد زغلول من المنفى فى أثناء سير المعركة الانتخابية، أحس بما يدور فيها من تيارات. وتحدث عنها فى أول خطبة له بالقاهرة يوم ١٩ سبتمبر ١٩٢٣، فقال:

«إن النهضة الأخيرة امتازت على سابقاتها بأنها أوجدت هذا الاتحاد المقدس بين الصليب والهلال. هذا الاتحاد الذى أرجو مصر جميعها ألاّ تتهاون فيه فإنه فخار هذه النهضة وهو عمادها. وهو الذى اضطرب له خصومنا، إذ أسقط من أيديهم حجة كانوا يعتمدون عليها كلما أردنا تحرير رقابنا من النير الذى وضعوه فى أعناقنا. يقول خصومنا

إننا حماة الأقلية فيكم لأنكم قوم متعصبون، فلابد من أن نبقى بينكم لحفظ العدل فيكم!! هذه الحجة سقطت باتحادكم. ولكنهم الآن انتهزوا فرصة الانتخاب ليبثوا الانقسام فيكم، فاحذروا هذه الدسيسة. واعلموا أنه ليس هناك أقباط ومسلمون، ليس هناك إلا مصريون فقط ومن يسمونهم أقباطًا كانوا ولا يزالون أنصاراً لهذه النهضة وقد ضحوا كما ضحيتم، وعملوا كما عملتم، وبينهم أفاضل كثيرون يمكن الاعتماد عليهم فاحثوا التراب فى وجوه أولئك الدساسين الذين يفرقون بين مصريين ومصريين. إنه لا امتياز لواحد على آخر إلا بالإخلاص والكفاءة. فيهم من هو أجرأمنا، وفيهم من هو أفضل من كثير منا. أقول هذا لأنى أقول الحق، ويجب على زعيمكم أن يقول الحق. لقد برهنوا فى مواطن كثيرة على إخلاص شديد وكفاءة نادرة. وأفتخر (أنا الذى شرفتمونى بدعوتى زعيمكم) بأنى أعتمد على كثير منهم، فكلمتى ووصيتى فيكم أن تحافظوا على هذا الاتحاد المقدس، وأن تعرفوا أن حصومكم يتميزون غيظًا كلما وجدوا هذا الاتحاد متينا فيكم. ولولا وطنية فى الأقباط وإخلاص شديد لتقبلوا دعوة الأجنبى لحمايتهم، وكانوا يفوزون بالجاه والمناصب بدل النفى والسجن والاعتقال، ولكنهم فضلوا أن يكونوا مصريين معذبين محرومين من المناصب والجاه والمصالح، يسامون الخسف ويذوقون الموت والظلم، على أن يكونوا محميين بأعدائهم وأعدائكم. هذه المزية يجب علينا أن نحفظها وأن نبقيها دائمًا فى صدورنا وإنى أفتخر كل الافتخار كلما رأيتكم متحدين متساندين، فحافظوا على اتحادكم».

ويوم ٢٣ سبتمبر ١٩٢٣، زار سعد زغلول دار البطريركية القبطية. وألقى خطابًا قال فيه: «إن الاتحاد أساس نجاحنا وعماد مستقبلنا، ولا فرق مطلقًا بين مصرى ومصرى». ثم قال إنه يسره أن تكون مقاعد البرلمان مملوءة بالأكفاء سواء كانوا مسلمين أو أقباطًا.

وقد انتصر الوفد انتصارا هائلاً فى معركة انتخاب ١٩٢٣. ونجح من رشحهم ـ ومن انضموا إليه ـ جميعًا، مسلمين كانوا أو أقباطا. فقد حصل الوفد على ٩٠٪ من مقاعد مجلس النواب البالغ عددها ٢١٤ مقعداً. بينما لم يفز الأحرار الدستوريون بغير ستة مقاعد، وفاز الحزب الوطنى بأربعة مقاعد فحسب. وكان عدد الأقباط فى المجلس النيابى ١٦ عضواً. بنسبة ٨٪ تقريبًا، وكلهم من الوفديين.

ويلاحظ طارق البشرى أن الانتخابات التى يحصل فيها الوفد على الأغلبية، يرتفع فيها عدد الأقباط إلى رقم كبير، بنسبة تتراوح بين ٨٪ و٥ , ١٠٪ والعكس بالعكس صحيح، فعندما يقاطع الوفد العملية الانتخابية أو لا يظفر فيها بالأغلبية، يقل عدد الأقباط فى مجلس النواب، وتتراوح نسبتهم بين ٥ , ٢٪ و٥ , ٤٪ فحسب

كانت انتخابات ١٩٢٣ حرة ونزيهة. فقد رشح فيها رئيس الوزراء يحيى باشا إبراهيم فى الشرقية، ورشح أمامه أحمد أفندى مرعى والد سيد مرعى. ففاز أحمد مرعى وسقط رئيس الوزراء. وهذا دليل على حيادية الانتخابات ونزاهتها، وكيف كان المصريون يحترمون بعضهم البعض، ليس فقط فى المفاهيم الوطنية، ولكن فى المفاهيم الدستورية أيضًا.

* * *

ولا أستطيع أن أترك هذا الفرصة دون أن أرد على بعض من قال عن ثورة ١٩١٩ إنها لم تحقق شيئًا، أو إنها كانت مجرد هوجة.

أنا محام، ولكنى لا أترافع عن ثورة ١٩١٩. إن ما رأيناه وسمعناه وعشناه وما تجيش به عاطفتنا الوطنية، يسجل هنا بعض ثمرات هذه الثورة.

١ - أول ثمرة من ثمرات كفاح الوفد، إعلان إلغاء الحماية البريطانية العظمى التى قالت إنها سوف تطفئ نار هذه الثورة ببصقة، أعلن إلغاء الحماية البريطانية فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، استجابة لمطلب ثورة ١٩١٩.

٢ - الاستقلال: فى تصريح فبراير ١٩٢٢، اعترفت بريطانيا بمصر «دولة مستقلة ذات سيادة». تم نصت معاهدة ١٩٣٦ على أن مصر دولة مستقلة، وحددت ٢٠ سنة للجلاء. ورحل الإنجليز فعلا سنة ١٩٥٦، فى الموعد الذى حددته المعاهدة التى وقعها مصطفى النحاس.

٣ - جلاء الموظفين البريطانيين عن مصر، فى سنتى ١٩٢٢ و١٩٢٣، بعدما استأثروا أربعين عامًا بالسيطرة على الإدارة المصرية. كان عددهم نحو ٤٠ ألف بريطانى يحكمون مصر ويديرون مرافقها: وزارة الداخلية، وزارة المالية، السكك الحديدية، والرى.

٤ - صدر الدستور سنة ١٩٢٣، مقررًا سلطة الشعب وحقه الشرعى فى حكم نفسه بنفسه، محددا حقوق المصريين وحريتهم السياسية.

٥ - بناء على الدستور، صدر قانون الانتخاب، وأجريت فى أواخر سنة ١٩٢٣ عملية انتخاب ممثلى الشعب فى البرلمان. كانت انتخابات نزيهة ومحايدة وعنوانًا للديمقراطية بمعناها السليم. وتألف المجلس النيابى سنة ١٩٢٤.

٦ ـ لم يكن لنا وجود فى عصبة الأمم. وبعدما اعترفت بريطانيا باستقلال مصر فى معاهدة ١٩٣٦ ، قبلت مصر عضوا فى عصبة الأمم، وكانت أول دولة من دول الشرق الأوسط تدخل عصبة الأمم سنة ١٩٣٧ . حدث ذلك فى عهد وزارة الوفد، وكان وزير الخارجية واصف باشا غالى.

٧ ـ إلغاء نظام الامتيازات الأجنبية، بموجب معاهدة «مونترو» الدولية فى ٨ مايو سنة ١٩٣٧ ، وإطلاق سلطة مصر فى التشريع. وقبل الإلغاء، كان أى كونستابل لابس طربوش مالطى أو من قبرص، يستطيع إرهاب المصريين فى الإدارة المصرية بحكم الامتيازات الأجنبية.

٨ ـ إزالة آثار الرقابة التى فرضتها الدول على المالية العامة المصرية، بإلغاء «صندوق الدين». من الذى ألغى ديون مصر من أيام الخديو إسماعيل؟ الوزارة الوفدية الوطنية فى سنة ١٩٤٣ . وزارة الوفد عملت القرض الوطنى، جمعت من المصريين ١٠٠ مليون جنيه، وسددت ديون الخديو إسماعيل.

٩ ـ إلغاء (المحاكم المختلطة)، وتقرير سيادة القضاء الوطنى وحده، على جميع المقيمين بأرض مصر بلا استثناء.

١٠ ـ التعليم العام: الوفد أول من استحدث المجانية عام ١٩٢٤ . وطبقها أولاً فى التعليم الإلزامى ثم التعليم الابتدائى ثم الثانوى. ولما كان الدكتور طه حسين وزيراً للمعارف فى وزارة الوفد سنة ١٩٥٠ ، قال «التعليم كالماء والهواء».

١١ ـ التعليم العالى: أول جامعة أنشئت فى مصر سنة ١٩٣٢ . وأطلق عليها جامعة الملك فؤاد. وفى سنة ١٩٤٢ ، أنشأ الوفد جامعة الإسكندرية. عبارة سمعتها من ورير المعارف الدكتور طه حسين، بينما كنت مستشاراً له. «يا سعد لقد أنشئت جامعة الإسكندرية وجيوش روميل تدق أبوابها. فى الوقت الذى كانوا يقولون فيه «إلى الأمام يا روميل»، وزارة الوفد كانت تقيم جامعة الإسكندرية ثم أنشأ الوفد سنة ١٩٥٠ ، جامعة عين شمس ثلاث جامعات أنشأها الوفد، وأعد لها نظامها وأساتذتها وطلابها ومقارها.

١٢ ـ ألغت ورارة الوفد سة ١٩٢٤ ، نطام السخرة، الذى كان موجودا منذ أيام الحديو إسماعيل. وبموجبه كان الحاكم يجند الشباب فى الأعمال قسراً.

١٣ ـ مد الريف المصرى بالمياه النقية. من فعل ذلك؟ عبدالواحد الوكيل سنة ١٩٤٢، وحصلت الوحدات الريفية الصحية فى البلاد كافة على المياه.

١٤ ـ إنشاء بنك مصر سنة ١٩٢٠: ونحن فى عنفوان الثورة نهتف «تحيا مصر» و«الوطنية ديننا والاستقلال حياتنا»، يطلع علينا طلعت حرب أفندى (أطلق عليه لقب البكوية تعطفًا) قائلاً: لابد من أن نحرر الاقتصاد المصرى. وينشئ بنك مصر ثم ٣٨ شركة، فيما بين سنتى ١٩٢٠، ١٩٦٠، أى فى خلال ٤٠ سنة. وأنشئ البنك المركزى بفضل جهود الوفد.

١٥ ـ أنجزت وزارة الوفد، قانون ونظام التأمينات الاجتماعية، والاعتراف بحقوق العمال فى تكوين النقابات، فيما بين سنتى ١٩٤٣ و١٩٥٠.

١٦ ـ إقامة جامعة للدول العربية، التى صدر بها قانون فى ٤ أكتوبر عام ١٩٤٤، أى قبل إقالة وزارة الوفد بأربعة أيام.

فإذا كان الوفد، قائد ثورة ١٩١٩، قد حقق هذه الباقة الكبيرة من الأعمال العظيمة، فإنه يحق للأجانب أن يصفوا ثورة ١٩١٩ ونتائجها بأنها أكبر ثورة حصلت فى العالم الثالث. هى ثورة الشعب المصرى، ثورة سعد زغلول، هى التى حررت الهند، وكانت المثل الأعلى فى تونس والمغرب، وسار على دربها الأيرلنديون، يعنى هى الثورة الأم بالنسبة للعالم.

أهـم المراجع

١ ـ فخرى بك عبدالنور، مذكرات: ثورة ١٩١٩ (القاهرة : دار الشروق، ١٩٩٢).

٢ ـ عبدالرحمن الرافعى، ثورة ١٩١٩ ، ط٢، جزءان فى مجلد واحد (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٥).

٣ ـ رمرى ميخائيل، الوفد والوحدة الوطنية فى ثورة ١٩١٩ (القاهرة: دار العرب للبستانى، ١٩٩٥).

٤ ـ طارق البشرى، المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠).

٥ ـ مصطفى أمين من واحد لعشرة (القاهرة: المكتب المصرى الحديث، ١٩٧٧).

أثر ثورة ١٩١٩
علـى الســـــودان

د. أحمد إبراهيم دياب

مقدمـــــة:

يقول ونستون تشرشل فى كتاب «حرب النهر»: إذا نظر القارئ إلى خريطة حوض النيل لم يسعه إلا أن يندهش لما بينهما وبين النخلة من شبه عجيب، ففى أعلى الخريطة تنتشر منطقة الدلتا الخضراء الخصبة كأنها الغصون والأوراق. أما الجذع فيتلوى قليلاً، لأن النيل ينحنى انحناءة كبيرة فى مجراه عبر الصحراء بعيدا فى أعماق السودان. وإنى لا أستطيع أن أتخيل أحسن من هذا تصويرا بعيدا لعلاقة التعاطف الوثيقة بين مصر والسودان ومزايا هذه العلاقة متبادلة، إذ إن السودان كما سبق الوصف جزء لا يتجزأ من مصر. ويقول الشاعر السودانى التيجانى يوسف البشير:

وصـــفـــا باســـمك الـفـــؤاد والحب

بســـمـــات عـلى الخـــواطر سـكرا

إنما مـــصـر والـشـقــيق الأخ الســودان

كـــانـا لخـــافـق النـيـل صــــدرا

حـــفـظـا مـــجــده القـــديم وشـــادا منه

حـــينـا ورفـــعـــا منـه ذكــــرا

ويقول محجوب شريف بالعامية السودانية الحلوة:

العين يا حتشبسوت

ماشفات كائن حى

يتنفس فى التابوت

الشعب المصرى جميل

والعشرة ميه النيل

من قبل يعانحنى وتوت

تأسيساً على هذا الفهم يمكن أن أتابع أثر ثورة ١٩١٩ على السودان.

تمثل الثورة المصرية التى حدثت فى أعقاب الحرب العالمية الأولى مرحلة حاسمة من مراحل تطور القضية المصرية فى سبيل الاستقلال والسيادة الوطنية.. فهى خطوة عملية من جانب الشعب المصرى لإنهاء الحماية البريطانية وما يترتب عليها من كبت عام وسيطرة اقتصادية نتج عنها طغيان المصالح الأجنبية. وثورة ١٩١٩ من الناحية التاريخية مواصلة لتحقيق الأهداف التى ثار من أجلها عرابى وعمل لها مصطفى كامل وغيره.

لم تكن آثار ثورة ١٩١٩ وقفا على مصر وحدها بل تعدتها لغيرها من البلاد والشعوب إذ كان من آثارها المباشرة إيقاظ النشاط الوطنى فى السودان.. فما أن قامت الثورة فى مصر حتى بدأت الفئة المتعلمة فى السودان تستنهض الكتل المستنيرة من المواطنين من تجار وموظفين وقصروا عملهم أول الأمر على نشر أخبارها وأنبائها مع شىء من المبالغة فى تمجيد رجالها وقادتها، وأحاطتهم فى حاضرهم وماضيهم بنوع من البطولة والتمجيد والنبوغ، حتى صار لاسم سعد زغلول وحمد الباسل من الاحترام والإكبار ما لم يتأت لاسم أى بطل من أبطال التاريخ. وقد ظهر هذا وسط أطفال المدارس الأولية (الابتدائية). وحادثة الطفل عبدالرحمن أحمد سكسك فى كوستى توصح أثر ثورة ١٩١٩ فى السودان خير توضيح.

وتقول الواقعة كما رواها حسن نجيلة فى كتابه «ملامح من المجتمع السودانى» «وفى يوم من أيام تلك الفترة خف مفتش المركز بكوستى إلى المدرسة الأولية (الابتدائية) فى زيارة خاطفة، وكان ناظرها الشيخ نجم الدين ـ رحمه الله ـ فاستقبله فى احترام بالغ، وطاف به فصول المدرسة، وفى إحداها اتجه المفتش للتلاميذ وسألهم قائلاً: من هو أعظم رجل فى الدنيا اليوم؟

وكان المفتش يترقب إجابة ترضى السياسة التى كانوا قد فرضوها على التعليم، فقد حشوا أذهان التلاميذ بأسماء علماء الإنجليز، وفرضوا على المعلمين أن يحفظ كل تلميذ عن ظهر قلب أسماء كبار رجال الحكم الإنجليزى فى السودان من حاكم السودان العام حتى مفتش المركز الذى هم فيه.. كان فى خلد المفتش أن يأتى التلاميذ باسم أحد هؤلاء الحاكمين إذا لم ترفع وتسمو عقلياتهم الصغيرة فتنطق باسم ملك الإنجليز إجابة على ذلك السؤال.

وتحمس تلميذ صغير أخد يلوح بأصبعه فى حماسة وهو يردد كعادة التلاميذ كلمة أفندى.. أفندى أفندى.. فى قوة وإصرار، فأشار إليه المفتش أن يجيب.. وارتفع صوت التلميذ الصغير ليقول: سعد زغلول.

وصعق الملتفون حول المفتش الذى احتقن وجهه من شدة الغضب وخرج من المدرسة ثائرا متهيجا متوعدا، والناظر يحاول أن يهدئ ثورته ويبرئ نفسه ومدرسيه من تهمة تعريف التلميذ بزغلول وأن ذلك ما سمعه فى وسطه.. متعللاً بأن اسم سعد أصبح على كل لسان بعد أن أشعل ثورة مصر.

إن انفجار ثورة ١٩١٩ فى مصر كان حدثا خطيرا فى أعين الساسة والحكام الإنجليز فى السودان، فقد خاف الإداريون الإنجليز فى السودان من أنه تحت ضغط الوطنيين المصريين المتجدد والهياج الشعبى ربما أعطت الحكومة البريطانية لمصر مطالبها فى أن تشارك فى حكم السودان وإدارته.. وقد كتب سير ريجنالد ونجت فى عام ١٩١٨ وهو المندوب السامى البريطانى فى مصر الذى كان حاكما عاما للسودان حتى ١٩١٦، كتب قبل شهور من الثورة يستعجل حكومته لحفظ الحالة الراهنة فى السودان بغض النظر عن أى تغيير دستورى أو سياسى فى وضع مصر. وقد أوضح أسبابه فيما يلى لورد هاردينك وزير الخارجية:

«طالما ظللنا مسيطرين على السودان كان هذا معناه أن بيدنا المفتاح إلى مصر»، وذلك لأنه يصبح باستطاعتنا السيطرة على إمدادها بالماء، ولذا مهما كان قدر الأحداث والظروف السياسية فى مصر فإننى أرجو أن يظل السودان بعدا كل البعد عن خط سيرها. كما هو واضح فإن للسودان قيمة إستراتيجية كبيرة بالنسبة لنا مع أنه ليس بذى قيمة كبيرة كإحدى ممتلكات الإمبراطورية، ولكن إذ أصبحا هو ومصر جزءا واحدا فسيكون ذلك وبالاً علينا، وبالتالى سيجر المشاكل للمستعمرات المجاورة فى تشاد وأفريقيا الوسطى وأثيوبيا وإريتريا وأوغندا. إلخ، ومن جانبى فإننى لا أستطيع أن أؤكد بحزم مدى أبعاد

هذا الخطر، كما أننى لا أستطيع إلا الإصرار والإلحاح على حكومة جلالته بضرورة الاحتفاظ بالحالة الراهنة فى السودان.

لقد واجهت الإدارة البريطانية فى السودان مشكلة كيفية قلب السودان فى هدوء إلى مستعمرة بريطانية، وقد عمل هؤلاء بفكرة جديدة ألا وهى العمل داخل إطار خرافة الحكم الثنائى وأجهزته لوضع سياسات لإبعاد السودان سياسيا عن مصر، وذلك بخلق دعاة للوحدة السودانية . . ولتنفيذ هذه السياسة يجب أن يحول السودان إلى منطقة مغلقة (جعل السودانيين يؤيدون الحكم الإنجليزى بدلاً من الوحدة مع مصر أو حتى الاستقلال بدلاً من الاثنين)، ولقد أوضح ونجت «Wingate» الفكرة الإنجليزية خير إيضاح فى خطابه إلى لورد هردنج فى ديسمبر ١٩١٨ :

لقد أوضحت مرارا أن لدينا من السودانيين أناسا ولاؤهم الصادق للإنجليز مقتنعين تماما بالنظام الحكومى الذى تم تأسيسه.

لقد اتفقت وجهتا نظر ونجت وستاك فى أن أى تهاون من بريطانيا فى إدارة السودان كنتيجة لضغط مصرى سوف يؤدى إلى خلق روح وطنية فى وسط السودانيين. وقد كتب ستاك «Stack» فى مارس ١٩١٩ إلى ونجت معلقا على الحوادث السياسية فى مصر، أى بعد انفجار الثورة المصرية يقول:

«إن الشىء الوحيد الذى يجب أن نحذره ونخاف منه هنا هو استمرار حالة عدم الاستقرار فى مصر، فهناك خطورة من أن يتأثر المعتدلون بآراء المتطرفين وأن يوافقوا على السياسة الرامية إلى توريط وإحراج الحكومة، فعلى كل فإننى أتمنى أن ينتهى الاضطراب قبل أن تصل آثاره إلى هنا».

يتضح من حطاب ستاك حاكم عام السودان وسردار الجيش المصرى إلى ونجت المندوب السامى البريطانى فى مصر وصديقه، أنه كان خائفا من الثورة التى انفجرت فى مصر «التى سماها بحالة الاضطراب، وخوفه كان من أن تمتد هذه الثورة أو حالة عدم الاستقرار من شمالى الوادى إلى جنوبيه». ويبرر لنا هذا القول اعترافا ضمنيا من الإدارة البريطانية بأن السودان يتأثر بكل ما يحدث فى مصر، ولذلك كان مبعث خوف سير لى ستاك من أن يتأثر بهذه التورة ما سماهم بالمعتدلين من أبناء السودان، وهنا تتضح لنا حقيقة أخرى أشار إليها الحاكم العام وهو أنه فى مارس من عام ١٩١٩ كان فى السودان فريقان أو اتجاهان: معتدل والثانى متطرف، وهذا الفريق الأخير هو الذى تأثر بالأحداث فى مصر وخاف الحاكم العام من أن يؤثر على الفريق الأول الذى وصفه بالمعتدلين.

والمعتدلون الذين يقصدهم أو يشير إليهم ستاك وغيره من الإداريين السياسيين البريطانيين الذين عاشوا وكتبوا عن هذه الفترة وتقصدهم أيضاً إدارة المخابرات هم الأشراف والأعيان ورؤساء العشائر ومشايخ القبائل وكبار الموظفين وأصحاب المصالح، أو كل الذين ربطتهم مصالحهم سواء أكانت دينية أو اقتصادية أو إدارية أو غيرها بالبريطانيين.

أما المتطرفون فيقصد بهم كل الذين وقفوا ضد النفوذ البريطاني وخاصة الذين أيدوا الثورة المصرية ومواقف زعمائهم في شمالي الوادي وتشير رسالة ستاك إلى حقيقة أخرى وهي الارتباط بالثورة المصرية وذلك من خلال هؤلاء المتطرفين أو من تأثروا بآرائهم.

فقد كان شعار الحركة الوطنية المصرية الذي جاء في مذكرة الوفد في عام ١٩١٩ لمؤتمر الصلح وذلك قبيل انفجار الثورة المصرية هو:

«إننا بطلنا إرجاع السودان إلى مصر نريد أن نجعله شريكاً، له ما لنا وعليه ما علينا».

وكان رد الفعل من حكومة السودان هو العكس، فالسودان كما يراه الإنجليز أعطى ولاءه الكامل للإمبراطورية البريطانية بواسطة الزعماء الدينيين والعشائريين، ولإظهار هذا التأييد مرة أخرى ولإبعاد المعتدلين من المتطرفين أوعزت السلطات لطائفة الزعماء وكبار الموظفين بأن يرسلوا برقية يظهرون فيها تجديد ولائهم وثقتهم في حكومة جلالة الملك.. وقد وقع على البرقية التي أرسلت في ٢٣ أبريل ١٩١٩ السيد علي الميرغني، السيد عبدالرحمن المهدي، الطيب أحمد هاشم - إسماعيل الأزهري - كبير قضاة دار فور، ميرغني السيد الملكي - زعيم الطريقة الصوفية الإسماعيلية.. كما أرسل الشريف يوسف الهندي برقية بمفرده للحاكم العام قبل برقية المجموعة في ٢١ أبريل ١٩١٩ معلناً فيها ولاءه لبريطانيا.

وفد السودان لبريطانيا:

فكرت حكومة السودان البريطانية في تشكيل وفد من أعيان السودان لتهنئة ملك بريطانيا بانتصاره في الحرب، وجندت كل وسائل الدعاية والإعلام التي لديها للدعاية عن سفر الوفد.. وقد كتب حسين شريف رئيس تحرير جريدة «حضارة السودان» عن أسباب زيارة الوفد لبريطانيا، والجريدة كان يمتلكها كل من السيد علي الميرغني وعبدالرحمن المهدي ويوسف الهندي، فهي تمثل وجهة نظرهم.

«. . . فزيارة وفدنا لتلك البلاد التى تربطنا بها روابط سياسية واقتصادية وودية للتعبير لها عن عواطف الأهلين وللاشتراك معها فى الأفراح العمومية التى ستقيمها احتفاء بانتهاء الحرب وتوطيد السلام، مهر لهذه العواطف المتبادلة بينا وبين البريطانيين».

وهكذا أوضح حسين شريف سبب سفر الوفد بأنه يهدف لتقوية الروابط والعلاقات مع بريطانيا وليهنئ ويبارك العرش البريطانى بالنهاية الباهرة للحرب وانتصارها فيها. . وفى الحقيقة فإن فكرة الوفد لا تختلف عن فكرة عريضة التماس لإظهار الولاء والتأييد المستمر لبريطانيا وقطع كل عناصر الربط مع مصر، وفى الوقت الذى لم يطالب فيه سعد زغلول بانتهاء الاحتلال فى مصر فحسب بل وفى السودان أيضاً. . وهكذا عندما سمحت بريطانيا لسعد زغلول وأعضاء الوفد المصرى بالذهاب إلى مؤتمر الصلح بعد النفى، قد أعدت للوفد المصرى مفاجأة لتصربه بها من الخلف. وكانت هده المفاجأة هى إرسال وفد رسمى من السودان ليعلن ولاءه غير المشروط لبريطانيا ولإظهار أن الوفد المصرى لا يتحدث باسم وادى النيل شماليه وجنوبيه . وقد وضح من خطاب أرسله «ستاك» إلى الحاكم العام لـ«ونجت» أن للوفد هدفين: أحدهما ظاهر وهو التهنئة، وآخر حقيقى وهو تقديم الولاء. . كما نصح «ستاك» وزارة الخارجية قبل أسابيع من سفر الوفد إلى لندن بألا تنشر الهدف الحقيقى من زيارة الوفد السودانى إلى لندن، حيث قال لـ«ونجت»:

«لقد رجوتهم - وزارة الخارجية - ألا يتفوهوا بغير أن الزيارة مرتبطة بموضوع توقيع شروط السلام، وأنه من الخطإ الفادح فى رأيى أن يشار إلى التناقض القائم حالياً بين ولاء السودانيين وعدم اقتناع المصريين، لأن هذا يترتب عليه شعور سيئ. . أما أن الوفد سيقوم بزيارة الملك بعد استتباب الأمن والسلم ليقدموا التهانى، فهذا أمر مختلف تماماً».

لقد سببت زيارة وفد أعيان السودان إلى لندن جوا من المرارة والاستياء فى كل من مصر والسودان، وقد شجبها معظم الوطنيين فى مصر، لأن الزيارة كانت جزءاً من سياسة معدة من جانب الإداريين البريطانيين فى السودان لتقوية قبضتهم فى البلاد ولإضعاف العلاقات والصلات بين شمالى وجنوبى وادى البيل. وقد ظهر الأثر السياسى للزيارة فى نفس النهج فى أوساط المتعلمين والمثقفين السودانيين.

وهكذا برز فى السودان معسكران سياسيان عريضان أخذت الطبقة المتعلمة تتجمع حولهما على اختلاف وجهات النظر وأسلوب العمل داخل كل منهما.

ونجت والطائفية السودانية:

معسكر يعمل لتحقيق أهداف السياسة البريطانية فى السودان من خلال إبراز لافتة أن السودان وحدة ذاتية قائمة بنفسها . . وقد قاد هذا المعسكر أو الاتجاه الزعماء التقليديون من زعماء الطوائف الدينية والعلماء وزعماء القبائل مع بعض المتقفين رافعين شعاراً سياسيا هو شعار : «السودان للسودانيين» الذى ظهر كسلاح ضد الحركة الوطنية المصرية أكثر منه سلاحاً ضد الاستعمار البريطانى . . ويرجع الفضل لبروز الشعار إلى «ريجنالد ونجت» الذى اقترح فى مذكرة له عن السياسة البريطانية فى السودان إلى لورد كيرزون، أن تعمل حكومة السودان على تحقيق البعد بين مصر والسودان، وذلك بتعميق التنافر العنصرى بين السودانيين والمصريين.

وشعار «السودان للسودانيين» كان بدرجة ما نتيجة للسياسة الرسمية للإدارة البريطانية فى السودان بعد الحرب بغض النظر عن المستقبل السياسى للسودان . . وقد كانت تلك السياسة تعنى شيئين أولهما : تأكيد ذاتية السودان المستقلة بغرض عرله سياسيا وثقافيا عن مصر وذلك للانفراد بحكمه والوصاية عليه بل ربما ضمه إلى الإمبراطورية البريطانية .

وثانياً: تنمية وتشجيع الاتجاهات المعادية أصلاً أو مصلحة لمصر خاصة بين زعماء العشائر والطرق الدينية وتقريب هؤلاء بغرض عزل المتعلمين والمثقفين وإبعادهم عن الجو السياسى . . ومن ثم نما شعار «السودان للسودانيين» فى أحشاء السياسة الربطانية وغذته ورعته وأشرفت عليه الطائفية والقبلية والطرق الصوفية وحاملو كساوى الشرف البريطانية .

اتجاه وحدة وادى النيل:

والمعسكر الثانى جمع أولئك المتجاوبين مع الثورة المصرية وشعاراتها وقادتها وقد آمنوا بمبادئ الثورة المصرية فساروا مع التيار الثورى المصرى، ولكن فى خفاء وحذر عن طريق الجمعيات السرية . . وأعصاء هذا المعسكر أغلبهم من الموظفين وبعض التجار والعمال، وهم يعارضون انفراد بريطانيا بالسودان وهدفهم الاستقلال التام لمصر والسودان .

لقد اتجه معظم الطلاب السودانيين وخريجى كلية غوردون التذكارية نحو الوطنيين المصريين أكثر من اتجاههم لأساتذتهم البريطانيين وكتبهم، بحثاً وراء الأفكار التقدمية والتحررية، ولذلك اهتموا بمتابعة الحركة الوطنية التحررية المصرية، وقد كتب «ستاك» فى مذكرة عن اتجاهات السودانيين نحو مصر الآتى :

وكان الوفد يمثل لهم كل معانى الحرية والتقدم. لقد اشتركوا بعواطفهم مع أهدافه وبرامجه التى ظهرت فى الصحف المصرية واعتنقوا مبادئه ورفعوا شعاراتهم، ولقد وجهوا اهتمامهم لليوم الذى يستطيعون فيه أن يحذوا حذوه.

كان للصحافة الوطنية المصرية دور كبير فى خلق الوعى القومى السودانى، فقد كانت تحمل أنباء من كل أجزاء العالم خاصة أحبار الثورات الاستعمارية، فتضمنت مقالات بعناوين متيرة مثل · «تطور الأوضاع السياسية فى مصر»، اعتقال أو إطلاق سراح غاندى، «مصطفى كمال أتاتورك»، مقالات عن الديمقراطية والاشتراكية، عصبة الأمم وكيفية عملها ومهمتها. وتستمر الصحافة الوطنية على هذا النمط تكتب عن يقظة الشرق الإسلامى والنمو المتواصل للروح الوطنية فى كل من مصر والعراق وتركيا والهند والصين... إلخ.

أما كلية غوردون فقد كان لها دور كبير فى خلق الوعى السودانى، فقد كانت سائرة على طريقين، فجمعت الطلبة السودانيين لا فى محمع واحد فقط ولكن أيضاً جمعتهم مع المدرسبن البريطانيين الذين كانوا أساتذة وحكاماً، إذ إن الكلية كانت فى أيامها الأولى عبارة عن مؤسسة عسكرية أكثر منها معهداً تربويا.. وقد وصف إدوارد عطية الذى كان فى يوم من الأيام أستاذاً فى الكلية الجو المدرسى بالآتى:

«كانت مدرسة حكومية فى بلد الحكومة فيه ثنائية، فقد كان المشرفون الإنجليز كل شيء كأساتذة وحكام فى نفس الوقت، كانت الثانية تطغى على الأولى»

وكلية غوردون مهمة من ناحية أخرى، إد إنها تعد طلابها ليكونوا موظفين فى الخدمة المدنية التى تسير على يد مشرفين بريطانيين ولكن أهم مساهمة ساهمت بها أو أدتها كلية غوردون فى تبلور الحركة الوطنية وقيامها أنها قد ساعدت كثيراً فى جمع صغار السودانيين من مختلف القبائل والأوضاع الاجتماعية ليفكروا ويعملوا كيد واحدة. لقد كانت الكلية بالنسبة لطلبتها أرضاً جيدة للاجتماعات والمناخ المناسب الذى انصهرت فيه كل التقاليد والعصبيات وتحولت إلى ولاء للروح الوطنية والتطلعات الجديدة.

ثم كان قيام نادى الخريجين بأم درمان فى عام ١٩١٨ نتيجة لهذه الروح الجديدة، لقد كان أول محاولة للمثقفين السودانيين لتحويل المجهودات التطوعية إلى عمل اجتماعى شارك أعضاؤه إلى حد كبير فى المجتمع وإلى حد أكبر فى المستقبل.. وقد استوحى القائمون بإنشاء النادى فكرتهم من وجود مثيلتها فى مصر آنذاك (نادى المدارس العليا) أيام كان الأحرار فى وادى النيل يحذون حذو مؤسس الحزب الوطنى مصطفى كامل.

لقد كانت مقالات «الحضارة» التى نشرتها ابتداء من ٧/ ٨/ ١٩٢٠ تحت عنوان «المسألة السودانية أو السودان ومصر» والتى حلل الكاتب فيها علاقة السودان بمصر وتطور العلاقات المصرية ـ السودانية من وجهة نظر معسكره، نوعاً من أنواع التحدى لهذا المعسكر الذى جمع الشباب الثائر، وكان لابد من أن يكون عندهم رد فعل عنيف وسريع، وكانت الطريقة الوحيدة التى استعملوها للتعبير عن آرائهم والدعاية لفكرهم على مستوى الجماهير هى المنشورات العلنية والنشرات السرية يعرضون فيها أفكارهم، وفى بعض الأحايين كانت بعض المقالات والقصائد الشعرية تهرب إلى مصر حيث تجد محالاً لنشرها فى الصحف المصرية

أما المنشورات فقد كانت ترسل بالبريد إلى مختلف العناوين فى البلاد بما فيها الموظفون الإنجليز وسائر رجال البلاد من السودانيين مثل زعماء الطوائف والعشائر وبما يسمى برجال الدين وهم الطبقة التى أوجدها الاستعمار فى كل البلاد الإسلامية التى استعمرها ليتعاونوا معه وقد أدوا عملهم فى هذا المجال خير أداء. . أما المنشورات فكانت توزع داخل المساجد وتلصق فى الأماكن العامة كأعمدة التليفونات وأماكن تجمعات الشعب.

والمنشورات كانت توقع بأسماء مختلفة، فمرة باسم شخص وهمى أو باسم جماعة أو جمعية من الجمعيات مثل «ناصح أمين»، الإخوان الخمسة، جمعية الأعمال المسلحة، جمعية اليد السوداء، جمعية اليد البيضاء، جمعية العلماء، جمعية العمل على خلاص البلاد، وجمعية الدفاع عن الدين فى السودان، كما أشار إلى ذلك تقرير المخابرات.

واستطاعت هذه الجمعيات أن تكون أول حزب سياسى سودانى، هو جمعية الاتحاد السودانى التى كانت أصل كل المنشورات، أما تعدد الأسماء فهو من أجل السرية على الجمعية، وهكذا قامت معارضة للمعسكر الأول واتخذت المنشورات وسيلة دعائيه لها.

وأهمية المنشورات بالنسبة لهذا البحث تقع فى محتوياتها أكثر من طرق توزيعها، فالمحتويات توضح لنا الأيديولوجية التى كان يسير عليها هذا الحزب السرى. . وكانت الفكرة الغالبة على كل المنشورات أنها تدعو للوقوف مع الحركة الوطنية المصرية مطالبة باستقلال كل من مصر والسودان ورفض الاحتلال الأجنبى. ولعل أول منشور وزع بتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٩٢٠ وقد أثار ضجة، وهو الذى أصدره «ناصح أمين»، وقد أرسله إلى دعاة السودان للسودانيين موضحاً فيه وجهة نظر معسكر وحدة وادى النيل السياسية، وقد نشرته جريدة الحضارة وناقشته، موضحة ردها عليها، إلا أنها نسبته للمصريين. .

ويقول كل الذين اتصلت بهم من أعضاء جمعية الاتحاد السودانية إن الذى كتب المنشور هو عبيد حاج الأمين عضو الجمعية.

وبمقارنة المنشور مع بيان آخر كتبه عبيد فيما بعد باسم اللواء الأبيض فى جريدة الأهرام فى ١٦ يوليو ١٩٢٤ يظهر التوافق فى الأسلوب واختيار الألفاظ والكلمات، مما يرجح ما ذهب إليه أعضاء الجمعية فى أن الذى كتبه هو عبيد.

المنشور يوضح وجهة النظر المعارضة للاستعمار البريطانى، ويدعو فى صراحة ووضوح للارتباط بالحركة الوطنية المصرية لتحقيق الاستقلال لوادى النيل مصريه وسودانيه، ويقول فى إحدى فقراته:

والآن وقد بدءوا بسياسة جديدة بقصد التفريق بيننا وبين إخواننا المصريين. وعندما أقول إخواننا أقول ويعلم الله أنهم مرتبطون معنا بروابط متينة لا ينفصم عراها مدى الدهر، منها الدين والنسب واللغة والوطن والمصالح والجيرة وروابط منذ أكثر من أربعة آلاف عام أى منذ دوِّن التاريخ.

قامت مبادئ جمعية الاتحاد السودانى، التى آمنت بها وسارت عليها والتى عن طريقها حاول أعضاؤها إلهاب الحماسة الوطنية وجذب أكبر عدد من المواطنين إلى داخل صفوفها، على الدعوة لوحدة وادى النيل . ويؤيد هدا القول الخطاب المرسل من الحمعية للأمير عمر طوسون وقد أورده صاحب الملامح:

« فى إحدى جلسات جمعية الاتحاد حصرها من أعصاء اللجنة المركزية التأسيسية عبيد حاج الأمين، توفيق صالح جبريل، محيى الدين جمالى أبوسيف، الأمين على مدنى، سليمان كشه وإبراهيم بدرى وهؤلاء يمثلون الجهاز الأعلى. ويقول توفيق صالح حبريل: وفى جلستنا تلك تقرر أن نكتب للأمير رسالة عن طريق صحيفة الأهرام نعاهده فيها والشعب المصرى على العمل المخلص لتحرير الوادى من الغاصبين:

حضرة الفاضل رئيس تحرير جريدة الأهرام سلاماً واحتراماً. . .

نناشدكم بحق وواجب الصحافة وبما يترتب أو ينتج مس توثيق عرى الرابطة السودانية المصرية إثبات هذا الكتاب المفتوح بجريدتكم لإطلاع سمو الأمير والشعب المصرى عليه:

إلى سمو الأمير طوسون:

«إن ما بذلتموه من المجهود العظيم فى سبيل مصلحة السودان، وما أتيتم به من سديد الآراء ومحسوس البرهان لضمان لنا، وما أتبتموه من أن السودان ومصر قطر واحد لا يقبل التجزئة ولا التدخل الأجنبى، حدا بحزب الاتحاد السودانى أن يقرر فى جلسته المنعقدة بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٣ تبليغ سموكم بأن فى السودان حركة وطنية أساسها القومية الصادقة وغايتها تأييد الشعب المصرى وألا ينفصل السودان عن مصر بأى حال من الأحوال.

وعلى الرغم من سعى الإنجليز المتواصل وكثرة حواسيسهم وبحثهم للقضاء على تلك الحركة، فإن الجمعيات السياسية كل يوم فى ازدياد فى الأعضاء ونشاط فى العمل، وقد لا يمر يوم إلا ويتلقى فيه المواطن منشوراً عن الدسائس الاستعمارية واستبداد الإنجليز.

فاقبل يا سمو الأمير سلوكا على نهج الحق والعمل لصالح السودان ومصر بكل عميق عبارات شكرنا لسموكم وأبناء مصر المخلصين.

فليحى وادى النيل حرا من الإسكندرية شمالاً إلى ما بعد بحيرة ألبرت جوبا، وليحى الإخلاص».

سكرتير جمعية الاتحاد بأم درمان

أم درمان ١٠/ ١١/ ١٩٢٢

وقد شجعت الجمعية سفر الطلبة السودانيين إلى مصر لطلب التعليم العالى فيها، وأثبت العدد القليل مثل «توفيق البكرى وبشير عبدالرحمن والدرديرى أحمد إسماعيل» الذى استطاع أن يفلت من أيدى المخابرات ويصل القاهرة، فيما بعد، أهمية قصوى فى ربط الجمعية بالحركة الوطنية المصرية

جمعية اللواء الأبيض:

كانت الخلافات الداخلية بين زعماء جمعية الاتحاد أداة من أدوات نهاية الجمعية. . فقد كانت هناك وجهتا نظر تتجاذبان الذين كانوا الغطاء من نفسها عندما أرسلت برقية إلى الحاكم العام فى ١٦ مايو ١٩٢٤ . ويرى على أحمد صالح وحاجى فى أقواله لمستر بيلى مدير الخرطوم أن الجمعية بدأت فى شهر أكتوبر ١٩٢٣ .

واعتقد «ولس» مدير المخابرات وغيره من الذين وقفوا ضد دعوة وحدة وادى النيل بأن اللواء الأبيض نشأت نتيجة لزيارة حافظ رمضان، حيث عمل كما يقول تقرير المخابرات السنوى على تكوين «هيئة يجب أن تبدو من جميع الوجوه سودانية تماماً رغم حضوعها لإشراف المصريين من وراء الستار».

وقد كانت زيارة حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى آنذاك للخرطوم فى أواخر ديسمبر ١٩٢٣، بينما أكد على أحمد صالح الذى كان عضواً فى الجمعية أن أول اجتماع لهم تم فى أكتوبر ١٩٢٣ فى ليلة المولد النبوى بمنزل الأسطى رمضان بالخرطوم بحرى.

والشيء الذى لا شك فيه أن الجمعية كانت من ناحية التكتيك السياسى والثقافى وطريقة التكوين - نظام الخلايا - وثيقة الصلة بمصر، ولم تقتصر عضويتها على السودانيين فقط بل طبقت مبدأ وحدة وادى النيل فى تكوين عضويتها، حيت كان من المؤسسين أخوة من المصريين العاملين فى السودان مثل: توفيق وهبى قاضى مركز أم درمان، أحمد المياوى، عبدالحميد حافظ، أحمد المليحى، حامد عوضين سعفان، لكن اشتراكهم لا يعير حقيقة كون الحركة فى مجموعها امتداداً طبيعيا للثورة التحريرية التى نهض بها المصريون فى شمالى الوادى والتى كانت ترمى لاشتراك الشعب السودانى على مرأى ومسمع من العالم فى نضال وادى البيل من أحل الحرية والوحدة. وقد ظهر هذا فى هتاف السودايبن الذى كان هو نفس هتاف المصريين «تحيا مصر». وقد أرادت المخابرات أن تبرز دخول المصريين فى الجمعية على أنهم هم أصحاب الفكرة فى قيامها بل وأنهم محرضون، ولكن يجب ألا ننسى أن هدف الجمعية هو وحدة وادى النيل وكلتاهما (مصر والسودان) تدين بالإسلام، وكلتاهما تتصل بالأخرى بكل نوع من أنواع الروابط منذ العصور القديمة فى التاريخ. . لقد اختلطتا بالمصاهرة والتجارة والزراعة والعائدة المشتركة حتى صارتا أمة واحدة، فالسكندرى يمهم لغة سكن دار فور أكثر مما يفهم اللندنى الإسكتلندى ناهيك بالأيرلندى.

إن هدف الحمعية الأساسى هو تحرير البلاد من عبودية الاستعمار المغتصب «أبت نفوسنا أن تكون فى موضع البهائم تباع وتشترى بدون أحد رأيها، وعليه نحتج بكل قوانا على عدم إعطاء مواطنيا الحرية المشروعة».

وللوصول إلى هدفها، فإن الحمعية سوف تسلك الوسائل القانونية، وسوف ترفع صوت الأمة بأى وسيلة. ووضح هذا فى برقية الجمعية فى قولهم: «وكل ما يمكننا عمله تحت هذا الضغط هو إيفاد من يرفع صوتنا لدى مليكنا المعظم ملك مصر والسودان

وقناصل الدول بمصر». هذا هو فكر اللواء الأبيض السياسى الذى وجد التعاضد والتأييد من كل الزعماء فى القاهرة ومن الضباط والمواطنين المصريين المقيمين فى السودان، مما جعل السلطات البريطانية تصفها بأنها أداة للدعاية المصرية كما سبق أن أشرت.. وفى تقرير عن القلاقل السياسية فى السودان كتبت الإدارة البريطانية تقول: «من الجدير بالذكر أن الأفكار الوطنية منتشرة فى السودان مثل انتشارها فى شمال أفريقيا، وأن الأفكار الوطنية قد امتدت إلى أكثر من هذا أى بين بعض السودانيين الأصليين.. كما أن السياسيين المصريين كانوا على اتصال مباشر مع على عبداللطيف وجمعية اللواء الأبيض، ورغم أن ثمة سبباً للاعتقاد بأن بعض أفراد الضباط المصريين له صلة خفية بالحركة، إلا أنهم لم يظهروا علانية أى علامة لعدم الرضا».

إن هذا التقويم للصلة بين مصر والسودان وبين وجود المصريين فى الجمعية لا يقوم على أى أساس مادى أو على أى تفكير عقلى، بل قام على حقد من الإداريين الإنجليز والكتاب الذين كتبوا تاريخ السودان، نحو مصر. يوضح ذلك، وإلى أى مدى عماهم الحقد فى وصل الصلة بين مصر والسودان، قول نفس التقرير السابق «إن الصلة الوحيدة التى تربطهم ـ السودانيين بالمصريين ـ هى أنهم جميعا يكرهون الاحتلال الإنجليزى».

إن الصلة بين الفكر الثورى لجمعية اللواء الأبيض وبين تلك الأفكار والأساليب التى أنتجها الوفد فى مصر متشابهة لدرجة تمكننا من القول بأن الوطنيين السودانيين قد ساروا على النهج المصرى فى حركتهم. فلقد كان لنجاح الوفد فى تجهيز المظاهرات الجماهيرية، اضطرابات العمال والموظفين، مقاطعة المواصلات، التكوينات العمالية وغيرها من الأساليب الثورية فى أوائل العشرينيات قد خلق أثرا عظيما فى عقول زعماء جمعية اللواء الأبيض، ولكن الربط بين اللواء والوفد لا يمكن أن يمتد لأكثر من استعمال أساليب الإثارة السياسية، فلم يكن له أثر فى الأساس الفكرى المرتكزة عليه جمعية اللواء الأبيض وهو وحدة وادى النيل، المبدأ الذى لم يضعه الوفد فى بيان تكوينه وتوكيله، وكذلك بقية الأحزاب المصرية فى الوقت الذى آمنت به جماهير الشعب المصرى ورددته الصحافة المصرية.

الخلاصة:

إن الحركة الوطنية السودانية التى بدأت فى أوائل العشرينيات من هذا القرن، إنما هى امتداد طبيعى للحركة الوطنية المصرية، بل هى جزء لا يتجزأ منها، فقد قامت على نفس

الأسس والمبادئ التى قامت عليها ثورة ١٩١٩ فى مصر، بل وربطت توقيتها مع الأحداث فى مصر . . فالشبان الذين تلقوا العلم على الأساتذة المصريين قد غرس معلموهم فى أنفسهم حب القراءة والتطلع إلى حياة جديدة فأصبحوا ينظرون حولهم بمنظار لم يعرفه آباؤهم، فعرفوا شيئا اسمه الوطن واستقرت فى نفس هؤلاء أن التضحية فى سبيل الوطن وحريته هى الشهادة والشرف والكرامة .

وكانت حركة المقاومة فى مصر وبطولة الزعيم مصطفى كامل ومواقفه الخطابية تتوهج فى نفوسهم وتسرى فى أعماقهم . وكمال قال محمد أحمد محجوب : «إننا كنا سرعان ما نلجأ إلى مجموعة خطب مصطفى كامل نقرؤها فى نبرات خطابية ونستظهرها عن ظهر قلب ونحس أننا مكانه من الجموع الحاشدة، تسمع إلينا فى إعجاب، وتقاطع جملنا بالتصفيق والهتاف . وهذا القول يبين لنا إلى أى مدى أثرت مصر بالثقافة السياسية فى حلق وتكوين الذين قاموا بثورة ١٩٢٤ والجيل الذى جاء بعدهم» .

فبعد مرور عشرين عاماً من نزول الحكم الاستعمارى، قامت حفنة صغيرة من هؤلاء المثقفين الذين أخذوا معالم الوطنية من حطب مصطفى كامل وكفاح محمد فريد، وبعد أن أثرت فيهم روح ثورة ١٩١٩ ووصلت إليهم أنباء ثورة مصر الوطنية، قام هؤلاء، ويشد من أزرهم إخوانهم أبناء مصر العاملون فى السودان، بعد أن شعروا بالصيم والذل، بتأسيس الجمعيات ذات الطابع الاجتماعى والسياسى . . ولم يكن الصيم والذل غير حقيقيين ولا كانا موجهين لنسبة ضئيلة من السكان . . وخير دليل مما كتب عن عدم الرضا هو ما كتبه على عبداللطيف مبيناً مطالب الأمة وهو يعتبر بحق أول محاولة جريئة لتحليل أسباب الصيم والذل الاجتماعية الواقعة على الشعب السودانى .

ولقد تحولت تلك المظالم إلى أيديولوجية لمعارضة حكومة السودان بعد وقت قصير من دخول الاستعمار، ويمكن إيعاز ذلك التحول إلى عاملين هما طبيعة الحكم الاستعمارى نفسها، وإلى بعث الحركة الوطنية المصرية بعد الحرب . . فطبيعة أداة الحكم الثنائى قد اعتبرت وضعاً مريحاً حيث تمتعت الطبقة الحاكمة فى مصر بالسلطة الاسمية فى السودان، بينما كان زمام القيادة الأصلية والحكم الفعلى فى أيدى الإنجليز، ولكن تطورات الأحداث السياسية السريعة فى مصر بعد الحرب مباشرة أدت إلى ارتباك الإدارة البريطانية فى السودان وصارت مصدر استياء وامتعاض للوطنيين المصريين الذين هتفت جماهيرهم بوحدة وادى النيل . . وقد أدت المشكلة التى ظهرت حول مستقبل السودان إلى ظهور السودانيين فى الصورة كعنصر ثالث وقف فى صف واحد مع الثورة المصرية، بل ورفع

شعار وحدة وادى النيل، الشىء الذى لم يكن يتوقعه الإنجليز بل ولم يحسبوا له حساباً لأنهم ظنوا أن البذور التى بذروها قد نمت وازدهرت وأثمرت وأصبح الشعب موالياً لهم وبحكمهم فرحاً.

ومما لا شك فيه أن الحلف المقام بين الإدارة الاستعمارية والسلطة التقليدية المكونة من زعماء الطوائف الدينية ورجال الدين والعلماء ورؤساء القبائل والعشائر وكبار الموظفين فى السودان، قد دفع الوطنيين السودانيين للعمل مع الوطنيين المصريين.. فمطلب السلطة التقليدية لتتكلم باسم البلاد وتسليمها لبريطانيا بأن تنفرد بحكم السودان وتشجيع السلطة البريطانية لهم للسير قدماً فى هذا الطريق، قد أدى إلى ما يمكن أن نسميه اتجاهاً نحو مصر.

لقد أشعلت القوى الكامنة، الثقافية والسياسية والاجتماعية منها لمعظم السودانيين أن يتجهوا نحو مصر. وأخذت شكل التعاون الوثيق مع الوطنيين المصريين الموجودين بالسودان . ومن هذا المنطلق والتفكير نبع مبدأ «وحدة وادى البيل» من عند ملتقى النيلين فى الخرطوم سودانيا مصريا.. ولم يكن شعاراً تكتيكيا مرحليا فرضته الظروف القاسية التى كان يواجهها الوطنيون السودانيون فى مواجهة الاستعمار البريطانى فى السودان، ولم يكن تكتيكا سياسيا من أجل غاية ميكافلية هى إخراج الإنجليز أولاً من وادى النيل، ثم مواجهة المصريين ثانياً كما يحلو لبعض ذوى الأغراض من الكتاب والمؤرخين أن يقولوا.. لا. فقد كانوا يؤمنون بوحدة وادى النيل إيماناً أيديولوجيا، فقد كانت ثورة الجنود السودانيين فى ليلة انسحاب الوجود المصرى السياسى والعسكرى من السودان مثلاً حيا لهذا المبدإ.

رؤية نقدية لشخصيات
ثورة ١٩١٩

لمعى المطيعى

كتب المستشرق «جاك بيرك» فى كتابه (مصر . . الإمبريالية والثورة) : «الثورة الوطنية الديمقراطية بقيادة البرجوازية المصرية ، ثورة ١٩١٩م أصبحت الآن حدثا من أحداث الماضى . . ولكن تأثيرها الساحر على المصريين ما زال حيا فى عقول الشعب» . . وقال جاك بيرك أيضًا : «لقد كشف سعد زغلول عن مهارة فائقة فى القيادة» .

ويكاد الباحثون المصريون يتفقون على أن ثورة ١٩١٩م تورة وطنية ديمقراطية قادتها «البرجوازية المصرية» وكانت ثورة شاملة فى جميع بلاد القطر المصرى .

. . دير مواس فى الصعيد وإمبراطورية زفتى فى الدلتا وحركة الثورة «تحالف شعبى واسع» . . من الفلاحين والعمال والطلبة والموظفين والمهنيين والمحامين وغيرهم وأصحاب الحوانيت الصغيرة والزراعيين المتوسطين والرراعيين الذين يستأجرون مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية والمزارعين الأغنياء ـ الأرستقراطية الزراعية ـ وكذلك الرأسماليون التجاريون والصناعيون والرأسماليون الماليون فى المدن وكبار ملاك الأراضى الزراعية فى الريف وأيدها بعض الأمراء والنبلاء .

باختصار كانت شاملة في جميع البلاد . . من العمال والفلاحين إلى بعض الأمراء والنبلاء . . من المسلمين والأقباط . من الرجال والنساء .

كان هذا التحالف الشعبى الواسع بدافع الانتماء الوطنى وحب الوطن وبدافع التخلص من الاحتكارات الأجنبية واسترداد السوق والاستقلال الاقتصادى مع الاستقلال السياسى . وفى تقديرنا أن هذه الأهداف تجسدت فى شخصيتين عظيمتين : سعد زغلول ومحمد طلعت حرب .

• الزعيم والقائد:

في أكتوبر ١٩٨٨ عندما فاز نجيب محفوظ «بجائزة نوبل» ثارت أقاويل كثيرة تحاول أن تنال من نجيب محفوظ على اعتبار أنه ليس أكثر كتاب الرواية إلمامًا بمعايير النقد، وليس أكثرهم مراعاة لقواعد الكتابة القصصية، وأن فلانا لديه الإلمام بقواعد النقد الأدبي، والحبكة إلى آخر ذلك من كلام. في تلك الفترة كتبت مقالا بعنوان: «محفوظ زغلول الأدب المصري» جاء فيه ما رأيت أن أستعيده في المحاضرة: سعد زغلول لم يكن أكثر شخصيات ثورة ١٩١٩م ثقافة وفكرًا.. فهناك أحمد لطفي السيد. ولم يكن أكثرهم تبحرًا في القوانين.. فهناك عبد العزيز فهمي. ولم يكن أكثرهم براعة في الاقتصاد.. فهناك إسماعيل صدقي. ولم يكن أكثرهم مكرًا ودهاء فهناك علي ماهر.. ولم يكن أكثرهم ثراء فهناك علي شعراوي.

ولكن سعدًا هو الزعيم والقائد.. وهو جهاز السيسموجراف الذي يسجل الهزات الأرضية قبل الناس وقبل الأجهزة الأخرى.. وكان سعد هو الزعيم والقائد الذي يحس بنبض الجماهير على اختلاف مستوياتهم الطبقية، وكان قادرًا على تجميعهم في بوتقة الثورة.

• الإعداد والسرية:

عندما اجتمع أعضاء الوفد السبعة يوم ١٣ نوفمبر، وهم سعد زغلول وعلي شعراوي وعبد العزيز فهمي ومحمد محمود وأحمد لطفي السيد وعبد اللطيف المكباتي ومحمد علي علوبة، لم يكن هذا الاجتماع مصادفة، وإنما كانت وراءه جهود لسعد زغلول في التحضير السري في عزبته في «مسجد وصيف». ويذكر عبد العزيز فهمي في («هذه حياتي»):

.. قبيل إعلان الهدنة دعا سعد إلى عزبته بمسجد وصيف «عبد العزيز فهمي وأحمد لطفي السيد ومحمد محمود»، وتحدثوا فيما ينبغي عمله بعد إعلان الهدنة، ثم دعا في ١٣ نوفمبر إلى اجتماع موسع. وقد دافع «عبد العزيز فهمي» عن أسلوب سعد في السرية والتنظيم وهي من صفات القائد في بلد محتل.

• الحلقة الرئيسية:

فلاديمير لينين له تعبير سياسي مهم أسماه «الحلقة الرئيسية» التي يجدر بالقائد أن

يمسك بها فيكون بذلك قد أمسك بالسلسلة كلها. وهو ما يفعله «سعد زغلول» بثاقب بصيرته ومهارته القيادية. . أمسك بالحلقة الرئيسية وهى وحدة الشعب خاصة وحدة المسلمين والأقباط. . وسجل «فخرى عبد النور» فى مذكراته أنه فى يوم الأربعاء ١٣ نوفمبر أوفد الأقباط ويصا واصف وتوفيق أندراوس وفخرى عبد النور لمقابلة «سعد باشا»، واستقر الرأى على ضم «واصف غالى» إلى الوفد. . وفى ديسمبر سنة ١٩١٨ تم ضم «سينوت حنا» و«جورج خياط» وانضم «ويصا واصف» إلى الوفد المسافر إلى باريس وبدأ تدفق الأقباط على الوفد، وسحب سعد البساط من تحت أقدام المؤامرات البريطانية

ولم يكن هذا الموقف (وحدة الشعب) مجرد طارئ فى الفترة الأولى من أحداث الثورة، ولكننا نجده واضحا عند تشكيل وزارة الشعب: على غير المعتاد كان اثنان من الأقباط فى وزارة ١٩٢٤ من عشرة وزراء، الوزيران مرقص حنا بك وزيراً للأشغال العمومية وواصف بطرس غالى أفندى وزيرا للخارجية. وعندما اعترض الملك فؤاد بقوله إن الشارع المصرى قد لا يتقبل هذا الخروج على المألوف، قال له «سعد» أنا زعيم الأمة وأعرف نبضها جيداً

رؤية نقدية لشخصية محمد طلعت حرب

كانت الثورة العرابية ثورة قام بها الجناح العسكرى فى البرجوازية الجديدة تهدف إلى إزالة السيطرة العسكرية للأتراك والشراكسة وتهدف إلى درجة من الديمقراطية تقوم على الحكم النيابى تحتل فيه الفئات العليا من البرجوارية الزراعية وكبار القوم مكانة إلى جانب السلطات الحاكمة.

أما ثورة ١٩١٩م فهى أول ثورة قومية بالمعنى الغربى الحديث تعبر عن انتقال الشعب المصرى من أيديولوجية الولاء للعثمانية إلى القومية المصرية بمعناها الحديث وتجمعت لثورة ١٩١٩ جميع عناصر الثورات القومية فى عصر الاستعمار الاحتكارى. العمال والفلاحون يريدون التخلص من النير الاستعمارى الذى امتص جهودهم ونهب ثرواتهم وأذلهم كبشر.

وكبار الملاك والرأسماليين التجاريين والصناعيين كانوا جميعا يريدون السيطرة على السوق وإزاحة السيطرة الأجنبية تحت شعار: الاستقلال الاقتصادى.

الاستقلال الاقتصادي:

شملت الثورة القوى الاجتماعية كلها . . لماذا؟

فى سنوات الحرب العالمية الأولى امنصت سلطات الاحتلال دماء الفلاحين والعمال، وسيق أبناء الفلاحين والعمال إلى ميادين القتال فيما عرف عند الأجداد بالسلطة . . فكان الأمل فى الثورة والاستقلال الاقتصادى، البرجوازية الصغيرة بطبيعتها ثورية فى المستعمرات . . الطبقة الوسطى من الزراعيين المتوسطين والمزارعين الذين يستأجرون مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية . المزارعون الأغنياء وكبار الملاك للأراضى الزراعية، والرأسماليون التجاريون والصناعيون كانوا يطمعون إلى الاستئثار بالسوق المحلية، وهذا يعنى ثورة تؤدى إلى التحرر من الاستعمار وسلطات الاحتلال وبالتالى إلى الاستقلال الاقتصادى وهذا يعنى الارتباط الوثيق بين الاستقلال السياسى والديمقراطية والاستقلال الاقتصادى وكان الرمز هنا هو «محمد طلعت حرب».

فى سنة ١٩٠٢ كانت نسبة الأموال الأجنبية العاملة فى مصر حوالى ٩٢٪ من الأموال العاملة فى الأنشطة المختلفة، وسنة ١٩١٥ نحو ٦٢٪ من مجموع هذه الأموال الأجنبية مستثمرة فى الأنشطة الزراعية و٦٪ فى المجال الصناعى و٣٢٪ فى مختلف الأنشطة . سياسة استعمارية موجهة تمامًا فى الحرص على أن تكون مصر مزرعة للأجانب .

وتركزت عبقرية «محمد طلعت حرب» فى أن تكون الدعوة إلى الاستقلال الاقتصادى ملازمة للدعوة إلى الاستقلال الوطنى . فى يونية ١٩٠٦ وقعت حادثة دنشواى فأيقظت مشاعر المصريين إلى أخطار الاحتلال . . وقف «مصطفى كامل» يندد بالاحتلال . . ووقف «محمد طلعت حرب» يقول : «إن اقتصاديات البلاد تحتاج إلى نهضة شاملة معناها إنشاء بنك وطنى يديره مصريون بأموال مصرية وبلغة عربية وتحويل النشاط المصرى إلى نواحى الصناعة والتجارة والزراعة».

محمد طلعت حرب شارك فى إنشاء «الجريدة» عام ١٩٠٧ التى روجت لشعار «مصر للمصريين».

فى نوفمبر ١٩١١ أصدر كتابه «علاج مصر الاقتصادى ومشروع بنك للمصريين أو بنك الأمة» الكتاب موجود هنا بدار الكتب ١٨٥ صفحة من القطع المتوسط .

- طلعت حرب كان من بين الذين ساندوا الدعوة إلى إنشاء الجامعة المصرية . سنة ١٩١٧، شارك فى اللجنة التى شكلها «حسين رشدى باشا» لدراسة تأثير الحرب العالمية

الأولى على الصناعات المصرية. وأصدرت اللجنة تقريرا قيل إن كاتبه هو «محمد طلعت حرب» وقيل إنه «إسماعيل صدقى».

- ربط محمد طلعت حرب بين التحرر السياسى والاقتصادى.

سنة ١٩١٧ كان من الأجانب الذين يملكون أرضًا زراعية فى مصر (٨٢٤٢) ما يعادل ٧١٢ ألف فدان بنسبة ١٣٪ من مجموع الأرض الزراعية.

وهنا تظهر مصالح الفلاحين والطبقة الوسطى من الزراعيين الأغنياء وكبار الملاك.. مصالحهم فى تأييد الثورة والانضمام إليها.

وفى ٨ مارس ١٩٢٠ تحقق حلم الثورة وتم تحرير العقد الابتدائى بين كل من: «أحمد مدحت يكن باشا، ومحمد طلعت حرب بك، وعبد المجيد السويفى بك، وعباس دسوقى الخطيب أفندى، والدكتور فؤاد سلطان» على تأسيس شركة مصرية مساهمة تحت عنوان «بنك مصر».

.. هنا أثر الثورة المصرية التى جمعت المسلمين والمسيحيين واليهود المصريين.. وأعلن عن قيام البنك فى ٧ مايو ١٩٢٠.

وكلمة عن عبقرية طلعت حرب المستنيرة.. أول شركة يؤسسها البنك هى «مطبعة مصر» فى شارع نوبار فى مايو ١٩٢٢. لاحظوا إدراك طلعت حرب لأهمية الكلمة ثم أسس البنك «شركة مصر للتمثيل والسينما» ١٩٢٥ وكان مقرها على سطح مطبعة مصر. ثم توالت شركات بنك مصر (تم ضم مطبعة مصر إلى الدار القومية للطباعة والنشر والتوزيع عام ١٩٦٢. وقامت بهذا لجنة تشكلت برئاسة يحيى أبو بكر. كنت أحد أعضائها).

• الثورة والبنك:

أحاطت الثورة وزعيم الأمة بنك مصر بالتأييد والدعم. فى ديسمبر ١٩٢١ أدرك سعد أن سلطات الاحتلال فى سبيل توجيه ضربة للوفد وقيادته. وكان «حمد الباسل» فى خلاف مع الوفد وبيته يواجه بيت الأمة. ماذا فعل «سعد»؟ أرسل قصاصة صغيرة إلى «حمد الباسل»: «عزيزى حمد.. الاتجاه إلى الاعتقال والموقف يستوجب الاتحاد.. واجبك أن تنسى الخلافات وأن تعود إلى الوفد.. رد الأمة.. مقاطعة البنوك والشركات الإنجليزية وتشجيع بنك مصر».

عاد «حمد الباسل» إلى الوفد ومعه «جورج خياط» وانضم إلى الوفد «على الشمسى وعلوى الجزار ومرقص حنا وعبد القادر الجمال ومراد الشربعى».

وصدر بيان الوفد بعد اعتقال سعد يدعو إلى أن يسحبوا ودائعهم من المصارف الإنجليزية وأن يقبلوا على شراء أسهم بنك مصر. وعلى كل مصرى أن يقاطع شركات التأمين الإنجليزية وأن يشجع المصنوعات الوطنية ووقع بيان الوفد: «حمد الباسل، ويصا واصف، جورج خياط، مرقص حنا، علوى الجزار، مراد الشريعى، واصف غالى»، وجن جنون سلطات الاحتلال وصدر حكم المحكمة العسكرية بإعدام هؤلاء الأبطال.

وإلى هنا نكون قد أتينا على ذكر عدد من شخصيات ثورة ١٩١٩ : سعد زغلول، محمد طلعت حرب، ويصا واصف، توفيق أندراوس، فخرى عبد النور، سينوت حنا، جورج خياط، واصف غالى، مرقص حنا، حمد الباسل، علوى الجزار، مراد الشريعى.. وغيرهم.. تحدثنا بتوسع عن الزعيمين (سعد زغلول ومحمد طلعت حرب).

وقبل أن نسترسل نعرض هنا نقطة مهمة خلافية وهى:

• الإقطاع:

عندما تحدثنا عن القوى التى ساندت وأيدت الثورة ذكرنا كبار ملاك الطبقة الوسطى من المزارعين ومستأجرى الأراضى وعن المزارعين الأغنياء وعن الفلاحين المتوسطين والصغار ولم يرد ذكر الإقطاع.. لماذا؟

إننى أرى أن مصر لم تعرف الإقطاع الذى عرفته أوروبا.. كان هناك أمراء على رأس إمارة أو إقطاعية.

وذلك عقب انتقال المجتمعات الأوروبية من مرحلة «العبودية» إلى مرحلة «الإقطاع». لم تكن هناك حكومات مركزية ولكن مصر لم تعرف هذه المراحل الاجتماعية بل قامت فيها حكومة مركزية منذ أكثر من ٥٠٠٠ عام قبل الميلاد وذلك بسبب نهر النيل وضرورة ضبط مياهه تخزينا وتوزيعا وتوحداً، أكبر تجزئة عرفتها مصر الوجه البحرى والوجه القبلى توحدا تحت سلطة حكومة مركزية على رأسها «الملك مينا».

• قوى الثورة والاستعمار:

ذكرنا أكثر من مرة أن القوى الاجتماعية المختلفة أيدت وساندت الثورة: العمال والفلاحون.. الطلاب والمهنيون.. والبرجوازية المصرية بمستوياتها المختلفة وأصحاب المهن الحرة والموظفون الرأسماليون التجاريون والصاعيون والزراعيون الأغنياء والطبقة المتوسطة فى الريف والمدن. وفى محاضرة الأستاذ «سعد فخرى عبد النور» حدثنا أيضا عن مواقف الأمير محمد على توفيق ابن الخديو توفيق والأمير عمر طوسون والأمير كمال الدين حسين والنبيل عباس حلمى الذى انضم للوفد وسحب منه اللقب والأمير عزيز حسن حفيد إسماعيل.

كل هذه الفئات كانت ترغب فى الحصول على السوق المحلية فكان عليها أن تجيش الأمة فى هذا السبيل لمواجهة سيطرة الاحتكارات الاستعمارية. ولكن فى الكفة الأخرى من الميزان علينا أن نقول من منطق علمى وتاريخى إن الأمراء والنبلاء وكبار الملاك والرأسماليين الماليين والتجاريين والصناعيين والارستقراطية الزراعية يخشون الثورة وقواتها الاجتماعية الحقيقية أكثر مما يخشون الاستعمار.. والتاريخ المصرى يوضح ذلك (الخديو توفيق ومحمد سلطان انحازا إلى الاحتلال خوفا من استكمال عرابى لمسيرته الثورية).

رؤية نقدية لشخصية إسماعيل صدقى

• نموذج العداء للثورة:

فى ٨ مارس اعتقلت سلطات الاحتلال أربعة: سعد زغلول وحمد الباسل ومحمد محمود وإسماعيل صدقى على اعتبار أنهم يقودون الشعب نحو الثورة الوطنية الديمقراطية وإسماعيل صدقى هو أول من خرج على الوفد بعد معارضته لاتجاه الوفد فى المفاوضات. وقيل إنه كان يرى الحصول على مطالب أقل مما يرى الوفد، وفصل من الوفد فى أوروبا فى يوليو ١٩١٩ وعاد إلى مصر.. ومنذ أن عاد إلى مصر فى يوليو ١٩١٩ حتى وفاته فى يوليو أيضًا عام ١٩٥٠ وهو يقف معاديا للحركة الوطنية وضاربا للتوجهات الديمقراطية.

كان والده أحمد شكرى باشا من كبار رجال الحكومة فى عهد الخديو توفيق، ووالدته هى «فاطمة هانم» كريمة سيد أحمد باشا (رئيس ديوان الأمير محمد سعيد

باشا). كان إسماعيل صدقى يعبر عن مصالح رأس المال الاحتكارى المرتبط برأس المال الأجنبى.

يوم ١١ يوليو ١٩٤٦ توجيه الضربة الشهيرة للوطنيين والشيوعيين والمثقفين.. وأغلقت صحف هذه الفئات.

يوليو ١٩٣٠ أعلن قيام حزب «الشعب» وجريدة له باسم «الشعب» وأجريت انتخابات فاز فيها بالأغلبية وألغى دستور ١٩٢٣.

فى ٢٠ يونية ١٩٣٠ كلف الملك فؤاد إسماعيل صدقى بتشكيل الوزارة وأصدر قرارا بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر.

وانفجرت المظاهرات ونزلت قوات صدقى تطلق الرصاص على المتظاهرين وأرسلت بريطانيا بارجتين إلى الإسكندرية.

وتصدى للموقف مصطفى النحاس وويصا واصف (رئيس المجلس وقت ذاك)، وأمر ويصا واصف الحرس بتحطيم السلاسل والأقفال.

المواقف المعادية للتوجيهات الوطنية الديمقراطية كثيرة، وأحداث التاريخ لا تقع مصادفة.

الوجه المضاد لزعيم الثورة

عدلى يكن:

طوال فترة المد الشعبى حول الوفد وحول سعد كان عدلى يكن وزيرا (من ٥ أبريل ١٩١٤م - ٢٢ أبريل ١٩٢٢)، وعندما كان وزيراً للداخلية أمرت الداخلية بالكف عن توقيع التوكيلات لسعد وصحبه وأمرت بمصادرة ما تم التوقيع عليه. كان سعد عضوا منتخبا للجمعية التشريعية وكان عدلى عضوا معينًا، كان من المنادين بالتريث وضبط الأعصاب.

وكان على اتصال بملنر بشكل منفرد أو بموافقة المجموعة المعارضة لسعد، ووضعه الانقسام الكبير على رأسها. وفى ٣٠ أكتوبر ١٩٢٢ كان عدلى على رأس حزب الأحرار الدستوريين. دكتورة «عفاف لطفى السيد» كتبت عن عدلى: «عدلى ولد أرستقراطيا

أسمر البشرة ملامحه زنجية، وكانت تربطه بالأسرة المالكة قرابة، كان واسع الثراء يتمتع بصفات مؤكدة خاصة مهارته الإدارية. يندر أن يقبل الاشتراك فى أى أمر أعنف من مناوشات سياسية، وكان رجل دولة ولم يكن سياسيا، نادرا ما يتصل بالناس، وقلة من الشعب تعرفه».

هذه رؤية «عفاف لطفى السيد» لعدلى يكن. والدكتورة عفاف ابنة شقيق أحمد لطفى السيد وهى مؤيدة لعدلى ولم تكن مؤيدة لسعد. وكتب «محمد كامل سليم» سكرتير سعد عن عدلى يقول:

«عدلى رجل الديوان، أرستقراطى فيه دم تركى أجنبى عظيم الثراء، نبت فى بيئة الحكام، ليس فى قلبه ما يضرم الشوق إلى الحرية والاستقلال، ثقافته ونشأته وعاداته فى شخصه، وأقدر على الكلام بالفرنسية أضعاف مقدرته على الكلام بالعربية العامية ولم يعرف العربية الفصحى، لم يقرأ كتابًا من كتب الأدب العربى، رجل مصالح أولا وأخيراً ولا يعنى بسواها. كل وسيلة تحقق مصالحه هى مقبولة فوراً ما دامت لا تعرضه للمتاعب والأخطاء، ويرى أن النعومة والمكر وانتهاز الفرص خير الوسائل فى الحياة. . لا يعترف بالمثل العليا».

أكون بذلك داخل هذا التحليل للظروف والأسباب والقوى الاجتماعية لثورة ١٩١٩ قد أتينا على عدد لا بأس به من شخصيات ثورة ١٩١٩ وألقينا الأضواء أكثر على شخصيتين فى مسار الثورة إلى الأمام هما «سعد زغلول» و«محمد طلعت حرب»، وعلى الوجه المقابل ألقينا الأضواء على شخصيتين هما: «إسماعيل صدقى»، و«عدلى يكن».

ونواصل الحديث عن الجيل الذى تكونت رؤاه الأيديولوجية وأهدافه السياسية التى شهدت ثورة ١٩١٩.

نجد أمامنا شخصيتين: الأولى مصطفى النحاس تقابلها الشخصية الثانية محمد محمود - وينبغى أن نتحدث عنهما بارتباط الأول بالوفد وارتباط الثانى بالأحرار الدستوريين.

• الوفد والأحرار الدستوريون:

أجمعت المصادر العلمية على أن «الوفد المصرى» هو حزب الوطنية المصرية المعادى للاستعمار، وهو حزب النضال الديمقراطى المتصدى للديكتاتورية، وهو امتداد للحركة

السياسية البرجوازية القومية التي قادت ثورة ١٩١٩ على امتداد حلقاتها المتتابعة، ويمثل التحالف الشعبي بقيادة شرائح من البرجوازية القومية والهدف هو الاستقرار بالسوق الوطنية والانفراد بها بعد انتزاعها من براثن الاحتكارات الأجنبية.. بعبارة سياسية كان هذا التحالف الشعبي عبارة عن «جبهة وطنية ديمقراطية» تسعى إلى إقامة نظام ديمقراطي يسمح للطبقات الاجتماعية الجديدة بالتعبير عن مصالحها وبناء سلطتها الوطنية، ورأينا كيف قاد «سعد زغلول» في حنكة ودراية ومهارة هذا التحالف الشعبي.. وكان تعبيره أن «الوفد» ليس حزبا، ولكنه وكيل عن الأمة في قضية الاستقلال.

واستقر رأي غالبية الباحثين على أن «الوفد» هو أكثر أحزاب البرجوازية ديمقراطية.. وفي هذا المناخ جاء «مصطفى النحاس» ليقود المسيرة بعد «سعد زغلول». الوجه المقابل هو «الأحرار الدستوريون».. وقف خلفه «محمود باشا سليمان» من أكبر ملاك الصعيد.. وكان رئيسا لحزب الأمة ١٩٠٧ ووراء جريدة (الجريدة) عام ١٩٠٧ أيضًا.. التي حملت لواء الدعوة إلى «المصرية» ومعارضة الاتجاه إلى تركيا.. إلى «محاسنة السلطة الفعلية.. أي الإنجليز». وبهذه المناسبة هو من قال عنه ابنه «محمد محمود» العبارة الشهيرة «أنا ابن من عرض عليه الملك فأبى»، يقصد المنصب الذي خلا بخلع الخديو عباس حلمي الثاني عام ١٩١٤م. ولقد جريت وراء هذه المقولة فلم أجد لها أثرا في مصدر من المصادر. وبدأت خطوات تشكيل الأحرار الدستوريين بنشاط «حافظ عفيفي» الذي أصبح فيما بعد رئيسا للديوان الملكي وهاجم إلغاء معاهدة ١٩٣٦ عام ١٩٥١.. كان قد شكل تنظيما باسم «جمعية مصر المستقلة» ١٩٢١ وقدمت تأييدها لعدلي يكن.

وحصل حافظ عفيفي على رخصة جريدة «السياسة» التي رأس تحريرها فيما بعد «محمد حسين هيكل باشا»، وتم التأسيس الفعلي للحزب في ٣٠ أكتوبر عام ١٩٢٢. وندخل الآن إلى مصطفى النحاس ومحمد محمود.

• مصطفى النحاس:

ضمه «سعد زغلول» إلى الوفد وحلف اليمين في ٢ ديسمبر ١٩١٨ بعد أسبوعين من تشكيل «الوفد الأول» وتولى بعد ذلك سكرتارية الوفد ورئاسة الوفد عام ١٩٢٧.

وتعرض لمحاولات اغتيال ست مرات وراءها القصر والجماعات المعادية للديمقراطية ولعناصر الفاشستية، أولاها محاولة اغتياله في المنصورة على أيدي رجال «إسماعيل صدقي». عاش حياته في صراع ضد الاحتلال وضد القصر وضد أحزاب الأقلية

السياسية وهو ابن أسرة رقيقة الحال. كان الوالد يعمل فى مغلق صغير لبيع الأخشاب فى سمنود.

• محمد محمود:

تردد أنه كان يفخر بأنه «ابن من عرض عليه الملك فأبى»، ولم يتبت تاريخيا صدق هذه المقولة. درس التاريخ فى أكسفورد. سجل سعد زغلول أن «محمد محمود» مدير الفيوم استقبله عام ١٩٠٨ وهو ناظر للمعارف. وكان محمد محمود من الذين كان سعد يدعوهم إلى عزبته فى مسجد وصيف للتحدث معهم فيما يتعين عمله بعد إعلان الهدنة. وكان عضوا فى «الوفد الأول» فى ٨ مارس ١٩١٩. اعتقلته سلطات الاحتلال مع «سعد وحمد الباسل وإسماعيل صدقى». وأصبح من أبرز أعضاء «حزب الأحرار الدستوريين» عام ١٩٢٢. وكان ورير المواصلات فى وزارة برئاسة «عدلى يكن» رئيس الأحرار الدستوريين عام ١٩٢٦ شكل الوزارة فى ٢٧ يونيه ١٩٢٨، وقد تولى رئاسة الأحرار الدستوريين بعد تخلى «عبد العزيز فهمى». أوقف الحياة النيابية ثلاث سنوات. ألغى رخصة نحو مائة صحيفة. حكم البلاد بيد من حديد. عاد إلى الورارة للمرة التانية فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ وهى الوزارة التى صمت إسماعيل صدقى، وزورت الانتحابات الثانية. وشكل الوزارة الثالثة عام ١٩٣٨ والرابعة ١٩٣٩، وقامت الحرب العالمية الثانية ودخلت السياسة المصرية فى مرحلة جديدة. . ملخص موقفه العداء للديمقراطية.

تحدثنا بتوسع عن شخصيات رئيسية فى ثورة ١٩١٩ بإيجابياتها وسلبياتها وهم: سعد زغلول ومحمد طلعت حرب، وإسماعيل صدقى، وعدلى يكن، ثم مصطفى النحاس، ومحمد محمود كرموز لإيحابيات التورة وسلبياتها

وقلنا وكررنا القول إن ثورة ١٩١٩ تحركت بتحالف شعبى واسع من كبار الملاك والرأسمالية الوطنية والفلاحين والمسلمين والأقباط والنساء فى مختلف بلاد القطر.

وينبغى إذن أن نتحدث عن دور المرأة المصرية فى التورة من خلال:

• صفية زغلول:

هى ابنة رئيس مجلس النظار «مصطفى فهمى باشا» تزوجها «سعد زغلول عام ١٨٩٦م».

تكونت هيئة وفدية من النساء عام ١٩١٩ لتحقيق دور المرأة المصرية فى المطالب القومية. جمعت مذكرات سعد زغلول وكلفت «الآنسة فريدة» بترقيمها فى ٢٦ مارس، انطلقت كثيرات من عقائل العائلات هاتفات بالحرية والاستقلال فى ١٣ ديسمبر ١٩١٩، اجتمع عدد كبير من نساء مصر فى الكاتدرائية المرقصية وقدمن احتجاجا شديد اللهجة على ما يجرى من سلطات الاحتلال فى ١٦ يناير ١٩٢٠، وفى ٩ مارس ١٩٢٠ اجتمعت السيدات فى منزل سعد زغلول وألهبت السيدة صفية حماسة السيدات وأكدن المطالب القومية.

وسجلت الصحفية الأمريكية «جريس تومسون» زارت مصر عام ١٩٢٢ أصدرت كتابا فيه فصل عن «الزغلوليات»، وأشادت بالدور العظيم لصفية زغلول إلى جانب زوجها «زعيم الأمة»: كانت أم المصريين الزعيمة الروحية للنساء.

• هدى شعراوى:

أبوها محمد سلطان رجل الخديو توفيق وخصم عرابى، ١٩١٩ تزعمت أول مظاهرة نسائية و١٩٢٠ مظاهرة ضد ملنر، كونت جمعية رعاية الطفل زوجة على شعراوى وهو من أكبر الملاك فى عصره وثانى الوفد الثلاثى الذى قابل ونجت، وهو ابن شقيقة محمد سلطان. رأست لجنة الوفد المركزية للسيدات، تركت اللجنة وكونت الاتحاد النسائى المصرى عام ١٩٢٣.

وفى تقديرى هنا أن الأبطال الحقيقيين لثورة ١٩١٩ هم شهداء الثورة الذين قدموا أرواحهم فداء للوطنية والحرية والاستقلال الاقتصادى وهم بالمئات.

أسانيد الدراسة

١ ـ آمال السبكى (د)، الحركة النسائية فى مصر ١٩١٩-١٩٥٢.

٢ ـ إبراهيم عامر، ثورة مصر القديمة.

٣ ـ أحمد عبد الله (د)، تاريخ مصر بين المنهج العلمى والصراع الحزبى.

٤ ـ جاك بيرك، مصر . . الإمبريالية والثورة (يونس شاهين).

٥ ـ صلاح عيسى، محاكمة فؤاد سراج الدين باشا.

٦ ـ عبد العظيم رمضان (د)، تطور الحركة الوطنية فى مصر.

٧ ـ فخرى عبد النور، مذكرات.

٨ ـ فوزى حرجس، دراسات فى تاريخ مصر السياسى.

٩ ـ لمعى المطيعى، موسوعة هذا الرجل من مصر

١٠ ـ محمد طلعت حرب «علاج مصر الاقتصادى ومشروع بنك للمصريين أو بنك الأمة».

١١ ـ موريس دب، «الوفد وخصومه . . ترجمة عبد السلام رضوان».

تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢

الدكتور محمد عبده

فى يوم ٧ ديسمبر نشر سعد نداءه إلى الأمة يحثها على الوقوف ضد المحتلين الإنجليز، وقال قولته المشهورة: «فلنثق إذن بقلوب كلها اطمئنان، ونفوس ملؤها استبشار، وشعارنا: الاستقلال التام أو الموت الزؤام»

ودعا إلى اجتماع كبير حدد له يوم الجمعة ٢٣ ديسمبر ١٩٢١ للنظر فى الأحوال الحاضرة، وأرسل الدعوة إلى جمهور كبير من ذوى المكانة فى البلاد.

وفى يوم ٢٢ ديسمبر أنذرته السلطات البريطانية بعدم إلقاء خطب ومنع الاحتفال وعدم حضور المجتمعات العامة أو الكتابة فى الصحف أو المشاركة الفعلية فى الشئون السياسية، وأمرته بمغادرة القاهرة والبقاء فى عزبته بمسجد وصيف بناحية زفتى، كذلك أبلغ بعض أعضاء الوفد كل على حدة بخطاب يحمل نفس المعنى.

ورد سعد على ذلك بخطابه المشهور الذى أكد فيه صموده على مبدئه، وقال فيه كلمته المأثورة: «على القوة أن تفعل بنا ما تشاء»، وكذلك فعل أصحاب سعد وكان ردهم بنفس المعنى.

عند ذلك أدرك الجنرال أللنبى أن سعداً هو المهيج الأول، وما من سبيل إلى التخلص من مأزق العلاقات الإنجليزية المصرية طالما بقى سعد زغلول والمحيطون به فى مصر.

فقرر لذلك أن يتخذ خطوة جريئة، وأمر باعتقال سعد زغلول وخمسة من رفاقه فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢١، ونقلوا إلى السويس ثم إلى عدن وبقوا بها حتى الأول من مارس سنة ١٩٢٢ ثم إلى جزر سيشل بعد ذلك.

ولقد خيف أن تنفجر مصر من تصرف أللنبى بالغ الشدة فيحدث فيها ما يقلب النظام

بصورة هائلة، وكان هذا رأى الكثيرين. ولكن أللنبى لم يشاطرهم هذا الرأى فقد صمم كل التصميم على أن يقمع بشدة كل محاولة للإخلال بالنظام ووزعت قوات عظيمة فى شوارع القاهرة قمعت المظاهرات فى الحال وأرسلت المراكب الحربية إلى السويس والإسماعيلية والإسكندرية فى الوقت الذى أخذت فيه الوحدات البحرية تزرع النيل.

إزاء هذه الإجراءات الصارمة والبطش الشديد من قوات الاحتلال عاد الهدوء السبى فى نهاية ديسمبر ١٩٢١، ولم يكن ذلك ليعنى أن مصر ماضية إلى استقرار سياسى ولكن النظام عاد بإجراءات عسكرية شديدة.

وبقيت نفس المشاكل الأساسية أمام أللنبى ليحلها فمازالت البلاد بغير وزارة بعد استقالة عدلى وبعد فشل مفاوضاته فى إنجلترا(١).

وقد بلغ من شدة الخواطر بعد إذاعة الوثائق الثلاث التى سبق ذكرها واعتقال سعد وزملائه ونفيهم إلى سيشل أن خطرت فكرة المقاومة السلبية للأذهان، فأصدر الوفد قراراً فى ٢٣ يناير ١٩٢٢ بتنظيم هذه المقاومة وكان أساسها عدم التعاون مع الإنجليز، ومقاطعة البضائع الإنجليزية، وعدم التعامل مع البنوك الإنجليزية ومقاطعة السفن فى الموانئ المصرية وكذلك شركات التأمين البريطانية وعدم شراء البضائع الإنجليزية وتشجيع البضائع الوطنية. وكان لذلك أبلغ الأثر فى الضغط على الحكومة البريطانية وقبولها لشروط عبدالخالق ثروت فيما بعد وكذلك ضغوط اللورد أللنبى لكى تقبل حكومته هذه الشروط

وقد وجه المرحوم أمين الرافعى نداءً بتوحيد الصفوف ومواجهة الإنجليز، خاصة بعد نفى سعد وصحبه رغم خلافه الشديد مع سعد زغلول، وكان من أثر هذا النداء أن بذلت المساعى لعودة الأعضاء المنشقين إلى الوفد مرة ثانية

وقد اجتمعوا مع باقى أعضاء الوفد الذين لم يعتقلوا، وأصدروا بياناً من بيت الأمة بأنهم منذ هذه اللحظة اجتمعت كلمتهم وتوحدت آراؤهم فى سبيل استقلال الأمة، ووجهوا إلى سعد فى منفاه التحية وعاهدوه على استمرار الكفاح حتى تبلغ مصر أمانيها، ولكن للأسف لم يستمر هؤلاء الأعضاء بالوفد كثيراً واستقال منهم بعد فترة. عبد العزيز فهمى، أحمد لطفى السيد، محمد محمود، محمد على علوبه، عبد اللطيف المكباتى وحافظ عفيفى، لاختلاف فى وجهات النظر بين من بقى من أعضاء الوفد وبينهم.

مقدمة تصريح ٢٨ فبراير:

يقول المارشال ويفل فى ترجمته، أللنبى فى مصر: «إنه فى الأسبوع الأخير من ديسمبر ١٩٢١ والأول من يناير سنة١٩٢٢ تحقق أللنبى عن طريق أحد معاونيه من الشروط التى يستطيع المعتدلون من السياسين المصريين وعلى رأس هؤلاء عدلى وعبد الخالق ثروت أن يقبلوا تأليف الوزارة إذا ما قبلت شروطهم»(٢).

وفى يوم ١٢ يناير سنة١٩٢٢ تم الاتفاق بين الجنرال أللنبى وثروت على صيغة يقبلها الطرفان المصرى والبريطانى وأبلغ أللنبى حكومته بالأمر، فترددت حيث كانت شروط ثروت لتأليف الوزارة كالآتى:

أولاً: عدم قبول مشروع كيرزون وكذلك التبليغ البريطانى فى ٣/ ١٢/ ١٩٢١.

ثانياً: إلغاء الحماية البريطانية على مصر والاعتراف بمصر دولة مستقلة.

ثالثاً: إعادة وزارة الخارجية تحت السيطرة المصرية.

رابعاً: إنشاء برلمان من هيئتين للنواب والشيوخ.

خامساً: إطلاق يد الحكومة المصرية فى جميع أنحاء البلاد بلا مشارك.

سادساً: لا يكون للمستشارين فى وزارتى العدل والمالية إلا رأى استشارى.

سابعاً: حذف وظائف المستشارين ما عدا المالية والحقانية فإنهما يظلان إلى ما بعد نتيجة المفاوضات.

ثامناً: أن يستبدل بالموظفين الأجانب موظفون مصريون.

تاسعاً: رفع الأحكام العسكرية وفك اعتقال المعتقلين وإعادة المبعدين.

عاشراً: الدخول فى مفاوضات جديدة مع الحكومة البريطانية بعد تشكيل البرلمان المزمع لحل مشكلة السودان، والضمانات التى تطلبها إنجلترا بدون شروط مسبقة.

حادى عشر: تكون هذه الشروط مقبولة كتابة وموافقاً عليها من الحكومة البريطانية، ويكون مرهوناً بذلك قبول ثروت لتشكيل الوزارة.

إزاء هذه الشروط التى وضعها ثروت لتشكيل الوزارة وإجراء المفاوضات اعترضت عليها بريطانيا، وقالت: كيف نسلم ما فى أيدينا، إلغاء الحماية والاعتراف بمصر دولة

مستقلة دون أن يسلم المصريون بالضمانات الضرورية لحماية مصالح بريطانيا؟! ورد أللنبي على ذلك بأن نفوذ بريطانيا لا تضمنه الحماية ولكن تضمنه قوة الأسطول الإنجليزى فى البحر الأبيض، وكذلك وجود الجيش البريطانى فى مصر.

وليس هناك خطر من رفع الحماية والاعتراف للمصريين باستقلالهم، خاصة أن هذا الحل سيفسح المجال أمام المعتدلين من السياسيين المصريين للتعاون مع المندوب السامى البريطانى.

كان هذا هو رأى أللنبى واقتناعه وعمل جاهداً وبإصرار لإقناع حكومته بذلك دون جدوى، وكان ذلك على وشك أن يكلفه منصبه وهمت بعزله، ولكن بعد تردد استدعته إلى لندن للتشاور، وفى النهاية سلمت بمقترحاته وأعلن أللنبى عند عودته التصريح المعروف بتصريح ٢٨ فبراير، وفيه أعلنت الحكومة البريطانية انتهاء الحماية البريطانية على مصر والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة.

نص تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢:

بما أن حكومة جلالة الملك عملاً بنواياها التى جاهرت بها ترغب فى الحال فى الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة وبما أن للعلاقات بين حكومة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للامبراطورية البريطانيه فبموجب هذا تعلن المبادئ الآتية:

١ ـ انتهاء الحماية البريطانية على مصر، وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة.

٢ ـ تصدر حكومة عظمة السلطان قانون إقرار الإجراءات التى اتخذت باسم السلطة العسكرية نافذ الفعل على جميع ساكنى مصر، وتلغى الأحكام العرفية التى أعلنت فى ٢ نوفمبر ١٩١٤.

٣ ـ إلى أن يحين الوقت الذى يتسنى فيه إبرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور الآتى بيانها وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين، تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولى الأمور الآتية، وهى ما عرف بالتحفظات الأربعة:

(أ) تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية فى مصر.

(ب) الدفاع عن مصر ضد أى اعتداء أو تدخل أجنبى.

(جـ) حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات .

(د) مسألة السودان .

وحتى يتم اتفاق بين الطرفين فيما يتعلق بهذه الأمور تبقى الحالة فى هذه المسائل الأربعة، على ما هى عليه .

كان هذا هو تصريح ٢٨ فبراير كما أبلغه اللورد أللنبى لعظمة السلطان يوم وصوله من لندن فى نفس اليوم وأرفق بنص التصريح مذكرة تفسيرية له تتضمن ما يلى :

١ ـ أنه قد حدث سوء فهم لتبليغ ٣ ديسمبر ١٩٢١ .

٢ ـ أن المصريين قد فهموا خطأ أن بريطانيا انتوت البقاء فى مصر إلى ما لا نهاية دون اعتبار للأمانى المصرية فى الاستقلال وإنهاء الحماية واستبقاء نظام سياسى وإدارى لا يتفق والحريات التى وعدت بها .

٣ ـ أن الغاية من الضمانات التى تطلبها بريطانيا ليس إبقاء الحماية كنظام حكم، ولكن بريطانيا تملؤها الرغبة فى أن ترى مصر متمتعة بما تتمتع به البلاد المستقلة من مركز دولى .

٤ ـ إذا كان المصريون قد رأوا فى هذه الضمانات أنها تجاوزت الحدود التى تنسجم مع كونها دولة مستقلة، فإن بريطانيا قد لجأت لذلك لحرصها على مصالحها العسكرية فى هذا الوقت المليء بالصعاب، وإن هذه الأحوال هى صفة مؤقتة ولن تدوم وهى آخذة فى التحسن بمرور الوقت .

٥ ـ إن إنجلترا ليست راغبة فى التدخل فى شئون مصر، وإن لها رغبة أكيدة فى أن تترك للمصريين إدارة شئونهم .

٦ ـ إن الضمانات البريطانية ليست صادرة عن رغبة فى الحيلولة بين مصر والتمتع بحقوقها الكاملة فى حكومة أهلية .

٧ ـ إن أعمال التهييج التى تستدعى من القوات البريطانية فى مصر التدخل لحفظ النظام من شأنها أن تؤخر المناخ الملائم وتهيئة الظروف لنيل وتحقيق الأمانى الوطنية .

٨ ـ الآن وقد تحسنت الأمور فى مصر فإن تصريح ٢٨ فبراير سيوفر حالة تسود فيها الثقة المتبادلة بين الطرفين ويضع الأساس لحل المسألة المصرية .

٩ ـ لا مانع من إعادة منصب وزير الخارجية والعمل على التمثيل السياسى والقنصلى لمصر

١٠ ـ أما إنشاء برلمان يتمتع بحق الإشراف والرقابة على السياسة والإدارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية، فالأمر فيه يرجع لرغبة السلطان وإلى الشعب المصرى.

١١ ـ إن الأمر الآن فى يد مصر بعد أن عرفت حسن استعداد الحكومة البريطانية ونواياها أن تسترشد بالعقل وحسن التصرف لا بالأهواء والتعصب.

كان هذا ملخص مجمل المذكرة التى رفعها أللنبى للسلطان فؤاد مع نص تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢.

كان للدور الذى لعبه أللنبى وتصميمه الذى لا يلين والدور الخفى الذى قام به لإقناع اللورد كيرزون وزير الخارجية ومستر أوستن تشمبرلين المتحدث باسم الحكومة كذلك المستر لويد جورج رئيس الوزراء الفضل فى الحصول على تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ باستقلال مصر والاعتراف بها دولة مستقلة.

ويقول المارشال ويفل فى كتابه «أللنبى فى مصر» (ص٨٤).

لم تكن عظمة الخدمة التى قدمها أللنبى لوطنه ولمصر فى تلك الأزمة فى تعرفه للحل الصواب ـ الأمر الذى كان فى مقدور أى شخص يعرف الحقائق والظروف ـ بقدر ما كانت شجاعته وتصميمه اللذان أظهرهما فى تبين ذلك الصواب وفى حمل عبء الدفاع عنه فى وجه كل تلك المعارضة وذلك التشويه، وكم يستحق مستشاروه الذين عرضوا مناصبهم للضياع تضامناً معه من تقدير الدولة بعملهم ذاك.

لقد عارض لويد جورج مقترحات أللنبى من البداية، ولكنه اقتنع بها فى النهاية، وانتهى بتأييدها فى شجاعة سياسية فائقة عندما ظهرت له الحقائق.

أما لورد كيرزون فكان يدرك صواب الحل الذى اقترحه أللنبى من أول وهلة ـ ولكن لم تكن عنده الشجاعة فى مواجهة معارضى أللنبى وناقديه.

وقد أنفق أللنبى السنوات الثلاث الأولى التى قضاها فى مصر معتمداً بريطانيا فى الوصول إلى سياسة فعالة لبناء قواعد العلاقة بين مصر وبريطانيا بعد فترة الحرب، وأنفق الثلاث الأخرى فى الإشراف على رؤية النظام الذى أثمرته تلك السياسة، وكانت

المشكلات الرئيسية التى واجهت أللنبى بعد تصريح ٢٨ فبراير هى وضع الدستور وإلغاء الأحكام العرفية التى استمر العمل بها قرابة ثمانى سنوات.

كذلك تعويض الموظفين الأجانب وخصوصا البريطانيين الذين استغنت عنهم الإدارات المصرية، ولكن كان هدفه الأهم هو عقد اتفاقية مع مصر بشأن التحفظات الأربعة وهى: تأمين المواصلات الإمبراطورية، والدفاع عن مصر، وحماية الأجانب، ومسألة السودان، ولو قدر لأللنبى البقاء فى مصر فربما لم يكن لمصر وبريطانيا أن ينتظرا أكثر من عشر سنوات قبل توقيع هذه المعاهدة.

تصريح ٢٨ فبراير ما له وما عليه:

١ ـ إن اعتراف بريطانيا بمصر دولة مستقلة ذات سيادة وإلغاء الحماية البريطانية هو مكسب كبير بلاشك.

٢ ـ إعادة منصب وزير الخارجية وكذلك تحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر.

٣ ـ إلغاء الحماية كفل إعلان الدستور وأصبح نظام الحكم دستوريا.

٤ ـ إن بقاء الاحتلال جعل الاستقلال الذى حصلت عليه مصر استقلالاً منقوصاً.

٥ ـ إن بقاء ما يعرف بالتحفظات الأربعة يتعارض مع استقلال مصر الكامل وسيادتها على أرضها.

وعلى أى حال فإن القضية المصرية قد انتقلت خطوة إلى الأمام بتصريح ٢٨ فبراير، وأصبحت تعامل من الدول ومن إنجلترا ذاتها كدولة مستقلة على الأقل فى شئونها الداخلية وأن تتخذ الدستور نظاماً للحكم فيها.

وعلى أى حال فالسيادة الناقصة والدستور الناقص خير من الحماية ومن الحكم الاستبدادى[٣].

كذلك يجدر بنا الذكر بأن تصريح ٢٨ فبراير قد صدر من جانب واحد هو جانب إنجلترا، ولم تعلن مصر قبوله رسميا وأن مصر لم تتقيد بموجبه بأى قيد ولا تنازلت عن أى حق ولا حتى تقيدت بالتحفظات الأربعة.

إن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ يكون ضارا وسيئاً لو أن الأمة قد قبلته كحل نهائى وكخاتمة لجهادها، أما إذا كان الجهاد قائماً فإنه يعتبر خطوة على الطريق تتبعها خطوات.

وقد صرح المستر لويد جورج رئيس الوزراء البريطاني بأن من الأسباب التي دفعته لإصدار مثل التصريح أنه لا توجد حكومة مصرية تستطيع حمل مصر على الارتباط بمعاهدة مع إنجلترا تكفل الضمانات التي تطلبها، ومن ثم عمدت إلى إصدار هذا التصريح من جانب واحد. ويجدر القول بهذه المناسبة إن الفضل في ذلك يرجع إلى موقف عدلي يكن أثناء مفاوضاته مع لورد كيرزون، فقد اقترح عليه أن تنفذ الحكومة البريطانية المزايا التي تناولها مشروعه بالنسبة لمصر إلى أن يحين الوقت لحل المسائل الأخرى محل الخلاف، فوافق كيرزون على الفكرة في وقتها من ناحية المبدأ. ومهما يكن من أمر فإن وضع التحفظات كان هادماً لمفهوم الاستقلال وجوهره وقد أعطى لمصر الاستقلال الشكلي ولكن أبقى مصر في دائرة الحماية والسيطرة الفعلية لبريطانيا، كما تبين في مذكرة كيرزون إلى معتمدي إنجلترا في الخارج لكي يبلغوه إلى الحكومات الأجنبية. إزاء ذلك كان موقف الأمة هو معارضة التصريح واستنكاره.

رأي الوفد:

صدر تصريح ٢٨ فبراير بينما كان سعد زغلول وزملاؤه في طريقهم إلى المنفى في جزر سيشل، وظن اللورد أللنبي المعتمد البريطاني أن إبعاد سعد عن مصر كفيل بإعادة الهدوء وتقبل غالبية الشعب لهذا التصريح ولكن فاته أن الشعب المصري الذي وكل أمره إلى سعد زغلول لن يقبل أمراً رفضه سعد أو أنه بالإمكان أن يبت أمراً في غيابه، وراح الناس يتساءلون أي نوع من الاستقلال هذا الذي يمكن أن تتمتع به مصر بينما هي لا تزال تحت وطأة الأحكام العرفية ويحكمها الجنود الأجانب، بينما زعيم الشعب المختار يقاسي محنة النفي والتشريد في الوقت الذي يتلقى فيه الموظفون الأحانب المرتبات الباهظة ويحتفظون بالمراكز الرئيسية ثم لا يمكن إقصاؤهم فقط إلا بالتعويض الباهظ، بينما السودان وهو الجزء المتمم لمصر لا يزال تحت السيادة البريطانية(٤).

وقال سعد زغلول يهاجم تصريح ٢٨فبراير: «جاءوا بتصريح ٢٨ فبراير على صوت المدافع و أزيز الصدور التي كانت تغلي غضبا و سخطا من نفي الأحرار و إبعادهم، وأقاموا للمجيء به احتفالاً رسميا ليخدعوا الأمة عن المعنى الحقيقي لاستقلالهم المزيف، ذلك الاستقلال الذي التقط السماسرة حرزه من سوق المستعمرين وثبتوه في طوق الحماية، و لفوه في «بقجة» من الأضاليل، فما اغتررتم بما زخرفوا وبما زينوا و رفضتم أن تشتركوا في احتفالهم»(٥).

ويقول الدكتور محمد حسين هيكل فى مذكراته : «كان رأى الوفد أن تصريح إنجلترا هو نكبة وطنية كبرى، وأن إعلان الاستقلال هو إعلان مزيف، وأنه لا حاجة لبرلمان والوفد وكيل الأمة، وإذا لم يكن من بد من وضع دستور وجب أن يتولى وضعه جمعية تأسيسية تختارها الأمة، ولم يكن من أثر هذه الآراء إلا أن بلبلت الرأى العام، ولم يكن مقبولاً أن يرضى أنصار سعد بتأليف وزارة يرأسها ثروت، وانتقل الخلاف بين أنصار الفريقين من خلاف فى الرأى إلى خصومة ذاتية»(٦).

بيان الحزب الوطنى من تصريح ٢٨ فبراير:

اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطنى بتاريخ ٢ مارس ١٩٢٢ وقررت نشر القرار الآتى وتوزيعه على سفراء الدول بمصر وإلى الصحف الأجنبية ومكاتب التلغراف، وتتضمن القرارات ما يلى :

١ ـ أن الحزب لا يرى فى تصريح ٢٨ فبراير أى تغيير فى سياسة إنجلترا، وأن إنجلترا تصرفت وكأن وجودها بمصر وجود شرعى وأن الحماية حق لها.

٢ ـ أن الضمانات التى تطلبها إنجلترا لحفظ مصالحها بمصر وكذلك مصالح الأجانب والأقليات وفصل السودان عن مصر أمور لا تجعل للاستقلال قيمة فعلية.

وعلى ذلك أعلنت الهيئة الإدارية للحزب الوطنى أن تصريح الحكومة البريطانية الصادر فى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ لا يغير شيئاً فى الحالة التى كانت عليها المسألة المصرية قبل صدوره ولا يقصد به غير التغرير بالأمة واستمالة نفر من أبنائها والاستعانة بهم فى تنفيذ سياستها. واللجنة تنبه الأمة إلى الاحتفاظ دائماً بمطلبها الرسمى وهو استقلال مصر مع سودانها وملحقاتها استقلالاً تاما غير مقيد بحماية أو وصاية أو وكالة أو احتلال أو أى قيد يقيد هذا الاستقلال(٧).

رأى المثقفين:

يقول الدكتور طه حسين تعقيباً على تصريح ٢٨ فبراير :

«نحن إذن دولة مستقلة ذات سيادة، وقد اعترف لنا بذلك خصومنا، فيجب أن نبتهج بهذا الاعتراف، ولكن كل شيء لم يتحقق بعد، فيجب أن نزيل هذه القوة المادية غير القانونية التى تحول بيننا وبين الاستمتاع بالحق، نريد نحن أن نزيلها ويريد الإنجليز أن

يكسبوها صفة شرعية ، فهذا وحده هو موضع الجهاد بيننا وبين الإنجليز ، ولا نطالب بالاستقلال لأننا نملكه والخصم يعترف به ، وإنما نطالب بالجلاء لأنه شرط لازم ليحقق الاستقلال فى الواقع»(٨)

كان منطق الحوادث التى تلت عودة أللنبى إلى مصر ومعه تصريح ٢٨ فبراير هو عرضه على السلطان تأليف وزارة برياسة عبد الخالق ثروت ، كذلك وافق مجلس العموم البريطانى على المشروع فى ١٤ مارس ١٩٢٢ بعد مناقشات طويلة دامت أكثر من سبع ساعات .

كذلك إعلان السلطان فؤاد ملكاً على مصر فى يوم ١٥ مارس، كذلك أرسلت الحكومة البريطانية مذكرة إلى جميع الدول بانتهاء الحماية البريطانية تضمنت الآتى . «إن انتهاء الحماية على مصر لا تتضمن مع ذلك أى تغيير فى الوضع الراهن بالنسبة لمركز الدول الأخرى فى مصر نفسها . إن خير مصر ووحدتها أمران ضروريان لحفظ السلام وسلامة الإمبراطورية البريطانية التى تحافظ دائماً على العلاقات الخاصة بينها وبين مصر باعتبارها مصلحة ضرورية لبريطانيا طالما اعترفت بها الحكومات الأخرى، وقد حُدِّدَتْ هذه العلاقات الخاصة فى التصريح الذى يعترف بمصر دولة مستقلة ذات حكومة ملكية تَضْمن حقوق ومصالح الإمبراطورية البريطانية الحيوية ولن تسمح بالسؤال عنها أو ببحثها لأية دولة أخرى ، ويترتب على هذا المبدأ أن أية محاولة من دولة أخرى للتدخل فى شئون مصر سيعتبر عملاً عدائيا كما سيعتبر أى عدوان على أرض مصر عملاً يجب دفعه بكل الوسائل التى تحت أيديهم»(٩) .

وزارة عبدالخالق ثروت:

يرجع الفضل فى صدور تصريح ٢٨ فبراير إلى ثلاثة ، أولهم عدلى يكن الذى كان صاحب الفكرة خلال محادثاته مع لورد كيرزون ، حيث كان قد تم الاتفاق حول بعض النقاط التى رأى عدلى أنه يمكن البناء عليها مستقبلا و تأجيل النقاط التى اختلف عليها وثانيهم هو اللورد أللنبى الذى أقنع حكومته ببنود التصريح بعد صراع مرير مع وزارة الخارجية ورئيس الوزارة وكثير من السياسيين وكاد ذلك أن يكلفه منصبه . وثالث الثلاثة هو عبدالخالق باشا ثروت الذى جاء التصريح استجابة لشروطه ، وفى أول مارس ١٩٢٢ طلب إليه السلطان فؤاد تأليف الوزارة على أساس تصريح ٢٨ فبراير بعد أن ظلت البلاد بدون حكومة لمدة شهرين تقريبا .

ورد عبدالخالق ثروت على السلطان فؤاد بخطاب ذكر فيه أسماء الوزراء الذين اختارهم لمعاونته متضمناً برنامج الوزارة، مشيراً إلى أنه ما كان يتولى الوزارة فى ظل المبادئ التى أعلنتها الحكومة البريطانية فى مشروع كيرزون الذى عرضه على عدلى باشا، أو فى تبليغ ٣ ديسمبر ١٩٢١.

ثم ذكر ثروت أن تصريح ٢٨ فبراير قد أحدث تغييراً كبيراً فى الحالة يسمح بترضية الشعور الوطنى، وقال فى خطابه للسلطان: «إن المفاوضات المقبلة بين مصر وبريطانيا ستكون حرة غير مقيدة بأى تعهد سابق وأن بريطانيا ليست بحاجة إلى التشدد فى سبيل حماية مصالحها وأن خير الضمانات لبريطانيا هو حسن نية مصر ومصلحتها فى حفظ العهود». إلى أن قال: «إنه لتحقيق كامل أمان البلاد يجب أن تأخذ الحكومة فى الحال عملاً بأوامر عظمتكم إعداد مشروع دستور طبقاً لمبادئ القانون العام الحديث، وسيقرر هذا الدستور مبدأ المسئولية الوزارية ويكون بذلك للهيئة النيابية حق الإشراف على العمل السياسى المقبل، وأن تنفيذ هذا الدستور يقتضى إلغاء الأحكام العرفية. وأنه على أية حال يجب أن تجرى الانتخابات فى أحوال عادية فى ظل نظام تمتنع فيه جميع التدابير الاستثنائية، كذلك فإن إعادة منصب وزير الخارجية سيعين على العمل لتحقيق التمثيل السياسى والقنصلى. ونظراً لأن النظام الإدارى الحالى لا يتفق مع النظام السياسى الجديد ومع الأنظمة الديمقراطية التى سوف تتمتع بها البلاد فإن الوزارة ستتولى الأمر بنفسها وبلا شريك فى الحكم الذى سوف تتحمل مسئوليته أمام الهيئة النيابة المصرية وسيكون رائدها فى إدارة شئون الأمة توجهها إلى المصلحة القومية دون غيرها».

ـ القاهرة فى ١ مارس ١٩٢٢ عبدالخالق ثروت

وفى يوم ١٥ مارس ١٩٢٢ أعلن السلطان فؤاد أن مصر من اليوم دولة مستقلة متمتعة بالسيادة على أراضيها، واتخذ لنفسه لقب صاحب الجلالة ملك مصر بدلاً من لقب السلطان ليكون للبلاد ما يتفق مع استقلالها من مظاهر الشخصية الدولية وأسباب العزة القومية، وقد اعتبر ذلك اليوم ١٥ مارس عيداً للاستقلال ومن الأعياد الوطنية التى تعطل فيها مصالح الحكومة ودواوينها عن العمل.

وعلى الصعيد الرسمى فقد عمت مظاهر الابتهاج وأطلقت المدفعية مائة طلقة فى الإسكندرية والقاهرة وبورسعيد والخرطوم وسواكن وأطلق ٢١ طلقة فى عواصم المديريات وفى دمياط والسويس ووزع خطاب الملك فى عواصم المديريات ومراكز البلاد.

وعلى الصعيد الشعبى فلم يشارك الشعب الحكومة فى هذا الابتهاج، إذ لم يجد تحقيقاً لمظاهر الاستقلال الصحيح، بل رأى العكس إذ إنه رغم إطلاق الإعلان فإن الاحتلال البريطانى لا يزال قائماً والأحكام العرفية مازالت سارية والسودان مفصول عن مصر والتحفظات تهدم معنى وجوهر الاستقلال.

وأدى التهوين من شأن التصريح وعده نكبة وطنية إلى مبالغة أنصار ثروت فى تعظيم شأنه، وفسد الجو.

وقال حافظ إبراهيم فى ذلك:

أصبحت لا أدرى على خبرة ... أجدت الأيام أم تمزح

أموقف للجد نجتازه ... أم ذاك للاهى بنا مسرح

ألمح لاستقلالنا لمحة ... فى حالك الشك فأستروح

وتطمس الظلمة آثارها ... فأنثنى أنكر ما ألمح

قد حارت الأفهام فى أمرهم ... إن لمحوا بالقصد أو صرحوا

فقائل لا تعجلوا إنكم ... مكانكم بالأمس لم تبرحوا

وقائل أوسع بها خطوة ... وراءها الغاية والمطمح

وقائل أسرف فى قوله ... هذا هو استقلالكم فافرحوا

وأسسوا دارا لنوابكم ... للرأى فيها والحجا أفسحوا

ولتذكر الأمة ميثاقها ... ألا ترى عزتها تجرح

وتنتخب صفوة أبنائها ... فمنهم المخلص والمصلح

إنى أرى قيداً فلا تسلموا ... أيديكم فالقيد لا يسجح

إن هيأوه من حرير لكم ... فهو على لين به أفدح

وقال الشاعر أحمد شوقى يعترض على التصريح ويحرض على الثورة ضد الإنجليز:

أعـدت الـراحـة الكبـرى لمن تعـبا ... وفــاز بالحـق من لم يـأله طـلبــا

قـالوا الحـمـاية زالت قلت لا عـجب ... بل كـان باطلهـا فـيكم هو العـجـبا

رأس الحـماية مقطوع فـلا عـدمـت ... كنانـة اللـه حـزمـاً يقطع الذنبــا

لقد كان خطأ ثروت أنه قبل تشكيل الوزارة بعد نفى سعد وزملائه وأنه لم يُعَوِّل كثيراً على رد فعل الشعب بعد نفى زعمائه وأنه لم يقدر التقدير السليم صعوبة الحكم ضد إرادة الأمة . لقد قدر عدلى يكن ذلك المعنى فوقف موقفاً نبيلاً من سعد وزملائه بعد نفيهم بالرغم مما أصابهم من بالغ الأذى ولم يكن يستحقه بعد دوره الوطنى الكبير وعدم قبوله التفريط فى قضايا الوطن أثناء محادثته مع لويد جورج رئيس الوزراء البريطانى ، فعارض نفى سعد زغلول برغم الخصومة بينهما ، واستعجل قبول استقالته بعد ذلك حتى لا تتحمل حكومته مسئولية اعتقال سعد ، وقال فى خطاب موجه للسلطان فؤاد : «إن عدم قبول الاستقالة رسميا حتى الآن قد يجعل سبيلاً لتحميل الوزارة شيئا من التبعة عن إجراءات لا علم لها بها ولا دخل لها فيها» . وقُبلت استقالته رسميا يوم ١٤ ديسمبر ١٩٢١ .

* وقد بذلت وزارة ثروت الكثير فى تحقيق بعض مظاهر الاستقلال ، ففضلاً عن إعلان الاستقلال فقد أنشأت وزارة الخارجية بعد أن كانت ملغاة منذ إعلان الحماية سنة ١٩١٤ .

* وكذلك ألغى الاحتفال بعيد جلوس ملك إنجلترا بعد أن كان عرفاً معمولاً به طوال فترة الحماية .

* كذلك ألغيت وظيفة مستشار ورارة الداخلية . وكف المستشار المالى عن حضور جلسات مجلس الوزراء بعد أن كان متمتعاً بذلك طول فترة الحماية .

* وقد عينت الحكومة موظفين مصريين بدلاً من كبار الموظفين الإنجليز ، وقد قامت بإيفاد كثير من البعثات العلمية إلى الخارج لتخريج موظفين إداريين وفنيين ليحلوا محل الموظفين البريطانيين والأوروبيين فى الوظائف التى احتكروها فى عهد الاحتلال .

* كذلك أنشأت الوزارة المجلس الاقتصادى للعناية بأمور مصر الاقتصادية .

وضع الدستور

كان من أعظم إنجازات وزارة عبد الخالق ثروت أن ألفت لجنة لوضع مشروع الدستور وقانون الانتخابات، وقد رأس اللجنة أحد السياسيين البارزين ورئيس حكومة سابق هو حسين رشدى باشا، وسُميت لجنة الثلاثين لأنها كانت تضم ثلاثين عضواً ما عدا الرئيس ونائبه، وضمت اللجنة مجموعة من المفكرين والمثقفين ورجال القانون والعلماء ورجال الدين والسياسيين المعتدلين والأعيان والتجار ورجال المال، وهو ما عرف بعد ذلك بدستور ١٩٢٣ وهو من أعظم الدساتير التى شهدتها مصر.

وقد قاطع الوفد هذه اللجنة، وأدرك أنه طالما رفض الاعتراف بشرعية التصريح فإن أى اشتراك من جانبه فى لجنة الدستور سيكون قبولا ضمنيا بالتصريح، ولهذا عارض الوفديون تشكيل لجنة دستورية تشكلها الحكومة و تباحثوا من أجل قيام جمعية تشريعية انتخابية على اعتبار أنها الوسيلة التى يرضون عنها لوضع مسودة الدستور. وكانت لجنة الدستور لا تمثل الشعب تمثيلا صحيحا باعتبارها لجنه حكومية وربما كان هذا سبباً من أسباب اعتراض الوفد على التمثيل فيها، وكانت حجته أن وصع الدستور لا بد أن يكون على يد جمعية منتخبة حتى لا يكون منحة يسهل التلاعب بها، ولذلك أطلق سعد زغلول على هذه اللجنة لجنة الأشقياء(١٠)

وكذلك رفض الحزب الوطنى أن يشترك مع اللجنة فى إعداد الدستور. ويقول المؤرخ عبدالرحمن الرافعى فى كتابه فى أعقاب الثورة المصرية: «إنه قد رفض الاشتراك فى هذه اللجنة على أساس أنه يجب أن تضع مواد الدستور لجنة تأسيسية تمثل الأمة بجميع طوائفها لا لجنة تؤلفها الحكومة»(١١).

وكان هذا أيضاً رأى عدلى فى الوزارة السابقة التى كان ثروت أحد أعضائها.

وقد قدمت اللجنة مشروع الدستور إلى ثروت يوم السبت ٢١ أكتوبر ١٩٢٢ وبعد عدة أيام قدمت إليه اللجنة مشروع قانون الانتخاب المرافق للدستور، وقد شرعت وزارة الأشغال فى بناء دار البرلمان منذ أغسطس ١٩٢٢، وتم توسيع مبنى الجمعية التشريعية ليكون مقرا لمجلس الشيوخ.

ولم يكن الملك فؤاد راضياً عن اتجاهات لجنة الثلاثين، فكانت خبرة الملك أوسع من تجارب السياسيين، وأنه نظر للنصوص والأحكام نظرة واقعية لا نظرة الفقه الدستورى، وكان رأيه أنه من الحكمة التدرج فى اتجاه الحقوق السياسية وليس العكس، فقد اصطر

السياسيون تحت ضغط الواقع إما لتعطيل الدستور وإما لإلغاء بعض نصوصه أو تزييفها وكانت نتيجة ذلك الأزمات المتبادلة فى الحياة النيابية التى شهدتها مصر بعد ذلك .

وكان الملك لا يميل كثيراً إلى إصدار دستور ينتقص من سلطاته . وكان ثروت جادا فى إصدار الدستور ويحث اللجنة دائماً على الانتهاء منه وإنجازه فى أسرع وقت، وهذا كان بالطبع ضد رغبة الملك الذى لجأ إلى وساطة عدلى لكى تحذف البنود التى تنتقص من سلطة الملك، ولكن عدلى رفض التدخل وترك الأمور تجرى فى مجراها الطبيعى .

ومن الجدير بالذكر أنه فى بداية حكومة ثروت غادر الجنرال أللنبى مصر لمدة ستة أسابيع إلى السودان، وكان غرضه أن يترك للحكومة الفرصة لتوطد أركانها وتعد الدستور، وبعد وصوله إلى مصر أصبحت مسألة السودان أقوى سلاح للتهييج ضد بريطانيا وقامت المظاهرات فى السودان نفسه . وفى أول الأمر ظن الناس فى مصر أن الجنرال أللنبى قد وصل إلى السودان توطئة لضمه نهائيا لبريطانيا، مما عقد الأمور وأدى إلى قيام المظاهرات ضد بريطانيا .

وتجدر الإشارة إلى أنه بعد سقوط وزارة ثروت و مجيء وزارة توفيق نسيم الذى لم يكن يعطف على الدستور أن انتهزت السياسة البريطانية هذه الفرصة لتطلب حذف بعض نصوص السودان منه، وقد وجدت الفرصة من التلكؤ فى إصدار الدستور من حكومة نسيم بأن تطلب حذف ما تشاء من نصوصه، وقد أجابها نسيم إلى طلبها للأسف دون معارضة وخاصة الفقرة التى تنص على أن الملك يلقب بملك مصر والسودان وكذلك المادة التى تنص على أن أحكام الدستور تجرى على أنحاء المملكة المصرية فقط دون السودان فمع أنه جزء من مصر إلا أنه من المسائل المتحفظ عليها طبقاً لتصريح ٢٨ فبراير . وقد بعث الجنرال أللنبى بإنذار يقول فيه إنه إذا لم تلغ هذه البنود فى ظرف ٢٤ ساعة فإنه قد يلجأ لاستعمال القوة وإلغاء تصريح ٢٨ فبراير، وقد تم تغيير الصيغة وقبول حل وسط فى نهاية حكم نسيم باشا .

وهكذا وكما أسلفنا أن ثروت قد ألف وزارته دون اتصال بالرأى العام أو استشارته وربما كان قد وقع تحت تأثير أعضاء الوفد المنشقين الذين لم يقدروا أهمية رأى الأمة ورضاها عن الحكومة .

وقد قامت حكومة ثروت بإجراءات تعسفية شديدة ومصادرة حرية خصومها مما أبعدها عن رضا الشعب أكثر فأكثر، فقد صادرت الاجتماعات السياسية لخصومها وأباحت

اجتماعات مؤيديها، وعطلت الصحف المعادية لها كصحيفة الأهالى ثم صحف الأمة والأهرام والليبرتيه تعطيلاً متفاوتاً، كذلك أصدر ثروت أوامره للصحف بعدم ذكر اسم سعد زغلول وزملائه المنفيين.

وفى النهاية زاد مركز الوزارة سوءاً وحرجاً بعد أن اعتقلت السلطات البريطانية أعضاء الوفد يوم ٢٥ يوليو ١٩٢٢ وقدمتهم للمحاكمة بتهمة طبع منشورات تعرض كرامة ملك مصر للاحتقار، وقد أحرجت هذه المحاكمة مركز الوزارة وأظهرتها بمظهر الذى يحتمى فى السلطة الإنجليزية، وقد حكم على أعضاء الوفد بالإعدام أولاً ثم خفف الحكم إلى السجن لمدة سبع سنوات وغرامة خمسة آلاف جنيه لكل منهم، ولم تعترض الوزارة على هذه الإجراءات التعسفية من جانب السلطات العسكرية البريطانية بل إن الناس ظنت أن الوزارة تقر وتبارك مثل هذه التصرفات.

استقالة ثروت:

إن سقوط وزارة ثروت كانت له أسباب داخلية محضة، فلم يكن الملك فؤاد يميل من الأصل إلى إسناد الوزارة إليه وبالتالى فلم يكن يرغب فى أن يبقى كثيراً فى الحكم، ولكن ضغط الحوادث والظروف القائمة هى التى فرضت عليه ثروت رغم إرادته وكان ينتهز الفرصة دائماً للإطاحة به وإسقاطه حيث كان ثروت شخصية كبيرة لا تخضع دائماً لإرادة الملك الذى كان بالطبع يفضل من لا شخصية له، ونسى الملك أن ثروت كان صاحب الفضل فى حصوله على لقب الملك.

وهكذا كان لابد فى رأى الملك من تنحية ثروت عن الحكم لكى يتغير مجرى الأمور من بعده فيتعطل صدور الدستور، وقد دبر الملك فؤاد مؤامرة كاذبة لإسقاط ثروت، مفادها أن ثروت له صلة بالخديو السابق عباس حلمى الثانى، واتخذ الملك ذلك ذريعة ليصب غضبه على ثروت ورغبته فى أن يترك الحكم، كذلك دبر الملك مظاهرة ضد ثروت تنادى بسقوطه، فآثر ثروت أن يقدم استقالته بعد أن تصعبت الأمور أمامه، فاستقال فى يوم ٢٩/ ١١/ ١٩٢٢.

ولعل أهم إنجازات حكومة ثروت هو العمل على إصدار الدستور بالرغم من أنه لم يصدر فى خلال حكومته ولا حتى أثناء حكومة نسيم التى تلته إلا أن ثروت هو الذى بدأ العمل وشكل لجنة الثلاثين لتقديم مشروعه، وتم إصدار الدستور بشكله النهائى فى

حكومة يحيى باشا إبراهيم التى تألفت فى ١٥ مارس ١٩٢٣، وصدر الدستور بأمر ملكى فى ١٩ إبريل ١٩٢٣.

ويقول الشاعر أحمد شوقى فى ذلك(١٢):

قل للكنانة قول الصدق من ملك	مؤيد بالهُدى لا ينطق الكذبا
دار النيابة قد صفّت أرائكها	لا تجلسوا فوقها الأحجار والخُشبا

وفى ١٨ يوليو اصدرت الوزارة القائمة قانون تعويضات الأجانب، وفى ٣٠ مايو قانون الاجتماعات العامة، وقانون الأحكام العرفية فى ٢ يونية، وقد أصدر الجنرال أللنبى بوصفه القائد العام البريطانى قراراً بإلغاء نظام الأحكام العرفية فى يوم ٥ يوليو ١٩٢٣، كل هذه التشريعات السابقة صدرت نتيجة لجهود وزارة ثروت.

وفى ٢٠ يوليو ١٩٢٣ أعلنت حكومة يحيى باشا إبراهيم أنه يمكن للمصريين الذين كانوا مبعدين بأمر السلطة العسكرية البريطانية أن يعودوا إلى مصر وأنه لم يبق حظر على مجيئهم إلى البلاد.

وعاد سعد زغلول باشا لمصر فى سبتمبر ١٩٢٣ بعد أن أفرج عنه فى مارس ١٩٢٣ لأسباب صحية وسمح له بالسفر إلى فرنسا للاستشفاء فاستقبلته الأمة أعظم استقبال.

وعاد زملاء سعد من جزر سيشل وأفرج عن المعتقلين أو المحكوم عليهم من الزعماء الوفديين وغيرهم، واستعدت مصر لمرحلة أخرى من تاريخها.

فقد أدارت وزارة يحيى باشا إبراهيم الانتخابات البرلمانية على مبدإ الحياد التام وأسفرت عن فوز كاسح لنواب الوفد، فقد حصل نواب الوفد على ١٩٦ مقعداً من ٢١٤ هى جملة كل المقاعد.

وقد بلغت النزاهة والحياد التام من هذه الوزارة فى إدارة الانتخابات مبلغاً عظيما، فقد سقط رئيس الوزراء الذى كان فى نفس الوقت وزيراً للداخلية ومشرفاً عاما على الانتخابات فى دائرته ههيا - شرقية أمام مرشح الوفد الذى كان يعمل فى نفس الوقت موظفاً بسيطاً بالدائرة الخاصة التى يملكها رئيس الوزراء يحيى باشا إبراهيم.

واستقال يحيى باشا إبراهيم فى ٢٧ يناير ١٩٢٤ ودعا الملك سعد زغلول لتأليف وزارة الشعب فى اليوم التالى، وانعقدت أولى جلسات مجلس النواب والشيوخ فى ١٥ مارس ١٩٢٤.

(كل ذلك كان بفضل تصريح ٢٨ فبراير الذى بدأه عدلى، واشترطه ثروت، وضغط سعد ومعه الأمة قبل إعلانه، ونفذت معظم بنوده فى عهد يحيى باشا إبراهيم، وسويت مسألة التحفظات بين مصر وبريطانيا بمعاهدة ١٩٣٦ فى عهد مصطفى النحاس).

الهوامـــش

(١) راجع كتاب فيلد مارشال ويفل - أللنبى فى مصر - ص٧١.
(٢) مارشال ويفل، أللنبى فى مصر، ص٧٣.
(٣) عبدالرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، ص٤٦ .
(٤) راجع كتاب ويفل أللنبى فى مصر ص٨٨.
(٥) من خطبة لسعد زغلول فى حفل للطلبة فى ٧ ديسمبر ١٩٢٣
(٦) راجع كتاب الدكتور محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، الجزء الأول، مكتبة النهضة المصرية، طبعة ١٩٥١، ص١٣٠.
(٧) راجع كتاب عبدالرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، جـ١ ص٥٤
(٨) من مقال الدكتور طه حسين تعقيبا على تصريح ٢٨ فبراير، نشر بجريدة الأهرام، العدد ١٣٧٠٠ بتاريخ الأربعاء ٢٢ مارس ١٩٢٢.
(٩) من كتاب مارشال ويفل، أللنبى فى مصر، ص٩١.
(١٠) راجع كتاب د. جلال يحيى، د. خالد نعيم - الوفد المصرى ١٩١٩ - ١٩٥٢، المكتب الجامعى الحديث إسكندرية، ط ١٩٨٤، ص ١٨٣، ١٨٤.
(١١) عبدالرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، جـ١ ص٦٢.
(١٢) هذه الأبيات نظمها الشاعر أحمد شوقى بمناسبة افتتاح مبنى البرلمان، وهى حكمة كنا ولانزال نحتاج إليها، ومن الغريب أن هذه الأبيات قد حذفت من ديوان شوقى ضمن ٦٠٣ أبيات تختص بالدستور والحريات وذلك منذ طبعة ١٩٥٦ - راجع كتاب د مصطفى الرفاعى، فى رحاب شوقى، طبعة ١٩٩٦، منشأة المعارف، بالإسكندرية ص٨٥.

لجنة دستور ١٩٢٣
تشكيلها ونتائجها

المستشار سعيد الجمل

بدايات الحديث عن الدستور:

كان من المتوقع بعد أن قطعت المفاوضات التى كان عدلى يجريها مع اللورد كيرزون ورفض الأول لمشروع المعاهدة التى عرضتها إنجلترا أن تقوم الحكومة البريطانية بتحديد موقفها حيال هذا الرفض، لذلك قامت بإبلاغ السلطان فؤاد فى ٣ ديسمبر ١٩٢١ خطتها التى تنوى بها إقامة علاقات مع مصر وكان ذلك عن طريق اللورد أللنبى المندوب السامى البريطانى الذى توجه إلى سراى عابدين وقابل السلطان فؤاد وسلمه بيانا متضمنا آراء حكومته فى المفاوضات التى كانت قد تمت مع عدلى رئيس الوزراء حينئذ وموقف إنجلترا بعد رفض المشروع وما هو مستقبل الأوضاع بين الطرفين بعد ذلك، إذ جاء بهذا التبليغ المسلم إلى السراى أن الحكومة البريطانية لا يمكن لها أن تنفذ مقترحاتها فى المشروع دون رضا الأمة المصرية، وأنها فى انتظار هذا الرضا ستزيد عدد الموظفين المصريين فى الحكومة، وأنها على استعداد الآن لمفاوضة الدول الأجنبية للتشاور مع الحكومة المصرية من أجل إلغاء الامتيازات الأجنبية، وأنه فيما يتعلق بالأحكام العرفية فإن رغبة الحكومة البريطانية تقوم على أساس حلول حكومة مصر محل القائد العام للقوات البريطانية فى سلطة الأحكام العسكرية. إلا أنه جاء بهذا التبليغ المسلم للسطان فؤاد أن الحكومة البريطانية تتمسك بالضمانات التى كانت واردة بمشروع المعاهدة، وهى. استبقاء الجنود البريطانيين فى مصر واشتراك المستشارين البريطانيين مع وزارتى المالية والحقانية، وأغفل التبليغ الإشارة إلى السودان ودعا الأمة المصرية إلى عدم الاستسلام للأمانى الوطنية فيما يتعارض مع هذه الحقائق وهى الأمانى التى سماها خطة التهييج. وأضاف أن الحكومة

البريطانية تصر على الاحتفاظ بالحقوق والسلطة الفعالة من أجل صيانة مصالح مصر ومصالحها الخاصة، وأن السبيل الوحيد لتقدم الشعب المصرى يكمن أساسا فى تآزره مع الإمبراطورية البريطانية، وأن الحكومة البريطانية مستعدة للمفاوضة من جديد فى أى طريقة قد تعرض عليها لتنفيذ مشروع المعاهدة فى جوهره.

وعندما أذيعت وثائق مشروع كيرزون ورد عدلى باشا عليه وتبليغ ٤ ديسمبر، أثارت كثيرا من السخط فى نفوس الشعب المصرى ونشر سعد زغلول يوم ٧ ديسمبر ١٩٢١ نداء إلى الأمة دعاها فيه إلى مواصلة الجهاد وحمل حملة شديدة على التبليغ البريطانى، وختم نداءه بقوله: «فلنثق إذن بقلوب كلها اطمئنان ونفوس ملؤها استبشار بشعارنا الاستقلال التام أو الموت الزؤام». لقد اعترضت السلطات البريطانية على ما كان ينويه سعد من إلقاء خطاب سياسى له، ووجهت إنذارها فى ٢٢ ديسمبر ١٩٢١ بمنع الاجتماعات أو الكتابة فى الصحف، وأبلغ سعد وصحبه بهذا الإنذار فرد عليه سعد بخطابه المشهور الذى قال فيه كلمته المأثورة «للقوة أن تفعل بنا ما تشاء»، وتم اعتقاله. وقبل ذلك كان عدلى باشا قد قدم استقالته من الوزارة فى ٨ ديسمبر عقب وصوله إلى القاهرة بيومين واستعجل قبولها من السلطان بخطاب آخر فى ٢٣ ديسمبر حتى لا يتحمل مسئولية اعتقال سعد فقبلت استقالته فى اليوم التالى ٢٤ ديسمبر وأصدر المارشال أللنبى إعلانا بالترخيص لكل وكيل وزارة أو للقائم مقامه بأن يؤدى أعمال الوزير وأن يتولى سلطته فى المسائل الإدارية.

نفى سعد إلى جزيرة سيشل مبحرا من السويس فى ٢٩ ديسمبر ١٩٢١ يصحبه كل من فتح الله بركات باشا وعاطف بركات بك ومصطفى النحاس بك وسينوت حنا بك والأستاذ مكرم عبيد على ظهر ناقلة حربية ونقل سعد إلى جبل طارق مراعاة لصحته وغادر الجزيرة فى ١٨ أغسطس ١٩٢٢.

قامت بعد ذلك المقاومة السلبية التى دعا إليها الوفد وأصدر قرارا بتنظيمها فى ٢٣ يناير ١٩٢٢ وبجانب هذه المقاطعة جرت حوادث اغتيال كثيرة شملت كثيرا من البريطانيين ومن والاهم من المصريين.

خلا مركز الوزارة بعد استقالة عدلى باشا فظل شاغرا أكثر من شهرين وأحجم المستوزرون عن قبول تأليف الوزارة بعد التبليغ البريطانى فى ٣ ديسمبر لما أثاره من سخط الرأى العام. ولما فوتح عبد الخالق ثروت ليقوم بتأليف الوزارة اشترط لقبولها شروطا عددها، أهمها عدم قبول مشروع كيرزون وضرورة إلغاء الحماية والاعتراف باستقلال

مصر وإنشاء برلمان وإلغاء الأحكام العسكرية والدخول فى مفاوضات جديدة بعد تشكيل البرلمان.

وقد هاجم الوفد هذه الشروط لأنه لم يرد بها ضرورة جلاء القوات البريطانية من مصر وكان بيان الوفد محققا لمبادئه الوطنية السليمة وضرورة تمسك الأمة بالجلاء والذى هو الرمز الصحيح للاستقلال وكان من نتيجة ذلك مقابلة المندوب السامى لورد أللنبى لرئيس الوزراء لويد جورج ووزير الخارجية كيرزون وانتهوا من مباحثاتهم إلى قبول شروط ثروت باشا وإعلان التصريح المعروف بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ والذى يتضمن إعلان الحكومة البريطانية إلغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر دولة ذات سيادة وإلغاء الأحكام العرفية بمجرد إصدار الحكومة المصرية قانون التضمينات وتحفظت بريطانيا فى هذا التصريح بمسائل أربع هى:

١ ـ تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية.

٢ ـ الدفاع عن مصر فى حالة وقوع اعتداء أجنبى عليها

٣ ـ حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات.

٤ ـ السودان.

وقد أردت من هذا العرض التاريخى الموجز أن أوضح العقبات التى كانت ماثلة قبل أن يتم الاتفاق على إعداد الدستور، إذ كان لابد لذلك من إنهاء الحماية التى كانت قد أعلنت فى ديسمبر ١٩١٤ بداية الحرب العالمية الأولى. مما ترتب على هذا الإلغاء إعادة منصب وزير الخارجية الذى ألغى فى عهد الحماية وتحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر. وقد كان الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة يمثل ضرورة وإزالة للعقبة التى كانت تعترض إعلان الدستور، إذ بزوال هذه العقبة تمكنت مصر من أن تجعل نظام الحكم فيها نظاما دستوريا، وأنه وإن كانت التحفظات التى نص عليها فى تصريح ٢٨ فبراير تقلل من جوهر الاستقلال وتمكن بريطانيا من التدخل فعليا فى شئون مصر إلا أنه وكما يقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعى فى كتابه فى أعقاب الثورة المصرية (ثورة ١٩١٩) الجزء الأول: فإن القضية المصرية قد انتقلت بهذا التصريح خطوة إلى الأمام لأن مصر قد كسبت فيه اعتراف إنجلترا باستقلالها وهذا الاستقلال يرفع من شأنها بإزاء إنجلترا نفسها ثم بإزاء الدول التى سبق لها الاعتراف بالحماية البريطانية. وهى كدولة مستقلة ذات سيادة أمكنها أن تستقل ببعض شئونها الداخلية وأن تتخذ الدستور نظاما للحكم فيها.. ذلك الدستور

الذى ألغته إنجلترا عقب احتلالها لمصر . . ولكن السيادة الناقصة والدستور الناقص خير من الحماية ومن الحكم الاستبدادى معا . ولقدكان هذا التغيير الذى تم مكسبا جزئيا لمصر وكان نتيجة جهاد الأمة واستمرارها فى النضال رغم التهديدات التى احتواها تبليغ ٣ ديسمبر ١٩٢١ .

لقد وجه السلطان فؤاد كتابه إلى ثروت باشا لتأليف الوزارة وقد كان هذا أمرا منتظرا بعد تصريح ٢٨ فبراير الصادر من إنجلترا لأن صدور هذا التصريح كان استجابة لشروط ثروت التى أخطر بهـا المندوب السامى اللورد أللنبى . وفى أول مـارس ١٩٢٢ طلب السطان فؤاد من ثروت أن يقوم بتأليف وزارته وقد ختم الملك كتابه إلى ثروت قائلا : «ولما كان من أجل رغبتنا أن يكون للبلاد نظام دستورى يحقق التعاون بين الأمة والحكومة لذلك يكون من أول ما تعنى به الوزارة إعداد مشروع ذلك النظام» .

وكان جواب ثروت باشا بقبول تأليف الوزارة متضمنا اعتزامه وضع مشروع دستور يطابق مبادئ القانون العام الحديث ويقرر مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس النواب وإلغاء الأحكام العرفية والرجوع فيما اتخذ فى ظلها من التدابير المقيدة للحرية (يقصد بذلك إطلاق سراح المعتقلين) وأن تجرى الانتخابات فى أحوال عادية وفى ظل نظام تمتنع معه جميع التدابير الاستثنائية وبذلك يكون للهيئة النيابية حق الإشراف على العمل السياسى المقبل . وجاء بخطاب قبول الوزارة أيضا : «وغنى عن البيان أن إنفاذ هذا الدستور يقتضى إلغاء الأحكام العرفية ، وأنه على أى حال يجب أن تجرى الانتخابات فى أحوال عادية وفى ظل نظام تمتنع معه جميع التدابير الاستثنائية» .

وجه الملك فؤاد بيانا إلى الأمة فى ١٥ مارس ١٩٢٢ يعلن فيه الاستقلال ويتخذ لنفسه لقب صاحب الجلالة ملك مصر .

وضع الدستور:

بناء على تكليف الملك لثروت باشا بتأليف الوزارة وإصدار الدستور ، قامت الوزارة فى ٣ أبريل ١٩٢٢ بتأليف لجنة لوضع الدستور وقانون الانتخاب عهدت برئاستها إلى حسين رشدى باشا وتألفت اللجنة على النحو الآتى : الرئيس حسين رشدى باشا وأحمد حشمت باشا نائب الرئيس والأعضاء هم : يوسف سابا باشا ، أحمد طلعت باشا ، محمد توفيق باشا ، عبد الفتاح يحيى باشا ، السيد عبد الحميد البكرى ، الشيخ محمد بخيت ، الأنبا يؤانس ، قلين فهمى باشا ، إسماعيل أباظة باشا ، محمود أبو حسين باشا ، منصور

يوسف باشا، يوسف أصلان قطاوى باشا، إبراهيم أبو رحاب باشا، على المنزلاوى بك، عبد اللطيف المكباتى بك، محمد على علوبة بك، محمود أبو النصر بك، الشيخ محمد خيرت راضى بك، حسن عبد الرازق باشا، عبد القادر الجمال باشا، صالح لملوم باشا، إلياس عوض بك، على ماهر بك، توفيق دوس بك، عبد الحميد مصطفى بك، حافظ حسن باشا، عبد الحميد بدوى بك.

وعدد أعضاء اللجنة ثلاثون عضوا عدا الرئيس ونائب الرئيس. ولذلك سميت (لجنة الثلاثين).

لم يمثل كل من حزب الوفد والحزب الوطنى فى هذه اللجنة لأنهما لم يقبلا الاشتراك فى عضويتها وكان الاعتراض الأساسى أن الدستور ليكون معبرا عن إرادة الأمة فلابد من انتخاب جمعية وطنية تأسيسية تمثل الأمة وليس لجنة تؤلفها الحكومة. وقد كان برنامج عدلى باشا فى وزارته التى ألفها فى مارس ١٩٢١ يقوم على أن يوضع الدستور بواسطة جمعية وطنية تأسيسية وقد كان ثروت باشا عضوا فى هذه الوزارة ومن ثم يصبح اعتماده للجنة لوضع الدستور خروجًا على البرنامج الذى شارك فى الموافقة عليه عندما كان وزيرا فى وزارة عدلى.

قامت لجنة وضع الدستور بإنجاز مهمتها وقدمت مشروع الدستور إلى رئيس الوزراء ثروت باشا فى ٢١ أكتوبر ١٩٢٢، وقد كان ثروت باشا متتبعا أعمال اللجنة ومقرا للنصوص التى وضعتها.

كانت وزارة ثروت ليست وليدة إرادة الأمة «لأنه لم يكن البرلمان قد أنشئ بعد». ومن هنا جاء ضعف هذه الوزارة والتى ألفت فى الوقت الذى كان سعد زغلول ورفاقه فى طريقهم إلى المنفى فى جزيرة سيشل مما جعل وجودها ذاته غير متفق مع إرادة الأمة أو كرامتها، وقد كان معروفا لدى الرأى العام ما بين سعد وثروت عندما كان وزيرا للداخلية فى وزارة عدلى وقد كان مسئولا عن الضغوط التى وقعت على سعد وأنصاره فى هذا الوقت. ولعل هذه الظروف هى التى جعلت عدلى لا يتمسك بالبقاء فى الحكم ويقوم بتقديم استقالته بينما قبل ثروت الوزارة وإن كان قد وضح له أن تصريح ٢٨ فبراير وإعلان مصر دولة مستقلة ووجود لجنة وضع الدستور ربما يكون ذلك جميعه مبررا وسندا لشرعية وجود وزارته فى هذا الوقت.

ولما تعددت حوادث الاغتيال للإنجليز واحتجت الحكومة البريطانية رسميا لدى

الحكومة المصرية ثم تكررت بعد ذلك هذه الحوادث أرسل اللورد أللنبى إلى ثروت باشا كتابا فى ٢٠ يوليو يبلغه فيه قلق الحكومة البريطانية من تزايد موجة الاغتيالات فكان رد ثروت باشا بأن الحكومة المصرية لم تقصر فى اتخاذ التدابير المطلوبة. وقد كان واضحا أن القوى الوطنية كانت قد بدأت التحرك ضد الإنجليز، فما كان من وزارة ثروت إلا أن اتخذت إجراءات مشددة فصادرت حرية الاجتماعات السياسيْة وعطلت بعض الصحف وأصدرت تعليماتها للصحف عامة بعدم ذكر اسم سعد باشا وزملائه المنفيين فى مقالاتها أو أنبائها. ومما زاد مركز وزارة ثروت باشا حرجا قيام السلطة العسكرية البريطانية باعتقال أعضاء الوفد فى يوم ٢٥ يوليو وقدمتهم للمحاكمة حيث قضت المحكمة على بعضهم بالإعدام وأبدلت به القيادة العسكرية حبسهم سبع سنوات وتغريمهم ثم أفرج عنهم. وبعد أن اعتقلت السلطة العسكرية عبد الرحمن فهمى بك والشيخ مصطفى القاياتى وفخرى بك عبد النور والأستاذ محمود فهمى النقراشى وغيرهم وسكتت الوزارة على هذه التصرفات، عد ذلك إقرارا منها لهذه الإجراءات. وانتهى الأمر باستقالة وزارة ثروت باشا فى ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢.

وقيل إنه من أسباب استقالة ثروت أنه لم يكن يميل إلى إصدار الدستور، كما أن قوة شخصية ثروت وعدم استجابته للملك فى كل الأمور عجلت بهذه الاستقالة. لكن ثروت باشا كان حريصا على وضع الدستور وكان يستحث لجنة الدستور على إنجازه حتى يصدر وهو ما زال فى الوزارة. وقد قام فعلا بتقديمه إلى السراى كما وضعته اللجنة، ولكن الملك فؤاد لم يكن يميل إلى إصداره لأنه كان يغل من سلطته ويجعل الحكم مرجعه إلى الشعب وهذا ما لا يريده الملك وقد أفضى الملك إلى عدلى باشا باستنكاره لنصوص الدستور التى ادعى أن بها انتقاصا لسلطته وطلب إليه التدخل لتعديلها إلا أن عدلى لم يجبه إلى طلبه وترك الأمور تأخد مجراها الطبيعى. ويوضح المؤرخ عبد الرحمن الرافعى فى كتابه السابق الإشارة إليه ما كان من أسباب الاستغناء عن ثروت باشا يجملها سيادته فى كثير من أسباب النقص السياسى والخلقى الذى وجد بسبب تمسك الملك بالحكم الأوتوقراطى وعدم السماح لرؤساء الوزراء بمباشرة سلطاتهم، وأجرى سيادته مقارنة بين ما كان يجرى فى مصر وما يجرى فى إنجلترا مثلا لندرك أسباب ظهور الشخصيات الكبيرة فى ظل العرش البريطانى إذ إن هذا العرش يفسح المجال لكبار الرجال الذين ساسوا الإمبراطورية البريطانية وكانوا من بناة مجدها وعظمتها، أما فى مصر فالأمر جرى على خلاف ذلك. وكان من هذه الظروف التى هيأت لخروج ثروت من رئاسة الوزارة عدم رغبة الملك الحقيقية فى إصدار دستور للبلاد يأخذ بأن الأمة هى مصدر السلطات.

وكان من نتائج سقوط وزارة ثروت أن خلفتها وزارة محمد توفيق نسيم التى لم تكن تعطف على الدستور ولا تبغى أن يرى ضوء النهار. وانتهزت السياسة البريطانية هذه الفرصة لتطلب حذف نصوص السودان من الدستور إذ وجدت فى تأخر صدوره فرصة لها انتهزتها لتعطل من نصوصه وتحذف منها ما تشاء. وقد أجابها نسيم إلى طلبها فكان هذا الانقلاب على حساب الأمة وعلى حساب حقوق البلاد ووحدتها. ولابد من عرض فصل كامل لعلاقة رئيس الوزراء الجديد نسيم بالدستور.

وزارة نسيم والدستور:

تجددت حوادث اغتيال البريطانيين فى بداية وزارة نسيم وذلك اعتقادا من الشعب أن نسيم يبطئ فى العمل على إطلاق سراح سعد زغلول وصحبه بفك اعتقالهم.

أما عن علاقة نسيم بالدستور فإنه ينسب إليه أن أهم عمل قام به هو شروعه فى نسخ الدستور فأدخل عليه من التعديلات ما أفقده روحه الحقيقية منطلقا من فكرة أساسية هى أن الدستور منحة من الملك وليس حقا من حقوق الأمة، لذلك فقد أدخل على مشروع الدستور التعديلات الآتية:

١ ـ حذف النص القائل بأن الأمة مصدر السلطات.

٢ ـ جعل إعطاء الرتب والنياشين من حق الملك وحده من غير مشاركة الوزارة.

٣ ـ جعل عدد الشيوخ المعينين مساويا لعدد الشيوخ المنتخبين مع إعطاء الملك الحق فى حل المجلسين (مجلس النواب ومجلس الشيوخ).

٤ ـ جعل تعيين رئيس مجلس الشيوخ من حق الملك وحده من غير مشاركة الورارة.

٥ ـ إعطاء الملك حق إصدار مراسيم تكون لها قوة القانون ولو أثناء دور انعقاد البرلمان.

٦ ـ إخراج بعض معاهدات التجارة من رقابة البرلمان.

٧ ـ تقرير الميزانية يكون بطريقة خاصة لا يتعداها مجلس النواب.

٨ ـ ألا يخل الدستور بما للملك بصفته ولى أمر البلاد فيما يتعلق بمعاهد التعليم الدينى الإسلامى والأوقاف التى فى يد وزارة الأوقاف.

٩ ـ زيادة الأغلبية الواجبة لتنقيح الدستور وضرورة تصديق الملك على هذا التعديل خلافا لما تقضى به المادة ١٥٧ من الدستور.

ولقد أقرت وزارة نسيم هذا المسخ الممثل فى المسائل السابقة وهو ما شجع الحكومة البريطانية على إدخال تغييرات خاصة بالسودان تنقض مبدأ وحدة وادى النيل، ذلك أن هذه الحكومة طلبت فى يناير ١٩٢٣ حذف النصوص الخاصة بالسودان وهى المادة ٢٩ من المشروع والتى كانت تنص على أن «الملك يلقب بملك مصر والسودان» والمادة ١٤٥ التى كانت تنص على أنه «تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية جميعها عدا السودان فمع أنه كان جزءا منها يقرر نظام الحكم فيه بقانون خاص». وهددت إذا لم تعدل هذه النصوص فإنها تسترد كامل حريتها فى العمل وأنها ستلجأ عند الضرورة إلى أى تدبير تراه مناسبا. وقد قبلت وزارة نسيم طلب الحكومة البريطانية حذف لقب «ملك مصر والسودان» وجعله «ملك مصر» واستعيض عن المادة ٢٩ بالمادة ١٦٠ التى تضمنت هذا التعديل. كما قبلت الوزارة تعديل المادة ١٤٥ تعديلا جوهريا فأصبحت المادة ١٥٩ التى تنص على أنه «تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية بدون أن يخل ذلك مطلقا بما لمصر من الحقوق فى السودان» واستقالت وزارة نسيم فى ٥ فبراير ١٩٢٣ بعد أن حققت للحكومة البريطانية طلباتها فيما يتعلق بتعديل المشروع بالنسبة للسودان

ويقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعى إنه كان الأولى بحكومة نسيم أن تستقيل دون أن تستجيب للمطالب البريطانية فى حدود الدستور، أما إذعانها لهذه المطالب وتنفيذها قبل استقالتها فمهزلة تدل على انحطاط الأخلاق السياسية والقومية فى كثير من النفوس. وهكذا رجعت البلاد إلى الوراء فى عهد وزارة نسيم باشا وكان الأحكم أن يترك ثروت باشا فى الحكم إذ إنه كان أقدر من نسيم على مواجهة الأزمات وعلى إصدار الدستور سليما من التشويه الرجعى أو العبث البريطانى، ولكن نزعة الحكم المطلق دبرت إسقاط وزارة ثروت وإقامة وزارة نسيم باشا وكانت مصالح البلاد ضحية لهذا التدبير.

قدم نسيم باشا استقالته وحاول فى هذه الاستقالة أن يدافع عن موقفه بالنسبة لتعديل مواد الدستور السابق الإشارة إليها ويقول بالنسبة لنصوص السودان إنه لم يقبل فى البداية النصين اللذين طلبت دار المندوب السامى وضعهما والذى يقضى أحدهما بحذف لقب ملك مصر والسودان وقصره على ملك مصر والآخر بتعديل المادة ١٤٥ تعديلا جوهريا إلا أن مذكرته لم تصادف قبولا لدى الحكومة الإنجليزية. ويقول الأستاذ الرافعى فى ذلك إنه كان واجبا على نسيم باشا فى هذه الحالة أن يستقيل ويصر على الاستقالة حتى لا يتحمل مسئولية عمل يعترف هو نفسه فى كتاب استقالته أنه ماس بحقوق البلاد. ثم يقول نسيم باشا بعد ذلك إن المخابرات بينه وبين المندوب السامى قد استؤنفت وكانت نتيجتها وضع

نصين جاء بهما أن اللقب يقرر وقت الفصل النهائى فى نظام السودان بواسطة المفاوضات وأن تطبيق الدستور لا يمس حقوق مصر فى السودان وأنه وافق على أن تكتب الوزارة إلى الملك بقبول هذين النصين وقد كتب هذا الجواب فعلا وأمضاه هو والوزراء جميعا ورفع إلى الملك كما صرح بذلك نسيم باشا فى حديث له بعد الاستقالة .

ويستطرد الأستاذ الرافعى فيقول إن هذا الذى حدث يحمل نسيم مسئولية جسيمة لأن هذين النصين لا يختلفان فى جوهرهما عن النصين اللذين طلبتهما دار المندوب السامى فى بداية الأزمة ومآلهما واحد، إذ تم حذف لقب «ملك مصر والسودان» من الدستور وقصره على «ملك مصر» إلى أن يتقرر اللقب النهائى فى المفاوضات، وحذف أيضا النص على أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر ولم يشر إلا إلى حقوق مصر فى السودان وهى عبارة مبهمة لا مدلول لها إلا تجزئة لوحدة وادى النيل . . لذلك لا يكون من الحق قول نسيم باشا فى كتابه الخاص بالاستقالة إنه قدم استقالة الوزارة قبل أن يسجل فى الدستور ما وافق عليه الملك تحت تأثير الحوادث لأن نسيم باشا قبل النصين اللذين طلبتهما دار المندوب السامى وأشار على الملك بقبولهما قبل أن يقدم استقالته فهو مأخوذ بهذا التسليم يشاركه فى ذلك الملك فؤاد لأنه يبدو من كتاب الاستقالة أنه كان قابلا للنصين البريطانيين منذ الساعة الأولى .

أخذت حوادث الاعتداء على البريطانيين تتكرر بعد استقالة نسيم وظل الرأى العام قلقا مضطربا وشمل القلق مصير الدستور وبقى مركز الوزارة شاغرا بعد استقالة نسيم مدة تزيد على الشهر إلى أن تألفت وزارة يحيى باشا إبراهيم فى ١٥ مارس ١٩٢٣ . ومما يستوقف النظر أن الوزارة الجديدة شملت خمسة من الوزراء عينوا بها وكانوا من المستقيلين ضمن وزارة نسيم . وقد بدأ يحيى باشا إبراهيم عمله بأن أدلى بحديث قال فيه إنه معتمد فى أداء مهمته على مساعدة المندوب السامى !! يقول الرافعى إن مثل هذا التصريح لم يصدر من أى رئيس وزراء وإن كانوا فى أغلبهم قد ساروا على منهاج يحيى إبراهيم وهذا يؤكد تراجع فكرة ولاية الحكم وانحطاط الأخلاق السياسية فى البلاد .

وعند ولاية وزارة يحيى باشا إبراهيم الحكم سلكت مسلك وزارة نسيم فى تشويه مواد الدستور فارتفعت الاحتجاجات من كل جانب على هذا البتر والتشويه لمشروع الدستور، وكانت أقوى الاحتجاجات فى هذا الخصوص الخطاب المفتوح الذى وجهه عبد العزيز فهمى بك (باشا) إلى يحيى باشا إبراهيم والذى ناشده فيه أن يصدر الدستور كما وضعته اللجنة من غير بتر أو تشويه وأورد التعديلات الخطيرة التى أدخلتها وزارة نسيم باشا على

مشروع اللجنة وقد أشرنا إليها فيما سبق. ونورد هنا بعض فقرات من خطاب عبد العزيز فهمي الذى وجهه إلى رئيس الوزراء لأهميته إذ افتتحه قائلا له :

«سيدى الرئيس . . رجل يجلك ويتفاءل خيرا بوزارتك يرى واجبا عليه أن يوجه إليك هذا الخطاب بلاغا وتبصيرا . . لست أشك فى أن أول ما يهمك كما يهم البلاد من أقصاها إلى أقصاها هو أمر الدستور الذى رأت مصر بارقة فى عمرها مرة ١٨٨١ والذى تتشرف البلاد الآن بفضل كفاح بنيها وظروف الأحوال وحسن توجهات مليكها على أن تنعم به للمرة الثانية نعيما مرجوا دوامه إن شاء الله . ويعلم سيدى الرئيس أن هذا الدستور قد وضعت مشروعه لجنة رأسها أحد أعضاء وزارتكم (أحمد حشمت باشا رئيس اللجنة والذى كان يرأسها فى غيبة حسين رشدى باشا) وكان فيها وزيران آخران من زملائكم . . سل ثلاثتهم يخبروك أن هذه اللجنة قد قامت بعملها مراعية فيه وجه الله والوطن . . فأقرت كل شىء فى نصابه وأعطت كل ذى حق حقه فلم تغمط الأمة حقها فى أن لها السيادة وأنها مصدر كل سلطة ولم تغمط العائلة المباركة العلوية حقها الثابت فى أن الملك فيها إلى ما شاء الله ولم تخرج فى أى أمر من الأمور التفصيلية عما تقتضيه قواعد القانون العام الحديث مما يتفق مع حال البلاد». ويستطرد فيقول : «لقد بلغ باللجنة التحرج فى عملها حدا أخذها به كثير من الكتاب فلم يحجم بعضهم عن وصفها تارة بأنها حكومية وأخرى بأنها رجعية ولكنها صبرت على هذا وهى مؤمنة بأنها أدت لوطنها ولمليكها ما كان عليها من الواجب . . والآن أخشى كثيرا كما يخشى كل من يغار على الحق فى بلده أن يصدر الدستور لا كما وضعته تلك اللجنة بل مشوها بالتعديلات التى يتناقل الناس أن وزارة نسيم باشا قد أدخلتها عليه . . لست أدرى يا سيدى مبلغ مطابقة الإشاعات للواقع ولكنى أرجوك أن تسمح لى فأقص عليك ما يتناقله الناس من أمر هذه التعديلات»

وإنه وإن كنا قد أوردنا هذه التعديلات مجملة فى السابق إلا أنه من الضرورى إثبات ما قال به عبد العزيز باشا فهمى عن هذه التعديلات لأهمية وجهة نظره فيها والتى أدلى بها فى خطابه لرئيس الوزراء يحيى إبراهيم فى ١٦ مارس ١٩٢٣ . هذه التعديلات كالآتى :

أولا : عنيت لجنة الدستور عناية تامة بالبحث فى شأن السيادة على البلاد فرأت أنها للأمة وأن كل سلطة قد أصبحت الأمة مصدرها وأن سلطانها قد أضحى فوق كل سلطان فجعلت المبدأ أساسا للدستور دونته بالمادة ٢٣ من مشروعها . لكن الناس يتناقلون أن دولة نسيم باشا غفر الله له قد حذف هذه المادة من مشروع الدستور فقلبه بهذا الحذف رأسا على عقب وأصبح الدستور الذى أشار بإعطائه للبلاد مجرد منحة من العرش على اعتبار أن لا حق فى الأصل للأمة ولا سلطان للأمة ولا سيادة للأمة!! مذهب إن كان

قد صح فى نظر دولة نسيم باشا عفر الله ذنبه وستر عيبه فعهدى بك يا سيدى الرئيس وقد كنت كبير القضاة أنك فى حق وطنك أكثر معدلة وأشد إنصافا وأنك لابد قائل معى ومع كل من لا يلهيه نعيم يومه عن شقاء غده إن السيادة هى للأمة والسلطان للأمة ومصدر كل ولاية فى البلاد هو الأمة. وإن كنت يا سيدى محتاجا لشىء من البيان فى هذا الصدد فما عليك إلا أن تأمر فأفصله لك فى خطاب آخر تفصيلا.

ثانيا. عدل نسيم باشا قوانين الرتب والياشين فجعل إعطاءها للأعيان من حقوق الملك وحده بلا مشاركة من الوزارة وقد كانت تلك المشاركة واجبة بمقتضى القوانين فعمد غفر الله له ذنبه بالنص عليها فى المادة (٤١) من مشروع اللجنة حتى يجعلها مادة دستورية لا يجوز تعدبلها بأن يكون للملك وحده إنشاء الرتب وأوسمة التشرف كما يشاء ومنحها لمن يشاء بدون أى تدخل من الحكومة.

ثالثا. كان مشروع اللجنة يقصر حق حل البرلمان على مجلس النواب وحده، فقد رأى نسيم باشا سامحه الله أن يكون للملك حق حل المجلسين معا أو بالانفراد وهذه السلطة ليست فى مصلحة الأمة ولا ندرى كيف انساق نسيم باشا لتقريرها غير مدرك ما لهذا التعديل من الخطر.

رابعا. كانت لجنة وضع الدستور تقضى فى المادة (٧١) بأن عدد المعينين من أعضاء الشيوخ لا يزيد على ثلاثين عضوا فقد جعل سيادته عدد المعينين مساويا لعدد المنتخبين

خامسا: عمد نسيم باشا إلى تغيير المادة (٧٥) من المشروع بأن جعل تعيين رئيس الشيوخ من حق الملك وحده وهو افتئات على حق المجلس لا يتفق مع مصلحة البلاد ولا مع كرامة المجلس بل ولا كرامة العرش لأنه ليس من كرامته فى القرن العشرين أن يلزم وجوه البلاد وكبراءها بقبول رئاسة رجل قد لا يرضونه.

سادسا: عدل نسيم باشا المادة ٣٩ من المشروع بأن جعل للملك حق إصدار مراسيم يكون لها قوة القانون حتى ولو أثناء دور انعقاد البرلمان وهذا خطر لا يجوز مطلقا متابعة دولته عليه.

سابعا: سمعت أنه عدل المادة (٤٢) فأخرج بعض معاهدات التجارة والملاحة من مراقبة البرلمان رغم ما فى ذلك من خطر.

ثامنا: سمعت أنه عدل المادة (١٢٦) بأن رسم طريقة خاصة لكيفية تقرير الميزانية وهذا حجر غير مقبول أصلا بل يجب ترك ذلك للوائح الداخلية تقرره كما يراه النواب.

تاسعا: إن دولة نسيم باشا قد أضاف إلى الدستور مادة حاصلها أن هذا الدستور لا يخل بالالتزامات المخولة للملك بصفته ولى أمر البلاد فيما يتعلق بمعاهد التعليم الدينى الإسلامى وبالأوقاف العمومية وأن يحرم نواب البلاد من تنظيم الحقوق التى تكون القوانين الحالية خولتها عرضا للملك وهو شىء هائل جدا كان يجب أن يمنعه دولة نسيم باشا قبل أن يتورط فى الإشارة إليه.

عاشرا: يقال إن نسيم باشا قد عدل المادة (١٤٧) من المشروع والخاصة بطريقة تنقيح الدستور فصعبها من وجهين: الأول زيادة الأغلبية اللازمة لإقرار التعديل والثانى ضرورة تدخل الملك للتصديق على التعديل حتى فى المرحلة الأولى.

وقد وجه عبد العزيز بك فهمى خطابه إلى يحيى باشا قائلا له:

إنه كان الواجب أن أسارع إلى تنبيهكم لما فى تلك التعديلات من الخطر على حقوق البلاد وحتى إذا كنتم على أهبة إصدار الدستور قدمتم تقوى الله على تقوى خلق الله وعملتم بما توصيه الذمة والضمير الطاهر وأصدرتموه لا على أنه مجرد منحة بل على أنه حق ثابت للأمة.

وها قد بلغتكم فأديت ما علىّ من الواجب والأمانة الآن فى عنقكم إن شئتم أديتموها ولكم الشكر وإن شئتم أهملتموها وعليكم وحدكم الوزر.

المخلص

عبد العزيز فهمى ــ المحامى

وقد وضع أعضاء لجنة الدستور احتجاجا على هذا المسخ والتشويه وقعوه جميعا وقدموه إلى يحيى باشا وناشدوه أن يصدر الدستور على الأقل كما وضعته اللجنة.

استمرت الوزارة تتلكأ بإيعاز من السراى فى إصدار الدستور، فكتب عبد العزيز فهمى بك خطابا مفتوحا ثانيا إلى يحيى باشا فى ١٥ أبريل ذكر فيه ما استفاضت به الأنباء من تعديلات أخرى أريد إدخالها على الدستور وأهاب بيحيى باشا إبراهيم ألاّ يرتكب هذا الإثم وأن يسارع إلى إصدار الدستور، وأشار فى خطابه إلى التعديلات الجديدة التى يقال إنها ستلحق بمشروع الدستور ومنها:

أولا: كانت المادة ٤١ من مشروع اللجنة تنص على أن «الملك يرتب المصالح العامة ويولى ويعزل جميع الموظفين المدنيين والعسكريين وذلك على الوجه المبين بالقوانين»أى

أن ذلك يتم وفق القوانين التى يضعها البرلمان وتحت مراقبته فامتدت يد العبث فحذفت من المادة عبارة «المدنيين والعسكريين» وعمدت إلى المادة ٤٢ فحشرت فيها هذه العبارة فأصبحت المادة تجرى كالآتى: «الملك هو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية وهو الذى يعين الضباط ويعزلهم وهو الذى يعلن الحرب ويعقد الصلح . .». ونحن لا يضيرنا نقل ما يتعلق بالضباط من مادة بالدستور إلى مادة أخرى ولكن الذى يصير هو حذف القيد الوارد فى المادة ٤١ وهو كون التعيين أو العزل حاصلا على الوجه المبين بالقوانين

ثانيا: من حقوق الملك الخاصة بمقتضى المادة ٤٥ تعيين الوزراء وإقالتهم ويقال إنه صار إشراك الممثلين السياسيين مع الوزراء فى هذا الحكم ونتيجة ذلك أن يصبح سفراء مصر فى الخارج ألعوبة فى أيدى رجال السراى وتصبح سياسة مصر الخارجية هى سياسة السراى لا سياسة الحكومة المصرية.

ثالثا: يقولون إن اليد التى سطت على الدستور وحذفت من مشروع اللجنة المادة ٥٦ والتى كانت تنص على أن «تكون الصلة بين الملك والوزراء رأسا وبالذات» وهى تقرر حقا أساسيا للوزراء تمتنع معه الوساطة السيئة وسوء التفاهم وفى حذفها ما يترك الباب مفتوحا لرجال السراى يضربون من أنفسهم نطاقا حول العرش ويستبدون بالشورى على صاحب العرش وهذا من أسوإ الأمور وأضرها بمصالح البلاد.

رابعا: يقولون إن يد العبث عدلت المادة ٤٠ من الدستور بأن جعلت افتتاح الملك للبرلمان سنويا بخطاب منه أمرا اختياريا أى إن شاء فعله وإن شاء تركه وهذا غير جائز البتة لأن من تتملكه الشهوة الشخصية من الملوك - والعصمة لله وحده - قد يتخذ هذه الفرصة ذريعة لإظهار غضبه على البرلمان بالإمساك عن خطابه وفى هذا من دواعى التأذى والاضطراب ما فيه وإنا لنفضل حذف هذه المادة برمتها على إبقائها وفيها هذا التعديل المعيب.

خامسا: تقصر المادة ٥٩ من المشروع بأن أوامر الملك شفهية كانت أو كتابية لا تخلى الوزراء ولا غيرهم من عمال الدولة من المسئولية بحال ويقال إنه صار حذف عبارة (ولا غيرهم من عمال الدولة). . صحيح أن مسئولية الوزراء تكفى ولكن فى بلدنا حديث العهد بالديمقراطية والنظام الدستورى يلزم أن نحث جميع عمال الحكومة بأن الواجب عليهم الخضوع للقوانين ليس إلا بإثبات هذه العبارة فى دستورنا من ألزم ما يكون.

سادسا: تعدلت المادة ١٠٠ من مشروع اللجنة فبدلا من تقريرها أن حق استجواب الوزراء لا تجرى المناقشة فى الاستجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه

وذلك فى غير حالة الاستعجال أو موافقة الوزير صارت المادة بعد التعديل «وذلك فى غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير بدلا من «أو موافقة الوزير» ومقتضى هذا التعديل أن يكون بين الوزراء محو كل أثر للاستعجال وجعل المجلس مضطرا لانتظار ثمانية أيام على الأقل لتجوز مناقشة الاستجواب ولو كان متعلقا بأمر من أمور الدولة المهمة. ثانيا يقال إنه فوق الميعاد الذى قررته المادة المذكورة فقد أضيف نص يقضى بأن اقتراح الاقتراع بعدم الثقة بالوزراء (وهو فى العادة يحصل عقب المناقشة فى الاستجواب) لا ينظر أيضا إلا بعد ثمانية أيام أخرى ومثل هذا النص المقترح إضافته لا معنى له إلا تهيئة الوقت للمساعى والدسائس التى تستعمل فى الخفاء لعدم المساس بالوزارة وفى هذا إفساد أخلاق النواب وتقليل أهمية المسئولية الوزارية.

سابعا: تقضى المادة ١٢٥ بأن الاحتكارات والالتزامات لا تعطى إلا بتصريح البرلمان فيقال إنه صار تعديل هذه المادة تعديلا يجعل هذا الإعطاء من حقوق الحكومة وفق القوانين بدون حاجة لاشتراط تصريح البرلمان مقدما. . نص هذا التعديل خطير على حقوق البلاد ويكفى ما قاسته فى الماضى من التفريط فى هذا الموضوع.

ويستطرد عبد العزيز فهمى فى خطابه موجها حديثه لرئيس الوزراء، ولا يمكن إغفال ما جاء فى خطابه هذا لأنه انتصار لإرادة الأمة وانتصار لاستقلال القضاء وهيمنته على كافة المنازعات فيقول فى هذا الحديث: «وتلك يا سيدى أمور يتناقلها الناس ولا بد أنك رأيت أيضا مما نشر ببعض الصحف ما تستدل منه على أن زميلك معالى ذو الفقار باشا اقترح على اللجنة التشريعية بجلسة ٣٠/ ١٢/ ١٩٢٢ جعل قانون الأسرة المالكة خارجا من سلطة الحكومة والبرلمان لا يمكن مساسه بأى تعديل ويقال إنه يراد تعديل الدستور بما يوافق هذا الاقتراح، ولست أدرى كيف أن هذا الافتئات المحض على حقوق البلاد يجوز فى مذهب معالى ذو الفقار باشا. . لقد كنت أنت يا سيدى رئيس المجلس الحسبى العالى وكان معاليه عضوا فيه معك وقد حضرتكما تحكمان فيه على الأمراء كما تحكمون على عامة الناس فالقضاء المصرى العادى مكتسب من زمن طويل حق الحكم فى الأحوال الشخصية على هؤلاء الأمراء، فبأى مسوغ يراد سلبه الآن ـ هذا الحق ـ نهائيا؟ وبأى مسوغ يمنع نواب البلاد من الاشتراك فى التقنين للأمراء فى هذا الشأن، ومن تعديل مثل ذلك القانون أو إلغائه إذا تراءى لهم فى وقت ما أن العدل والمصلحة يقضيان بذلك؟ . . إنك يا سيدى لن ترضى بهذا السلب ولن توافق عليه».

ويستطرد عبد العزيز فهمى فى خطابه لرئيس الوزراء فيقول: «وسمعت أنهم يقولون

فى معرض الدفاع عن حذف المادة ٢٣ الخاصة بسلطة الأمة إن سيادة الأمة أمر بديهى لا ريب فيه ولكن من الأليف عدم النص عليها والاكتفاء بمظاهرها وأسبابها المبينة فى الدستور وأخصها مسئولية الوزراء لأن فى التنصيص حرجًا لإحساس العرش، فهل يجوز عليك مثل هذا الدفاع السخيف؟ إن الإنجليز لم يعلنوا استقلال سلطان مصر ولا سيادة سلطان مصر على شعبه، وإنما تصريحهم كان باستقلال مصر نفسها، وسيادة مصر نفسها، فهم لم يحرروا السلطان ويستعبدوا له الشعب وإنما هم بما أطلقوا للشعب من بعض حقوقه المغتصبة. أظهروا ميلهم لتحرير هذا الشعب نفسه على شرط مسلم به من الجميع وهو بقاء الإمارة للسلطان وخلفائه من العائلة المباركة العلوية.. وإذا كانت سيادة الأمة وكونها مصدر كل سلطة هى أهم ما تسعى الشعوب لحمل أمرائها على الإقرار به لها، وهى التى تقوم بالثورات وتثل العروش لاستنقادها من براثن هؤلاء الأمراء، فما معنى أن تكون هذه السيادة آتية لمصر من تحت أنياب الإنجليز بعد الجهود والتضحيات الكبرى التى قام بها المصريون فى وجه الإنجليز ثم يأتى أناس من المصريين أنفسهم فيهبونها غنيمة باردة لأمراء البيت المالك بتلك العلة، علة عدم جرح الإحساس؟! اللهم إن هذا كلام المستهزئين الذين يستصعفون هذه الأمة فيضيعون أهم حق لها بمثل هذا التعليل السخيف! أيكفى يا سيدى اعتراف هؤلاء المستهزئين شفهيا بأن سيادة الأمة أمر يغنى بداهة عن تدوينه فى الدستور؟ ما أشبه هذا بحال من يعترف فى كل صقع وناد بحق غريمه إلا بالكتابة أو فى مجلس القضاء! اعتراف لا يصر المقر ولا ينفع الغريم، وإنما هى خديعة كبرى وتخدير لأعصاب الناس عن البحث فى موقفهم وتعرف حقوقهم، خديعة يلمسها سيدى الرئيس بأصابعه إذا قارن بين حذف المادة ٢٣ الخاصة بسيادة الأمة وسلطتها وبين المادة التى أرادوا إضافتها للدستور وهى التى تنص على امتيازات للملك فى المعاهد الدينية والأوقاف باعتباره سيد البلاد وصاحب الولاية العامة فيها.. إنهم يا سيدى رأوا أن بقاء المادة ٢٣ يتنافر مع السيادة وحقوق الخلافة التى يحاولون تقريرها للملك بتلك المادة الإضافية فحذفوا المادة ٢٣ وأبقوا مادتهم الإضافية، وبين هذا الحذف وتلك الإضافة، ثبتت أصالة السيادة الدينية والدنيوية لملوك مصر دستوريا وقتلت أصالة سيادة الأمة دستوريا، وساغ جعل الدستور منحة من الملك الأصيل السيادة إلى الأمة الأصيلة العبودية، وعوضوا الأمة عن هذا التعدى بذلك الكلام الشفهى الفطرى السخيف الذى لا يسمن ولا يغنى.

ويبثون أيضا بين الناس أن من عدم اللياقة الخوض فى مسألة الرتب والنياشين التى يراد جعلها إلى الأبد من حقوق الملك الخاصة قائلين إن التعرض لها مما يحرج إحساس جلالته.. يا عجبا كل العجب! إذا كان أهم موضوعات الدستور تحديد العلاقة بين

الشعب وملوكه فنغمة جرح الإحساس إن أقيم لها وزن قضت على كل حقوق الشعب ومنعته من التمسك بشيء منها وعلى الأخص بالمسئولية الوزارية لأن أشد ما يجرح الإحساس أن وزراء الدولة يكونون مسئولين أمام النواب ويضطرهم النواب إلى الاستقالة ولو كانوا من أعز صنائع العرش».

ثم يستطرد قائلا: «يا سيدى إن الله لا يستحى من الحق، والحق الصريح أن معظم التعديلات التى يراد إدخالها على مشروع لجنة الدستور سلب من حقوق الأمة بالباطل وإضافة لجانب ملوك مصر فى زمن منّ الله عليها بملك دستورى جم المروءة.. إلخ».

«فهل أنت أيضا يا سيدى ستكون على الأمة لا لها؟ كلا! إن عهدى بك أنك أقوم خلقًا وأكبر نفسا من أن تسعى فيما ليس بحق. غير أنى كما ذكرت لك فى بدء خطابى مضطرب البال لأنك يا سيدى أغرقت فى الإبهام وتركت الناس حيارى لا يدرون إن كنت حقا ستعمل لإصدار الدستور خاليا من التشويه أم لا؟ فاسمح لى أن أرجوك فى أن تعلن للناس رأيك بالصراحة وأن تكاشفهم بكل أعمالك فى الدستور قبل أن تفاجئهم به نهائيا واجب التنفيذ ولا تظن يا سيدى أنك غير مكلف بإجابة رجائى بل إنك متى تأصلت فى حقيقة مركزك وحددت صفتك وأهليتك قانونا أدركت حتما أن إجابة طلبى أمر واجب عليك لا تملك التحلل منه بحال. ذلك بأن الإنجليز بعد أن اعترفوا لمصر بالاستقلال والسيادة قالوا لعظمة مولانا السلطان ما حاصله أن الدستور متروك أمر وضعه لعظمته وللشعب المصرى. فالشعب المصرى سيدى صاحب حق أصيل فى الدستور ومتعاقد أصلى فيه ومن ثم فلا يملك أحد كائنا من كان إصدار الدستور بدون اشتراك هذا الشعب رجالا ونساء وكهولا وفتيانا حتى الأجنة فى بطون أمهاتهم. ولما لم يكن فى استطاعة هؤلاء الأربعة عشر مليونا أن يتعاقدوا بأشخاصهم لزم أن يوكلوا من يناضل لهم ويدلى بحججهم ويتعاقد عنهم. أدرك ثروت باشا هذه الحقيقة القانونية فتطوع للوكالة عن الشعب فى أمر الدستور واشترط هذا فى صك قبوله للوزارة وقبل عظمة السلطان منه هذه الوكالة، وقد استقالت وزارته بعد أن وضع فى عهدها مشروع عمل هو بما توجبه الوكالة فأعلن أنه يرتضيه ثم انتظر رأى الشعب فأظهر الناس أنهم لا يقتنعون بأقل منه. ثم أتت وزارة نسيم باشا ووزارتكم من بعد وأعلنت أن أهم أعمالها النظر فى الدستور، فصفتك يا سيدى أنت وزملاؤك فيما يتعلق بالدستور صفة الوكلاء عن الشعب، وليس لكم فى هذا الشأن أدنى صفة فى الوكالة عن حلالة الملك وأهليتكم لا تعدو أهلية الوكلاء وواجباتكم إنما هى واجبات الوكلاء. ومتى كان الأمر كذلك فلتحكم أنت على نفسك

وأنت سيد العارفين بالقانون بأن من واجبك الأكيد أن تطلع الشعب موكلك على ما جل وقل من أمور الدستور وألاّ تكتم عنه شيئا منها وألاّ تتنازل عن درة من حقه وأن نكون فى أقوالك صريحا مبينا لا مبهما مربكا وألاّ تصغى إلى ما يقوله بعض العوام من أن مسألة الدستور من الأسرار الداخلية التى لا يصح أن يطلع عليها أحد فما كان للوكيل أن يعتبر شيئا من أمور التوكيل سرا جائزا حجبه عن موكليه.

ألا إن الحلال بيّن والحرام بيّن، والحق أحق أن يتبع وليس بعد الهدى إلا الضلال. فبيضوا بأيديكم صحيفة تاريخكم ولا تدعوا شيطان الأهواء وعوامل الضعف والاستكانة تكدرها عليكم فى العالمين.

وإنى إلى هنا قد أديت ما كان يتقل ضميرى من واجب التبصير وجعلت الله شهيدا بينى وبينكم. ومن بعد اليوم لا تحسبوا أنى أحاطبكم فقد مللت فكسرت قلمى وحبست لسانى وفوضت الأمر لله وهو أحكم الحاكمين والسلام.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

١٥ أبريل ١٩٢٣

المخلص

عبد العزيز فهمى»

أرسل مشروع الدستور إلى الملك لتوقيعه وذلك ضمن خطاب موجه من يحيى باشا إبراهيم رئيس الوزراء، وكان مشروع الدستور هو ذاته الذى وضعته لجنة الدستور محذوفا منه النصان الخاصان بالسودان وذلك طبقا للرغبة التى أبدتها الحكومة البريطانية ووضعت اللجنة نصين آخرين بدلا منهما إذ جاء بخطاب يحيى باشا المرفوع للملك مرفقا به مشروع الدستور أن الحكومة قد انتهت من درس المشروع وفحصه عن طريق اللجنة الاستشارية الحكومية التابعة للحكومة والتى أدخلت عليه تعديلات خاصة بالشكل القانونى واقترحت بعض نصوص لتقرير حقوق فات وضعها وكان من المتعين أن يشملها الدستور. كما جاء بالخطاب أيضا أن الوزارة التى قدم لها مشروع الدستور وهى وزارة ثروت باشا وكذلك الوزارة التى تلتها وهى وزارة نسيم باشا لم تتمكن كل منهما من إتمام درس المشروع وأنه وزملاءه الوزراء يغتبطون بأن قدر لهم إتمام هذا العمل الجليل على أيديهم ومن ثم فهم يتشرفون برفع المشروع إلى الملك حتى إذا صادف قبولا منه تفضل بإصداره.

وكان خطاب يحيى إبراهيم للملك مؤرخًا ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣، وقد أصدر الملك

بذات التاريخ أمره بإصداره، وجاء بخطابه هذا ليحيى باشا إبراهيم قوله : «اطلعنا على مشروع الدستور الذى عنيتم بتحضيره ورفعتموه إلينا وإنا لشاكرون لكم ولزملائكم ما بذلتم من الهمة فى وضعه وما توخيتم فيه من مصلحة الأمة وفائدتها . . وبما أنه وقع لدينا موقع القبول فقد اقتضت إرادتنا إصدار أمرنا به راجين أن يكون فاتحة خير لتقدم الأمة وارتقائها وعنوانا دائما لمجدها وعظمتها».

وواضح من ذلك أن دستور ١٩٢٣ وإن كان قد جاء فى شكل منحة من الملك فؤاد لم يكن فى حقيقته إلا استجابة للضغط الشعبى الذى تمثل فى ثورة ١٩١٩ التى كانت استمرارا للحركة الوطنية منذ بدء القرن تطالب إلى جوار الاستقلال بالحكم الدستورى . ويمكن كما يقول بعض فقهاء القانون الدسنورى بأن شكل المنحة لا يعنى مضمون «المنحة» لأن الدساتير التى تصدر بهذه الطريقة تكون فى الأعلب الأعم محاولة من الحكام لاسترضاء الشعوب وامتصاص الحركات التى من الممكن أن تهدد بقاءهم نفسه . ويثير بعض فقهاء القانون الدستورى سؤالا معينا حول الدساتير التى تصدر بطريقة «المنحة» ٠ هل يجوز للحاكم الذى قام بمنحها أن يسترد هذا الدستور مرة أخرى؟ يجيب عن ذلك أغلب الفقهاء بأن الدستور بمجرد صدوره فإن حق الشعب يتعلق به وإذ يعود الحق إلى صاحبه فإنه لا يمكن أن يسحب أو يسترد .

والبعض الآخر يفرق بين حالتين : حالة ما إذا نص فى الدستور الذى صدر كمنحة على إمكانية سحبه واسترداده وذلك ضمن نصوصه فإن هذا الحق حينئذ سيعتمد على نص فى الدستور .

أما إذا كان الدستور قد رسم طريقا معينا لكيفية تعديله تعديلا جزئيا فإن هذا الطريق يصبح ملزما ولا يجوز لمانح الدستور أن يعدله عن غير ذلك الطريق والذى لا يملك التعدى الجزئى لا يملك سحبه أو تعديله بالكامل .

يقول الأستاذ الدكتور السنهورى : «إذا صح القول بأن للإرادة المنفردة أن تنشئ التزاما صح القول أيضا أن تقتضيه ، فإن هذا القول فيه خلط بين أثر الإرادة فى العالم النفسى وأثرها فى الروابط الاجتماعية ، فإن الإرادة إذا أعلنت وعلم بها الغير فاطمأن إليها ولدت ثقة مشروعة يستطيع الناس الاعتماد عليها فوجب احترام هذه الحالة التى أوجدتها الإرادة ولا يجوز عندئذ العدول إذا ترتب عليه الإخلال بالثقة المشروعة» (الوسيط فى شرح القانون المدنى ـ مصادر الالتزام جـ٢ الطبعة الثانية ص١٤٤٩) . ويقول فقهاء القانون الدستورى تعليقا على تحليل الدكتور السنهورى السابق بأنه إذا كان هذا الذى قاله الدكتور

السنهورى صحيحا فى فقه القانون الخاص، فهو فى علاقات القانون العام أشد لزوما ومن ناحية أخرى فإذا كان معنى «المنحة» غير متحقق فى هذه الحالات وإن تحقق شكلا فإن القوى التى ضغطت وأدت إلى إصدار الدستور هى بذاتها التى تملك حماية بقاء الدستور إن كانت ما زالت متمسكة به.

ومما يؤكد أيضا أن معنى «المنحة» الموضوعى لم يكن واردا عند إصدار الدستور فإن الحاكم المطلق إذا أحس أن الفرصة مواتية لتعطيل الدستور أو سحبه فإنه لا يتردد فى أن يفعل ذلك لا لأن له حقا فيه ولكن لأنه منذ الأصل لم يكن يعطى عن رضا ولكن عن إكراه وهو ما حدث بالنسبة لدستور ١٩٢٣، ولما أراد الملك أن يعطل هذا الدستور بإصدار دستور آخر ١٩٣٠ فقد تصدت القوى الشعبية الممثلة أساسا فى حزب الوفد حينئذ واستطاعت أن تعيد دستور ١٩٢٣ على غير إرادة الملك.

وفى ضوء هذا التحليل يمكن فهم ما ذكره عبد الرحمن الرافعى فى كتابه فى أعقاب الثورة المصرية (ثورة ١٩١٩) الجزء الأول ص ١٤٧، عن «كيف وقع الدستور» إذ يقول سيادته إنه لم يكن أحد يتوقع صدور الدستور يوم ١٩ أبريل ١٩٢٣ لما كان يعرفه الخاصة من معارضة الملك فؤاد فى إصداره ولكنه وقعه تحت ضغط الحوادث.

إن الرأى العام فى مصر والذى كان يقوده حزب الوفد فى هذا الوقت لم يكن بداية مقتنعا بأن يقوم بإعداد الدستور لجنة مكونة عن طريق الحكومة والتى سماها «لجنة الأشقياء» إلا أن الأوضاع التى مرت على البلاد والتى لم تكن قد تهيأت البلاد فى طلبها للحصول على استقلالها الكامل وجلاء الإنجليز عن مصر قد صرف النظر عن فكرة الجمعية الوطنية التى يتعين أن تقوم بوضع الدستور خصوصا وأن مكانة أعضاء اللجنة والشخصيات التى تكونت منها هو ما جعل الرأى العام يرضى عن الدستور الجديد بعد إصداره خصوصا وأنه تضمن المبادئ السائدة عموما فى القانون الدستورى الحديث ومقررا لمبدإ المسئولية الوزارية وأن جميع السلطات مصدرها الأمة.

ومما يقطع بأن دستور ١٩٢٣ قد أسس على أحدث المبادئ الدستورية ووضع نظام حكم دستورى أنه قد قرر حقوق المصريين وكفلها لهم. ولأهمية القواعد التى تضمنها دستور ١٩٢٣ فإنه يجدر بنا الإشارة إليها بقدر الإمكان.

خصائص دستور ١٩٢٣:

أولا : ينص الدستور فى أول مادة من مواده على أن مصر دولة ذات سيادة وحكومتها ملكية دستورية .

ثانيا : تنص المادة ٢٣ من الدستور أن «جميع السلطات مصدرها الأمة واستعمالها يكون على الوجه المبين بهذا الدستور» .

وهذه المادة يقابلها فى دستور ١٩٧١ السائد الآن المادة الثالثة والتى تنص على أن «السيادة للشعب وحده وهو مصدر السلطات ويمارس الشعب هذه السيادة ويحميها ويصون الوحدة الوطنية على الوجه المبين بالدستور» .

ثالثا : تنص المواد ٤ و٥ و١٢ و١٣و ١٤ من دستور ١٩٢٣ على كفالة الحرية الشخصية وعدم جواز القبض على أى إنسان ولا حبسه إلا وفق أحكام القانون وأنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذى ينص عليها . كما لا يجوز إبعاد أى مصرى من الديار المصرية ولا يجوز أن يحظر على مصرى الإقامة فى جهة ما ولا أن يلزم الإقامة فى مكان معين إلا فى الأحوال المبينة فى القانون . كما نص على حرية الاعتقاد بصفة مطلقة وأن الدولة تحمى حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقا للعادات المرعية على ألا يخل ذلك بالنظام العام ولا ينافى الآداب وأن حرية الرأى مكفولة ولكل إنسان الإعراب عن فكره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو بغير ذلك فى حدود القانون .

رابعا : كفل الدستور فى المادة ١٥ منه حرية الصحافة فنص عليها وحظر الرقابة على الصحف أو منع إصدارها أو تعطيلها أو إلغاءها بواسطة الإدارة .

خامسا : نصت المادة السادسة من الدستور على أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون .

سادسا : حظر الدستور فى المادة ٧ منه إبعاد أى مصرى من الديار المصرية .

سابعا : نص فى المادة ٨ منه على أن للمنازل حرمة فلا يجوز دخولها إلا فى الأحوال المبينة فى القانون

ثامنا . نص فى المادة ٩ منه على أن للملكية حرمة فلا ينزع عن أحد ملكه إلا بسبب

المنفعة العامة فى الأحوال المبينة فى القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه بشرط تعويضه عنه تعويضا عادلا .

تاسعا : تنص المادة ١٠ من الدستور على أن عقوبة المصادرة العامة للأموال محظورة .

عاشرا : نص الدستور فى المادة ٢٠ على حق المصريين فى الاجتماع كما نص فى المادة ٢١ منه على أن للمصريين حق تكوين الجمعيات ، وكيفية استعمال هذا الحق بينها القانون .

أحد عشر : القضاة مستقلون لا سلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون وليس لأى سلطة فى الحكومة التداخل فى القضايا (المادة ١٢٤) .

ثانى عشر : يتكون البرلمان من مجلسين : مجلس الشيوخ ومجلس النواب ويؤلف مجلس الشيوخ من أعضاء ينتخب ثلاثة أخماسهم ويعين الباقون (الخمسان) ويؤلف مجلس النواب من أعضاء جميعهم منتخبون (المادة ٧٣ و٧٤ و٨٢ من الدستور) .

ثالث عشر : الوزارة مسئولة أمام مجلس النواب فإذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بها وجب عليها أن تستقيل وإذا كان القرار خاصا بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة (المادة ٦١ و٦٥ من الدستور) .

رابع عشر : للملك حق حل مجلس النواب وإذا حل فى أمر فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر (المادة ٣٨ و٨٨ من الدستور) .

خامس عشر : الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه (المادة ٤٨) .

وواضح أن الأحكام الرئيسية فى الدستور تأخذ بمبدإ المسئولية الوزارية وأن لمجلس النواب الحق فى سحب الثقة وأن الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه أو أنه وفق القاعدة المعروفة يسود ولا يحكم ويسأل عن أعماله الوزراء ولا يسأل هو فى مجالات الحكم عن أى شىء

ولقد بدأت المعركة الانتخابية من وقت إصدار الدستور وقانون الانتخابات أى منذ أبريل ١٩٢٣ وظلت محتدمة إلى يوم إجراء الانتخابات لتكوين مجلس النواب فى ١٢ يناير ١٩٢٤ .

وقد أسفرت الانتخابات عن أغلبية كبيرة للوفد وعرض على سعد زغلول رئيس الوفد

وزعيم الأغلبية أن يقوم بتأليف أول وزارة فى العهد الدستورى الجديد. وكان واضحا أن الانتخابات قد تمت فى عهد وزارة يحيى باشا إبراهيم وكانت انتخابات حرة هزم فيها رئيس الوزراء وفاز عليه مرشح الوفد. وقدم يحيى باشا إبراهيم استقالته إلى الملك فى ١٧ يناير ١٩٢٤.

ولقد صدر كتاب الملك لسعد بتأليف الوزارة وفق عبارات تقليدية ولم يذكر مطلقًا أن رئيس الوزراء المكلف قد نال ثقة الأمة فى الانتخابات، فلم يشر الملك إلى ذلك مطلقا حرصا منه على ألا يعترف بالأساس الدستورى لقيام الوزارات وسقوطها ولا يعترف بسلطة الأمة وبحقها فى اختيار حكامها. . يقول عبد الرحمن الرافعى فى كتابه السابق الإشارة إليه إن سعدا فى جوابه إلى الملك بقبول تأليف الوزارة قد أكمل هذا النقص فجعل أول سبب لولايته الحكم احترام إرادة الأمة وارتكاز الحكومة على ثقة وكلائها.

كما يقول عبد الرحمن الرافعى: إن سعدا قد حرص على حقوق الوزارة وسلطتها الدستورية فلم يكن يقبل تدخلا من المندوب السامى البريطانى ولا من السراى، وأنه بذلك قد وطد دعائم الحكم الدستورى وله فى ذلك فضل عظيم. وهو فى ذلك يمتاز عن خصومه الذين تولوا الحكم من بعده إذ إنهم كانوا يذعنون تارة لتدخل المندوب السامى وطورا للسراى وليس هذا من الحكم الدستورى فى شىء لأن أساس الدستور أن «الأمة مصدر السلطات».

لقد وضعت وزارة سعد الموظفين الأجانب خاصة الإنجليز عند حدهم فتضاءلت سلطتهم فى عهدها وبهذا تمتاز وزارة سعد عن كثير من الوزارات السابقة واللاحقة عليها.

ومن القرارات المجيدة التى يذكرها الرافعى فى كتابه لوزارة سعد أنها رفضت اشتراك الحكومة فى الاحتفال بالعيد الخمسين للمحاكم المختلطة، فقد تألفت فى ١٩٢٤ لجنة لهذا الاحتفال برئاسة المسيو أرنست أيمن رئيس محكمة الاستئناف المختلطة ومن أعضائها المسيو فان دن موش النائب العام بها وعبد العزيز كحيل باشا أحد مستشاريها وقابل أعضاء اللجنة سعدا فى يونيو ١٩٢٤ ليدعو الحكومة إلى الاشتراك فى هدا الاحتفال فأجابهم سعد بأنه مع اعترافه بالخدمات التى أدتها المحاكم المختلطة للبلاد نحو نصف قرن فإنه لا يرى أن مصر التى ترغب فى تثبيت استقلالها تستطيع أن تحتفل بالعيد الخمسين لمحاكم فرضت إقامتها على البلاد لمدة خمس سنوات فاستمرت رغم صفتها الوقتية خمسين سنة كاملة على حساب السيادة القضائية للأمة ولا يسع الحكومة أن تثبت باحتفالات رسمية فكرة عدم كفاية القضاء الوطنى التى تستوحى من استمرار هذه الحالة

الشاذة. وقد أقيم الاحتفال فى عهد وزارة زيور فى فبراير ١٩٢٦ بعد استقالة وزارة سعد على إثر حادث مقتل السردار واشتركت الحكومة فيه بصفة رسمية وضربت صفحا عن قرار وزارة سعد.

والذى لا شك فيه أن وثيقة دستور ١٩٢٣ كانت هى التى أشعلت فى نفوس الوطنيين من أمثال سعد زغلول التمسك بأن الأمة مصدر السلطات ولا توجد سلطة أخرى يمكن أن توحى بغير ما أوحت به قرارات سعد فى فترة حكومته الأولى والتى استلهمت سيادة الأمة المنصوص عليها بالدستور.

ومن مظاهر هذه السيادة لأحكام الدستور ما حدث بعد إجراء انتخابات مجلس الشيوخ فى ٢٣ فبراير ١٩٢٤ بالنسبة لثلاثة أخماس الأعضاء وحدوث خلاف دستورى بالنسبة للخمسين الباقيين والذى ينص الدستور فى المادة ٧٤ منه على أن الملك يعين هذين الخُمسين إذ كان الملك يرى أن من حقه أن يقوم بالتعيين استنادا إلى ظاهر المادة ٧٤ إلا أن سعدا قد استمسك بالرأى الدستورى السليم وهو أن الملك لا يباشر سلطته إلا بواسطة الوزراء كما تقضى بذلك المادة ٤٨ من الدستور ونصها كالآتى: «الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه». والوزارة هى المسئولة عن أعمال الدولة طبقا لنص المادة ٥٧ من الدستور والتى تقضى بأن «مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة»، والمادة ٦٠ من الدستور التى تنص على أن «توقيعات الملك فى شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون»، والمادة ٦٢ منه والتى تنص على أن «أوامر الملك شفهية أو كتابية لا تخلى الوزراء من المسئولية بحال»، فالوزارة هى المسئولة عن أعمال الدولة ومنها تعيين الشيوخ فهى التى تملك سلطة العمل فعلا وتباشر جميع أمور الحكم مستقلة من غير مقاسم.

وهذا المعنى مستفاد من نصوص الدستور سالفة الذكر ومن مناقشات لجنة الثلاثين التى وضعت مشروع الدستور إذ جاء فى تقرير لجنة المبادئ العامة: «إن هذا المبدأ الأساسى مترتب على ارتفاع مسئولية الحكم عن الملك وقصرها على الوزراء». إذ ما دامت الوزارة فى قيامها بالسلطة التنفيذية هى المسئولة أمام مجلس النواب عن السياسة العامة وعن أعمالها كلها فليس بمقبول أن يقاسمها الملك سلطة العمل ولا أن يكون له صوت معدود فى مداولاتها.

وأقوى من ذلك ما جاء فى المذكرة التى صدرت من وزير الحقانية عند صدور الدستور من أن «كل عمل يعمله الملك وتكون له علاقة بشئون الدولة يجب لتنفيذه أن يوقع عليه

رئيس الوزراء والوزراء ذوو الاختصاص، فالملك يستعمل سلطاته بواسطة وزرائه والوزراء مسئولون سياسيا عن جميع أعمال الملك».

وإذ لم يقتنع الملك فؤاد بحجة سعد، فقد ارتضى التحكيم فى هذه المسألة واتفق سعد والملك على تحكيم البارون فان دون بوش النائب العام لدى المحاكم المختلطة وقتئذ وكان عالما بلجيكيا (وكانت أحكام الدستور المصرى قد أخذ أغلبها من الدستور البلجيكى) فاستدعى إلى القصر الملكى وعرض عليه الخلاف وجلس سعد والملك فؤاد ينتظران ما يقوله هذا المحكم فأصدر المحكم حكمه بما يأتى: «ليس لى الحق بأن أقيم نفسى قاضيا على النظام الدستورى الذى ينظم الآن مصير مصر. إن عدم مسئولية الملك يعتبر أساسا لهذا النظام الذى يقضى لملك لا يتولى سلطته إلا بواسطة وزرائه وهو مبدأ لا يحتمل أى استثناء من الوجهة القانونية. بل يمتد إلى جميع أعمال الملك. فإذا استثنى عمل واحد فإن هذا الاستثناء يصيب النظام فى روحه وأساسه، لذلك أرى إذن أن تعيين أعضاء مجلس الشيوخ يجب أن يكون بناء على ما يعرضه مجلس الوزراء».

وقد روى البارون فان دون بوش قصة هذا التحكيم فى كتابه «عشرون عاما فى مصر»

وقد أشار إلى هذه القصة وهذا الكتاب الأستاذ عبد الرحمن الرافعى فى كتابه فى أعقاب الثورة المصرية (ثورة ١٩١٩) الجزء الأول. كما أشار إليه الأديب يحيى حقى فى كتابه «ناس فى الظل».

وهكذا يتضح أن مواد الدستور تحتاج لمن يدافع عنها عند التطبيق خصوصا إذا ما تعلق الأمر بسلطة الأمة وبمسئولية الوزارة فى الحكم تحقيقًا للشرعية الدستورية وعدم التفريط فيها وإلا انقلب الأمر إلى سيادة الحكم المطلق واندثار سلطة الأمة باعتبارها مصدر جميع السلطات، وهو ما كان سعد زغلول حريصا على تطبيقه وهو رئيس للوزراء ولحكومة تمثل الشعب تمثيلا حقيقيا وفق انتخابات حرة حقيقية.

أضواء على مذكرات سعد زغلول

بقلم: د. عبدالعظيم رمضان

تعتبر مذكرات سعد زغلول، بدون جدال، أهم مذكرات السياسيين والزعماء التى صدرت فى القرن العشرين، وذلك لعدة أسباب:

السبب الأول، أنها كتبت فى شكل يوميات، وليست فى شكل مذكرات. ومعنى ذلك أنها كتبت فى الوقت الذى كانت ذاكرة سعد زغلول لا تزال تحفل بكل التفاصيل الدقيقة والكبيرة، وبذلك تميزت بمصداقية لم تتميز بها مذكرات أخرى.

كما تميزت المذكرات بأنها كتبت لصاحبها ولم تكتب للجمهور، وبالتالى فهى تتميز بنبرة الصدق والأمانة، لأن أحداً لا يكذب على نفسه. كما تنعدم منها الصفة الدفاعية عن النفس، كما يحدث عادة فى نوع المذكرات التى تكتب لأغراض خارجية، بل إن سعد زغلول فى هذه المذكرات ينقد نفسه نقداً لاذعاً، ويدين نفسه فى بعض المسائل الخاصة، ويسلم نفسه غنيمة سهلة لمن يريد أن يهاجمه بعد مماته.

السبب الثانى، أن سعد زغلول لم يكتب هذه المذكرات للحديث عن الغير فقط، وإنما كتبها للحديث عن نفسه أيضا، ولتسجيل خواطره وانفعالاته. وبالتالى فهذه المذكرات لا تكشف فقط عن أحداث سياسية، وإنما تكشف أيضا عن مشاعر، وكان سعد رغلول فى ذلك صريحاً لدرجة لم تعهدها مذكرات السياسيين والزعماء من قبل. ولهذا السبب لم يكن فى حاجة إلى تحسين خطه، على الرغم من أن خطه فى الأصل خط جميل. وقد أثبتنا ذلك فى تحقيقنا لمذكرات سعد زغلول.

ومن هنا ما اشتهرت به مذكرات سعد زغلول من رداءة الخط وصعوبة فك طلاسمه، خصوصاً عندما يكون فى حالة انفعالية.

وقد كنت أكثر من عانى من قراءة هذا الخط، فى أثناء تحقيقى مذكرات سعد زغلول. وأذكر فى ذلك، عندما كتب يعبر عن حزنه لموت صديقه قاسم أمين. لقد كتب رثاءه ببلاغة على نحو يتطلب من المحقق كل تضحية ليقرأها كاملة. وأذكر أننى أمضيت ثلاث عشرة ساعة فى قراءة خمس كلمات، فى هذا الرثاء. وعندما نشرت مذكرات سعد زغلول، حرصت على أن تكون صفحة الغلاف الخلفية صورة من صفحة من مذكرات سعد زغلول، لمساعدة القارئ على فهم صعوبة قراءة هذا الخط.

السبب الثالث، أن هذه المذكرات لا تلقى الضوء فقط على الأحداث السياسية التى رآها وشارك فيها سعد زغلول، وإنما تكشف أيضًا عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التى كانت سائدة فى عصر سعد زغلول.

أما السبب الرابع، فهو أن سعد زغلول لم يكن شخصية عادية، وإنما كان شخصًا شغل العديد من المناصب، وعلى رأسها الوزارة، وبالتالى فإنه كان فى الموقع الذى يستطيع أن يكشف فيه أسرار العلاقات بين سلطات الاحتلال والقوى الوطنية.

السبب الخامس، أن سعد زغلول لم يكن مجرد سياسى مصرى، وإنما كان وطنيًا من الطراز الأول، ومن هنا فإن رؤيته للاحتلال البريطانى هى رؤية صادقة ومطلوبة.

ولقد كان سعد زغلول على مستوى المسئولية الأدبية والشجاعة الفذة، حين ترك هذه المذكرات لبنى وطنه، دون أن يجرى فيها أى تغيير أو تعديل أو تبديل، على الرغم مما احتوته من جوانب شخصية بحتة كان فى وسعه تمزيقها بسهولة، وإبقاء الجوانب العامة، خصوصًا أن كثيرا مما ورد فى هذه الجوانب الشخصية قد يؤثر على صورته العامة فى نظر البعض كزعيم أمة وقائد ثورة، لأنه يعبر عن مراحل الضعف الإنسانى، الذى يحرص كثير من الزعماء على إخفائه، للحفاظ على صورة البطولة الوضاءة وحدها تخطف أبصار الجماهير.

ولكن سعد زغلول ترك هذه الجوانب الشخصية من المذكرات كما هى، فأتاح لنا استكمال صورة شخصيته العامة لكى تعرف الجماهير أن البطولة ليست بطولة إلهية، وإنما هى بطولة إنسانية، وأن البطل هو بشر من البشر يخطئ ويصيب ويتعثر ويقوم، ويضعف ويقوى، وأنه لا إنسان معصوم من الخطإ، وإنما عليه أن يبادر بإصلاح هذا الخطإ، مهما كلفه ذلك من جهد وثمن.

ولعل سعد زغلول، وهو يترك شخصيته للأجيال فى صورتها الإنسانية، كان يدرك

أنه يتيح لذوى النفوس الضعيفة، والأفكار المريضة أسلحة يسعون بها لطعنه إذا شاءوا، ولكن إيمانه بغلبة الحق على الباطل، وبغلبة الفكر الصحيح على الفكر السقيم، دعاه إلى إبقاء كل ما كتبه على حاله.

لم يكتب سعد زغلول مذكراته فجأة، وإنما سبقتها تجارب، تشير إلى استعداده الشخصى لتسجيل مذكراته، وقد بدأت هذه المحاولات فى ١٨ أكتوبر ١٨٩٧، ولم تكن مذكرات بالمعنى المتواضع عليه، وإنما كانت ملخصات لقضايا عرضت أثناء أن كان قاضيا بجلسات من ١٨ أكتوبر ١٨٩٧ إلى ١٣ ديسمبر من نفس العام. وبالتالى فهى لا صلة لها بالأحداث السياسية، ولا بحياة سعد زغلول الشخصية أو العامة. وأهميتها تتمثل فيما تلقيه لعلماء الاجتماع من ضوء على المجتمع المصرى فى تلك الفترة والذى لم يكن بالنقاء الذى يصوره بعض من يتحدثون عن الانحلال الخلقى فى مجتمعنا المعاصر، بل كان ـ ككل المجتمعات ـ على مر العصور يحفل بالسلبيات الخلقية، جنبًا إلى جنب مع الإيجابيات البناءة.

تعتبر أول محاولة من سعد زغلول لكتابة مذكرات حقيقية، هى التى وردت فى الكراسة الثانية، ولا تشمل سوى يومية واحدة فى صفحة واحدة كتبها سعد زغلول فى يوم ٢ مايو ١٩٠٣، وكانت عن انتقاله من بيته الذى كان قد بناه فى الظاهر، إلى بيت حميه مصطفى فهمى باشا. وقد استعرض فيها سعد الفترة السابقة من ٣٠ يناير ١٩٠٢ ـ فيما يختص بحركة سكناه ـ حتى انتقاله إلى بيته الجديد فى حى الإنشاء الأرستقراطى، حيث يوجد إلى الوقت الحاضر. وبطبيعة الحال فإن لفظ مذكرات ينطبق على هذه الكراسة لولا أن سعد زغلول كتب بها ملخص قضية أخرى من طراز ما كتبه فى الكراسة الأولى.

وقد قام سعد زغلول بمحاولة أخرى لكتابة المذكرات فى يوم ٣٠ يونيه ١٩٠٣، بمناسبة أطيان اشتراها بمديرية البحيرة. وقد عاد إلى التعليق عليها فى سنة ١٩١٠، عند بيع هذه الأطيان. وقد سجل فى أكتوبر ١٩٠٥، فى نفس الكراسة، كشفًا بمصاريف منزله، وهو وإن كان لا يدخل تمامًا فى باب المذكرات، إلا أنه ـ على كل حال ـ يرسم صورة لحياة سعد زغلول الخاصة.

وقد سجل سعد زغلول فى نفس الكراسةكتابة خاصة بعمليتين ماليتين له فى البورصة فى ١٠ و٢٦ نوفمبر ١٩١٦ أى بعد أحد عشر عامًا.

وتبدأ مذكرات سعد الحقيقية من الكراسة الخامسة. وتبدأ من أول يناير ١٩٠٧، ولم يكتبها سعد بخط يده، وإنما أملاها على سكرتيره.

وكان سعد زغلول قد عين فى ٢٨ أكتوبر ١٩٠٦، ناظراً للمعارف، وقد قام بزيارة الوجه القبلى فى يوم ٣٠ ديسمبر ١٩٠٦، لتفقد مدارسه. وشاء تسجيل هذه الزيارة.

ويلاحظ أن سعد زغلول قد كتب بعض الكراسات بخط يده، والبعض الآخر أملاها على سكرتيره أو أقاربه.

ومنذ انتظم سعد زغلول فى كتابة مذكراته من أول يناير ١٩٠٧، لم يتوقف عن الكتابة إلا مرغماً! وأغزر كتاباته هى التى كتبها فى الفترة التى تولى فيها نظارتى المعارف والحقانية، وفترة الحرب العالمية الأولى، وفترة ثورة ١٩١٩، والمفاوضات مع ملنر.

فقد كتب فى الفترة الأولى ٧٧٧ صفحة. وهى فترة تبدأ من أول يناير ١٩٠٧ إلى ٣١ مارس ١٩١٢.

أما الفترة الثانية فقد كتب فيها ٥٧٢، وهى فترة تبدأ من ١٨ ديسمبر ١٩١٤ إلى ١٢ أكتوبر ١٩١٨.

أما الفترة الثالثة، فقد كتب فيها سعد زغلول ٧٥٨، وهى تبدأ من ١٢ أكتوبر ١٩١٨، إلى ١٨ يوليو ١٩٢٢.

وليس معنى ذلك أن سعد زغلول كان يكتب يومياً، وإنما معناه أنه كان يكتب بانتظام، لمدة عشرين عاماً متواصلة! مع فترات انقطاع قد تقصر إلى أيام، أو تطول إلى أشهر! وقد يكون الانقطاع داخل الكراسة الواحدة، وقد يكون بين الكراسة وتاليتها.

ولم يقدم سعد زغلول تعليلاً لانقطاعه عن الكتابة لأنه كان يكتب لنفسه، وليس مطالبًا بالتالى لتقديم هذا التعليل. فلم يقدم تعليلاً لانقطاعه ستة أشهر تقريبًا من يناير إلى يوليو ١٩١٤، ولم يقدم هذا التعليل أيضًا لانقطاعه عن الكتابة من ٧ يوليو ١٩١٤ إلى مارس ١٩١٥. وعندما استأنف الكتابة يوم ٢٦ مارس ١٩١٩، بعد انقطاع من يوم ٩ مارس ١٩١٩، اكتفى بالقول بأنه: «من ٦ مارث (مارس) لم أكتب شيئًا من المذكرات».

وقد تضمنت مذكرات سعد زغلول بعض الصفحات باللغة الفرنسية التى كان قد شرع فى تعلمها فى أعقاب تعيينه نائب قاض فى ٢٧ يونيه ١٨٩٢. كما تضمنت صفحة واحدة باللغة الألمانية التى كان قد أخذ فى تعلمها فى كارلسباد قبل الحرب العالمية الأولى، ليسهل عليه التفاهم مع أهل البلاد. وقد تعلمها على يد الآنسة فريدة كابى، التى أخذت تشرف على بيته منذ سنة ١٩١١.

ومن الغريب أن سعد زغلول طوال نظارته للمعارف والحقانية، وحاجته إلى التعامل مع سلطات الاحتلال الإنجليزية، لم يكن يعرف الإنجليزية! اكتفاء باللغة الفرنسية التى كانت لغة الدبلوماسية. ولم يبدأ تعلم الإنجليزية إلا فى مالطا أثناء فترة نفيه الأولى، وكانت على يد أحد المعتقلين الألمان، الذين يعرفون الإنجليزية، ثم واصل دراسة الإنجليزية أثناء فترة نفيه الثانية فى سيشل على يد مكرم عبيد، الذى كان منفيًا معه. ومن هنا لم تتضمن المذكرات صفحات بالإنجليزية.

تتكون مذكرات سعد زغلول، الموجودة فى دار الوثائق القومية من ٥٣ كراسة. وهى مرقمة من رقم ١ إلى رقم ٣٠٠٨، فيما عدا الكراسة الأخيرة التى لم ترقم، وعدد صفحاتها عشر. ومعنى ذلك أن عدد صفحات هذه المذكرات هو ٣٠١٨.

على أن هذا هو العدد الظاهر، أما الرقم الفعلى فيختلف تمامًا، ويرجع ذلك إلى الظروف التى تم فيها الترقيم. لقد كانت هذه المذكرات ـ كما روت الآنسة فريدة كابى الألمانية الجنسية، التى عاشت فى منزل سعد زغلول كمترجمة ووصيفة لأم المصريين ـ مبعثرة بين مكتبه الخاص الذى يقع فى الدور الأول من بيت الأمة، وغرفة المكتبة التى تقع فى نفس الدور. وقد ظلت كذلك بعد وفاة سعد ولم يلبث أن وقع حادث كاد يؤدى إلى فقد إحدى عشرة كراسة. فقد تعود سعد أن يكتب مذكراته فى كراسة مدرسية، ويترك فى أولها صفحات بدون كتابة، وعدة صفحات أخرى فى آخرها بدون كتابة أيضًا وبعد وفاة سعد، وبينما كان أحد الموظفين يقوم بتنظيف المكتبة، وجد بعض هذه الكراسات القديمة، فظنها بدون كتابة، وألقى بها فى سلة المهملات. وتصادف أن رأى مصطفى أمين ـ وهو ابن رتيبة بنت أخت سعد زغلول وابنته المتبناه، وكان عمره وقتذاك اثنى عشر عامًا ـ هذه الكراسات فى السلة، فأخذها لاستعماله الخاص، ولكنه اكتشف فيها المذكرات، فسلمها إلى السيدة صفية زغلول.

عند ذلك قررت صفية زغلول جمع المذكرات فى مكان واحد، وكلفت الآنسة فريدة بترقيمها. وقد قامت فريدة بذلك بطريقة متعجلة، فلم تراع الترتيب الزمنى للكراسات، ربما لتعذر قراءة خط سعد زغلول، وعدم استعانتها فى ذلك بأحد، فلم يعد التسلسل الرقمى للكراسات متفقًا مع التسلسل الزمنى.

ومع أنها راعت الترقيم العربى من اليمين إلى اليسار، إلا أنها طبقت ذلك أيضًا بالنسبة لبعض الأجندات الأجنبية، التى استخدم سعد زغلول بعضها فى كتابة مذكراته، ولم تراع

أن الكتابة فى هذه الأچندات تبدأ من اليسار إلى اليمين، فأصبح الترقيم فى هذه الأچندات معكوسًا!

وفى الوقت نفسه ارتكبت أخطاء فى الترقيم، ففى الكراسة التاسعة انتقلت من رقم ٤٤٩ إلى رقم ٥٠٠ مرة واحدة، ولولا أن الرقمين كانا لورقة واحدة، لقام الشك فى فقد بعض الصفحات بين الرقمين. وعلى كل حال فقد أدى هذا الخطأ إلى نقص العدد الفعلى ٥٠ صفحة.

كذلك انتقلت فريدة كابى من رقم ١٤٢٤، الذى انتهت به الكراسة رقم ٢٧ إلى رقم ١٤٨٢ الذى بدأت به الكراسة ٢٨، فنقص العدد الفعلى لصفحات المذكرات ٥٧ صفحة أخرى.

وإن كنا لا نجد تفسيراً لهذا الخطإ كما حدث بالنسبة للخطإ السابق، فالانتقال من رقم ٤٤٩ إلى رقم ٥٠٠ جائز الحدوث عن طريق انتقال العين من رقم ٤٩ إلى رقم ٥٠ ثم تحول رقم ٥٠ إلى رقم ٥٠٠! ولكن الانتقال من رقم ٢٤ إلى رقم ٨٢ فى رقمى ١٤٢٤، ١٤٨٢، غير جائز الحدوث وليس له معنى، الأمر الذى يجعلنا نشك فى فقد كراسة من المذكرات، خصوصًا هناك فجوة زمنية بين الكراسة رقم ٢٩ والكراسة رقم ٢٨، إذ تنتهى الكراسة ٢٩ - وهى الكراسة التى تسبق من الناحية الزمنية الكراسة ٢٨ - بتاريخ ٨ أكتوبر ١٩١٧، وتبدأ الكراسة ٢٨ - وهى التالية لها من الناحية الزمنية - بتاريخ ٢٥ نوفمبر ١٩١٧. ومعنى ذلك وجود فجوة زمنية مدتها سبعة وأربعون يومًا (من ٩ أكتوبر إلى ٢٤ نوفمبر)، وصحيح أن هناك فجوات زمنية بين كثير من الكراسات، ولكن لا توجد بينها فجوة رقمية أبدًا!

ويلاحظ أنه عندما انتقلت المذكرات من حراسة مصطفى النحاس إلى حراسة الدكتور محمد بهى الدين بركات، استدعى الأخير الآنسة فريدة لمراجعة المذكرات بصورة نهائية، ولكنها اكتشفت بمراجعة الكراريس أن هناك مائة صفحة ناقصة، وهذا ما أكدته بنفسها لجريدة الأهرام فى عددها الصادر فى ٢٢ يونيه ١٩٦٣، وكانت فى ذلك الوقت قد بلغت سبعة وسبعين عامًا من عمرها.

وواضح أن فريدة قد حسبت، بين هذه الصفحات، الخمسين صفحة سالفة الذكر فى الكراسة التاسعة من ٤٤٩ إلى ٥٠٠ دون أن تفطن إلى أن الرقمين لورقة واحدة ثم أضافت إليها السبع والخمسين صفحة الناقصة بين نهاية الكراسة ٢٧ والكراسة ٢٨، وخرجت بقصة المائة صفحة الناقصة.

فإذا صح هذا الاجتهاد، فإن الكراسة الناقصة تكون قد ضاعت بعد ترقيم فريدة كابى الصفحات، وقبل ترقيم الكراسة فى بيت سعد زغلول، ولا تكون قد ضاعت من خزانة مصطفى النحاس، لأن أرقام الكراسات فى شكل مسلسل من رقم ١ إلى رقم ٥٣. أى أنه قد تكون هذه الكراسة قد فقدت - لأى سبب من الأسباب - بعد ترقيم الصفحات، ولما جاء دور ترقيم الكراسات ذاتها تم ترقيم الكراسة التالية لرقم ٢٧ برقم ٢٨ دون ملاحظة غياب الكراسة الحقيقية!

على كل حال - وسواء صح هذا الاجتهاد أو لم يصح - فإننا لا يجب أن نلقى مسئولية الأخطاء التى وقعت فى ترقيم المذكرات على فريدة كابى وحدها، وإنما كان لطريقة سعد زغلول فى استخدام الكراسات نصيب كبير فى ذلك! فقد ذكرنا كيف أن بعض الأچندات التى كانت يكتب فيها سعد زغلول من الشمال إلى اليمين، رقمتها فريدة من اليمين إلى الشمال، كما هو الحال فى الكراسة الخامسة.

ولكن هناك إحدى الكراسات التى كتب فيها سعد زغلول من الجانبين، وهى الكراسة رقم ٢٠! فقد بدأ سعد زغلول الكتابة فيها من اليمين إلى الشمال ثم عاد وكتب من الشمال إلى اليمين! وقد رقمتها فريدة ترقيمًا صحيحًا كأچندة إفرنجية ابتداء من الشمال إلى اليمين، مما ترتب عليه أن الصفحات من ١٠١٣ إلى ١٠٥٥ تقرأ بعكس الترقيم، أى تبدأ من الصفحة ١٠٥٥ نزولاً إلى ١٠١٣ فتقرأ - على سبيل المثال - يوميتا ٣، ٤ مارس ١٩١١ فى صفحة ١٠٢٣، بينما تقرأ يومية ٦ مارس ١٩١١، التالية لهما فى صفحة سابقة! هى صفحة ١٠٢١! بينما تقرأ الصفحات من ٩٥٩ إلى ١٠١٢ بترتيب الأرقام الصحيح.

كذلك فهناك كثير من المشاكل ترتبت على طريقة استخدام سعد زغلول للكراسات. فلم يكن يكتب فى كراسة واحدة حتى تنتهى، بل كثيراً ما كان يكتب فى عدة كراسات فى نفس الوقت! وأكثر من ذلك أنه كثيراً ما كان يعود فيكتب فى كراسات قديمة ترجع لزمن سابق، لمجرد أنه وجد فيها صفحات بيضاء، مما نشأ عنه أن بعض الكراسات تناول أحداثًا وقعت فى أزمنة مختلفة يفصل بينها عدد كبير من السنين!

فالكراسة رقم ٢٧ - على سبيل المثال - تحتوى على أحداث وقعت فى عام ١٩٠٣، وأخرى وقعت فى عام ١٩١٦! والكراسة رقم ٣٠ تحتوى على أحداث وقعت فى سنوات ١٩٠٨ و١٩٠٩ و١٩١٧، والكراسة رقم ٢٨ تحتوى على أحداث وقعت فى سنتى ١٩١٤ و١٩١٧، والكراسة رقم ٤٩ تحتوى على أحداث وقعت فى أعوام ١٩٢٣ و ١٩٢٤ و١٩٢٥

ومن هنا فإن أكبر مشكلة فى قراءة مذكرات سعد زغلول هى مشكلة احتواء الكراسات على أحداث تنتمى لفترات زمنية مختلفة.

وقد وقع بعض المؤرخين فى خطإ الاعتماد على البطاقات المثبتة بكل كراسة، فى ترتيب الكراسات ترتيبًا زمنيًا، على أن الفحص الدقيق لمحتويات الكراسات على النحو السالف الذكر أثبت خطأ هذا الترتيب!

وقد كتب سعد زغلول مذكراته بلغة عربية سليمة تشوبها ألفاظ قليلة لم تعد تستخدم فى مصر فى عصرنا. فهو يكتب شهر مارس «مارث»، كما يكتب شهر أكتوبر ـ أحيانًا ـ «أكطوبر» ويكتب شهر أبريل «أفريل».

وفى الوقت نفسه كان يستخدم أحيانًا عبارات دارجة حيثما يتطلب الأمر ذلك، خصوصًا فى حالة النقل عن الغير، أو الترجمة. فهو ينقل عن «جورست» ـ على سبيل المثال ـ وصفه لأحد الأفراد بأنه «يشتغل بقلب»!، أى بحماسة وجد. ويكتب سعد زغلول لفظ هام بهذا الشكل «خانم».

وبالنسبة للنواحى الإملائية فقد درج سعد زغلول على أن يكتب «ألا» على شكل «أن لا»! مع أن هذا الاستخدام يجب أن يقتصر على حالة ما إذا كان اللفظ الوارد بعد أن «اسما»!

فالقاعدة هى أن اتصال «أن» بـ «لا» إذا كانت ناصبة للفعل، وذلك لشدة ارتباطها به، فإذا جاء اسم بعد «لا» ضاع الربط بينها وبين ما بعدها، فتفصل «لا» وترجع إليها نونها، فنقول: «علمت أن لا فائدة»، ونقول. «أرجو ألا تحزن».

يمكن تقسيم حياة سعد زغلول السياسية إلى أربع مراحل:

المرحلة الأولى، مرحلة توليه نظارتى المعارف والحقانية.

والمرحلة الثانية، مرحلة وكالته للجمعية التشريعية حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى.

أما المرحلة الثالثة، فهى مرحلة زعامته لثورة ١٩١٩، حتى اغتيال السردار لى ستاك فى يوم ١٩ نوفمبر ١٩٢٤. وتبدأ المرحلة الرابعة فى أعقاب اغتيال السردار، وتنتهى بوفاة سعد زغلول فى يوم ٢٣ أغسطس ١٩٢٧.

ولكل مرحلة ظروفها التاريخية التى أملت على سعد مواقفه السياسية، وتتمثل ـ بالدرجة الأولى ـ فى علاقات القوى المتشابكة والمتعددة الأطراف والمتناقضة، بين

الاحتلال والقوى الوطنية من جانب، وبين الاحتلال والخديو من جانب آخر، وبين الخديو والقوى الوطنية من جانب ثالث.

كما تتمثل فى التركيب الطبقى للمجتمع المصرى فى ذلك الحين، الذى كان يختلف كثيراً عن التركيب الاجتماعى الحالى. وتتمثل أيضًا فى تباين مواقف القوى الوطنية من الدولة العثمانية صاحبة السيادة على مصر فى ذلك الحين.

وقد ولد سعد زغلول فى شهر ذى الحجة ١٢٧٤ هجرية، الموافق يوليو ١٨٥٨م، وهو التاريخ الذى صرح به سعد زغلول بنفسه لسكرتيره محمد إبراهيم الجزيرى، حين سأله أحد الطلبة عن تاريخ ميلاد سعد زغلول لتحتفل الأمة بذكراه، فقال سعد إنه «يظن ـ على ما سمع ممن شهدوا مولده ـ أن تاريخه ١٦ من ذى الحجة سنة ١٢٧٤ هجرية».

وعلى ذلك فقد قدر سعد عمره فى الإحصاء العام الذى تم فى عام ١٩٢٧ بتسعة وستين عامًا ميلاديًا.

على أن فتح الله بركات باشا أكد أن ميلاد سعد زغلول كان فى شهر ربيع الأول ١٢٧٣ هجرية، وهو ما يوافق نوفمبر ١٨٥٦م، وذكر أنه حقق هذا التاريخ قياسًا على تاريخ ميلاد الشيخ إبراهيم عبدالرحمن زغلول ابن عبدالرحمن زغلول أخى سعد زغلول، وقد ولد الشيخ إبراهيم مع سعد فى أسبوع واحد، وهو حى وقتذاك معروف تاريخ ميلاده، ووارث له.

على كل حال فقد كان ميلاد سعد زغلول فى مركز إبيانة بمركز فوة الذى كان تابعًا وقتذاك لمديرية الغربية. وقد ولد من أسرة مصرية صميمة، وكان أبوه الشيخ إبراهيم زغلول، رئيس مشيخة القرية ـ أى عمدتها ـ وقد سبق له الزواج من سيدة أنجب منها بنتين هما فرحانة وستهم، وخمسة أولاد هم عبدالرحمن، وشناوى ومحمد وأحمد وشلبى.

ثم تزوج من والدة سعد، وهى مريم بنت الشيخ عبده بركات، أحد كبار أصحاب الأراضى (وأخوها عبدالله بركات والد فتح الله بركات باشا)، وأنجب منها بنتًا واحدة تدعى ستهم، وسعد، وفتحى

وقد مات والد سعد زغلول وعمره لا يتجاوز الخامسة، فكفلته وشقيقه فتحى وشقيقته ستهم ـ والدته، يعاونها فى ذلك أخوه الشناوى أفندى، الذى كان قد تروج بخالة سعد.

فى ذلك الحين كانت تقاليد الأسر القديمة فى الريف تقضى بأن ترسل أحد أبنائها إلى

الأزهر، بركة وتقربًا إلى الله، وحتى يكون منها أحد رجال الدين، وترسل بالابن الآخر إلى المدارس الحكومية، لكى يصبح موظفًا يحمى بنفوذه فى الحكومة نفوذ الأسرة فى الريف.

وكان نصيب سعد الالتحاق بالأزهر، باعتباره الولد الأكبر، أما أخوه فتحى فكان نصيبه المدارس الحكومية. ولما كان التعليم فى الأزهر يتطلب ضرورة حفظ القرآن الكريم أولا، وكان حفظ القرآن يتم فى «الكتاتيب» على يد بعض المشايخ، فقد التحق سعد فى السابعة من عمره بكتاب القرية، حيث مكث فيه خمس سنوات، تعلم فيها القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم.

وفى سنة ١٨٧٣، وفد سعد زغلول إلى القاهرة للالتحاق بالأزهر. وقد كان من حسن حظ سعد زغلول أن فترة وجوده فى الأزهر تميزت بوجود المفكر الإسلامى الكبير السيد جمال الدين الأفغانى فى القاهرة.

كذلك تتلمذ سعد على يد المصلح الدينى الكبير الشيخ محمد عبده، الذى كان يكبره بعشر سنوات. ولم تكن علاقة سعد بالشيخ محمد عبده علاقة تلميذ بأستاذه فحسب، بل علاقة ابن بوالده، أو مريد بشيخه. فكان يستفيد من علمه ومن أخلاقه وشمائله ومن فصاحته وبلاغة كلامه. فشب بين يديه كاتبًا خطيبًا أديبًا سياسيا وطنيا إسلاميا.

ومنذ جاء سعد إلى المجاورة فى الأزهر، لبس الجبة والقفطان والعمامة. وكان يسكن - على خلاف عادة المجاورين - سكنًا مستقلا فى ربع العنانى بجهة سيدنا الحسين، وكان يزوره نفر كثير ممن برزوا بعد فى ميدان الحياة، منهم الشيخ عبدالكريم سلمان، وإبراهيم اللقانى بك، والسيد وفا، والهلباوى بك.

ويعترف سعد زغلول بأن طريقة الأزهر فى التعليم هى التى كونت شخصيته الاستقلالية.

وبسبب توثق علاقة سعد بالشيخ محمد عبده، فقد أسند إليه تحرير جريدة «الوقائع المصرية» فى أوائل أكتوبر ١٨٨٠، وترك سعد الأزهر قبل الحصول على شهادته فى ٥ أكتوبر ١٨٨٠.

واستمر سعد فى جريدة الوقائع حتى نقل إلى وظيفة معاون بنظارة الداخلية ١٨٨٢، ثم عين فى سبتمبر ١٨٨٢، ناظرًا لقلم القضايا بمديرية الجيزة (باشمعاون).

ولم تلبث أحداث الثورة العرابية أن دهمت البلاد ويعد الاحتلال اتهم سعد زغلول بالاشتراك فى جمعية سرية باسم «جمعية الانتقام»، وقد قبض على سعد وزميله حسين صقر يوم ٢٠ يونيه ١٨٨٣، وأحيلا إلى المحاكمة، على أن لجنة التحقيق لم تجد دليلاً يدين سعدا وزميله فقررت الإفراج عنهما.

ولكن الحكومة رفضت الإفراج، وأبقتهما معتقلين بعد إعلان البراءة أكثر من ثلاثة أشهر!

وقد خرج سعد زغلول من السجن ليستأنف عمله فى المحاماة، وقد استطاع أن يرفع من شأن وأهمية هذه المهنة المزدراة فى عصره، بفضل ما كان يتحلى به من شرف وعزة نفس وكفاءة وأمانة وجد. فلم يقبل قط الدفاع عن باطل، ولم يرفض الدفاع عن حق.

لذلك طارت شهرته فى القطر المصرى، وانتخب عضواً فى اللجنة التى شكلتها محكمة الاستئناف لإصلاح قانون العقوبات.

وقد كان بسبب شهرة سعد زغلول أن اختارته الأميرة نازلى فاضل وكيلاً لأعمالها، وقد أتاحت هذه الفرصة لسعد زغلول الاختلاط بالطبقة الأرستقرطية. وقد توثقت علاقة سعد زغلول بصالون الأميرة نازلى فاضل، خصوصاً بعد عودة الشيخ محمد عبده إلى القاهرة من منفاه فى عام ١٨٨٨، وأصبح من أصدقاء الأميرة. ومن خلال تردد سعد على الصالون تعرف عليه كثير من كبار الموظفين الإنجليز، ومنهم السير إفلن بيرنج (لورد كرومر فيما بعد).

فى ذلك الحين كانت سلطات الاحتلال فى مصر قد اتبعت سياسة إحلال بعض المصريين محل الأتراك والشراكسة فى بعض الوظائف الحكومية الكبيرة، متبنية فى ذلك مطالب الثورة العرابية نفسها! ولم يكن السبب فى ذلك هو الحرص على مصالح المصريين، وإنما كان الكراهية للشراكسة والأتراك الذين كانوا يدينون بالولاء لتركيا.

ولما كان سعد قد حاز شهرة واسعة فى المحاماة ـ كما ذكرنا ـ فلذلك عرضت الحكومة عليه وظيفة «نائب قاض» بمحكمة الاستئناف بمرتب أربعين جنيهًا. وقد قبل سعد هذه الوظيفة، رغم ضآلة مرتبها بالقياس بربحه من مهنته كمحام، والذى يصل إلى ستة آلاف جنيه سنويًا، وقد كان السبب الذى دعا سعد زغلول إلى قبول هذه الوظيفة، ما فيها من شرف، حيث لم يسبق لسعد أن عين قاضيًا بالمحاكم الابتدائية!

فى ذلك الحين لم يكن سعد زغلول قد حصل على ليسانس الحقوق، لأن هذا المؤهل

لم يكن شرطًا فى تولى مناصب القضاء فى ذلك الحين، ولذلك قرر الحصول عليه، وشرع فوراً فى تعلم اللغة الفرنسية فى صيف ١٨٩٢، ثم التحق بجامعة باريس فى أوائل عام ١٨٩٦، وحصل على ليسانس الحقوق فى يوليو ١٨٩٧.

وفى نفس العام الذى التحق فيه سعد زغلول بكلية الحقوق فى باريس تزوج بصفية فهمى، بنت مصطفى باشا فهمى، رئيس مجلس النظار (الوزراء)، فى ٦ فبراير ١٨٩٦.

وبهذا الزواج استكمل جميع المؤهلات اللازمة لكسر الحاجز الاجتماعى الذى يحول بينه وبين الدخول فى الطبقة الأرستقراطية، التى كانت مقصورة فى معظمها على الأسر ذات الأصول التركية والشركسية بعد أن نجح فى الحصول على الشهرة، والثروة، والوظيفة، والتعليم العالى، والمصاهرة

لذلك يمكننا أن نعتبر هذا الكفاح من جانب سعد زغلول، جزءاً من كفاح الطبقة الوسطى المصرية، الناشئة من أصول فلاحية لإزاحة الطبقة الأرستقراطية التركية من مكانها الذى كانت تتربع فيه على عرش المجتمع المصرى.

وقد مكث سعد زغلول فى سلك القضاء قرابة أربعة عشر عامًا، من ٢٧ يونيه ١٨٩٢ إلى ٢٨ أكتوبر ١٩٠٦، أحرز فى خلالها رتبة «المتمايز»، كما أحرز النوط المجيدى الثالث، وارتقى فى سلك القضاء حتى وصل إلى درجة مستشار، وجلس فى دائرة الجنايات والجنح المستأنفة، عضواً ورئيساً، وجلس فى دائرة الجنايات الكبرى رئيسًا وعضواً.

فى ذلك الحين كانت فكرة بناء الجامعة المصرية قد أصبحت جزءاً لا يتجزأ من مطالب الحركة الوطنية، وقد تولت مدرسة الشيخ محمد عبده تنفيذ هذه الفكرة بعد وفاته.

وقد تولى سعد زغلول الدعوة للتبرع للمشروع، وتقرر أن يكون الاجتماع الأول فى داره، وتحدد يوم ١٢ أكتوبر ١٩٠٦، موعداً لهذا الاجتماع. وحضر ٢٧ عضواً منهم قاسم أمين ومحمد فريد وعبدالعريز فهمى والشيخ عبدالعزيز حاويش وحفنى ناصف وعبدالله أباظة وأخنوخ أفندى فانوس وحسين بك أبو حسين ومحمد بك الغمراوى.. وآخرون.

وقد اختير سعد وكيلاً لرئيس اللجنة المؤقتة التى تألفت لمباشرة هذا العمل، وتركت الرئاسة شاغرة ليتولاها أحد الأمراء. كما انتخب قاسم أمين سكرتيراً، واتفق على تسمية الجامعة باسم «الجامعة المصرية»، واكتتب سعد زغلول للمشروع بمائة جنيه، كما تبرع غيره، وبلغت الاكتتابات ٤٤٨٥ جنيهًا فى هذا الاجتماع.

وقد كان من الطبيعى أن يكسب هذا الدور الذى أداه سعد زغلول فى مشروع الجامعة المصرية واختياره رئيسًا فعليا للجنة المؤقتة، اسمه سمعة واحترامًا لدى الرأى العام المصرى، ويدفع به - بالتالى - إلى قمة المرشحين لتولى نظارة المعارف، عندما قررت السياسة الإنجليزية إسنادها إلى وزير مستقل.

ومنذ أن تولى سعد زغلول منصب الوزارة، شعر بمسئوليته، أمام الرأى العام، بالإضافة إلى شعور دفين بأن وصوله إلى مركز الوزارة ليس هو نهاية المطاف بالنسبة لحياته، وإنما هو بداية لدور أعظم فى خدمة بلده، وفى خدمة قضية الاستقلال، فواظب على كتابة مذكراته اليومية تحت شعور بمسئوليته القومية، وكان فى ذلك متأثرًا بمذكرات جان جاك روسو، التى عرى فيها نفسه دون حرج.

ومن هنا يمكن فهم خصوصية مذكرات سعد زغلول التى تميزها عن غيرها من المذكرات التى كتبها الساسة والسياسيون والعظماء، على مدى التاريخ.

فلم تكن مذكرات، بقدر ما كانت اعترافات.. اعترافات على الغير واعترافات على نفسه.

ويعجب الإنسان للقسوة التى أخذ بها سعد زغلول نفسه، وهو يتحدث عن أعماله! فقد كان ناقدًا، بل وأحيانًا ناقمًا على هذه الأعمال إذا كانت تستحق النقمة!

ومن هنا فمذكرات سعد زغلول لا تشبه أى مذكرات كتبها أصحابها! لقد كانت السمة الرئيسية التى تجمع كل المذكرات التى كتبت قبله، وكتبت بعده، هى النزعة الدفاعية عن النفس! لقد كتب كل الزعماء والسياسيين مذكراتهم بغرض الدفاع عن أنفسهم أمام التاريخ، وبمعنى آخر أنها كانت مذكرات دفاعية أو عرائض تبرئ ساحة كاتبها أمام التاريخ. ولم تكن مذكرات سعد زغلول كذلك، فإن نزعته الصارمة إلى العدل دفعته إلى الاعتراف بكل ما صدر عنه مما يمكن أن يدينه أمام التاريخ.

وربما كانت اعترافاته على نفسه بلعب القمار، مثالاً صارخًا على ذلك. فقد كان سعد زغلول يعلم أنه يعيش فى بلد إسلامى يدين لعب القمار. وكان هو نفسه يدين لعب القمار! ولكنه لم يملك على نفسه قوة تمنعه من ذلك، فكان ينهال على نفسه باللوم والتحقير بما يمكن لخصم لدود له أن يفعل.

والأغرب من ذلك أنه كان فى وسعه بسهولة فائقة، أن يحذف من مذكراته كل ما يمكن أن يدينه أمام التاريخ، ولكنه لم يفعل! والأكثر من ذلك أنه أوصى بمذكراته أن تكون فى حوزة الوفد يتصرف فيها كما يشاء.

ولم يكن سعد زغلول غافلاً عما يمكن أن تسببه له هذه المذكرات من حرج وإدانة أمام شعبه وأمام التاريخ، وبما يمكن أن تنزل من زعامته الشعبية أمام الشعب المصرى المسلم، الذى أولاه ثقة لم يولها لزعيم من قبل، فكتب فى مذكراته عبارته التى صدرنا بها تحقيقنا لمذكرات سعد زغلول وهى: «ويل لى من الذين يطالعون من بعدى هذه المذكرات».

ويقف الإنسان حائراً أمام هذه العبارة! فإذا كان سعد زغلول يتوقع الويل والثبور من الذين يطالعون مذكراته من بعده، فلماذا لم يحذف من مذكراته كل ما يسبب له هذا الويل؟!

ولماذا أتاح لخصومه السياسيين السلاح الذى يطعنون به، من واقع هذه المذكرات؟

لا يمكن فهم ذلك إلا إذا قررنا أن سعد زغلول كان شخصية هائلة يثق بنفسه، وبالشعب المصرى الذى أولاه ثقته على نحو لا يمكن اختراقه.

فمن المحقق أن سعد زغلول قد حسب حسبة الويل الذى ينتظره من الذين سيطالعون من بعده مذكراته، والاعتراف بأنه أبدى من الشجاعة الأدبية فى السماح بنشر هذه المذكرات، بما لم يسبق له مثيل فى طول التاريخ البشرى وعرضه. وكان حسن الظن بالأمة المصرية العظيمة، ذات الحضارة التليدة، وأنها سوف تضع فى ميزان تقييمه شجاعته أمام اعترافاته، وأنها سوف تغلب كفة شجاعته على كفة أخطائه.

إن من يقرأ مذكرات سعد رغلول يخرج بنتيجة محققة، هى أنه لم يكن زعيمًا عاديا، وإنما كان زعيمًا خارقًا، وأنه كان يثق بأمته أكثر مما وثق بها أى زعيم آخر.

ومن هنا لم يتردد فى أن يثبت على نفسه الضعف البشرى، الذى ينتاب جميع البشر. ففى إحدى كراساته نراه يلوم نفسه لومًا شديداً لأنه شعر بشىء من الغيرة والحسد، لأن محصول عديله محمد صدقى باشا، كان أكثر من محصوله، فيقول إنه ما كان يجب أن يخالجه هذا الشعور بالحسد والغيرة، لسبب بسيط، هو أنه لن ينقص من محصول عديله من جهة، ولأنه لن يضيف إلى محصوله من جهة أخرى!

وبهذا المنطق الذى كان يحكم شخصية سعد زغلول كتب مذكراته، التى تعتبر فى حد ذاتها برهانًا أكيداً على عظمة زعيم مصرى من أبناء النيل.

عبد الرحمن فهمى
مذكراته والعمل الثورى

أحمد نجيب أحمد حمدى

عبد الرحمن فهمى (بك) (١٨٧٠-١٩٤٦) أحد أبرز قادة النضال السرى ضد الاحتلال الإنجليزى وأعوانه فى مصر خاصة أثناء ثورة ١٩١٩، وقد تذبذب دوره فى الحركة الوطنية المصرية صعودا وهبوطا، تبعا لمجريات التطورات السياسية التى مرت بها البلاد.

ولد فى ٣ مارس ١٨٧٠، ونشأ وتربى فى منزل شقيقه الأكبر محمد ماهر باشا(١) صديق الخديو عباس حلمى الثانى ووكيل نظارة الحربية، وهى صداقة كان كرومر يعتبرها السبب الرئيسى فى تحريض عباس ضد الاحتلال، ولذلك أصر كرومر إبان أزمة الحدود عام ١٨٩٤(٢) على نقل محمد ماهر من وكالة الحربية. ولابد أن عبد الرحمن فهمى الذى كان ضابطا بالجيش قد تأثر باتجاهات شقيقه المعادية للإنجليز(٣).

ومن الطريف أن نذكر أن المنزل الذى نشأ فيه عبد الرحمن فهمى هو المبنى الذى تشغله حاليا دار الأدباء ١٠٤ شارع قصر العينى، على يمين القادم من ميدان التحرير(٤)، وقد خصص الدور السفلى منه (البدروم) لأعمال الجهاز السرى الذى تولى قيادته وقت أن كان سكرتيرا عاما للجنة المركزية للوفد التى تشكلت فى ٢٣ نوفمبر ١٩١٨.

وينحدر عبد الرحمن فهمى من أصول شركسية، وهى أصول نبت منها العديد من الأسر فى مصر مثل الأسر الأباظية. ولا يعنى ذلك أن تلك الأسر غير مصرية أو أنها كانت أقل وطنية من غيرها، فقد عرفت مصر خلال تلك الفترة التى برز فيها عبد الرحمن فهمى فى ميدان العمل العام ابتداء من العقد الأخير من القرن التاسع عشر، عرفت عملية مكثفة لتمصير أبناء هذه الطبقة التى انتمى إليها زعماء وطنيون قبل فرض الحماية على مصر مثل محمد فريد نفسه، أو كبار رجال دولة بعد ذلك مثل عدلى يكن وعبد الخالق ثروت(٥).

لقد التحق عبد الرحمن فهمى بالمدرسة الحربية وتخرج فيها عام ١٨٨٨ ، واشترك فى الحملة المصرية بقيادة كتشنر لاسترداد دنقلة . وبعد الحملة انضم للمعية الخديوية . وفى عام ١٨٩٦ عين ياورا لناظر الحربية مصطفى فهمى(٦) .

وقد أثر التعليم العسكرى على مسيرة حياة الرجل مما يمكن أن نلحظه فى أكثر من جانب . فهذا النوع من التعليم هو ما أعطى للرجل طابعه الذى عرف عنه بالشدة والصرامة وهو ما شهد به مجموع الشهود الذين استدعتهم المحكمة أثناء محاكمته عام ١٩٢٠ فى قضية المؤامرة الكبرى .

وهذا النوع من التعليم هو الذى أهل عبد الرحمن فهمى للنجاح الباهر الذى أحرزه خلال عمله سكرتيرا للجنة المركزية للوفد ومنظما للعمل السرى لثورة ١٩١٩ . فهو بالإضافة إلى ما يتمتع به من عقلية تنظيمية قادرة على إدارة مثل هذا العمل، كان فى الوقت نفسه كتوما وقادرا بالتالى على الإمساك بخيوط العمل بين يديه .

وأخيرا فإن هذا النوع من التعليم كان الباب الذى دخل منه الرجل إلى الوظائف العامة التى شغلها خلال المرحلة الأولى من مراحل العمل العام، فقد تقلب بين المناصب البوليسية والمناصب الإدارية . ففى عام ١٩٠١ نقل إلى خدمة البوليس وتنقل فى مناصبه فعين مأمورا لمركز سمالوط ثم بنى مزار ثم إمبابة(٧) .

وبين عامى ١٩٠٢ ، ١٩٠٣ عين وكيلا لمديرية القليوبية ثم وكيلا لمديرية الدقهلية . وفى عام ١٩٠٦ عين مديرا لمديرية بنى سويف . وفى عام ١٩٠٨ عين مديرا لمديرية الجيزة، وكانت من المديريات الكبرى التى لا يتولاها إلا شخصية مرموقة(٨) .

وفى الجيزة بدأت المتاعب التى واجهت عبد الرحمن فهمى، والتى يرجع سببها فى تقديرنا إلى تمسكه باستقلاله فى اتخاذ القرار، وهو ما لم يعد متاحا فى ضوء التطورات التى جرت منذ الاحتلال البريطانى لمصر عام ١٨٨٢ ، وما سارت عليه السياسة الإنجليزية منذ ذلك الوقت من هيمنتها على الإدارة المصرية، فى البداية من خلال المستشارين الإنجليز الذين عينوا فى النظارات، ثم بعد ذلك من خلال عشرات من كبار وصغار الموظفين الذين انبثوا فى الإدارة المصرية، فى القاهرة أو فى المديريات . ومع هؤلاء اصطدم عبد الرحمن فهمى، حيث دب الخلاف بينه وبين المستر أيرلند مفتش رى مديرية الجيزة الذى استطاع أن يؤلب عليه زملاءه فى نظارات الأشغال والمالية والداخلية .

وانتهى الأمر بمواجهة بين الرجل والمستر هيزل مستشار الداخلية بحضور محمد سعيد

باشا رئيس النظار وناظر الداخلية، وحدد المستشار الإنجليزى طلباته فى أحد أمرين: إما إبعاد عبد الرحمن فهمى عن مديرية الجيزة، وإما إحالته إلى المعاش. وانتهت المشكلة بنقله إلى وكالة الأوقاف فى عام ١٩١١ بعد أن فشلت وساطة محمد سعيد.

وفى الأوقاف اصطدم بالخديو حول صفقة أطيان المطاعنة(٩) على نحو دفع الخديو إلى إحالته إلى المعاش عام ١٩١٣. ولم يدخل الرجل بعد ذلك قط فى خدمة الحكومة(١٠).

لقد كان عبد الرحمن فهمى شأن كثيرين من قيادات العمل السياسى ينتمى إلى طبقة كبار الملاك مما يمكن استنتاجه من أكثر من حقيقة. فهو فى مقابلة لـ«أللنبى» هو وأعضاء اللجنة المركزية للوفد طلب المندوب السامى من كل منهم أن يذهب إلى عزبته فأجاب عبد الرحمن فهمى بأنه ليس عنده عزبة. وعندما سأله ممثل بريطانيا فى مصر عن السبب، رد بأنه قد باعها منذ وقت قصير. ثم إنه فى محاكمته فى قضية المؤامرة الكبرى اعترف بأنه قبيل المحاكمة سحب مبلغ ٧٥٠٠ جنيها من حسابه فى البنك ليشترى ٥٠ فدانا فى القليوبية(١١).

وقد مكنه انتماؤه الاجتماعى من الاتصال بالطبقة والتأثير فيها. مثال على ذلك ما رواه فى «صفحات مطوية من أيام الجهاد» بمجلة الدنيا المصورة، ٧ يناير ١٩٣١، عن أن شخصين من كبار رجا ل الحزب الوطنى فى الإسكندرية كانا فى طريقهما لأوروبا لتشكيل وفد آخر بكل مردودات هذا العمل من إضعاف الوفد المصرى، فاستعان ببعض السيدات اللائى كن يعملن فى صفوف الحركة الوطنية لإقناع «حرمى الشخصين عضوى الحزب الوطنى بأن قيام نفر من أبناء الأمة ضد إرادة المجموع عمل ينافى الوطنية الصحيحة، ويلصق العار بفاعله أبد الدهر».

ومن حسن الحظ أن هاتين السيدتين اقتنعتا تمام الاقتناع بصدق هذه النظرية فحالتا بين روجيهما وبين القيام بهذا السفر بعد أن كادت محاولتهما تؤدى إلى الطلاق.

وقد أثر هذا الانتماء الاجتماعى فى جانب آخر، وهو أنه كان محل ثقة سائر أعضاء الوفد فى تدبير نفقات العمل السرى الذى تولى تنظيمه، وهو عمل يكون من حق المسئول الأول عنه دفع مصروفاته دون الإفصاح عن وجوه الصرف(١٢).

لقد شئنا أن نسرد هذه التفصيلات حول نشأة عبد الرحمن فهمى وتكوينه وأعماله قبل قيام ثورة ١٩١٩، لأنها تلقى أضواء على شخصية هذا الرجل. ذلك أنه من أوضح جوانب هذه الشخصية اعتدادها بنفسها وبكرامتها وشدتها فى الحق وإحساسها بجسامة

المسئولية. فضلا عن أنه أثناء خدمته بالجيش والإدارة، وكثرة التنقل بين مراكز متعددة بين الوجهين القبلي والبحرى اكتسب معرفة واسعة بأحوال مصر، وصلة واسعة بالشخصيات والأسر أفادته أيما فائدة فى قيادة الحركة السرية التى رفعت لواء المقاومة ضد الإنجليز(١٣).

تلك هى المرحلة الأولى من حياته، مرحلة اشتغاله بالعمل العام. أما المرحلة الثانية فهى مرحلة نضاله السرى التى سوف نتناولها فى تبيان دوره فى الحركة الوطنية.

وتأتى المرحلة الثالثة من مراحل حياته، عندما بدأ بتدوين مذكراته، جاعلا نقطة البداية فيها لقاء ١٣ نوفمبر ١٩١٨ الشهير، وتنتهى بالخلاف الذى تفجر بينه و بين سعد زغلول عام ١٩٢٦، والذى اعتزل بعده الحياة السياسية برمتها. وإن كان قد امتد بكتابة مذكراته لعام آخر بعد ذلك، وحتى وفاة سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس ١٩٢٧(١٤).

وقد أسقط من هذه السنوات نحو أربعة أعوام قضاها عبد الرحمن داخل السجن بين أول يوليو عام ١٩٢٠ حتى أوائل عام ١٩٢٤، بعد أن تمت محاكمته مع سبعة وعشرين معه بتهمة إنشاء جمعية سرية باسم «الانتقام» كان الغرض منها خلع السلطان أحمد فؤاد وقلب حكومته والتحريض على العصيان والقتل(١٥).

وهناك إجماع بين المؤرخين على أن هذه القضية ملفقة، كما أن عبد الرحمن فهمى فى مذكراته غير المنشورة يؤكد هذه الحقيقة. ويروى الرافعى أن تلفيق هذه القضية يرتبط بهدف إنجلترا فى تصفية المنظمات الثورية الموالية للوفد حين بدأ الوفد المفاوضات مع ملنر فى أوائل يونيو ١٩٢٠، وبالذات ارتباط هذه القضية بموضوع استفتاء الأمة بشأن مشروع التسوية (مشروع ملنر). فقد كانت السلطات البريطانية تخشى من الدور الذى يمكن أن يقوم به عبد الرحمن فهمى وأجهزته ضد هذا المشروع الذى كان سعد زغلول يرفضه بينما قبله الكثيرون من أعضاء الوفد.

ويروى عبد الرحمن فهمى كيف أحس بأن شيئا يدبر له من أن أشخاصا مجهولين لم يعرفهم من قبل القبض عليه يطلبون منه الاشتراك فى أى عمليات اغتيال للإنجليز، وفهم عبد الرحمن فهمى أنهم موعز إليهم بهذا من قبل الداخلية. وانتهت محاكمة عبد الرحمن فهمى فى أكتوبر ١٩٢٠ بصدور الحكم بإعدامه ثم تخفيضه إلى خمس عشرة سنة(١٦).

وتأتى المرحلة الرابعة والأخيرة من حياة عبد الرحمن فهمى عندما اشتغل بالصحافة مديرا لتحرير «روز اليوسف» عام ١٩٣٦، ثم انضمامه للهيئة السعدية بعد تكوينها عام

١٩٣٨ ، وعضويته فى برلمانات أحزاب الأقلية ، وحتى وفاته . . المرة الأولى فى برلمان (١٢/ ٤/ ١٩٣٨ إلى ٧/ ٢/ ١٩٤٢) والثانية فى برلمان (١٨/ ١/ ١٩٤٥ إلى ٧/ ١١/ ١٩٤٩)[١٧].

والملاحظ أن عودته إلى الحياة السياسية جاءت بنشر مجموعة من المقالات فى مجلة «كل شىء والدنيا» خلال الفترة بين مارس ومايو ١٩٣٥ تحت عنوان «مذكرات عبد الرحمن فهمى بك عن وظائف الحكومة» كشف فيها كثيرا مما لم يكن معروفا عن حياته العامة قبل ثورة ١٩١٩ . فنراه فى مطلع العام التالى ١٩٣٦ يتولى إدارة تحرير روز اليوسف اليومية ، وقد دأب لنحو عام على كتابة المقال الافتتاحى للجريدة . ومن خلال كتاباته الصحفية ، ثم من خلال انتمائه للهيئة السعدية كأحد أعضائها البارزين وكأحد نوابها ، يمكن استنباط مجموعة من الحقائق حول تلك الفترة الغامضة من حياته٠

أولا : إنه استمر طوال الوقت داعية «للوفاق الوطنى» خاصة خلال الفترة التى تلت أحداث ١٩٣٥ ، وبعد تكوين الجبهة الوطنية والاستعداد للمفاوضات مع الإنجليز ، وتراوح نشاطه فى هذا المجال بين الدعوة «لتجنب احتدام المعارك الانتخابية» وبين الدعوة «لترك الحزبية» .

ثانيا : إنه أعار القضايا العربية اهتماما ملحوظا ، خاصة أنه قد واكبت إدارته لسياسة روز اليوسف أحداث الثورة الفلسطينية عام ١٩٣٦ ، فكتب عن فلسطين التى تجاهد «وستعرض قضيتها على العالم» بينما كان يناشد الرأى العام الإنجليزى حل القضية الفلسطينية .

ثالثا : تأثره الواضح بعائلته «آل ماهر» ، وهو التأثر الذى بدا بأجلى شكل فى تأييده المطلق لوزارة على ماهر ، التى كانت فى السلطة عند توليه إدارة تحرير روز اليوسف ، فكتيرا ما كان يخصص مقاله الافتتاحى للتنويه بإنجازات هذه الوزارة

رابعا : ارتباطه الشديد بتلميذيه فى الجهاز السرى أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى ، فقد دافع عنهما باستماتة عندما أراد الجانب البريطانى استبعادهما من هيئة المفاوضين المصرية . ثم إنه قد اشترك معهما فى تأسيس الهيئة السعدية أوائل عام ١٩٣٨ . يضاف إلى ذلك أنه دخل برلمان أحزاب الأقلية الذى تأسس فى ذلك العام ، ثم فى عام ١٩٤٤ ، نائبا عن الحزب السعدى ، وأسهم مساهمة فعالة فى تحرير صحفه ، مما يؤكد ـ فى نهاية الأمر ـ أن ذلك الجزء من حياة الرجل الذى قضاه فى قيادة العمل السرى لثورة ١٩١٩ كان عزيزا عليه[١٨] .

دور عبد الرحمن فهمى فى الحركة الوطنية:

هناك عاملان أديا - فى تقديرنا - إلى انخراط عبد الرحمن فهمى فى الحركة الوطنية: أولهما: تأثره باتجاهات شقيقه الأكبر محمد ماهر باشا المعادية للإنجليز، بعد أن أصر كرومر على إبعاده من وكالة الحربية إبان أزمة الحدود عام ١٨٩٤. وثانيهما: إبعاده هو ذاته عن منصب مدير الجيزة الذى من المؤكد أنه خلف لديه بالإضافة إلى المرارة الشخصية، اقتناعًا مؤكدًا بمدى ما يتعرض له استقلال الإدارة المصرية من تدخل حتى فى أبسط الأمور، وكيف أن المعتمد البريطانى ومستشاريه وموظفيه المنبثين فى كل مكان فى طول البلاد وعرضها هم الحكام الحقيقيون للبلاد(١٩).

لكن متى بدأت الصلة بين عبد الرحمن فهمى وسعد زغلول؟ ليس هذا معروفا على وجه التحديد. ولكن الشىء المؤكد أنه كان على الساحة غداة تشكيل الوفد. إذ يذكر عبدالرحمن نفسه أنه اشتغل مع الوفد «من مبدإ تشكيله»، وأنه «رأى من واجبه كمصرى له مكانة محترمة بين الهيئات المصرية ونفوذ معروف لدى كبار رجالها أن يشترك فى هذه الحركة التى عمت مدن القطر المصرى وقراه، وعمت جميع طبقاته على اختلاف أوساطها»(٢٠). على حين يذكر البعض أن سعد زغلول استدعاه فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ (لابد بعد المقابلة المعروفة مع السير ريجالد ونجت)، وطلب منه أن يشرف على إعداد الجهاز السرى للوفد وتنظيمه بشرط «ألا يعرف أحد ما يقوم به». فبدأ عمله مباشرة «بالإشراف على عملية جمع التوكيلات من الشعب». وبعد ذلك أسند إليه سعد القيام «بطبع المنشورات الأولى للثورة، ثم كلفه بمراقبة الوزراء والكبراء الذين يقاومون الحركة». بل إن سعدا «فكر فى أن يختاره عضوا فى الوفد ذاته ثم عدل عن ذلك». لأنه رأى من المصلحة «أن يبقى رئيس الجهاز السرى فى الظلام وأن يكون بعيدا عن الأضواء حتى إذا ما اعتقل قادة الثورة، بقيت الثورة تعمل»، وأن سعدا كان «يجتمع بعبد الرحمن يوميا على انفراد قبل نفيه إلى مالطة». ولا نستطيع أن نقطع بصحة هذه الرواية، كما أنه لا يمكن إنكارها خاصة أن بعض المعاصرين الذين اشتركوا فى أعمال ذلك الجهاز السرى قد أيدوها فى كتابات علنية.

أما عن صلة سعد بهذا التنظيم السرى وأعماله وأهدافه فيبدو أنها كانت هامشية، فمن غير المشكوك فيه أن التنظيم تشكل - أو على الأقل استكمل تشكيله - فى غيبة سعد فى الخارج. ولم تسمح طبيعة المراسلات - حتى السرية منها - بينه وبين عبد الرحمن فهمى بأن تتضمن شيئا حوله مما يؤكد بأن ذلك الجهاز كان يعمل بوحى من عبد الرحمن ذاته.

وقد دفع ذلك البعض إلى أن يصفه بأنه كان «رئيس الحركة الوطنية، أما سعد فرئيس الوفد»(٢١).

وقد أدار عبد الرحمن فهمى المعركة بين المصريين والسلطات البريطانية بنجاح تام مستخدما فى ذلك كل أساليب العمل السياسى المشروع منها وغير المشروع، كما ضمن للوفد البقاء فى باريس مدة طويلة. وأكثر من هذا فإن عبد الرحمن أعطى لنفسه حق التعبير والتعديل فى بيانات الوفد ونداءاته الموجهة إلى الأمة عندما كان يرى فيها «فتورا»، وذلك حرصا على «تغذية الشعور الوطنى» وحفاظا على قوة الأمة(٢٢).

وقد قدر لعبد الرحمن فهمى أن يقود العمل الثورى فى المرحلة الثانية من ثورة ١٩١٩ والتى بدأت من أبريل، وهى مرحلة طويلة المدى تميزت بخروج الفلاحين من العمل الثورى الإيجابى وانحصار الثورة فى القاهرة ومدن القطر المصرى ولعبت فيها عناصر المدن من طلبة وموظفين وعمال الدور الأساسى(٢٣).

وكان أعضاء الوفد قبل سفرهم فى ١١ أبريل ١٩١٩ للحاق بسعد وصحبه فى مالطة لاصطحابهم إلى باريس مقر مؤتمر الصلح للدعاية للقصية المصرية، قد ألفوا لجنة مركزية للوفد(٢٤) ـ طبقا للمادة ٢٦ من قانون الوفد ـ يكون عملها الرئيسى جمع التبرعات لتغطية احتياجات الوفد فى باريس، ولجمع المعلومات عن الموقف فى مصر وإرسالها إلى الوفد ليستخدمها فى الدعاية للقضية المصرية فى دوائر المؤتمر والأوساط العالمية الصحفية والسياسية(٢٥).

وفى هذا الشأن لعب سكرتير اللجنة عبد الرحمن فهمى، دورا كبيرا وناجحا فى قيادة الرأى العام المصرى، وتوجيهه لصالح حركة الوفد من خلال علاقاته السرية بسعد زغلول، واتصالاته المستمرة معه، والتى بدأت بعد وصول الوفد إلى باريس بفترة قصيرة، ونجح فهمى فى ترتيبها وتدبير الوسائل اللازمة لها. على أن تلك الاتصالات السرية التى تمت بين فهمى وزغلول تشكل علامة استفهام كبيرة فى تاريخ كل منهما، إن لم يكن فى تاريخ الحركة الوطنية ذاتها. ولا تساعد الوثائق المتاحة على إصدار رأى نهائى حول الظروف والدوافع التى أدت إلى قيام تلك المراسلات وتاريخ بدايتها ومن الذى دفع الآخر إليها. غير أن الأمر المؤكد هو أن سعد زغلول عرض على زملائه فى ٢٠ فبراير ١٩١٩ أن يأذنوا له باستخدام أساليب سرية لممارسة عمل الوفد «لا يذيعها فيهم»، فاعترض البعض على ذلك مما حمل سعدا على العدول عن هذا الاقتراح. وفيما يتعلق بعبد الرحمن فهمى فإنه يذكر أنه دفع إلى التفكير فى المراسلة السرية مع سعد نتيجة لانقطاع أخبار الوفد عن

مصر، بالرغم من مرور بعض الوقت على سفره وأنه «لابد أن تكون الرقابة العسكرية هى التى تحجز أخبار الوفد ومراسلاته. ويرجح البعض أن يكون التلغراف «المشئوم» الذى بعث به سعد إلى رئيس اللجنة المركزية للوفد (محمود سليمان باشا) فى ١٣ مايو ١٩١٩، عاملا من وراء التجاء فهمى إلى هذا الأسلوب(٢٦). غير أن أحد المؤرخين يرى أن هذا الموقف الأخير وحده لا يمكن أن يكون السبب فى ذلك. فلربما أن سعدا جارى زملاءه عندما عارضوا فكرته حرصا على عدم حدوث خلاف بينهم فى الأيام الأولى لتكوين الوفد، على حين أنه صمم على اللجوء إليها. أو ربما أن سعدا اقتنع فعلا برأيهم ولكن عبد الرحمن فهمى دفعه إلى انتهاجها عمليا بعد أن أعد العدة لها بعد ذلك الحادث، أو ربما أنهما اتفقا سويا عليها سواء قبل أن يطرحها سعد على زملائه فى شهر فبراير أو بعدها قبل نفيه إلى مالطة، خاصة أن سعدا يذكر فى إحدى رسائله السرية لفهمى أن استخدام ذلك الأسلوب «كان بناء على اتفاق بينى وبينك»(٢٧).

وأيا ما كان الأمر فقد طلب فهمى من محمد وجيه أحد الذين كانوا يعملون فى الجامعة وقت أن كان سعد مديرا لها، أن يقوم بإجازة لمدة ثلاثة أشهر ونصف الشهر، ليعمل سكرتيرا خاصا لسعد زغلول فى باريس واتفق معه على طريقة المراسلة. وقد سافر بالفعل لهذه المهمة و انتدب محمد صادق فهمى وكيل كلية الحقوق للعمل مكانه مدة غيابه.

وقد تألفت سكرتارية فنية بشأن هذه الرسائل تعمل تحت إشراف عبد الرحمن فهمى من الدكتور أحمد ماهر والأستاذ محمد صادق فهمى وكان ماء البصل يستخدم كحبر سرى. وأخذ محمد وجيه على عاتقه مهمة إرسال الخطابات على صفحات مجلة فرنسية أو إنجليزية، دون أن يفك أوراق المجلة فى أعلى الصفحات بل يفك الخيط الذى يربط ملازم المجلة بعضها البعض فيكتب الرسالة ثم يعيد ربطها بالخيط. وكان يراعى أن تكون المجلة علمية ويرسلها إلى الجامعة حتى لا تثير الشكوك حيت يتسلمها محمد صادق فهمى ويذهب بها إلى بيت عبد الرحمن فهمى ويتولى معه ومع الدكتور أحمد ماهر معالجة الصفحات فتظهر الكتابة(٢٨).

وكان عبد الرحمن فهمى يرسل رسائله السرية إلى سعد زغلول بنفس الطريقة، وإن كنا لم نعثر على خطابات فهمى بالحبر السرى، ولكنا وجدنا فقط أصول هذه الخطابات أى مسوداتها بخطه هو(٢٩).

على أن هذه لم تكن الطريقة الوحيدة التى كان يرسل بها عبد الرحمن فهمى ما يريد إلى سعد. فقد سلم عائلة أفرنجية يشغل أحد أفرادها مركزا ساميا بجيش الحلفاء الذى كان

محتلا فلسطين وسوريا ، سلمها الكثير من الوثائق والمستندات والصور عن فظائع الإنجليز فى نزلة الشوبك والعزيزية . وكانت هذه العائلة قد قررت العودة إلى أوروبا .

وفى سبتمبر ١٩١٩ كان لابد لمحمد وجيه أن يعود إلى مصر بعد انتهاء إجازته ، وطلب سعد إرسال سكرتير آخر يتقن الإنجليزية واختار عبد الرحمن فهمى الأستاذ محمد كامل سليم ليقوم بهذا العمل ، وبالفعل سافر وبقى يعمل كسكرتير لسعد زغلول ومترجما للوفد ويتولى أمر هذه المراسلات السرية . وجدير بالملاحظة أن وضع محمد كامل سليم كان معروفا لبقية أعضاء الوفد وإن ظلت مسألة الرسائل السرية غير معروفة لأعضاء الوفد أو أعضاء اللجنة المركزية فى مصر ، وانحصرت فقط بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى . وقد احتفظ فهمى بهذه المراسلات فى حقيبة كبيرة سوداء . فلما أحس فى صيف ١٩٢٠ بأن ثمة شيئًا يدبر له من السلطات الحاكمة ، حبأ الحقيبة عند بعض أقاربه ، ولم يخب ظنه فقد اعتقل فى أول يوليو كمتهم أول فى قضية المؤامرة الكبرى[٣٠] .

ولقد مرت مصر بتطورات سياسية عصيبة قبل قدوم لجنة ملنر إليها فى ٧ ديسمبر ١٩١٩ ، فقد شكل حسين رشدى وزارته فى ٩ أبريل ١٩١٩ لكى يضع حدا للإضراب فى المصالح العمومية ، غير أنه قدم استقالته فى ٢١ أبريل بعد تفاقم أعمال العصيان السلبى الذى شل حركة الإدارة المصرية واستمر طيلة الشهر الذى أعقب الثورة . وقد عجزت السلطات البريطانية عن تشكيل وزارة أخرى فاضطر اللورد أللنبى (المندوب السامى البريطانى) إلى تخويل وكلاء الوزارات سلطة الوزراء . وظل الأمر كذلك إلى أن شكل محمد سعيد وزارته فى ٢٠ مايو مدعيا أنها وزارة إدارية . ولا شك فى أن قبوله الوزارة ، كان محاولة جريئة من جانبه القصد منها كسر شوكة الثورة خاصة أنها جاءت بعد إعلان إنجلترا فى ١٥ مايو عزمها على إيفاد لجنة تحقيق إلى مصر متجاهلة تماما وجود الوفد المصرى كممثل حقيقى للرأى العام المصرى[٣١] .

وكان إعلان إنجلترا إيفاد تلك اللجنة بمثابة مخرج لها من المأزق الذى وحدت نفسها فيه . وقد تأخر مجيء اللجنة لأن أللنبى أرسل لحكومته فى ٢٤ مايو مقترحا إرجاء إرسالها إلى ما بعد شهر سبتمبر كى تتاح للوزارة الجديدة فرصة تهدئة الموقف . بل إن محمد سعيد طلب تأخيرها إلى ما بعد توقيع الصلح مع تركيا[٣٢] .

وعلى كل حال فإن تأجيل الحكومة الإنجليزية إرسال اللجنة قد أعطى فرصة ذهبية للوطنيين للتفكير فى مقاطعة اللجنة عند قدومها ، كما أفسح لهم الوقت أيضا للتدبير[٣٣] .

وقد نبعت فكرة المقاطعة عن عبد الرحمن فهمى ذاته، لأنه رأى عدم جدوى تكوين لجنة من المصريين لمقابلة اللجنة الإنجليزية ما دام أن هذه اللجنة الأخيرة تتخطى وفد الأمة وتحضر إلى مصر دون أن تحسب له أى حساب ولماذا لا يقاطع كل مصرى هذه اللجنة كما قاطعت هى الوفد المصرى بتخطيه والحضور إلى مصر(٣٤)؟!

وقد عمد فهمى إلى محاصرة اللجنة ببث العيون فى جميع المسالك التى تؤدى إلى مقر اللجنة فى فندق سميراميس. وقد تزيوا بأزياء مختلفة، فكان منهم العاجز والمتسول وبائع الفول واللب والسجائر، وذلك بهدف رصد أسماء القاصدين إلى الفندق والراجعين منه لمعرفة الذين خرجوا على رأى الوفد والأمة، فكان يرسل إليهم الوفود لتستعلم منهم عن سبب ذهابهم إلى اللجنة وعما دار بينهم وبين أعضائها من حديث. كما كان لكل وفد رئيس وسكرتير، فبينما يوجه الرئيس السؤال إلى أحد الأعيان ويجيب الأخير عنه كان السكرتير يحرر السؤال وجوابه.

وكانت النتائج مشجعة فإنهم جميعا كانوا يجيبون الوفود أجوبة صريحة تفيض وطنية وإيمانا بحب الوطن، كقولهم: «إنهم لا يريدون غير الاستقلال التام لمصر والسودان، وأنهم يوكلون عنهم الوفد برئاسة سعد زغلول»(٣٥).

وسرعان ما أخذت فكرة المقاطعة تنتشر فى البلاد انتشار النار فى الهشيم مما أشعر عبدالرحمن بقوة حركة المقاطعة، فنراه يرسل تقريرا إلى سعد زغلول فى ١٨ أكتوبر جاء به: «أظن أننى لست فى حاجة لأن أؤكد لسعادتكم أن الأمة عن بكرة أبيها وفى مقدمتها رجال المجالس النيابية، أعلنت رأيها على صفحات الجرائد بخصوص لجنة ملنر، وهو المقاطعة التامة وعدم مفاوضة اللجنة فى شىء ما»(٣٦).

ولم تلبث حركة المعارضة لمجىء اللجنة أن أخذت تصطبغ منذ ٢٤ أكتوبر بصبغة العنف وتلجأ إلى التعبير عن معارضتها بالمظاهرات التى انتشرت فى الإسكندرية والقاهرة. وقد وضعت هذه الاضطرابات حكومة محمد سعيد فى حرج شديد فأصدرت قرارا فى ٥ نوفمبر بمنع المظاهرات، ولكن الاضطرابات لم تلبث أن تجددت فى ١٣ نوفمبر، فما كان من الحكومة إلا أن قدمت استقالتها فى ١٥ نوفمبر(٣٧).

لجأ اللورد أللنبى إلى خطة أراد بها ضرب الحركة الوطنية، إذ عمد إلى تأليف وزارة برياسة يوسف وهبة باشا (وهو قبطى) محاولا إيقاع الفتنة بين المسلمين والأقباط. بيد أن الشعور القومى كان أكبر مما قدره أللنبى، فعندما ذاع أمر قبول يوسف وهبة رئاسة

الوزارة، أظهر الأقباط استياءهم الشديد من هذا القبول، فاجتمع عدد كبير منهم قدر بنحو أربعة آلاف فى الكنيسة المرقسية صباح يوم الجمعة ٢١ نوفمبر، وكتبوا احتجاجا شديدا جدا على قبول يوسف وهبة رئاسة الوزارة، قالوا فيه إن هذا القبول يعد قبولا للحماية ولمناقشة لجنة ملنر[٣٨].

وكان رد عبد الرحمن فهمى على ذلك أن جمع اللجنة المركزية على الفور وعين مرقص حنا عضو اللجنة وكيلا لها ورئيسا بالنيابة بدلا من محمود سليمان رئيسها وإبراهيم سعيد وكيلها اللذين تحددت إقامتهما بواسطة الإنجليز[٣٩].

وزيادة على ذلك، فقد توجه عبد الرحمن فهمى ومعه ستة من أعضاء الوفد واللجنة المركزية إلى الكنيسة يوم الأحد ٢٣ نوفمبر حيث أبدوا للحضور مشاركتهم لهم فى تألمهم من قبول يوسف وهبة لمنصبه الحديد، وأكد لهم فهمى أن هدا لا يمكن أن يسبب أى نفور فى علاقاتنا. كما أرسل إلى سعد زغلول فى ٢٣ ديسمبر يخبره بأن طالبا قبطيا من طلبة الطب[٤٠] ألقى قنبلتين يوم ١٥ ديسمبر على رئيس الوزارة ولكنه أخطأه وضبط ذلك الشاب وهو متقد حمية ووطنية وفى غاية الجرأة[٤١]. وهكذا تم إحباط المناورة الإنجليزية.

لم تكن تلك هى المحاولة الوحيدة من جانب المحتل لضرب الحركة الوطنية، فقد سعت السلطة الإنجليزية إلى تأليف حزب جديد يدعى «الحزب الحر المستقل» كانت مهمته أن يقابل لجنة ملنر ويتفاوض معها فى القضية المصرية. وقد رأى فهمى أنه لو تم تأليف هذا الحزب لكان من أكبر الضربات القاضية على الوفد المصرى وعلى قضية البلاد، فعمل على تقويض أركانه قبل إتمام تكوينه بأن دس فيه الكثير من أعوانه لينضموا إليه ويأتوه ـ أى لعبد الرحمن فهمى ـ بأخباره وقراراته[٤٢].

كان التنظيم السرى يعمل على تنفيذ سياسة الوفد بكل الطرق المشروعة وغير المشروعة. ولما كان من الخطوط العامة لسياسة الوفد تعطيل قيام أى حكومة فى مصر لا تعترف به ولا تلتزم بسياسته وتعمد إلى التعاون مع الإنجليز، ولما كان بعض الساسة قد أقدموا على تأليف مثل هذه الحكومة، لذا فإنهم تعرضوا لسلسلة من الاعتداءات قصد بها إفزاعهم وإرهاب غيرهم حتى لا يفعل مثل ما فعلوا. ففى ٢ سبتمبر ١٩١٩ اعتدى سيد على محمد، من أهالى كفر الزيات، على محمد سعيد باشا بإلقاء قنبلة عليه فى الإسكندرية لم تصبه، وحكم عليه بالسجن عشر سنوات وفى ١٥ ديسمبر ١٩١٩ قام عريان يوسف سعد بالاعتداء على يوسف وهبة باشا كما نوهنا سابقا. وفى ١٢ يونيو

١٩٢٠ ألقيت قنبلة على توفيق نسيم باشا لم تصبه وأصابت سائق سيارته، وحكم على المتهم بالإعدام.

وكان الدكتور أحمد ماهر فيما يبدو مختصا بالإشراف على هذا الجانب. فقد روى عريان يوسف سعد رواية تؤكد ذلك، خلاصتها أنه بعد الإفراج عنه فى عهد وزارة الشعب، قابل موظفًا فى وزارة الزراعة اشترك فى صناعة القنبلتين اللتين ألقيتا على يوسف وهبة باشا، وأن الدكتور أحمد ماهر رأى ألا توضع فى القنبلة الشحنة الكاملة من المفرقعات، لأنه كان يرى عدم قتل رئيس الوزراء، وإنما الاكتفاء بإرهابه(٤٣).

ويجب التنويه إلى أنه كانت توجد تسع جمعيات سرية تألفت فى أقل من عام واحد منذ انفجار ثورة ١٩١٩، ولو أنه لا يوجد دليل على أنها كانت كلها خاضعة لإشراف الجهاز السرى، وتنحصر فيما يأتى(٤٤):

١ - جمعية اليد السوداء: كانت تحت رئاسة عبد الحليم البيلى المحامى وأبى شادى بك ومصطفى القاياتى ومحمود أبو العيون المحامى وعدد من الطلبة وغرضها إثارة الرأى العام. وكانت هذه الجمعية ترسل خطابات التهديد إلى السياسيين الرجعيين. فقد وصل إلى يوسف وهبة باشا خطاب تهديد مكتوب بالحبر الأحمر وعليه علامة اليد السوداء ومدفع وكلمة الفدائيين.

٢ - لجنة الدفاع الوطنى: وأغلب أعضائها من جمعية اليد السوداء وغرضها تهييج الرأى العام ضد الحكومة، وتحريض الشعب على ارتكاب الجرائم ضد السلطة العسكرية البريطانية حتى القتل.

٣ - اللجنة المستعجلة: وهدفها إثارة الرأى العام، وكانت تتلقى الإعانة المالية من عبد الرحمن فهمى. ورئيسها إبراهيم عبد الهادى وحسن نافع.

٤ - المصرى الحر: وتستمد مالها من عبد الرحمن فهمى. وقد ذكر عبد الرحمن الرافعى أنها كانت تصدر جريدة سرية باسم «المصرى الحر» ولها مطبعة سرية خاصة. وكان الناس يتلقفون هذه النشرات بلهفة ويتبادلون الاطلاع عليها. وقد أصدر الجنرال بلفن القائد العام أمرا باعتبار هذه الأمور جريمة ضد الأحكام العرفية.

٥ - الشعلة: ويرأسها مرقص حنا بك ونجيب غالى باشا.

٦ - المدارس العليا: وأغلب أعضائها من الطلبة. وقد ضبطت ورقة مسطر فيها قانون هذه

الجمعية وهو يتضمن أن العمل سرى، وأن الأعضاء يشتغلون بإصدار المنشورات والحث على الإضراب، وأن الجمعية مستمرة إلى أن يخرج آخر جندى إنجليزى من مصر، ومن أعمالها السعى فى الاطلاع على أسرار الحكومة وتهديد الخونة. وكانت هذه الجمعية تدون كشوفا بأسماء التجار الإنجليز بقصد مقاطعتهم، فقد كانت مقاطعة التجارة الإنجليزية بعض صيحات الثورة.

٧ ـ جمعية مجلس العشرة.

٨ ـ جمعية الخمسين.

٩ ـ جمعية الانتقام.

مهما يكن من أمر فمما لا شك فيه أنه كان لهذه الجمعيات أثر خطير على الحركة الوطنية، خصوصا فى أثناء الثورة وفى أعقابها. فقد بسطت سيطرتها على الحياة السياسية وكانت منشوراتها التى تطلقها عن خيانة السلطان والوزراء والسياسيين الرجعيين تلقى الرعب فى نفوسهم، وكانت قنابلها التى تلقيها على من تتهمهم بالخيانة تحدث دويا له أصداء بعيدة فى نفوس الكثيرين.

ولم يكن عمل أعضائها مقصورا على الأعمال السرية، فقد قام الأعضاء الموهوبون فى هذه الجمعيات بالخطابة فى الأزهر وفى الكنائس، ومنهم محمد لطفى المسلمى (قعيد كرسى الخطابة بالأزهر). كذلك فقد كان منهم محمد البشبيشى المحامى وهو من الخطباء المفوهين، ومن نماذج عباراته الحماسية، هذه العبارة التى تصور روح العصر: «بلغ الرئيس (سعد زغلول) أن مصر تبنى أهرامات أخرى ليست الأهرامات القديمة، وإنما أحجارها أجسام شبان أبطال وقوامها أرواح العظام».

على كل حال، فقد ظلت الجمعيات السرية تشكل أساسا مهمّا من أسس الحركة الوطنية، وعنصرا قويا من عناصرها، حتى كانت كارثة اغتيال السردار فى نوفمبر ١٩٢٤ فانطفأ هذا اللون من ألوان النضال الوطنى فى مصر لوقت طويل.

دور عبد الرحمن فهمى فى الحركة النقابية:

يرجع اهتمام الوفد بتنظيم العمال إلى عام ١٩١٩، الذى شهد نشاطا نقابيا واسعا تمثل فى كثرة عدد النقابات[٤٥]، حتى لقد أرسل عبد الرحمن فهمى تقريرا إلى سعد زغلول فى ١٨ أكتوبر ١٩١٩ جاء به أن «المجهودات التى بذلت فى سبيل تعميم النقابات بطول

البلاد وعرضها قد. . أثمرت. . وتشكلت لكل حرفة نقابة ولم يبق فى مصر حرفة أو صنعة إلا ولها نقابة». وأكد أن النقابات مفيدة جدا للحركة الوطنية، وأنها سلاح قوى لا يمكن الاستهانة به(٤٦).

وأمام هذه الحركة النشطة فى تكوين النقابات اندفعت الصحف الأجنبية فى اتهام الحركة العمالية والحركة الوطنية كلها بالبولشفية. وانبرت جريدة المنبر لدحض تلك التهم، فأكدت أنه ليس فى المصريين من يميل إلى البولشفية وأنهم أول من يحاربونها، وأن العامل المصرى لا يرضى أن يأخذ مليما واحدا فوق أجره دون حق. وأصدر الشيخ محمد بخيت مفتى الديار المصرية فتوى ندد فيها بالشيوعية ذاكرا «أن طريقة جماعة البولشفية طريقة تهدم الشرائع السماوية وعلى الأخص الشريعة الإسلامية»(٤٧).

ومما ساعد على تدعيم هذا الاتجاه أن العناصر اليسارية نشطت إبان ثورة ١٩١٩ فى أوساط العمال ولاسيما بالإسكندرية، فتأسس اتحاد عام للنقابات بها، نظم فى عام ١٩٢٤ حركة اعتصام قام بها عمال الإسكندرية، وكانت مثار اهتمام الحكومة والرأى العام.

وقد أسفرت هذه الحركة عن قيام الحكومة بتجريد حملة من رجال الجيش والبوليس للقيام بحركة اعتقالات واسعة النطاق فى الإسكندرية والأقاليم ألقت خلالها القبض على قيادات الحزب الشيوعى المصرى، واتحاد النقابات العام، كما أصدرت قرارا بحل هذا الاتحاد ومصادرة أوراقه(٤٨).

ويعزى موقف سعد زغلول المتشدد من الحركة اليسارية إلى عزوفه تماما عن مجرد التفكير فى الأفكار الاجتماعية أو الاشتراكية، لأن المعركة الأساسية فى تقديره كانت سياسية بالدرجة الأولى، كما أن سعدا أراد تفويت الفرصة على الأعداء لكى لا يدعوا بأن الحركة الوطنية المصرية على صلة بالحركة البولشفية خاصة بعد أن أخذت المنشورات الشيوعية توزع فى مصر إبان ثورة ١٩١٩ وذلك تجنبا لإلحاق الضرر بالقضية المصرية(٤٩).

وقد سعت الحكومة إلى فرض الوصاية البورجوازية على الحركة العمالية، عندما وضعت العمال والطبقة العاملة ومشاكلها فى بؤرة اهتمامها، فبادرت فى أول أبريل ١٩٢٤ بإصدار قرار يقضى بتشكيل لجان فى المحافظات والمديريات للتوفيق بين العمال وأصحاب الأعمال، كما قام مجلس النواب بتشكيل لجنة للعمال والشئون الاجتماعية

ضمت الكثير ممن عرف عنهم اهتمامهم بالشئون العمالية[٥٠]. بل إن سعداً كلف أحد أعضائها بوضع تشريع مالى لم يتمكن من إنجازه نتيجة لسقوط الوزارة وحل مجلس النواب بعد قليل[٥١].

كما رأت الوزارة من ناحية أخرى ضرورة العمل على تشكيل اتحاد عمالى يضم العمال ونقاباتهم الفرعية بغرض سد الفراغ الذى خلا بإلغاء اتحاد النقابات السابق الذى كان يخضع لنفوذ الحزب الشيوعى، ورغبة من الوزارة فى احتواء العمال مخافة اتجاههم إلى دروب معادية لوجودها ومكانتها. ومن هنا تولدت فكرة إنشاء ذلك الاتحاد العمالى الجديد حتى يكون مواليا للحكومة وأداة سيطرة فى يدها تحكم بها حركة الطبقة العاملة وتوجيهها. وقد وقع الاختيار على عبد الرحمن فهمى - رجل سعد المخلص وأداته فى العمل السرى - فنجح بخبراته وأساليبه المختلفة وصلاته الواسعة فى تكوين ما عرف فيما بعد باسم «الاتحاد العام لنقابات العمال بوادى النيل»[٥٢].

بدأ مشروع الاتحاد باستقالة الدكتور محجوب ثابت من رياسة «النقابة العامة للعمال» التى كانت تضم أعضاء من مختلف المهن، وتم اختيار عبد الرحمن فهمى زعيما للنقابة فى آخر مارس ١٩٤١. وبذلك أصبحت النقابة العامة هى نقطة الانطلاق للعمل من أجل تأسيس اتحاد عام للنقابات، فأقامت النقابة حفلا فى ١٤ أبريل دعى إلى حضوره عدد من نواب الوفد، منهم: على الشمسى، وراغب إسكندر، وشفيق منصور. وخطب عبدالرحمن فهمى (الذى كان قد لقب بزعيم العمال) داعيا إلى «الاتحاد والتمسك بأهداب السكينة». وفى أعقاب الاحتفال خرجت مظاهرة مكونة من حوالى خمسة آلاف عامل مرت بالقصر الملكى ومجلس النواب ثم قصدت دار عبد الرحمن فهمى الذى ألقى فى العمال خطبة جاء فيها إنه قد تكونت لجنة من أعضاء مجلس النواب لتتولى الدفاع عن العمال وأنه قد تم الاتفاق نهائيا على تأليف اتحاد لنقابات العمال يكون مركز إدارته فى النقابة العامة، وتكون لكل طائفة نقابة خاصة بها تحت إشراف الاتحاد.

وتشكلت لجنة من أعضاء مجلس النواب الوفديين كان على رأسها عبد الرحمن فهمى، ومن بين أعضائها: على الشمسى ومكرم عبيد وشفيق منصور وحسن نافع، أطلقت على نفسها اسم «اللجنة التحضيرية لتكوين اتحاد النقابات العام بالقطر المصرى»، وأصدرت بيانا أعلنت أنها قد اتخذت من دار عبد الرحمن فهمى مقرا لها، وأن أغراضها تنحصر فيما يلى:

١ - الاتصال بنقابات العمال التى تؤدى وظيفتها بالفعل.

٢ـ مراجعة قوانين تلك النقابات وتعديل ما يحتاج إلى التعديل .

٣ـ وضع نظام ثابت لها وترقية حالتها ماديا واجتماعيا .

٤ـ إنهاض النقابات التى توقفت عن عملها لسبب من الأسباب .

٥ـ تأسيس نقابات للطوائف التى ليست لها نقابات .

وطالب البيان النقابات بإرسال نسخ من قوانينها لدراستها .

قامت تلك اللجنة بإعداد قانون «الاتحاد العام لنقابات العمال بالقطر المصرى» الذى حدد أغراض الاتحاد فى تنظيم حركة العمال والوصول بهم إلى ما فيه الخير لهم أدبيا وماديا وصحيا واقتصاديا، والإشراف على نقابات العمال، والاتصال بالاتحادات العمالية فى بلاد العالم المختلفة، والاشتراك فى مؤتمراتهم، والدفاع عن مصالح العمال، وتأليف لجنة برلمانية لخدمة أغراضهم المشروعة، والسعى لاعتراف الحكومة بهيئاتهم، والعمل على إيجاد تشريع خاص يحدد العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال(٥٣) .

وخصص الباب السادس من القانون للإضراب، فنص على أن إعلان الإضراب العام أو الإضراب الجزئى من حق الاتحاد وحده، وأنه ليس لأى نقابة أن تعلن الإضراب دون موافقة الاتحاد العام. وقد أملت ظروف الاعتصامات التى قام بها عمال الإسكندرية على اللجنة هذا الجانب من القانون، ليتمكن الاتحاد من السيطرة على الإضرابات وتوجيهها الوجهة التى يريدها. وزيادة فى الحيطة نص القانون على أن تصدر قرارات الإضراب بأغلبية ٦٠٪ من أعضاء مجلس إدارة الاتحاد(٥٤) .

وبعد إعلان تأسيس الاتحاد، حلت النقابة العامة للعمال، ودعيت كل طائفة إلى تكوين نقابة مستقلة تتبع الاتحاد العام، ولكن قام البعض بإعادة كيان النقابة العامة وإصدار قانون لها. وقد استنكر عبد الرحمن فهمى هذا العمل ودعا إلى التفاف العمال حول الاتحاد(٥٥) .

لقد كان اتحاد نقابات العمال يمثل ـ على هذه الصورة ـ محاولة البورجوازية الوطنية «ممثلة فى الوفد» فرض وصايتها على الحركة العمالية. ومما يدعم هذا الرأى سلسلة الخطب التى ألقاها عبد الرحمن فهمى فى العمال فى مناسبات مختلفة.

ففى الحفل الذى أقامه عمال مصر الجديدة لتكريمه فى ٤ يوليو ١٩٢٤، حذر العمال من المغالاة والمبالغة فى مطالبهم، إذ إن «المغالاة أمر ضار جدا إذ يوصل إلى الشيوعية وهى

ذلك المذهب المخرب الذى لم يحل بلدا أو أرضا إلا أدخل إليه الخراب»، وأكد أن رأس مال العمال إنما يرتكز على الوفاء والصدق والاستقامة والتضحية والطاعة(٥٦).

وفى الحفل الذى أقيم لتكريمه بدار التمثيل العربى فى ٥ أكتوبر ١٩٢٤ تحدث عن المطالبة بإصدار تشريع للعمل، فقال: «إن استبداد عشرات السنين لا يمكن تلاشيه تماما فى بضعة شهور». وأوصى العمال بالتقوى والتمسك بالدين «ففى الدين سلوة كبيرة وعزاء عظيم»(٥٧).

وفى الحفل الذى أقامته نقابة عمال الورش الأهلية ببولاق فى ٢ نوفمبر ١٩٢٤، وقف عبد الرحمن فهمى يقول: «اعلموا أيها الأبناء أنه وإن كان من واجبى الدفاع عن حقوقكم، فمن واجبى أيضا الدفاع عن حقوق الغير منكم ولو لم يكلفنى الغير الدفاع عن حقه، فلا أسمح لعامل منكم أن يحصل على أكثر من حقه»(٥٨).

وفى حفل افتتاح فرع الاتحاد بالفيوم فى ٩ نوفمبر ١٩٢٤، ألقى كلمة جاء فيها: «.. يقول بعضهم إن العامل فقير حقير ذليل، وإنى أقول إنه غنى بقوة إيمانه ودينه وعقيدته. ما هو المال والجاه؟ وما قيمتهما؟هما زائلان بزوال الزمن، فانيان من العمر.. وإن العامل الذى يطمع فيما بيد أصحاب رؤوس الأموال بلا حق إنما يسعى لدمار بلاده وخراب سوقها الاقتصادى.. واعلموا أن هؤلاء القوم الذين يقولون إن العامل يشتغل طول يومه وليله بأجر زهيد بينما صاحب رأس المال يكدس الذهب، إنما هم قوم يفسدون العقول والعقائد، وإنى لا أنكر أن العامل فى مصر مهضوم الحق، ولكن تحسين حاله أمر يستدعى جهدا كبيرا»(٥٩).

ويتضح من ذلك كله مدى حرص البورجوازية الوطنية على كبح جماح حركة العمال للمطالبة بتحسين أحوالهم فى زمن ارتفعت فيه الأسعار وهبط فيه مستوى الأجور نتيجة لتفشى البطالة، ولهذا لم يكن غريبا أن يطلق العمال المتأثرون بالنشاط اليسارى من أعضاء النقابات التى كانت ترفع راية اتحاد النقابات الشيوعى بالإسكندرية على هذا الاتحاد اسم «الاتحاد الأصفر»(٦٠).

وقد لوح عبد الرحمن فهمى للعمال بمشروع لتشريع العمل ذكر أنه أعده بمساعدة حسن نافع المحامى، وأنه يعتزم التقدم به إلى مجلس النواب فى دور الانعقاد التالى، على أن يتم إصلاح أحوال العمال خطوة خطوة. وما انفك الاتحاد يصدر البيانات مطالبا العمال بعدم القيام بأى إضراب من أجل تحقيق مصالح مصر الاقتصادية، وأن عليهم أن

يقدموا مطالبهم إلى الاتحاد ليعمل على تحقيقها «ويقرر الطريق الذى يراه مناسبا لذلك»، وإلا فإن الاتحاد لن يناصر العمال الذين يضربون من تلقاء أنفسهم(٦١).

ولقد وقع خلال رياسة عبد الرحمن فهمى للاتحاد العام للنقابات حادثتان كان للاتحاد موقف منهما، وأثارا ثائرة العمال بصفة عامة فى مصر: أولهما، خيبة الأمل فى حكومة العمال فى بريطانيا إثر إخفاق مفاوضات سعد ـ مكدونالد، ورفض حزب العمال البريطانى الاعتراف بالأمانى المصرية فى الاستقلال. أما الآخر، فكان حوادث السودان فى عام ١٩٢٤، وما قام به الإنجليز من مواجهتها بالقمع. فشرع الاتحاد ينظم مظاهرة ضخمة فى جميع أنحاء البلاد يوم ٢٣ من أغسطس، ولكن السلطات خشيت مغبة الأمر فمنع عبد الرحمن فهمى قيام المظاهرة اكتفاء بالاحتجاجات المكتوبة، وأصدر الاتحاد بيانا احتج فيه على «الأعمال الخالية من كل حق وعدل التى ترتكب فى السودان» وعلى السياسة الاستعمارية التى تنفذ باسم الحكومة البريطانية(٦٢).

أتم عبد الرحمن فهمى وضع مشروع قانون الاتحاد العام لنقابات عمال وادى النيل فى ١٧ يوليو ١٩٢٤، وكان ينوى تقديمه للبرلمان لاعتماده رسميا، غير أن مقتل السردار وما ترتب عليه من استقالة وزارة سعد زغلول واعتقاله هو شخصيا حال دون ذلك(٦٣).

واستمر الاتحاد فى العمل بعد اعتقال زعيمه، كما استمرت جريدته الأسبوعية «اتحاد العمال» فى الصدور، وظهر على صفحاتها فى ٢٨ ديسمبر نداء موجه إلى العمال بمناسبة صدور المرسوم الملكى بحل مجلس النواب، يدعوهم إلى توحيد الصفوف والاستعداد لخوض المعركة الانتخابية لينتخبوا من بينهم «نوابا يدافعون عن حقهم المهضوم حتى ينالوا ما يبغون»(٦٤).

وفى آخر يناير عام ١٩٢٥ أصدر عبد الرحمن فهمى بيانا أعلن فيه استقالته من الاتحاد بسبب سوء صحته بعد خروجه من الاعتقال. . ويذكر أستاذنا الدكتور محمد أنيس أنه قد ورد بمذكرات عبد الرحمن فهمى أنه استقال خشية لجوء السلطات إلى دفع بعض العمال إلى ارتكاب شىء من الجرائم ثم نسبتها إليه فاستقال من زعامة الاتحاد تجنبا للمتاعب(٦٥).

ومهما يكن الأمر، فقد أسندت رياسة الاتحاد إلى الدكتور محجوب ثابت، ولكن الإجراءات التى قامت بها حكومة أحمد زيور أدت إلى القضاء على الاتحاد وإيقاف جريدته عن الصدور، وبذلك أسدل الستار على أول محاولة قام بها الوفد ـ على نطاق واسع ـ للسيطرة على الحركة العمالية(٦٦).

مذكرات عبد الرحمن فهمى:

تعتبر هذه المذكرات أحد المصادر المهمة لكتابة تاريخ مصر خلال الفترة الزمنية الممتدة من ١٣ نوفمبر ١٩١٨ وحتى ٢٣ أغسطس ١٩٢٧، وهى الفترة التى بدأت باللقاء الشهير بين السير ريجنالد ونجت المندوب السامى البريطانى وبين الزعماء المصريين الثلاثة: سعد زغلول، وعلى شعراوى، وعبد العزيز فهمى، وانتهت بوفاة سعد زغلول.

وتتكون المذكرات من ثلاثة وأربعين ملفا تتضمن ٤٦٤٠ صفحة فلوسكاب، من بين هذه الملفات تسعة وعشرين ملفا تتناول أحداث مصر السياسية فى الفترة التى أشرنا إليها أعلاه، أما الأربعة عشر المتبقية (من الملف ٣٠ إلى الملف ٤٣) فإنها خاصة بقضية المؤامرة الكبرى. وقد روى فيها وقائع اعتقاله ومحاكمته التى استمرت قرابة ثلاثة شهور من ٢٠ يوليو إلى ٦ أكتوبر ١٩٢٠ وأسفرت عن صدور الحكم بإعدامه ثم تخفيضه إلى خمس عشرة سنة. وقد تم الافراج عنه فى عام ١٩٢٤ فور تولى سعد زغلول رئاسة الوزارة (وزارة الشعب).

وهذا الجزء من المذكرات (وقائع المحاكمة) ينفرد بها عن سائر المصادر الأخرى المتعلقة بهذه الفترة، لأنها أوردت النص الكامل للقضية والذى لا وجود له فى غيرها، كذلك تنشر المذكرات تفاصيل كثيرة عن وقائع لم تحفل بها المصادر الأخرى والمراجع العامة مما يجعل لها قيمة كبيرة تنفرد بها بين غيرها من المصادر.

وهناك عدد من الملاحظات على المذكرات نوردها فيما يلى[٦٧]:

١ـ أنها باستثناءات بسيطة، كتبت بخط عبد الرحمن فهمى.

٢ـ رغم أن صاحبها أو من أودعها بدار الوثائق القومية أسموها «بالمذكرات السياسية الخاصة بالمرحوم عبد الرحمن فهمى» إلا أن الأخذ بهذه التسمية فيه تجاوز كبير لحقيقة الأوراق التى بين أيدينا، وافتئات كبير على التوصيف العلمى للمذكرات.

فالمذكرات سواء كانت على شكل يوميات أو شكل ذكريات خلفها لنا بعض الزعماء أو الساسة ورجال الدولة هى فى الحقيقة نشر للتجربة الخاصة بهؤلاء بكل ما يحوطها من أحداث وانطباعات وعلاقات، يكون صاحب هذه المذكرات محورها.

إلا أن الأمر يختلف بالنسبة لعبد الرحمن فهمى، فالذى بين أيدينا ينطبق عليه توصيف «يوميات مصر السياسية من ١٣ نوفمبر ١٩١٨ إلى ٢٣ أغسطس ١٩٢٧».

ونقول «يوميات مصر السياسية» : أولا : لأن عبد الرحمن فهمى كان حريصا على عدم ذكر اسمه إلا فى المواضع التى يستلزم السياق فيها مثل هذا الذكر .

ونقول «يوميات مصر السياسية» ثانيا : لأنه عندما كان عبد الرحمن فهمى يتناول حادثة ما يكون هو بطلها ، كان يعالجها بدرجة شديدة من الحياد حتى إنه يمكن القول إن الرجل ظل يتعامل مع مذكراته بنفس أسلوب العمل السرى الذى برع فيه وأتقنه . فإن كان هذا العمل قد استلزم منه إنكار ذاته والتعامل دائما مع «الموضوع» لا مع «الشخص» ، فقد فعل ذلك بالضبط مع مذكراته ، ولم نجده منفعلا فى أى موقف يخصه . كما لم يسمح لنفسه بالتعبير عن مشاعره أو انطباعاته فى أى قضية أو علاقة كان طرفا فيها .

ونقول «يوميات مصر السياسية» ، ثالثا : لأن عبد الرحمن فهمى «كشخصية عامة» لم يبدأ حياته فى عام ١٩١٩ ، كما لم تنته تلك الحياة فى عام ١٩٢٧ . فقد كان شخصية عامة من قبل ، كما كان شخصية عامة من بعد .

٣ـ ومع توصيف مذكرات الرجل بأنها «يوميات مصر السياسية» ، فإن ذلك لا يعنى أنه سجلها بشكل يومى . ففيما يبدو أنه قد عكف على هذا السفر العظيم خلال الفترة التى اعتزل فيها العمل السياسى بعد عام ١٩٢٦ والتى بلغت نحو السنوات العشر .

ذلك أنه كان رهن المحاكمة ثم اعتقل فيما عرف «بقضية المؤامرة الكبرى» منذ أول يوليو عام ١٩٢٠ وحتى تم الإفراج عنه فى ٨ فبراير عام ١٩٢٤ . ورغم ذلك فقد حظيت تلك الفترة فى المذكرات بمساحة زادت على الألف وخمسمائة صفحة (من ص٩٨٨ـ ص٢٥٢٠) ، ولم يكن معقولا أن يتمكن وهو فى السجن من متابعة أحداث مصر السياسية بهذه الدقة التى لم تقل بأى حال عن درجة متابعته لها فى الفترة السابقة على اعتقاله أو اللاحقة لها .

٤ـ يقودنا ذلك إلى الملاحظة الرابعة ومؤداها أن الرجل قد كتب مذكراته من خلال «أوراق الوفد» ، مما يمكن استنتاجه من أمرين ، أولهما : أن المحور الأساسى للمذكرات كان الوفد فى نشأته وحركته واتصالاته ، ولم يكن هذا المحور عبد الرحمن فهمى نفسه . ثانيهما : أنه كثيرا ما وجدنا أوراقا داخل المذكرات ، وبترقيم مختلف عنها ، وبخط مغاير لخط صاحبها ، وأول مثل على ذلك ما جاء بعد صفحات قليلة من بداية المذكرات ، على وجه التحديد تسع صفحات ، من نص لقاء الزعماء الثلاثة مع

المندوب السامى البريطانى وما تبودل فيه من أحاديث. والواضح أن محضر هذه الجلسة شأنه شأن الأوراق التى كتبت فى المذكرات بخط غير خط عبد الرحمن فهمى، كان بخط أحد الزعماء الثلاثة الذين شاركوا فى اللقاء، أو أنه خط أحد رجال الوفد أملاه عليه زعيم من هؤلاء الزعماء.

٥ ـ غلب على صاحب المذكرات طابع الحذر الذى كان جزءا واضحا من شخصيته، وهو الطابع الذى أهله لتولى قيادة الجهاز السرى للوفد إبان الثورة. فنرى أن المذكرات خلت من أى إشارة عن هذا الجهاز.

٦ـ وتتصل آخر الملاحظات بالملاحظة السابقة، فقد كان حريصا فى مذكراته فيما يتعلق بالمراسلات السرية التى تبودلت بينه وبين سعد زغلول إبان وجود الوفد المصرى فى باريس (١٩١٩ـ ١٩٢٠).

ويبدو حرص الرجل فى أكثر من أمر أولها: أنه لم يشر لنظام تبادل تلك الرسائل وإنما كان يحررها فى مذكراته تحت عنوان «تقارير عن أخبار الوفد المصرى بأوروبا. وثانيها: أنه لم يأت بنصوص تلك المراسلات كاملة مما كان يمكن أن يكشف الستار عن طبيعتها من كونها مراسلات متبادلة بين رئيس الوفد وسكرتيره.

بل كان يورد أجزاء منها، هى الأجزاء الخاصة بالأحداث السياسية التى كانت تجرى فى باريس للوفد من حيث الاتصالات مع الأطراف الأخرى أو العلاقات بين أعضاء الوفد نفسه. وثالث الأمور التى تدل على حرصه أنه لم يضمن مذكراته أيا من تلك الرسائل التى بعث بها إلى سعد زغلول فى باريس والتى شملت القسم الثانى من دراسة الدكتور محمد أنيس فى كتابه «دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ (من ص ١١٥ إلى ص٢٣١) وهو القسم الأكبر من الدراسة».

ويبدو أن الرجل قد رأى أنه ليس ثمة ضرورة لتضمين المذكرات مثل هذه الرسائل التى كانت إما على شكل رد على مكاتبات من زغلول إليه، وإما على شكل تقارير عن أحوال مصر ومسيرة الأعمال الثورية مرفوعة لزعيم الثورة فى باريس. ويدعم هذا التصور أن المذكرات قد تضمنت مثل هذه التقارير التى بعث عبد الرحمن فهمى ببعضها أو بجانب منها لسعد زغلول.

ومن الضرورى أن ننوه بأن المذكرات قد أودعت دار الوثائق القومية من جانب نجله المهندس مراد فهمى[٦٨] فى يوم الثلاثاء ٤ فبراير عام ١٩٦٤.

الهوامش

(١) هو والد كل من علي ماهر باشا والدكتور أحمد ماهر باشا .

(٢) في ١٩ يناير ١٨٩٤ وصل الخديو عرافقة محمد ماهر إلى وادى حلفا لتفقد أحوال الجيش، وقد أبدى الخديو أثناء استعراض الأورط عدم رضائه عن حالة أورطتين كانت كل واحدة منهما تحصع لقيادة قومندان إنجليزى، وصرح بذلك لكتشنر قائلا: «إننى أمدح كل ضابط يقوم بواجباته وألوم كل صابط يقصر فيما عليه نحو فرقته». وقد ثارت ثائرة الحكومة الإنجليزية من جراء تصرف الخديو وطلبت بلسان اللورد كرومر إعلان الخديو رضاه رسميا عن الجيش وصباطه وعزل محمد باشا ماهر بدعوى أنه المحرض للخديو. وقد أذعن الخديو لهذين المطلبين وتم نقل محمد ماهر إلى محافظة عموم القناة حيث عين محافظا لها فى ١٠ فبراير ١٨٩٤ .

(من حوادث ١٨٩٤ فى كتاب «تاريخ مصر من ابتداء سنة ١٨٩١ مسيحية» بقلم محمد فريد، حققه وقدم له د رؤوف عباس، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٥ وأحمد شفيق مذكراتى فى نصف قرن، جـ٢، القسم الأول من يناير ١٨٩٢ إلى ١٩٠٢، ط١، مطبعة مصر، ١٩٣٦ . ص١٢٠ـ١٣١ .

(٣) محمد أنيس: دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩، جـ١ (المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبدالرحمن فهمى) مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٣ .

(٤) لمعى المطيعى: موسوعة هذا الرجل من مصر، ط١، دار الشروق، ١٩٩٧ .

(٥) يونان لبيب رزق: مذكرات عبد الرحمن فهمى. يوميات مصر السياسية، جـ١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨ . ص٩ .

(٦) محمد أنيس: مرجع سابق، ص٧ .

(٧) عبد العظيم رمضان: دراسات فى تاريخ مصر المعاصر، المركز العربى للبحوث والنشر، القاهرة ١٩٨٠ ص٧٣ ويونان لبيب رزق: مرجع سابق ص١٠

(٨) محمد أنيس: مرجع سابق. ص ٧، ٨ ويونان لبيب رزق. مرجع سابق ص١٥

(٩) لمعرفة تفاصيل هذه الصفقة راجع أحمد شفيق: مذكراتى فى نصف قرن، جـ٢ القسم الثانى من يناير سنة ١٩٠٣ إلى سنة ١٩١٤، الطبعة الأولى، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٣٦ ص٢٩٢ـ٢٩٨

(١٠) يونان لبيب رزق: مرجع سابق، ص١٦ .

(١١) نفسه، ص١٠

(١٢) يونان لبيب رزق: مرجع سابق، ص١١ .

(١٣) محمد أنيس: مرجع سابق، ص٩، ١٠ وعبد العظيم رمضان: مرجع سابق، ص٧٣ .

(١٤) يونان لبيب ررق مرجع سابق، ص١٧

(١٥) عبد الرحمن الرافعي: ثورة ١٩١٩، ط٤، دار المعارف ١٩٨٧ ص ٣٩٤ـ ص٣٩٧.

(١٦) محمد أنيس· مرجع سابق ص١٨، ١٩.

(١٧) يلاحظ أن عبد الرحمن فهمي لم يمارس أي نشاط برلماني في الهيئة النيابية التاسعة (١٨/ ١/ ١٩٤٥ـ٧/ ١١/ ١٩٤٩) بسبب تدهور حالته الصحية وتأثره نفسيا باغتيال أحمد ماهر ابن شقيقه ورفيق كفاحه الوطني. وقد لزم الفراش حتى وافته المنية في ١٤ يوليو ١٩٤٦.

(مسئولة عطية علي. عبد الرحمن فهمي ودوره في الحياة السياسية المصرية) رسالة ماجستير غير مشورة، كلية البنات ـ جامعة عين شمس، ١٩٩٢، ص٣٣٠

(١٨) يونان لبيب ررق· مرجع سابق، ص١٩، ٢٠.

(١٩) نفسه، ص١٦.

(٢٠) عبد الخالق لاشين· سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٧٣. ص٢٥١ ويونان لبيب رزق: مرجع سابق ص١٧، ١٨.

(٢١) عبد العظيم رمضان· تطور الحركة الوطنية من ١٩١٨ـ١٩٣٦، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، د. ت ص١٦

(٢٢) عبد الخالق لاشين· مرجع سابق ص٢٥٣، ٢٥٤

(٢٣) محمد أنيس: مرجع سابق ص١١.

(٢٤) قامت اللجنة المركزية بعد ذلك بإنشاء لجان فرعية لها في عواصم المحافظات والمديريات والمراكز والقرى وبهذا نجح الوفد في حلق وسيلة اتصال بالجماهير في كل أنحاء البلاد، وكذلك نجح في التأثير فيها، وتوجيهها لصالح حركة الوفد المصري.

(عبد الخالق لاشين. مرجع سابق ص٢٣٥

(٢٥) محمد أنيس، مرجع سابق، ص١١

(٢٦) عبد الخالق لاشين: مرجع سابق ص٢٤٩، ٢٥٠

ويروى عبد الرحمن فهمي في مذكراته، أنه حضر بمكتبه بعض أعضاء لجنة الوفد المركزية في حالة كآبة شديدة، وقدم له حفني بك محمود برقية تنبئ باعتراف ألمانيا في معاهدة الصلح بالحماية الإنجليزية على مصر، فأدخل فهمي في روعهم أنها برقية مزورة فانطلت عليهم الحيلة، واتفق معهم ـ بعد أن أقسموا جميعا ـ على عدم إذاعة هذا الخبر لأنه رأى أن «إرسال مثل هذه البرقية باللهجة التي صيغت بها كان يجوز أن يحدث ما لا تحمد عقباه لو علمت به البلاد».

(لمزيد من التفاصيل، انظر مذكرات عبد الرحمن فهمي المنشورة، الجزء الأول، ص٣١٩ـ٣٢١).

(٢٧) عبد الخالق لاشين: مرجع سابق، ص٢٥٠ ومحمد أنيس. مرجع سابق ص٧٩

(٢٨) عبد العظيم رمضان. دراسات في تاريخ مصر المعاصر ص٧٥ ومحمد أنيس· مرجع سابق، ص١٥، ١٦

(٢٩) محمد أنيس. مرجع سابق، ص١٧.

(٣٠) نفسه، ص١٧، ١٨.

(٣١) عبد الخالق لاشين· مرجع سابق، ص٢٥٥.

(٣٢) عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية ص٢١٩

(٣٣) عبد العظيم رمضان. تطور الحركة الوطنية ص٢١٩
(٣٤) محمد أنيس. مرجع سابق ص٤٢، ٤٣.
(٣٥) نفسه ص٤٢.
(٣٦) عبد العظيم رمضان. دراسات فى تاريخ مصر المعاصر ص١٠٨، ١٠٩.
(٣٧) عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية ص٢٢٦
(٣٨) عبد العظيم رمضان: دراسات فى تاريخ مصر المعاصر ص١١٢
(٣٩) محمد أنيس: مرجع سابق ص٥٠
(٤٠) هو عريان يوسف سعد
(٤١) محمد أنيس مرجع سابق ص٥١.
(٤٢) لمعرفة تفاصيل مخطط عبد الرحمن فهمى لمنع هذا الحزب من التشكيل، راجع محمد أنيس: مرجع سابق، ص٥٢، ٥٣
(٤٣) عبد العظيم رمضان: دراسات فى تاريخ مصر المعاصر ص٧٩، ٨٠
(٤٤) نفسه، ص٨٨ـ ٩٢
(٤٥) ذكر لاكير بأن عدد النقابات فى عام ١٩٢٢ بلغ فى القاهرة ٣٨، وفى الإسكندرية ٣٣، وفى منطقة القناة ١٨. محمد أنيس: مرجع سابق ص١٢٠.
(٤٦) رؤوف عباس. الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ـ١٩٥٢، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٨ ص١٨٤، ومحمد أنيس: مرجع سابق، ص٢٣، ١٥٤.
(٤٧) رؤوف عباس: نفس المرجع، ص١٨٥ ومحمد أنيس: مرجع سابق، ص٢١
(٤٨) عبد الخالق لاشين: مرجع سابق ص٣٧٧
(٤٩) عبد العظيم رمضان: دراسات فى تاريخ مصر المعاصر ص٨١ـ٨٢، محمد أنيس مرجع سابق ص٣٧٨، ٣٧٩.
(٥٠) عبد الخالق لاشين: مرجع سابق ص٣٧٨، ٣٧٩.
(٥١) أمين عز الدين. تاريخ الطبقة العاملة المصرية ١٩١٩ـ١٩٢٩، القاهرة، ١٩٧٠. ص٩٧، ٩٨، مجلس النواب. دور الانعقاد العادى الأول، ص٩٧. دور الانعقاد العادى الثانى، ص٢٠ـ ٢٢
(٥٢) عبد الخالق لاشين: مرجع سابق، ص٣٧٩
(٥٣) مسئولة عطية على: مرجع سابق، ص١٩٧ ورؤوف عباس حامد. مرجع سابق ص١٨٥ـ١٨٧
(٥٤) رؤوف عباس حامد نفس المرجع، ص١٨٨.
(٥٥) نفسه
(٥٦) محمد أنيس. مرجع سابق ص٢٥، ورؤوف عباس حامد مرجع سابق ص١٨٩.
(٥٧) رؤوف عباس حامد: مرجع سابق ص١٨٩
(٥٨) نفسه.
(٥٩) رؤوف عباس حامد: مرجع سابق، ص١٩٠.
(٦٠) نفسه
(٦١) نفسه.
(٦٢) محمد أنيس: مرجع سابق ص٢٧، ٢٨ ورؤوف عباس حامد: مرجع سابق ص١٩٠، ١٩١.

(٦٣) محمد أنيس. مرجع سابق ص٢٨
(٦٤) رؤوف عباس حامد مرجع سابق، ص١٩١
(٦٥) محمد أنيس مرجع سابق، ص٢٩
(٦٦) رؤوف عباس حامد مرجع سابق، ص١٩٢
(٦٧) يونان لبيب رزق مذكرات عبد الرحمن فهمى، مرجع سابق، ص٢٢-٢٥
(٦٨)تولى مراد فهمى منصب وزير الأشغال العمومية من ٦-٧ سبتمبر ١٩٥٢ فى وزارة على ماهر بدلا من محمد كامل نبيه الذى تقدم باستقالته. وقد ظل فى هذا المنصب خلال الفترة من ٧ سبتمبر ١٩٥٢ وحتى ١٨ يونيو ١٩٥٣ فى وزارة اللواء محمد نجيب
(فؤاد كرم: النظارات والوزارات المصرية، مطبعة دار الكتب) ١٩٦٩ ص٥٢٤، ٥٣٠، ٥٣١

قائمة المراجع

أحمد شفيق: مذكراتى فى نصف قرن.

أمين عز الدين: تاريخ الطبقة العاملة المصرية ١٩١٩ـ١٩٢٩.

رؤوف عباس حامد: الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ـ ١٩٥٢.

عبد الخالق لاشين: سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية.

عبد الرحمن الرافعى: ثورة ١٩١٩.

عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية من ١٩٢٨ـ ١٩٣٦.

عبد العظيم رمضان: دراسات فى تاريخ مصر المعاصر.

فؤاد كرم: النظارات والوزارات المصرية.

لمعى المطيعى: موسوعة هذا الرجل من مصر.

محمد أنيس: دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩.

محمد فريد: تاريخ مصر من ابتداء ١٨٩١ م.

مسئولة عطية على: عبد الرحمن فهمى ودوره فى الحياة السياسية المصرية (رسالة ماجستير غير منشورة)

مذكرات
إبراهيم فرج

حسنين كروم

المذكرات وصاحبها:

يعود الفضل فى إعدادى لهذه المذكرات إلى المرحوم فؤاد سراج الدين. إذ كنت على موعد معه بمنزله فى أحد أيام شهر ديسمبر سنة ١٩٨٠ . وكان موجوداً فى غرفة المكتب المرحوم إبراهيم فرج وعدد آخر من الزوار. ومحور الحديث بينهم وبين سراج الدين كان عن مذكراته التى أعددتها ونشرت على عشرين حلقة فى شهر سبتمبر سنة ١٩٧٩ بجريدة الشرق الأوسط. وأدت إلى إثارة غضب الرئيس الراحل أنور السادات ـ عليه رحمة الله ـ وبدأ يهاجم سراج الدين فى بعض خطبه.

وفجأة استدار سراج الدين إلىّ وسألنى:

ـ لماذا لا تعد مذكرات إبراهيم فرج؟ إن لديه الكثير مما سيقوله.

ثم وجه كلامه لإبراهيم فرج قائلا: يا إبراهيم باشا.. أنا أثق فى أمانته.

فرحبت على الفور وقلت له: متى نبدأ يا باشا؟

فتهلل وجهه بالفرح. وقال بسرعة: غدا.

وبدأت التسجيل فى مكتبه بشارع طلعت حرب ـ سليمان باشا ـ وكانت فرحته لا توصف. كلما قمت بتفريغ جزء وإعادته إليه لمراجعته. واعتبر ما يحدث أهم عمل يختم به حياته. لأنه لم يكتب حتى يومياته السياسية ولم يسجل شيئًا.

وحدث أن أصيب بجلطة فى المخ أثناء الإعداد ونقل للمستشفى. وما أن عاد لمنزله حتى أسرع بالاتصال بى هاتفيا وطلب منى أن أحضر إليه فوراً ومعى المسجل.

فقلت له: يا باشا أنت فى مرحلة نقاهة وإصابتك كانت خطيرة وتحتاج للراحة لا إلى بذل أى مجهود.

فقال لى: يا أخى إنت مالك؟ روح يا شيخ.. أنا كويس.. تعال مالكش دعوة.

ونزلت على طلبه . وأدرت النسجيل وبدأ يتحدث حتى فوجئنا بروج كريمته الأستاذ كمال حنا يدخل الغرفة غاضبا ويقول له: إيه ده يا باشا؟ بتعمل إيه؟

فقال: بنكمل الذكريات.

فرد بغضب. ذكريات إيه؟ أنت أخذت إيه من السياسة؟ بلاش كلام فاضى.

فأسرعت بإغلاق المسجل وقمت مستأذنا منعا للإحراج . وقال إبراهبم فرج بأسى.

كلام فاضى؟ متشكر يا بنى.

فارتبك زوج ابنته وأحس بخطئه وقال: يا باشا.. إحنا خايفين على صحتك.. أنت فى حالة خطرة.

وما أن استأذنت حتى صمم إبراهيم فرج على أن أبقى ونستكمل التسجيل لكنى أصررت على المغادرة. فأصرَّ على أن أحضر غدا. وبالفعل استأنفنا التسجيل فى منزله. عدة أيام حتى تعافى وبدأنا نكمله فى مكتبه. وكنت أخشى عليه من شدة انفعاله فى بعض الأوقات وحركته الدائبة فى الغرفة جيئة وذهابا بحماسة عجيبة وكأن حماسته كانت جزءا من علاج ناجع. وعندما بدأت فى نشر بعض الحلقات بجريدة الأحرار، وبدأت ردود الأفعال عليها، كانت سعادته لا توصف.

وعندما تم طبع هذه الذكريات في كتاب وأمسك بأول نسخة فى يديه كان ينطر إليها نظرة العاشق لمحبوبته، أو الأب لولده. لقد اعتبر الكتاب عمره وتاريخه، كائنا حيا بين يديه.. وقال لى: إنه الآن استراح.. ولا يعرف كيف يشكرنى

ومن مفارقات القدر أن زوج ابنته توفى في التاسع والعشرين من شهر أكتوبر سنة ١٩٨٣ وعاش بعده إبراهيم فرج أحد عشر عاما.. إذ توفى فى التاسع عشر من أغسطس سنة ١٩٩٤.

ولد إبراهيم فرج سنة ١٩٠٣ بمدينة سمنود بمحافظة الغربية وتخرج عام ١٩٢٥ فى مدرسة الحقوق السلطانية (كلية الحقوق) وكان الزعيم خالد الذكر مصطفى النحاس ولى

أمره. ولذلك لقب بـ«ابن النحاس». وعمل محاميا بعد تخرجه في مكتبه ثم سكرتيرا برلمانيا له في الوزارة الائتلافية عام ١٩٢٨ ووكيلا للنائب العام في وزارة يناير ١٩٣٠ ومديراً للإدارة التشريعية بوزارة الداخلية في سنة ١٩٣٦. ومديرا للتفتيش بها في وزارة ١٩٤٢ـ ١٩٤٤. وفي وزارة ١٩٥٠ ـ ١٩٥٢ عين وزيرا للشئون البلدية والقروية ووزيرا لشئون السودان، وتولى منصب وزير الخارجية بالنيابة في الفترات التي يكون فيها الوزير خارج مصر. كما كان أحد ثلاثة تشكل منهم الوفد الذي فاوض الإنجليز على الجلاء مع سراج الدين ومحمد صلاح الدين. وبعد الثورة كان يتولى منصب سكرتير عام الحزب عندما يعتقل سراج الدين. وصدر ضده حكم من محكمة الثورة سنة ١٩٥٣ بالسجن خمسة عشر عاما وأفرج عنه بعد ثلاث سنوات ثم اعتقل عند وقوع العدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦ وبعد انفصال سوريا عام ١٩٦١ وهزيمة يونيو ١٩٦٧. وكان يفرج عنه بعد مدة بسيطة. وتم اختياره سكرتيرا عاما لحزب الوفد بعد عودته للحياة السياسية في عام ١٩٧٨. وفرض عليه قرار العزل السياسي مع سراج الدين وآخرين في يونيو من نفس العام. وعند عودة الوفد مرة أخرى في عام ١٩٨٢ اختير سكرتيرا عاما له حتى وفاته.

وكان إبراهيم فرج من أكثر الأشخاص الذين لازموا النحاس طوال حياته لدرجة أنه كان متأثرا به لدرجة لا توصف في حركاته وكلماته وكأنك ترى النحاس أمامك.

أما عن وطنيته وأمانته وصدقه وصموده على مبادئه مهما تعرض له من صعوبات، وصفاء نفسه وقلبه، فلن تستطيع الكلمات أن توفيه حقه.. الذي للأسف لم ينله.. وأحمد الله أن استطعت إعداد مذكرات هذا الرجل العظيم حتى نجعلها تحت يد الباحثين باستمرار.

السودان:

من القضايا التاريخية التي أعتقد أن إبراهيم فرج حسم الخلافات حولها . رغم أنها لا تزال مستمرة حتى الآن هي موقف حزب الوفد من حق السودانيين في تقرير مصيرهم ولاختيار الاستقلال عن مصر أو الاتحاد معها.. فالرأي الغالب والسائد حتى الآن أن الوفد رفض مبدأ تقرير المصير واستقلال السودان.. لأنه سيؤدي للانفصال ومصر لن تقبل انفصال أي جزء منها، وذلك استنادا إلى قول زعيم الوفد خالد الذكر مصطفى النحاس أثناء المفاوضات مع الإنجليز في عام ١٩٣٠ «تقطع يدي ولا يفصل السودان عن مصر».. وقول الزعيم خالد الذكر سعد زغلول سنة ١٩٢٤ عندما كان يفاوض رئيس

وزراء بريطانيا ماكدونالد فى عام ١٩٢٤ (ومحاولاً إغراءه بإرجاء مسألة السودان) فقال فى مؤتمر صحفى فى لندن تعليقا على ذلك: «دعونا إلى أن ننتحر فأبينا الانتحار» كما ذكر ذلك إبراهيم فرج فى الفصل الخاص بـ«الوفد والسودان».

ومن الحقائق التى تذكر فى هذا المجال أن مصر تأخرت فى الحصول على استقلالها بسبب إصرارها على رفض طلب بريطانيا إجراء استفتاء فى السودان على حق تقرير المصير.. وأن الوفد أولا وباقى الأحزاب ثانيا تسببت فى خلق رأى عام شعبى برفض حق تقرير المصير باعتباره مؤديا لانفصال السودان.. ولو تمت الموافقة عليه لحصلت مصر على استقلالها مبكرا.

وهذه القضية الخلافية حسمها إبراهيم فرج بشكل نهائى.. والمدهش أنه رغم نشر المذكرات بجريدة الأحرار وصدورها فى كتاب.. فإن كثيرا من الذين قرءوها من الوفديين بالذات تجاهلوا الحقيقة التى فجرها بالنسبة لموقف الوفد والنحاس باشا من حق تقرير المصير.. وتغيره نحو الموافقة عليه.. ووجود هذا التحول فى وثيقة رسمية.

ففى الجزء الخاص بـ«الوساطة السعودية ووساطة نورى السعيد» قال إبراهيم فرح إنه فى شهر يناير سنة ١٩٥٢ عرض الملك عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية على الملك فاروق التوسط بين مصر وبريطانيا لحل الأزمة بينهما بعد أن وصلت المفاوضات حول الجلاء إلى طريق مسدود والتهبت الأجواء بعد إلغاء النحاس باشا معاهدة ١٩٣٦ من جانب واحد فى أكتوبر ١٩٥١ قبل انتهاء مدتها فى عام ١٩٥٦ وإعلان فاروق ملكا على مصر والسودان. وأرفق الملك عبد العزيز مع خطابه بعرض التوسط سبع نقاط.. كانت السابعة عن السودان ونصها هو:

«سابعا ـ وأما السودان فيترك الخيار لأهله يستفتون فيه استفتاء حرّا من كل شائبة».

وكان تاريخ الرسالة والمقترحات ٣ يناير ١٩٥٢ الموافق ٥ ربيع الثانى ١٣٧١هـ. وقد أرسل الملك فاروق الرسالة والمقترحات للنحاس باشا.. وقد رد النحاس فى نفس اليوم على الملك عبد العزيز بخطاب شكر وتعديل على المقترحات. وكان نص التعديل الذى اقترحه عن السودان هو:

«الإقرار فورا بالوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصرى وفقا للتشريعات التى أقرها البرلمان المصرى فى أكتوبر سنة ١٩٥١، على أن يكون للسودانيين حق الاختيار بين الوحدة أو الانفصال فى استفتاء حر خال من كل شائبة».

إذن فقد كانت هناك موافقة على إجراء استفتاء فى السودان يختار فيه شعبه، إما الاستقلال عن مصر، وإما البقاء معها ضمن إطار دولة واحد. ولكن المشكلة كانت تكمن فى القرارات التى تم اتخاذها فى أكتوبر ١٩٥١ . . لأنه لم يكن ممكنا التراجع عنها بعد أن أقرها البرلمان . . ورفضتها بريطانيا . . ثم بدء حرب الفدائيين ضد قواتها بمنطقة قناة السويس . . بدعم من حكومة النحاس . . وما تلاها من إجراءات سحب العمال المصريين من المعسكرات والقاعدة البريطانية وعدم التعامل مع قوات الاحتلال . . واعتداءات هذه القوات على القرى والمدن بمنطقة القناة . . فى هذا الجو كان مستحيلا التراجع إلا ضمن تسوية مرضية للطرفين: أن تعترف بريطانيا بالقرارات وأن توافق مصر على حق تقرير المصير.

وقد يرى البعض أن ذلك ليس تراجعا من الوفد على أساس أنه كان على ثقة فى حالة إجراء الاستفتاء باختيار أغلبية السودانيين الاتحاد أو الوحدة مع مصر. وهو ما حدث بفوز الاتحاديين بالأغلبية بزعامة إسماعيل الأزهرى على حزب الأمة الرافض للوحدة بعد إجراء الاستفتاء بعد ثورة يوليو . . إلا أنه رفض الوحدة بعد إلغاء الأحزاب فى مصر وإقصاء اللواء محمد نجيب عن الحكم . . بينما يرى آخرون أن الأزهرى كان سيختار الاستقلال حتى وإن كان الوفد فى الحكم على أساس أن فكرة الاستقلال وتكوين دولة مستقلة مغرية ويستحيل رفضها خاصة أن التكوين السياسى والعرقى معقد وكان من الممكن أن تقع حروب أهلية بسبب تعنت حزب الأمة والأنصار فى رفض الوحدة وعدائهم لمصر وقتها

ونحن لا نريد الاستطراد أكثر من ذلك فى هذه القصية ونعود إلى التأكيد على أنه كان مفترضا انتهاء الخلاف حول منح حق تقرير المصير للسودانيين. بعد هذه الشهادة المدعمة بالوثائق. لا أن يستمر حتى أيامنا هذه، خاصة أن صاحب المذكرات كان مسئولا عن السودان فى وزارة ١٩٥٠ ـ١٩٥٢ وسكرتيرا عاما لحزب الوفد والرجل الثانى فيه بعد عودته للحياة السياسية عام ١٩٧٨ . وعودته مرة أخرى عام ١٩٨٢ بعد أن أنهى فترة تجميد نشاطه.

٤ فبراير ١٩٤٢:

وثانية القضايا التى لا تزال تثير الخلافات ويتخذها البعض حتى الآن مبررا للهجوم على الوفد قبل الثورة وعلى زعيمه خالد الذكر مصطفى النحاس هى الحادث الذى وقع

فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ واتهامه بأنه جاء إلى الحكم على حراب القوات البريطانية عندما وجه السفير البريطانى إنذاراً إلى الملك فاروق بينما الدبابات تطوق القصر بأن يدعو النحاس باشا لتشكيل الوزارة. وأصبحت هذه الحادثة تكأة لمهاجمة الوفد من جانب أحزاب الأقليات وغيرها وتم توارثها حتى الآن وإشهارها فى بعض المعارك السياسية.

وعلى الرغم من أن الأغلبية الشعبية الكاسحة حسمت هذه القضية باستمرار تأييدها الوفد فى الانتخابات التالية لهذه الحادثة مما يعنى أنها لم تلتفت إلى الحملات العاتية التى أعقبت قبول النحاس تأليف الوزارة رغم مشاركة قوى كثيرة فيها بواسطة صحفها وبدعم من القصر الملكى. واستمرت بشكل أعنف بعد إقالة الملك حكومة النحاس فى أكتوبر سنة ١٩٤٤ تم جددت الأغلبية الشعبية ثقتها فى الوفد فى انتخابات يناير ١٩٥٠ أى أن الحملات استمرت طوال ما يقرب من ثمانى سنوات لم تقتنع الأغلبية أو جزء منها بأن الوفد خان الأمة وجاء للحكم على أسنة الحراب البريطانية.. ونحن نعلم أنه لم يحدث فى التاريخ أن أعطى الشعب ثقته لأى حزب يحكمه مستندا إلى قوة الاحتلال لأنه يعنى الرضا بأن يحكمه عملاء. وعلى كل حال فالفيصل كان الانتخابات الديمقراطية التى أعطت فيها الأغلبية أصواتها للوفد.

وبعد الثورة تم استخدام هذه الحادثة بشكل أو بآخر وفى عدة مناسبات، لكن كانت هناك أصوات ترفض هذا الاتهام وتقيّم الحادثة فى إطارها الحقيقى وتدافع عن موقف الوفد، وكان أبرزها المرحوم المؤرخ الدكتور محمد أنيس - عليه رحمة الله - سواء فى كتاباته بالصحف أو فى كتبه ومحاضراته فى جامعة القاهرة أو فى بعض الاجتماعات السياسية بأمانة الدعوة والفكر بالاتحاد الاشتراكى التى كان عضوا فيها أو فى المعهد العالى للدراسات الاشتراكية. كما كان هناك آخرون غيره، إما من الطليعة الوفدية وإما من العناصر اليسارية والماركسية التى كانت على صلة بالوفد وتحتفظ له بالتقدير والاحترام والاعتراف بدوره الوطنى ودور زعمائه، وهو نفس الحال الذى كان عليه الشيوعيون الذين حلوا تنظيماتهم وانضموا إلى التنظيم السياسى الوحيد وقتها - الاتحاد الاشتراكى - والتنظيم الطليعى. كما تقلدوا مناصب كثيرة فى أجهزة إعلام النظام من صحافة وثقافة، وهم مثل اليساريين غير المنتظمين يكنون احتراما وعواطف دافئة نحو الوفد . بل إن معظم من له اتجاه اشتراكى كانت له بدرجة أو بأخرى ميول نحو الوفد، وحتى من انتقده منهم كان ينتقد ما يسميه جناح كبار الملاك فقط وبشىء من الترفق، بل أذكر بهذه المناسبة أنه حدثت اعتراضات وامتعاض من ورود عبارات فى ميثاق العمل الوطنى خاصة بالثورة

الشعبية فى مارس ١٩١٩ وزعامة سعد زغلول وهو ما تم تصحيحه عمليا فى الاحتفال عام ١٩٦٩ بمرور خمسين سنة على الثورة وقبلها صدرت كتب ودراسات عن الوفد بعضها تم طبعه على حساب مؤسسات الدولة.

المهم أن تسيد العناصر المتعاطفة مع الوفد تاريخيا أوقف إلى حد كبير وجود حملات للتشهير ضده بينما لم يكن هناك تسيد أو سيطرة من العناصر التى كانت منتمية لبعض أحزاب الأقليات.. إلا فى الفترة التى أعقبت الثورة سنوات وانتهت مثل المرحوم فتحى رضوان - حزب وطنى - كما انتهى دور رئيس مجلس الدولة المستشار عبد الرزاق السنهورى - من السعديين - وسليمان حافظ - حزب وطنى -. ورغم ما أولته الثورة من عناية للمرحوم المؤرخ عبد الرحمن الرافعى فإنه كان يتعرض إلى الهجمات والانتقادات العنيفة من جانب مؤرخين آخرين متعاطفين مع الوفد يتهمونه بالتجنى على ثورة ١٩١٩ وسعد زغلول.. وعلينا تأمل ملاحظة أخرى مهمة وهى أنه فى المرات التى تم فيها اعتقال عدد من قادة الوفد مثل فؤاد سراج الدين وإبراهيم فرج وأعداد أخرى فى بعض المناسبات مثل العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ وانفصال سوريا عن مصر سنة ١٩٦١، وجنازة النحاس باشا فى ١٩٦٥ وهزيمة يونيو ١٩٦٧ لم تصاحبها حملات ضد الوفد أو زعيمه الذى لم يتعرض إلى هذا النوع من الهجمات.

ولعل أهم سبب فى كل ذلك هو أنه لم يكن مسموحا بوجود الأحزاب السياسية وبالتالى لم يكن لحزب الوفد وجود ينافس أيّا من تنظيمات الثورة ولذلك لم تكن هناك حساسية أو تخوف منه.

لكن الأمر اختلف بعد ذلك إذ تم تفجير قضية ٤ فبراير على نطاق واسع جدا عندما عاد الوفد للوجود السياسى بعد الأخذ بالتعددية فى عام ١٩٧٦ وكانت مقدمات عودته فى الخطاب الذى ألقاه المرحوم فؤاد سراج الدين فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٧٧ فى احتفال نقابة المحامين بمقرها الرئيسى بالقاهرة بذكرى وفاة خالدى الذكر سعد والنحاس. وأحدث الخطاب دويا عنيفا، وتبع ذلك تقدم فؤاد سراج الدين بطلب تأسيس الحزب. ولكن تم إرجاء الموافقة عليه رغم استكماله كل الشروط التى كانت موضوعة؛ من البرنامج وعدد أعضاء مجلس الشعب الموقعين على طلب التأسيس - ألغيت هذه المادة فيما بعد - وعدم السماح بعودة أحزاب ما قبل الثورة.. مما استدعى اطلاق اسم «حزب الوفد الجديد» عليه.

رغم كل ذلك فقد تم تأخير الموافقة على الطلب إلى أن تم الإعلان عنها فى يوم ٤ فبراير

١٩٧٨ ليتم الربط بينه وبين الحادث وبدأت الهجمات ضده ووصفه بـ«حزب ٤ فبراير» وتم تصوير عودة الوفد للظهور على أنه جاء ليقضى على مكاسب ثورة يوليو. رغم أن نظام الرئيس السادات - عليه رحمة الله - كان قد بدأ فى تصفيتها تدريجيا. وكانت الحملات هذه المرة عنيفة للغاية وغير مسبوقة لأنه تم استخدام وسائل الإعلام الرسمية فيها فى وقت لم يكن للحزب جريدة ليرد عليها ومشاركة عناصر كانت معادية للوفد بحكم انتماءاتها السابقة لأحزاب الأقليات وتخويف عناصر أخرى كثيرة من عودة الوفد لمحاربة ثورة يوليو والانتقام منها. والأهم من هذا وذاك أن رئيس الجمهورية نفسه - السادات - كان خصما تاريخيا للحزب إذ شارك فى الأربعينيات فى محاولات اغتيال النحاس باشا واغتيال أمين عثمان بسبب عضوية السادات فى الحرس الملكى الحديدى برئاسة يوسف رشاد. ولإحساسه بخطورة منافسة الوفد لحزبه الذى كان موجودا فى السلطة وقتها وهو حزب مصر العربى الاشتراكى الذى كان يرأسه المرحوم ممدوح سالم على الرغم من أنه حرص فى البداية على الابتعاد عن رئاسته. ثم خالف ذلك فيما بعد عندما شكل على أنقاضه الحرب الوطنى وترأسه فى عام ١٩٧٨. وإضافة لذلك فقد توارى الكثيرون من الذين عاصروا حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ وظهرت أجيال لا تعرف شيئا عنه استقر فى يقينها ما تتلقاه عبر الصحف - خاصة الحكومية - بأن الوفد خان الأمة ووصل للحكم على حراب القوات البريطانية.

وقد أوضح إبراهيم فرج عدة حقائق بحكم ملازمته للنحاس باشا، منها أن الملك فاروق أرسل للنحاس فى عام ١٩٤١ الذى كان يقيم فى كفر عشما. عند أقارب زوجته بعد ازدياد غارات الطائرات الألمانية على منطقة مصر الجديدة. أرسل إليه عبد الوهاب طلعت وأخذ يتحدث إليه حديثا ملتويا عن وزارة قومية، فقال له النحاس باشا: «اسمع أنا مش عايز أى حاجة.. اعملوا وزارة محايدة وانتخابات حرة ولا شىء آخر.. أنا لا أقبل وزارة ائتلافية والذى أقبله هو عودة الحياة الدستورية السليمة و هى الحل السليم لكل المتاعب». المهم أنه عندما وجه الإنجليز إنذارهم فى ٤ فبراير إلى الملك كان النحاس باشا يقوم برحلة فى الوحه القبلى ولم يكن يعلم أى شىء عن الإنذار. واستدعى الملك السياسيين الآخرين من أحزاب الأقليات السعديين والأحرار الدستوريين والمستقلين. وعرض عليهم الإنذار فقبلوه بشرط أن يدخلوا فى الوزارة مع النحاس باشا. ولكن النحاس باشا رفض دخولهم معه فى أى وزارة ورفض الإنذار كذلك. ولما رفض النحاس باشا وجد الملك أن المسألة لا تنفع فيها المغالطة والالتواء، فاستدعاه وألح عليه إلحاحا شديدا وأخذ يناشده لوطنيته وأمانته وبكل القيم الأخلاقية بأن يتولى الحكم لأن الإنجليز

كانوا سيعزلونه إذا لم يقبل، وقبل النحاس باشا وسجل هذا الإلحاح الشديد فى خطاب قبوله تأليف الوزارة. قال للملك: «وبعد أن ألححت علىّ المرة تلو المرة والكرة بعد الكرة أن أتولى الحكم وناشدتنى وطنيتى واستحلفتنى بحبى لبلدى ومن أجل هذا أنا أقبل الحكم إنقاذا للموقف منك أنت».

وفى نفس الوقت أرسل احتجاجا للسفير البريطانى فى خطابه المشهور الذى استنكر فيه تدخلهم فى شئون مصر ورد عليه السفير بأن الحكومة البريطانية لا تتدخل فى الشئون الداخلية لمصر وأن الإجراء الذى اتخذته كان بسبب الظروف التعسة التى يمر بها «الحلفاء».

ونحن لا نريد التوسع أكثر من هذا فى هذه القضية وإثبات كذب الدعايات التى حاولت تشويه موقف النحاس، إذ يكفى كما قلنا أنه فى وجود النحاس أعطته الأغلبية ثقتها بعد الحادث.

كذلك فإنه بعيدا عن استغلال الحادث فى الخصومات الحزبية أو السياسة فإن القضية الأخرى هى: هل كان من الحكمة السياسية ومن مصلحة مصر القبول بالاحتلال الألمانى النازى لمصر والتعاون لتسهيل مهمة القوات الألمانية التى وصلت إلى العلمين وكانت تستعد لاقتحام البلاد، أم التعاون مع بريطانيا التى بينها وبين مصر معاهدة تم توقيعها فى عام ١٩٣٦ ومدتها عشرون سنة.. وقرب حصول مصر على استقلالها عنها مع ملاحظة الفارق الهائل بين الحكم النازى والبريطانى؟

أى سياسى عاقل وحريص على مصلحة بلاده كان سيقبل بالتعاون مع بريطانيا وتنفيذ الاتفاقية معها.

وكذلك لأننا خبرنا البريطانيين وكان احتلالهم أخف وطأة، بما لا يقاس بما كان ممكنا أن تتعرض له البلاد على يد النازية وعنصريتها التى صنفت العرب فى مرحلة متدنية بين الشعوب على أساس عنصرى.

الكتاب الأسود:

ومن القضايا الأخرى التى لا تزال تثير الجدل والخلاف حتى الآن هى محاولات خصوم الوفد التدليل على فساده وفساد زعيمه خالد الذكر مصطفى النحاس فى قضية الكتاب الأسود الذى أصدره المرحوم مكرم عبيد باشا سكرتير عام الوفد. ورغم حسم

هذه القضية وعدم صحة الاتهامات الواردة فيها فلا يزال البعض يرفع هذه الورقة التى حدثت وقائعها عام ١٩٤٢ متحدثا عنها وكأنها حقائق لا يأتيها الباطل من أى جهة . ضاربا عرض الحائط بحقيقة أنها كانت مؤامرة محبوكة بين مكرم عبيد وبين القصر الملكى وبعض الشخصيات فى أحزاب الأقليات خاصة حزب الأحرار الدستوريين وأنها كانت أحدث حلقة فى مؤامرات القصر الملكى لشق حزب الوفد وإحداث انشقاق فيه بخروج مكرم منه وتشكيله حزب الكتلة الوفدية . فأضيف بذلك إلى قائمة أحزاب الأقليات الذى شارك فى الحكم بعد انتخابات مزورة فى عام ١٩٤٥ فلم يعد فى وسع أحد بعدها أن يركن إلى النوايا الحسنة لمكرم فى ضلوعه فى مؤامرة الكتاب الأسود .

والغريب فى هذا الأمر أن يستمر الخلاف حول هذه القصية حتى الآن وبعد أن اعترف الصحفى المرحوم جلال الدين الحمامصى فى كتابه «حوار وراء الأسوار» بضلوع الملك وغيره فى مؤامرة الكتاب الأسود، وكان الحمامصى من أنصار مكرم وشارك فى بعض مراحل إعداد وإخفاء نسخ الكتاب وتوزيعها . . وصدر كتاب الحمامصى فى السبعينيات وأحدث ضجة كبيرة وبالتالى قرأه الكثيرون خاصة أن جريدتى الأخبار وأخبار اليوم روجتا له على أوسع نطاق . ومع ذلك يفضل بعض من قرءوه تجاهل الاعتراف بالمؤامرة، وبالتالى فلم يكن متصورا أن يغيروا مواقفهم بعد أن ألقى إبراهيم فرج فى مذكراته أسرارا وأبعادا جديدة حول هذه القضية فى الفصل الخاص بـ«مكرم عبيد والكتاب الأسود» فقال إن مكرم كان إذا أحب رفع من يحبه إلى السماء وإذا كره هوى بمن يكره إلى الأرض . ومن طبعه حب الانفراد بالنحاس وكان يلازمه باستمرار، لكن بعد زواج النحاس عام ١٩٣٥ من السيدة زينب الوكيل وإقالة وزارته عام ١٩٣٧ بدأت مواعيده وارتباطاته الاجتماعية لا تمكنه من مقابلة مكرم كل يوم كما كان يحدث من قبل، كما بدأ يحس بالغيرة من ارتفاع نجم فؤاد سراج الدين، وبدأ القصر الملكى يتصل سرا بمكرم لتحريضه ضد النحاس والتلويح له بإمكانية إسناد رئاسة الوزارة إليه فاستجاب لهذه الإغراءات وبدأ يدلى بتصريحات يمتدح فيها الملك وقد عاتبه النحاس على ذلك وطلب منه أن يتوقف عنه فكان يرد عليه حسب قول إبراهيم فرج :

«ما أنت كمان ساعات بتقول كده لما تروح السراى» فيرد عليه النحاس : «أنا أقول وأختار المناسبة بوصفى رئيسا للوفد».

كذلك نفى إبراهيم فرج أن يكون للسيدة زينب الوكيل أى دخل فى إثارة النحاس ضد مكرم وكانت تردد «كيف سأقابل عايدة؟» وهى زوجة مكرم .

ومن الأسرار الأخرى التى قالها إبراهيم فرج أن القصر الملكى كان يعتقد أن انشقاق مكرم عن الوفد سيؤدى تلقائيا إلى خروج الأقباط منه والانضمام إلى حزب الكتلة الوفدية، وحدوث فتنة بين المسلمين والأقباط، لكن لم يخرج معه إلا خاصة أهله ـ زوج أخته وأقاربه ـ وأضاف إبراهيم فرج أن مكرم لم يكن رجلا متدينا، وأنه معروف فى المجال الدينى أنه «ليس قبطيا أرثوذكسيا. إذ ربما كان أبوه إنجيلى المذهب. إنما لما تزوج من السيدة عايدة كريمة المرحوم مرقس باشا حنا أصرت أسرتها على أن يكللا وفقا لتقاليد الكنيسة القبطية الأرثوذكسية».

المهم أنه رغم كل ذلك لا يزال البعض يلوح بحكاية الكتاب الأسود وما ورد فيه رغم ما نشر علنا عن الظروف التى أحاطت بإصداره وانشقاق مكرم عبيد عن الوفد وإلى أين انتهى به المطاف.

مشكلة العقاد:

ومن المعارك التى أثارها نشر هذه الذكريات فى حلقات بجريدة الأحرار التى يصدرها حزب الأحرار فى عام ١٩٨٤، كانت تلك الخاصة بالوفد وعلاقته مع الكاتب والمفكر عباس محمود العقاد إذ تعرض إبراهيم فرج إلى عدة هجمات من بعض أنصار وتلاميذ العقاد بسبب ما ذكره عنه. وكان تعليقا منه وردا على المسلسل التليفزيونى عن العقاد ـ العملاق ـ الذى كتبه ابن شقيقه المرحوم عامر العقاد. وأدى دور العقاد فيه الفنان القدير محمود مرسى.

ومن الطرائف التى حدثت فى الهجمات ضد إبراهيم فرج أن أحد تلاميذ العقاد وهو الدكتور عبد اللطيف عبد الحليم وكان منضما لحزب الوفد، أرسل مقالا للكاتبة الصحفية بالأخبار ـ سناء فتح الله ـ نشرته له بتاريخ ١٠ مايو ١٩٨٤، هاجم فيه بعنف إبراهيم فرج والنحاس وأعلن انسحابه من الحزب احتجاجا على ما قيل عن العقاد.

وفى الحقيقة فقد حفل المسلسل بعدة افتراءات على الوفد والنحاس، وتحريف وتشويه الوقائع التاريخية. إذ إنه تمت كتابته بحيث يدافع عن العقاد ويرفعه إلى أعلى عليين ويبرئه من أى أخطاء. وهذا مفهوم بسبب قرابة عامر له وإخلاصه لعمه. ولم يكن ممكنا أن يفعل غير ذلك.

وكان من الطبيعى أن أتطرق مع إبراهيم فرج إلى المسلسل. وما ورد فيه والرد عليه.

وأسباب خروج العقاد من الوفد. وكان السبب موقفه من وزارة توفيق نسيم التى خلفت وزارة عبد الفتاح يحيى، وجاءت لإعادة دستور سنة ١٩٢٣ الذى ألغاه إسماعيل صدقى. وكانت سياسة الوفد قائمة على مهادنته إلى أن يعيد الدستور وهو ما حدث فعلا فى ديسمبر سنة ١٩٣٥ . لكن العقاد ـ خلافا لسياسة الوفد ـ بدأ فى جريدة روز اليوسف اليومية فى مهاجمة وزارة توفيق نسيم بعنف. وقال إبراهيم فرج إن الأديب والكاتب توفيق الحكيم أخبره ـ وكان وقتها مديرا للتحقيقات بوزارة المعارف ـ أن سبب حملة العقاد ضد نسيم هو نقل طاهر الجبلاوى أحد الموظفين بالوزارة للوجه القبلى. وكان صديقا للعقاد. وحاول العقاد إلغاء القرار إلا أن توفيق نسيم لم يوافق فبدأ حملته بالإضافة إلى أن العقاد اشتكى لأصدقائه ـ فى المسلسل ـ بأن أصدقاءه السياسيين لم يسألوا عنه عندما كان يمر بأزمة مالية. وعند عودة الدستور قال العقاد فى المسلسل: «بفصل مقالاتى». هذا بالإضافة لما لحق النحاس من إساءات. وكان رد إبراهيم فرج أن الوفد حزب له سياسة يرسمها. لا يرسمها العقاد له. وأن النحاس طالبه بالتوقف عن حملته والالتزام بسياسة الحزب، فرفض. . فتم فصله وتخلى الوفد عن روز اليوسف. فبدأ توزيعها فى الهبوط إلى أن أغلقت الجريدة. . وأما الذى أثار تلاميذ ومحبى العقاد، فكان رفض إبراهيم فرج ما قاله العقاد بأنه كره الأحزاب والانغماس فى السياسة ومع ذلك انضم إلى أحد أحزاب الأقليات، وهو الأحرار الدستوريين واستمر يهاجم الوفد فى جريدة الحزب ـ الدستور ـ وشارك فى تزوير الانتخابات، بانضمامه للسعديين، وهى جريمة لا تعادلها أى جريمة.

كما شدد من هجومه على العقاد قائلا عنه: إنه كتب قصيدة يمتدح فيها الملك فاروق وأرسلها إليه. فردها الملك مع مستشاره الصحفى كريم ثابت وكلفه أن يقول للعقاد كنت أتمنى أن تقول هذه القصيدة لوالدى. ورفض الملك أن يلقيها العقاد بين يديه. . ومع ذلك اصطحبه الملك معه عام ١٩٤٥ فى رحلته للسعودية وأصبح يعمل لحساب الملك. لدرجة أنه أطلق على النحاس فى انتخابات ١٩٥٠ اسم «النخاس».

أيضا قال إبراهيم فرج إن العقاد قال فى المسلسل تعليقا على حادث ٤ فبراير «الوفد انتهى» وقارن بين موقفه وموقف النحاس. . حيث أسرع العقاد هاربا إلى السودان خوفا من سقوط مصر فى يد الألمان حتى لا يعتقلوه لأنه ألف كتابا عنوانه «هتلر فى الميزان». اشترته السفارة البريطانية، وعاد إلى مصر عندما زال خطر الألمان عنها. بينما ظل النحاس فى القاهرة ورفض مغادرتها للسودان مصمما على البقاء بجوار الشعب عندما كانت التوقعات وبدء المعارك وقتها ينبىء بهزيمة الإنجليز وأصر على بقاء الحكومة معه.

وفى حقيقة الأمر فقد اندهشت من الحملة العاتية ضد ما قاله إبراهيم فرج لسبب واحد هو أن أحدا لم يرد ويدحض ما قاله ويثبت عكسه. وإنما غضب لمجرد المساس بالعقاد، بينما لم يتحركوا دفاعا عن زعيم يتعرض للتشنيع والإساءة إليه على أوسع نطاق بواسطة التليفزيون.

وما حدث فى هذه المعركة يثير الانتباه إلى مشكلتين لا تزال الحياة السياسية المصرية تعانى منهما:

الأولى: أنه فى كثير من المعارك والخلافات حول وقائع سياسية وتاريخية ثابتة سرعان ما يقوم أحد الأطراف بترك الرد على الوقائع إلى الهجوم الشخصى إما عجزاً عن الرد بدلا من الاعتراف بها، وإما للشوشرة وتمييع القضية وتحويلها إلى خلافات شخصية وهجاء.

والثانية: أننا لم نتطرق بالنقد والهجوم على بعض كبار الكتاب والأدباء الذين انحازوا إلى تقييد الديمقراطية والدفاع عن الإجراءات والقوانين المقيدة للحريات.. والادعاء بعكس ذلك.. ويظل البعض يحاول جاهدا تنزيههم عن هذه الجريمة حتى تظل صورهم مشرقة. رغم أننا عانينا فى السبعينيات من عدد كبير منهم. فوجئنا بهم يؤيدون كل ما عرف بالقوانين سيئة السمعة. واعتقالات سبتمبر ١٩٨١. وقبل ذلك تأييد اختفاء حزب الوفد الجديد فى الأول من يونيو سنة ١٩٧٨، وفرض العزل السياسى على قادته

ومن يراجع ما كتبه هؤلاء وقتها ويراجع ما يكتبونه الآن ومنذ سنوات سوف يذهل من تناقض المواقف وروح العداء المتأصلة للديمقراطية.. مع ملاحظة أن هذه المواقف اتخذها هؤلاء الكتاب فى زمن عادت فيه التعددية الحزبية، أى ليس لهم أى عذر فى التحجج بأنهم كانوا مرغمين على ذلك. بينما صمد كثيرون ولم يغيروا مواقفهم ودفعوا ثمنا لها. ومن هنا تأتى أهمية ما ذكره أو ذكرنا به إبراهيم فرج عن مواقف العقاد وغيره مثل طه حسين وتوفيق الحكيم والسيدة روز اليوسف.

حريق القاهرة:

ومن القضايا الخلافية التى لم يحسمها إبراهيم فرج فقط وإنما ألقى فيها بتقدير أو تحليل جديد تماما. هى حريق القاهرة الذى لم يتوصل أحد حتى الآن إلى الفاعل الحقيقى له بالأدلة. فكل الاتهامات تتجه إلى الإنجليز. ثم القصر الملكى على أساس حاجتهم إلى مبرر لإقالة حكومة الوفد. بعد أن ألغت معاهدة ١٩٣٦ فى أكتوبر ١٩٥١، وبدأت حرب

الفدائيين فى مدن قناة السويس الثلاث ضد القوات البريطانية وبدعم كامل من الحكومة. لأن من شأن استمرار هذه الحرب إحداث تحولات وتغييرات عميقة فى البلاد وفى المنطقة. كما أنها قد تنتهى بالإطاحة عمليا بالملك. وعدم قدرة أى قوة على كبح جماح الشعب إذا استمرت عمليات المقاومة. فكان حريق القاهرة فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢. والذى أصبح مبررا أمام الملك لإقالة الحكومة وبإقالتها توقفت حرب الفدائيين، وتحقق الهدف من الحريق للإنجليز والقصر.

لكن المشكلة هنا أنه لم يتم تقديم الوثائق الدالة على ذلك رغم وصول الاستنتاج والتحليل إلى درجة اليقين.

أما إبراهيم فرج فكان له تحليل واستنتاج آخر وصل إلى درجة اليقين أيضا عندما أدخل الأمريكيين وأحزاب الأقليات أطرافا فاعلة فى الحريق. إذ قال:

«رأيى أن هذا الحريق اشترك فيه كل أصحاب المصلحة فى الخلاص من الوفد وعلى رأسهم الإنجليز وأحزاب الأقليات وكذلك الأمريكان لأنه تبين أن القرارات الديمقراطية الحاسمة التى اتخذها الوفد فى تلك الفترة فاتحة لديمقراطية حقيقية كاملة تعم المنطقة العربية كلها وتفسد سياساتهم القائمة على الاستغلال ونهب الأموال».

وقد أعدت عليه السؤال لأتأكد مرة أخرى مما قاله فرد:

«نعم أنا أشك فى أن الأمريكان تدخلوا فى حريق القاهرة ورضوا عنه لأنهم كانوا يخططون وقتها للسيطرة على المنطقة. كانوا يريدونها لأنفسهم. لا لمصر. كانوا يحاربون النفوذ الإنجليزى والفرنسى. لا لحساب شعوبها. وإنما ليحلوا مكانهم. ولما تأكدوا أنه من المستحيل عليهم السيطرة على الوفد أو أن يعمل لحسابهم، وأنه لا يفرق بينهم وبين الإنجليز، بدءوا فى الاتصال بالملك فاروق ورسم سياسة الغرض منها التخلص من الوفد. وهذا واضح من كتاب «لعبة الأمم» الذى يعترف فيه مؤلفه كوبلاند أنهم اتصلوا بالملك فاروق. وأن الأمريكان لا يريدون حزبًا ينادى بالديمقراطية ويعمل لها ويطلق لها العنان وهذا ما كان الوفد يفعله. وكانت المظاهرات تسير فى الشوارع تهتف بسقوط الملك دون أن يتصدى لها وزير الداخلية الوفدى. الأمريكان يريدون نظاما خاضعا لهم. . فما لهم وهذا كله؟ السياسات الوطنية الديمقراطية والاشتراكية كانت تسرى فى مصر وتنمو فى ظل الوفد. لهذا تلاقت إرادة كل القوى الكارهة للوفد للتخلص منه، فكان حريق القاهرة، وبعد الحريق إقالة الوفد، وتوقفت على الفور معركة القناة. مما يؤكد أن الهدف من الحريق وإقالة الوفد لتمكين الإنجليز من التقاط أنفاسهم».

سليمان حافظ والعدوان الثلاثي:

إن القضايا التى حسمها بشهادته إبراهيم فرج وإن ظلت موضع خلاف هى تقدم عدد من السياسيين أثناء العدوان الثلاثى على مصر بطلب لقادة الثورة لاستقالتهم حتى توقف بريطانيا وفرنسا عدوانها لأنها لا تريدهم. البعض أكد الرواية، وآخرون كذبوها.

لكن إبراهيم فرج أكدها وهو يتحدث عن سليمان حافظ وكيل مجلس الدولة والذى كان عدوا لدودا للوفد. وتعاون مع الثورة ضده. قال:

«اسمع هذه الرواية.. اعتقلت فى نوفمبر سنة ١٩٥٦، وضعونى بمفردى فى مدرسة حلوان الثانوية، فقلت للضباط: «أريد أن تنقلونى إلى مكان آخر به معتقلون بدلا من هذا الاعتقال الانفرادى». ودخلت للنوم، وفى الصباح خرجت فى طريقى لدورة المياه فإذا بى أواجه سليمان حافظ معتقلاً ولم أصدق أول الأمر واعتقدت أنه شبح له فاقتربت منه وقلت له:

- هو أنت سليمان حافظ ولا شبحه؟

فقال لى: لا أنا سليمان حافظ.

فقلت له: أنت تعتقل؟ الذى فعلت كل هذه الإجراءات ضدنا؟

فقال: إيوه.. ده أنا إللى أسألك.. أنت معتقل ليه؟ إنما أنت ماتسألنيش.

فسألته عن سبب اعتقاله. فقال لى:

«عندما هاجم الإنجليز والفرنسيون مصر. ذهبت بكل أمانة وإخلاص إلى عبد الناصر وقلت له. الإنجليز فى الحقيقة عايزينك شخصيا، فأنت تستقيل وتأتى بمحمد نجيب مؤقتا حتى تنتهى الأزمة.. فاعتقلونى.

ولما تظلمت من الاعتقال قالوا لى أنت تحمد ربنا لأننا لم نضربك بالرصاص فى فناء مجلس قيادة الثورة».

البابا والأقباط والوفد:

ومن القضايا التى أثارها إبراهيم فرج فى مذكراته وألقى عليها أضواء جديدة. وكشف عن بعض الأسرار فيها هى موقف الأقباط من الوفد، وموقفه منهم.

الجديد الذى كشفه هو علاقة الوفد الجديد بعد عودته عام ١٩٧٨ بالكنيسة القبطية الأرثوذكسية والبابا شنودة وكان هو همزة الوصل بينهما. وقد حضرت الاحتفال الذى أقامته نقابة المحامين فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٧٧ فى ذكرى وفاة الزعيمين خالدى الذكر سعد والنحاس والتى ألقى فيها فؤاد سراج الدين كلمته المشهورة وكان معه على المنصة إبراهيم فرج وبجواره قسيس. وعندما بدأنا بعد ذلك فى تسجيل المذكرات قلت له إن القسيس الذى كان جالسا بجانبه سكرتير البابا شنودة الثالث مما يعنى أن البابا أرسل إشارة للأقباط بالانضمام للوفد عند إعلان قيامه.

فأكد إبراهيم فرج ذلك وقال: إن البابا أراد تشجيع بعض كبار الأقباط الذين يريدون الابتعاد عن السياسة للانضمام للوفد لأنه يعرف ويقدر ميراثه التاريخى فى تحقيق الوحدة الوطنية.

واعترف إبراهيم فرج بأنه اتصل فعلا بالبابا لأنه يعرفه من قديم ليطلب من القساوسة ألا يردوا من يريد الانضمام من الأقباط إلى الوفد اعتقادا منهم أنهم يخدمون الحكومة. فأكد له البابا أنه سيبلغهم بذلك وبألا يتدخلوا فى السياسة لأن كل قبطى حر فى انضمامه للوفد لأنه أصلح الأحزاب لصيانة الوحدة الوطنية.

وسألته: إنه بعد عدة أيام من خطبة فؤاد سراج الدين قابل رئيس الوزراء ورئيس حزب مصر العربى الاشتراكى وقتها المرحوم ممدوح سالم البابا شنودة ردا على حضور سكرتيره مؤتمر نقابة المحامين وهو ما أزعجه. وقال إبراهيم فرج إنه علم من أحد رجال البطريركية من العلمانيين من أعضاء المجلس الملى بما دار بين البابا ورئيس الوزراء. فقد أخبره ممدوح سالم بأن الحكومة تنظر بانزعاج لانضمام الأقباط للوفد وهو ما لا يرضيها، وطلب من البابا أن يحث رجال الدين الأقباط على إفهام الأقباط أن انضمامهم للوفد يعتبر تحديا للحكومة وأن البابا قال له: «أنا ليس لى دعوة. أنا لا أدعو أحدا للانضمام إلى حزب أو الخروج من حزب».

هذا عن السر الذى كشفه إبراهيم فرج.. أما الأضواء الجديدة التى ألقاها ـ رغم أن الوقائع التى يذكرها ليست جديدة ـ فهى عن أحزاب الأقليات المتعاونة مع الملك ـ فؤاد ثم ابنه فاروق ـ ورغم أنها كانت أحزابًا علمانية متشربة بتراث ثورة ١٩١٩ فى الفصل بين الدين والسياسة، والتمسك بالوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط، فإنها بسبب عدائها للوفد ورغبة فى النيل من شعبيته لم تتوان عن إثارة الحزازات الدينية واللعب بورقة الدين.

فى الوقت الذى أحجمت فيه الجمعيات الإسلامية ـ خاصة أكبرها وأقواها جماعة الإخوان المسلمين ـ عن استخدام ورقة المسلمين والأقباط .

وقال إبراهيم فرج إن صحف أحزاب الأقليات كانت دائما تحاول الإيقاع بين المسلم والقبطى نكاية فى الوفد . وتستغل فى ذلك أى حوادث حتى ولو كانت تافهة . وأورد مثلين :

الأول : فى سنة ١٩٢٨ فى وزارة النحاس الأولى بسبب سفر بعثة الحج إلى مكة المكرمة . وكان العرف وقتها يقتضى إقامة احتفال بميدان الجيش بحى العباسية بالقاهرة ، حيث يقوم أقدم لواء فى الجيش المصرى بتسليم مقود الجمل إلى أمير الحج . وتصادف أن كان قبطيا هو اللواء نجيب مليكة . ولما تم إبلاغ النحاس بذلك وافق على الفور ما دامت هذه هى القاعدة ولا يمكن مخالفتها . ولكن جرائد حزب الأحرار الدستوريين شنت حملة ضد الوفد واعتبرته كافرا هو ورئيسه لأنه يسلم مقود الجمل إلى لواء قبطى ليسلمه لأمير الحج . لكن النحاس أصر على رأيه . وقال : «هو فيه جمل نصرانى وجمل مسلم؟ كلام فارغ . . هذه مسألة تقليدية لا أكثر ولا أقل . . وسيسلم المقود إلى أمير الحج وينتهى الأمر . . هو إحنا اخترنا أمير الحج قبطى؟!» . وبالفعل سلم اللواء نجيب مليكة مقود الجمل إلى أمير الحج فى العباسية .

كما ذكر إبراهيم فرج واقعة أخرى خاصة به بعد أن اختاره النحاس باشا سكرتيرا برلمانيا له فى رئاسة الوزارة . فخرجت جريدة حزب الأحرار الدستوريين لتقول إنه قبطى بالإضافة إلى أن سكرتير عام الحزب قبطى وهو مكرم عبيد باشا . وجاء رد النحاس سريعا فبعد أن كان اسمه يكتب إبراهيم فرج فى الصحف وهو لا يوحى بديانة معينة طلب النحاس كتابته كاملا إبراهيم فرج مسيحة .

وعلينا أن نتذكر المحاولة التى أحبطها النحاس باشا لتنصيب الملك فاروق فى الأزهر حتى لا يضفى عليه قداسة دينية ولوقف محاولة استخدام الدين فى السياسة .

وعلينا أيضا أن نقارن بين محاولات إثارة الفتنة التى أرادت القيام بها أحزاب سياسية علمانية وبين سلوك الشيخ حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين وأول مرشد عام لها من ١٩٢٨ـ١٩٤٩ ، حيث لم تقم الجماعة بمحاولة من هذا النوع ، بل ذكر إبراهيم فرج أنه عندما كان مديرا للتفتيش والمستخدمين بوزارة الداخلية فى وزارة ١٩٤٢ ـ١٩٤٤ جاءه شخص مسيحى اسمه جرجس يطلب وظيفة معاون إدارة وحاصل على ليسانس حقوق ،

وفوجئ وهو يقلب فى أوراقه بكارت توصية على تعيينه من حسن البنا، فاتصل بالشيخ حسن وجاءه للوزارة. فقال له: «إنت باعت لى جرجس علشان إيه؟ فضحك البنا وقال له: إنه جارهم وكان يريد أن يلتحق بالعمل بوزارة الداخلية وقال لى إن المسئول عن التعيينات هو إبراهيم فرج. فقلت له إنه صديقى وأعطيته الكارت وقد قام إبراهيم فرج بتعيين جرجس إكراما للبنا ولوساطته.

أيضا ذكر إبراهيم فرج أن الإخوان المسلمين أيدوه فى انتخابات مجلس النواب عام ١٩٥٠ ونجح بأصواتهم فى دائرة الشماشرجى بشبرا.

هذه الحوادث هى التى تثير التساؤلات حول مغزى هذه الظاهرة.. استخدام أحزاب سياسية علمانية ورقة الدين لإثارة فتنة بين المسلمين والأقباط لتحقيق مآرب أو التفريغ عن أحقاد سياسية، بينما ابتعدت عنها الجماعات الدينية الإسلامية.

والذى أثار انتباهى أكثر هو أنه فى حكومة إسماعيل صدقى باشا عام ١٩٤٦ ـ وهو أكبر عدو للوفد ـ تحالف الإخوان المسلمون معه ضد الوفد. ونشبت بين الوفديين والإخوان مصادمات ومعارك عنيفة وحملات إعلامية، ولكن ظل موضوع الدين والمسلم والقبطى بعيدا عنها.. هذه مجرد ملاحظات أبديها على بعض المواقف.

كما أن المذكرات تعيد تذكيرنا بالكثير من الحوادث والمشاحنات ذات الطابع الطائفى. وكان أعنفها الهجوم على الكنيسة بمدينة السويس عام ١٩٥١ أثناء حرب الفدائيين ضد القوات البريطانية، وحرقها. وكان السبب هو ما تردد بأن جواسيس يعملون لحساب المخابرات البريطانية يختبئون فيها. ولم يكن ذلك صحيحا. وإنما كذبة أطلقتها «جماعة أنصار الحرية» التى شكلتها المخابرات البريطانية واتضح أن الذين اختبئوا فيها كانوا من الفدائيين. وسرت شائعات بأن الإخوان المسلمين هم الذين أحرقوها. لكن الحكومة عرفت أن وراء الهجوم جماعة أنصار الحرية وليس الإخوان.

وقام النحاس ومعه إبراهيم فرج بزيارة الكنيسة المرقسية وشرح لهم الموقف وعرض أن تقوم الحكومة ببناء الكنيسة على نفقتها. لكنهم رفضوا على أساس أن تكاليف بنائها جزء مما يجب عليهم أن يدفعوه للوطن. وانتهى الأمر بأن أعلنوا عن تشكيل فرقة فدائية قبطية للاشتراك فى محاربة الإنجليز أطلقوا عليها اسم «كتيبة الشهيد مار حرجس» وشارك أفرادها فى القتال واستشهد منهم من استشهد.

ولا يتسع المجال هنا لنورد المزيد مما حاء فى هذا الجزء من المذكرات حول هذه القضية.

ومن الوقائع التى لها مغزى ورواها إبراهيم فرج هو وصول مؤسس دولة باكستان محمد على جناح إلى مصر سنة ١٩٤٦ بعد الاتفاق على تقسيم شبه القارة الهندية إلى الهند وباكستان ، فى جولة له للحصول على دعم ومباركة القادة المسلمين . وكان الوفد وقتها خارج الحكم ، إلا أن جناح طلب مقابلة النحاس للحصول على مباركته وبدأ كلامه للنحاس قائلا : «أنا جئت إليك بصفتك الزعيم المسلم الكبير» وما إن سمع النحاس باشا ذلك حتى قال له : اسمع أنا لست الزعيم المسلم الكبير ، إنما أنا زعيم وطنى . لقد وحد سعد زغلول بين الطوائف فى مصر وأنا أسير على خطاه وأكبر إنجازات الوفد تحقيق الوحدة الوطنية فى مصر واستمرت وستستمر . وأنتم لم تسعوا للوحدة الوطنية أنتم سعيتم للفرقة الوطنية . الهند وباكستان بلد واحد أصل واحد نشأ نشأة واحدة وتاريخهم واحد ومصالحهم واحدة . أما كون هذا مسلم وهذا بوذى أو هندوستان ، فلا يهم . الذى يهم وحدة الوطن والحضارة والإنتاج والقوة والرخاء لا التفرقة التى من شأنها إضعاف القوة المتجمعة» .

فقال له محمد على جناح : «إننى أسمع مثل هذا الكلام لأول مرة»

فقال النحاس باشا : «لأننى أتكلم كوطنى لا أجامل . . وكنت أستطيع أن أستقبلك وأقول إنه لا شأن لى بقضاياكم وأنتم أحرار . إنما أنا أتكلم كوطنى أعرف أن هناك رابطة بين الوفد وبين حزب المؤتمر عندكم والجهاد فى مصر والهند بدأ فى وقت واحد» .

وقال إبراهيم فرج إن جناح فشل فى أن يقنع النحاس بإصدار بيان يقول فيه إنه قابله ورحب بقيام باكستان إلا أنه رفض . وقال . إذا أردت فسأذكر رأيى . وانتهت المقابلة دون صدور بيان . والذى يعنينا هنا أمران :

الأول : أن التعصب كان موجودا وسيظل على الجانبين ، المسلم والقبطى ، وفى حدود ضيقة ، وهذه طبيعة الأمور فى كل بلد بالدنيا .

والثانى · والأهم هو كيفية التصدى لهذه المحاولات ، لتحجيمها أو وأدها ومحاصرة الداعين إليها والمحركين لها .

وهذا هو الفرق بين نظام ونظام . . فإذا تم إسقاط الحساسيات والتصرف بديمقراطية وبوضوح وبجرأة فسيتم حصر الظاهرة فى أضيق نطاق . أما إذا تم التستر عليها وعلى عناصرها بسبب الحساسيات الدينية أو الرغبة فى استخدامها لتحقيق أهداف سياسية ،

فسوف تتحول إلى وبال على الجميع وسينطلق وحش الفتنة ليدمر وحدتنا الوطنية وهو ما رأيناه وعايشناه من فترة قريبة ولا نزال نعانى من آثاره .

الوفد والإخوان المسلمون:

ومن القضايا التى لم يتحدث فيها أحد من قادة الوفد أو الإخوان المسلمين باستثناء إبراهيم فرج هى قصة التحالف الذى حدث بين الاثنين فى انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ عندما رشح الوفد على قوائمه الانتخابية عشرة من الإخوان نجح منهم ثمانية أصبحوا أعضاء فى هيئته البرلمانية .

وقد أملاها على بعد الطبعة الأولى من الكتاب لتكون ضمن الإضافات التى أراد إضافتها عن التطورات التى واكبت عودة الحزب مرة أخرى فى عام ١٩٨٢ فى الطبعة الثانية .

وقد حرص على نفى سعى الوفد للتحالف مع الإخوان فى انتخابات ١٩٨٤ ليستفيد من شعبيتهم مؤكدا أنهم الذين سعوا لذلك للانتفاع من شعبية الوفد والحصول على أصوات مؤيديه ولأنهم يدركون بحكم التجربة التاريخية مدى إيمان الوفد بالديمقراطية وأنهم لم ينعموا بها إلا فى ظل حكوماته قبل الثورة رغم ما حدث من صدامات بين الاثنين فى الفترة من سنة ١٩٤٦ ـ ١٩٤٨

وقال إبراهيم فرج إن المرشد العام للإخوان المسلمين عمر التلمسانى هو الذى اتصل برئيس الوفد فؤاد سراج الدين وأن الحزب فوض رئيسه فى الاتفاق معه ، وأن الوفد اشترط أن يكون الإخوان المسلمون الذين سيتم ترشيحهم على قوائمه ممن لهم شعبية فى دوائرهم ولهم علاقات سابقة مع الوفد أو كانوا وفديين أصلا . مثل حسن الجمل ، كما اشترط أن يلتزموا فى المجلس بالمواقف التى يتخذها الحزب .

وتم تسجيل طلب مرشد الإخوان فى سجلات الوفد على النحو التالى :

«إنه يرجو أن يتيح الوفد لبعض الأشخاص من الإخوان المسلمين أن يقيدوا على قوائم الوفد مع احتفاظهم بهويتهم كإخوان . فإذا نجحت القائمة فإن الإخوان الناجحين سيكونون حتما مع المعارضة الوفدية داخل المجلس يلتزمون بما يصدره الوفد إليهم من توجيهات بخصوص مسلكهم فى المجلس وأنه سواء قبل الوفد هذا الطلب أو رفضه فإن الإخوان كناخبين سيصوتون بجانب الوفد لأنه لا بديل أمامهم عن ذلك . لأن الوفد هو

الحزب الوحيد فى مصر الذى لم يلحق بهم أذى أو اضطهاداً بل كان دائما يعمل على إنصافهم ويفرج عن المعتقلين منهم فى عهد حكومات الأقليات» .

ولقد أثار هذا التحالف ضجة هائلة خاصة فى أوساط الأقباط الذين نظروا إليه باعتباره أول خروج من الوفد عن خطه التاريخى فى الوحدة الوطنية مما أثار مخاوفهم وإحجام الكثيرين عنه .

ويحكى إبراهيم فرج أن الأقباط بعثوا إلى فؤاد سراج الدين برسول منهم هو القمس كيرلس أحد الرعاة الأماثل فى الكنيسة القبطية لمقابلة فؤاد سراج الدين وعبر له عن مخاوف الأقباط من هذا التحالف . لكن سراج الدين أخبره بحقيقته وشروطه فاقتنع بها وأصر فى هذه المقابلة على أن يقدم طلبا للانضمام للوفد فى نفس الجلسة بمنزل سراج الدين وسدد الاشتراك .

وعلى كل حال فهذه القضية لم تحظ - حتى الآن - بالاهتمام الكافى فى الوفد أو بالنسبة للأحزاب الأخرى والإخوان المسلمين . ولم يتم الكشف عن تفاصيلها كاملة رغم أنها أحدثت بعض المعارك والخصومات داخل الوفد ولم تبدد نهائيا مخاوف أو شكوك الأقباط .

وهم على كل حال كان موقفهم قد تغير إلى حد كبير لا لإعراضهم عن الوفد، وإنما لإعراضهم بشكل عام عن العمل السياسى وهو نفس الحال بالنسبة للغالبية المسلمة بالإضافة إلى أن مصالح رجال الأعمال والتجار أصبحت ترتبط بالدولة . وقد تتعرض للأذى إذا انضموا لأحزاب معارضة . ويستوى فى دلك رجال الأعمال المسلمون ولهذا فإنهم فضلوا أن يأخذوا جانب الدولة حفاظا على مصالحهم

ذكريات عبد الفتاح حسن
دخل الوفد بـ «المصادفة» ليذوق مرارة الاعتقال

عماد الغزالى

حتى عام ١٩٤٩ ، لم يكن عبد الفتاح حسن باشا عضوا فى أى حزب سياسى ، بل يمكن القول إن دخوله الوفد جاء بإغراء المنصب لا بعمق الانتماء .

قبل ذلك ، وجه الرجل جل اهتمامه إلى عمله ، رجل قانون من طراز نادر ، وربما هذا ما لفت نظر فؤاد سراج الدين إليه حين التقاه فى عام ١٩٤٣ .

وقتها كان سراج الدين وزيراً للداخلية ويتبعه مكتب مراجعة الأحكام العسكرية الذى كان يعمل فيه عبد الفتاح حسن ، وكانت الأحكام العرفية مفروضة آنذاك بسبب الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ـ١٩٤٥) .

فى هذا اللقاء طلب عبد الفتاح حسن من سراج الدين إعفاءه من العمل بالمكتب . . «لأن إبداء الرأى بشأن تلك الأحكام يعرض على مدير الأمن العام وهو ليس من رجال القانون ، كما أن من يصدق «بالختم» على هذه الأحكام هو أحد موظفى رئاسة مجلس الوزراء وليس رئيس الوزراء نفسه» .

كان رأى عبد الفتاح حسن أن ينتدب مستشار من وزارة العدل يعهد إليه بخاتم الحاكم العسكرى ومعه عدد كاف من القضاة ، وانتهت المقابلة بتأكيد سراج الدين له أنه ـ أى عبد الفتاح حسن ـ لن يعود إلى عمله السابق فى القضاء .

بعدها بأيام صدر قرار الحاكم العسكرى بتشكيل مكتب مراجعة الأحكام العسكرية من رجال قضاء ، صاروا بعد ذلك وزراء ورؤساء لمجلس الدولة وكان بينهم عبد الفتاح حسن نفسه .

ويروى صاحب الذكريات فى موقع آخر وقائع خلاف بين وزارتى الداخلية والصحة، حسمته إدارة قضايا الحكومة لصالح وزير الداخلية، لكن عبد الفتاح حسن رأى العكس، وأشر وزير الداخلية بالموافقة على ما انتهى إليه رأى عبدالفتاح حسن، برغم أنه يسحب منه الاختصاص فى القضية موضوع البحث.

فى أعقاب هذه الواقعة عرض سراج الدين عليه أن يكون مديرا للمكتب الفنى لوزير الداخلية، وهو منصب مستحدث ولما لم يرحب عبد الفتاح حسن بالفكرة، أصدر وزير الداخلية قرارا بتعيينه مديرا لمكتبه، وهو المنصب الذى حلا بتعيين صاحبه «على راجح» وكيلا لمحافظة بورسعيد، وظل حسن فى منصبه حتى أقيلت وزارة الوفد فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤.

بعدها عُيّن مفتشا للداخلية وبقى بها فى عهد وزارة أحمد ماهر ووزارة محمود فهمى النقراشى، ثم عُين فى مجلس الدولة مع بدايات إنشائه (١٥ سبتمبر ١٩٤٦) فى وزارة إسماعيل صدقى، واستقال منه فى مايو ١٩٤٧ ليتفرغ للمحاماة.

حتى هذه اللحظة لم تكن لعبد الفتاح حسن صلة عضوية رسمية بحزب الوفد إلى أن طلب منه فؤاد سراج الدين فى عام ١٩٤٩ أن يقدم طلبا للانضمام للهيئة الوفدية كى يمكن ترشيحه لعضوية مجلس النواب عن دائرة بسيون باعتباره من قرية القضابة مركز كفر الزيات الذى تتبعه بسيون، لكن عبد الفتاح حسن اعترض على الاختيار، وقال لفؤاد سراج الدين إنه لا تجمعه بهذه القرية سوى أنها مكان الميلاد. «كما أن هذه الدائرة لم ينجح فيها أى مرشح وفدى منذ وقت طويل».

وعليه أوصى سراج الدين بترشيحه عن دائرة سيون، وكانت هذه هى المرة الأولى التى يخوض فيها الانتخابات وفاز بالفعل فى انتخابات الإعادة التى أعلنت فى ١٠ يناير ١٩٥٠، برغم المنافسة القوية التى جمعته بعبد الحميد الجندى (الهيئة السعدية) وعمر المراسى (مستقل). وقد أخبره مأمور مركز كفر الريات أن التعليمات الصادرة كانت تهدف إلى إسقاطه هو والمرشح المستقل، لكن انتخابات الإعادة التى أسفرت عن أغلبية كبيرة للوفد هى التى يسرت نجاحه.

المهم أن الوزارة تألفت فى ١٢ يناير ١٩٥٠ برئاسة مصطفى النحاس، وفى المساء عرض عليه سراج الدين أن يكون الوكيل البرلمانى لوزارة الداخلية وتم تعيينه فى المنصب بالفعل فى ٢٠ مارس ١٩٥٠.

ولعل حالة الاعجاب والتقدير تلك من جانب سراج الدين لعبد الفتاح حسن، هى التى روجت لشائعات رددتها الصحف آنذاك من أن الاثنين ـ عبدالفتاح حسن وسراج الدين ـ شريكان فى مكتب للمحاماة. وأن عبد الفتاح حسن هو الذى يعد استجوابات سراج الدين التى يقدمها الأخير باسمه لمجلس الشيوخ، لكن عبد الفتاح حسن نفى بشدة الشائعتين.

والمؤكد أن الإعجاب والتقدير المتبادل بين الرجلين هو الذى أهل عبد الفتاح حسن لأن يكون محامى سراج الدين أمام محكمة الثورة فى عام ١٩٥٤.

* * *

اعتقال بلا سبب:

عبر الذكريات، تطالعنا مواقف عدة تنبئ عن معدن الرجل الذى ألقى القبض عليه لأول مرة فى عهد الثورة فى ٢٦ أبريل ١٩٥٧، وحكمت عليه محكمة الدجوى العسكرية بالأشغال الشاقة لمدة ١٢ سنة بتهمة قلب نظام الحكم وتدبير اغتيال الرئيس جمال عبد الناصر وجميع الوزراء أثناء انعقاد مجلس الوزراء والاستيلاء على الحكم وتشكيل وزارة يكون هو فيها وزيرا للداخلية.

وقضى الرجل منها ثمانية عشر شهرا حتى برئت ساحته، أمضى منها ثلاثة أشهر فى السجن الحربى، وثلاثة فى سجن الاستئناف وسنة كاملة فى السجن الحربى.

كان القبض عليه بسبب وشاية من محمد فهمى السيد (مدير مكتب عبد الناصر) الذى أرسله الرئيس عبد الناصر مرتين يطلب مقابلة عبد الفتاح حسن، واعتذر حسن فى المرتين، فإذا بفهمى السيد يبلغ عبد الناصر أن عبد الفتاح حسن يشترط لمقابلته أن يفرج عن مصطفى النحاس الذى كانت إقامته محددة، وأن يخلى سبيل فؤاد سراج الدين الذى كان فى السجن يقضى عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة لمدة خمسة عشر عامًا، ولم يكن هذا صحيحا كما يؤكد صاحب الذكريات.

لكن الدلالة التى تشير إليها رواية الاعتقال مهمة، وقد تكررت كثيرا فى ذلك العهد، إذ زُج بمئات الأبرياء فى السجون بسبب وشايات كاذبة، ولأسباب أوهى كثيرا من مجرد الاعتذار عن مقابلة رئيس الجمهورية، وصيغت التهم بالطريقة ذاتها: قلب نظام الحكم.

المفارقة هنا أن النظام الذى اعتقل عبد الفتاح حسن بوصفه خائنا يخطط لقلب نظام

الحكم، أبلغه عبر الدكتور مصطفى الحفناوى المحامى وعضو هيئة قناة السويس بعد تأميمها، أنه وقع عليه الاختيار ضمن عشرين شخصا آخرين ليكونوا أعضاء اللجنة العليا لهيئة التحرير برئاسة على ماهر رئيس الوزراء . . «واعتذرت مبررا تصرفى بأننى أضع نفسى للخدمة العامة ولا أملك التنحى عن شرف القيام بواجبى كلما لاحت الفرصة لذلك، ولكننى لا أصلح لهذه المهمة» .

والأغرب أنهم عرضوا عليه الوزارة فى أواخر عام ١٩٥٢ لكنه أيضا رفض «ولا أعرف إلى الآن هل وفقت فيما قلت لهم أم لا، ولكننى لم أتردد عند المقابلة فى الإصرار على الاعتذار، وذكرت لهم أننى محام (. . . .) وأن الفترة الوجيزة التى توليت فيها من قبل عملى كوكيل لوزارة الداخلية وكوزير لا تكفى فى نظرى للتدليل على صلاحيتى لهجر المحاماة إلى غيرها» .

وأظن أن اعتذار عبد الفتاح حسن مرتين عن مقابلة عبد الناصر، ثم اعتذاره عن الانضمام إلى اللجنة العليا لهيئة التحرير، واعتذاره ثالثا عن قبول منصب وزارى فى عهد الثورة، كانت أسبابا كافية من وجهة نظر نظام يوليو لاعتقال الرجل ثلاث مرات: الأولى ذكرناها آنفا، والثانية فى ٩ يونيو ١٩٦٧، أى بعد هزيمة يونيو بأيام أربعة وأفرج عنه فى الليلة ذاتها، والثالثة فى ليلة صدور قانون القضاء فى ٣١ أغسطس ١٩٦٩، وقضى فيها ١٤ شهرا فى المعتقل دون أن يسائله أحد أو يعرف هو ما هى تهمته بالضبط .

فهل كان الرجل ـ بصرف النظر حتى عن منطق الوشاية والاشتباه الذى ألف أسباب اعتقاله ـ يستحق ما جرى له؟ .

هذه عينة مما يدلل على جوهره :

* كان عبد الفتاح حسن هو الذى طلب تحقيقًا دوليا فى أحوال العمال المصريين فى منطقة القناة، وقد وصلت بالفعل لجنة من هيئة العمل الدولية فى ٩ ديسمبر ١٩٥١ بناء على شكوى قدمها عبد الفتاح حسن فى نوفمبر من نفس العام بوصفه وزيرا للشئون الاجتماعية وأجرت اللجنة تحقيقا فى الشكوى، وأدانت السلطات البريطانية .

* ارتبط اسم نادى الجزيرة بالاستعمار البريطانى، وكان محظورا على المصريين دخوله إلا بتزكية من أحد الإنجليز، وقد دفع ذلك عبد الفتاح حسن بوصفه وزيرا للشئون الاجتماعية، إلى إصدار مرسوم بالاستيلاء على نادى الجزيرة وإعداده كى يكون إستادا، ودارت مشادة بينه وبين عبد السلام الشاذلى حول هذا الإجراء، وكان الشاذلى

يرى أن إغلاق هذا النادى يمثل خسارة فادحة لمصر فهو ناد عالمى ، ولكن عبد الفتاح حسن أجابه «يجب أن يشعر الإنجليز أن موقفنا منهم فى حالة الغضب غير موقفنا منهم فى حالة الرضا ، وأؤكد لك أن خصمنا بحترمنا إذا مارسنا حقنا فى الغضب عليه(. . . .) ونحن لا نقبل أن نترك ناديا إنجليزيا تحت الحماية البريطانية يستغل فيه الإنجليز ١٤٦ فدانا يمدون فيها أرجلهم فى الوقت الذى ينسف فيه الإنجليز كفر عبده (قرية تابعة لمدينة السويس) ويشردون المصريين» .

وكان رئيس نادى الجزيرة هو السفير البريطانى ورئيسه الفخرى ولى العهد الأمير محمد على

* كان عبد الفتاح حسن هو الذى ألغى ـ بوصفه وزير حربية بالنيابة ـ دون استشارة أحد ، أعمال ١٩ خبيرا عسكريا إنجليزيا فى أعقاب إلغاء معاهدة ١٩٣٦ «لأننى أدركت أن الإنجليز بعد إلغاء المعاهدة لن يمدونا بقطع غيار ولا بخبرات» .

* فى التاسع من أكتوبر عام ١٩٥١ ضرب عبد الفتاح حسن بنفسه أول ضربة فأس لهدم ثكنات قصر النيل التى كانت معتقلا للوطنيين فى ثورة ١٩١٩ ، والتى أقام فيها الإنجليز قبل أن ينتقلوا ليعسكروا فى منطقة القناة

* كان عبد الفتاح حسن هو الذى سعى ـ بالاتفاق مع د. حسن إسماعيل مدير عام مصلحة العمل ـ لاستقدام شخصين من البرازيل هربا من ألمانيا أثناء الحرب ، للاستعانة بهما فى تفجير توصيلات الماء والكهرباء فى المستعمرات البريطانية ، لكن حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ تم إقالة الوزارة بعدها بيوم واحد أوقفا تنفيذ الخطة

* عبد الفتاح حسن هو الذى استدعى جميع المبعوثين من الضباط الذين كانوا يدرسون فى إنجلترا ، حين أدلى أحد الوزراء الإنجليز بتصريحات فُهم منها أن مبعوثى وزارة الحربية المصريين غير راضين عن إلغاء حكومتهم لمعاهدة ١٩٣٦ ، وقال : «سنلحق ضباطنا فى أى معهد من معاهد الدنيا ما عدا إنجلترا» .

* برغم وجود سيارات عديدة طوع أمره بوصفه يشغل عدة مناصب رسمية مهمة فى وقت واحد ، فلم يكن عبد الفتاح حسن يستخدم أيّا منها خارج دائرة عمله ، ولم يسمح لأى من أبنائه باستخدامها ، وكان فى أيام الإجازات يستعيض عنها بالمواصلات العامة . وحدث أثناء توليه الوزارة أنه كان فى زيارة لأخيه بالدقى يوم جمعة ، فاستخدم الأتوبيس ورآه الضابط عادل غانم الذى كان مكلفا بحراسته فى فترة اعتقاله فى العهد

الملكى (وهو نفسه اللواء دكتور عادل غانم مدير عام مصلحة الأدلة الجنائية) فاندهش، واقترب منه وحياه كى يتأكد أن الشخص الذى هبط من الأتوبيس هو نفسه الوزير عبد الفتاح حسن، وروى الواقعة فى حينها لكل من صادفه فى الوزارة

* عبد الفتاح حسن هو الذى سحب أكثر من ٨٠ ألف عامل مصرى من معسكرات الإنجليز كى يعرقل العمل فى تلك المعسكرات ويحيل حياتهم فى منطقة القناة إلى جحيم، وأعاد تشغيل هؤلاء العمال واتخذ من التدابير ما يضمن لهم ولأسرهم حياة كريمة بعيداً عن معسكرات المستعمر البريطانى.

* حسابات عبد الفتاح حسن بالبنوك المصرية ـ بموجب الشهادات البنكية والوثائق التى قدمها للمحكمة ـ كانت مدينة، إذ كان يستدين ليتمكن من مواصلة حياته بعد ما ضُيِّقت عليه سبل الرزق، وقد عاش داخل السجن بخمسة جنيهات شهريا هى كل ما كان يصرف له، ولم يكن بإمكانه أن يزيدها من أى مصدر آخر.

* لا يد لعبد الفتاح حسن فى الاقتراحات بمشروعات القوانين المقيدة للصحافة والتى تقدم بها إسطفان باسيلى المحامى عضو مجلس النواب، وهى ثلاثة مشروعات. أولها يختص بتعديل إحدى مواد قانون العقوبات ويعطى المحكمة الحق بناء على طلب النيابة العامة فى تعطيل الجريدة مرات لا تقل عن ثلاث مرات ولا تزيد على خمس عشرة مره، ويعاد هذا التعطيل كلما عادت الجريدة إلى النشر المحظور

وثانى الاقتراحات يَعُدُّ الجريدة خطرا على النظام الاجتماعى إذا ثبت أنها دأبت على نشر ما من شأنه إثارة العداء بين طبقات المجتمع، ويجوز فى هذه الحالة لمجلس الوزراء إلغاء الجريدة أو وقفها ولوزير الداخلية إنذارها.

وثالث هذه الاقتراحات ينص على نظر الجرائم الصحفية على وجه السرعة وقد قوبلت هذه التشريعات بموجة عارمة من السخط، وكان بين الساخطين عدد كبير من الشيوخ، والنواب الوفديين

ويثبت عبد الفتاح حسن فى ذكرياته أنه لم يكن له يد فى هذه التشريعات مطلقا ولم يشارك فيها بأى صورة من الصور ويقول صاحب الذكريات إنه حين ضاق ذرعا بما أشيع حوله وعلاقته بتلك التشريعات، استأذن مصطفى النحاس فى الاستقالة من الوزارة، فرفض النحاس الاستقالة، ووافقه على أن يتوجه إلى اللجنة التشريعية ليعلن أن الحكومة لا تساند تشريعين من الثلاثة، وحين ذهب كان إسطفان باسيلى سبقه وأعلن تخليه عن تلك التشريعات.

ويؤكد هذا ما ذكره إبراهيم طلعت فى مذكراته، ويزيد أن الذى كان وراء هذه «الخدعة الكبرى أو التمثيلية» كما يسميها هو محمود سليمان غنام السكرتير العام المساعد لحزب الوفد. يقول إبراهيم طلعت إنه علم بالحقيقة من إسطفان باسيلى نفسه، وحين تشكك فى روايته، قابل غنام باشا فى غرفة المحامين بمجمع الجلاء، فروى له الحكاية كاملة وهو يضحك، فقال له إبراهيم طلعت: حرام عليك يا باشا كنت حتودى الراجل فى داهية، ذنبه إيه إسطفان باسيلى؟ فيجيب غنام. له فى ذلك أجر الشهداء.. وإنما الملك بعد كده ما قدرش يتنفس، الملك قال. إذا كان الناس عملوا فيه كده أمال حيعملوا فىّ إيه؟!

ويفهم من هذا أن حكاية التشريعات تلك كانت تمثيلة الهدف منها إرهاب الملك، حيث كان كريم ثابت السكرتير الصحفى للملك قد كلف أحدهم بإعداد تشريعات تكبل الصحافة وتمنع الصحفيين من كشف مفاسد الملك فاروق. وبعد أن كتبت التشريعات على الآلة الكاتبة، حملها ساع من أنصار غنام باشا فى دائرة إمبابة فأخذها إليه، وشعر غنام باشا بخطورة الموقف وبدأ يفكر فى نائب يسبق الملك فى تقديم مشروعه فيتصدى له النواب الوفديون فى ضراوة دون أن ينبس، وقام باسيلى بدوره كاملا، وتصدى له إبراهيم طلعت وأحمد أبو الفتح وأحمد حمادى، وسقطت التشريعات ونجحت الحيلة التى كما نرى، لم يكن لعبد الفتاح حسن أى دور فيها.

هذه عينة من بعض مواقف عبد الفتاح حسن الذى دافع عنه الدكتور وحيد رأفت أمام محكمة الدجوى، وحين اعترض الدكتور وحيد على سوء معاملته واعتقاله، وشبه السجن الحربى بسجن الباستيل فى فرنسا، كان عقابه سنوات من حريته قضاها فى سجن القلعة.

يعلق عبد الفتاح حسن على محكمة الدجوى بقوله:

«لقد وعيت درسا من محكمة اللواء فؤاد الدجوى، أن مثل تلك المحكمة لا تستهدف عدلا ولا تبغى حقا ولا يعنيها أن تجرى إنصافا، وإنما قصارى جهدها وغاية قصدها أن توثق أحكاما معينة، وأن تصب عقوبات مقررة، ولذلك عاهدت الله بعد أن عدت إلى المحاماة ألا أقبل الحضور فى أية قضية سياسية أمام محكمة استثنائية (....) محاكمات الدجوى أشبه بالمسرحيات، وليس للخاتمة التى تنتهى إليها تلك المحاكمات سمات الأحكام القضائية».

ولعله من المفيد هنا أن نشير إلى أن عبد الفتاح حسن اعتقل فى العهد الملكى، بالتحديد

فى ١٨ مارس ١٩٥٢ بحجة تهييجه للرأى العام، بأن ألقى خطبة فى أعقاب حريق القاهرة (٢٦ يناير ١٩٥٢) هيجت الناس ودفعتهم إلى ما فعلوه من حريق كازينو أوبرا وغيره، وقد أثبت عبد الفتاح حسن أن هذه الحرائق جميعها جرت قبل أن يلقى خطبته، ومع ذلك تم اعتقاله وتحددت إقامته بقريته القضابة، ثم نُقل للإقامة عند أحد أصهاره ببلدة أسديمة

وحين يقارن عبد الفتاح حسن بين ما جرى له حين اعتقل فى العهد الملكى، وما قاساه فى فترات اعتقاله بعد الثورة، يفجعنا الأسى فى كلماته، ومنها مثلا:

«ومن أسف أننى كنت أرى الإسرائيليين المعتقلين فى ذات المعتقل يعاملون بأقصى ضروب الكرم، ويتمتعون بأعظم قسط من العناية بهم والتهافت على الاستجابة لطلباتهم، إلى أن تم إخلاء سبيلهم وسافروا إلى مراكز تجمعهم فى باريس ومنها إلى تل أبيب».

أما ما يذكره بمناسبة اعتقاله ليلة صدور قانون القضاء فى ٣١ أغسطس ١٩٦٩ لمدة أربعة عشر شهرا فهو أبلغ دلالة ويغنى عن أى تعليق، فقد دار حديث بينه وبين عبدالناصر فى سبتمبر ١٩٥٢، أى بعد قيام الثورة بشهر واحد، وكان عبد الناصر وقتها مديرا لمكتب القائد العام، وقد قصده عبد الفتاح حسن كى يحادثه بشأن الشبان المعتقلين من طلبة الثانوية العسكرية، وأن فريقا منهم طلب منه إقامة دعوى أمام مجلس الدولة لكنه نصحهم بالتريث، وذكر له أن بعض المعتقلين رفع فعلا دعوى، وما إن رفعوها حتى وضعوا فى الحبس الانفرادى، وقد عقب عبد الناصر على حديث عبد الفتاح حسن المسهب قائلا: لو قضت المحكمة لصالحهم فإن الحكم لن ينفذ.

حكومة الوفد الأخيرة:

شاء القدر أن يكون عبد الفتاح حسن وزيرا فى وزارة الوفد الأخيرة، وهى التى شهدت عديدا من الأحداث الجسام بدءا من إلغاء معاهدة ١٩٣٦ فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ ثم حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ واستقالتها فى اليوم التالى، ثم قيام حركة الضباط فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢. وقبل استعراض شهادة عبد الفتاح حسن فى قضيتى إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وحريق القاهرة، نورد إشارات مهمة يثبتها صاحب الذكريات لعدد من مواقف حكومة الوفد الأخيرة التى اتهمت بالتضعضع والضعف فى مواجهة سلطة الملك وسطوة الإنجليز:

* أصدر مجلس الأمن فى عام ١٩٥٠ قرارا بالسماح للبواخر الإسرائيلية بالمرور فى

القناة، فأرادت مصر أن توجد حجة ذات سند قانونى تمنع بموجبها السفن الإسرائيلية من المرور، فتم الاتفاق مع المملكة السعودية على أن تتخلى عن إحدى جزرها إلى مصر بحيث تكون سيادة الدولة على مياهها فى حدود المسافة المعترف بها دوليا، فإذا كان ميناء إيلات الإسرائيلى على مسافة أقل من المسافة المقررة، يصبح من حق مصر منع السفن الإسرائيلية من المرور، وهكذا وضعت مصر يدها فعلا على جزيرتى تيران وصنافر السعوديتين اللتين تتحكمان فى خليج العقبة، وحدث أن احتجت السفارة البريطانية على الإجراءات التى اتخذتها مصر ضد إحدى السفن الإنجليزية التى رأتها مخالفة لتلك التعليمات واحتجزتها لمدة ٢٤ ساعة، لكن الدكتور وحيد رأفت صاغ الرد القانونى فاقتنعت السفارة البريطانية وسجلت رسميا حقوق مصر، وهو ما أفادها فى موقفها من إسرائيل، وصدرت التعليمات على النحو التالى:

* تمنع السفن الحربية الإسرائيلية بالقوة بإطلاق النار عليها إذا لم تذعن للأمر الصادر إليها بعدم المرور.

* تضبط السفن الإسرائيلية التجارية وتحجز إذا حاولت المرور فى المياه الإقليمية المصرية بما فى ذلك مدخل خليج العقبة.

* يتم التحقق من حالة ووضع السفن الحربية والتجارية الأجنبية المحايدة قبل السماح لها بالمرور بمدخل خليج العقبة.

(ولعل هذا الموقف يبين عمق اهتمام حكومة الوفد بقضية فلسطين وعدائها القوى وتشددها تجاه إسرائيل، وهو ما دفعها إلى التحايل بالتعاون مع المملكة العربية السعودية للحيلولة دون مرور السفن الإسرائيلية الحربية والتجارية فى منطقة القناة)

* اعترض الملك عند تشكيل وزارة الوفد الأخيرة على ورود اسم الدكتور طه حسين بين أعضائها وزيرًا للمعارف ووصفه بأنه «يسارى»، لكن مصطفى النحاس لم يأبه لاعتراض الملك وأصر على تعيين طه حسين وهدد بعدم تشكيل الوزارة إذا لم يكن طه حسين فيها.

* إجبار النحاس للملك على منح رتبة الباشوية لـ«عبد المجيد عبد الحق» وزير الدولة الذى لم يكن الملك ينوى منحه الرتبة، لكن النحاس ضغط على الملك الذى أذعن فى النهاية.

* ثورة النحاس فى وجه الملك و«ضربه» لمائدة الغداء التى أقامها على شرف الحكومة

بقبضة يده حين حاول الملك التعريض بقرار الوفد فصل أحمد نجيب الهلالى (وكان مقربا للملك)، إذ قال الملك . هو الوفد بيكش واللا إيه؟

فرد النحاس وهو يضرب المائدة بعصبية الوفد ما بيكششِ يا مولانا، الوفد بينضف. . بينضف

* ومرة أخرى ثار النحاس فى وجه الملك حين ادعى أن وزير الخارجية الوفدى محمد صلاح الدين يتصل بالشيوعيين فى أوروبا، وقال له· هو لما الوزير يقابل سفراء ودبلوماسيين أوروبيين من أجل صالح بلادنا يبقى بيتصل بالشيوعيين؟

هذه النماذج السريعة، تعطى صورة صحيحة عن النحاس باشا وتدحض ما قاله حسين سرى بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ من أن النحاس عندما قابل الملك بعد قبول تشكيل الوزارة فى يناير ١٩٥٠ التمس منه شيئا واحدا هو أن يسمح له بتقبيل يده، وهى فرية لا يمكن تصديقها فى ضوء تلك الوقائع.

* فى ٢١ أكتوبر ١٩٥١، اتخذ مجلس الوزراء عدة قرارات مهمة منها:

١ ـ اتخاذ كل السبل لمنع تعاون العمال المصريين مع القوات البريطانية، على أن تصرف الحكومة لهم أجورهم من يوم توقفهم عن العمل، وأن تدبر لكل منهم ما يناسبه من عمل.

٢ ـ زيادة سعر سكر البطاقات والطوارئ بمقدار قرشين فى الأقة الواحدة، وزيادة ثمن الكسب بمقدر ٢ جنيه فى الطن وتخصص حصيلة الزيادات لمواجهة تكاليف القرار الأول.

٣ ـ صرف استمارات سفر مجانية فى سكة الحديد للعمال وأسرهم للعودة خلال شهر إلى الأماكن التى يرغبون العودة إليها.

٤ ـ الجيش المصرى لا يغادر السودان مطلقا مهما كانت الظروف، وعليه أن يقاوم بالقوة أى محاولة لإخراجه منها حتى آخر رجل ولآخر طلقة.

٥ ـ مقاومة القوات البريطانية إذا ما اجتازت منطقة القناة، مهما كانت النتائج والدفاع عن القاهرة إلى النهاية.

٦ ـ إرسال برقية إلى مجلس الأمن تحمل الإنجليز مسئولية تهديد السلام العالمى من جراء اعتداءاتهم المستمرة على سيادة مصر وأراضيها.

٧ـ تكليف السفير المصرى فى لندن بتقديم احتجاج صريح لوزارة الخارجية البريطانية فى هذه الاعتداءات .

فهل حكومة «تعبت» من النضال ضد المستعمر واستسلمت للمهادنة واكتفت بالجدل الدبلوماسى يمكن أن تتخذ مثل هذه القرارات القوية التى تعد فى ذاتها إعلان حرب؟

ويورد المؤلف وثيقة مهمة تؤكد صلابة حكومة الوفد الأخيرة ونزاهة مصطفى النحاس، وهى عبارة عن منشور للضباط الأحرار عنوانه : «إلى وزارة الهلالى» يسجل المنشور أن حكومة الوفد قطعت المفاوضات وألغت المعاهدة ورفضت حلف الشرق الأوسط، وكادت البلاد أن تصل لحقوقها، ثم توالت مؤامرات الاستعمار للقضاء على الحركة الوطنية وكان منها حريق القاهرة فى يناير ١٩٥٢ .

هذه هى شهادة الضباط الأحرار أنفسهم!

* يذكر صاحب الذكريات واقعة مهمة تتعلق بقضية الأسلحة الفاسدة، وهى تؤكد الحرص على استجلاء الحقيقة وعدم التستر على أحد مهما كانت مكانته ومهما كان قربه من الملك .

تتعلق الواقعة بـ«آدمون جهلان» وهو أحد المقربين من الملك، وكان متهما فى القضية، وقد طلب حسن يوسف وكيل الديوان الملكى رأى الداخلية فى القبض على جهلان الذى صدر أمر النائب العام بالقبض عليه، فأبلغه عبد الفتاح حسن أن ذلك من سلطة النائب العام (فى ذلك الوقت كان وزير الداخلية فؤاد سراج الدين يخطب فى مناسبة افتتاح مركز بلطيم فتولى عبد الفتاح حسن الرد نيابة عنه) .

بل إن الملك نفسه قبل وصوله إلى ميناء الإسكندرية عام ١٩٥٠، أرسل يستفسر عما إذا كان من الجائز أن تتخذ النيابة العامة ضده شخصيا إجراء ما، فأجيب عليه بأن هذا غير جائز من الناحية الدستورية، لكن هذه الحصانة الدستورية مقصورة على شخصه فقط، ولا تمتد إلى أحد سواه من حاشية ومرافقين

معاهدة ١٩٣٦:

وقعت معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وإنجلترا فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦، وكان هدفها إلغاء الامتيازات الأجنبية التى تعفى الأجانب من الضرائب، والتى تقضى بعدم خضوعهم

للتقاضى أمام المحاكم المصرية بل أمام المحاكم المختلطة التى أنشئت لهذا الغرض، واتفق فى المعاهدة على وجود عشرة آلاف جندى بريطانى فى منطقة القناة ليس لهم صفة الاحتلال، وأن ترد إنجلترا أى عدوان على مصر، وأن تأخذ مصر بوجهة النظر البريطانية فى أى حرب تكون بريطانيا طرفا فيها.

ومنذ وزارة النقراشى بدأت المطالبة بتعديل المعاهدة، واعتبرت ماسة باستقلال مصر وكرامتها، وأعلن النحاس باشا فى عيد الجهاد الوطنى ١٣ نوفمبر ١٩٤٨ فى خطبة ألقاها ضرورة إلغاء اتفاقيتى ١٨٩٨ و١٨٩٩ الخاصتين بالسودان، وإعلان سقوط معاهدة ١٩٣٦

وحين تولى الوفد الحكم فى ١٢ يناير ١٩٥٠، بدأت الحكومة محادثات مع إنجلترا لتعديل بنود المعاهدة، وفى خطاب العرش كرر النحاس ما سبق أن أعلنه عام ١٩٤٨ من ضرورة الجلاء الشامل ووحدة مصر والسودان، وبعد حوالى ١٩ شهرا من المحادثات مع إنجلترا دون جدوى، لم تجد حكومة الوفد مناصا من وضع حد للمسألة، فتقدمت الحكومة بمشروعات قوانين تنهى العمل بأحكام المعاهدة، ويحفظ العامة قبل الخاصة قول النحاس باشا: «من أجل مصر وقعت معاهدة ١٩٣٦، ومن أجل مصر ألغيها».

عبد الفتاح حسن يؤكد تواطؤ الملك مع الإنجليز لعدم إلغاء المعاهدة، ويشير إلى ما ذكره عبد اللطيف طلعت كبير الأمناء بالقصر الملكى من أنه أبلغه أنه تلقى أثناء وجود الملك فى الخارج (صيف ١٩٥١) أمرا كى يتصل برئيس الوزراء ويبلغه عدم اتخاذ إجراء بشأن إلغاء المعاهدة قبل عودة الملك من الخارج، وأن الملك اتفق مع الإنجليز على عرقلة سعى الوفد لإلغاء المعاهدة.

أما الفريق حيدر وكان قائدا عاما للجيش، وكان عبد الفتاح حسن وزيرا للحربية بالنيابة، فبرغم صلته الوطيدة بالملك فإنه نقل إليه نية الملك افتعال أزمة مع النحاس بطلب خروج بعض الوزراء من الحكومة حتى يجبرها على الاستقالة، وطلب منه أن ينقل ذلك للنحاس بتفاصيله، فنقله عبد الفتاح حسن.

وقد استشار الملك نجيب الهلالى فيما يجب عمله فأشار عليه بألا يعرقل ما يرمى إليه الوفد من إلغاء المعاهدة، حتى لا يبدو كمن يقف فى وجه إجماع الأمة، كما أن إلغاء المعاهدة سيكون الحبل الذى تشنق به وزارة النحاس نفسها.

وبالفعل ألغيت المعاهدة وأعقبها صدور قرارات ٢١ أكتوبر السابق الإشارة إليها.

حريق القاهرة:

أما شهادة عبد الفتاح حسن عن حريق القاهرة فقد أثبتها أمام المحكمة العسكرية العليا بتاريخ ١٤ أكتوبر ١٩٥٢ وملخصها :

- أن الأيدى الأجنبية وأعوانها ممن أطلقوا على أنفسهم إخوان الحرية هى التى دبرت الحادث بهدف القضاء على المد الثورى الشعبى وإقالة وزارة الوفد من الحكم والتنكيل بالمناضلين .
- أن السراى تعاونت مع الأيدى الأجنبية لبلوغ تلك المآرب ، ولذا أقيمت مأدبة فى قصر عابدين يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ دعى إليها فريق كبير من ضباط الجيش والبوليس ولم يستثن مأمور قسم واحد من تلك الدعوة .
- أن إهمالا جسيما وقع من بعض المسئولين عن الأمن العام ومن بعض قادة الجيش أدى إلى تفاقم الخسائر ، كى تظهر حكومة الوفد بمظهر العاجر عن صيانة الأمن ، ويكون ذلك ستارا لإقالتها وهو ما جرى فعلا .
- أحمد حسين (زعيم مصر الفتاة) لا يد له فى هذه الحوادث .

روايات متضاربة عن إلغاء المعاهدة:

لا يفوت المؤرخ عبد الرحمن الرافعى الفرصة ـ وهو من أشد المؤيدين للحزب الوطنى ـ ليلوم الوفد على سياسته فى أعقاب إلغاء معاهدة ١٩٣٦ ، ففى رأيه أن الفرصة كانت سانحة لتوحيد كلمة الأمة وإزالة أسباب الخلاف بين هيئاتها وجماعاتها وأحزابها وأفرادها «ولكن النحاس لم يفعل شيئا من هذا ، فلا هو دعا معارضيه الذين أيدوه فى إلغاء المعاهدة إلى التعاون بشكل جدى ، ولا هو صبغ وزارته بالصبغة القومية ، ولا عدل عن سياسته الحزبية فى شئون الحكم ، بل لم يفكر حتى فى تأليف لجنة قومية ترجع إليها وزارته ولو من باب المشاورة(. . . .) واعتبر تأييده فى كل ما يقول ويقرر هو كل ما هو مطلوب منهم ، وانتظر المعارضون أن تتصل بهم الوزارة للتشاور فى الخطط العملية لتنظيم الكفاح ، فذهب انتظارهم سدى(. . . .) وكان هذا الموقف مظهرا من المظاهر التى دلت على أن الوفد لم يرد أن يبذل أى جهد فى سبيل توحيد كلمة الأمة ، بل لم يفكر إطلاقا فى هذه الناحية» .

ويعيب الرافعى على الوفد أن حكومته اتخذت قرار إلغاء المعاهدة دون أن تعد للأمر

عدته، فلا هى نظمت المقاومة، ولا دربت المتطوعين على حرب العصابات، ولا زودت رجال البوليس فى تلك المدن بالذخيرة المناسبة، ولا زودت هذه المدن بالتموين الكافى قبل الكفاح أو خلاله . . «كل ما عنيت به حكومة الوفد هو إعداد خطبة مستفيضة ألقاها النحاس فى البرلمان وعرض فيها مراسيم إلغاء المعاهدة عرضا حماسيا أحادا، فقابلها النواب والشيوخ بالهتاف والتصفيق».

ويرد الرافعى دوافع إلغاء وزارة الوفد لمعاهدة ١٩٣٦ إلى فشلها فى مفاوضات عام ١٩٥٠ـ١٩٥١ بشأن الجلاء وتراجعها حتى عما انتهت إليه مفاوضات صدقى - بيفن، وقد انتظرت حكومة الوفد شهرين فى أعقاب خطاب هربرت موريسون وزير خارجية بريطانيا فى مجلس العموم فى ٣٠ يوليو ١٩٥١ «لعل الجو يأتى بجديد ينقذها من هذا الفشل(. . . .) وتولاها الخجل من أن تزداد القضية المصرية انحدارا فى عهدها، ففكرت ثم فكرت، وانتهى تفكيرها إلى أن المخرج الوحيد من هذا المأزق هو إلغاء معاهدة ١٩٣٦».

بعبارة أخرى - يقول الرافعى فى كتابه «مقدمات ثورة يوليو» - أراد الوفد أن يوارى سوأة إخفاقه فى المفاوضات وتساهله فيها بعمل يكون له دوى وفرقعة ينال فى ذاته تأييد المواطنين ويصرف أنظارهم عن محاسبة الوفد وتساهله فى المفاوضات وإخفاقه فيها، وذلك بإلغاء المعاهدة.

ويضيف : من ناحية أخرى، أرادت الوزارة أن تستر سياستها الحزبية الجامحة فى الحكم، بعمل يتسم بطابع الجرأة والإقدام، ويحول الرأى العام من نقد لتصرفاتها الداخلية إلى قضية وطنية خارجية، وتسكت ألسنة المعارضين حينا عن هذه التصرفات . .

كما قصدت الوزارة بإلغائها المعاهدة أن تقوى مركزها أمام السراى، وأن تمنع الملك فاروق من إقالتها، وهو الذى كان يعد العدة لذلك «فأرادت بإلغاء المعاهدة أن تحول دون إنفاذ تدبيره، باكتساب تأييد جديد للشعب فى كفاحها ضد الاحتلال، فيضطر الملك إلى العدول عن فكرة الإقالة».

هذا هو رأى الرافعى فى قرار الوفد بإلغاء معاهدة ١٩٣٦، برغم اعترافه - فى المصدر ذاته - بأن إلغاء المعاهدة «عمل جليل جدير بالتنويه والتقدير، ويشرف الحكومة التى أقدمت عليه».

هذا هو موقف الرافعى، والذى أظنه يمثل أكثر المواقف شططا وتحيزا ضد الوفد، وهو لا يتسق مع منطق الأمور ولا مع التسلسل التاريخى للأحداث. وقد كانت المطالبة بتعديل

نصوص معاهدة ١٩٣٦ قديمة، وكانت وزارة النقراشى قد طلبت فى رسالة إلى وزير خارجية بريطانيا فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥، فتح باب التفاوض لتعديل المعاهدة، وجاء فى المذكرة: «إذا كانت مصر قد قبلت المعاهدة بكل ما انطوت عليه من قيود تحد من استقلالها، فلأنها كانت تعرف أنها قيود أملتها ظروف وأحداث وقتية تزول بزوال هذه الظروف والأحداث التى قصت بقبولها». وحين لم تسفر المفاوضات عن نتيجة، عرضت مصر الأمر على مجلس الأمن فى عام ١٩٤٧ لكنه لم يتخذ قرارا فى هذا الشأن.

وفى عيد الجهاد ١٣ نوفمبر ١٩٤٨ أعلن مصطفى النحاس فى خطبة ألقاها بهذه المناسبة ونشرتها صحيفة المصرى فى ١٤ نوفمبر ١٩٤٨ ضرورة إلغاء اتفاقيتى ١٨٩٨ و١٨٩٩ وإعلان سقوط معاهدة ١٩٣٦، وما إن تولى الوفد الحكم فى ١٢ يناير ١٩٥٠ حتى بدأت الحكومة محادثات مع إنجلترا بشأن تعديل المعاهدة، وكان مما قاله النحاس فى خطاب العرش فى السادس عشر من يناير ١٩٥٠ عند افتتاح دور الانعقاد للهيئة النيابية: «وترى حكومتى أن معاهدة سنة ١٩٣٦ قد فقدت صلاحيتها كأساس للعلاقات المصرية البريطانية، وأنه لا مناص من تقرير إلغائها، ولا مفر من الوصول إلى أحكام جديدة ترتكز على أسس جديدة تقرونها جميعا، ألا وهى الجلاء الناجز الشامل، ووحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى».

وهذا كله يثبت أن التفكير فى تعديل معاهدة ١٩٣٦ وعدم صلاحيتها كان سابقا سنوات على إلغائها عمليا، وأن موقف الوفد منها ثابت حتى قبل وصوله إلى الحكم، وهذا ينفى «افتعال» حكومة الوفد لفكرة إلغاء المعاهدة كى «تحول الرأى العام من نقد تصرفاتها الداخلية إلى قضية وطنية خارجية» بحسب قول الرافعى.

أما حكاية «تقوية الحكومة لمركزها أمام السراى كى لا تعجل بإقالتها» فمردود عليها برواية أخرى مناقضة - لا نتفق معها أيضا - يوردها الدكتور محمد حسين هيكل رئيس الأحرار الدستوريين فى كتابه «مذكرات فى السياسة المصرية» الجزء الثانى، إذ يشير الدكتور هيكل صراحة إلى تواطؤ بين السراى والوفد، عبر عن نفسه صراحة فى انتخاب رئيس الوزراء «حسين سرى باشا» شفاهة وعلانية للأستاذ يس سراج الدين شقيق فؤاد باشا سراج الدين، وهو ما أدى إلى «فوز الوفد بأغلبية ساحقة لم يكن يتوقعها أحد ولم يكن يتوقعها الوفد نفسه».

ويصيف الدكتور هيكل: على إثر ذلك حدث ما تستطيع أن تراه جدا أو تراه مسرحية

أتقن توضيبها، فقد عهد الملك إلى النحاس باشا بتأليف الوزارة فألفها، وأصدر أمره الملكى بتعيين سرى باشا رئيسا للديوان، تم كانت المقابلة الأولى بين بطلى ٤ فبراير.

وكان سرى باشا حاصرا هذه المقابلة، فإذا النحاس باشا لا يطمع فى شىء خلال هذه المقابلة التى طلبها إلا أن يقبل يد الملك.

ويسترسل هيكل: ودهش الذين عرفوا وتساءلوا عن السر فى هذا الانقلاب العجيب وعمن أشار به، وهل كان للإنجليز رأى فيه؟

يريد الدكتور هيكل أن يثبت فى روايته تلك أمرين:

الأول: أن العلاقة بين الوفد والسراى فى هذه المرحلة كانت فى أروع حالاتها، بل يمكن القول إنها غير مسبوقة، بما ينبئ بحالة من الوئام والانسجام، لا يحتاج الوفد معها إلى «افتعال» أزمة يؤكد فيها قوته فى مواجهة السراى بإعلانه إلغاء معاهدة ١٩٣٦ كما يقول الرافعى.

أما الأمر الثانى فهو أن الإنجليز هم مهندسو حالة الانسجام تلك ومخططوها.

ومن الواضح أن ما ذهب إليه الدكتور هيكل يدحض تماما رواية الرافعى ويناقضها.

وأما ادعاء هيكل بأن الإنجليز كانوا وراء هذا الوفاق فيبقى استنتاجا محل شك كبير، إذ كيف يخطط الإنجليز لعودة الوفد، الذى يبدو من رواية الدكتور هيكل أنه كان متلهفا جدا على الحكم، ويسمحوا له بتهديدهم بإلغاء المعاهدة؟

وأما حكاية استعطاف النحاس للملك كى يقبل يده، فتبقى مثل أحاديث الآحاد، فراويتها الوحيد هو حسين سرى باشا ولا أحد غيره.

وكما نرى، فإن هاتين الروايتين المتناقضتين منحازتان ـ رغم تناقضهما ـ ضد حكومة الوفد وموقفها من إلغاء المعاهدة. وأجدنى منحازا، لا إلى رواية صاحب الذكريات، وإنما إلى ما ذكره الأستاذ طارق البشرى فى عمله الرصين «الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥/ ١٩٥٢» عن إلغاء المعاهدة، فبعد تحليل دقيق وعلمى للقوى السياسية وعلاقاتها فى تلك الفترة، يقول المستشار البشرى: «بإلغاء المعاهدة اختل التوازن السياسى والشرعى القائم فى المجتمع لصالح الحركة الوطنية (. . . .) كان النظام السياسى فى مصر منذ ١٩١٩ يقوم على ميزان دقيق للصراع بين الاحتلال والحركة الوطنية، وبين الملك (جانب الاستبداد) والأمة (الجانب الديمقراطى)، وإذا كانت معاهدة ١٩٣٦ (وقبلها الالتزام الفعلى للسياسة

المصرية بتصريح ٢٨ فبراير) تمثل صيغة هذا التوازن بالنسبة للمسألة الوطنية، فقد كان دستور ١٩٢٣ يمثل صيغة هذا التوازن بالنسبة للمسألة الديمقراطية، وكلا التوازنين يسند بعضهما بعضًا باعتبار ارتباط الحركة الوطنية بالحركة الديمقراطية وارتباط الاستبداد المحلى بالاستعمار، وجاء إلغاء المعاهدة إخلالا خطيرا بهذا التوازن، شأنه فى ذلك شأن إجبار الملك فاروق على التنازل عن العرش سنة ١٩٥٢ مع البقاء الرسمى للدستور». ويضيف المستشار البشرى: إلغاء المعاهدة أهدر شرعية الوجود البريطانى فى مصر، وهز شرعية الوجود الملكى فيها والجانب الاستبدادى من الحكم المحلى، وأصبح وقوف الملك مع الاحتلال ومع سياسته يشكل تحالفًا غير مشروع ويهدد النشاط الملكى بأنه نشاط خارج الشرعية.

ومازلنا مع الاقتباس المطول من كتاب الأستاذ البشرى: «إن إلغاء معاهدة ١٩٣٦ لم يكن ضد الإنجليز فقط ولكن ضد الملك أيضا ويتخطى حدوده، وكان يعنى موضوعيا تحدى سلطة الملك وإجباره على الرضوخ ضد إرادته وضد مصلحته (. . . .) وكان هذا العمل يمثل قمة الكفاح الدستورى للوفد، وهو أن يحيل الملك من خلال مؤسسات الدستور ذاتها إلى رمز يملك ولا يحكم(. . . .) وأن تصبح الوزارة المؤيدة من البرلمان المنتخبة انتخابا حرا هى صاحبة السلطة من دونه (. . . .) فكان هذا العمل هو التطبيق الأمثل للدستور نفيا للوجود البريطانى ونفيا لسلطة الملك أيضا (. . .) وتحقق الهدف الأمثل للحكم النيابى فى عمل ثورى كبير محدد».

معذرة على هذا الاقتباس المطول، لكننى أجده ضروريا، ولا أجد بعده ما يمكن أن يقال.

حريق القاهرة:

حتى الآن، لا يمكن لأحد الجزم بمن المسئول عن حريق القاهرة، لكن أكثر التحليلات بؤسا هى تلك التى تشير إلى مسئولية حكومة الوفد، التى كان الحريق سببا فى إقالتها، وشهادة وزير الداخلية فؤاد سراج الدين التى يثبتها الأستاذ طارق البشرى فى كتابه المشار إليه تنفى تقاعسه عن أداء دوره بوصفه مسئولا عن حفظ الأمن والنظام فى مصر، وتشير إلى مسئولية الملك «الذى تلكأ فى الأمر بإنزال قوات الجيش لحفظ النظام، وفى اختيار ذات اليوم لدعوة ٦٠٠ من كبار صباط الجيش للغداء على مائدته، فكان الأمر أقرب إلى احتجازهم بالقصر».

ويشير البشرى أيضا إلى ما تردد عن مسئولية منظمة إخوان الحرية التى أنشأها الإنجليز

فى مصر خلال الحرب العالمية الثانية لتعمل على استمالة المصريين ضد النازيين، ثم استعملت بعد ذلك فى ترويج العداء للشيوعية، وهى المنظمة التى حلتها الحكومة قبل الحريق بأيام، والتى اختفى قائدها «روبرت فاى» فى نفس يوم الحريق.

وقد أشار الأستاذ عبد الفتاح حسن إلى مسئولية هذه الجماعة عن الحريق، كما تحدث عن مسئوليتها عن حرق كنيسة بالسويس يوم ٤ يناير ١٩٥٢، وكان هدفها كما يقول «اندلاع فتنة بين الأقباط والمسلمين تكون لها آثارها فى تفريق الشمل وتمزيق الوحدة الوطنية (. . .) ولذا لم أرجع إلى القاهرة حتى طلبت من مجلس الوزراء إصدار قرار بغلق جميع نوادى تلك الجماعة وحلها، وقد تم ذلك فورا».

ويتفق ما انتهى إليه المستشار البشرى مع ما ذهب إليه صاحب الذكريات إجمالا من المسئولية المشتركة للإنجليز والملك وجماعة إخوان الحرية وبعض كبار ضباط الجيش المتواطئين مع الملك، بيما ذهب الرافعى إلى مسئولية «العناصر الرديئة من الشعب(. . .) والاحتلال الذى أهاج المشاعر العدائية إلى حد الغليان وفقدان الوعى(. . . .) وحكومة الوفد بإهمالها القيام بأول واجباتها وهو المحافظة على الأمن والنظام».

وهكذا، يزج الرافعى مرة أخرى بالوفد فى حادثة، كان الوفد هو أكثر المضارين منها.

وعلى المنوال ذاته ينسج الدكتور محمد حسين هيكل الذى يلمح إلى انشغال وزير الداخلية فؤاد سراج الدين باشا صباح ذلك اليوم بشراء عمارة من شخص يدعى عريضة، فلما فرغ من ذلك وعرف بحوادث التخريب والإحراق وتقاعس رجال البوليس عن أداء مهامهم «بسبب ما أصاب زملاءهم فى الإسماعيلية نتيجة لأوامره، ذهب إلى القصر يطلب معونة الجيش لكبح جماح الفوضى وإعادة النظام».

وينهى الدكتور هيكل تحليله بقوله: وزارة تنتهى تصرفاتها إلى هذه الكارثة الفادحة لا يمكن أن تبقى فى مناصبها، ولذلك أقيلت.

وهكذا أيضا لا يجد الدكتور هيكل مسئولا سوى حكومة الوفد وسياساتها.

وأظن أن ما ذكره صاحب الذكريات، والذى جاء متفقا تماما مع ما انتهى إليه الأستاذ طارق البشرى بشأن حريق القاهرة، هو الأقرب للمنطق والأدنى للتصديق.

اليسار والوفد

نبيل زكى

فى حفل تكريم أقامته نقابة عمال شركة السكك الحديدية وواحات عين شمس لعبد الرحمن فهمى زعيم العمال بمناسبة فوزه فى انتخابات مجلس النواب فى عام ١٩٢٤ ، ألقى سعد زغلول خطاباً ، قال فيه :

«أفرح كثيراً ، وأسر كثيراً كلما شعرت أن هذه الحركة ليست فيما يسمونه بالطبقة العالية فقط ، بل هى منبثة أيضاً ، وعلى الأخص ، فى الطبقة التى سماها حسادنا طبقة «الرعاع» . وأفتخر أننى من الرعاع مثلكم ، ولو كانت حركتنا قائمة على الطبقة العليا وحدها لما قامت لها قائمة ، ولما انتشرت هذا الانتشار ، ولما انتشر المبدأ الوطنى بدون الطبقة التى يسمونها طبقة الرعاع ، وهى الطبقة الأكثر عدداً فى الأمة وليس لها صالح خاص ، والتى مبدؤها ثابت على الدوام . هذه الطبقة لا تسعى وراء وظيفة تنالها ، ولا منصب تحل فيه ، ولا مصلحة تقتضيها ، ولكنها تريد أن تعيش ليكون الوطن عزيزاً . . » .

ومما يلفت النظر إليه أن سعد زغلول يكشف عن صفة من صفات الكثير من أرباب المصالح - الذين يطلق عليهم هذه الأيام كبار الملاك وكبار رجال الأعمال - هى «التقلب» فى الوقت الذى ينفى فيه وجود هذه الصفة تماماً عن الفئات الدنيا من الشعب . يقول فى نفس خطابه أمام نقابة عمال السكك الحديدية :

«رأيت كثيراً من أرباب المصالح ومن ذوى الوظائف تقلبوا وتغيروا ، ولكن الرعاع مثلكم ما تغيروا ، ولا بدلوا عقائدهم» . . أى أن «الرعاع» بلغة هذا العصر ، هم الثابتون على المبدإ .

وللمزيد من الوضوح ، علينا أن نعرف أن «الطبقة العالية» من «أرباب المصالح» كانوا يطلقون على أبناء الشعب الكادح فى تلك الفترة من تاريخ مصر اسم «الرعاع» . وكلمة

الرعاع تعنى «رجل الشارع» كما تعنى فقراء هذا البلد الذين حرمتهم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من أى مرايا أو امتيازات . . بل من أى حقوق تؤهل لحياة إنسانية لائقة .

وفى هذا الخطاب . . لا يكتفى سعد زغلول بإعلان انحيازه إلى الرعاع ، بل يؤكد أنه ينتمى إليهم .

ويشكل هذا الموقف نقطة انطلاق فى علاقة حتمية بين اليسار والوفد .

وعندما انتشر نبأ اختيار مصطفى النحاس لخلافة سعد زغلول فى سبتمبر عام ١٩٢٧ دب الفزع فى قلوب سلطات الاحتلال البريطانى وأعوانه

وفسرت صحيفة «وستمنستر جازيت» الإنجليزية هذا الشعور بالفزع بقولها :

«لقد تردد اسم النحاس ، وهو من الجناح اليسارى للوفد ، فى حين أن بركات باشا والشمسى باشا يميلان إلى الجناح اليمينى» .

واعتبر مراسل صحيفة «ديلى تلجراف» البريطانية أن النحاس يشكل خطراً ، وأنه يجب التحذير منه ، لأن توليه زعامة الوفد يعنى رجوع الوفد إلى سياسة المعارضة الشديدة لكل مسعى لعقد اتفاق بين إنجلترا ومصر ، ويعنى أن الوفد قد صرف النظر عن سياسة التوفيق والتهدئة التى يمثلها فتح الله بركات .

وقبل أن يتولى النحاس زعامة الوفد . . كانت قد سبقته سمعته كشخصية متشددة ومتطرفة وتصادمية .

فى عام ١٩٢٦ ، قام مصطفى النحاس «بك» بزيارة لشخصية تمثل التوجه اليسارى - أو على الأقل أحد أجنحة اليسار فى ذلك الوقت - وهو «المسيو روزنتال» لكى يستطلع رأيه فى صيغة بيان كان حزب الوفد بصدد إصداره(١) .

وكان حلم اليسار المصرى الدائم أن يلجأ حزب الوفد إلى الجماهير ، وأن يقوم ، تبعاً لذلك ، تحالف وطنى ديمقراطى يضم كل القوى الساعية إلى التحرر من الاستعمار والمطالبة بالدستور واحترام إرادة الشعب .

وظلت نقطة الالتقاء الرئيسية بين الوفد واليسار هى الربط الوثيق بين معركتى التحرر الوطنى والديمقراطية . وكان هذا هو الموقف الأساسى والأصيل لليسار المصرى ، وهو موقف ينبع من متطلبات ومقتضيات النضال الوطنى للشعب المصرى .

غير أن القوى اليسارية العالمية كان لها رأى آخر وقد حاولت أن تؤثر - بوجهة نظرها - على اليسار المصرى .

ففى عام ١٩٢٥ تحدث الزعيم السوفيتى جوزيف ستالين عن قضية المستعمرات موضحاً أنه فى بلد مثل مصر والصين «يتعين على الشيوعيين السعى لتأسيس كتلة ثورية من العمال والبورجوازية الصغيرة» .

فى مؤتمر «الكومنترن»:

وفى مؤتمر الكومنترن (رابطة الأحزاب الشيوعية العالمية) السادس عام ١٩٢٨ توصل المشاركون إلى أن البورجوازية الوطنية الصينية قد انتقلت بصورة نهائية إلى معسكر الثورة المعادية ، وأن حرب الكومنتانج (الحزب الوطنى الحاكم فى الصين) يمثل تحالف الملاك الزراعيين والرأسماليين الكومبرادور (وكلاء الشركات الأجنبية) مما يعنى أن طبقة الملاك والرأسماليين تخون الثورة الوطنية الديمقراطية وتنحاز إلى القوى الأجنبية المعادية للوطن .

والخطأ الفادح الذى وقع فيه «الكومنترن» هو التعميم ، إذ تصور المشاركون أن ما ينطبق على الصين والهند مثلاً لابد أن ينطبق على مصر ، ومن ثم فإن على اليسار المصرى من وجهة نظر «الكومنترن» أن «يركز جهوده على شن حرب لا هوادة فيها ضد حزب الوفد» !

وقد تطورت فكرة ستالين ، فى وقت لاحق ، لكى يؤكد عليها فى عبارة شهيرة ، جاء فيها : «إن البورجوازية قد ألقت راية الاستقلال الوطنى فى الوحل ، وعلى الطبقة العاملة أن تلتقط هذه الراية وتدافع عن الاستقلال حتى النهاية» . غير أن اختلاف الظروف بين الصين ومصر لم يكن فى حاجة إلى بيان .

موقف مستقل:

ورفض الشيوعيون المصريون فكرة ستالين منذ وقت مبكر . . وهو ما فعله الشيوعيون الصينيون ، فى وقت متأخر ، بعد انفجار الخلاف بينهم وبين القيادة السوفيتية فى الستينيات عندما أعلنوا أن الرفاق السوفيت قدموا لهم «مشورة رديئة» خلال الثورة الصينية . وقد تخبطت هذه المشورة بين دعوة الشيوعيين الصينيين إلى دخول حزب الكومنتانج وبين اعتبار ذلك الحزب عدوا للثورة الصينية .

وظهرت وجهة نظر أخرى فى احتماعات مؤتمر الكومترن السادس، تقول: «إنه لا يمكن شن حملة ضد حزب الوفد فى الوقت الذى يخوض فيه هذا الحزب، تحت زعامة مصطفى النحاس، معركة الدفاع عن الدستور:

وأكد الشيوعيون المصريون فى القاهرة أنه لا يوجد تحالف مع قيادة حزب الوفد، وإنما عمل مشترك مع قواعده. ولكن «الكومنترن» رفض هذا الموقف واعتبره «توجهاً انتهازيا»!! وانتهى الأمر بقطع العلاقة بين الحزب الشيوعى المصرى والكومنترن والاتحاد السوفيتى. وصدرت الموسوعة السوفيتية عام ١٩٣٦، وهى تضم أسماء الأحزاب الشيوعية فى العالم، ولم يكن من بينها الحزب الشيوعى المصرى(٢).

والمؤكد أن «المشورة» أو «التوصيات» التى كان «الكومنترن» يقدمها للأحزاب الشيوعية فى أى مكان من العالم - والتى لا علاقة لها بواقع البلدان التى توجد بها هذه الأحزاب - ساهمت فى تدمير تلك الأحزاب وتصفية نشاطها، وهذا هو ما حدث بالفعل لليسار المصرى فى الثلاثينيات.

تراجع وعزلة:

كان اليساريون المصريون يشعرون دائماً بأنهم أقرب إلى حزب الوفد.. منهم إلى الحزب الوطنى رغم أن الأخير كان، وفقاً لتحليلهم الطبقى «حزب مثقفى البورجوازية الصغيرة الراديكاليين».

ولم يستطع هؤلاء «المثقفون الراديكاليون» من اليسار اللجوء إلى الجماهير الشعبية، ولم يستطيعوا الاتصال بها، بينما استطاع الوفد أن يتصل بالجماهير وأن يحرك مشاعرها ونشاطها السياسى. أما «الراديكاليون»، من أعضاء الحزب الوطنى، فقد ساعدوا الرجعية عام ١٩٢٨ فى معركتها ضد الوفد. وبعد أن تحقق النصر للرجعية ذهبوا جميعاً إلى أوروبا.. للراحة!!

غير أنه فى عام ١٩٣١ صدر «برنامج عمل الحزب الشيوعى المصرى» وكان شديد التطرف.. وينفصل تماماً عن الواقع المصرى.

لقد اعتبر البرنامج أن حزب الوفد هو «حزب البورجوازيين والملاك الزراعيين من الوطنيين الإصلاحيين المعادين للثورة، وهو يضم فى صفوفه الرأسماليين الأغنياء والمحامين والمضاربين والملاك الزراعيين الليبراليين، الذين يلجأون من فرط خشيتهم من

ثورة الشعب إلى التواطؤ، إلى درجة كبيرة، مع الذين يستعبدون مصر طمعاً فى أن يحصلوا فى المقابل على بعض الفتات»!!

ويعلق الدكتور رفعت السعيد على هذا البرنامج بقوله: «إن كوادر الحزب قاوموا لعدة سنوات موقف «الكومنترن» ولكنهم ما لبثوا أن استسلموا تماماً فى النهاية»(٣).

وكان من الطبيعى أن ينتهى حزب يصدر مثل هذا البرنامج إلى عزلة كاملة عن أبناء الشعب.

ويعود د. رفعت السعيد فى كتابه الصادر عام ٢٠٠٢ ليتناول بشكل إيجابى العلاقة بين «الطليعتين»: الطليعة الوفدية والمنظمة الشيوعية «طليعة العمال». وكيف أثبتت «الطليعة الوفدية» وجوداً فاعلاً فى الحياة السياسية المصرية(٤).

الطبقات الوسطى والفقيرة:

ولم يخطر على بال المشاركين فى اجتماع الكومنترن أن يسألوا أنفسهم لماذا بقى جزء من البورجوازية المصرية فى الوفد؟ ولماذا لم يتفاهم هذا الجزء سريعاً مع المستعمر وتمسك بالوفد وبالحركة الوطنية؟ السبب هو أن هؤلاء، سواء من كبار الملاك أو متوسطيهم والتجار، كانوا يشعرون بمدى تحكم الاقتصاد الأجنبى فى ثرواتهم وأعمالهم، وكذلك تحكم البنوك العقارية والمصارف والشركات، وبخاصة تلك التى تتعامل مع التجار وتفرض عليهم أسعارها وتتحكم فى أرباحهم وتحد من توسعهم، ولذلك وقفت «البورجوازية الوفدية» فى المعسكر المناهض للمستعمر بسبب التناقض فى المصالح.

كذلك فإن الكتل الوفدية تستمد تكوينها من الطبقات المتوسطة والفقيرة، وهى الطبقات التى تضم فئات متباينة من الفلاحين وصغار الملاك وصغار التجار والمنتجين وصغار أصحاب المهن الحرة وعمال المدن والحرفيين، وقد استمر نضال الطبقات المتوسطة منذ عام ١٩١٩ على مدى ثلاثين عاماً فى سبيل الاستقلال ودفاعاً عن الديمقراطية السياسية وضد طغيان السراى، ومع استمرار المواجهات والمعارك ارتفعت جماهير الطبقة المتوسطة الوفدية إلى مستوى أعلى من النضالية، وخاصة بعد أن انتهت الحرب بهزيمة الفاشية وانتشار مبادئ الحرية والاستقلال والاشتراكية، وبدء نزول العمال الواعين إلى الميدان السياسى.

وكان لابد أن يضع اليسار المصرى فى اعتباره، فى سنوات لاحقة، أن الدفاع عن

الديمقراطية ومكافحة الرجعية دفع بجماهير الطبقة الوسطى الوفدية إلى خطوات أبعد من أجل النضال فى سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية وتمثلت حماسة الكتل الوفدية للآراء والشعارات الاشتراكية فى ضغطها على صحيفة «الوفد المصرى» التى تحدثت فى حماسة عن «اشتراكية الوفد» وهاجمت «الباشوات الرأسماليين» وأيدت مطالب العمال ونشرت بياناتهم وشكاواهم، كما اعتنق بعض الوفديين المبادئ الاشتراكية. وتبلورت حماسة التيار الوفدى المطالب بالعدالة الاجتماعية فى تضامن الطلبة الوفديين مع العمال فى «اللجنة الوطنية للعمال والطلبة» وفى تعاونهم مع اليساريين فى الجامعة، وفى احتفال الصحف الوفدية بعيد أول مايو (اليوم العالمى للعمال).

وهذا الحماس للديمقراطية وللعدالة الاجتماعية هو الذى جعل من الطبقات المتوسطة التواقة إلى الحرية، ألد أعداء الحركات الفاشية، خاصة حركة الإخوان المسلمين، وهو الذى جعل الطلاب والشبان الوفديين يخوضون فى بورسعيد وبعض الأقاليم معارك دموية مسلحة ضد الإرهاب الإخوانى، وأدى هذا الدفاع عن العدالة الاجتماعية ومناهضة الفاشية إلى التقريب بين جماهير الوفد والطبقة العاملة، مما جعل من جماهير الوفد حلفاء طبيعيين لهذه الطبقة العاملة التى تشقى بمظالم الحكم البوليسى[٥].

الدور الوطنى للوفد:

وقد انفرد تيار من الحركة اليسارية المصرية بتقديم تحليل شامل لحزب الوفد. إنه التيار الذى حمل فى البداية اسم «الفجر الجديد» و«الطليعة الشعبية للتحرر» ثم اسم «الديمقراطية الشعبية»، وبعدها «طليعة العمال»، التى تحولت فى عام ١٩٥٧ إلى «حزب العمال والفلاحين الشيوعى المصرى». إنه التيار الذى ترعمه فى البداية أحمد رشدى صالح، ثم أبوسيف يوسف.

وكان أكثر التحليلات تفصيلاً وشمولاً هو الذى قدم فى عام ١٩٤٧ تحت عنوان «موقفنا من الوفد»، وجاء فيه[٦]. «إن تحليلنا للوفد يختلف عن التحليل الذى يقدمه بعض الاشتراكيين، ذلك أن بعض الاشتراكيين المصريين يتبعون طريقة خاصة فى تحليلهم للوفد وتمثيله الطبقى، فيقولون إن الوفد حزب يمثل أصحاب الأملاك، وأن البارزين فيه هم من كبار ملاك الأرض، ويستنتجون من ذلك أن الوفد لابد أن يشتد فى عدائه للاشتراكية، ومن ثم يتعين على الحركة الاشتراكية ألا تدخل معه فى حلف أو تتعاون معه، وأن تقف منه موقف الحياد على أكثر تقدير».

ويسجل التحليل الموقف التالى :

« . . ونحن نختلف مع هذه الطريقة فى التفكير ، لأن نقطة الانطلاق عندنا فى تحديد الموقف من الوفد هى النظرة التى نكونها من دراستنا لمشاكل السياسة المصرية ، وفى الوقت نفسه ، ننطلق من أن الاشتراكى المصرى يجب ألا يختلف اختلافاً أساسيا وجوهريا عن المجاهد الوطنى الديمقراطى المصرى ، فنحن نرى أن المعركة الكبرى التى يخوضها الشعب ، وبالتالى الطبقة العاملة ، هى الآن ، وفى الوقت الحاضر ، وربما لمدة قد تطول . . هذه المعركة ليست معركة الاشتراكية ، وإنما هى معركة الاستقلال والديمقراطية ، وهى معركة الشعب ، بما فيه الطبقة العاملة ، لكى تجلو القوات البريطانية بدون قيد أو شرط ، ولكى يتم إبعاد الفئات العليا المالكة عن الحكم . . فهذا هو المقياس الذى نقيس به سلامة الخط السياسى العام . . فأين يقف الوفد من هذه المعركة؟» .

هنا يطرح التحليل اليسارى نقطتين ، واحدة عن الدور الوطنى للوفد ، والثانية عن التكوين الطبقى للوفد .

أما عن الوفد ودوره الوطنى الديمقراطى ، فإن التحليل يبدأ من الجذور ، فيقول :

«كان الوفد دائماً منذ تأسيسه فى جانب الحركة الوطنية الديمقراطية على وجه العموم ، ولم يكن فى جانب الاستعمار أو الرجعية . فالوفد هو الذى قاد الحركة الوطنية الديمقراطية منذ ثورة ١٩١٩ ، وتحت قيادته حصلت البلاد على الدستور وعلى معاهدة ١٩٣٦ ، وكان الوفد هو الهيئة السياسية الوحيدة التى طالبت بالإصلاحات الاجتماعية : «محاربة الأمية ونشر الخدمات الصحية فى الريف والاعتراف بالنقابات ومجانية التعليم والضريبة التصاعدية . . . إلخ» . ومنذ ١٩٤٤ ، عارض المفاوضات التى دخلها العهد الحاضر مع الإنجليز ، وطالب بنقل قضيتنا إلى المحافل الدولية ، وأيد الحركة الوطنية فى السودان» .

ويستخلص التحليل من هذا العرض لمواقف الوفد : «إن مجموع ما قدمه هذا الحزب ، منذ تأسيسه ، يوضح أن الوفد لا يقف بجانب الحركة الوطنية الديمقراطية فحسب ، بل إنه من صميم هذه الحركة ، ولو أننا نظرنا إلى التأييد الجماهيرى الضخم الذى يتمتع به الوفد لاقتنعنا تماماً بأن الوفد حليفنا ، لأنه يمثل القسم الأكبر والضخم من الحركة الوطنية الديمقراطية» .

وينتقل التحليل اليسارى إلى النقطة الثانية التى أثارت أوسع جدل فى صفوف اليسار

المصرى، وهى الصفة الطبقية للوفد. فالمعروف أن التعريف الذى يقدمه اليسار للحزب السياسى أنه طليعة طبقة معينة تتولى الدفاع عن مصالحها، ولذلك لم تقتنع فصائل اليسار بأن الحزب يمثل مجموع الأمة المصرية. . وأخذت تفتش عن المصالح الاجتماعية التى يدافع عنها هذا الحزب. ونلاحظ فى هذا الصدد أن التحليل اليسارى المشار إليه يتميز بقدر كبير من الموضوعية والمرونة.

يقول التحليل:

«إن النقابى الاستقلالى والاشتراكى يثيران، على السواء، مسألة طبقية الوفد. ونقول للزملاء النقابيين «الاستقلاليين»: إن طبقية الوفد موجودة ولا سبيل إلى إنكارها، وإن إمكان انقلاب الوفد ضد الحركة الاشتراكية هو شيء موجود ـ على الأقل ـ كفرض نظرى، وإن فى عداء سعد زغلول للحزب الشيوعى، وفى محاربة الحكومة الوفدية الأخيرة (١٩٤٢ ـ ١٩٤٤) للحركة الاشتراكية دليلاً على قيام هذه الإمكانية، لكننا لا نرى أن هذا يكفى لكى نقف من الوفد موقف الحياد. . لماذا؟».

ويرد التحليل اليسارى على السؤال المطروح، على النحو التالى: «لأن طبقية الوفد، مهما كانت مهمة فى الوقت الحاضر، لا يمكن مقارنتها بذلك الدور الوطنى الديمقراطى العظيم، وهذا هو الذى يهم، فى المرتبة الأولى، الطبقة العاملة والحركة الاشتراكية».

أى أن هذا التحليل يعتبر أن الأولوية القصوى يجب أن تكون للمعركة الوطنية التى يلعب فيها الوفد هذا الدور العظيم، وتأتى فى المحل الثانى قضية الاشتراكية.

ويضيف التحليل ما يطمئن القلقين من عناصر الحركة الاشتراكية على مصير القضايا الاجتماعية ومذكراً بما حققه الوفد نفسه فى هذا المجال . فيقول:

«إن الزملاء النقابيين «الاستقلاليين» يقولون إن الطبقة العاملة سوف تكافح للدفاع عن مصالحها اليومية مهما كانت الظروف، وسواء كانت فى الحكم حكومة رجعية أو حكومة ديمقراطية، وهذا قول صحيح، لكن الطبقة العاملة تحصل على مطالبها بكيفية أشمل وأوسع وأثبت، إذا كان فى الحكم حكومة ديمقراطية. . .»

هذا هو الدرس المهم فى هذا التحليل. إن هناك فارقاً كبيراً بين النضال من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فى ظل حكومة ديمقراطية، والنضال من أجل هذه الحقوق فى ظل حكومة رجعية أو ديكتاتورية ومعادية للشعب.

وهذا ما كان يجب إيضاحه لهؤلاء الذين كانوا يخشون من «دوبان» اليسار داخل حزب الوفد، وفقدانه لهويته واستقلاليته.

وهنا يجيء دور التذكير بحقائق مهمة. يقول التحليل:

«. . . ولنتذكر القفزة الهائلة التى قفزتها الطبقة العاملة أثناء الحكومة الوفدية الأخيرة، وهذه القفزة لم تفقد أهميتها على الرغم من الضغوط التى قامت بها فى الوقت نفسه تلك الحكومة على الطبقة العمالية، أى أن النضال الوطنى الديمقراطى الذى نقوم به الوفد يدفع بالطبقات الشعبية جميعاً إلى الأمام دفعة لا يمكن أن يزيلها أو يمحو أثرها ضغط الوفد على الطبقة العاملة، إلا إذا تغيرت الظروف تغييراً كاملاً»(٧).

التحرر قبل الاشتراكية:

ويكتسب هذا التحليل اليسارى للموقف من الوفد أهمية خاصة لأنه يؤكد على أن الطريقة الوحيدة لتثبيت المكاسب العمالية هى أن توجد حكومة ديمقراطية وأن تستقل مصر، كما يؤكد على أن تحقيق الاشتراكية لا يتم إلا إذا تحررت البلاد من الاستعمار والرجعية أولاً، وأن واجب الاشتراكيين هو أن يلقوا بأنفسهم إلقاءً كاملاً فى غمار العمل الوطنى بلا تردد. . حيث إن المستوى الجديد الذى وصل إليه الكفاح الوطنى يجعل من الوطنية - أكثر فأكثر - هدفاً ذا مضمون اجتماعى، وبطبيعة الحال فإن الحكومة «الديمقراطية»، المشار إليها، لابد أن تكون حكومة وفدية.

وفى فقرة لاحقة يلفت التحليل اليسارى النظر إلى أنه رغم أن الوفد كان هيئة قومية وطنية بأوسع معانى الكلمة، إلا أنه بين نشأته وبين توقيت صدور ونشر هذا التحليل تاريخ بأكمله. . «انسلخ عن الوفد الكثيرون مع نمو مصالح طبقية متناقضة داخل الوفد، وكانت الاستقالات من اليمين (المقصود أن العناصر اليمينية فقط هى التى كانت تخرج من الوفد)، الأمر الذى لم يكن يضعف الوفد بل يقويه. زد على ذلك أن جهاد الوفد الوطنى كان يرتبط دائماً بجهاد ديمقراطى. لقد كان يطالب بالاستقلال والدستور، ونراه اليوم يضع فى رأس مهامه الكفاحية إسقاط الحكم الرجعى الحالى».

تأييد وتقوية:

هنا يتوصل التحليل إلى نتيجة بالغة الأهمية:

«السير مع الوفد فى اتجاه وطنى يشمل السير معه فى اتجاه طبقى»، أى أن الكفاح ضد المستعمر الأجنبى لا يستمر دون أن يتجه إلى العدو الداخلى . . أو الطبقى.

وعلى هذا الأساس، فإن الموقف من الوفد - كما يحدد التحليل - هو موقف التحالف. «بل إن هذا لا يكفى، وإنما يجب أن يكون موقفنا من الوفد التأييد والتقوية».

ويسترعى الانتباه أن هذا التيار اليسارى يرى أنه بالدرجة التى يكون فيها الوفد قويا وصلباً فى كفاحه ضد الرجعيين، فإنه سوف يفسح المجال أمام الحركة العمالية، ويتخذ موقفاً ضد من يضغط عليها، وبالمثل، فإنه بدرجة اشتراك الطبقة العاملة واليسار فى الحركة الوطنية الديمقراطية، سيمتنع على الوفد أن يضغط على الطبقة العاملة أو أن يضيق أفقها ويحدد نضالها ويفرض نفسه عليها.

وبعبارة أخرى، فإن اتجاه اليسار إلى تأييد وتقوية الوفد إنما يعنى تأييد وتقوية الجانب الوطنى الديمقراطى للحزب والحركة الوطنية الديمقراطية عموماً. وهذا التأييد والتقوية شرطان ضروريان لقطع الطريق على الفاشية فى مصر أى طريق على ماهر وحسن البنا وأحمد حسين.

ويعزو اليسار محاولات تأسيس الفرق الفاشية المسلحة فى مصر إلى سبب واضح هو أن الوفد والوفديين لم يشتركوا فيها وعارضوها وقاوموها.

ولا مجال للخوف من أن تقوية الوفد ستجعله «قويا» فى تعسفه ضد الطبقة العاملة، والعكس هو الصحيح، لأن تقوية الوفد ستكون حتماً على حساب نفوذ اليمينيين وفى صالح تيار التقدم. فالقوة هنا تعنى إضعاف الاتجاه المعادى لليسار وللطبقة العاملة، وهذه التقوية تفتح المجال أمام الجناح اليسارى للوفد ليكون أكثر جرأة، كما أنها ستفتح المجال للعناصر اليمينية لكى تصبح أكثر يمينية وتخلفاً ولا تجد مفرا من الانشقاق على الحزب أو على الأقل يمكن شل مناوراتها بعد أن ينكشف دورها فى إضعاف الوفد . . لحساب خصومه السياسيين وكذلك دورها فى التواطؤ مع الإنجليز أو السراى ضد الوفد.

كان اليسار يدرك أن هناك ضرورة عاجلة وملحة لإحباط تدابير الاستعمار وأعوانه، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا إذا اجتمع شمل الوطنيين المخلصين، خاصة أن الحركة الوطنية تضم قوى نامية تملك المستقبل، والواجب الوطنى يحتم أن تتكتل هذه القوى وتحتشد ضد الاستعمار حول خطوات وطنية وبرنامج ديمقراطى، وحول رفض المهادنة والمساومة مع أعداء الوطن والشعب.

وها هى ذى قوات الشرطة تحاصر النادى السعدى (المقر الرئيسى لحزب الوفد) وتلقى القبض على العناصر النشطة عند خروجها من النادى . . كما تحاصر الجمعيات الثقافية اليسارية ، ويجرى تقديم الصحفيين الوفديين للمحاكمة ، وكذلك المفكرين اليساريين ، ولم يعد أمام القوى الوطنية المعارضة إلا أن تتحد لمقاومة الاستعمار وانتزاع الحريات السياسية والنقابية وإنقاذ الوطن .

مظلة للجميع:

وفى عام ١٩٤٧ اتهمت إحدى الصحف . . واحداً من المقربين إلى مصطفى النحاس ، وهو الدكتور محمد مندور ، رئيس تحرير «الوفد المصرى» بأنه كان وسيطاً بين حزب الوفد و«الكومنترن» وأنه أسهم فى تحرير «ميثاق» بين الوفد و«الأممية الثالثة» (الشيوعية)!!(٨)

وفى عام ١٩٥٠ رفض الملك فاروق اعتماد كشف بأسماء أعضاء حكومة النحاس لاعتراضه على شخص الدكتور طه حسين بحجة أن «أفكاره يسارية» ، ولكن النحاس أبلغ الملك أن طه حسين هو «أهم الاسماء» فى قائمة الوزراء ، وأن حذف اسمه «مستحيل» ، وتشبث النحاس بموقفه . . مما اضطر الملك إلى التراجع .

وعندما تولى إسماعيل صدقى رئاسة الحكومة عام ١٩٤٦ حاول أن يلفق للوفد تهمة «العمالة للشيوعية الدولية» ، ويعلق الزعيم الوفدى الراحل إبراهيم فرج على ذلك بقوله :

«لا يوجد فى الوفد شىء اسمه عمالة بتاتاً . الوفد كان يضم عناصر يسارية . . وفدية قبل كل شىء ، وكان عزيز ميرهم عضواً بارزاً فى الهيئة الوفدية وفى طليعة المنادين بالاشتراكية . . إن ميزة الوفد فى الماضى ، وفى المستقبل - إذا عاد إلى الحلبة السياسية - أنه مظلة تجمع كل هذه التيارات المختلفة التى تذوب داخلها وتنتهى إلى هدف واحد هو خدمة مصر ، أما المذاهب المختلفة ، فإنها تلتقى فى النهاية على هذا الهدف الواحد»(٩) .

والطريف أن إبراهيم فرج نفسه تعرض على يد قادة يوليو ١٩٥٢ للاتهام بالتعاون مع الشيوعيين ، وعندما وجد نفسه أمام المحكمة وجه السؤال إلى من يحاكمونه : ما هى حكاية الشيوعيين؟

فقالوا له : «أنت مش ترافعت عن يوسف حلمى؟ وكان يوسف حلمى - وهو شيوعى - معتقلاً ، وأرسل مع أحد أقربائه رسالة من داخل السجن إلى إبراهيم فرج يقول فيها : «لن

يترافع عنى أحد غيرك». ووافق إبراهيم فرج لأن يوسف حلمى صديقه، وترافع عنه، وألغت المحكمة قرار الاعتقال.

وسأله من يحاكمونه: وعبدالمحسن حمودة؟

وقال إبراهيم فرج إن حمودة مقدم لمحكمة الجنايات بتهمة توزيع منشور شيوعى فى كلية الهندسة وعندما قرأت التحقيق وأجريت تحرياتى تبين أن عبدالمحسن حمودة حضر من الخارج بعد دراسته وطلب تعيينه معيداً فى كلية الهندسة، وذهب إلى مسجل الكلية ليستوفى أوراقه - وهذه شهادة المسجل - وفوجئ بأن المنشورات موجودة فى الغرفة. . وبرأته المحكمة.

ورغم أن المحاماة «بجدة» على حد تعبير إبراهيم فرج، وأن واجبه هو الدفاع عن المتهم. فقد وجد نفسه متهماً بأنه يمارس مهنته!

وعندما وجه حسنين كروم سؤاله إلى إبراهيم فرج عما إذا كانت قد حدثت اشتباكات أو حلافات بين الوفديين والشيوعيين، قال الزعيم الوفدى: «لم يحدث، والشيوعيون أذكياء، وسياستهم فى كل مكان هى التعاون مع الديمقراطية وتأييد الزعامة الليبرالية المعارضة للحكم الشمولى»(١٠).

لقد وجدت الطليعة الوفدية داخل حزب الوفد كتعبير عن أكثر العناصر الوفدية شعبية ويسارية.

وكان لتأييد اليسار دور فى مساعدتها على أن تنتهج سياسة أكثر عمقاً وجذرية تجاه القضايا السياسية والحزبية. إنه عمل جماهيرى طويل وشاق، ولكنه حتمى لأنه يفتح المجال لقوى سياسية تتحرك فى اتجاه تغيير التوازن السياسى العتيق لإخراج الحركة الوطنية الديمقراطية من الموقف الذى وجدت نفسها فيه منذ عام ١٩٢٣.

كانت القاعدة الوفدية فى لجان الطلبة والشباب قد بدأت تشكل قيادتها الخاصة منذ تصاعد الحركة الوطنية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية (عام ١٩٤٥)، وظهرت هذه القيادة أول ما ظهرت فى صفوف الطلبة والشباب كتيار يتبع رسميا القيادة التقليدية، ولكنه يحاول فى الوقت نفسه أن يؤكد ذاتيته واستقلاله، وأن يكون أكثر منطقية فى مواقفه السياسية بالنسبة للحركة الوطنية وبالنسبة للتيارات الاشتراكية. وإذا كان هذا التيار قد ظهر أول ما ظهر فى صفوف كتل الطلاب والشاب الوفديين، فإن ذلك يرجع إلى أن هذه

الكتل باشرت الكفاح الفعلى، وكانت أكثر احتكاكاً بكتل الشعب والتجمعات العمالية وأكثر تأثراً بالأفكار الاشتراكية(١١).

واليسار الوفدى، سواء فى ثوبه السياسى قبل ١٩٣٦ الذى كان يقوده الأفندية . أو فى ثوبه الاجتماعى بعد ذلك بقيادة محمد مندور وعزيز فهمى، كان العنصر الديناميكى فى الحزب الكبير. . وكان له وجود حقيقى فى الشارع المصرى(١٢).

فى بدايات عام ١٩٤٤، انتقلت قيادة الطلبة الوفديين-كتنظيم يرتبط بتقاليد الوفد فى الدفاع عن الدستور والحرية والاستقلال-إلى الطالب مصطفى موسى الذى التحق بكلية الهندسة جامعة القاهرة عام ١٩٤٢، والذى عرف بمواقفه الوطنية المتشددة وميوله التقدمية.

وخلال المؤتمر الطلابى الذى حضره صبرى أبوعلم، سكرتير عام الوفد ووزير العدل آنذاك، لإعادة تنظيم لجان الوفد فى الأقاليم إلى جانب تنظيم لجان الطلبة الوفديين بالجامعة والمدارس. . برزت شخصية الطالب مصطفى موسى عندما تناول سياسة الوفد بانتقادات واعية فيما يتعلق بالمسألة الوطنية وقضية العدالة الاجتماعية.

وخلال هذا اللقاء، الذى تم بين لجنة الطلبة وسكرتير عام الوفد، طالب مصطفى موسى باستقلالية اللجنة ومواقفها بعيداً عن توجيهات قيادة الوفد. وعقب ذلك اللقاء العاصف، تولى مصطفى موسى زعامة لجنة الطلبة الوفديين. وبعد إقالة حكومة الوفد فى أكتوبر ١٩٤٤، بدأت القيادة الجديدة للطلبة الوفديين وشباب الخريجين تعبر عن نفسها وتواجدها على الساحة(١٣).

وكانت قيادة القاعدة الوفدية، التى تتخذ موقفاً يساريا، قد بدأت تظهر من خلال اشتراكها فى «اللجنة الوطنية للطلبة والعمال»، وفى تكوين «لجنة القاهرة للتأليف والنشر»، التى أصدرت مجموعة من الكتب الديمقراطية.

وتزايدت قوة تأثير هذه القيادة الجديدة داخل حزب الوفد بعد أن لعبت دوراً رئيسيا ومهما فى قيادة الحركة الوطنية فى البلاد بين عامى ١٩٤٥ و١٩٤٦ حين قررت بنفسها أسلوب النضال الوطنى ضد الاحتلال والقوى الرجعية داخل البلاد، وكانت فى قيادة كل التحركات الشعبية.

وبرزت إلى جانب مصطفى موسى، أسماء عبدالرؤوف أبوعلم والدكتور محمد مندور والدكتور عزيز فهمى وأحمد عبدالجواد وأمين الكاشف وحنفى الشريف ورفيق

الطرزى وأحمد كمال عبدالرازق وإبراهيم طلعت والدكتور محمد بلال وعبداللطيف المردلى وأحمد عبده حسنين ووجيه راضى وحامد طلبة صقر وعبدالمحسن حمودة وفخرى مفتاح وسيد البكار وأحمد طرباى وفاير عزت وحسن صدقى وأحمد الخواجة وأحمد البلقينى وحمال عنتر ومحمود حسين. وغيرهم.

وكان من نجوم «لجنة القاهرة للتأليف والشر»، التى لعبت دوراً حيويا فى الطليعة الوفدية، كل من أبوسيف يوسف وأحمد رشدى صالح وسعيد خيال ونعمان عاشور وصادق سعد. . وهم جماعة «الفجر الجديد» (اسم المحلة اليسارية الناطقة باسم «الطليعة الشعبية للتحرر» التى أغلقها إسماعيل صدقى فى يوليو ١٩٤٦).

وعندما رفضت وزارة الداخلية مبح تصريح لشباب الطليعة الوفدية لإصدار صحيفته. . اتفق الشباب مع إبراهيم الروبى المحامى - أحد أعصاء الهيئة الوفدية - على تحويل مجلته إلى «رابطة الشباب» التى أصبحت لسان حال الطليعة الوفدية ابتداء من العدد ١٥٤ الصادر فى ٢٠ مارس ١٩٤٧ حتى نهاية ديسمبر من نفس العام كما احتجبت الصحفة عن الصدور بين منتصف مايو، ونوفمبر ١٩٤٧.

كان التيار اليسارى الذى عرف باسم «الطليعة الشعبية للتحرر» ثم «الديمقراطية الشعبية»، وبعدها «طليعة العمال» . قد دعا أعلب أعضائه للانضام إلى اللجان الوفدية التابعة لأحيائهم وممارسة نشاطهم فى «البيئات الوفدية» ليس بهدف أن يصبحوا وفديين أو ينتهجوا طريقة الوفد فى التفكير . ولكن - كما أشرنا من قبل - لدعم الحركة الوطنية الديمفراطية والجناح اليسارى داحل الوفد

وكما يقول الدكتور فرج فودة. . «فإن وجود الأجنحة داخل الوفد لا يعنى التمزق، وهو ضمان الحريه فى عرض الفكر وضمان الديمقراطية فى اتخاذ القرار»(١٤).

ورغم أن الطليعة الوفديه لم تكن شيوعية أو حتى اشتراكية محددة المعالم، فإن تمسكها بخط الوفد الديمقراطى الأصيل مضافاً إليه مطالب العدالة الاجتماعية. . أثار الفزع الشديد فى صفوف القوى الموالية للإنجليز والأمريكيين والقصر الملكى، مما حعل أعضاء الطليعة الوفدية يتعرضون لموجة من المطاردات المتلاحقة من الحكومة والبوليس السياسى بعد أن شنت القوى المعادية هجمات مروعة أدت إلى تعطيل «رابطة الشباب» والقبض على أغلب قيادات المجموعة

وكانت القوى المعادية تتربص بالقيادات الوفدية اليسارية منذ تصاعد موجة الحركة

الوطنية فى عام ١٩٤٦ حتى إن إسماعيل صدقى اتهم اللجنة الوطنية للطلبة والعمال بأن لها هدفاً «مستتراً» هو الترويج للشيوعية، وزعم بأن مجلة «البعث» التى كان الدكتور محمد مندور يصدرها هى مجلة «وفدية شيوعية»!

ومع أن السيدة «ملك عبدالعزيز»، الشاعرة المعروفة الراحلة وزوجة الدكتور مندور، كانت تتهم عناصر يمينية وفدية بأنهم أعربوا عن قلقهم للنحاس من محمد مندور.. وقالوا له: «إلى أين يسير بنا هذا الرجل؟ - أى مدور -»، إلا أن السيدة ملك عبدالعزيز أشادت بموقف النحاس من مندور وبأنه كان يبدى إعجابه بمقالاته الوطنية ويشجعه على الاستمرار فى توجيه النقد غير المباشر إلى الحزب(١٥).

خطوط رئيسية:

ويقول أبوسيف يوسف إن كل من يتتبع نشاط القيادة اليسارية (الطليعة الوفدية) فى صحفها وبياناتها يدرك تماماً مدى الهوة التى تفصل بينها وبين اليمين الوفدى. وتكفى الإشارة، من وجهة نظره، إلى أن «رابطة الشباب» رسمت الخطوط الرئيسية لسياسة الوفديين اليساريين، ومن ذلك:

١ - تأييد الطبقة العاملة فى كفاحها ضد أعدائها.

٢ - فى السياسة الداخلية: لم تكن تهادن الرجعية لحظة واحدة، وكانت أول صحيفة وفدية تتخذ موقفاً حاسماً صريحاً ضد السراى تمثل فى تجاهل أخبارها.

٣ - فى السياسة الخارجية: تعاطفت مع دول الديمقراطية الجديدة وحركات التحرر الوطنى فى اليونان وإندونيسيا والصين، وكانت تهتم بنشر مقالات وأخبار عن الشرق العربى.

والمعروف أن كلا من أبوسيف يوسف وريمون إبراهيم دويك (من قيادات اليسار) تولى المسئولية عن العمل اليومى التنفيذى فى سكرتارية تحرير «رابطة الشباب» مع المشاركة فى الكتابة والمساهمة فى مناقشة التوجه العام للمجلة.

وقد فتحت «رابطة الشباب» صفحاتها لأقلام يساريين، مثل أحمد رشدى صالح، الذى كان يوقع أحياناً باسم «عمر حامد» وعبدالرحمن الشرقاوى وسعيد خيال وسعد لبيب ومحمود توفيق والدكتور محمود القويسنى، كما ظهرت فيها مقالات لكتاب تقدميين، مثل الدكتور راشد البراوى المدرس بكلية التجارة بجامعة القاهرة، فى ذلك

الوقت، والدكتور لويس عوض المدرس بكلية الآداب (الذى كان يكتب سلسلة موضوعات بعنوان «أبطال الحرية»).

قوى التغيير:

وأصبحت الطليعة الوفدية جزءاً من قوى التغيير الاجتماعى وفى الصفوف الأولى من حركة التحرر الوطنى الديمقراطية.

وقد نشأت علاقات نضال وتعاون مشترك بين الطليعة الوفدية وبعض منظمات اليسار الماركسى. فكتب فى جريدة «الوفد المصرى» من منظمة «حركة تحرير الشعب» كل من مصطفى كامل منيب المحامى وسعيد خيال المحامى ونعمان عاشور وسعد لبيب. وبعد إغلاق «الوفد المصرى» على يد إسماعيل صدقى فى مايو عام ١٩٤٦ عادت الجريدة إلى الظهور باسم «صوت الأمة» وعمل فيها من مجموعة «الفجر الجديد» أحمد رشدى صالح ـ محرراً ـ ومحمد إسماعيل محمد مترجماً فى القسم الخارجى، وأبوسيف يوسف مسئولاً عن القسم، كما عمل ريمون إبراهيم دويك سكرتيراً تنفيذيا للجريدة(١٦).

كيف انعكس الفكر اليسارى على توجهات الطليعة الوفدية؟

لم تكن الطليعة الوفدية مجرد تيار وطنى تقليدى، بل كانت ـ مع استمرارها كجزء من البنية الحزبية للوفد ـ تمثل حركة تقدمية واليسار الوطنى الجديد فى مصر، وتسعى إلى تجديد حزب الوفد بكيفية جذرية من الداخل.

برنامج مشترك:

وكانت ثمرة التفاعل بين اليسار والوفد.. مواقف محددة:

* أصبح المطلب هو الاستقلال التام وجلاء المحتلين بلا معاهدات أو تحالفات تبقى على أى صورة من صور التبعية السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية، وتربط مصر بمعسكر الاستعمار العالمى وأحلافه وقواعده ومشاريعه العدوانية.

* الاهتمام المتزايد بتعزيز التضامن مع حركات التحرر العربى فى كل مكان، ومناصرة الدول العربية التى كانت لاتزال تحت نير الاستعمار وفضح الصهيونية، مع اهتمام متزايد بقضية فلسطين والسودان ونضال الشعب العراقى ضد معاهدة جبر ـ بيفن، وفضح المحاولات الاستعمارية لجر الدول العربية إلى تحالفات ومغامرات عسكرية.

* اليقظة ضد ظاهرة زحف الاستعمار الأمريكى على مصر والمنطقة العربية تحت ستار المعونات الاقتصادية و«خطر الشيوعية».

* الهجوم على الرأسمالية الكبيرة التى ترتبط مصالحها برأس المال الأجنبى ووضع حد لتفاقم استغلال الشركات الكبرى لعمالها والضغط على هذه الشركات لتنفيذ قوانين العمل، وتأمين الطبقات الكادحة عموماً ضد المرض والعجز والشيخوخة وتعميم مجانية التعليم فى جميع مراحله والنهوض بالبؤساء من أهل الريف.

* نزعة واضحة وتوجه للدعوة إلى النظام الجمهورى(١٧).

وقد كتب الدكتور محمد مندور معلناً رفضه الصريح للنظام الرأسمالى، وتخوفه، فى الوقت نفسه، من «الاشتراكية العمالية» لأن استيلاء الطبقة العاملة على الحكم «يؤدى إلى غلو العمال فى مطالبهم» مما يؤدى إلى إجهاض مسيرة التنمية الصناعية.

غير أن مفكر اليسار الوفدى (الدكتور مندور) كان حاسماً وهو يقرر أن العمل هو المصدر الرئيسى للثروة، وأن كثيرين من أصحاب رؤوس الأموال وكبار الملاك فى مصر لم تتكون ثرواتهم من خلال عمل منتج.

ودعا الدكتور مندور إلى الأخذ بمبادئ الاقتصاد الموجه وتدخل الدولة لتكون لها مهام رئيسية فى الحياة الاقتصادية بما يؤمن تنظيم التداول والاستهلاك لمصلحة الفقراء ومحدودى الدخل، وبما يعيد التوازن إلى الهيئة الاجتماعية. ويرى أبوسيف يوسف أنه تحت اصطلاح «العدالة الاجتماعية» كان يتم البحث بوعى عن نظرية اشتراكية لليسار الوفدى

ولعب اليسار الوفدى دوراً رئيسيا فى إلحاق الهزيمة بتشريعات تقييد الصحافة وقانون المشبوهين السياسيين التى جرت محاولة تمريرها فى البرلمان، وتزعم عزيز فهمى ومحمد مندور وأحمد أبوالفتح وإبراهيم طلعت ورفيق الطرزى ومصطفى موسى وعبداللطيف المردلى جبهة المعارضة لهذه التشريعات فى مواجهة محاولة محمومة لمريرها تحت شعار رفعه وزير من أعوان الملك (الدكتور حامد زكى باشا)، وهو «أن هذه التشريعات يجب تطبيقها فى مصر، مهما كان الأمر «إذ لا يمكن أن تحكم وزارة بيضاء شعباً أحمر»! ولمواجهة الصحف «التى تعمل على قلب النظام الاجتماعى والفرقة بين الطبقات»!

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

تأثر متبادل:

والمؤكد أن لليسار المصرى تأثيراً فى أفكار قيادات الطليعة الوفدية، وكان ذلك من خلال المطبوعات المختلفة التى صدرت عن منظماتهم وصحفهم وكتاباتهم العلنية والسرية وكتبهم. وعلى سبيل المثال، فإن مجلة «الفجر الجديد» اليسارية كانت موضع اهتمام خاص من طلبة الطليعة الوفدية وشبابها، وكان من قيادات الطليعة من يتابع بانتظام معظم ما يصدر عن الماركسيين، منظمات وأفراداً. . إلى جانب أمهات الكتب الاشتراكية أو مختارات منها، وكانت تباع فى الأسواق لمن يريد شراءها فى الفترة من ١٩٤٤ إلى ١٩٤٦ كذلك كان المنتسبون إلى الطليعة يتابعون، بكيفية أو بأخرى، مواقف وتجارب الأحزاب والقوى الوطنية والتحررية والتقدمية والثورية فى تلك المرحلة العاصفة من مراحل التاريخ على اتساع المعمورة[١٨]

وتأثر اليسار المصرى أيضاً بالوفد والوفديين من خلال المعارك السياسية والعمل الجماهيرى والمواجهات مع البوليس السياسى. تعلم اليساريون الكثير من أساليب العمل الجماهيرى والتعامل مع بسطاء الناس، وابتكار أشكال من التعاون والتنسيق مع القوى السياسية المخلصة للوطن، وبناء قواعد شعبية.

وترتكز العلاقة بين اليسار والوفد على نقاط التقاء واتفاق عديدة.

فاليسار يتفق مع الوفد فى اعتبار ثورة ١٩١٩ من أعظم الثورات الوطنية الشعبية فى التاريخ المصرى واليسار يحترم القيادات والزعامات الوطنية والشعبية والتاريخية وينفعل مع بقية المصريين لمشهد سعد زغلول وهو ينزل إلى الشارع مع انطلاق المظاهرات الصاخبة وسقوط الشهداء بالعشرات . بينما سعد يلهب الثورة عندما يغمس منديله فى دم شهيد، ويصيح: «إن هذا الدم على رأس عدلى» (يقصد عدلى يكن باشا الذى كان يصفه سعد بأنه موظف من موظفى الحكومة الإنجليزية، يسقط ويرتفع بإشارة من المندوب السامى»[١٩]. ألا يعبر هذا الموقف عن مجموع الأمة؟

كذلك ينفعل اليسار عندما يطلب مصطفى النحاس إلغاء الاحتفال بعيد جلوس الملك أحمد فؤاد: . لأن الاحتفال لا يراعى أحزان الأمة على فقد زعيمها سعد زغلول. وعندما يعترض النحاس على إقامة حفل دينى لتنصيب فاروق ملكاً على مصر، ويقول: «إن هذا إقحام للدين فيما ليس من شئونه، والإسلام لا يعرف سلطة روحية».

ألا يقف اليسار إلى جانب مصطفى النحاس عندما يتعرض لمؤامرة خسيسة لتلفيق تهمة

له بأنه «يعمل لحساب الشيوعية العالمية»، ويتم تزوير خطابات للزعم بأنها متبادلة بينه وبين الاتحاد السوفيتى عن طريق السفارة السوفيتية بالقاهرة!!

ألا يساند اليسار زعيم الوفد الذى تعرض لست محاولات لاغتياله على يد الملك[٢٠]؟

وهناك نقاط اتفاق أساسية بين الوفد واليسار تتلخص فى رفض تقديم تنازلات للاستعمار ورفض الأحلاف العسكرية (وآخرها الحلف الرباعى) والدفاع المشترك والقواعد الأجنبية، ومعارضة الفاشية لأننا لا يمكن أن نقع فريسة لاستعمار أشد وأنكى على نقيض الفاشيين المحليين الذين كانوا يرحبون بمقدم الألمان والإيطاليين.

ولذلك كان اليسار يتفق تماماً مع موقف مصطفى النحاس فيما سمى بحادثة ٤ فبراير فى مواجهة أعوان الفاشية من أمثال على ماهر وعزيز المصرى والملك فاروق وأرباب اتحاد الصناعات، الذين كانوا يقامرون بحرية الشعب ويديرون وجوههم صوب السيد الجديد (هتلر أو موسولينى)[٢١]. كذلك الاتفاق على التمسك بالدستور فى وحه اعتداءات الملك على هذا الدستور وعلى الحياة النيابية.

وكانت هناك خلافات، بطبيعة الحال، بين اليسار والوفد تدور حول انتقادات يسارية لقيادة الوفد فى بعض الأوقات بأنها «تهادن» جبهة الأعداء أو تحاول الملاءمة بين سياستها ومواقفهم.

وربما تركزت انتقادات اليسار على تأثير كبار الملاك على سياسة الوفد ودفعها فى اتجاه اليمين.

غير أن اليسار بجميع فصائله، دخل ميدان المعركة بكل قواه إلى جانب الوفد عندما ألغى مصطفى النحاس معاهدة ١٩٣٦ وفتح الباب أمام الكفاح المسلح ضد جنود الاحتلال فى قاعدة قناة السويس وسمح بتوزيع السلاح على المواطنين.

وعندما فرضت الأحكام العرفية فى مساء يوم حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ وفتحت المعتقلات كان اليساريون ونشطاء الوفد أول من تم الزج بهم وراء الأسوار. . كما كان الحال دائماً عندما تتولى أحزاب الأقلية من أعوان السراى. . الحكم. ولا يخرج المعتقلون إلى الحرية إلا عندما يعود الوفد إلى الحكم.

كان اليسار بكل تياراته، على يقين من أن وجود الوفد فى الحكم نتيجة وجود أغلبية

برلمانية وفدية يخلق ظروفاً مواتية للعمل السياسى وتنظيم الفئات الشعبية للدفاع عن مصالحها وحقوقها الاقتصادية والاجتماعية . أما فى ظل حكومات الأقلية الخاضعة للاستعمار والسراى ، فإن اليسار ـ ومعه الوفديون ـ هو الضحية ، وكذلك كل من يتصدى للطغاة .

إذن . . الانفراج السياسى لا يتحقق إلا بتولى الوفد الحكم ، ومهما حدث من خلافات بين اليسار والوفد ، إلا أن هذه الحقيقة (حول الاختلاف الجذرى بين وجود الوفد فى الحكم أو فى المعارضة) لم تكن غائبة مطلقاً عن أذهان اليساريين وأصدقائهم .

وفى الوقت نفسه ، فإن وجود الوفد فى الحكم يعنى إغلاق المعتقلات وإنهاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحف وصعود المد الشعبى واتساع نطاق التوعية السياسية وطرح القضايا الاجتماعية التى تلقى اهتماماً واسعاً ومتزايداً فى القواعد الوفدية وفى صفوف الشباب الوفدى . والدليل على ذلك أن صحيفة «صوت الأمة» الوفدية كانت تضع شعار «العدالة الاجتماعية» فى المرتبة الثالثة بعد «استقلال وادى النيل» و«الديمقراطية السياسية» .

ولم يكن من المصادفة أيضاً أن تخصص صحيفة «صوت الأمة» باباً ثابتاً تكشف فيه عن ثروات وملكيات قادة أحزاب القصر الملكى .

وقد جاء إغلاق صحيفة «الوفد المصرى» بقرار من إسماعيل صدقى بعد أن تزايد دور اليسار فى تحريرها ، وبسبب سلسلة مقالات «باشواتنا الرأسماليين» ، وبعد ذلك قامت إحدى حكومات الأقلية بتلفيق قضية «قنابل سينما مترو» لاعتقال مصطفى موسى وعدد من زملائه ، وانتقمت كل تيارات اليسار المصرى بوجه عام ، واليسار الوفدى بوجه خاص ، مما حدث بحشد قواها لكى يفوز مصطفى موسى فى الانتخابات البرلمانية التى جرت فى نهاية عام ١٩٤٩ ومطلع عام ١٩٥٠ . وكان اليساريون يجمعون ، مع سائر الطلاب ، القروش للدعاية لمصطفى موسى فى باب الشعرية حيث فاز على مرشح قوى وثرى هو سيد جلال (بك) .

تأييد انتخابى:

وكانت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى «حدتو» تنظيماً شيوعيا سريا ، ولكنه يعمل علناً من خلال لجان واتحادات ، وكانت الحكومة الوفدية تسير فى ذات طريق غيرها من

الحكومات من الإبقاء على النشاط الشيوعى محظوراً، والقبض على أعضاء التنظيم وتقديمهم إلى المحاكمات وتفنيس دورهم، وضبط النشرات السريه، ولكن حكومة الوفد كانت تقف فى دات الوقت موقفاً سلبيا أو غير حاسم إراء النشاط العلنى للحركة الديمقراطية، وغيرها، الذى يتخذ منابر علنية تشترك فيها مع الأحزاب الوطنية والشعبية الأخرى، كحركة السلام واللجان التحضيرية لاتحادات العمال والطلبة وغير ذلك. ومن ناحية أخرى، كانت الحركة الديمقراطية (حدتو) فى نشاطها العلنى نشترك مع الشباب الوفدى وشباب الطليعة الوفدية منذ سة ١٩٤٦. وفى الانتخابات التى عادت بالوفد إلى الحكم عام ١٩٥٠ اتخذت الحركة خط تأييد مرشحى الوفد فى الانتخابات، كما اشتركت فى عامى ١٩٥٠ ـ ١٩٥١ مع الشباب الوفدى فى تنظيم المظاهرات والاجتماعات.

وكانت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى تنتقد بعض مواقف حكومة الوفد (١٩٥٠ ـ ١٩٥١) بقسوة، وتطالب بتطهير الوفد من «طغمة الرأسماليين» على أنه منذ ظهرت خيوط المؤامرة التى تصنعها السراى والإنجليز للإطاحة بالحكومة الوفدية، بدأت الحركة الديمقراطية تتخذ موقف التأييد والدعم للحكومة، وتوجيه النصح إليها «بالارتماء فى أحصان الشعب». وكان هذا رغم أن الحكومة الوفدبة كانت تكثر من مصادرة صحيفة «الملايين» الناطقة باسم الحركة الديمقراطية (وهى جربدة أسبوعية علنية) مما كان يكبد الحركة نفقات لا تستطيع احتمالها[٢٢].

والملاحظ أنه فى الوقت الذى كانت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى تحاول فيه تنسيق نشاطها مع حزب مصر الفتاة (الذى أصبح يحمل اسم الحزب الاشتراكى) بزعامة أحمد حسبن، واللجنة العليا للحزب الوطنى بزعامة فتحى رضوان، وبعض عناصر الإخوان المسلمين.. كانت هناك فصائل يسارية أخرى تتخذ مواقف أقرب إلى الوفد فى رفضه لهذه الجماعات، كما يبدو بوضوح فى موقف «طليعة العمال».

والمؤكد أن النهج الوطنى الديمقراطى الذى يقود إلى تعميق الديمقراطية وتطويرها كان يعتمد على تحقبق المريد من التقارب بين قوى وطنية نتبنى برنامجاً شاملاً لحماية الحريات السياسية والنقابية أو انتزاعها من براثن السلطة.. ولبس العمل السياسى أو التنسيق مع قوى معادية للوفد كشفت الأحداث أبها مجرد أداة للسراى، وأنها مستعدة للتآمر مع أعداء الوطن ومع حكومات الأقلية لضرب القوى الديمقراطبة. كما ثبت أن هذه القوى المعادية للوفد ولليسار تسعى إلى شق الصف الوطنى وتخريب الوحدة الوطنية وإثارة الفتن الطائفية.

ولا شك أن شعار ثورة ١٩١٩ القائم على أن «الدين لله والوطن للجميع»، كان نقطة اتفاق رئيسية بين الوفد واليسار. وقد لعب الوفديون واليساريون دوراً حاسماً في قطع الطريق على محاولات الدس بين المسلمين والمسيحيين وصرف الأنظار ـ بهذه الوسيلة الخسيسة ـ عن معارك الوطن ضد أعدائه. ومن تم فإن التقارب بين القوى الوفدية واليسارية كان يشكل الضمان لانتصار قضية الحريات والحيلولة دون نمو القوى الفاشية والغوغائية

ويقول أبوسيف يوسف: «نخطئ إذا اعتقدنا أن الجناح اليسارى من الوفد الذى يتقرب إلينا يعادى بقية الوفد، أو إذا تصورنا أنه يتعين علينا أن نعمل على انفصاله عن الوفد لكى يكون أكثر يسارية. وكذلك نخطئ أشد الخطأ إذا اعتقدنا أن بقية الوفد يقف موقف العداء من الاشتراكيين أو من الأقسام المتقدمة فى الحركة الوطنية الديمقراطية. والحقيقة أن وجود الجناح اليسارى فى الوفد لا ينفى أن الوفد يمثل الحركة الوطنية الديمقراطية أكبر تمثيل، وأنه أكثر الهيئات جماهيرية، وأنه يقف فى وجه الفاشية ويمنعها من التسلط على الحكم فى بلادنا إن هذا كله ينطبق على الوفد ككل، ولذلك فإن الاعتماد على الجناح اليسارى فقط ومحاولة فصله عن الوفد هو خطأ كبير تترتب عليه أكبر الأخطاء على الحركة الوطنية الديمقراطية والطبقة العاملة. إذن، فإن علينا أن نحافظ على وحدة الوفد ونعمل على تقويتها».

موقف معتدل ورصين ومسئول من قائد يسارى، وهو موقف يضمن استمرار التعاون اليسارى ـ الوفدى فى مناخ صحى بعيد عن التشنج والتطرف.

اليسار فى الكتلة الوفدية:

وقد لا يعرف الكثيرون دور اليسار المصرى داخل حزب الكتلة الوفدية بزعامة مكرم عبيد. فقد كان أحد تيارات اليسار يدرك أنه رغم انشقاق مكرم على الوفد عام ١٩٤٤ وإصداره «الكتاب الأسود»، إلا أن الطاقة الوطنية لهذا الرجل، الذى شارك بدور مهم فى ثورة ١٩١٩ وكان الجميع يعتبرونه «ابناً» لسعد زغلول، . . لم تنفد، وأنه لابد من إقناعه بالانسلاخ عن الجبهة الرجعية التى تضم حزب «الهيئة السعدية» وحزب «الأحرار الدستوريين» و«الحزب الوطنى» القديم، وخاصة أنه اكتشف مؤامرة السراى ضد الوفد.

وعندما التحق شباب يسارى بحزب الكتلة أعلنوا بوضوح عن انتمائهم الفكرى لليسار. وأثنى مكرم عبيد على اقتناعات هؤلاء الشباب الذين كان يترعمهم «عادل

فهمى». وقد انفصلت الكتلة عن الجبهة الرجعية باستقالة وزرائها من الحكومة احتجاجاً على مذبحة كوبرى عباس. وأعلن مكرم عبيد رفضه القاطع للأحلاف العسكرية ومشروعات الدفاع المشترك، وعارض إعلان الأحكام العرفية فى مايو عام ١٩٤٨، كما عارض بقوة مشروع صدقى - بيفن الاستعمارى.

وكان الهدف الرئيسى لحركة الشباب اليسارى داخل حزب الكتلة هو إعادة توحيد قوى المعارضة الوطنية ضد حكومات السراى والمشاريع الاستعمارية.

وجاءت المناسبة في يوم وفاة صبرى أبوعلم، سكرتير عام الوفد، فى إبريل عام ١٩٤٧ وتوجه مكرم للاشتراك فى تشييع الجنازة، ولوحظ أن جماهير وفدية كانت تفسح له الطريق وتصفق له لأول مرة منذ خروجه على الوفد. وعقب الجنازة حمل الشباب اليسارى، وفى مقدمتهم عادل فهمى، رئيس الكتلة مكرم عبيد على كتفيه واتجه به إلى باب النادى السعدى على رأس أعضاء حزب الكتلة، وتم ذلك وسط مفاجأة سياسية وتصفيق مدو من الوفديين داخل النادى وخارجه. وتعانق مكرم والنحاس، وقال مكرم فى رثاء صبرى أبوعلم: «إن شيئاً واحداً لم يمت هو محبة مكرم للنحاس ومحبة النحاس لمكرم». وتوجه النحاس ومكرم إلى إحدى قاعات النادى لعقد اجتماع رمزى لتوحيد المعارضة.

وقد علق «سيد بكار» الوفدى اليسارى على هذه الواقعة فى «رابطة الشباب» الناطقة باسم «الطليعة الوفدية»، فقال:

«لم تكن الجنازة هى السبب الوحيد فى فزع الحكوميين وهلعهم. فلقد أطار صوابهم ما قيل من أن مكرم باشا احتضن رفعة النحاس باشا. . فقد انطلقت شائعة فى أوساط الحكوميين بأن مكرم فى طريقه إلى الوفد، وراحت الجرائد الحكومية تتهجم على مكرم، وكأنما أراد مكرم باشا أن يداعبهم مداعبة قاتلة. . فخرجت علينا جريدة «الكتلة» بالآية الشريفة ﴿قل موتوا بغيظكم﴾، وتحت هذه الآية مقال للأستاذ أحمد قاسم جودة بعنوان «نبل ووفاء» يشرح فيه الموقف الأخير والذى وقفه مكرم من صديقه مصطفى النحاس، وكاد يطيش صواب الحكوميين لأن مكرم جاد فى صلحه مع الوفد وإشاعة عودة مكرم إلى الوفد تبدو صحيحة ومعقولة. إذن ليصطادوا فى الماء العكر. . .». وكان اليسار هو صانع هذا الحدث.

وعندما أجريت الانتخابات البرلمانية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ وفاز حزب الوفد بأغلبية كبيرة

وسقط جميع مرشحى حزب الكتلة، وعلى رأسهم مكرم عبيد نفسه، دعا رئيس الكتلة إلى تكوين جبهة ضد الوفد. واعتبر اليسار أن موقف مكرم يشكل تحدياً للإرادة الشعبية، ودعا اليسار داخل حزب الكتلة إلى اجتماع للجنة التنفيذية العليا لطلبة الحزب «فى ١٢ يناير ١٩٥٠» التى أصدرت بياناً، بموجب اقتراح من اليساريين، يعلن المعارضة القاطعة لأى تعاون مع أحزاب الأقلية التى أجمعت الأمة على معاداتها للشعب وخيانتها لقضاياه.

وأعقب إصدار هذا البيان.. انسحاب العناصر اليسارية من حزب الكتلة وانضمامها إلى جموع اليساريين المتحالفين مع الوفد[٢٣].

تحذير من المؤامرات:

ولم يتوقف اليسار عن التنبيه إلى خطر وقوع انقلاب أشد رجعية يطيح بحكومة الوفد، وقد تصاعدت هذه التحذيرات من جانب اليسار فى أواخر أكتوبر عام ١٩٥١، وتابعت الصحافة اليسارية السرية التطورات على الساحة السياسية بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦، وأهمها المؤامرات التى تحاك لإقصاء الوفد عن الحكم، وخاصة بعد أن نشرت مجلة «روزاليوسف» تصريحاً أدلى به نجيب الهلالى باشا يتوقع فيه إقالة الحكومة الوفدية بالإضافة إلى ضغوط، أشارت إليها الصحافة اليسارية، يمارسها الأمريكيون لإقالة حكومة الوفد. وأعلنت صحيفة «المقاومة الشعبية» الشيوعية السرية: «إن مجموع هذه المؤامرات.. إنما يعنى أن الطريق مفتوح أمام الانقلابات الرجعية والفاشية»، وقالت إنه بالرغم من كل التحفظات على مسلك وتوجهات وزارة الوفد، فإنه من الضرورى الوقوف مع الوفد ضد انقلاب أشد رجعية.

وبدأت المؤامرة بحريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ وضرب الحركة الوطنية وإيقاف نشاط الفدائيين المصريين فى منطقة قناة السويس والذى بدأ بعد إلغاء النحاس لمعاهدة ١٩٣٦ فى أكتوبر ١٩٥١ تجاوباً مع أمانى الشعب.

والحقيقة أن الفترة التى أعقبت إلغاء المعاهدة كانت تشهد صعود النضال الوطنى والشعبى بصورة غير مسبوقة فى تاريخ مصر الحديث، وقد تميزت هذه الفترة بتعاون كامل بين اليسار والوفد.. مع إلحاح القوى اليسارية على إطلاق المزيد من حرية الحركة للجماهير لحماية العمل الوطنى، وإصرار القوى اليسارية على سد الطريق أمام مؤامرات المستعمرين وأذنابهم المحليين.

وفتحت أبواب المعتقلات، بعد حريق القاهرة، لليساريين والوفديين. فقد نجحت المؤامرة الكبرى.

وعندما جاءت حركة ٢٣ يوليو. سارع اليسار والوفد على السواء إلى المطالبة بإطلاق الحريات السياسية والنقابية وإلغاء الأحكام العرفية وإطلاق سراح جميع المعتقلين والمسجونين السياسيين واستئناف الكفاح المسلح فى منطقة القناة.

كان المتصور أن طرد الملك، الذى كان يدمن الاعتداء على الدستور والحياة النيابية سيفتح المجال، لأول مرة، لحياة ديمقراطية حقيقية وكاملة.

وطالب اليسار بإقامة نظام دستورى من حلال برلمان منتخب ووضع الضمانات التى تحول دون عودة الاستبداد.

وتمسك الوفد بالحق الدستورى فى عقد اجتماع للبرلمان الذى كان قائماً قبل مؤامرة حريق القاهرة. غير أن نذراً معاكسة فى مواقف النظام الجديد بدأت تلوح فى الأفق. ففى أغسطس عام ١٩٥٢ تم إعدام العاملين خميس والبقرى، وفى ١٨ يناير ١٩٥٣ صدر مس مجلس قيادة الثورة مرسوم بقانون بحل الأحزاب السياسية والاستيلاء على أموالها بعد حملة واسعة من التشهير والتشكيك . شملت المطالبة بإبعاد مصطفى النحاس من زعامة حزب الوفد.

وأعلن اليسار المتحالف مع الوفد تعليقاً على حل الأحزاب أن الشعب وحده هو الذى يملك عزل الأحراب، وأن «هيئة التحرير» التى شكلها الحكم الجديد ولدت ليكون الأساس فى تكوينها أن تتغلغل وتنصب شباكها فى مختلف الأوساط وتعمل على إحكام حالة الإرهاب والجاسوسية مستندة إلى بعض العناصر التى يسهل رشوتها من السكان. وأوضح اليسار: «إن واجبنا إزاء هذه الهيئة أن نعمل على تحطيمها، وإن مهمتنا أن ندعو الجماهير إلى اختبار أكذوبة «هيئة التحرير» متعاونين فى هذا مع القوى الديمقراطية، وبخاصة الوفدية». وتبنت فصائل اليسار الدعوة إلى إقامة حلف شعبى واسع لمقاومة الاستعمار والديكتاتورية العسكرية.

وتم القبض على عدد من اليساريين وعناصر وفدية، بينها النائب البرلمانى حنفى الشريف بتهمة تشكيل جبهة وطنية متحدة للنضال من أجل الديمقراطية.

ولم تؤد الجهود التى بذلها سيد بكار - على أهميتها - إلى إقامة تنظيم مستقل ليسار الوفد. وبعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢، سعى سيد بكار وعدد من زملائه إلى تكوين تنظيم

سرى أو نصف سرى يحافظ على الارتباط الداخلى بين عدد من قيادات الطليعة الوفدية فى القاهرة وبعض الأقاليم وكما ذكرنا من قبل، فإن عدداً من قيادات الطليعة الوفدية تعاونت مع يساريين لتشكيل الجبهة المتحدة فى مواجهة الحكم القائم (فى عام ١٩٥٣)

آخر محاولة:

وكانت آخر محاولة من جانب القوى الوطنية الديمقراطية واليسارية للاحتشاد فى شكل جبهة وطنية للدفاع عن الديمقراطية والتعددية والحياة الدستورية والنيابية.. عندما انفجرت أزمة مارس ١٩٥٤ داخل مجلس قيادة الثورة.

وكان القائمقام يوسف صديق عضو المجلس ـ الذى عرف بميوله اليسارية ـ قد دعا منذ عام ١٩٥٣ على صفحات جريدة «المصرى» إلى عودة الحياة النيابية.

وفى أزمة ١٩٥٤ وقف اللواء محمد نجيب وخالد محيى الدين، صاحب الفكر اليسارى إلى جانب الديمقراطية فى مواجهة بقية أعضاء مجلس قيادة الثورة.

والمشهد الأخير. كان فى قاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة عندما توحدت صفوف اليساريين والوفديين وبقية القوى السياسية فى نداء واحد يطالب بالديمقراطية.

وكان من الصعب على حزب ـ مثل حزب الوفد ـ انبثق من خلال العمل الشعبى والجماهيرى وكسب تأييد الأغلبية الساحقة من أبناء الوطن عبر الانتخابات البرلمانية وتشكل بنيانه على أساس العمل عن طريق الأساليب الدستورية والقانونية.. كان من الصعب أن يتحول إلى حزب سرى مناضل فى مواجهة القوات المسلحة التى تتولى الحكم فى البلاد أو ما أسماه مصطفى النحاس بـ«البولدوزر»، ولذلك كان قرار حل الأحزاب السياسية وتطبيق نظام الحزب الواحد الذى تشكله السلطة من أنصارها.. إيذاناً بأفول الحياة الحزبية فى مصر لسنوات، كما كانت هزيمة القوى الديمقراطية واليسارية والليبرالية فى محاولتها إعادة الديمقراطية خلال أزمة مارس ١٩٥٤ بداية لإلغاء الحياة السياسية للشعب.

ومع منتصف الخمسينيات ومشاركة جمال عبدالناصر فى مؤتمر باندونج مع شواين لاى ونهرو وسوكارنو وقادة حركات التحرر فى العالم ثم صفقة الأسلحة التشيكية وتأميم الشركة العالمية لقناة السويس والعدوان الثلاثى فى ١٩٥٦.. توارت إلى الخلف قضية

الديمقراطية والحريات السياسية ، لأن القطاع الأكبر من اليساريين وبعض الوفديين اجتذبتهم المعارك الوطنية وتخلوا عن النضال من أجل الديمقراطية ، ولم يدركوا . . ، إلا في وقت متأخر ، أن الديمقراطية هى التى تحمى أى نضال وطنى وأى مكاسب وطنية . . وهى التى تعنى حشد قوى الشعب لضمان الاستمرارية ودعم الجبهة الداخلية . . وإلا نكون أشبه بمن يشيد قصوره فوق الرمال .

وهذا ما برهنت التجربة المصرية على صحته .

الهوامش

(١) د رفعت السعيد مصطفى النحاس: السياسى والزعيم والمناضل ـ دار القضايا ـ بيروت ص٥٤ .

(٢) د. رفعت السعيد. اليسار المصرى (١٩٢٥ ـ ١٩٤٠) ـ دار الطليعة.

(٣) د. رفعت السعيد اليسار المصرى (١٩٢٥ ـ ١٩٤٠) ـ دار الطليعة، بيروت ص١٦٩ .

(٤) د. رفعت السعيد· «الليبرالية المصرية المثقفون وحزب الوفد» ـ دار مصر المحروسة، القاهرة ٢٠٠٢ ص٢٨٣

(٥) أبوسيف يوسف. وثائق ومواقف من تاريخ اليسار المصرى (١٩٤١ ـ ١٩٥٧) ص١٦٣ .

(٦) أبوسيف يوسف· وثائق ومواقف من تاريخ اليسار المصرى ١٩٤١ ـ ١٩٥٧ ـ القاهرة (٢٠٠٠) ص١٥٣ .

(٧) أبوسيف يوسف ـ نفس المصدر ص١٥٤، ١٥٥

(٨) أخبار اليوم ١٣/ ٧/ ١٩٤٦ وأشار إليها د. رفعت السعيد فى كتابه . مصطفى النحاس: السياسى والزعيم والمناضل ـ دار القضايا ـ بيروت ص١٠٩

(٩) إبراهيم فرج: ذكرياتى السياسية ـ إعداد حسنين كروم ص١٢٩

(١٠) إبراهيم فرج: ذكرياتى السياسية ـ إعداد حسنين كروم ص١٣٠ .

(١١) أبوسيف يوسف وثائق ومواقف من تاريخ اليسار المصرى ص١٦٤ .

(١٢) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، كما جاء فى مقدمة كتاب الدكتور إسماعيل محمد زين الدين «الطليعة الوفدية والحركة الوطنية» ص٦ .

(١٣) د. إسماعيل محمد زين الدين· «الطليعة الوفدية والحركة الوطنية» (١٩٤٥ ـ ١٩٥٢) ـ مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ص ٢٣ ـ ٢٤

(١٤) د. فرج فودة· الوفد والمستقبل (١٩٨٣) ص٩٢

(١٥) حوار مجلة روزاليوسف (العدد ٩٨٧ فى ١٤ مايو ١٩٤٧) مع السيدة ملك عبدالعزيز، وأورده الدكتور إسماعيل زين الدين فى كتابه «الطليعة الوفدية والحركة الوطنية»ص٣١ .

(١٦) أبوسيف يوسف· وثائق ومواقف من تاريخ اليسار المصرى (ص٤٤٤).

(١٧) أبوسيف يوسف ـ المرجع السابق ص٤٤٤، ٤٤٥ .

(١٨) أبوسيف يوسف ـ المرجع السابق ص٤٤٧ .

(١٩) أحمد بهاء الدين: أيام لها تاريخ (مهرجان القراءة للجميع) ص١١٨

(٢٠) على سلامة: ما لا يعرفه الناس عن الزعيم مصطفى النحاس ص٩٨

(٢١) مجلة «رابطة الشباب» العدد ١٦٦ بتاريخ ٤ديسمبر ١٩٤٧ بعنوان «حول حادثة ٤ فبراير النحاس باشا يوضحها ويكشف خيانة عملاء العهد الحاضر» ص٥ .

(٢٢) طارق البشرى الحركة السياسية فى مصر (١٩٤٥ ـ ١٩٥٢) ـ الطبعة الثانية (دار الشروق) ص٤٣٣ .

(٢٣) أبو سيف يوسف. وثائق ومواقف من تاريخ اليسار المصرى ص٢٢٧

الوفد وخصومه
١٩١٩ـ ١٩٥٢

الكاتب المؤرخ لمعى المطيعى

لماذا الخصومة؟:

كان على «الوفد» باعتباره التحالف الشعبى الواسع أن يقع فى خصومة دائمة مرة، مثلما حدث له مع قيادة الضباط الأحرار الذين استولوا على السلطة فى مصر يوم الأربعاء ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ومتقطعة مرات مثلما حدث له مع حزب الأحرار الدستوريين الذى انشق عنه فى أكتوبر ١٩٢٢.

وعلى امتداد فترة زمنية طويلة (١٩١٩ـ١٩٥٢) وقعت الخصومة بين الوفد وجهات عديدة.. منها أحزاب مثل: «الحزب الوطنى، حزب مصطفى كامل ـ وحزب الأحرار الدستوريين ـ وحزب الهيئة السعدية ـ وحزب الكتلة الوفدية ـ حتى مجموعة أطلقت على نفسها اسم الوفد السعدى وأطلقت الصحافة عليها اسم السبعة ونصف» وجماعات مثل «الإخوان المسلمين وجماعة مصر الفتاة». وأشخاص كانوا فى حياتهم يحاربون الوفد أمثال «على ماهر وأحمد حسنين وإسماعيل صدقى وسليمان حافظ وغيرهم».. ثم دولة كبرى كالولايات المتحدة الأمريكية التى رأت فى الخمسينيات من القرن العشرين أن «مصطفى النحاس» فى مصر و«مصدق» فى إيران عقبة فى سبيل أطماعها الجديدة.. فنزلت الميدان ضد «النحاس» فى مصر، وضد «مصدق» فى إيران. وفى مصر كان الموقف رهيبا.. حرق الأعداء والطامعون القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ لإقالة حكومة الوفد والإطاحة بالنحاس باشا فى اليوم التالى ٢٧ يناير ١٩٥٢. وفى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ استولى الضباط الأحرار على السلطة بقيادة «جمال عبد الناصر» فكان من أهدافه الرئيسية محاربة الوفد والنحاس.. وفى سبيل تحقيق هذا الهدف عقدت محاكمات.. وتمت تحالفات..

وجرت مناورات. والهدف الأساسى هو تحطيم شعبية الوفد وزعامة مصطفى النحاس. ولكتابة هذا الفصل من السفر الحالى المهم (تاريخ الوفد) كان علينا أن نعود إلى حوالى عشرين مصدرا، وكان أحدها يحمل عنوان «الوفد وخصومه» فاخترناه عنوانا لهذا الفصل مع ملاحظة أن مادته تتوقف عند عام «١٩٣٩» فى حين أننا هنا نتابع «الوفد وخصومه» إلى عام ١٩٥٢ وما بعدها حسب الضرورة.

ودراسة «الوفد وخصومه» مثيرة.. أجد أن «أحمد حسين» رحمه الله يقدم شهادة للتاريخ عام ١٩٧٥ على صفحات جريدة حركة ٢٣ يوليو ـ جريدة الجمهورية ـ وذلك بعد أن عانى من قسوة تلاميذه السابقين فى مصر الفتاة وسيطروا على السلطة فى «٢٣ يوليو ١٩٥٢». يقدم «شهادة للتاريخ عن مصطفى النحاس» نشرها فى ٢٨ أغسطس ١٩٧٥ تقول بالحرف الواحد: «إن الديمقراطية والحرية السياسية هى السر الحقيقى لقوة الشعوب. ومن هنا كان حق النحاس فى حكم البلاد باعتباره زعيم الأغلبية هو حقا طبيعيا، والحق لا يتحول إلى باطل». وفى مقال آخر فى الشهر نفسه وفى الجريدة ذاتها يقول أحمد حسين بعبارات محددة: «إن سيادة القانون وأحكام الدستور وممارسة الديمقراطية لم تتوقف لحظة واحدة خلال حكم الوفد». وفيما يتصل بالخصومة بين الوفد وحزب الأحرار الدستوريين نجد أن تاريخنا الحديث قد شهد ما عرف بوزارات الائتلاف الوفدية (١٩٢٦ ـ ١٩٢٨) مثل «وزارة عدلى يكن الثانية ٧ يونيو ١٩٢٦ـ ٢١ أبريل ١٩٢٧». وكان الوفد يحرص على أن تكون الأغلبية له فى مجلس الوزراء. ويعود الائتلاف مرة أخرى فى وزارة «مصطفى النحاس باشا الأولى ١٦ مارس ـ ٢٥ يونيو ١٩٢٨» بين الوفد والأحرار الدستوريين.. وبفضل مؤامرات «على ماهر» تستقيل هذه الوزارة ويأتى «محمد محمود» ليشكل وزارته الأولى (٢٥ يونيو ١٩٢٥ ـ ٢ أكتوبر ١٩٢٩) ليعلن سياسة «اليد الحديدية» ويتولى رئاسة «الأحرار الدستوريين» ويعلق الحياة النيابية ويعيد العمل بقانون المطبوعات القديم ويضطهد الوفديين.

وكما قدم «أحمد حسين» فى أخريات أيامه شهادة حق عن الوفد ومصطفى النحاس، قدم «إسماعيل صدقى» شهاد حق عن «سعد زغلول» فى مذكراته اعترف له فيها بالزعامة الشعبية ومكانة سعد بين الجماهير. وفى ١٤ أبريل ١٩٤٧ وفى تشييع جنازة «محمد صبرى أبو علم» السكرتير العام للوفد . يقبل «مكرم عبيد» على «مصطفى النحاس» ويقول وهو يحتضنه: «إذا كان صبرى قد مات فإن حب مكرم للنحاس لا يموت»!

الحزب الوطنى ـ مصطفى كامل:

نشأ الحزب الوطنى معاديا للثورة العرابية وهو موقف الخديو عباس الذى كان معاديًا لأحمد عرابى والشيخ محمد عبده وسعد زغلول الذى كان يكتب فى الوقائع المصرية مؤيدا لعرابى وللثورة العرابية . وقام بدور سرى مهم فى نقل أخبار الجبهة الوطنية الداخلية إلى أحمد عرابى . وكان ينقل آراء «الشيخ محمد عبده» وقرارات الوطنيين إلى العرابيين فى الجبهة . وبعد هزيمة الثوار فصل من عمله فاشتغل بالمحاماة . وظلت سلطات الاحتلال والخديو توفيق تطارده فقبض عليه فى ٢٠ يونيو ١٨٨٣ بتهمة الاشتراك فى جمعية سرية معادية للاحتلال .

من أجل هذه المواقف كلها كان «الخديو عباس حلمى التانى» يكره «سعد زغلول» كما كان يكره «الشيخ محمد عبده» . ومن أجل العلاقة السرية والعلنية والمالية والصحفية بين «الخديو عباس حلمى الثانى» و«مصطفى كامل» ، كان «مصطفى كامل» والحزب الوطنى يكرهون «أحمد عرابى» ويتهمونه بالخيانة ، ويكرهون «سعد زغلول» ومبادئه ويعادون «الوفد» . وقد ظل العداء لسعد زغلول والوفد من جانب قادة الحزب الوطنى مستمرا للسنوات الأخيرة .

* عبد الرحمن الرافعى ظل على خصومة مع «الوفد» لسنوات طويلة . وحدث أن قام «محمود العيسوى» وهو محام فى مكتب عبد الرحمن الرافعى باغتيال «أحمد ماهر» رئيس الوزراء فى ٢٤ فبراير ١٩٤٥ . وظل عبد الرحمن الرافعى يتهم «الوفد» بأنه وراء حادثة الاغتيال ، ويتهم قادة الشباب الوفدى وفى مقدمتهم «مصطفى موسى» بأنهم مشاركون فى عملية الاغتيال . وقبض فعلا على مصطفى موسى رئيس الشباب الوفدى وأفرج عنه لعدم وجود أدلة .

ويؤسفنى أن أسجل هنا أن هذا العداء المرير من حانب الحزب الوطنى وقيادته استمر إلى السنوات الأخيرة . وهاجم «فتحى رضوان» سعد زغلول وأشاع أن سعدا خائن وأن لديه ـ أى لدى فتحى رضوان ـ الأدلة على ذلك . . إلى هذا الحد وصلت درجة الخصومة بين سعد وقادة الحزب الوطنى ، وبين الحزب الوطنى والوفد .

وما دمنا نكتب للتاريخ ولا حيلة لنا فيه نسجل لبعض أعضاء الحزب الوطنى مواقفهم المتزنة بالنسبة للثورة والوفد . ونذكر هنا دور «أمين الرافعى» الصحفى الوطنى الشجاع ودور جريدته «الأخبار» فى تأييد سعد والثورة واشتراكه فى عضوية «لجنة الوفد المركزية»

مع أخيه عبد الرحمن الرافعى أيضا. وكان «سعد» يقدر هذه المواقف لأمين الرافعى. وعندما تعثرت «جريدة الأخبار» كان «سعد» يعرض دائما معاونة أمين الرافعى الذى يعتذر.

وإذا كان عداء أبناء الحزب الوطنى للوفد ولزعامة الوفد فى الدم كما يقولون فإننا نتذكر هنا الدور الخطير الذى وقفه «سليمان حافظ» عندما كان نائبا لرئيس الورراء فى حكومات ما بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ووزيرا للداخلية.. تلك المواقف التى اتخذها من شخص «مصطفى النحاس» ومن «الوفد».. ونذكر أيضا موقفه إبان العدوان الثلاثى على مصر فى أكتوبر ١٩٥٦ عندما توجه إلى مقابلة «جمال عبد الناصر» فى مبنى مجلس الوزراء وطلب منه التسليم للقوات البريطانية حماية لمصر. وقام «عبد الناصر» باعتقاله، وللأسف فقد خرجت أجهزة ناصر تشيع أن عناصر وفدية هى التى توجهت لطلب التسليم.

وعلى الوجه الآخر نذكر الموقف القيادى السليم الذى اتخذه «سعد زغلول» فى الفترة الأولى عند تأليف الوفد فى ٢ ديسمبر ١٩١٨، قام بتعيين اثنين من شباب الحزب الوطنى ممثلين للحزب الوطنى وهما: «مصطفى النحاس وحافظ عفيفى».

بل إننا نذكر أيضا تشابه المواقف من جانب الوفد والحزب الوطنى.. على سبيل المثال الموقف من «لجنة الدستور» ومن دستور ١٩٢٣ نفسه.

فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ نعى إلى الأمة المصرية المغفور له «محمد فريد بك» رئيس «الحزب الوطنى» وقد توفى بعيدا عن وطنه فى برلين، والحركة الوطنية فى عنفوانها. فكان واجبا على الأمة أن تكرم فيه المثل العليا وأن تحتفل بتشييع جثمانه وأن يدفن فى الأرض التى أحبها. وتطوع عضو من أعضاء لجنة الوفد المركزية هو «الحاج خليل عفيفى» التاجر فى الزقازيق، بأن ينقل الجثمان من برلين إلى القاهرة على حسابه (أى حساب الحاج خليل عفيفى) الخاص لا يبتغى من ذلك إلا رضاء الله والوطن. وسافر «الحاج خليل عفيفى» عضو لجنة الوفد المركزية. وسافر إلى ألمانيا ونجحت مساعيه فى نقل الجثمان حتى وصل به على الباخرة «حلوان» صباح يوم الثلاثاء ١٨ يونيو سنة ١٩٢٠ وقررت لجنة الوفد الاشتراك فى استقبال العزاء وقامت لجنة من «فتح الله بركات باشا وعبد الخالق مدكور باشا والدكتور محجوب ثابت وفخرى عبد النور». وسافر الأربعة إلى الإسكندرية وكانوا فى شهر رمضان وقصدوا إلى الميناء، وكان هناك أيضا الأمير «عمر طوسون» وأعضاء لجنة الحزب الوطنى. وهتف الجميع بذكرى «فريد بك» وبحياة الوفد وسعد باشا. وقابلت الجماهير مندوبى الوفد بالحفاوة والتكريم. وألقى «فتح الله باشا»

كلمة كان لها التأثير القوى بين الجماهير. هذه صورة من صور «الوفد وخصومه» إيجابا وسلبا.

حزب الأحرار الدستوريين:

الواقع التاريخى يوضح أن «الخصومة» نشأت داخل «الوفد الأول» الذى تكون فى نوفمبر ١٩١٨ برياسة «سعد زغلول باشا» وكان الأعضاء هم «على شعراوى وعبد العزيز فهمى ومحمد محمود وعبد اللطيف المكباتى ومحمد على علوبة وأحمد لطفى السيد»، ونشير هنا إلى أن «أحمد لطفى السيد» كان منذ العدد الأول للجريدة (الجريدة ـ ٩ مارس ١٩٠٧) مديرا للجريدة ورئيسا لتحريرها والتى دعت فيما دعت إليه إلى «محاسنة» السلطة الفعلية ونقصد بها الإنجليز. وفى سبتمبر عام ١٩٠٧ تم الإعلان عن قيام «حزب الأمة» واختير «محمود سليمان» رئيسا للحزب والمعروف أن «محمود سليمان» هو والد «محمد محمود» الذى كان فيما بعد أشد الناس خصومة للوفد ولرئيسه مصطفى النحاس. ونود أن نؤكد هنا حقيقة تاريخية وهى أن «سعد زغلول» رفض المشاركة فى تأسيس «الجريدة» وأن العمل على إصدارها كان قد تم وهو بعيد عن مصر. ولم يكن لسعد صلة بحزب الأمة. والذى كان له صلة بالجريدة هو «أحمد فتحى زغلول» شقيق «سعد زغلول» والصديق الصدوق لأحمد لطفى السيد، وتردد: «أن الجريدة أنشأها أحمد فتحى زغلول» (راجع حلقتنا عن أحمد فتحى زغلول فى موسوعتنا هذا الرجل من مصر ـ ص٥٥ ص٦٧ المجلد الأول).

والمعروف أيضا، ومن الثابت أيضا أن «أحمد لطفى السيد» عندما كان «الوفد» برياسة «سعد» فى أوروبا ظهر «لطفى السيد» باعتباره العقلية المفكرة لغالبية المجموعة المعارضة لسعد، والمؤيدة لعدلى يكن والراغبة فى الوصول مع الإنجليز إلى حدود هى فى رأى «سعد» مجرد حماية مستترة. وقد سجل «محمد كامل سليم» سكرتير سعد زغلول فى كتابه «صراع سعد فى أوروبا» واقعة البرقية التى أرسلها «مصطفى النحاس» من القاهرة إلى «سعد باشا» فى لندن فى أول يوليو ١٩٢٠ وبها خبر قيام سلطات الاحتلال الإنجليزى باعتقال حوالى ثلاثين من الشباب والطلبة الوفديين وعلى رأسهم: «طالب الحقوق إبراهيم عبد الهادى».. وغضب «سعد زغلول» أشد الغضب ورأى قطع المفاوضات مع «ملنر» والعودة إلى مصر. وهنا ظهرت نغمة التريث وأن يقوم «عدلى يكن» بمقابلة «ملنر» ويحاول أن يصلح الموقف.. وكان أصحاب موقف التريث، هم «عدلى يكن، وحمد

الباسل، وعبد العزيز فهمى، وأحمد لطفى السيد، ومحمد على علوبة، ومحمد محمود، والمكباتى».

وعلق «سعد زعلول» على موقف التريث هذا: «لا يتأتى لضعيف أن يبث روح الثورة.. لقد ضاق صدرى من أحوال هؤلاء الذين قضت الظروف القاسية أن يكونوا زملاء فى عمل لا هم يليقون به ولا لهم قابلية للقيام به فضلا عما عندهم من غرور عجيب». وفى تقديرنا الخاص أن هذا الخلاف بين «سعد زعلول» ودعاة التريث هو البداية الحقيقية للانقسام الذى وقع فى الوفد فى أكتوبر ١٩٢٢ وتأسيس «حزب الأحرار الدستوريين» منشقا على الوفد.

وعادت غالبية الوفد من أوروبا وعاد «عدلى يكن» ليشكل ورارته الأولى فى ١٦ مارس ١٩٢١. وعاد «سعد زغلول» فى ٥ أبريل ١٩٢١ ليشن حملة شعواء على «عدلى يكن» والإنجليز. ووقف «سعد» خطيبا فى حى شبرا ليعلن أن «جورج الخامس يفاوض جورج الخامس». وفى تلك الأيام نشط «حافظ عفيفى» فى تأييد «عدلى» ومعارضة «سعد» ومساندة «عدلى يكن» فى وزارته الأولى وفى المفاوضات مع الإنجليز شكل «حافظ عفيفى» «جمعية مصر المستقلة» ومعه «حسن عبد الرازق وعلى إبراهيم وإسماعيل زهدى وصليب سامى ومحمد صالح وآخرون» وكان هدف الجمعية مساندة وفد المفاوضات الذى يرأسه «عدلى يكن»، وأرسلت الجمعية برقية تأييد باسم الجمعية. وسار أنصار عدلى فى طريق تحويل «الجمعية» إلى حزب سياسى وحصل «حافظ عفيفى» على امتياز إصدار «جريدة السياسة». وجاءت وزارة عبد الخالق ثروت (أول مارس ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢).

واستقالت الوزارة بعد أن مارست نفوذها من أجل إصدار «جريدة السياسة» وإعلان حزب «الأحرار الدستوريين» فى ٣٠ أكتوبر ١٩٢٢ واختيار ثلاثين عضوا لمجلس الإدارة ومن بينهم الأعضاء البارزون فى «جمعية مصر المستقلة». وكان لحافظ عفيفى وجمعيته دور ملحوظ فى اختيار «عدلى يكن» رئيسا لحزب الأحرار الدستوريين.

وبهذا تكون البداية بين الوفد والأحرار الدستوريين خصومة واضحة بين «سعد زغلول» وعدلى يكن. وعلى الرغم من أن «سعد زغلول ومصطفى النحاس ومكرم عبيد وفتح الله بركات وسينوت حنا» قدتم اعتقالهم فى سيشل قبل استقالة «عدلى يكن» من رئاسة الوزارة فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢١ فقد وافق «سعد زغلول» على اشتراك الوفد فى وزارة «عدلى يكن الثانية» (٧ يونيو ١٩٢٦-٢١ أبريل ١٩٢٧). وتشكلت وزارة ائتلافية أخرى من الوفد والأحرار الدستوريين فى وزارة مصطفى النحاس باشا الأولى (٢٦

مارس ـ ٢٥ يونيو ١٩٢٨) وبعد هذه الهدنة القصيرة هبت عاصفة من الخصومة بتشكيل حكومة «اليد الحديدية» برياسة «محمد محمود باشا» (٢٥ يونيو ١٩٢٨ـ٢ أكتوبر ١٩٢٩). ومحمد محمود كان عضوا بالوفد الأول برياسة «سعد زغلول» وأحد الأربعة الذين اعتقلتهم سلطات الاحتلال فى ٨ مارس ١٩١٩ (سعد زغلول وحمد الباسل وإسماعيل صدقى ومحمد محمود)، وخرج من الوفد فى ٢٨ أبريل ١٩٢١ وشارك فى تأسيس «حزب الأحرار الدستوريين» الذى أعلن فى أكتوبر ١٩٢٢. وكان «محمد محمود» هو الوحيد من بين قادة الأحرار الدستوريين الذى نجح فى انتخابات يناير ١٩٢٤ أمام مرشحى «سعد زغلول» وهو ابن «محمود باشا سليمان» رئيس حزب الأمة ورئيس لجنة الوفد المركزية، ومن أسرة لها عصبية معروفة فى مديرية أسيوط. واختير وزيرا للمواصلات فى وزارة «عدلى يكن» (١١ يونيو ١٩٢٦ـ أبريل ١٩٢٧). واختير وزيرا للمالية فى وزارة «مصطفى النحاس» الأولى وهى من الوزارات الائتلافية (مارس ـ يونيو ١٩٢٨) واستقال الوزراء الأحرار الدستوريون لتسقط وزارة «النحاس باشا» وتولى «محمد محمود» رياسة الوزارة فى (٢٥ يونيو ١٩٢٨) وتخلى «عبد العزيز فهمى باشا» عن رياسة «حزب الأحرار الدستوريين» لمحمد محمود. وفى الوزارة احتفظ «محمد محمود» بوزارة الداخلية ليمارس سياسة «اليد الحديدية» وأوقف الحياة النيابية ثلاث سنوات فى ١٩ يوليو ١٩٢٨. وأعاد العمل بقانون المطبوعات القديم الصادر سنة ١٨٨١. وألغى ترخيص حوالى مائة مطبوعة ومنع الموظفين من الاشتغال بالسياسة. وحرم قيام الطلبة بالتظاهر وأصدر مصطفى النحاس باشا بيانه الذى دعا فيه الأمة للدفاع عن دستورها، وعجزت حكومة «اليد الحديدية» أمام مقاومة الوفد وانهارت مفاوضات «هندرسن ـ محمد محمود» التى لم يوافق عليها «الوفد». وأصبحت حكومة محمد محمود «يداً من حديد فى ذراع من جريد» على حد قول كاتب الوفد فى ذلك الوقت «عباس محمود العقاد» واستقالت الحكومة فى ٢ أكتوبر ١٩٢٩. واضطر حزب الأحرار الدستوريين إلى وقف الخصومة مع الوفد لأن «إسماعيل صدقى» فى وزارته الأولى (١٩ يونيو ١٩٣٠ـ ٤ يناير ١٩٣٣) عطل دستور ١٩٢٣ وأعلن ما عرف بدستور ١٩٣٠ وسعى إلى تكوين «حزب الشعب».

إسماعيل صدقى باشا وحزب الشعب:

تولى «إسماعيل صدقى باشا» رياسة الوزارة الأولى ١٩ يونيو ١٩٣٠ـ٤ يناير ١٩٣٣ وأعقبتها وزارته الثانية من ٤ يناير ـ ٢٧ سبتمبر ١٩٣٣. ثم وزارته الثالثة (١٦ فبراير ـ٩

ديسمبر ١٩٤٦). و«إسماعيل صدقى باشا» كان واحدا من الأربعة الذين اعتقلتهم سلطات الاحتلال يوم «٨ مارس ١٩١٩» وهو أول من انشق على الوفد فاستقال أو أقيل. . واستمرت خصومته مع «الوفد» إلى أن توفى ـ غفر الله له ـ فى باريس على إثر أزمة قلبية (٩ يوليو ١٩٥٠). عطل البرلمان الوفدى من ٢١ يونيو لمدة شهر. وتقدم «مصطفى النحاس» زعيم الوفد وويصا واصف رئيس مجلس النواب. . وتم تحطيم السلاسل وانعقاد المجلس رغم أنف الملك فؤاد وإسماعيل صدقى. وأعلن دستوره الذى عرف بدستور «١٩٣٠» وبذل جهدا كبيرا فى تأسيس حزب جديد اسمه «حزب الشعب» وجذب له عناصر من الأحرار الدستوريين أساسا وبعض العناصر من الوفد. وهنا توقفت الخصومة بين الأحرار الدستوريين وبين الوفد وتركزت خصومة الحزبين الكبيرين ضد «إسماعيل صدقى». على أية حال كانت الخصومة بين «إسماعيل صدقى و«الوفد» قد بدأت منذ الشهور الأولى عندما كان الوفد برياسة «سعد زغلول» خارج مصر لعرض القضية الوطنية والتقت رغبة الوفد فى التخلص منه ورغبة «إسماعيل صدقى» فى الابتعاد عن الوفد. وفى فبراير من عام ١٩٤٦ كانت اللجنة التنفيذية العليا للطلبة (وهى لجنة وفدية) قد أشعلت المظاهرات ضد «صدقى باشا» وكانت الصحافة الوفدية تركز هجومها عليه ثم قامت «اللجنة العليا للطلبة والعمال» بإشعال «الثورة أو الانتفاضة» ضد سلطات الاحتلال وسقط ضحاياكثيرون. وفى «١١ يوليو ١٩٤٦» شن «صدقى باشا» بتشجيع من سلطات الاحتلال والقصر حملته المشهورة ضد العناصر الوفدية والشعبية والتقدمية فى العمل السياسى والنشر والصحافة وأوساط الكتايب والطلبة والتى أطلق عليها «صدقى باشا» اسم «قضية الشيوعية الكبرى» وذلك للخداع والتمويه ومحاولة تمرير آتار الحملة.

ويهمنا أن نسجل أن «إسماعيل صدقى باشا» على رغم شدة العداء بينه وبين الوفد إلا أنه فيما يتصل بالزعيم «سعد زغلول» فإنه سجل بأمانة ما اتصف به «الزعيم سعد زغلول» من قيادته للحركة الوطنية وسيطرته على الشارع المصرى ومكانته بين مصاف الزعماء الكبار. وهذا ثابت فى مذكرات إسماعيل صدقى.

الحزب الشيوعى القديم:

من المعروف أيضا أن الأحزاب الشيوعية ترتبط كثيرا بالعمال وبالنقابات العمالية وفى مصر شهدت الفترة «١٩١٩ـ١٩٢٣» حركة نقابية لم يسبق لها مثيل بين العمال. بحلول عام ١٩٢٤ كان هناك ٩٨ نقابة عمالية. . نسبة كبيرة منها فى مدينة الإسكندرية. وشهدت

الفترة نفسها موجة من الإضرابات . وازدادت المنافسة الأجنبية للصناعات المحلية . وانخفض الاستهلاك المحلى بتأثير أزمة القصر وازدادت حركة فصل العمال نتيجة لإحلال الآلات محل العمال وخاصة فى صناعة السجاد . وقد استهدفت الشركات تخفيض تكلفة انتاج السجاير حتى تتمكن من منافسة صناعة السجائر فى البلدان التى تصدر لها إنتاجها .

وما أن تألف الوفد المصرى بزعامة «سعد زغلول» حتى كان العمال والفلاحون فى مقدمة المؤيدين لتحقيق مطالب البلاد . وما أن اشتعلت الثورة فى ٩ مارس ١٩١٩ حتى كان عمال النقل أول المضربين . وتعطلت حركة النقل والمواصلات . وبعد الإفراج عن «سعد» ورفاقه شارك العمال فى تظاهرات الابتهاج يومى ٧ ، ٨ أبريل ١٩٢٠ ، وكانت تظاهرات قومية . . العمال حزء منها مع طوائف الشعب الأخرى .

وقد كان إلى جانب هذا المد العمالى بدايات ثقافية مصرية على جانب كبير من الأهمية (محمد عبد الله عنان وسلامة موسى وشبلى شميل وإسماعيل مظهر) وبعد ثورة أكتوبر الاشتراكية فى روسيا تصاعد الحديث عن «الفكر الاشتراكى» . واتجه المثقفون المصريون إلى محاولة لتأسيس حزب تحت اسم «الحزب الديمقراطى» منهم «محمود عزمى ومنصور فهمى وعزيز ميرهم ومحمد حسين هيكل) .

ولكن الأجانب كان لهم نشاط آخر يتجه أساسا لتأسيس خلايا شيوعية . خاصة جماعات من اليونان والأرمن والإيطاليين . ومن هؤلاء شخصية غامضة هو «روزنتال» الذى كان له دور بين الأجانب لتأسيس نقابات عمالية ، وفى تحريض النقابات على الإضراب . . وانتهى إلى تجميع عدد من المثقفين المصريين لتأسيس حزب شيوعى .

وفى أغسطس ١٩٢١ صدر بيان بتكوين حزب باسم «الحزب الاشتراكى» والعناصر المؤسسة : «على العنانى ، محمد عبد الله عنان ، سلامة موسى ، حسنى العرابى» . وظهر اسم «محمد عبد الله عنان» كسكرتير للحزب . وكان مقر الحزب بجنينة الناصرية بالسيدة زينب بالقاهرة ، وانسحب «محمد عبد الله عنان ، وعلى العنانى» وانفرد «حسنى العرابى» بالسكرتارية والنشاط العام . وأخذ «سلامة موسى» يشن حملة ضد «البولشفية» وأنها نشرت الخراب والدمار فى روسيا وأعلن أن أى نشاط شيوعى فى مصر يضر بالقضية الوطنية . وانسحب سلامة موسى وتفرغ لنشاطه الصحفى . وفهم الناس مما حدث أن «الحزب الاشتراكى» الذى تم الإعلان عنه هو «حزب شيوعى» . وحسم الموقف بقبول «حسنى العرابى» شروط «الدولية الثانية» لإعلان الحزب الاشتراكى كحزب شيوعى .

وكان للعناصر الأجنبية دور فعال فى هذا الحزب الذى قاد إضرابا فى الإسكندرية ورفع العلم الأحمر على المصانع، وكانت مجموعة الأحانب بقيادة «روزنتال» تحرص على اسم «الحزب الشيوعى» وأن ينضم إلى الشيوعية الدولية (الثانية) وكان يؤيدهم فى هذا الاتجاه «محمود حسنى العرابى».

وكان لسعد زغلول رأى فى هذا النشاط الشيوعى الأحنبى، ويرى أنه ضار بالحركة الوطنية. وأصدر تعليمات إلى «عبد الرحمن فهمى ومحجوب ثابت» لإصدار جريدتين للعمال وتأسيس «اتحاد نقابات عمال وادى النيل». وعام ١٩٢٤ أصدر «سعد زغلول» قرارا بحل الحزب الشيوعى. وتم القبض على عدد من قادته الأجانب والمصريين وترحيل عدد من الأجانب. ومن الطريف أن عددا من الشيوعيين لاموا «سعد زغلول» على أنه تنكر لموقف «لينين» زعيم ثورة أكتوبر فى روسيا، وأن «لينين» أرسل لسعد زغلول أثناء ثورة ١٩١٩ يعرض عليه معاونته ضد الاحتلال الإنجليزى ولكن «سعد زغلول» رفض هذا العرض. ولم تزل هذه المقولة تتردد لدى الشيوعيين المصريين. وفى الحلقة التى نشرناها فى جريدة الوفد عن «الدكتور محمد أنيس» بتاريخ (١٤ فبراير ٢٠٠٢م) سجلنا ما أورده «الدكتور محمد أنيس» ـ وهو على الأقل ليس معاديا للماركسية المصرية ـ كتب «د. محمد أنيس» فى كتابه «دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩»: «كان قد شاع بين المؤرخين التقدميين فى مصر رواية بأن «لينين» قد أرسل إلى سعد زغلول تلغرافا يؤيد الثورة المصرية ووعد بالمساعدة.. ولكن الوثائق الروسية ووثائق الشيوعية الدولية لا تحمل أى ذكر لهذا التلغراف وأغلب الظن أنه لا حقيقة لهذا الموضوع». انتهى كلام «الدكتور أنيس» ليبدأ كلام كاتب آخر وطنى قومى ولا يحمل ضغينة للماركسيين المصريين هو «إبراهيم عامر» فى كتابه «ثورة مصر القومية» ص٦٤ سجل قولا للزعيم «لينين» نقلا عن «وثائق الدولية الشيوعية ١٩١٨ـ١٩٢٢ المنشورة فى لندن ١٩٥٦» أعلن «لينين» «أن الحزب الشيوعى المصرى مؤلف أساسا من الأجانب وأن الأجانب الموجودين فى الحزب لا يزيدون على كونهم عملاء للاستعمار يسعون إلى تضليل العمال المصريين». على أية حال فإن «سعد زغلول» كان مقتنعا بأن سلطات الاحتلال البريطانى تفيد من الأحداث التى حركها الشيوعيون الأجانب لتشويه الحركة الوطنية المصرية. وتأتى دراسة «الدكتور محمد أنيس» و«إبراهيم عامر» لتفسر لماذا قام «سعد زغلول» بحل الحزب الشيوعى ولماذا سجن عددا من قيادات الحزب ولماذا أبعد بعض الأجانب عن مصر.

وامتدادا بحديث الخصومة إلى الأربعينيات من القرن العشرين يتضح لنا أن التنظيمات

الماركسية اختلفت فيما بينها حول الموقف من الوفد فالتنظيم الماركسى الذى أصدر مجلة «الفجر الجديد» فى ١٦ مايو ١٩٤٥ وكان رئيس التحرير «أحمد رشدى صالح»، هذا التنظيم كان يرى أن «الوفد» كتحالف شعبى واسع يقود الحركة الوطنية المصرية بزعامة «مصطفى النحاس» ونادى هذا التنظيم بما يمكن أن نسميه موقف «التحالف النقدى» من الوفد. وفى حين قال تنظيم ماركسى آخر عرف باسم «الأسكرا ـ الشرارة» ورئيسه «هليل شوارتز» بأن الواجب هو تأسيس حزب الطبقة العاملة. وقد تعاون «أحمد رشدى صالح» مع «مجلة رابطة الشباب ـ لسان حال الطليعة الوفدية» والتى صدرت فى مارس ١٩٤٧. أما تنظيم الشرارة فقد أصدر فى الفترة ذاتها مجلة باسم «الجماهير». وفى ٢٨ أبريل ١٩٤٧ (أى بعد شهر من صدور مجلة رابطة الشباب الوفدية) كتب «شهدى عطية الشافعى» من قادة تنظيم «الشرارة» مقالا فى «مجلة الجماهير» بعنوان «الشعب فى حاجة إلى حزب جديد» ويقصد أن يكون الحزب الجديد بديلا عن الوفد. وانبرى «أحمد رشدى صالح» للرد على مقال «الجماهير ـ شهدى» وكتب فى مجلة «رابطة الشباب» مقالا عنيفا بعنوان «الشعب ليس فى حاجة إلى حزب جديد». وهكذا اختلفت مواقف الشيوعيين من الوفد بين التأييد والخصومة.

حزب الاتحاد (١٩٢٥):

لم يكن حزبا بالمعنى المتعارف عليه للأحزاب. كان زمرة عينها الملك «فؤاد» ظنا منه أن هذه الزمرة تستطيع أن تطاول الوفد. مؤسس الحزب هو «حسن باشا نشأت» وكيل الديوان والقائم بأعمال رئيس الديوان. وكان مكتب «حسن نشأت» فى القصر هو المقر غير الرسمى للحزب. وكان مجلس إدارة الحزب عند إنشائه فى يناير ١٩٢٥ يتكون من «محمد بدراوى عاشور» من كبار ملاك الأراضى، و«بولس حنا» وتوجد لافتة باسمه فى الشارع الذى يقع فيه مقر حزب الوفد حاليا، وهو من كبار الملاك بمديرية جرجا، وحسين الحبشى من كبار الملاك بمديرية البحيرة، وأمين غالى من كبار ملاك مديرية الشرقية، ومصطفى أبو رحاب من كبار ملاك مديرية جرجا، وعبد المجيد رضوان من كبار ملاك مديرية الجيزة، والسيد فتح الله محمود من كبار الملاك بالرحمانية ـ مديرية الحيزة، وغيرهم من أغلبية الحزب كانت من بين أعيان الأقاليم وكبار الملاك.

وتشكلت بقية الحزب من مجلس إدارة ولجنة تنفيذية، وترأس الحزب «يحيى إبراهيم» بعد اعتذار توفيق نسيم وأحمد زيور وعزيز عزت عن عدم قبول العرض.

يحيى إبراهيم:

ولد عام ١٨٦١ بإحدى قرى بنى سويف، رأس محكمة الاستئناف فى عام ١٩٠٥ . . اختيير وزيرا للمعارف فى وزارة يوسف وهبة باشا ١٩١٩ . شكل وزارته الأولى (١٥ مارس ١٩٢٣ ـ ٢٧ يناير ١٩٢٤) وكانت وزارة «يحيى إبراهيم» وزارة إدارية نيط بها إجراء الانتخابات وأصدر دستور ١٩٢٣ فى ١٩ أبريل ١٩٢٣ وتم الافراج عن «سعد زغلول» فى ٥ سبتمبر ١٩٢٣، وأفرج عن المعتقلين فى مصر، وعن المحكوم عليهم من أعضاء الوفد والمعتقلين فى سيشل وأجرت حكومة «يحيى إبراهيم» الانتخابات فى ١٢ يناير ١٩٢٤ وحصل فيها الوفد على ١٩٥ مقعدا وأهم من ذلك كله أن رئيس الوزراء الذى أجرى الانتخابات سقط فيها. كان هذا «يحيى إبراهيم» رحمه الله الذى سلك على غير ما يتوقع الملك منه.

على ماهر.. وكيل الحزب:

وهو من هو فى عدائه للوفد فى بداية حياته السياسية وفى نهايتها أيضا . . وزارته الأولى (٣٠ يناير ١٩٣٦ـ٩ مايو ١٩٣٦) كانت على أنقاض وزارة توفيق نسيم التى كان يؤيدها الوفد وتآمر عليها «على ماهر» الذى كان رئيسا للديوان الملكى. ووزارته الثانية (١٨ أغسطس ١٩٣٠) من المستقلين والسعديين وكانت معادية للوفد بطبيعة الحال، ووزارته الثالثة، وهى تلك التى شكلت فى ٢٧ يناير ١٩٥٢، اليوم التالى لحريق القاهرة وإقالة حكومة الوفد. ووزارته الرابعة (٢٤ يوليو ١٩٥٢ـ٧ سبتمبر ١٩٥٢) وفيها تآمر «على ماهر» ضد الوفد ومعه «سليمان حافظ» وعبد الرزاق السنهورى، وأعداء الوفد من الضباط.

محمود أبو النصر..سكرتير عام الحزب:

كان عضوا سابقا بالحزب الوطنى حتى الحرب العالمية الأولى ثم انضم للوفد وعمل بالمحاماة، وكان من كبار الملاك.

وفشل «حزب الاتحاد» فى تكوين لجان له بالأقاليم وظل مجلس إدارة الحزب هو التنظيم الوحيد الموجود. وكان برنامج الحزب، فى جانب كبير منه مقتبسا من برنامج حزب الأحرار الدستوريين خاصة أن التركيب الاجتماعى متشابه. وفشل حزب الاتحاد فى الخصومة مع الوفد ونشأت درجة من الخصومة بين حزب الاتحاد وحزب الأحرار الدستوريين لأن نشاط الحزبين كان يرتكز على «كبار الملاك».

الإخوان المسلمون ١٩٢٨:

لم تكن جماعة الإخوان المسلمين التى تأسست عام ١٩٢٨ تتميز فى سنواتها الأولى عن الجماعات الإسلامية الأخرى، فأحكمت أنشطتها فى بناء المساجد وإنشاء المعاهد التعليمية ونشر الدعوة بوصفها دعوة دينية وأخلاقية فى العام الأول. وظلت الجماعة فى علاقات هادئة مع جماهير الوفد خاصة فى الريف إذ كان التأييد للوفد موجودا داخل الجماعات الإسلامية المختلفة

ويمكن القول إن الجماعة بدأت تتطرق إلى موضوعات ذات دلالة سياسية بدءا من عام ١٩٣٤. وفى رسالة بعنوان «دعوتنا» لم ينكر «الشيخ حسن البنا» الاتهام الموجه إلى الجماعة أنها تتوخى أغراضا سياسية. وأكد أن الجماعة تدعو للعودة إلى الإسلام. وفى المؤتمر الثالث الذى عقد عام ١٩٣٥ جرى الحديث عن الموقف من «التيارات المختلفة». وفى أغسطس ١٩٣٦ كتب «الشيخ حسن البنا» رسالة «نحو النور» أرسلها إلى الملك فاروق و«النحاس باشا» رئيس الورراء. وإلى عدد من الحكام العرب. وكانت الرسالة تحمل برنامجا للإصلاح السياسى والاجتماعى العام. وتدعو الرسالة إلى إلغاء الحزبية! وهذا الموقف يهم «الوفد» بالدرجة الأولى وقد لا تتأثر به الأحزاب الأخرى.. وبدأت الجماعة تتحدث عن الإمبريالية وانتشار الربا وسيطرة الشركات الأجنبية على الثروات وأن إصلاح الأحوال لازم لكل قطاعات المجتمع. ورأى «الشيخ البنا» أنه لا يمكن العمل على تحقيق الطموحات السياسية، أو تركيز الجهود فى النضال السياسى وحده.. بل إن الطريق لضمان الحقوق السياسية لمصر هو أن نعالج محنتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية.

تميزت الجماعة عن الأحزاب الأخرى الموجودة على الساحة بما فيها «الوفد» بالقدرة على التنظيم، فقسمت الجماعة البلاد إلى مناطق تتفق مع التقسيم الإدارى مع إحكام رقابة الهيئة العليا (مكتب الإرشاد) وقد تشكل مكتب الارشاد العام، عام ١٩٣٣ بعد المؤتمر العام وكان «المرشد العام» على قمة التسلسل التنظيمى للجماعة. ولكل شعبة فرقة من الجوالة وهو نظام أوحى لجماعة مصر الفتاة بإنشاء فرق القمصان الخضر.

وأوحت إلى الوفد بإنشاء فرق «القمصان الزرق» برياسة «محمد بلال» رحمه الله. ودخلت هذه الفرق فى صراعات أدت إلى أن تقوم الدولة فى النهاية بحلها. ولوحظ أن الجماعة خلال الحرب العالمية الثانية لجأت إلى نظام الأسر وكانت سرية.. وأدى هذا النظام إلى «الجهاز السرى».

وفى نهاية الثلاثينيات كانت الجماعة قد انتشرت فى كل أنحاء البلاد مما أوجد منافسة قوية بين الجماعة والوفد وإن تميزت الجماعة بالتنظيم الدقيق (شبه العسكرى) .

ويذكر «طارق البشرى» فى كتابه (الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ـ١٩٥٢) أن دعوة الجماعة لرفض الحزبية كانت دعوة موجهة ضد الوفد فى الأساس . وكان هدف الرجعية أن تحطم الوفد إما باصطناع أحزاب منافسة أو بالدعوة إلى إلغاء الحزبية . وكان الحديث عن الزعامة يحمل غمزا واضحا فى الزعامة الوفدية ، باعتبارها الزعامة الجماهيرية . وأرادت الرجعية المحلية أن يخلو وجه الحياة السياسية من الوفد . وظهر للسراى من تجربتى حزب الاتحاد ١٩٢٥ والشعب ١٩٣١ فشل محاولاتها إنشاء حزب لها . وأصبح عليها أن تعتمد فى صراعها مع الوفد على العواطف الجماهيرية الفجة تجاه فاروق الذى تولى الملك صبيا ، وعلى حزب السعديين الذى انشق على الوفد . كما رأت السراى الاقتراب من أى تنظيم حماهيرى جاهز يمكن له من القوة لقاء استخدامها إياه .

* * *

لما جاءت حكومة الوفد عام ١٩٤٢ وشرعت فى إجراء انتخابات جديدة قرر مرشد الإخوان ترشيح نفسه (كانت علاقاته قد توطدت مع السعديين) فاستدعاه «النحاس باشا» وطلب إليه أن ينزل عن هدا الترشيح مقابل أن تطلق يده للمضى فى دعوته على أن تكون دعوة دينية خالصة لا شأن لها بالسياسة ، فوافق المرشد العام وباعد بين نفسه وبين السياسة فى تلك الفترة حتى أقيلت حكومة الوفد وجاءت حكومة السعديين فى أكتوبر ١٩٤٤ . حاول الإخوان أن يوطدوا العلاقة بالسعديين فأعلن السعديون لهم أن أقل ما يطلب منهم هو إعلان الخصومة الشديدة للوفد . ووافق الإخوان على ذلك .

* * *

المعروف تاريخيا أن جماعة الإخوان المسلمين قد وصلت إلى ذروة توسعها عام ١٩٤٦ واتخذت مواقف مؤيدة لحكومة صدقى ١٩٤٦ ولحكومة النقراشى سنة ١٩٤٧ . واتخذت موقف العداء الصريح من كافة قوى الحركة الوطنية ومنها الوفد والتنظيمات الماركسية .

ووقعت مصادمات شديدة بين الطلاب الإخوان فى الجامعة والطلاب الوفديين واليساريين . ونذكر منها المظاهرة التى قام بها طلاب الإخوان فى جامعة فؤاد الأول فى ١١ يناير ١٩٤٨ واعتدوا فيها على الطلاب الوفديين واليساريين . وأعلنوا تأييدهم

لإسماعيل صدقى واستشهدوا بالآية الكريمة ﴿واذكر فى الكتاب إسماعيل..﴾ وقام الطلبة الوفديون واليساريون والمستقلون بالرد عليهم فى اليوم التالى مباشرة فى مظاهرة عنيفة هتفت بشعارات «لا ملك إلا الله وبحياة الجمهورية الأولى وحياة مصطفى النحاس» وألقى البوليس القبض على قادة هذه المظاهرة وهم: «فاروق القاضى، ومحمد منيب الجعلى، وسعد مسيحة، وإلهامى سيف النصر، وحسين الغمرى، ولمعى المطيعى»

* * *

وبعد مرور سنوات وعودة الوفد إلى الحياة السياسية بما عرف بـ «الوفد الجديد» تم التنسيق بين الوفد الجديد والإخوان المسلمين فى الانتخابات العامة. وإن كان هذا التنسيق لم يستمر ولم يتكرر إلا أنه نوع من التهدئة بعد أن كانت الخصومة دائمة.

السبعة ونصف: (الوفد السعدى)

فى أول يناير سنة ١٩٣٠ شكل «مصطفى النحاس باشا» وزارته الثانية (أول يناير ١٩٣٠ـ ١٩ يونيو ١٩٣٠) وكانت المفاجأة استبعاد «على الشمسى» من التشكيل الوزارى الجديد. وعام ١٩٣٢ قدم «نجيب الغرابلى» استقالته لخلافه مع «مكرم عبيد» لأسباب مهنية. وقدم «الغرابلى» استقالته بتشجيع من مؤيدى «على الشمسى» ولكن «النحاس باشا» طلب من «الغرابلى» سحب الاستقالة فاستجاب «الغرابلى». وفى ٢٠ نوفمبر ١٩٣٢ حرم الوفد عددا من أعضائه شكلوا نوعا من التكتل داخل الوفد وهم: «حمد الباسل وفتح الله بركات ومراد الشريعى وعلوى الجزار وفخرى عبد النور وعطا عفيفى وعلى الشمسى» وكان معهم فى الأساس «نجيب الغرابلى» أى أنهم كانوا ثمانية.. أطلقوا على أنفسهم اسم «الوفد السعدى». ولقصر قامة «على الشمسى» أطلقت عليهم الصحافة اسم «السبعة ونصف». وقد نفخ القصر فى هذا الانشقاق. وكان «إسماعيل صدقى» يشدد من قبضته على الشعب والحياة الدستورية. وكان الإنجليز والملك يقفون خلف إسماعيل صدقى الذى يؤيد الانشقاق الجديد عن الوفد. وأيد حزب الأحرار الدستوريين هذا الانشقاق وطالب بحكومة ائتلافية. ولكن الوفد رفض هذا الطلب.

ولم يؤثر هذا الانشقاق فى الوفد وذلك لأن عددا من العناصر القيادية حاصرت هذا الانشقاق أمثال «أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى ومكرم عبيد». وقد ذاب هذا الانشقاق وبدأ حجمه يتآكل بعودة عدد منهم إلى الوفد وانصراف عدد آخر عن العمل

السياسى . . ولم تستمر غالبيتهم فى إظهار العداء للوفد ولمصطفى النحاس . ولم تكن هذه العناصر شرسة فى خصومتها مع الوفد .

جماعة مصر الفتاة ١٩٣٣:

البداية فرعونية وهى لا تغضب أحدا . بدأ بها «أحمد حسين» و«محمد حسين هيكل» وتخليا عنها بعد فترة . عام ١٩٣٠ بدأ نشاطه الصحفى فى مجلة «الصرخة» بدعوته للفرعونية : «يا شباب النيل يا سلالة الفراعنة، مصر مركز العالم وأم الحضارات، مصر فوق الجميع» . ويوقع مقالاته باسم أحمس ويؤسس فيلق «أحمس» ويطلب من «محمد محمود» أن يرأس هذا الفيلق . أحمس ومحمد محمود صعيديان وتقرب من محمد محمود والأحرار الدستوريين . وبدأ نشاطه بولاء لا حدود له للجالس على العرش . . وهذا كله له مدلوله لدى الوفد .

ودعا إلى مشروع القرش برياسة «الدكتور على باشا إبراهيم» وأعلن عن تكوين «جمعية مصر الفتاة» فى ١٢ أكتوبر ١٩٣٣ وتحول إلى رجل القصر «على ماهر» الذى مال بطبعه لدول المحور إيطاليا الفاشية وألمانيا النازية فكان الوفد بحنكة زعيمه «مصطفى النحاس» يعادى الفاشية والنازية ويحرص على الديمقراطية . وتعرض الوفد والنحاس باشا لهجوم حاد من مصر الفتاة وأحمد حسين . . وكانت القمصان الخضر (مصر الفتاة) و«القمصان الزرق ـ الوفد» تتشابكان فى معارك دامية فى الشوارع . وتعرض الوفد ومصطفى النحاس لحملات شعواء من «أحمد حسين» ومصر الفتاة . وللتاريخ من حق «أحمد حسين علينا» أن نقول إنه بعد أن لقى التعذيب من جانب تلميذه فى مصر الفتاة «جمال عبد الناصر» اعترف بكل أخطائه فى حق الوفد ومصطفى النحاس وكتب مقالات بجريدة الجمهورية بعنوان «شهادة للتاريخ عن مصطفى النحاس» بتاريخ ٢٨ أغسطس ١٩٧٥ أشاد فيها بسيادة القانون وأحكام الدستور فى عهود الوفد ومصطفى النحاس .

وعلى الرغم من أن بعض أعضاء مصر الفتاة أعلنوا فى فترة ما أن «ما يمثلونه هو الوفدية الحقة فإن شعارات مصر الفتاة كانت تجنح إلى شعارات موسولينى وهتلر (ألمانيا فوق الجميع مثلا) وبلغة «أحمد حسين» فإن مصر فوق الجميع إمبراطورية عظمى تتألف من مصر والسودان وتحالف الدول العربية وتتزعم الإسلام .

والروح السائدة فى مصر الفتاة هى «الروح العسكرية» وأعضاؤها كانوا يسمون «جنود مصر الفتاة» . وللحقيقة فإن البرنامج الاجتماعى الاقتصادى لمصر الفتاة لم يكن مرفوضا

من جانب الوفد، ويرى «ماريوس كامل ديب» أن مصر الفتاة جمعت بين ثلاثة تيارات. «الراديكالية الوفدية ـ التيار الإسلامي ـ التيار الفاشي».

وقد ظهرت النزعة الفاشية في مصر الفتاة في الفترة من ١٩٣٣ـ١٩٣٨ . وانقسم الأعضاء إلى أعضاء عاديين وجماهيريين. وسمى فرقة من فرق المجاهدين باسم «فرقة فؤاد الأول» ثم «فرقة فاروق». . وكل هذه الأعمال موجهة بطريقة أو أخرى ضد الوفد.

وهناك العديد من الأدلة الصريحة على أن «على ماهر» العدو القديم اللدود للوفد كان يستخدم مصر الفتاة ويمولها منذ يوليو ١٩٣٥ . وازدهرت الجماعة بمؤازرة على ماهر (يناير ـ مايو ١٩٣٦) وحظيت بالمساعدة العلنية من «محمد على علوبة» وزير المعارف. وخلال عام ١٩٣٨ عمدت مصر الفتاة إلى تبنى آراء القصر وتوجهاته.

ولقد واجهت حكومة الوفد (١٩٥٠ ـ١٩٥٢) موقفين متعارضين من «الحزب الاشتراكي ـ مصر الفتاة سابقا»، عند إلغاء المعاهدة ٨ أكتوبر ١٩٥١ اتخذ الحزب الاشتراكي موقف التأييد لحكومة الوفد وأعلن ذلك في «صحيفة الاشتراكية ١١ أكتوبر ١٩٥١»، وقابل «أحمد حسين» فؤاد باشا سراج الدين والدكتور محمد صلاح الدين. وأعلن أن خدمة القضية الوطنية يكون بالوقوف إلى جانب الحكومة. ولكن الحزب الاشتراكي سرعان ما عدل عن هذا الموقف وهاجم حكومة مصطفى النحاس بضراوة، وتحول التأييد الواضح إلى خصومة واضحة.

الهيئة السعدية ١٩٣٧:

قبل أن أدخل في التفاصيل أسجل أن عناصر هذه الخصومة كانوا رجالا يعرفون أقدار بعضهم البعض. . كان «أحمد ماهر» لا يسمح أبدا لأحد من جلسائه أن يسيء إلى «مصطفى النحاس» لأنه يعرف قدر «مصطفى النحاس» . وبعد أن اغتيل «محمود فهمي النقراشي» لم يكن في جيبه سوى مبلغ ٢٥ قرشا!

وكان من القرارت الأولى التي اتخذتها حكومة الوفد (يناير ١٩٥٠ـ يناير ١٩٥٢) معاش استثنائي للمرحوم محمود فهمي النقراشي.

كان قادة الانشقاق (السعدي) أحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي وإبراهيم عبدالهادي. . وكل واحد منهم «رجل من مصر» وله تاريخ. . مع مساء يوم السبت ٢٤ فبراير تقدم «محمود العيسوي» المحامي في مكتب «عبد الرحمن الرافعي» تقدم من

«الدكتور أحمد ماهر» رئيس مجلس الوزراء وأفرغ «العيسوى» رصاصات مسدسه فى صدر رئيس الوزراء فسقط قتيلا فى البهو الفرعونى بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ. وفى ٢٨ ديسمبر من عام ١٩٤٨ كان «محمود فهمى النقراشى» رئيس الوزراء ووزير الداخلية والخارجية يتأهب ليصعد إلى مكتبه فى وزارة الداخلية وتقدم منه طالب بالطب البيطرى «عبد المجيد أحمد حسن» يرتدى زى أحد ضباط البوليس وأردى «النقراشى باشا» قتيلا أمام مصعد وزارة الداخلية.

أما الثالث فهو «إبراهيم عبد الهادى باشا» طالب الحقوق الذى كان على رأس قائمة الطلاب الذين اعتقلتهم سلطات الاحتلال الإنجليزى عام ١٩٢٠. وأرسل «مصطفى النحاس» من القاهرة برقية إلى «سعد زغلول» فى لندن فى أول يوليو ١٩٢٠ ورأى «سعد زغلول» قطع المفاوضات مع «ملنر» والعودة إلى مصر ورأى «عدلى يكن ومحمد محمود وأحمد لطفى السيد وعبد العزيز فهمى» ضرورة «التريث». «إبراهيم عبد الهادى» هذا حكم عليه قادة (٢٣ يوليو ١٩٥٢) بالإعدام ثم تم تعديل الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة.

هؤلاء الثلاثة كانوا على رأس الانشقاق عن «الوفد» وشكلوا ما عرف باسم «الهيئة السعدية» نسبة إلى «سعد زغلول»

كانت «الخصومة» هذه المرة شديدة نظرا لتاريخ قادة الانشقاق الثلاثة وقدراتهم وماضيهم. وقد تركز نشاط السعديين فى المدن أكثر من الريف. وكانت لجان «الحزب السعدى» يغلب عليها طابع التجار والصناعيين وبعض الأعيان. لقد عبر «الحزب السعدى» عن المصالح التجارية والصناعية. واهتمت الحكومات السعدية بدعم اتحاد الصناعات. وعرف عن «بنك مصر» التعاطف مع «الحزب السعدى» وكان أحد الاتهامات الرئيسية التى وجهها رئيس الحزب السعدى ضد وزارة الوفد تمثل فى مؤازرة الوزارة الوفدية للعمال، خاصة فى الورش الحكومية والمطابع الأميرية. وأضاف «أحمد ماهر» أن موقف الوزارة الوفدية أدى إلى تفشى روح التمرد بين هؤلاء العمال الذين أصبحوا يتحكمون فى رؤسائهم!

وقد لاحظ «ماريوس كامل ديب» أن نظام رسوم عضوية الحزب السعدى كان مجحفا بالنسبة للطبقات الدنيا (العمال والفلاحين) مما حال دون انضمام أفراد هذه الفئات الاجتماعية للحزب، فى حين تمتع العديد من أفراد تلك الفئة بعضوية لجان الوفد دون حواجز مالية أو نفسية. وكانت عملية التوجه إلى الجماهير أكثر سهولة بالنسبة لزعماء

الوفد عنها بالنسبة لقيادات الحزب السعدى . وعلى أية حال لم يكن الحزب السعدى حزبا جماهيريا .

وقد حاول الحزب السعدى محاكاة أساليب الوفد فيما يتصل بتنظيم الشباب والطلبة مع ملاحظة الغياب شبه الكامل لأية محاولة لتنظيم العمال . ولم يحز الحرب السعدى أى نجاح ملموس بين الطلبة

الكتلة الوفدية ١٩٤٢:

الكتاب الأسود وحزب الكتلة الوفدية هما قمة الخصومة بين الوفد وانقسام الكتلة الوفدية ، وبين مصطفى النحاس ومكرم عبيد باشا . وحقيقة هذه الخصومة أنها مؤامرة من صناعة الملك فاروق وتدبير «أحمد حسنين» رئيس الديوان الملكى ونفذ المؤامرة الرجل الثانى فى الوفد والسكرتير العام للوفد «مكرم عبيد باشا» .

«سعد زغلول باشا» صم «مكرم عبيد» إلى الوفد فى ٦ مايو ١٩٢١ . كان «سعد باشا» عائدا من الإسكندرية إلى القاهرة بعد أن عاد من أوروبا فى ٤ أبريل ١٩٢١ . وفى القطار قدم «ويصا واصف» مكرم عبيد إلى سعد باشا .

وقصة «الكتاب الأسود» موجزها ـ ونحن نكتب التاريخ ولا حيلة لنا فيه . واستنادا إلى : «حوار وراء الأسوار لجلال الحمامصى ، ومذكرات حسن يوسف وأسرار الساسة والسياسة لمحمد التابعى» أن «جلال الدين الحمامصى» فى ليلة من ليالى أغسطس ١٩٤٢ ذهب إلى أحمد حسنين واتفقا على تسجيل ما أسمياه الاستثناءات والانحرافات فى عريضة ترفع إلى الملك . ثم اقترح الحمامصى نشر العريضة فى كتاب . وسافر الحمامصى إلى رأس البر وعرض ما تم على «مكرم عبيد» . وسجل الحمامصى أن «أحمد حسنين» كان يتابع تأليف الكتاب . ووافق على أن يتسلم العريضة لحفظها فى حزانة القصر حتى لا تقع فى أيدى حكومة الوفد . وفى ٣١ مارس ١٩٤٣ توجه مكرم عبيد إلى القصر وتسلم العريضة المحفوظة فى خرانة القصر وقدمها إلى الملك فاروق . هذه هى الوقائع فى صناعة الكتاب الأسود بين مكرم عبيد وأحمد حسنين وجلال الحمامصى . وكان الملك قد استقبل «مكرم باشا» قبل ذلك بفترة وتمت المقابلة بدون علم «النحاس باشا» رئيس الوفد الذى سكرتيره العام مكرم عبيد ، ورئيس الوزارة التى يحتل فيها مكرم عبيد موقعا مرموقا .

ولكن «أحمد حسنين» صاحب المؤامرة لم يفوت هذه الفرصة للوقيعة بين «النحاس

باشا ومكرم باشا» فأوعز «حسنين» لمندوب الأهرام بأن يطلب من سكرتير الوفد تصريحا عن لقائه بالملك.

وأدلى «مكرم» بتصريح نشرته الأهرام أشاد فيه بالملك. وقرأ «النحاس باشا» التصريح ولم يكن «مكرم» قد أخبره بشيء عن المقابلة. وفى اتصال تليفونى فى وجود «محمد التابعى» حذر فيه «النحاس باشا» مكرم من محاولات القصر للوقعية بينهما والدكتور «محمد حسين هيكل» فى مذكراته فى السياسة المصرية أوضح أن «أحمد حسنين» كان فى أحاديثه مع «مكرم باشا» يلقى إليه بكلام مفاده إمكانية أن يتولى «مكرم باشا» رئاسة الوزارة أسوة ببطرس غالى ويوسف وهبة. وهكذا دفع الطموح بمكرم عبيد إلى الانقلاب على صديقه ورئيسه «مصطفى النحاس».

ولكن ما حقيقة الكتاب الأسود وقيمته فى الميزان؟ أكتفى هنا بما جاء فى مذكرات «إبراهيم باشا فرج» التى أعدها «الزميل حسنين كروم» وما جاء فى مذكرات «حسن يوسف» حامل أختام الملك. قال «حسن يوسف»: «اشتمل الكتاب على سبعة أبواب ونحو مائة مسألة أغلبها أصغر من أن يذكر.. وفيما عدا خمسة اتهامات أو ستة تستحق التسجيل إلا أن مكرم باشا قصر جهوده على تأييدها بما يثبت صحتها».

هذا هو التقييم المحايد للكتاب. ويضيف إلى الموضوع أن السلطات البريطانية قد عرفت بالكتاب الأسود ولكنها حرصت على عدم تبليغ «مصطفى النحاس باشا» رئيس الوزراء والحاكم العسكرى. وتلخيص الموقف أن الكتاب الأسود مؤامرة من القصر قام بالدور الأكبر فيها «أحمد حسنين» عدو الوفد.. واحتفظ بالكتاب الأسود فى خزانة القصر إلى حين ذهب «مكرم» وأخذ الكتاب وقدمه للملك.. والإنجليز أيضا عرفوا بالكتاب وموضوعه وأخفوا الخبر عن «النحاس باشا».

وتمضى الأيام وفى اليوم الرابع عشر من أبريل عام ١٩٤٧ رحل إلى رحاب الله «محمد صبرى أبو علم» السكرتير العام للوفد وكان «مصطفى النحاس» على رأس الجماهير يبكى «محمد صبرى أبو علم» السكرتير العام للوفد. وأقبل «مكرم عبيد» السكرتير العام السابق للوفد على الزعيم «مصطفى النحاس يحتضنه ويطلق قوله المشهور «إن مات صبرى فإن حب مكرم للنحاس لا يموت». وفى ٥ يونيو ١٩٦١ يرحل «مكرم عبيد» السكرتير العام للوفد. ويرسل «النحاس باشا» برقية حزينة موجزها أنه كان يتمنى أن يفقد إحدى عينيه ولا يسمع خبر وفاة مكرم عبيد! النحاس باشا أرسل برقية ولم يذهب لأن «جمال عبدالناصر» منعه من السير فى جنازة مكرم باشا.

على أية حال فإن «مكرم عبيد» قدم لجمال عبد الناصر وقيادة (٢٣ يوليو ١٩٥٢) مادة زائفة فى الكتاب الأسود.

الوفد ومصطفى النحاس
حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

واجه الوفد و«مصطفى النحاس» فى ظل نظام «٢٣ يوليو ١٩٥٢» خصومة شرسة وحربًا متشعبة الأطراف. ولكى ندرس هذه الخصومة يلزم أن ننظر فى موقف أمريكا من الوفد، وفى موقف عناصر الحزب الوطنى. وفى محاكمات الثورة الموجهة أساسا ضد الوفد وضد مصطفى النحاس مما يضىء لنا تفسير التطابق المذهل بين الأهداف الأمريكية ومواقف الانقلاب فى سنواته الأولى على الأقل.

أمريكا والوفد:

انتهت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ وقد أقام الاتحاد السوفيتى دول الديمقراطيات الشعبية فى شرقى أوروبا. واهتمت أمريكا بمنطقة الشرق الأوسط لترث النفوذ البريطانى. وركزت أمريكا أفكارها إلى «إيران» وإلى «مصر».

وكانت الأوضاع فى إيران ومصر تثيران القلق عند أمريكا. فى «إيران» «محمد مصدق» وتوجهاته الاستقلالية تسانده القوى الشعبية (مجاهدى خلق وحزب تودة الشيوعى). وفى مصر «مصطفى النحاس» وزعامته الشعبية العارمة وفى عهده أعلن «مصطفى النحاس» موقف الحياد أثناء الحرب الكورية والتهب الشارع المصرى بالمظاهرات الشعبية الوطنية من الوفديين واليساريين وأعضاء الحزب الاشتراكى «أحمد حسين» وارتفعت الأصوات ضد الاستعمار الأنجلو أمريكى والمطالبة بالاستقلال والكفاح المسلح. وفى ٨ أكتوبر أعلن «مصطفى النحاس» إلغاء المعاهدة وكانت حكومة الوفد تشجع الكفاح المسلح. والعمال المصريون ينسحبون من المعسكرات فى القناة. وفى ١٤ نوفمبر ١٩٥١ سار مصطفى النحاس على رأس مظاهرة من مليون مواطن تؤكد زعامته وتشير إلى تصاعد قوى الوفد.

وفى إيران سقط «محمد مصدق» واغتيل وزير خارجيته وسلمت أمريكا إيران للشاه محمد رضا بهلوى وتساندہ القوى الرجعية، أما فى مصر فقد أحرقت القاهرة.

الكفاح المسلح:

بعد أن أقر البرلمان تشريعات إلغاء المعاهدة بعث «محمد صلاح الدين وزير الخارجية إلى السفير البريطاني في القاهرة بتاريخ «٢٧ أكتوبر ١٩٥١» برسالة.. تفيد أن هذه الإجراءات تعني ألا تسري من الآن معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا التي وقعت في لندن يوم ٢٧ أغسطس ١٩٣٦، وكذلك الاتفاق الذي وقع في نفس اليوم، ما تتمتع به القوات البريطانية حتى الآن من معونات وامتيازات.

وبعد إلغاء المعاهدة تحرك الشعب وامتنع سائقو القطارات عن نقل الجنود والمعدات البريطانية. وأضرب عمال الشحن والتفريغ في الموانئ المصرية عن تفريغ أية حمولة لبريطانيا. ونزلت الدبابات البريطانية إلى الشوارع تطلق النار على المتظاهرين.

وتحرك الشعب لمؤازرة الحكومة وتحقيق التضامن سنها وبين ممثلي الأحزاب والاتجاهات السياسية لتوحيد العمل السياسي، وتعظيم النشاط الفدائي وفي ١٥ أكتوبر فتح باب التطوع في كتائب التحرير. وكان الاتجاه أن تكون الكتائب قومية لا حزبية. وتكون مجلس قيادة الكتائب برئاسة عزيز المصري ووجيه أباظة وحسن عزت وعبد الحميد صادق وعطية صابر وعبد الرحمن أباظة وتوفيق الملط والعمدة جمال عزام، ومدحت عاصم وأحمد أبو الفتح وإحسان عبد القدوس

حريق القاهرة:

كان من أهداف أمريكا سقوط مصطفى النحاس وسقوط حكومة الوفد فوقع «حريق القاهرة» ولا يمكن إبعاد الشبهة عن أمريكا ومخابراتها المركزية عن هذا الحادث الخطير في ٢٦ يناير ١٩٥٢ وإقالة حكومة الوفد في اليوم التالي.

وفي ٢٣ يوليو ١٩٥٢ استولى الضباط الأحرار بقيادة «جمال عبد الناصر» على السلطة في مصر.

٢٣ يوليو والوفد:

كل الدلائل تشير إلى أن أمريكا وراء الإطاحة بحكومة الوفد وكذلك هي أيضا وراء ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وكتبنا من قبل عدة مرات عن «الوثائق الأمريكية» التي تشير إلى موقف

أمريكا من الوفد أو تشير إلى ضرورة التغيير فى مصر وإلا سقطت مصر فى أيدى الاتحاد السوفيتى والشيوعيين .

الوثائق الأمريكية:

الدكتور رضا شحاتة عندما كان مستشارا بالخارجية المصرية أعد دراسة وترجم بعض النصوص من الوثائق الأمريكية . وعرض هذه الدراسة ولخصها غنيم عبده وقامت بنشر هذه الدراسة ونصوص الوثائق الأمريكية مجلة المصور المصرية فى أعدادها من (٣١ يوليو ـ ٢١ أغسطس ١٩٨٧) . تقرير يقول «إن المستقبل فى مصر كئيب» . وفى أعقاب إلغاء معاهدة ١٩٣٦ كان تقرير «كافرى» السفير الأمريكى فى القاهرة : «أنه ما لم يتم التوصل لحل حول القناة فإن انفجارا قويا ستكون له تداعيات تصل إلى الثورة والسيطرة الشيوعية» وهنا يكشف «كافرى» عن خوف أمريكا من سقوط مصر فى براثن الشيوعية . ويقول . «إن الولايات المتحدة تبدى الأسف لاستمرار حرب العصابات ضد البريطانيين . . إن القلاقل الناتجة عن مقاطعة العمال المصريين للقواعد البريطانية أمر يؤثر فى الوضع المضطرب فى الشرق الأوسط» .

ويصف التقرير الوفد بقوله : «إن الوفد أفسد حزب سياسى فى تاريخ مصر الحديث»! وبعد حريق القاهرة والإطاحة بحكومة الوفد يقول التقرير : «وقد أبدى السفير الأمريكى فى القاهرة ارتياحا تاما لتغيير حكومة الوفد» .

لقد تحقق إذن المخطط الأمريكى فى مصر . . أقيل النحاس باشا وتغيرت حكومة الوفد وأبدى السفير الأمريكى فى القاهرة ارتياحه التام . . ثم استولى الضباط الأحرار على السلطة فى مصر فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

٢٣ يوليو ١٩٥٢:

الآن لم يعد هناك شك فى أن أهداف أمريكا وما قامت به «٢٣ يوليو ١٩٥٢» كانت متطابقه فى الإطاحة بالوفد وضرب زعامة مصطفى النحاس وضرب الحركة التعبية . وفى اليوم الأول قابل على صبرى ديفيد إيفانز الملحق الجوى بالسفارة الأمريكية . وطرح على صبرى مخاوف رجال ٢٣ يوليو من تطلع الوفد للحكم ، ومن مهاجمة التيوعيين للانقلاب وطمأن الملحق الأمريكى بأن الحركة ليست لها صلة بالإخوان المسلمين! وفى صباح ٢٤ يوليو أيضا اجتمع البكباشى سليمان محمود والصاع عبد المنعم النجار بديفيد

إيفانز وأبلغاه بطلب معونة عسكرية ومعدات من أمريكا والاشتراك فى قيادة مشتركة مع الحلفاء والقضاء على النفوذ الشيوعى. وقد نقل وجيه أباظة للأمريكان أن الصحف الشيوعية المعارضة: «الملايين» الاشتراكية و«الكاتب» مجلة أنصار السلام سوف يوقف صدورها. ومن المنتظر أيضا إغلاق المصرى أفندى يقصد جريدة «المصرى». واقتضت الظروف ضرب الوفد والشيوعيين أولا، ثم مطاردة الإخوان بشراسة عام ١٩٥٣، وتم حل الأحزاب وإلغاء دستور ١٩٢٣ وفتح السجون والمعتقلات. وعام ١٩٥٤ تشكلت محكمة الثورة لمحاكمة الرموز القيادية للوفد «فؤاد سراج الدين وإبراهيم فرج». لقد كانت تلك الأهداف التى حققها جمال عبد الناصر هى تماما أهداف أمريكا.

ولنا كلمة:

الوفد على امتداد مسيرته تعرض للحرب من أمريكا و٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأحد عشر حزبا وجماعة.. وظل تياره موجودا فى باطن القرية والمدينة والمهنيين وكل أقسام التحالف الشعبى الواسع الذى بدأ به فى ثورة ١٩١٩. وكان هناك مليونان فى عضوية الوفد الجديد عام ١٩٧٨. ومن الطريف أن جريدة الأهرام نشرت على صفحتها الأولى خبر انضمام مليون عضو بالوفد الجديد فور إعلانه وكان أن استدعى «أنور السادات» المرحوم على الجمال رئيس تحرير الأهرام وقت ذاك وعنفه لأنه سمح بنشر هذا الرقم مما يدعم موقف الوفد. وفى تلك الأيام تصادف أن جلست إلى صديقى «حسن سلومة» فى حديقة المبنى القديم لنقابة الصحفيين وجاء ذكر موضوع تعنيف «السادات» لعلى الجمال فوجدت المرحوم حسن سلومة يبتسم وعرفت منه أنه صاحب هذا الخبر وأن الرقم كان مليونين واختصره إلى مليون!

الأسانيد

١ـ إبراهيم طلعت ـ مذكرات «أيام الوفد الأخيرة» .

٢ـ إبراهيم عامر ـ ثورة مصر القومية .

٣ـ إسماعيل صدقى ـ مذكرات .

٤ـ حسن يوسف ـ مذكرات «القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢ ـ١٩٥٢» .

٥ـ سعد زغلول ـ مذكرات (تحقيق د. عبد العظيم رمضان) .

٦ـ شهدى عطية الشافعى ـ تطور الحركة الوطنية فى مصر .

٧ـ طارق البشرى ـ الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ـ١٩٥٢ .

٨ـ فخرى عبد النور ـ مذكرات (ثورة ١٩١٩) .

٩ـ د. فطين أحمد فريد ـ (ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢) .

١٠ـ لمعى المطيعى ـ موسوعة هذا الرجل من مصر ـ المجلد الأول .

١١ـ ماريوس كامل ديب ـ (الوفد وخصومه) ترجمة عبد السلام رضوان .

١٢ـ محمد التابعى ـ أسرار الساسة والسياسة .

١٣ـ د. محمد أنيس ـ صفحات مجهولة من التاريخ المصرى .

١٤ـ د. محمد حسين هيكل ـ مذكرات فى السياسة المصرية ٣ أجزاء .

١٥ـ محمد كامل سليم ـ صراع سعد فى أوروبا .

١٦ـ د. وحيد رأفت ـ فصول من ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

الصراع بين القصر والوفد
عصر الملك فؤاد
(١٩٢٢- ١٩٣٦)

دكتور سامى أبو النور

* تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ومقدمات الصراع
* الصدام بين القصر وحزب الأغلبية
* التعاون المفقود بين القصر والوزارات الوفدية
* القصر ومحاولات الهيمنة على وزارات الائتلاف الوفدية
* حصاد العلاقة بين الوفد والقصر

• تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ومقدمات الصراع:

عندما أصدرت بريطانيا تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ من جانب واحد، كان ذلك يعنى فى الظاهر أن مصر قد حصلت على استقلالها من الناحية الشكلية. بيد أن هذا التصريح مع اعترافه الرسمى بالاستقلال، فإنه كان يحمل فى ثناياه كذلك الاعتراف الضمنى بأن مشيئة مصر لا تزال ناقصة، وأنه لا يزال حاليا من الطابع الذى يقرر إرادتها. والأخذ بمقولة أن التحفظات الأربعة الواردة فى التصريح سوف تكون محلا للتفاوض بين البلدين على أمل الوصول بشأنها إلى اتفاق لم يكن ينفى بحال أن آثار الحماية مارالت باقية قد يتم الاتفاق عليها وقد لا يتم

وينهض دليلا على نوايا بريطانيا ما استبقته لنفسها من تحفظات، وأرجأت المناقشة بشأنها إلى مفاوضات مقبلة، إذ ظلت ـ أى هذه التحفظات ـ بمثابة العقبة التى استحال معها الوصول إلى أى اتفاق خاصة مسألة السودان، وذلك فى كل أطوار المفاوضات التى جرت بعد ذلك وحتى إبرام معاهدة ١٩٣٦، مما يظهر معه إصرار بربطانيا على ألا يمس التصريح وضعها فى البلاد بشكل جوهرى[1].

والواقع أن المناخ السياسى العام الذى واكب إصدار التصريح لم يكن قط مناسبا. من ذلك أن القبض على سعد زغلول ونفيه ورملائه خارج البلاد، كان إجراء فى حد ذاته كافيا لدحر أى مشروع وحرمانه من تأييد الرأى العام، حتى بفئاته المعتدلة مهما كان هذا المشروع متفقا مع الأمانى الوطنية أو حتى قريبا منها. بل إن هذا النفى قد جعل هذا التصريح يبدو وكأنه نتاج تآمر العناصر المعتدلة ـ من أمثال عبد الخالق ثروت وعدلى يكن ـ من جانب، وبريطانيا من ناحية أخرى.

على الجانب الآخر حمل التصريح تأثيراته على دور القصر كمؤسسة سياسية ففى مرحلة ما قبل التصريح كان الجانب البريطانى هو المصدر الحقيقى لسلطة العرش، الأمر الذى لم يكن يتمق مع أطماع فؤاد وآماله فى الحكم المطلق والتخلص من مظاهر السيادة البريطانية

إلا أنه بصدور تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، غدا المناخ أكثر ملاءمة للقصر الملكى لكى يلعب دوره، إذ أصبح «فؤاد» يحكم دولة من الناحية النظرية مستقلة ذات سيادة، وراح يخطب ود قوى الاحتلال، بعد أن اعترفت به ملكا على مصر «المستقلة»، واطمأن إلى مكانته وذريته على عرش البلاد بعد أن أصدر مجموعة من المراسيم الملكية لتنظيم

وراثة العرش ووضع نظام الأسرة المالكة رتب بها من ينحصر فيهم لقب الإمارة، ويحكم قبضته على العائلة العلوية كى يجنب ذريته مغبة أى صراعات قد تدور حول العرش. وعلى الإجمال فقد بات التصريح قاعدة لسياسة حكم القصر.

على الجانب الآخر أرخ إصدار التصريح بداية لصراع حاد بين القصر والحركة الوطنية ممثلة فى الوفد المصرى بزعامة سعد زغلول. حقيقة أن تفجير الصراع بين الطرفين كان أمراً حتميا نتيجة لما بينهما من اختلافات جذرية فى المبادئ والغايات. فالوفد بحكم أيديولوجيته ورصيده الشعبى، اقتعد لنفسه صدارة الحركة الوطنية. ولعل تبنيه لفكرة الحكم الديمقراطى، بشكل خاص فى مواجهة القصر، قد أوقعه فى صراع حاد مع فؤاد الذى تولى عرش البلاد، وراح يتطلع إلى إرساء قواعد حكمه، وإحكام سيطرته على البلاد، ولم يكن يقبل وهو يصدر ذلك أية محاولة للحد من سلطاته واتجاهاته نحو الحكم المطلق.

والصراع بين القصر والوفد بهذا المعنى، كان صراعا بين عقائد مختلفة ومفاهيم متباينة اعتنقها طرفا الصراع، دون أن يكون صراعا بين سعد زغلول وفؤاد فحسب. يتأيد ذلك بأن غياب أى منهما عن الساحة لم يؤرخ نهاية لهذا الصراع الذى تمتد جذوره إلى ما قبل ظهور الوفد كحزب سياسى بالمعنى المفهوم، بل منذ كان مجرد حركة سياسية تمثل البلاد فى المطالبة باستقلال البلاد. ولعل ما ساعد على تعميق أسباب الخلاف بين الوفد والعرش، ما كان من تشكيل الوفد الرسمى للمفاوضات المصرية ـ البريطانية برئاسة عدلى يكن فى ١٩ مايو ١٩٢١، وصدور المرسوم الملكى بذلك متجنبا إشراك الوفد فيه مما أحنق سعدا ورفاقه على فؤاد، وكشف عن اتجاهات القصر وعدائه للوفد.

• الصدام بين القصر وحزب الأغلبية:

انحاز الوفد كحزب شعبى لقضية الديمقراطية، ودفاعه عن الدستور والحكم النيابى إنما يصدر عن اقتناع قيادته بأن بقاءها فى مواقع السلطة كان دائما رهنا بهما. على الجانب الآخر بدا الملك فؤاد بمظهر الحاكم الأوتوقراطى الأنانى الذى يفضل أن يرى مصر تغرق على أن تسبح بدونه.

ولا ريب فى أن الوفد بزعامة سعد زغلول ـ خاصة أثناء الوزارة الدستورية الأولى ـ قد سعى إلى الحد من أوتوقراطية العرش، ودارت بينهما صراعات حادة، خلعت على الوفد زعامته للحركة الوطنية وأكسبته شعبية لا ينازعه فيها أحد. وصار محركا خطيرا للشعب، وهدفا للملك يتعين عليه تحطيم زعامته ومبادئه.

إلى جانب ذلك فقد كان هناك العديد من المسائل التى فرضت نفسها على العلاقة بين القصر والوفد، ساعدت بدورها على تأصيل الخلاف بينهما .

كانت مسألة العرش إحدى المسائل التى حاول بها خصوم الوفد السياسيون إظهاره بمظهر من يحاول السيطرة على العرش وفرض وصايته عليه، وأرادوا من وراء ذلك إفساد العلاقة بينهما . من ذلك ما يقوله محمد على علوبة ـ أحد أقطاب الأحرار الدستوريين ـ فى مذكراته : «فى منتصف شهر يوليو ١٩٢٠ أخبرنا سعد زغلول برغبته فى استشارتنا فى أمر ارتآه، وهو التساهل مع ملنر فى بعض طلباتنا بشرط أن يعزل السلطان فؤاد، ونظر إلينا يريد إبداء آرائنا، وأذكر أن على ماهر أجابه بأن الموضوع فى حاجة إلى تفكير، وسأله أحدنا : من يكون سلطانا إذن، فأجاب بأن يكون الرضيع فاروق سلطانا بدل أبيه مع تعيينى وصيا عليه، ففهمنا من هذا أن سعدا كان يبغى أن يكون الوصى على العرش، أى عرش طفل عمره بضعة شهور وسيكون فوق ذلك رئيس الأمة باعتباره رئيس الوفد، فيصبح الحاكم بأمره فى البلاد»[٢] .

والواقع أن تأييد بريطانيا للنظام الملكى ـ وقتذاك ـ كان أمرا لا شبهة فيه، يتأيد ذلك بما انتحلته لنفسها من حق للتدخل فى نظام وراثة العرش عندما أبلغت السلطان فؤاد قرارها فى هذا النظام وفحواه الاعتراف بالأمير فاروق ونسله من الذكور كأولياء عهد السلطنة المصرية وأبلغت السلطان فؤاد بذلك فى ١٥ أبريل سنة ١٩٢٠ .

يضاف إلى ذلك أنه لم يكن ليتصور أن سعد زغلول وهو بصدد التفاوض فى لندن بشأن قضية الاستقلال أن يطرح تنازلات أو يدخل فى مساومات بغية أن ينال الوصاية على العرش على حساب استقلال البلاد وهى قضية التفاوض الأساسية . فضلا عن ذلك ـ ففى تقديرى ـ أن سعد زغلول لم يكن ليقبل الوصاية على عرش البلاد أصلا فى ظروف الوجود الاحتلالى، والأحكام العرفية كانت لا تزال سارية تثقل كاهل البلاد . كل ذلك كان من شأنه أن يغل يد سعد زغلول فى زعامته للحركة الوطنية أو يجعله يركن إلى ممالأة قوى الاحتلال، وتلك أمور فى جملتها مستبعدة بالنظر إلى ماضى القيادة الوفدية وخطها الوطنى .

أما مسعى الوفد نحو الجمهورية، فكان أيضا من الدعاوى التى أطلقها خصوم الوفد، أريد من ورائها توسيع فجوة الخلاف بينه وبين القصر . وكتبت جريدة «تايمز» اللندنية فى ٤ يناير ١٩٢٥ تقول : «و مع أن الوفد المصرى ما برح يجاهر بإخلاصه وولائه للعرش، فإن جميع الدلائل تدل على أنه يسير سيرا مضطردا نحو الجمهورية الصريحة»[٣] .

والواقع أن الوفد قد اتخذ من قضية الاستقلال منهجا أساسيا له، منذ أن ظهر كحركة سياسية، وحتى قبل أن ينخرط فى سلك الحزبية، وكانت تلك القضية تشكل محور نضاله الأساسى. وبطبيعة الحال فإن تغيير نظام الحكم إلى الجمهورية، لم يكن ليخدم قضية الوفد الرئيسية بصورة أو بأخرى على الإطلاق، على العكس فإن سعى الوفد نحو الحكم الجمهورى - فى تقديرنا - كان من شأنه أن يفجر صراعا آخر صد العرش - غير الصراع الدستورى - قد يلجأ الملك معه إلى نضال مصيرى من أجل البقاء، خاصة أن بريطانيا - وهذا أمر أساسى - لم تكن بحال لتوافق على تغيير النظام الملكى بعد أن اعترفت به ونظمته - على نحو ما مر بنا - بالإضافة إلى ذلك فلم تكن هناك جدوى حقيقية للوفد من وراء قيام حكم جمهورى فى ظل وجود احتلالى قوى.

ويبدو أن الصراع الدستورى الذى جرى بين الوفد والملك فى عهد الوزارة الدستورية قد فسره خصوم الوفد بأنه مسعى له نحو الجمهورية. وراح الأستاذ عباس العقاد يفند هذا الزعم بقوله. «أما إذا كان سعد طامعا فى الجمهورية، فذلك ما لم يظهر منه بكلام ولا إيحاء إلى أحد من المصريين أو الإنجليز. ثم لماذا يكون طمع سعد فى الجمهورية مسوغا للحكم بغير دستور والعمل لتحقيق ذلك منذ زمن طويل فى حياة سعد وبعد مماته بسنوات؟»(٤).

وبعبارة أخرى فإن ما ساقه خصوم الوفد من اتهامات له فى هذا الصدد لم يكن سوى مسوغ لتبرير الانقلاب الدستورى أثناء العهد الزيورى، والذى جاء ليعصد حكم القصر.

وكانت قضية الخلافة فصلا آخر للصراع بين الوفد والعرش. وتفصيل ذلك أن الزعيم التركى مصطفى كمال قام بإلغاء الخلافة فى تركيا سنة ١٩٢٤، معتقدا أن الخلافة كانت سببا لنكبة تركيا فى العصر الحديث(٥).

وعن إنجلترا فقد رحبت بأن تكون مصر مقرا للخلافة. كما قيل إن فى بعض البلاد الإسلامية اتجاها يدعو إلى أن يكون صاحب عرش مصر أول ملوك المسلمين بها(٦). أما الحكومة الوفدية التى كان يرأسها سعد زغلول فلم تبد رأيا فى الدعوة إلى المؤتمر الإسلامى، وكان أن أرسل الأمير عمر طوسون خطابا فى ١٥ مارس ١٩٢٤ إلى رئيس الوزراء فى هذا الشأن، فرد عليه الأخير بكتاب فى١٨ مارس يقول فيه: «ردا على خطاب سموكم المؤرخ ١٥ الجارى، أتشرف بأن أبدى أنى عرضته على جلالة الملك لاختصاصه بمسألة الخلافة التى لها علاقة بشخصه الكريم، وسأبلغ سموكم ما أتلقاه من جلالته فى هذا التسأن».

على الجانب الآخر كان فريق من الوزراء المعروفين بولائهم للملك مثل محمد سعيد باشا قد روجوا لفكرة مبايعة الملك فؤاد للخلافة. كما اهتم حسن نشأت رئيس الديوان الملكى بالنيابة بالاشتغال بالفكرة سرا، فكان يسافر إلى طنطا ويجتمع بالعلماء هناك، ثم يسافر إلى الإسكندرية والمدن الأخرى التى يمكن أن تقام فيها اجتماعات من العلماء، ثم بدأت تتكون جماعات فى تلك الجهات بصفة لجان للخلافة(٧).

والواقع أن الوفد قد تحمس لفكرة الخلافة فى البداية، باعتبارها قضية عامة تثير اهتمام عامة المسلمين. بل إن جريدة البلاغ الوفدية قد انبرت تهاجم هيئة كبار العلماء فى تركيا لتعريضها بصلاحية مصر مكانا لمؤتمر الخلافة(٨).

بيد أنه ما أن تبين للوفد أن القصر يعمد إلى تبنى فكرة الخلافة لدعم شعبيته فى مواجهته حتى امتنع عن تأييد الفكرة أو الدعوة لها، بل ما فتئ أن حاربها، وتمثل ذلك فى هجومه المتواتر على لجان الخلافة، حتى لا تكون هناك قوة تعمل بجانبها فى الخفاء وأن يكون مصدر هذه القوة موظفين بالقصر(٩)، وذلك إشارة إلى جهود حسن نشأت وكيل الديوان الملكى فى هذا الصدد. يضاف إلى ذلك أن فكرة الخلافة لم تكن تلقى قبولا من بعض قطاعات الرأى العام، التى رأت أن الملك لا يجوز له أن يتولى مع ملك مصر أمور دولة أخرى بغير رضاء البرلمان طبقا للمادة ٤٧ من الدستور، وأن رأى البرلمان هو الفصل فى مسألة الخلافة قبل غيره من الأشخاص أو الهيئات(١٠).

كان من الواضح أن فكرة الدعوة إلى الخلافة قد لاقت صعوبات كثيرة سواء من الداخل أو من الخارج، حتى إنه ما إن انعقد المؤتمر العام للخلافة عام ١٩٢٦، حتى كان الفشل من نصيبه، وتهاوت آمال فؤاد فى الخلافة.

على أية حال فإن إثارة قضية الخلافة وما تمخض عنها من نتائج جاءت تعكس جانبا من طبيعة العلاقة بين القصر والوفد فضلا عما أظهرته من دلالات مهمة ينبغى الإشارة إليها. منها أن القصر لم يكن ليظهر حماسا كبيرا لمسألة الخلافة وقت أن كان الوفد فى موقع السلطة، وبدا بمظهر الراغب عنها رغم أنها كانت تشكل ركيزة أساسية فى سياسته. يتأيد ذلك بما كان من تزايد مساعى القصر فى الترويج لفكرة الخلافة وقت أن كان الوفد «خارج الحكم»، وذلك كان يصدر عن إدراك الملك فؤاد بأن علاقته بالوفد - خاصة أثناء عهد وزارة الشعب - لم تكن تسمح بنبت تلك الفكرة، ومن ثم فإن تشدد القصر فى الدفاع عنها والدعوة لها من شأنه أن يزيد من صلابة هجوم الوفد، كما يقضى على الفكرة أصلا وهى فى مهدها

ومن ذلك أيضا أن القصر قد حفظ للوفد تلك «اليد السيئة»، في رفض فكرة الخلافة بل ومحاربتها في وقت كان القصر يسعى فيه لكي يكتسب وضعًا متميزًا في العالم الإسلامي يحقق لصاحب العرش زعامة دينية وزمنية تدعم وضعه كمؤسسة للحكم في مصر.

بيد أن غياب سعد زغلول عن الساحة بوفاته قد ترك آثاره مما ترتب عليه حدوث انسلاخات أو انشقاقات في الوفد عدها البعض نتيجة ضمنية لتراكمات فترة قيادة سعد زغلول وزعامته[11].

ولقد امتد عداء القصر بعد ذلك لمؤيدي الوفد حتى لمن كانوا من الأسرة الملكية ذاتها. فما إن أصدر النبيل عباس حليم نداءه إلى الأمة في ٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ ـ بعد استقالة الوزارة النحاسية الثانية ـ أيد فيه الوفد وهاجم قرار حل البرلمان وإعلان دستور ١٩٣٠، حتى أثار حفيظة القصر عليه، فصدر أمر ملكي بتجريده من لقبه وامتيازاته، وقد رأى البعض في صدور هذا الأمر نوعا من التهديد والتحذير لكي لا يتدخل أعضاء الأسرة المالكة في أي خلاف حزبي سياسي[12].

وعن تقييمنا للعلاقة بين الوفد والملك فؤاد، فيمكن القول إن هناك اعتقادًا قد وقر لدى الأخير، بأن في استطاعته أن يسيطر على الحركة الوطنية التي آلت زعامتها إلى الوفد وذلك من خلال سيطرته على الحزب الجماهيري، إلا أنه ما إن تكشفت نوايا كل منهما للآخر، حتى بدأت العلاقة بينهما تتسم بطابع عدائي حاد. ففي الوقت الذي اتخذ فيه الوفد من الحكم وسيلة لتحقيق استقلال البلاد، فضلا عن محاولاته للحد من ميول القصر الأوتوقراطية لكي يملك ولا يحكم، كان الملك فؤاد يرى في الوفد خصما عنيدا يحاول أن يعيد للأمة حقوقا يعتقد فؤاد أنها له، وأن انتقال الحكم من القصر إلى الوفد يعني إحلال ديكتاتورية محل أخرى.

ولا مراء في أن التطورات التي اعترت الموقف الدولي قد انعكست آثارها على الأوضاع الداخلية في البلاد بصفة عامة، وعلى الصراع بين القصر والوفد بصفة خاصة. . ذلك أن تفاقم المشكلة الحبشية وتزايد الخطر الإيطالي، دفع بريطانيا إلى محاولة التفاهم مع الوفد وإبرام معاهدة تطلق يدها على أرض مصر إذا ما اندلعت الحرب. وكان ذلك بطبيعة الحال تقوية لشوكة الوفد في مواجهة القصر. أضف إلى ذلك أن تزايد وطأة المرض على الملك فؤاد، قد جعلته ـ بلا ريب ـ يفقد إلى حد بعيد تأثيره

السياسى الفعال على الساحة، مما خلق للوفد ظروفا أكثر مناسبة لحسم معركته ضد القصر.

التعاون المفقود بين القصر والوزارات الوفدية:

تعتبر وزارة سعد زغلول (وزارة الشعب) أولى الوزارات الدستورية التى تولت الحكم على مقتضى دستور ١٩٢٣ . ولم تكن الانتخابات التى دفعت بالوفد إلى الحكم اختبارا لثقة الجماهير بالوفد فحسب، بل كانت أيضا اختبارا حاسما لنوايا القصر نحو الحكم الدستورى.

وعلى الرغم من قصر المسطح الزمنى لفترة تولى الوزارة الدستورية الأولى للحكم ـ وهو لا يتجاوز الشهور العشرة ـ إلا أن البلاد شهدت صراعا مريرا على السلطة بين القصر ذى النزعة الأوتوقراطية، والوفد الذى اقتعد لنفسه مكانة الصدارة فى البلاد بعد أن تزعم الحركة الوطنية وقبض على زمام الحكم فى آن واحد.

وعندما أجريت الانتخابات حقق الوفد فوزا كاسحا على خصومه. وكانت القواعد الدستورية تقضى بأن يقدم رئيس الوزارة القائمة استقالته إزاء فوز الوفد تمهيدا لتشكيل الوزارة الجديدة، وبالفعل قدم يحيى إبراهيم استقالته فى ١٧ يناير ١٩٢٤، إلا أن الملك أرجأ قبولها مؤقتا إلى حين قيامه بإجراء الاتصال والمشاورات اللازمة فى هذا الصدد(١٣).

كانت تلك هى أولى مناورات القصر، التى تمثلت فى تأجيل قبول استقالة الوزارة لحين انعقاد البرلمان، وذلك بغية إيجاد نوع من التوازن داخله بين القصر والوزارة الجديدة.

من جانب آخر عمد الملك فؤاد إلى كسب تأييد الجانب البريطانى. فيشير نائب المندوب السامى إلى أن «الملك يرغب فى بقاء الحكومة فى منصبها حتى انعقاد البرلمان، وأن الملك كاره لقبول الاستقالة. ولقد تلقيت رسالة من الملك يطلب منى الرأى فى مسألة بقاء وزارة يحيى إبراهيم، ولم أشأ أن أرجح رأيًا على آخر»(١٤).

ومع أن الجانب البريطانى كان يرى أن الملك فؤادا كان محقا فيما يطلبه من بقاء وزارة يحيى إبراهيم، إلا أن السياسة البريطانية قد بنت موقفها على عاملين:

أولهما: أن موقف يحيى إبراهيم رئيس الوزراء لن يكون محتملا، رغم تأييد الملك له، لأن هزيمته أمام سعد زغلول قد جعلته يفقد سلطته واحترامه فى البلاد، ووجودهما أمر ضرورى حتى تتمكن الحكومة من مواجهة الأغلبية الساحقة، ورئيس الوزراء بدوره لا يمكنه الآن الاعتماد على تأييد حلفائه.

ثانيهما: أن الدور الذى لعبه الإنجليز فى الماضى لحل الأزمة الوزارية سوف يجعل المصريين يحملونهم مغبة ما قد يحدث من جراء بقاء وزارة يحيى إبراهيم(١٥).

وما إن تبين الملك حياد الجانب البريطانى حتى أرسل إلى القائم بأعمال المندوب السامى يبلغه بأنه قد أرجأ الموافقة على قبول استقالة وزارة يحيى باشا إبراهيم(١٦).

ولقد استهدف القصر من وراء ذلك الانفراد بتعيينات مجلس الشيوخ قبل تولى الوزارة الحكم حتى يكون هناك للقصر عضد قوى داخل البرلمان.

على أية حال ينبغى الإشارة إلى أن الجانب البريطانى كان يشكل قطاعا عريضا فى حسابات القصر السياسية خاصة بصدد التعامل مع الوفد. ولا يعد من قبيل المبالغة القول إن حركة القصر السياسية قد تحددت ببرامى واتجاهات السياسة البريطانية. من ذلك أن دار المندوب السامى البريطانى كانت ترى فى الوفد - رغم اختلاف الوسائل والغايات معه - البديل الوحيد لديكتاتورية القصر، ومن ثم فقد راح المندوب السامى البريطانى يدعم علاقته بسعد زغلول ويحاول أن يبدد ظنونه، ويشرح له تفصيلا موقف بريطانيا من الدستور ليبدو سعد أقل تشككا عن ذى قبل(١٧).

من ناحية أخرى حرصت بريطانيا على الإبقاء على العلاقة طيبة بين القصر والوفد، مما دعا دار المندوب السامى بالقاهرة إلى أن تطلب من وزير خارجيتها أن يباشر نفوذه فى لندن لمنع جريدة التايمز من التعريض بالعرش والإيقاع بينه وبين الوفد، عندما وصفت تلك الجريدة تولى الوفد للحكم بأنه تهديد للعرش(١٨).

والحقيقة أن لقاء سعد زغلول بالملك فؤاد فى الوزارة الدستورية الأولى، قد تم والملك فؤاد على استعداد له بكل خبرة السنين الطويلة التى قضاها فى الحكم والسنين التى قضاها قبله. وهذه الحقيقة تفسر المهارة السياسية التى قلب بها الحياة الدستورية ولم تعمر أكثر من عام واحد(١٩).

فقد تولى الملك فؤاد الحكم وهو فى أوائل الشيخوخة، فقضى ست سنوات أو سبعا لا تبدو منه حركة ولا يشعر الناس له بسيطرة فى الحكومة أو فى الحياة الشعبية. فأخطأ

الكثيرون فى فهم هذا السكوت وحسبوه ضعفا، ولكنه كان فى الحقيقة تدبيرا مقدرا وتأهبا مدخرا[٢٠].

ولم يكن فؤا بدوره على استعداد لأن يقبل أن تنتقل السلطة منه إلى القيادة الوفدية وعلى رأسها سعد زغلول، لأن ذلك كان يعنى إحلال ديكتاتورية بدلا من أخرى. بينما كان سعد والقيادة الوفدية يرون أنه لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية حقيقية طالما انفرد الملك بالحكم[٢١]. ومن ثم تغدو واضحة أبعاد الخلاف السياسى بين طرفى السلطة وقتذاك.

لذا فإن ما جرى بينهما من صراع فى تلك الفترة وعقب تولى الوزارة الدستورية الحكم، صراع فى غاية الأهمية بالنسبة لمستقبل الحياة السياسية فى البلاد، إذ كان لابد أن يستخدم كسابقة لتقرير ما إذا كان الملك أو الوزارة ينبغى أن يكون الحاكم الحقيقى للبلاد[٢٢].

كانت الجولة الأولى للصدام ميدانها خطاب التكليف الصادر من الملك فؤاد إلى سعد زغلول «بما لنا فيكم من الثقة اقتضت إرادتنا توجيه سند رياسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرئاسة الجليلة لعهدتكم»[٢٣].

أراد الملك فؤاد بذلك ألا يعترف بالأساس الدستورى لقيام الوزارة أو بسلطة الأمة وحقها فى ذلك، وأراد أن يؤكد أن تولى الوفد للوزارة إنما مرده إلى رغبة الملك وإرادته دون الأمة.

أما عن البيان الذى رفعه سعد زغلول إلى الملك فيعطى الانطباع الكامل عن الوزارة وتوجهاتها ونهجها المرتقب فى الحكم، وهناك دلالات مهمة تضمنها هذا البيان ينبغى تسجيلها:

أولا: أن رئيس الوفد قد اعتبر أن وصوله إلى الحكم إنما جاء نتيجة لثقة الأمة ونوابها وليس وفقا لإرادة الملك، متجاهلا بذلك مضمون خطاب التكليف الصادر من الملك فؤاد.

ثانيا: ما تبدى من حرص سعد زغلول على أن يوضح أن قبوله للحكم لا يعد بحال اعترافا بأى حالة أو حق سبق أن استنكره الوفد، الأمر الذى يعنى تأكيده لرفض تصريح ٢٨ فبراير، وغنى عن البيان ما كان يحمله هذا التصريح من أهمية للقصر أو الإنجليز على السواء.

ثالثا : حرص رئيس الوفد على تأكيد أهمية الدستور والاعتماد على معاونة البرلمان للوزارة فى تسيير دفة الحكم والإدارة دون الاعتماد على تأييد القصر تصريحا أو تلميحا .

رابعا : ما بدا من حرصه على نسبة برنامجه إلى الأمة «هذا هو بروحرام وزارتى وضعته طبقا لما أراه وتريده الأمة» متجاهلا بذلك دور القصر فى الحكم تماما(٢٤) .

بيد أنه سرعان ما انقلبت العلاقة بين الطرفين إلى صدام حاد ، خاصة أن القضية هنا تمس وبشكل جوهرى التعديلات التى سبق أن أدخلها الملك على الدستور ، والتى ظهر منها حرصه الشديد على التمسك بها ، ومنها حقه فى تعيين الشيوخ المعينين بالمجلس . من ذلك أن الملك ارتكز على ظاهر المادة (٧٤) من الدستور والتى تنص على أن يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يعين الملك خمسيهم وينتخب ثلاثة الأخماس الباقون بالاقتراع بمقتضى قانون الانتخاب . تلك كانت وجهة نظر القصر

أما سعد زغلول فقد تمسك بالرأى الدستورى السليم وهو أن الملك يباشر سلطاته من خلال وزرائه كما تقضى بذلك المادة ٤٨ من الدستور . وأن مجلس الوزراء هو المهيمن على شئون الدولة ومنها تعيين أعضاء مجلس الشيوخ . وتم الاحتكام فى هذا الصدد إلى البارون «فان دن بوش» النائب لدى المحاكم المختلطة وقتذاك وجاء رأيه مؤيدا لما ذهب إليه سعد زغلول وأذعن القصر للحكم(٢٥) .

ولقد ترتب على هذا الصدام أكثر من حقيقة فى العلاقة بين العرش والوفد . من هذه الحقائق ما بدا من صلابة الوزارة فى التمسك بحقوقها الدستورية ، خاصة ما اتصل منها بتفسير ممارسة الملك لسلطاته من خلال الوزارة ، مما سلب هذه الممارسة كل فعالية . ومنها أيضا تعميق الشكوك بين العرش والوزارة الدستورية الأولى برئاسة سعد زغلول . ومنها أخيرا أن الملك قد عول على عدم التورط فى نزاعات جديدة مع الوفد طالما ظل الأخير مدعوما بالتأييد الشعبى ، وطالما استمرت بريطانيا تسعى للتفاهم مع الوفد لإقرار العلاقات المصرية ـ البريطانية ، ذلك أن التورط فى نزاعات جديدة لن يترتب عليه سوى المزيد من سلب القصر حقوقا يعتقد أنها له(٢٦) .

عند هذا الحد بدأت سياسة القصر فى التراجع ، ومحاولة تجنب الصدام مع الحكومة الدستورية انتظارا لما سوف تتمخض عنه علاقتها بدار المندوب السامى ، خاصة أن هذه العلاقة قد حملت تأثيراتها على سياسة القصر وعلاقته بالحكومة الدستورية .

وحدث أن تفجرت الاضطرابات فى السودان ، وكان ما أقدمت عليه الحكومة

البريطانية من إجراءات القمع والإرهاب مما أدى إلى تحرج موقف حكومة سعد زغلول، فضلا عن تزايد علاقتها سوءاً مع الجانب البريطاني[٢٧].

كأثر لذلك قدم سعد استقالته للملك في ٢٩ يونيو ١٩٢٤، الذي رفضها بدوره ذلك إنما كان يصدر عن إدراك القصر لأمرين، أولهما. أن قبول استقالة سعد زغلول التي جاءت إثر مطالبته بتحقيق الأماني القومية للبلاد يجعلها استقالة مشرفة للحكومة وقبولها لن يزيد القصر إلا سخطا بين دوائر الرأي العام والأحزاب.

ثانيا: إدراك الملك فؤاد أن العلاقات بين دار المندوب السامي والوفد لم تصل بعد إلى درجة كافية من التدهور يمكن معها بدء العمل لتقويض كيان الوزارة وإسقاط هيبتها.

إلا أن فشل مفاوضات سعد ـ ماكدونالد في أكتوبر ١٩٢٤، وما تلا ذلك من انهيار جسور التفاهم والثقة بين الوزارة ودار المندوب السامي، قد سوغ للملك فؤاد أن يحسم صراعه ضد الوزارة الدستورية.

راح القصر يتحرك في اتجاهين، أولهما: التقارب مع دار المندوب السامي ومحالفتها، ثانيهما: بدء العمل لإسقاط الحكومة الدستورية وسلبها مقومات بقائها واستمرارها.

وفيما يتصل بالاتجاه الأول راح الملك فؤاد يتقرب للمندوب السامي، ويعرض رغبته في التعاون معه، الأمر الذي صادف قبولا من جانب الأخير، وحتى لا يشعر سعد زغلول أنه ليس اللاعب الوحيد، وإنما معه في الحلبة لاعبون آخرون[٢٨].

ومما هيأ الظروف لهذا التقارب أيضا ما كان من اقتناع بريطانيا وقتئذ بأن حكومة الوفد ليست الحكومة المثلى التي تريدها لكي توقع معها الاتفاق المنشود.

وفيما يتصل بالاتجاه الثاني فقد استهدفت الوزارة لهجوم القصر بغية إسقاط هيبتها وتقويض كيانها، ومن ثم تغدو عاجزة عن مواجهة القصر. عمد القصر إلى تحريك طلاب الأزهر، حيث أضربوا في ٢ نوفمبر ١٩٢٤ عندما طالبوا بتحقيق مطالبهم وأهمها إلغاء مدرسة القضاء الشرعي، وكان سعد صاحب الرأي في إنشائها، بينما كان رجال الأزهر يطالبون بأن تنحصر فيهم وظائف القضاء والتعليم الديني واللغة العربية، وكان حسن نشأت وكيل وزارة الأوقاف وساعد القصر الأيمن، هو المحرك لتلك الإضرابات، ومن ثم فإن تعيينه في ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٤ بمرسوم ملكي وكيلا للديوان الملكي ورئيسا له بالإنابة مكافأة له وتشجيعا على هذه الدسائس. وفي الوقت نفسه صدرت الغازته

العسكرية لحكومة السودان، وفيها الإنعام بأوسمة على بعض الضباط الذين اشتركوا فى قمع المظاهرات لمصر فى السودان وصدرت هذه الإنعامات دون علم الوزارة(٢٩).

وفيما يتعلق بمحاولة هدم البنيان الوزارى وتقويضه، فقد ظهر دور القصر فى ذلك باستقالة توفيق نسيم باشا وزير المالية فى منتصف نوفمبر، وهو معروف بانصياعه لأوامر القصر، فكانت استقالته إيذانا ببدء المؤامرة لإسقاط الوزارة، وكان ذلك إثر تفكيرها فى إصلاح الدرجات والترقية والتعيين، وبدا محمد سعيد راغبا فى الاستقالة(٣٠).

وكان أن قدم سعد استقالة وزارته فى ١٥ نوفمبر للملك، والذى أظهر بدوره ترددًا فى قبولها وكان يبغى من وراء ذلك تبين ردود فعل الاستقالة.

على الجانب الآخر أعلن مجلسا البرلمان الثقة فى الوزارة، واندفعت المظاهرات نحو عابدين تهتف «سعد أو الثورة»، مما أسقط معه فى يد القصر.

بعد أن تأكد سعد من سلامة موقفه، اتجه للملك ليقدم له شروطه ويسحب استقالته، ومن تلك الشروط أن تختص الوزارة بالنظر فى مسائل الأزهر وتعيينات القصر ومناصب السلك السياسى طبقا للدستور، وهى المسائل التى كانت موضعا للخلاف بين الطرفين(٣١).

ومن ناحية أخرى راح سعد زغلول يحاول رأب الصدع الذى أراده القصر فى وزارته باستقالة توفيق نسيم، وعين على الشمسى بدلا منه، وهو الذى سبق للملك أن رفض تعيينه فى الوزارة عندما كان سعد بصدد تشكيلها فى مطلع عام ١٩٢٤، بدعوى ولاء الشمسى للخديو السابق. وإذعان القصر على هذا النحو، يعطى الانطباع عن حالة الاستسلام التى ركن إليها القصر نتيجة لصدامه الأخير مع سعد زغلول.

وكان الظن أنه بعد انتهاء ذلك الصدام، أن البلاد قد أقبلت على عهد جديد تستقر فيه الحياة النيابية وينتظم الحكم الديمقراطى خلاله، وإذ بحادث مصرع السير «لى ستاك» سردار الجيش المصرى والحاكم العام للسودان، يقع ليحدث انقلابا فى الموقف السياسى، إذ نزلت إنجلترا إلى ميدان الصراع بكامل قوتها ضد الحكومة الدستورية. وما كان من إقصاء الوزارة الوفدية عن الحكم، إنما كان يعنى بصورة أخرى دخول البلاد مرحلة جديدة من حكم القصر انفرد فيها بكل سلطة فى البلاد بعد أن عصف بالدستور والحياة النيابية فى آن واحد وفى ظل تفاهم القصر ودار المندوب السامى(٣٢).

وفيما يتصل بالاعتبارات التى حددت موقف القصر بصدد تعامله مع الوزارة

الدستورية إبان حادثة مصرع السردار لى ستاك، فيمكن القول إن الملك قد أدرك أنه بمصرع السردار فقد وصلت العلاقة بين الحكومة الدستورية والجانب البريطانى إلى طريقها المسدود، خاصة أن الأخير قد اعتبر أن وقوع الحادثة قد جاء نتيجة تحفيز الوزارة الدستورية للرأى العام ضد الوجود البريطانى. يضاف إلى ذلك توتر العلاقات بين الطرفين، وكان آخر مراحلها فشل المفاوضات المصرية ـ البريطانية، الأمر الذى زاد من اقتناع الحانب البريطانى بأن إدارة زغلول ليست بالإدارة المثلى للتعامل معها. ومن ثم يجب أن تذهب

وعلى الرغم من أنه ليس هناك ما يؤكد وجود اتفاق ضمنى بين الملك فؤاد ودار المندوب السامى، فمن الممكن الافتراض بأن التوتر بين الملك فؤاد ومجلس الوزراء لم يكن منبت الصلة كلية بالتشدد العنيف فى السياسة البريطانية التى أعقبت مصرع السردار.

وبدا واضحا أن بريطانيا كانت على يقين من أنه يمكنها الاعتماد على صمت القصر وموافقته على توجيه ضربة قاصمة للوطنية المصرية التى كان زعيمها بالنسبة لها خصما صعب المراس، كما كان بالنسبة للملك رئيس حكومة متشددا يتمسك بروح الدستور ونصوصه. وكان هذا النصر الذى أحرزته بريطانيا بمثابة انتصار لكل خصوم حزب الأغلبية.

أما وزارة النحاس الثانية (أول يناير ١٩٣٠ـ١٩ يونيو ١٩٣٠) فقد كانت ثانية الوزارات الدستورية، وآخر عهد البلاد بهذه الوزارات طيلة حكم الملك فؤاد. وعن خلفية الأحداث التى سبقت تولى الوزارة النحاسية الثانية للحكم، فإن ثمة تغييرات قد حدثت ينبغى الإشارة إليها، فمن ذلك أن إقالة لورد لويد من منصبه وإحلال سير بيرسى لورين بدلا منه، كان يعنى أن بريطانيا قد أدارت ظهرها للملك فؤاد، وتخلت عن مؤازرتها للحكم الأوتوقراطى للقصر. ثم إن ما جرى من قيام القصر بالانقلاب الدستورى الأول فى عهد وزارة زيوار، والانقلاب الدستورى الثانى فى عهد وزارة محمد محمود الأولى، كان باعثا آخر للجانب البريطانى لكى يتراجع عن تأييد القصر.

أجريت الانتخابات فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٩ بمعرفة وزارة عدلى يكن الثانية، وكانت النتيجة ـ كالعادة ـ تحمل فوزا كبيرا للوفد، الذى كانت عودته للحكم تعنى عودة الحكم النيابى والدستورى. وكانت الوزارة النحاسية الثانية فى واقع الحال تمثل امتدادا للوزارة الدستورية الأولى (وزارة الشعب) التى شكلها سعد زغلول، وما جرى من صدامات بين الوزارة النحاسية الثانية والقصر، أعاد إلى الأذهان عهد وزارة الشعب.

على كل حال فإن شهرين ونصف الشهر من عمر الوزارة الذى لم يتجاوز خمسة الشهور ونصف الشهر، قد قضيت فى المفاوضات بين الطرفين. ثم إن الفترة التى سبقت إجراء المفاوضات أو التى أعقبتها كان الشاغل الأساسى للحياة السياسية فى مصر هو الاستعداد لها أو تقييم الموقف بعد إخفاقها(٣٣).

ومهما يكن من أمر فشل المفاوضات، فقد عاد النحاس إلى مصر ليواجه مصاعب شبيهة بتلك التى واجهها سعد زغلول فى أعقاب فشل مفاوضاته مع ماكدونالد فى أواخر عام ١٩٢٤. وبدأ القصر يعد عدته لإقصاء الوزارة النحاسية عن الحكم.

بدأ الخلاف بين الملك والنحاس، وهو يتصل هنا بقضيتين، الأولى: مشروع قانون محاكمة الوزراء والذى تضمن نصوصا تقضى بمعاقبة الوزراء الذين يقدمون على قلب دستور الدولة أو تعديله بغير الطريق الدستورى، وأرسل المشروع بالفعل إلى القصر إلا أنه وضع فى زوايا الإهمال، بعد أن رفضت السراى توقيع مرسوم بعرض المشروع على البرلمان، وكان ذلك بطبيعة الحال تحديا صارخا من الملك للحكومة(٣٤). على الجانب الآخر التزمت دار المندوب السامى موقف الحياد مما كان باعثا للقصر على التمادى فى صدامه مع الوزارة(٣٥).

أما القضية الثانية فتتصل باختيار الأشخاص الذين يعينون فى مجلس الشيوخ بدلا من الذين سقطت عضويتهم من المعينين بالاقتراع الأخير. فقد كان للسراى، أن تخالف الوزارة فحذفت أسماء من القائمة التى قدمتها الوزارة وأثبتت محلها أسماء أخرى، ووجدت الوزارة أن مثل هذا التدخل لا يتكافأ ومسئوليتها أمام البرلمان(٣٦). رغم أنه قد سبق حسم هذه القضية إبان عهد وزارة سعد زغلول من خلال تحكيم «فان دن بوش» بين القصر والوزارة.

من جهة أخرى شرع النحاس فى ممارسة الضغط على الملك فؤاد بأن قدم استقالة وزارته فى ١٧ يونيو ١٩٣٠، وأرجعها إلى عدم تمكنه وزملائه من تنفيذ برنامجهم، وفصل أسباب الاستقالة أمام مجلس النواب الذى أجمع على الثقة بالوزارة. ومما زاد الموقف سوءا ما كان من هجوم النائب عباس العقاد، على الملك أثناء انعقاد المجلس بقوله «فليعلم الجميع أن هذا المجلس مستعد لأن يسحق أكبر رأس فى البلاد فى سبيل صيانة الدستور وحمايته»(٣٧).

وفى إطار استمرار الضغط على القصر، تواترت الأنباء عن اعتزام الجماهير القيام

بمظاهرة إلى قصر عابدين تنطوى على تأييد الوزارة النحاسية ، إلا أن الملك فؤاد سارع بقبول استقالة الوزارة فى ١٩ يونيو وبدلك سلب هذه الجماهير دريعتها للتحرك إلى ساحة عابدين(٣٨).

ومن الخطإ الاعتقاد بأن دار المندوب السامى قد فوجئت باستقالة الوزارة من منصبها ، فمن الثابت أن دار المندوب السامى قد وضعت يدها مبكرا على خمائر الانقلاب الدستورى الذى انتواه القصر ، وذلك عقب فشل المفاوضات حيث كان الملك على وشك البدء فى إجراء الانقلاب للتخلص من الحكومة الوفدية(٣٩) . بل إن ما أشارت إليه هذه الوثائق عن «مغازلة الملك لإسماعيل صدقى» ، قد تحقق بالفعل عندما صدر المرسوم الملكى لتكليف صدقى بتأليف الورارة(٤٠) .

ويمكن الافتراض بأن المندوب السامى لم يكن منبت الصلة بمسألة موقف القصر من استقالة النحاس . كذلك فإن فؤاد لم يكن ليقدم على ذلك إلا إزاء تغاضى دار المندوب السامى عن مؤامرات القصر على الوزارة ، بدعوى الحياد إزاء الصراع القائم بين طرفى السلطة .

وعلى الإجمال كانت استقالة الوزارة النحاسية الثانية ، إيذانا بنهاية الحكم الوفدى الدستورى وعودة البلاد مرة أخرى إلى حكم القصر الأوتوقراطى والانقلاب على الدستور مثلما حدث فى أعقاب استقالة وزارة سعد زغلول .

القصر ومحاولات الهيمنة على وزارات الائتلاف الوفدى:

وهى الوزارات التى قبل فيها الوفد المشاركة فى الحكم مؤتلفا مع غيره من الأحزاب السياسية ، وهى وزارات : (يكن الثانية ، ثروت الثانية ، النحاس الأولى) . وهذه الوزارات قد اعتمدت على تأييد الوفد لها فى الحكم ، واتخذت فيه نهجا يغلب عليه الطابع التوفيقى بين الاتجاهات المتعارضة لقوى الصراع السياسى بما فيها القصر . وإن لم يخل ذلك العهد من لمحات للصدام بينها وبين القصر ، إلا أنها لم ترق فى حدتها إلى مصاف تلك التى جرت فى عهود الوزارات الدستورية ، وذلك مرجعه إلى أن البنيان الوزارى بما احتوى عليه من عناصر «معتدلة» ، قد جعل تلك الصراعات تبدو أقل حدة .

وكان دخول الوفد فى ائتلاف مع الأحزاب الأخرى ، واشتراكه معها فى الوزارة كان بمثابة تراجع عن خطه الأصيل بالانفراد بالحكم دون سائر الأحزاب السياسية . وبعبارة أخرى ، فإن ذلك قد جنب القصر مغبة صراعات حادة مع الوفد أثناء الائتلاف .

أما عن ظروف ائتلاف الوفد وغيره من الأحزاب السياسية، فترجع إلى أن الانقلاب الدستورى الأول الذى قام به القصر خلال عهد وزارة زيور الأولى عام ١٩٢٥، لم يكن يعنى تعطيل الدستور فحسب، وإنما كان يعنى تعطيل الوفد عن ممارسة دوره فى قيادة الحركة الوطنية. أما حزب الأحرار الدستوريين، فلم يكن أمامه سوى التقرب إلى أعداء الأمس - وأعنى بهم الوفديين - بعد أن أدركوا أنه لا عودة لهم إلى الحكم إلا بمساعدة الوفد. ولم يكن الحزب الوطنى بأقل شغفا من الحزبين الآخرين. وبدأت أولى مظاهر الائتلاف بين الأحزاب فى اجتماع أعضاء البرلمان فى فندق الكونتننتال فى نوفمبر ١٩٢٥، ومن ثم ظهر تماسك الأحزاب - على اختلاف نزعاتها - فى مواجهة ديكتاتورية القصر.

من ناحية أخرى بدأت الأحداث تسير متفقة ضد سياسة القصر. ذلك أن إقصاء حسن نشأت بضغط من المندوب السامى، بعد أن استفحل نفوذه وبما كانت له من صلات مشبوهة بقتلة السردار، كان يعنى تقليما لأظافر القصر وتجريده من أنيابه. يضاف إلى ذلك أن انفراد القصر بالسلطة دون قوى التأثير السياسى الأخرى وفى مقدمتها الأحزاب السياسية بشكل رئيسى، كان يعنى من الوجهة البريطانية اختلالا لميزان القوى فى البلاد، ومن ثم فإن ائتلاف الأحزاب السياسية كان يعنى بالضرورة إعادة التوازن المفقود فى مواجهة القصر.

والملاحظ أنه على امتداد المسطح الزمنى لهذا الائتلاف وهو نحو عامين، قد توالت على الحكم ثلاث وزارات ذات أغلبية وفدية، واستندت فى الحكم إلى برلمان وفدى يؤيدها، الأمر الذى يمكن معه القول إن وزارات الائتلاف إنما كانت تشكل امتدادا للوزارات الدستورية فى عدائها للقصر، وإن كانت فى عهوده الأخيرة أكثر حدة مما كانت عليه إبان عهد وزارات الائتلاف الوفدى.

كانت وزارة عدلى يكن الثانية أولى وزارات الائتلاف الوفدى ولقد أدرك القصر أن هذه الوزارة نتاج طبيعى للائتلاف، وأن الوفد هو سندها الحقيقى فى الحكم، الأمر الذى يجعلها واجهة ائتلاف وجوهر وفدى، ومن ثم بات الصراع مع الوزارة أمرا حتميا.

بادر القصر بتأليب الأزهر وإثارة جموعه ضد الوزارة، فأضرب طلبة الأزهر فى يناير ١٩٢٧ إثر رفض حكومة عدلى إجابة مطالبهم التى تضمنت تبعية المعاهد الدينية لمشيخة الأزهر وإصلاح مدرسة القضاء الشرعى. وقضى مجلس النواب ببطلان الأمر الملكى رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٧ بإلحاق المدارس الأولية للمعلمين ومدرستى دار العلوم والقضاء الشرعى

بالجامعة الأزهرية وإخضاع تبعيتهما لوزارة المعارف[٤١] . وكان هذا الإلغاء بمثابة إحباط لمناورة القصر لتحريك الأزهر ضد الوزارة .

وما لبث الصراع بين القصر والوزارة أن انتقل إلى داخل البرلمان ، الذى كان قد تعطل نحو عامين ، ومنذ أول دورة أعلن مجلس النواب بطلان كل المراسيم التى أصدرتها الحكومة السابقة فى غيبة البرلمان . ولتفادى ذلك دعا المجلس الوزارة لتقدم مشروع قانون إليه يهدف إلى معاقبة الوزراء الذين قد يلجأون مستقبلا لمثل هده الوسائل . فصلا عن ذلك فقد وجه النواب نقدا عنيفا لمخصصات السراى التى تضاعفت ، ووجه المجلس نظر الملك إلى ضخامة مخصصاته ودعاه إلى أن يكون القدوة والمثل[٤٢] .

ولا ريب فى أن ذلك الهجوم المتواتر الذى تعرض له القصر قد ساء الملك فؤاد ، وراحت صحف القصر تهاجم الائتلاف علانية وتعمد إلى الوقيعة بين أقطابه فتصف سعد زغلول بأنه يمارس الديكتاتورية داخل البرلمان وتنعى عليه من ناحية أخرى اتصاله بدار المندوب السامى والتفاهم معها مباشرة ، دون أن يعبأ بالوزارة[٤٣] .

من ناحية أخرى راح الملك فؤاد يعمل بالوقيعة بين سعد زغلول ـ بصفته رأس الائتلاف ـ ولورد لويد ، فيلوح له بأن سعد زغلول يشكل العداء والخطورة للحكومة البريطانية ، ويدلل على ذلك بجهود سعد زغلول فى إحياء التنظيمات الطلابية مستثيرا بذلك عداء الجانب البريطانى له[٤٤]

والواقع أن كلا من الملك فؤاد وسعد زغلول قد حرص على اجتذاب المندوب السامى إلى جانبه فى هذا الصراع وسعى الأخير إلى محاولة السيطرة على الصراع الدائر بين القصر وقوى الائتلاف . وينهض الدليل على ذلك أنه إزاء إصرار البرلمان والحكومة على إصدار قانون العفو الشامل ، قام المندوب السامى بالضغط على الملك لكى يسحب اعتراضه على مشروع القانون ويوقعه[٤٥] .

كان حريا بالقصر أن يعيد تقديراته طالما أن السياسة البريطانية قد انتهجت خطا محايدا إزاء الصراع بين طرفى السلطة فلم يكن بمقدوره إذن أن يتمادى فى صراعه مع قوى الائتلاف منفردا دون مظلة التأييد البريطانى ، أو على أقل تقدير كان يتعين عليه أن ينتظر حتى تتدهور العلاقة بين قوى الائتلاف ودار المندوب السامى حتى تتهيأ له ظروف أكثر مناسبة .

وبصورة مفاجئة قدم عدلى يكن استقالة وزارته فى ١٩ أبريل ١٩٢٧ وذلك إثر

اعتراض بعض من النواب على اقتراح يتضمن شكرا للحكومة مما دفعها إلى الاستقالة صونا لكرامتها.

أما عن الدوافع الحقيقية لاستقالة الوزارة، فتشير الوثائق البريطانية إلى وجود خلافات بين عدلى يكن والوفد حول بعض التشريعات مثل قانون العمد وقانون التسلح، وقوة الجيش المصرى وإعانة قوة دفاع السودان. وراح عدلى يطلب من سعد كبح جماح المتطرفين من رجاله الذين أرادوا تمرير القوانين الخاصة بالجيش المصرى سواء وافقت عليها بريطانيا أو رفضتها، وإزاء خذلان سعد لعدلى لم يجد الأخير بدا من الاستقالة(٤٦).

ورغم أنه لم يكن للقصر دور ظاهر فى استقالة الوزارة، إلا أنه لا يمكن إغفال أن ما أثاره القصر من مصاعب أمام الوزارة، قد عرقل مسيرتها فى الحكم، فضلا عن أن تباين عناصر الائتلاف واختلاف مشاربها، قد أضعف الوزارة فى مواجهة القصر والإنجليز على السواء.

على كل حال فلقد قام عبد الخالق ثروت بتشكيل وزارته خلفا للوزارة المستقيلة بتأييد من سعد زغلول والوفد، وتم الاتفاق على عودة زملائه الذين كانوا يشاركونه الحكم فى وزارة عدلى(٤٧). وسرعان ما بدأت نوايا القصر تتكشف إزاء الوزارة الجديدة، فتشير الوثائق البريطانية إلى مقابلة بين المندوب السامى والملك فؤاد صبيحة يوم تشكيل الوزارة، هاجم فيها الأخير ثروت ووصفه بأنه «محتال» ونقيض مؤلم لعدلى يكن. وامتد هجوم الملك إلى البرلمان، مشيرا إلى أن الدستور المصرى كان محض مهزلة مضللة(٤٨).

داخل البرلمان كانت أولى جولات الصدام بين القصر من ناحية والوزارة وقوى الائتلاف من ناحية أخرى. من ذلك أن قام مجلس البرلمان ببحث مشروع القانون الخاص بتنظيم سلطة الملك فيما يختص بالمعاهد الدينية وتعيين الرؤساء الدينيين. وتضمن المشروع أن استعمال الملك سلطته فيما يختص بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية يكون بواسطة رئيس مجلس الوزراء، ويسرى هذا على تعيين الرؤساء الدينيين الآخرين والمسائل المتعلقة بالأديان المسموح بها(٤٩). وكان عرض هذه المسائل على البرلمان، إنما كان يصدر عن سياسة الوفد وقوى الائتلاف الأخرى لتقليص سلطة الملك على الأزهر والمعاهد الدينية.

راحت المتاعب تترى من جانب البرلمان لتزيد العلاقة سوءا بين الملك فؤاد والوزارة، فأثار النواب مسألة مخصصات ديوان جلالة الملك وتناولوها بالمناقشة وبدرت من المجلس اقتراحات جريئة منها إلغاء ما يراه المجلس مما لا يتفق مع الحاجة، واقتراح آخر بأن يراعى

الاقتصاد فى النفقات فى ميزانية العام المقبل، وتالت بأن تضاف أعمال السراى إلى إحدى الوزارات المسئولة ولتكن وزارة الأشغال(٥٠).

كان من الطبيعى أن تتير تلك المناقشات حفيظة الملك الذى أظهر استياءه من رئيس الوزراء لعدم إحكام قبضته على البرلمان وحذره من أنه لن يتحمل أى إهانات أخرى من البرلمان(٥١).

رغم ذلك انبرت جريدة السياسة تهاجم الملك إزاء تدخله فى تعيين القضاة فكتبت مقالا بعنوان «يجب وضع حد لهذه التدخلات وإلا كان الدستور حبرا على ورق» نعت فيه على الملك تأخيره فى اعتماد الحركة القضائية، وأرجعت هذا الموقف من القصر لرغبة الملك فى أن يتولى رئيس محكمة مصر الابتدائية عضوية المحكمة الشرعية العليا، وكان من قبل إماما للملك، رغم أن وزير الحقانية اختار لهدا المنصب آخر أولى به من الأول لعدة اعتبارات، ووصفت «السياسة» تدخل الملك بأنه غير دستورى(٥٢).

على الجانب الآخر تدهورت العلاقة بين الوزارة والمندوب السامى بشأن ما أثير فى مجلس النواب من اقتراحات بتحسين أسلحة الجيش وتطويره، وإلغاء منصب السردار سبنكس المفتش العام لتنافيه مع مسئولية الوزير أمام البرلمان، واقترح بعض الأعضاء تعديل قانون مجلس الجيش بحيث لا يكون سبنكس باشا عضوا فيه على مثال الجيش الإنجليزى.

اتصل نبأ هذه الاقتراحات بدار المندوب السامى، فاعتبر ذلك تحديا لسلطة بريطانيا الحديثة فى مصر وأظهر عبد الخالق ثروت تعاطفا مع موقف البرلمان، ولم يتزحزح عن موقفه فما كان من بريطانيا إلا أن أرسلت ثلاث بوارج إلى المياه المصرية بقصد التهديد. فما كان من حكومة ثروت إلا أن أحنت رأسها للعاصفة وقبلت تعيين سبنكس مفتشا عاما للجيش المصرى لمدة ثلاث سنوات مع منحه رتبة الفريق(٥٣).

اعتبر القصر أن الخلافات بين الوزارة ودار المندوب السامى بمثابة إشارة لبدء العمل ضد الوزارة. فعندما اعتزم الملك القيام برحلة إلى أوروبا، رفض أن يصطحب معه رئيس وزرائه، بدعوى أنها زيارة غير رسمية، فراح سعد زغلول يرفض فتح اعتماد لنفقات رحلة الملك إلا إذا صحبه رئيس الوزارة، وأيده فى ذلك مجلس النواب، وانتهت الأزمة بموافقة الملك على اصطحاب رئيس الوزارة معه(٥٤).

راحت بريطانيا من جانبها تمهد السبل للتفاوض مع ثروت بغية الوصول إلى اتفاق، إلا

أن حدثين متتاليين كانا من شأن وقوعهما حدوث تغييرات جذرية فى الموقف السياسى أولهما : وفاة سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ وقد ترتب على هذا الحادث اهتزاز الائتلاف الوازارى، ذلك أن الدور الذى لعبه سعد فى الحفاظ على الائتلاف ورعايته، لم يتمكن خليفته من القيام به . كذلك فإن الإرادة التى كانت تمكن سعدا من كبح جماح الجناح المتطرف من الوفد لم يكن خليفته يملكها(٥٥) .

يضاف إلى ذلك فشل مفاوضات ثروت ـ تشمبرلين، وكان النحاس وراء فشلها باعتبار أن ما تمخضت عنه من اتفاقيات لم تكن لتتفق وسيادة البلاد . وإزاء تحرج موقف ثروت بادر بتقديم استقالة وزارته لتحقق بريطانيا هدفا آخر وهو مواجهة الزعامة الوفدية الجديدة(٥٦) .

أما عن الملك فلم يكن غائبا عنه أن النحاس الذى رفض نتائج مفاوضات ثروت تشمبرلين وهو خارج الحكم، ما كان ليقبل تلك النتائج وهو فى الحكم، الأمر الذى سيضطره إلى صدام خطير مع الجانب البريطانى، وذلك من شأنه كشف العجز الحقيقى للائتلاف، فضلا عن تعميق أسباب الخلاف بين أقطابه، على نحو يسوغ للقصر الإجهاز عليه وتقويضه .

بدأت الأحداث تسير بالفعل متفقة وسياسة القصر، فحدث أن أثيرت أزمة قانون الاجتماعات والمظاهرات فى عهد الورارة النحاسية، وراحت بريطانيا تؤكد على حقوقها فى البلاد بمقتضى التحفظات الأربعة الواردة فى تصريح ٢٨ فبراير، وأرسل المندوب السامى مذكرة إلى النحاس فى ٢٩ أبريل يطلب فيها منع عرض مشروع القانون على المجلس ويطلب تعهدا كتابيا بذلك، وإلا فإن حكومته سوف تتخذ التدابير اللازمة . فما كان من الوزارة النحاسية إلا أن أجابت بأنها ترغب فى التفاهم الودى مع بريطانيا وسوف تؤجل من جانبها التفكير فى مشروع القانون إلى دور الانعقاد القادم فى البرلمان وبذلك استطاعت الوزارة اجتياز الأزمة(٥٧) .

ترتب على هذا الصدام زيادة التقارب بين القصر والمندوب السامى بفضل ما أظهره فؤاد من تأييد لموقف بريطانيا، كما ترتب أيضا على هذا الصدام تزايد شكوك بريطانيا فى الوزارة النحاسية بعد أن «أوضحت نواياها غير الودية» نحو الجانب البريطانى . ومنها أخيرا بدء تصدع الائتلاف بعد أن تصور الأحرار أن الفرصة قد غدت سانحة لانتزاع زعامة الائتلاف باستغلال ضعف الزعامة الجديدة .

وبدأ القصر فى العمل على هدم الكيان الوزارى، فراح الملك يلمح لمحمد محمود ـ وزير المالية ـ بعزمه على إقصاء الوزارة الحالية وتكليفه ـ أى محمد محمود ـ بتشكيل الوزارة، وراح القصر يضع خطته موضع التنفيذ، فقدم محمد محمود استقالته لانتزاع الأحرار الدستوريين من الائتلاف وتلا ذلك استقالة جعفر ولى باشا وهو من الأحرار، وكذا تبعه كل من أحمد خشبة وزير الحقانية وإبراهيم فهمى كريم وزير الأشغال وكان مستقلا. ودلت تلك الاستقالات بما لا يدع مجالا للشك على أن ثمة اتفاقا بين هؤلاء بعضهم وبعض من ناحية والقصر من ناحية أخرى فيما تأكد من تعيينهم جميعا فى الوزارة التالية(٥٨).

استغل الملك فؤاد حياد الجانب البريطانى وتحرج موقف الوزارة إزاء الأزمات التى حاقت بها فأقالها فى ٢٥ يونيو ١٩٢٨ وبنى قرار الإقالة على أن الائتلاف الذى قامت عليه الوزارة قد أصيب بصدع شديد(٥٩). إن نجاح القصر فى إقالة الوزارة النحاسية الأولى وهى حائزة لثقة الأمة ونوابها، قد أرخ نهاية لعهد الائتلاف الوفدى ووزاراته.

حصاد العلاقة بين الوفد والقصر:

لا ريب فإن العلاقة بين القصر كمؤسسة سياسية للحكم والوفد حزب الأغلبية قد اتسمت فى غالبية مراحلها بالصدام، وحفلت بالتناقضات. من ذلك فإن الوفد قد تبنى فكرة الحكم الديمقراطى فى مواجهة أوتوقراطية القصر، على نحو استحكم معه العداء بينهما. ولا ريب فى أن الإطار الدستورى الذى جرت فى ظله تلك الصراعات، قد هيأ للوفد ظروفا أفضل للعمل، فراح يقلم «أظافر الملك»، ويحارب مسعاه نحو الانفراد بالحكم، وظهر أثر ذلك فى مواقف الوفد ـ داخل الحكم أو خارجه ـ تجاه قضايا القصر الحيوية، فمنها ما اتصل بتصحيح مفهوم ممارسة الملك لسلطاته التى خولها له الدستور، الأمر الذى فسره خصوم الوفد بأنه يسعى نحو الجمهورية. ثم ما كان من تحوله عن الدعوة إلى فكرة الخلافة الإسلامية بل والهجوم عليها بعد أن ظهر له أن الملك يبتغى من ورائها تقوية شوكته فى مواجهة خصومه السياسيين وفى مقدمتهم الوفد.

على الجانب الآخر كان فؤاد خصما عنيدا، ما فتئ يعطل الحياة النيابية ويعبث بالدستور لكى يحقق من وراء ذلك هدفا مزدوجا جناحاه تكريس حكم القصر الأوتوقراطى، وتعطيل الوفد ـ ولو بشكل مؤقت ـ عن ممارسة دوره فى قيادة الحركة الوطنية من موقع السلطة.

الهوامش

(١) لمزيد من التفاصيل عن ظروف إصدار تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، راجع · سامى أبو النور دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر (١٩٢٢ـ١٩٣٦) الهيئة العامة للكتاب القاهرة ١٩٨٥ـ ص٣٦ وما بعدها.

(٢) مذكرات محمد على علوبة «ذكريات اجتماعية وسياسية» دار الوثائق القومية بالقلعة ص١٠٠، وتجدر الإشارة إلى أن علوبة بك فى ذلك الوقت كان عضوا فى الوفد المصرى لمفاوضة ملنر.

(٣) أحمد شفيق · حوليات مصر السياسية: الحولية الثانية (عام ١٩٢٥): ص٣ «نقلا عن جريدة التايمز اللندنية»

(٤) عباس العقاد. سعد زغلول «سيرة وتحية»: ص٤٦٩، ٤٧٠.

(٥) مذكرات الشيخ الطواهرى، السياسة والأزهر، القاهرة ١٩٤٥. ص٢٠٧.

(٦) محمد حسين هيكل. مذكرات فى السياسة المصرية ج١: ص٢٣١.

(٧) أحمد شفيق. حوليات مصر السياسية. الحولية الأولى عام ١٩٢٤. ص١١٨، ١١٩.

(٨) البلاغ · ٣ أبريل ١٩٢٤

(٩) البلاغ: ١٦ ديسمبر ١٩٢٥.

(١٠) الأهرام. ٢٢ مارس ١٩٢٤.

(١١) عفاف لطفى السيد: تجربة مصر الليبرالية (١٩٢٢ـ١٩٣٦) ص١٥٦، ١٥٧.

(١٢) أحمد شفيق باشا: حوليات مصر السياسية. الحولية السابقة (١٩٣٠): ص١٣٥٥ وما بعدها.

(١٣) عبد الخالق لاشين: سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية · ص٣٥

(١٤) FO: 4071198. No: 21· Ken to curzon, jan, 15, 1924, tel· No: 20

(١٥) FO: 4071198· No: 22: Same to Same, jan, 15, 1924, tel. No· 21.

(١٦) FO·4071198, No: 25, Same to Same, jan, 18, 1942, tel. No: 24.

(١٧) FO· 4071197· No: 78 scott to curzon, sept, 17, 1923, tel. No 240

(١٨) FO: 4071197· No 81 Same to Same, sept, 25, 1923, tel: No· 248 conf

(١٩) عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩١٨ـ١٩٣٦): ٤٢٢.

(٢٠) عباس العقاد: المصدر السابق: ص٤٧٦.

(٢١) Youssef, Amine, Independent, Egypt, p. 107.

(٢٢) عفاف لطفى السيد: المصدر السابق: ص١٢١

(٢٣) فؤاد كرم النظارات والوزارات المصرية: ص٢٥٣ (نص خطاب الملك فؤاد بتكليف سعد زغلول بتشكيل الوزارة)

(٢٤) المصدر السابق ص ٢٥٤ (نص خطاب سعد زغلول إلى الملك بقبول التكليف).

(٢٥) عبد الرحمن الرافعي في أعقاب الثورة المصرية، ج١. ص١٤٥-١٤٩.

(٢٦) يونان لبيب رزق٠ تاريخ الوزارات المصرية ص٢٦٩، ٢٧٠.

(٢٧) لمزيد من التفاصيل حول أحداث السودان، انظر عبد الرحمن الرافعي: المصدر السابق. ص١٦٨-١٧١

(٢٨) عبد الخالق لاشين: المصدر السابق ص٤١٥.

(٢٩) عبد الرحمن الرافعي: المصدر السابق٠ ص١٨١

(٣٠) أحمد شفيق باشا حوليات مصر السياسية (الحولية الثانية ١٩٢٥). ص٧، عباس العقاد المصدر السابق، نفس الصفحة.

(٣١) عباس العقاد. المصدر السابق (ص٤٥٥، ٤٥٦) عبد الرحمن الرافعي: المصدر السابق، نفس المكان

(٣٢) للمزيد من التفاصيل حول حادثة اغتيال السردار «لي ستاك» سردار الجيش المصري: انظر أحمد شفيق باشا٠ حوليات مصر السياسية٠ الحولية الأولى (عام ١٩٢٤).

(٣٣) يونان لبيب. المصدر السابق ص٣٤٣.

(٣٤) أمين سعيد تاريخ مصر السياسي. ص ٢٢٨، عبد الرحمن الرافعي: المصدر السابق. ص١٠٨.

(٣٥) FO· 4071210: No· 43· Laraine to Hendesson, June, 2, 1930, Tel, No. 248

(٣٦) أحمد شفيق. حوليات مصر السياسية الحولية السابعة، عام ١٩٣٠ ص٦٧٤.

(٣٧) المصدر السابق ص٧٧٤

(٣٨) الأهرام: ٢٠ يونيو ١٩٣٠.

(٣٩) FO: 4071210 No. 39. Hoare to Henderson, May, 19, 1930, tel. No. 460

(٤٠) FO 4071210: No: 38: Same to Same, May, 9,1930, tel. No· 220

(٤١) أحمد شفيق. الحوليات. الحولية الرابعة (١٩٢٧): ص ٢٨-٢٩

(٤٢) الاتحاد٠ ٦ فبراير ١٩٢٧.

(٤٣) أحمد شفيق٠ الحوليات٠ الحولية الثالثة عام ١٩٢٦. ص٥٦١، الاتحاد: ٢٠ يناير ١٩٢٧.

(٤٤) FO. 4071203 No 52, LLoyd to Chaumberlain, Nov, 17, 1927 resp No. 462.

(٤٥) FO 4071203· No. 29 Henderson to Chaumberlain, Aug, 30, 1926, resp No: 385

(٤٦) FO: 4071203 No: 19 LLoyd, to Chaumberlain, April, 21, 1927, tel No 132.

(٤٧) السياسة الأسبوعية٠ ٧ مايو ١٩٢٧

(٤٨) FO: 2071204. No. 25. LLayd to chamberlain, April, 25, 9, 1027, tel. No: 145.

(٤٩) مضابط مجلس الشيوخ: جلسة ٢٣ مايو ١٩٢٧

(٥٠) السياسة الأسبوعية. ٢١ مايو ١٩٢٧.

(٥١) FO: 4071204. No: 43· Same to Sane, May, 19, 1927, pesp No: 192.

(٥٢) أحمد شفيق٠ المصدر السابق٠ ص٥١٣.

(٥٣)لمزيد من التفاصيل عن أزمة الجيش وتطورها انظر عبد العظيم رمضان. تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩٢٢ـ١٩٣٦) ص٦٢٢ـ ٦٣٠

(٥٤) FO. 4071204. NO: LLayd to Chamberlain, June, 19, 1927, pesp. No· 277

(٥٥) يونان لبيب· المصدر السابق.

(٥٦) FO 4071206. No 33. LLoyd to chamberlin, Marsh, 5, 1928, tel. No· 144.

(٥٧) Jnfovmatıon papers No 19. Great Brıtaın and Egypt (1914-1952) p: 20· Lıttle tom, Egypt, p 146

(٥٨) يونان لبيب رزق: المصدر السابق· ص٣١٧.

(٥٩)مضابط مجلس النواب· دور الانعقاد العادى الثالث الجلسة الخامسة والثمانين. ٢٥ يونيو ١٩٢٨.

الـوفـد والقـصـر: الملك فاروق
(١٩٣٦ - ١٩٥٢)

د. لطيـفـة محمـد سـالـم

المقدمة:

تبوأ حزب الوفد مكاناً متميزاً على ساحة الحياة السياسية المصرية منذ تأسيسه، واقترن وجوده بالدستور الذى أضفى عليه الحماية ودعم مكانته، وعليه فقد عاش فى ظل معادلة صعبة، إذ ارتبطت به جماهير الشعب وأصبح حزب الأغلبية من ناحية، ومن ناحية أخرى تربص له الأعداء الذين تمثلوا فى الملك والمعارضة والإنجليز.

وعلى طول الطريق الذى سلكه الوفد، التزم بمبادئه التى آمن بها قدر استطاعته، وتمكن وبكفاءة ولزمن ممتد أن يزهو بنفسه، ويثبت أنه القادر على الصمود مهما كانت وسائل الحروب التى استحدمت ضده. وقد فرض عليه تكوينه منذ البداية أن يعبر عن مصالح المصريين، وبخاصة أولئك المنتمون إلى الطبقة الوسطى بشرائحها المختلفة وما دونها. ولكن وفقاً للتطورات الاقتصادية والاجتماعية التى عاشتها مصر مع الأربعينيات من القرن العشرين، دخلت الوفد عناصر من الباشوات والبكوات من كبار ملاك الأراضى الزراعية، وغدت لها الأبعاد المختلفة عن العناصر السابقة.

وهذه الدراسة تُمسك بخيوط العلاقات بين الوفد والقصر إبان فترة حكم الملك فاروق، وقد كانت تتعقد كثيراً؛ وقليلاً ما تكون طيعة، وفقاً للظروف التى حكمت تلك العلاقات.

واعتمدت الدراسة على الوثائق البريطانية فى الدرجة الأولى، وهى محفوظة بدار المحفوظات العامة بإنجلترا (P.R.O. Kew, Surrey)، وشملت:

وزارة الخارجية البريطانية: I-Foreign Office

1- F.O. 141, Embassy and Consular Archives, Egypt Correspondence.

2-F.O. 371, General Correspondence, Political Egypt and Sudan.

3- F.O. 407, Confidential Print, Affairs Egypt and Sudan.

4- F.O. 954, Avon Papers, Private Office Paper of Antony Eden.

مجلس الوزراء البريطانى : II- PREM, Prime Minister Office

هذا بالإضافة إلى استيفاء الدراسة لمعلومات من مصادر ومراجع أخرى .

بوادر الصراع:

شكل النصف الأول من عام ١٩٣٦ وقائع جوهرية فى حياة مصر ، فقد حدث أن رحل الملك فؤاد، وتم اختيار مجلس الوصاية على الملك فاروق الذى عاد من بريطانيا إلى أرض الوطن على وجه السرعة، وتولى الوفد وهو حزب الأغلبية الحكم، وذلك فى وقت كانت تجرى فيه المفاوضات المصرية الإنجليزية محاولة تخطى الصعوبات التى تواجهها من أجل توقيع المعاهدة، وأصبحت مصر مهيأة لاستقبال عهد جديد مشرق، يحدوها الأمل فى تحقيق ما تصبو إليه .

ومنذ البداية وجدت الوزارة أن الظروف قدمت نفسها لها، وأن عليها تنفيذ منهجها، والذى ينطوى تحته الحد من الأوتقراطية الملكية التى سبق لها أن استغلت ما تضمنته بعض المواد فى كل من دستور ١٩٢٣ وقانون العقوبات. كما أيقنت أنها تمتلك الأدوات التى تمكنها من تنفيذ سياستها، وكانت على ثقة من مقدرتها على السيطرة على مجلس الوصاية، وكذلك من سهولة توجيه الملك الصغير .

وبدأت الممارسة العملية عند تشكيل وزارة ٩ مايو ١٩٣٦ ، وذلك حينما رأت أن يكون هناك وزير للقصر ليمثل الارتباط بين الملك والوزارة، وبالفعل حدد مصطفى النحاس المرشح، وكان معنى هذا أن يُهمش رئيس الديوان، ويصبح وزير القصر له السلطة عليه، ولكن لم يكتب النجاح لتلك الخطوة، وثبت أن لندن ما زالت لها الكلمة المسموعة لأنها وجدت أن تحقيق ذلك سيعطى للوفد السلطة فى السيطرة على القصر(1). ووفقاً لسياسة الوزارة، فقد حرصت على التوازن، وبالتالى لم تكن لتتمسك برأيها، رغبة منها فى تعبيد الطريق لاستكمال المفاوضات، وعليه أُقصيت هذه المسألة. وعقب توقيع المعاهدة، عُين

وكيل برلمانى لشئون القصر، وأُلحق برئاسة مجلس الوزراء، وحينما راح يتدخل حتى فى تدريبات الحرس الملكى، لم ترض لندن عن ذلك(٢)، وسرعان ما أُلغى المنصب.

وجاءت فكرة إقامة حفلة دينية يتوج فيها الملك بالإضافة إلى حفلة أداء اليمين أمام البرلمان- لتكون حجر عثرة فى العلاقات بين الوفد والقصر، إذ اقترحها الأمير محمد على الوصى على العرش وأيدها الموالون للقصر، وسعد بها الملك الشاب، ولكن الوزارة عارضتها لمخالفتها الدستور، وجند النحاس جميع إمكاناته، ومن ثم تراجع الملك عن تصلبه بعد أن تم إقناعه بأنها ليست فى صالحه(٣). وكسب بذلك الوفد الجولة، وسجل نقطة لصالحه، لكنها فى الوقت ذاته كانت نقطة عداء مع القصر، ونجحت الوزارة فى ترتيب احتفال تولى الملك سلطاته الدستورية، واستبعدت تماماً إضفاء أى مسحة دينية عليه، وأثبتت التزامها بالخط الدستورى وعدم إذعانها وقدرتها على التنفيذ. ومن المستلفت للنظر أن التدخل البريطانى لم يبد توجهه فى تلك الأزمة لحساسيتها، ونصح بضبط النفس وأن تخفض الحكومة من ضغطها على الملك(٤).

ومضى الصراع بين الوفد والقصر يواصل طريقه ليعمل على مزيد من ترسيب العداء داخل النفوس، وأصبح كل طرف متربصاً للآخر محاولاً إجهاض أى محاولة للانتقاص من سلطاته. فعندما رأت الوزارة التغيير فى قسم الجيش - يوم الاحتفال - بحيث يدخل عليه الطاعة للدستور بجوار الإخلاص للملك، عارض القصر، فأرجئ ذلك(٥). وما لبث أن وضع على ماهر العقل المفكر ومايسترو القصر خطة ارتكزت على أن يتقرب الملك الشاب من الشعب، ويصبح لصيقا به ليقصى نقاط ضعف أبيه، وبالفعل كُثفت مواكبه، ووجد الحب من المصريين الذين تفاءلوا به خيراً، وفاضت التقارير التى أرسلت من قصر الدوبارة إلى وزارة الخارجية البريطانية بوصف تلك الشعبية التى حصل عليها فاروق ومؤهلاته فى ذلك، وأشارت إلى أن النحاس لم يكن سعيداً بما يحدث على اعتبار أنه الزعيم المحبوب، وأنه أصبح هناك منافس له وربما يفوقه، وأنه - أى النحاس - يخشى من أن هذا الاتجاه يغرى الملك على اتخاذ إجراءات غير دستورية(٦).

وتفوقت سياسة القصر فى تركيز الأضواء على فاروق، ونشطت تحركاته على أرض مصر، وغدا تقاربه مع المصريين - أمراً واقعاً، مما أضفى عليه الاعتزاز بشخصيته وطغيان نشوة تفوقه على زعيم الوفد. ومن ثم مضى الوفد يعمل فى جميع الاتجاهات لوأد هذا الشعور المتأجج، وضايقت الوزارة مجلس الوصاية، حتى لقد لجأ الأمير محمد على إلى الشكوى للسفارة البريطانية مناشداً مساندة فاروق حيال محاولات الوفد الهادفة لسحب

امتيازاته(٧). وأصبح من المتوقع حدوث صدام بين الطرفين بعد أن استحوذ الملك على الأغلبية. وقد حاول لامبسون Lampson السفير البريطانى فى مصر أن يلطف الأجواء بينهما، وتطلب لندن منه التأثير على الملك بما يتفق مع إعطاء الدستور دوره لما فى ذلك من أهمية(٨).

وعلى أية حال، فإن فترة الوصاية كانت محك اختبار للطرفين المتصارعين، تلقى فيها فاروق التدريب الذى سيمكنه من اقتفاء أثر استبداد أبيه، معتنقاً مقولة أن الملك يملك ويحكم، بعد أن تشبعت حيناته بعداء الوفد. وفى الوقت نفسه حرص النحاس على الالتزام بالمبادئ الوفدية والتى يندرج تحتها أن الملك يملك ولا يحكم، واضعاً نصب عينيه احترام الدستور.

تفاقم الأزمات:

فى ٢٩ يوليو ١٩٣٧ تقلد الملك فاروق سلطاته الدستورية، وأقسم أمام البرلمان - الذى يصطبغ بالوفدية- على احترام الدستور والقوانين، والمحافظة على استقلال الوطن وسلامة أراضيه. وينقل كلى Kelly القائم بالأعمال البريطانى صورة الاحتمالات فى هذا الصدد للندن، ويُبين كيف أنها عبرت عن الحماس الشعبى الذى يكنه المصريون لمليكهم الجديد، وأن ذلك الأمر يسبب المعاناة للوفديين الذين سبق أن استأثروا بهذه المشاعر(٩).

وتعمق الاتجاه المعاكس بين الطرفين، وبدأت أولى القلاقل حول الحديث الإذاعى للملك، إذ رأى النحاس أن يلتزم فاروق بحدود معينة، لكن ذلك لم يرضه، ثم أمكن التوفيق، ومع ذلك فإن الملك لم يلتزم تماماً بما اتفق عليه(١٠). ورغم ضيقه وما حدث بعد ذلك من تحدى الوزارة له، فإنه لم يكن أمامه مخرج إلا أن يعهد إلى النحاس بتشكيل الوزارة فى أول أغسطس ١٩٣٧

ولم يستشر زعيم الوفد الملك فى أعضاء وزارته، واعتبر أن الأمر مفروغ منه، وأن ما على فاروق سوى التوقيع، ولكن الأخير اعترض على تولى يوسف الجندى وزارة المعارف، فكان ذلك إحراجاً للنحاس، وما لبث أن تقبل الأمر نظراً لأن الحزب كان يمر بأزمات ويجتاز مرحلة تصدع، وأسند المنصب لوزير الصناعة والتجارة(١١). وبدأت الورارة الوفدية الجديدة عملها، وشهدت فترة الخمسة الأشهر وهى عمرها سلسلة متصلة من الحرب النفسية والتنازع بين الوفد والقصر.

وأصبح واضحاً التنافر بين قطبى الصراع، وانجلى ذلك فى فيض من التصرفات، فالملك يرفض أن يصحبه رئيس ورزائه من قصر القبة إلى المحطة عند سفره للإسكندرية، ويُبين أن عليه الذهاب رأساً للمحطة، ويرفض النحاس ويعد ذلك إهانة شخصية له(١٢). ويجند القصر صحيفة البلاغ للنيل من تصرفات زعيم الوفد مُسطرة أنها تتنافى مع التقاليد الملكية(١٣). ويرى الملك أن يكون دعاء أئمة المساجد له وحده دون النحاس، ويفرض على الأخير قبل أن يحظى بالمقابلة الملكية أن يرفع مذكرة بموضوعها قبل ثمان وأربعين ساعة. كذلك فإنه كثيراً ما كان يقاطعه أثناء الحديث ولا يجعله يستكمل موضوعه(١٤).

واستمر العداء فى طريقه بين الطرفين، وإن كان أحياناً قد جرى بعض الشكليات التى تدخل فى إطار المجاملات العابرة، لكن سرعان ما تطل الكراهية برأسها سريعاً. واعتمد فاروق على بريق الشعبية التى تمتع بها، وحاول النحاس أن يباريه فى هذا الأمر، فيقوم بالزيارات لبعض المديريات، فيرد عليه الملك بجذب العمال وخاصة أنهم يشكلون ثقلاً فى الوفد ولهم الدور فى فرق القمصان الزرقاء، ويسجل السفير البريطانى لحكومته أن جماعات منهم تجمعت أمام القصر معبرة عن إخلاصها للملك(١٥).

واتسعت مظاهرات الولاء لفاروق، وانضوى تحتها الطلبة. وأراد القصر إدخال التدريبات العسكرية فى المدارس، وهنا عارض رئيس الوزراء، كذلك رفضت لندن ذلك الأمر(١٦). وكان لاستقطاب القصر لطلبة الجامعة ومساندة القوى المضادة للوفد له والتى ضمت بجوار الأزهر الإخوان المسلمين ومصر الفتاة نتائج عملت على مريد من التعقيدات بينه وبين الوزراء.

ويحلل السفير البريطانى نفسية الطرفين وتفشى العداء والكراهية بينهما، ويذكر أن الملك لا يترك فرصة تمر دون أن يبدى فيها استياءه من النحاس ومكرم عبيد، وأنه متشرب لطباع أبيه، وينظر إلى زعيم الوفد على أنه ديماجوجى مصرى نشأ بين الفلاحين، ولمساعده بأنه قبطى من الطبقة الدنيا، لكنه يكظم غيظه ويخطط على المدى الطويل لإضعاف الحكومة وحزبها مستغلا الانقسامات فيه(١٧). وارتفع مؤشر الدعاية لفاروق، ونجحت تماماً حيث وجدت الاستجابة من المصريين، لأنهم أحبوه، إذ أسقط فى نظرهم صورة الحاكم التقليدى، وذلك عمل على أن تزداد الحرب سعيراً ضد الزعامة الوفدية.

ومثلت مسألة فرق القمصان الزرقاء أزمة بين الوفد والقصر، وكان للأول الأبعاد من

وراء تشكيلها، حيث ضم إليها الشباب، ورأى فيها قوة دعم له ضد أعدائه. ولم يكن فاروق وحده الذى يرغب فى حلها، وإنما شاركته المعارضة والسفارة البريطانية، فأبدى هذه الرغبة للنحاس موضحاً أن وجودها لا يعتمد على أى شرعية وغير دستورى، ولكن زعيم الوفد تمسك بها، ويذكر فى حديث له مع السفير البريطانى أن حلها سيكون ضربة للوفد، وأنه اتخذ خطوات للتخلص من العناصر السيئة من شبابها، وفرض الرقابة الشديدة عليهم(١٨).

وتوأمت هذه المسألة، قضية تعيين رئيس الديوان الملكى، وشكلت تنازعاً بين الوفد والقصر، إذ رأت الوزارة أن يكون لها اليد فى التعيين، ورفضت كل جهة اختيارات ترشيح الجهة الأخرى، وبعد مماطلة من القصر، استقر رأيه على أن يتولى المنصب على ماهر، ذلك السياسى المخضرم والمحنك وصاحب القدرة والذكاء والكفاءة والمرشد الأمين للعرش والذى خطط لفاروق غير عابئ بأية مبادئ دستورية. وبطبيعة الحال اعترضت الوزارة، ولكن أصر الملك على موقفه، وتم التعيين فى ٢٠ أكتوبر ١٩٣٧، ووجد التعيين استحسانا من الخارجية البريطانية، ومع هذا فإنها وصفت على ماهر بالميل للدسيسة(١٩). وأثيرت مسألة تعيين القصر لكبار الموظفين، وحدث خلاف بين الوفد والقصر فى هذا الشأن، حسمه رئيس الديوان لصالح الأخير، وحاول أن يهدئ من الموقف وفقاً لما اتفق عليه مع القائم بالأعمال البريطانى(٢٠).

وما لبث الأمر أن ظهرت أزمة أخرى بشأن التعيين فى مجلس الشيوخ عندما شغر مقعدان فيه، وغدا الأمر سجالاً بين الوفد والقصر فيما يختص بالترشيح، وحاول الوفد أن يدحض حق الملك فى التعيين معتمداً على الأسانيد الفقهية، ولكن ضعف موقفه أمام خروج النقراشى وأحمد ماهر، اللذين انحازا إلى القصر، أقصى تصلبه، إذ كان عليه أن يحارب فى جميع الاتجاهات، ويرمم ما أصابه من شروخ، خاصة مع انتهاز أحزاب الأقلية الفرصة وارتمائها على الأعتاب الملكية ومحاربتها للوفد وزعيمه بكل ما تيسر لها من أدوات ففى حديث بين السفير المصرى فى لندن ومسئول بالخارجية البريطانية، أوضح الأول العمل المكثف الذى تقوم به المعارضة لاستعجال الإطاحة بالوزارة(٢١).

ووقع زعماء المعارضة على عريضة قدموها لرئيس الديوان، وجهوا فيها الاتهامات للوزارة، وعزفوا على وتر قبطيتها - كانت تضم مكرم عبيد وواصف بطرس غالى - وأنها تنوى إحالة القضاء الشرعى إلى القضاء الأهلى، وأن للنحاس موقفاً يعارض فيه مسألة أن

يكون الملك خليفة للمسلمين، وعلى الجانب الآخر أغدقت صفات الملك الصالح على فاروق[٢٢].

ومن المستلفت للنظر، أنه رغم سريان معاهدة ١٩٣٦، وتصريحات المسئولين الإنجليز بأن سفارتهم لن تتدخل فى الشئون الداخلية لمصر، فإن الأطراف المصرية جميعها سواء القصر أم الحكومة أم الأحزاب قد أجرت الاتصالات مع هذه السفارة التى وجدت الفرصة لتوجيه الأحداث وفقاً لمصلحة لندن التى جاءت توجهاتها بأن يستمر الضغط على فاروق حتى يتجنب أى تنازع مع الحكومة نظراً لحساسية الموقف الدولى[٢٣]. واتخذت هذه السياسة خطا تمثل فى حسن العلاقة مع الطرفين دون إغضاب أحدهما، ولكن كان للسفير البريطانى موقفه المتشدد، وكثيراً ما كتب لحكومته مبيناً أن سياسة اللين مع الملك قد انتهت مرحلتها، وأنه لابد من تحجيمه بعد أن زادت ثقته بنفسه عن الحد المعتاد.

ووفقاً لمنهج القصر، تشتعل مظاهرات العمال والطلبة ضد الوفد، ويظهر الملك أسبوعيا فى مسجد الرفاعى الذى لا يخضع لرقابة وزير الأوقاف حيث يتفوه إمامه بما يثير الحساسية بالنسبة للأقباط[٢٤]

ويلتقى لامبسون مع رئيس الديوان، ويبين له أن ما يحدث أمران: إما أن ينتصر النحاس وإما أن ينهزم، وفى الحالتين سيشتعل عداؤه للقصر، وأنه يجب على فاروق ألا يغتر بحب الشعب له[٢٥]. وواصلت لندن خطتها فى استمرار التأييد لكلا الطرفين، وذلك بإسداء النصيحة لهما، ورأت أنه عند عدم إذعان الملك يُعزل، ولكنها فى الوقت نفسه كانت تخشى من أن لفاروق شعبية، وأنه عن طريقها يمكن له العمل ضد المصالح البريطانية، ومن ثم يُضرب بالمعاهدة عرض الحائط فى وقت غدت العلاقات فيه متوترة مع إيطاليا[٢٦]. ومعروف أنه كانت هناك دعاية إيطالية ضد الوفد.

فقد راودت النحاس ومكرم عبيد فكرة تنازل فاروق عن العرش[٢٧]. ودار فى خلد زعيم الوفد وسكرتيره إحلال الأمير عبد المنعم ابن الخديو عباس حلمى الثانى مكان الملك، وراحت لندن تستعرض المرشحين فوجدت أنه لا يوجد بديل صالح فى الأسرة العلوية، وفى الوقت ذاته وضعت فى الاعتبار انعكاس عزل فاروق على المصريين لما يتمتع به من شعبية كبيرة يوالى مؤشرها فى الارتفاع وخاصة فى الفترة التى يستعد فيها للزواج[٢٨].

وذهب السفير البريطانى للقاء الملك واضعاً نصب عينيه تعليمات حكومته بشأن

استخدام الصرامة معه. والتقى به وحذره من إقالة رئيس وزراء له الأغلبية المطلقة فى البرلمان، وأن ذلك يُعرض عرشه للخطر(٢٩). وعلى صعيد آخر، رفض النحاس حل فرق القمصان الزرقاء، ولم يرحب بفكرة لامبسون فى مسألة توسيع قاعدة حكومته بإعادة النقراشى وأحمد ماهر إليها، وهنا عزفت لندن عن التدخل لصالح أحد الطرفين نظراً لسياسة التؤدة التى اتبعتها فى طل الظروف الدولية المستجدة.

وأصبحت المعايشة مستحيلة بين الوفد والقصر، وازداد الموقف صعوبة، فيعطل فاروق أعمال الوزراة، وهى من جانبها تجند المظاهرات ضده. ويعجل النحاس بالنهاية، فيعد مذكرة قانونية ويبعث بها للديوان الملكى فى ٢٧ ديسمبر موضحاً أن السلطة الفعلية فى إدارة شئون البلاد تنحصر فى مجلس الوزراء دون مشاركة أحد، وأن هذا ما يرتب المسئولية أمام البرلمان. وساق الأمثلة حول تفسير بعض المواد التى تتفق مع مقصده(٣٠). ولم يوافق القصر على ما جاء بالمذكرة، واقترح على ماهر بأن يعرض الأمر على لجنة تحكيم، وبناء على نصيحة السفير البريطانى قبل النحاس، لكنه اعترض على تشكيل اللجنة لضمها معارضى الوفد، واعتزم عرض المسألة على البرلمان الذى كان محدداً لانعقاده يوم ٣ يناير ١٩٣٨، ولكن قبل هذا التاريخ رأى الملك أن الوقت قد حان للتخلص من الوزارة وإقالتها، وحقق أمنيته فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧، وفاض الأمر الملكى بالعبارات القاسية التى أضفت الأوتقراطية عليه، وأبرزت تحديه البارز لحزب الأغلبية(٣١).

ولم تفعل لندن شيئاً لصالح الوفد، ولم تستحدم القوة لإبقائه فى الحكم. وفى الوقت نفسه حرصت على علاقتها مع الملك لشعبيته الجارفة، فتراجعت عن مسألة عزله طالما تتحقق مصالحها، كما أنها كانت على يقين من سهولة سيطرتها على الساسة سواء الحزبيين أو المستقلين، وانتصر القصر على الوفد فى بداية مطلع حكم الملك الشاب مما كان له الأثر على العلاقات بين الطرفين.

الترقب والإعداد:

لم يستسلم الوفد للأمر الواقع. حقيقة أنه لم يتمكن من استعادة شعبيته، وكان من المنتظر أن إقالته تحد من شعبية الملك لحسابه، لكن المصريين تقبلوا الحدث بهدوء(٣٢). ونجح تخطيط القصر فى تجميع حماس الأمة وتعبئة عواطفها عندما أعد للاحتفالات

الخاصة بالزفاف الملكى، مستغلا المشاعر المتدفقة تجاه فاروق، هادفاً تحويل التفكير عن أسلوب إسقاط الوزارة.

وأعد الوفد برنامجه بشأن محاربة القصر والوزارة الجديدة، وجاء لقاء زعيمه مع السفير البريطانى ليعكس الرؤية التى تبناها، وتمس الوتر الحساس، فركز على أن الوزارة عميلة لإيطاليا وأن الأسرار الحربية أصبحت فى يد وزير للحربية هو أداة فى يد القصر[٣٣] وأراد النحاس أن يتحدى الملك، فاصطحب عدداً كبيراً من البرلمانيين وتوجه إلى القصر، رافعاً احتجاجاً بشأن التحذير من تزييف الانتخابات، وذلك بعد صدور المرسوم الملكى بحل البرلمان الوفدى فى ٨ يناير ١٩٣٨، ولكن أسفرت نتيجة انتخابات البرلمان الجديد عن انتصار القصر على الوفد الذى حصل على ١٢ مقعداً فقط[٣٤].

وسرعان ما اتخذت سلسلة من الإجراءات ضد ما أقدمت عليه الوزارة الوفدية السابقة من تعيينات وحلافه، ورد الوفد على ذلك بعدم الإقدام على القيام بأى مجاملة للملك، وبالتالى أهمله الأخير فى الاحتفالات التى كان القصر يقيمها، وحتى حينما دعا القصر النحاس فى حفل تكريم ولى عهد إيران لم يصافحه فاروق، فاحتج على هذا التصرف، وهو أول احتجاج من نوعه فى تاريخ القصر، وعليه فلم توجه له الدعوة بعد ذلك، وراح زعيم الوفد يعقد الاجتماعات موجها انتقاداته للحكم القائم، مصرحاً بأن الدستور أصبح فى خطر[٣٥].

وأدرك زعيم الوفد تماماً أن لندن لم تقف بجانبه عندما مارس الملك أوتقراطيته وأقال الوزارة الوفدية، وأنه من الممكن أن يناوئها، وخاصة أن الحرب العالمية الثانية مشتعلة، والظروف الحربية فى غير الصالح البريطانى، فقرر أن يتحرك ليحقق عدة أغراض مجتمعة: أولها ما كان فى شوق ولهفة عليه وهو أن يستعيد الوفد ما فقده من شعبية، وثانيها لنبه بريطانيا أنه ما زالت له القوة والقدرة على الإمساك بزمام الحركة الوطنية، وثالثها أن يقف للقصر بالمرصاد ويثبت له أنه فى عنفوانه، ورابعها أن يصوب سهامه صد المعارضة، ومن هذا المنطلق قام فى أول إبريل ١٩٤٠ بتقديم مذكرة للسفارة البريطانية تتضمن المطالب المعبرة عن الأمانى الوطنية[٣٦] فكان لذلك رد فعله على الأطراف المعنية بما يخدم الوفد.

وعندما بدأت الظروف تأخذ شكلاً معاكساً للسياسة البريطانية فى القصر، ووقعت أزمة يونيو ١٩٤٠، ونتج عنها إذعان فاروق للندن واستقالة وزارة على ماهر، أصبح المناخ ملائماً لعودة الوفد، وطلب السفير البريطانى من الملك اتباع مشورة ونصيحة

النحاس، الذى رفض تشكيل وزارة قومية، وتمسك بوزارة محايدة تجرى انتخابات حرة، ثم عاد ورفضها بل إنه اعتذر عن تشكيل وزارة وفدية مُبينا صعوبة العمل مع أدوات الحكم القائمة(٣٧).

ونتيجة لسياسة التدخل البريطانى، بدأ الملك يفكر فى الحد من غلوائه بعض الشىء تجاه الوفد وزعيمه، فى الوقت الذى طرأ التفكير نفسه على الطرف الآخر الذى أراد أن يسجل موقفا لصالحه، وكما اعتاد فإنه يعتمد على القضية الوطنية، وعليه اتجه النحاس إلى القصر فى ٢ يناير ١٩٤١، وقدم عريضة حزبه للملك، وتضمنت ما تتحمله مصر من تضحيات من أجل حليفتها بريطانيا، والخوف من أن يكون لمصر العرم بعد الحرب وهنا أدركت لندن أن خط التقارب سيكون على حسابها(٣٨).

ولم يستمر خط التقارب فى طريقه، فانحرف وولى شطره تجاه خط العداء، ثم لا يلبث أن يعود ـ أى خط التقارب ـ مرة أخرى فى أبريل ١٩٤١ عندما رغب فاروق فى توسيع قاعدة الحكومة، وكان فى ذلك الوقت متضرراً من السياسة البريطانية تجاهه، فى وقت هاجم فيه زعيم الوفد الوزارة القائمة المتعاونة مع قصر الدوبارة، واعتبر لامبسون أن ما يحدث مؤامرة ملكية، واستاءت الخارجية البريطانية، وطلبت منه إبلاغ الملك بأنه لا ضمان لاستمرار تأييد الوفد له(٣٩). ودون مقدمات ينقلب فاروق على زعيم الوفد ليقينه من أن استمراره على العرش يرتبط بالرضا الإنجليزى عنه، ومن ثم واصل سياسته الهجومية على النحاس وحزبه، الذى أيقن هو الآخر أن الاحتكاك مع القصر آت وقريب.

وزارة ٤ فبراير:

مع نهاية عام ١٩٤١ تأزم الموقف الحربى العالمى، ودوت انتصارات المحور، وأصبحت الأوضاع فى مصر مهددة، حيث اتقد نشاط القائد الألمانى روميل Rommel على حدودها الغربية، وبرزت أهميتها القصوى كقاعدة حربية للشرق الأوسط. ورأت لندن أن هناك على المسرح السياسى المصرى وزارة ضعيفة، وملكًا غير مخلص لها، وأحزابًا بلا شخصية، وزعيم الوفد الذى يستخرج ورقته فى الوقت المناسب ويضرم نار الحركة الوطنية ضدها ليشعرها بأنه القوة التى تمتلك زمام الموقف، والقادر على تولى السلطة. ومن ثم فقد وجد المسئولون البريطانيون أن تحسين الأوضاع لن يتأتى إلا بالاعتماد على الوفد لإنقاذ الموقف.

وحينما خرجت المظاهرات فى أول فبراير ١٩٤٢ تهتف لفاروق وروميل، وانتشر الشعور المعادى للإنجليز، وارتفعت الأعلام الإيطالية على المنازل، قررت لندن ضرورة إرغام الملك على تكليف النحاس بتشكيل الوزارة(٤٠)، إذ تجمعت مميزات الوفد أمامها، فأيديولوجيته تتفق مع الحلفاء، وهو حزب الأغلبية وبإمكانه امتصاص الانفعالات الشعبية، وأنه سوف يقف أمام المعارضة التى تقلقها، وأنه لن يضن عليها بالمجهود الحربى وبالتالى سيطبق بنود المعاهدة نصا وروحاً، وأخيراً ليكون شوكة فى جنب فاروق الذى أصبحت ميوله محورية ويواصل إصراره على التمسك بموظفيه الإيطاليين.

ويرفض زعيم الوفد أن تكون وزارته قومية، ويؤكد على ذلك إبان الاجتماع الملكى الذى عقد فى ٣فبراير وحضره رؤساء الأحزاب ورئيسا مجلسى الشيوخ والنواب ورؤساء الوزراء السابقون وكبار السياسيين، ويقر لامبسون موقف النحاس مصرحاً بأن «الوزارة الوفدية الخالصة ستقف مع الإنجليز على طول الخط»(٤١). وثبت لدى الملك أن سحب التهديد تقترب للغاية، ورغم ذلك فقد تمهل فى التنفيذ، وأدرك أنه من الممكن أن يأتيه كُرهاً، وعندئذ سيفقد الوفد ما تبقى له لدى المصريين من شعبية، وتتسع دائرة معارضيه لصالح القصر، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، أن يرتدى أمام المحور رداء الحاكم المناوئ للوجود البريطانى.

وفى صباح ٤ فبراير اجتمع مجلس الحرب البريطانى، وحضر الاجتماع لامبسون، وأُعد الإنذار الذى قدمه الأخير لأحمد حسنين رئيس الديوان، ونص على الآتى: «إن لم أعلم قبل الساعة السادسة مساء أن النحاس قد دُعى لتشكيل الوزارة، فإن الملك فاروق يجب أن يتحمل تبعة ما يحدث»(٤٢) وبناء على الموقف، عقد الملك اجتماعاً للمجموعة السابقة نفسها ليعرض الإنذار عليها، وطالت المناقشات، ولم يحد النحاس عن موقفه مُصرا على أنه لن يشكل إلا وزارة وفدية. وانتهى المجتمعون إلى أن الإنذار خرق للمعاهدة ولاستقلال مصر وسيادتها، وحمل رئيس الديوان الاحتجاج إلى السفير البريطانى. ويذكر لامبسون لحكومته أنه فى ذلك الوقت كان الاتصال المباشر مع النحاس متعذراً، لذا فقد أبلغ أمين عثمان بإخبار النحاس بأنه عند إذعان الملك للأمر أو عزله، فإن عليه أن يتولى الوزارة(٤٣).

ومعروف السيناريو الذى تم فى مساء ذلك اليوم، إذ حضر السفير البريطانى ومعه الجنرال ستون Stone وبعض الضباط المسلحين إلى قصر عابدين، كما أخذت المدرعات والمصفحات الإنجليزية مكانها حول القصر وفى ساحته، وامتلأت ردهة الدور الأرضى

بالجنود البريطانيين المسلحين. وتمت المقابلة، وحاول الملك المجادلة، ولكن لامبسون قطع عليه الحديث موضحاً أنه لا بديل عن وزارة وفدية تحظى بالأغلبية الشعبية وتعمل على تنفيذ المعاهدة نصا وروحاً، وأن هذا سيؤدى إلى عدم تعريض العرش للخطر. وعدد له المخالفات التى يقترفها، وختم حديثه بقوله: «وكل هذا يتبين منه بوضوح عدم صلاحية جلالتكم أكثر من ذلك للبقاء على العرش»(٤٤). وسلمه وثيقة التنازل عن العرش، فتملك الملك الرهبة، وبعد تردد قصير، وبتشجيع من أحمد حسنين، قال للسفير البريطانى إنه سيستدعى النحاس ويكلفه بتشكيل الوزارة(٤٥).

وعلى الفور أمر فاروق بعودة اجتماع ما قبل المغرب، وكلف النحاس بتشكل الوزارة، وطلب منه الذهاب إلى قصر الدوبارة لإبلاغ السفير البريطانى بالتكليف، وهناك طلب لامبسون من زعيم الوفد سحق العناصر غير المخلصة لبريطانيا سواء داخل القصر أم خارجه، وبدا واضحاً من كتاباته للندن ما يفيد بأن التعاون مع الوفد وهو فى الحكم سيؤتى ثماره(٤٦). وقبل أن يشكل النحاس وزارته حاول إقصاء مسألة أنه تولى الحكم عن طريق القوة البريطانية، فطلب من لامبسون تبادل رسالتين يجرى نشرهما، يؤكدان على تمسك بريطانيا بنصوص المعاهدة واعترافها باستقلال مصر وعدم تدخلها فى شئونها الداخلية، وتم له ما أراد(٤٧).

والحقيقة أن هذا الحادث ما زال مثاراً للجدل بين الذين وجدوا أنه لم يكن أمام حزب الأغلبية إلا ما فعله، بل استحسنوا ذلك التصرف نظراً للأوضاع الدولية والخطر المحورى على مصر، وما له من نتائج وخيمة فى حالة انتصاره، وبين الذين وجدوا فيه طعنة لمصر والمصريين، تمثلت فى إذلال الرمز الذى تجسد فى الملك مهما كانت أخطاؤه. وعلى أية حال، فإنه يجب قياس الأحداث والحكم عليها وفقاً لظروفها وتوقيت وقوعها، وقد كان الوفد صاحب مبدإ فيما يختص بوزارة قومية لفشلها فيما سبق، كذلك أراد أن يثبت للملك الذى أقاله قبل أكثر من أربع سنوات أنه لا يلين، ولديه من القوة والصلابة ما يؤهله للعودة إلى السلطة مرة أخرى.

وبدأت الوزارة فى عملها، وكانت الانتخابات الجديدة قد أسفرت عن فوز حزب الوفد، ولم تتحقق أُمنية فاروق فى أن يكون هناك مقاعد لباقى الأحزاب، وصمم النحاس على تنفيذ ما يراه من ناحية، ومن ناحية أخرى، تحقيق الرغبات البريطانية إذا لم تتعارض مع سياسته، وكانت أولاها إبعاد على ماهر، فيلتقى رئيس الوزراء بالملك فى ٦ مارس ويخطره بأنه سيحدد إقامته فى صيعته، ووفقاً لظروف فاروق الحرجة فإنه أذعن،

ولم يعترض (٤٨). أيضاً لم يكن ليستطيع أن يفعل شيئاً مع بقية إجراءات الوزارة بشأن الاعتقالات التى شملت موظفيه وأقرباءه ومعارفه، لكنه عاند إزاء التخلص من إيطاليى القصر فى البداية، ثم طلب الإبقاء على بوللى Pully وحلاقيْن والمشرف على حظائر الكلاب، فوافق النحاس الذى أراد استقطاب الملك إلى جانب بريطانيا حتى يستكمل قوة السلاح الذى يحاربه به أمام الشعب، وخاصة أنه بعد حادث ٤ فبراير حدث رد فعل عميق من المصريين ضد الإنجليز لما وجهوه من صفعة لمليكهم. وبالتالى فإذا نجح النحاس فى خطته بجعله خاضعاً للإنجليز، فستنفض الناس من حوله، لأنه سيصبح فى نظرهم حليفاً لبريطانيا، وعليه يتوارى تدريجيا ما كان يتردد من أن زعيم الوفد جاء للحكم على أسنة الرماح البريطانية. ولكن فاروقاً كان مدركاً لذلك، وكشف الأمر أمام النحاس، وأفهمه أنه لا يريد أن يتلقى منه أية دروس (٤٩).

وعاود الملك سلوك طريق العداء تجاه رئيس حكومته، وأبدى ملاحظته فى عدم استقباله، وأن عليه اللقاء - إذا أراد - مع رئيس الديوان. وترك ذلك الأثر السيئ فى نفس النحاس، وهدد بتغيير كامل لموظفى القصر، مصرحاً أنه إذا استمر فاروق فى عناده، فسيضطر لاستدعاء البرلمان ليعرض عليه اقتراح تعديل السلطات الملكية (٥٠).

واشتد الصراع بين الطرفين، وتعددت المشاكل، فطفت على السطح مشكلة أعضاء مجلس الشيوخ مرة أخرى، وحدث نزاع حول مسألة الرتب والنياشين. ويكتب السفير البريطانى لحكومته لينقل لها توقعاته، فذكر أن الملك لن يترك للوزارة الحرية فى البقاء أو الاستقالة، وإنما هو يمهد لإقالتها كما سبق وحدث (٥١).

وقرر القصر توجيه ضربة للنحاس، وبذكاء من أحمد حسنين وبمباركة من فاروق، استقر الرأى على سحب مكرم عبيد من الوفد، ونُفذ التخطيط. وأضفى وزير المالية الذى انعطف إلى القصر الصفات التى ترفع فاروق إلى عنان السماء (٥٢). وهنا وقع الخلاف المنتظر بين زعيم الوفد وسكرتيره، وفشلت محاولات التوفيق، واتسعت الهوة بينهما، وفتح مكرم عبيد باب الهجوم على مصراعيه، ونال من زوجة النحاس وعائلتها، وأراد رئيس الوزراء أن يقيله، فاضطر لتقديم استقالة وزارته فى ٢٦ مايو ١٩٤٢ مسببة بالخلاف بينه وبين وزير المالية، ثم أعاد تشكيلها. وعلى الدرب نفسه حاول القصر استقطاب أمين عثمان ومحمود سليمان غنام وعلى زكى العرابى، ولكن فشلت مساعيه فى هذا الصدد. وأهمل فاروق الحكومة، وأوقف الكثير من أعمالها. وغضب النحاس وانتقد الملك،

وكرر أن فاروقا يكرهه ويمقت أصحاب الوطنية ثم يستفسر عما إذا كان بقاؤه على العرش فيه المصلحة الحقيقية لمصر[٥٣]. إذن لم تغب عن الوفد فكرة الإطاحة بالملك.

ومع أواخر يونيو ١٩٤٢، وتأزم موقف الحلفاء على حدود مصر الغربية، وسقوط مرسى مطروح فى أيدى المحور، والخوف من تقدم رومل، عرضت السفارة البريطانية مسألة الانسحاب إلى الخرطوم، وإطلاق الماء لإغراق الأراضى الزراعية، ولم يعط النحاس رأياً قاطعاً لخطورة مثل هذا الإحراء على مصر، ومن ثم فضل أن يكون فاروق صاحب القرار ليقينه من رفضه له، حيث تتملكه الثقة فى انتصار المحور، وبالفعل رفض الملك، وعليه أيده رئيس الوزراء[٥٤]. ولكن سرعان ما انتصر مونتجمرى Montgomery على رومل فى العلمين.

وتتابعت الأزمات بين الملك ورئيس الوزراء، وارتبط بعضها بالجيش إذ أصر الملك على أن يكون صاحب السلطة عليه لضمان الاستعانة به عند الضرورة. ومنها ما اتصل بمسألة اعتقال بعض الضباط لاتصالهم بالمخابرات الألمانية، ولميل فاروق إلى إدخال الدعاء للوطن والجيش على الدعاء له وأسرته فى خطبة الجمعة، وكذلك ما اختص بتعيينات كبار الضباط[٥٥]. وقد تمكنت الوزارة من تحقيق رغبتها فى هذه الأمور والتى لم تكن تتفق بطبيعة الحال مع الرغبة الملكية.

واشتد الصراع على الأزهر، الذى مال بثقله تجاه القصر، وتكشفت مظاهرات طلبته الموالية للملك، مما أثار حفيظة الوفد، وحدثت مصادمات بينهم وبين الداخلية يوم عيد الميلاد الملكى فى ١١ فبراير ١٩٤٣، وتأزم الموقف لدرجة أن رئيس الديوان طلب تدخل السفير البريطانى، لكنه اعتذر لحساسية المسألة[٥٦]. ولم يهدأ النحاس وانتهز فرصة مناسبة عيد الدستور فى ١٥ مارس، وأذاع بياناً تحدث فيه عن الدور الذى لعبه فؤاد ويلعبه فاروق ضد الدستور، ورأى القصر أن فى تسجيل الإذاعة لهذا الحديث عملاً مضاداً له[٥٧].

ونشط القصر فى التخطيط للإطاحة بالوزارة، وذلك بعد أن توطدت علاقته بمكرم عبيد الذى فصله الوفد من منصب السكرتير العام وحرمه من عضويته، فأسس حزب الكتلة الوفدية. ورأى القصر تنفيذ فكرة رصد وتسجيل أوضاع الفساد التى وصلت لها الحكومة فى وقت ساءت فيه الحالة الاقتصادية. وأيد الفكرة مكرم عبيد الذى جمع الأسانيد ليدين بها زوجة النحاس وعائلتها وبعض أعضاء الوفد، مما أسفر عن وضع

الكتاب الأسود، الذى تمت خطواته فى سرية كاملة، واختتم مكرم عبيد هذا العمل ـ وبوصفة عصواً فى البرلمان ـ بنداء للملك لإنقاذ البلاد بإقالة الوزارة القائمة وإلغاء أعمالها غير الدستورية، وتعيين هيئة قانونية مستقلة لفحص جميع الإجراءات غير الشرعية المنسوبة إليها(٥٨).

وبإيعاز من القصر، كثفت المعارضة مجهوداتها، وطالبت بمحاسبة النحاس على ما ورد فى الكتاب الأسود. وحينئذ طلب رئيس الوزراء مساندة السفارة البريطانية، مشيراً إلى أنه لا يريد أن يقال إنه عندما انتهى الاحتياج الإنجليزى لوزارته أصبح لا حاجة لوجودها(٥٩). والتقى السفير البريطانى الملك، وبين له حرص لندن على استمرار الوزارة فى ظروف الحرب القائمة، وأنها حازت الثقة فى البرلمان فيما يختص بالكتاب الأسود(٦٠).

وفرضت المقاطعة نفسها على العلاقة بين الوفد والقصر، وتعددت مظاهرها، ومضت الأقاويل تتردد حول قرب إقالتها. وبتوجيه من القصر شُنت حملة صحفية ضد الوفد وزعيمه تولتها روز اليوسف والاثنين والمصور. ويلتقى رئيس الوزراء السفير البريطانى ويتحدث معه بمرارة عن جنون الملك ويرحب بعزله(٦١).

واحتلت مسألة توسيع القاعدة الشعبية للملك مكانتها فى القصر على حساب الوفد، تلك التى اعتمدت على استقبال الملك لوفود العمال والطلبة، والزيارات الرسمية التى يقوم بها للمنشآت والأخرى التنكرية، والإجراءات التى اتخذها بشأن فلاحى المزارع الملكية، وارتياد المساجد وحضور الاحتفالات الدينية. ومما يذكر أنه عندما اتسعت دائرة مناوئى الوفد بعد حادث ٤ فبراير، ضمت كثيرا من المثقفين والطبقة العليا والبوليس والجيش، إذ وجدوا فى الملك بعض التعويض. وما لبث أن وقع حادث القصاصين فى ١٥ نوفمبر ١٩٤٣ على طريق الإسماعيلية، وأصيب فيه فاروق ونقل إلى مستشفى عسكرى إنجليزى، ليكون سهماً ملكيا موجهاً ضد النحاس الذى تلكأ فى زيارته، وحينما ذهب فى اليوم السادس من الحادث لم يسمح له باللقاء الملكى إلا فى حدود دقائق. وكان الحادث فرصة لتصعيد التأييد الشعبى لفاروق، وبالفعل تحقق الغرض المنشود، وقد صور اللورد كيلرن Killern ـ هو اللقب الجديد الذى حصل عليه لامبسون، وينسب إلى القرية التى نشأت فيها والدته ـ لحكومته مشاعر الشعب المتدفقة تجاه مليكه(٦٢). وازداد فاروق نشوة بذلك، وأضاف النقاط لصالحه ضد النحاس.

وتحقيقاً للسياسة البريطانية، حدث نوع من الهدنة بين الوفد والقصر، بعد أن سعى

السفير البريطانى لإصلاح ذات البين فى الحدود التى أرادتها لندن، لأن تخطيطها يتفق مع وجود الصراع بين الطرفين حتى لا يتحدا ضدها من أجل القضية الوطنية. وبدت بعض ملامح التقارب، منها عندما جمع اللقاء النحاس وزوجته مع الملكة الأم فى القدس، وكانت النتيجة أنه لأول مرة يهنئ الملك زعيم الوفد بعيد ميلاده(٦٣) كذلك جرت بعض المجاملات المتبادلة، ولكن لم يمنع هذا من أن يشوبها شيء من الحساسية. وبطبيعة الحال لم يستمر الأمر على وتيرة واحدة، إذ سرعان ما تفرض مظاهر الجفاء نفسها مرة أخرى.

وأمام موقف رئيس الوزراء المتصلب ضد الملك، يوحى فاروق لزعماء المعارضة بتقديم مذكرة لمؤتمر الحلفاء المعقد بالقاهرة فى أواخر نوفمبر ١٩٤٣، تتضمن المطالب الوطنية، فعُد دلك تصرفاً ساء زعيم الوفد، ويشكو أحمد عبود لكيلرن من أن فاروقا يمارس لعبته السياسية بقيامه بهذا الدور، وأنه أصبح مصدر خطر حقيقى على مصر(٦٤).

وفى يناير ١٩٤٤ حدثت اضطرابات فى الأزهر، وكان للوفد يد فيها، وأصر النحاس على إقصاء الشيخ المراغى من منصبه، ورفض الملك. ومحاولة للتهدئة المصطنعة اعتبر شيخ الأزهر فى إجازة مفتوحة، وعين الشيخ التناوى وكيلاً للأزهر - وله الصلة الوطيدة بالقصر - الذى تعامل مع الشيخ المراغى على أنه مستمر فى منصبه(٦٥).

وجاءت مسألة انتشار الملاريا فى بعض مدن الصعيد، لتكون الورقة الرابحة التى استخدمها فاروق جيداً، حيث لم تتمكن الحكومة من إنقاذ الموقف، فقام الملك بزيارة المنطقة وقدم المساعدات، واستقبل بحفاوة بالغة. ويبين السفير البريطانى للندن المغزى المعنوى للتحركات الملكية، والذى يعنى أنه بينما تهمل الحكومة مواساة رعاياها الذين يقاسون أسوأ الظروف، فإن الملك يبدو فى الصورة كأنه المهتم الوحيد بهم، وبالتالى فإن الضربة أصابت الهدف(٦٦). ونجح القصر إزاء هذه الخطوة، ووجه الملك التهم للحكومة، فرد عليه رئيس الوزراء ببيان فى البرلمان دافع فيه عن سياستها، وتوجه للصعيد وقام بجولة ميدانية، فى الوقت الذى كان فيه فاروق على متن رحلة فى البحر الأحمر، فتركها فجأة للصعيد، وأظهر استياءه من أن رئيس الوزراء يعطى نفسه الصفة الملكية فى زياراته(٦٧). ومما لا شك فيه أنه بهذه الواقعة وصلت العلاقة إلى نقطة الخطر.

وفقد الملك تحمله فى الإبقاء على الوزراء الوفدية. ويذكر كيلرن لحكومته أن فاروقا لا يرغب فى استمرارها، وأنها هى التى قدمت مساعداتها لبريطانيا، وعملت على تنفيذ المعاهدة، وأن الأزمة بين الطرفين تشتد، ويقترح التدخل والعمل على إبقاء النحاس(٦٨). وفى لقاء مع الأخير، أشار السفير البريطانى عليه بضرورة التقارب مع

الملك موضحاً أن بريطانيا مملكة ولا تقر حكومة متشاحة ولا ملكاً متشاحناً، لأن كليهما ظاهرة غير صحية وليست دستورية(٦٩). ولكن كان الواقع جليا بعد أن بلغ الصراع ذروته، وفقد أى أمل فى الوفاق.

ويتدهور الموقف بحادث مسجد عمرو، ويتلخص فى أنه عندما شرع فاروق فى الذهاب لصلاة الجمعة الأخيرة من رمضان بالمسجد فى ١٥ سبتمبر، علم أن هناك لافتات فى الطريق قرنت اسمه بالنحاس، فطلب إزالتها، ولكن أثناء توجهه للمسحد وجدها، فأمر محمود الغزالى مدير الأمن العام بأنه لا يرغب فى رؤيتها عند عودته، وتم التنفيد، فما كان من وزير الداخلية إلا أن أوقف الغزالى عن العمل توطئة لفصله. وضاق الملك بهذا التصرف، وتدخلت السفارة البريطانية، وبين النحاس أن الغزالى أخطأ، وأن فاروقا تجاوز سلطاته الدستورية(٧٠). وفى الوقت ذاته قرر القصر إن لم تقم الحكومة بالتصرف قبل ٧ أكتوبر فإنها ستُسأل عن أسباب إيقاف الغزالى.

وإبان هذه الأزمة، تجاهل رئيس الوزراء الوجود الملكى تماماً، ومضى يتصرف بحريته، بينما واصل القصر نشاطه المضاد للوفد. وأصبحت السفارة البريطانية هى الفيصل بين المتصارعين فى وقت اختلفت فيه الظروف عما سبق، فالحرب على مشارف أن تضع أوزارها، والنصر أصبح مضموناً للحلفاء، والوزارة الوفدية أدت واجبها تجاه الحليفة، وبالتالى فإن استمرارها لن يكون فى مصلحة بريطانيا، لأنها ستطالبها بالمقابل، وإذا تمنعت ستثير الشعب ضدها، وهى فى حاجة لالتقاط أنفاسها بعد أهوال الحرب التى تعرضت لها.

وأدرك زعيم الوفد الموقف، ولمس ميل السفارة البريطانية للقصر، وأيقن أن عمر حكومته قد أوشك على الانتهاء، وعقد العزم على تقديم استقالة الورارة، لكنه أرجأها لحين، حيث تحدد يوم ٧ أكتوبر للاحتفال بتوقيع ميثاق جامعة الدول العربية، وآثر فاروق هو الآخر الانتظار للسبب نفسه. وفى الوقت ذاته رأى النحاس ضرورة التحقيق مع الغزالى(٧١)، ودعا إلى عقد مجلس الوزراء فى ٩أكتوبر لتقدم الوزارة استقالتها، نظراً للتدخل البريطانى فى مسألة مدير الأمن العام، لذا غدا ضروريا الإسراع فى الإقالة الملكية، فتمت فى اليوم نفسه، وحمل الأمر الملكى الطعن فى الوزارة(٧٢). وبذلك نجح القصر فى التخطيط والتنفيذ بإقصاء الوفد عن الحكم وبالرغم من الوقفات الدستورية التى وقفها الوفد أمام الأوتقراطية الملكية، فإن ما طرأ عليه من متغيرات قد أعطى الفرصة للقصر ليحقق ما سعى إليه.

طريق العودة للسلطة:

لم يضع خروج الوفد من الحكم حدا للصراع مع القصر، فأراد الأخير ألا يكون لحزب الأغلبية قائمة، ولذا أصر على محاكمة زعيمه والمقربين له، وشُكلت لجنة للتحقيق، ولكن تدخلت لندن، وحذرت من ذلك. أيضاً فإنه عندما تعرض النحاس ووزراؤه للاضطهاد السياسى، صرح السفير البريطانى بأن حكومته لا توافق على مثل هذا التصرف[٧٣]. ولم يكن القصر ليرضى عن أن يترك الوفد وحاله، فما زالت العقدة منه مترسبة فى الأعماق الملكية، ولم يغب عن ذهنه المؤهلات التى يمكن أن تعيد الحزب للحكم، فعاد ليستخدم الأوراق التى سبق أن ربح بها، فحاول استقطاب فؤاد سراج الدين وإغراءه بتشكيل الوزارة فى المستقبل مقابل التخلى عن الوفد[٧٤]، ولكنه لم يتمكن من مسعاه.

ومرة أخرى تدور الدائرة الخاصة بمقاطعة الملك للنحاس من جديد، وينتقد رعيم الوفد ذلك، ويتنبأ للسفير البريطانى بأنه سوف يأتى اليوم الذى يواجه فيه فاروق البلاد[٧٥]، ويعنى بذلك أن المصريين لن يستكينوا أمام تصرفات الملك. ويتقد النشاط الخاص بالدعاية للقصر والنيل من الوفد حتى لقد أُنشئت صحيفة أخبار اليوم لتكون من مهامها هذا الأمر. وعلى الجانب الآخر، يحارب الوفد القصر، فيهاجمه فى صحافته، ويقاطع الانتخابات، ويعمل على تصعيد الموقف ضد بريطانيا. وجاءت حادثة اغتيال أمين عثمان فى ٥ يناير ١٩٤٦ لتشير إلى ضلوع القصر فيها عن طريق الحرس الحديدى الذى أُنشئ ليخدم أغراض الملك فى استخدام سلاح الاغتيال للقضاء على أعدائه، وقد أثبتت الوثائق البريطانية أنه من الصعب استبعاد فاروق من هذه القضية[٧٦]. ومما لا شك فيه أن شخصية أمين عثمان مثلت ركيزة أساسية فى العلاقة بين الوفد وقصر الدوبارة، وبالتالى فإن اختفاءها قد شكل خسارة للحزب.

وأصبح الموقف بصفة عامة فى حاجة إلى إعادة النظر. فالملك غمرته نشوة الانتصار على الوفد ومضى فى تسلطه وسطوته. والوفد وجد نفسه أنه فقد الكثير، وإذا استمر على تعنته فلن يحقق مبادئه التى يحتاج تنفيذها إلى توليه السلطة. والإنجليز على يقين بأن أى مفاوضات لن تنجح إلا باشتراك الوفد فيها، وأن الأمر يتطلب تقارباً بينه وبين القصر، ومن ثم صار الأمل معقوداً على تحقيق ذلك. وتحركت السفارة البريطانية مع عام ١٩٤٨، وباركت وساطة إدجار جلاد، وهو صحفى وأحد المقربين من الملك وله العلاقة الطيبة مع

فؤاد سراج الدين، وقد أوضح له الأخير أنه يجب على القصر أن تكون له الثقة بالوفد وألا يتبع أسلوباً انتقاميا فى حالة عودته للحكم(٧٧).

وغدا على الوفد ـ خاصة بعد أن دخلته عناصر لها بعض المفاهيم الجديدة ـ أن يضع سياسة أخرى تقربه من القصر، أمسك بدفتها فؤاد سراج الدين، وكانت له الشخصية القوية ذات التأثير العميق. أما عن الملك، فإنه لم يلن فى البداية وفضل تصلبه، ولكنه أمام الظروف الصعبة التى تمثلت فى حرب فلسطين، وتلاشى شعبيته خاصة مع سوء سمعته وطلاقه لفريدة، وتلاطم أمواج الحياة السياسية، ومحاربة الوفد له، وتدهور الأحوال الاقتصادية والاجتماعية، وتعثر المفاوضات مع الإنجليز، هذا جميعه جعله يتقبل فكرة التصالح مع الوفد علّ ذلك يُحسن من الأوضاع القائمة، لكنه أبدى تحفظة بشأن التعامل مع زعيم الوفد.

وبدأت الخطوات العملية بالنداء الملكى لتوحيد الصفوف، ورد عليه سكرتير عام الوفد ببيان فى ١١ يناير ١٩٤٩ أعلن فيه قبول الوفد الاشتراك فى وزارة قومية يرأسها رئيس وزراء محايد مع استمرار مجلس النواب حتى نهاية الدورة، كما عبر عن امتنان حزب الوفد وولائه للملك(٧٨). وعليه عُقدت الصفقة، وتمثلت فى اتباع سياسة المهادنة مع القصر فى مقابل عودة الوفد للحكم. وسرعان ما التقى فؤاد سراج الدين مع كريم ثابت المستشار الصحفى للملك وصاحب التأثير عليه، وكشف الأخير للأول نقاط ضعف مولاه، وبالتالى وضع سكرتير عام الوفد يده عليها، وراح يخطط لتحقيق تطلعات الوفد.

واقتنع النحاس بالتخطيط، وطوع نفسه للسياسة الجديدة والتى دارت فى فلك إغلاق المنافذ حتى لا ينفذ فاروق منها ويحارب الوفد، وكان لهذه السياسة أدواتها، منها المجاملات فى التصريحات واللقاءات، ومنها مهاجمة التيوعية، ذلك العدو المشترك، ولكن فى الوقت ذاته كان النحاس يقرن الدستور بقوة الملك، ويعدهما القوتين الوحيدتين لإنقاذ البلاد(٧٩).

وخضع فاروق وتنازل عن جموده، بعد أن فقد المقومات التى كان يستند إليها، وتشكلت وزارة حسين سرى القومية فى ٢٦ يوليو ١٩٤٩، واشترك فيها أربعة وزراء وفديون(٨٠). ويعلق أندروز Andrews القائم بالأعمال البريطانى بالقول: «إن كل ما يعنيه الوفد هو التأكد من أن القصر سيلتزم تماماً بحدود الدستور»(٨١). ومضت

الاستعدادات للانتخابات التى أرادها الوفد حرة، وهو ما يؤيد الاتجاه البريطانى، ويسانده كريم ثابت، فيسجل السفير البريطانى لحكومته أنه ـ أى المستشار الصحفى للملك ـ يرى أن الوفد سيحصل على الأغلبية بسهولة وبكل تأكيد(٨٢).

وشُكلت الوزارة المحايدة فى ٣ نوفمبر ١٩٤٩ لإجراء الانتخابات، وواصل الوفد سياسة المهادنة، ورغم اتساع نطاق محاملات الوفد، فإن قلب فاروق لم يصف تجاهه وبخاصة زعيمه، وتولت صحيفة أخبار اليوم الدعاية ضد النحاس أملاً فى التأثير على الانتخابات حتى لا تأتى فى صالح حزب الأغلبية، وبذلت الجهود المضنية من أجل ذلك، ويصرح زعيم الوفد بأنه إذا كان الملك وراءها فلن يستسلم(٨٣). ويخطر فؤاد سراج الدين الديوان الملكى بأنه فى حالة فوز الحزب فى الانتخابات، فإنه لن يقبل الاشتراك فى وزارة قومية، وإنما لابد أن تكون الوزارة خالصة له، وإن خسر فإن مكانه المعارضة(٨٤). معنى ذلك أن الوفد لم يحد عن مبدئه فى هذا الشأن.

وأجريت الانتخابات فى ٣ يناير ١٩٥٠، وفاز الوفد بالأغلبية المطلقة، نظراً لما وصل إليه الملك من ترد وانهيار وضياع، ولم يكن أمام المصريين إلا أن يحاربوه وينتقموا منه عن طريق عودة الوفد للسلطة مرة أخرى كأداة للإصلاح. وترنح فاروق أمام هذا الفوز، وأحس بطعنة النحاس المؤلمة، وأراد أن يسرق نجاحه عن طريق تكليف فؤاد سراج الدين بتشكيل الوزارة، وبالتالى يتمكن من احتوائه، ويدب الضعف والتفكك فى الوفد، ولكن يفشل التخطيط برفض سكرتير عام الوفد المقايضة، ونصح بالكف عن مثل هذه المحاولات(٨٥).

وبعد مساع من كريم ثابت تم إقناع فاروق بأن يشكل النحاس الوزارة، وكان الملك قد أعد عدته لمواجهة هذا الموقف، حيث عين حسين سرى رئيساً للديوان فى ١٢ يناير ١٩٥٠ لما لهذه الشخصية من حنكة وخبرة، بالإضافة إلى العلاقات الطيبة التى ربطتها سواء مع الوفد أم الإنجليز، ويذكر السفير البريطانى للندن أن تعيينه يعد حاجزاً لمنع التصادم بين الملك ورئيس الوزراء(٨٦). ومن المستلفت للنظر أنه فى اليوم الذى صدر فيه الأمر الملكى بتعيين رئيس الديوان، صدر الأمر الملكى للنحاس بتشكيل الوزارة، إذ حاول فاروق بذلك أن يُدخل الطمأنينة على قلبه ويؤمن نفسه منذ اليوم الأول من أى تصرفات يقوم بها الوفد صده

الحكم الأخير:

بطبيعة الحال لم يكن الملك راضياً عما حدث. وفى حديث له مع السفير البريطانى توقع الصعوبات التى يمكن أن يواجهها القصر من الوفد. ولما كان يدرك ضعف موقفه، فقد صرح بأنه سيبذل كل جهده ليكون هناك تفاهم مع رئيس وزرائه[٨٧]. وحدث أول لقاء بين فاروق والنحاس فى يوم صدور الأمر الملكى بتشكيل الوزارة، واختلف حوله مسحلوه وفقاً لرؤيتهم الشخصية والحزبية وكان الشاهد هو رئيس الديوان، ولكن من المؤكد أن المقابلة كان لها التشكل الودى.

ومع البداية نشأت بعض الصعوبات بشأن ترشيح طه حسين وزيراً للمعارف، إذ اعترض فاروق عليه، ولكن النحاس صمم على ضمه لوزارته، وذلك فى الوقت الذى رفض فيه ضم كريم ثابت لها[٨٩]. لكن لم يمنع هذا من أن القصر أقدم على احتيار بعض المرشحين، ودخل الوزارة تسعة وزراء جدد، وكان منهم من لا يحمل الطابع الوفدى المتشدد

واستجاب رئيس الوزراء للطلبات الملكية الخاصة بالتنقلات والترقيات، وسلكت الوزارة مسلكاً أرادت به أن تثبت حسن نيتها تجاه القصر، وذلك عن طريق التنازلات المالية، فهى تعلم نهم الملك، فوجدت أن هذا المدخل مرتبط بمسالمتها واستمراها فى السلطة، وبالتالى تمت الموافقة - بعد مناقشة برلمانية قصيرة - على اعتماد مبلغ ١,٠٠٠,٣٢٠ من الجنيهات لإصلاح اليحت الملكى «المحروسة»[٩٠]. كما أُضيف لميزانية ٥٠/ ١٩٥١ مبلغ ٦٠,٠٠٠ جنيه للمخصصات الملكية. أيضاً لم تطالب الوزارة الملك بدفع الضريبة الخاصة به[٩١]، وذلك فى وقت كانت الناس تئن فيه من غلاء المعيشة، وقد وجدت مثل تلك الإجراءات الصدى لدى صحافة المعارضة.

وعندما نبه رئيس الديوان فاروقا بأن يحد من طلباته، وأن عليه أن يتبرع لشعبه من ماله الخاص، وجد أنه لم يعد فى حاجة إليه بعد أن أصبحت العلاقة بينه وبين وزارته على خير ما يرام، واستقال حسين سرى. ومرة أخرى حاول فاروق مع فؤاد سراج الدين فى أن يتولى منصب رئيس الديوان، لكنه اعتذر[٩٢]، إذ لم يكن ذلك فى مصلحة الوفد وواصل الملك مسيرته، فطلب من الوزارة قرضًا بمبلغ ٣٠٠,٠٠٠ دولار لمشروعاته الاستثمارية فى الخارج، مقسطاً بضمان مخصصاته الملكية، واعترض النحاس فى

البداية، حيث كان رصيد مصر من الدولارات فى هبوط مستمر، ولكن تمكن فؤاد سراج الدين من الضغط عليه فى سبيل استمرار الوزارة، واستطاع أن يدبر المبلغ(٩٣).

وبذلك أصبحت الفرص المالية مهيأة أمام الملك، فما كان منه إلا أن انتهزها وهو يدرك أن سلاح الإقالة الذى يمتلكه يسنده ويدعمه، ودخل فيما عرف باسم «عملية الكورنر» الخاصة بالقطن، وتعنى حيازة غالبية المحصول فى يد واحدة بقصد رفع السعر رفعاً مصطنعاً، والتحكم فى أسعاره عن طريق شراء كل من البضاعة والعقود فى البورصة، فيعجز التجار عن التسليم، وحتى يفوا باتفاقاتهم، ما عليهم إلا الشراء من هذه اليد. ودخلت بعض العناصر الوفدية الرئيسية ذلك المجال وساندت تجار الأقطان البارزين، وبناء على ذلك الوضع، رأت الحكومة التدخل فى سوق القطن، ولكن وزير المالية رفض المخطط ملوحاً باستقالته، وما لبث أن صدرت التوجيهات الملكية بالتنفيذ، وعدلت لائحة البورصة بما يتفق مع رغبات التجار المحتكرين للقطن ويعلق ستيفنسون Stevenson السفير البريطانى على ما حدث بأنه لولا هذا التصرف لأفلس كل من محمد فرغلى وأمين يحيى، وأشار إلى الضرر الذى يلحق بصغار التجار ومنتجى ومستهلكى القطن، وأيضاً الأثر الذى يتعرض له القطن المصرى فى الأسواق الأجنبية(٩٤). وقبض فاروق المبلغ ـ واختلف فى مقداره ـ عن طريق إلياس أندراوس مستشاره الاقتصادى وأحد المضاربين فى سوق القطن وعلى صلة بالوفد(٩٥). وغدت هذه المسألة متاراً لحديث الناس فى كل مكان، كما كانت لها الأصداء الخارجية.

وغالى الملك فى طلباته، فطلب من رئيس الوزراء عزل محمود محمد محمود رئيس ديوان المحاسبة من منصبه لرغبته فى إدراج الأوراق الخاصة بمستشفى المواساة فى تقريره السنوى، وهى تضم العمولة (خمسة آلاف جنيه) التى حصل عليها كريم ثابت من المستشفى منذ أكثر من ستين من المبلغ الذى قدمته الحكومة آنذاك للمستشفى بمناسبة شفاء الملك من عملية أجراها فيها، وفى الوقت نفسه أبدى رئيس ديوان المحاسبة الملاحظات على نفقات حرب فلسطين. ولم تنجح محاولات الضغط عليه للتراجع، ومن ثم قدم استقالته وقبلت(٩٦). وسرعان ما تقدم مصطفى مرعى عضو مجلس الشيوخ بسؤال لرئيس الوزراء عن الأسباب التى أدت إلى هذه الاستقالة، فردت الحكومة بإجابة مقتضبة، مما حدا بالعضو أن يقدم استجوابا، واستعرض ما اتصل بالإعانة والنفقات، وعرج على الأسلحة الفاسدة، وتقصير الحكومة، وتولى فؤاد سراج الدين الرد ودافع عن الحكومة(٩٧).

وعُد الاستجواب هجوماً علنيا على سياسة العرش. ورأى الملك تنحية محمد حسين هيكل عن رئاسة المجلس لأنه سمح بما جرى[98]. وعليه صدرت مراسيم ١٧ يونيو ١٩٥٠ التى حققت دلك، بالإضافة إلى إبطال عضوية بعض الشيوخ ومن بينهم مصطفى مرعى، وتعيين ٢٩ عضواً منهم ١٩ وفدياً[99]. وهكذا تم التحلص من المعارضين للملك والوفد، وأصبح للأخير الأغلبية فى المجلس. «إن الوفد أصبح متعاوناً مع الملك أو بمعنى أدق مجموعة فؤاد سراج الدين من الوفد»[100]. وهو ما يؤكد أنه كان هناك جاح فى الوزارة لا يواكب تلك السياسة، ولكنه لم يكن قويا، وبالتالى أصبح الجناح الآخر مسيطراً ومهيمناً وصاحب الكلمة المسموعة لدى زعيم الوفد. أيضاً مما يسجل أنه قد وجدت العناصر غير المؤيدة للمنهج الجديد الذى سلكته القيادة الوفدية على مستوى الحزب.

ووفقاً للتخطيط الملكى فى العمل على الاستفادة بأقصى قدر من الوزارة الوفدية، رأى فاروق أن يكون على يدها قصف الأقلام الصحفية التى هاجمته بطريقة غير مباشرة، وكانت الحكومة قد ألغت الأحكام العرفية، مما ترتب عليه أن أطلقت للصحافة حريتها ـ وهو ما يحسب للوفد ـ فصالت وجالت، وتعرضت لحادثة زواج فتحية أخت فاروق من رياض غالى فى الخارج وبناء على الرغبة الملكية صدر قانون بحظر نشر أنباء الأسرة الحاكمة إلا بإذن مكتوب من وزير الداخلية، وحُددت العقوبات فى هذا الشأن. ومن المعروف أنه أيضاً إجراء غير دستورى، ويشير السفير البريطانى لحكومته بأن القانون يعمل على تقوية مركز النحاس وحكومة الوفد لدى الملك[101]. أيضاً أصدرت الحكومة قانوناً يحظر على الصحف نشر أخبار الجيش إلا بعد الحصول على إذن من وزير الحربية[102]. وذلك بعد أن ترددت مسألة الأسلحة الفاسدة وكان فيها ما يمس الملك.

ورغم هذا فإن الصحافة واصلت مسيرتها الهجومية على الملك الذى طلب من النحاس وفؤاد سراج الدين العمل على تكميمها، وبعد مشاورات رئى أن يقدمها لمجلس النواب إسطفان باسيلى أحد النواب الوفديين، وكما هو متوقع، واجهت عاصفة من الاستنكار والاحتجاج، ورفضها الجميع بمن فيهم الهيئة الوفدية[103]، مما أسفر عن سحبها، فكان لذلك رد الفعل السيئ على فاروق.

واختصت الخطوة التالية بمجلس الدولة، وكان دائماً يحكم لصالح حرية الصحافة وللصحفيين الذين لهم الموقف المعادى من الملك، وعليه طلب إلغاءه، وفى هذه المرة كان

تحقيق الطلب الملكى أمراً مستحيلاً، فقد انقسم الرأى داخل الوزارة بين مؤيد ومعارض، وهدد محمد صلاح الدين وزير الخارجية بالاستقالة(١٠٤)، وخشية من الصدام، استبعد الإلغاء، مما أثار حفيظة فاروق.

واستتبع ذلك الضغط الملكى على النيابة، ذلك عندما فحر إحسان عبد القدوس قضية الأسلحة الفاسدة، وتقرر التحقيق الذى مس بعض أفراد الحاشية. حدث هذا أثناء وجود الملك بالخارج، وحينما عاد أخطر وزارته بأنه لن يسمح بخضوع أحد رجاله للمحاكمة(١٠٥) ووضعت الخطة، لكنها لم تنفذ خوفاً من القلق الذى يسرى داخل الجيش، بالإضافة إلى أن محمد عزمى النائب العام قد صمم على الاستمرار فى التحقيق(١٠٦).

وواجه النائب العام المصاعب، وتعقدت الأمور فيما يختص بشخصية جهلان مندوب مشتريات الملك ومورد عام القصور الملكية ـ أحد المشتركين فى شراء الأسلحة من الشركة البلجيكية ـ وكان لوزير العدل وقفته الحاسمة، واستمر التحقيق، ودخل تحته أفراد آخرون من الحاشية، وعندما عاد فاروق من رحلته، صب الغضب على فؤاد سراج الدين بسبب أن التحقيق تعرض لمقربين له، ويذكر ستيفنسون للندن أن ذلك أدى إلى عدائه لوزير الداخلية(١٠٧). وانتهى الأمر بأن وجد فاروق أن خير وسيلة يجب تنفيذها لتضع حدا فاصلاً فى القضية أن يحفظ النائب العام التحقيق بالنسبة لأفراد الحاشية، وتحققت الإرادة الملكية(١٠٨).

ويقف زعيم الوفد مع الملك فى محنته إبان مشكلة رواج أخته فتحية من رياض غالى(١٠٩). وينعم فاروق على ستة من الوزراء برتبة الباشوية. واتباعاً لسياسة الترضية يتم تعيين أعوان الملك فى المراكز ذات الأهمية(١١٠). وأصبح النحاس ملازماً لفاروق فى المناسبات العامة، وارتفع مؤشر مجاملاته له، فيحاول إضفاء الشعبية عليه فى وقت تلاشت تماماً عنه، حتى لقد سجل السفير البريطانى لحكومته عن الاستقبالات التى أعدتها الوزارة للملك أنها «لم تكن هناك علامات تلقائية حقيقية لحماس شعبى»(١١١)

ولكن رغم ما قدمته الوزارة للقصر، فإن فاروقا الذى تخبط فى تصرفاته، بدأ فى التحول عنها، ولم يكن ذلك بجديد على شخصيته، إذ حقق ما يسعى إليه. وعلى الجانب الآخر، فإنها هى الأخرى حققت استمرارها فى الحكم، وأبعدت سيف الإقالة عن رقبتها

بعض الوقت، وقد أرجعت سياستها ـ فيما بعد ـ إلى أن ما أقدمت عليه من تصرفات تجاه القصر كان بهدف استقطابه حتى لا يكون جبهة معارضة عندما تواجه الإنجليز.

وتحول الملك عن حكومته، ووجه إليها انتقاداته بشأن إهمال الريف، وأن عليها اتباع سياسة العمل بدلاً من سياسة الدعاية(١١٢). وحاول النحاس امتصاص الموقف، ولما وجد معارضة له فى الوزارة أجرى تعديلاً عليها فى ١٠ نوفمبر ١٩٥٠، حيث وسع سلطات فؤاد سراج الدين، فأضاف له وزارة المالية بجوار وزارة الداخلية(١١٣). حدث هذا فى وقت ساءت فيه أحوال مصر سواء السياسية أم الاقتصادية أم الاجتماعية، ولم تتمكن الوزارة (١١٤). من الحد من تلك الأوضاع المتدهورة

ورأى فاروق أن يقيل الوزارة، ولكن هناك العقبات، وتمثلت أولاها فى أن البديل صعب، إذ شكل العداء نسيجاً فى علاقته مع المعارضة. وثانيتها أن الإقالة ستعيد للوفد بعض الشعبية التى فقدها. وثالثتها أنه من غير الكياسة إجراء التغيير أثناء المفاوضات. لذا استمرت الورارة، ولكن انروت سياسة وصال القصر جانباً، وفكر فى التحالف مع العناصر الوفدية المعادية لفؤاد سراج الدين، ولكن فشل ذلك لما لها من مواقف معادية أيضاً للقصر. ومضى فاروق فى الهجوم على الوزارة ونعت غالبية وزرائها باللصوصية(١١٥). وماجت الورارة بالخلافات، ودخلها عبد الفتاح حسن وزير الدولة فى ٢٤ يونيو ١٩٥١، كما استقال أحمد حسين وزير الشئون الاجتماعية فى أول أغسطس(١١٦).

ويرجئ البيان السياسى فى البرلمان لحين عودة فاروق من الخارج(١١٧). وحينما عاد التقى رئيس حكومته فى ١٩ سبتمبر بشأن التعديل الوزارى، وتم له ما أراد. وبالرغم من ذلك كان قلبه مفعماً بالغضب على الحكومة، وقد أكد للسفير البريطانى أن بقاءها قد تحدد(١١٨)، أى أن الإقالة غدت قريبة.

وحاول القصر أن يجدد أزمة الكتاب الأسود، ووجد فى صحيفة أخبار اليوم الأداة المنفذة، فتولت مهمة تسجيل المخالفات المالية للوزارة، وكيف هيأ لها فؤاد سراج الدين المناخ(١١٩). وذلك بهدف أن يكون لهذا صداه لدى المصريين عند إقالة الوزارة من ناحية، ومن ناحية أخرى أن يظهر الملك بصورة المحارب للفساد ويجعله يتوارى عنه. وعليه صدر قانون الكسب غير المشروع من أين لك هذا؟ ـ ليخضع له الموظفون الرسميون بمن فيهم الوزراء، ونص على أن يطبق بأثر رجعى، ليدخل تحته مسئولو وزارة ٤ فبراير،

حيث صمم فاروق على صدوره بهذا الشكل رغم محاولات رئيس الوزراء المضنية من أجل إسقاط الأثر الرجعى، لكنه اضطر إلى أن يسلم بالأمر خشية من إقالة الوزارة[١٢٠].

وأصبح الوفد فى موقف لا يحسد عليه بعد هذا القانون. كذلك أيقن كلية تحول القصر عنه. بالإضافة إلى تصلبه فى المفاوضات مع بريطانيا وتعثرها. وحانت اللحظة الحاسمة التى أراد فيها أن يتخلص مما حاق به ويستعيد مكانته، ويثبت أنه انتهج سياسة المهادنة مع القصر ليحقق الهدف الوطنى، وتمثلت تلك اللحظة فى إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى الحكم الثنائى. ولم يكن ذلك مفاجأة، إذ كتب السفير البريطانى لحكومته فى ٦ أكتوبر ١٩٥١ يقول: «إن الحكومة تشك فى مقاصد الملك فاروق العدائية فى المستقبل ـ كما يُعتقد ـ وتبحث عن عمل مضاد بإعلانها أن معاهدة ١٩٣٦ ستلغى، وليكن ذلك الشهر القادم، وفى هذه الحالة، فإن أى إجراء يتخذه الملك سواء بتغيير الحكومة أو تعديل تشكيلها فى المستقبل القريب سيجعل منها شهيدة للوطنية»[١٢١].

وتسجل مذكرة الخارجية البريطانية التى عرضت على مجلس الوزراء البريطانى الذى عقد فى ١٢ أكتوبر «أنه فى صباح ٧ أكتوبر اجتمع مجلس الوزراء المصرى، وتم الاتفاق على تسليم إنذار للملك فى الصباح التالى للتوقيع على مشروعات الإلغاء، وتقرر أنه إذا رفض، فإن الحكومة ستقدم استقالتها وتضعه فى موقف الرافض لسريان الإجراءات الوطنية»[١٢٢]. وبالفعل وفى صباح ٨ أكتوبر قدمت الحكومة إنذارها للملك بوجوب التوقيع على مشروعات الإلغاء، وأمام الأمر الواقع استسلم ووقع المراسيم خوفاً من النتائج المترتبة على الرفض، وذلك ليقينه من موقف الشعب ضده، وأن مثل هذا العمل الوطنى ربما يشفع له عند المصريين، أيضاً حتى لا يترك الوفد يحصد ثمار النقاط لصالحه، بالإضافة إلى أن الصفاء الذى اتسمت به علاقاته مع بريطانيا كساه الضباب بذلك العدوان الذى شنته عليه الصحافة الإنجليزية.

وتحقق ما كان الوفد يصبو إليه، وكسب الجولة لصالحه، واسترشد بالخط الدستورى الذى كان من أهم مبادئه. وقاد الحماس الحكومة، واضطربت الأحوال فى منطقة القناة مقر المعسكرات البريطانية، ونشطت كتائب الفدائيين، وتوافدت التأييدات على الوفد. وعلى الجانب الآخر حاول الملك أن يركب الموجة، وسجل بعض المظاهر التى توحى بوطنيته، وحرص على عدم ربط إقالة الوزارة بأى موقف تقوم به ويخدم القضية الوطنية، وعليه تأجلت الإقالة إلى حين.

ولوحت الوزارة ببعض المعاكسات للرغبة الملكية، فحينما أراد فاروق تعيين إسماعيل

شيرين ـ زوج أخته فوزية ـ محافظاً للقاهرة، وقف أمام ذلك فؤاد سراج الدين، واستخدم طريقة ذكية للرفض(١٢٣). وسرعان ما أصاب الشرخ العلاقة بين الوفد والقصر. ويبين أندراوس للسفير البريطانى أن الملك منزعج من الحكومة بسبب تلك المغازلة التى بدأت بينها وبين عزيز المصرى، وأنه يريد التخلص منها فى أسرع وقت. ويعلق ستيفنسون بأن الوزارة الجديدة سوف تكون فى الصالح البريطانى سواء فيما يتعلق بالمفاوضات أم الدفاع المشترك(١٢٤). ومع ذلك فإن وقت الخلاص لم يحن بعد، فقد حشى الملك من تصاعد الحركة الوطنية التى من الممكن أن تكون خطراً على عرشه.

وفى الوقت نفسه، راح فاروق يستعرض أسماء من يخلف النحاس، كما رأى أن يُشغل منصب رئيس الديوان بشخصية لها ثقلها، ووقع الاختيار على حافظ عفيفى، لما له من موقف غير ودى من الوفد، وبالتالى يكون خطوة تمهيدية لإقالته من الحكم، كذلك لعلاقته القوية مع الإنجليز، فضلاً عن ثقله الاقتصادى وإمكانية تسخيره للطموحات الملكية. وصدر الأمر الملكى بالتعيين فى ٢٤ديسمبر ١٩٥١، وفى اليوم التالى صدر أمر آخر بتعيين عبد الفتاح عمرو ـ السفير المصرى فى لندن والمرضى عنه من الإنجليز ـ مستشاراً ملكيا للشئون الخارجية عن طريق الندب، والمغزى واضح، وذلك لضرب الوفد من ناحية، ومن ناحية أحرى التقرب من بريطانيا، وقد رحبت السفارة البريطانية بهذين الإجراءين(١٢٥)، بالرغم من أنهما يعدان تحدياً واعتداء على سلطة الوزارة وتصرفاً غير دستورى. ولم تعترض الوزارة رغبة منها ـ وفقاً لوجهة النظر الوفدية ـ فى التفرغ لعملية الكفاح ضد الإنجليز.

وانعكس ذلك على المصريين بصورة سيئة، وعمت مظاهرات السخط مصر كلها، تندد ببريطانيا ورئيس الديوان الجديد والملك نفسه(١٢٦). معنى هذا أن الوفد نجح فى تخطيطه، وقد اتهم أنه وراء هذه المظاهرات وذلك بالعودة إلى استخدام أسلوبه القديم، وأن فؤاد سراج الدين هو الذى دفع الطلبة لتلك المظاهرات(١٢٧). لأن الشعور المعادى للملك كان متأججاً، لكنها مثلت عاملاً مساعداً، فلم تحاول امتصاص الموقف أو الحد من ثوريته الجارفة، وكل ما أقدمت عليه أن عطلت الدراسة(١٢٨).

ورأت بريطانيا حتمية إسقاط حكم الوفد، ولكن تلكأ الملك، إذ كان الضغط عليه بواسطة العروض المالية يمثل حيزاً فى التأجيل، حيث تكاتف كل من فؤاد سراج الدين وأحمد عبود على كريم ثابت فى هذا الشأن، كما انتهزت الوزارة مولد ولى العهد فى ١٦يناير ١٩٥٢ وأقامت الاحتفالات، تلك التى اقترنت بالمظاهرات العدائية العنيفة ضد

الملك وابه، وأسفرت عن عدد من القتلى والجرحى[١٢٩]. وهنا بين رئيس الديوان للملك أن عليه تغيير الوزارة خلال شهر على الأكثر، إلا إذا وقع شيء لم يكن فى الحسبان[١٣٠].

وحدثت معركة الإسماعيلية فى ٢٥يناير بين قوات من الجيش البريطانى وبلوكات النظام بمباركة فؤاد سراج الدين، لتزيد الأوضاع سوءا، وبسرعة تجمعت عواصف الغضب لتبدأ فى الثانية من صباح السبت ٢٦يناير أولى وقائع أحداث حريق القاهرة. وقبل بدايته، توهجت المظاهرات واتجهت إلى مجلس الوزراء تطالب بقطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وإعلان الحرب عليها، فجاءت الإجابة من عبد الفتاح حسن بإيعاز من فؤاد سراج الدين بأن الوفد يرغب فى قطع العلاقات، ولكنه مُنع من الملك[١٣١]. ومن ثم توجهت إلى قصر عابدين، حيث تجمعت الحشود هناك. ولم يتمكن البوليس من صد المظاهرات أو الحد منها نظراً لوجود قوات من بلوكات النظام فيها، وما لبث الأمر أن بدأت الشرارة الأولى للحريق من ميدان الأوبرا، ثم انتشر سريعاً، وسادت أعمال الفوضى .

وفى وقت اشتعال القاهرة، كانت وليمة غداء قد أُعدت فى قصر عابدين احتفالاً بقدوم ولى العهد، إذ وجهت الدعوة إلى ستمائة من ضباط الجيش والبوليس، ووضعت علامات الاستفهام والتعجب، وكثرت التحليلات بشأن هذه الدعوة غير المعتادة فى ملابساتها من حيث التوقيت، وطريقة الدعوة، ونوعية المدعوبن، والظروف التى تمر بها مصر، كذلك الرفض الملكى لطلب فؤاد سراج الدين تدخل الجيش منذ البداية لقمع أعمال الشغب[١٣٢] وكان وزير الداخلية قد اتصل بالقائد العام للجيش لتقديم المساعدة فأبدى تمنعاً لأكثر من مرة، ثم بين أن الأمر يحتاج إلى إذن من الملك، وكرر الوزير الاتصال ثم انتقل إلى القصر والتقى رئيس الديوان وشرح له خطورة الموقف، وأخيراً وبعد أخذ ورد وافق فاروق على نزول الجيش لمعالجة الموقف، ولكن رئيس الأركان تراخى فى التنفيذ حتى الساعة الخامسة والنصف مساء[١٣٣]. ومن ثم فإن الشبهات حامت حول الملك فى أن يكون له يد فى الحريق، ليهيء الظروف لإقالة الوزارة الوفدية

ومع اتساع اشتعال النيران، تملك القصر الرعب. وفى حديث لرئيس الديوان مع كريزول Creswell القائم بالأعمال البريطانى، يذكر له أن مصر أخذت طريقها إلى الثورة، وقد لمسها، وأنه «لو قام المحتشدون باقتحام القصر، فإن ثورة ذات طابع كلاسيكى كانت قد أخذت مجراها»[١٣٤]. وارتعدت فرائص الملك بعد أن وصلته

معلومات عن تحرك القوات البريطانية من منطقة القناة، وأنها أصبحت على بعد أربعين كيلو متراً من القاهرة، فخشى تكرار ما حدث أثناء الثورة العرابية(١٣٥).

وعلى الجانب الآخر، ترددت الأقاويل بأن فؤاد سراج الدين قد تراخى يوم الحريق، مما دفعه إلى إصدار بيان نشرته صحيفة المصرى فى ١٠ فبراير ١٩٥٢، وضمنه اتهاماً صريحاً للملك ولكبار قواد الجيش المرتبطين به(١٣٦). ومما يذكر أن الصحيفة صودرت على الفور. وعلى أية حال، فإن حريق القاهرة مثل لغزا، وقد أشارت أصابع الاتهام إلى جهات عدة، حركتها دوافع ونوازع مختلفة، ويمكن القول إن الانفعالات التى سيطر عليها الغضب كانت عاملاً أساسيا فى أحداث يوم السبت الأسود.

وحان وقت الإقالة، ويكتب السفير البريطانى لحكومته: «إن ما حدث يوم ٢٦ يناير أعطى للملك فاروق الدفعة التى كان يحتاجها لإقالة الوزارة، وأنه اتخذ قراره النهائى عندما اقتنع بأن القوات البريطانية تتحرك صوب القاهرة»(١٣٧). وقبل اتخاذ هذه الخطوة، انتزع من الوزارة إعلانها الأحكام العرفية، وعقد اجتماعاً ضم مستشاريه الرئيسيين، حيث استعرضت الآراء، وأسفرت عن ترشيح على ماهر ليشكل الوزارة الجديدة. وأعد الأمر الملكى الخاص بإقالة الوزارة الوفدية. وفى ٢٧ يناير توجه النحاس إلى القصر، والتقى رئيس الديوان الذى أوضح له أن وزارته فشلت فى حفظ الأمن(١٣٨). وصدر الأمر الملكى فى اليوم نفسه ليحمل هذا المعنى ويسحب الثقة من الوزارة(١٣٩). وانتصر الملك على الوفد بعد أن استخدم ورقة الإقالة للمرة الثالثة فى عهده، وغمرته السعادة، إذ نفس عما يجيش بصدره من كراهية وحقد على الوفد، وآمن بأنه ـ أى الوفد ـ قد احترق مع حريق القاهرة، وأن الأحكام العرفية ستمتص أى رد فعل يصدر عن الشعب تجاه الإقالة، وهو ما كان يخشاه دائماً وأبداً.

الوقت الضائع:

بعد أن خرج الوفد من الحكم، كان عليه أن يرسم سياسته المستقبلية. ورغم المصاعب التى واجهها نتيجة سلوك طريق المهادنة مع القصر إبان حكمه الأخير والذى انتهى بمأساة أثرت فى أعماق المصريين، فإنه عاد مرة أخرى واختارها، وبالتالى فقد استحضرت الأدوات ذاتها، فظهر الوسطاء على المسرح مرة أخرى، وراح كريم ثابت يخطط من أجل لم شمل الوفد والقصر من جديد وانحصر الأسلوب فى إظهار الولاء للملك، والتعاون مع على ماهر، وصرح الوسيط لأحد مسئولى السفارة البريطانية بأن الوفديين إذا

لعبوا بأوراقهم جيداً، فلا يوجد سبب يمنع من عودتهم ثانية إلى الحكم خلال شهرين(١٤٠).

ونُفذ التخطيط، فالتقى النحاس على ماهر، وطلب منه ألا تُتخذ إجراءات ضد الوفد، وألا يُحل البرلمان، وأن تُلغى الأحكام العرفية فى أسرع وقت، كما أعلن كل من فؤاد سراج الدين وعبد الفتاح حسن عن ضرورة اتباع سياسة التعاون بين الوفد والوزارة الجديدة(١٤١). ولكن لم يلبث الأمر أن تغير الوضع مع وزارة أحمد نجيب الهلالى (أول مارس ـ ٢يوليو ١٩٥٢)، فقد حدد إقامتهما، وحل البرلمان، وشرع فى الإعداد لمحاكمة المتهمين بالفساد، وأصبح من المنتظر أن يكون على رأس القائمة بعض الوفديين

يؤازرها أحمد عبود، لأنه ربما تمسه إجراءات التطهير الذى نادى به الهلالى، وليستمر فى الحصول على الإعفاءات المالية، وعليه فإنه دفع مبلغاً كبيراً من المال كرشوة للإطاحة بوزارة الهلالى(١٤٢). وكان كريزول قد كتب لحكومته بما أخبره به أحد ورراء الهلالى بأن السبب الرئيسى الذى أجبر رئيس الوزراء على الاستقالة ما دفعه أحمد عبود إلى أندراوس وكريم ثابت فى سويسرا لصالح الملك، وأن القائم بالأعمال البريطانى حصل على تأكيد لذلك من خلال الأمريكيين، حيث إن التحويل استلفت نظر سلطات مراقبة النقد فى نيويورك التى استعلمت بواسطة السفير الأمريكى فى سويسرا، فتأكد لها صحة المعلومات(١٤٣). أيضاً فقد أكدها السفير البريطانى فى واشنطن عن طريق الخارجية الأمريكية(١٤٤).

ورغم الإغراءات المالية، فإن فاروقا لم يكن ليرتاح لعودة الوفد. وعندما أسند الوزارة إلى حسين سرى فى ٢يوليو، تردد القول إنها ستكون الجسر الذى سيعبر عليه الوفد للحكم، كذلك فإن وجود كريم ثابت فيها أعطى نوعاً من الضمان فى هذا الشأن. وفى الوقت ذاته أطلق سراح فؤاد سراج الدين بعدما كانت محددة إقامته بناء على إفتاء مجلس الدولة، وبدا على الملك أنه قد ترك العناد بعض الشيء تجاه الوفد. ويفسر القائم بالأعمال البريطانى ذلك بقوله: «إنه إما لاعتقاده ـ أى فاروق ـ بأن نمر الوفد غير جلده، وإما أنه يثق فى نفسه بمقدرته على السيطرة حتى لو فتحت بوابة القفص»(١٤٥).

ولكن كان لابد أن يكون الخط متوازياً ومتقاربا ليجمع بين رغبتين فى عودة الوفد للحكم، الرغبة البريطانية والرغبة الملكية. بالنسبة للأولى فقد كانت مفقودة، لدرجة أن كريزول كتب لحكومته ليؤكد على ضرورة «إقناع الملك بأن مركزه سيتعرض لخطر جسيم فى حالة تعاونه مع الوفد بدلاً من تعاونه مع حكومة جلالتها». ثم عاد ليؤكد مرة أخرى

«وفى حالة العمل على عودة الوفد، لابد من اتخاذ إجراء جوهرى»(١٤٦). وعليه يتضح الموقف البريطانى من حزب الأغلبية إبان ذلك الوقت نظراً لما قام به ضدها.

أما عن الرغبة الثانية، فإنه لم يكن لفاروق وهو يمر بالتخبط فى ظل تلك الظروف، إلا أن يضع الرغبة البريطانية أمام عينيه، ونقل للسفارة البريطانية إصراره على استمرار الأحكام العرفية، والحيلولة دون أن تكون الوزارة القائمة قنطرة لعودة الوفد(١٤٧). وعلى وجه السرعة كلف الهلالى بتشكيل وزارته الثانية فى ٢٢ يوليو حتى يقطع أى خيط يأتى بالوفد، وتعاون معه حافظ عفيفى فى هذا الشأن. وللمرة الأخيرة، وفى ٢٢ يوليو يحاول إسماعيل شيرين أثناء أزمة الجيش إقناع فاروق بأن إنقاذ عرشه لن يكون إلا بإسناد الوزارة لزعيم الوفد(١٤٨)، ولكن كان السيف قد سبق العزل، وقامت الثورة فى اليوم التالى لتضع النهاية لسيناريو العلاقات بين الوفد والقصر، وليسدل الستار على فترة حكم الملك فاروق لمصر.

الحصاد:

من خلال استعراضنا للصفحات السابقة، نستخلص أن القصر والوفد مثلا ركنين أساسين فى تاريخ مصر المعاصر. وقد شبه لامبسون السفير البريطانى فى مصر السياسة المصرية بمقعد له ثلاثة أرجل، تمثلت فى القصر والوفد والإنجليز، وكان قوله هو الواقع. وشكلت بريطانيا عاملاً مشتركاً فى العلاقات بين الوفد والقصر، ولم تكن هناك سياسات لها صفة الثوابت، وإنما حدثت متغيرات وفقاً للمصالح التى دعمت الركائز الأساسية للتعامل مع الأطراف. ومن هذا المنطلق، فإن الوفد تحرك تبعاً لمبادئه، معتمداً على تأييد الأغلبية له، وهذا السلاح طالما هدد به الوفد الملك فاروق، فوقف أمام أوتقراطيته، مما حدا بالأخير أن يشفى غليله منه باستخدام إقالته من الحكم ثلاث مرات، وكان لكل واحدة منها ظروفها. والحقيقة أن فاروقا قد تحكمت فيه النوازع العدوانية تجاه الوفد، حيث ترسبت فى أعماقه العداء له والكراهية لزعيمه، ولم يكن ليصفو أبداً لهما، وحتى عندما غير الوفد من طريقته فى تعامله مع القصر إبان حكمه الأخير- مما عرضه لانتقادات- فإن ذلك لم يشفع له، وصمم الملك على الإطاحة به فى وقت كانت مصر تموج بأنواء تنبئ بسقوط النظام القائم.

هــوامش الدراسة

(١) F. O 371/20108, J 4665-2-16, Lampson- F O , May 22, 1936

(٢) Ibıd, 20118, J 760-2-16, Kelly- F O. Sep 5, 1936

(٣) محمد التابعى، مصر ما قبل الثورة، من أسرار الساسة والسياسين، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٨، ص ص ٥٨، ٥٩.

(٤) F O. 371/20884, J 3079-20-16, Lampson- F.O., June 29, 1937

(٥) السياسة الأسبوعية، ٧ أغسطس ١٩٣٧، ص١

(٦) F O 371/ 20883, J 1454- 20-16, F O , Mınute, Apnl 1st 1937.

(٧) Ibıd/ 20884, J 3105-20-16, Lampson- F O , June 25, 1937.

(٨) Ibid/ 20883, J 1454-20-16 F O , Minute, Apnl 1st 1937.

(٩) Ibıd/ 20885, J 3662- 20-16, Kelly F O., Aug. 12, 1937.

(١٠) Ibid, / J 3601- 20- 16, Kelly F O., Aug 12.1937.

(١١) Ibıd/ J 3894- 20- 16, Kelly- F.O , Sept 9, 1937.

(١٢) آخر ساعة المصورة، ٥ يونيو ١٩٣٨، ص٤.

(١٣) البلاغ، ٩ أغسطس ١٩٣٧، ص١

(١٤) F O. 371/ 20886, J 4273-20-16, Kelly F. O , Oct 7, 1937

(١٥) F O. 407/221, J 686- 20-16, Lampson- Eden, Feb 4, 1937.

(١٦) F O 371/ 20885, J 3901- 20-16, Kelly F. O., Sept. 6, 1937

(١٧) F. O 407/ 221, J 5002 20-16, Lampson F. O., Dec 2, 1937.

(١٨) F O. 371/ 20887, J 4892- 20- 16, Lampson F. O , Nov. 25, 1937

(١٩) Ibıd/ 20883, J 1454-20-16, F. O. Mınute, Apnl 1st 1937.

(٢٠) Ibid/ 20886, J 4518-20-16, Kelly F O. Oct 28, 1937

(٢١) Ibid/ 20887, J 4799-20-16, Conversatıon of Egyptıan Ambassador wıth Campbell, Nov 18, 1937.

(٢٢) البلاغ، ١٧ نوفمبر ١٩٣٧، ص٦.

(٢٣) F. O. 371/ 20886, J 4358, 4229-20-16, Kelly F. O., Oct 17, 18, 1937.

(٢٤) F. O 407/ 221, J 4853- 20- 16, Lampson F. O , Nov. 23, 1937.

(٢٥) F O.371/ 20887, J 8495- 20-16, Lampson F.O , Nov 25, 1937

(٢٦) Ibid/ J 4853-20-16, F O. Minute, Nov. 24, 1937

(٢٧) Ibid/ J 9592-20-16, Lampson F. O , Nov 2, 1937

(٢٨) Ibid/ J 4853-20-16, F O. Cairo, Nov 24, 1937

(٢٩) F O 407/ 221, J 5301- 20-16, Lampson F O , Dec 20, 1937

(٣٠) حسن يوسف، مذكرات، القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢-١٩٥٢، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٨٢، ص ص ٩٨، ٩٩.

(٣١) وزارة الثقافة، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، النظارات والوزارات المصرية، جـ١، جمع وترتيب فؤاد كرم، القاهرة، ١٩٦٩، ص ٣٦٢.

(٣٢) F O 371/ 23366, J 2-2-16, Lampson F O., May 5, 1938.

(٣٣) F O. 407/ 222, J 50-6-16, Lampson F O , Dec 31, 1937

(٣٤) Ibid

(٣٥) Ibid/ 224, J 582- 582- 16-, Lampson F O , Feb 8, 1940.

(٣٦) F O. 371/ 27463, Lampson F O , Jan 28, 1941.

(٣٧) Ibid/ 24625, J 1607-92-16, Lampson F O , June 23-27, 1940

(٣٨) Ibid/ 24626, J 2097-92-16, F. O Minute, Oct 11, 1940.

(٣٩) Ibid/ 27432, J 2992-18-16, Egyptian Ambassador Conversation, Sept 19, 1941

(٤٠) Ibid/ 31566, J 515-38-16, F O, Lampson , Feb. 2, 1942.

(٤١) Ibid, J 555- 38-16, Lampson F O., Feb 3, 1942.

(٤٢) Ibid/ 31567, J 577, 573, 576-38-16, Lampson F.O , Feb 4, 1942.

(٤٣) Ibid, J 577, 578-38-16, Lampson- F. O., Feb 4, 1942

(٤٤) Ibid, J 626-38-16, Lampson F O,. Feb 5, 1942

(٤٥) Ibid, J 608-38-16, Lampson F. O , Feb 5, 1942

(٤٦) Ibid, F O. 954-5, Part 2, Eg- 42-42-7, Lampson F. O., Feb 5, 1942.

(٤٧) F. O. 371/ 31567, J 621-38-16, Lampson F. O., Feb 5, 1942.

(٤٨) Ibid/ 31569, J 1190-38-16, Lampson F. O , March 12, 1942.

(٤٩) F O. 371/31569, J 1070-38-16, Lampson F. O., March 6, 1942.

(٥٠) Ibid/ 31570, J 1429-38-16, Lampson F. O , March 26, 1942

(٥١) Ibid, J 1446, 1656-38-16, Lampson F O., March 27, April 9, 1942.

(٥٢) الأهرام، ١٣ مارس ١٩٤٢، ص ٤

(٥٣) F O.371/ 31571, J 2220-38-16, Lampson F. O , May11, 1942.

(٥٤) محمد التابعى، المصدر المذكور، ص ص ٩٦، ٣٠٩، ٣١١.

(٥٥) لطيفة محمد سالم، فاروق وسقوط الملكية فى مصر (١٩٣٦-١٩٥٢)، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٩، ص ص ١٢٣، ١٢٤، ٨٤٥-٨٤٨.

(٥٦) F.O. 371/ 35529, J 770-2-16, Lampson F O, Feb. 16, 1943.

(٥٧) Ibıd/ 35530, J 1313-2-16, Lampson F. O, March 21, 1943.

(٥٨) حلال الدين الحمامصى، من معاركنا السياسية، معركة نزاهة ؟ (فبراير ١٩٤٢ـ يوليو ١٩٥٢)، القاهرة، ١٩٧٥، ص ص ٣٤ـ ٤٠

(٥٩) F.O.371/ 35531, J 1607-2-16, Lampson F. O., Apnl 10, 1943.

(٦٠) Ibıd, J 1678-2-16, Lampson F. O., Apnl 14, 1943.

(٦١) PREM.4, 19-2, Admıralty TA 41B, May 9, 1943.

(٦٢) F.O.371/ 35541, J5190-2-16, Kıllearn F.O , Dec. 17, 1943

(٦٣) Ibid/ 35535, J 2708-2-16, killearn F O , June 20, 1943.

(٦٤) F O. 141, 875, 284-7-43, Kıllearn F. O., Nov. 28, 1943

(٦٥) F.O 371/ 41316, J 328, 386, 489-14-16, Kıllearn F O., Jan. 16, 28, 1944

(٦٦) Ibid/ 41326, J 606-31-16, Kıllearn F O , Feb 15, 1944

(٦٧) Ibıd/ 41316, J 1270-14-16, Killearn F.O , April 9, 1944.

(٦٨) Ibid/ 41317, J 1849-14-16, Kıllearn F.O., May 12, 1944.

(٦٩) Ibıd/ 41332, J 3193-31-16, Kıllearn F O , Sept. 6, 1944

(٧٠) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ١٨٦ .

(٧١) F.O. 371/ 41319, J 3649-14-16, Shone F O., Oct 15, 1944.

(٧٢) وزارة الثقافة، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، المصدر المذكور، ص ٤١٩ .

(٧٣) F.O.371/ 45920, J 1207-3-16, Kıllearn F.O., March 27, 1945.

(٧٤) إبراهيم فرج، ذكرياتى السياسية، إعداد حسنين كروم، مكتبة الحياة، القاهرة، ١٩٨٤، ص ص ٥٢، ٥٣

(٧٥) F O.371/45917, J 583-3-16, Killearn F O , Feb. 7, 1945

(٧٦) Ibid/ 69240, J 771-771-16, Andrews F O , Jan 28, 1948

(٧٧) Ibid/ 69211, J 6193-68-16, Andrews F. O., Sept 14, 1948

(٧٨) Ibid/ 73462, J 243-1015-16, Campbell F.O., Jan. 1949

(٧٩) المصرى، ١٢ يوليو ١٩٤٩، ص ١ .

(٨٠) وزارة الثقافة، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، المصدر المذكور، ص ص ٤٧٢ـ ٤٧٥

(٨١) F.O 371/ 73460, J 6466-1013-16, Andrews F.O , Aug 7, 1949

(٨٢) Ibıd/ 73446, J 8724-1015-16, Compbell F O , Oct 29, 1949.

(٨٣) Ibid/ 80347, JE 1016-1, Campbell F.O , Dec. 28, 1949.

(٨٤) Ibid

(٨٥) إبراهيم فرج، المصدر المذكور، ص ٥٤، صلاح الشاهد، ذكرياتى فى عهدين، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٤، ص ٦٥ .

(٨٦) F.O 371/ 80347, JE 1016-18, Campbell F O., Jan. 17,1950.

(٨٧) Ibıd, JE 1016-17, Compbell F O., Jan. 14, 1650

(٨٨) روز اليوسف، ٢٥ أغسطس ١٩٥٢، جلال الدين الحمامصى، المرجع المذكور، ص ص

١٤٠, ١٤١، صلاح عيسى، محاكمة فؤاد سراج الدين باشا، حـ١، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٨٣، ص ٢٣.

(٨٩) الأهرام، ١٦ أكتوبر ١٩٥٣، ص ١١، شهادة حسين سرى أمام محكمة الثورة، صلاح الشاهد، المصدر المذكور، ص٦٦

(٩٠) F.O 371/80348, JE 1019-32, Smith Clifton, Feb. 22, 1950

(٩١) الأهرام، ١٦أكتوبر ١٩٥٣، ص١١، قصية كريم ثابت أمام محكمة الثورة

(٩٢) صلاح الشاهد، المصدر المذكور، ص ١٥٧

(٩٣) الأهرام ٢٥ستمبر، ٢٦نوفمبر ١٩٥٢، ص١، ٨ديسمبر ١٩٥٣، ص١١، فؤاد سراج الدين أمام محكمة الثورة

(٩٤) F.O. 371/ 80344, JE 1013-26, Stevenson F.O., June 22, 1950

(٩٥) Ibid/ 90107, JE 1011-6, Stevenson F.O., April 18, 1950.

(٩٦) محلس الشيوخ، ٢٤أبريل ١٩٥٠، ص ٨٥١

(٩٧) المصدر نفسه، ٨, ٢٩مايو ١٩٥٠، ص ص ٩٥٤، ٩٥٥، ١١٦٧- ١١٨٢.

(٩٨) الأهرام، ٢٦مايو ١٩٥٣، شهادة حسن يوسف أمام محكمة العدر

(٩٩) F.O 371/ 80349, JE 1016-47, Stevenson F.O , June 22, 1950.

(١٠٠) Ibid/ 80344, Je 1013-26, Stevenson F O , Jan 19, 1950

(١٠١) Ibid, JE 1013-32, Stevenson F O , Aug 4, 1950.

(١٠٢) طارق البشرى، الحركه السياسية فى مصر (١٩٤٥ـ١٩٥٤)، الطبعة الثانية، دار الشروق، بيروت، ١٩٨٣، ص ٣٤٨

(١٠٣) حلمى سلام، أيامه الأخيرة، قصة ملك باع نفسه للشيطان، الهلال، عدد ٢٦٣، نوفمبر ١٩٧٢، ص ص ١٧٥، ١٧٦، حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ٢٨٢.

(١٠٤) أحمد بهاء الدين، فاروق ملكا، القاهرة ١٩٥٢، ص١٠٦، طارق البشرى، المرجع المذكور، ص ٣٤٨ .

(١٠٥) F.O.371/ 80349, JE 1016-58, Stevenson F O., Oct. 6, 1950.

(١٠٦) Ibid/ 90178, JE 1196-2, Stevenson F.O., Feb. 10, 1951.

(١٠٧) Ibid.

(١٠٨) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ٢٨٨.

(١٠٩) F.O.371/ 80601, JE 1941-24, Stevenson F.O., June 24, 1950.

(١١٠) Ibid/ 80343, JE 1013-12, Campbell F.O., Feb. 17, 1950.

(*) البلاغ، ٧ مايو ١٩٥١، ص ٧ .

(١١١) Ibid/ 80349, JE 1016-57, Stevenson F O., Oct. 21, 1950.

(١١٢) Ibid/ JE 1016- 56, 64, Stevenson F O , Nov. 3, 1950

(١١٣) Ibid/ 80344, JE 1013-44, Stevenson F.O, Nov. 10, 1950.

(١١٤) Ibid/ 90115, JE 10110-2- Stevenson F.O., Jan 5, 1951.

(١١٥) Ibid/ 90110, JE 1016-4- Stevenson F.O., Jan. 15, 1951.

(١١٦) وزارة الثقافة، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، المصدر المذكور، ص ص ٤٩٣، ٤٩٤
(١١٧) الشعب الجديد، ١٢ يوليو، ٦ ستمبر ١٩٥١، ص ٦، ص١، الأهرام، ٤ستمبر ١٩٥١، ص١
(١١٨) F.O 371/ 90109, EJ 1013, 33, Stevenson F O , Sept 24, 1951.
(١١٩) أخبار اليوم، ٤، ١١ أغسطس ١٩٥١، ص ١
(١٢٠) PREM 8- 1388, Part 4, Roger- Allen, Oct 12, 1951
(١٢١) Ibid, Stevenson F.O , Oct 6, 1951
(١٢٢) Ibid, Roger Allen, Oct. 12, 1951
(١٢٣) صلاح الشاهد، المصدر المذكور، ص١٠٨، روز اليوسف، ٢٥ أغسطس ١٩٥٢، ص٤٤
(١٢٤) F O 371/ 90146, JE 1051-405, Stevenson F O , Oct 31, 1951
(١٢٥) Ibid/ 90151, JE 1051-533, Stevenson F.O., Dec 26, 1951
(١٢٦) Ibid/ 96846, JE 1013-1, Stevenson F O , Jan. 5, 1952
(١٢٧) F O 141/ 1453, 1011-12,52, F.O , Minute, H E Jan 26, 1952.
(١٢٨) Vatikiotis, P J , The Egyptian Army in Politics, Indiana University Press, 1961, P 40
(١٢٩) F O 371/ 96870- JE 1018- 5, Stevenson F O , Jan. 21, 1952.
(١٣٠) Ibid/ 96846, JE 1013-5, Stevenson F.O , Feb 6, 1952
(١٣١) Ibid
(١٣٢) F.O 141/ 1453. 1011-19-52, F.O , Minute, Hamilton, Feb 13, 1952
(١٣٣) محمد أنيس، حريق القاهرة، مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٨٢، ص ص ٣٢-٣٦.
(١٣٤) F O. 371/ 96878, JE 1018-949, Creswell F.O., July 16, 1952.
(١٣٥) Lacouture, J et Simonne, L'Egypt en movement, Editions du Seuil, Paris, 1953, P 112
(١٣٦) محمد أنيس، المرجع المذكور، ص ص ١٤٩ - ١٦٢
(١٣٧) F O 371/ 96846, JE 1013-5, Stevenson F O , Feb. 6, 1952
(١٣٨) F O 141/ 1453, 1011-13-52, Conversation, Campbell- Hafez Afifi, Jan. 29, 1952
(١٣٩) وزارة الثقافة، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، المصدر المذكور، ص٤٩٧
(١٤٠) F O 371/ 96872, JE 1018- 80, Smith F O , Feb 9, 1952
(١٤١) Ibid, JE 1018- 69, Stevenson F O , Feb 14, 1952.
(١٤٢) F O 141/1453, 1011-68-52, F.O , Minute, Hamilton, July, 1952.
(١٤٣) F O. 371/ 96876, JE 1018- 193, Chancery F.O , July 7, 1952.
(١٤٤) F.O 141/ 1453, 1011- 57- 52, Washington Alex July 2, 1952
(١٤٥) F O 371/ 96876, JE 1018- 192, Creswell F O , July 7, 1952
(١٤٦) Ibid.
(١٤٧) F O 141/ 1453, 1011- 68-52, Minute, Hamilton, July, 1952
(١٤٨) جمال حماد، ٢٢ يوليو، أطول يوم فى تاريخ مصر، الهلال، عدد ٣٨٨، أبريل ١٩٨٣، ص٩٨

الانقلابات الدستورية فى مصر
١٩٢٣ - ١٩٣٦

أ . د . على محمد شلبى

مقدمـــة:

كانت سيطرة أوروبا وتفوقها على معظم بلدان العالم القديم سياسيا وعسكريا وحضاريا، دافعاً لقادة البلاد التى تعرضت للضغط والعدوان الأوروبيين لكى يقارنوا ضعف بلادهم وتخلفها بقوة أوروبا وتقدمها، مما جعلهم يبحثون عن برامج تكفل تحرير بلادهم من التخلف والسيطرة الأجنبية. وكان من الطبيعى أن يعجب هؤلاء بأوروبا الغربية، وأن يردوا حيويتها إلى نظامها البرلمانى الديمقراطى، ويروا أن نقطة البدء فى حل مشكلة بلادهم أن يحددوا سلطة الحاكم ويعلنوا الدستور ويقيموا البرلمان المنتخب الذى تصوروا أن وجوده هو والدستور كفيل بالتغلب على كل مشاكل التخلف والضعف.

كما كان نظام تعدد الأحزاب فى الغرب، وهو نظام يمكن الشعب من المشاركة فى الممارسة الديمقراطية، ضماناً لانتظام عمل المؤسسات الديمقرطية. أما فى البلدان التى أراد قادتها أن يقلدوا الغرب ويدفعوا سيطرته، فقد انغمست الأحزاب فى النضال الوطنى من أجل الاستقلال بدلاً من العمل على إعداد شعب واعٍ بإمكانه المشاركة الحقيقية فى الحياة النيابية. كما كان الوجود الأجنبى فى البلدان الخاضعةً للسيطرة الغربية قد لعب دوره فى فشل المؤسسات الديمقراطية التى أوصى بإنشائها بسبب تدخله بين آن وآخر فى شئون البلاد صيانة لوجوده ومصالحه.

وتعد مصر من أسبق البلدان العربية فى التعرض للمؤثرات الغربية والسيطرة الأجنبية، كما كانت من أسبقها أخذاً بالنظام النيابى منذ عام ١٨٦٦م وبالدستور منذ عام ١٨٨٢م. إلا أن خضوعها للاحتلال البريطانى قد عرقل تطور الأنظمة الديمقراطية فيها، مما جعل

الحركة الوطنية المصرية منذ أوائل القرن العشرين تضع المطالبة بالدستور فى صدارة قائمة مطالبها إلى جانب الاستقلال التام. وحين نشبت ثورة ١٩١٩، انبثقت من الجماهير لجان شعبية تصب فى «الوفد» الذى لم يكن منذ البداية حزباً بالمعنى الأوروبى للكلمة، بقدر ما كان حركة سياسية تمثل الأمة التى سلمت مقاليدها لزعيم هو سعد زغلول الذى كان يتقدمها فى المطالبة بالجلاء والضرب على يد أوتوقراطية القصر.

والوفد لكى يحقق أهدافه الخاصة بتحديد السلطة الملكية ومواصلة الكفاح ضد بريطانيا لم يكن لديه سوى طريق واحد هو حماسة الجماهير التى كانت تتبعه، وهى حماسة لم تكن تكفى فى مواجهة الوسائل التى كانت فى يد كل من القصر وبريطانيا. وفى الحقيقة فقد استطاع سعد زغلول أن يجمع الشعب تحت زعامته أثناء الثورة، وأصبحت الحركة الوطنية بتوجيهاته حركة مستقلة بذاتها تحتل مكان الصدارة من الحياة السياسية المصرية. ولكن كان من الصعب عليه أن يحافظ على زعامة كل الفئات التى تصدت للعمل السياسى، فكان تكون الأحزاب بعد الثورة أمراً طبيعيا. فعلى حين بقيت الجماهير على إخلاصها لسعد، إذ انضمت إليه الطبقة الوسطى وفئات المثقفين وبعض كبار الملاك، فقد انشقت على زعامته أفراد الأسر التركية - الشركسية القديمة وقسط كبير من أرستقراطية الأرض المصرية، وكونوا حزب الأحرار الدستوريين الذى كان منذ البداية على علاقة بالقصر، ولم يكن يمانع من حيث المبدأ فى التعاون مع الملكية أو فى عقد اتفاق مناسب مع إنجلترا، إذ من الطبيعى أن تميل الطبقات الاجتماعية التى قام عليها الحزب إلى شىء من التفاهم مع الإنجليز الذين بإمكانهم - عند الاقتضاء - أن يحموهم من ثورية الجماهير، وكذلك بقية أحزاب الأقلية التى نشأت بعد ذلك.

أما السلطات البريطانية، فقد عملت على مواجهة ثورة ١٩١٩ بشىء من المرونة والمزج بين اللين والشدة فى موضعه، إلى أن اتضح الانقسام فى صفوف قادة الثورة حول أسلوب متابعة العمل الوطنى، وهو الانقسام الذى عمدت هذه السلطة إلى تعميقه. وكان تصريح ٢٨ فبراير خطوة على هذا الطريق، إذ اعترف ذلك التصريح بمصر دولة مستقلة ذات سيادة وأنهى الحماية البريطانية، مع احتفاظ بريطانيا لنفسها بصورة مطلقة بأمور معينة عرفت بالتحفظات الأربعة. وفى مذكرة ملحقة بالتصريح بعث بها المندوب السامى إلى السلطان فؤاد، ذكر أن إنشاء برلمان يتمتع بحق الإشراف والرقابة على السياسة والإدارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية، أمر يرجع فيه إلى عظمته وإلى الشعب المصرى.

واستجابة للمذكرة سالفة الذكر تألفت لجنة لوضع دستور للبلاد مكونة من ثلاثين

عضواً برئاسة حسين رشدى باشا، وباشرت اللجنة عملها لمدة ستة أشهر متتالية من إبريل حتى أكتوبر ١٩٢٢م. وقد حفلت تلك الفترة بالمناقشات القانونية المستفيضة، والتى كانت تعبيراً عن تيارين أحدهما ديمقراطى وهم أنصار الدستور والحياة البرلمانية السليمة، والآخر تيار أوتقراطى يضم أنصار الملك فؤاد. ولكن حسين رشدى باشا استطاع التوفيق بين هذين التيارين، فقد أبقى على سلطة الملك وأرضى نزعته الأوتقراطية، وفى نفس الوقت حافظ على مبدإ أن الأمة مصدر السلطات. وبرغم ما قام به الملك فؤاد من تدخل فى أعمال لجنة وضع الدستور للإبقاء على سلطاته، فقد صدر الدستور فى ١٩ إبريل ١٩٢٣م بمرسوم من الملك ومعه قانون الانتخاب الذى جعل انتخاب أعضاء مجلس النواب يتم على درجتين. وقد اهتمت الأمة بالانتخابات بدرجتيها اهتماماً عظيماً دل على ارتقاء النضج السياسى فى البلاد، وتتبع الناس بلهفة إجراءات التمهيد للانتخابات، وتألفت اللجان الشعبية فى مختلف المدن والقرى، وكان معظمها من لجان الوفد.

وفى ١٢ يناير ١٩٢٤ قامت وزارة يحيى إبراهيم باشا بإجراء انتخابات مجلس النواب متوخية الحيدة، ولا أدل على ذلك من سقوط يحيى إبراهيم باشا نفسه فى هذه الانتخابات أمام المرشح الوفدى فى دائرته منيا القمح شرقية، وكان سقوط يحيى باشا هذا شهادة قاطعة له بنزاهته ومحافظته على حرية الانتخابات التى أسفرت عن فوز ساحق للوفد، فتقدم يحيى إبراهيم باستقالته، وعهد الملك إلى سعد زغلول باشا تأليف الوزارة فى ٢٨ يناير ١٩٢٤، دون رغبة من الملك فى أن يقوم بدور الملك الدستورى، وخاصة بعد أن أعلن نفسه ملكاً على البلاد فى أعقاب تصريح ٢٨ فبراير، فكان ولابد من حدوث الصدام بين الملك وبين سعد والوفد الذى جاء إلى الحكم بإرادة شعبية أظهرتها الانتخابات الأولى التى أجريت بمقتضى الدستور، فكان ذلك تعبيراً عن إرادة القوة الثالثة الجديدة، قوة الأمة التى برزت بشكل سافر بين القوتين الأخريين وهما القصر والإنجليز، ولم تكن القوتان الأخيرتان ترغبان فى أن تتاح الفرصة لتلك القوة لكى تفرض نفسها على الأحداث، فكان من الطبيعى أن يعملا معاً على تقويض دعائمها، فدخلت بذلك تلك القوة الثالثة فى صراع معهما.

وبالرغم مما بذل من جهود لتصفية جو العلاقات بين سعد والملك، إلا أن وضع كل منهما وشخصيته كان ينبئ بوقوع صدام بينهما. وقد بدأ الصراع بين سعد وبين الملك فى بادئ الأمر بمناوشات خفيفة، تمثلت فى إنكار الملك فى خطابه إلى سعد بتأليف الوزارة أن الأخير قد نال ثقة الأمة فى الانتخابات، ورد سعد على ذلك بقوله: «إن الرعاية السامية

التى قابلت بها جلالتكم ثقة الأمة ونوابها بشخصى الضعيف، توجب علىّ. . أن أشكل الوزارة». وامتد الصراع بين الطرفين إلى القائمة التى أعدها سعد بأسماء الوزراء الدين اختارهم لمعاونته فى الحكم، ثم لم تلبث المناوشات أن تحولت إلى صدام حاد بين الطرفين وخاصة فى مسألة تعيين أعضاء مجلس الشيوخ المعينين إذ زاد الملك ذلك العدد فى مواد الدستور إلى خُمسى أعضاء المجلس بدلاً من ثلاثين عضواً، حيث نصت المادة ٧٤ من الدستور على أن يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يعين الملك خُمسيهم، ولكن سعدا كان يرى أن ذلك ليس حقا مطلقاً للملك، وإنما لا بد وأن يتم التعيين من خلال مجلس وزرائه طبقاً لنص المادة ٤٨ من الدستور، وأسفر ذلك الخلاف عن أزمة دستورية خطيرة، لجأ فيها القصر والوزارة إلى الفقيه البلجيكى فان دن بوش النائب العمومى للمحاكم المختلطة وقتئد، الذى أفتى طبقاً للدستور البلجيكى المأخوذة منه المادة ٧٤ «بأن الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه». وأن تعيين خُمسى أعضاء مجلس الشيوخ إنما يتم بناء على ما يعرضه مجلس الورراء وكان ذلك يعد نصرا لسعد وصيانة للحياة الدستورية وافق عليه الملك فؤاد، ولكنه ترك فى نفسه مرارة جعلته يتحين الفرص للإطاحة بسعد ووزارته، والاعتداء على الدستور الذى يحد من سلطته. والملك فؤاد كان ذا حبرة واسعة أكسبته شخصية قوية، فلم يكن يعدم الصبر إلى حين تناح له الفرصة للتخلص من عدوه الأول - الدستور والقائمين عليه.

أما عن العلاقة بين الوزارة الدستورية الأولى وبين حكومة العمال فى إنجلترا فقد بدأت العلاقات بينهما كأحسن ما تكون العلاقات، فعندما طلب سعد زغلول إلى مكدونالد رئيس الوزراء البريطانى الإفراج عن بقية المسجونين السياسيين فى عهد تورة ١٩١٩ وفى مقدمتهم عبدالرحمن فهمى بك وزملاؤه أجابه مكدونالد إلى طلبه. وفى ١٥ مارس ١٩٢٤ تلقى سعد برقية تهنئة من مكدونالد بمناسبة افتتاح أول برلمان مصرى معرباً فيها عن استعداد حكومته للدخول فى مفاوضات مع الحكومة المصرية، إلا أن تصرفات وزارة سعد كانت تهدف إلى استعادة حقوق مصر من الإنجليز والتخلص من سيطرة الأجانب على الإدارة المصرية، والعمل على تخفيض التعويضات المقررة للموظفين الأجانب هذا وقد استاءت الحكومة البريطانية من تصرفات وزارة سعد، وهددت برجوع الوضع إلى ما كان عليه، مما جعل مجلس النواب يصدق على مبلغ هذه التعويضات فى ٢٤ يونيه ١٩٢٤ مقرراً أخف الضررين.

وأدت هذه التصرفات من جانب الحكومة المصرية، وتصريحات سعد زغلول التى تعبر

عن التمسك بالسودان، وتصريحات حكومة العمال فى إنجلترا فى مجلس اللوردات حول السودان وأنها لن تسمح بإجراء تعديل فى نظامه، كل ذلك كان ينبئ عن فشل المفاوضات المزمع عقدها بين الطرفين. ورغم إحساس كل من الطرفين بأن هذه المفاوضات مقدر لها الفشل، بدأت المحادثات بين سعد ومكدونالد فى لندن فى أواخر سبتمبر ١٩٢٤م، لكن سير المفاوضات أكد لسعد أنها فاشلة فقد تمسك كل من الطرفين بموقفه، وعلى ذلك لم تمض فترة طويلة على بدايتها حتى قطعها سعد وعاد إلى القاهرة واشتد فى معاملة الاحتلال وظاهره مجلس النواب فى موقفه، فصوت المجلس على قرار بإلغاء مساهمة مصر فى نفقات جيش الاحتلال، مع المطالبة بالجلاء عن الأراضى المصرية، وعلى قرار آخر بتعديل مرتبات المستشارين الإنجليز إلى جانب متاعب أخرى بين الطرفين

وفى أعقاب فشل المفاوضات وسقوط حزب العمال وتولى المحافظين الحكم فى أواخر أكتوبر ١٩٢٤م، أدرك الجميع أن أيام وزارة سعد معدودة ـ كما كان يحدث دائماً من قبل ـ فنشطت المعارضة وأضرب الأزهريون عن الدراسة فى معاهدهم وقام المصريون بمظاهرة كبيرة فى القاهرة رددوا خلالها هتافاً لم يكن مألوفاً من قبل وهو «لا رئيس إلا الملك»، وذلك بعد أن اكتسب الملك فؤاد الأزهر إلى صفه فوضح بذلك أن القصر وراء هذه الحركة. كما عين القصر حسين نشأت وكيلاً للديوان الملكى ورئيساً له بالنيابة دون علم الوزارة، فقدم سعد استقالته إلى الملك فؤاد فى ١٥ نوفمبر ١٩٢٤، كما قدمها إلى مجلسى الشيوخ والنواب اللذين أعلنا ثقتهما بالوزارة، كما اجتاحت المظاهرات متجهة إلى قصر عابدين وهى تهتف «سعد أو الثورة». وكذلك توجه وفد من مجلس الشيوخ إلى القصر وقابل الملك فؤاد والتمس رفض قبول الاستقالة التى قدمها سعد، وكان أعضاء المجلس جميعاً قد حضروا إلى قصر عابدين لإعلان ثقتهم بالوزارة، وأمام كل ذلك لم يجد الملك فؤاد مفرا من الإعراب عن ثقته بسعد زغلول ورجائه فى أن يعدل عن عزمه، وكان ذلك بمثابة إفراغ المخطط الذى رسمته السراى من محتواه وخاصة أن محمد توفيق نسيم وزير المالية كان قد تقدم باستقالته من وزارة سعد تتمة لمخطط السراى.

وقد قابل سعد هذا المخطط بالعمل على تدعيم الحياة الدستورية حتى لا تصبح عرضة لمثل هذه الدسائس فى المستقبل، فعندما طالبته القوى الشعبية بالعدول عن استقالته اشترط الاستجابة لمطالبه كى يعدل عنها، وطالب بألا ينفرد الملك بمنح الرتب والنياشين، وألا يجرى تعيين موظفى السراى بغير موافقة الوزارة، وألا تحدث مخابرات بين الملك وبين

الدول الأجنبية إلا باطلاع الوزارة وموافقتها، وأن تكون تبعية المفاوضين والقناصل المصريين لوزارة الخارجية. ولم يجد الملك فؤاد مفرا من الإذعان لمطالب سعد أمام هياج الجماهير فى ميدان عابدين مرددة «سعد أو الثورة». ورأى البعض أن ما حدث قد نال من سلطة العرش، إلا أن هذه الفترة لم تطل فبعدها بثلاثة أيام وقع مقتل السردار السير لى ستاك سردار الجيش المصرى وحاكم عام السودان فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ فكان ذلك الحادث فرصة مواتية للقصر كى يتخلص من وزارة سعد، وكذلك كان ذلك الحادث ما جعل اللورد أللنبى يتشدد فى موقفه من وزارة سعد وكأنما واتته الفرصة لتحقيق حلمه وحلم القصر فى التخلص من الوزارة الدستورية الأولى، وهى خطة كان يتوق إليها كل من القصر والسلطات البريطانية فى مصر، فتقدم سعد زغلول باستقالة وزارته التى قبلها الملك وكلف أحمد زيور باشا بتأليف الوزارة التى امتثلت للإنذار البريطانى هنا تبدأ الجولة الأولى من الانقلابات الدستورية فى مصر.

الانقلاب الدستورى الأول فى عهد وزارة أحمد زيور باشا ١٩٢٥م:

تألفت وزارة أحمد زيور باشا - رئيس مجلس الشيوخ - فى نفس اليوم الذى استقالت فيه وزارة سعد. ويرى الرافعى أن الأمر كان مبيتاً من قبل بين السراى وبين دار المندوب السامى البريطانى، واشترك الوفد فى وزارته بوزيرين وفديين هما أحمد محمد خشبة وعثمان محرم، وللوفد وجهة نظره المدروسة للاشتراك فى هذه الوزارة، التى جاءت إلى الحكم للتسليم بكل مطالب إنجلترا كما اتضح ذلك فى الإنذارين اللذين وجهتهما لحكومة سعد، ولم يكن بوسع سعد باعتباره زعيماً للأمة أن يقبل بمثل هذه المطالب إلا ما تعلق منها بحادث اغتيال السردار فقط، لكن وزارة زيور سلمت بكل المطالب الأخرى سواء تلك التى تقدمت بها بعد حادث الاغتيال أو التى تقدمت بها عقب احتلال جمرك الإسكندرية، فإن ذلك كله قد تم دون موافقة الوزيرين الوفديين فتقدم كل منهما باستقالته، وصرحا للصحف بأن قبول الوزارة للمطالب البريطانية كان على غير رأيهما وأنه من الأسباب التى دعتهما للاستقالة، ولعل ذلك يوضح أن الوفد قد سحب تأييده لوزارة زيور وإعلانه عن تصديه لها ولتصرفاتها التى تمس الحياة النيابية وتعطل العمل بالدستور

وكان أحمد زيور بعد قبوله تأليف الوزارة قد استصدر مرسوماً ملكيا فى ٢٥ نوفمبر ١٩٢٤ بتأجيل دور الانعقاد للبرلمان لمدة شهر، فى محاولة من جانبه لاسترضاء إنجلترا

والتسليم بكل مطالبها أملاً فى عودة صفو العلاقات، كما أعلنت وزارته فى ٣٠ نوفمبر فى خطابها إلى المندوب السامى أنها قبلت كل شروط إنجلترا دون قيد. وكان لذلك التسليم من جانب زيور وقع أليم فى أرجاء البلاد، وكان من نتيجته أن أصبح «كين بويد» مدير الإدارة الأوروبية فى وزارة الداخلية صاحب الكلمة العليا فى تلك الوزارة، كما علا نجم «رسل باشا» حكمدار العاصمة فأصبح صاحب المرجع الرئيسى، وعلى ذلك انتقلت إدارة المصالح الحيوية فى البلاد إلى قبضة السلطات البريطانية فى مصر عن طريق المستشارين المالى والقضائى والإدارة الأوروبية.

وما لبث أن بدأت المعركة بين الوطنيين والوزارة، ففى ٢ ديسمبر ١٩٢٤ رفع ١١٧ عضواً من النواب الوفديين عريضة إلى الملك فؤاد يطلبون فيها دعوة البرلمان إلى الانعقاد قبل ختام المدة التى تأجل إليها، ولكن القصر لم يعر هذه العريضة اهتماماً، رغم تكرار النواب مطلبهم فى يومى ٥ و٦ ديسمبر. والواقع أن الوزارة كانت تعد العدة للإطاحة بالحياة النيابية برمتها، فعينت إسماعيل صدقى وزيراً للداخلية فى ٩ ديسمبر ١٩٢٤م. وكان اختيار صدقى بهدف تسخير الإدارة الحكومية للعبث بالانتخابات وقمع حركات المقاومة، كذلك كان لكراهية صدقى الشديدة للوفد وللحركات الشعبية، كما كان تعيينه يكفل عطف الأحرار الدستوريين وتأييدهم لما سوف يتخذ من خطوات غير دستورية.

وقبل أن ينتهى الشهر المحدد لتأجيل انعقاد البرلمان بيوم واحد استصدرت وزارة زيور فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤م مرسوماً يقضى بحل مجلس النواب، ودعوة المندوبين الناخبين لإجراء انتخابات جديدة للنواب فى ٢٤ فبراير ١٩٢٥، ودعوة المجلس الجديد للانعقاد فى ٦ مارس ١٩٢٥. وهذا معناه إجراء الانتخابات على درجتين طبقاً لأحكام قانون الانتخاب القديم مع أنه ألغى واستبدل به قانون الانتخاب المباشر رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ فى عهد وزارة سعد زغلول، كما استصدرت وزارة زيور مرسوماً لانتخاب جديد للمندوبين الثلاثينيين مع ما يتضمنه ذلك من مخالفة للقانون القديم الذى نص على أن مدة المندوبين خمس سنوات، ولعل وزارة زيور كانت تهدف إلى إيجاد مندوبين لا يؤيدون الوفد الذى حصل على شعبية كاسحة. وعلى أية حال فقد صدر مرسوم حل البرلمان فى يوم تقديمه للملك.

كان الاعتداء على الحياة النيابية فى تلك الفترة يرجع إلى دافعين، أولهما كره امتلاك الوفد للأغلبية الساحقة فى المجلسين، واجتماع الزعامة الشعبية ورئاسة الحكومة فى يد رجل واحد، وثانيهما ضيق أصحاب المناصب الحكومية والسياسيين الذين تربوا فى

مدرسة الوظائف بالحياة النيابية، فلم يعد الدستور وتطبيقه فى نظر هؤلاء وسيلة توصلهم إلى الحكم لانصراف الشعب عنهم، ولهذا كرهوا النظام الدستورى والأمر يقتضى أن نتعرف على موقف القوى السياسية المختلفة فى البلاد من الإطاحة بالحياة النيابية.

ويأتى فى مقدمة هذه المواقف، موقف الإنجليز الذى كان ينم عن التشفى فى الوطنيين، ولذلك أطلقوا عليهم السراى لتذيقهم من ألوان الضغط والقهر ما تريد وما يتفق مع اتجاهها السياسى، ووحد الإنجليز فى هذه الخطة تحقيقاً لأهدافهم، فهى جديرة بأن توقع البلاد فى حرب أهلية، وهى فى نفس الوقت تركز اهتمام الأحزاب والوطنيين فى المسألة الدستورية وتصرفهم مؤقتاً عن قضيتهم الوطنية والمطالبة بالجلاء.

أما القصر فقد بنيت حطته لهدم الوفد، وذلك بتحميله مسئولية ما تعرضت له البلاد نتيجة للإنذار البريطانى، وأيضاً تشجيع حركة الاستقالات من الوفد، وتأليف حزب موال للعرش يستطيع به الملك فؤاد أن يسند حكمه الأوتوقراطى، وهو طريق رسمه القصر للاستئثار بالسلطة التى نازعه فيها الوطنيون، فلما واتته الفرصة لم يتردد فى انتهازها، فبدأ مسعاه فى تأليف «حزب الاتحاد» ليخوض به الانتخابات القادمة التى أعد لها إسماعيل صدقى إعداداً جيداً، فاتخذ، من التدابير ما يساعده على إسقاط الوفد. وانضم إلى صدقى فى العداء إلى الوفد حسن نشأت وكيل الديوان الذى أخذ يضم إلى الحزب الجديد كل من استقال من الهيئة الوفدية، منوهاً إلى أن الملك يؤازر هذه الحركة التى تستهدف النضال ضد الحزب المشكوك فى إخلاصه للعرش، كما روج لذلك الحاقدون على الحزب وعلى قيادته. وعلى كل حال فقد كان القصد من إنشاء حزب الاتحاد هو دعم سلطة الملك، ودليلا على مدى النزاعات الأوتوقراطية التى كانت تواجه القصر بعد الاستقلال.

وكانت معركة الانتخابات التى أعد لها صدقى من أهم المعارك الانتخابية التى دارت فى مصر لأنها تمت فى ظروف تحديات قاسية واجهها الشعب المصرى، فبدأت الحكومة إجراءاتها الخاصة بتزييف عملية الانتخاب مستهدفة بذل كل مسعى ممكن للعمل على إنجاح مرشحيها، وإسقاط خصومها بمختلف الوسائل غير المتروعة، كما أخذت الحكومة تسوف فى إجراء الانتخابات إلى أن تم إجراؤها فى يوم ١٢ مارس ١٩٢٥، حيث خاض معركتها كل من الوفد والأحرار الدستوريين والحزب الوطنى وحزب الاتحاد الجديد، وتدخلت الإدارة جهد ما استطاعت، فقامت بكل ما يكفل تزوير إرادة الناخبين بل منعتهم من دحول لجان الاقتراع، وعدلت فى النتائج النهائية، وبرغم كل هذه الإجراءات جاءت

نتيجة الانتخابات معلنة عن أغلبية للوفد إذ حصل على ١١٦ مقعداً فى حين حصلت بقية الأحزاب على ٨٧ مقعداً.

وعلى الرغم من فوز الوفد بالأغلبية ـ التى لم يعرفها أحد وقتئذ ـ فقد أصدرت الوزارة بياناً فى ١٣ مارس ١٩٢٥م أعلنت فيه أن الأحزاب غير الوفدية نالت الأغلبية فى الانتخابات وعلى ذلك قررت استمرارها فى الحكم، فقدم زيور استقالة وزارته وعهد إليه الملك فى نفس اليوم تأليف الوزارة الجديدة فألفها أيضاً فى اليوم نفسه من الأحرار الدستوريين والاتحاديين، ولم يكن متوقعاً أن يستمر هذا التحالف الجديد، فقد كان تحالف مصلحة لا أكثر ولا أقل، بحيث إذا استقام الأمر للقصر وتخلص من ضغط القوى الوطنية عمد إلى التخلص من الأحرار الدستوريين وغيرهم ممن يبدون أية معارضة أو نزعة للمعارضة لسلطته ورغباته.

وفى ٢٣ مارس ١٩٢٥ افتتح البرلمان بمجلسيه على هيئة مؤتمر برئاسة توفيق نسيم رئيس مجلس الشيوخ، وحضر الملك فؤاد حفل الافتتاح الذى تلا فيه زيور خطاب العرش ثم انفض المؤتمر، واجتمع مجلس النواب وبدأ فى انتخاب رئيس له، وكانت المنافسة على هذا المنصب قائمة بين سعد زغلول وعبدالخالق ثروت، وجاءت نتيجة الانتخاب فوزاً ساحقاً لسعد إذ حصل على ١٢٣ صوتاً ونال ثروت ٨٥ صوتاً، وبذلك اتضح أن نتيجة الانتخابات العامة كانت فوزاً للوفد، وكان فوز سعد بالرئاسة ضربة قاصمة لوزارة زيور، فقط ظهر أنها لا تحوز ثقة المجلس الجديد، ولذلك رسمت خطة صورية للاستقالة، إلا أنها كانت بتأييد من الإنجليز وتوجيه من القصر تخطط للإطاحة بالحياة النيابية.

وفى مساء نفس اليوم استأنف محلس النواب اجتماعه لانتخاب وكيلين له، فانتخب على الشمسى وويصا واصف وهما وفديان. ولكن فى الفترة ما بين اجتماع الصباح والمساء تقدم زيور باستقالته إلى الملك بعد انتخاب سعد زغلول رئيساً للمجلس، معرباً عن تعذر التعاون بين حكومته وبين المجلس الجديد، ولكى تكتمل الحبكة المسرحية للرواية التى يقوم بتمثيلها على مسرح السياسة المصرية الملك فؤاد وصائع القصر بتأييد من الإنجليز، فقد رفض الملك فؤاد قبول الاستقالة، فما كان من زيور إلا أن تقدم فى نفس الوقت بطلب حل مجلس النواب، فأصدر الملك مرسوماً يقضى بالحل وبدعوة المندوبين لإجراء انتخابات جديدة فى ٢٣ مايو ١٩٢٥ على أن يجتمع المجلس الجديد فى أول يوبية من نفس العام، ويعتبر ذلك المجلس أقصر المجالس النيابية عمراً فى مصر بل ربما فى

العالم كله، وبدت المعركة للعيان، فقد وضح أن القصر لا يريد الوفد ولا زعيمه، كما أنه لا يريد الدستور ولا البرلمان.

استتب الأمر للقصر بعد أن تخلص من الوزارة الوفدية ثم من مجلس النواب الوفدى للمرة الثانية، ومن ثم شرع يتجه للخلاص من الأحرار الدستوريين الذين استعان بهم زيور فى وزارته، فقد كان التآلف بين الحزبين أمراً صعباً، فالاتحاديون يرون فى الصراع ضد الوفد خطوة أولى نحو إعادة قيام الحكم الفردى فى مصر، وحيث هم يعيشون فى كنف القصر فهم يعملون على تدعيم حكمه لضمان استمرارهم فى السلطة. والأحرار الدستوريون لم يكن إغفال الدستور بالنسبة لهم سوى إجراء وقتى فرضته الظروف، ولهذا ساورهم القلق وهم يوافقون على حل مجلس النواب للمرة الثانية.

استفحل نفوذ القصر وانعكس ذلك على حزب الاتحاد وأنصاره فأغدق العطاء لهم، وكان من نتيجة ذلك أن أخذ كثير من الأحرار الدستوريين وغيرهم ينضمون إلى حزب الاتحاد، وكان ذلك بداية الشقاق بين الحزبين، وبدأت جريدة الأحرار «السياسة» تندد بتصرفات وزير المالية الاتحادى، وكذلك نددت بالإجراءات التى تتخذها الوزارة لتعديل قانون الانتخاب وفرض شروط معينة للناخب بهدف تضييق حق الانتخاب. ولعل هذه السياسة من جانب الأحرار كانت إدراكاً من جانبهم لأفول نجم وزرائهم الذين رأت الجريدة أنهم خارجون من الوزارة مختارين أو مرغمين إن لم يكن اليوم فغداً، فبدأت تدافع عن حرية الصحافة وتعارض فى تأجيل الانتخابات، وتدافع عن الدستور، وتعلن أن البلاد تنتظر عودة الحكم النيابى إلى مجراه الطبيعى. وقد حدث ذلك فى الوقت الذى طفت فيه مسألة الخلافة الإسلامية على سطح الأحداث، حيث أخذ الملك فؤاد يرنو ببصره إليها لتكسبه مهابة فى العالم الإسلامى كله، كما أنها كمركز دينى سام تدعم سلطته فى مصر على حساب الحكم الدستورى.

وفى غمرة موجة الحماسة المتدفقة لفكرة الخلافة ظهر كتاب الشيخ على عبدالرازق «الإسلام وأصول الحكم» الذى ذهب فيه أن الخلافة ليست نظاماً دينيا، وبذلك سفه أحلام الملك فؤاد فى تولى منصب خليفة المسلمين، فقرر الأخير محاكمته أمام هيئة كبار العلماء التى قضت بإخراجه من زمرتها، وكان ذلك الحكم بمثابة هجوم سافر على حزب الأحرار، فأسرة عبدالرازق من أساطين الحزب، وكان على عبدالعزيز فهمى وزير الحقانية حماية على عبدالرازق من الفصل من منصب القضاء الشرعى، حيث كان ذلك من اختصاص وزارته. ولما لم يستجب عبدالعزيز فهمى لطلب يحيى إبراهيم باشا رئيس

الوزراء بالنيابة - أثناء سفر زيور للاصطياف فى أوروبا - بفصل على عبدالرازق وإنما أحال الطلب إلى لجنة أقسام القضايا بورارة الحقانية لتبدى رأيها فى الموضوع، عرض يحيى إبراهيم الأمر على القصر الذى رأى ضرورة أن يستقيل عبدالعزيز فهمى من منصبه، ولكن الأخير رفض ذلك، فأصدر القصر على الفور مرسوماً بتكليف على ماهر وزير المعارف بأعباء ورارة الحقانية. ولعل ذلك يوضح مدى استفحال نفوذ القصر، كما يوضح انتهاء التآلف بين الاتحاديين والأحرار، إذ تقدم الوزراء الدستوريون الآخرون باستقالاتهم تضامناً مع رئيس حزبهم، بل إن إسماعيل صدقى أرسل من أوروبا استقالته تضامناً معهم ولم يأبه القصر بهذه الاستقالات وإنما عين فى المناصب التى خلت ودون انتظار لعودة زيور من أوروبا، رجالاً معروفين بالولاء له، وبذلك صارت الوزارة اتحادية خالصة. وهكذا وقف القصر ومعه هذه الحفنة الضئيلة من الوزراء فى جانب ووقفت غالبية الشعب وقياداته الوطنية فى الجانب الآخر.

أحدث طرد عبدالعزيز فهمى من الوزارة دويا هائلاً فى الرأى العام السياسى وبخاصة فى الدوائر الحزبية، وإن كان قد استثار كثيراً من شماتة الوفديين، ولكنه من ناحية أخرى كشف عن شدة خطر الأوتوقراطية وعدم تورعها عن ارتكاب أى شىء فى سبيل تحقيق سطوتها، وتمادت وزارة زيور فى اتخاذ مختلف الإجراءات لكبت الحريات والتنكيل بخصومها، فكانت فرصة تهيأت للأحزاب لأن تتقارب وتتعاون ضدها، فقد استطاع الأحرار الدستوريون عقد اجتماع فى ناديهم فى ٣٠ أكتوبر ١٩٢٥ أعلن فيه عبدالعزيز فهمى خطأه لقبول اشتراكه فى الحكم وحمل على حزب الاتحاد حملة شعواء ودعا إلى وجوب التمسك بالدستور، وكان ذلك بادرة ائتلاف بين الأحزاب لمواجهة الخطر الأوتوقراطى المدعم بالرجعية، كما كان دليلاً كافياً على أن محاولة الملك فؤاد أن يملك ويحكم دون مشاركة الأحزاب الجماهيرية إنما هى محاولة فاشلة على طول الخط.

وفى أعقاب طرد الأحرار الدستوريين من الوزارة، شهدت سياسة الوفد تغيراً ملحوظاً هدفه إنقاذ الحياة النيابية وإعادة الدستور، فاتجه إلى فكرة توحيد الصفوف وقيام الائتلاف بين الأحزاب السياسية، كما سعى إلى تحسين علاقته مع الإنجليز لكسب حيادهم فى المعركة الدائرة على الدستور، أو دفعهم للتدخل لمصلحة الحياة النيابية. وبدا فى الأفق أن فكرة الائتلاف بين الأحزاب تلقى ترحيباً من الجميع رغم ما بين القادة والزعماء من خلافات قديمة، وقد رأت صحافة الوفد أن الأمر يقتضى إعلان الائتلاف رسميا، وذلك بعقد مؤتمر وطنى عام فى ١٩ فبراير بمنزل محمد محمود للنظر فيما يجب اتخاذه لإعادة

الحياة النيابية، ولكن هذه الفكرة سرعان ما أفسحت الطريق لفكرة أخرى دعا إليها أمين الرافعى فى جريدة «الأخبار» إلى وجوب اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه يوم السبت ٢١ نوفمبر ١٩٢٥، من غير حاجة إلى دعوة من الملك طبقاً لنص المادة ٩٦ من الدستور، وهى الفكرة التى لقيت قبولاً لدى كل الأحزاب.

وأمام هذا الإجماع من الأحزاب على الائتلاف وعلى ضرورة عقد البرلمان فى موعده أدركت الحكومة مدى خطورة الأمر فأصدرت ثلاثة بلاغات رسمية، كان أولها من رئاسة مجلس الوزراء فى ٨ نوفمبر يحذر النواب من الإقدام على الاجتماع إذ إن صفتهم النيابية قد زالت منذ يوم صدور مرسوم حل مجلس النواب، كما أنها ستمنع بالقوة كل اجتماع داخل البرلمان أو خارجه. ثم كان بلاغ وزارة الداخلية بمثابة إنذار للنواب وللجماهير بأنها ستعمل على تنفيذ بلاغ مجلس الوزراء مستخدمة الوسائل كافة لحفظ الأمن والنظام وأن الجيش سيتولى المحافظة على دار البرلمان. كما أصدرت وزارة المعارف البلاغ الثالث إلى الطلبة تحذرهم من مغبة الاشتراك فى المسائل السياسية كما أنذرتهم بشديد الجزاء. وكرد فعل لهذه البلاغات خرجت الصحف الحزبية تندد بتصرفات الوزراء، فى حين نرى سعد زغلول يوجه نداءً إلى الأمة فى ١٩ نوفمبر يدعوهم فيه إلى الهدوء والسكينة «فلا تهيجوا بإهاجتهم ولا تتأثروا بإثارتهم وقابلوا الاستفزاز الغبى بالوقار العاقل». فكان نداء سعد يتسم بالحكمة والمقدرة على تقدير الأمور لكى يفوت على الوزارة فرصتها فى الاصطدام بالجماهير وإسالة الدماء. وبرغم تهديدات الحكومة فقد أجمعت الأحزاب على ضرورة عقد البرلمان فى موعده المحدد

كان ثلاثة وثلاثون عضواً يقيمون فى فندق الكونتننتال منذ يوم ٢٠ نوفمبر فى انتظار بقية الأعضاء القادمين إلى الفندق ليذهبوا منه جميعاً إلى دار البرلمان، وقد اكتمل عددهم فى الساعة العاشرة صباحاً ١٧٧ شيخاً ونائباً، كما توافد لفيف آخر من الزعماء ومندوبى الصحف المصرية والأجنبية، وكانت قوة عظيمة من البوليس قد رابطت فى حديقة الأزبكية أمام الفندق، وعندما وصل سعد زغلول إلى الفندق أقبل عليه النواب والشيوخ وطلبوا إليه أن يذهبوا إلى البرلمان فأبى ذلك وطلب عقد الاجتماع فى الفندق تفادياً للاصطدام بالقوة فأذعن الجميع لرأيه، وأعلن انعقاد الجلسة، حيت تناقش المجتمعون فى الوضع القائم وقرروا بالإجماع القرارات التالية :ـ

ـ أولاً: الاحتجاج على تصرفات الوزارة المخالفة للدستور وعلى منع الأعضاء من الاجتماع فى دار البرلمان بقوة السلاح.

- ثانياً: قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة طبقاً للمادة ٦٥ من الدستور.

- ثالثاً: اعتبار دور الانعقاد موحوداً قانوناً واستمرار احتماعات المجلس.

- رابعاً: نشر هذه القرارات فى جميع الصحف.

وشكل المؤتمر لجنة من بين أعضائه لتتولى تبليغ هذه القرارات إلى الملك فؤاد. وفى جلسة مجلس النواب انتخب سعد رئيساً للمجلس وتم انتخاب محمد محمود وعبدالحميد سعيد وكيلين. وفى هذه الجلسة أعلن الجميع تفانيهم فى خدمة الوطن كما عبر عن ذلك سعد زغلول ومحمد محمود أمام المجلس الذى طالبه سعد بأن يقسم أعضاؤه قسماً واحداً يعلنون فيه التضحية بالنفس والمال فى سبيل الدستور فأقسم الأعضاء مبتهجين. وهكذا أسفر عقد البرلمان فى فندق الكونتننتال عن إعلان الائتلاف بين الأحزاب فى مواجهة خطر أوتوقراطية القصر.

وعلى الرغم من قرار مجلس النواب بعدم الثقة بالورارة، فإنها ظلت تمارس مسئولية الحكم، مما جعل الصحافة الحزبية تشتد فى الهجوم عليها. وأمام هذا الموقف سعى بعض زعماء البلاد لدى بعض الأمراء من الأسرة المالكة كى يتقدموا بطلب إلى الملك يلتمسون فيه من جلالته عودة الحياة النيابية، وإحياء العمل بالدستور، وبالفعل تقدم هؤلاء الأمراء بعريضتهم إلى الملك فى ٢٣ نوفمبر ١٩٢٥. وبرغم كل ذلك ظلت الوزارة ماضية فى خطتها فأعلنت عن ضرورة إجراء انتخابات جديدة بعد أن تم تعديل قانون الانتخاب والذى صدر مرسوم به فى ٨ ديسمبر ١٩٢٥، وهو قانون جائر ضيق حق الانتخاب للمواطنين إذ تضمن شروطاً مالية وأدبية لمن بلغ سن الخامسة والعشرين فقط، كما جعل الانتخاب على درجتين. وقد قوبل ذلك القانون بعاصفة من الاستنكار من كل الأحزاب. فى أثناء الاجتماع الذى دعا إليه سعد زغلول الأحزاب المؤتلفة فى النادى السعدى فى ١١ ديسمبر ١٩٢٥، أعلن المجتمعون عدم التزامهم بهذا القانون، كما أن السلطات البريطانية فى مصر لم تكن راضية عن هذا القانون.

وبعد صدور القانون شرعت وزارة الداخلية فى إرسال الأوراق والدفاتر الخاصة بتنفيذه إلى المديريات والمحافظات لتحرير جداول الانتخابات الجديدة والتى كان إعدادها يستغرق وقتاً طويلاً، وفى تلك الأثناء سرت فى الأمة فكرة مقاطعة الانتخابات، فقامت حركة موفقة بين كثير من العمد فى مختلف المديريات للامتناع عن تنفيذه، وكان عمد مركز تلا بمديرية المنوفية أول من أعلن هذا الإضراب، وخيرتهم وزارة الداخلية بين

العدول عن الإضراب أو العزل من العمودية فأصر عشرة منهم على الإضراب فتم عزلهم وتضامن معهم بقية العمد بالمركز وقدموا استقالاتهم، كما أضرب كثير من العمد فى المديريات الأخرى تأييداً منهم لمقاطعة الانتخابات التى تجرى على أساس هذا القانون.

وعلى الرغم من تبرئة أغلبية العمد المصريين، فإن ذلك لم يؤثر فى موقف الحكومة، وإنما استمرت فى استخفافها بالائتلاف القائم، فظلت بذلك الأزمة الدستورية قائمة، طالما أن الوزارة تسند ظهرها إلى السلطات البريطانية المؤيدة لها فى مصر، مما أدى إلى اضطراب الأوضاع فى البلاد اقتصاديا إذ انهارت أسعار القطن، وعم الاضطراب البلاد ووصل إلى أوساط الطلبة، وألقت الصحف المعبرة عن الأحزاب المؤتلفة مسئولية هذا الاضطراب على الحكومة البريطانية إذ لولا تأييدها لهذه الوزارة لقدمت استقالتها نزولاً على إرادة الأمة.

وأمام هذه الأوضاع المتردية برر اتجاه أمام الأحرار الدستوريين وغيرهم يرى تحسين العلاقات مع إنجلترا على اعتبار أن ذلك قد يؤدى إلى خلاص البلاد من أزمتها، فأقام محمد الشريعى وغيره حفلة لتكريم لورد لويد فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢٥ بفندق الكونتننتال خطب فيها لويد معرباً عن إيمانه بالحكم الدستورى وتمنياته بنجاح الحياة الدستورية فى مصر، ومن ثم طالبته الصحف الوفدية بأن يتبع القول العمل. وبالفعل دارت مناقشات وجرت اتصالات بين المندوب السامى وبين الساسة المصريين، انتهت بالفشل لتمسك كل طرف بموقفه، فلويد يرى إجراء انتخابات جديدة، والزعماء والقادة يرون التمسك بقرار مجلس النواب فى ٢١ نوفمبر بعدم الثقة بالوزارة فيجب أن تستقيل.

وبعد فشل محاولة التقارب من المندوب السامى، رأت قيادة الأحزاب المؤتلفة أن الأمر بأيدى المصريين وحدهم، لو أنهم استخدموا سلاح المقاومة السلبية أو عدم التعاون مع الوزارة، ولكن تلك المحاولة لم تؤت ثمرتها، فقد عجزت عن تحريك الجماهير ضد الوزارة والقصر، فلجأت إلى أسلوب آخر حيث تقدم ٧٢ عضواً من أعضاء مجلس الشيوخ باقتراح لحل الأزمة يقضى بأن تمتنع الحكومة عن تنفيذ قانون الانتخاب الجديد ثم تعيد الحياة النيابية بوسيلتين: إما بعقد برلمان الكونتننتال، وإما بإجراء انتخابات جديدة بمقتضى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ الذى صدر فى عهد وزارة سعد، وكان يكفل حق الانتخابات المباشر. وبرغم كل هذه التنازلات التى قدمتها الأحزاب المؤتلفة إلا أن زيور رفض ذلك الاقتراح لأن معناه إنهاء حكمه. على أن اللورد لويد عندما وجد الأمور ستتطور إلى نزاع يهدد الأمن تهديداً خطيراً لم ير مفرا من التدخل لدى زيور لقبول هذا

الحل الوسط، فنصحه بقبول اقتراح الشيوخ بإجراء انتخابات جديدة بمقتضى قانون ١٩٢٤، وبناء على ذلك أذعن زيور لنصيحة لويد وأصدرت الوزارة بلاغاً أعلنت فيه وقف العمل بقانون الانتخابات المعدل، وقام زيور بإبلاغ الشيوخ بقبول اقتراحهم.

وأحدثت موافقة الوزارة على اقتراح الشيوخ ردود فعل قوية لدى الأحزاب المؤتلفة وأحدثت بينها انقساماً فيما يختص بموضوع الانتخابات وقبول الدخول فى معركتها، ثم حسم ذلك الخلاف فى المؤتمر الذى عقد فى منزل محمد محمود فى ١٩ فبراير ١٩٢٦ والذى حضره ما يربو على الألف من النواب والشيوخ والجماهير، وقبل المؤتمرون الدخول فى معركة الانتخاب إنقاذاً للدستور والحياة النيابية، وتحدد عدد المقاعد فى مجلس النواب لكل حزب من الأحزاب، وأجريت الانتخابات وفاز فيها الوفد بأغلبية ساحقة، إلا أن دار المندوب السامى والقصر كانا لا يسمحان لسعد زغلول بعودته مرة أخرى إلى الحكم، فعالج سعد الأمر بحكمته وآثر الاعتدال وتنازل عن حقه الدستورى متعللاً بأن صحته لا تحتمل متاعب المنصب. وفى ٧ يونية ١٩٢٦ قدم زيور استقالته، وعهد الملك فى نفس اليوم إلى عدلى يكن تأليف الوزارة واجتمع البرلمان فى ١٠ يونية برئاسة حسين رشدى، وانتخب النواب سعد زغلول رئيساً لمجلس النواب، وهكذا عادت الحياة النيابية إلى البلاد فى ظل ائتلاف الأحزاب.

تصدع الائتلاف وانقلاب محمد محمود ١٩٢٨م:

ظل الائتلاف بين الأحزاب هو طابع الحياة السياسية فى البلاد، منذ انتهاء انقلاب زيور على الدستور وعودة الحياة النيابية عام ١٩٢٦ وحتى منتصف عام ١٩٢٨، الذى شهد تصدع ذلك الائتلاف. فعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر بين الأحزاب المؤتلفة، فإن ضرورات الوضع فى مصر جعلتها تجمع على ضرورة قيام الائتلاف بينها برغم ما بينها من خلافات حول أسلوب مواجهة استبداد القصر وعلو المد الاستعمارى.

كانت صيغة الائتلاف هى أنسب الصيغ بالنسبة إلى الأحزاب المؤتلفة، وكان المأمول أن تستطيع البلاد إحراز بعض التقدم والمكاسب الوطنية فى ظل توحيد الصفوف، كما كان الائتلاف يجنب البلاد مغبة الدخول فى المهاترات والمنازعات والانقسام. وعلى كل حال فرغم عدم تحقيقه ما كان مأمولاً منه، إلا أن البلاد استعادت فى ظله بعض الاستقرار والهدوء ورغم ما تعرض له الائتلاف من أزمات فى البداية، فإن حكمة الزعماء اقتضت تخطى هذه الأزمات وإظهار الكثير من المرونة والتروى فى معالجة الأمور إبقاء للوحدة والائتلاف.

كانت أولى هذه الأزمات متصلة بتولى سعد رئاسة الوزارة عام ١٩٢٦ ، باعتباره رئيس الأغلبية البرلمانية ، كما كانت الأزمات التى تعرضت لها وزارة عدلى عندما اشتم عدم ثقة مجلس النواب فى وزارته فتقدم باستقالته فى ١٩ إبريل ١٩٢٧ ، ومن ثم تدخل سعد فى الأمر وعالج الموقف بأن أقنع عدلى بتولى عبدالخالق ثروت الوزارة إبقاء على الائتلاف الذى لا بقاء للحياة النيابية إلا فى ظله . ثم كانت وفاة سعد زغلول - داعية الائتلاف والمدافع عن بقائه فى عهد وزارة عبدالخالق ثروت . هذا إلى جانب بعض الأزمات التى تعرض لها ثروت فى علاقته بالإنجليز ممثلة فيما عرف بأزمة الجيش ، حيث رأت وزارة ثروت عند نظر الميزانية لعام ١٩٢٧ - ١٩٢٨ إلغاء منصب سردار الجيش المصرى ، وكذلك إخراج مفتش عام الجيش من عضوية مجلس الجيش وهما إنجليزيان ، ونما ذلك إلى علم دار المندوب السامى البريطانى ، فاتخذت الحكومة البريطانية موقفاً متشدداً وأرسلت بمذكرة شديدة اللهجة إلى ثروت ، وأتبعت ذلك بإرسال ثلاث بوارج حربية إلى ميناءى الإسكندرية وبورسعيد للتهديد ، فما كان من ثروت إلا أن استسلم لكل ما جاء بمذكرة الحكومة البريطانية وأعرب عن أمله فى أن تسود سياسة حسن التفاهم بين الطرفين .

وكانت استجابة ثروت للمطالب البريطانية مقدمة للمفاوضات التى جرت بين حكومة الائتلاف وبين الحكومة البريطانية لتسوية المسألة المصرية . فعندما سافر ثروت إلى أوروبا فى معية الملك فى صيف ١٩٢٧ ، بدأت المحادثات بينه وبين أوستن تشمبرلن وزير خارجية إنجلترا بتأييد من سعد ، ولكن وفاة سعد فى ذلك الوقت أحدثت ردود فعل متناقضة بين جميع الأطراف ، إلا أن تلك المحادثات استمرت وأسفرت عن مشروع معاهدة بين الطرفين ، طالبت الحكومة البريطانية ثروت بضرورة اعتماده وتوقيعه . ولم يكن ثروت مقتنعاً بما توصل إليه فهو لا يريد عرضه على زملائه ، إلا أن ضغط النحاس عليه وإصراره جعله يدفع بوثائق المشروع إليه ، وقد تشاور النحاس مع كل من عدلى وثروت وانتهى رأيهم جميعاً إلى رفض المشروع . وهنا أدركت الحكومة البريطانية «من أين تأتى الرياح» وأن الأمر كله بيد النحاس صاحب الأغلبية البرلمانية . وعند عرض المشروع على مجلس النواب رفضه أيضاً ، كما رفضه الوفد ، ورفضه مجلس الوزراء ، مما جعل دار المندوب السامى توجه مذكرة شديدة اللهجة إلى وزارة ثروت لكن ثروت كان قد سارع فى نفس اليوم فتقدم باستقالة وزارته إلى الملك فؤاد الذى عهد إلى النحاس تأليف الوزارة ، وبقى الائتلاف قائماً رغم ما تعرض له من أزمات فى أواخر عهد وزارة ثروت .

ألف النحاس وزارته من الوفد والأحرار الدستوريين ودخلها وزراء جدد لأول مرة ،

وقوبل تأليفها من الأمة بالغبطة والابتهاج، ولكن الإنجليز كان موقفهم منها غير ذلك، فقد بيتوا النية على التصدى لها ووضع العراقيل فى طريقها بعد أن اتضح لهم موقف الوفد من مشروع المعاهدة، وخاصة أن أزمة عدم قبول المشروع قد انتقلت إلى وزارة النحاس التى كان عليها أن تعالج الأزمة بعد أن تلقت مذكرة المندوب السامى، وكان رد الوزارة عليها برفض ما جاء فيها لأنه يعتبر تدخلاً سافراً فى شئون مصر الداخلية وهو ما ترفضه الوزارة، مما جعل الحكومة البريطانية وسلطاتها فى مصر بالاتفاق مع القصر والأحرار الدستوريين يعملون للإطاحة بوزارة النحاس وبالائتلاف القائم، وهو ما أكدته تصرفات الأطراف الثلاثة ضد وزارة النحاس فى أيامها الأخيرة حتى تمت إقالتها فى نهاية المطاف.

وجاء رد المندوب السامى على مذكرة النحاس برفض المشروع مؤكداً على تمسك إنجلترا بالمسائل المحتفظ بها فى تصريح ٢٨ فبراير، إلا أن النحاس لم يكترث برد الحكومة البريطانية، وعرض الأمر على مجلس النواب فى جلسة ٥ إبريل ١٩٢٨ وأكد تمسك حكومته بوجهة نظرها التى أيدها كل من الحزب الوطنى والأحرار الدستوريين بل وجهوا شكرهم للوزارة على موقفها الذى دافعت فيه عن استقلال البلاد. ولكن الحكومة البريطانية لم تلق السلاح وإنما أثارت أزمة أخرى عرفت بأزمة قانون الاجتماعات، وكانت وزارة يحيى إبراهيم قد أصدرته فى عام ١٩٢٤ لتنظيم الاجتماعات العامة والمظاهرات وجعل أمرها بيد السلطة التنفيذية، وطعن عليه سعد والنواب، وكانوا يرون إلغاءه، لكن السلطات البريطانية كانت ترى فيه ضماناً وحماية لأمن الأجانب، ووزارة النحاس كانت بصدد تقديمه إلى مجلس النواب لإلغائه، فتشددت إنجلترا وهددت بضرورة سحب المشروع من البرلمان، وتصرف النحاس بلباقة وحكمة فأعلن تأجيل نظر المشروع إلى الدورة البرلمانية القادمة، وهكذا فوت على إنجلترا فرصة الصدام بينهما.

ولما لم تستطع بريطانيا عن طريق الائتلاف القائم عقد معاهدة تحدد العلاقات بينها وبين مصر، سعت إلى إنهاء الائتلاف فنجدها تطلق يد القصر من جديد للإطاحة بالائتلاف أولاً ثم بالحياة النيابية مستخدمة هذه المرة الأحرار الدستوريين الذين كانوا يرون أن فرصتهم فى تولى الحكم قد حانت وخاصة بعد وفاة سعد زغلول الذى كانت تلتف الجماهير حول شخصه. وبدأت خطتهم على هذا الطريق بأن قدم محمد محمود وكيل حزب الأحرار الدستوريين استقالته من الوزارة، ولكن النحاس أقنعه بالعدول عنها حرصاً على الائتلاف، ورغم ذلك فقد شهدت الأيام التالية معارك بين صحف الحزبين، ومن ثم انتقلت المعركة إلى مجلس النواب. ولكى تتم المؤامرة تقدم محمد محمود وزير

المالية باستقالته مرة ثانية فى ١٧ يونيه ١٩٢٨ ثم تقدم جعفر ولى وزير الحربية باستقالته أيضاً، وهو من الأحرار الدستوريين، وكانت استقالة أحمد محمد خشبة وكان وفديا، ثم تبعه وزراء آخرون، ومن ثم كانت قضية الأمير أحمد سيف الدين تكئة أخرى لأن يصدر الأمر الملكى بإقالة وزارة النحاس فى ٢٥ يونيو ١٩٢٨ . وفى نفس اليوم وجه الملك فؤاد خطاباً إلى محمد محمود يكلفه فيه بتشكيل وزارة جديدة استغرق تشكيلها يومين وصدر المرسوم الملكى بها فى ٢٧ يونية. وفى ٢٨ يونية عقد مجلس النواب برئاسة ويصا واصف الذى تلا على المجلس المراسيم الملكية، الأول بتشكيل الوزارة، والثانى بتأجيل انعقاد البرلمان شهراً، وهكذا بدأ الانقلاب الثانى على الدستور والذى عرف بانقلاب محمد محمود

كان تأجيل انعقاد البرلمان مقدمة لحله وتعطيل أحكام الدستور وحكم البلاد بمراسيم ملكية لها قوة القوانين، فقبل انقضاء الشهر الذى حدده مرسوم تأجيل انعقاد البرلمان، استصدرت الحكومة مرسوماً ملكيا آخر لحل البرلمان فى ١٩ يوليو ١٩٢٨ ، وكذلك تعطيل الحياة النيابية لمدة ثلاث سنوات.

أحدث تأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر ردود فعل داخلية وخارجية، فقد انقسمت حياله الصحف البريطانية إلى فريقين أحدهما مؤيد والآخر معارض. فالفريق المؤيد أبدى عطفه على شخصية محمد محمود، ونفى أن لبريطانيا دخلاً فيما اتخذته الوزارة من إجراءات. أما الفريق المعارض- وهو من حزب العمال- فقد حمل إنجلترا مسئولية ما حدث بمصر، وذهب إلى أن «نشر الوثائق المتعلقة بقضية سيف الدين وإقالة النحاس باشا وتعيين محمد محمود باشا وحل البرلمان المزمع كلها حركات مدبرة فى حملة منظمة لسياسة كلف اللورد لويد بتنفيذها». ولعل هذا الموقف من جانب حزب العمال يتمشى مع محاولته زحزحة المحافظين عن الحكم ليتولى هو مقاليد الأمور فى إنجلترا، وإن لم يستمر حزب العمال على هذا الموقف عند توليه الحكم فى العام التالى.

أما عن الموقف الداخلى فى البلاد فقد اهتز كيان الوفد إلى حد كبير، وظهرت الأحزاب الأخرى بمظهر العداء له، وربما حدث ائتلاف فيما بينها فى مواجهته إلى الحد الذى سفهت فيه نضاله من أجل الدستور والحياة النيابية، كما عبر عن ذلك الحزب الوطنى متهماً الوفد بانصرافه عن القضية الوطنية وانغماسه فى المنافحة عن الدستور والحياة النيابية وفى هذا نجاح لسياسة الإنجليز فى مصر. وعلى العموم فقد كثرت المهاترات بين الوفد وبين خصومه.

وفى وسط ذلك الجو الملتهب حاول محمد محمود أن يسترضى الوفد ويتجنب مقاومته لوزارته فعرض على الوفد الاشتراك فى وزارته بأربعة ورراء، ولكن الوفد رفض ذلك العرض، ولم ييأس محمد محمود فتقدم بعرض آخر وهو أن ينعقد البرلمان فى الموعد المحدد الذى أجل إليه دون أن تتقدم الوزارة إليه ببرنامجها، ودون أن تطرح مسألة الثقة بها حتى تنتهى الدورة البرلمانية القادمة، ولكن رفض الوفد أيضاً وأصر على خطته فى مهاجمة الوزارة. ولما لم يجد محمد محمود استجابة من الوفد - وهو يعلم ذلك مقدماً - تذرع برفض الوفد لكى يكمل المخطط الذى رسمه هو والقصر والإنجليز. ففى ١٨ يوليو تقدم إلى الملك بطلب حل مجلس البرلمان، وتعطيل الحياة النيابية لمدة ثلاث سنوات، وتأجيل الانتخابات لنفس المدة حتى يتم تعديل قانون الانتخاب، وعند انقضاء هذه المدة يعاد النظر فى الحالة لتقرير إجراء الانتخابات أو تأجيلها زمناً آخر.

ولعل الأمر يقتضى أن نوضح موقف القوى السياسية والشعبية من الانقلاب، فقد عمل الوفد جاهداً منذ إقالة النحاس وبزعيمه، فبذل جهوداً لدى النواب والشيوخ وأوحى إليهم باستكتاب عرائض فى دوائرهم الانتخابية تعبر عن ثقتهم بالوفد وبزعيمه، كما أوعز إلى رؤساء لجانه بالقاهرة والأقاليم بالإكثار من عمل حفلات التكريم للنحاس والتى ستكون بمثابة منابر تندد بوزارة محمد محمود لإثارة الرأى العام ضدها. وقد نجحت محاولات الوفد هذه وأقبلت الوفود على بيت الأمة لإعلان ثقتها بمصطفى النحاس زعيم الوفد وتأييدها للوفد فى سياسته. مما جعل الوفد يشتد فى مهاجمة الوزارة وخاصة بعد حل البرلمان، حتى إن النحاس باشا وجه نداءً إلى الأمة فى ٢٢ يوليو دعاها فيه إلى النضال من أجل دستورها وحريتها وحياتها النيابية. أما الحزب الوطنى - وبرغم ما كان بينه وبين الوفد من خصومة - فقد أصدر بياناً فى ٢٦ يوليو جاء فيه: «. . لم يكن الدستور منحة فتسترد وقد بذلت فيه الأمة أنهار الدماء والمال وجاهدت لاسترداده الأعوام الطوال». وختم الحزب بيانه بدعوة الأمة المصرية إلى جمع كلمتها وتوحيد صفوفها والعمل على استخلاص دستورها.

أما الحكومة البريطانية فعلى الرغم مما صرحت به مراراً من أنها لا دخل لها بما حدث فى مصر، إلا أن وزير خارجيتها تشمبرلن أدلى بتصريح فى مجلس العموم دل على إقرار السياسة البريطانية هذا الانقلاب، موضحاً أن على أية حكومة مصرية أن تضع فى أول حساباتها التحفظات الأربعة، وأن بريطانيا لن تسمح بالمساس بتحفظ واحد من الأربعة.

ومهما كان موقف القوى السياسية من وزارة محمد محمود، فإنها تدرك تماماً أنها غير

ممثلة للأمة ولا هى وليد إرادتها ، فاعتزمت أن تمضى فى الحكم رغم إرادة الشعب ، فلجأت إلى سياسة الاضطهاد وإهدار الحريات لتثبيت مركزها المتداعى ، مما أطلق عليه أنصارها اسم «اليد الحديدية» ، ومن مظاهرها منع اجتماعات المعارضة ، كما أصدرت أوامرها إلى الموظفين بعدم الاشتغال بالسياسة فى محاولة من جانبها لعزلهم عن الحركة الوطنية ، ومن خالف أوامرها كان عرضة للعزل من وظيفته ، كما حاولت الوزارة أيضاً عزل الطلبة عن الحركة الوطنية فأصدرت مرسوماً بقانون فى ١٠ مارس ١٩٢٩ بحفظ النظام فى معاهد التعليم ، يحظر على الطلبة المظاهرات والاجتماعات والإضراب عن الدراسة ونشر أية مطبوعات أو احتجاجات أو توزيع محاضرات ذات صبغة سياسية .

كما أصدرت الوزارة أيضاً قانوناً جديداً لتأديب المحامين ، ووسعت من سلطات المديرين والمحافظين وحكمداريى البوليس ، كما أعادت العمل بقانون المطبوعات الصادر فى عام ١٨٨١م ، والذى يجيز تعطيل الصحف وإلغاءها إداريا ، كما أصدرت قانوناً آخر بتشديد أحكام قانون الاجتماعات وذلك تضييقاً لحق الاجتماع . واستخدمت أساليب الضرب والحبس والإيذاء فى قمع حركات المقاومة ، مما كان له رد فعل عنيف لدى الجماهير فى مقاومتها والكفاح من أجل الدستور والحياة النيابية .

ولما كان النواب والشيوخ يعتبرون مرسوم حل البرلمان باطلاً ، فقد اعتزموا عقد البرلمان فى موعده فى يوم السبت ٢٨ يوليو ١٩٢٨ ، وذلك بناء على قرارهم الذى اتخذوه فى اجتماعهم بالنادى السعدى يوم ٢٤ يوليو ووقعوا عليه ونشرته الصحف ، وكانت الحكومة قد أغلقت قاعتى المجلسين - النواب والشيوخ - وتسلمت مفاتيحهما وختمتهما بالجمع الأحمر . وكلف المجتمعون ويصا واصف ، ومحمود بسيونى أن يطلبا إلى محمد محمود باعتباره وزير الداخلية أن يسلمهما مفاتيح البرلمان وفض الجمع عن أبوابه . وكان رد الوزارة على طلبها أن حشدت قوات البوليس والجيش واتخذت جميع التدابير التى تكفل عدم اجتماع مجلسى البرلمان فى دورهما ، وبثت العيون فى كل مكان لتتعرف على أى مكان يختاره الأعضاء لاجتماعهم فيه فتمنعه بالقوة ، لكن الأعضاء آثروا عدم الاصطدام بالوزارة وإنما اتبعوا خطة سرية بأن أسروا إلى نائب من كل مديرية بأن مكان الاجتماع هو دار مراد الشريعى ، وفى هذه الحالة أمكن للنواب أن يفوتوا على الحكومة خطتها فى منع اجتماع البرلمان ، وخاصة أن محمد محمود كان أحد أبطال اجتماع الكونتننتال عام ١٩٢٥ .

وعلى أية حال ، اجتمع مجلس النواب برئاسة ويصا واصف ، وقرر النواب أن البرلمان

قائم وأن الوزارة ثائرة على الدستور وأعلنوا عدم ثقتهم بها، وأصدروا بذلك قراراً تاريخيا ينم عن تمسك الوطنيين بحقوقهم وحقوق الأمة. كما جاء فى قرارهم أن كل تشريع تستصدره هذه الوزارة يقع باطلاً، وأن كل ما يبرمه الوزراء من الاتفاقيات السياسية أو التجارية أو المالية مع الدول الأجنبية أو غيرها يعتبر باطلاً وغير ملزم للأمة، وأن المجلس يؤجل اجتماعاته من تلقاء نفسه إلى السبت الثالث من نوفمبر ١٩٢٨ . كما اتخذ مجلس الشيوخ نفس القرارات ما عدا عدم الثقة بالوزارة التى هى من اختصاص مجلس النواب. وفى ختام الجلسة أقسم الجميع نواباً وشيوخاً على أن يحافظ كل منهم على الدستور ويدافع عنه.

ولم تقتصر حطة الوفد على التنديد بوزارة محمد محمود على داخلية البلاد، وإنما رسم خطة للتشهير بها فى أوروبا وخاصة فى إنجلترا، وأن يكسب الرأى العام الأوروبى عامة والبريطانى خاصة إلى صف قضية الديمقراطية فى البلاد. وبالفعل كان الدكتور حامد محمود موجوداً فى إنجلترا فى ذلك الوقت وزوده الوفد بمبالغ مالية كبيرة للقيام بدعاية واسعة هناك ضد وزارة محمد محمود، ولكنه لم يستطع النشر فى الصحف البريطانية ولهذا قرر نقل نشاطه إلى باريس، ودعم الوفد موقفه بأن قرر إيفاد مكرم عبيد سكرتيره العام ليلحق بالدكتور حامد محمود فى لندن، وسافر مكرم فى ٤ أغسطس ١٩٢٨، وفى طريقه مر على برلين واستطاع أن يكسب إلى صف الحياة النيابية فى مصر قراراً من مؤتمر الاتحاد البرلمانى الدولى، وكانت مصر قد قررت الاشتراك فى دلك المؤتمر قبل حدوث الانقلاب، وقرر الشيوخ والنواب حضوره، فحضره ويصا واصف ومكرم عبيد وعدد من النواب وعن الشيوخ مراد الشريعى إلى جانب عدد آخر منهم، وخطب مكرم عبيد خطبة طويلة فى المؤتمر صمنها اقتراحاً ليوافق عليه المؤتمر يقضى «باستنكار الديكتاتورية التى تحميها الحراب البريطانية فى مصر». وكان قرار المؤتمر فى هذا الشأن بمثابة الإدانة العالمية للانقلاب واستنكار حدوثه.

وعلى أية حال وصل مكرم عبيد إلى إنجلتر ليقود حملة دعاية نشطة استهدفت الدفاع عن الحياة النيابية، والتشهير بحكومة محمد محمود أمام الرأى العام البريطانى الذى يجب إقناعه بمسئوليته عن قيام الحكم الأوتوقراطى فى مصر، وإقناع الرأى العام البريطانى أيضاً بأن تجاهل الوفد سوف يزيد حل المسألة المصرية صعوبة، ومن ثم قطع الطريق على محمد محمود حتى لا يتمكن من إبرام معاهدة مع بريطانيا باسم الشعب المصرى. ولقد اتبع مكرم عدة أساليب لتحقيق هذه الأهداف، منها الكتابة فى الصحف وإلقاء الخطب فى

الاجتماعات والاتصال بأعضاء مجلس العموم وتنظيم المظاهرات فى لندن. وقد نجحت سفارة الوفد إلى أوروبا فى أن تحقق كسباً للقضية الوطنية وأثارت قطاعاً لا يستهان به من الرأى العام البريطانى ضد الحكومة البريطانية كما ظهر دلك فى مناقشات مجلس العموم البريطانى.

أما فى الداخل فقد لجأت صحف الوفد إلى وسيلة فعالة فدعت الجماهير وعامة الشعب للامتناع عن دفع الضرائب، كما لجأ الوفد أيضاً - بعد تعطيل جرائده اليومية نهائيا - إلى النشر فى جرائد الدول العربية - لبنان وفلسطين وسوريا - عن طريق مراسلى تلك الصحف بالقاهرة، ما يريد الوفد نشره لمهاجمة الوزارة. والوفد لم يترك وسيلة إلا اتخذها فى التنديد بالوزارة وبتصرفاتها سواء كان ذلك داخليا أو خارجيا.

وحين أخفقت الجهود التى بذلها الوفد فى مختلف المحالات، لجأ إلى التقرب من القصر، وخاصة أن ذلك كان رأى المعتدلين من الوفديين وعلى رأسهم أم المصريين، وإن لم يكن ذلك من رأى النحاس باشا. وعلى أية حال كانت براءة النحاس وزميليه ويصا واصف وجعفر فخرى فى قضية الوثائق الخاصة بأملاك الأمير أحمد سيف الدين، خطوة على طريق الالتجاء إلى القصر بعد أن ظهرت براءتهم سافرة، والتى كان الاتهام فيها أحد أسباب إقالة النحاس. على أية حال استغل الوفد البراءة استغلالاً جيداً فانهالت العرائض والوفود على ساحة الملك مطالبة بعودة الحياة النيابية للبلاد، إلا أن الحكومة من فرط قلقها وتخبطها بعد صدور ذلك الحكم، عملت جاهدة على منع الجماهير الشعبية من التوجه إلى قصر عابدين لتقديم عرائضها، فقد أثار ذلك الحكم قلق الوزارة على مصيرها، كما استعاد الوفديون فى ظله ثقتهم بأنفسهم وثقة جماهيرهم بهم.

ولم يكن كل ما قام به الوفد، وما قامت به الجماهير من مناوأة لتصرفات الوزارة هى التى وضعت نهاية لحكمها، وإنما كانت المفاوضات التى جرت بين محمد محمود وهندرسون وزير خارجية إنجلترا - بعد أن وصل حزب العمال إلى الحكم هناك - فألف مكدونالد الوزارة، وكان أول أعمالها إقصاء اللورد لويد عن منصبه فى مصر، وكان ذلك مقدمة لسقوط نظام محمد محمود. على أية حال لم يكن محمد محمود راغباً فى الدخول فى مفاوضات مع الحكومة البريطانية لأنه يعلم أن وزارته لا تستند إلى سند شعبى، وأنه لايمكن أن يحصل إقرار المعاهدة إلا إذا صادق عليها البرلمان. لكن واقع الأمر أنه اضطر إلى بدء المحادثات مع هندرسون وتوصل الطرفان إلى مشروع معاهدة عاد به محمد محمود إلى مصر لإقراره، إلا أن كل القوى وقفت ضده وخاصة الوفد الذى

رفض أن يبدى رأيه فى المقترحات إلا تحت قبة البرلمان المنتخب. وبذل محمد محمود جهوداً جبارة للترويج لذلك المشروع الذى أتى به إلى الحد الذى أنشأ عنده جماعة للدعاية له عرفت بـ«جماعة الشباب الحر أنصار المعاهدة» إلا أنها لم تستطع أن تكسب شيئاً طالما كان الوفد رافضاً نظر المشروع إلا تحت قبة البرلمان. قدم محمد محمود استقالته فى ٢ أكتوبر ١٩٢٩ بعد أن فترت حماسة مؤيديه له - القصر والإنجليز - وكان لكل منهما أسبابه، وعهد الملك إلى عدلى يكن فى اليوم التالى تأليف وزارة تجرى الانتخابات وتعيد الحياة النيابية إلى البلاد، فأجرت الانتخابات فى ٢١ ديسمبر ١٩٢٩ التى أسفرت عن فوز كبير للوفد فقدم عدلى استقالته فى ٣١ ديسمبر، وعهد الملك إلى النحاس زعيم الأغلبية تأليف الوزارة فى أول يناير ١٩٣٠ وبذلك منيت تجربة محمد محمود فى الاعتداء على الدستور بفشل ذريع.

انقلاب إسماعيل صدقى ١٩٣٠:

تولت وزارة مصطفى النحاس الثانية الحكم فى أول يناير ١٩٣٠، وكان حل المسألة الوطنية - من وجهة نظر الوفد - يقتضى تمكينه من إرساء قواعد الدستور حتى يستطيع مواجهة الإنجليز مدعماً بثقة الأمة. وقد أعلن الوفد عن عزمه مواجهة خصومه وخاصة السراى، ولعل من أولى خطواته على هذا الطريق، أن تقدم النحاس بمشروع قانون يحتوى على الضمانات الكافية التى تحول دون حل البرلمان، لذا جعل إيقاف وتعديل الدستور خيانة يعاقب من يرتكبها أمام محكمة جديدة من قضاة غير قابلين للعزل، كما تضمن المشروع أيضاً محاكمة الوزراء الذين ينقلبون على الدستور، وكان ذلك مما لا يرضاه الملك فأبى الموافقة على المشروع، وتطور الخلاف وضاقت شقته حتى أصبح صراعاً بين العرش والوفد

وعلى نفس الطريق - بين العرش والوفد - وضعت الوزارة مشروع قانون إنشاء محكمة النقض والإبرام فى صيغته النهائية ورفعته إلى القصر لصدور المرسوم بإحالته إلى البرلمان فتعطل فى السراى، كما كان الخلاف على تعيينات الشيوخ بدل الذين سقطت عضويتهم. هذا بالإضافة إلى مناطق كثيرة للاختلاف بين الوفد والقصر، إلى أن تهيأت الفرصة للقصر فى قطع المفاوضات التى دارت بين النحاس وهندرسون، وذلك لعدم قبول الوفد مشروع هندرسون بحذافيره، مما جعل الأحرار الدستوريين يرفعون عريضة إلى الملك فى ٢٧ مايو ١٩٣٠ مليئة بالمطاعن التى كالوها لوزارة الوفد، وختموها بالضراعة إلى الملك

«بتلافى الأمر بحكمته» . واستجابت السراى لهذه العريضة وأخذت تعطل أعمال الوزارة البرلمانية، على أن خطة القصر فى ضرب الوفد كانت موضوعة من قبل أن يتولى النحاس الحكم. وذلك لمواقف الوفد المختلفة من العرش، هذا بالإضافة إلى سياسته الاقتصادية والاجتماعية فى ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، وخاصة مشروع إنشاء بنك التسليف الزراعى، وما سيترتب عليه من إضرار بمصالح البنوك الأجنبية، وهنا التقت سياسة القصر مع مصالح إنجلترا فى ضرورة الإطاحة بوزارة النحاس الذى تقدم باستقالته فى ١٧ يونيه ١٩٣٠م، فقبلها الملك وعهد إلى إسماعيل صدقى بطل الانقلاب الثالث على الدستور والذى كان مرشحاً من قبل القصر ليتولى الانقلاب الثانى، لولا ضغط المندوب السامى البريطانى بتولية محمد محمود، . هذا بالإضافة إلى أن صدقى كان من أوائل المنتهكين للدستور فى عهد وزارة زيور. ولما كان صدقى ممن لا يستندون إلى أية قوة سياسية، فقد بدا أن الأمور تتجه إلى إطلاق يد السراى، ولذلك سارع الملك بإصدار مرسوم بتأجيل اجتماع البرلمان شهراً، وقرر الوفد أن يدخل المعركة منذ بدئها.

رأت أغلبية البرلمان ضرورة عرض مرسومى تشكيل الوزارة وتأجيل البرلمان على البرلمان نفسه، وطلبت الحكومة إلى رئيس مجلس النواب - ويصا واصف الوفدى - أن يقتصر الأمر على تلاوة المرسومين فقط دون السماح بالمناقشة أو التعليق، فرفض ويصا واصف ذلك واعتبره تدخلاً من الوزارة فى إدارة جلسات مجلس النواب. فما كان من الوزارة إلا أن أصدرت أوامرها بقفل أبواب البرلمان مع عدم التعرض للنواب، وحاصرت قوات البوليس المنطقة التى يقع فيها البرلمان، ومنعت الجميع من الاقتراب منه، إلا أن سيارة النحاس وبعض مرافقيه استطاعوا اختراق نطاق البوليس لكنهم وجدوا أبواب البرلمان مغلقة بالسلاسل الحديدية التى أمر ويصا واصف - رئيس المجلس - بتحطيم هذه السلاسل مما مكن النواب والشيوخ من دخول المحلس

وفى مجلس النواب رأس ويصا واصف الجلسة وتلا مرسوم تأليف الورارة، ثم نهض النحاس رئيس الوفد وطلب من الأعضاء ومن كل مصرى أن يدافع عن الدستور بكل ما يملك من قوة ومال وتضحية، فردد الأعضاء القسم، ثم تلا رئيس المجلس مرسوم تأجيل البرلمان، وكان واضحاً مدى تحدى النواب للمرسوم الملكى، إلى الحد الذى جعل عباس العقاد يقول: «إن النواب مستعدون لسحق أكبر رأس يعتدى على الدستور». ولعل ذلك يوضح مدى إدراك الوفد لثقل عبء المعركة القادمة وأنه يدحلها بكل ثقله وبتحد صريح للملك ودفاع مخلص عن الدستور، إلا أن صدقى من جانبه سارع ببدء المعركة،

فاستصدر مرسوماً ملكيا بفض دور انعقاد البرلمان فى ١٢ يوليو وقبل أن ينتهى التأجيل، وقد دل ذلك على أن السراى والقوى المعادية للديمقراطية كانت تعد العدة للحكم المطلق.

رفعت الأغلبية المطلقة للنواب كتاباً إلى الملك اتهمت فيه الحكم القائم فى مصر بأنه أوتوقراطى، وكان رد الوزارة على ذلك بأن رفضت عقد دورة غير عادية للبرلمان، واحتلت دار البرلمان بالقوة المسلحة، مما جعل النواب يجتمعون فى النادى السعدى فى ٢٦ يوليو ويصدرون قراراً بعدم الثقة بالوزارة، وكان ذلك دليلاً على عجز الوزارة عن منع اجتماع البرلمان إلا بقوة الجيش. وعلى أية حال لم تأبه الوزارة بكل ألوان المقاومة ومضت فى حكم البلاد، فأخذت تعمل على تعديل قانون الانتخاب المباشر، كما استصدر صدقى أمراً ملكياً بحل البرلمان ووضع دستور جديد

كان انقلاب صدقى انقلاباً تلاقت فيه مصالح السراى والإنجليز، فقد رحب الإنجليز بأن يطيح القصر بالوفد الذى لم يقر معاهدة النحاس - هندرسون، ولا شك أيضاً أن الإنجليز لم يكونوا راغبين فى التغييرات التى أراد الوفد إحداثها بالنسبة للديمقراطية، والحق أن الدوائر الحاكمة فى لندن لم تعترف بتأييدها للانقلاب كعادتها، ولم يكن أحد ينتظر منها ذلك علانية، وكذلك كان الأحرار الدستوريون من أول من أيد الانقلاب ودعمه، فلم يبدوا رأياً معارضاً فى كل تصرفات حكومة صدقى، ولا حتى إهراق دم الجماهير فى مقاومتها للانقلاب، بل رأوا أن الوفد «عصابة مجرمة» إذ هو الذى قاد الجماهير فى الإسكندرية فى مقاومتها للانقلاب، الذى راح ضحيته مئات من الأهالى بين قتلى وجرحى نتيجة اعتداءات الجيش والبوليس عليهم، ولعل الدستوريين كانوا يرون أن وزارة صدقى تمهيد لحكمهم فأسرفوا فى تأييدها، حفاظاً على وضعهم المتميز باعتبارهم من كبار الملاك والأعيان، وفى نفس الوقت فإن أية انتخابات تجريها حكومة صدقى سوف تسفر عن أغلبية لهم تهيئ لهم تولى الوزارة. إلا أن الأمور تطورت بين الطرفين إلى الاختلاف وانتقال الدستوريين إلى صف المعارضة لوزارة صدقى، إذ هم لا يوافقون على إصدار دستور جديد، وإنما كانوا يرون فقط تعديل قانون الانتخابات بما يسمح لهم بتحقيق الأغلبية وكسر شوكة الوفد لصالحهم.

أما الحزب الوطنى، فقد وقف موقفاً سلبيا من الانقلاب باستثناء إعلانه فى أخريات يوليو ١٩٣٠ «أن الحكم النيابى أداة فى أيدى الأمة وأن البطش به ليس طريقاً للإصلاح». غير أنه اتخذ موقفاً صريحاً بعد صدور الدستور الجديد، فأصدرت لجنته الإدارية فى ٢٤

أكتوبر ١٩٣٠ قراراً أدانت فيه الحكومة الصدقية بأنها «أصدرت دستوراً جديداً ممسوخاً قام على فكرة أن الدستور ليس حقا مكتسباً بل منحة تعطى وتسلب دون اكتراث بإرادة الأمة وحقوقها». على أن الحزب الوطنى لم يثبت على موقفه هذا، وإنما نجده قد وافق على خوض انتخابات صدقى التى اعتمدت على دستوره وقانون انتخابه فى عام ١٩٣١م، ولعل هذا يدل دلالة واضحة على مدى تخبط الحزب الوطنى فى سياسته إلى الحد الذى هاجم فيه أحد أعضائه - مصطفى الشوربجي - المجالس النيابية السابقة، إلى أن تصدى له عبدالعزيز الصوفانى من حزبه بهجوم سافر على الشوربجى وعلى كل اعتداء يقع من أية هيئة كانت على سلطة الأمة، حتى منع الصوفانى من الكلام، وأعلنت قيادة الحزب استنكارها لما قاله الصوفانى، وأعلن الحزب ثقته بالحكومة مع بقية الأحزاب المشاركة.

سار صدقى فى طريقه معتمداً على تلك القوى الاجتماعية الرجعية وعلى تلك الجماعات السياسية المشبوهة الوطنية وعلى إرهابه الثقيل. فابتداء من بداية عهد وزارته فى يونية ١٩٣٠ وحتى إجراء الانتخابات، سيَّر الجيش لحصار البرلمان مرتين وسقط عشرات من القتلى ومئات من الجرحى فى شوارع بلبيس والمنصورة والإسكندرية والقاهرة وبورسعيد والسويس وغيرها، وكانت وسائل النشر تحارب كما لم تحارب فى عهد المعتمدين البريطانيين، ولم يمض وقت طويل حتى كانت أغلب الصحف قد عطلت أو ألغيت، فقد عطلت نحواً من ثلاثين صحيفة فى بحر شهرين، كما سرى أمر مصادرة الحريات، فمنع اجتماع الجمعية العمومية للمحامين بالقوة المسلحة، وكذلك منعت الحكومة احتفال المصريين بعيد الجهاد الوطنى فى ١٣ نوفمبر كما جرت بذلك عادة المصريين منذ ثورة ١٩١٩، كما قامت الوزارة بعزل القضاة والعمد وكبار الموظفين المعارضين لها، فى نفس الوقت الذى أغدقت فيه على أنصارها بالمزايا والترقيات الاستثنائية. ولعل هؤلاء كانوا هم نواة «حزب الشعب» الذى أسسه ورأسه صدقى، وهو الحزب الذى ولد ميتاً كزميله «حزب الاتحاد». وبهذه الأساليب مهد صدقى لانتخاباته القادمة معتمداً على طبقة اجتماعية رجعية فى الريف، وعلى كبار الرأسماليين فى المدن.

وهكذا مهد صدقى لانتخابات مايو ١٩٣١ - طبقاً للدستور وقانون الانتخاب الجديدين - ومضى فى تلفيقها رغم مقاطعة الوفد وانضمام الأحرار الدستوريين إلى هذه المقاطعة، وقد عمدت الحكومة إلى عملية تزوير الانتخابات، فأوعزت إلى لجان الانتخابات أن تزور محاضرها بحيث تثبت فيها حضور الناخبين كذباً وزوراً، حتى إن بنادر ومديريات كانت وفدية عن بكرة أبيها جاءت نتيجتها ٩٠٪ من أصواتها لصالح حزب الشعب. ولعل ما

حدث فى عام ١٩٢٥ وصدقى وزير للداخلية من تزوير للانتخابات، قد ازداد صاحبه خبرة وسلطة، حتى استحق أن يكون «بطل تزوير الانتخابات فى مصر» فى النصف الأول من القرن العشرين.

تصدى «الوفد» لمناهضة الانقلاب، واعتمد فى ذلك على أساليب النضال المختلفة، استند فى بعضها إلى الحقوق الدستورية، واستند فى البعض الآخر إلى مواجهة أساليب الانقلاب بما يتفق معها، ومنها الدفاع عن الدستور، وعدم التعاون مع الوزارة، وقسم النواب فى جلسة ٢٣ يونيه ١٩٣٠. وقد هاجمت القوى المعادية للدستور خطة عدم التعاون، على أن الوفد لم يعبأ بهذه القوى، فلجأ بسرعة إلى تعبئة الجماهير ودعوتها إلى المقاومة، فنشر دعاية واسعة عن اعتزام رئيسه وأعضائه الطواف فى الأقاليم، وحدد الشرقية لبدء هذه الجولة الكبيرة التى بدأت فى أول يوليو ١٩٣٠ فاستعدت الحكومة لها بأن استعانت بمظاهرة كبيرة من رجال البوليس والحراس النظاميين فى محاولة من جانبها لمنع الجماهير من استقبال رعيم الوفد وصحبه، استخدم فيها الضرب بالكرباج والعصى ضرباً مبرحاً، مما أدى إلى سقوط القتلى وكتير من الجرحى فى بلبيس. كذلك جاءت حادثة المنصورة لتؤكد استمرار عدوان الحكومة على المحاولات السلمية من جانب الوفد للدفاع عن الدستور، وإصرارها على المضى فى خطتها واستهانتها بدماء المواطنين، فقد كان ما قامت به الحكومة بالمنصورة أشبه بالاستعداد لشن حرب شرسة صد الوفد وأنصاره الذين حددوا يوم ٨ يوليو لسماع خطاب النحاس باشا فى الوضع الحالى، فحالت الوزارة دون وصول النحاس وصحبه والجماهير إلى مكان الاجتماع، وكان ذلك مثار صدامات بين الطرفين أسفرت عن ثلاثة من القتلى و١٤٥ من الجرحى.

ولم يكن ما حدث فى بلبيس والمنصورة هو نهاية المطاف فى جهود الوفد للدفاع عن الدستور والتصدى لوزارة صدقى، وإنما كان ما حدث في الإسكندرية يعد قمة المقاومة، حيث حددت لجنة الوفد المركزية بالإسكندرية يوم ١٥ يوليو يوماً للحداد على شهداء بلبيس والمنصورة، تصدت فيه الوزارة للجماهير، فسقط منها ٢٥ قتلى وعدة مئات من الجرحى، كما اعتقل من بين المحامين والطلبة والعمال والتجار عدد كبير. مما جعل رئيس الوزارة البريطانية مكدونالد يفزع من الموقف، ويطلب إلى «برس لورين» المندوب السامى البريطانى مقابلة صدقى وإبلاغه بأن بريطانيا تعده مسئولاً عن حماية أرواح الأجانب وممتلكاتهم فى مصر، وأن يبلغ النحاس باشا أيضاً بأنه يجب أن تحل مشاكل مصر الداخلية دون أن تتعرض أرواح الأجانب ومصالحهم للخطر، كما أن الحكومة البريطانية تعده

مسئولاً إذا تعرضت أرواح الأجانب ومصالحهم للخطر، حتى إن بريطانيا أصدرت أوامرها إلى بارجتين حربيتين بالسفر إلى مياه الإسكندرية.

وعلى أية حال استمرت المقاومة ضد وزارة صدقى الذى عجزت حكومته عن تثبيط همة الجماهير فى مقاومتها، إلى الحد الذى لجأ فيه صدقى إلى العلماء من شيوخ الأزهر لتقديم نصيحة إلى الجماهير بطاعة ولى الأمر والترام الهدوء والسكينة، إلا أن قيادة الوفد سعت لمناوأة وزارة صدقى وذلك بالدعوة إلى عدم دفع الضرائب التى أسهمت فى تعرية الانقلاب وخاصة فى ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية.

ولعل من أهم ما أسفرت عنه مقاومة الوفد للانقلاب، حدوث تقارب بين الوفد وبين الأحرار الدستوريين، وكل منهما يرى فى هذا التقارب رأياً. فالانقلاب لم ينجح فى إضعاف الوفد كما أمل الأحرار الدستوريون، والوفد قد زادت شعبيته ونفوذه من خلال جهاده وكفاحه ضد القوى المعادية للدستور، وبرغم ذلك فقد خطا الدستوريون خطوتهم الأولى نحو التقارب بأن قرر حزبهم فى ٦ نوفمبر ١٩٣٠ عدم الاشتراك فى الانتخابات التى ستجريها وزارة صدقى، وصرورة التحالف مع الوفد، إذ إن ذلك يجنبهم الانعزال عن الحياة السياسية، ويلفت أنظار الإنجليز إليهم مرة أخرى، كما أنه يعيد إليهم نفوذهم فى الريف الذى بات مهدداً خاصة بعد دعوة الوفد إلى استقالة العمد والمشايخ عملاً بخطة «عدم التعاون». وقد أحدثت تلك الاستقالات كثيراً من الارتباك لحكومة صدقى، إذ بلغت الاستقالات أربعمائة استقالة، رغم كل ما اتخذته الإدارة من إجراءات ضد العمد المستقيلين، مما حدا بالأحرار أن يعقدوا مع الوفد ميثاقاً أطلق عليه «عهد الله والوطن» قرروا فيه مقاطعة الانتخابات وتأليف جبهة لإعادة النظام الدستورى.

وعلى أية حال فقد كان توقيع ميثاق ٣١ مارس ١٩٣١م بين الوفد والدستوريين خطوة أخرى كشفت عن حيوية الوفد فى النضال الدستورى، فقد قرر الحزبان زيارة طنطا وبنى سويف واتخذت جهات الإدارة كل الإجراءات لمنع تحقيق تلك الزيارتين، وقد تحقق لها ما أرادت، لكن ذلك أسهم فى زيادة الشعور بالكراهية ضد صدقى خاصة قبل الانتخابات، فشهدت البلاد مقاومة جماهيرية شملت أنحاء متفرقة من البلاد يوم انتخابات صدقى، حيث شهدت مقاومة الفلاحين فى بلدة «دقادوس» بميت غمر والتى قتل فيها مساعد حكمدار الدقهلية فى مظاهرة لأهل هذه البلدة، كما كانت مقاومة العمال فى القاهرة للانقلاب وخاصة عمال بولاق عنيفة حتى سقط منهم ثلاثة عشر قتيلاً، كما كانت مقاومة الفلاحين فى الدقهلية أكثر عنفاً فسقط منهم سبعة عشر قتيلاً، وكانت تضحيات العمال

فى عنابر بولاق والورش الأميرية كبيرة إذ إن الحكومة قد قامت برفت كل من كان له صلة بما حدث فى يوم الانتخابات، كما قامت مصلحة السكك الحديدية بفصل أعداد كبيرة من العمال بلغ عددهم ٤٧٧ عاملاً لاتهامهم بالوفدية ولأن لهم ميولاً سياسية ضد حكومة صدقى.

ظل الاستعمار البريطانى هو المهيمن الرئيسى على الأحداث. وعلى الرغم من أنه كان يبدو على السطح أن ثمة دوراً كبيراً للقصر وللرجعية المصرية . إلا أن قوى الاستعمار البريطانى كانت وراء ذلك. فالاستعمار البريطانى لم يكن قوة سياسية تتمثل فى عظم نفوذ المندوب السامى والأجهزة الأخرى من بوليسية وغيرها، ولكنه كان قوة اقتصادية وسيطرة اقتصادية فى نفس الوقت. وعلى الجانب الآخر كان هناك قطب رئيسى مضاد له هو الوفد الذى ظل يناضل ضد الاستعمار، وقد ظل هذان القطبان هما محور أحداث الانقلاب، الوفد من ناحية يحاول إضعاف الإنجليز وإرغامهم على عودة الدستور، والإنجليز من الناحية الأخرى يعملون على إضعاف الوفد بل القضاء عليه. وبرغم ذلك فقد جرت اتصالات بين البريطانيين والوفد حول المسألة المصرية فى أعقاب انقلاب صدقى، لكن الطرفين لم يتفقا لتمسك الوفد بموقفه على ضرورة أن يعرض مشروع الاتفاق على برلمان منتخب وهذا معناه إسقاط الوزارة وعودة الدستور.

غير أن الإنجليز بعد أن فشلوا مع الوفد، لجأ «برس لورين» إلى أسلوب آخر قد ينجح من خلاله فى كسر شوكة الوفد فيضغط عليه لقبول ما يسمى بـ«الوزارة القومية» أو على الأقل ينجح فى ضرب التعاون مع الدستوريين، فعرض فى هذا الشأن على عدلى يكن تأليف وزارة قومية تتولى عقد المعاهدة مع بريطانيا وعودة الدستور، وقد أسال هذا العرض لعاب الدستوريين وطمعوا فى العودة إلى الحكم، وعلى أية حال فإن مناورة «برس لورين» قد نجحت جزئيا، فقد وضعت أول مسمار فى نعش «الثقة» بين الوفد والدستوريين، كما نجحت أيضاً فى إحداث شرخ فى صفوف الوفد، إذ انقسم الوفديون حيالها بين مؤيد ومعارض، وهى التى أسفرت عن انسلاخ بعض الوفديين عن حزبهم وعرف ذلك الانسلاخ بانشقاق «السبعة ونص» والذى لم يؤثر على وحدة الوفد أو قوته، فأعاد تنظيم لجانه فى الأقاليم بما يكفل له الاستمرار قويا، فطالما ظل الوفد قويا بقيت الجبهة المناهضة لصدقى قوية.

كان من الضرورى بعد تلك المقاومة التى واجهت نظام صدقى وتمثلت فى معارك شملت الشارع فى المدينة كما شملت القرية، وعبرت عنها الدعاية الواسعة للمتصدى

الأساسى لمناهضة صدقى وهو «الوفد»، أن يبدأ النظام نفسه فى الانهيار حين افتضحت جرائمه السياسية وبدا للناس أن المواطن العادى لا يمكنه أن يأمن على حريته فضلاً عن حياته فى ظل ذلك النظام، وخاصة عندما ارتكب النظام كثيراً من الحوادث المخزية، والتى اضطرت أمامها وزارة العدل إلى الأمر بالتحقيق فى تلك الحوادث، ورأى صدقى أن ذلك سيكشف عن فظائع لا يريد أن تظهر، فتقدم باستقالته إلى الملك فى ٤ يناير ١٩٣٣، ولكن الملك عهد إليه تشكيل الوزارة وإخراج من كان يريد إحراج الوزارة بإجراء التحقيقات، وطرد على ماهر وعبدالفتاح يحيى من الوزارة، ولكن ذلك لم يمنع انهيار نظام حكم صدقى فقد كثرت الحوادث الإرهابية بين إطلاق الرصاص وانفجار القنابل ضد عمد برلمان صدقى المزيف، كما تعرض صدقى نفسه لمحاولة اغتياله.

ويمكن القول إن البطش الصدقى المتزايد، كان له رد فعل عكسى بالنسبة لما كانت تريده السياسة الاستعمارية. فإذا كانت الحكومة البريطانية قد أيدت الانقلاب حتى يقهر الشعور الوطنى، فإن هذا الشعور قد زاد قوة واتساعاً، وكان لابد للسياسة البريطانية من مخرج لتلك الأزمة فقامت بنقل السير «برس لورين» فى أغسطس ١٩٣٣، لأنه كما يرى الرافعى «قد أسرف فى تأييد سياسة البطش التى سارت عليها وزارة صدقى». ولعل نقل «لورين» كان مقدمة للخلاص من صدقى بعد أن قام بالدور الذى رسمه له الإنجليز، فتقدم صدقى باستقالته فى ٢١ سبتمبر ١٩٣٣، وعهد الملك إلى عبدالفتاح يحيى تأليف الوزارة فألفها فى ٢٧ سبتمبر ١٩٣٣، من نفس أشخاص الوزراء فى وزارة صدقى باستثناء ثلاثة وزراء جدد، مما يؤكد أن القصر والإنجليز كانوا يريدون التغيير فى ظل نظام صدقى، وإلى جانب رئاسة الوزارة تولى عبدالفتاح يحيى رئاسة حزب الشعب أيضاً. ولم تختلف سياسة يحيى عن صدقى فقد واصل إرهابه، وتمثل ذلك فى إصدار قرار بحل نقابة المحامين فى يوليو ١٩٣٤.

ومع مقدم سير مايلز لامبسون لتولى منصبه فى يناير ١٩٣٤ كمندوب سام، فإن ثمة علامة بارزة على التغيير المنشود، فقد حاولت السياسة البريطانية أن تصل إلى حل مع الدوائر الوطنية والسياسية فى البلاد، فجرت اتصالات بين المندوب السامى والوفد المصرى لتأليف وزارة من الوفد بقسميه والأحرار الدستوريين دون باقى الأحزاب، لكن الوفد اعترض على هذه المقترحات، بينما رحب بها الأحرار، بل بلغ تحمسهم لها إلى الحد الذى وسطوا توفيق نسيم ليقنع الوفد بقبولها، وإن كانت هذه المقترحات لا تخرج عن فكرة الوزارة القومية، وهى التى رفضها الوفد من قبل ومن بعد، ولعل ذلك يوضح مدى

إصرار الوفد على إنهاء نظام صدقى - يحيى، وخاصة أن ما أبداه الدستوريون من ترحيب، لا يجعل الوفد يتغاضى عن كراهيتهم لدستور ١٩٢٣ .

وأمام هذا الموقف المتشدد من جانب الوفد، ورغبة الإنجليز تقليم أظافر القصر بعد أن تزايد النفوذ الإيطالى فى القصر، ووجود الخطر الفاشستى الخارجى التى يتزايد يوماً بعد يوم فى عام ١٩٣٤ ، فقد كان على السياسة البريطانية أن ترضى إلى حد ما القوى الوطنية، فيتولى الحكم فى البلاد حكومة شعبية سواء أكانت وفدية أو على الأقل على علاقات طيبة بالوفد، وهو ما قام به ممثل بريطانيا فى مصر بإخراج وزارة يحيى، وإحلال حكومة محمود توفيق نسيم مكانها وكانت حكومة شعبية ولعل هذا يوضح أن السياسة البريطانية اضطرت تحت ضغط القوى الوطنية وضغط الموقف الدولى فى نهاية ١٩٣٤ إلى الأخذ جزئيا باقتراح توفيق نسيم - المؤيد من الوفد - ومضمونه تشكيل وزارة لإعادة دستور ١٩٢٣ .

ولما كان التغيير الذى تم فى ١٩٣٤ بتأليف وزارة نسيم فى ١٤ نوفمبر مقصوداً به تهدئة القوى الوطنية أى الوفد، فقد وجد نسيم تأييداً وترحيباً من الوفد وفى نفس الوقت لقى تحفظاً من الأحرار الدستوريين، واتجاهاً متحفظاً لمعارضته لأنه «وفدى الهوى». وقد بدأت وزارة نسيم عهدها بوقف الإرهاب الذى استهدفت له البلاد فى ظل نظام صدقى - يحيى . وكان مجيء وزارة نسيم يعد تعبيراً عن انتصار القوى الوطنية، ونقطة تحول فى السياسة المصرية - على حد تعبير توينبى - كما كان مجيئها يعكس فى حد ذاته تضاؤل نفوذ القصر، كما أنه يمهد الطريق لعودة القوى الوطنية إلى الحكم . وكانت أولى خطوات نسيم فى ذلك الأمر، أن أفضى إلى الملك بضرورة إعادة دستور ١٩٢٣ ، فاستصدر أمراً ملكياً بإلغاء دستور ١٩٣٠ وحل البرلمان الصدقى .

وعندما تنفس الوفد الصعداء فى عهد وزارة نسيم، أراد أن يعيد تنظيم صفوفه وأن يسترد أنفاسه المنهكة التى أرهقها نظام صدقى، والذى تعرض الوفد فى ظله لشتى ألوان الضغط والعسف، فدعا الوفد إلى عقد مؤتمر وفدى عام فى يومى ٩و١٠ يناير ١٩٣٥ وافتتحه النحاس بقوله : « . . . إن من فضل الله علينا أن يجتمع هذا المؤتمر فى ظلال الحرية الوارفة، والعدل الشامل، وقد زالت دولة الظلم إلى غير مآب إن شاء الله» . وكان ذلك المؤتمر من أعظم المؤتمرات شأناً وضخامة قدمت فيه بحوث كثيرة فى مختلف المجالات، لعل من أهمها خطاب مكرم عبيد الذى رسم فيه الخطوط العريضة لإعادة تنظيم الوفد لصفوفه والعمل على زيادة نشاطه، والاهتمام بلجان الشباب والعمال، وقرر المؤتمر ثقة

الوفد برئيسه، كما قرر وجوب عودة دستور ١٩٢٣م كاملاً غير منقوص، ثم أعلن عن أمله فى الوصول إلى حل للقضية المصرية حلاً شريفاً.

وما إن قرر المؤتمر الوفدى وجوب عودة دستور ١٩٢٣، حتى رفع نسيم فى ١٧ أبريل كتاباً إلى الملك تضمن اقتراحات الوزارة لعودة الحياة الدستورية، فطالب إما بإعادة دستور ١٩٢٣، وإما دعوة جمعية وطنية لوضع دستور ترضاه البلاد، ولكن جاء رد الملك على كتاب الوزارة بالموافقة على إعادة دستور ١٩٢٣. على أن الإنجليز لم يتركوا الأمور تسير فى مجراها الطبيعى ولجأوا إلى المساومة مع القوى الوطنية، وذكر المندوب السامى أن الأمر يقتضى التأجيل فى الوقت الحاضر، وذلك لتصفية الجو، وشفاء جلالة الملك، وما يجرى فى السياسة الدولية من اضطراب، وهو بذلك يشير إلى المشكلة الإيطالية ـ الحبشية عام ١٩٣٥. ومن ثم عقد نسيم وبعض وزرائه اجتماعاً مع النحاس وبعض أعضاء حزبه لدراسة موقف المندوب السامى، أسفر فى نهاية الاجتماع عن ضرورة استمرار الوزارة فى الحكم، فهى على أية حال وزارة مؤيدة للوفد ومؤيدة أيضاً منه، ولم تر قيادة الوفد مفرا من سياسة النفس الطويل، ولكن واقع الموقف الدولى كان ينذر بخطر الإيطاليين، مما جعل النحاس فى إحدى خطبه يبدى رغبته فى قيام صداقة حقيقية بين الشعب المصرى والشعب البريطانى فى ظل تلك الظروف.

وبالرغم من كل ما بذله الوفد وعلى رأسه النحاس باشا من جهود، إلا أن الجانب البريطانى أراد الاستمرار فى ضغطه على الوفد لكى تلين صلاته، فأدلى وزير الخارجية سير صمويل هور بتصريح فى لندن كان له وقع القنبلة على الحركة الوطنية، فقال: «عندما استشارونا نصحنا بأن لا يعاد دستور ١٩٢٣ ولا دستور ١٩٣٠م، مادام الأول قد ظهر أنه غير صالح، والثانى لا ينطبق مطلقاً على رغبات الأمة».

غير أن هذا التصريح أثار كوامن الغضب بين الوطنيين، فاجتمع الوفد للاحتفال بعيد الجهاد الوطنى فى ١٣ نوفمبر، واستطاع مكرم عبيد أن يثير ثائرة جماهيره، كما وجه النحاس تحذيره إلى الإنجليز بقوله: «إن عليهم أن يعتمدوا على مصر كحليف فى الظروف الدولية لمواجهة الخطر المشترك». وأعلن الوفد رفض أى تعاون مع الإنجليز فى ظل الاعتداء على الدستور والاستقلال، ومطالبة توفيق نسيم بالاستقالة، حيث سحب الوفد تأييده لوزارته، واعتبر استمرارها فى الحكم بعد تصريح هور تأييداً لهذه السياسة. وكذلك عبر الطلبة عن سخطهم على موقف إنجلترا، حيث كان احتفالهم فى ساحة الجامعة فى ١٣ نوفمبر احتفالاً مهيباً، وزحفت جموعهم بعد ذلك تعبر عن الغضب

والاحتجاج وقوبلت جموعهم بالاعتداء البوليسى القاسى واتسعت مظاهراتهم فشملت القاهرة بأكملها كما امتدت إلى أنحاء من الأقاليم حيث سقط شهيدان فى طنطا.

انتهى «شهر العسل» بين الوفد وحكومة نسيم، وأعلن الوفد إهداره لشرعية الحكومة بعد أن أهدرت هى دم الشهداء، وصادرت الحريات وعملت على إيقاف وتعطيل الصحف، ونشرت قوات البوليس فى مدينة القاهرة، وسقط من بين الطلبة شهداء فى هذه الحركة هم كل من محمد عبدالمجيد مرسى، على طه عفيفى وعبدالحكيم الجراحى، واستمرت المظاهرات طوال شهر نوفمبر وقد أثمر نضال الطلبة كما اتضح حليا فيما عرف بـ«ثورة ١٩٣٥» فى الكشف عن زيف شعار الوحدة المزعوم، فحين ذهب الطلبة إلى مناقشة هؤلاء الزعماء فى فكرة الائتلاف بينهم وبين الوفد على أساس رفض تولى الحكم حتى عودة الدستور وموافقة لندن على تسوية المسألة المصرية، اختلفت رؤية الزعماء للإضراب ورفضوها فى النهاية، وعلى ذلك اتضح للطلبة زيف ما يدعيه هؤلاء الزعماء، وأعلنوا تأييدهم للوفد ووقع أعضاء لجنتهم التنفيذية على بيان بهذا الشأن، واستمر نضالهم واستمرت مظاهراتهم فى الأسبوع الثانى من ديسمبر وبعد تصريح سير صمويل هور التانى فى ٥ ديسمبر ١٩٣٥.

لقد نجح الوفد فى خطته الجديدة باللجوء إلى الجماهير بدلاً من الدبلوماسية واستخدم الوفد فى معاركه الجماهيرية (نوفمبر - ديسمبر ١٩٣٥) النضال الطلابى خاصة حيث ضغط على الإنجليز بشدة مطالباً بإعادة الدستور. مما اضطر الاستعمار البريطانى تحت ضغط الوفد الجماهيرى إلى أن يذعن فى شتاء عام ١٩٣٥ لمطلب إعادة الدستور، بعد أن تأكد للاستعماريين أن المصريين مجمعون على الديمقراطية. وفى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ اتصل المندوب السامى بتوفيق نسيم ليبلغه موافقة بريطانيا على إعادة دستور ١٩٢٣، وفى نفس اليوم كتب نسيم إلى الملك قائلاً بعودة الحق إلى الملك والشعب فى وضع الدستور، ثم أنهى كتابه إلى الملك بقراره إعادة دستور ١٩٢٣. وقد عبر ذلك عن الانتصار الذى حققه نضال الحركة الديمقراطية الدستورية فى البلاد طيلة خمس سنوات. وفى اليوم التالى أصدر الملك أمراً بإعادة الدستور معترفاً بأن «رغبة الأمة قد ظهرت جلية فى إعادة دستور ١٩٢٣». وأعقب ذلك عودة العمل بقانون الانتخاب المباشر. وهكذا فقد كللت جهود الشباب بالنجاح فى تحقيق الهدف الذى من أجله انخرطوا فى سلك الجهاد والتضحية والفداء من أجل مصر.

الوفد والتضحية الوطنية من خلال المفاوضات
١٩٢٤ - ١٩٣٦

د. عبد المنعم إبراهيم الجميعى

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى هبت مصر تطالب بإلغاء الحماية وإنهاء الاحتلال والمطالبة بالجلاء واستقلال وادى النيل من الإسكندرية إلى الخرطوم. ولتحقيق هذه الأهداف تألف الوفد المصرى برئاسة سعد زغلول فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨، حيث وكله الشعب فى السعى لتحقيق هذه المطالب. وقد أعلن الوفد أن خطته تشمل العمل بجميع الطرق السلمية المشروعة حيثما وجدت لتحقيق استقلال البلاد التام، لذلك كانت المفاوضات وسيلة من وسائل العمل السياسى الذى تبناه الوفد، يضاف إلى ذلك أن تدعيم دعائم الحياة الدستورية فى البلاد كان الطريق الذى اختطه الوفد أيضا بصفته المتحدث باسم الأمة جميعا، خاصة وأن الشعب المصرى أبرم معه عقدا للدفاع عن حقوقه وتطلعاته القومية ولا يحق لأحد سواه أن يمثل الشعب. ومن هنا كان إيمان الزعيمين سعد زغلول ومصطفى النحاس بقوة الشعب ومقدرته فى مواجهة الصعاب إيمانا لا يقبل الشك أو المزايدة.

ونظرا لأن من يجلس على مائدة المفاوضات يعطى بقدر ما يأخذ، فقد كان جلّ اهتمام المفاوض المصرى ألا يعطى للإنجليز ما يتعارض مع جوهر الاستقلال وحق تقرير المصير، وأن يأخذ منهم كل ما يحقق لمصر حريتها واستقلالها. وفيما يلى نعرض لذلك:

١- سعد زغلول والمفاوضات:

بدأ سعد زغلول فتح موضوع المفاوضات والتحاور مع الإنجليز مستندا فى ذلك على التوكيل الشعبى المباشر عن الأمة المصرية، وعلى فكرة الزعامة الشعبية التى تهدف إلى الدفاع عن حقوق الوطن، وعلى أن قوى الشعب الذاتية كانت على استعداد لمناصرته

والوقوف بجانبه مهما بلغت التضحيات. فبعد الإفراج عن سعد وصحبه وسفره إلى باريس لم ينتبه اليأس من اعتراف الدول الكبرى فى مؤتمر فرساى بالحماية على مصر، بل ازداد اعتماده على مصادر القوة الذاتية للحركة الوطنية، وهى حركة الشعب، وظل متشددا فى موقفه يدير المعركة الوطنية من باريس ضد الإنجليز وضد كل من تخلى عن مبادئ الثورة من زملائه، وكانت شروط التفاوض التى يتقدم بها دائما تتضمن إعلان الاستقلال التام، وإلغاء الأحكام العرفية وعرض نتيجة المفاوضة على الشعب قبل إقرارها[1].

وعلى الرغم من أن الفصل الأول من فصول المباحثات بدأ بلقاء بين الوفد المصرى بقيادة سعد زغلول بوصفه الزعيم الوطنى، وبين اللجنة التى شكلتها الحكومة البريطانية برئاسة اللورد ملنر Milner وزير المستعمرات البريطانى فى ٩ يونيو ١٩٢٠، فإن مباحثات سعد ماكدونالد Mackdonald فى سبتمبر ١٩٢٤ تعد أولى المفاوضات التى جرت بين البلدين للأسباب التالية:

١ - أن اجتماعات سعد مع ملنر لم تكن مفاوضات بقدر ما كانت نزاعا مستمرا وخلافا فى وجهات النظر، اتسم خلالها حديث «ملنر» بالمراوغة واللّف والدوران، على حين اتسم حديث سعد بالصراحة والتصميم على استقلال مصر[2].

٢ - أن هدف الاجتماعات كان التحقيق فى أسباب ثورة ١٩١٩، والعمل على رسم إستراتيجية لحكم مصر فى المستقبل يبتدع من خلالها نوع من الاستقلال المنقوص تمنحه بريطانيا لمصر مقابل أن يرضى المصريون بوجودها العسكرى وهيمنتها على بلادهم.

٣ - أن سعد زغلول سافر إلى لندن للحديث مع ملنر بصفته الشعبية وليست الحكومية، أما بالنسبة لمفاوضات ماكدونالد فإن سعد زغلول أجراها بصفته أول رئيس حكومة ديمقراطية[3]، بعد أن أحرز نصراً كبيراً فى معركة الانتخابات الحرة التى ألف على أساسها الوزارة الدستورية الأولى مستندا إلى تأييد شعبى كامل[4]، وإلى ثقة تكاد تكون إجماعية من جانب مجلسى النواب والشيوخ[5]. يضاف إلى ذلك أن الأمة المصرية وضعت ثقتها فيه لكى يتولى حل قضيتها السياسية، وبذلك كان أول من جمع بين الزعامة الشعبية والرئاسة الرسمية فى تاريخ مصر الحديثة. وخلال ذلك حدث تقارب فى وجهات النظر المصرية مع حزب العمال برئاسة «رمزى ماكدونالد» الذى نجح فى الوصول إلى أريكة الحكم فى بريطانيا وقتذاك، وبدأت العلاقات بينه وبين سعد بطريقة ودية للغاية مما جعل مصر تعلق آمالا كبارا على ذلك، وجعل سعد

زغلول يدرك إمكانية انتزاع مكاسب لمصر من تلك الوزارة التى يرأسها أحد أقطاب العمال فى إنجلترا. ونتيجة لذلك برزت الرغبة فى تسوية الخلاف بين الحكومتين المصرية والإنجليزية وإعادة حسن التفاهم فى العلاقات بين البلدين باتفاق مبنى على قواعد الحق والعدل، وعلى قواعد ضمان استقلال البلاد مع مراعاة المصالح الإنجليزية التى لا تتعارض مع هذا الاسنقلال، خاصة بعد أن تلقى سعد برقية تهنئة من ماكدونالد بافتتاح أول برلمان مصرى وإعلانه استعداد حكومته للتفاوض مع الحكومة المصرية، واستجابة سعد لهذا الطلب. ولكن الريح لا تأتى دائما كما تشتهى السفن، فقبيل سفر سعد إلى إنجلترا فرضت المسألة السودانية نفسها على الأحداث، حيث قامت قلاقل عنيفة فى السودان جعلت سعدا يستنكر فى مجلس النواب أى إجراء تقوم به بريطانيا لفصل السودان عن مصر، مما أدى إلى استياء الحكومة البريطانية وجعلها تفكر فى إعادة النظر فى المفاوضات. وبعد أن سافر سعد إلى لندن فى ٢٣ سبتمبر ١٩٢٤ جرت مباحثاته مع ماكدونالد على ثلاث جلسات فى الفترة من ٢٥ سبتمبر إلى ٣ أكتوبر، وكانت المطالب المصرية تتلخص فى انسحاب القوات البريطانية من الأراضى المصرية وسحب المستشار المالى والمستشار القضائى وزوال كل أثر للسيطرة البريطانية على الحكومة المصرية، ولاسيما فى العلاقات الخارجية، وعدول الحكومة البريطانية عن دعواها حماية الأجانب والأقليات فى مصر، وعن الاشتراك فى حماية قناة السويس، والتمسك بحقوق مصر فى السودان(٦).

وهكذا وضع سعد القضية المصرية فى موضعها على طاولة المفاوضات، وكان موقفه قويا فى المباحثات. ونتيجة لرفض الإنجليز لمعظم هذه المطالب وتمسكهم بنصوص تصريح ٢٨ فبراير كأساس لأى مفاوضات بين مصر وإنجلترا(٧). ورغبتهم فى عقد تحالف مع مصر يكون من شأنه تأمين المواصلات البريطانية وبقاء قواتهم فى مصر. . ونظراً لتمسك كل من الطرفين بموقفه الخاص بالسودان وإلقاء كل طرف مسئولية الأحداث الأخيرة بالسودان على الطرف الآخر، حيث اتهم ماكدونالد مصر بتمويل الاضطرابات فى السودان، وانتقد تصريحات سعد فى البرلمان المصرى بشأن هذا الموضوع، واتهم سعد الإنجليز بأنهم وراء بث روح العداء للمصريين فى السودان. . وإزاء تمسك سعد وقوة حجته فى شرح وجهة النظر المصرية والدفاع عنها، ورفضه لسياسة الخطوة خطوة التى يجيد الإنجليز استعمالها أو أن يكون تصريح ٢٨ فبراير الذى كان يعتبره نكبة وطنية كبرى هو الأساس لسير المفاوضات. . ونظرا لصلابته الشديدة فى موقفه؛ فإما أن يتحقق

استقلال فعلى لمصر وإلا فلا اتفاق ، هذا بالإضافة إلى طلبه انسحاب الجيش البريطانى من مصر ، ووقف أى نوع من أنواع الرقابة على الحكومة المصرية ، وإنهاء مهمة المستشارين المالى والقضائى ، وأن يكون ممثل بريطانيا كغيره من الدبلوماسيين ، وأن تتنازل بريطانيا عن دعواها حماية الأجانب والأقليات بمصر وقناة السويس . . نتيجة لإصرار كل من الطرفين المصرى والبريطانى على موقفه ، ونظرا لشحنة التوتر التى انتابت المباحثات ، وجد سعد أن وجوده بلندن أصبح مضيعة للوقت ، فعاد إلى القاهرة وسط حفاوة بالغة ، وتأييد كامل من المصريين الذين طالبوه باستمرار الجهاد[٨] .

لقد عاد سعد دون أن يتملكه اليأس فى المستقبل ، وليؤكد من جديد عزمه على عدم التخلى عن أى حق من الحقوق المقدسة لمصر فى وادى النيل[٩] ، وعلى تسليم راية مصر مرفوعة للأجيال القادمة . ويؤكد ذلك قوله :

«أنا أعود إلى القاهرة بعد أن صنت كرامة الوطن . وقد عزمت على إتمام الكفاح الذى ابتدأناه ، وإذا لم يتح لنا أن نصل إلى الغاية من عملنا ، فإن أولادنا سيواصلون هذا العمل[١٠]» . كما دعا إلى استمرار الكفاح والجهاد بالطرق السلمية وغير السلمية وأكد على ضرورة الاتحاد والتماسك والتضامن تحت لواء الاستقلال لمصر والسودان ، وأنه يجب على الآباء أن يلقنوا هذه المبادئ وهذه الحقائق لأبنائهم[١١]

وهكذا فإن سعدا خلال مفاوضاته مع ماكدونالد لم يساوم ، ولكنه واجه الإنجليز بمطالب الحركة الوطنية رافضا ما دون الاستقلال اعتقادا منه أن الاستقلال لا يتجزأ ؛ فإما استقلال وإما حماية ، وجوهر المسألة يتعلق عنده برفض الرقابة الأجنبية ورفض الاحتلال العسكرى لمصر ولا مساومة فى هذين الأمرين[١٢] .

وهكذا تمسك سعد زغلول بالمطالب والأمانى الوطنية المصرية التى عبرت عنها جماهير الشعب المصرى ممثلة فى قطاعاته وطبقاته وطوائفه وهيئاته النيابية وغيرها ، يضاف إلى ذلك أن صموده أمام المفاوض البريطانى وصراحته وإدراكه الواضح لأمانى المصريين وصفاء وطنيته ، وفهمه التام لعقلية الأمة فرض على الإنجليز احترامه وتقديره[١٣] ، كما جعل قلوب المصريين تهفو إليه وتراه عنوان قوتها ، ومناط الأمل الذى ترجوه فى حياة حرة شريفة ، يضاف إلى ذلك أنه ساعد على زيادة تدفق الحركة الوطنية بشكل واضح .

وعلى أى حال فعقب فشل المفاوضات ازدادت هوة الخلاف فى وجهات النظر بين سعد والإنجليز ، واستهدفت وزارته للتحدى من جانب الإنجليز والسراى وقبل سعد

التحدى لدرجة أنه بتأييد ومساندة مجلس النواب اشتد فى معاملة سلطات الاحتلال. فقد انتهز سعد فرصة مناقشة الميزانية فصوّت على قرار بإلغاء مساهمة مصر فى نفقات جيش الاحتلال مع مطالبة إنجلترا بالجلاء عن مصر، وكانت الميزانية المصرية تتحمل هذه النفقات منذ ١٨٨٢م كما دعا إلى استقلال الجنيه المصرى عن العملة البريطانية. وظلت علاقات الوفد بالإنجليز يسودها التوتر حتى وصل الأمر بإنجلترا إلى اتهام الوفد بأنه يريد تحويل الجيش إلى سلاح فى يده[١٤] كما انتقد الوفد ما تردد من أن ممثل إنجلترا فى مصر يعامل معاملة رسمية قبل أن يقدم أوراق اعتماده[١٥]، ورأى أن يقدم أوراقه كسائر السفراء والوزراء المفوضين. وطالب بجلاء القوات البريطانية عن أرض مصر والسودان خصوصا وأن مصر أصبحت دولة ذات سيادة على أرضها بعد أن تنازلت تركيا عن هذه السيادة.

ونتيجة لذلك فكرت إنجلترا فى إقصاء وزارة الشعب عن الحكم بعد أن أدركت أن استمرار سعد فى رياسة الوزارة مع ما يتمتع به حزبه من أغلبية ساحقة فى البرلمان يسبب مشاكل لها ولرجالها فى مصر[١٦]. وبينما كانت مصر تفكر فى مستقبلها بعد فشل مفاوضات سعد ماكدونالد وقع حادث الاعتداء على حياة السير لى ستاك Lee Stack سردار الجيش المصرى وحاكم عام السودان وهو خارج من وزارة الحربية إلى داره بالزمالك فى ظهر يوم ١٩ نوفمبر ١٩٢٤، مما غير مجرى الأحداث فى غير صالح وزارة سعد، وأضر بالبلاد ضررا بالغا، وترتب عليه نتائج أليمة تمثل فيها الاعتداء على حقوق مصر، وسيادتها، فقدم اللورد «أللبى» Allenby المندوب السامى البريطانى فى مصر إنذارين إلى سعد زغلول احتويا مطالب جسيمة: فتضمن الإنذار الأول عدة مطالب رئيسة تتلخص فى ضرورة اعتذار الحكومة المصرية عن الحادث، ومتابعة الجناة وعقابهم، وأن تُمنع وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية، وأن تدفع مصر للحكومة الإنجليزية غرامة قدرها نصف مليون جنيه، وأن تصدر أوامر بسحب القوات المصرية من السودان خلال أربع وعشرين ساعة، وأن يتم إطلاق يد حكومة السودان فى زيادة مساحة أطيان الجزيرة. وقد هددت الحكومة البريطانية بأنها فى حالة عدم تنفيذ هذه المطالب، فإنها ستتخذ كل التدابير اللازمة لصيانة مصالحها فى مصر والسودان. أما الإنذار الثانى فقد تناول ثلاثة بنود تتلخص فى تحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى إلى قوة مسلحة سودانية تكون خاضعة للحكومة السودانية وحدها، وحماية مصالح الأجانب فى مصر وإبقاء منصبى المستشار المالى والقضائى، واحترام القسم الأوروبى فى وزارة الداخلية[١٧].

وبمناقشة بنود هذين الإنذارين يتضح بجلاء مدى إفراط إنجلترا فى الشدة، ورغبتها فى ضرب الكبرياء الوطنى لدى المصريين[١٨]، والميل إلى الانتقام. وقد عبر سعد زغلول عن ذلك بقوله: «إن جريمة اغتيال السردار قد أصابت مصر، وأصابتنى شخصيا». وقد ردت الحكومة المصرية على هذين الإنذارين بقبول ما له علاقة بالجريمة كالاعتذار، ودفع التعويض، وتعقب الجناة ومنع المظاهرات المخلة بالأمن والنظام، أما باقى المطالب التى لا علاقة لها بجريمة الاغتيال، والتى تمس الكرامة الوطنية فإنها رفضت قبولها خاصة وأن فيها تهاونًا فى حقوق الأمة، وتفريطًا فى مكاسب الشعب المصرى. ونظرا لإصرار الإنجليز على ضرورة تنفيذ جميع الشروط أصدر اللورد «أللنبى» أوامره لحكومة السودان بإخراج جميع وحدات الجيش المصرى من السودان، كما أطلق يدها فى زيادة المساحة التى تروى فى الجزيرة حسبما تشاء. أما بالنسبة للطلب الخاص بحماية مصالح الأجانب فى مصر فقد أعلن أنه «سيتخذ ما شاء من الإجراءات لحماية الأجانب» وأنه سيحتل جمارك الإسكندرية ويتبع ذلك بضروب أخرى من العقوبات[١٩]. ونتيجة لذلك قدمت وزارة سعد استقالتها إلى الملك فى ٢٣ نوفمبر ١٩٢٤ فوافق عليها، وبذلك تم للسياسة البريطانية ما أرادته من إقصاء سعد، وبدأت إنجلترا تتنفس الصعداء بتقديم سعد لاستقالته وتخلصها من وزارته الوطنية[٢٠]. ومع ذلك فإنها لم تستطع تحطيم سعد أو أمانى الأمة المصرية فيه.

حقيقة لقد استغلت إنجلترا فرصة الاعتداء على السردار للنيل من زعامة سعد مع أن هذا الحادث كان حادثا فرديا، كما أنها استغلته لمضاعفة نفوذها فى شئون مصر وإطلاق يد الإدارة الإنجليزية فيها، وفى التخلص من أى سيادة لمصر فى السودان عن طريق إبعاد الجيش المصرى عنه. كما استغل الملك فؤاد هذه الفرصة للعمل على هدم الوفد وزعيمه، ومحاولة إلصاق النتائج التى ترتبت على الإنذار البريطانى به، والعمل على ضربه داخليا بتشجيع حركة الاستقالات داخله وتأليف حزب موال للعرش يلبى طلبات الملك وهو حزب الاتحاد[٢١]. وعلى الرغم من ذلك فقد فشل الإنجليز والملك فى إسدال الستار على الحركة الوطنية، وفى إبعاد سعد والوفد عن أمور الحكم خاصة وأن الشعب المصرى سلم لزعامته طواعية، وظل متمسكا بسعد زغلول الذى امتلك ناصية قيادة الجماهير المصرية والقدرة على الثقة فيها، فكانت كلماته تبعث فى الناس القوة وتبث فيهم روح الأمل. وظلت زعامة سعد تستند على شعبيته الكبيرة التى حاول الملك وأتباعه من رؤساء الوزراء توجيه سهامهم إليها[٢٢]. واستمر سعد يدافع عن حقوق الأمة ويطالب الإنجليز بالجلاء عن مصر كما استمر يخوض الانتخابات بصفته وكيلا عن الأمة[٢٣]. ويتولى رئاسة

مجلس النواب حتى وفاته فى ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ والتى تركت ألما عميقا فى نفوس المصريين جميعا، كما نجم عنها فراغ سياسى واضح فى كل من رئاسة الوفد ومجلس النواب ومسيرة الحركة الوطنية، فقد عرفه الناس زعيما فى وقت كانت الأمة المصرية فى حاجة إلى من يوقظ فيها الأمل، فتحمل شدائد النفى والسجن والاضطهاد بشجاعة منقطعة النظير من أجل مصر وكرامة المصريين، كما اقترنت زعامته بأسس متينة من الشخصية القوية وصفاء الوطنية والفصاحة الدافقة، والصراحة، والثقة بالنفس والحيوية الفياضة، والشعور بالواجب، وامتلاك ناصية اللغة والنضج، واجتمعت فيه قدرة عجيبة على قيادة الجماهير، وفهم تام لعقلية الأمة، وإدراك واضح لأمانيها فى الحياة، فاستطاع أن يؤثر فيها بمقدار ما أثرت فيه، لذلك أحبه الناس وتعلقوا به.

لقد كان سعد يخطب فى الناس فى غير ملل أو تعب أو شكوك للوصول إلى قلوبهم، فينزل إلى مستواهم فى أول الأمر ثم يرتقى بهم إلى مستواه فى التفكير والشعور والنظر إلى الأشياء فى وضعها السليم. وإلى جانب ذلك فقد برزت شجاعته بالجهر برأيه فى التعبير عن أمانى الأمة لمصرية حتى لو كان ذلك أمام أقوى الأمم.

٢ـ زعامة النحاس للوفد بعد وفاة سعد:

وبعد أن انتقل سعد إلى جوار ربه تبوأ مصطفى النحاس باشا رئاسة حزب الوفد فى ١٩/ ٩/ ١٩٢٧م، كما انتخب رئيسا لمجلس النواب خلفا لسعد زغلول وكان قد اشتهر بقوة وطنيته ونزاهته ونظافة يده وقربه من قلوب الجماهير. وقد جعل النحاس نصب عينيه العمل فى اتجاهين، الأول هو ضرورة التصدى لأوتوقراطية القصر، والحفاظ على الدستور من تدخل الملك وعبث حكومات الأقلية، والثانى كان السعى إلى استكمال استقلال مصر بإبرام معاهدة تحالف مع بريطانيا. وحول الاتجاه الأول ذكر النحاس: «أن سياسة الوفد فى الداخل ترمى إلى صيانة الدستور، وتوكيد الوحدة والمحافظة على الائتلاف، أما الدستور.. فإننا نعتبره الثمرة الأولى التى جنيناها من جهادنا والتى يجب علينا أن نحرص عليها كل الحرص، خصوصا وقد كان فى وقت من الأوقات غرضاً لعبث العابثين، ونعده أداة عملية لتوطيد سلطة الأمة، ووسيلة نستخدمها فى كسب استقلالنا الحقيقى التام، وليس معنى ذلك أننا ننزل عن مطالبنا فى الاستقلال التام لأن هذا الاستقلال هو غايتنا والعمل له هو موضوع جهادنا، وهو الذى أكدنا عليه عهدنا».

وبالنسبة للاتجاه الثانى فقد ذكر النحاس أنه يأمل فى الوصول إلى اتفاق مع بريطانيا

يقوم على الاحترام المتبادل، والحقوق المشروعة لكلا الطرفين والتى لا تتناقض مع الاستقلال(٢٤). وأنه بصفته ممثل الشعب يعرف ما يقبله الشعب وما لا يقبله.

وعلى أثر استقالة عبد الخالق ثروت فى ٤ مارس ١٩٢٨م عقب فشل مباحثاته مع «تشمبرلين» فى الوصول إلى تسوية للمسألة المصرية كلف الملك مصطفى النحاس بتأليف وزارته الأولى، فتم تشكيلها فى ١٦ مارس ١٩٢٨م، ولكنها لم تستمر طويلا لرفضها للمطالب البريطانية الخاصة بضرورة تنفيذ الالتزامات المتولدة عن تصريح ٢٨ فبراير، ولاعتراضها على سحب المشروع الخاص بقانون الاجتماعات من البرلمان(٢٥).

وفى أعقاب إقالة النحاس، كلف الملك «محمد محمود باشا» بتأليف الوزارة الجديدة وكان أول عمل قام به هو حل البرلمان بمجلسيه. كما كلفه بالسفر إلى إنجلترا للمفاوضة فى المسألة المصرية، وقد أسفرت هذه المفاوضات عن مشروع معاهدة عرفت بمشروع «محمد محمود - هندرسن»، وأبرز ما فيها أنها تهدم الاستقلال الحقيقى إذ تتضمن بقاء القوات البريطانية فى مصر، وبقاء السودان منفصلا عنها. ولما عرض هذا المشروع على حزب الوفد رفض النظر فيه إلا بعد عودة الحياة الدستورية واستقالة الوزارة (٢٦)، وتأليف وزارة محايدة تكفل حرية الانتخابات، وقد قبلت الحكومة البريطانية شروط الوفد، وسحبت تأييدها لوزارة محمد محمود، وتألفت وزارة حيادية برئاسة «عدلى باشا يكن» فى أكتوبر ١٩٢٩م وكان أول عمل لها هو إعادة الحياة الدستورية، وإجراء الانتخابات التى فاز فيها الوفد فوزا كبيرا إذ نال من المقاعد ٢١٢ مقعدا من ٢٣٥. وفى أعقاب ذلك استقالت وزارة عدلى، وعهد الملك إلى مصطفى النحاس فى أول يناير ١٩٣٠م بتأليف وزارته الثانية باعتباره زعيم الأغلبية، وقد قوبل تأليف هذه الوزارة بالابتهاج الشعبى خاصة وأنها وليدة الانتخابات العامة التى تمثلت فيها إرادة الأمة(٢٧). وخلال ذلك قرر مجلس النواب والشيوخ فى ٦ فبراير ١٩٣٠م تفويض وزارة النحاس فى التفاوض مع الحكومة البريطانية فى مقترحاتها للوصول إلى «اتفاق شريف وطيد يوثق عرى الصداقة بين البلدين». ولما كان الإنجليز لايستطيعون إبرام معاهدة مع مصر لا يوافق عليها حزب الأغلبية الشعبية، ولا خيار لهم سوى مفاوضة الوفد فقد رحبوا بذلك، وسافر النحاس باشا ومن اختارهم لهذه المهمة وفى مقدمتهم مكرم عبيد سكرتير الوفد ووزير المالية(٢٨). وافتتحت المفاوضات فى ٣١ مارس ١٩٣٠م بقاعة «لوكارنو» بوزارة الخارجية البريطانية.

وفى الجلسة الافتتاحية للمحادثات بدأت مناقشة عامة بين وفدى المفاوضات أوضح خلالها النحاس أن مصر متمسكة بحرياتها الدستورية وأنه موفد من قبل الشعب المصرى

لإقامة علاقات بين البلدين، وعقد معاهدة بين ندين أو دولتين ذات سيادة. وفى أعقاب الجلسة الافتتاحية دارت المفاوضات التى اتفق على عدم تسريب أى أخبار عنها، وقد تركز موقف مصر حول إنهاء الاحتلال، وقبول مبدإ المحالفة بين البلدين ومسألة الدفاع عن القناة، وحق مصر المطلق فى حماية الأجانب، وإلغاء الامتيازات الأجنبية، ومساعدة بريطانيا لمصر فى دخول عصبة الأمم، ومباشرة مصر للإدارة المشتركة فى السودان(٢٩).

وخلال ذلك اتفق الطرفان لأول مرة على المبادئ الأساسية للقضية المصرية، وحصل المفاوض المصرى على مكاسب استطاع أن يحققها لأول مرة، مثل إلغاء وظيفتى المستشار المالى والقضائى وإدارة الأمن العام الأوروبية، ومثل التمسك برفض المقترحات البريطانية بشأن تدريب الجيش المصرى على يد بعثة عسكرية بريطانية، وحصر وجود القوات البريطانية فى منطقة القناة(٣٠). ومع ذلك فقد فشلت المفاوضات بسبب تعثر الاتفاق على موضوع السودان نظرا لتمسك النحاس بالمشاركة فى حكم السودان، مما دفع الوفد المصرى إلى مغادرة لندن والعودة إلى مصر. وهكذا قَدَّم النحاس أوراقه بمهارة شديدة، وأثبت قدرته وخبرته فى مناقشة الخبراء الإنجليز فى جميع المحالات، وكان يعلم تماما أين يقف. لذلك فقد رفض تقديم تنازلات بشأن السودان حتى لا تهتز صورته كزعيم وطنى وأعلن قولته المشهورة «تقطع يدى ولا أمضى وثيقة يفصل فيها السودان عن مصر». وكان يعنى بذلك أنه على استعداد لأن يضحى بكل شىء وحتى بكرسى الوزارة ويترك الحكم على أن يقبل بتسليم السودان مما أثار إعجاب الجماهير التى استقبلته بحفاوة كبيرة بعد عودته إلى القاهرة(٣١).

وما أن قطعت المفاوضات حتى بدأ الأحرار الدستوريون تدبيرهم لإسقاط الوزارة، وقد استجابت السراى لهم، فأخذت تعطل أعمال الوزارة البرلمانية وتمتنع عن إمضاء المراسيم لتشل عملها وتضطرها إلى الاستقالة، وكان مما اشتد الخلاف حوله بين الملك والوزارة هو إصرار الوزارة على تقديم مشروع قانون محاكمة الوزراء الذين يعتدون على الحياة الدستورية إلى البرلمان بهدف حماية النظام الدستورى من العبث بحيث يعاقب الوزراء الذين يعملون على قلب الدستور أو حذف حكم من أحكامه أو تغييره أو تعديله أو مخالفة حكم من أحكامه، ورفض السراى توقيع المرسوم لعرضه على البرلمان. هذا إلى جانب الخلاف بين الوزارة والسراى على تعيينات الشيوخ بدل الذين سقطت عضويتهم بالقرعة(٣٢)؛ مما أدى بمصطفى النحاس إلى التفكير فى الاستقالة. وعلى الرغم من تجديد البرلمان لثقته بالنحاس، ومظاهرات الجماهير بحياة النحاس والدستور ومطالبة

الملك بعدم قبول استقالة النحاس[٣٣]، فقد وافق الملك فؤاد على قبولها فى ١٩ يونيو ١٩٣٠ وعهد إلى إسماعيل صدقى بتأليف الوزارة الجديدة التى لم تنعم فيها البلاد بالاستقرار وصارت إراقه الدماء أمرا عاديا طوال فترة حكمه بعد أن حل مجلس النواب وألغى دستور ١٩٢٣ واستبدل به دستور ١٩٣٠، وأصدر قانونا جديدا للانتخابات[٣٤] فقد حث الوفد العمد والمشايخ على مقاطعة هذه الانتخابات موضحا أن الحياة النيابية لن تدوم بمقتضى هذا القانون[٣٥]. كما حث العمال والطلاب للتظاهر ضد حكومة صدقى مما زعزع الثقة بهذه الوزارة وأدى فى النهاية إلى إسقاط الدستور الذى أتت به[٣٦]. وخلال ذلك صدر الأمر الملكى إلى توفيق نسيم باشا التى كان يتمتع وقتئذ بتأييد الوفد، بتشكيل الوزارة، فألفها فى ١٥ نوفمبر ١٩٣٤ كما تمت إعادة دستور ١٩٢٣ تحت ضغط من النحاس، وبعودة دستور ١٩٢٣ كان من المتوقع أن تجرى الانتخابات التى ستعود بحكومة وفدية إلى الحكم مع أغلبية ساحقة، كما بدأ إنشاء تنظيم جديد من داخل الوفد وبتشجيع من النحاس وهو رابطة الشبان الوفديين والتى كانت البداية لجماعة القمصان الزرقاء التى ضمت الطلاب الوفديين المتشبعين بمبادئ وروح تورة ١٩١٩م.

وبعد استقالة وزارة نسيم كان من المتوقع أن تحل محلها وزارة ائتلافية تشرف على الانتخابات ولكن النحاس رفض أن ينضم إلى وزارة ائتلافية، خاصة بعد تجربة وزارته الائتلافية الأولى التى خذله خلالها وزيران من الأحرار الدستوريين مما أدى إلى استقالتها وأصر على وزارة وفدية. وسرعان ما جرت مفاوضات بين كل الأحزاب توصلت إلى اتفاقية تتمثل فى تعيين الملك وزارة محايدة، وتحدد موعد لإجراء الانتخابات فى مايو ١٩٣٦ واختير على ماهر رئيس الديوان الملكى لرئاسة وزارة مؤقتة، وخلال ذلك توفى الملك فؤاد فى ٢٨ أبريل ١٩٣٦ وتولى ابنه فاروق القاصر العرش تحت إشراف مجلس للوصاية[٣٧].

وتمخضت الانتخابات عن أغلبية للوفد، وعن تشكيل النحاس لحكومته الثالثة، وخلال ذلك تسارعت خطورة الأحداث العالمية بعد ظهور ألمانيا الهتلرية، وبدايات الصراع بين القوى العظمى، لذلك رأى النحاس باشا أنه من المناسب عقد محالفة مع بريطانيا تحقق استقلال مصر وتصون المصالح البريطانية التى لا تتعارض مع الاستقلال، ونتيجة لذلك اجتمعت كلمة الأمة واتحد زعماؤها وتألفت جبهة وطنية من مختلف الهيئات والأحزاب السياسية وشُكِّل الوفد الرسمى للمفاوضات برئاسة مصطفى النحاس[٣٨]. كما أعلنت الحكومة البريطانية عن استعدادها لعقد معاهدة وفتح

باب المفاوضات على أن تسبقها مناقشات مبدئية مع الحكومة المصرية فى المسائل العسكرية.

وفى الثانى من مارس ١٩٣٦م عقدت جلسة افتتاح المحادثات بقصر الزعفران بالقاهرة بحضور جميع أعضاء الهيئتين المصرية والبريطانية، وفيها ركز النحاس على ارتباط التسهيلات التى تمنحها مصر لبريطانيا فى حالة الحرب بمسألة سيادة مصر.

وفى التاسع من مارس بدأت جلسات العمل بحضور جميع الأعضاء، واتفق الطرفان على أن المعاهدة المراد إبرامها كل لا يتجزأ، وأن كل اقتراح يعرض ويوافق عليه الطرفان يكون خاضعا فيما يتعلق بصحته لتمام الاتفاق على جميع النقاط. ثم توالت الجلسات فى الإسكندرية بقصر أنطونيادس حتى يوليو ١٩٣٦ م وخلالها أصر النحاس على رفض وجود قوات بريطانية فى كل من القاهرة والإسكندرية وتحديد أماكن وجودها فى منطقة القناة فقط. وبعد الاتفاق على نصوص المعاهدة والخريطة الملحقة بها عقد الوفدان اجتماعا فى «قصر الزعفران» فى ٢٤ يوليو تم خلاله التوقيع على ما تم الاتفاق عليه، وبعد ترتيب نصوص المعاهدة فى شكلها النهائى تم التوقيع عليها فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ «بقاعة لوكارنو» بوزارة الخارجية البريطانية(٣٩).

والمعاهدة تنهى احتلال مصر عسكريا، وتنص على تعيين سفراء معتمدين لدى البلدين. وفيها قبلت بريطانيا التخلى عن فكرة حماية الأقليات والأجانب التى كانت ضمن نقاط تصريح ٢٨ فبراير الأربع وقبلت صيغة الاتفاق مع مصر على أساس مبدإ المساواة، والند للند، وأن تتنازل عن أن يكون لممثلها فى مصر مركز ممتاز ليصير سفيرا كغيره من السفراء من الوجهة الرسمية، وأن تساعد مصر فى التخلص من الامتيازات الأجنبية. وإلى جانب ذلك وافقت بريطانيا على دخول مصر عصبة الأمم، وأن يتعاون البلدان معا فى حالة اشتراك أحدهما فى حرب بصفته حليفا بتقديم جميع التسهيلات والمساعدات بما فى ذلك استخدام موانيه ومطاراته وطرق المواصلات، وأن تتواجد القوات البريطانية بمنطقة القناة لحمايتها، على أن يبحث الطرفان بعد انقضاء عشرين عاما على تنفيد المعاهدة فيما إذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضروريا إذا أصبح الجيش المصرى فى حالة يستطيع معها بمفرده الدفاع عن حرية الملاحة وسلامتها فى قناة السويس.

وبعد عودة النحاس إلى مصر استقبل استقبالا حافلا، وقدر عدد المصريين الذين استقبلوه فى شوارع القاهرة بستمائة ألف(٤٠). وقد ألقى مصطفى النحاس رئيس مجلس الوزراء بيانا فى مجلس النواب فى ٢ نوفمبر ١٩٣٦م ذكر فيه أن خطة الوفد كوكيل للأمة

كانت منذ اليوم الأول لتأليفه حماية مصالح الأمة والمحافظة على حقوقها، بالاتفاق مع بريطانيا اتفاقا يحقق استقلال البلاد التام ويصون المصالح البريطانية التى لا تتعارض مع الاستقلال، وهى خطة أملتها الحكمة والوطنية الصادقة معا، وانعقد إجماع الشعب المصرى على تأييدها(٤١). كما أوضح أن آمال مصر منذ بداية حركتها الاستقلالية هى زوال الاحتلال والتمتع بالحرية والاستقلال.

وقد دعا البرلمان بمجلسيه النواب والشيوخ إلى عقد اجتماع غير عادى فى ٢ نوفمبر ١٩٣٦م للنظر فى مشروع قانون بالموافقة على هذه المعاهدة، وانتهى مجلس النواب بالموافقة بأغلبية كبيرة إذ بلغ عدد أصوات الموافقين عليه (٢٠٢) صوت، وعارضه (١١) صوتا.

كما أقر مجلس الشيوخ إقرار المشروع بموافقة (١٠٩) أصوات ومعارضة (٧) أصوات ثم أرسل إلى رياسة مجلس الوزراء فرفعته إلى مجلس الوصاية فصدق عليه وصدر به القانون رقم ٨٠ فى ٢٠ نوفمبر ١٩٣٦م(٤٢). وبعيدا عن روح الحزبية التى اعترضت على المعاهدة يمكن القول إنه إذا وجد طرفان متفاوضان، ووجهتان للنظر ورأى عام يرتبط به كل من الطرفين، فلن يستطع أى طرف أن يحصل على كل ما يطلبه. لذلك فمن الصعب القول إن هذه المعاهدة حققت كل مطالب مصر القومية المشروعة بصورة نهائية، بل كانت هذه المعاهدة خطوة نحو تحقيق هذه المطالب، ومن هنا فإن لهذه المعاهدة مزايا كما أن لها مساوئ.

أما عن المزايا فإنها فتحت أمام مصر بابا ظل مغلقا للسير فيه لاستكمال متطلباتها. فقد نصت المعاهدة نصا صريحا بانتهاء الاحتلال، وإلغاء الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة وكان ذلك أمنية وطنية، وقفت حجر عثرة فى سبيل تقدم مصر، فضلا عما فيه من مساس بسيادتها وكرامتها.

ومن مساوئها أن بها نقاطًا تتنافى مع استقلال مصر منها أنها توجب على مصر أن تقدم لإنجلترا المعاونة اللازمة فى حالتى الحرب وخطر الحرب من تسهيلات فى موانيها ومطاراتها وطرق مواصلاتها للقوات البريطانية، كما أنها تبيح سماء مصر للطيران الحربى البريطانى وتفرض على مصر إنشاء طرق حربية للقوات الإنجليزية كلما لزم الأمر، وهذه القيود تتنافى جزئيا مع الاستقلال.

ومع ذلك فمما لاشك فيه أن المفاوضين المصريين وعلى رأسهم مصطفى النحاس قد

بذلوا فى لباقة وطول أناة وجلد وعناية عظيمة مجهودات ضخمة ومحاولات كبيرة فى سبيل تحقيق بعض الآمال المرجوة وأنهم استطاعوا الحصول على أقصى ما يمكن الحصول عليه من الإنجليز فى ظل ظروف دولية معقدة .

ومما سبق يتضح أن المفاوضات السابقة والمحادثات بين مصر وبريطانيا أخفقت كلها لأن وجهه النظر التى ذهب إليها الحانب البريطانى لصيانة مصالحه فى مصر تعارضت مع استقلال البلاد ، ولم تصل بنتيجة ترضى المصريين .

أما معاهدة ١٩٣٦ فإنها واءمت بين المطلبين ، إذ إنها أعطت لمصر العديد من المزايا فى نظير موافقة مصر على المصالح البريطانية والترخيص لبعض القوات البريطانية بالبقاء مؤقتا فى منطقة القناة . وعلى أى حال فإنه تنفيذا للمعاهدة قدمت الحكومة المصرية طلبها الانضمام لعصبة الأمم ، ووافقت الجمعية العمومية على قبول مصر بإجماع الآراء فى حلسة ٢٦ مايو ١٩٣٧م . كما أنه بهذه المعاهدة انتهى أجل المحاكم المختلطة بانتهاء فترة الانتقال المحددة يوم ١٥ أكتوبر ١٩٤٩ وانتقل اختصاصها إلى المحاكم الأهلية ، وبهذا زال تماما نظام الامتيازات الأجنبية .

والخلاصة أن هذه المعاهدة أملتها مقتضيات الوضع الدولى وكانت بلا شك تصحيحا ظاهرا لمركز مصر الدولى من وجهتيه القانونية والعملية ، كما أنها كانت أقصى ما يستطيع النحاس الحصول عليه عن طريق المفاوضات فى تلك الظروف[٤٣] ، فالمطالب الوطنية لا يتم تحقيقها من خلال المفاوضات إلا تدريجيا . ومما لا شك فيه أن معاهدة ١٩٣٦م كانت أكبر إنجاز للنحاس لخدمة القضية الوطنية وكان أول الإصلاحات التى عمد الوفد إليها بعد توقيع المعاهدة هو التوسع فى حجم الجيش المصرى وقبول أعداد متزايدة من الطلبة فى الكلية الحربية ، وهذه الأعداد التى جاءت فى معظمها من الطبقة الوسطى هى التى فجرت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م لدرجة يمكن معها القول إن النحاس نفسه كان الأب الحقيقى لثورة يوليو التى لعبت بعد ذلك أدوارا فى الصراع من أجل الاستقلال[٤٤] .

لقد توقع الوفد أن معاهدة ١٩٣٦م ستتيح له فرصة التقاط أنفاس طويلة ، يستطيع خلالها بما له من تأييد شعبى تحديد سلطات الملك المتزايدة . كما أن الإنجليز رأوا أن حكومة الوفد على الرغم مما تسببه لهم من متاعب فإنها كانت تقف موقفا صريحا ضد الفاشية ولم تتردد فى إعلان ارتباطها بالديمقراطية بعكس القصر وعلى رأسه الملك[٤٥] . ومع ذلك فإنه نظرا لأن هذه المعاهدة لم تعط لمصر استقلالها الكامل ، وأن نصوصها وأحكامها كانت صيغة من صيغ الصراع بين الطرفين حول مدى ما يمكن أن يستفيد كل طرف من

الآخر، ومدى ما يمكنه أن يحفظ لنفسه من مصالح فى مواجهة الطرف الآخر، فإنه لم يقدر لها الدوام، فقد استمر موقف الوفد من الإنجليز بين متشدد ومعتدل حتى أعلن مصطفى النحاس فى البرلمان فى الثامن من أكتوبر ١٩٥١ قطع المحادثات السياسية مع بريطانيا من طرف واحد بعد أن تبين عدم جدواها وإلغاء معاهدة ١٩٣٦م، رغم تمسك الجانب البريطانى بها، وبذلك دخلت مصر مرحلة جديدة من مراحل الكفاح الوطنى ضد الإنجليز كل ذلك كان يدور حول الهدف الأول للحركة الوطنية المصرية وهو الاستقلال السياسى عن بريطانيا[٤٦].

وهكذا يتضح أن الوفد لعب دورا مهمّا فى الحياة السياسية المصرية، وأن سنوات حكمه كانت سنوات نضال من أجل حرية مصر وسيادتها واستقلالها وكذلك من أجل الدستور، أبلى خلالها الشعب المصرى على اختلاف طبقاته خير بلاء، وسقى شهداؤه غرس الحرية بالدماء.

حقيقة أن الوفد لم يصل بمصر إلى استقلالها الكامل ولكنه خطا خطوات مهمة فى هذا السبيل، كما أنه غرس فى شباب مصر رؤية واضحة للرغبة فى بلوغ ذلك.

وهكذا كان مبعث تأييد الجماهير المصرية للوفد ينبع من تبنى الوفد للقضية الوطنية أكثر من غيره من الأحزاب الأخرى ومن قدرته على الوقوف بحزم ضد الاحتلال البريطانى وأوتوقراطية السراى.

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق:

(أ) وثائق غير منشورة.

دار الوثائق القومية بالقاهرة.

محافظ عابدين: ـ أحزاب سياسية، محفظة رقم (٢).

ـ تقارير سياسية.

(ب) وثائق منشورة:

ـ جمهورية مصر: رئاسة مجلس الوزراء، السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ إلى ١٢ فبراير ١٩٥٣، القاهرة، المطبعة الأميرية ١٩٥٣.

ـ الدستور المصرى وقانون الانتخاب فى ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠، القاهرة، المطبعة الأميرية، ١٩٣٠.

ـ مجلس الشيوخ: قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى، القاهرة ١٩٣٧ وبه جميع ما نشره مجلس الوزراء من وثائق المفاوضات السابقة والمحادثات من سنة ١٩٢٠ إلى ١٩٣٢ ووفاق السودان سنة ١٨٩٩، وتقرير اللورد ملنر، وتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، ونص معاهدة ١٩٣٦، واتفاق مونترو سنة ١٩٣٧ وملحقاتها.

ـ مضابط مجلس النواب: أبريل ويونيو ١٩٢٧، ومايو ١٩٢٨ وسبتمبر ١٩٣٦.

المفاوضات الرسمية بين الحكومتين المصرية والبريطانية ١٩٣٠ مفاوضات النحاس ـ هندرسن ٣١ مارس / ٨ مايو ١٩٣٠ القاهرة ١٩٣٦.

ثانيا: المصادر والمراجع العربية:

- طارق البشرى :

سعد زغلول يفاوض الاستعمار، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٧ .

شخصيات تاريخية، القاهرة، كتاب الهلال ١٩٦٦ .

- عباس العقاد :

سعد زغلول سيرة وتحية، القاهرة، مطبعة حجازى، ١٩٣٦ .

- عبد الرحمن الرافعى :

فى أعقاب الثورة المصرية، القاهرة، النهضة المصرية، ١٩٤٩ .

- عبد الخالق لاشين :

سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية، بيروت دار العودة، ١٩٧٥ .

- عبد العظيم رمضان: الصراع بين الوفد والعرش .

- عبد الله عزباوى : مفاوصات النحاس - هندرسن ١٩٣٠، دراسة فى تاريخ العلاقات المصرية البريطانية، القاهرة ١٩٨٥ .

- عفاف لطفى السيد : تجربة مصر الليبرالية ٢٢-١٩٣٦، ترجمة عبد الحميد سليم، القاهرة، المركز العربى للبحث والنشر ١٩٨١ .

-علاء الحديدى : مصطفى النحاس، دراسة فى الزعامة السياسية المصرية، القاهرة، دار الهلال يناير ١٩٩٣ .

- على سلامة : ما لا يعرفه الناس عن الزعيم مصطفى النحاس، القاهرة مطابع سجل العرب، ١٩٨٣ .

- على شلبى ومصطفى النحاس جبر : الانقلابات الدستورية فى مصر ١٩٢٣-١٩٣٦ القاهرة، الهيئة العامة للكتاب ١٩٨١ .

- مارسيل كولومب : تطور مصر ١٩٢٤-١٩٥٠، ترجمة زهير الشايب، القاهرة ١٩٧٢ .

ـ محمد الجزيرى : آثار الزعيم سعد زغلول، عهد وزارة الشعب ١٩٢٧ .

ـ محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية حـ١ ، القاهرة، دار المعارف ١٩٧٧ .

ـ محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية جـ١ ، القاهرة النهضة المصرية ١٩٥٢ .

محمد كامل سليم : صراع سعد فى أوروبا، القاهرة، مؤسسة أخبار اليوم ١٩٧٥ .

ثالثا: المراجع الأجنبية:

-Elgood, p: The Tranıst of Egypt, London, 1928

- Lloyd Egypt Since Cromer vol II, London, 1934

- Marlowe, J: Anglo Egyptian Relaions 1800-1928, London, 1954.

رابعًا: الدوريات:

ـ الأفكار، يوليو ١٩٢٤ .

ـ الأهرام، سبتمبر ١٩٢٧ .

ـ روز اليوسف، يونيو ١٩٣٠ .

ـ الكشكول، مارس ١٩٢٤ .

الهوامش

(١) طارق البشرى. شخصيات تاريخية، ص٥٨.
(٢) محمد كامل سليم: صراع سعد فى أوروبا ص٤.
(٣) طارق البشرى: سعد زغلول يفاوض الاستعمار.
(٤) بعد الإفراج عن سعد زغلول من معتقله بجبل طارق فى ٢٧ مارس ١٩٢٣ عاد إلى مصر، وخاض الوفد معه الحملة الانتخابية ضد الأحرار الدستوريين وضد تصريح ٢٨ فبراير الذى اعتبره سعد فى إحدى خطبه أكبر نكبة على البلاد وخيانة كبرى فى حقها، مما أسفر عن فوز الوفد بأكثر من ٩٠٪ من مقاعد مجلس النواب، وبذلك تهيأ سعد لتشكيل أول وزارة برلمانية دستورية بعد ثورة ١٩١٩، انظر: طارق البشرى مرجع سابق، ص٦٧.
(٥) محمد شفيق غربال: تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية، جـ١، ص٨.
(٦) عباس العقاد: سعد زغلول سيرة وتحية، ص٤٤٣-٤٤٤
(٧) الكشكول: فى ٧/ ٣/ ١٩٢٤.
(٨) الأفكار فى ٧ أكتوبر ١٩٢٤
(٩) مارسيل كولومب. تطور مصر ١٩٢٤-١٩٥٠، ص٥٤.
(١٠) محمد الجزيرى: آثار الزعيم سعد زغلول، عهد وزارة الشعب، ص ٣٣٤ - ٣٥٧.
(١١) نفسه ص ٣٦٣ -٣٦٥.
(١٢) طارق البشرى: مرجع سابق ص٢٩.
(١٣) عبد الخالق لاشين: سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية ص٤١.
(١٤) مضابط مجلس النواب: مضبطة الجلسة السبعين لمجلس النواب فى ٢ يونيو ١٩٢٧ ص ١١٩٢.
(١٥) مضابط مجلس النواب: مضبطة الجلسة السادسة والأربعين فى ١٤ أبريل ١٩٢٧ ص٧٦٩. الاستجواب المقدم من عبد الحميد أفندى سعيد لرئيس مجلس الوزراء.
(١٦) على شلبى: الانقلابات الدستورية فى مصر ١٩٢٣-١٩٣٦، ص٢٤.
(١٧) جمهورية مصر، رئاسة مجلس الوزراء: السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ إلى ١٢ فبراير ١٩٥٣، ص٢٧-٢٩.
(١٨) Elgood, p G: The Transit of Egypt. pp. 296 - 297.
(١٩) الرافعى: فى أعقاب الثورة جـ١، ص١٩٠.
(٢٠) Lloyd, Lord: Egypt Since Cromer Vol. II, PP. 102- 103.

(٢١) على شلبى مرجع سابق ص٣٧

Marlowe, J· Anglo Egyptian Relations. p 271.(٢٢)

(٢٣) الأهرام فى ٩/ ٢/ ١٩٢٥ .

(٢٤) الأهرام فى ٢٧/ ٩/ ١٩٢٧ .

(٢٥) حول هذا القانون انظر مضابط مجلس النواب فى ١٤ مايو ١٩٢٨ ص٩٧٨ وما بعدها، وعلاء الحديدى. مصطفى النحاس دراسة فى الزعامة السياسية، ص١٠٥-١٠٦

(٢٦) على سلامة ما لا يعرفه الناس عن مصطفى النحاس ص٧١ .

(٢٧) الرافعى· مرجع سابق ص ١١٧ .

(٢٨) لتفاصيل ذلك: انظر المفاوضات الرسمية بين الحكومتين المصرية والبريطانية ١٩٣٠ ، ص١٧ .

(٢٩) للتفاصيل انظر عبد الله عرباوى· مفاوضات النحاس هندرسن ١٩٣٠ ، ص١٠٧-١٠٨ ومحمد حسين هيكل· مذكرات فى السياسة المصرية، حـ١ ، ص٢٥٨

(٣٠) عزباوى: مرجع سابق ص٢٣٠-٢٣١.

(٣١) علاء الحديدى· مصطفى النحاس ص١٣٠ .

(٣٢) الرافعى: مرجع سابق ص١٢٣-١٢٤ .

(٣٣) روز اليوسف ٢٤ يونيو ١٩٣٠

(٣٤) حول هذا القانون انظر دار الوثائق القومية: الدستور المصرى وقانون الانتخاب فى ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠

(٣٥) محافظ عابدين: تقارير سياسية تقرير بتاريخ ٢٤/ ٦/ ١٩٣١

(٣٦) عفاف لطفى السيد· تجربة مصر الليبرالية ٢٢-١٩٣٦ ، ص٢٣٢-٢٣٣ .

(٣٧) عفاف لطفى السيد: مرجع سابق ص ٢٦٥-٢٦٨ .

(٣٨) مجلس الشيوخ جلسة ١١ نوفمبر ١٩٣٦ بشأن تقرير لجنة الشئون الخارجية ص٣٤.

(٣٩) مجلس الشيوخ· قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى ص٥ .

(٤٠) علاء الحديدى مرجع سابق ١٧٤ .

(٤١) حول نصوص هذا البيان انظر: مجلس الشيوخ قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ ص٢٥

(٤٢) مجلس الشيوخ· قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦

(٤٣) مجلس الشيوخ. كلمة وزير الخارجية خلال مناقشة مشروع القانون ص٤٢ .

(٤٤) علاء الحديدى· مرجع سابق ص١٧٦ .

(٤٥) عبد العظيم رمضان. الصراع بين الوفد والعرش ص١٧-٢١

(٤٦) البشرى· شخصيات تاريخية ص٩٧ .

الوفد والقضية الفلسطينية
بين مواجهة إسرائيل والحفاظ على عروبة فلسطين

د. أحمد حامد السيد

قدر الله لمصر أن تشترك بحدودها الشرقية مع فلسطين، ذلك البلد الذى شهدت أراضيه أطماع الصهيونية لإنشاء ما سمى بالوطن القومى لليهود. فعقب صدور تصريح بلفور خلال الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨) وما تلاه من انتداب بريطانى على فلسطين، دخلت فكرة إنشاء الوطن القومى لليهود داخل فلسطين مراحل التنفيذ العملى على يد الإنجليز أولاً ثم بالدعم الأمريكى غير المحدود ثانياً، لاسيما مع دخول العالم فى حرب عالمية ثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥).

وإذا كانت قضية فلسطين أكبر القضايا التى حددت لمصر هويتها العربية خلال النصف الأول من القرن العشرين، كان بالضرورة على مصر أن تتعامل مع هذه القضية. ومع تصاعد القضية كان لابد أن يتبلور الموقف المصرى الشعبى والرسمى بمفاهيمه ومواقفه من قضية فلسطين.

ولما كان حزب الوفد أكبر الأحزاب المصرية شعبية منذ نشأته كحزب سياسى عام ١٩٢٣، وحكوماته أقوى الحكومات المصرية لتمتيلها للأغلبية، فقد نالت القضية الفلسطينية اهتماماً بالغاً ونصيباً وافراً من العمل السياسى لحزب الوفد خلال فترات حكمه أو حين تزعمه للمعارضة المصرية، فلا شك إذن فى أن البحث الدقيق فى علاقة الوفد بقضية فلسطين هو حكم صادق على موقف الأمة المصرية بأسرها من القضية.

بيد أن أموراً قبل عام ١٩٣٦ ساهمت فى عدم وضوح الرؤية المصرية بصفة عامة والوفدية بصفة خاصة عند النظر للقضية الفلسطينية. فعدا انشغال مصر بسعيها المستمر لنيل استقلالها، كان للحكم الملكى الأوتوقراطى نصيبه فى انعدام الاستقرار السياسى، مما

انعكس سلباً على مجهود الأحزاب السياسية وعلى رأسها الوفد تجاه، ليس فقط قضية فلسطين، بل والقضايا العربية عموماً.

وعلى الرغم من ذلك كان للوفد المصرى بزعامة سعد زغلول اتصالاته مع الوطنيين فى البلاد العربية كسوريا ولبنان وفلسطين. بل من الثابت الآن أن الحكومة الرجعية فى مصر بالتكاتف مع حكومتى الانتداب البريطانى والفرنسى فى فلسطين وسوريا قد منعت سعد زغلول من زيارة هذه البلاد بعد أن أعلن عن ذلك فى الصحف عام ١٩٢٥، بدعوة الحفاظ على الأمن واتقاء شر اندلاع المظاهرات(١).

إلا أن الوفد بعد رحيل سعد حاول مرة أخرى الاتصال بالبلاد العربية خاصة فلسطين، وذلك بإيفاد مكرم عبيد سكرتير الوفد إلى سوريا ولبنان وفلسطين فى مهمة رسمية كان هدفها ربط القضية المصرية بالقضايا العربية، إلى جانب وضع أساس لوحدة اقتصادية وسياسية بين مصر وبلاد المشرق العربى، وهو الأمر الذى أعلنه مكرم عبيد داخل مدينة القدس فى عام ١٩٣١.

كما زاد الوفد المصرى اتصاله بفلسطين وقضيتها فى ذات العام خلال الحضور الوفدى الكبير برئاسة عبدالرحمن عزام للمؤتمر الإسلامى الذى عقد بالقدس. ومنذ هذا التوقيت وحتى عودة الوفد إلى الحكم عام ١٩٣٦، عمل الوفد على زيادة اتصاله بالوطنيين الفلسطينيين وعلى رأسهم مفتى فلسطين محمد أمين الحسينى، وساند بقوة الشعب الفلسطينى فى ثورآته على حكومة الانتداب البريطانى.

ونشط الوفد خلال حكومته (١٩٣٦ - ١٩٣٧) نشاطاً دبلوماسيا، مؤازراً الثورة الفلسطينية الكبرى التى اندلعت عام ١٩٣٦، فقد رفضت الحكومة الوفدية بزعامة النحاس التدخل لإيقاف الثورة الفلسطينية قبل أن توقف حكومة الانتداب الهجرة اليهودية إلى فلسطين، كما رفض الوفد الحاكم تقسيم فلسطين عام ١٩٣٧، ووضع داخل عصبة الأمم مشروعاً وفديا مصريا لإقامة دولة عربية فى فلسطين، للأقليات فيها (ومن بينها اليهود) ذات حقوق المواطنين العرب. وختمت حكوم الوفد فى هذا العهد جهودها لنصرة الحق الفلسطينى برفض رغبة حكومة الانتداب البريطانى فى عدم السماح بحرية الحركة للمجاهدين الفلسطينيين عبر الحدود الشرقية لمصر، حيث أكد مكرم عبيد للمسئولين البريطانيين أن مصر لن تكون أحد أضلاع السجن الذى أرادته حكومة الانتداب للفلسطينيين.

ومنذ عام ١٩٣٨ وحتى عودة الوفد مرة أخرى إلى الحكم عام ١٩٤٢ ، حافظ الوفد على نشاطه السياسى تجاه القضية الفلسطينية ، وجعل حكومات الأقلية تتمسك بالمشروع الوفدى بإقامة دولة عربية فى فلسطين ، وكانت المظاهرات والمؤتمرات الوفدية ولجانه هى الأدوات الوفدية لحث الحكومة المصرية على التدخل الإيجابى فى القضية الفلسطينية لمصلحة عرب فلسطين .

وكان على الوفد الحاكم خلال الفترة (١٩٤٢ ـ ١٩٤٤) أن يقاوم النفوذ الصهيونى ليس فى فلسطين فقط بل ولدى داعميه داخل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، كما نجح الوفد فى ضم فلسطين داخل مشروع الجامعة العربية بعد أن وقف النحاس نفسه على أحوال المجاهدين الفلسطينيين عندما قام بزيارة فلسطين عام ١٩٤٣ .

من جانب آخر واصل الوفد خارج الحكم دعمه لعرب فلسطين وقضيتهم ، ورأى الوفد بزعامة النحاس أنه لا حل للقضية إلا بالقوة . وقبيل حرب ١٩٤٨ وضع النحاس مشروع دعم الفلسطينيين عربيا بالمال والسلاح والفنيين لإمكان مواجهة التفوق المادى اليهودى ، دون توريط الجيوش العربية فى حرب مباشرة فى فلسطين . ولم يوافق الوفد على دخول مصر حرب فلسطين إلا فى ١١ مايو ١٩٤٨ عندما أعلن النقراشى رئيس الوزراء أن الجيش المصرى مع الجيوش العربية فى وضع يمكنه من دحر العصابات الصهيونية(٢) .

ووضعت الحكومة الوفدية التى جاءت إلى الحكم فى يناير ١٩٥٠ ، خطة سياسية واقتصادية وعسكرية لمواجهة إسرائيل التى أصبحت تحتل الجزء الأكبر من الأراضى الفلسطينية والتى أصبحت أيضاً عضواً فى هيئة الأمم المتحدة .

فعلى الصعيد السياسى دخلت الحكومة الوفدية فى صراع دبلوماسى مع إسرائيل من أجل تحجيم علاقات إسرائيل الدولية ومنع اعتراف مزيد من الدول بها ، وبخاصة الدول الأفريقية والإسلامية . وعلى الصعيد العسكرى نجحت الحكومة الوفدية فى إبرام معاهدة الضمان الجماعى والدفاع المشترك العربى ، استعداداً لمواجهة التفوق الحربى الإسرائيلى وللحيلولة دون انضمام دول عربية إلى الأحلاف الدولية ، كما سلكت الحكومة الوفدية كل الطرق لتسليح الجيش المصرى بعد أن رفضت بريطانيا وأمريكا توريد السلاح للجيش المصرى ، كما قطعت شوطاً مهما فى إنشاء التصنيع الحربى المصرى لتسهيل الدفاع عن مصر التى أصبحت تواجه إسرائيل بحدودها ، وبعد أن أصبحت القضية الفلسطينية والقضية المصرية قضية واحدة .

والمتابع لجهود الحكومة الوفدية الأخيرة (١٩٥٠ - ١٩٥٢) يجد أن مقاطعة إسرائيل وتطوير الإدارة المصرية لقطاع غزة قضيتان شغلتا الجزء الأكبر من نشاط الوفد السياسى تجاه قضية فلسطين فى تلك الفترة، لاسيما أن الهدف الذى طالما أعلنه النحاس رئيس الحكومة الوفدية وحكومته هو ضرورة شل الاقتصاد الإسرائيلى ومنع إسرائيل من النمو فى منطقة الشرق الأوسط، إلى جانب الحفاظ على ما تبقى من الأراضى الفلسطينية، خاصة قطاع غزة الذى تحملت مصر إدارته منذ إبرام الهدنة العربية - الإسرائيلية المؤقتة عام ١٩٤٩.

أولاً: الحكومة الوفدية ومقاطعة إسرائيل:

كان لابد من تعاون حكومة الوفد مع دول الجامعة العربية لإحكام مقاطعة العرب الاقتصادية لإسرائيل(*)، وكذا معالجة سلبيات(**) هذه المقاطعة وتطوير آليتها بما يضمن فاعليتها لخدمة الأهداف العربية والتأثير على إسرائيل بما يعود من فائدة على القضية الفلسطينية - العربية.

وكان على حكومة الوفد أن تسعى لتطبيق قرارات الجامعة العربية التى وسعت من دائرة المقاطعة لإسرائيل، حتى شملت هذه المقاطعة كل الشركات التى تتعامل مع إسرائيل أو يثبت أنها تتعامل معها، بما فى ذلك البنوك والوكالات التجارية(٣).

ولما أصدرت الجامعة العربية قرارها فى ١٨ مايو ١٩٥١ الخاص بإنشاء مكتب عربى لمقاطعة إسرائيل، بهدف إحكام حصار عمليات التهريب، ومتابعة الجهود العربية لتنفيذ قرارات الجامعة بشأن المقاطعة، عقدت حكومة الوفد اجتماعاً لمجلس وزرائها - بعد دراسات عديدة - فى ١٦ ديسمبر ١٩٥١، وقرر المجلس الموافقة على إنشاء مكتب إقليمى مصرى لمقاطعة إسرائيل.

ولما كان مكتب المقاطعة يعتمد فى جهوده على المعلومات التى يحصل عليها من الهيئات والإدارات المختلفة، فقد قامت حكومة الوفد بإخطار جميع الهيئات المصرية التى يهمها الأمر بضرورة إخطار مكتب المقاطعة المصرى أولاً بأول بكافة التقارير والمعلومات التى تحصل عليها بشأن التعامل مع إسرائيل، أو التهريب منها وإليها، كما أكدت على سرعة إرسال البيانات التى يطلبها المكتب رأساً إليه على عنوان المكتب بالإسكندرية دون حاجة إلى توسيط وزارة الخارجية كسباً للوقت(٤).

وفى نفس الوقت تعاونت حكومة الوفد مع المكتب الرئيسى للمقاطعة العربية فى سوريا، فوفرت له كل البيانات التى طلبها من الوزارات والهيئات المصرية المختلفة، خاصة من جانب مصلحة الاقتصاد الوطنى التى أرسلت بيانات دقيقة إلى المكتب الرئيسى عن كميات وأصناف البضائع المصدرة من مصر إلى قبرص، وإيطاليا، واليونان، وتركيا منذ عام ١٩٤٤ وحتى عام ١٩٥١(٥).

ولاشك فى أن الهدف كان تحليل البيانات فى هذه الفترة الزمنية حتى يمكن لمكتب المقاطعة الوقوف على معدلات التصدير إلى هذه الدول ومعدلات الزيادة أو النقص السنوى فيها، فإذا وجد خلل وظهرت زيادة غير طبيعية فى التصدير لأى من هذه الدول فسترتبط شبهة إعادة تصدير المنتج المصرى إلى إسرائيل بهذه الدولة، ومن ثم يقوم مكتب المقاطعة الرئيسى باتخاذ اللازم.

وقد أظهرت البرقيات المتداولة بين حكومة الوفد والأمانة العامة للجامعة العربية أو دولها الأعضاء إلى حد كبير مدى التعاون بين مكتب المقاطعة الرئيسى فى سوريا وبين فروعه فى مصر والدول العربية، وعلى الرغم من ذلك ظهرت إحصائيات هيئة الأمم لتؤكد قيام تبادل تجارى بين العرب وإسرائيل، خاصة مع مصر، حيث أوردت نشرة الأمم المتحدة الاقتصادية السنوية لعام ١٩٥١ بيانات عن واردات لإسرائيل المصدرة إليها من مصر، وبحثت حكومة الوفد هذه المسألة عن طريق مندوبها لدى الأمم المتحدة مع Ioftus بإعادة تصدير البضائع المصرية منها إلى إسرائيل(٦). والواضح أن إسرائيل قدمت هذه البيانات من جانبها إلى هيئة الأمم بقصد التدليل على وجود تعامل تجارى بين إسرائيل ومصر، وذلك لضرب المقاطعة العربية، ولبيان أن مصر - كبرى الدول العربية - لها مصالح فى التعامل مع إسرائيل، وأن المقاطعة العربية أمر نظرى لا يمكن تحقيقه.

وتدل وثائق الفترة على أن حكومة الوفد كافحت تهريب الأموال اليهودية من مصر إلى إسرائيل، لتكتمل منظومة المقاطعة العربية لإسرائيل على الجبهة المصرية، وكانت المعلومات قد وصلت إلى حكومة الوفد عن طريق إدارة المخابرات الحربية بأن بنك زليخا اليهودى الذى تأسس فى مصر عام ١٩٤٣(*)، قد اشترى منذ فترة مصنع شمشون للأسمنت بجوار اللد بفلسطين، وأن هذا البنك فى صدد سحب ٢٠٠,٠٠٠ جنيه إسترلينى من رصيد البنك فى مصر لصالح إحدى الشركات التى تدير المصنع فى فلسطين، وتأكد أيضاً أن هذا المصنع تم تحديثه بالكامل وتم تشغيله فى عام ١٩٥١، وأن هذا المصنع أصبح تابعاً بالكامل لإحدى الشركات الإسرائيلية التى تديره، كما أكدت

المعلومات أن عبدالله زليخا صاحب البنك وافق على تحويل مبلغ قدره ٢٤٠,٠٠٠ ألف جنيه إسترليني من لندن إلى إسرائيل للاستثمار في الصناعات الإسرائيلية، وظهر أن لعبدالله زليخا مصالح كبيرة في إسرائيل، يعاونه في ذلك شقيقه مدير بنك الأنجلو بالستين(٧).

والجدير بالذكر أن دراسة حكومة الوفد لتاريخ بنك زليخا في مصر ونشاطه الاقتصادي الصادر عنه أكد للحكومة تاريخ هذا البنك الحافل بشأن تهريب الأموال ونقل الاستثمارات من مصر إلى إسرائيل، وأن ذلك لم يكن جديداً، فظهر أن هذا البنك - وقبيل حرب فلسطين - لجأ إلى تهريب أمواله وأعماله إلى فلسطين، وأنه كان يجمع التبرعات من يهود مصر لمساعدة الجمعيات الصهيونية، وتأكد أن الوزارات المصرية السابقة لم تتحقق من أحوال هذا البنك اليهودي، رغم الشبهات التي دارت حوله من قبل(٨).

كما وقفت حكومة الوفد على الدور البريطاني في مشاركة اليهود تهريب أموالهم واستثماراتهم من مصر إلى فلسطين، فقد أرسلت مصلحة الرقابة المصرية إلى الخارجية المصرية العديد من المرات تشكو من تهريب الأموال والأوراق من يهود مصر إلى فلسطين عبر إرساليات البريد الحربي البريطاني المتداول بين مصر وفلسطين(٩).

ويلاحظ أن حكومة الوفد نشطت من جهود مخابراتها منذ توليها الحكم في عام ١٩٥٠، حتى تقف على صورة صحيحة عن النشاط الاقتصادي داخل إسرائيل وحجم الاستثمارات الموجهة إلى الصناعات هناك، حتى يمكن إعداد الخطط المضادة المناسبة، ووقفت حكومة الوفد بالفعل على معلومات غاية في الأهمية، مفادها أن هناك زيادة في المحصولات الزراعية في إسرائيل بنسبة ١٥٪ إلى ٢٠٪، وأن النشاط الصناعي الإسرائيلي في اطراد ملحوظ، خاصة في مجال التعدين باستخراج البوتاس من البحر الأسود، وأن ذلك يتم في نطاق أراضي الأردن، وإن كانت الشركة نفسها في إسرائيل، هذا إلى جانب استخراج المنجنيز والميكا والنحاس، وأن إسرائيل وضعت بالفعل مشروعات للتوسع في صناعة الأسمدة، وأنها بالفعل بدأت في صناعة وتركيب وتجميع السيارات، حيث بدأ أول تصدير للصناعات الإسرائيلية منذ أبريل ١٩٥١ إلى فنلندا والنرويج وتركيا وفرنسا، إلى جانب مصانع قطع غيار السيارات والمركبات الكهربائية. والمهم أن إسرائيل - كما ذكرت التقارير - أعدت برنامجاً ضخماً للتوسع الاقتصادي وضعت له أجلاً حددته بمدة ثلاث سنوات(١٠).

وأمام ذلك قررت حكومة الوفد ضرب وإيقاف انتقال الأموال والاستثمارات من مصر إلى إسرائيل، ورأت الحكومة أن إحكام الحصار على المنافذ الجمركية والحدودية ليس بكاف، فلجأت إلى السعى الدبلوماسى لحمل الدوائر الصناعية فى الولايات المتحدة الأمريكية على إنشاء فروع لها فى مصر، بدلاً من إنشائها فى إسرائيل، حيث خشيت حكومة الوفد من سيطرة إسرائيل على المنطقة عن طريق التوسع الصناعى والتجارى. وقامت حكومة الوفد بإزالة بعض العقبات المعوقة للاستثمار الأجنبى فى مصر، وأخذت بالفعل فى بحث مسائل قيود النقد، وتحويل الأرباح، حتى يتسنى لأصحاب رؤوس الأموال الأمريكية وغيرها الاطمئنان للاستثمار المربح فى مصر[١١]. ومعنى ذلك أن حكومة الوفد لم تقف فقط عند حد مكافحة تهريب رؤوس الأموال من مصر إلى إسرائيل، بل وازت ذلك بمحاولة جذب الاستثمارات الأجنبية إلى مصر حتى لا تذهب إلى إسرائيل.

وعلى نفس الجانب نشطت حكومة الوفد فى حث الولايات المتحدة الأمريكية على استيراد القطن المصرى والفوسفات، ولتخفض الحكومة الأمريكية التعريفة الجمركية على القطن المصرى وإلغاء نظام الحصص بالنسبة لاستيراده، وكانت حكومة مصر ترغب من وراء ذلك توفير الدولارات فى السوق المصرى للمساعدة على إنشاء الصناعات الأمريكية فى مصر[١٢].

ويلاحظ أن حكومة الوفد لعبت دوراً مهما على صعيد المقاطعة العربية الشاملة لإسرائيل، وأن نشاطها فى هذا المجال لم يقتصر على مكافحة سلبيات المقاطعة وإحكامها داخل القطر المصرى وعلى حدوده فحسب، بل كثفت حكومة الوفد من جهودها فى هذا المجال إلى أبعد من ذلك، فكانت لها جهودها لإحكام المقاطعة عبر الدول العربية الأخرى، والدول الأوروبية، ودول أمريكا اللاتينية، وأيضاً الدول الأفريقية.

فعلى الصعيد العربى، علمت حكومة الوفد من خلال مخابراتها ومفوضيها فى الخارج بعمليات التهريب التى كانت قائمة ونشطة على الحدود اللبنانية - الإسرائيلية. ولاحظت حكومة الوفد بعد دراستها للحالة الحدودية السابقة أن هذه الحدود تمتد لقرابة ٥٠ كم، ولا يتولى حراستها سوى ٩٠ عسكريا يتبعون إدارات مختلفة كالأمن العام والشرطة والجمارك، وأن هذه القوة على ضعفها موزعة هناك على ٦ مخافر (نقاط حراسة)، وأن نظام الحراسة على هذه الصورة لا يستطيع قمع عمليات التهريب المشار إليها[١٣]. وبهذا فقرارات الجامعة العربية بشأن المقاطعة لا تنفذ مطلقاً، ولا تجد من

ينفذها فى أقرب البلاد العربية مواجهة لإسرائيل. كما لاحظت حكومة الوفد أن طول السواحل اللبنانية على البحر والتى تبلغ ٣٠٠كم ضعف الحراسة عليها سهل كثيراً من مهمة المهربين للتهريب إلى إسرائيل، خاصة من جانب المراكب الشراعية الصغيرة التى لم تجد من جانب لبنان أى حراسة بحرية بأى صورة من الصور وخاصة ميناء صيدا[١٤]. وقامت حكومة الوفد من جانبها بالاتصال بالحكومة اللبنانية ووصحت التبادل التجارى القائم بين لبنان وإسرائيل، وأكدت حكومة الوفد كذلك للبنان أن الجنيه الإسترلينى متداول فى لبنان نفسها[١٥].

كما أرسلت حكومة الوفد إلى الحكومة السورية بمعلوماتها عن عمليات تهريب لمواد ومنتجات غذائية تمت عبرها إلى إسرائيل من حلال قرية «المبرد» على بعد ١٠كم من جنين، وأن عرب هذه المنطقة يعملون فى التهريب إلى إسرائيل بالاتفاق مع الحراس على النقاط الأردنية الإسرائيلية، وذلك مقابل مبالغ مالية معينة، وأن حوالى ٢٠٠٠ شخص يشتركون فى هذا التهريب، وأن الواحد منهم يهرب يوميا من ٢٠ إلى ٣٠ كجم يوميا من المواد الغذائية إلى إسرائيل، وقد وصعت حكومة الوفد هذه المعلومات أمام الحكومتين السورية واللبنانية، وأيضاً الأمانة العامة للجامعة العربية حتى يمكن التصدى لهذه العمليات وإيقافها نهائيا[١٦].

وعلى الصعيد الأوروبى، رصدت حكومة الوفد النشاط التجارى بين إسرائيل ودول أوروبا، وطهر أن إسرائيل اعتمدت فى نشاطها التجارى مع هذه الدول على تصدير الموالح - محصول إسرائيل الرئيسى - وأفادت تقارير المفوضين المصريين فى بعض بلاد أوروبا أنه تم فى ١٤ أغسطس ١٩٥١ صنع باخرة لحساب إسرائيل فى هولندا، وتم تدشينها وتسليمها بحصور وزير مواصلات إسرائيل ووزيرها المفوض فى هولندا، وأن هناك اتفاقاً وقع بين إسرائيل وهولندا[١٧]، وأكدت تلك المعلومات ما ذكرته وكالة ANSA الإخبارية التى أذاعت فى أواخر ديسمبر ١٩٥١ أن لجنة اقتصادية إسرائيلية قد أتمت اتصالاتها بعدة بلاد أوروبية، وأن إسرائيل نجحت فى الاتفاق على تصدير ٤ ملايين صندوق من الموالح إلى بريطانيا التى اعتبرت أول عميل لإسرائيل فى هذا الميدان، كما أكدت نفس الوكالة أن كميات كبيرة من الموالح اتفق على بيعها إلى هولندا والبلاد الإسكندنافية الأخرى، وأن صادرات إسرائيل من الموالح - لو تمت هذه الصفقات - ستبلغ ٦ ملايين صندوق، وأن ذلك يعنى تضاعف صادرات إسرائيل بصفة عامة[١٨].

وعلى الفور وضعت حكومة الوفد خطة ذات اتجاهين: الأول خارجى، وهو محاولة

تعويق الصادرات الإسرائيلية من الموالح إلى هولندا، وذلك بعقد اتفاقات تجارية معها، لتستطيع مصر من خلالها تصدير الموالح المصرية إلى هولندا حتى لا تحتاج الأخيرة إلى موالح إسرائيل. والاتجاه الثانى داخلى يعتمد على التوسع فى إنتاج الموالح وزراعتها داخل القطر المصرى، حتى تستطيع مصر منافسة النشاط التجارى الإسرائيلى فى مجال الموالح والغريب أن حكومة الوفد عندما درست هذا الموضوع مع وزارة الزراعة، أفادت الأخيرة، بتعذر منافسة إسرائيل فى مجال تصدير الموالح، لأن إنتاج مصر يكفى بالكاد السوق المحلى، وأمام ذلك لجأت حكومة الوفد إلى محاولة زيادة المزروع من الموالح فى مصر[١٩]. وتشير الأوراق المتداولة بين مصلحة الاقتصاد الوطنى والخارجية المصرية إلى جدية حكومة الوفد فى هذا المشروع، ولوحظ قيام مصلحة البساتين المصرية بعمل الدعاية والإرشادات اللازمة للتوسع فى زراعة الموالح فى الوجه القبلى، وإنشاء هذه المصلحة بالفعل مشاتل جديدة ببعض النواحى لمد الزراع بالشتلات الممتازة من أصناف الموالح[٢٠].

وكما حالت ظروف مصر الداخلية بين حكومة الوفد والمنافسة السريعة للتجارة الإسرائيلية مع بعض الدول، أو القضاء على هذه التجارة والحد من آثارها القريبة، حالت كذلك بعض القوانين فى الحد من سيطرة حكومة الوفد على عمليات تهريب المنتجات المصرية نفسها إلى السوق الإسرائيلى. فعندما علمت حكومة الوفد أن القطن المصرى يعاد تصديره من بعض الدول الأوروبية إلى إسرائيل، وخاصة عبر إيطاليا، ولما كان ذلك يتم بطريقة غير قانونية وعلى مراكب صغيرة تتردد بصفة مستمرة على موانئ إسرائيل، فلم تجد حكومة مصر نفعاً من الاتصال ومحادثة الحكومة الإيطالية للحيلولة دون تصدير منتجات مصر إلى إسرائيل، ووضعت حكومة الوفد خطة لمراقبة هذه المراكب بمعرفتها، وكذا مراقبة المصدرين المشكوك فيهم، كما شددت على ضرورة التأكد من جهة السفن التى تحمل القطن المصرى، والتأكد من أنها أفرغت حمولتها فى الدول المصدر إليها فعلاً، وأنها دفعت الرسوم المقررة هناك، خاصة أن حكومة الوفد لاحظت أن بعض السفن كانت تنتظر أياماً فى الموانئ الأوروبية دون أن تفرغ حمولتها، وبعد أيام تبحر بحمولتها إلى إسرائيل[٢١].

وكافحت حكومة الوفد من جهة أخرى تصدير السلع والمنتجات الإسرائيلية إلى مصر والدول العربية، وأصدرت أوامرها إلى مصلحة الضرائب المصرية بألا يتم الاستيراد من الدول التى يشتبه فى أن إسرائيل تصدر عن طريقها منتجاتها إلى الدول العربية وخاصة قبرص، وأن يقتصر الاستيراد من قبرص على المنتجات التى تنتج فيها فعلاً، وظهر أن محصولات قبرص الممكن تصديرها إلى مصر محدودة، ولا تتعدى الرمان والخروب

والبطاطس والبرتقال وبعض أنواع الخمور والنبيذ، أما من حيث المصدر إليها من محصولات مصر فظهر أنها محصولات ومنتجات لا تتفق وحاجات قبرص الفعلية فى الأحوال الطبيعية، ومن هنا تأكد لحكومة الوفد أن قبرص هى حلقة انتقال المنتجات والسلع المصرية والعربية والإسرائيلية من طرف إلى آخر، وعلى ذلك شددت الحكومة المصرية على ضرورة اتباع وتنفيذ تعليماتها فى هذا الصدد(*).

ولابد من الإشارة إلى أن النشاط التجارى الإسرائيلى قد امتد أيضاً إلى دول أمريكا الجنوبية، وهو الأمر الذى رصدته حكومة الوفد عن طريق ممثليها فى هذه الدول، وتم التأكد من وجود حسابات لإسرائيل قدرت بنحو مليونى دولار لدى حكومة أورجواى وحدها، وكان هذا على حساب شراء لحوم ومواشى تصدر إلى إسرائيل(٢٢). ولاشك أن إسرائيل هدفت من تعاملها مع دول أمريكا اللاتينية ضرب المقاطعة العربية، وأن تتمكن عن طريق عظم تجارتها مع هذه الدول أن تحقق نصراً دبلوماسيا على العرب بكسب أصوات هذه الدول فى مجلس الأمن عند مناقشة القضية الفلسطينية.

ويجد الدارس أن ثمة تسيقاً بين حكومة الوفد والدول العربية لقطع الطريق على المنتجات الإسرائيلية، ولتدمير كل محاولات إسرائيل فى إخفائها لمنتجاتها بمساعدة بعض الدول الأخرى، فاتخذت حكومة مصر بالتعاون مع الحكومات العربية بعض الإجراءات للتعرف على أنواع البضائع الإسرائيلية، التى تشترك بها إسرائيل فى المعارض الدولية. وبدأت حكومة الوفد فى تنفيذ هذه الإجراءات خلال معرض تركيا الصناعى الذى أقيم فى أزمير عام ١٩٥١، حيث تعرف مندوبو حكومة مصر على أوصاف السلع والمنتجات الإسرائيلية وكذا الماركات والعلامات المميزة التى تحملها وتميزها عن البضائع الأجنبية الأخرى المشابهة لها، وما إلى ذلك من المعلومات التى مكنت حكومة الوفد من مواصلة تصديها مع الحكومات العربية لإحكام المقاطعة العربية لمنتجات إسرائيل(٢٣).

كما يلاحظ أن حكومة الوفد تتبعت نشاط إسرائيل التجارى ومقوماته داخل إسرائيل نفسها، ففى أكتوبر ١٩٥١ تم رصد خطوات إسرائيل واستعداداتها لإنشاء السوق التجارى الذى عزمت على إقامته مع بداية عام ١٩٥٢، ووضعت حكومة الوفد عدة دراسات لضرب هذه الاستعدادات ولتعويق دعاية إسرائيل التجارية بصفة عامة(٢٤).

ووجدت حكومة الوفد أنه من الضرورى إيقاف المد المتزايد فى العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل ودول أفريقيا، وحاولت تحجيم هذه العلاقات بشتى الوسائل، خاصة مع دول كأثيوبيا، لمصر معها علاقات قديمة، فقد زار أثيوبيا فى عام ١٩٥١ ستة من كبار

المسئولين الإسرائيليين لمباحثة الحكومة الأثيوبية فى أمر تنمية العلاقات التجارية بين البلدين، واستمرت تلك الزيارة الإسرائيلية لأثيوبيا أسبوعاً، عاد بعده الوفد الإسرائيلى إلى بلاده عن طريق إستئجار طائرة من الخطوط الجوية الأثيوبية، وسافرت بهم عبر أسمرة، وأكد رئيس الخطوط الجوية الأثيوبية أن الطائرة التى أقلت الوفد الإسرائيلى هبطت فى مطار بورسودان فى طريقها إلى إسرائيل(٢٥).

وفى سبتمبر ١٩٥١ رصدت حكومة الوفد زيارة شخصيتين كبيرتين إسرائيليتين لأثيوبيا، هما «أرجمون» و«شتريك»، وظهر أنهما زارا بعض بلاد شرقى أفريقيا، واتصلا بحكوماتها المحلية، كما رارا إمبراطور الحبشة، وعلمت حكومة مصر أن مجمل العرض الإسرائيلى للحبشة دار حول تزويد الحبشة لإسرائيل باللحوم والأغنام فى مقابل استيراد الحبشة منتجات ومصنوعات إسرائيلية(٢٦)، وكانت إسرائيل قد اتجهت فى ذلك الوقت لتطوير علاقاتها مع أثيوبيا من مجرد تهجير يهود الحبشة إلى إسرائيل - كما كان الوضع منذ عام ١٩٤٨(*) - إلى تدعيم علاقاتها التجارية معها، خاصة بعد أن تخطت إسرائيل حاجز الاعتراف الدولى بها، وبعد أن أصبحت عضواً فى هيئة الأمم المتحدة، ومن ثم أصبح توثيق العلاقات التجارية الإسرائيلية - الحبشية هدفاً سعت إليه إسرائيل بكل قوة منذ عام ١٩٥٠، لضرب الحصار البحرى المصرى ولتخريب المقاطعة العربية التى كانت تعمل مصر مع الدول العربية بكل السبل لإحكام تنفيذها.

ووقفت حكومة الوفد على العديد من مظاهر النشاط التجارى المتنامى بين إسرائيل وأثيوبيا، حيث وضح استيراد إسرائيل للبن من أثيوبيا بدلاً من البرازيل عن طريق جيبوتى والعقبة، كما نشطت إسرائيل فى استيراد العدس والفاصوليا والجلود الخام التى تصدر من أثيوبيا إلى إسرائيل عن طريق جيبوتى وليس عن طريق بورسودان، نظراً للتشدد المصرى فى محاربة العلاقات التجارية بين إسرائيل والسودان، وظهر أيضاً أن البضائع كانت ترسل من أثيوبيا إلى إسرائيل مباشرة عن طريق العقبة، أو إيطاليا، ثم يعاد تصديرها إلى إسرائيل(٢٧).

وحاولت حكومة الوفد من جهتها محاربة وإيقاف النمو المتزايد التجارى بين إسرائيل وأثيوبيا بتنشيط تجارة مصر مع أثيوبيا حتى لا تحتاج الأخيرة إلى إسرائيل، ورأت حكومة الوفد عند دراسة هذه المسألة أن حكومات الأقلية المصرية السابقة قصرت كثيراً فى الاتجاه نحو تدعيم العلاقات التجارية مع أثيوبيا، لاسيما أن أثيوبيا لها علاقاتها التاريخية مع مصر من خلال الكنيسة والتمثيل القنصلى والسياسى القديم(٢٨).

ولاشك أن الاحصاءات عبرت بشكل صارح عن إغفال وتقصير مصر فى التعامل التجارى مع أثيوبيا، فقد دلت هذه الإحصاءات على هبوط متزايد فى معدلات التجارة بين مصر وأثيوبيا، فى حين دلت الإحصاءات على أن إسرائيل ـ التى لم تعترف بها أثيوبيا حتى ذلك الوقت اعترافاً رسمياً ـ سبقت مصر فى تبادلها التجارى مع أثيوبيا، بل وتمكنت إسرائيل إلى حد ما ـ كما جاء على لسان وزير مصر المفوض فى أثيوبيا ـ من قطع خط الرجعة بين مصر وأثيوبيا فى المجال التجارى، فى مناخ من الثقة بدا واضحاً على علاقات إسرائيل بأثيوبيا[٢٩]. وعندما درست حكومة الوفد التقارير التى طلبتها حول العلاقات التجارية بين مصر والحبشه، اتضح لها أن العلاقات كانت شبه معدومة فى فترة ما قبل الحرب العالمية التانية، وأن واردات مصر من الحبشة، أكبر بكثير، ولا تقابلها بأى حال من الأحوال صادرات مصر إليها، وظهر أن الحال استمر على هذا النحو حتى عام ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠، مما أدى إلى مديونية الميزان التجارى المصرى وعدم استطاعة مصر الإيفاء بديونها للحبشة. وعلى الفور اتحدت حكومة الوفد عدة قرارات لريادة النشاط التجارى وتنميته مع أتيوبيا حتى تتمكن مصر من إحباط النشاط التجارى الإسرائيلى مع أثيوبيا، واحتمع المسئولون المصريون بمندوب الغرفة التجارية الحبشية الذى رحب بالتعاون التجارى مع مصر، وتم وضع الخطط لتصدير اللحوم والمواشى إلى مصر والأدوية والعقاقير الطبية إلى أثيوبيا[٣٠].

ومن ناحية أخرى اتصلت حكومة الوفد بالجامعة العربية لاتخاذ الإجراءات الكفيلة لضرب العلاقات التجارية النشطة بين إسرائيل وأثيوبيا، خاصة أن اللجنة الاقتصادية لمجلس الجامعة العربية كانت تتحمل العبء الأكبر فى تتبع العلاقات الاقتصادية التى حاولت إسرائيل إنشاءها مع دول العالم، وقد أوصت اللجنة الاقتصادية بضرورة وضع سياسة اقتصادية عملية بعيدة المدى لتنمية العلاقات الاقتصادية العربية الأتيوبية، لإجهاض أى مشروعات اقتصادية بين إسرائيل وأثيوبيا[٣١].

ولم يقتصر اهتمام حكومة الوفد بإيقاف النشاط التجارى المتزايد لإسرائيل مع دول أفريقيا على أتيوبيا فقط، بل بلغ اهتمامها فى هذا الميدان أقصاه عندما واجهت حكومة الوفد العلاقات التجارية القائمة بين إسرائيل والسودان.

وكانت للسودان علاقته الخاصة بمصر، حيث التلاحم الجغرافى داخل وادى النيل، ولاعتبار السودان هو المجال الحيوى الطبيعى لمصر منذ قرون مضت، والمعروف أن مصر لم تنفرد بإدارة السودان، بل شاركته، وحجم من الدور المصرى هناك الوجود البريطانى

ونفوذه، وكان خطر استمرار ونمو تجارة إسرائيل مع السودان خطراً على أمن مصر ذاتها، وخطراً كذلك يهدد بانفصال مصر التام عن السودان، فلم يكن لمصر أى علاقة تجارية أو غيرها مع إسرائيل، بل إن مصر تزعمت المقاطعة العربية الشاملة لإسرائيل، فاتجار السودان مع إسرائيل كان من شأنه تأكيد تميز السودان كإقليم مستقل عن مصر وعن سياستها تجاه إسرائيل، وهو الأمر الذى عملت بريطانيا كثيراً فى ذلك الوقت على تحقيقه. يضاف إلى ذلك أن استمرار تجارة السودان مع إسرائيل كان من شأنه ضرب المقاطعة العربية وخرق الحصار البحرى المصرى المفروض على إسرائيل عن طريق بلد عربى وبسهولة.

ولوضع السودان الخاص بالنسبة لمصر، رأت حكومة الوفد إعداد حجتها القانونية للاستناد إليها عند مطالبة حاكم عام السودان البريطانى بمنع اتجار السودان مع إسرائيل، وكان أول قرار اتخذته حكومة الوفد فى هذا الشأن، أن يتم حجز البضائع المصدرة من السودان إلى إسرائيل ودفع ثمنها للتجار السودانيين، واتصلت حكومة مصر مع وكالة حكومة السودان بمصر لتنفيذ ذلك(٣٢).

وجاءت صعوبة تنفيذ قرار مصر السابق لتعنت الجانب البريطانى الذى تهاون فى أداء واجبه نحو مصر، باعتبارها إحدى دولتى الحكم الثنائى للسودان، حيث ظهر أن حاكم عام السودان البريطانى تعمد إهمال تحويل تجارة السودان إلى مصر بدلاً من إسرائيل. هذا إلى جانب أن إسرائيل كانت تشترى محصولات السودان بأضعاف أثمانها، مما كان له أثره البالغ فى استمرار كبار تجار السودان بمساعدة الحاكم العام البريطانى فى التعامل مع إسرائيل(٣٣).

وأمام ذلك لم تجد حكومة الوفد بدا من إغلاق المياه المصرية فى وجه السفن التى تحمل تجارة السودان إلى إسرائيل، فتم فى أكتوبر ١٩٥٠ مصادرة شحنة من الكسب فى بورسعيد كانت مصدرة من السودان إلى قبرص ومنها إلى إسرائيل، كما تم ضبط الباخرة «توفيق» التى رفعت العلم السورى مارة فى قناة السويس قادمة من بورسودان، وتبين لرجال مجلس الغنائم المصريين أن شحنة هذه الباخرة كانت فى طريقها من بورسودان إلى حيفا(٣٤).

ولخطورة استمرار التجارة بين السودان وإسرائيل، اتخذت حكومة الوفد قراراً فى ٥ يونيو ١٩٥١ باعتبار البضائع السودانية فى حكم البضائع المصرية، وعدم السماح بتصديرها إلى إسرائيل، وذلك إثر اجتماع وزارتى الخارجية والمالية واتصلت حكومة

الوفد عقب ذلك بحاكم عام السودان لاستصدار تشريع خاص فى هذا الشأن(٣٥). وعند مراوغة حاكم عام السودان فى إصدار أى تشريعات لقطع الطريق على تجارة السودان مع إسرائيل، شددت مصر من حصارها البحرى لمنع اتصال السودان بإسرائيل تجاريا، وأصرت حكومة الوفد على ضبط الباخرة البريطانية Benvrakıe التى وصلت إلى ميناء بورسعيد فى ٣١ أكتوبر ١٩٥٠، فعلى الرغم من أن أوراق الباخرة كانت تدل على أن خط سيرها من بورسودان إلى روتردام، إلا أن حكومة مصر أصرت على بقاء السفينة حتى يأتى أصحابها بما يفيد أنها متجهة بالفعل إلى روتردام، وذلك عن طريق القنصل المصرى هناك، ولم يستجب المسئولون عن السفينة، والحق أن مصر شكت بشدة فى أوراق هذه السفينة ووجهة سفرها، خاصة أن شحنتها كانت مرسلة عن طريق بنك باركليز المعروف بشبهة التعامل التجارى مع إسرائيل من فرعه فى بورسودان، ولما قامت حكومة الوفد بتحرياتها تأكدت من أن الوجهة الحقيقية للباخرة البريطانية كانت إلى حيفا(٣٦).

ومن زاوية أخرى نشطت حكومة الوفد فى الاتصال بممثليها فى الخارج للوقوف على معلومات عن الشركات التى تساهم بسفنها فى النقل التجارى بين السودان وإسرائيل، وجاءت تقارير مفوضى مصر تحذر حكومة الوفد من السماح بمرور بعض البواخر التى يشتبه فى استيرادها المحصولات من السودان لصالح إسرائيل. وعلى سبيل المثال كانت شركة Textılimport - إحدى المؤسسات التابعة للحكومة الرومانية - قد طلبت التصديق على إقرار صادر منها باستيراد ١٤٠ طنا من الفول السودانى لاستعمالها الخاص، وليس لإعادة تصديرها من رومانيا لأى جهة أخرى. وعلى الرغم من سلامة الأوراق إلا أن المفوض المصرى فى رومانيا رفض التصديق، نظراً لأن القائمين على هذه المؤسسة بالذات من اليهود، إضافة إلى أن الفول السودانى لا يدخل ضمن الأعراض التجارية للمؤسسة طالبة التصديق، حيث كان عملها المعروف عنها لا يتعدى استيراد المنسوجات. وعلى ذلك رفضت حكومة الوفد منح هذه الشركات ومثيلاتها التصديق اللازم باستيراد محصولات السودان، لتأكدها من أن المحصولات يعاد تصديرها من رومانيا إلى إسرائيل(٣٧).

وأمام الضغط المصرى المتزايد على حكومة السودان لمنع تجارتها مع إسرائيل، رد حاكم عام السودان وألقى بتبعات هذه التجارة على مصر، وبأن إنجلترا لا تملك الاتجار مع إسرائيل إلا فى بلادها هى أو فى البلاد التى تقع تحت سيطرتها، أما السودان فمصر شريكة فى حكمه، وأن مصر هى الوحيدة التى تملك حق البت فى هذا الموضوع. وعلل حاكم عام السودان تجارة الأخيرة مع إسرائيل بالرغبة فى تحقيق الرفاهية لأبناء السودان، خاصة

أن الشركات الوطنية فى السودان هى التى تقوم بهذه التجارة مع إسرائيل. كما أشار الحاكم العام إلى أن حكومة السودان على استعداد لتفضيل مصر على إسرائيل فى المجال التجارى. لكن لم تقتنع حكومة الوفد بمبررات حاكم عام السودان، وأكدت له أن تجارة السودان مع إسرائيل على أى شكل هى مسألة خروج على الاتفاقيات، وعمل غير قانونى قبل أى شىء آخر(٣٨).

وعلى صعيد آخر لجأت حكومة الوفد إلى خبيرها الاقتصادى فى الخرطوم، وأصدرت إليه تعليمات خاصة بحصر البضائع السودانية التى تحتاج إليها مصر، كما أطلقت يده فى التعامل التجارى باسم مصر مع الشركات الوطنية فى السودان لتحويل المحصولات السودانية إلى مصر بدلاً من إسرائيل(٣٩).

وتعاونت حكومة الوفد مع الجامعة العربية فى الاحتجاج لدى السفير البريطانى فى القاهرة، ووضحت أن أبناء السودان أنفسهم أرسلوا إلى الجامعة العربية يشكون قيام بعض التجار فى السودان بالتعامل مع إسرائيل، وطالبت مصر والجامعة فى هذا الاحتجاج بمنع هذه التجارة، استناداً لاستمرار حالة الحرب بين مصر وإسرائيل، وأن قيام السودان بهذا العمل يعد عملاً عدائيا بالنسبة لمصر والبلاد العربية، وأن مصر هى صاحبة الحق فى طلبها طبقاً للمادة ١١ فقرة ١٥ من معاهدة ١٩٣٦(٤٠). والحق أن الجامعة العربية قد ضربت مثلاً قويا فى احتجاجها على تجارة السودان مع إسرائيل، حيث ذكرت أن السكرتير القضائى لحكومة السودان وهو بريطانى قد أفتى فى عام ١٩٣٩ بأن الحاكم العام فى السودان ليس له الحق فى القيام بإعلان الحرب على المحور إلا بالرجوع أولاً إلى مصر، وأن مصر فى ذلك الوقت قد آثرت الحياد وتجنيب البلاد ويلات الحرب، ومن ثم لم يصدر قرار من حكومة السودان بإعلان الحرب على المحور، تنفيذاً لسياسة مصر وموقفها فى هذا الصدد، وأنه قياساً على ذلك فلابد من الرجوع إلى مصر فى كل ما يختص بالتعامل الخارجى للسودان مع أية دولة أجنبية، كما ذكرت الجامعة العربية فى احتجاجها أن السودان قد تبرعت بالمال والجنود، وأن ذلك لم ينقطع طيلة حرب فلسطين(٤١).

وبالتنسيق مع حكومة الوفد والجامعة العربية، قررت اللجنة السياسية للجامعة شراء الفائض من السلع السودانية مهما كان حجمه أو سعره، لمنع التجارة مع إسرائيل(٤٢)، وأبلغت الجامعة حكومة السودان بذلك حتى تغلق الباب على دعوة الحاكم العام الذى ذكر من قبل أنه لا يستطيع منع الرفاهية عن السودانيين(٤٣).

والواضح أن حكومة الوفد بدءاً من يناير ١٩٥١ قامت بوضع خطة محكمة للوقوف

على أبعاد التعامل التجارى القائم بين السودان وإسرائيل، واشترك فى تنفيذ هذه الخطة كل من المخابرات العسكرية المصرية وإدارة الرقابة بوزارة الداخلية والجمارك المصرية والمراقبة العامة للتصدير بوزارة المالية، وكذا ممثلو مصر فى سفاراتها ومفوضياتها فى أوروبا، خاصة فى قبرص وإيطاليا ولندن(٤٤).

ووضح لحكومة الوفد أن التجارة بين السودان وإسرائيل كانت تتم بين ميناءى بورسودان وحيفا، وكان الاتفاق يتم فى الغالب بين طرفى هذه التجارة على أن الأسعار النهائية تسليم حيفا، كما وضح أن لندن مثلت المحور الأساسى لهذه التجارة، حيث إن بنك باركليز هو المنظم والضامن لمعظم الصفقات التجارية بين السودان وإسرائيل(٤٥).

وظهر بوضوح أن بنك باركليز فى لندن استغل نفوذ الحاكم العام البريطانى فى السودان وإهماله طلب مصر بمنع التجارة السودانية ـ الإسرائيلية، وقام البنك بتوجيه معظم المحصولات الأثيوبية والسودانية إلى إسرائيل، وكان البنك يستغل فرعه فى أسمرة لإتمام معظم الصفقات. وأمام الضغط المصرى فى مراقبة هذه التجارة استخدم بنك باركليز الاتصالات الشفرية عند الاتصال بعملائه فى السودان وإسرائيل، فقد أرسل هذا البنك فى أبريل ١٩٥١ إلى فرعه بأسمرة كى يرسل الأخير رسالة إلى الخرطوم لإتمام صفقة لتوريد ٤٠ ألف طن بذرة قطن سودانى إلى إسرائيل بسعر ٣٩ ألف جنيه مصرى تسليم مخزن بورسودان، وأصدر البنك أوامره بعدم الإشارة إلى حيفا فى رسالته إلى الخرطوم(٤٦).

ولم يكن بنك باركليز فى لندن الوحيد المتهم بإتمام الصفقات التجارية بين السودان وإسرائيل، فقد ساهم فى ذلك أيضاً بنك «هابروس» وأتم العدبد من الصفقات بين إسرائيل والسودان(٤٧). وكان لهذا البنك الأخير مع بنك «باركليز» تعامل نشط مع البنك العثمانى فى فلسطين، لدعم وضمان ونمو النشاط التجارى بين السودان وإسرائيل(٤٨)

ولابد من الإشارة إلى أن موانئ السودان لم تكن هى الوحيدة منفذ التجارة السودانية مع إسرائيل، فقد كانت أتيوبيا محطة مهمه ورائجة لتصدير محصولات السودان إلى إسرائيل، فقد صبطت المخابرات المصرية برقية سرية من تل أبيب إلى عدن بخصوص عقد صفقات لتصدير الذرة السودانية، وأوضحت هذه البرقية أن الدفع سيتم بالإسترلينى للتجار الأثيوبيين تسليم حيفا عن طريق قناة السويس. كما وضحت ذات البرقية أن الاتصال مع تجار أتيوبيا للتوريد يجب أن يكون قبلها بـ١٥ يوماً، كى يحاول هؤلاء الحصول على رخصة التصدير(٤٩).

كما أشارت بعض البرقيات إلى دور يهود اليمن كوكلاء عن كبار تجار السودان فى تصدير محصولات السودان إلى إسرائيل، حيث أشارت هذه البرقيات إلى شروط يستوصحها التجار لعقد صفقات الذرة السودانية وأن أهم شروطهم كانت صرورة الدفع فى عدن نفسها(٥٠).

ولاشك أن إسرائيل كانت فى أشد الحاجة لمحصولات السودان: القطن وبذرة القطن والذرة والأرز وقش الأرز وكسب السمسم والصمغ العربى والمولاس(٥١).

والعريب أن تجار السودان كانوا يواجهون نقص بعض الغلال المطلوب تصديرها لإسرائيل بتصدير المحصولات المصرية ذاتها، مستغلين سهولة الحصول عليها من التجارة مع مصر لسد الحاجة التصديرية الملحة إلى إسرائيل خاصة الأرر وقش الأرر المصرى. فقد صدرت رسالة من «خايون فرانكو» المستورد فى تل أبيب إلى «أبروس» أحد الوكلاء التجاريين فى الخرطوم لإحضار عينات من قش الأرز الخاص بصناعة المكانس من محصول مصر، وكان التمن بالدولار تسليم حيفا والتسليم فوراً(٥٢).

وعدا المحصولات الزراعية كان السودان يصدر إلى إسرائيل الثروة الحيوانية التى تحتاجها إسرائيل بأنواعها، سواء للذبح أو للتربية والانتفاع، وكثيراً ماتم تصدير الحيوانات المطلوبة بالطائرات من السودان إلى تل أبيب مباشرة. وكانت معظم صفقات تصدير الحيوانات تتم تحت إشراف وضمان بنك باركليز الذى كان يتعامل مع كبرى المزارع بالحرطوم، حيث أوقف هذا البنك إنتاج هده المزارع حكراً لخدمة التصدير إلى إسرائيل(٥٣).

ولاشك أن النفوذ البريطانى فى السودان قد يسر كثيراً تصدير المحصولات والحيوانات من السودان إلى إسرائيل، ضارباً بالحصار المصرى والمقاطعة العربية عرض الحائط، حتى يمكن القول باطمئنان إن إنجلترا لم تساهم فى إثراء ونمو التجارة السودانية مع إسرائيل خلال تلك الفترة فحسب بل أمنت أيضاً قيام نوع من التكامل الرراعى بين السودان وإسرائيل. وقد أقلق دلك بشدة حكومة الوفد فى مصر، خاصة بعد أن أكدت البرقيات السرية المتداولة بين لندن وحكومة السودان أن السودان اعتاد توريد طائرات إلى إسرائيل «للتعفير» أى لمقاومة الآفات الزراعية هناك، كما ظهر من النص الإنجليزى للبرقية أن الطائرات السودانية استخدمت فى مجال الزراعة بتوسع فى إسرائيل(٥٤).

ويلاحظ أن الوسطاء والوكلاء المتعاملين فى التجارة السودانية-الإسرائيلية حمل معظمهم الجنسية اليونانية، وكان أشهر هؤلاء «حاليمكس»، «سركيس أرمر مليان»،

«أورميكا»، «ابروسى»، «جاليرمان جالفيد»، «كونتميخا لوس»، «ماركوليدس»[٥٥]، وفى ذات الوقت تأكد لحكومة الوفد من مصادرها أن التجار اليهود فى الخرطوم هم المسيطرون الحقيقيون على تجارة السودان مع إسرائيل والموجهون لها، فكانت أغلب الصفقات تتم عن طريقهم، إما لصالحهم مباشرة وإما لصالح التجار اليونانيين نظير عمولة طائلة، أو لصالح الوطنيين السودانيين بذات العمولة. وكان بيت «إخوان جاعوه» هو أشهر البيوت التجارية اليهودية فى السودان التى تعاملت وسيطرت على التجارة السودانية مع إسرائيل، وكان هذا البيت اليهودى هو همزة الوصل الأساسية بين الخرطوم وتل أبيب[٥٦].

والباحث فى أوراق حكومة الوفد التى اهتمت بعلاقات السودان التجارية مع إسرائيل يلاحظ أن شركات وسفناً معينة نقلت النصيب الأكبر من المحصولات السودانية إلى إسرائيل، فقد ساهمت سفن لشركات أجنبية مختلفة يونانية وقبرصية وبنمية فى هذا المجال، واشتهرت السفينة Kotka التى عملت مباشرة بين بورسودان وحيفا بانتظام بنقل محصولات السودان إلى الموانئ الإسرائيلية، وكذا السفينة Emıly Marsk والسفينة Rilhelm Torkı اللتان عملتا بين السودان وجيبوتى وحيفا عبر رأس الرجاء الصالح، وأيضاً السفينة «فيلادلفيا» و«مرجاديسيو» اللتان حملتا بضائع السودان عبر المياه المصرية إلى الموانئ الأوروبية ومنها إلى تل أبيب، فيما عرف بعملية إعادة التصدير[٥٧].

كما ظهر أن أشهر الشركات التى قامت بنشاط تجارى واضح بين السودان وإسرائيل هما شركتا «همبشير» و«سيجال كمبانى»، وكانتا شركتين إنجليزيتين لهما علاقاتهما الوطيدة مع حاكم عام السودان، ومن ثم حصلت هاتان الشركتان على تسهيلات لا حدود لها للربح من جراء نقل المحصولات السودانية إلى إسرائيل[٥٨].

ولابد من التدليل على أن الرأى العام المصرى - وليس الحكومة المصرية فقط - هو الآخر قد ساوره القلق من جراء التجارة بين السودان وإسرائيل. فقد سأل الشيخ عبدالرازق وهبة القاضى داخل البرلمان المصرى عن المدى الذى وصلت إليه هذه التجارة، وعن إجراءات حكومة الوفد حيالها. وقد استعرض النحاس مخاطباته للحاكم العام بالسودان بشكل مباشر لمنع هذه التجارة، استناداً إلى الحق المصرى فى السودان، وأن حكومة الوفد اعتبرت منذ ٥ يونيو ١٩٥٠ البضائع السودانية فى حكم البضائع المصرية، وأنها طبقت قرارات مجلس الغنائم وضبط السفن بدءاً من ١١ يونيو ١٩٥٠ على البضائع السودانية التى تتجه إلى إسرائيل. كما وضح النحاس أن حكومته أوفدت مدير عام الجمارك

المصرى إلى السودان خلال يونية ويوليو عام ١٩٥٠، لحث المختصين هناك على التعاون لمنع هذ التجارة[٥٩]. كما صرح النحاس لأعضاء البرلمان بأن حكومته لن تسمح باستمرار التجارة السودانية ـ الإسرائيلية، لأن مصر قانوناً مازالت فى حرب مع إسرائيل، وأن مصر حريصة على رفاهية شعب جنوب الوادى، وأن حكومته قررت شراء فائض المحاصيل السودانية لتجنيب السودانيين الخسارة ولمنع التعامل مع بلد غير مرغوب فيه[٦٠].

وكانت حكومة الوفد قد رأت فى دراستها للعلاقة التجارية بين السودان وإسرائيل، أنه على الرغم من تمسكها بأن حالة الحرب بين مصر وإسرائيل مازالت قائمة، فإن مستشاريها القانونيين أكدوا أن تجارة إسرائيل والسودان خارجة قانوناً عن نطاق المرسوم المصرى الصادر فى ٦ فبراير عام ١٩٥٠ الذى منع أى سلع مصرية تنتقل إلى إسرائيل بأى صورة من الصور، وأنه لا يمكن تنفيذ هذا القانون شرعاً فى شأن السودان إلا بالتفاهم مع حكومة السودان، خاصة أن قانون الحظر المشار إليه لا يمكن تنفيذه أصلاً على من أقام خارج مصر. وعلى الرغم من تأكيد حكومة الوفد فى مطالبتها للحاكم العام فى السودان كى يمنع تجارة الأخيرة مع إسرائيل بحكم أن السودان خاضع لمصر وسيادتها، لكن لم يمنع هذا من أن السودان كان بالفعل متميزاً اصطلاحيا وجغرافيا وإداريا عن مصر، هذا فضلاً عن القوانين المصرية والتشريع المصرى، عموماً لم يكن يسرى فى السودان مع الاعتراف بأن إدارة السودان كانت مشتركة «مصرية ـ بريطانية»، بل فى الواقع بريطانية أكثر منها مصرية، وكل ذلك جعل من العسير التسليم حتى من الناحية القانونية البحتة بإمكان منع السودان وسكانه من الإتجار مع إسرائيل، بناء على تشريعات وعوامل أو تعليمات انفردت حكومة وحدها بإصدارها دون تفاهم بشأنها مع حكومة السودان. وعلى ذلك رأت حكومة الوفد أن الحل الوحيد لمنع تجارة حكومة السودان مع إسرائيل لابد أن يأتى بالتفاهم مع حكومة السودان، وإلى أن يؤتى هذا التفاهم أثره قررت حكومة الوفد التشديد والاستمرار فى ضبط وحجز البضائع السودانية المصدرة إلى إسرائيل مع دفع ثمنها للتجار السودانيين، لمنع إسرائيل من الانتفاع بحاصلات السودان فى مجهودها الحربى[٦١].

ولابد من التقرير بأن مسألة تجارة السودان مع إسرائيل كانت أكبر من أن ينظر إليها على أنها مسألة قانونية بحتة، ولذلك لم يقتنع مسئولو حكومة الوفد بالرأى القانونى القاطع فى ذلك أو التعامل على أساسه، فقد كانت المسألة بالغة الخطورة، لأن أكثر ما كان يصدر من

مصر إلى السودان بدون رسوم أو برسوم مخفضة، وكان الجزء المصدر يقتطع من استهلاك الشعب المصرى، وعلى حساب احتياجاته ورفاهيته، وذلك للعلاقة القائمة حينها بين البلدين، وعلى ذلك رأى مسئولو حكومة الوفد أنه لا يصح مطلقاً أن يحرم المصرى فى بلده من منتجاته لتذهب إلى السودان فى طريقها إلى إسرائيل، وهنا قررت الحكومة التوفيق بين الناحية القانونية التى لم تبح إلا التفاهم مع حكومة السودان وبين المصالح المصرية العليا وأمنها القومى، فلجأت إلى التفاهم مع حكومة السودان، وفى نفس الوقت قررت حجز جميع السفن التى تحمل حاصلات ومنتجات سودانية مصدرة إلى إسرائيل ودفع ثمنها لأصحابها(٦٢)

وبينما نشطت حكومة الوفد بكل الطرق فى مراقبة ومنع تجاره السودان مع إسرائيل، نشرت بعض الصحف الأجنبية فى ٢٥ فبراير ١٩٥١ تصريحاً لمسئول إسرائيلى جاء فيه أنه من المتوقع زيادة حركة التجارة بين إسرائيل والسودان خلال عام ١٩٥١ زيادة ملحوظة، وأن السودان صدر إلى إسرائيل عام ١٩٥٠ ما قيمته ٩٥ ألف جنيه(٦٣). والواضح أن إسرائيل هدفت بهذا التصريح بيان فشل الإجراءات المصرية لمنع التجارة الإسرائيلية-السودانية، وتوضيح البون الشاسع بين سياسة البلدين- مصر والسودان- فى نظرة كليهما إلى إسرائيل. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل أكد السودان نفسه على لسان وكيل وزارة التجارة السودانى أن الغرفة التجارية السودانية طلبت زيادة التجارة مع إسرائيل، بحجة الزيادة الكبيرة فى البضائع السودانية الموجودة فى البلاد(٦٤).

وأمام هذا التحدى الإسرائيلى والاستمرار السودانى فى التجارة مع إسرائيل، شددت حكومة الوفد من إجراءاتها لضرب تلك التجارة بعد أن أصبح طريقها الرسمى والمعتاد عبر رأس الرجاء الصالح بعيداً عن أعين السلطات المصرية، وقامت حكومة الوفد بوضع السفن والتجار السودانيين الذين يتعاملون مع إسرائيل فى القائمة السوداء بدءاً من أغسطس ١٩٥١ وحتى لا يمنح هؤلاء أى تسهيلات من أى نوع فى أى وقت، ولذا أصبح أمراً معتاداً عرض الحالات المشتبه فيها على لجنة التبادل التجارى بين مصر والسودان لتأكيد الاشتباه من عدمه(٦٥).

كما قامت حكومة الوفد بحصر البيوت التجارية السودانية المتعاملة مع إسرائيل، عن طريق خبيرها الاقتصادى بالسودان. وكان من نتيجة ذلك الإجراء أن وضعت حكومة الوفد التاجر السودانى الكبير «سيد البربرى» فى القائمة السوداء، حيث ثبت أن هذا التاجر قام ببيع ١٠٠٠ طن بذرة قطن سودانى إلى إسرائيل حملتها الباخرة Kotka التى

غادرت بورسودان فى ٢٠ فبراير ١٩٥١ إلى حيفا، كما ثبت أن هذه الباخرة استأجرها «إخوان جاعوه» التجار اليهود بالخرطوم لنقل مشترياتهم من محاصيل السودان إلى إسرائيل وعلى ذلك تقرر منع هذا التاجر من الاتجار فى المواد المصرح بشحنها من مصر إلى السودان(٦٦)، كما تم إدراج اسم الباخرة Kotka فى القائمة السوداء، ومنع الشركات المصرية من التعامل معها، كما اتصلت حكومة الوفد بالدول أعضاء الجامعة العربية لذات الغرض(٦٧).

كما تم إدراج اسم الباخرة Rılhelm Torkildsem فى القائمة السوداء، حيث تأكدت حكومة الوفد من أنها كانت متجهة إلى جيبوتى، وأنها بدأت رحلتها من السويد بتاريخ ١٩/ ٧/ ١٩٥١ إلى ميناء بورسودان، الذى وصلته فى ٩/ ٩/ ١٩٥١، وأنها شحنت من هناك ٣٣٣٥٥ جوال بذرة قطن برسم حيفا عبر رأس الرجاء الصالح، ووصلت حيفا بالفعل فى ٦/ ١١/ ١٩٥١ ثم إلى استوكهولم، ولما كانت البضائع التى أفرغت فى حيفا فى حكم البضائع المصرية المحظور إرسالها إلى إسرائيل خاصة أن الكسب من المهربات الحربية، كان قرار حكومة الوفد بإدراج هذه الباخرة فى القائمة السوداء، ومنع الشحن والتموين عنها فى الموانئ المصرية(٦٨).

ثانياً: الحكومة الوفدية وتطوير الإدارة المصرية فى غزة:

لاشك أن استمرار إسرائيل فى طرد عرب فلسطين لتهويد الأراضى العربية قد زاد من صعوبة إدارة مصر لمنطقة غزة(*)، وكان على حكومة الوفد أن تتعامل مع ٢٠٠ ألف لاجئ(**) داخل غزة، عدا أهلها، وكان عددهم ١٠٠ ألف تقريباً، وكانت الكويكرز(***) إحدى هيئات الإغاثة هى المنوطة بالاتفاق مع الحكومة المصرية على توزيع الإعانات ورعاية اللاجئين فى منطقة غزة(٦٩).

وكان تدهور الوضع الاقتصادى للاجئين وصعوبة تموين الأهالى فى غزة أكبر المشكلات التى واجهت حكومة الوفد(٧٠)، خاصة أن «الكويكرز» قررت أن ميزانيتها الخاصة بتموين اللاجئين تنتهى فى أول أغسطس ١٩٥٠، إلى جانب أن هذه الهيئة تجاهلت تماماً أهالى غزة الأصليين، وقررت أن تعريف اللاجئ لا ينطبق عليهم، وبالتالى قررت أنها كهيئة لاجئين غير مختصة بتموين هؤلاء الأهالى(٧١).

وكان لابد لأهالى غزة أن يدفعوا نقداً للحصول على احتياجاتهم الأساسية، على الرغم من أن ٩٠٪ من سكان غزة الأصليين قد فقدوا أراضيهم الزراعية(*) التى أصبحت

تحت سيطرة إسرائيل، إلى جانب أن كثيراً منهم باع أراضيه تحت الاحتلال إلى بعض المغامرين والسماسرة العرب بأثمان بخسة جدا حتى يمكنهم إيجاد المال اللازم لإعانة أسرهم(٧٢).

ومن رسائل الحاكم الإدارى العام لمنطقة غزة إلى مصطفى نصرت وزير الحربية والبحرية فى ١٤ مايو ١٩٥٠ نستشف مدى البؤس والشقاء الذى وصلت إليه أحوال اللاجئين فى غزة والمنطقة عموماً، لاسيما أن هيئة الإغاثة لم تمد اللاجئين هناك إلا بما يمنعهم فقط من الموت، وظهر أنه لا علاقة لهذه الهيئة بالملبس والمسكن وأوجه الحياة الأخرى(٧٣).

ووضح أن صعوبة الحياة فى غزة بدأت تدفع أهلها واللاجئين للثورة على الإدارة المصرية، وقد حاول الحاكم العام المصرى هناك لفت نظر حكومته إلى ذلك عندما ذكر أنه يخشى نفاد صبر اللاجئين، وأن يختلط الأمر على الحكومة بين قتال اليهود أو قتال من حضرت الإدارة المصرية لإنقاذهم(٧٤). كما وصف الحاكم العام لحكومته ما وصلت إليه الحياة الاجتماعية من السوء فى غزة نتيجة البطالة التى زادت من فساد الأخلاق والمبادئ الهدامة، وأيضاً انتشار توزيع المنشورات الشيوعية وغيرها. ويدلل الحاكم العام على السخط ضد الإدارة المصرية إلى الحد الذى حدا بأحد خطباء الجمعة فى غزة إلى الحض على كراهية الحكم المصرى، الأمر الذى لم يجد معه الحاكم العام من أن يشير على حكومته بأحد أمرين: إما اتباع أسلوب مثل أسلوب الجيران(*) وترك المنطقة، وإما محاولة وضع حد لتردى الأوضاع فى غزة وبصورة حادة(٧٥). هذا فى الوقت الذى طلب فيه البكباشى محمود على حسن قائد مكتب مخابرات فلسطين من حكومة الوفد العمل على زيادة المعونة المادية لأهالى غزة واللاجئين فيها إذا كانت مصر تفضل استمرارها فى المنطقة(٧٦).

وإذا كانت حكومة الوفد قد بدأت بالفعل بعد التقارير السابقة التى وضحت الحالة السيئة لمنطقة غزة دراسة الأحوال فى غزة لوضع أساليب جديدة للإدارة هناك تحسن بها الأوضاع، فقد كان لأهالى المنطقة رأيهم فى كيفية تحسين هذه الأوضاع، خاصة بعد أن قام الملك عبدالله حاكم شرقى الأردن بضم الضفة الفلسطينية للأردن، ورفع الفلسطينيون فى غزة مطالبهم إلى حكومة الوفد بضم منطقة غزة إلى مصر، وطلب زعماء غزة السفر إلى مصر لتكرار طلبهم فى هذا الشأن(*).

ومن جانبها حاولت الهيئة العربية العليا منذ مارس ١٩٥٠ وضع الحلول المناسبة لمشكلة اللاجئين داخل منطقة غزة، وتقدمت الهيئة بمذكرة إلى حكومة الوفد فى مارس ١٩٥٠

وضحت فيها رؤيتها، وكانت هذه الرؤية تعتمد على إيجاد حل عسكرى لهذه المشكلة، بأن تقوم الحكومة المصرية بتسليح وتدريب اللاجئين الفلسطينيين فى منطقة غزة إلى جانب اللاجئين الآخرين داخل القطر المصرى، حتى يكون هؤلاء نواة لقيادة فلسطينية عسكرية. ثم عادت الهيئة العربية العليا فى ٢٨ ديسمبر ١٩٥٠ وقدمت إلى حكومة الوفد مذكرة أخرى وضحت فيها المطامع اليهودية فى مصر ولاسيما منطقة سيناء، وأشارت إلى إمكان الاستفادة من اللاجئين الفلسطينيين بتحويلهم إلى مجاهدين للمشاركة فى دفع كل اعتداء مرتقب من اليهود على سيناء وعادت الهيئة العربية العليا فى أكتوبر ١٩٥١ بتأكيد ما جاء بمذكراتها السابقة إلى حكومة الوفد من رغبتها فى تسليح اللاجئين والعرب فى غزة ومصر لإمكان حراسة حدود مصر الشرقية والدفاع عن شبه جزيرة سيناء[٧٧]. وكان من البديهى أن تؤجل حكومة الوفد البت، ثم ترفض تسليح فلسطينيى غزة واللاجئين. فالحكومة المصرية عانت كثيراً من سخط الفلسطينيين فى هذه المنطقة، وكثيراً ما تدخلت بقواتها لمنع اعتداء الأهالى واللاجئين على إدارتها هناك، فكيف تضمن مصر الأحوال فى هذه الظروف بأن تصبح السلاح فى أيديهم دون خطة واضحة ومنظمة؟ إلى جانب أن وضع السلاح فى أيدى أهالى غزة واللاجئين الآخرين كان سيزيد الأمر سوءاً على الحدود المصرية ـ الإسرائيلية فى ظل وجود لجنة الهدنة التى تراقب على هذه الحدود، يضاف إلى ذلك أن تسليح الفلسطينيين فى غزة واللاجئين داخل مصر كان أمراً لا يستقيم بأى حال من الأحوال مع توفير الأمن الداخلى للمجتمع المصرى عموماً، فكيف كانت حكومة الوفد ستضمن بعد تسليحها لـ ٣٠٠ ألف فلسطينى ألا يرتد الرصاص إلى صدرها خاصة مع منعة إسرائيل القوية فى ذلك الوقت؟ وكيف كانت تضمن أن تسليحها للأهالى فى غزة واللاجئين لن يعوق عمل هيئات الإغاثة تماماً؟

واعتمد الحل الذى رأته حكومة الوفد للأوضاع فى غزة على إحكام سيطرتها فى المقام الأول على المنطقة عموماً، لاسيما أن التقارير السرية أوضحت لها أن جماعة «الكويكرز» التى تقوم بتموين اللاجئين فى غزة هى المهيمنة الفعلية على اللاجئين حتى بدت الإدارة المصرية هناك عاجزة تماماً فى إشرافها الكامل على اللاجئين وعدم السيطرة عليهم، خاصة أن جماعة هيئة الكويكرز[*] كانت لها دعايات ومنشورات بين اللاجئين ترغبهم فى الرحيل إلى المنطقة الأردنية، وكان يساعد على ذلك دعاية الإذاعة اللاسلكية الأردنية التى حضت على ذلك خاصة بعد ضم الأردن للضفة الغربية الفلسطينية[٧٨].

ولذلك دخلت حكومة الوفد فى أواخر مايو ١٩٥٠ فى مباحثات مع هيئة الإغاثة

وقدمت مقترحاتها لضمان حسن الإدارة والسيطرة على غزة، فاقترحت من جانبها تعديل الاتفاق بين الهيئة والحكومة المصرية على أساس أن لمصر وحدها الحق فى تحديد عدد وأسماء اللاجئين داخل غزة، وأنه لا يحق لهيئة الإغاثة قطع التموين عن أى لاجئ، وأن لمصر وحدها حق التحقيق فى شكايات اللاجئين، وأنه لا يحق لهيئة الإغاثة الاتصال باللاجئين إلا عن طريق أفراد الإدارة المصرية، وألا يتم إبرام عقود إيجار أو ما شابه ذلك بين الهيئة واللاجئين، وكذا عدم استعمال الهيئة لأى أراض أو إقامة منشآت عليها إلا بموافقة الإدارة المصرية فى غزة. وفى المقابل قدمت هيئة الإغاثة مشروعاً لتعديل الاتفاق مع مصر يضمن لها مميزات وحصانات وإعفاءات لرجالها كتلك الممنوحة لرجال السلك الدبلوماسى الأجنبى، وهو الأمر الذى رفضته حكومة الوفد قطعياً[٧٩]. ودارت المباحثات بين حكومة الوفد وهيئة الإغاثة فى نوفمبر ١٩٥٠ حتى تم عقد اتفاق يوفر للهيئة تسهيل أعمالها إلى جانب حق مصر فى الإشراف الفعلى على هذه الأعمال.

وأمام تشدد حكومة الوفد مع هيئة إغاثة اللاجئين عرضت الأخيرة على مصر إمكانية الاستفادة لتحسين الأوضاع فى منطقة غزة بالموافقة على مشروع «ترومان» أو النقطة الرابعة، وكان لدى هيئة الإغاثة أمل كبير فى قبول حكومة الوفد لهذا المشروع، خاصة أن الميزانية المصرية كانت تتحمل ما يقرب من ٣ ملايين جنيه سويا لإدارة غزة، خلافاً لما كانت تنفقه الحكومة المصرية من خلال وزارة الحربية للدفاع عن المنطقة، ولم تظهر الوثائق المتاحة موافقة حكومة الوفد على هذا المشروع، خاصة بعد أن أكدت الدراسات أنه لا يمكن إقامة أى مشروعات فى غزة ذات جدوى لإعاشة اللاجئين فيها حينئذ، إلى جانب أن موافقة مصر على مشروع النقطة الرابعة كان يتطلب إسهام مصر بمساعدات إضافية تصل فى إجمالها إلى ٥٤٩٠٠ دولار[٨٠].

ويلاحظ أنه فى ذات الوقت جاهدت حكومة الوفد لنقل المهمات اللازمة لإغاثة اللاجئين داخل غزة وخارجها من مأكل وملبس بطائرات السلاح الجوى المصرى، ولم يقتصر الأمر على النقل إلى لاجئى فلسطين فى منطقة غزة بل امتد أيضاً إلى لاجئى فلسطين فى عمان وبيروت. إلا أن عبء النقل وما احتاجه من كثافة لرحلات الطيران من ناحية وتعنت الغرب فى مد مصر بالطائرات من ناحية أخرى أظهر بوضوح أن الاستمرار فى نقل مهمات الإغاثة إلى كل لاجئى فلسطين أمر محال، ولذلك قررت حكومة الوفد بدءاً من شهر مايو ١٩٥٠ قصر النقل إلى لاجئى غزة فقط[٨١].

وعلى جانب آخر وافقت حكومة الوفد على طلب هيئة الإغاثة بنقل بعض الأصناف

من الأغذية والملابس بما قيمته ٤٤٧٩٤٨٠ دولاراً وشحنها إلى غزة بتكاليف شحن قدرها ٣٣٥٣٦٥ دولاراً تحملتها الحكومة المصرية . واشترطت حكومة الوفد حينها أن يستفيد من هذه الأصناف أهالى غزة الأصليون المحرومون من معونة الإغاثة ، وتم فى سبتمبر ١٩٥٠ فتح اعتماد مالى مصرى قيمته ١٠٠ ألف جنيه لتغطية النفقات المطلوبة[٨٢] .

وعلى الرغم من جهود حكومة الوفد لمعالجة الأوضاع المتردية لمنطقة غزة إلا أن الأمور ظلت سيئة إلى حد كبير ، وكان يساعد على ذلك الاضطراب والخلافات التى وقعت بين العرب فى غزة من جراء دعايات الملك عبدالله الذى وعد الكثيرين من أعوانه فيها بالمناصب فى مملكته الجديدة لو تم له ضم غزة . وأشارت بعض مصادر ذلك الوقت إلى أن دعايات الملك عبدالله كانت تنقل إلى غزة عبر جماعة الكويكرز الأمريكية[٨٣] . ولاشك أن الملك عبدالله بعد أن استكمل ضم الضفة الغربية الفلسطينية حاول التوصل مع الهيئة العربية العليا إلى الموافقة على ضم غزة أيضاً ، حيث أشارت أوراق الهيئة العربية العليا التى استطاع بعض الباحثين العثور عليها إلى أن جمال الحسينى وزير خارجية عموم فلسطين نقل إلى أمين الحسينى رئيس الهيئة عرضاً من الملك عبدالله لقبول منصب نائب الملك فى القسم العربى من فلسطين بما فى ذلك منطقة غزة ، إلا أن طلب الملك الأردنى قوبل بالرفض[٨٤] .

وساعد على استمرار الأحوال المتردية فى منطقة غزة تفشى المبادئ الشيوعية لبعض لاجئى فلسطين هناك ، حيث لم تتوقف أخطار هذه المبادئ على غزة دون سواها ، بل امتد أمرها إلى داخل القطر المصرى نفسه ، فقد أشارت تقارير الأمن المصرى إلى قيام «مروان كامل البرق» الفلسطينى الأصل وأحد أعضاء عصبة التحرر الوطنى بتأليف جماعة إرهابية فى مصر لنشر الإرهاب واغتيال بعض الشخصيات السياسية المصرية ، وأفادت التقارير بأن مصطفى النحاس رئيس الوفد الحاكم جاء على رأس قائمة الاغتيالات لهذه الجماعة[*] .

ومنذ أغسطس ١٩٥٠ بدأت حكومة الوفد اتخاذ إجراءاتها الفعالة لتطوير الإدارة المصرية لمنطقة غزة الفلسطينية ، وبطريقة أكثر جدية لإيجاد التسهيلات اللازمة الضرورية لسكان المنطقة ، لتيسير الحصول على المواد التموينية ومعالجة مسائل النقد[**] والإدارة وشئون اللاجئين وغيرها[٨٥] .

واقترح مصطفى نصرت وزير الحربية فى حكومة الوفد إنشاء لجنة من الوزارات المصرية الأطراف فى إدارة غزة ، وهى وزارات الداخلية والخارجية والمالية والشئون

الاجتماعية والتموين والحربية، ليضع أعضاؤها الاقتراحات اللازمة لتحسين حالة سكان منطقة غزة. وبالفعل منذ ٣٠ أغسطس ١٩٥٠ أرسل مصطفى نصرت إلى وزراء هذه الوزارات للموافاة بأسماء المختصين المرشحين لتكوين أعضاء هذه اللجنة، توطئة لعمل القرار الوزارى اللازم لإنشائها(٨٦). وفى ١٦ سبتمبر ١٩٥٠ صدر القرار الوزارى رقم ٤٨٩ بتشكيل اللجنة «الوزارية المصرية لتحسين حالة سكان غزة» على أن يكون أول اجتماعاتها برئاسة وزير الحربية فى ١٩ سبتمبر ١٩٥٠(٨٧).

والجدير بالذكر أن الموضوعات المعروضة بالبحث من قبل اللجنة الوزارية المصرية لتحسين الأوضاع فى غزة تنوعت ما بين اقتصادية لإيجاد الحلول لمسألة تصدير البرتقال الفلسطينى إلى مصر، واستيراد موتورات رفع المياه وزيوت الأشحار لحمايته، وأيضاً لتبديل النقد الفلسطينى ولتخفيض الضرائب عموماً، وأيضاً لدراسة موضوعات تموينية متعلقة بتوفير السكر والموارد الغذائية، وموضوعات ثقافية واجتماعية لقبول طلبة التوجيهى الفلسطينيين الناجحين فى الجامعات المصرية بالمجان مع تكفل حكومة مصر بكافة مصاريف تعلمهم، وأيضاً لحل مشاكل الطلبة الفلسطينيين الدارسين بالمعاهد الأجنبية لتسهيل تحويل الدولارات إليهم(٨٨).

والملاحظة الأولى على احتماع اللجنة الوزارية المذكورة أنها ضمت أعضاء كشفت تخصصاتهم عن رغبة حكومة الوفد الأكيدة لحصار جميع المشاكل الاقتصادية والاحتماعية والأمنية بغزة وبما يضمن سيطرة مصر على المنطقة وتثبيت علاقتها بأهلها من خلال سياسة مصرية طويلة الأجل(٨٩). والملاحظة الثانية أن جدول أعمال جلستها الأولى تضمن طرح ١٨ مسألة تحتاج إلى قرارات فورية، ووضح أن حكومة الوفد أرادت أن ينصب عمل هذه اللجنة على حل أوضاع غزة الداخلية الملحة بالجهود الذاتية المصرية دون أى ارتباط بأعمال هيئة الإغاثة(٩٠). والملاحظة الثالثة أن قضايا التعليم أحذت قرارات بالموافقة من اللجنة المذكورة، وتم فتح باب جديد فى الميزانية المصرية لهذا العرض، إلى جانب أن الموضوعات الأخرى أصبحت قيد بحث كل وزارة فى مجال اختصاصها، وعلى أن يكون البت فيها نهائيا فى الجلسة التالية للجنة الوزارية التى حدد لها تاريخ ٣ أكتوبر سنة ١٩٥٠(٩١).

وفى الميعاد المحدد وافقت لجنة تحسين أحوال غزة على جميع التيسيرات المطلوبة، حيث تم التخفيف من الإجراءات لتسهيل تصدير الموالح ونقلها من غزة إلى مصر بدون إذن استيراد(*)، وكذا تخفيف الضرائب الجمركية بفتح اعتماد قدره ٢٠٠ ألف جنيه

تدفعها مصر لتعويض الفارق عن هذا التخفيف، وأيضاً تمت الموافقة على تخفيض الضرائب عامة فى منطقة غزة، إلى جانب الموافقة على استيراد جميع مستلزمات الزراعة للفلسطينيين فى غزة كالمتبع تماماً مع المصريين. كما وافقت اللجنة على توفير احتياجات غزة من الأسمنت المصرى بمقدار ٢٠٠ طن شهريا. وفى مجال التموين وافقت اللحنة الوزارية المذكورة على توفير المواد الغذائية ومنها السكر بما يكفى استهلاك عزة لمدة ٦ أشهر مقدماً، وذلك اعتباراً من أول أكتوبر ١٩٥٠، كما تمت الموافقة على أن يستبدل بالنقد الفلسطينى النقد المصرى وتشكيل لجنة لهدا الغرض، وتوالت حلسات اللجنة الوزارية لتحسين أحوال غزة لمناقشة ما تبقى من مشاكل فى المنطقة لوضع الحلول الفورية لها ولما بستجد من مشاكل تعرض عليها[٩٢].

ولابد من الإشارة إلى أن الهيئة العربية العليا برئاسة محمد أمين الحسينى ساعدت حكومة الوفد فى محاولات سيطرتها على الأوضاع فى غزة وتحسين أحوال أهلها، فدافعت الهيئة عن علاقة الحكومة المصرية بغزة، وردت على شائعات التمرد والعصيان التى قام بها بعض الأهالى على الإدارة المصرية حتى لو كان بعضها يمس الحقيقة، وكان ذلك رغبة منها فى تقوية علاقة مصر بما تبقى من أراضى فلسطين العربية، وليقينها بأنه لا أغراض ولا أطماع مصرية فى غزة. فعندما نشرت صحيفة المصور المصرية فى ١٤ سبتمبر ١٩٥١ أحباراً عن كراهية سكان منطقة غزة للجيش المصرى والحكومة المصرية، وأن رشاد الشوا[٩٣] الفلسطينى الأصل ونائب الحاكم الإدارى العام قد أشاد برغبة سكان غزة فى الاتصال بالإنجليز والأمريكيين لإنقاذ الأحوال الاقتصادية المتردية فى المنطقة، نفت الهيئة العربية العليا على لسان رئيسها محمد أمين الحسينى ما نشرته المصور المصرية، ودعت نقابة الصحفيين إلى تشكيل وفد لزيارة غزة للتعرف على الحقائق، وأشارت إلى أن هذا نتيجة ضغط اليهود والإنجليز لمحاولة فصم العلاقة بين مصر وغزة، ولتصفية القصية الفلسطينية بصفة نهائية، وقالت إن ثمة مؤامرة صهيونية غربية كى تتنازل مصر عن إدارة غزة[٩٤].

ونشرت الهيئة العربية العليا بيانها للرد على الحملات التى استهدفت خروج مصر من غزة بهدف توفير النفقات التى تنفق بلا مقابل، وجاء فى هذا البيان الذى صدر عن الهيئة فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٥١ أن أهل فلسطين عامة يشكرون مصر ويقدرونها على احتفاظها بقطاع غزة كجزء من فلسطين العربية، وأن الهيئة تنكر وجود أى فلسطينى فى عزة يريد للاستعمار أن يعود إلى أراضيه[٩٥].

وعلى صعيد آخر كان على حكومة الوفد الدفاع عن غزة ضد الخرق الإسرائيلى لحدودها، وكذا مكافحة عمليات التسلل للاجئين من غزة إلى داخل الأراضى التى احتلتها إسرائيل، خاصة أن كثيراً من الاعتداءات الإسرائيلية التى وقعت على الحدود المصرية كانت بحجة منع إسرائيل لهذا التسلل، فضاعفت حكومة الوفد من حجم قوتها العسكرية لحراسة الحدود ولتوعية اللاجئين بمغبة التسلل وآثاره السياسية والاقتصادية(٩٦). كما عملت حكومة الوفد فى ذات الوقت على منع تسلل اللاجئين من غزة إلى لبنان، نظراً لقدرة لبنان وإمكانياته المحدودة، لاسيما أن لبنان استوعب من قبل ١٢٠ ألف لاجئ فلسطينى(٩٧).

ولاشك أن منطقة غزة بموقعها الجغرافى احتلت مكانة كبيرة فى المباحثات المصرية ـ البريطانية بشأن الجلاء البريطانى عن مصر نهائيا خلال عام ١٩٥٠ ـ ١٩٥٢، وهو الأمر الذى أقلق أهالى غزة الفلسطينية كثيراً، حيث نشرت جريدة الأهرام المصرية فى ٧ ديسمبر ١٩٥١ تصريحات على لسان مصطفى النحاس رئيس الحكومة الوفدية من أنه اقترح فى محادثاته مع المارشال سليم خلال شهر يونيو ١٩٥٠ نقل القوات البريطانية المرابطة فى قناة السويس إلى منطقة غزة الفلسطينية، وأبرق الكثير من الفلسطينيين إلى النحاس رئيس الحكومة بقلقهم على مستقبلهم السياسى، وأرادوا استيضاح الأمر من حكومة الوفد نفسها، كما طلب الفلسطينيون أن تنفى حكومة مصر هذه الأنباء. وقد أرسل «إبراهيم البربرى» بغزة إلى النحاس فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥١ يذكر أنه شكا النحاس للملك فاروق بسبب ما نشر على لسان رئيس الحكومة من مقايضة غزة بقناة السويس، وطالب المحامى الفلسطينى النحاس بسحب اقتراحه على وجه السرعة، كما طلب ضم غزة نهائيا إلى مصر(٩٨).

كما قدم محمد أمين الحسينى رئيس الهيئة العربية العليا مذكرة مطولة مباشرة إلى النحاس رئيس الوفد الحاكم ورئيس مجلس الوزراء، وضح فيها مدى دقة المسألة وارتباط كل من فلسطين ومصر بمستقبل واحد، وحذر رئيس الهيئة العليا النحاس من الموافقة على جلاء القوات عن القناة إلى غزة، واستند إلى أن هذا الانتقال لن يحقق الأمن لمصر، بل سيهدد هذا الانتقال سيناء المصرية بصفة دائمة بعد تجاور القوات اليهودية والبريطانية فى المنطقة. كما أشار محمد أمين الحسينى إلى أن مقايضة غزة بقناة السويس ليس مفيداً لبريطانيا نفسها، لضيق مساحة غزة ولعدم استطاعتها احتواء ألوف من القوات البريطانية بأدواتها ومخازنها وعتادها. كما ضمن رئيس الهيئة العربية العليا مذكرته تذكير النحاس

بقرار الجامعة العربية فى ١٢ إبريل ١٩٤٨ الذى قرر أن دخول الجيوش العربية فلسطين هو لأجل إنقاذها لا بهدف احتلالها أو تجزئتها، وأيضاً بقرار اللجنة السياسية للجامعة العربية فى مايو ١٩٥٠ ومصر صاحبة اقتراحه بأن أراضى فلسطين وديعة لدى الحكومات العربية ترد إلى أهلها عند التسوية النهائية[٩٩].

وغنى عن البيان أن النحاس وحكومته اهتموا كثيراً بطمأنة الفلسطينيين على مستقبل غزة العربية الفلسطينية، وأرسلت الخارجية المصرية إلى الهيئة العربية العليا بأن ما نشرته الصحف عن سعى حكومة الوفد لمقايضة غزة بقناة السويس لا أساس له من الصحة، وأن سياسة مصر تجاه فلسطين سياسة ثابتة لا تتغير[١٠٠].

الهوامش

(١) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى القديم، محفظة ٣٢٤، ملف رقم ٢/ ٢، من محمود السعدنى قنصل مصر فى بيروت إلى وزير الخارجية، خطاب رقم ١٢٣ (٣-٣) بتاريخ أغسطس ١٩٢٥ .

(٢) عن هذا الموضوع بالتفصيل راجع . أحمد حامد، محمود فهمى النقراشى ودوره فى حرب فلسطين ١٩٤٨ دراسة وثائقية، قيد النشر ٢٠٠٢

(*) كان مجلس الجامعة العربية قد أصدر خلال انعقاده فى ٣٠ أكتوبر ١٩٤٥ قراراً بمقاطعة الصناعة اليهودية ومنتجاتها، وأذيع هذا القرار فى ٣ ديسمبر ١٩٤٥، الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة سوريا ١٢، ملف ١٤ سرى، النشرة الدورية رقم (١) لإدارة الشئون العربية .

(**) كانت هذه السلبيات كثيرة وقديمة قدم صدور قرار الجامعة العربية بالمقاطعة نفسه، فقد أشارت نشرة الخارجية المصرية رقم ٦ لسنة ١٩٤٦ إلى وجود عدة سلبيات فى تطبيق قرار الجامعة بمقاطعة منتجات اليهود، وقد وضحت هذه النشرة أن أخطر هذه السلبيات - حينها - تمثل فى تصدير اليهود منتجاتهم إلى البلاد العربية، وكذا استيراد المواد الخام الضرورية من هذه البلاد بطريقة التهريب وإعادة التصدير، نفس المصدر، محفظة ١١٢٧، ملف ٤٦/ ٤٠/ ٣جـ٢، محفوظات سرية، تقرير عن مقاطعة الدول العربية للمنتجات الصهيونية .

(٣) محمد على حلة، فلسطين فى جامعة الدول العربية، (القاهرة ١٩٨٧)، ص١٤٢ .

(٤) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ٦٤٩، ملف ١٤٠/ ١٢٣/ ٢، من المكتب الإقليمى المصرى لمقاطعة إسرائيل إلى وكيل الخارجية، فى ٢٨ نوفمبر ١٩٥٢ .

(٥) نفس المصدر، محفظة ١٢٤٢، ملف ١٤٠/ ١٢٣/ ٢ سرى جدا، من قسم الأبحاث بالخارجية المصرية إلى مصلحة الإحصاء بوزارة الاقتصاد الوطنى، فى ٢٩ أكتوبر ١٩٥١ .

(٦) نفس المصدر، من مندوب مصر الدائم بالأمم المتحدة إلى الخارجية المصرية، فى ٢١ يوليو ١٩٥١

(*) تمت الموافقة على تأسيس هذا البنك بقرار مجلس الوزراء المصرى فى ٢٨ نوفمبر ١٩٤٣، مجلس الوزراء المصرى، محاضر الجلسات، جلسة السبت ٥ فبراير ١٩٤٤ .

(٧) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤٢، ملف ١٤٠/ ١٢٣/ ٣ سرى جدا، من إدارة المخابرات الحربية (قسم المعلومات) إلى وزارة الخارجية، فى ٢٢ أكتوبر ١٩٥١ .

(٨) نفس المصدر، محفظة ١٣٥٠، ملف ٣٠/ ٧٢/ ٥ سرى، من وزارة المالية (الإدارة العامة) إلى وكيل الخارجية فى ١٨/ ٤/ ١٩٤٨ .

(٩) نفس المصدر، محفظة ١٣٣٠، ملف ١٤٠/ ٤٨/ ٥ سرى، من مصلحة الرقابة (مكتب الرقيب العام) إلى وكيل الخارجية، فى ٢٨ يونيه ١٩٤٨ .

(١٠) نفس المصدر، محفظة ١٢٤٢ ملف ١٤٠/ ١٢٣/ ٣ سرى جدا، ملف تقرير بنك باركليز عن الحالة الاقتصادية فى إسرائيل ٥١/ ١٩٥٢، وقد أشار تقرير البنك إلى تزايد كمية النقد المتداول فى إسرائيل من ٢٣٨, ٣٤١, ٧٣ جنيهاً فى عام ١٩٥٠ إلى ٧٣٨, ٣٠٧, ١٠٠ جنيهاً فى عام ١٩٥١، كما أشار التقرير للزيادة الملحوظة فى الواردات والصادرات على النحو التالى

يناير - أكتوبر ١٩٥٠

الواردات ٧٥٧, ٨٢ جنيهاً إسرائيليا.

الصادرات ٤٧٤, ١٠ جنيهاً إسرائيليا

يناير - أكتوبر ١٩٥١.

٢٨٢, ٩٢ جنيهاً إسرائيليا

٤١٣, ١٤ جنيهاً إسرائيليا

زيادة الواردات

على الصادرات ٢٩٣, ٧٢ جنيهاً إسرائيليا

٧٦٩, ٧٧ جنيهاً إسرائيليا.

(١١) نفس المصدر محفظة ١٣٦٢ ملف ١٣٢/ ١/ ٧ مكرر، سرى، من وزير المالية إلى وكيل وزارة الخارجية، فى ٣ نوفمبر ١٩٥٠

(١٢) نفس المصدر، ولابد من الإشارة إلى اهتمام حكومة الوفد فى ذات الفترة بوضع نظم جديدة للتمثيل التجارى وتطويره، ليكون نواة صالحة للنهوض باقتصاديات مصر عموماً تحت الإشراف الكامل لوزارة الاقتصاد الوطنى، وقد أصدر محمد صلاح الدين وزير الخارجية منشوراً إلى بعثات مصر بالخارج لإرسال كافة المعلومات والبيانات التى تساعد على وضع الخطط الاقتصادية وتنفيذ السياسات التى تهدف إلى تدعيم المنشآت المصرية وميزان المدفوعات ونشر التجارة المصرية، وحتى يتوافر للباحثين المصريين وسائل ونظم وتجارب الأمم الأخرى فى التنمية الاقتصادية نفس المصدر، محفظة سوريا ١٢، ملف ٢٦، منشور إدارة الشئون الاقتصادية (قسم التجارة الخارجية)، رقم ٣د سرى، سرى جدا، يناير ١٩٥١.

(١٣) نفس المصدر، محفظة ١٢٤٢، ملف ١٤٠/ ١٢٣/ ٣ سرى جدا، من قسم الأبحاث بالخارجية المصرية إلى مفوضية مصر فى بيروت، فى أول مايو ١٩٥١.

(١٤) نفس المصدر.

(١٥) نفس المصدر.

(١٦) نفس المصدر

(١٧) نفس المصدر، مذكرة بتاريخ ١٤ أغسطس ١٩٥١.

(١٨) نفس المصدر من قنصل مصير فى نابولى إلى وكيل الخارجية، فى ٢٢/ ١٢/ ١٩٥١.

(١٩) نفس المصدر، من مصلحة الاقتصاد الزراعى والتشريع بوزارة الزراعة إلى وكيل الخارجية، فى ٣/ ١٢/ ١٩٥١.

(٢٠) نفس المصدر

(٢١) نفس المصدر، من السكرتير التجارى إلى مدير عام مصلحة التجارة (بوزارة التجارة والصناعة) إلى الخارجية المصرية، ديسمبر ١٩٥١.

(*) من هذه الإجراءات:
(أ) تحصيل تأمينات عن البضائع التى تصدر عن السفن غير منتظمة، أو مراكب شراعية أو موتورات تعمل بين البلدان العربية عن طريق بيروت أو غيرها
(ب) المطالبة بتقديم تعهدات لموافاة الجمارك بشهادة رسمية عن رسائل الأرز التى تصدر إلى بيروت وحموة.
(جـ) المطالبة بتعهدات بتقديم شهادات رسمية تثبت وصول رسائل عوادم القطن إلى البلدان المصدر إليها.
(د) المطالبة بدفع تأمينات على رسائل مخلفات الحيوش المشحونة بحراً، نفس المصدر، خطاب من المالية إلى مصلحة الجمارك، أول يناير ١٩٥٢.
(٢٢) نفس المصدر، من وزير مصر المفوض فى الأرجنتين إلى وكيل الخارجية، فى ٧ يناير ١٩٥٢.
(٢٣) نفس المصدر، من المكتب الرئيسى لمقاطعة إسرائيل بالجامعة العربية إلى وزير الخارجية المصرى، سرى ومستعجل فى ١٣ سبتمبر ١٩٥١
(٢٤) نفس المصدر، من مصلحة الرقابة (مكتب الرقيب العام) إلى وكيل الخارجية، فى ٢٣ أكتوبر ١٩٥١
(٢٥) نفس المصدر، من سفير مصر بأديس أبابا إلى وكيل الخارجية، سرى حدا فى ١٣ يوليو ١٩٥١.
(٢٦) نفس المصدر، من مفوض الخارجية السورية بالقاهرة إلى الخارجية المصرية، سرى حدا، فى ١٩٥١/٩/٤.
(*) أولى الوثائق التى دلت على هجرة يهود الحبشة إلى إسرائيل منذ عام ١٩٤٨، كانت مرسلة من المفوضية العراقية بالقاهرة إلى الخارجية المصرية فى يوليو ١٩٤٨ حين رأت العراق ضرورة تدخل مصر لدى إمبراطور الحبشة - نظراً لعلاقات مصر القديمة بالحبشة - للاستفسار عن الهجرات المتوالية لليهود الحبشيين إلى فلسطين وخاصة أثناء الهدنة، وكانت مفوضية العراق - من جهتها - قد تلقت معلومات مؤكدة من مساعدات للصهيونيين من بنما وأورجواى والحبشة لتسهيل الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وكذا تهريب الأسلحة، وأن معظم اليهود الذين سافروا على ظهر الباخرة «أتالينا» كانوا يحملون جوازات سفر حبشية صادرة عن القنصلية الحبشية فى باريس، ومن ناحيتها اتصلت مصر على الفور لمنع مساعدة الحبشة لليهود أثناء الهدنة فى عام ١٩٤٨، ولوحظ ذلك من خلال التأشيرة الوزارية على الوثيقة العراقية المشار إليها، حيث أفادت هذه التأشيرة بأن وزير الخارجية المصرى أمر باستدعاء وزير الحبشة فى مصر لمحادثته فى الأمر
(٢٧) نفس المصدر، من المفوض المصرى بأديس أبابا إلى وكيل الخارجية، سرى حدا، فى ٢٦ يونيو ١٩٥١.
(٢٨) نفس المصدر.
(٢٩) نفس المصدر
(٣٠) نفس المصدر، من سفير مصر فى أديس أبابا إلى وكيل الخارجية، سرى جدا، فى ٥/ ٥/ ١٩٥١
(٣١) محمد على حلة، مرجع سابق، ص١٤٢ - ١٤٣.
(٣٢) الخارجية المصرية، محفظة ٧٤٩، ملف ١٤٠/٤٨/٢٦ سرى جدا، من وكيل الخارجية المصرى إلى وكيل الوزارة لشئون السودان، سرى جدا، فى ١/ ٥/ ١٩٥٠.

(٣٣) المصرى، ١١ أكتوبر ١٩٥٠
(٣٤) نفس المصدر
(٣٥) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ٧٤٩، ملف ١٤٠/٤٨/٢٨ سرى جدا، مذكرة مصلحة الجمارك المصرية إلى الخارجية فى يوبية ١٩٥١
(٣٦) نفس المصدر، من مصلحة الجمارك المصرية (مكتب المدير العام) إلى وكيل الخارجية فى ٢١ بوفمبر ١٩٥٠.
(٣٧) نفس المصدر، من القائم بالأعمال فى مفوضية مصر ببوخارست إلى وكيل الخارجية، سرى، فى ١٢ ديسمبر ١٩٥٠
(٣٨) البلاغ، ١٣ فبراير ١٩٥١.
(٣٩) نفس المصدر.
(٤٠) نفس المصدر، ١٤ فبراير ١٩٥١.
(٤١) نفس المصدر، ٢٢ فبراير ١٩٥١.
(٤٢) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ٥١٨ ملف ١٤٠/١٣٩/١ جـ٢، سرى جدا، تقرير عن جامعة الدول العربية، دور اجتماع القاهرة من ٢٠ يناير إلى ٣ فبراير ١٩٥١.
(٤٣) البلاغ، ٢٢ فبراير ١٩٥١
(٤٤) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ٧٤٩، ملف ١٤٠/٢٨/٢٦ سرى جدا، رسائل وبرقيات، سرى جدا وعاجل، متبادل بين الهيئات والإدارات المصرية المذكورة، فى يناير وفبراير ١٩٥١
(٤٥) نفس المصدر، من وزير الحربية والبحرية إلى وزير الخارجية، فى ٢٨ أبريل ١٩٥١
(٤٦) نفس المصدر.
(٤٧) نفس المصدر، من الخارجية المصرية (قسم الأبحاث) إلى وكيل وزارة المالية للاقتصاد الوطنى، ووكيل الوزارة لشئون السودان، فى ٤ مارس ١٩٥١
(٤٨) نفس المصدر، رسالة لنفس الجهات بتاريخ ٢٦ مايو ١٩٥١.
(٤٩) نفس المصدر، من وكيل الحربية والبحرية إلى مدير مكتب وزير الحربية والبحرية، سرى، فى ٣ مارس ١٩٥١
(٥٠) نفس المصدر
(٥١) نفس المصدر، برقيات متعددة مرسلة من الرقيب العام إلى وزير الحربية والبحرية، سرى جدا وعاجل، الفترة من مارس إلى يونيو ١٩٥١
(٥٢) نفس المصدر، فى ٢٦ مايو ١٩٥١.
(٥٣) نفس المصدر، من وكيل الخارجية إلى وكيل الوزارة لشئون السودان، فى ١ مارس ١٩٥١
(٥٤) نفس المصدر، من قسم الأبحاث بالخارجية إلى وكيل الوزارة لشئون السودان، سرى، فى ٤ مارس ١٩٥١.
(٥٥) نفس المصدر، برقيات مختلفة متبادلة بين الخارجية ووزارة الاقتصاد الوطنى والحربية، سرى جدا، يناير-سبتمبر ١٩٥١.
(٥٦) نفس المصدر، من المدير العام لمصلحة الاقتصاد الوطنى إلى وكيل الخارجية، سرى، فى ٢٣ سبتمبر ١٩٥١

(٥٧) نفس المصدر، من وكيل الداخلية إلى وكيل الخارجية، سرى وعادل، فى ٣ مارس ١٩٥١ .

(٥٨) نفس المصدر، من وزير الحربية إلى وزير الخارجية، فى ٥ مايو ١٩٥١، ومن وزير الحربية إلى وزير المالية والتموين والخارجية، سرى، فى ٣ يونيه ١٩٥١

(٥٩) نفس المصدر، مذكرة مدير عام الجمارك المصرية إلى الخارجية، سرى، فى يوليو ١٩٥١

(٦٠) نفس المصدر، من وزير الشئون البلدية والقروية إلى وزير الخارجية، فى ٣ مارس ١٩٥١، مضابط مجلس الشيوخ، مضبطة الجلسة الثامنة عشرة، الاثنين ٢٦ مارس ١٩٥١ .

(٦١) نفس المصدر، من مجلس الدولة (إدارة الرأى) إلى وكيل الخارجية، فى ١٤ أبريل ١٩٥١

(٦٢) نفس المصدر

(٦٣) نفس المصدر، مذكرة مصطفى نصرت وزير الحربية والبحرية إلى وزير الخارجية المصرى، فى ٩ أبريل ١٩٥١ .

(٦٤) نفس المصدر .

(٦٥) نفس المصدر، من مدير عام الجمارك بالنيابة إلى وكيل الخارجية، سرى جدا، فى أول أغسطس ١٩٥١

(٦٦) نفس المصدر، من المدير العام لمصلحة الاقتصاد الوطنى إلى مراقب عام التصدير، سرى، فى ٢٣ سبتمبر ١٩٥١، كمثال لإجراءات حكومة الوفد فى هذا الصدد، انظر الملحق رقم (١١)

(٦٧) نفس المصدر، من سكرتير عام وزارة الاقتصاد الوطنى إلى وكيل الخارجية، فى ١٦/ ١٠/ ١٩٥١

(٦٨) نفس المصدر، من مدير عام الجمارك إلى وكيل الوزارة لشئون السودان، سرى، فى ٣ يناير ١٩٥٢

(*) فى ٢٢ مايو ١٩٤٨ أرسل محمود فهمى النقراشى رئيس الحكومة المصرية إلى وزير خارجيته يعلنه بأنه عين اللواء أحمد سالم مدير سلاح الحدود حاكماً إداريا لمنطقة غزة، يعمل تحت إشراف القائد العام للجيش المصرى فى فلسطين، على أن يلحق بالحاكم العام موظفون مدنيون يمثلون مصلحة سكة الحديد والتموين ووزارة المالية وغيرها من المصالح، كما اقترح النقراشى أن يلحق بهؤلاء قنصل مصر فى القدس وموظفوه للاستفادة من خبراتهم. مجلس الوزراء المصرى، محفظة ٩ فلسطين، ملف ١/ ١/ ١٦٨ من رئيس مجلس الوزراء إلى وزير الخارجية، فى ٢٢ مايو ١٩٤٨ . ثم صدر فى ٨ سبتمبر ١٩٤٨ أمر عسكرى رقم ٣٢٧ بتعيين اللواء أحمد السيد الطاوى حاكماً إداريا للمناطق الخاضعة لرقابة القوات المصرية بفلسطين. وفى ٢ يناير ١٩٥٠ عين فى ذات الموقع اللواء محمود فهمى عكاشة وهو نفس تاريخ تعيينه مديراً عاما لسلاح الحدود الملكى، وثائق مكتب المشير، محفظة ٨، ملف أ، أمر قرار ٦٠٧ بتوقيع محمد حيدر بتاريخ ٥ يناير ١٩٥٠ ويلاحظ أن مصطفى الصواف وكيل محافظة سيناء أول من شغل منصب نائب الحاكم الإدارى العام لمنطقة غزة منذ ٢٧ مايو ١٩٤٨، ويلاحظ أن الحاكم الإدارى العام فى غزة كانت له نفس الصلاحيات التى كانت من قبل للمندوب السامى البريطانى فى فلسطين، وأيضاً صلاحيات للإشراف على الأوقاف وغير ذلك من مهام المجلس الإسلامى الأعلى فى غزة. وكان للحاكم الإدارى العام فى غزة نائب فلسطينى، وكان هذا النائب يوقع عادة برسم (رئيس المجلس الإسلامى الأعلى ونائب الحاكم الإدارى العام)، نفس المصدر، من المجلس الإسلامى الأعلى فى غزة إلى الحاكم الإدارى العام للمناطق الخاضعة لرقابة القوات المصرية بفلسطين، فى ٢١ مارس ١٩٥٠ . ولابد من الإشارة إلى أن الحاكم العام لغزة وجميع سلطاته كان تابعاً بصورة مباشرة لمدير إدارة شئون فلسطين بوزارة الحربية والبحرية المصرية، نفس

المصدر، من الحاكم العام لغزة إلى مدير إدارة شئون فلسطين بوزارة الحربية والحربية فى ٢٢ إبريل ١٩٥٠

(**) أشارت المصادر إلى أن عدد سكان منطقة غزة ٢٠٠ ألف حتى عام ١٩٥٠، وكان عدد هؤلاء السكان ٧٠ ألف نسمة فقط قبل حرب ١٩٤٨، الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٤٢٣، ملف ٤/٤٨/١١٧ سرى، مذكرة الإغاثة وأعمال اللاجئين، د. ت

(***) كانت الكويكرز إحدى هيئات منظمة إغاثة اللاجئين الفلسطينيين التى أنشأتها الأمم المتحدة عقب حرب فلسطين، واختصت الكويكرز بتقديم خدماتها للاجئين فى غزة بالتعاون والاتفاق مع الحكومة المصرية، بينما أشرف اتحاد جمعيات الصليب الأحمر على اللاجئين الفلسطينيين فى سوريا ولبنان وشرق الأردن، فى حين قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالإشراف على تقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين فى جميع أنحاء فلسطين، نفس المصدر.

(٦٩) نفس المصدر

(٧٠) Sydney Nettleton Fisher, The middle East (Alfred A - Knopf New york),p 721.

(٧١) وثائق مكتب المشير، محفظة ٨، ملف ٢، مذكرة عن الحالة الاقتصادية بمنطقة غزة، فى ١٨ مايو ١٩٤٩

(*) بلغت مساحة الأراضى الصالحة للزراعة فى غزة حينئذ ١,١١٢,٠٠٠ دونم كما ملك أهالى غزة نصف مليون دونم من أراضى بير السبع، وكان اليهود قبل حرب فلسطين يملكون من مجموع هذه الأراضى ١٠٠ ألف دونم فقط، وقد استولى اليهود على محاصيل هذه الأراضى بعد قيام الحرب، ولم يتمكن العرب من زراعة أراضيهم بسبب الاحتلال اليهودى لها ولم يبق فى يد أهالى غزة من أراض يزرعونها إلا النذر اليسير لا يتجاوز محصولها عشر محصول أراضيهم الأصلية التى كانت تنتج فى السنين العادية حوالى ٣٠ ألف طن من الحبوب سنويا، نفس المصدر.

(٧٢) نفس المصدر

(٧٣) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٤٢٣، ملف ٤/٤٨/١١٧ سرى، مذكرة مدير عام سلاح الحدود الملكى والحاكم الإدارى العام للمناطق الخاضعة لرقابة القوات المصرية بفلسطين إلى وزير الحربية والبحرية، بتاريخ ١٤ مايو ١٩٥٠.

(٧٤) نفس المصدر.

(*) المقصود بالجيران هنا هى الدول العربية الأخرى المحيطة.

(٧٥) نفس المصدر.

(٧٦) نفس المصدر، مذكرة من إدارة المخابرات الحربية (مكتب مخابرات فلسطين) بتوقيع محمود على حسن بكباش أ. ح قائد المكتب بتاريخ ١٣ مايو ١٩٥٠.

(*) مطالبة عرب فلسطين بضم المناطق الفلسطينية إلى مصر لم تكن بجديدة فى هذا الوقت، ففى مذكرات النقراشى جاء ذكر العرض الذى قدمه عونى عبدالهادى بضم الجزء الفلسطينى إذا نفذ التقسيم إلى مصر، حيث أكد الزعيم الفلسطينى أن الجزء العربى لا يمكن العيش بمفرده لظروفه الاقتصادية السيئة، وصعوبة الدفاع عنه من الوجهة العسكرية، وحينها رفض النقراشى الفكرة من أساسها. مذكرات النقراشى السرية، أخبار اليوم ٢٢/ ٤/ ١٩٥٠، وكثيراً ما كتبت الصحف السورية فى ذلك الوقت تطالب حكومة الوفد بضم منطقة غزة إلى مصر لإنقاذها من الموت بهذا الضم.

الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٥٦٩، ملف ١٣٩/ ١٤٢/ حـ١٢، من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل الخارجية، سرى فى ٣١/ ١٢/ ١٩٥٠

(٧٧) محمد السعيد حمدان، مرجع سابق، ص٣٢٧.

(*) وضح أن «الكويكرز» استغلت التسهيلات التى منحتها مصر لإنجاح برنامج الإغاثة للاجئين الفلسطينيين فى المناطق الفلسطينية التى تسيطر عليها القوات المصرية، وهى التسهيلات الممنوحة لهذه الهيئة عقب اتفاقها مع الحكومة المصرية على القيام بمهامها منذ ٢٣ يناير ١٩٤٩، عن ذلك يمكن الرجوع إلى مجلس الوزراء المصرى، محاضر الجلسات، جلسة الأحد ٢٣ يناير ١٩٤٩، بخصوص الموافقة على مذكرة وزارة الخارجية بخصوص هيئة إغاثة الفلسطينيين فى غزة.

(٧٨) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٤٢٣، ملف ١١٧/ ٤٨/ ٤ سرى، مذكرة إدارة المخابرات الحربية (مكتب مخابرات فلسطين) د. ت.

(٧٩) نفس المصدر، مذكرة خاصة بالاقتراحات اللازمة للاتفاقية الجديدة بين الحكومة المصرية وهيئة إغاثة اللاجئين، بتاريخ ٢٧ مايو ١٩٥٠

(٨٠) نفس المصدر، مذكرة ضابط الاتصال بين الحكومة المصرية ووكالة الإغاثة والأعمال للاجئى فلسطين، فى يونيه ١٩٥٠.

(٨١) نفس المصدر، من وزير الحربية والبحرية إلى وزير الخارجية فى ٤ مايو ١٩٥٠.

(٨٢) وثائق مكتب المشير، محفظة ٨، ملف ب، مذكرة مرفوعة من الخارجية المصرية إلى مجلس الوزراء المصرى للموافقة، بتاريخ ١٤/ ٩/ ١٩٥٠.

(٨٣) رابطة الشباب، ٢٦ يونية ١٩٥٠

(٨٤) محمد السعيد حمدان، مرجع سابق، ص٢٨٣

(*) أفادت التقارير الأمنية لحكومة الوفد بأن مروان كامل البرق (اللاجئ الفلسطينى المقيم فى مصر وعضو عصبة التحرير الوطنى) قام بالاشتراك مع بعض الطلبة فى الجامعة الأمريكية بمصر بتأليف جمعية إرهابية لنشر الإرهاب والاغتيالات، وكان هذا اللاجئ قد قدم أوراقه التى تؤكد قبوله بكلية اللاسلكى التابعة لوزارة المواصلات المصرية حتى يحصل بذلك على تأشيرة دخول إلى مصر عن طريق قنصلية مصر فى عمان، وبعد أن أودع لديها ٥٠ ديناراً أردنيا زيادة فى الاحتياط، واسترشد المذكور بالسيد محمد على الطاهر الفلسطينى المعروف فى مصر فى ذلك الوقت، وأفادت المعلومات بأن هذا اللاجئ وجماعته هدفت أول ما هدفت إلى اغتيال مصطفى النحاس رئيس الوزراء المصرى، وأن هذا اللاجئ سجن من قبل فى عمان بتهمة الشيوعية، وأنه خرج إلى نابلس ثم إلى مصر، وكان من الواضح أن له العديد من الاتصالات مع اللاجئين المتطرفين فى منطقة غزة. الخارجية المصرية الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٣١٧، ملف ١١٢/ ١٢١/ ٢٤ سرى، من عثمان عبيد القائم بالأعمال بالنيابة فى مفوضية مصر فى عمان إلى وكيل الخارجية، سرى، فى ٢/ ١٢/ ١٩٥٠.

(**) ظلت العملة المتداولة فى منطقة غزة هى العملة الفلسطينية وذلك حتى ٩ يونيه ١٩٥١ حين استبدلت بها العملة المصرية وسحبت العملة الأولى من التداول وحددت حينها قيمة الجنيه الفلسطينى فى الاستبدال بما يعادل ٩٧٥ مليماً مصريا، وبلغت كمية النقد الفلسطينى التى استبدلت بنقد مصرى قيمته ٣,٥ مليون جنيه مصرى، محمد على خلوصى، التنمية الاقتصادية فى قطاع غزة ١٩٤٨ - ١٩٦٧ (القاهرة، مارس ١٩٦٧)، ص٢٤٦، ٢٤٧.

(٨٥) وثائق مكتب المشير، محفظة ٧، ملف ب، من مصطفى نصرت وزير الحربية إلى وزارات الخارجية والداخلية والمالية والشئون الاجتماعية والتموين والحربية، فى ٣٠ أغسطس ١٩٥٠.

(٨٦) نفس المصدر

(٨٧) نفس المصدر.

(٨٨) نفس المصدر.

(٨٩) نفس المصدر، جلسة لجنة تحسين حالة سكان المنطقة الخاصة للإدارة المصرية بفلسطين، الجلسة الأولى ١٩ سبتمبر ١٩٥٠

(٩٠) نفس المصدر، جلسة لجنة تحسين حالة سكان المنطقة الخاصة للإدارة المصرية بفلسطين، الجلسة الأولى ٢٠ سبتمبر ١٩٥٠.

(٩١) نفس المصدر، جدول الأعمال الخاص باجتماع جلسة اللجنة الوزارية المصرية لتحسين الأحوال فى منطقة غزة، بتاريخ ٢٠/ ٩/ ١٩٥٠

(*) عدا عمل اللجنة المصرية المذكورة لتحسين الأحوال بصفة عامة فى غزة، ساهمت حكومة الوفد فى حل أزمة القطاع على أعلى مستويات مسئوليتها، فالعديد من الرسائل توضح دراسة وتلبية النحاس رئيس الحكومة شخصياً مع وزرائه لطلبات «أحمد حلمى» رئيس وزراء حكومة عموم فلسطين، سواء فى مجال حل مشاكل قطاع غزة الاقتصادية أو بشأن تسهيل وصول مؤن الإغاثة إلى القطاع

(٩٢) نفس المصدر، جلسة اللجنة الوزارية لتحسين أحوال غزة، ٣ أكتوبر ١٩٥٠.

(٩٣) كان رشاد الشوا رئيس بلدية غزة، حيث عين من قبل حكومة الانتداب فى هذا المنصب قبل عام ١٩٤٨، واحتفظت به الحكومة المصرية رئيساً إلى حين تم اقصاؤه عن منصبه بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ فى مصر. حسين أبوالنمل، قطاع غزة ١٩٤٨ - ١٩٦٧، تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية، (بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، نيسان (إبريل ١٩٧٩)، ص٥٥

(٩٤) عابدين، محفظة ١٢٠، بيان الهيئة العربية العليا الفلسطينى عن قطاع غزة، فى ٢٠ سبتمبر ١٩٥١

(٩٥) Benny Morris Israel's Border Wars 1949 - 1965 (London, Clarendon Press Oxford), p.p 88,89

(٩٦) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ٧٢١ ملف ١٤٠/ ٤٨/ ٧ مكرر، من مفوضية مصر فى بيروت إلى وكيل الخارجية المصرية، إفادة رقم (٣١) سرى، فى ١١/ ٧/ ١٩٥١

(٩٧) نفس المصدر

(٩٨) نفس المصدر، محفظة ١٦٠٤، ملف ٣٨/ ٩/ ٢٩، سرى جدا، من كمال إبراهيم الربرى المحامى بغزة إلى النحاس، فى ١٥ ديسمبر ١٩٥١.

(٩٩) نفس المصدر، مذكرة الهيئة العربية العليا إلى النحاس فى ١٧ ديسمبر ١٩٥١.

(١٠٠) نفس المصدر من إبراهيم فرج وزير الخارجية بالنيابة إلى رئيس الهيئة العربية العليا، القاهرة فى ديسمبر ١٩٥١. والحق أن بعض الباحثين العرب أسهب فى التأكيد على رغبة حكومة الوفد فى مقايضة غزة بقناة السويس تحقيقاً للجلاء التام عن مصر عن ذلك انظر: حسين أبوالنمل، مرجع سابق، ص٥٢، ٥٥، لكن دراسة موقف حكومة الوفد ٥٠/ ١٩٥٢ من قضية فلسطين عموماً، وكذا أعمال هذه الحكومة من أجل تحسين الأحوال فى غزة الفلسطينية إلى جانب نفى الإنجليز أنفسهم أن مصر طلبت رسميا مقايضة غزة بقناة السويس، وما وضحته الوثائق الرسمية لحكومة الوفد نفسها خلال تلك الفترة من معلومات تنفى أى نية لتنازل مصر عن إدارتها لغزة، كل ذلك ينفى ما ذهب إليه البعض عن مشروع الوفد الحاكم فى الزج بغزة، ثمناً للجلاء التام للقوات البريطانية عن مصر

الحركة النسائية والوفد
١٩١٩ . ١٩٥٢

أ . د . آمال السبكى

ما من شك فى أن صيحة التنوير التى ارتفعت فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر كان لها الفضل الأول فى ظهور الحركة النسائية ، لأن التنوير فى أبسط معانيه إعمال للعقل وتوعية للإدراك الذى يتأتى من محصلة التعليم كيفاً وكما ، وتراكم ناتج الثقافة الفردية والجماعية ، وبالتالى يصبح باعث التنوير قادراً على الإلمام بما يعتمل فى المجتمع من تيارات فكرية وثقافية متنوعة . تمثل فى مجملها مصالح وطموحات شرائح المجتمع . وتصبح تمهيداً طبيعيا للعمل الإبداعى الذى يمثل رؤية مستقبلية لتطور الوطن سياسيا واجتماعيا .

لهذا كان على قائمة أجندة المفكرين إنهاض مصر بعد نجاح مشروع محمد على الكبير فى إقامة أركان الدولة الحديثة بركائزها الأساسية الجيش والتعليم ، ثم النهضة الزراعية القائمة على تقنية مائية عالية لنهر النيل ، وما صاحب ذلك من قوة تجارية وحرفية راقية بمفاهيم عصرها . وذلك بالإضافة لتشييد المدن الجديدة والطرق الحديثة وشبكات البرق والبريد والملاحة العظيمة فتحولت مصر إلى دولة عصرية .

ولما كان المعمار والبناء ، التشييد والتطوير لا يتم دون نهضة علمية وثقافية يعضد وجودها المؤسسات المدنية للتعليم التى أفرزت أجيالاً من المتعلمين تعليماً مدنيا عالياً ، بالإضافة لأجيال المصريين الذين تعلموا تعليماً دينيا راقياً فى مؤسسة الأزهر الجليلة ، وبناء عليه تمتعت البلاد بالتعليم فى خطين متوازيين مدنيا ودينيا ، وإن ظل قاصراً على الذكور دون الإناث كسلبية من سلبيات التقاليد والعادات قبل محمد على

وتمخض الوعى العام عن ظهور عدد من المفكرين الداعين لتعليم الإناث لكون النهضة

الفعلية تصبح قاصرة بدون تعليم نصف المجتمع من النساء. لهذا ظهرت أطروحات عديدة للطهطاوى كان من أشهرها «المرشد الأمين لتعليم البنات والبنين» الذى كان بمثابة كتاب مفتوح لوعى الأمة من الجنسين، مما شجع الخديو إسماعيل على فتح أول مدرسة حكومية لتعليم بنات الأسر الفقيرة فن التمريض فى مدرسة السيوفية للقابلات

فكانت خطوة ساعدت على انتشار التعليم النسائى، حيث واكب اهتمام الحكومة المصرية على استحياء بتعليم بنات الطبقة الوسطى، ظهور عناصر نسائية قد تعلمت تعليماً وافراً من بنات الأرستقراطية المصرية بفضل الموارد الاقتصادية المتوافرة لديهم والتى ساعدت على تعليم بناتهم داخل القصور على يد مدرسين فى العديد من المعارف أهمها اللغات والموسيقى والفنون أو تعليمهن خارج الوطن فى العواصم الأوروبية.

أفرز تعليم أثرياء مصر لبناتهم نموذج «عائشة التيمورية»، كما اشتهرت بتلك التسمية «ملك حفنى ناصف» زوجة محمد الباسل من أعيان الفيوم، وشقيق حمد الباسل أحد رواد تأسيس حزب الوفد وأحد أقطاب السياسة المصرية فى مهد النضال الوطنى. حصلت ملك حفنى ناصف التى ولدت عام ١٨٨٦ على الابتدائية عام ١٩٠٠ فى مطلع القرن التاسع عشر، ثم حصلت على الدبلوم من المدرسة السنية ١٩٠٣، وكانت قد تلقت دروسها بالفرنسية فى المرحلة الابتدائية وتعلمت أصول اللغة العربية وآدابها فى قصر والدها. وبمجرد حصولها على الابتدائية راسلت جريدة «المؤيد» لسان الحزب الوطنى آنذاك، ونشرت بالمجلة قصيدة شعرية من نظمها، ثم توالت كتاباتها بعد ذلك فى مجلة «الجريدة» التى رأس تحريرها أحمد لطفى السيد.

اقتنع أحمد لطفى السيد بموهبتها، وأفرد لها عموداً أسبوعيا عنونته باسم «نسائيات» كانت تكتب فيه - باحثة البادية - آراءها فى الأوضاع المصرية بوجه عام والنسائية على وجه التخصيص كان أهمها سلبيات العلاقة بين المرأة والرجل فى مصر. . وبعد فترة جمعت أفكارها فى كتاب نشرته بنفس العنوان الذى اشتهرت به مقالاتها وأسمته «النسائيات» تضمن وجهات نظرها فى أوضاع المرأة ووسائل علاجها.

توسع نشاط باحثة البادية حيث عكفت على إلقاء محاضرة أسبوعية على جمع من النساء، ناقشت فيها أهمية التعليم للمرأة، أساسها مكارم الأخلاق، أساليب الزواج، ضرورة الخطبة بين الجنسين قبل الزواج لتأكيد التعارف وتوطيد التفاهم. كما عرضت فى الصحف بعد ذلك مشروعاً عنونته بأوضاع النساء. تضمن المشروع الوليد عشرة بنود، دار مجملها حول حتمية التعليم النظامى للبنات وتدريس التدبير المنزلى والصحة العامة وتربية

الأطفال، والإسعافات الأولية، وفتح المجال للراغبات فى تعليم المهن الرفيعة كالطب والتدريس والتمريض. كما لم ترفض مبدأ الأخذ من الغرب ما يفيد عملية التطوير ولا يتعارض مع الإسلام، وناهصت السلبيات العديدة فى التقالبد الموروثه عن العلاقة بين الجنسين عامة والنساء خاصة.

فى عام ١٩١٠ نجحت باحثة البادية فى تأسيس أول اتحاد نسائى محدود اشتهر بالاتحاد النسائى التهذيبى فى هليوبوليس. عرضت فيه كل طموحاتها وأفكارها السابق ذكرها. وأضافت فكرة حديثة ناقشتها لأول مرة فى مصر دارت حول وظيفة المرأة فى المجتمع خارج نطاق الأسرة ومسئولياتها التقليدية كزوجة وأم. واعتبرت باحثة البادية أن وظيفة المرأة تعد المدخل الطبيعى لحقها فى إثبات تساويها مع الرجل فى الحقوق والواجبات. وكانت تلك مفاهيم جديدة تماماً على المجتمع، ودعوة مبكرة للدور الوظيفى للنساء.

كما كان للباحثة دور عربى، حيث بادرت بمساعدة الحركة الوطنية الليبية بعد العدوان الإيطالى عليها ١٩١١. فكونت جمعية للهلال الأحمر وجمعت من خلال أعضائها الملابس والأغطية والأدوية والمال لمساندة الليبيين.. ولقد وافتها المنية عام ١٩١٨ قبل تأسيس الوفد الذى يعد أهم الأحزاب الليبرالية التى تكونت للنصال ضد الاستعمار الإنجليزى فى النصف الأول من القرن العشرين، ومن ثم أصبح المناخ السياسى والثقافى فى مصر زاخراً بالعديد من المثقفين أمثال جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده ولطفى السيد والشيخ على يوسف وقاسم أمين وآخرين. كما ظهرت بعض الصالونات الأدبية فى قصور الأميرات كصالون نازلى فاضل الذى جمع عناصر من الجنسين، مما فتح المجال لمزيد من التفاعل النسائى.

هدى شعراوى:

هى كريمة محمد سلطان باشا رئيس أول مجلس نيابى فى مصر ومفتش عموم الوجه القبلى وحاكم الصعيد العام وقائمقام الخديو فى الثورة العرابية. ولدت هدى شعراوى بمدينة المنيا فى ٢٣ يونيو ١٨٧٩ وقد توفى والدها وهى فى الثامنة من عمرها وتولت رعايتها والدتها التى تنتمى لأسرة تركية.

أتمت هدى شعراوى حفظ القرآن وهى فى التاسعة من عمرها وتلقت علومها باللغة الفرنسية على يد مدرسين استحضروا لتعليمها فى قصر والدها بالمنيا. وعندما بلغت الثالثة عشرة من عمرها تزوجت من ابن عمتها السياسى المعروف على شعراوى وهو أحد

الثلاثة الذين دخلوا دار المعتمد البريطانى فى ١٣ نوفمبر عام ١٩١٩ مطالبين بحق مصر فى الاستقلال .

قادت هدى شعراوى مظاهرات السيدات الأولى فى تاريخ مصر فى عام ١٩١٩ ثم كونت لجنة الوفد المركزية للسيدات فتولت الإشراف على أعمال السيدات المصريات تجاه الحركة الوطنية آنذاك ، ثم ألفت الاتحاد النسائى المصرى فى عام ١٩٢٣ ، وكان معظم عضواته من بين عضوات لجنة الوفد المركزية للسيدات . كما حضرت العديد من المؤتمرات الدولية مثلت فيها المرأة ، وقد بلغ عدد المؤتمرات التى اشتركت فيها الأربعة عشر مؤتمراً دوليا . تأثرت فيها بكثير من الأفكار التقدمية ، ثم عادت لتطلب للمرأة المصرية الكثير مقلدة المرأة الأوروبية ، من بينها حق المصرية فى الانتخاب والتمثيل فى البرلمان وبعد عودتها من المؤتمر النسائى الدولى فى مرسيليا عام ١٩٣٣ كانت قضية المرأة ومساواتها بالرجل هى شغلها الشاغل وأملها الذى لم تأل جهداً لتحقيقه . لهذا أسست خمس عشرة جمعية قبل تكوين الاتحاد النسائى حيث تم انتخابها نائبة لرئيسة الاتحاد النسائى الدولى فقد شغلت منصب رئيسة الاتحاد العربى ، كما أسست من أجل الدفاع عن المرأة المصرية مجلتى المصرية باللغة العربية عام ١٩٣٧ والإيجيبسيان بالفرنسية عام ١٩٢٥ وتولت رئاسة تحريرها السيدة سيزا نبراوى مرافقتها الدائمة وسكرتيرتها الخاصة . كما أنها أسست مصنع الخزف بروض الفرج ، كما ترأست جمعية أصدقاء المثال مختار ووكالة جمعية إنقاذ الطفولة المشردة . ولجهودها الكبيرة اختيرت عضواً شرفيا فى جمعية يوم المستشفيات والإسعاف وجمعية الاتحاد النسائى الأردنى والهلال الأحمر للسيدات المصريات وجمعية الأمل للصم والبكم ومبرة الأميرة فريال وتتويجاً لذلك فقد حصلت على الوشاح الأكبر من نيشان الكمال المصرى والميدالية الذهبية اللبنانية ونيشان الاستحقاق السورى من الدرجة الأولى ونيشان الاستقلال الأردنى .

أسست هدى شعراوى قبل وفاتها جمعية خيرية من جميع البلاد الإسلامية لرعاية فقراء المسلمين الذين نزحوا من بلادهم للإقامة فى مكة والمدينة بعد أن لاحظت حالتهم المليئة بالشقاء والحاجة ، ولقد بلغت قيمة التبرعات والمساعدات التى كانت هدى تمد بها المحتاجين والفقراء خمسة آلاف جنيه سنوى . ثم وضعت التدابير اللازمة للاحتفال باليوبيل الفضى لمضى خمسة وعشرين عاماً على إنشاء الاتحاد النسائى ، لكن المنية عاجلتها قبل إقامة الاحتفال ، لهذا أطلق عليها المثال مختار اسم إيزيس ، لما كانت تنفقه على تعليم كثير من الفتيات والفتيان فى مصر والخارج ، وقد أصبحوا فيما بعد يشغلون كثيراً من

المناصب الممتازة لدرجة أن فكرة إنشاء جامعة الدول العربية كانت وليدة للمؤتمر النسائى العربى الذى نظمته هدى شعراوى بالقاهرة فى أكتوبر عام ١٩٣٨ للدفاع عن قضية فلسطين بالإضافة إلى أسباب أخرى.

كانت خلاصة آرائها بالنسبة للمرأة منبثقة من إيمانها الكامل بكفاءتها ومساواتها للرجل فى الحياة، لذا استطاعت رفع السن الأدنى لزواج الفتاة إلى ١٦ عاماً وللفتى ١٨ عاماً. وقد رأت أن نجاح الارتباط يأتى من الاقتناع الكامل المبنى على المعرفة الجيدة قبل الزواج، وبعد التعارف فى محيط الأسرة. كما آمنت بأنه لابد من وضع قيود أمام الرجل للحيلولة دون الطلاق خوفاً على سلامة بيان بيت الزوجية. كما اعتبرت أن عدم تعليم المرأة تعليماً عالياً وعدم فتح كافة آفاق المعرفة أمامها كالرجل سيؤدى حتماً إلى تأخر المجتمع وتخلفه عن ركب الحضارة. كما أنها حاربت تعدد الزوجات لما رأته من إهانة ومذلة للمرأة وشتات للأطفال لأنه يوفر مناخاً للحقد والمنافسة التى تعوق النمو النفسى للأبناء من أمهات مختلفات.

وللإنصاف، فإن الحكومات العربية قد قدرت جهودها فحازت على الوشاح الأكبر من نيشان الكمال من الملك فاروق فى حفل بدار الاتحاد النسائى. كما أنعم عليها رئيس الجمهورية اللبنانية بمنحها ميدالية الاستحقاق اللبنانى الفخرية الذهبية فى حفل استقبال أقامه لها بقصره بعالية لما زارت لبنان، وأنعم عليها رئيس الجمهورية السورية بنيشان الاستحقاق السورى الممتاز من الدرجة الأولى، وقدم لها «الملك عبدالله» نيشان الاستقلال، وكانت المرة الأولى التى ينعم فيها الملك عبدالله بنيشان على سيدة مصرية.

وعندما زارت هدى شعراوى بيت الله الحرام تصدقت بمالها، وقابلت الملك عبدالعزيز آل سعود وعرضت عليه فكرة إنشاء مدرسة لتعليم الفتيات السعوديات فحازت الفكرة القبول لديه. كما عرفت فى فرنسا بآثارها الأدبية، وساعدت منكوبى أسبانيا والحبشة وتركيا، كما عرفت فى باقى الدول الغربية بما لها من مكانة مرموقة فى الهيئات النسائية، المصرية والعربية.

وفى الهند كانت مكانتها فى المجالين النسائى والسياسى رفيعة، وحسبنا على ذلك ما قالته السيدة «ساروجينا نابدو فى الاحتفال بيوم الهند» فى المؤتمر الآسيوى، إذ قدمت مندوبة مصر بقولها: «إنها ليست فقط سيدة مصرية عظيمة، بل تعد دون جدال من عظيمات نساء العالم»، فصفق لها خمسة عشر ألف سامع وسامعة.

توفت هدى شعراوى فى ١٣ ديسمبر عام ١٩٤٧ وقد أرسل الملك فاروق والملكة والإمبراطورة فوزية والأميرة فائزة مندوبين عنهم للتعزية، كما أرسلوا أكاليل من الأزهار لقبرها، كذلك أرسلت مختلف الهيئات باقات أخرى، من بينها هيئة سيدات مبرة محمد على وسيدات الهلال الأحمر وكلية البنات بالزمالك وفروع الاتحاد النسائى ومدارسه بأكاليل الأزهار التى ودعتها إلى مثواها الأخير.

إنجى أفلاطون:

من بين قيادات الحركة النسائية وعضوات الوفد إنجى أفلاطون التى ولدت فى عام ١٩٢٤، وهى تنتمى إلى أسرة أرستقراطية وقد أتمت تعليمها فى المدارس الفرنسية. كانت إنجى أفلاطون تعمل بفن التصوير منذ الخامسة عشرة من عمرها وقد اشتركت منذ عام ١٩٤٢ فى معارض جمعية «الفن والحرية» اليسارية التى لعبت دوراً مهما فى الفكر السياسى وفى الفن المصرى المعاصر حتى عام ١٩٤٥، وكانت البلاد تموج بحركة وطنية تحررية قد أخذت لأول مرة طابعاً اشتراكيا تقدميا، حيث بدأت إنجى أفلاطون تهتم بجانب الفن التشكيلى والقضية الوطنية، وبصفة خاصة موضوع تحرير المرأة المصرية من الاستغلال المزدوج الذى يقع عليها سواء فى البيت أو فى العمل.

أرادت إنجى أفلاطون أن تكون حركة نسائية من نوع جديد بعيدة عن الحركة النسائية التقليدية التى اعتقدت أنها قد حصرت نشاطها فى نطاق العمل الخيرى وعلى الصالونات الأدبية، فعملت مع عناصر شابة من طالبات الجامعات المصرية وخريجاتها ومع بعض عاملات النسيج على إنشاء «رابطة فتيات الجامعة والمعاهد المصرية» فى منتصف عام ١٩٤٥، وتضمن البرنامج العام للرابطة نداء للمثقفات ولنساء مصر بالانضمام إلى الرابطة، ولخصت أهداف الرابطة فى المطالبة بحقوق المرأة الاقتصادية تحت شعار «أجر متساو بعمل متساو»، كما طالبت بحقوق المرأة السياسية والاجتماعية الكاملة مثلها فى ذلك مثل الرجل. وانحصر نشاطها السياسى فى التخلص من الاستعمار والرجعية التى تعوق تحرير المرأة وتقدم المجتمع.

وفى نوفمبر سنة ١٩٤٥ مثلت إنجى أفلاطون «الرابطة» مع زميلتين أخريين فى أول مؤتمر نسائى عقد بعد الحرب، وكان المؤتمر التأسيسى للاتحاد النسائى الدولى الديمقراطى «الذى انعقد فى باريس فى نوفمبر سنة ١٩٤٥، حيث انتخبت عضواً فى مجلس الاتحاد عن الرابطة. وكانت أهداف المؤتمر قد ارتكزت على نقطتين:

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

١ ـ الدفاع عن حقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

٢ ـ الوقوف ضد خطر الفاشية وجميع نظم الاستعباد وتعضيد حركات التحرر الوطنى من أجل الديمقراطية والدفاع عن السلام العالمى

فى يوليو سنة ١٩٤٦ مثلت إنجى أفلاطون «الرابطة» فى المؤتمر التأسيسى لاتحاد الطلبة العالمى الذى انعقد فى «براغ» وفى انتخابات اللجنة التنفيذية العليا للعمال والطلبة، حيث شاركت ثلاث من طالبات الجامعة، منهن كانت الدكتورة لطيفة الزيات .

تعرضت إنجى أفلاطون للاضطهاد . ففى يوليو سنة ١٩٤٦ وفى أعقاب حركة المقاومة الشعبية ضد مفاوضات «صدقى ـ بيفن» بغرض الدفاع المشترك، أصدر صدقى باشا قراراً بحل «رابطة فتيات الجامعة والمعاهد المصرية» مع عشرات من الجمعيات والاتحادات الأخرى، واعتقل ثلاثمائة من خيرة الشباب المثقف . وفى عام ١٩٤٧ وبعد صدور قرار من حكومة صدقى باشا بمنع سفر أو انضمام أى مصرى إلى أى مؤتمر أو هيئة عالمية بدون إذن من الحكومة تم القبض على إنجى أفلاطون بتهمة تمثيلها المرأة المصرية فى مؤتمر «الاتحاد النسائى الدولى الديمقراطى» لكن النيابة أفرجت عنها .

استطاعت إنجى أفلاطون أن تساهم بجل نشاطها فى الدفاع عن حقوق المرأة حيث عملت فى «جريدة المصرى» منذ سنة ١٩٤٩ وحتى سنة ١٩٥٢ تحت شعار · «المرأة نصف المجتمع»، وأصدرت فى نفس العام كتابها الكبير «نحن النساء المصريات»، حللت فيه أهم مشكلات المرأة المصرية المعاصرة، وطالبت فيه بمنع تعدد الزوجات قطعيا وتقييد حق الزوج فى الطلاق، ثم طالبت بكافة حقوق المرأة السياسية كالرجل تماماً فى الانتخابات والتمثيل فى البرلمان المصرى، كما طالبت بحق المرأة فى الاشتغال بكافة الوظائف والأعمال وأن تحصل على نفس الأجر تماماً، حيث كانت من أشد أنصار المساواة الكاملة للمرأة بالرجل، متأثرة فى ذلك بتعليمها الفرنسى وبإيمانها بعدالة قضيتها ومن ثقتها الكاملة فى قدرات النساء .

وفى أعقاب إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ واندلاع الكفاح المسلح فى منطقة القناة عام ١٩٥١، ساهمت فى تكوين «اللجنة النسائية للمقاومة الشعبية»، وأصبحت السيدة سيزا نبراوى رئيسة اللجنة، وكان جلُّ أهدافها تحرير وادى النيل من الاستعمار على أية صورة تحريراً كاملاً حقيقيا، ومقاومة المحاولات الاستعمارية بتأييد حركة السلام العالمى والدعوة لتوثيق العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع الدول الصديقة المؤيدة لكفاح مصر،

وساندت الدعوة لإطلاق الحريات العامة جميعاً كحرية الصحافة والاجتماع والمظاهرات والمطالبة بالإفراج عن المسجونين السياسيين ضحايا الاستعمار.

ولتنفيد أهدافها دعت لتوحيد الجهود النسائية المصرية والعربية والدولية والشرق أوسطية مع التركيز على مصر، لهذا تكونت لجان فرعية منظمة للمقاومة فى المدن والقرى والمصانع والمستشفيات والجامعات والمدارس، مع عمل برنامج شامل ومدروس للمقاطعة الاقتصادية والسياسية للمستعمر ولجميع الدول المناصرة للاستعمار الإنجليزى مع تدريب النساء على الأعمال الضرورية اللازمة للكفاح وفى مقدمتها فن التمريض والتموين

هدى شعراوى وجمعياتها:

بدأ نشاط هدى شعراوى فى المجال الاجتماعى مع مطلع سنة ١٩٠٧ بأن دعت نساء مصر لتوفير تبرعات بقصد إنشاء جمعية لرعاية الطفل وتم جمع التبرعات، لكن الحكومة تدخلت فتوقف المشروع فى مهده، ولم تيأس ولكن فى ١٩٠٨ دعت هدى شعراوى الكاتبة الفرنسية «مارجريت كليمان» لإلقاء محاضرات ثقافية على السيدات فى قاعة من قاعات الجامعة ونجحت المحاضرات نجاحاً عظيماً، مما شجع «الملك فؤاد» ـ الذى كان آنذاك أميراً ـ على تخصيص قاعة للسيدات فى يوم الجمعة من كل أسبوع وبعد عامين فكرت الأميرة «عين الحياة» فى إنشاء مبرة محمد على بقصد تكاتف أميرات البيت المالك مع سيدات الطبقة الراقية على معالجة الأطفال من مرض الكوليرا الذى انتشر وقتها، وقد دعت الأميرة عين الحياة هدى شعراوى فقبلت الاشتراك بشرط أن تتعهد الجمعية بإنشاء مدرسة للبنات، وأنشئت المدرسة فعلاً.

وكان أول صرح فى مبرة محمد على قد تم بعد دعوة للشاى أقامتها الأميرة عين الحياة للسيدات اللاتى كان لهن دور فى إنشاء مستوصف «الليدى كرومر»، ودعيت هدى شعراوى للحفل ولكنها رفضت تلبية الدعوة، ثم قابلت الأميرة عين الحياة فوجدت لديها رغبة صادقة لإقامة جمعية خيرية بدماء مصرية كاملة، فكانت «مبرة محمد على» التى بدأت كجمعية خيرية لتعليم الفتيات الحياكة ومستوصف لرعاية الأطفال صحيا، ثم تحول إلى مستشفى كبير للولادة.

وفى مايو عام ١٩١٤ أسست هدى شعراوى بمعاونة الأميرتين «عين الحياة» و«أمينة حليم» جمعية «الرقى الأدبى للسيدات المصريات»، وجمعية «المرأة الجديدة» للمساعدة فى أعمال البر والإحسان. وكان الغرض الأساسى من إنشائهما توفير فرصة لإبراز المواهب

العقلية والفنية والرياضية للفتيات والسيدات من بنات الطبقة الوسطى سعياً منهن لتقدم المرأة المصرية وكفرصة للسيدات لاستغلال وقت فراغهن فى المفيد لهن ولمجتمعهن. لذلك اهتمت بإلقاء محاضرات فى الفنون والعلوم والآداب، وإحياء الحفلات الموسيقية لأشهر العازفين.

تأثرت «هدى شعراوى» كثيراً بالأفكار التقدمية التى اكتسبتها من ثقافتها الفرنسية، ومن المؤتمرات النسائية الدولية العديدة التى حضرتها كممثلة للمرأة المصرية والعربية. ودعمها ثراؤها الاقتصادى، لذلك لم تنتظر مساعدة من حكومة أو شخصية سياسية تساندها، فجاءت مواقفها منبثقة من فكرها وتم تنفيذها على نفقتها الخاصة غالباً.

وفى أثناء اندلاع الثورة كونت هدى شعراوى بمساعدة زوجات الوفديين «لجنة الوفد المركزية للسيدات». كانت تلك اللجنة تتميز عن جمعيتى «الرقى الأدبى للسيدات المصريات» و«المرأة الجديدة» فى الهدف. فالأخيرتان كانتا جمعيتين للنشاط الاجتماعى، أما الأولى فكانت سياسية بحتة شاركت فى كل المواقف السياسية، ومنها كانت تصدر البيانات وفى إطارها أرسلت الاحتجاجات السابقة، وظلت تعمل فيها إلى أن اختلفت مع سعد باشا بعد عودته من المنفى سنة ١٩٢٢، نظراً لموافقته على البند الخاص بالسودان الذى رمى إلى مناداة الملك فؤاد بملك مصر دون السودان فى البيان الذى ألقاه توفيق نسيم باشا عند توليه الوزارة فهنأه على بيانه، ولم يتطرق مطلقاً إلى موضوع السودان، فثارت هدى شعراوى ولم يعبأ سعد باشا بثورتها، بل إنه عندما اجتمع بالوفديين فى الاحتفال السنوى للوفد فى ١٣ نوفمبر ١٩٢٢، لم يدعها لحضور الاحتفال رغم أن العادة جرت على حضورها ولجنة الوفد المركزية للسيدات منذ ثورة ١٩١٩، فثارت هدى شعراوى وأرسلت رسالة إليه شخصيا تخطره فيها باستقالتها من اللجنة المركزية للسيدات الوفديات.

أما عن الجانب الاجتماعى فقد حضت المجلات النسائية على الدعوة لإحياء الجمعيتين المشار إليهما ـ وهما جمعية الرقى الأدبى للسيدات المصرية وجمعية المرأة الجديدة ـ، كما طالبت المجلات النسائية بأن تتبرع الأميرات والأمراء وكافة الشخصيات المصرية القادرة لهاتين الجمعيتين حتى تتوسع قاعدة نشاطهما، ثم دمجتهما فى جمعية واحدة، كانت جمعية المرأة الجديدة لرعاية النساء اجتماعيا.

أثار نشر برنامج جمعية «المرأة الجديدة» اغتباطاً وسط المجتمع النسائى وتسابقت المجلات النسائية على شرح مميزات الجمعية والأهداف المعلقة على إنشائها، وطالبت

المجلات النسائية هدى شعراوى بعدم قصر نشاطها فى الجمعية على الأعمال الخيرية وطالبتها مجلة الجنس اللطيف بإيجاد مكان فسيح يتسع لنشاطات رياضية عديدة.

أدى نجاح نشاطات «المرأة الجديدة» إلى تشجيع حرم عبدالسلام فهمى جمعة (سكرتير الوفد المصرى إبان عهد النحاس باشا) على إنشاء فرع للجمعية بطنطا اسمته «اتحاد وترقى المرأة المصرية بطنطا) يقدم نفس الخدمات الاجتماعية ويسير على نفس البرنامج، وقد نجح فى إنشاء مدرسة لتعليم البنات الفقيرات مجاناً وتوفير كافة أنواع المعرفة لتأهيل المحتاجات منهن للعمل والاستقلال المادى.

اعتقدت هدى شعراوى أن مشكلة تأخر المرأة فى تلك الآونة برزت كمحصلة لسببين جوهريين، أولهما: معارضة الرجل لتطور المرأة كعضو عامل فى المجتمع مما أفقدها الثقة فى قدرتها على القيام بأية مسئولية.. وثانيهما: مرجعه إلى المرأة نفسها التى لم تعبأ مطلقاً بنفى التهمة بالعمل الجاد الخلاق، وحثت المرأة على أن تعنف نفسها وتستنكر حالتها وما وصلت إليه من تأخر وتثور على ضعفها، باعتبارها أهلاً لكل مسئولية إن أرادت التطوير.

الاتحاد النسائى المصرى:

بعد اختلاف هدى شعراوى مع سعد باشا، كونت فى ١٦ مارس سنة ١٩٢٣ الاتحاد النسائى المصرى، وتركت «لجنة الوفد المركزية للسيدات» تحت رئاسة وكيلتها السابقة السيدة شريفة رياض التى لم تقم بعمل سياسى فى اللجنة بل إنها انضمت لاحقاً للاتحاد النسائى، الذى ركز على أنشطة عديدة اجتماعية وسياسية

وتضمن برنامج الاتحاد النسائى المناداة باستقلال مصر والسودان وحياد قناة السويس حتى لا تستخدم فى الحروب وضد مصالح مصر، كما يوكل لمصر حق الدفاع عنها ورفض تحمل ديون تركيا القديمة، وطالب بإلغاء الامتيازات الأجنبية، ونادى بوضع قاعدة للمفاوضات مع بريطانيا، كما نادى بإدخال تغييرات على دستور مصر لعام ١٩٢٣ كان أهمها وضع الديمقراطية السياسية موضع التنفيذ بحيث تمنح المرأة حق الانتخاب وإلغاء القوانين الاستثنائية والرجعية وقانون التضمينات وكذلك الاهتمام بتحسين الجيش المصرى باعتباره أهم وسيلة للدفاع عن الوطن والسعى لتطوير كافة وسائل المواصلات السلكية واللاسلكية.

ويخصوص المجال الاجتماعى فقد دعا إلى نشر التعليم الابتدائى بصفة إلزامية وطالب

بالإكثار من البعثات العلمية وفتح باب التعليم الثانوى والعالى أمام الجنسين دون التقيد بسمة معينة مع تعليم الطلاب الصحة العامة والقانون والموسيقى، لتهذيب النفوس وزيادة الوعى والحث على استكمال الجامعة المصرية وتشجيع حركة الترجمة لما لها من أثر بارع فى نقل نفائس الكتب وأمهات المعرفة، وطالب بتطوير الصناعة وفتح باب الأسواق أمامها وحمايتها من المنافسة الأجنبية وتشجيعها أمام المصريين بكافة الوسائل، ومحاربة المسكرات والمخدرات

أما ما يخص الجانب النسائى، فقد طالب بجعل الوظائف الإشرافية للمرأة والاعتراف بحقوقها المهضومة والسعى لحل المشاكل الأسرية بطريقة عادلة تضمن للمرأة حريتها وإنسانيتها، والسعى لوضع قانون يمنع تعدد الزوجات ويطالب بجعل الطلاق أمام القاضى، وإلزام المطلق بالنفقة على أطفاله وزيادة سن الحضانة للأطفال وغيرها من قوانين تخص الأحوال الشخصية

كانت أهداف الاتحاد النسائى دون جدال تتسم بالشمول والوعى والتجديد فى آن واحد. وإذا كان الاتحاد النسائى قد نادى بحق المرأة فى الانتخاب كأول حزب نسائى فإن تلك القضية ظلت مثاراً للجدل فى الصحف والمجلات إلى أن طرحها على ماهر سنة ١٩٣٨ فى البرلمان عندما تقدم بمشروع قانون يخول للنساء حق عضوية مجلس الشيوخ. وتقدم فيما بعد كل من علوبة باشا والعرابى باشا وأحمد رمزى بك بمشروع قانون يمنح المرأة حق الانتخاب، ولكنها جميعاً فشلت ولم تنل المرأة ذلك الحق إلا فى عام ١٩٥٦.

كان الاتحاد النسائى من أكبر الجمعيات النسائية وأكثرها وعياً وتنظيماً بل وأوسعها إمكانيات، نظراً لكون رئيسته من طبقة أرستقراطية، إذ إنها ابنة سلطان باشا وزوجة سياسى قدير هو على شعراوى باشا، فكان لديها من الإمكانات المالية سواء عن طريق زوجها أو والدها ما خولها الفرصة كاملة فى أن تنفق على الاتحاد وتنشئ فيه المشاغل والملاجئ والمستوصفات والمدارس، وتشجع الفنون، كل ذلك على نفقتها الخاصة بل والسفر لحضور المؤتمرات النسائية الدولية. كذلك منحتها طبقتها فرصة كافية لاستخدام الأميرات وبنات البيوتات وزوجات السياسيين فى داخل حزبها لتعزيز الخدمة الاجتماعية، كما أنها استطاعت أن تؤسس مجلة الإيجيبسيان فى عام ١٩٢٦ باللغة الفرنسية التى كانت تجيدها وكانت تتكفل بجميع مصروفاتها ومحلة المرأة الجديدة أيضاً، تم مجلة المصرية فى مرحلة متأخرة فى الثلاثينيات.

قضية تعليم المرأة:

لاقت الدعوة إلى تعليم الفتاة أصداء بعيدة وجذوراً عميقة، فالمتتبع لتاريخ مصر الحديث يرى محاولات عديدة على يد كثير من المصلحين والمصلحات شجعوا فيها تعليم النساء. ولعل المتصفح لما كتبه رفاعة رافع الطهطاوى فى هذا الصدد ضمن مخطوطه الشهير «المرشد الأمين للبنات والبنين» يلحظ ذلك، حيث أشار إلى أن: «هذا مما يزيدهن أدباً وعقلاً، ويجعلهن بالمعارف أهلاً، ويصلحن به لمشاركة الرجال فى الكلام والرأى فيعظمن فى قلوبهم ويعظم مقامهن لزوال ما فيهن من سخافة العقل والطيش مما ينتج من معاشرة المرأة الجاهلة لامرأة مثلها، وليمكن للمرأة عند اقتضاء الضرورة أن تتعاطى من الأشغال والأعمال ما يتعاطاه الرجال، فإن فراغ أيديهن عن العمل يشغل ألسنتهن بالأباطيل وقلوبهن بالأهواء وافتعال الأقاويل. فالعقل يصون المرأة عما لا يليق ويقربها من الفضيلة».

ثم كتب كرومر فى تقريره عام ١٩٠٥ عن حالة التعليم بمصر عامة والبنات خاصة: «إن مدارس البنات بما فيها الكتاتيب التى تشرف عليها الحكومة قد بلغ عددها ٧٧١ كتاباً ومدرسة فى عام ١٩٠٠ كما بلغ عدد تلميذاتها ٢١٥٠ تلميذة»، ولكن يظهر من تلك الأرقام المبالغة فى كثرة عددها وفى عدد روادها أيضاً.

كما أضاف كرومر بالنسبة لتعليم الإناث. «إن الأمل شديد فى أن ما أبداه بعض الأفراد من الهمة فى ترقية التعليم الأهلى بتأسيس الكتاتيب للصبيان ووقف الأموال عليها من جيوبهم يتناول فى طياته إنشاء الكتاتيب للبنات لأن الحاجة كانت ماسة لها».

ولما كنا نعرف أن عدد مدارس البنات فى مصر بما يحمل هذه الكلمة من معنى كان مدرستين، مدرسة السنية ومدرسة عباس الأول، فإن معنى ذلك أن ٢٦٩ كانت جميعاً كتاتيب، وقد ظلت مصر بمدرستين حكوميتين حتى سنة ١٩٠٩ عندما أنشأت مجالس المديريات مدارس تابعة لها فى جميع المديريات ما عدا «أسوان»، ثم أنشئت المدارس الأولية الراقية سنة ١٩١٦ وبعدها أنشئت أول مدرسة ثانوية للبنات سنة ١٩٢٠ كانت مدرسة الحلمية الثانوية للبنات.

من هنا نرى كيف نظر الاحتلال إلى التعليم عامة وتعليم البنات بوجه خاص، وقد ظل الاستعمار يعمل على تضييق نظام التعليم فى مصر حتى إنه ألغى مجانية التعليم من البلاد، وبرر المعتمد البريطانى «إلدون جورست» الإلغاء فى تقريره عام ١٩٢٣ بقوله:

«إن إنفاق أموال الممولين على تعليم عدد محدود من أبناء الطبقة العليا والوسطى مجاناً لا داعى له فى حين أن عدد طالبى الالتحاق بالمدارس ويريدون دفع المال ويستطيعون يزيد عما تستوعبه المدارس».

ومن هنا يتبين لنا بوضوح نظرة الاحتلال إلى التعليم على ضآلته وقلته وكان وقفاً على الذكور فى الواقع، بحيث يتعلمون تعليماً بسيطاً لتخريج صغار الموظفين، كما أن اللغة التركية كانت اللغة الأساسية فى البلاد حتى سنة ١٨٨٨ حين قررت نظارة المعارف بناء على إحلال المثقفين المصريين «ألا يتعلم التلاميذ اللغة التركية إلا إذا طلب آباؤهم ذلك».

وفى أثناء الاحتلال كان من الطبيعى أن يهتم الاستعمار بتدريس اللغة الإنجليزية فى المدارس الإبتدائية والثانوية، لتوظيفهم فى الأعمال المتواضعة دون الاهتمام بالتعليم الجامعى إلا فى أضيق الحدود.

لا يمكن للمرء أن يتجاهل تأثير مؤلفات قاسم أمين على الإقبال على تعليم المرأة، وتشجيع الأسر المحافظة على إدخال بناتها للمدارس الحكومية أو الخاصة، كما لا يمكن إغفال دور قيادات نسائية خارج نطاق الوفد ساهمن بدور فاعل فى توسيع قاعدة التعليم أمام الإناث، كان على رأس قائمة تلك الريادات نبوية موسى.

تدفق الحماس تدريجيا من أجل تعليم المرأة وفكرت نبوية موسى فى إنشاء كلية وطنية راقية تقوم بتربية الفتاة المصرية أدبيا وعلميا أثناء عملها كمفتشة بوزارة المعارف، وبدأ العمل بالمعهد فى أول يناير سنة ١٩٢٠ . وكانت أهم المواد التى درست فيه الدين واللغة العربية ومواد الحساب والتدبير المنزلى والصحة بالإضافة إلى تعليم بعض اللغات الأجنبية والرسم والنقش والجغرافيا والخياطة والتطريز. كما خصص فرع لتعليم الموسيقى تعليماً كافياً يضمن تخريج مدرسات مصريات لهذا الفن وخصص فرع آخر لتعليم الخياطة تعليماً يستطاع به الحصول على معلمات للخياطة وخياطات وطنيات.

وقد استطاعت أن تدبر الأموال اللازمة للإنفاق على الكلية من المصروفات الكبيرة التى تعهدت بدفعها الفتيات الموسرات لكى تغطى نفقات ومصروفات زميلاتهن الفقيرات واليتيمات. وقد قصدت الجمعية بذلك ضمان مستقبل اليتيمات وتأهيلهن لاكتساب الأموال التى تستنزفها الأجنبيات، وقد قالت إحدى المشتركات: «إننا لانزال عاجزات عن العمل والكسب، ومازال الأجنبيات يستنزفن أموالنا بما يتقنونه من فنون وحرف لا نتقنها».

وامتداداً لاهتمام «نبوية موسى» الرامى إلى تطوير المرأة المصرية نجدها فى مطلع عام ١٩٢٠ تنشر كتابها بعنوان «المرأة والعلم» طالبت فيه بحق المرأة فى العمل، ولكى تستطيع النساء تحقيق ذلك لابد من تلقينهن نفس المواد الدراسية التى يتلقاها الرجل. فالتعليم لا تنحصر أهميته فى تأهيل المرأة للعمل، إنما التعليم يفيد المرأة وهى روجة، إذ إن الرجل المتعلم لا يطيق أن يجد زوجته لا تستطيع فهم ما يريد أو ما يشغله من علوم ومعارف، وتمنت أن تحذو المصرية حذو الأوروبية فى حبها للعمل وميلها إلى البساطة فى المظهر وإلى الاقتصاد فى المنزل والنجاح فى تربية أطفالها وتزويدها الدائم لنفسها بالثقافة والمعرفة.

وقد أنكرت «نبوية موسى» تفوق الرجل على المرأة، وعللت زيادة نسبة المتفوقين من الرجال عن النساء بأنه لا يرجع إلى ارتفاع ذكاء الرجل أو تفوقه إنما مرجعه الحقيقى إلى أن الرجل أتيحت له فرص أكثر للتعليم والتثقيف فى الوقت الذى أغلقت كل الأبواب ووضعت كافة العراقيل أمام تعليم المرأة وتطويرها سواء بالتقاليد والعادات القاسية أو بالقوانين الرجعية. ولقياس نسبة نبوغ المرأة لابد أن تمنح نفس الفرص المتاحة للرجل. أما التفريق فى إعطاء الظروف المتساوية للفتاة والفتى فلن تؤدى مطلقاً إلى إظهار النبوغ أو التفوق المرغوب.

كما أنها اقترحت أن يتأخر الرجل إلى سن الثلاثين ثم يفكر فى الزواج، وعليه أن يقضى وقته فى إتمام دراسته وتوفير الدخل اللازم لزواجه، وإن شجعت المغالاة فى المهور من مظور مادى بحت حيث، تصورت أن الرجل حينما يدفع كل ما ادخره من مال على زوجته لن يفكر فى الاقتران بأخرى، وسيحرص عليها حرصه على ماله.

كما رأت أن السن المناسبة لزواج الفتاة هى سن العشرين على الأقل وعليها أن تدخل المدرسة الابتدائية فى سن السابعة لتبقى بها ست سنوات ثم تنتقل للثانوى فى سن الثالثة عشرة لتمضى بها خمس سنوات تنال فيها الشهادة الثانوية، وفى خلال تلك الفترة تتعلم التدبير المنزلى والحياكة أيضاً، وفى حالة عدم الزواج تستطيع الالتحاق بأحد المعاهد العليا.

ولقد شجعت تعليم الفقيرات وناصرت اتجاه الجمعيات الخيرية التى تستهدف إنشاء مدرسة لتعليم الفقيرات فى كل منها، وفى نفس الوقت ترفض تعليم «أبناء السوقة» كما تطلق عليهم (وهم أبناء العمال والخدم) مثل أبناء الطبقات الوسطى والعليا، وتعتقد أنها مرحلة لا يجب التفكير فيها مرحليا، وعلى المصريين أن يبدءوا بتعليم فتيات الأسر الراقية والوسطى والفقيرة ثم يفكرون بعد ذلك فى تعليم أبناء وبنات السوقة.

كذا انتقدت بشدة نظام التعليم فى مصر وكانت فى نقدها موضوعية إلى حد كبير ، فالمدارس الأميرية لا يصح أن يعتمد عليها فى التعليم الراقى ، وقد شوهد فى جميع البلاد الراقية أن التعليم العالى يقوم به الأهالى أنفسهم ، وأن مدارس الحكومة إنما جعلت للفقراء والمدارس الأهلية : وهى إما كتاتيب لا تعليم فيها بالمرة وإما مدارس أرقى ، قامت بها جمعيات خيرية تقلد الحكومة فى مناهجها وفى إسناد رئاستها للأجنبيات .

وشددت على إسناد مهمة إدارة المدارس المصرية للمصريات المتعلمات ، كما ألحت على ضرورة فتح كلية وطنية راقية لتعليم الفتيات المصريات علميا وأدبيا وتأهيلهن زوجياً فى نفس الوقت ، وإذا نجحت تلك الكلية تفتح مرحلة أخرى عليا تلتحق بها المتفوقات من الإناث كما يفتح بها فرعان الأول لتعليم الموسيقى لتخريج معلمات لهذه المهنة ، نظراً لأهميتها فى تهذيب ذوق الفتيات ، والفرع الآخر لتعليم الحياكة ليخرج أيضاً سيدات يقمن بتلك المهمة بدل الأحنبيات اللاتى يغالين فى أجورهن ، وقد أنشئت بالفعل المرحلة الأولى من الكلية المطلوبة وأشرفت عليها «نبوية موسى» بنفسها .

ومن نفس المنطق قادت «النهضة النسائية» حملة تبرعات تستهدف إنشاء مدارس للفتيات الفقيرات فى كل حى حتى ولو كانت التبرعات تبدأ من قرش واحد لكل فرد ، وتعهدت مجموعة من العضوات بالإشراف على حملة التبرعات ، وقد طالبت أغنياء كل حى بالسعى لإنشاء مدرسة فى حيهم لتعليم الفتيات الفقيرات بعض المهن كالحياكة والتطريز .

ولقد رأت «نبوية موسى» أن تعليم الفتيات أهم من الفتيان لأنه يحميها من الزلل ويأخذ بيدها يوم لا تجد نصيراً من زوجها ولا تعضيداً من ذويها . وقد أعلنت فى ذات الوقت أن المرأة مهما تعلمت ومهما ساوت الرجل لن تكون إلا زوجة له ومربية لأطفاله ، ولكن أهمية العلم فى كونه سلاحاً تتذرع به ليقيها من الفقر والحاجة .

لم تأل مجلة النهضة النسائية جهداً إلا وبذلته من أجل زيادة فرص التعليم أمام الفتيات ، ولقد طالبت بمجانية التعليم الابتدائى فى مدارس البنات وجعل العلوم الدينية من العلوم الأساسية لتنشئ جيلاً متعلماً ومثقفاً دينيا . كما أنها ضربت المثل أمام الأغنياء بجعل أرباح مجلتها وقفاً للإنفاق منها على معهدها العلمى الذى أنشأته أيضاً لتعليم الفقيرات حرفة كالحياكة والتطريز كمساهمة جادة منها فى محو الأمية وفى توفير عمل شريف أمام المصريات الفقيرات . وأرادت أن يحذو حذوها الكثير من الموسرات والموسرين المصريين .

أما مجلة «شجرة الدر» فقد قادت حملة انتقاد لكل سلبيات التعليم الابتدائى والثانوى، كما انتقدت المحاولات التى ترمى لإغلاق بعض مدارس البنات بحجة عدم وجود العدد الكافى من المدرسات للتدريس بها. وطالبت بأن يتاح المزيد من فرص التعليم أمام المرأة، وأن الواجب تلافى الأخطاء السابقة عند إنشاء أية مدرسة جديدة بتوفير العدد اللازم لها من المدرسين والمدرسات ومحاولة سد الثغرات. أما أن تؤخذ تلك السلبيات ذريعة لغلق مدارس البنات إنما هى محاولة تهدف لبقاء أمية النساء ومناهضة تحريرهن وهى محاولة رديئة لزيادة عدد الأسر التعيسة الناجمة عن جهل النساء.

لقد استمرت «النهضة النسائية» فى طريقها فى محاربة الأمية وتشجيع مجانية التعليم للفتيات ففتحت مدرسة ابتدائية داخلية وخارجية وحضانة أطفال وكذلك مشغلاً خاصا للفتيات الفقيرات درست فيها جميع العلوم العربية والرياضية والديانة الإسلامية واللغات الأجنبية إنجليزية وفرنسية، بالإضافة إلى التدبير المنزلى وفن الطهى، وطالبت وزارة المعارف بأن تتولى الإشراف الإدارى والمنهجى عليها.

أما مجلة «الأمل» فقد طالبت بفتح مجال التعليم الابتدائى والثانوى والعالى أمام المرأة تتعلم فيه حتى نهاية المراحل العلمية، لكى تستطيع الإنفاق على نفسها إذا لم تجد من يعولها، وتكون بذلك قد ساهمت فى تخفيف العبء الاقتصادى على أسرتها أو تشارك بعلمها فى فهم عمل زوجها وحسن تربية أطفالها.

اتخذت «الأمل» من كلمات سعد زغلول عن المرأة شعاراً لها، فقد أعلن أن المرأة المصرية كان لها دخل عظيم فى نهضة مصر، فكثيراً ما حركت الهمم وشحذت العزائم وشاركت الرجال فى الأعمال التى قاموا بها، بل وكان لها فى بعضها النصيب الأوفر. ولو كان عدد المتعلمات من نساء مصر أكثر لكان الفضل أعظم وكانت الفائدة أكثر، إذ إنه يستحيل على شعب أن يتقدم فى الحياة من غير تقدم المرأة وتعلمها. فهى التى يقوم عليها عبء التربية الصحيحة وغرس الملكات الفاضلة فى قلوب الأطفال.

لهذا شجعت «الأمل» تعليم المرأة للسبب السابق ولاعتقادها بأن النهضة المصرية لن تستطيع المساهمة فيها إلا المرأة المتعلمة وللإكثار من أولئك اللاتى يجاهدن فى سبيل البلاد، كما يجاهد الرجال وحتى لا تظل النساء عبئاً على الرجال فى واجب النضال.

وقفت «الأمل» موقفاً اجتماعيا عظيماً بمناهضتها مشروع «زيور» من تعليم بنات الأسر الأرستقراطية فقط، إذ إنه عزم على إنشاء مدرسة خصيصاً لهن يتعلمن فيها فنون المنزل

وبعض العلوم العامة على أن يتكلف إنشاء تلك المدرسة اثنى عشر ألف جنيه من أجل ثلاثين فتاة يساهمن بمصروفاتهن التى لا تزيد على ستمائة جنيه على أن تتكفل الحكومة بسداد الباقى. . فثارت «الأمل» خاصة أنها قد تلقت كثيرا من الاحتجاج من المثقفات المصريات وأرسلت بالفعل احتجاجاً إلى وزارة المعارف أعربت فيه عن أسفها لادعاء الحكومة بعدم توفير المال اللازم للإنفاق منه على إنشاء مدارس لبنات الأسر المتوسطة والفقيرة، وهن كثيرات فى الوقت الذى يتدفق المال للإنفاق على مدرسة من أجل عدة فتيات من بنات الأسر الأرستقراطية القادرات على إنشاء ما يردن من مدارس، أما الفقيرات فمسئولية تعليمهن تقع على كاهل الحكومة المصرية.

كما أولت «الأمل» اهتماماً شديداً بأحوال المدرسات المقبلات على الزواج، وكان لها السبق فى ذلك، إذ إن وزارة المعارف كانت قد اعتادت أن تفصل المدرسة إذا ما تزوجت أثناء قيامها بالخدمة. إذ عليها أن تعمل بالوزارة عدداً معيناً من السنوات قبل استقالتها وإلا اضطرت لدفع نفقات تعليمها بالكامل للوزارة، فاحتجت «الأمل» على ذلك وأعلنت حق المدرسة فى الزواج والعمل لكى تستفيد المدرسة من خبرة هؤلاء المعلمات، كما تستفيد الأسرة الجديدة من وجود أم عاملة متعلمة.

وظلت تلك الحملة شهوراً، نوقشت أثناءها عدة موضوعات مهمة، منها عمل المرأة وعدد الساعات المناسبة لها والوسيلة السليمة لتربية الأطفال أثناء غياب أمهاتهن، وتعليم المرأة وإنشاء الحضانات وحالة المرضعات وأسعارهن، وكثيراً من تلك القضايا التى استهدفت تحسين الأوضاع للمدرسات، واستطاعت أن تنجح «الأمل» فى النهاية، وحصلت على موافقة وزارة المعارف على السماح بزواج المعلمات، وأرسل وزير المعارف إلى «الأمل» نص قراره على ذلك فى سبتمبر ١٩٢٦ وخلاصته. «إن الوزارة قد رأت أن اللاتى يعتزمن الزواج من المدرسات ويردن الاستمرار فى الخدمة سواء أكن داخلات هيئة العمال أم معينات بعقود عليهن تقديم استقالتهن بسبب الزواج أولاً ثم يرفعن طلباً آخر برغبتهن فى العودة إلى الخدمة على أن يعين بعقد إذا قبلت الوزارة عودتهن».

واستمرت «الأمل» فى حملتها ثانياً بهدف إلغاء شرط الوزارة فى تقديم الاستقالة الأولى وتقديم الطلب الثانى بالعودة إلى العمل، خاصة أن طلبهن سيكون عرضة للرفض من الوزارة، واستطاعت «الأمل» فى النهاية التوصل إلى حل إيجابى وحاسم لصالح المعلمات، إذ استصدرت وزارة المعارف قراراً آخر يجيز السماح للمتزوجات الحاصلات على مؤهلات فنية عالية سواء من مصر أو الخارج واللاتى يتعذر الاستغناء عن خدمتهن

البقاء فى الخدمة بعقود تجدد سنويا. كما أجازت الوزارة عودة الموظفات والمدرسات اللاتى تركن الخدمة سواء بالزواج أو بالانفصال العودة إلى العمل نهائياً.

أما «النهضة النسائية» فقد استهدفت تعليم الفتيات تعليماً خاصا بهن يختلف فى مجمله عن الفتى، وطالبت كل سيدة متعلمة أو حاصلة على أية شهادة علمية بأن تنزل إلى ميدان الخدمة العامة بإنشاء ناد نسائى لمناقشة القضايا السائية والأدبية، وكذا إنشاء صحافة على أن تتمخض كل تلك النشاطات عن عقد مؤتمر خاص بالمتعلمات المصريات بهدف تطوير المجتمع المصرى، وانتهت بالمطالبة بزيادة عدد مدارس الفتيات على أن يوضع ذلك ضمن خطة الوزارة وألا تخضع لشخصية الوزير. كما أنها قسمت الفتيات الراغبات فى التعليم إلى فئات ثلاث: الفئة الغنية وقد رأت أنه لا داعى لإنفاق الوزارة عليها نظراً لقدرتها على الإنفاق على تعليمها من مالها الخاص. لكن مهمة الوزارة تنحصر فى الإنفاق على مدارس الطبقتين الوسطى والفقيرة على أن يتلقين بالإضافة إلى الحساب واللغة العربية والصحة والتدبير المنزلى بعض الصناعات الأولية بهدف الاستعانة بها على الكسب الحلال، وعلى أن تكون تلك الحرف مناسبة لبيئتهن وعلى أن تتاح لمن ترغب منهن فى استكمال علومها بالمدارس العليا كافة الطرق والسبل.

أما هدى شعراوى، فقد كانت أكثر النساء تحضراً وأوسعهن إدراكاً فى مطلبها الخاص بمساواة الفتاة بالفتى فى كافة مراحل التعليم، كما طالبت بأن تمنح المرأة المتعلمة حق الانتخاب حتى تضمن عدم اعتراض أكثر الرجال تطرفاً.

وقد حدث أن تشكل ناد من خريجى الجامعات المصرية والأوروبية دفعه إلى الوجود الدكاترة محمد شرف، وأحمد زكى أبوشادى، وإبراهيم رشاد، وكان اتحاداً إنجليزيا - مصريا لتوثيق عرى الصداقة بين البلدين. وكانت نشاطاته بعيدة عن السياسة، وقد نشرت الصحف نبأ إنشائه ومجلس إدارته، ولكنه لم يقبل عضوية النساء فيه. فثارت «هدى شعراوى» على ذلك واحتجت عليه بشدة، لأن المتتبع للحركة النسائية العالمية يرى أن هناك اتحاداً دوليا لخريجات الجامعات وأن له فرعاً فى القاهرة. ويضم عدداً من المصريات والإنجليزيات، وأنه من غير اللائق ألا تشترك المرأة المصرية فى عضوية النادى، مما يعد تحدياً صريحاً لكفاءة المرأة المصرية فى عضوية الاتحاد المقصود الذى لن تتحقق الفكرة المنشودة منه إلا إذا اشتركت المرأة المصرية فيه، وأفسح لها المجال لتقوم بنصيبها فى العمل به.

تتبعت هدى بتشجيع كامل كل حركة استهدفت زيادة فرص التعليم أمام الإناث، لذلك أيدت مطلب أحد أعضاء مجلس النواب بإنشاء مدرسة بالإسماعيلية للبنات.

وعللت أهميتها باعتبار الإسماعيلية مكاناً يقبع فيه الأجانب وبه من المدارس التبشيرية العديد فإن لم تنجح فى وقف التيار التبشيرى بإنشاء مدارس للإناث يساهمن فى خلق أمهات متعلمات يرفعن من مستوى الأسرة المصرية فستظل المسلمة جاهلة .

حدث أن اضطرت فتيات الجامعة نتيجة لضغوط الرجعية فى كلية الآداب والحقوق لإرسال مذكرة إلى مدير جامعة القاهرة يطلبن فيها إدخال الدراسة الدينية فى جميع كليات القسمين ، وتوحيد الزى الخاص بالإناث يتسم بالتحشم ، كما طالبن بأن تكون هناك نوعية خاصة من الدراسة فى كلية الآداب على وجه الخصوص لأن عدد الطالبات فيها أصبح يربو المائتين ، وهى أكثر ملاءمة للفتيات ، ومنع الاختلاط الموجود بالكليات لأنه من الدوافع التى شجعت بعض أولياء الأمور على عدم إرسال بناتهم إلى الكليات .

ثم أعقب ذلك نشر احتجاج آخر يطلبن فيه نفس المطالب السابقة ويزدن بأن تدريس المواد الدينية فى كلية الطب أساسى لحماية الطلبة من تقليد الأجانب ، وعلى أن يكون تعليم الفتاة المصرية قائماً على أساس من التقوى ، كما طالبن بأن يتبع أعضاء هيئة التدريس قواعد الدين ليكونوا قدوة حسنة لطالباتهم . فما كان من النهضة النسائية إلا أن نشرت المذكرتين وطالبت بوقف الاختلاط كليا فى جميع كليات القاهرة لمناقضته قواعد الدين الإسلامى ، تأييداً من جانبها لتيار الإخوان المسلمين .

أما هدى شعراوى فقد فطنت لخطورة هذه الردة الحضارية التى لا تستطيع الفتيات ولا النشاط النسائى الشاب أن يتحملها ، لذلك أرسلت مذكرتين إلى الشيخ مصطفى المراغى شيخ الأزهر ، وأخرى للأمير محمد على رئيس مجلس الوصاية تطالبهما فيهما بوقف تلك الفتنة ، حفاظاً على سلامة الأمة وحماية لحقوق الفتيات فى التعليم الحر . وعلى الفور تلقت هدى شعراوى رد البرقيتين يعربان فيهما عن تأييدهما لموقفها الوطنى وخوفهما على سلامة وحدة الأمة

وأعقب ذلك العمل أن نشرت «المصرية» بحثاً مسهباً عن تعليم المرأة ، عرضت فيه كافة وجهات النظر وانتهت إلى فريقين . فالفريق الأول يقترح أن ينصب التعليم على العناية بتربية الفتاة تربية مناسبة لمهمتها الأولى كأم وزوجة ويرفضون تعليمها العالى ويقترحون وضع برنامج دراسى خاص للفتيات يحقق وجهة نظرهم ، ويرون أن يكون التعليم موحداً فقط فى المدارس الابتدائية ، ثم يكون مناسباً لكل جنس فيما بعده من المراحل التعليمية ، ويدعون لإنشاء مشاغل تتعلم فيها الفتيات الفقيرات حرفة تعمل بها وقت الحاجة تنتهى بشهادة (دبلوم توجيه) .

أما الفريق الآخر فهم - بالرغم من اتفاقهم على الاختلافات الجنسية للفتى عن الفتاة وكذلك اختلاف وظيفة كل منهما فى الحياة عن الآخر - قد أجمعوا على ألا خوف من مزاحمة المرأة للرجل فى العمل، فلا يجب أن تسد فى وجه المرأة أبواب العمل، إذا هى احتاجت لكسب عيشها مع حفظ كرامتها، لذلك فإن مساواة المرأة بالرجل فى التعليم من جميع نواحيه أمر لا نزاع فيه ويستحق العناية والتشجيع، بل أيدوا حق المرأة فى تعلم الزراعة أو التجارة أو المحاماة أو الطب فإنها كلها مهن المجتمع بحاجة إليها.

بحثت «المصرية» - لسان الاتحاد النسائى - نهج الوزارة الجديدة فى إرسال بعثات علمية إلى الخارج واعتبرته عملاً عظيماً، لكنها رأت أنه لكى يعود بالنفع المرجو منه لابد من وضع الشخص المناسب فى المكان المناسب، بمعنى أن مدارس البنات الثانوية مثلاً بحاجة إلى المدرسات العائدات من الخارج كل منهن فى تخصصها، وإذا زاد عدد المعلمات على عدد المدارس الثانوية الحالية فواجب الحكومة أن تشجع التعليم الحر الذى ينشئه أغنياء مصر تحت إشراف وزارة المعارف لسد النقص فى هذا المجال الحيوى والمهم لمصر.

كما أنها شجعت الاختلاط المهذب بين الفتى والفتاة فى مراحل التعليم كافة ونادت بأن تنال المرأة نفس المواد الدراسية التى ينالها الرجل، وأن تفتح المجالات العلمية كافة أمامهن ليظهرن نبوغهن، وعلى من لا تريد استكمال دراستها العالية أن تحصل على الشهادة الابتدائية على الأقل، فالأسرة التى بها زوجة متعلمة أفضل مرات من الأسرة التى بها زوجة لا تعرف القراءة. كما طالبت الحكومة بتشجيع المتفوقات.

كما أنها قادت حملة عنيفة على وزارة المعارف لإغلاقها فرص العمل أمام الشباب المصرى المتعلم فى حين تفتحه على مصراعيه أمام الأجانب رغم شكاوى المتعلمين المتعطلين التى ملأت الصحف، كما أنها لامت الوزارة على مسلكها المشين فى إغلاق بعض المدارس الأهلية الصغيرة بدعوى عدم جديتها الكافية وعدم قدرتها على تخريج أعداد كبيرة فى الوقت الذى فتحت المجال أمام الأجانب ليفتحوا ما يريدون من مدارس أجنبية، وقد رأت أن المدرسة مهما كانت صغيرة فهى بلا شك لها فائدة فى تخريج ولو بعدد أصابع اليد الواحدة متعلمين.

كما أنها فى موضع آخر تطالب الحكومة بأن تهيىء السبل أمام رؤوس الأموال المصرية أن تشارك بخبرتها ووطنيتها فى حل أزمة التعليم وتشجيعها على إنشاء المدارس المصرية الصرفة، وأن تجعل لها الأولوية فى هذ المجال وأن تغلقه أمام الأجانب الذين يستهدفون دائماً أبداً امتصاص دماء شعبنا المكافح العظيم، ثم ألحت فى مطلبها من وزارة المعارف بأن

تزيد الحصة المخصصة لإنشاء مدارس للإناث بعد أن أثبتت الإحصاءات أن نسبتهن أكثر من الذكور فى الوقت الذى تصرف الوزارة فيه مبالغ مضاعفة على مدارس البنين.

أما النهضة النسائية، فإنها انبثاقاً لدعوتها الرامية لطبع تعليم الفتيات بطابع نسوى بحت، كانت تقوم بحملة لم تتوقف من أجل زيادة المدارس النسوية، وقد استجابت الوزارة لمناشدتها وأنشأت المدارس التانوية النسوية فى بعض أحياء القاهرة. كما أنها وافقت على إنشاء كلية دار علوم خاصة بالإناث، بحيث تقوم الخريجات بتدريس اللغة العربية فى كل مدارس الفتيات الثانوية.

والآن يجدر بنا أن نتساءل: هل نجحت الفتيات رغم كل تلك العراقيل فى التعليم الجامعى؟ والإجابة بالإيجاب. فلقد نجحت فى ذلك لا شك.. بل وكثير من الفتيات أظهرن تقدماً كبيراً بل وامتيازاً على زملائهن من الفتيان وجمهورهن ليس بأقل من متوسط الطلبة فى شىء، وبذلك ثبت بالبرهان العملى فساد رأى من يقول إن الطبيعة حبت الرجل بما ضنت به على المرأة من استعداد خاص فى مجال العمل. ولا أستثنى من فروع العلم شيئاً، فامتياز بعض الفتيات قد ظهر فيها جميعاً وإن كان بنسب مختلفة.

أما عن قيمة التعليم وأثره، ما يتوقع له فى المستقبل فقد رفع من مستوى ثقافة المرأة ووسع مجالها، فأشاع بذلك الثقافة العالية فى أوساط وبيوت كانت مغلقة دونها، وقد أتاح للبلاد الإفادة من موهوبات وذوات استعداد عال لا يقل عن مستوى الموهوبين الأفذاذ من الرجال، ثم إنه مكن إحلال المرأة محل الرجل فى أنواع من النشاط هى أقدر عليها، خصوصاً فى مجتمعنا الذى امتزج فيه القديم بالحديث امتزاجاً قويا بحكم العادات والتقاليد، فليس من شك فى ضرورة وجود الطبيبة إلى جانب الطبيب لرفع الحرج عن كثيرات، إذ إن وجود محامية إلى جانب محام يساعد المرأة على التعبير بحرية لها عن أسرارها أكثر مما يحدث فى وجود رجل.. ثم إن تعليم الفتاة لا ينبغى أن نعهد به لغير المرأة، فالمرأة أقدر مثلاً على معالجة مشاكل الطفولة وانحرافاتها.

وأخيراً فى اعتقادنا أن تعليم الفتاة تعليماً جامعيا تحصين لها ضد عوادى الدهر وتقلب الأيام فى زمن اشتد فيه الصراع من أجل العيش. وخلاصة موقف الجمعيات النسائية من خلال صحافتها، نرى أن المرأة قد نوهت عن رغبتها فى التعليم والعمل، وعبرت عنها بصدق كل المجلات النسائية، وإن اختلفن فى حجم ما يمنح لها من علوم وكذا نوعية التعليم المناسب.

أما «الأمل» ـ لسان حال جمعية الأمل النسائية ـ فقد شجعت التعليم بكافة مراحله.

تتلقى الفتاة مثل ما يتلقى الفتى من مواد دراسية، وقد قادت حملة ضد الحكومة عند عزمها إنشاء مدارس بنفقات باهظة خصيصاً من أجل بنات الأسر الأرستقراطية وعللت اعتراضها على المشروع بكون تلك الفتيات رغم قلة عددهن قادرات دون شك على إنشاء مدارس لهن وعلى نفقتهن أو حتى السفر إلى الخارج لنيل ما يرغبن من شهادات علمية، إذ إن المادة لم تكن عقبة أمامهن، أما الفقيرات وهن الغالبية العظمى من بنات شعبنا المناضل العظيم فعلى الحكومة يقع عبء تعليمهن وترشيدهن.

كذلك قادت حملة ترمى إلى جمع المعلمات بين عملهن وزواجهن، إذ كان قانون وزارة المعارف يفرض استقالة المدرسة عند اقترانها، وبذلك تخسر خبرة إنسانية كما تخسر المعلمة عملها خاصة إن هى طلقت . . وقد استطاعت «الأمل» أن تأخذ موافقة الحكومة على إمكانية جمع المدرسة بين وظيفتها وزواجها.

أما «نبوية موسى»، وكان لسان حالها مجلة «الفتاة»، فقد كانت مربية فاضلة وكان التعليم يمثل قضية حياتها، فقد بدأت مدرسة بمدرسة المعلمات بالإسكندرية وتدرجت إلى أن أصبحت مفتشة بالمعارف، لهذا أيدت بإيمان شديد تعليم البنات مثل البنين، ورفضت أن يقتصر تعليمهن على التعليم النسوى، وأيدت دخولها للجامعة، كما أيدت عمل المرأة من كل الطبقات، وقد رفضت مشروع بعض القيادات النسائية بغرض تعليم خادمات المنازل، ورأت أنه لابد من تعليم بنات الطبقتين الوسطى والفقيرة أولاً ثم نوجه العناية للخادمات. وقد طالبت أعضاء البرلمان خاصة الأثرياء بالتعليم لأنهن يمثلن الأمة ولابد أن يكن على جانب عظيم من المعرفة والعلم اللائق لعملهن. كما أنها طالبت بأن يكون التعليم فى القرية مناسباً للبيئة بمعنى إدخال المواد الزراعية ضمن برامج الدراسة بها.

أما «أمهات المستقبل» - وهى لسان حال جمعية الشابات المصريات - فقد أيدت باستحياء شديد تعليم الفتيات على أن يكون فى مجمله مختلفاً تماماً عما يدرس بمدارس الفتيان، نظراً لاختلاف وظيفة كل منهما فى الأسرة وفى المجتمع، لكنها نادت باحترام المرأة وأتاحت فرص العمل أمام المحتاجات له فقط، بحيث يظل دور المرأة الأساسى هو منزلها من أجل تربية نشء صالح.

إذن نستطيع القول إن كل الجمعيات النسائية أيدت تعليم المرأة ونزولها ميدان العلم، كما أيدت معظمهن الاختلاط المهذب، وجميع تلك المراحل كانت ضرورية لتطوير الحركة النسائية التى تضافرت كافة الأحزاب على تدعيمها بزعامة الوفد والوفديات، حتى تولت كافة المناصب الآن وهو كفاح كان ومازال غاية فى الأهمية.

الوفد والمحامون
تاريخ مجيد!!

عبد العزيز محمد المحامى

(١)

هل كان سعد زغلول يتنبأ فى عام ١٩١٢ ـ وهو العام الذى وقع فيه قانونا بإنشاء نقابة المحامين ـ بأن هذه النقابة وهؤلاء المحامين، سيكونون القلب فى ثورة عام ١٩١٩، وهى الثورة التى قادها وهو فى الستين!!

كان سعد زغلول فى عام ١٩١٢، يراهن على المستقبل بغير ريب.. وهو المستقبل الذى قاده سعد زغلول.

ذلك أن المحامين المصريين، ظلوا يحاولون الحصول على الاعتراف بحقهم فى إقامة نقابة لهم أسوة بمحامى المحاكم المختلطة، وكان معظمهم من الأجانب، إذ تقدم المحامى المصرى مرقص فهمى فى عام ١٩٠٢ باقتراح لوزير العدل من أجل إنشاء نقابة للمحامين المصريين العاملين أمام المحاكم الأهلية، إلا أن وزير العدل آنذاك رفض الاقتراح، حيث كانت الحكومة تفضل التعامل مع المحامين بشكل فردى من خلال المحاكم، بدلا من التعامل معهم ككيان موحد. وفى ذات الوقت كانت تخشى أن تقوم الحركة الوطنية الوليدة باستخدام نقابة المحامين من أجل التعبير عن نفسها!!

لكن سعد زغلول، كان صاحب المبادرة فى استصدار القانون فى عام ١٩١٢.. والغريب أنه دفع ثمن ذلك، فكانت الإطاحة به من منصبه فى الوقت الذى كانت فيه النقابة التى قامت بحكم القانون تعقد أول اجتماع لها فى نوفمبر ١٩١٢.

(٢)

فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ذهب سعد زغلول ومعه عبد العزيز فهمى وعلى شعراوى لمقابلة المندوب السامى البريطانى، يقدمون إليه مطالب مصر فى إنهاء الحماية وإعلان استقلال مصر عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى وطالبوا بالسفر إلى باريس لعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح الذى عقد فى فرساى، بالقرب من باريس والذى كان على جدول أعماله النظر فى مصير الأقاليم التى كانت تابعة للباب العالى قبل الحرب!

وعندما سألهم المندوب السامى عن صفتهم التى يتحدثون بها ويطالبون بها ردوا بأنهم وكلاء الأمة ووكلاء عن الشعب المصرى الذى يستحق بجدارة أن يأخذ مكانه تحت الشمس، كما يستحق بجدارة أن يعلن ويعترف له بالاستقلال. لكن المندوب السامى رفص ذلك منهم، ورفض طلبهم السفر إلى فرساى لعرض قضية بلادهم، والدفاع عن حقها فى التحرر والاستقلال!!

وبغير تفاصيل ـ فلسنا نكتب تاريخا ـ فإن سعد زغلول وصحبه، عادوا إلى الشعب صاحب القضية، وبدأت حركة التوكيلات، حيث سارع المصريون على اختلاف مشاربهم، إلى توقيع التوكيلات يؤكدون بها وكالتهم لسعد زغلول فى حمل قضيتهم!! وتحركت السلطة البريطانية لقمع حركة التوكيلات فانتشرت الحركة بين الناس فى أرجاء مصر جميعها!!

كان هذا أسلوب المحامين فى حمل القضايا، ومباشرة الدفاع فيها. فقد كان سعد وصحبه من المحامين!!

وذهب سعد زغلول يخطب فى الناس، فى القاهرة والإسكندرية وبدأت تنبت بذور الثورة الكامنة فى نفوس المصريين! وعندما قبضت السلطة البريطانية على سعد زغلول وثلة من الرجال الذين التفوا حوله، وقررت نفيهم إلى جزيرة مالطة، اندلعت الثورة فى أرجاء مصر كافة، وكان على رأسها وفى قلبها المحامون ونقابة المحامين.

سار المحامون مع الناس فى مظاهراتهم، يخطبون ويؤججون الحماسة وسط صفوفهم. وإذ تصدت لهم القوات البريطانية، وأطلقت النار عليهم زاد أوار الثورة، وانتقلت إلى الأقاليم، حتى خرج الناس من القرى والدساكر وفى المدن والمصانع ودواوين الحكومة، وانتشرت حركة الإضرابات عن العمل فى كل المدن والقرى.

كانت بداية التفجير الشعبى، أن أعلنت نقابة المحامين (وكان على رأس النقابة

عبدالعزيز فهمى، أحد الاثنين اللذين كانا فى صحبة سعد زغلول) الإضراب عن العمل يوم ١١ مارس ١٩١٩ . وأشارت التقارير التى أرسلتها دار المندوب السامى إلى وزارة الخارجية فى لندن إلى أن «نقابة المحامين الأهلية وطلاب الحقوق هم العناصر القومية الأكثر قوة فى البلاد». واستمر المحامون فى اتباع أسلوب الإضراب عن العمل حتى ارتبكت الأعمال فى المحاكم رغم محاولات الحكومة تسيير دولاب العمل. ولم يهدأ المحامون عن التحريض والمشاركة فى المظاهرات والإضراب عن العمل، ولم يعد الهدوء إلا فى أبريل حينما عاد سعد زغلول عودة الأبطال، وتم السماح له وصحبه بالسفر للحضور أمام مؤتمر السلام المنعقد فى فرساى!!

وهكذا كانت إضرابات المحامين، تحقق النجاح فى تحفيز الشعب بكل طوائفه على القيام بالاحتجاجات والمظاهرات!!

بل إن المحامى الوفدى يوسف أحمد الجندى قاد المظاهرات التى اندلعت فى رفتى، وقام بتكوين لجنة للثورة برئاسته، وأعلن استقلال زفتى، وأنزل العلم الذى كان مرفوعا على المركز، ونشر فوقه علما آخر وطنيا، وأذاع منشورا بأن اللجنة هى التى ستباشر كل الأمور فى المدينة، وتفرغت لجنة مهمتها المحافظة على الأمن، وأخرى لتحصيل عوائد البلدية ورسوم الأسواق، وأخذت تنفق على مرافق المدينة، فردمت بعض المستنقعات وأصلحت بعض الشوارع، وتم تشغيل العمال العاطلين فى هذه الأعمال وأصدرت جريدة باسم «الجمهور»!!

ونجحت لجنة الثورة ونجح يوسف أحمد الجندى فى إدارة شئون المدينة التى أطلق عليها «جمهورية زفتى»، وكان يتعاون مع مأمور المركز إسماعيل حمد، وكان من الوطنيين، وذلك بصورة غير رسمية!! وعندما أرسل الإنجليز قوة من الجنود لقمع هذه الثورة قام يوسف الجندى مع الأهالى بحفر الخنادق حول المدينة وقطع الطرق الموصلة إليها، لكن توسط المأمور إسماعيل حمد، ونصح بالكف عن المقاومة، إبقاء على المدينة من الدمار، وأذن للقوة البريطانية بالدخول شرط ألا تتدخل فى أمور الإدارة، وأعلن أنه يتحمل مسئوليتها. ودخل الجنود، وأخذوا يبحثون عن أعضاء لجنة الثورة، لكن أحدا من الأهالى لم يرشد عن أى واحد منهم!!

ولم يقف نشاط المحامين ونقابتهم بعد عودة سعد زغلول وصحبه من منفاه والسماح له بالسفر للمطالبة بحقوق مصر، بل إن المحامين قاموا فى ديسمبر ١٩١٩، بالإضراب عن العمل احتجاجا على زيارة لجنة ملنر التى أعلن الوفد مقاطعته لها!!

وهكذا كان المحامون، هم قلب الثورة النابض، والمحرك للشارع تأييدا ودعما لمواقف حرب الوفد.

وعندما ترك عبد العزيز فهمى حزب الوفد، وانضم إلى حزب الأحرار الدستوريين حل محله على رأس النقابة مرقص فهمى المحامى الوفدى، الذى استمر إلى أن دخل الوزارة فى عام ١٩٢٤، ليحل محله محمد أبو شادى المحامى الوفدى فى موقعه على رأس النقابة.

وبدأت الحكومة، ومعها الإنجليز، التنبه إلى خطورة المحامين ونقابتهم ودورهم فى تحريك الأحداث، لكن جمهرة المحامين ظلوا على ولائهم للحزب وزعيمه سعد زغلول حتى إنهم انتخبوا النقيب الوفدى مرقص حنا فى عام ١٩٢٥، وقام المحامون بإصدار بيان شجب الحكومة ونددد بها واتهموها بحل برلمانى ١٩٢٤ و١٩٢٥ وقام أربعمائة محام بتقديم مذكرات احتجاج مماثلة إلى الملك فؤاد فى أبريل ١٩٢٥.

(٣)

وقد ظل الوفد والمحامون الوفديون يسيطرون على نقابة المحامين فى الفترة من عام ١٩٢٧ حتى عام ١٩٣٨ رغم تولى بعض غير الوفديين، مركز النقيب طوال هذه الفترة.

ففى عام ١٩٢٨ عمدت حكومة محمد محمود التى أطلق عليها صاحبة اليد الحديدية إلى الهجوم على الوفد، والمحامين أيضا، فحرصت على إقامة دعوى قضائية مغرضة لتشويه سمعة الزعيم مصطفى النحاس ومعه ويصا واصف، اتهمتهما بتقاضى أتعاب طائلة عن عملهما كمحاميين واستغلال نفوذهما فى التأثير على قضية الأمير سيف الدين، وتصدت نقابة المحامين لهذه الدعوى وتصدى نقيب المحامين محمود بسيونى، ومعه نجيب الغرابلى ومكرم عبيد للدفاع عنهما أمام مجلس التأديب وانتهت القضية بالحكم ببراءة مصطفى النحاس وويصا واصف، الأمر الذى أسقط فى يد الحكومة المستبدة صاحبة اليد الحديدية!!

وردا على ذلك، عمدت الحكومة المشار إليها إلى إصدار قرارات تقيد أتعاب المحامين، وتستبعدهم من فرصة العمل كقضاة. لكن رد الوفد والنقابة كان قويا وحاسما، فأعلنت النقابة الإضراب عن العمل أسبوعا كاملا احتجاجا على القرارات

المشار إليها. وعاد المحامون لتأكيد سيطرة الوفد والمحامين الوفديين على النقابة وأعادوا انتخاب نقيبهم محمود بسيونى نقيبا لهم.

ولم تكتف الحكومة بذلك، فقامت باتهام مكرم عبيد سكرتير عام حزب الوفد آنذاك بالخروج على مقتضيات السلوك المهنى. وردت النقابة والمحامون الوفديون على ذلك بقوة وتحد، وانتخبوا مكرم عبيد نقيبا للمحامين!!

ولم تسكت الحكومة وزادت شططا، فاستصدرت قانونا من برلمانها يحظر على أى محام وجه إليه اللوم أن يشغل منصب نقيب المحامين، وأن يطبق هذا القانون بأثر رجعى!! كذلك لم تقم الحكومة بتوجيه الدعوة إلى النقابة وإلى النقيب لحضور الاحتفال بالعيد الذهبى للمحاكم الأهلية، ورد مكرم عبيد على ذلك فنظم احتفالا برعايته، حيث حضره أكثر من ألف وثلاثمائة محام فى حين أن من حضر منهم احتفال الحكومة لم يزد على عشرين محاميا!!

ولم تتعظ الحكومة من قوة الوفد، وقوة المحامين وسيطرتهم على نقابتهم فقدمت مشروع قانون إلى مجلس نوابها، يجعل لها حق إلغاء أى قرار أو تصرف من تصرفات نقابة المحامين، وأن ترفض هذا الاقتراح، فقد قامت بحل مجلس النقابة لأول مرة وبغير سابقة، وعينت لجنة من القضاة لإدارة شئون النقابة!!

وبعد أن سقطت هذه الحكومة، واضطر الملك إلى إعادة دستور ١٩٢٣، عادت النقابة بإعادة انتخاب مكرم عبيد بالإجماع فى يناير ١٩٣٥. وفى يناير ١٩٣٦، وعندما انتقل مكرم عبيد ليشغل منصب وزير المالية فى حكومة الوفد، انتخب المحامون كامل صدقى المحامى الوفدى نقيبا لهم!!

هكذا كان التفاعل العميق، بين المحامين ونقابتهم، وبين حزب الوفد: حزب الثورة الوطنية الذى كان يناضل من أجل الدستور!! ففى الوقت الذى كان الوفد يخرج من الحكم بالإقالة، كان المحامون ونقابتهم يتصدون للمطالبة والدفاع عن الدستور!!

وفى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٧، عقد المحامون اجتماعا، واحتشدت الحكومة لهذا الاجتماع حيث زجت بالمئات من طلاب كلية الحقوق ممن ليس لهم حق التصويت!! وانتهى ذلك الاجتماع بشغب عنيف، وقام أحد المحامين باختطاف دفتر تسجيل الحضور ومزق الصفحات التى تم فيها تسجيل الأسماء. وعند عودة المحامين للاجتماع بعد الاستراحة، منعت الشرطة العديد من المحامين من أنصار الوفد من الدخول، فذهبوا إلى

فندق الكونتننتال، لكن من استطاعوا الدخول وحضور الاجتماع تمكنوا من التصويت لصالح مرشحهم كامل صدقى نقيبا لهم. وهرع المحامون إلى فندق الكونتننتال حيث بارك الذين منعوا من حضور الاجتماع، نتائج قائمة الوفد وعلى رأسها كامل صدقى، إذ كان أنصار الحكومة قد اختاروا محمد علوبة نقيبا لكن النزاع انتقل إلى المحكمة العليا طعنا على الانتخابات، فحكمت لصالح قائمة محمد على علوبة، الذى كانت الحكومة تساندە!! وتكرر ذلك فى الانتخابات التالية فى ديسمبر ١٩٣٨. وأثناء ذلك سقطت الحكومة المشار إليها، وتوصل المحامون إلى حل وسط حيث تم اختيار محمود بسيونى نقيبا، وعبد الرحمن الرافعى المنتمى إلى الحزب الوطنى نائبا له!!

وجاءت حكومة حسين سرى الائتلافية فى عام ١٩٤٠، فلم تشأ أن تدخل فى صراع مع الوفد والوفديين فى النقابة، الأمر الذى مكنهم من اختيار محمود بسيونى مرة أخرى. وبعد ذلك قاموا باختيار محمد صبرى أبو علم، وفى العام التالى عادوا إلى انتخاب كامل صدقى مرة أخرى.

وبعودة الوفد عام ١٩٤٢ إلى الحكم، قام بضم النقيبين كامل صدقى ومحمد صبرى أبو علم إلى الوزارة. وبعد أن تم انتخاب عبد الحميد عبد الحق نقيبا، تم أيضا ضمه إلى الوزارة. واستمرت سيطرة المحامين الوفديين على النقابة، رغم محاولات الحكومة التى جاءت بعد إقالة الوفد عام ١٩٤٤، وانتخب المحامون عمر عمر نقيبا حيث ظل على رأس النقابة حتى عام ١٩٥٤.

هكذا ظلت النقابة وظل المحامون الوفديون، يسيطرون على النقابة، وكان يتم اختيار بعض النقباء وضمهم إلى الوزارة، حتى قال البعض إن النقابة هى بمثابة حكومة الظل للوفد طوال هذه المرحلة.

وهكذا ظلت المحاماة ونقابة المحامين، وباحتضان الوفد لها، تقدم لمصر رجالاتها فى كل المجالات السياسية والفكرية والأدبية والصحفية!! وتمتلئ صفحات التاريخ بأسماء شوامخ، لا أحسب أن المرء يستطيع الإحاطة بها أو التعريف بهم خشية الخطإ أو النسيان!!

(٤)

قامت ثورة ١٩٥٢، وسارعت إلى إزاحة كل من تصورت أنه يقف فى طريقها أو يمكن أن يناوئها، وبادرت إلى حل الأحزاب السياسية بعدإسقاط دستور ١٩٢٣، وقامت

بتشكيل المحاكم الاستثنائية (محكمة الغدر ـ محكمة الثورة) وقامت باعتقال رجال الأحزاب، فاعتقلت الكثير من الوزراء الوفديين السابقين ـ وكان على رأسهم محمد فؤاد سراج الدين المحامى وسكرتير عام حزب الوفد وإبراهيم فرج ـ وقدمتهم للمحاكمة. . وأكملت ذلك بحل مجلس نقابة المحامين فى ديسمبر عام ١٩٥٤.

وتعين الأستاذ عبد الرحمن الرافعى نقيبا للمحامين، مع محلس استمر أربع سنوات ضم مجموعة من المحامين الكبار. حدث ذلك من الثورة لإقصاء المحامين الوفديين عن النقابة ونقيبهم الوفدى عمر عمر، حيث عقدت الجمعية العمومية للمحامين اجتماعا صاخبا، طالب فيه نقيب المحامين بالإفراج عن السجناء السياسيين وإلغاء المحاكم العسكرية وحل مجلس قيادة الثورة وإجراء انتخابات برلمانية، واقترح المحامون إضرابا لمدة يوم واحد!! وظل المحامون ونقابتهم تحت إمرة هذا المجلس المعين حتى عام ١٩٥٨، حيث أصدرت الحكومة قانونا جديدا للمحاماة، جرت على أسسه انتخابات فار فيها الأستاذ محمد مصطفى البرادعى نقيبا وكان وفديا. ورد البرادعى على ما كان يروج آنذاك، بأن المهنيين عامة والمحامين خاصة، يناهضون التحول الاشتراكى، وقال فى مؤتمر القوى الوطنية الذى كان يناقش الميثاق، إن المحامين دائما يعملون للصالح العام. وطالب بقيام حزب معارض، وعودة الحرية السياسية.

وفى عام ١٩٦٢ جرت انتخابات النقابة، بعد انتهاء مدتى النقيب محمد مصطفى البرادعى، حيث فاز فيها الأستاذ عبد العزيز الشوربجى وكانت جولة وفدية أيضا، حيث انضم إلى الحزب بعد عودته، فى مواجهة مرشح الحكومة آنذاك. وبعد انتهاء مدة النقيب عبد العزيز الشوربجى عام ١٩٦٤، عاد البرادعى نقيبا للمحامين حتى عام ١٩٦٦. وحين دعا المحامون إلى انتخاب نقيب ومجلس نقابة دفعت الحكومة (الاتحاد الاشتراكى)، بنقيب شاب هو الأستاذ أحمد الخواجة وأخذت الحكومة تحشد من حوله المحامين، وجندت أجهزة الدولة كلها لخدمة معركته، حيث تم قيد المحامين العاملين فى شركات القطاع العام فى جداول النقابة. ونجح أحمد الخواجة فى مواجهة مصطفى البرادعى بفارق صغير. واستمر أحمد الخواجة على رأس النقابة حتى عام ١٩٧١ ولم يتقدم للترشيح، حيت فاز مرة أخرى مصطفى البرادعى بمنصب النقيب وظل على رأس النقابة إلى أن توفى فى عام ١٩٧٧، وانتخب المحامون مرة أخرى أحمد الخواجة الذى ظل على رأس النقابة إلى أن فرضت عليها الحراسة القضائية وانتقل إلى رحمة مولاه!!

وقد دعا الرئيس محمد أنور السادات، إلى قيام المنابر، ورأى أن يكون هناك ثلاثة

منابر فقط، وسرعان ما أصدر قانون الأحزاب، فإن النقيب مصطفى البرادعى ذهب إلى إقامة احتفال بذكرى عيد الجهاد بمقر النقابة، ودعا إلى هذا الاجتماع رؤساء الأحزاب، كما دعا الأستاذ محمد فؤاد سراج الدين، الذى تحدث فى الاجتماع وأعلن عزمه على تأسيس حزب الوفد الجديد!!

وشارك المحامون الوفديون، بيد طولى فى تأسيس هذا الحزب، وصياغة أوراق تأسيسه وبرنامجه ولوائحه، وكان على رأسهم الفقيه الدستورى الكبير وحيد رأفت وعبدالفتاح حسن وإبراهيم فرج، والدكتور نعمان جمعة والمرحوم الدكتور عبد الحميد حشيش، وكلهم من المحامين، ومعهم حشد كبير منهم أيضا. وقام الحزب فى فبراير ١٩٧٨، ولكن سرعان ما أصدر السادات قانونا يحظر على من تولى الوزارة قبل ١٩٥٢ أن يتولى مناصب قيادية فى الأحزاب، وكان ذلك يعنى عزل محمد فؤاد سراج الدين وإبراهيم فرج وعبد الفتاح حسن عن رئاسة الحزب وقيادته، فقام الحزب بتجميد نفسه احتجاجا على هذا القانون المخالف للدستور، وأقام وحيد رأفت ونعمان جمعة وعبدالحميد حشيش الدعوى أمام محكمة القضاء الإدارى الذى حكم لصالح محمد فؤاد سراج الدين ومن معه!! حيث ركنوا إلى أن الجمعية العمومية للحزب، لم يعرض عليها قرار تجميد الحزب وأن الجمعية تعيد إقامة الحزب وتشكيل هيئاته وهيكله

واستمر محمد فؤاد سراج الدين على رأس الحزب زعيما له، حيث أصدر صحيفة الوفد واستمرت مقرا للحزب، ثم نقله إلى مقره الجديد بالدقى. وإذ انتقل إلى رحمة مولاه، انتخبت الجمعية العمومية للحزب الدكتور نعمان جمعة رئيسا للحزب الذى ظل نائبا لرئيسه محمد فؤاد سراج الدين!!

وفى هذا نشط المحامون داخل نقابة المحامين، حتى كان لهم أربعة عشر مقعداً من أربعة وعشرين فى المجلس الأسبق على الحراسة، لكنهم لم يتمكنوا من فرض نقيب منهم حتى الانتخابات الأخيرة التى فاز فيها الأستاذ سامح عاشور، وهو من الشباب الناصرى من حيث كان عضوا بالحزب الناصرى، لكنه أعلن أثناء المعركة الانتخابية تركه لعضوية الحزب، حتى يكون لكل المحامين، وفاز سامح عاشور فى تلك الانتخابات وأصبح نقيبا للمحامين.

ولم يعد للمحامين الوفديين، وجود ظاهر فى نقابة المحامين، لكن الحق أن فكر الحزب ورجاله ما زالوا ينشطون وسط المحامين.. بعد ثمانين عاما من وجودهم الكبير فى هذه النقابة وبين المحامين!!

حزب الوفد والقضايا العمالية

د. محمد السعيد إدريس

نعرف ـ نظريا ـ أن اصطلاح «الطبقة العاملة» قد اقتحم قاموس الحياة مع ظهور «الآلة» بمصانعها ومؤسساتها فى المجتمع الإنسانى كوسيلة إنتاجية جديدة مضافة إلى الوسيلة التقليدية ـ «الأرض» ـ وما تبع ذلك من قيام النظام الرأسمالى على أنقاض النظام الإقطاعى.

كما وجد من حول «الأرض» فى النظام الإقطاعى طرفان متناقضان فى المصالح المادية والمعنوية هما: الإقطاعى المستأثر بالأرض من جانب، ورقيق الإقطاعى الكادح فى الأرض من جانب آخر

كذلك وجد من حول «الآلة» عند ظهورها طرفان جديدان متناقضان، أحدهما مالك الآلة الرأسمالى، والآخر العامل الذى يشغل الآلة. الأول يملك كل شيء، والثانى لا يملك شيئاً إلا قوة عمله يبيعها كى يضمن استمرار العيش مقابل أجر يحدده الأول على أساس اقتطاع أكبر قدر ممكن من قيمة ما ينتجه العامل أمام الآلة كأرباح خاصة له.

وبنشأة الصناعة وتطورها ونمو المدن من حولها وما استتبع ذلك من زيادة مستمرة فى عدد العمال النازحين من الريف إلى المدينة، وبتعقد تقسيم العمل فى ظل نظام المصنع الحديث على إثر اكتشاف البخار كقوة محركة، وما أحدثه من ثورة فى علم الصناعة، نبتت احتماعيا الطبقتان الأساسيتان المتصارعتان فى النظام الرأسمالى. وهما طبقة كبار الرأسماليين، وطبقة عمال الصناعة الأجراء المعدمين، الذين أصبحوا فى ظل التطور المستمر فى الصناعة، يشكلون طبقة اجتماعية لها بنيتها الخاصة، وواقعها الخاص ومصالحها التى تتناقض تناقضاً تاما مع مصالح أصحاب رؤوس الأموال.

المرحلة الأولى: السيطرة على حركة الطبقة العاملة:

من المهم أن نشير بداية إلى أن هناك فارقاً بين السيطرة كهدف وبين السيطرة كسياسة نجح الوفد فى ممارستها. فالسيطرة على حركة الطبقة العاملة ظلت هدفاً أساسيا للوفد فى علاقته بالطبقة العاملة، أما السيطرة كسياسة وكممارسة ـ وذلك لأن تحقيق السيطرة أمر يتطلب مناخاً وظروفاً خاصة بعضها يتعلق بالوفد نفسه وبقدراته وبظروفه الخاصة سواء كانت السياسية أو التنظيمية ووضعه فى الحكم أو فى المعارضة، وبعضها الآخر يتعلق بموقف الطبقة العاملة من هذه السياسة، حيث تستلزم أن يكون العمال فى حالة من الضعف بحيث لا يجدون مفرا من قبول هذه السيطرة والخضوع لوصاية الوفد على حركتهم هذا إلى جانب توافر المناخ السياسى والاقتصادى والاجتماعى الذى يسمح للوفد بالانفراد بهذه السيطرة بعيداً عن منافسة القوى السياسية الأخرى.

فنجاح الوفد فى تنفيذ سياسة السيطرة على الطبقة العاملة يستلزم تحقيق ثلاثة شروط أساسية هى:

الشرط الأول: امتلاك الوفد القدرة المادية والمعنوية ألتى تمكنه من فرض سيطرته على العمال.

الشرط الثانى: قبول الطبقة العاملة بالخضوع لوصاية الوفد وسيطرته.

الشرط الثالث: المناخ السياسى الذى يسمح للوفد بهذه السيطرة بعيداً عن منافسة القوى السياسية الأخرى.

وفى ضوء مثل هذه السياسة، كان من الطبيعى أن يهتم الوفد بالطبقة العاملة وأن يحرص على خلق علاقة قوية ومباشرة معها، وأن يهتم بتوسيع نفوذه فيما بينها والسيطرة على حركتها ضمانا لولائها له وعدم الخروج عن سياسته، وحتى لا تكون هناك قوة اجتماعية داخل البلاد ليس للوفد سلطان عليها.

الخوف من سيطرة الحركة الشيوعية على الطبقة العاملة:

ترجع العلاقة بين الحركة الشيوعية والطبقة العاملة المصرية منذ مطلع القرن العشرين إلى عاملين أساسيين: الأول هو خصوصية نشأة الطبقة العاملة المصرية ودور العمال

الأجانب فى هذه النشأة. والثانى هو الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية التى أصابت الطبقة العاملة خلال الحرب العالمية الأولى.

ويستحسن أن نشير، بإيجاز، إلى هذين العاملين لما لهما من تأثير مهم على الحركة العمالية خلال ثورة ١٩١٩ وما بعدها، ولموقف هذه الحركة من حزب الوفد.

الاستفادة من حركة الطبقة العاملة:

على الرغم من استياء قيادة الوفد من الأسلوب العنيف الذى اتبعه العمال أثناء الثورة إلا أن الوفد أدرك من خلال خبرة تلك الفترة أهمية العمال كقوة ضاربة يمكن أن يستفيد بها فى حركته.

وقد أدرك الوفد هذه الحقيقة فى وقت مبكر، ونلحظ هذا فى البرقية التى بعث بها عبد الرحمن فهمى إلى سعد زغلول يطمئنه فيها على نجاحه فى إنشاء النقابات والتى ذكر فيها أن النقابات مفيدة جدا للحركة الوطنية وأنها سلاح قوى لا يستهان به فى الملمات يجيب نداء الوطنية بأسرع ما يمكن من الوقت.

وكان هذا الإدراك المبكر فى عام ١٩١٩ لأهمية الطبقة العاملة حافزا للاهتمام بالحركة العمالية حتى أصبح العمال كما يقول الكثير من قيادات الوفد «جيش الوفد»، والقوة الضاربة له، وكان الإنجليز يعرفون هذه الحقيقة ويفسرون علاقة الوفد بالطبقة العاملة بأنها ترجع أساسا إلى حرص الوفد على الاستفادة بالطبقة العاملة والحصول على تأييدها السياسى.

وكان هذا الإدراك نابعا من ملاحظة عبد الرحمن فهمى عن قرب للدور الذى قام به العمال فى الثورة سواء من خلال العمل الجماعى للعمال أو عن طريق العمل الفردى وانخراط بعضهم فى اللجان السرية الثورية التى كان عبد الرحمن فهمى نفسه يشرف على كثير منها.

فقد بدأت المشاركة الجماعية للعمال فى الثورة يوم ١١ مارس ١٩١٩ حين أعلن عمال الترام وسائقو سيارات الأجرة الإضراب فى القاهرة، ثم تلاها فى ١٥ مارس عمال عنابر السكك الحديدية الذى أدى إضرابهم إلى إحداث إرباك خطير لسلطة الاحتلال البريطانية، وانضم عمال مطبعة السكك الحديدية إلى الإضراب الذى قرره عمال المطابع يوم ١٧ مارس، كما انضم إليهم عمال سكك حديد خط حلوان.

ولم يقتصر دور العمال على الاضراب بل قاموا بالمظاهرات رغم تحذيرات السلطة

البريطانية وتعرضهم لشتى أنواع الإرهاب. وكانت مظاهرات بولاق على الأخص ميدانا لحوادث دموية فى ١٨ مارس، فقد اجتمع عمال العنابر وجمهرة من الصناع وبعض الشبان فى شوارع بولاق وساروا قاصدين الأزهر للانضمام إلى المتظاهرين فاعترضتهم القوات البريطانية بالقرب من كوبرى «أبو العلا» وأطلقت عليهم النيران فسقط كثير من القتلى والجرحى.

وهكذا لمس الوفد بنفسه وبالاحتكاك المباشر مدى أهمية العمال لحركة الوفد، ومن ثم كان التوجه نحو السيطرة على حركة الطبقة العاملة أمرا طبيعيا من حزب يريد أن يسيطر على حركة الجماهير، وكانت حركة العمال هى أحد المجالات الأساسية للحركة الجماهيرية.

الرؤية العمالية للوفد كقيادة للحركة الوطنية:

يمكن القول إن قضية الصراع التى كانت الطبقة العاملة المصرية تخوضها عند قيام الثورة الوطنية عام ١٩١٩ تحت زعامة الوفد تشبه تلك القضايا التى تعيشها الطبقة العاملة فى الدول المستعمرة (بفتح الميم) وتختلف كثيرا عن تلك التى تعيشها الطبقة العاملة فى الدول الرأسمالية والصناعية فى أوربا وأمريكا.

فالطبقة العاملة فى أوروبا وأمريكا ظهرت كنتاج لوجود الرأسمالية فى هذه البلاد ونمت وتطورت مع نمو وتطور هذه الرأسمالية، وهى بهذه الصفة وليدها وعدوها اللدود فى نفس الوقت.

لكن حركة الطبقة العاملة فى الدول المستعمرة ومنها مصر قد انبثق فجرها الأول فى أحضان الرأسمالية الأجنبية تلك التى ضاق سوقها المحلى بفائض إنتاجها وأموالها فانطلقت خارج حدودها إلى حيث الأيدى العاملة الرخيصة والمادة الخام الوفيرة.

وهذا ما تؤكده دراسة نشأة الطبقة العاملة المصرية حيث كانت وليدة لدخول رؤوس الأموال الأحنبية إلى مصر فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وحيث لم يكن قد نشأ عن الحركة الصناعية التى قام بها محمد على طبقة عاملة محددة المعالم وذات سمات واضحة.

واختلاف النشأة هذا هو المسئول عن اتجاه ومسار صراع الطبقة العاملة. فإذا كانت الطبقة العاملة فى أوروبا وأمريكا قد عاشت سنوات طويلة من عمرها تحت راية برجوازيتها واستخدمت كوقود لثوراتها واحتاجت إلى ما يقرب من قرن لانطلاق وعيها

بنفسها كطبقة مستقلة ولتحمل راية كفاحها السياسى فى مواجهة مستقبلها فإن حركة الطبقة العاملة فى المستعمرات تختلف أيضا فى هذه الناحية، فإن ميلادها قد ظهر بعيدا عن وجود برجوازيتها الصناعية، بل وسابق لوجود هذه الأخيرة.

لذلك ففى الوقت الذى كان صراع الطبقة العاملة فى أوروبا وأمريكا موجها أساسا نحو برجوازيتها فإن صراع الطبقة العاملة فى الدول المستعمرة كان موجها نحو البرجوازية الأجنبية التى على يدها نشأت هذه الطبقات العاملة. ومن ثم فإن صراع الطبقة العاملة المصرية كان فى الأساس ضد البرجوازية الأجنبية التى ارتبط وجودها فى مصر بالاحتلال الذى أعطاها حق الاستثمار ومكنها من فرض وجودها على النظام السياسى بأكمله، وكانت الطبقة العاملة هى ضحية سقوط النظام السياسى كله تحت السيطرة الاستعمارية.

كما أن صراع الطبقة العاملة المصرية لم يكن موجها فقط ضد البرجوازية الأجنبية، بل كان أيضا سابقا لوجود البرجوازية الصناعية المصرية التى لم يكن لها وجود فعال قبل عام ١٩١٤ والتى بدأت تتحسس طريقها من خلال الظروف التى أتاحتها الحرب العالمية الأولى، ولكنها حتى بعد انتهاء الحرب لم تكن قد بلغت حدا يؤهلها إلى منافسة البرجوازية الأجنبية حول مجالات الاستثمار.

وفى نفس الوقت الذى كانت الطبقة العاملة تخوض فيه نضالها ضد البرجوازية الأجنبية المستندة على دعامة سلطة الاحتلال البريطانى، كانت البرجوازية المصرية - التى كانت تتكون فى أغلبها من كبار ملاك الأراضى الزراعية - تخوض صراعا ضد الاحتلال بعد أن نالها الكثير من الضرر أثناء الحرب، ولحرصها على تحقيق الاستقلال كى تتولى مسئولية الحكم الوطنى الذى أصبحت مؤهلة له على مشارف العشرينيات من هذا القرن.

لذلك ففى مستهل عام ١٩١٩ وعلى إثر انفجار الثورة الوطنية يمكن الاستدلال على حركتين متوازيتين: حركة الوفد كقيادة للثورة الوطنية وحركة الطبقة العاملة.

الأولى: تسعى لإنهاء الحماية وتحقيق الجلاء والاستقلال، وبالتالى فإنها تفتح المعركة ضد الاستعمار البريطانى بكافة مؤسساته وتوابعه.

الثانية: تسعى إلى تحسين شروط العمل وإلى إحياء تنظيماتها النقابية وتطالب بالتشريعات التى تضمن لها حقوقها الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالى فإنها تفتح المعركة

ضد الرأسمالية الأجنبية التى احتكرت المرافق والصناعات والخدمات وعاشت آمنة فى حماية الاستعمار البريطانى منذ سنوات طويلة .

فالحركتان وإن اختلفتا فى تركيبهما الاجتماعى وفى قيادتهما ، وفى مجالات نشاطهما فإنهما كانتا تلتقيان بالضرورة فى المعركة ضد الاستعمار ، ومن ثم فإن التحامهما حول هذا الهدف يصبح أمرا حتميا .

فإذا أضيف إلى ذلك أن الوفد قد انفرد بقيادة الحركة الوطنية دون غيره من التشكيلات الحزبية الأخرى التى قبلت التعاون مع القصر والتهادن مع الاستعمار ، فإن اهتمام الطبقة العاملة بالتخلص من سيطرة ونفوذ الرأسمالية الأجنبية كان يدفعها نحو مزيد من الارتباط بالوفد .

يضاف إلى ذلك ما ذكره جريفز عن الاضطرابات العمالية عام ١٩٢٤ ، فقد ذكر جريفز أن وجود سعد زغلول فى السلطة الذى كان يعده معظم العمال المصريين أقوى الرجال وأكثرهم محبة لديهم شجعهم على الاعتقاد أنه سيتدخل بصورة فعالة لصالحهم عندما ينشب الصراع بينهم وبين أصحاب الأعمال وخاصة إذا كان الآخرون من الأوروبيين .

فإذا أضفنا إلى ذلك جهود الوفد التى بذلها وسط الطبقة العاملة للسيطرة عليها ابتداء من النصف الثانى لعام ١٩١٩ سواء بإنشاء النقابات للعمال أو بالتصدى لتيار الحركة الاشتراكية الذى كان يهدف إلى تدعيم قواعده داخل الطبقة العاملة ، فسنجد أن العمال كان لديهم ما يدفعهم إلى الارتباط بالوفد وقبول وصايته .

المرحلة الثانية: احتواء حركة الطبقة العاملة:

لكن الوفد اضطر إلى تغيير موقفه بعد عام ١٩٣٦ . اتجه الوفد نحو التشريعات العمالية وبصفة خاصة ابتداء من عام ١٩٤٢ عندما أصبح العمال يمثلون طرفاً قويا فى مواجهة الوفد ، وأصبحت العلاقة القائمة بين العمال والوفد رهناً بالتطورات التى كانت تلحق بالعمال من ناحية وبالوفد من ناحية أخرى ، حيث شاءت الظروف والأقدار أن تكون التطورات لصالح العمال وضد مصالح الوفد الذى بدأ الضعف ينتاب سياسته وتنظيمه وشعبيته بتطور الزمن على عكس حال العمال . لذلك فعندما قوى موقف العمال نسبيا فى الفترة ابتداء من ١٩٣٦ اضطر الوفد إلى تغيير سياسته نحوهم وأن يحرص على احتوائهم

حتى لا يخرجوا من دائرة نفوذه عن طريق الاستجابة لمطالبهم، وقبلوا هم أيضاً ذلك الاحتواء فى مقابل الحصول على ما أمكنهم من مكاسب.

ويمكن تحديد ثلاثة دوافع رئيسية كانت وراء اتجاه الوفد نحو الأخذ بسياسة احتواء حركة الطبقة العاملة وهى:

١ ـ التغلب على أزمة الوفد السياسية والتنظيمية

٢ ـ الاستجابة للاتجاه الاجتماعى الذى بدأ يظهر فى فكر الوفد.

٣ ـ استيعاب حركة الرفض العمالية.

هذه الأزمات بدأت بتوقيع الوفد لمعاهدة ١٩٣٦ وما أعقبها من أزمات أخرى بين الوفد والقصر وانشقاق ماهر والنقراشى وتجمع كافة القوى المعارضة ضد الوفد مع القصر وإزاحة الحكومة الوفدية وطردها، كل ذلك وما اتبعه من أزمات أخرى كان له تأثيره الكبير على مكانة الوفد وشعبيته وسط الجماهير وبصفة خاصة وسط العمال.

ولعل أخطر ما فى هذه الأزمات أنها أصابت القيم الأساسية التى كانت تعطى للوفد تمايزه عن الأحزاب الأخرى فقد كان الوفد فى أعين الجماهير هو المدافع عن الحرية، وهو قيادة الحركة الوطنية من أجل الاستقلال، لذلك رفعت معه الجماهير شعار: الاستقلال التام أو الموت الزؤام، وكان الوفد يمثل تطلع الشعب نحو الديمقراطية ومعاداة الأوتوقراطية، وأن يتميز بالشرف والنزاهة.

وزاد من آمال العمال فى الوفد بعد فوزه فى الانتخابات النيابية التى أجريت فى ٢ مايو ١٩٣٦، وتأليفه الوزارة فى ١٠ مايو ١٩٣٦، ذلك الاهتمام الذى أبداه الوفد نحو العمال فى خطاب العرش ووصول الكثير من القادة العماليين فى الوفد لمناصب مرموقة سواء فى الوزارة أو فى البرلمان.

وتضمن تشكيل الوزارة نفراً من رجال الحزب ممن كان لهم نشاط ملموس وسط الحركة العمالية. فقد اختير أحمد حمدى سيف النصر بك رئيس المجلس الأعلى للعمال وزيرا للزراعة، واختير مكرم عبيد وزيرا للمالية، وكان يرأس القلم القضائى فى الاتحاد العام للعمال التابع للمجلس الأعلى، وكان يعمل مستشاراً لنقابة عمال ترام القاهرة كذلك. وانتخب الدكتور أحمد ماهر رئيساً لمجلس النواب، وكان ضمن «مندوبى» الوفد الثمانية فى المجلس الأعلى وهو الذى تولى مسئولية الرد على عباس حليم فى بداية صراع الوفد

معه. كما اختير محمد صبرى أبو علم وكيلاً برلمانيا لوزارة الحقانية، وهو من المحامين البارزين فى الحزب وعضو لجنة رضا باشا التى وضعت أول مشروع لقانون العمل فى سنة ١٩٢٩ . وفى نفس الوقت دخل مجلس النواب أغلب «مندوبى» الوفد فى المجلس الأعلى مثل زهير صبرى، وحسن نافع، كما دخل عزيز ميرهم مجلس الشيوخ.

وفى ظل هذا المناخ الذى أشاع روح التفاؤل وسط العمال، وبعد موجة الاغتباط التى سادت معظم القطاعات العمالية بوصول الوفد إلى الحكم بدأ العمال فى طرح مطالبهم، وهم على ثقة بأنها مطالب مجابة، وكانت هذه المطالب تتضمن ثلاث مجموعات:

أولها: مطالب تشريعية عامة تهم كافة القطاعات العمالية، وهى تتركز حول قانون عقد العمل الفردى وساعات العمل والاعتراف بالوجود النقابى، والتعويض عن إصابات العمل، وإعادة تشكيل المجلس الاستشارى الأعلى للعمل بمعادلة تمثيل العمال مع نسبة تمثيل أصحاب الأعمال.

ثانيها: مطالب اقتصادية خاصة فى الأجور والكوادر واللوائح الخاصة بعمال الحكومة الذين تعرضت أجورهم ونظم تشغيلهم لتعديلات مجحفة فى ظل الوزارات السابقة على وزارة الوفد.

ثالثها: مطالب فئوية أو محلية لعمال الشركات المختلفة، وخاصة فى مرافق النقل والملاحة والغزل والنسج وصناعة السكر وغيرها. وتتصل هذه المطالب فى الأغلب بالخلافات حول تطبيق اتفاقيات العمل القديمة وحول توفير وفصل العمال وتخفيض الأجور.

ولقد أخذت حركة العمال مسارين لتحقيق تلك المطالب، فهم من ناحية بدءوا فى مطالبة الحكومة بإصدار التشريعات، وراحوا من ناحية أخرى فى الاصطدام مع أصحاب الأعمال بسبب لجوء هؤلاء الأخيرين إلى الاستغناء عن بعض العمال أو تخفيض الأجور، أو رفض مطالب العمال فى تحسين ظروف العمل.

ولقد سلك اتحاد العمال التابع للوفد طريق اللجوء إلى الحكومة ومطالبتها بإصدار تشريعات العمال. ففى المؤتمر الذى عقده الاتحاد فى ١٤ مايو ١٩٣٦ للاحتفال بعودة الوفد إلى الحكم وبرجال الوفد من العماليين الذين تقلدوا المناصب المهمة طالب فى نهاية قراراته التى اتخذها بتشكيل لجنة لدراسة طلبات النقابات الخاصة وطلبات العمال عامة لوضع مذكرة بما يطلبه العمال لرفعها للوزارة والبرلمان للاسترشاد بها عند نظر التشريعات العمالية وللعمل على تنفيذ هذه المطالب.

واتبعت نقابات الاتحاد هذا المسلك، إذ كانت تجتمع ليلاً بدار الاتحاد وتعد كل منها عريضة بمطالب أعضائها، وتتجه نحو تقديمها إلى المسئولين من رجال الوفد. فقد اجتمعت على سبيل المثال الجمعية العمومية لنقابة عمال الفنادق المصرية (٢٥ مايو ١٩٣٦) وقررت شكر دولة الزعيم الجليل وأصحاب المعالى رملائه الورراء الكرام لعطفهم على العمال، ثم أرفقت ذلك بثمانية مطالب مختلفة لأعضائها تتصل بوضع نظام للخدمة المتصلة، وتحديد ساعات العمل وتوزيع العشرة فى المائة، وغير ذلك من مطالب المهنة. كما قامت نقابة عمال الملاحة الداخلية بنفس الأسلوب عندما عقدت جمعيتها العمومية، وقررت تشكيل وفد من خمسين عضواً للتهنئة وتقديم عريضة بمطالبها إلى المسئولين حول الخصومات التى طبقتها الشركة على الأجور وزيادة ساعات العمل وفصل العمال وضربهم.

واتخذت بعض نقابات العمال فى الإسكندرية نفس الأسلوب لعرض مطالبها مثل عمال السكك الحديدية الذين استبشروا خيراً بالوزارة الدستورية الجديدة وقدموا إليها شكوى تتضمن ستة مطالب بإلغاء كادر ١٩٣٠، وإعادة العمل بالكادر القديم وصرف العلاوات المتأخرة منذ عام ١٩٢٨، وجعل يوم العطلة الرسمية بأجر وتعليم أبناء العمال وإلحاقهم بالعمل بورش السكك الحديدية.

ولكن الأسلوب الهادئ، لم يستمر طويلاً، فقد أخذت حركة العمال فى يونية١٩٣٦ مساراً عنيفاً، ولعل وجود حكومة الوفد فى الحكم بما تشيعه من روح الديمقراطية وجو الحرية قد شجع العمال على الثورة ضد مظالم أصحاب الأعمال.

ففى ١٣ يونيو ١٩٣٦ فاجأ عمال شركة الزيوت بالإسكندرية الحكومة باحتلال المصنع حتى يمنعوا صاحب الشركة من توفير عدد منهم، وتمكن البوليس من إجلائهم وإحالة مشكلتهم إلى مكتب العمل بالقاهرة.

وتكرر نفس الأسلوب يوم ٢٠ يونيو ١٩٣٦ عندما احتل عمال أقطان كفر الزيات بالإسكندرية المصنع بسبب النزاع القائم بينهم وبين الشركة.

وشهدت الإسكندرية مزيداً من أعمال العنف العمالى، كان أبرزها احتلال عمال شركة الغزل الأهلية بالإسكندرية للمصنع (الذى كان يضم ألفى عامل) والاشتباك مع قوات البوليس بسبب عدم الاستجابة لمطالبهم فى زيادة الأجور وتثبيت العمال الجدد.

ثم كان إضراب العمال فى شركة ترام الإسكندرية بسبب رفض الشركة تسوية المطالب التى قدمتها النقابة باسم ألفين ومائتى عامل، وأهمها مطلب زيادة ٣٠٪ فى الأجور، وعمل العمال فى خلال هذا الإضراب على وقف محطة كهرباء الشركة فى كرموز وإخراج العمال من مخزن الترام بمحرم بك، وأدى هذا إلى اشتباكهم مع البوليس فى معركة دامية أصيب خلالها الكثير من العمال وبعض رجال الأمن.

ولم يقتصر هذا الأسلوب العنيف على مدينة الإسكندرية، بل امتد ليشمل أنحاء متفرقة من البلاد. وكان حادث مصنع تكرير السكر بالحوامدية من أهم حوادث العنف التى قام بها العمال فى تلك الفترة، حيث قام فريق من العمال المفصولين باحتلال مبنى المصنع عن طريق التهديد باستخدام السلاح، ونجحوا فعلا فى ذلك بزعامة العامل حامد سليم الذى استطاع أن يعبئ العمال داخل الشركة ودارت بيهم وبين قوات الأمن والجيش معارك عنيفة لم يستطع الجيش خلالها اقتحام المصنع إلا بعد هروب حامد سليم إلى القاهرة ولجوئه إلى سراى عباس حليم.

وقد أسفر هذا الصدام عن استشهاد العامل عواد بسيونى أبو العلا وإصابة الكثير من العمال واعتقال سبعة وسبعين عاملاً على إثر حملة تفتيشية قام بها رجال البوليس على منازل العمال بالحوامدية، وكان من أهم زعماء حركة الإضراب عدا حامد سليم العامل نصيف رزق الله، والعامل سيد على، وقد قضت المحكمة على بعض العمال المقبوض عليهم بالسجن مدداً مختلفة.

وكان لاستمرار الصراع بين الوفد وعباس حليم على قيادة حركة الطبقة العاملة أثره فى ابتعاد الفريقين عن مشاركة العمال فى مشاكلهم وقضاياهم، وأدى ذلك إلى انفراد رجال المحافظة والأمن وجاك أزولاى مندوب مكتب العمل بالتدخل فى المنازعات العمالية التى ظهرت فى تلك الفترة.

ولم يتغير دور المجلس الأعلى واتحاده كثيراً بعد وصول الوفد إلى الحكم، فلم يتخذ موقفاً مؤيداً لحركة العمال الإضرابية دفاعاً عن حقوقهم، ولم يستطع أن يواجه الحكومة لتقصيرها فى حقوق العمال. وليست هناك أية دلائل تشير إلى مشاركة الاتحاد للعمال فى نضالاتهم طوال عامى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ ضد استغلال أصحاب الأعمال وإهمال الحكومة لمطالبهم.

ويبدو أن حادث ترام الإسكندرية (يوليو ١٩٣٦) كان مصدر حرج كبير للاتحاد،

فاضطر إلى إرسال برقية إلى رئيس الوزراء وإلى نقابة عمال ترام الإسكندرية جاء فيها : «الاتحاد العام لنقابات العمال تحت إشراف المجلس الأعلى يؤيد عمال ترام الإسكندرية ويستنكر تصرفات البوليس بالإسكندرية ، ويعطف على الجرحى والمصابين من العمال ، ويطلب من الحكومة تدخلاً سريعاً لصالح العمال» .

وإزاء هذه السلبية كان من الطبيعى أن يبتعد العمال عن هذا الاتحاد الذى لم يعد يهتم بمصالح العمال نتيجة لانشغال رجاله فى أعمال الوزارة والبرلمان بعد أن وصل الوفد إلى الحكم ، فلقد حصل الكثير من أعضاء المجلس الأعلى على مناصب مهمة فى الوزارة ، كما حصلوا أيضاً على عضوية البرلمان ، ونتيجة لذلك أخذ نشاطهم ينحسر تدريجيا عن مقر الاتحاد العام ، وبمرور الزمن أصبحوا يتحاشون الظهور هناك .

فلقد اتخذ الوفد من إصدار تلك التشريعات أسلوباً أساسيا لاحتواء حركة العمال وضمان عدم خروجها عن الولاء للوفد ، ولكن هذا لا يعنى أن الوفد تخلى كلية عن تشكيل تنظيمات نقابية عمالية موالية له رغم الضعف الذى انتاب تلك التنظيمات الوفدية فى أواخر عام ١٩٣٧ . فقد عاود الوفد جهوده من جديد بعد عودته إلى الحكم عام ١٩٤٢ لإنشاء تنظيمات نقابية جديدة . ومع ذلك فإن هذه التنظيمات لم تكن تمثل قيادة لحركة الطبقة العاملة ، لأن حركة العمال كانت قد تجاوزت إمكانات وقدرات تلك التنظيمات الحكومية ، ولأن نزعة استقلال حركة الطبقة العاملة كانت مازالت مستمرة رغم تصفية الاتحاد العام لنقابات العمال بالقطر المصرى عند قيام الحرب العالمية الثانية . ويضاف إلى ذلك أن الوفد كان قد حرص على توظيف حركة تلك التنظيمات فى عملية متابعة ومراقبة تنفيد التشريعات العمالية التى قام بإصدارها .

المرحلة الثالثة: مجاراة حركة الطبقة العاملة:

إذا كان الوفد قد نجح فى احتواء حركة الطبقة العاملة فى الفترة من ١٩٣٦ ـ ١٩٤٤ فإن هذا النجاح كان يرجع لسببين رئيسيين :

أولهما : امتلاك الوفد للوسائل والأدوات التى مكنته من تحقيق احتوائه لحركة الطبقة العاملة ، وحال دون استقلالها عن نطاق نفوذه وسياساته . فمن خلال وجود الوفد فى الحكم خلال سنوات ١٩٣٦ ـ ١٩٣٧ ، ١٩٤٢ ـ ١٩٤٤ كان يمتلك السلطة التى خولت له إصدار بعض تشريعات العمل التى كانت تهم الطبقة العاملة التى كانت تناضل منذ سنوات من أجلها ، كما استطاع فى نفس الفترة مواصلة نشاطه وسط حركة الطبقة العاملة من

خلال رجاله من المحامين والمستشارين، ومن خلال تنظيماته النقابية، والتى عن طريقها استطاع أن يحافظ على علاقته بالطبقة العاملة ويضمن عدم خروجها عن نطاق سياسته وأهدافه.

وثانيهما: استعداد الطبقة العاملة لقبول سياسة الوفد واستمرار العلاقة معه فى ظل حالة الضعف التى انتابت الحركة العمالية من جراء سياسة الإرهاب والاضطهاد التى مارستها حكومات الأقلية ضد العمال ومنظماتهم خصوصاً فى سنوات الحرب العالمية الثانية. هذا بالإضافة إلى ثقة العمال فى إمكانية تحقيق مطالبهم من خلال الوفد وفى مقدمتها التشريعات التى كانت تعد المحور الأساسى الذى كانت تتمركز حوله حركة الطبقة العاملة طوال سنوات ما قبل نهاية الحرب العالمية الثانية.

ولكن هذه الأوضاع تغيرت ابتداء من عام ١٩٤٥، فقد خرج الوفد من الحكم فى أكتوبر ١٩٤٤، وبالتالى افتقد الوسيلة الأساسية التى كان يمكن أن يحافظ بها على احتوائه لحركة الطبقة العاملة، خصوصاً وأنه قد ظل بعيداً عن الحكم منذ ذلك التاريخ وحتى يناير ١٩٥٠.

وإلى جانب ذلك فقد حدثت تطورات مهمة على صعيد الطبقة العاملة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، فقد توقف العمل بالأحكام العرفية، ومن ثم عادت الحياة من جديد إلى التنظيمات العمالية، فاتجه العمال إلى تأليف النقابات التى زادت عضويتها فى ضوء المناخ الجديد الذى تولد بعد الحرب وأعطاها إمكانية معاودة حركتها ونشاطها، وفى ضوء ذلك النمو الذى حدث فى حجم الطبقة العاملة طوال سنوات الحرب والتوسع الذى حدث فى النشاط الصناعى، هذا بالإضافة إلى التطورات النوعية التى حدثت على صعيد تركيب الطبقة العاملة وازدياد تركز النشاط الصناعى. وكان لهذه التطورات مجتمعة تأثير واضح على فعالية وحيوية حركة الطبقة العاملة.

ولقد اقترن بهذه التطورات التى حدثت على صعيد حركة الطبقة العاملة احتدام الصراع بين العمال وأصحاب الأعمال بعد توقف الحرب بسبب استغناء أصحاب الأعمال عن كثير من العمال وانقلابهم على التشريعات التى أصدرتها حكومة الوفد.

وفى ظل احتدام هذا الصراع نزلت البرجوازية المصرية إلى ميدان الاستغلال الاقتصادى بتوسيع نطاق مشاركتها فى النشاط الصناعى طوال سنوات الحرب، ومن ثم أضحت طرفاً مباشراً فى هذا الصراع، الأمر الذى أدى إلى تغيير الطبقة العاملة لعلاقاتها

مع هذه البرجوازية، تلك العلاقة التى كانت مقترنة بالنضال من أجل القضية الوطنية منذ ثورة ١٩١٩.

فقد اتجهت الطبقة العاملة إلى تخليص حركتها من وصاية الطبقة البرجوازية وتدعيم استقلالها وذاتيتها. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى اتجهت إلى تدعيم علاقاتها بالحركات الشيوعية التى كانت قد برزت هى الأخرى على مسرح الحياة السياسية فى مصر بشكل واضح منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وقد أدى هذا بالطبقة العاملة إلى المزج فى نضالها بين التحرر السياسى والتحرر الاجتماعى كى تتخلص من ظروف الاستغلال الذى يمارسه أصحاب الأعمال من أجانب ومصريين.

وكان هذا يعنى وضع حد لعلاقة الطبقة العاملة بالوفد، الذى كان فى تلك الفترة بعيداً عن الحكم والذى كان يفتقد أية وسيلة لترغيب أو لترهيب الطبقة العاملة لضمان علاقته بها على النحو الذى يحقق له أهدافه من وراء هذه العلاقة فى السيطرة وبسط النفوذ فى حركتها وجعلها قوة أساسية يرتكز عليها فى صراعه مع القوى السياسية المعادية.

ثانيا: دور الوفد فى دعم المطالب والقضايا العمالية:

التحليل السابق للعلاقة بين حزب الوفد والطبقة العاملة المصرية وتطور هذه العلاقة عبر المراحل الثلاث المميزة، التى تحدثنا عنها، يرسم الخط البيانى لأحد المسارات المهمة للأدوار التى قام بها حزب الوفد، وهو المسار المرتبط بالقضية الاجتماعية، ووزنها النسبى مقارنة بالقضية السياسية بشقيها الوطنى (التحرر والاستقلال) والديمقراطى.

هذا الدور الذى قام به الوفد فى علاقته بالطبقة العاملة لم يخرج عن رؤية الوفد لنفسه باعتباره «الأمة المصرية» بتعبير تلك الأيام. فقد حرص قادة الوفد دائماً على تأكيد هذا المعنى، فهو عندهم ليس مجرد حزب كسائر الأحزاب الأخرى، بل المدافع عن مصالح الأمة والحامى لحرياتها، والمطالب باستقلالها. ففى خطاب لسعد زغلول عن مصالح الأمة فى ٢ يوليو ١٩٢٤ قال: «إننى لست رئيس حزب بل وكيل أمة». وفى انتخابات عام ١٩٢٥ قال: «إن الوفد يدخل الانتخابات ليس كحزب أو كجماعة، بل كوكيل عن الأمة المصرية». واستمرت هذه الرؤية من جانب قادة الوفد دائما، بل إنها اكتسبت على يد مصطفى النحاس ومكرم عبيد معانى أكثر اتساعاً وتأثيراً بهدف الحفاظ على وحدة الأمة تحت زعامة الوفد ونبذ ما عدا الوفد من أحزاب أخرى.

ففى المؤتمر الشهير للوفد الذى عقد عام ١٩٤٣ للاحتفال باليوبيل الفضى للوفد

المصرى صاغ مصطفى النحاس أبلغ تعبيراته فى وصف الوفد فقال : «إن الوفد فكرة، يورثها الآباء والأبناء، وتلهمها الأجيال، فيفنى الأفراد وهى باقية، وتزول الجماعة وهى خالدة» . وكان النحاس يهدف من وراء ذلك إلى التأكيد على استمرارية الوفد على الرغم من تبدل أشخاصه وخروج البعض عن إطاره فيما عرف بالانشقاقات والانسلاخات التى حدثت فى الوفد، لذلك نجده يكمل عبارته بالقول· «قد يخرج عن الوفد فرد أو عديد من الأفراد، والوفد ماض أقوى ما يكون بنية، وأصلب ما يكون عوداً، وما مثله فى ذلك إلاّ مثل الشجرة، كلما هذبت من فروعها وشذبت من غصونها، ارتفعت فى السماء ذراعها وامتد على الأرض ظلها، وطاب جناها» .

هذه الرؤية للذات، كما هى عند الزعامة الوفدية، كانت تفرض على الوفد أن يكون لكل «الأمة» دون تمييز بين طبقة وأخرى طالما أنه قائد لحركة تحرر وطنى . لكن الوفد لم يكن هكذا فقط، قيادة لحركة تحرر وطنى، بل تحول إلى حزب حاكم له مصالحه صراعاته، وله أولوياته التى تعبر عن مصالح صانعى القرار فى الوفد، ومن ثم كانت مواقف الوفد وسياساته نحو العمال تعبيراً عن البناء الاجتماعى، والإطار التنظيمى والفكر السياسى للوفد من ناحية، وكانت أيضا استجابة وتكيفاً مع التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى مصر عبر المراحل الثلاث المميزة لعلاقته بالطبقة العاملة .

فحرص الوفد على الاستجابة للمطالب العمالية لم يكن على حساب ما يمكن تسميته بـ«المصلحة العامة»، وهنا تفرض مصالح أرباب الأعمال نفسها حتى ولو كان ضمن الدفاع عن «مستقبل الصناعة المصرية» . نلحظ هذا بوضوح فى المناقشات التى أثيرت حول قانون التعويض عن إصابات العمل فى الصناعة والتجارة الصادر فى ١٤ سبتمبر ١٩٣٦، أى عقب وصول الوفد للحكم (١٠ مايو ١٩٣٦) بحوالى أربعة أشهر . فقد أثيرت مناقشات داخل مجلسى النواب والشيوخ وطرحت انتقادات من عدد من أبرز القيادات الوفدية لأهم إيجابيات القانون . حيث اعترض البعض على تعميم سريان أحكام القانون ليشمل جميع العمال المنصوص عليهم فى المادة رقم (١) من القانون، واقترحوا عدم تطبيقه فى المحال التى يعمل بها أقل من عشرة عمال، أو التى يقل رأسمالها عن ١٠٠٠ جنيه، كما اعترض البعض الآخر على اتباع قاعدة «مخاطر المهنة» كأساس للتشريع، وهى القاعدة التى أعطت للعامل الحق فى الحصول على التعويض على الرغم من عدم مسئولية صاحب العمل عن الحادث الذى تسبب فى حدوث الإصابة .

فقد طالب عبد الحميد عبد الحق فى مجلس النواب بأن ينص فى مشروع القانون على

«ألا يطالب بالتعويض إلا أصحاب المصانع ذات رؤوس الأموال لا أصحاب المحال الذين يتعيشون من صناعتهم». واقترح أن تعدل المادة الأولى بحيث تنص على دفع التعويضات المذكورة فى مشروع القانون فى حالة ما إذا كان رأس مال المصنع ١٠٠٠ جنيه. وأيد محمد غازى البرقوقى اقتراح زميله عبد الحميد عبد الحق قائلاً فى تفسير هذا الموقف: «إن العطف الذى يحدو بنا إلى الرأفة بالعمال يجب ألا ينسينا اعتباراً آخر فى نهضتنا الصناعية، ذلك لأننا فى إبان نهضة صناعية ناشئة، فمن واجبنا ومن واجب الحكومة أن نعمل على حمايتها وتشجيعها». كما وافق على الرأى نفسه النائب عبد الرحمن أبو النصر، وطالب بضرورة النظر إلى الصالح العام «دون تفرقة بين العامل وصاحب العمل».

وأمام المناقشة الساخنة وانتقادات أبرز نواب الوفد لمشروع القانون اضطر النائب زهير صبرى مقرر لجنة العمال والشئون الاجتماعية إلى الرد على زملائه الوفديين بقوله: «حقا إن حماية الصناعة فى مصر واجبة، ولكن هل يمكن أن نحييها على أشلاء العمال وأرواح أطفالهم ونسائهم..؟، واضطر عبد السلام فهمى جمعة وزير التجارة والصناعة إلى أن يحسم الموقف من مشروع القانون بعد تأكيد الحرص على عدم تهديد مصالح أصحاب الأعمال بقوله: «ليست الحكومة اشتراكية بحمد الله، ولستم كذلك، وتعلمون أنى كوزير للعمل والعمال يجب أن أكون دائما ميزان عدل بين الركنين الأساسيين العامل وصاحب العمل».

هكذا كانت القاعدة فى مواقف الوفد بين العمال وأصحاب الأعمال، لكن مع تطور مشاركة البرجوازية المصرية فى الصناعة من ناحية، وزيادة حجم وفعالية الطبقة العاملة من ناحية أخرى، بات الحفاظ على التوازن المطلوب شديد الصعوبة، الأمر الذى أثر كثيرا على العلاقة بين العمال والوفد، كما سبق أن أوضحنا.

ورغم هذا كله، فإن الوفد يكاد يتفرد بين كل الأحزاب المصرية بتجاوبه مع المطالب العمالية. ففى سنوات الوفد فى الحكم، وهى قليلة، تحققت للعمال النسبة الكبرى من المكاسب. أما فى سنوات وجود الوفد خارج الحكم، وهى طويلة، فكان الوفد أكثر اقترابا من العمال وأكثر تفاعلا مع المطالب العمالية ضد تسلط الحكومات الأوتوقراطية المستبدة.

نشط الوفد بتنظيماته العمالية وسط الطبقة العاملة ونهض بحركاتها، وتبنت الصحف الوفدية القضايا العمالية، وكان المحامون الوفديون فى طليعة المحامين المدافعين عن قضايا العمال. وجاءت التشريعات التى أنجزها الوفد للعمال لتؤكد مصداقية دوره الوطنى

كوكيل عن كل الطبقات والشرائح الاجتماعية فى مصر على مدى ثلاثة عقود، ودوره كقيادة للثورة الوطنية المصرية من أجل الحرية والاستقلال والديمقراطية.

لقد بدأت مسيرة التشريع العمالى للوفد بعد عودته للحكم فى مايو ١٩٣٦، وتوالت المسيرة فى الفترتين التاليتين التى تولى فيهما الحكم الفترة من ١٩٤٢ـ١٩٤٤، والفترة من ١٩٥٠ـ١٩٥١. ويعتبر البرنامج الذى وضعه الوفد لنفسه من يناير ١٩٣٥ هو المؤسس للتشريعات الوفدية للعمال، والدراسة التى قدمها عزيز ميرهم بهذا الخصوص كانت نقطة الانطلاق للحكومات الوفدية نحو سياسة جديدة للتعامل مع العمال.

فقبل عام ١٩٣٥ كان حال تشريعات العمل على النحو التالى:

١ ـ مجموعة تشريعات ولوائح ضعيفة لا تتعلق بجوهر مطالب العمال ومصالحهم مثل القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ الخاص بالمحال المقلقة للراحة والضارة بالصحة، والقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٠٩ الخاص بتشغيل الأحداث فى محالج الاقطان ومصانع المنسوجات والدخان. وحتى عام ١٩٣٣ لم يصدر أى تشريع عمالى سوى هذين التشريعين، ثم أصدرت الحكومة فى تلك السنة القانون رقم ٤٨ الخاص بتشغيل الأحداث وهو بديل لقانون سنة ١٩٠٩ ثم أصدرت أيضا القانون رقم ٨٠ الخاص بتشغيل النساء، وفى سنة ١٩٣٥ صدر القانون رقم ١٤٧ الخاص بتحديد ساعات العمل فى بعض الصناعات الخطيرة.

٢ ـ مجموعة تنظيمات إدارية كمكتب العمل والمجلس الاستشارى الأعلى للعمال، وكانت هاتان الهيئتان خاليتين من العناصر العمالية بالمرة. وكان مكتب العمل بوصفه تابعا لإدارة الأمن العام ومعظم عناصره من رجال لا يمكن بأى حال من الأحوال أن يكونوا محل تقدير للعمال أو موضع ثقتهم.

وهكذا لم تكن هناك تشريعات حقيقية للعمل تضمن مصالح وحقوق العمال، بل كانت الأوضاع القائمة تخدم أصحاب الأعمال أساسا فى ظل النظام الاقتصادى القائم وفى ظل هيمنة رجال اتحاد الصناعات والقوى المحافظة على مقاليد السلطة فى تلك الفترة.

تأتى دراسة عزيز ميرهم، بوصفها برنامج الوفد الانتخابى تجاه العمال لتؤرخ لمرحلة جديدة من التشريعات العمالية، حيث وضعت ثلاث دعامات لهذه التشريعات:

الأولى : إنشاء مصلحة خاصة للعمل والعمال لا تكون تابعة لوزارة الداخلية تضم هيئتين هما : المجلس الاستشارى للعمل والعمال ، ومكتب العمل .

الثانية : تنظيم شئون العمال بأن تضع الدولة القوانين اللازمة للنقابات بحيث تتمتع بالشخصية المعنوية متى توافر فيها ركن العلانية ، كما يجب على الحكومة تشجيع تأليف نقابات لمختلف المهن والصناعات ، وتعميم الاتحادات الطائفية والمركزية والعامة ومدها بمختلف الإعانات المادية والأدبية .

الثالثة : مباشرة تقنين شروط العمل بين العمال وأصحاب الأعمال على أساس تشجيع الصناعات ، ورعاية حقوق العمال ، ومن أبرز هذه المسائل التى تدخل فى هذا الإطار . الأجور ، والشروط الصحية فى مجال العمل ، وتنظيم تشغيل الأحداث والنساء ، وتنظيم ساعات العمل بما لا يرهق العامل .

لم يكتف عزيز ميرهم بهذه الدعامات الثلاث بل أضاف إلى ذلك مسألتين مهمتين هما :

المسألة الأولى : وضع الضمانات التى تحمى حقوق العمال .

المسألة الثانية : معالجة مشكلة البطالة .

كانت هذه الدراسة بمثابة برنامج عمالى للوفد التزم به طيلة المرات الثلاث التى تولى فيها الحكم ابتداء من عام ١٩٣٦ـ١٩٣٧ ، ثم ١٩٤٢ ـ١٩٤٤ ، وأخيرا ١٩٥٠ـ١٩٥١ . ففى هذه المرات الثلاث التى تولى فيها الوفد الحكم أمكنه إنجاز القدر الأكبر من التشريعات العمالية .

١ ـ تشريعات المرحلة الأولى ١٩٣٦ـ١٩٣٧ :

أصدر الوفد فى هذه المرحلة القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ بشأن إصابات العمل فى الصناعة والتجارة بعد ما يقرب من أربعة أشهر فقط من عودته إلى الحكم فى ١٠ مايو ١٩٣٦ .

كان هذا القانون هو أول قانون يصدره الوفد لصالح الطبقة العاملة ، ولقد دافعت حكومة الوفد ممثلة فى وزير التجارة والصناعة دفاعا شديدا من أجل إصدار هذا القانون فى الوقت الذى صدر فيه على الرغم من معارضة الكثير من النواب والشيوخ ليس فقط من

بين المعارضة بل ومن بين الوفديين أنفسهم ممن رأوا أن هذا القانون ضد مصالح أصحاب الأعمال.

ويكتسب هذا القانون أهميته من افتقار تشريع العمل فى مصر حتى منتصف الثلاثينيات إلى وجود قانون لتعويض العمال عن الإصابات الناشئة عن العمل، لذلك كانت الحاجة ماسة إلى هذا القانون فى ظل التوسع فى استخدام الآلات التى ترتب عليها وقوع الكثير من الإصابات للعمال، ومن ثم اعتبره العمال ضمن مطالبهم منذ نادوا بإصدار التشريعات العمالية فى مطلع العشرينات.

ولقد زاد من ضرورة إيجاد هذا القانون أن التعويض عن حوادث العمل كان خاضعا لقاعدة مسئولية العمل، ومؤداها أن العامل المصاب أو ورثته لا يستحقون تعويضا إلا إذا ثبتت مسئولية صاحب العمل، رغم اتجاه معظم الدول المتمدينة إلى نبذ هذه القاعدة والأخذ بنظرية «مخاطر المهنة» فى تشريعها.

وإذا كان العمال قد طالبوا بهذا القانون ضمن مطالبهم فى التشريعات فإن بعض أصحاب الأعمال قد طالبوا به كذلك، وذلك لأن المحاكم المختلطة كانت تأخذ بمبدإ التعويض حتى لو لم ينسب لصاحب العمل أى خطإ فى وقوع الإصابات. وكانت أحكام تلك المحاكم متفاوتة ومتباينة فى أحيان كثيرة، لذلك طالب بعض أصحاب الأعمال بإلحاح بأن يكون لهم الحق فى معرفة مدى مسئوليتهم نحو عمالهم فى حال وقوع حوادث.

وأخيرا صدر هذا القانون فى عهد حكومة الوفد فى ١٤ سبتمبر ١٩٣٦، وإذا عرف أن الوفد قد وصل إلى الحكم فى ١٠ مايو ١٩٣٦ وأخذ على عاتقه مسئولية إنجاز معاهدة ١٩٣٦ لتبين مدى اهتمام الحكومة بإصدار هذا القانون فى تلك الفترة الوجيزة. كما أن هذا القانون صدر فى وقت مثالى إذ بدأ مجلس النواب مناقشته يوم ٢٤ أغسطس١٩٣٦، وانتهى من هذه المناقشة بالموافقة عليه فى إليوم التالى ٢٥ أغسطس١٩٣٦، ثم حوله إلى مجلس الشيوخ الذى أحاله إلى لجنة العمل والشئون الاجتماعية وبدأ مناقشته العامة فى ٧ سبتمبر ١٩٣٦، وانتهى من هذه المناقشة ووافق عليه فى ٩ سبتمبر ١٩٣٦ مما يدل على مدى جدية واهتمام حكومة الوفد بإصداره.

والشيء المستلفت للنظر أن المشروع الذى تقدمت به الحكومة للبرلمان عن طريق وزارة التجارة والصناعة هو نفس المشروع الذى تمت الموافقة عليه دون تعديل فى أى من مواده

وصدق عليه كقانون، وهذا أمر نادر الحدوث، ولقد لعب عبد السلام فهمى جمعة الدور الأساسى فى هذا العمل وتحمل مسئولية الدفاع عن المشروع والرد على حجج الآراء المعارضة التى كانت تطالب بتأجيله إلى الدورة المقبلة. ونذكر له تهديده لأعضاء مجلس النواب الذين كانوا يطالبون بالتأجيل إذ قال: «لقد وعدتكم حكومتكم فى خطاب العرش بأن تقدم إليكم فى هذه الدورة جملة التشريعات التى تكفل تحسين حالة العمال، وأعددنا فعلا هذه التشريعات، ولكن هجوم الصيف وغياب حضرات أعضاء اللجنة التشريعية بالإجازة لم يتيحا لنا للأسف أن نقدم لحضراتكم غير هذا المشروع المعروض، فكيف تقابلون الأمة خارج المجلس إذا انفضت هذه الدورة وسئلتم: «أين هى القوانين التى وضعتموها لصالح العمال؟»».

وكان السبب الرئيسى وراء الإصرار على صدور التشريع أن الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة قد وافقت على مشروع القانون فى ٢٢ مايو ١٩٣٦، فإذا لم يصدر فى مدة ستة شهور من ذلك التاريخ يسقط إلى أن يعاد البحث فيه من جديد وتوافق عليه تلك الجمعية التى كانت موافقتها أساسية على مشروعات تلك القوانين. وينبغى بداية الإشارة إلى أهم إيجابيات وسلبيات هذا القانون وهى التى توضح موقف حكومة الوفد التى أعدته، ثم الإشارة إلى المناقشات التى أثيرت بخصوصه فى البرلمان لنتبين مواقف الأطراف الأخرى.

٢ ـ تشريعات المرحلة التانية ١٩٤٢ ـ ١٩٤٤:

استطاع الوفد فى هذه الفترة أن يتجاوب بدرجة أعلى مع المطالب العمالية والظروف التى فرضت على الوفد ضرورة الاقتراب من العمال. فقد صدرت ثلاثة قوانين مهمة جدا بالنسبة لمسيرة الكفاح العمالية منذ ظهور حركة الطبقة العاملة المصرية هى. القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ بشأن الاعتراف بنقابات العمال، والقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ بشأن التأمين الإجبارى على حوادث العمل، والقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردى.

(أ) قانون الاعتراف بنقابات العمال:

صدر هذا القانون فى ٦ سبتمبر ١٩٤٢، وبذلك وضع حدا للجهود التى كان العمال يبذلونها من أجل الاعتراف بنقاباتهم منذ بداية هذا القرن. فقد كان وضع نقابات العمال شاذا فى مصر، إذ إن النقابات كانت قائمة وتمارس نشاطها كاملاً وتقود حركة الطبقة العاملة من أجل حقوق ومصالح العمال، ولكنها لم تكن معترفاً بها من الناحية القانونية،

ولذلك كانت تحت رحمة الحكومة التى كانت تملك فى ظل هذا الوضع الشاذ سلطة حلها ومطاردة قادتها واعتقالهم.

ولم يكن أصحاب الأعمال أقل تشدداً تجاه النقابات العمالية والقادة النقابيين من السلطة الحكومية، فكانوا يطردونهم من أعمالهم ويحاربونهم فى أرزاقهم، ويحرمون على العمال الانضمام إلى هذه النقابات.

لذلك لم يكتف العمال بالوجود الفعلى للنقابات فعملوا على ضرورة إصدار قانون يعترف بشرعيتها حتى يصبح النشاط النقابى فى مأمن من بطش الحكومات وغدر أصحاب الأعمال وظهرت بوادر صدور هذا القانون عام ١٩٣٥ عندما ضمنه عزيز ميرهم فى دراسته عن شئون العمال وطالب بإصدار هذا القانون. وعندما وصل الوفد إلى الحكم وعدت الحكومة الوفدية فى خطاب العرش بتحسين شئون العمال والنهوض بمستواهم ووضع التشريع الذى يمكنهم من مجاراة إخوانهم فى أرقى الدول من الوجهة الاجتماعية. وكان قانون النقابات فى مقدمة القوانين التى اهتم بها الوفد ووعد بإصدارها، وظهر هذا الاهتمام على مستوى الحكومة ومستوى البرلمان. فقد نشرت صحيفة «الجهاد» فى يوم ٦ أغسطس ١٩٣٦ مشروع قانون الاعتراف بنقابات العمال الذى أعدته وزارة التجارة والصناعة التى كانت شئون العمل والعمال تدخل فى دائرتها فى ذلك الحين، وذكرت الصحيفة أن الوزارة أحالت المشروع إلى قلم قضايا الحكومة لبحثه وإصدار رأيه فيه. لكن ظل المشروع مختلفاً عليه بين وزارة التجارة والصناعة واللجنة التابعة لها فى مجلس النواب وبين لجنة الشئون الاجتماعية والعمل التى يترأسها النائب زهير صبرى.

وفى ٢ سبتمبر نشرت الجهاد مذكرة لجنة العمال والشئون الاجتماعية عن قانون العمال التى تناولت بالشرح شروط تكوين النقابة، وقانونها الذى نص على تحريم الاشتغال بالسياسة أو المسائل المالية، ثم تناولت تشكيل واختصاصات هيئات النقابة وتضمنت كذلك شروط وكيفية الاعتراف بالنقابة وأثره.

وعلى الرغم من كل هذا الاهتمام لم يصدر القانون حتى أقيلت وزارة الوفد فى نهاية ديسمبر ١٩٣٧، وعندما أقيلت الوزارة لم تكن قد أنجزت سوى قانون التعويض عن إصابات العمل.

وبعد عودة الوفد إلى الحكم فى ٤ فبراير ١٩٤٢ كان أول قانون اهتمت به الحكومة

الوفدية هو قانون الاعتراف بنقابات العمال، الذى ظل أسير البرلمان منذ أغسطس ١٩٣٦ عندما عجزت حكومة الوفد عن إصداره، وأهملته الحكومات الأخرى التى أعقبتها رغم اضطرار الحكومة سنة ١٩٣٩ إلى إدراج المشروع من جديد فى جدول أعمال مجلس النواب تحت ضغط من العمال الذين أضربوا عن الطعام من أجل صدور القانون.

وفى ١٢ مايو قدمت لجنة العمال والشئون الاجتماعية بمجلس النواب مذكرتها عن القانون وبدأ المجلس فى مناقشته فى الجلسة السادسة والعشرين (٣ و ٤ و ٥ أغسطس ١٩٤٢)، وفى الجلسة السابعة والعشرين (١٠ أغسطس) تمت الموافقة على المشروع وأحيل بعدها إلى مجلس الشيوخ لمناقشته وإبداء الرأى فيه. وبدأ مجلس الشيوخ فى مناقشة المشروع فى الجلسة السابعة والثلاثين (١٨ أغسطس ١٩٤٢) وتمت الموافقة عليه فى الجلسة التاسعة والثلاثين (٣١ أغسطس ١٩٤٢)، وصدر كقانون بعد تصديق الملك عليه فى ٦ سبتمبر ١٩٤٢(١٢٧).

(ب) قانون التأمين الإجبارى على حوادث العمل:

صدر هذا القانون هو الآخر يوم ٦ سبتمبر ١٩٤٢، وهو يعد مكملاً لقانون إصابات العمل، وكان من اللازم صدروه فى أعقاب الانتهاء من قانون إصابات العمل، لكن هذا لم يحدث لحين هذا التاريخ.

والقانون يعتبر مفيداً للعمال وأصحاب الأعمال، فهو يفيد العمال من ناحية ضمان حصولهم على قيمة التعويض المقررة لهم عن إصابات العمل طبقاً لقانون إصابات العمل، كما يفيد أصحاب الأعمال من ناحية تمكينهم من سداد قيمة التعويض المطلوبة للعمال عن الإصابات التى تلحق بهم دون إرهاق مادى كبير، فالتأمين لا يكلف صاحب العمل إلا جزءاً يسيراً بالنسبة لما قد يستحق عليه من تعويض.

وتتضح قيمة هذا القانون من مراجعة عدد أصحاب الأعمال الذين عجزوا عن دفع قيمة التعويضات الناتجة عن إصابات العمل لعمالهم، وعدد العمال الذين لم يتمكنوا من الحصول على قيمة التعويض. فقد قامت مصلحة العمل فى السنة التالية لصدور قانون إصابات العمل بإحصاء الحالات التى لم يدفع فيها التعويض إما لسوء حالة صاحب العمل المالية أو لتعنته، فاتضح أن الحوادث التى وقعت فى تلك السنة وأبلغت للمصلحة بلغ عددها ٥٣٥٣ حادثة، منها ٣٨٩٧ حالة تمت تسويتها بدفع التعويض المستحق، أما الباقى

وقدره ١٤٥٦ حالة فلم يتمكن فيها المستحقون من الحصول على التعويض بالطرق الودية، وبذا تكون نسبة هذه الحالات الأخيرة ٢٧٪ من المجموع

وبناء على قول محمد خطاب بك عضو مجلس الشيوخ فقد وقعت فى عام ١٩٤١ من الإصابات التى أبلغت لمصلحة العمل ١١٥٧١ إصابة، وقياساً على نسبة الـ٢٧٪ المذكورة، تكون عدد الحالات التى لم يحصل فيها العمال المصابون أو عائلاتهم على التعويض المستحق لهم ٣١٢٤ حالة، وهى بلا شك عدد ضخم، يحمل كثيراً من المظالم والغبن بحقوق العمال.

وعلى ضوء ذلك تبدو أهمية هذا القانون، خصوصاً فى إطار مجموعة الضمانات التى حددها للتأكد من جدية عملية التأمين التى جعلها عملية إجبارية.

وعندما طرح مشروع القانون على مجلس النواب لم تكن هناك خلافات عامة بخصوصه، وكان الخلاف متركزاً حول المادتين الثانية والخامسة فقط أما باقى المواد فقد لقيت قبولاً من النواب. وفى مجلس الشيوخ لم تكن هناك أية خلافات بخصوص المشروع وتمت الموافقة عليه فى نفس الجلسة.

وتجدر بنا الإشارة إلى أن هذا القانون كان فى صالح الطبقة العاملة، خصوصاً وأنه قد وضع مجموعة من الشروط والضمانات التى تكفل تأكيد حدوث عملية التأمين الإجبارية على العمال بما يضمن لهم الحصول على ما يتقرر لهم من تعويض لما يحدث لهم من إصابات، ومن أهم هذه الضمانات:

(١) النص على عدم تحميل العمال الذين يسرى عليهم هذا القانون أى نصيب من نفقات التأمين كلها أو بعضها بأية طريقة كانت (مادة ٣). فإذا خالف صاحب العمل نص هذه المادة يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائة قرش، وتتعدد الغرامات بقدر عدد العمال الذين وقعت بشأنهم تلك المخالفة على ألا يزيد مجموع الغرامة التى يحكم بها فى قضية واحدة على خمسين جنيهاً، وفضلاً عن ذلك يلزم صاحب العمل المخالف بأن يدفع للعمال قيمة ما تحملوه من نفقات التأمين (مادة ١٦).

(٢) معاقبة كل صاحب عمل يكون وقت التفتيش غير مؤمن عن حوادث العمل طبقاً لهذا القانون بغرامة لا تتجاوز مائة قرش ولا تقل عن خمسة وعشرين قرشاً، وتتعدد هذه الغرامات بعدد العمال الذين لم يؤمن عليهم بشرط ألا تزيد فى مجموعها على مائة جنيه، ويتقرر توقيع هذه الغرامة كل خمسة عشر يوماً من تاريخ ضبط الجريمة إذا ثبت

من التفتيش أن صاحب العمل لم يقم بالتأمين وتجوز مضاعفة الغرامة إلى أن يتم التأمين، (مادة ١٥).

(٣) اعتبار جميع المبالغ المستحقة للمؤمن لديه (شركات التأمين) قبل صاحب العمل وفوائدها ممتازة، الأمر الذى يضمن للعمال سداد قيمة التأمين من قبل أصحاب الأعمال لشركات التأمين (مادة ١).

ولكن رغم هذه الإيجابيات فإن القانون قد استثنى بعض القطاعات من الخضوع له مثل المصالح الحكومية، كما استثنى أصحاب الأعمال التجارية من الالتزام الخاص بالتأمين على عمالهم، وذلك بالنسبة للعمال الذين لا يقومون بأعمال صناعية من نوع ما ذكر بالمادة الأولى من قانون إصابات العمل.

وبالإضافة إلى ذلك فإن المشروع قد راعى مصالح أصحاب الأعمال على نحو ما حدث من تعديلات فى المادة الخامسة رغم ما أثير من اعتراضات نظراً لتأييد الحكومة ممثلة فى عبد الحميد عبد الحق لهذه التعديلات.

(جـ) قانون عقد العمل الفردى:

صدر هذا القانون فى ٧ مايو ١٩٤٤ بعد مشوار طويل يرجع تاريخه إلى عام ١٩٣٥، عندما أصدر مكتب العمل أول تقرير له منذ إنشائه فى نوفمبر ١٩٣٠، ففى هذا التقرير تناول «جريفز» مدير مكتب العمل موضوع «عقد العمل الفردى» بالتفصيل متعمداً التركيز على مسألة مكافأة نهاية الخدمة التى كان يدرك أهميتها بالنسبة للرأى العام العمالى. وكان واضحاً من تقرير جريفز أن الاتجاه فى التشريع الذى أعده مكتب العمل لتنظيم عقد العمل الفردى، وأحاله إلى المجلس الاستشارى الأعلى للعمل هو إلغاء حق العمال فى مكافأة نهاية الخدمة.

ورغم أن نشر هذا التقرير فى أكتوبر ١٩٣٠ لم يلق غير اهتمام محدود من القادة النقابيين الغارقين فى الصراع الحزبى (خصوصاً بين جماعات الوفد وجماعات عباس حليم) إلا أن الموضوع تفجر فى ١٧ ديسمبر ١٩٣٥ عندما تكتل مندوبو الحكومة وأصحاب الأعمال، مروراً بالمادة (٢٢) من مشروع قانون عقد العمل الفردى وهى المادة التى تحرم العمال من هذه المكافأة، فخرج الدكتور محجوب ثابت ومسيو دى بتشوتو بك ومعهما أحمد محفوظ صالح ومورى كمال مندوبا العمال، من المجلس ليفضحوا هذه

المؤامرة وليعلنوا تفاصيلها على الرأى العام، كما قدموا مذكرة مشتركة إلى رئيس الوزراء (توفيق نسيم) فى هذا الصدد.

ولقد قامت ثورة العمال على مكتب العمل، وتكتلت جهودهم من أجل إلغاء هذه المادة وإصدار قانون عقد العمل بما يرضى العمال ويحقق مكاسبهم. وتسابق عباس حليم مع الوفد فى تعبئة شعور العمال، ولكن عباس حليم كان أكثر نشاطاً ودفاعاً عن مطالب العمال بخصوص هذا القانون رغم أن الحكومة كانت تقف فى وجهه وتحول دون عقده للمؤتمرات العمالية خصوصاً فى القاهرة.

وعقد الوفد مؤتمراً كبيراً فى دار اتحاده يوم ١١ يناير ١٩٣٦ ترأسه حمدى سيف النصر بك رئيس المجلس الأعلى وحضره أعضاء المجلس الأعلى ومستشار الاتحادات المركزية وأعضاء مكتب الاتحاد ورؤساء وأعضاء النقابات العامة، كما حضره من أعضاء المجلس الاستشارى الأعلى للعمل الدكتور محجوب ثابت والمسيو بتشوتو. وفى هذا المؤتمر ناقش الحاضرون قانون عقد العمل الفردى وعدداً آخر من القضايا العامة التى تشغل الجماهير العمالية، وأصدر خمسة قرارات يحتج فيها على مشروع عقد العمل الفردى وقانون ساعات العمل.

قانون عقد العمل المشترك:

كان عقد العمل المشترك أو الجماعى مطلبا رئيسيا ناضلت من أجله الطبقة العاملة لسنوات طويلة، وتدعم هذا المطلب بصدور قانون الاعتراف بنقابات العمال سنة ١٩٤٢، وذلك لأن هذا القانون يرفع من قوة العامل من خلال تعاقده مع أصحاب الأعمال عن طريق نقابته. وواضح أن التعاقد الجماعى يكتسب قوة لا تتوافر للتعاقد الفردى الذى يقوم به عامل بمفرده مع صاحب العمل الذى يحدد الشروط التى يراها لقبول تشغيل العامل.

ويعرف عقد العمل الجماعى بأنه اتفاق بين رب العمل أو (نقابة أرباب الأعمال) ونقابة العمال على تحديد شروط العمل التى يطبقها رب العمل على من يستخدم من العمال. فموضوعه هو تحديد النصوص التى تدرج فى عقود العمل الفردية، فهو تنظيم تعاقدى لشروط العمل من ناحية استخدام العمال والأجور وتحديدها ومدة العمل. . . إلخ.

ولذلك فإن عقد العمل الجماعى يعتبر فائدة للعامل، لأنه إذا كان منفرداً يكون عرضة لمنافسة زملائه، وبذا يقلل من مطالبه، وعندما يتجمع العمال فإنهم يصبحون فى مركز

المحتكر فيعرضون عملهم بشروط يتفق عليها فيما بينهم، الأمر الذى يزيد من قوتهم، أما بالنسبة لأصحاب الأعمال فإنه محل كراهيتهم، لأنهم يتعاملون فى إطاره مع نقابة تشتمل على عمال لا يشتغلون لديهم، فهو قوة فى وجه أصحاب الأعمال، كما أن التزاماته تقع على أصحاب الأعمال فقط دون العمال.

وفى النظم الاشتراكية يعرف عقد العمل الجماعى بأنه «اتفاق مشترك بين النقابة والإدارة ينظم عملها فى كل أوجه النشاط المتعلقة بالمشأة». والهدف من إبرام عقود العمل الجماعية فى النظم الاشتراكية هو «العمل على تنفيذ وتحقيق الأهداف التى حددتها الخطة الاقتصادية والعمل على زيادة الإنتاج وتحسينه، وكذلك تأكيد مسئوليات النقابات فى العمل على تحسين ظروف الحياة للعمال والخدمات الثقافية المتاحة لهم».

على هذا النحو يعتبر عقد العمل الجماعى مفيداً للعمال فى كل الأحوال، لذلك كان من الطبيعى أن يكون أحد المطالب الرئيسية للعمال فى مصر على طوال تاريخهم، وهذا ما دفع حكومة الوفد بعد عودتها إلى الحكم عام ١٩٥٠ إلى العمل على إصدار مثل هذا القانون.

وقد جاء بتقرير لجنة الشئون الاجتماعية والعمل بمجلس النواب أن المشروع بقانون عقد العمل المشترك يقصد إلى تنظيم الحقوق والواجبات المترتبة على عقد العمل الذى يبرم بين نقابة أو أكثر من نقابات العمال، أو اتحاد أو أكثر من اتحادات نقابات العمال، وبين واحد أو أكثر من أصحاب الأعمال الذين يستخدمون عمالاً ينتمون إلى تلك النقابات. وإذا تعددت هذه النقابات أو الاتحادات وجب أن تكون ممثلة لصناعة أو مهنة أو حرفة واحدة أو متماثلة أو مرتبطة أو مشتركة فى نوع واحد من الإنتاج.

وقد أخذ المشروع بنظام التسجيل دون نظام الإيداع المعمول به فى التشريع الفرنسى، والحكمة فى ذلك هى ضمان خلو العقد من الأسباب التى تبرر للحكومة رفض تسجيله، وقد أعطى صاحب الشأن حق الطعن فى قرار الرفض أمام مجلس الدولة، ونص على إعطائه فى هذه الحالة سلطة الحكم بتسجيل العقد، وذلك منعاً لتعسف الحكومة فى رفض التسجيل (المادة الرابعة).

وأباح المشروع فى مادته السادسة جواز الضمان لغير المتعاقدين بعقد العمل الجماعى بعد تسجيله بناء على اتفاق بين طرفى العمل وهما رب العمل والعامل دون حاجة إلى موافقة المتعاقدين الأصليين. ونصت المادة السابقة على أن أحكام عقد العمل المشترك

تسرى على طرفيه وقت إبرامه، وعلى النقابات والاتحادات التى تحل محل النقابات والاتحادات المتعاقدة.

وقد قصد بذلك إلى منع التحايل على التخلص من الشروط المتعاقد عليها عن طريق حل النقابة المتعاقدة وتكوين نقابة أخرى ترى أن الاتفاق السابق لا يربطها لأنها لم تكن طرفاً فيه.

وتسرى شروط عقد العمل المشترك أيضاً على النقابات المنضمة لاتحاد يكون طرفاً فى عقد العمل الجماعى أو لاتحاد انضم لهذا العقد بعد إبرامه. كما تسرى كذلك على العمال المنضمين لنقابة تكون طرفاً فى العقد أو لنقابة تكون انضمت لهذا العقد بعد إبرامه. ونصت الفقرة الأخيرة من المادة السابعة على سريان أحكام المادة على العمال طوال مدته ولو انسحبوا من عضوية النقابة قبل انتهاء المدة.

وأعطت المادة الثامنة حقوقاً إضافية للعمال، إذ نصت على بطلان عقد العمل المشترك إذا تضمن شروطاً تخالف أحكام قانون عقد العمل الفردى ما لم تكن أكثر فائدة للعمال.

وقد أثارت هذه الأحكام مناقشات عديدة داخل مجلس النواب ومجلس الشيوخ خصوصاً المادة العاشرة التى نصت فى فقرتها الثانية على أنه يجوز فى حالات الأزمات الاقتصادية أو الضرورات الحربية لوزير الشئون الاجتماعية أن يصدر قراراً بوقف العمل مؤقتاً بعقد عمل مشترك لحين زوال الأسباب التى دعت إلى اتخاذ القرار.

فقد اعترض على هذه الفقرة محمد حسن العشماوى وطالب بإلغائها لأنها تحول دون تحقيق الفائدة المرجوة من إصدار هذا التشريع، فالفقرة تجيز لوزير الشئون الاحتماعية أن يوقف العمل بقانون، «وهذا بدع فى التشريع». وأضاف أن طلب حذف هذه العبارة فيه حماية للوزير من ضغط أرباب الأعمال والشركات، «لأن الشركات تريد أن تتخفف، وهذا التخفف سيكون على حساب طوائف العمال وعقد العمل المشترك».

وبرر مقرر اللجنة سبب إضافة هذه الفقرة بأنه قد يقع أحياناً اتفاق بين نقابات العمال وأصحاب الأعمال على جمهور المستهلكين عند حدوث أزمة اقتصادية فى البلاد أو ضرورة حربية وفى هذه الحالة لابد أن تكون هناك سلطة لها حق التدخل لإيقاف عقد العمل المشترك.

وأيد فريد أبو شادى بك وجهة نظر عشماوى باشا ضد رأى المقرر، وقد لقى هذا

الاعتراض استجابة فى مجلس الشيوخ وتمت الموافقة على حذف الفقرة، الأمر الذى كان له أثر طيب على المشروع ودعم من مكانته بين العمال.

قانون التعويض عن أمراض المهنة:

يعتبر قانون التعويض عن أمراض المهنة إضافة مهمة فى تشريع العمل من جانب الوفد، وتفادياً للنواقص والثغرات التى كانت فى قانون إصابات العمل الصادر عام ١٩٣٦ الذى جاء خالياً من أية قواعد تحدد مسئولية صاحب العمل عن أخطار المهنة، فقد اكتفى هذا القانون بالنص على حق التعويض لكل عامل يصاب من حوادث العمل. لكن انتشار الصناعات المختلفة أدى إلى ظهور كثير من الأضرار التى تلحق بالعمال من مزاولة بعض المهن أو الصناعات. وقد ترتب على هذه الأضرار إحداث أزمات كثيرة للعمال كانت تحول دون استمرار أدائهم لأعمالهم وبالتالى افتقادهم لمصادر أرزاقهم وفتك الأمراض بهم دون علاج أو تعويض.

ورغم أن القانون قد جاء متأخراً كثيراً إذ ظل العمال يطالبون بإلحاح من أجل صدوره خصوصاً منذ عام ١٩٣٦، إلا أنه يعتبر خطوة مهمة من جانب الوفد استطاع أن يكسب بها تأييد العمال وثقتهم فى وقت كان أحوج ما يكون فيه إلى دعم موقفه الشعبى.

والقانون فى مجمله يمثل شيئاً مهما للعمال إذ جاءت نصوصه متمشية مع مطالبهم، وتضمنت العديد من الضمانات التى تكفل لهم الحماية والحصول على حقوقهم دون إجحاف أو استغلال من أصحاب الأعمال. فمن ناحية سريانه نصت المادة الثانية على أنه يسرى على جميع العمال الذين يشتغلون فى الصناعات والأعمال التى ينشأ فيها المرض والتى وضع بها جدول خاص سواء نشأ من المرض عجز العامل عن العمل عجزاً مؤقتاً أو تخلف عنه عجز دائم كلى أو جزئى أو أدى إلى وفاة العامل. فمن أصيب بأحد الأمراض الواردة فى الجدول المرفق بالقانون كان له أو للمستحقين من بعده الحق فى الحصول من صاحب العمل على تعويض. وقد أباح القانون لوزير الشئون الاجتماعية الحق فى تعديل الجدول الواردة به الأمراض التى توجب التعويض بناءً على توصية من لجنة فنية مختصة حتى يمكن إدخال ما يستجد من أمراض تستلزم التعويض وتدخل ضمن الأمراض المترتبة على مزاولة المهن والصناعات والحرف المختلفة.

ونظراً لأن المرض أو الضرر الناتج عن مزاولة هذه الصناعات أو الأعمال لا يحدث بغتة بل يظهر تدريجيا، فقد نصت المادة السادسة من المشروع على مسئولية رب العمل عن

التعويض إذا ظهرت أعراض المرض على العامل فى خلال سنة شمسية من تاريخ انتهاء خدمته سواء أكان بلا عمل أو كان يشتغل فى صناعة لا ينشأ عنها هذا المرض، فإذا كان العامل قد اشتغل فى خلال السنة السابقة على ظهور أعراض المرض عليه فى محلين أو أكثر من المحال التى تزاول بها إحدى الصناعات والأعمال التى يسرى عليها القانون وينشأ عن مراولتها نفس المرض ألزم أصحاب تلك المحال بتعويض الضرر للعامل أو للمستحقين من بعده كل حسب المدة التى قضاها العامل فى محله، ولا يعفى أحدهم من ذلك إلا إذا أثبت بصفة قاطعة أن إصابة العامل بهذا المرض لم تنشأ عن العمل بمحله (المادة ٧).

وتمشياً مع الرغبة فى كفالة الضمانات للعامل تضمن القانون فى مادته الرابعة أن كل اتفاق يقصد به التنازل عن التعويض أو خفضه عن الفئات المقررة بالقانون يعتبر باطلاً سواء حصل قبل المرض أم بعده. كما جاء بالمادة الثامنة أنه إذا عهد رب العمل إلى مقاول بتنفيذ العمل جاز للعامل أن يطالب بالتعويض كلاً من المقاول ورب العمل، ولهذا الأخير إذا ما دفع التعويض الحق فى الرجوع بما دفعه على المقاول. وأكدت المادة التاسعة على أن ديون العمال المرضى أو من يؤول إليهم حق التعويض تعتبر ممتازة بذات المرتبة والشروط الخاصة بالمبالغ المستحقة للخدم والكتبة والعمال وكل أجير آخر والمنصوص عليها فى المادة ١١٤١ من القانون المدنى.

وألزم القانون صاحب العمل بالتأمين على عماله من أمراض المهنة التى يلزمه التعويض عنها وفقاً لأحكام القانون وذلك بالشروط والأوضاع المقررة بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ بشأن التأمين الإجبارى عن حوادث العمل، كما ألزم كل صاحب عمل يسرى عليه هذا القانون أن يعهد إلى طبيب بعيادة عماله فى أوقات دورية تعينها مصلحة العمل بقرار من وزير الشئون الاجتماعية، وخشية أن يخل الطبيب بواجب مهنته فقد أعطى القانون حق الرقابة عليه لمصلحة العمل، فأجاز لها فى حالة مخالفة الطبيب لحكم المادة الثانية عشرة إبلاغ أمره للنقابة العليا للمهن الطبية للنظر فى مجازاته كما أجاز لها أن تطلب من صاحب العمل استبدال غيره به.

فقد أعطت المادة الثانية (فقرة ٣) لصاحب العمل الحق فى عدم دفع التعويض إذا ثبت أن العامل أهمل أو خالف التعليمات المشار إليها فى المادة ١٠، أو خالف الأوامر الصريحة التى يصدرها رئيسه، ويشرف عليها فى حدود سلطته، أو أهمل استعمال وقاية يعلم أنها موضوعة لسلامته، هذا إلا إذا نشأ من المرض وفاة العامل أو إصابته بعجز دائم تزيد نسبته على ٢٥٪ من العجز الكلى.

ودراسة القوانين الثلاثة المذكورة توضح أن الوفد قدم للعمال خدمات لا يستهان بها، كانوا دائماً يطالبون بها. لكن هذه القوانين كانت من ناحية بها بعض الثغرات ومن ناحية أخرى فإنها كانت ناقصة بمعنى أنها لم تتضمن كافة مطالب العمال التشريعية بخصوص التأمين الاجتماعى وقوانين البطالة وساعات العمل، كما أن الوفد لم يحاول إجراء تعديلات فى قانون عقد العمل الفردى مثلما حدث بالنسبة لقانون إصابات العمل رغم الثغرات التى جاءت فى نصوص القانون واستطاع أصحاب الأعمال الارتكان إليها فى معاقبة العمال خصوصاً ما يتعلق بحق أصحاب الأعمال فى فصل العمال، مما يعنى استمرار الوفد على موقفه من العلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال.

الصحافة الوفدية
١٩١٩-١٩٥٢

أ. د. نجوى كامل

مقدمة:

تمثل الصحافة الوفدية ظاهرة متميزة فى تاريخ الصحافة المصرية. وترجع عوامل التميز إلى عدة أسباب من أهمها: ارتباط هذه الصحافة بالوفد المصرى الذى تأسس عقب مقابلة ١٣ نوفمبر ١٩١٨ وتولى قيادة الحركة الوطنية وحتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وظل غالبية هذه الفترة وهو يمثل المعارضة الشريفة للقوى السياسية المناوئة للأمانى الوطنية فى الاستقلال والحرية فالوفد حزب الأغلبية الذى أخذ على عاتقه الدفاع عن مطالب الأمة. وتحمل فى سبيل تحقيق هذا الهدف الكثير من الأهوال والصعوبات.. كما ترجع أهمية دراسة الصحافة الوفدية، إلى طبيعة علاقة هذه الصحافة بحزب الوفد وقياداته سواء وهو فى الحكم أو فى المعارضة، خاصة أن الوفد ظل وحتى نهاية الثلاثينيات يعتمد على صحف الأفراد الموالين له والمؤمنين بمبادئه، وتعرض هؤلاء الصحفيون إلى كثير من صنوف البطش على يد القوى المعادية للوفد. ونجح بعضهم فى المقاومة والتمسك بمبادئ الوفد طوال فترة الدراسة، فى حين سقط البعض الآخر فى براثن القصر وأحزاب الأقلية وانشقوا عن الوفد.

فالوفد لم يكن كغيره من الأحزاب التى شهدتها الحياة السياسية المصرية يصدر صحفا لتعبر عنه، بحيث تكون علاقته بها علاقة تبعية مطلقة، مما عرضه لفقد كثير من ألسنته الصحفية لسبب أو لآخر.

وتمثل دراسة الصحافة الوفدية فى الوقت نفسه مجالا خصبا للتعرف على مواقف الوفد من مختلف القضايا السياسية المطروحة فى فترة الدراسة.

وتستهدف هذه الورقة التأصيل التاريخى لنشأة الصحف الوفدية وتطورها وطبيعة علاقتها بحزب الوفد وقياداته وبالقوى السياسية المناهضة له سواء القصر أو الإنجليز أو أحزاب الأقلية وذلك فى إطار مقارن بين وضع الوفد فى الحكم وفى المعارضة.

واعتمدت الدراسة على الصحف الوفدية كوثائق أساسية، كما استفادت من عدد من الدراسات الأكاديمية المنشورة وغير المنشورة، والمذكرات السياسية وعدد من المؤلفات التى أرخت لحزب الوفد ودوره فى الحياة السياسية، كما اعتمدت على عدد من المراجع فى تاريخ الصحافة المصرية.

وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة فصول: يعنى الفصل الأول برصد نشأة الصحافة الوفدية وتطورها فى الفترة من ١٩١٩ وإلى ١٩٣٦ كما يهتم بالبحث فى مواقف الصحف الوفدية من القوى السياسية المناوئة للوفد.

ويناقش الفصل الثانى، أوضاع الصحافة الوفدية فى الفترة من ١٩٣٦ إلى ١٩٥٢، كما يعنى ببحث علاقتها بأحداث الفترة.

ويؤرخ الفصل الثالث لعدد من كتاب الوفد البارزين والذين أثروا فى مسيرة الصحافة المعبرة عن الوفد.

(١)
نشأة الصحافة الوفدية وتطورها
فى الفترة من ١٩١٩ إلى ١٩٣٦

مقدمــة:

أعلنت الحرب العالمية الأولى فى أغسطس ١٩١٤ وتبع إعلانها سلسلة من الإجراءات والقوانين الاستثنائية كما أعلنت الأحكام العرفية وفرضت الرقابة على الصحف فى ٢ نوفمبر من العام نفسه، وعانت الصحافة معاناة شديدة من قيود الرقابة التى حددت موضوعات يحظر النشر أو الخوض فيها.

وفى ١٤ ديسمبر ١٩١٤ أعلنت بريطانيا الحماية على مصر، والتى تعددت مواقف الصحافة إزاءها بين التأييد الذى أظهرته صحيفتا «المقطم» و«الوطن»، إلى إقدام أمين الرافعى على إيقاف جريدته «الشعب» حتى لا ينشر إعلان الحماية فيها. واضطرت صحف أخرى إلى التزام الصمت وعدم التعليق خاصة مع الأحكام العرفية والرقابة ومن أبرزها «الأهالى» لعبد القادر حمزة. فى حين رأت «الأهرام» «أن الحماية شيء موقوت ينتهى بانتهاء الحرب»(١).

لم يمض عام ١٩١٥ حتى توقفت «الجريدة» صحيفة حزب الأمة و«المؤيد» صحيفة حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية، وكان من الأمور المعتادة فى ذلك الوقت صدور الصحف ومعظم صفحاتها بيضاء بعد أن عملت فيها يد الرقيب بالحذف. وعمل الاحتلال على تشجيع الصحف الموالية له بتزويدها بالأخبار والإعلانات الحكومية وتوفير الورق لها، رغم صعوبة استيراده بسبب ظروف الحرب.

تشكيل الوفد المصرى:

أشرفت الحرب العالمية على الانتهاء، وبدأ المصريون يشعرون بضرورة تمثيلهم فى

مؤتمر الصلح ورفع صوت مصر معبرا عن آمالها فى الاستقلال والحرية . . وإن كانت الفترة من بداية القرن العشرين وحتى نشوب الحرب العالمية قد قدمت الحزب الوطنى قائدا ومعبرا عن الحركة الوطنية ومدافعا صلبا عن حقوق مصر فى الاستقلال والحرية ، إلا أنه بنهاية الحرب بدأ دور الحزب الوطنى يضمحل ، فاضطهاد الإنجليز المستمر لصحافة الحزب ولقياداته أضعف من قوة الحزب ، كما حجبت الحرب الحزب الوطنى فترة طويلة عن الرأى العام نتيجة القيود التى فرضت على تحركاته السياسية ، فضلا عن تغير الظروف السياسية التى كان الحزب يعمل فيها وبمقتضاها ؛ ففرنسا أصبحت حليفة لإنجلترا والدولة العثمانية انتهت وأصبحت مصر تخضع لحماية بريطانيا(٢) .

وفى تلك الفترة برزت قيادات جديدة للحركة الوطنية كان معظمها من أعضاء الجمعية التشريعية وأعضاء حزب الأمة والذى تألف منهم الوفد الذى قابل المندوب السامى البريطانى فى مصر فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ والذى ضم سعد زغلول وعلى شعراوى وعبدالعزيز فهمى مطالبا بإلغاء الحماية وحصول مصر على الاستقلال . ولتأكيد الصفة التمثيلية للوفد وأحقيته فى الحديث باسم المصريين ، ألف سعد زغلول ورفاقه هيئة الوفد المصرى فى اليوم نفسه ويقوم على أساس الوكالة الشعبية للمطالبة باستقلال مصر وضمت الهيئة عددا من الشخصيات الممثلة للقوى السياسية المختلفة فى مصر من مسلمين وأقباط .

وبدأ الوفد بزعامة سعد زغلول بعديد من الأنشطة السياسية بهدف تأليب الرأى العام ضد السلطات البريطانية والقصر مما أدى إلى إلقاء القبض على سعد زغلول وثلاثة من أعضاء الوفد فى ٨ مارس ١٩١٩ وتم إبعادهم إلى مالطة . . وكانت هذه الشرارة التى أشعلت نار الثورة الكامنة فى النفوس ، فتحركت الجماهير فى هبة لتذود عن حريتها ولتبدأ ثورة ١٩١٩ .

نشأة الصحافة الوفدية فى خضم ثورة ١٩١٩ :

ارتبطت نشأة الصحافة الوفدية بقيادة الوفد للحركة الوطنية التى قامت على أساس التوكيل الشعبى لتحقيق مطالب الأمة فى الاستقلال والحرية . فقد آمن سعد زغلول بضرورة وجود رأى عام قوى يساند الوفد ويدافع عن مطالبه أمام الاحتلال والقوى الرجعية المستندة إلى السراى ، وكانت الصحافة أداة رئيسية لتحقيق هذا الغرض ، ومن ثم سعى إلى استقطاب عدد من الصحف الصغيرة التى حالت ظروف الحرب من رقابة وأزمة فى الورق إلى عدم ازدهارها مثل «وادى النيل» و«المحروسة» و«مصر» ، وأوكل هذه المهمة

إلى عبد الرحمن فهمي سكرتير اللجنة المركزية للوفد. وقد سهل مهمة عبد الرحمن فهمي أنه كان هناك شبه إجماع من المصريين على التمسك بوكالة الوفد وتأييد خطته في حل القضية الوطنية.

وفي رسالة بعث بها عبد الرحمن فهمي إلى سعد زغلول في باريس إشارة إلى انضمام غالبية الصحف إلى الخط الوطني الذي يمثله الوفد إما إيمانا منها بهذه المبادئ وإما اضطرارا لمسايرة الرأي العام.. جاء فيها: «الجرائد كلها تقريبا تكتب لمصلحة القضية وتؤيد الوفد رغما عن أنفسها لأنها مضطرة للسير في التيار الذي وجهه الآن الوفد. ما عدا جريدة «الأفكار» التي اتخذها الحزب الوطني لسانا له، وهي كانت تظن أنه يمكنها أن تغير أفكار الرأي العام ولو قليلا لينحرف عن الالتفاف حول الوفد ولكنها عجزت عن ذلك لأنها وجدت نفسها مكروهة وليست مرغوبا في قراءتها»[٣]. واستمر عبد الرحمن فهمي في إرسال الخطابات إلى سعد يؤكد فيها نجاحه في جمع معظم الصحف حول الوفد «تتكلم بأفكاره وتنشر رغباته وآراءه وتأتمر بما يبنيه لها مما ينفع الحركة وللابتعاد عما يضرها»[٤].

ويتضح من الخطابات المتبادلة بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي نجاح الأخير في مهمته حيث أصبحت معظم الصحف خاضعة تماما للوفد واتجاهاته في حل القضية الوطنية.

وفي خطاب أرسله سعد زغلول إلى عبد الرحمن فهمي يصف نجاح عبد الرحمن فهمي في ضم الصحف إلى صفوف الوفد بأنه جهاد يرجوه الاستمرار فيه وتوسيع نطاقه في جميع الصحف بلا استثناء.. «وذلك حتى يستمر اعتقاد البريطانيين بأن الأمة كلها وراء الوفد تعضده، إذ لا يخفى عليك أن في هذا التعضيد قوة الوفد كلها التي يعتمد عليها في كسب الاستقلال»[٥].

وشجع سعد زغلول صدور صحف جديدة على مبادئ الوفد، وحرص على إعلان تأييده لها مثل جريدة «النظام» التي صدر عددها الأول في ٢٩ يوليو ١٩١٩ واستمرت على ولائها للوفد طوال السنوات الأولى للحركة الوطنية وكانت بوقا مهما من أبواق الدعاية للوفد خاصة وأن صاحبها سيد علي كان وثيق الصلة بلجنة الوفد المركزية[٦].

كما أرسل سعد زغلول خطابا إلى اللجنة المركزية بالقاهرة يعلن فيه سروره بصدور جريدة «الأخبار» لأمين الرافعي عام ١٩٢٠ راجيا لها التوفيق والنجاح وأن «تؤثر في الجمهور أثرا محمودا»[٧].

واهتم سعد زغلول فى إطار تشجيع الصحف الموالية للوفد بإبراز ما تقوم به من خدمات للأمة فيشيد بما قامت به صحيفة «النظام» فيصفها بأن «النظام خدمنا كثيرا وخدمته موجهة إلى الأمة»(٨).

وهكذا نجد أن الوفد اعتمد على قوة الرأى العام المصرى كسلاح مهم فى نضاله الوطنى وكانت الصحافة هى عدته لتشكيل هذا الرأى، فاعتمد عليها وآمن بضرورة أن تسير فى خط الوفد حتى تبرز تماسكه وقوة تأثيره وتأكيد وكالته عن الأمة المصرية، خاصة أن الأسس التى قامت عليها الحركة الوطنية فى تلك الفترة كانت سريعة التغيير والتبديل، فقد نادى الوفد فى البداية بدولية القضية المصرية وأنه لا مفاوضة مع الاحتلال ثم عادت وقبلت مبدأ المفاوضة باشتراط إعلان استقلال مصر أولا ثم اضطرت إلى مفاوضة لجنة ملنر قبل إعلان الاستقلال ثم نادت الحركة الوطنية بتحقيق تحفظات الأمة على مفاوضات ملنر قبل استئناف المفاوضة إلا أنها قبلت العودة إلى المفاوضات دون أن تتحقق أى من هذه التحفظات.. هذه التغيرات السياسية فى اتجاه الحركة الوطنية التى تزعمها الوفد كانت تحتاج إلى وجود صحف وفدية قوية تساند الوفد وتبرر أسباب ودوافع التغيير فى مواقفه السياسية.

وفى الفترة من ١٩١٩ إلى ١٩٢١ قامت كل من صحف «النظام» و«وادى النيل» و«مصر» و«الأخبار» بهذا الدور خير قيام.

جريدة النظام:

دافعت «النظام» عن دولية القضية المصرية «أليست مسألتنا دولية محضة»؟(٩) وعندما يبدأ الوفد فى التحرك لمفاوضة لجنة ملنر يكتب سيد على مؤكدا ثقة المصريين فى سعد باشا أيا كان الاتجاه الذى يسير فيه فهو «لا يرضى لبلاده غير أسمى مرتبة بين الأمم المستقلة الحرة وتعرفه فوق ذلك وفيا للعهد أمينا»(١٠). وأوضحت الجريدة فى إطار تبريرها لتغيير موقف الوفد إزاء المفاوضة أنه يجب على السياسى الفطن أن يغير من برامجه وخططه حسب ما تقضيه الأحوال الجديدة التى قد تطرأ وتجعل برامجه وخططه القديمة غير مناسبة(١١).

ونجحت «النظام» إلى حد كبير فى تقرير التغيير الذى حدث فى اتجاه الحركة الوطنية وأن المفاوضة هى لصالح قضية الاستقلال وخلقت رأيا عاما مؤيدا لإمكانية التفاوض مع الإنجليز للحصول على الاستقلال التام.

جريدة وادى النيل:

صدرت جريدة «وادى النيل» لمحمد الكلزة فى الإسكندرية عام ١٩٠٨ على مبادئ الحزب الوطنى ونجح عبد الرحمن فهمى فى ضمها إلى صفوف الوفد. وآخت «النظام» فى دفاعها عن سياسات الوفد، خاصة فى اتجاهه لمفاوضة ملنر فتدعو المصريين إلى أن يكونوا بقلوبهم مع نواب الأمة أينما ساروا وحينما وجدوا للسعى إلى الاستقلال التام سبيلا(١٢). وتطالبهم بأن يتركوا الوفد الذى استمد قوته من إرادة الأمة يعمل تحت نظر الشعب وسمعه من غير صياح(١٣). ويبعث عبد الرحمن فهمى إلى سعد زغلول خطابا يؤكد فيه تمانى جريدة «وادى النيل» فى خدمة القضية الوطنية وقيامها بالرد على جريدة «الأمة» لسان حال الحزب الوطنى. وأصدر محمد الكلزة فى ١٣ يونيو ١٩٢٠ طبعة من جريدة وادى النيل باللغة الإنجليزية مدحها سعد زغلول فى خطاب أرسله(١٤).

جريدة مصر:

أيدت جريدة «مصر» لصاحبها تادرس شنودة المنقبادى إجماع الأمة فى توكيل الوفد ليدافع عن قضيتها الوطنية مؤكدة «أن أربعة عشر مليونا من النفوس يؤلفون أمة موحدة الشعور.. يضعون اليوم أمانيهم الوطنية فى ذمة نخبة كريمة منهم هى «الوفد المصرى» لتكون أمانة يقدمها إلى أنصار الحرية»(١٥).

وفتحت «مصر» صفحاتها لمقالات سينوت حنا عضو الوفد المصرى التى كتبها تحت عنوان «الوطنية ديننا والاستقلال حياتنا» وتعرضت الصحيفة نتيجة لمواقفها الوطنية إلى التعطيل فى شهر ديسمبر ١٩١٩.

جريدة الأخبار:

كان أمين الرافعى صاحب «الأخبار» أحد أقطاب الحزب الوطنى وأبرز ألسنته الصحفية، إلا أنه سرعان ما انضم إلى الوفد عقب تشكيله وأصدر «الأخبار» وفدية الاتجاه. وسايرت «الأخبار» اتجاه الوفد بالمناداة بدولية المسألة المصرية ثم العدول عنها إلى المفاوضة المباشرة بين الوفد والإنجليز، وقد حازت الصحيفة وصاحبها تقديرا خاصا من سعد زغلول. فعندما يقرر الوفد الدخول فى مفاوضة مع لجنة ملنر فى لندن يبعث سعد زغلول إلى عبد الرحمن فهمى يطالبه بحث جريدة «الأخبار» «على أن تكون أول من يقود الرأى العام فى هذا الشأن لأنها معتبرة جريدة الوفد المعبرة عن أفكاره وخططه وقلم

محررها أقدر الأقلام على التعبير عن هذه المقاصد ليبلغ من الرأى العام ما نريده، فعليك أن تهز همته وأن تبلغه بأننا ننتظر من وطنيته وحسن تقديره لمنفعة القضية أن يخصص كل يوم مقالة فى هذا الموضوع وليس ذلك على كفاءته بكثير»[١٦] . وتحقق ما يرجوه سعد زغلول ويبدأ الرافعى فى كتابة سلسلة من المقالات يؤكد فيها على وطنية أعضاء الوفد وثقة الأمة التامة فى وفدها وزعيمه وأن أى طريق سيسلكه الوفد فيه خير للقضية الوطنية[١٧]

ويسر سعد زغلول بدفاع أمين الرافعى عن الوفد وأعماله و«وتخطئة الخارجين عليه والناقدين لخطته ويطلب أن يستمر فيما ابتدأه لأنه لا ينبغى السكوت عن هذا الموضوع ويترك القلم فيه لغيره ممن لا يعرفون الحقيقة»[١٨] .

وهكذا سايرت الصحف الوفدية اتجاهات ومواقف الوفد فى حل المسألة المصرية رغم تباينها فى بعض الأحيان وذلك من منطلق تجميع الآراء والمواقف حول الوفد ورعيمه، مما أثار تقدير سعد زغلول. . يتضح ذلك من خطابه إلى عبد الرحمن فهمى الذى أبدى فيه ارتياحه لما قرأه فى الجرائد من المقالات «الشارحة لمقاصد الوفد وحرصا على المحافظة على مبدئه والتزام حدود توكيله الذى أعطته الأمة له والتى تدعو إلى استمرار الثقة به وترك الحرية التامة له فى اختيار الوسائل للوصول إلى غايته»[١٩] .

وفى الجانب المقابل كان سعد باشا حريصا على التدخل لمنع نشر بعض المواد فى الصحف التى يرى أن نشرها مدعاة لانقسام الأمة، فنجده يطلب من عبد الرحمن فهمى أن يلفت نظر صاحب جريدة «مصر» إلى أن تكف عن نشر مقالات مجد الدين ناصف التى يتناول فيها تاريخ محمد فريد ورحلاته وآرائه فى بعض المسائل الحاضرة[٢٠] .

كما عمد سعد زغلول إلى التدخل فى طريقة تحرير الموضوعات الخاصة بأعمال الوفد فى الصحف المتحدثة بلسانه، فنجده يطالب عبد الرحمن فهمى بضرورة اهتمام الصحف بالتراجم التى تنشر فيها أعمال الوفد منقولة من الجرائد الأجنبية، حيث وصف هذه التراجم بالركاكة والتشويه والتعقيد ويحثه على إيجاد وسيلة لأن تكون الترجمة صحيحة وأن توضع فى الأعمدة اللائقة بها[٢١] .

وهكذا شهدت هذه الفترة هيمنة كاملة من جانب الوفد على الصحف المتحدثة بلسانه فى إطار من التبعية المطلقة، وهو الأسلوب الذى التزم به الوفد طوال تاريخه فى علاقته مع الصحف مما سيعرضه إلى خروج عدد من الصحف والصحفيين عليه كما سنعرض لاحقا.

الانشقاق عن الوفد ١٩٢١ وظهور صحف وفدية جديدة:

أدى خروج جماعة المعتدلين بزعامة عدلى يكن من الوفد عام ١٩٢١ وتوليه الوزارة إلى اتساع الصحف المناوئة للوفد، خاصة مع انشقاق صحيفة «الأخبار» عن الوفد لقبول سعد زغلول المفاوضة قبل تنفيذ تحفظات الأمة على مشروع ملنر، كما خرجت صحيفة «مصر» هى الأخرى عن الوفد، وفى المقابل عطلت وزارة يكن صحيفة «النظام» فى يوليو ١٩٢١ لمدة ستة أشهر وسمحت لمحمود عزمى بإصدار صحيفة «الاستقلال» والتى أكدت ولاءها لعدلى يكن وأحقيته فى رئاسة وفد المفاوضات الرسمية وهاجمت الوفد ورئيسه ولم يبق تقريبا من الصحف الوفدية سوى «وادى النيل»، التى أكدت استمرار ولائها لسعد زغلول ضد المنشقين(٢٢).

كما أثر اعتقال عبد الرحمن فهمى وسجنه عام ١٩٢٠ بتهمة الانضمام إلى جمعية الانتقام، على قدرة الوفد فى ضم صحف جديدة إلى صفوفه وهى من المهام الأساسية التى كان سعد زغلول يوكلها إلى عبد الرحمن فهمى طوال فترة وجوده فى باريس، كما بينا من قبل. . وهكذا وجد سعد زغلول أن قدرته على الرد على الصحف المناوئة له تقل وأن الدعاية المغرضة التى يقوم بها المنشقون فى الصحف التى تتحدث بلسانهم أو تتعاطف معهم فى ازدياد. ومن ثم سعى إلى ضم عدد من الصحفيين إلى مناصرة سياسة الوفد. وشجع على إصدار صحف جديدة تنطق بلسانه وهو ما سنتعرض له.

صحيفة الأهالى:

فكر سعد زغلول فى ضم عبد القادر حمزة إلى صفوف الوفد وتوسط فى هذا الانضمام أحمد حافظ عوض المحرر بجريدة الأهالى. وانتهى الأمر بانتقال جريدة الأهالى إلى القاهرة وانضمامها إلى الوفد. وصدر العدد الأول من الأهالى فى القاهرة فى ١٣ سبتمبر عام ١٩٢١. وظهر اتجاه الجريدة الوفدى منذ هذا العدد وتمثل فى اتخاذ شعارها عبارتين من عبارات سعد زغلول كتبتهما فى الترويسة، الأولى: «الحق فوق القوة والأمة فوق الحكومة» والثانية «يعجبنى الصدق فى القول والإخلاص فى العمل وأن تقوم المحبة بين الناس مقام القانون». كما أكد عبد القادر حمزة فى افتتاحية هذا العدد ولاء الجريدة للوفد قائلا: «. . وكان ولا يزال لنا فى حركتنا هذه زعيم هو الوفد المصرى اجتمعنا خلفه وسرنا تحت لوائه. . »(٢٣).

تعطيل الأهالى:

ونتيجة لحملات الأهالى القوية ضد الوزارة ودفاعها عن الوفد صدر قرار بتعطيلها ستة أشهر وذلك فى ٨ نوفمبر ١٩٢١ وجاء فى قرار التعطيل أنها «قد دأبت فى الأيام الأخيرة على نشر أخبار كاذبة ومطاعن لا أساس لها من الصحة من شأنها تضليل الرأى العام وإثارة الأفكار وتهييج الخواطر»[٢٤].

وبعد تعطيل الأهالى لجأ عبد القادر حمزة إلى الكتابة فى عدد من الصحف التى كانت تعطل واحدة بعد الأحرى، ومنها «المنبر» التى استمر فيها فى التنديد بالوزارة واتهامها بأنها تفرط فى حقوق البلاد[٢٥]. مما أدى إلى تعطيلها فى ديسمبر عام ١٩٢١ بعد اعتقال سعد زغلول.

وبعد تعطيلها اتفق عبد القادر حمزة وأحمد حافظ عوض على إصدار جريدة المحروسة لصاحبها إلياس زيادة، وقد بدأ حمزة فى تحريرها منذ ١٤ يناير ١٩٢٢ ونقل مقر إدارتها إلى مقر إدارة جريدة «الأهالى» وكان من كتابها عباس العقاد. وفى افتتاحية هذا العدد أوضح عبد القادر حمزة أن «المحروسة» فى عهدها الجديد ستكون جريدة وفدية لأن آراءه ثابتة فى تأييد الوفد[٢٦]. واهتم عبد القادر حمزة بتوجيه تحية إلى سعد زغلول ورفاقه المعتقلين وحرص على نشر الرسائل التى تمتدح ظهور المحروسة فى عهدها الجديد كجريدة وفدية[٢٧].

واستمر عبد القادر حمزة وأحمد حافظ عوض فى تحرير «المحروسة» حتى صدر قرار تعطيلها لمدة أربعة أيام لنشرها قرار الوفد بتنظيم المقاطعة الذى أعلنه فى ٢٣ يناير ١٩٢٢[٢٨]. واستأنف العمل بها حتى عطلت نهائيا فى ١٩ فبراير ١٩٢٢.

عودة جريدة الأهالى وتعطيلها نهائيا:

وفى ٧ مايو ١٩٢٢ أعاد عبد القادر حمزة إصدار جريدة الأهالى بعد انتهاء مدة تعطيلها.. إلا أن وزارة عبد الخالق ثروت أصدرت قرارا بتعطيلها فى ١٠ مايو وبعد صدور ثلاثة أعداد منها فقط، ونشرت جريدة «النظام» أسباب قرار التعطيل النهائى والذى جاء فيه «إن جريدة «الأهالى» تتعمد تحريف الوقائع ونشر الأكاذيب وكيل التهم جزافا لكل سلطة فى البلاد. وبما أنها لم تترك مجالا للشك فى سوء نية القائمين بالتحرير فيها وفى عملهم على تضليل الأفهام وإثارة الخواطر، وبما أن تعطيل جريدة الأهالى مدة

ستة شهور لم يغير خطتها فإنها عادت بأشد مما بدأت، وبما أن تركها على هذه الحال من شأنه أن ينشر بين الناس أفكارا باطلة ونزعات حطرة. . . »(٢٩).

الصحفيون الوفديون فى مواجهة تعنت حكومات الأقلية:

لم ييأس عبد القادر حمزة فسعى إلى استئجار صحف لينشر فيها رأيه ويعبر فيها عن سياسة الوفد، إلا أن الحكومة أخذت تتعقبه مما جعل أصحاب الصحف يحجمون عن معاونته خوفا على صحفهم من التعطيل، كما لم يكن فى استطاعته إزاء هذه الظروف أن يستصدر ترخيصا لصحيفة أخرى، لذا استنبط فكرة تبعده عن سيطرة إدارة المطبوعات وذلك بطبع نشرات غير دورية لا تخضع لقانون المطبوعات وأصدر أول نشرة فى يونيو عام ١٩٢٢ تحت عنوان «نداء الحرية»، وعلمت الحكومة بذلك وجمعت من المطبعة هذه النشرة قبل توزيعها وأحرقتها، إلا أنه أخيرا ينجح فى استئجار صحيفة «الأفكار»(٣٠). كما اتجه أحمد حافظ عوض إلى الكتابة فى جريدة «النظام».

عبد القادر حمزة فى جريدة «الأفكار»:

حمل عبد القادر حمزة والعقاد فى هذه الجريدة على حزب الأحرار الدستوريين الذى تأسس فى ٣٠ أكتوبر ١٩٢٢ برئاسة عدلى يكن. وامتلأت الصحيفة بالمقالات المنددة بوزارة ثروت ومواقفها ضد الحركة الوطنية.

ونتيجة هذه المقالات تم التحقيق مع عبد القادر حمزة وعباس العقاد والمازنى بتهمة أن كتاباتهم المهيجة فى الأفكار هى السبب فى مقتل اثنين من أعضاء حزب الأحرار الدستوريين على باب صحيفة «السياسة». واستمر عبد القادر حمزة فى تحرير «الأفكار» إلى ١٦ يناير عام ١٩٢٣ حيث بدأ يستعد لإصدار «البلاغ».

أحمد حافظ عوض فى جريدة «المحروسة»:

استأجر أحمد حافظ عوض «المحروسة» بعد انتهاء مدة تعطيلها فى ٢٦ يناير ١٩٢٣ واستمرت بوقا قويا من أبواق الوفد الصحفية.

عبد القادر حمزة يصدر جريدة البلاغ:

نجح عبد القادر حمزة فى الحصول على تصريح بإصدار «البلاغ» فى عهد وزارة توفيق

نسيم الصديقة للوفد . . وصدر عددها الأول فى ٢٨ يناير عام ١٩٢٣، ولم يختلف شعارها عن شعار جريدة الأهالى . . كلمات سعد زغلول .

واستطاعت «البلاغ» أن تحوز مكانة متميزة بين الصحف الوفدية، هذه المكانة التى استمرت وحتى خروج «البلاغ» عن الوفد عام ١٩٣٢ ونتيجة حملاتها القوية دفاعا عن سعد والوفد صدر قرار بتعطيلها واعتقال عبد القادر حمزة فى ٦ مارس ١٩٢٣ هو وعدد من أعضاء الوفد، وبعد الإفراج عنه تولى إصدار جريدة «الرشيد» لأحمد صادق ودلك منذ ٢٠ مايو ١٩٢٣ وذلك حتى عودة «البلاغ» إلى الصدور فى ١٨ يونيو عام ١٩٢٣ .

أحمد حافظ عوض يصدر كوكب الشرق:

صدرت كوكب الشرق فى ٢١ سبتمبر ١٩٢٤ وآخت صحيفة البلاغ فى دفاعها عن الوفد وسياساته حيث عدت صحيفة الوفد التانية بعد البلاع .

مجلة روز اليوسف الأسبوعية:

صدر العدد الأول منها يوم الاتنين ٢٦ أكتوبر عام ١٩٢٥ «مجلة أدبية فنية مصورة» إلى أن أعلنت فى بداية السنة الثالثة من صدورها أنه سيكون للموضوعات السياسية مجال أوسع من ذى قبل(٣١) .

وارتبط التحول السياسى لـ«روز اليوسف» بتبنيها الاتجاه الوفدى، فنشرت صورة مصطفى النحاس على غلافها وأشادت بزعيم الوفد الجديد فى صفحاتها السياسية(٣٢) .

الصحافة الوفدية ووزارة القبضة الحديدية:

واجهت الصحافة الوفدية عنتا شديدا طوال حكم وزارة محمد محمود ٢٧ يونيو ١٩٢٨ـ ٢ أكتوبر ١٩٢٩ التى بدأت أعمالها بتأجيل عقد البرلمان لمدة شهر . وفى ١٩ يولبو ١٩٢٨ استصدر محمد محمود مرسوما بتعليق الحياة النيابية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد واضطلعت الصحف الوفدية بمهمة الدفاع عن الحياة النيابية وكرست صفحاتها للمطالبة بعودة العمل بالدستور والهجوم على الوزارة وحزب الأحرار الدستوريين مما عرضها للتعطيل والمصادرة خاصة أن وزارة محمد محمود أعادت العمل بقانون المطبوعات القديم وبمقتضاه ألغت رخص عدد من الصحف وأنذرت وعطلت عدداً آخر

من الصحف المعارضة، وبالطبع لاقت الصحافة الوفدية النصيب الأكبر من هذه الإجراءات.

فتم تعطيل «البلاغ» لمدة أربعة أشهر وذلك فى ١٥ سبتمبر ١٩٢٨ وجاء فى قرار تعطيلها: «إن الجريدة جعلت ديدنها نشر الأخبار الكاذبة بقصد إثارة الخواطر على النظام الحاضر»(٣٣). كما عطلت مجلة «روز اليوسف» فى اليوم نفسه وأيضا لمدة أربعة أشهر كما تم إنذار جريدة كوكب الشرق «لأنها تعمل على تحريض الطلبة على الخروج على النظام وإثارة الخواطر»(٣٤). وصدر قرار بتعطيلها فى ١٧ مارس ١٩٢٩ بسبب نشرها تفاصيل اعتداء رجال الأمن على النواب والشيوخ الوفديين.

ولم يستسلم الصحفيون الوفديون لإغلاق صحفهم، فقد لجأوا إلى استئجار عدد من الصحف الصغيرة ليواصلوا كفاحهم من خلالها ضد الوزارة وسياستها المعادية للحريات والدستور. فيلجأ عبد القادر حمزة إلى استئجار أربع صحف أسبوعية تصدر متتابعة بحيث تتيح له الكتابة أربعة أيام فى الأسبوع هى صحف «الساعة» و«الوجدان» و«النجمة الزهراء» و«الابتسام» إلا أن الوزارة تنبهت لهذه الخطة التى سلكها عبد القادر حمزة وأصدرت قرارا بتعطيل الصحف الأربع فى ٨ أكتوبر عام ١٩٢٨ بحجة أن هذه الصحف «تحايل ظاهر لإصدار جريدة البلاغ يوميا بأسماء أخرى»، كما قامت السيدة روز اليوسف هى الأخرى باستئجار عدد من الصحف الصغيرة طوال فترة تعطيل مجلتها، استمرت فيها فى الهجوم على الوزارة وهى صحف «الرقيب» و«صدى الحق» و«الشرق الأدنى» و«مصر الحرة».

وأصدر أحمد حافظ عوض جريدة «مصر» منذ ٣٠ سبتمبر عام ١٩٢٩ وحتى عودة كوكب الشرق فى ٣ نوفمبر عام ١٩٢٩ .

انضمام توفيق دياب إلى حزب الوفد:

أدت مواقف محمد محمود المعادية للدستور والحياة النيابية إلى خروج توفيق دياب عن حزب الأحرار الدستوريين وصحيفة «السياسة» لسان حال الحزب وانضم إلى صفوف الوفد. وشارك فى إصدار عدد من الصحف التى ألهبت حماس الأمة ضد الوزارة. . وأولى هذه الصحف «وادى النيل» لمحمد الكلزة التى حررها منذ منتصف سبتمبر عام ١٩٢٨ بالاشتراك مع محمود عزمى.

وحفلت «وادى النيل» بالمقالات المنددة بالوزارة وإجراءاتها التعسفية ضد الدستور والحريات إلى أن أصدر رئيس الوزراء قرارا بتعطيلها نهائيا فى ٦ ديسمبر عام ١٩٢٨ . وبعد تعطيل «وادى النيل» أصدر توفيق دياب ومحمود عزمى جريدة «الشرق الجديد» لصاحبها محمد أحمد عمارة وتم تعطيلها هى الأخرى تعطيلا نهائيا فى ٢٨ يناير عام ١٩٢٩ ويصدر توفيق دياب جريدة جديدة هى «النديم» لصاحبها محمد فهمى وكتب بها حتى ٢١ أغسطس ١٩٢٩ ، بعد أن تنازل صاحبها عن رخصتها، لتأتى الحلقة الرابعة من سلسلة إصدارات توفيق دياب الصحفية لمقاومة وزارة محمد محمود عندما يستأجر جريدة «المهذب» لصاحبها جورج فرج وشاركه فى تحريرها عباس العقاد إلى أعلن توفيق دياب فى عددها الصادر فى ١٩ أكتوبر ١٩٢٩ نهاية عهده «بالمهذب» حيث كان يعد لإصدار «اليوم» أولى الجرائد التى امتلكها .

وبعد سقوط وزارة محمد محمود عادت الصحف الوفدية تتنسم الحرية واستأنفت الصحف المعطلة الصدور · «البلاغ» و«كوكب الشرق» و«روز اليوسف» . وفى هذه الفترة أصدر توفيق دياب صحيفة «اليوم» فى ٢١ يناير عام ١٩٣٠ فى بداية عهد وزارة النحاس الثانية وأكد فيها على وفدية الجريدة وعلى ولائه لرئيس الوفد .

الصحافة الوفدية فى مواجهة وزارة إسماعيل صدقى (٢٠ يونيو ١٩٣٠ـ٧ سبتمبر ١٩٣٣):

لم تكد الصحافة الوفدية تنعم بحريتها خلال الشهور القليلة التى تولى فيها الوفد الوزارة (أول يناير ١٩٣٠ـ١٧ يونيو ١٩٣٠) حتى انقض عليها حكم ديكتاتورى آخر عندما تولى إسماعيل صدقى «عدو الوفد اللدود» رئاسة الوزارة(٣٥) .

وهكذا بدأت فترة أخرى من معاناة الصحافة الوفدية وتعرضها للتعطيل والإلغاء ، وتقديم محرريها إلى المحاكمة والحكم على بعضهم بالسجن فعلا كما حدث مع العقاد وتوفيق دياب . فقد استغل صدقى الفقرة الأخيرة من المادة (١٥) الخاصة بالصحافة فى دستور ١٩٢٣ (قبل أن يستبدل به دستور ١٩٣٠) فى تعطيل صحف «البلاغ» و«اليوم» و«كوكب الشرق» فى ١٥ يوليو عام ١٩٣٠ تعطيلا نهائيا ، وجاء فى قرار تعطيلها أن مجلس الوزراء خول وزير الداخلية سلطة تعطيل كل جريدة تتستر باسمها الجرائد المذكورة(٣٦) .

الصحفيون الوفديون يواصلون كفاحهم ضد الديكتاتورية:

البلاغ الجديد:

نجح عبد القادر حمزة فى الحصول على تصريح جديد بإصدار «البلاغ» التى صدرت بالفعل فى ٢٣ يونيو ١٩٣١ باسم «البلاغ الجديد» ثم عادت إلى اسمها من ٢٩ يوليو من السنة نفسها. وواصلت «البلاغ» جهادها دفاعا عن مبادئ الوفد حتى خروجها عن الوفد مع جماعة المنشقين عام ١٩٣٢. وارتمت البلاغ فى أحضان القصر وتحولت إلى الهجوم الشديد على الوفد وزعامته. مما كان مثار تقدير السراى التى أنعمت على عبد القادر حمزة برتبة الباشوية.

المؤيد الجديد:

أصدر أحمد حافظ عوض جريدة «المؤيد الجديد» لصاحبها ومدير تحريرها محمود فهمى الخضرى منذ ٢٤ أغسطس ١٩٣٠، وكان من أبرز كتابها عباس العقاد الذى كتب فيها عدة مقالات ضد الملك مما عرضه للحبس لمدة تسعة أشهر بتهمة العيب فى الذات الملكية.

توفيق دياب فى صحيفة «الضياء»:

بعد تعطيل جريدة «اليوم» أصدر توفيق دياب جريدة باسم «النهارده» لم تستمر طويلا حيث أصدر صدقى قرارا بتعطيلها، فاشترك توفيق دياب فى تحرير صحيفة «الضياء» لعبدالحميد حمدى وذلك منذ أغسطس ١٩٣٠ ونقل مقر إدارتها إلى مقر إدارة جريدة «اليوم» وداوم دياب فيها على الهجوم على حكم صدقى وإظهار مساوئ سياساته فى المجالات السياسية والاقتصادية إلى أن عطلت فى ١٠ مايو ١٩٣١.

صحيفة الجهاد:

أصدر توفيق دياب صحيفة «الجهاد» فى ١٧ سبتمبر ١٩٣١ وكتب فى افتتاحية العدد الأول يؤكد على وفدية الجريدة واستمرار دفاعه عن الوفد فى مواجهة حكم صدقى، وتصبح «الجهاد» جريدة الوفد الأولى خاصة بعد خروج «البلاغ» عن الوفد عام ١٩٣٢ وتعرض توفيق دياب طوال حكم صدقى لعدة محاكمات انتهت بسجنه بالفعل لمدة تسعة أشهر فى فبراير ١٩٣٣. وقد عانى توفيق دياب فى السجن من المعاملة القاسية مما جعله يهدد إدارة السجن بالإضراب عن تناول الطعام[٣٧].

تعطيل روز اليوسف:

أصدر مجلس الوزراء قرارا فى ٤ أعسطس عام ١٩٣٠ بتعطيل مجلتى «روز اليوسف» و«الرغائب» وتخويل وزير الداخلية سلطة تعطيل كل مجلة أخرى تستتر باسمها المجلتان المذكورتان . ولم تستسلم السيدة رور البوسف لهذا التعسف فأصدرت عدداً من المجلات التى عطلت واحدة إثر الأخرى . وهى مجلات «البرق» و«مصر الحرة» و«صدى الشرق» و«الربيع» و«الصرخة» . حتى عادت مجلة روز اليوسف إلى الصدور فى ٣١ أغسطس ١٩٣١ . ونتيجة لمقال كتبه التابعى هاجم فيه وزير الحقانية تعرض هو والسيدة روز اليوسف للمحاكمة فحكم على السيدة روز اليوسف بالحبس ثلاثة أشهر مع إيقاف التنفيذ باعتبارها صاحب المجلة ، كما صدر حكم بسجن التابعى أربعة شهور وتم تنفيذ الحكم ضد التابعى وخرج من السجن فى ٢٤ سبتمبر عام ١٩٣٣

جريدة مصر (الوفدية):

عانت جريدة «مصر» هى الأخرى من عنت الوزارة الصدقية حتى صدر قرار بتعطيلها فى ١٤ يونيو عام ١٩٣١ بتهمة أنها «تدأب على إثارة الخواطر والحض على كراهية نظام الحكم» . وظلت الجريدة معطلة إلى أن عادت إلى الصدور فى ٢٤ سبتمبر عام ١٩٣١ .

مجلة آخر ساعة:

صدرت «آخر ساعة» فى ١٤ يوليو عام ١٩٣٤ لمحمد التابعى بعد خروجه من روز اليوسف فى العام نفسه وقد أعلنت المجلة عن سياستها وهى الدفاع عن الوفد وتأييد زعيمه ، حتى خرجت عن الوفد وأعلن الوفد أن (آخر ساعة) لا تمثله فى أوائل عام ١٩٣٨[٣٨].

جريدة روز اليوسف اليومية:

صدرت «روز اليوسف» اليومية فى ٢٥ فبراير عام ١٩٣٥ ، جريدة وفدية إذ نشرت فى ترويستها كلمة للنحاس اعتبرتها شعارا لها وهى : «من كذب بالأمة أو داخله فيها الشك فليس منا» ، ورأس تحريرها محمود عزمى . وكان كاتبها الأول عباس محمود العقاد . ولاقت روز اليوسف إقبالا كبيرا من القراء حتى بدأت العلاقة بينها وبين الوفد فى الفتور ،

نتيجة هجوم الجريدة على وزارة توفيق نسيم (١٤ نوفمبر ١٩٣٤ ـ ٢٢ يناير ١٩٣٦) التى أيدها الوفد. واعتبرها وزارة صديقة للأمة.

وتدخلت قيادات وفدية لإيقاف هجوم الجريدة على الوزارة بحجة إعطائها فرصة لأن تحقق برنامجها، إلا أن «روز اليوسف» استمرت فى التنديد بالوزارة مما أدى بالصحف الوفدية الأخرى خاصة «الجهاد» إلى لفت أنظار «روز اليوسف» إلى أنها وهى الجريدة الوفدية لا ينبغى أن تهاجم الوزارة التى حازت ثقة النحاس، إلا أن العقاد استمر فى الحملة الشديدة ضد نسيم ووزارته بسبب تلكؤها فى إعادة دستور ١٩٢٣، وفشلت كل الجهود التى بذلت فى أن تحول دون هذا الهجوم، مما أدى بالوفد إلى إعلان أن «روز اليوسف» لا تعبر عنه وذلك فى ٢٨ سبتمبر ١٩٣٥[٣٩].

تعليق:

* من العرض السابق نتبين أن الزعامة الوفدية كانت حريصة على وجود صحافة قوية تؤازر مواقف الوفد وتدافع عن آرائه ومواقفه الوطنية، لذا عمدت إلى تشجيع الصحف الموالية للوفد بدعمها ماديا وأدبيا والإشراف عليها، وتوجيه سياستها التحريرية بما يضمن إحكام السيطرة على مواقف هذه الصحف.

* واصل الصحفيون الوفديون وقوفهم إلى جانب الوفد، يؤكدون زعامته للأمة ويحيطون رئيسه بهالة من التقديس والاحترام وأخذ زعماء الوفد البارزون اهتمامًا كاملاً من الصحافة الوفدية، فكانت خطبهم وتنقلاتهم وكل ما يصدر عنهم من أحاديث وتصريحات توضع فى أماكن ظاهرة فى الصحيفة وتسلط عليها الأضواء بمختلف العوامل التحريرية والتبوغرافية.

* قامت الصحافة الوفدية بدور كبير فى الدفاع عن سياسات الوفد والتعبير عن وجهات نظره فى المسائل المختلفة، وبررت أعماله وأبرزت أن كل ما يصدر عنه هو لصالح الأمة باعتباره ممثلها الشرعى الوحيد، وفى المقابل اعتبرت كل منشق عن الوفد خارجًا عن الأمة ولا يعبر عنها، ولذلك نجدها تحمل حملات شعواء ضد المعارضين للوفد أحزابا وأفرادًا وصحفًا وتصفهم بنعوت مخزية وترد على ادعاءات أحزاب المعارضة وتسخر من زعمائها ومن مواقفها السياسية ومن البيانات التى تصدر عنها، وامتلأت الصحف الوفدية بالمساجلات الحزبية بينها وبين صحف المعارضة، وقامت معارك صحفية بين الكتاب الوفديين وغيرهم استخدم فيها ما لا يجوز من ألفاظ ومعان.

* واجه الصحفيون الوفديون الإجراءات التعسفية التى اتخذتها وزارات الأقلية ضد الوفد وصحفه، والتى عرضتهم إلى تعطيل جرائدهم ومجلاتهم والحكم عليهم بالسجن، واجهوا كل ذلك بالصمود والاستمرارية فى إصدار صحف بديلة لصحفهم المعطلة أو الملغاة، فعمدوا إلى استئجار رخص صحف صغيرة وحولوها إلى صورة أخرى من الصحف الملغاة مما عرضها للتعطيل هى الأخرى من جراء المقالات القوية للصحفيين الوفديين ضد وزارات الأقلية وسلطات الاحتلال.

* على الرغم من أن صحافة هذه الفترة كانت صحافة أشخاص، فالجريدة تعرف باسم صاحبها أو كاتبها الأول الذى يحقق الذيوع والانتشار للصحيفة، إلا أن هذا الوضع ثبت عكسه بالنسبة للصحافة الوفدية، فالوفدية فقط كانت هى معيار نجاح الصحيفة وإقبال القراء عليها بغض النظر عن كتابها وأسمائهم، بدليل أنه بمجرد خروج صحيفة عن الوفد، كانت تسقط وتتدهور أوضاعها المالية بسبب قلة إقبال القراء عليها. . فـ «الجهاد» اضطربت أحوالها المالية واضطرت إلى التوقف، و«روز اليوسف» عانت هى الأخرى بعد انشقاقها عن الوفد مما اضطر صاحبتها إلى بيع بعض ممتلكاتها الخاصة لسداد ديونها. فانتماء الصحيفة للوفد هو معيار انتشارها بين الناس وليس لأن العقاد أو حمزة أو دياب هو محررها، فبمجرد خروج أحدهم عن الوفد، يقل الإقبال على قراءة مقالاته أو شراء الصحيفة التى يحرر بها. وعلى الرغم من تمتع صحف مثل «البلاغ» أو «روز اليوسف» أو «الجهاد» بإمكانات بشرية وفنية ومادية كبيرة، إلا أنها كانت تسقط فى براثن الديون المالية بمجرد أن يعلن الوفد أن صحيفة ما أصبحت لا تمثله، وتتحول الجماهير من الهتاف لها إلى الخروج فى مظاهرات ضد الصحف المنشقة تهاجم مبانيها بالطوب والحجارة معلنة سقوطها ومتهمة أصحابها بالخيانة والمروق من الوطنية.

* ويؤدى بنا ذلك إلى ضرورة الحديث عن ظاهرة خروج معظم الصحف التى كانت تمثل الوفد عنه. فلا نذكر من بين الصحف الوفدية التى استمرت على ولائها للوفد سوى جريدة «كوكب الشرق» وصاحبها أحمد حافظ عوض. وهو ما يمكن تعليله فى إطار أن الوفد قد قام ومنذ نشأته على تأكيد دور الزعامة ممثلة فى شخصية رئيسه سعد باشا زغلول الذى احتمى بتوكيل الأمة له فى التمسك بآرائه الخاصة حتى لو كانت معارضة لرأى الأغلبية. وهكذا تأكدت فكرة الزعامة المقدسة فى الوفد، فالزعيم رأيه لا يرد لأنه وكيل للأمة. واستمر النحاس باشا على سياسة سعد زغلول فى تأكيد دور الزعامة فى الوفد، لذا كان اختلاف الآراء حول قضية معينة بين زعامة الوفد وبين كاتب أو سياسى

معناه إما أن يتنازل عن رأيه ويستسلم، وإما أن يخرج من صفوف الوفد محملا بلعنات الوفد والأمة من خلفه. مما يشير إلى أن الوفد الذى قام بناؤه السياسى أساسًا على الدعوة إلى الحرية والدستور لم يكن يسمح بحرية الاختلاف داخله وكان يمارس نوعًا من أنواع السلطوية التى ترفض أى شكل من أشكال التعددية فى المواقف والآراء واحتواء المخالفين. وهكذا شهد تاريخه عديداً من الانشقاقات السياسية والصحفية.

* لم يحاول الوفد فى هذه الفترة أن يصدر صحفًا تكون لسان حاله. كما فعلت الأحزاب الأخرى. . فقد اعتمد الوفد على صحف الأفراد الموالين له، المؤمنين به وبزعامته مترسمين منهجه فى حل القضية الوطنية. ويمكن تبرير ذلك بأن الوفد رفض اعتبار نفسه حزبًا كسائر الأحزاب التى تتصارع على الحكم، فالوفد ظل متمسكًا بفكرة وكالته عن الأمة وأنه تجمع عريض يجمع المصريين جميعهم تحت لوائه، وأن من يخرج من هذا الاتحاد فقد عارض الأمة وقد عبر الوفد عن الحركة الوطنية من خلال اعتماده على الجماهير وارتباطه بها لتحقيق أهدافه فى الاستقلال والدستور، واعتمد على الصحفيين الموالين له كجزء من هذه الجماهير فى نشر أفكاره والدعاية له.

إلا أن اعتماد الوفد على صحف الأفراد مثل عيبًا خطيراً لأنه كثيراً ما عجز عن الهيمنة على هؤلاء الأفراد بسبب اختلاف وجهات النظر تجاه بعض الأحداث مما أدى إلى فقدان الوفد لمجموعة من الصحف القوية التى كان يعتمد عليها والتى كان كل منها يمثل لسانًا من ألسنة الوفد الصحفية. وقد تنبه الوفد إلى خطورة هذا الأمر ومن ثم سعى منذ نهاية الثلاثينيات إلى إصدار الصحف المعبرة عنه والتى يضمن استمرارية ولائها له وعدم خروجها عليه.

الصحافة الوفدية والقضايا السياسية:

أولا: قضية الاستقلال:

* لم تستطع الصحف المؤيدة للوفد أن تعبر عن أحداث ثورة ١٩١٩ أو تعلق عليها بسبب ظروف الرقابة والأحكام العرفية التى كانت معلنة فى ذلك الوقت.

* دافعت الصحافة الوفدية فى بداية الحركة الوطنية بزعامة الوفد عن دولية القضية المصرية ورفضت التفاوض مع لجنة ملنر البريطانية، ونجحت فى أن تخلق رأيًا عاما مؤيداً لمقاطعة اللجنة.

* وعندما تغير اتجاه الوفد وقبل مبدأ التفاوض مع الاحتلال البريطانى للحصول على الاستقلال، تبنت الصحف الوفدية هذا الاتجاه، وأيدت أسلوب المفاوضة كوسيلة للحصول على الاستقلال وبالتالى لم تطرح أية بدائل للتعامل مع الاحتلال الإنجليزى لمصر.

* هاجمت الصحافة الوفدية تصريح ٢٨ فبراير واعتبرته نكبة على البلاد ورفضت الاعتراف به كأساس لتنظيم العلاقات المصرية - البريطانية.

* حملت الصحف الوفدية الاحتلال البريطانى مسئولية الانقلابات الدستورية التى شهدتها البلاد خلال هذه الفترة. كما أكدت على دور الاحتلال فى تدعيم وزارات الأقلية التى تناهض الأمة.

* نددت الصحافة الوفدية بالمفاوضات التى كانت تجرى بين الحكومة البريطانية وأى حكومة مصرية من أحزاب الأقلية على أساس عدم تمثيلها للأمة وتهاونها فى الدفاع عن استقلال البلاد، فى الوقت نفسه حرصت الصحف الوفدية على إيجاد ظروف من حسن التفاهم بين مصر وبريطانيا أثناء المفاوضات التى كانت تجرى بين حكومة وفدية والحكومة البريطانية لتساهم فى إنجاح هذه المفاوضات.

* على الرغم من أن الصحف الوفدية كانت دائمة التنديد بتدخل بريطانيا فى شئون مصر الداخلية وتلوم الوزارات غير الوفدية على سماحها بهذا التدخل، إلا أنها كثيراً ما كانت تدعو بريطانيا إلى أن تمارس دوراً لإنهاء حكم وزارة معادية للوفد أو لإنهاء الانقلابات الدستورية التى شهدتها البلاد

* أيدت الصحافة الوفدية معاهدة ١٩٣٦، ودافعت عنها بكل قوة ضد خصومها وامتلأت الصحف بالأبحاث الفقهية والسياسية التى تثبت أن هذه المعاهدة ستحقق لمصر الاستقلال التام.

ثانيًا: الدستور:

* احتلت قضية الدستور والحياة النيابية السليمة اهتمامًا بارزًا من جانب الصحافة الوفدية بل وطغت أحيانًا على قضية الاستقلال وهو ما يمكن تبريره بأن الدستور كان هو الثمرة الوحيدة التى جنتها الأمة بعد كفاحها المرير مع الاحتلال، مما جعل قضية الدستور والحريات تمثل رمزاً لتضحيات الأمة ونضالها

* بل وتحددت علاقة الصحف الوفدية ببريطانيا حسب مواقفها من الدستور، فكانت تحمل على السياسة الإنجليزية وتهاجم بعنف تدخلاتها ضد الدستور والحياة النيابية، كما كانت تسعى فى أحيان أخرى لتهيئة أجواء من الود والتفاهم بين الأمة وبين بريطانيا بهدف حتها على التدخل لصالح الدستور، بل وأقدمت على تشجيع تدخل بريطانيا فى شئون مصر الداخلية من أجل الدستور.

* اشتركت الصحافة الوفدية مع الوفد فى معاركه الانتخابية وكانت بوقا مهما فى الدعاية لمرشحيه والتأكيد على أنهم أصلح من يمثل الشعب فى البرلمان. كما أيدت الصحف الوفدية كل ما صدر عن البرلمانات الوفدية من قوانين، وعلى الجانب المضاد هاجمت برلمانات وزارات الأقلية وسخرت من أعضائها.

* بصفة عامة كان لصحافة الوفد دور ريادى فى الدفاع عن أمانى الأمة فى حياة ديمقراطية سليمة وتعرضت فى سبيل ذلك إلى المصادرة والتعطيل عدة مرات خاصة أثناء الأزمات الدستورية فى عهد حكومات أحراب الأقلية.

ثالثًا: القصر:

* لم تستطع الصحف الوفدية أن تنشر أو تعلق على موقف السلطان أحمد فؤاد من الحركة الوطنية إبان ثورة ١٩١٩ بسبب الأحكام العرفية.

* أشادت الصحف الوفدية بالملك فؤاد لإصداره دستور ١٩٢٣ ولم تتعرض لمواد الدستور التى فصلت حقوق الملك ولم تعلق عليها سواء بالرفض أو القبول.

*حرصت الصحف الوفدية على تأكيد ولاء الوفد للعرش ونددت بكل المحاولات التى بذلت للإيقاع بين سعد زغلول والسراى وإقحام القصر فى المنارعات الحزبية.

* هاجمت الصحافة الوفدية حزب الاتحاد صنيعة السراى ورفضت تدخلات رجال الحاشية وموظفى القصر فى شئون الحكم.

* لم تتعرض الصحف الوفدية لدور السراى فى الانقلابات الدستورية التى حدثت فى عهود وزارة زيوار ووزارة محمد محمود وورارة صدقى. واكتفت بتحميل مسئولية هذه الانقلابات للإنجليز والوزارة.

* تابعت الصحف الوفدية مرض الملك فؤاد ووفاته متابعة إعلامية مكثفة من خلال المقالات والصور وأبرزت حزن الأمة على وفاته.

* عبرت الصحف الوفدية على ولائها للملك الشاب فاروق وأبرزته فى صورة الملك الديمقراطى الذى سوف تنعم البلاد فى عهده بالحرية والديمقراطية والرخاء .

* وبصفة عامة تستطيع أن تقول إن الصحف الوفدية فى الغالب كانت تبتعد عن مناقشة سياسات القصر فهو فوق الأحزاب وفوق النقد وأن الملك ذاته مصونه لا تمس .

رابعًا: الوزارات المصرية:

* لم تتعرض الصحف الوفدية بشكل واسع للوزارات المصرية التى تولت الحكم فى فترة الحماية، وإن أظهرت بشكل غير مباشر رفضها لمعظم هذه الوزارات التى تألفت دون رغبة الأمة .

* ارتبط موقف الصحف الوفدية من الوزارات حسب موقفها من الدستور، فنجد أن حملاتها ضد وزارات الانقلابات الدستورية كانت تفوق حملاتها ضد الوزارات الأخرى، رغم اشتراكها جميعًا فى عدائها للوفد

* ساهمت الصحف الوفدية فى تأليب الشعور العام ضد وزارات الأقلية بما كانت تضخمه من أوجه العيوب وتبرزه من مثالب، وفى الوقت نفسه كانت بوقًا للدعاية للوزارات الوفدية تدافع عن أعمالها وتهاجم خصومها مع تأكيدها المستمر على أن الوزارات الوفدية فقط هى التى تمثل الأمة. وهكذا نجدها تدافع عن إحالة الحكومات الوفدية الموظفين المعارضين لها إلى المعاش، فى حين تهاجم هذه السياسة إذا ما أقدمت إحدى وزارات الأقلية على اتباعها .

الصحافة الوفدية
فى الفترة من ١٩٣٦ - ١٩٥٢

مقدمــة:

شهدت هذه الفترة من تاريخ مصر عديداً من الأحداث السياسية البارزة، بدأت بتوقيع معاهدة ١٩٣٦ ثم إعلان الحرب العالمية الثانية وحرب فلسطين ١٩٤٨ وإعلان الوفد إلغاء المعاهدة عام ١٩٥١ والكفاح المسلح، وانتهت بحريق القاهرة يناير ١٩٥٢ وقيام ثورة يوليو ١٩٥٢.

وتميزت هذه الفترة بعدد من السمات من أهمها: استمرار التدخل البريطانى فى شئون مصر الداخلية، ووقوف القصر ضد الحركة الوطنية، وأخيراً ظهور تنظيمات الرفض السياسى والاجتماعى. وقد ظل الوفد يمثل أقوى الأحزاب وأكثرها شعبية رغم الانشقاقات الكبيرة عنه التى شهدتها هذه الفترة وأدت إلى خروج عدد من زعامته التاريخية: أحمد ماهر والنقراشى ثم مكرم عبيد.

ويذهب بعض المؤرخين إلى أن الوفد نجح كحزب معارض أكثر من نجاحه وهو فى الحكم، وأن قدرات كوادره كانت تبرز فى المعارضة، وأنه كحزب كان يوحد صفوفه فى المعارضة بينما تنهشه الانقسامات وهو فى الحكم(٤٠).

وتأثرت الصحافة الوفدية وأثرت فى الأحداث التى شهدتها الفترة، واتسمت خريطة الصحافة الوفدية بعدة سمات من أهمها: أنها خريطة غنية كمّاً وكيفاً، إذ ظل الحزب طوال الفترة أغنى الأحزاب فى عدد الصحف التى تنطق بلسانه وتعبر عنه، ومنها صحف تمثل علامات بارزة فى تاريخ الصحافة المصرية مثل «المصرى» و«الوفد المصرى» و«صوت الأمة». كما امتازت هذه الفترة بظهور صحف حزبية أصدرها الوفد، حيث اقتنعت

قيادات الحزب بأنه لا يمكن الاعتماد فقط على صحافة الأفراد الموالين للوفد خاصة بعدما شهدته فترة الثلاثينيات من خروج أبرز الصحفيين الوفديين عنه متل العقاد وروز اليوسف والتابعى وتوفيق دياب وعبد القادر حمزة وغيرهم . وهكذا أصدر الوفد جريدة «الوفد المصرى» كما هيمن على جريدة «المصرى» لآل أبو الفتح .

اتسمت أيضا الصحافة الوفدية بعدم الاسنقرار نتيجة الاضطهاد الذى تعرصت له صحافة الحزب على أيدى حكومات أحزاب الأقلية والصعوبات المادية التى واجهتها فضلا عن ظهور صحافة تنظيمات الرفض السياسى والاجتماعى والتى نجح بعصها فى تحقيق الشعبية التى أثرت بالضرورة على صحافة الوفد، خاصة أن هذه التنظيمات التى تضم أقصى اليمين إلى أقصى اليسار كان أكثر ما يجمعها هو عداؤها للوفد .

وسنعرض لأبرز الصحف الوفدية على النحو التالى :

جريدة «المصرى»:

صدرت «المصرى» فى ١١ أكتوبر ١٩٣٦ لأصحابها كريم ثابت ومحمد التابعى ومحمود أبو الفتح على مبادئ الوفد. وبعد سنتين باع التابعى حصته للوفد أما محمود أبو الفتوح وكريم ثابت فقد باعا ثلثى حصتهما للوفد واستبقى كل منهما الثلث . واستمر هذا الوضع حتى نهاية عام ١٩٣٨ . وفى ٢ يناير ١٩٣٩ انفرد محمود أبو الفتح بملكية الصحيفة، إذ باع الوفد حصته إليه لحاجته إلى المال وكذلك تنازل كريم ثابت عن حصته فى المصرى لمحمود أبو افتح . إلا أن الوفد ظلت له السيطرة على الصحيفة كلسان من ألسنته الصحفية القوية، إذ اشترط الوفد أمرين، عندما تنازل عن حصته لمحمود أبو الفتوح، الأمر الأول : هو أن يدفع أبو الفتح حمسة آلاف جنيه للوفد . والأمر الثانى : هو أن تظل الجريدة ممثلة لسياسة الوفد(٤١) .

وأصبحت المصرى الجريدة الوفدية الأولى وحازت جماهيرية واسعة حتى توقفت فى أعقاب أزمة مارس ١٩٥٤ .

وتصف سهير إسكندر جريدة «المصرى» بأنها نجحت فى الجمع بين النقيضين الولاء الحزبى والولاء الصحفى، خاصة بعد تولى أحمد أبو الفتح رئاسة تحريرها فى يوليو ١٩٤٦ . حيث شهدت الصحيفة خطوات أوسع وأكثر استقرارا وانفتاحًا على الصحافة العصرية والذى تجسد فى الاهتمام بالجانب الخبرى وتنوع موادها ومصادرها(٤٢) .

جريدة «الجهاد»:

فى منتصف عام ١٩٣٧ حصل الوفد على ترخيص بإصدار صحيفة يومية باسم «الوفد المصرى» ولكنها لم تصدر. إذ رأى الوفد أن يستمر فى الاعتماد على صحيفة «الجهاد» مع مساعدتها ماليا على أن تكون صحيفة الوفد. وبعدها قرر الوفد إيقاف صحيفتى «الجهاد» و«كوكب الشرق» بسبب عجزهما المالى وإصدار «الوفد المصرى» تحت إشراف مصطفى النحاس. ولكن ما لبثت «الجهاد» أن عادت إلى الظهور فى ٢٧ أغسطس ١٩٣٨ بعد أن انفصل بها توفيق دياب بسبب خلافات مالية وشخصية بينه وبين مكرم عبيد.

واستمرت فى الصدور لمدة لا تزيد على شهر ثم توقفت مرة أخرى إلى أن صدر قرار بإغلاقها نهائيا فى ٢٨ أكتوبر ١٩٣٩(٤٣).

جريدة «الوفد المصرى»:

ظهرت فى أول مارس ١٩٣٨ يصدرها ويدير سياستها الوفد المصرى، وتولى إدارة تحريرها كل من توفيق دياب وأحمد حافظ عوض بعد إيقاف صحيفة كوكب الشرق نتيجة عسرها المالى. وعانت الصحيفة فى شهورها الأولى مما أدى إلى توقفها عن الصدور فى أغسطس ١٩٣٨، ثم ما لبثت أن عادت إلى الصدور فى أول أكتوبر من العام نفسه بعد أن دخل أحمد حافظ عوض شريكًا فى ملكيتها(٤٤).

وكان من كتابها عزيز فهمى ومحمد مندور من ذوى الاتجاهات اليسارية، لذا أوقفت حكومة صدقى عام ١٩٤٦ «الجريدة» وقبض على محمد مدور فى إطار حملة الوزارة لمقاومة الشيوعية.

عودة «البلاغ» إلى الوفد:

خرجت البلاغ عن الوفد عام ١٩٣٢، وبعد وفاة عبد القادر حمزة، حدث نوع من التقارب بين ابنه محمد عبد القادر حمزة والوفد، خاصة بعد عودة الوفد إلى الحكم فى فبراير ١٩٤٢. ونتيجة لهذا التقارب أرسل محمد عبد القادر حمزة كتابًا إلى النحاس فى أغسطس ١٩٤٣ يطلب فيه اعتباره وفديا واعتبار «البلاغ» لسانًا للوفد وزعيمه كما كانت من قبل. ورحب النحاس بهذا الطلب وبعودة «البلاغ» إلى صفوف الوفد. ونشرت «البلاغ» على صفحاتها نبأ هذه العودة. كما رشح الوفد صاحب «البلاع» لعضوية مجلس النواب(٤٥).

واستمرت البلاغ وفدية حتى توقفت أوائل عام ١٩٥٣ مع صدور قرار حل الأحزاب السياسية الذى أصدرته الثورة. وطوال عشر السنوات التى عادت فيها البلاغ إلى حظيرة الوفد، لم تنجح فى استعادة مكانتها التى كانت عليها فى العشرينيات، حيث احتلت هذه المكانة صحف وفدية كـ «المصرى» و«الوفد المصرى» الصحيفة الرسمية للحزب، كما أن القراء الوفديين لم ينسوا ماضى الصحيفة القريب فى خدمة السراى وأحزاب الأقلية وحملاتها العنيفة ضد الوفد، فضلاً عن أن عبد القادر حمزة مؤسس البلاغ كان يمتلك من الشخصية والخبرة الصحفية والقدرات الإدارية ما يتفوق به على ابنه.

جريدة «صوت الأمة»:

بعد إغلاق «الوفد المصرى» أصدر الوفد «صوت الأمة» فى ٢٩ يوليو ١٩٤٦ وتولى إدارتها محمد صبرى أبو علم أحد أقطاب الوفد البارزين، وأشرف على تحريرها الدكتور محمد مندور. واستمرت الصحيفة فى الصدور حتى توقفت عام ١٩٥٣ بعد صدور قرار حل الأحزاب.

جريدة «النداء»:

فى ١١ مارس أصدر ياسين سراج الدين صحيفة «النداء» الأسبوعية عام ١٩٤٧، ولم يكن للصحيفة حظ كبير من النجاح حتى اتفق ياسين سراج الدين مع أبو الخير نجيب على أن يتولى رئاسة تحرير «النداء» على أساس مهاجمة القصر والإنجليز، ونقد هادئ لبعض الأوضاع السلبية فى حزب الوفد(٤٦).

وكان للطليعة الوفدية التى أعلنت رسميا عن وجودها على الساحة السياسية فى مارس ١٩٤٧ الصحف التى تتحدث عنها حيث اتفقت مع إبراهيم الروبى عضو الهيئة الوفدية على إصدار مجلة «رابطة الشباب الوفدية». وظهر العدد رقم ١٥٤ من المجلة فى ٢٠ مارس ١٩٤٧ يتضمن تحت اسمها عبارة لسان حال الطليعة الوفدية وصورة لمصطفى النحاس «زعيم الأمة وقائد الشباب» وكلمة لسكرتير عام الوفد صبرى أبو علم يرحب فيها بتولى الشباب تحرير هذه الصحيفة.

واستمرت الصحيفة تعبر عن أفكار الطليعة حتى أغلقت فى نهاية ديسمبر ١٩٤٧، بعد أن تعرض أعضاء الطليعة لكثير من المطاردات الأمنية من قبل الحكومة والبوليس

السياسى. وعادت المجلة إلى الصدور فى مايو ١٩٥٠ ولكنها كانت تعبر عن سياسة جديدة بعد أن نجح الوفد فى احتواء أغلب قيادات تنظيم الطليعة(٤٧).

الصحافة الوفدية والقضايا السياسية فى الفترة من ١٩٣٦ إلى قيام ثورة ١٩٥٢:

يلاحظ فى هذه الفترة أن سنوات وجود الوفد فى الحكم كانت أكثر نسبيا من وزاراته قبل ١٩٣٦ ويرجع بعض المؤرخين ذلك إلى إبرام معاهدة ١٩٣٦ والتى قللت من تدخل بريطانيا فى الشئون الداخلية أو جعلته من وراء ستار، الأمر الذى أدى إلى احتدام الصراع بين الوفد والقصر من ناحية وإلى استقرار حكم الوفد نوعًا ما من ناحية أخرى(٤٨). وهو ما انعكس بشكل أو بآخر على الصحافة الوفدية وعلى مواقفها من مختلف القضايا.

أولاً: قضية الاستقلال:

- دافعت الصحف الوفدية دفاعًا حارا عن معاهدة ١٩٣٦، وأكدت على أن وجود القوات الأجنبية لا يعتبر احتلالاً بما يتنافى مع الاستقلال. واستكتبت عددًا من السياسيين والقانونيين لتفنيد هجوم الصحف المعارضة للمعاهدة.
- عنيت الصحافة الوفدية عناية كبيرة بمسألة إلغاء الامتيازات الأجنبية وطالبت الدول بأن تنظر إلى الامتيازات باعتبارها وصمة فى جبين القرن العشرين. وحرصت «المصرى» على تبديد مخاوف الأجانب من عواقب إلغاء الامتيازات، فدعا محمود أبو الفتح إلى إنشاء روابط جديدة بين المصريين والأجانب وتوثيق الروابط القديمة وتنمية التعاون الأدبى والمادى بين الفريقين، وتحمست «المصرى» للدفاع عن الاتفاق الذى توصل إليه النحاس فى مؤتمر مونترو عام ١٩٣٧ وتفنيد دعاوى معارضيه وأيدت خطة التدرج التى سلكها الوفد فى إلغاء الامتيازات الأجنبية(٤٩).

كما دعت «الوفد المصرى» إلى معاودة الجهاد والرجوع إلى الكفاح، وانتقدت الجريدة بشدة السياسة الإنجليزية العسكرية التى تستهدف جعل مصر مركزًا حربيا(٥٠).

- عندما بدأت نذر الحرب العالمية تظهر فى الأفق تناقضت مواقف الصحف الوفدية واختلفت بين الدعوة إلى ضرورة الوقوف إلى جانب بريطانيا وتقديم المساعدات لها وإن ربطت هذا بعودة الوفد إلى الحكم وبين الهجوم الشديد على السياسة البريطانية فى إطار تنديدها بوزارة محمد محمود وسماحها بتدخل بريطانيا فى الشئون الداخلية

لمصر. كما حرصت الصحف الوفدية على أن تؤكد دومًا أن مثل هذه التدخلات ليست لها علاقة بمعاهدة ١٩٣٦ وأنها ترجع فقط إلى ضعف الوزارة

- اتفقت الصحف الوفدية بعد إعلان قيام الحرب على ضرورة الوقوف بجانب بريطانيا والمعسكر الديمقراطي، ومع ذلك فلم تبد موقفًا واضحًا من مسألة دخول مصر الحرب وقد برر بعض المؤرخين هذا الموقف بأن الصحف الوفدية كانت حريصة على ألا تثير غضب الشعب إذا هي أعلنت تأييدها لدخول مصر الحرب، وفي الوقت نفسه ترى عدم إثارة غضب الإنجليز إذا عارضت اشتراك مصر في الحرب. وبالتالي اتسم موقفها بالغموض من هذه المسألة(٥١).

ومع ذلك فقد هاجمت «الوفد المصري» دعوة أحمد ماهر لدخول الحرب عام ١٩٤٠ إلا أنها لم تدع صراحة إلى سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب(٥٢).

- واصلت الصحف الوفدية بعد انتهاء الحرب في هذه الفترة هجومها على كافة المباحثات والمفاوضات التي دارت بين رؤساء الوزارات غير الوفدية وبين بريطانيا، حيث اتفقت صحف الوفد على أن هؤلاء المفاوضين المصريين ليست لهم صفة في التحدث باسم الأمة، وهاجمت المشروعات التي انتهت إليها المفاوضات متهمة إياهم بأنهم قد فرطوا في حقوق البلاد وأن الاتفاقات التي توصلوا إليها ليست في صالح مصر.

- لم تستطع الصحف الوفدية كغيرها من الصحف الإشارة أو التعليق على حادث ٤ فبراير ١٩٤٢، وذلك حتى إقالة وزارة الوفد في أكتوبر ١٩٤٤، عندما بدأت الصحف المعارضة تشير إلى الحادث.

- أججت الصحافة الوفدية الصدور ضد التصرفات البريطانية وكان لها دور فعال في انتفاضة ١٩٤٦، خاصة مع تعنت الإنجليز في تحقيق المطالب الوطنية وتمسكها بمبدإ الدفاع المشترك، مما أدى إلى اشتداد الرقابة على الصحف. ونتيجة مواقف الصحف الوفدية القوية أقدمت وزارة صدقي على مصادرة ٢٠ ألف نسخة من العدد الصادر في ٦ مارس ١٩٤٦ من جريدة «الوفد المصري» ثم أغلقتها لنشرها «ما يحرض على الإضراب باعتباره وسيلة للاحتجاج ضد الإمبريالية في مصر وفلسطين»(٥٣).

- أثرت الأحكام العرفية والرقابة على الصحف التي أعلنت بمناسبة حرب فلسطين على قدرة الصحف الوفدية في التعبير عن مواقفها الحقيقية تجاه أحداث الحرب ودور بريطانيا والولايات المتحدة فيها.

- استمرت الصحف الوفدية فى الهجوم على السياسة البريطانية أثناء حكم وزارة الوفد الأخيرة خاصة «المصرى» التى وصف المسئول المختص بالنشر فى السفارة البريطانية ما تكتبه بأنه يمثل خطا عدائيا تجاه بريطانيا(٥٤).

- قامت الصحافة المصرية بدور مهم فى حث الوفد على الإسراع فى إلغاء معاهدة ١٩٣٦ خاصة بعد إعلان النحاس فى خطاب العرش فى نوفمبر ١٩٥٠ استنفاد المعاهدة لكافة صلاحياتها، إلا أن الصحف الوفدية رغم اتفاقها على ضرورة الإلغاء، طالبت بالتريث وأكدت جدية الحكومة فى إلغاء المعاهدة فى التوقيت المناسب وذلك فى إطار الرد على هجوم صحف المعارضة على الوزارة الوفدية التى اتهمتها بالتسويف والمماطلة فى إلغاء المعاهدة.

- وبعد إعلان النحاس إلغاء معاهدة ١٩٣٦ فى ٨ أكتوبر ١٩٥١، احتفت الصحف كافة على اختلاف انتماءاتها السياسية بهذا الإلغاء، وأفردت الصحف الوفدية «المصرى» و«البلاغ» و«صوت الأمة» صفحاتها لوصف جلستى البرلمان وسجلت النص الكامل للبيان الذى ألقاه النحاس فى البرلمان، كما سجلت النصوص الكاملة لمشروعات مراسيم إلغاء المعاهدة(٥٥).

كما حرصت الصحف الوفدية على رصد ابتهاج المصريين بإلغاء المعاهدة ووصف مظاهرات السرور التى عمت أنحاء كثيرة من البلاد كما نشرت برقيات التهنئة والتأييد التى بعث بها عدد من القراء.

- حرصت الصحف الوفدية على تسجيل تعليقات الصحف البريطانية على إلغاء المعاهدة كما تابعت أبعاد الموقف البريطانى القائم على التمسك بالمعاهدة الملغاة وعزمه على إبقاء قواته فى منطقة قناة السويس، ووصفت الانزعاج البريطانى من انسحاب العمال من المعسكرات البريطانية فى المنطقة. واهتمت الصحف الوفدية بإبراز موقف الحكومة الوفدية الداعى إلى عدم التعاون مع القوات البريطانية فى القناة وإبراز المواقف الشعبية الداعية إلى المقاطعة ووقف التعاون مع الإنجليز(٥٦).

- تابعت الصحف الوفدية أحداث الكفاح المسلح ضد الإنجليز فى منطقة القناة وأخذت الصحف تشن هجومها ضد تصرفات الإنجليز وتغذى وتشجع الكفاح وتسوق الأمثلة بشأن جرائمهم واعتداءاتهم على المواطنين وإقدامهم على السلب والنهب(٥٧).

كما أفاضت فى وصف بطولات الفدائيين وانتصاراتهم، كما أبرزت مقاومة قوات

البوليس المصرى رغم الاستفزازات والاعتداءات البريطانية التى تعرض لها رجال البوليس[٥٨].

- لم تستطع الصحافة الوفدية أن ترصد وتحلل أحداث حريق القاهرة ٢٦ يناير ١٩٥٢ بسبب إعلان الأحكام العرفية وفرض الرقابة على الصحف، وهكذا جاءت صحف ٢٧ يناير خالية من الإشارة إلى أحداث الحريق، ومع ذلك تحايلت جريدة «المصرى» على الرقابة فنشرت فى ١٠ فبراير بيان فؤاد سراج الدين حول حوادث الحريق الذى يبرئ فيه نفسه كوزير للداخلية وحكومته من الاتهامات التى نشرتها أخبار اليوم وتدين بها الحكومة الوفدية[٥٩].

ثانياً: الصحافة الوفدية والقصر:

اتسمت معظم هذه الفترة باحتدام الصراع بين الوفد والقصر، وقد شاركت الصحافة الوفدية فى إدارة هذا الصراع بما تسنى لها فى ضوء قوانين الصحافة والمطبوعات التى كانت مطبقة فى ذلك الوقت، والتى تضع عديداً من العراقيل أمام الصحافة لتوضيح مواقفها الفعلية من الملك.

- شهدت وزارة الوفد ١٩٣٦-١٩٣٧ ذروة الخلافات بين الوفد والقصر، رغم عزم الوفد بدء صفحة جديدة فى علاقته مع السراى بعد تولى فاروق عرش مصر، إلا أن الأزمات تتابعت لتقضى على إمكانية الوفاق بين حزب الأغلبية والسراى. بدأت أولى الأزمات عندما اعترض الوفد على فكرة التتويج الدينى للملك فاروق والذى اعتبره الوفد تهديداً للمبادئ الأساسية التى ارتضتها الأمة عقب ثورة ١٩١٩. كما سعى القصر إلى التدخل فى تعيين الوزراء، حيث رفض الملك ترشيح النحاس ليوسف الجندى وزيراً. واعتبرت الصحافة الوفدية أن تدخل القصر فى تعيين الوزراء فيه تجاوز لسلطات الملك الدستورية[٦٠]. أعقب ذلك تدخل القصر فى تعيين رئيس الديوان الملكى دون رغبة الوزارة أو علم منها، مما أثار استياء الصحف الوفدية التى أخذت تشير إلى الدستور وحقوق السلطة التنفيذية، وتؤكد أن وظيفة رئيس الديوان والذى يمثل حلقة اتصال بين القصر والوزارة تستدعى أن يكون شخصًا يحوز رضا الوزارة[٦١]. ثم جاءت أزمة التعيين فى مجلس الشيوخ. كما رفضت السراى توقيع عدد من المراسيم التى قدمتها الوزارة بهدف تعطيل أعمالها. وانتهت هذه الأزمات وغيرها بإقالة القصر لوزارة النحاس وكلف محمد محمود بتشكيل الوزارة الجديدة فى ٢٨ ديسمبر ١٩٣٧ ونالت

هذه الوزارة هجومًا حادا من الصحف الوفدية، أصاب كل ما صدر عنها من قرارات أو مشروعات، خاصة بعد اشتراك الهيئة السعدية المنشقة عن الوفد، فى الوزارة ومع ذلك فإن هجوم الصحافة الوفدية لم يمتد إلى الملك وظل مقتصرًا على الحكومة ورجال الحاشية.

- مثل حادث ٤ فبراير منعطفًا حادا فى العلاقة بين الوفد والقصر. فالملك لم ينس أن وزارة الوفد قد فرضت عليه ضد إرادته ومن ثم كان يتحين الفرص كافة لإثارة القلاقل أمام الحكومة الوفدية، وشهدت هذه الفترة عديدًا من أشكال التدخلات غير الدستورية فى أعمال الوزارة. انتهت بإقالة حكومة الوفد فى أكتوبر ١٩٤٤، وتولى الوزارة الجديدة أحمد ماهر.

- كانت إقالة حكومة الوفد إيذانًا للصحافة المصرية على اختلاف هويتها لتدلى بدلوها فى أسباب وتداعيات حاث ٤ فبراير، حيث أخذت الصحف الوفدية تواجه الهجوم الحاد الذى تعرض له الوفد. وترد على ما يوجه إلى رئيسه من اتهامات. وفى إطار الدفاع عن موقف الوفد، أكدت جريدة «الوفد المصرى» «أن النحاس قبل الحكم لينقذ البلاد من شر داهم وأن ليس فى موقفه ما يشين، بل فيه ما يشرفه». وعدت «المصرى» موقف النحاس فى ذلك اليوم مفخرة وصفحة خالدة. وانتقدت «البلاغ» موقف صدقى وتعرضه لوطنية النحاس(٦٢).

- عاد الوفد بعد إقالته عام ١٩٤٤ إلى صفوف المعارضة ولمدة زادت على خمس سنوات واتسمت هذه الفترة باستمرار الصراع الحاد بين الوفد والقصر. وعبرت الصحافة الوفدية عن هذ الصراع من خلال الهجوم على الحاشية والقصر دون الملك، إلا أن الصحف الوفدية بعد إقال وزارة إبراهيم عبد الهادى واستدعاء حسين سرى لتأليف الوزارة فى منتصف ١٩٤٩ أبدت احتفاءً أكبر بالملك

- ألف الوفد وزارته الأخيرة فى ١٢ يناير عام ١٩٥٠، بعد سنوات طويلة قضاها بعيدًا عن الحكم. ومن ثم كان عليها أن تحارب خصومها من الأحزاب الأخرى بنفس سلاحهم ألا وهو تحييد العلاقة مع القصر وتجنب التحدى السافر للملك والصدام معه(٦٣). وفى الوقت نفسه أفسحت الوزارة الوفدية صدرها بشكل غير مسبوق لحرية الصحافة مما سمح بمناقشة كافة القضايا والمشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وقد نال القصر الكثير من الهجوم والانتقاد من جراء هذه الحرية.

- يعد كثير من المؤرخين أن الأفكار والكتابات التى نشرت فى هذه الفترة قد مهدت لثورة ٢٣ يوليو بما أذاعته عن مساوئ القصر وطغيانه وانحرافات الملك المالية والأخلاقية. وشاركت الصحف الوفدية فى هذا الإطار بالقيام بحملات ضد عائلة الملك وشقيقاته ووالدته والأمراء والنبلاء. كما هاجمت الأمير محمد على هجومًا لاذعًا إظهاراً لقوة الوفد فى التحرش بالأسرة المالكة وتحريض الشعب على السخرية من النظام الملكى، ولم تسلم حاشية الملك من الهجوم حيث أرجعت لها الصحافة الوفدية كثيراً من مساوئ القصر(٦٤).

وفى إطار حرية الرأى والتعبير سمحت الوزارة بتحرك المظاهرات التى كانت تحمل هتافات ضد الملك، بما أوغر صدر القصر تجاه الوزارة الوفدية التى اعتبر أنها تشجع الجماهير ضد الملكية، وكالمعتاد انتهز القصر فرصة حريق القاهرة وإعلان وزارة الوفد للأحكام العرفية فأقالها.

استمرت الصحف الوفدية فى الهجوم على وزارات القصر التى أعقبت إقالة الوفد، خاصة حكومة الهلالى التى أقدمت على التنكيل بالوفد والوفديين، ووصل الأمر إلى اعتقال فؤاد سراج الدين سكرتير الوفد العام وعبد الفتاح حسن وزير الشئون الاجتماعية فى حكومة الوفد الأخيرة(٦٥). وتقوم ثورة يوليو لتنهى الحكم الملكى، وتبدأ سلسلة من الشك والتربص بين رجال الثورة والوفد تنتهى بصدور قرار حل الأحزاب فى يناير ١٩٥٣.

تعليق:

من العرض السابق لأوضاع الصحافة الوفدية بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ يتضح أن حزب الوفد بدأ منذ نهاية الثلاثينيات يهتم بإصدار صحف تكون لسان حاله وتعبر عنه ويضمن استمرار ولائها له ودفاعها عن سياساته، خاصة بعد تعرضه لكثير من الانشقاقات التى خرجت عنه وأدت إلى انضمام عدد من الصحف إلى جبهة المعارضين، وهكذا أصدر «الوفد المصرى» ثم «صوت الأمة». وفى الوقت نفسه كادت تختفى ظاهرة الصحف البديلة أو المؤجرة التى كثيراً ما لجأ إليها الصحفيون الوفديون عند تعطيل صحفهم، ولعل ذلك يرجع إلى استقرار الحياة السياسية والصحفية بدرجة ما بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦(٦٦).

- من خلال القراءة التحليلية للصحف الوفدية يتضح أنها كانت أداة أساسية لحزب الوفد

فى المعارضة السياسية صد ورارات الأقلية، خاصة مع غياب الوفديين عن المجالس النيابية معظم فترات الدراسة وسيطرة حكومات أحزاب الأقلية على أعمال السطة التشريعية استنادًا إلى سلطة الملك فى حل البرلمان وهكذا كانت الصحافة الوفدية هى الأداة الأكثر استقرارًا واستمرارية للتعبير عن المعارضة الوفدية(٦٧).

أدى ذلك إلى بروز ظاهرة رصدها عدد من الباحثين فى تاريخ الصحافة تتعلق بتأثير وضع الوفد فى الحكم أو فى المعارضة على الأداء السياسى والوطنى لصحفه، حيت كانت الصحافة الوفدية أكثر قدرة على التعبير عن المطالب الوطنية وإظهار التشدد فى حقوق البلاد كلما كان الوفد فى المعارضة، فى حين تلجأ هذه الصحف إلى سياسة التهدئة والدعوة إلى صبط النفس خاصة مع الإنجليز أثناء تولى الوفد الحكم.

ومع ذلك فإنه من الإنصاف أن نشير إلى أن الصحافة الوفدية قد حشدت كافة إمكانياتها دفاعًا عن القضايا القومية لمصر والمتمثلة فى الأساس فى الاستقلال والحريات والوقوف فى وجه ديكتاتورية القصر واستبداده. وعلى الرغم من العقبات التى وضعت فى طريقها، سواء من جانب السلطة التنفيذية ممثلة فى وزارات الأقلية التى حكمت مصر معظم الفترة أو من حلال القيود التشريعية والقيود الاقتصادية التى كبلت انطلاقها، فإنها استمرت تناضل مس أجل إعلاء كلمة الحق، مما يجعلها مرآة صادقة لكفاح الشعب المصرى ونصاله للحصول على حقوقه السياسية والاجتماعية.

(٣)
رواد الصحافة الوفدية

ساهمت أقلام كثيرة فى معين الوفد الوطنى ، ولما كان من الصعوبة التأريخ لكل أصحاب هذه الأقلام ، فإنه سيتم اختيار عدد منهم فى ضوء تأثيرهم الصحفى وإضافاتهم السياسية والفكرية فى مصب الصحافة الوفدية .

١ ـ عبد القادر حمزة:

ولد عبد القادر حمزة فى مدينة شبراخيت إحدى مدن مديرية (محافظة) البحيرة عام ١٨٨٠ ، وكان والده محمد أفندى عبد القادر حمزة من موظفى الدولة . تلقى تعليمه التانوى بمدرسة رأس التين الثانوية بالإسكندرية ، ثم انتقل إلى القاهرة والتحق بمدرسة الحقوق الخديوية وتخرج فيها عام ١٩٠١ وعاد إلى الإسكندرية ليمارس المحاماة حتى عام ١٩٠٧ عندما تركها ليمارس الصحافة .

- بدأ حياته الصحفية محررا متطوعا فى جريدة «الجريدة» لسان حال حزب الأمة ، وفى عام ١٩١٠ رأس تحرير جريدة «الأهالى» التى أصدرتها شركة رأسها منصور باشا يوسف وساهم فيها عدد من أعيان الإسكندرية المتحمسين للحركة الوطنية وتعرضت للتعطيل أكثر من مرة وتم إلغاؤها نهائيا فى ١١ مايو ١٩٢٢ فى عهد حكومة عبد الخالق ثروت بعد انضمام الصحيفة وكاتبها للوفد . وبعد تعطيل «الأهالى» أصدر عبد القادر حمزة عدة صحف حتى ظهور صحيفة «البلاغ» فى ٢٨ يناير عام ١٩٢٣ على مبادئ الوفد .
- انتخب نائبا وفديا بمجلس النواب فى عامى ١٩٢٦ و١٩٣٠ عن دائرة حوش عيسى (بحيرة) .
- نجح القصر فى استقطاب عبد القادر حمزة بعد انشقاقه عن الوفد عام ١٩٣٢ ، وأصبح

حمزة وجريدة البلاغ لسانا من ألسنة القصر، وشنت هجومًا حادا على الوفد وصحفه وكتابه ووصفتهم بالحاسيين.

- نال عضوية مجلس الشيوخ (بالتعيين) بعد خروجه عن الوفد، كما منح لقب الباشوية مكافأة له على مواقفه المعادية للوفد(٦٨).

٢- عباس محمود العقاد:

- ولد عباس العقاد فى أسوان فى ٢٨ من يونيو ١٨٨٩ . لم يحصل العقاد إلا على شهادة الابتدائية من مدرسة أسوان الأميرية عام ١٩٠٣، وعقب تخرجه عمل مدرسا فى مدرسة أسوان الأهلية. وفى عام ١٩٠٤ التحق بوظيفة حكومية فى مديرية قنا، ثم انتقل منها إلى الزقازيق ثم إلى القاهرة.

- بدأ اتصال العقاد بالصحافة فور قدومه إلى القاهرة عام ١٩٠٦ حيث نشر بعضًا من إنتاجه الشعرى والأدبى فى صحف اللواء والمؤيد والجريدة.

فى عام ١٩٠٧ عمل العقاد محرراً فى جريدة الدستور التى كان يصدرها محمد فريد وجدى على مبادئ الحزب الوطنى، وبعد توقف الدستور ١٩٠٩ انتقل إلى العمل فى جريدة «البيان» حتى توقفت هى الأخرى، فترك العمل فى الصحافة والتحق بالعمل فى ديوان الأوقاف فى الفترة من ١٩١٢-١٩١٤.

- إلا أنه لم يستطع أن يترك الصحافة طويلا فعمل محرراً لباب الآداب والعلوم بجريدة «المؤيد» التى كان يحررها أحمد حافظ عوض.

- أثناء الحرب العالمية الأولى عاد العقاد إلى أسوان، إلا أنه واصل نشر إنتاجه الأدبى والنقدى فى صحف القاهرة. كما تفرغ لتأليف عدد من الكتب المهمة مثل ساعات بين الكتب والإنسان الثانى وغيرها.

- قبل نهاية الحرب عاد العقاد إلى القاهرة وعمل بإدارة الرقابة على الصحف لفترة قصيرة تركها بعدها وانتقل إلى الإسكندرية ليعمل بجريدة «الأهالى» لعبد القادر حمزة.

- عمل العقاد فى جريدة «الأهرام» محررا ومترجما لفترة انقطع بعدها بسبب ظروف مرضية ألمت به.

ـ طوال العشرينيات عمل العقاد كاتبا بعدد من الصحف التى كانت تعبر عن الوفد، وعرف فى هذه الفترة بأنه كاتب الوفد الأول.

ـ فى أوائل الثلاثينيات عمل فى جريدة «الجهاد» لتوفيق دياب وتعرض للسجن لمدة تسعة أشهر بتهمة العيب فى الذات الملكية عام ١٩٣١.

ـ عمل العقاد كاتبًا أول فى جريدة «روز اليوسف» اليومية التى صدرت فى فبراير عام ١٩٣٥. ونتيجة لكتابات العقاد اللغوية فى جريدة روز اليوسف ضد وزارة توفيق نسيم التى أيدها الوفد أعلن الوفد أن روز اليوسف الجريدة والمجلة لا تعبران عن الوفد، وتحول العقاد إلى الهجوم الشديد على حزب الوفد

ـ فى عام ١٩٣٦ أصدر مع عبد الحميد حمدى جريدة «الضياء» إلا أنها لم تعمر طويلا، وانتقل بعدها إلى الكتابة فى معظم الصحف المعادية للوفد مثل «البلاغ» و«الأساس» التى أصدرتها الهيئة السعدية. كما كتب بانتظام فى غالبية الصحف الثقافية مثل الهلال والثقافة والرسالة والكاتب.

ـ بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ كتب العقاد اليوميات بصحف أخبار اليوم والأخبار وآخر ساعة حتى وفاته فى مارس ١٩٦٤(٦٩).

٣ ـ محمد توفيق دياب:

ـ ولد محمد توفيق دياب عام ١٨٨٨ بقرية سنهوه البرك التابعة لمدينة منيا القمح بمديرية الشرقية، التحق بكتاب القرية لحفظ القرآن، ثم التحق بمدرسة الجمالية فى القاهرة وحصل منها على الشهادة الابتدائية، وبعدها التحق بالمدرسة الخديوية الثانوية ثم تركها إلى مدرسة حرة حصل منها على الشهادة الثانوية.

ـ التحق بمدرسة الحقوق العليا، ثم تركها وسافر إلى لندن حيث قضى بجامعتها خمس سنوات تنقل خلالها بين مختلف العلوم حيث درس الأدب والخطابة والفلسفة والتاريخ والاقتصاد والروحانيات. عاد من لندن عام ١٩١٦ حيث قام بتدريس فن الإلقاء والخطابة فى الجامعة الأهلية، ثم الجامعة المصرية حيث ترقى فى المناصب الجامعية إلى مدير للجامعة عام ١٩٢٥ وحتى عام ١٩٢٨.

ـ بدأ حياته الصحفية وهو طالب فى لندن حيث كان يرسل بمقالاته إلى صحف اللواء والجريدة.

ـ وبعد عودته إلى مصر اتجه بمقالاته إلى حريدة المقطم ثم إلى جريدة الأهرام وأخيرا إلى الأخبار لصاحبها أمين الرافعى.

ـ انضم إلى حزب الأحرار الدستوريين وعمل بجريدة السياسة عقب صدورها عام ١٩٢٢ وحتى عام ١٩٢٨، عندما استقال من عمله فى الجامعة وفى الجريدة ليصدر عدداً من الصحف ليهاجم بها وزارة محمد محمود بسبب اعتدائها على الدستور، وتعطلت صحفه الواحدة إثر الأخرى.

ـ انضم إلى الوفد فى نوفمبر ١٩٢٨ وأصدر صحيفتى اليوم والجهاد على مبادئ الوفد.

ـ أصبحت «الجهاد» صحيفة الوفد الأولى خاصة بعد حروج البلاغ عن الوفد. وتوقفت عن الصدور لأسباب مالية بعد عددها الصادر فى ٢٨ فبراير ١٩٣٨ خاصة مع توتر العلاقات بين توفيق دياب وبعض زعماء الوفد . ومع ذلك تم دمجها فى جريدة «كوكب الشرق» لمدة قصيرة لتصدرا باسم «الوفد المصرى»، ثم انفصل توفيق دياب بـ«الجهاد» حتى تقرر إعلاقها نهائيا فى أغسطس ١٩٣٩ .

ـ بعد إغلاق «الجهاد» واصل توفيق دياب التعبير عن آرائه فى الأحداث التى تشهدها البلاد من خلال الكتابة المنتظمة فى عدد من الصحف.

ـ اختير عام ١٩٥٤ عضوا بمجمع اللغة العربية ورأس لجان العلوم الفلسفية والاجتماعية، والآثار والعمارة، وألفاظ الحضارة(٧٠).

٤ ـ أحمد حافظ عوض:

ـ ولد أحمد حافظ عوض فى مدينة دمنهور فى العاشر من ديسمبر عام ١٨٧٤، وتنقل فى عدة مدارس من بينها المدرسة التحهيزية، وفيها أنشأ أول صحيفة كان يكتبها ويطبعها على الفالوذج. وبعد حصوله على الشهادة الثانوية عام ١٨٩٧، التحق بمدرسة المعلمين

ـ ألف رواية بعنوان «اليتيم» عام ١٨٩٨ نشرتها «المؤيد» وتوسط له الزعيم مصطفى كامل لدى الشيخ على يوسف صاحب المؤيد ليعمل مترجما بالجريدة، وتم دلك فى شهر مايو ١٨٩٨ مقابل أربعة جنيهات شهريا

ـ تولى إدارة تحرير مجلة «الموسوعات» الأدبية فى نوفمبر ١٨٩٨

- عمل مترجما بديوان الخديو عباس فى رحلاته داخل البلاد وخارجها.

- أصدر أحمد حافظ عوض مع محمد مسعود صحيفة أسبوعية ساخرة فى ٨ مارس ١٩٠٧ أطلق عليها «ها.. ها.. ها». وفى العدد التالى الصادر فى ١٥ مارس تحول الاسم إلى «خيال الظل» صحيفة سياسية ساخرة، ولم تستمر طويلا حيث توقفت عام ١٩٠٨.

- ثم أصدر بالاشتراك مع محمد مسعود أيضا صحيفة «المنبر» عام ١٩٠٨ واختفت هى الأخرى أوائل عام ١٩٠٩ ليعود إلى جريدة «المؤيد». واستمر فى العمل بها حتى قيام الحرب العالمية الأولى وتحديد إقامته فى الإسكندرية بأمر من السلطات البريطانية بسبب علاقته بالخديو عباس.

- بعد انتهاء الحرب وقيام ثورة ١٩١٩ شارك مع عبد القادر حمزة فى تحرير «الأهالى» وفى جريدة «المحروسة»، وغيرهما.

- أصدر جريدة «كوكب الشرق» فى ٢١ سبتمبر ١٩٢٤، على مبادئ الوفد، وعلى صفحاتها هاجم حكومات الأقلية والتدخلات البريطانية مما أدى إلى تعطيلها عدة مرات.

- انتخب عضوا فى مجلس النواب وعضوا فى مجلس الشيوخ كما انضم إلى عضوية المجمع اللغوى سنة ١٩٤٢ وتوفى فى ٢٩ ديسمبر ١٩٥٠(٧١).

٥- الدكتور محمد مندور:

ولد محمد مندور فى ٥ يوليو عام ١٩٠٧ فى كفر مندور من أعمال مركز منيا القمح فى محافظة الشرقية. ذهب إلى كتاب القرية ثم التحق بمدرسة الألفى الابتدائية بمنيا القمح وبعد حصوله على الشهادة الابتدائية عام ١٩٢١، التحق بمدرسة طنطا الثانوية، ثم فصل من المدرسة بعد تزعمه المظاهرات التى قامت ضد الإنجليز وحكومة زيوار التى خلفت وزارة سعد زغلول إثر مقتل السردار لى ستاك، إلا أنه نال البكالوريا بتفوق عام ١٩٢٥. والتحق بكلية الحقوق فى الجامعة المصرية إلى أن أقنعه د. طه حسين بالالتحاق بكلية الآداب وحصل على ليسانس الآداب من قسم اللغة العربية عام ١٩٢٩ وكان ترتيبه الأول.

ثم حصل على ليسانس الحقوق عام ١٩٣٠، وأوفدته كلية الآداب فى بعثة إلى باريس

حيث التحق بالسربون وحصل منها على ليسانس فى اللغة اليونانية وآدابها واللغة الفرنسية وآدابها، كما حصل على دبلوم الاقتصاد السياسى والتشريع المالى من كلية الحقوق بجامعة باريس. وعاد إلى مصر عام ١٩٣٩. وفى عام ١٩٤٣ حصل على درجة الدكتوراه من جامعة القاهرة بمرتبة الشرف الأولى.

ـ فى عام ١٩٤٤ استقال من الجامعة ليعمل مديرا لتحرير جريدة «المصرى» الوفدية إلا أنه لم يستمر فيها سوى ثلاثة أشهر بعد خلاف بينه وبين صاحبها محمود أبو الفتح

ـ رأس تحرير جريدة «الوفد المصرى» فى فبراير ١٩٤٥، وجمع حوله من خلالها عدداً من الشباب التقدميين وجعل يفضح فيها الاستعمار السياسى والاقتصادى والاستغلال الإقطاعى. مما أدى إلى إغلاق جريدة «الوفد المصرى» فى عهد إسماعيل صدقى بحجة محاربة الشيوعية.

ـ أعطى صدقى الوفد رخصة بجريدة جديدة باسم «صوت الأمة» مشترطا ألا يكون محمد مندور رئيسا لتحريرها، وقبل الوفد هذا الشرط، وإن ظلت مقالات مندور تنشر بها، حتى سقطت وزارة صدقى فعاد لرئاسة تحرير الجريدة.

ـ فى عام ١٩٤٨ قيد نفسه بنقابة المحامين وافتتح مكتبا للمحاماة بالإضافة إلى عمله فى «صوت الأمة».

ـ فى عام ١٩٥٠ انتخب عضوا فى مجلس النواب عن دائرة السكاكينى.

ـ بعد توقف «صوت الأمة» أخذ ينشر مقالاته فى البلاغ. وبعد ثورة يوليو كتب فى صحف «الجمهورية»، «الشعب»، «روز اليوسف».

ـ توفى عام ١٩٦٥ وكان يتولى فى ذلك الوقت منصب رئيس قسم الأدب الدرامى بمعهد الفنون المسرحية(٧٢).

٦ـ محمود أبو الفتح:

ولد فى ٢٤ أغسطس ١٨٩٤ بالإسكندرية، آمن بمبادئ الحزب الوطنى وهو ما زال تلميذا فى مدرسة رأس التين بالإسكندرية، التحق بمدرسة الحقوق إلا أنه طرد منها نهائيا بسبب اشتراكه فى مظاهرة وهتافه ضد الإنجليز.

ـ فى عام ١٩١٤ التحق بجريدة «وادى النيل» لمحمد الكلزة مترجما ومحررا.

- رافق الوفد المصرى فى باريس ١٩٢٠ .

- أصدر جريدة «الأفكار» لصاحبها أبو العينين بدر عام ١٩٢٠ على مبادئ الوفد، واستمر فى تحريرها لمدة ستة أشهر حتى أغلقتها السلطات البريطانية .

- فى عام ١٩٢٤ أصدر جريدة «الجمهور» واستمرت عاما إلى أن أغلقت بسبب مصاعب مادية .

- عمل محررا فى جريدة «السياسة» لمدة قصيرة، ثم انتقل منها إلى الأهرام وشارك فى إصدار جريدة «المصرى» عام ١٩٣٦ مع محمد التابعى وكريم ثابت، حتى انفرد بها أوائل عام ١٩٣٩ واحتلت المكانة الأولى بين الصحف الوفدية .

- شارك الإخوة أبو الفتح (محمود وحسين ومحمد وأحمد) فى تسيير أمور جريدة «المصرى» .

- فى عام ١٩٤٦ تولى أحمد أبو الفتح رئاسة تحرير «المصرى» وحتى تعطيلها عام ١٩٥٤(٧٣) .

- قدم محمود أبو الفتح وحسين أبو الفتح فى ٢٨ أبريل ١٩٥٤ إلى محكمة الثورة التى أصدرت فى ٥ مايو ١٩٥٤ حكما بسجن محمود أبو الفتح لمدة عشر سنوات ومصادرة أمواله وسجن حسين أبو الفتح ١٥ عاما مع وقف التنفيذ، إلا أن محمود أبو الفتح لم ينفذ العقوبة بسبب وجوده فى أوروبا فى ذلك الوقت، وظل مقيما خارج مصر حتى وفاته، كما هاجر أحمد أبو الفتح رئيس تحرير المصرى إلى خارج البلاد .

الهــوامــش

(١) انظر.

- خليل صابات وآخرون. حرية الصحافة فى مصر ١٧٩٨ - ١٩٢٤ (القاهرة، مكتبة الوعى العربى ١٩٧٣) ص٣١١

- عبد الرحمن الرافعى - ثورة ١٩١٩، ط٣ (القاهرة، دار الشعب ١٩٦٨) ص٢٦

(٢) محمد أنيس السيد رجب حراز - التطور السياسى للمجتمع المصرى (القاهرة. دار النهضة العربية، د ت) ص٢٢

(٣) محمد أنيس. دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩، ط١، ج١ (القاهرة، الأنجلو المصرية: ١٩٦٣) ص١٤٣

(٤) المرجع السابق، ص١٥٣

(٥) المرجع السابق، ص١١١.

(٦) نجوى كامل. الصحافة الوفدية وموقفها من القضايا الوطنية ١٩١٨، رسالة دكتوراه (كلية الإعلام - جامعة القاهرة، ١٩٨٨) ص٦٩.

(٧) محمد أنيس. دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩، مرجع سابق ص١٠٠.

(٨) النظام ٨/ ٤/ ١٩٢١ - الرئيس وجريدة النظام، ص٢

(٩) النظام ٢/ ١/ ١٩٢٠ - هل فى مطالبنا شكوى، مصطفى صبرى، ص٢.

(١٠) النظام ٢٦/ ١/ ١٩٢٠ - على قاعدة الاستقلال - سيد على ص١

(١١) النظام ٣٠/ ١/ ١٩٢٠ - المصريون قضاة قضيتهم - سيد على ص١

(١٢) وادى النيل ٢٥/ ٤/ ١٩٢٠ - الأمة وكلت وفدها، ص١.

(١٣) وادى النيل ٢/ ٦/ ١٩٢٠ - الاستقلال التام الحق، ص٣

(١٤) وادى النيل ١٣/ ٦/ ١٩٢٠.

(١٥) مصر ١١/ ٤/ ١٩١٩ - الوفد المصرى، ص١

(١٦) محمد أنيس - دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ - مصدر سابق، ص١١

(١٧) الأخبار ١٧/ ٥/ ١٩٢٠ - ثقتنا فى الوفد - أمين الرافعى، ص٢

(١٨) محمد أنيس - دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ - مرجع سابق، ص٢٤٥

(١٩) المرجع السابق، ص١٠٨.

(٢٠) المرجع السابق، ص٢٣٩

(٢١) المرجع السابق، ص٢٤٣

(٢٢) وادى النيل: ٥/ ٨/ ١٩٢١ - سعد لا يهدم، ص١.

(٢٣) الأهالى ١٣/ ٩/ ١٩٢١ـ فى ساعة الخطر تلتئم صفوف الصادقين - عبد القادر حمزة، ص١ .
(٢٤) المنبر . ١٠/ ٧/ ١٩٢١ـ قرار الأهالى، ص٣
(٢٥) المنبر ٢/ ١١/ ١٩٢١ـ لا تتحاجوا بالباطل ـ عبد القادر حمزة، ص١
(٢٦) المحروسة ١٤/ ١/ ١٩٢٢ - العهد الجديد لجريدة المحروسة ـ عبد القادر حمزة، ص٣
(٢٧) انظر . المحروسة ١٤/ ١/ ١٩٢٢ـ عبد القادر حمزة، ص١
ـ المحروسة ١٩/ ١/ ١٩٢٢
ـ المحروسة ٢٠/ ١/ ١٩٢٢
(٢٨) المحروسة : ١٦/ ١/ ١٩٢٢ـ أحمد حافظ عوض، ص١
(٢٩) النظام ١٢/ ٥/ ١٩٢٢ قرار تعطيل الأهالى .
(٣٠) إبراهيم عبده تطور الصحافة المصرية، ط٤ (القاهرة/ سجل العرب-١٩٨٢)، ص٢١٣
(٣١) روز اليوسف ٢٧/ ١٠/ ١٩٢٧ ـ روز اليوسف فى عامها الثالث، ص٣
(٣٢) نجوى كامل، مرجع سابق، ص٣٣٦.
(٣٣) الساعة ٢٣/ ٩/ ١٩٢٨ ـ تعطيل جريدة البلاع، ص٣
(٣٤) مصر الحرة ٢٧/ ٨/ ١٩٢٩ تعطيل جريدة البلاغ، ص٣
(٣٥) عبد العظيم رمضان ـ تطور الحركة الوطنية ١٩١٨ ـ ١٩٣٦، ط٢، (القاهرة، مكتبة مدبولى : ١٩٨٣) ص٧٢٢.
(٣٦) نجوى كامل، مرجع سابق، ص١٠٢
(٣٧) روز اليوسف، مرجع سابق ٦/ ٣/ ١٩٣٣
(٣٨) السيد محمد سلامة، مجلة آخر ساعة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام ـ جامعة القاهرة، ص٢٧، آخر ساعة ١٤/ ٧/ ١٩٧٤)
(٣٩) نجوى كامل، مرجع سابق، ص١١٠
(٤٠) طارق البشرى : الحركة السياسية ١٩٤٥ـ١٩٥٢ الهيئة المصرية للكتاب، ص١٤٦، ١٩٩٢ .
ـ نقلا عن حسنى نصر : صحافة المعارضة فى مصر، دراسة فى المفهوم التاريخى خلال الفترة من ١٩٢٤ـ١٩٥٤ رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام ـ جامعة القاهرة، ١٩٩٥، ص٩٧ .
(٤١) سهير إسكندر : جريدة المصرى والقضايا الوطنية، ١٩٣٦ـ١٩٤٦، ط١ سجل العرب، القاهرة ١٩٨٦، ص٢٣ .
(٤٢) سهير إسكندر : الصحافة المصرية والقضايا الوطنية ١٩٤٦ـ١٩٥٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢، سلسلة تاريخ المصريين، ص٧٩ـ٨٢
(٤٣) ناهد أبو العيون صحيفة الجهاد، رسالة ماجستير، غير منشورة ـ كلية الإعلام ـ جامعة القاهرة ١٩٧٨، ص٥٣٣ ـ ٥٣٦ نقلا عن سعيد بجيدة الصحافة المصرية والقضية الوطنية ١٩٣٥ـ١٩٤٥، مكتبة ظافر، الزقازيق، ١٩٩٩، ص٥٩ .
(٤٤) سعيد بجيدة مرجع سابق، ص٦١ .
(٤٥) سعيد بجيدة مرجع سابق، ص٥٦ .
(٤٦) نجوى كامل . موقف الصحفى أبو الخير نجيب من القضايا السياسية المثارة فى الفترة من يوليو ١٩٥٢ وحتى نهاية أزمة مارس ١٩٥٤، ١٩٩٨ مطبعة الإيمان ـ القاهرة، ص١٥ .

(٤٧)إسماعيل محمد رين الدين، الطليعة الوفدية والحركة الوطنية، ١٩٤٥ ـ١٩٥٢، ص٣٣، ٣٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩١ .

(٤٨) محمد فريد حشيش، حزب الوفد ١٩٣٦ ـ١٩٥٢، الحرء الثانى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩، ص٦

(٤٩) سعيد محيدة· مرجع سابق ص١٩٠

(٥٠) سعيدة بجيدة: مرجع سابق، ص١٩٩ ـ ٢٠٠ .

(٥١) انظر سهير إسكندر· جريدة المصرى ص٣٦ ـ ٤٦، ص٣٥، ٣٦ ـ سعيد محيدة، ص٢٣٦

(٥٢) سعيد بجيدة· مرجع سابق، ص٢٣٩ .

(٥٣) لطيفة سالم، الصحافة والحركة الوطنية ١٩٤٥ ـ١٩٥٢، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧)، ص١٩ ـ٢٠

(٥٤) المرحع السابق، ص٣٤ .

(٥٥) حسنى نصر الصحيفة كوثيقة تاريحية، دراسة تطبيقية على الكفاح المسلح فى القنال ١٩٥١ وحريق القاهرة ١٩٥٢، رسالة ماحستير غير منشورة، ١٩٨٩، ص٢٧٧ـ ٢٨٠ .

(٥٦) المصدر السابق

(٥٧) لطيفة سالم: المرجع السابق ص١٠٧ .

(٥٨)حسنى نصر. المرجع السابق، ٣٦٠

(٥٩) حسنى نصر. المرجع السابق، ص٤٠٦

(٦٠) محمد فريد حشيش. حرب الوفد، ١٩٣٦ ـ١٩٥٢، جـ٢، (القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب· ١٩٩٩) ص٢٠ .

(٦١) سامى أبو النور دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر ١٩٣٧ ـ١٩٥٢، (القاهرة مكتبة مدبولى. ١٩٨٨) ص٧٨ .

(٦٢) سعيد محيدة، مرجع سابق، ص٢٦٠

(٦٣) سامى أبو النور مرجع سابق، ص٣٩٠ .

(٦٤) محمد فريد حشيش، مرجع سابق، ص١٢٥ .

(٦٥) محمد فريد حشبش، مرجع سابق ص٣٥٥

(٦٦) حسنى نصر. صحافة المعارضة فى مصر ـ رسالة دكتوراه غير مشورة، كلية الإعلام ـ جامعة القاهرة، ١٩٩٥، ص١٧٥

(٦٧) حسنى نصر. مرجع سابق ص١٩٥ـ١٩٦ .

(٦٨) عواطف عبد الرحمن: رواد الصحافة المصرية ـ عير مشور، ص١٤ـ١٦ .

(٦٩) المرحع السابق نفسه، ص٢٤ـ٢٦ .

(٧٠) انظر ـ ناهد أبو العيون: صحيفة الحهاد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام ـ جامعة القاهرة ١٩٧٨

(٧١) أحمد حسين الطماوى· فصول من الصحافة الأدبية (القاهرة، دار الفرحاتى. ١٩٨٩)

(٧٢) عواطف عبد الرحمن: مرجع سابق، ص٤٧ ـ ٤٩ .

(٧٣) سهير إسكندر· جريدة المصرى، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٨٢

الطليعة الوفدية
وجه تقدمى للوفد

لمعى المطيعى

أما قبل:

اشتعل أتون الحرب العالمية الثانية من عام ١٩٣٩ حتى عام ١٩٤٥ . انقسمت الدول الكبرى إلى جبهتين الأولى . . إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى. وعرفت هذه الجبهة باسم «الحلفاء» أما الجبهة الثانية فتتكون من ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية واليابان وتركيا. وعرفت هذه الجبهة باسم «المحور» وأنهكت الحرب الدول الرأسماليه والديمقراطيات الرأسمالية فى غربى أوروبا. وخرجت دول المحور منكسرة ومهزومة. والظاهرة الجديدة بالتأريخ تتمثل فى بزوغ نجم «الاتحاد السوفيتى» وتصاعد دوره وتأثيره وظهور دول الديمقراطيات الشعبية فى شرقى أوروبا. وكذلك ظهور «الولايات المتحدة الأمريكية» كقوة زاحفة لترث الإمبراطوريات الرأسمالية السابقة .

ونشأت وضعية جديدة . . بداية للصراع الأنجلوأمريكى، وبداية للحرب الباردة بين أمريكا والاتحاد السوفيتى، وتوجه شعوب البلدان التى كانت تحت سيطرة الدول الكبرى نحو التحرر من السيطرة الاستعمارية وبوسائل جديدة منها الكفاح المسلح ضد قوى الاحتلال، وبداية ما عرف بمنظمة «الأمم المتحدة»، والربط بين مبادئ التحرر والعدل الاجتماعى .

مصر:

حملت الحرب العالمية الثانية إلى مصر شعارات العدل الاجتماعى بتأثير تقدم الاتحاد السوفيتى وتأثر الجماعات المؤيدة لألمانيا وإيطاليا فى مصر بهزيمة النازية والفاشية .

وازداد عدد الجيوش التابعة للإمبراطورية البريطانية، وازدادت حوادث استفزاز قوات الاحتلال لجماهير الشعب المصرى. . ونشأت فئة من الرأسمالية الطفيلية ممثلة فى «أغنياء الحرب» وفئة أخرى عريضة من العاملين فى معسكرات جيوش الإمبراطورية البريطانية. وكان نحو ثلثى مساحة الأراضى الزراعية ـ فى مصر ـ يتركز فى أيدى كبار الملاك. وغالبية الفلاحين من صغار الملاك. وكانت النسبة الكبيرة من الدخل القومى تذهب إلى كبار الملاك والرأسماليين وتفاقم سوء توزيع الثروات.

الوضعية الجديدة:

ومع تزايد الاستفزازات بين جماهير الشعب وقوات الاحتلال البريطانى، ارتفعت شعارات التحرر الوطنى. وقامت صحافة «الوفد» بدور تاريخى فى بلورة الشعارات الجديدة. ورفعت جريدة «الوفد المصرى» سنة ١٩٤٥ شعارات ثلاثة.

* الديمقراطية السياسية * العدالة الاجتماعية * استقلال وادى النيل.

وتبلورت المواقف السياسية فى:

* المطالبة بالاستقلال التام * جلاء المحتلين بلا معاهدات أو تحالفات * تعزيز التضامن بين العرب * الاهتمام المتزايد بالقضية الفلسطينية * مواجهة زحف الاستعمار الأمريكى على مصر والمنطقة العربية * تزايد الهجوم على الرأسمالية الكبيرة المرتبطة برأس المال الأجنبى.

ونشرت «الوفد المصرى» سنة ١٩٤٥ سلسلة مقالات بعنوان «الباشوات الرأسماليون». وواصل الدكتور محمد مندور مقالات الديمقراطية الاشتراكية. وارتفع صوت «الدكتور عزيز فهمى» بداية من ٢٩ يناير ١٩٤٦ ضد الرجعية وأعداء الديمقراطية وضد الموالين للقصر والاحتلال. ووضع «أحمد أبو الفتح» جريدة «المصرى» أمام أقلام «إبراهيم طلعت ومحمد رفيق الطررى ومصطفى موسى» ومجموعة من أقلام اليساريين المتعاطفين مع الوفد والمعترفين بقيادته للحركة الوطنية (سعيد خيال ونعمان عاشور ومحمود عبد المنعم مراد وعبد الرحمن الشرقاوى وسعد مكاوى. . وغيرهم).

لجان الطلبة الوفديين:

واهتم الوفد بتشكيلات الطلبة فى المدارس والجامعة والأزهر، وهم فى مجموعهم

يشكلون أنشط قطاع الطبقة الوسطى. وانتشرت لجان الطلبة الوفديين وتكونت منهم شريحة نضالية تزعج قوات الاحتلال والقصر وأحزاب الرجعية. وإلى جانب لجان الطلبة الوفديين كانت هناك لجان لطلبة الإخوان المسلمين، ولجان سرية للمنظمات اليسارية. وأخذ الوفد ينظم صفوف الطلبة الموالين له. وتكون «اتحاد حريجى الجامعات» تحت قيادة «حسين دياب» وهو وفدى معروف بوفديته.. ومنذ عام ١٩٤٤ بدأت شخصية طالب الهندسة «مصطفى موسى» كشخصية طلابية وفدية.. وظهر أيضا «مصطفى مؤمن» كعنصر بارز من طلاب الإخوان المسلمين. ومن الطريف أن مصطفى مؤمن تأثر بالفكر الماركسى فى مرحلة مقبلة من حياته. وكان هناك «أمين عبد المؤمن» الموالى لمكرم عبيد باشا وحزبه الصغير (الكتلة الوفدية) وقد أخذ مكرم باشا والكتلة والطلبة المنتمون إليها فى المدارس والجامعة يتحالفون مع الطلاب الوفديين. وأما الطلبة الوفديون فقد تحلقوا حول طالب الهندسة «مصطفى موسى» الذى كان يتمتع بشخصية قيادية وقدرته على الخطابة والإقناع وبفكره السياسى الواسع.. وظل وفديا مخلصا ومؤمنا بقيادة «مصطفى النحاس». وتحت ضغط القوى الشعبية تم رفع الرقابة عن الصحف فى ٩ يونيو ١٩٤٥ وإلغاء الأحكام العسكرية فى أكتوبر ١٩٤٥. وفى أول نوفمبر ١٩٤٥ خرج طلاب المدارس فى القاهرة بمظاهرة ضخمة سارت إلى جامعة فؤاد الأول بالجيزة. واستمر الإضراب يوم ٢ نوفمبر فى (ذكرى وعد بلفور) تعاطفا مع فلسطين. وفى ديسمبر ١٩٤٥ قرر الطلاب الوفديون والمتعاطفون معهم من اليساريين والمستقلين إعلان تشكيل «اللجنة التنفيذية العليا للطلبة» واختيار «مصطفى موسى» رئيسا لها. وأصدر «اتحاد خريجى الجامعة بقيادة الوفدى حسين دياب» بيانا وطنيا. وعقد الطلبة اجتماعا جماهيريا بمقر جمعية الشبان المسلمين أسفر عن إصدار قرار بتنظيم مسيرة فى ٩ فبراير ١٩٤٦. وكانت «اللجنة التنفيذية العليا للطلبة ـ وفدية» قد رتبت صفوفها بقيادة «مصطفى موسى» و«عبد المحسن حمودة وكيلا» واختير للسكرتارية التنفيذية «سيد إبراهيم بكار» وللسكرتارية «أحمد عبد الجواد وهبة». ومن أعضاء اللجنة «أحمد كمال عبد الرازق، وعبد الرءوف أبو علم، ووجيه راضى، وأمين الكاشف، ورفيق عبده، وفخري مفتاح».

اللجنة الوطنية العليا للطلبة والعمال:

كان يوم التاسع من فبراير ١٩٤٦، يوما بارزا فى تاريخ الحركة الطلابية المصرية إذ اندفع آلاف من طلاب المدارس الثانوية بالقاهرة إلى الحرم الجامعى. وخرج الطلاب المتظاهرون قاصدين عبور النيل عن طريق «كوبرى عباس». وحدثت الواقعة المشهورة فى

تاريخنا الحديث باسم «حادث كوبرى عباس» . وقادت اللجنة التنفيذية العليا للطلبة (وفدية) تحركات اللجان الطلابية ضد الاحتلال والقصر وحكومة «محمود فهمى النقراشى» التى سقطت فى ١٥ فبراير وتولى «إسماعيل صدقى باشا» وزارته الثالثة (١٦ فبراير ـ ٩ ديسمبر ١٩٤٦) .

وفى ١٧ فبراير ١٩٤٦ (اليوم التالى لتشكيل حكومة صدقى باشا) أصدرت «اللجنة التنفيذية العليا للطلبة ـ وفدية» ميثاقا وطنيا بالمطالب التالية .

ـ جلاء القوات البريطانية من جميع أراضى وادى النيل .

ـ تحرير البلاد من العبودية الاقتصادية .

ـ تشكيل اتحاد عام للطلبة المصريين .

وفى تلك الفترة (فبراير ١٩٤٦) ظهرت الدعوة إلى توحيد جهود الطلبة والعمال . وفى مدرج بكلية الطب تم الإعلان عن قيام «اللجنة الوطنية العليا للطلبة والعمال» . اختيرت لها سكرتارية عن العمال : «حسين كاظم وسيد على عبد العال» وعن الطلبة «عبدالرءوف أبو علم وأمين الكاشف ـ وفد» ومن الطلبة المستقلين «فؤاد محيى الدين» ومن الطالبات «عنايات المنيرى ـ ماركسية» ثم انضمت إلى اللجنة «لطيفة الزيات» بعد تنحى «سعد زهران ـ ماركسى» لعمل توازن بين مندوبى المنظمات الماركسية . وصدر بيان من اللجنة التى كانت بمثابة «جبهة وطنية» بإعلان يوم «٢١ فبراير» يوم إضراب عام لجميع فئات الشعب .

٢١ فبراير ١٩٤٦:

كانت الجبهة الجديدة أو «اللجنة الوطنية للطلبة والعمال» قوة دافعة لجموع الشعب للمطالبة بالجلاء . وعمت الجموع روح وطنية أعادت إلى الأذهان مظاهرات عامى ١٩١٩ و١٩٣٥ . وتصدت القوات الإنجليزية للمظاهرات فى ميدان «الإسماعيلية» بالقاهرة ـ ميدان التحرير حاليًا ـ واقتحمت السيارات الإنجليزية حشود المتظاهرين . وأطلق الجنود الإنجليز الرصاص على المتظاهرين من ثكنات قصر النيل (مبنى هيلتون والجامعة العربية حاليًا) وسقط (٢٣ قتيلا) وأصيب (١٢٨) . وأعلنت حكومة «إسماعيل صدقى» منع المظاهرات والاجتماعات .

ولكن جموع الطلبة والعمال فى الإسكندرية خرجت فى مظاهرات عارمة فى ٤ مارس

١٩٤٦ . وتصدت لها القوات الإنجليزية وسقط (٢٨ قتيلا و٣٤٢ جريحا) . دخل عام (١٩٤٦) تاريخنا الحديث تحت اسم (ثورة ١٩٤٦) حسب تعبير «إبراهيم عامر» فى كتابه «ثورة مصر القومية» وانتفاضة ١٩٤٦ حسب تعبير أحمد عبد الله (الطلبة والسياسة فى مصر) .

قضية الشيوعية الكبرى:

وتحركت الدوائر الاحتلالية والرجعية ممثلة فى شخص «إسماعيل صدقى باشا» وشن حملته ضد صحف الوفد فأغلقها، وضد العناصر القيادية فى «اللجنة التنفيذبة العليا» وعلى رأسهم «مصطفى موسى» فاعتقلهم ومجلة «الفجر الجديد» التى أصدرتها منظمة ماركسبة فى ١٦ مايو ١٩٤٥ فأغلقها واعتقل العاصر الفاعلة فيها . وأعلق المكتبات التى زعم صدقى باشا أنها تروج الكتب الماركسية وطارد دور الثقافة والبحوت بالحجة نفسها .

وكانت حملة شعواء وعشوائية . على سبيل المتال اعتقل «محمد زكى عبد القادر» واتهمه بالترويج للمبادئ التيوعية، وأن التيوعى اليهودى «هنرى كورييل» حرضه لنتر الشيوعية عن طريق العالم الأزهرى «إبراهيم أبو الخشب» . ومن الطريف عندما كنت أكتب حلقة عن «محمد زكى عبد القادر» فى موسوعتى (هذا الرجل من مصر) وكان «الشيخ إبراهيم أبو الخشب» على علاقة ودودة بى وكان يزورنى فى مكتبى وهو يتابع نشر كتابه (تاريخ الأدب العربى) وسألته عن علاقته بهنرى كورييل ومحمد زكى عبد القادر . وكانت الحقيقة على الوجه التالى: فى فجر ١١ يوليو ١٩٤٦ كان بوليس «إسماعيل صدقى» يدخل بيت «محمد زكى عبد القادر» المحرر بالأهرام وصاحب ورئيس تحرير «مجلة الفصول» . وقال وكيل النيابة «حسين ركى» للكاتب الكبير أنت متهم بالعمل على قلب نظام الحكم وتم حبسه أربعة أيام وجددت النيابة الحبس ١٤ يوما . واستدعاه رئيس البيابة «مصطفى حسنى» وواجهه بتقرير القلم السياسى والذى جاء فيه أن «هنرى كورييل» الداعية الشيوعى المعروف طلب منه تكوين خلية شيوعية بالأزهر . وأن «محمد زكى عبدالقادر» طلب من «إبراهيم أبو الخشب» تكوين هذه الخلية . وكان حاضرا غرفه التحقيق «الشيخ إبراهيم أبو الخشب» الذى أكد للمحقق أنه لم ير «محمد زكى عبد القادر» إلا يوم التحقيق معهما وأكد الرواية نفسها «محمد زكى عبد القادر» ولم يكن أحد منهما يعرف «هنرى كورييل» فى حياته .

وفسر لى «الشيخ إبراهيم أبو الخشب» موقف بوليس صدقى ورواياته المكذوبة بأن «أبو الخشب» كان من الموالين للوفد. . فأراد «صدقى باشا» النكاية بالوفد.

والآن هذه فرصة للرد على روايات عن العلاقة بين الوفد والمنظمات الشيوعية لم يحدث أن انضم أى تنظيم شيوعى للوفد. ولم ينضم أى تشكيل وفدى لأى تنظيم شيوعى. وكل الذى حدث هو أن «الوفد» بحكم تكوينه كتحالف شعبى واسع أتاح الفرصة لعناصر غير وفدية أن تمارس إبداء آرائها على صفحات جرائد الوفد كالوفد المصرى وجريدة المصرى وصوت الأمة والبلاغ والنداء فيما بعد. وكان هذا التعاون الصحفى واضحا فى تجربة «مجلة رابطة الشباب» لسان حال «الطليعة الوفدية» كما سنوضح فى حينه وأحد الذين أرخوا لـ«يسار الوفد» «د. محمد فريد حشيش» قال فى كتابه (حزب الوفد ٣٦ ـ ١٩٥٢) الجزء الأول ص ٢٤٢ ـ٢٤٣ : «استمرت الطليعة الوفدية فى نشاطها داخل الوفد فأصدرت عدة بيانات وقرارات كان من شأنها بلورة الأفكار الحريئة التقدمية فى الحزب. . » هذه فقرة صحيحة تاريخيا ولكن الخطأ الذى وقع فيه «د. محمد فريد حشيش» جاء عندما استمر فى الحديث وقال «ص٢٤٣»: «وأدى هذا إلى إصدار عدة جرائد كانت منبرا لآراء وأفكار الجناح اليسارى فى الحزب مثل صوت الأمة ورابطة الشباب والفجر الجديد. . » والخطأ واضح هنا فى مجلة «الفجر الجديد».

«مجلة الفجر الجديد»:

هذه المجلة لم تكن لها أدنى صلة بالوفد كحزب. . لا صلة تنظيمية ولا صلة مالية ولا كنشاط صحفى. . وإنما هى «مجلة» أصدرها «تنظيم ماركسى» صدر العدد الأول منها فى ١٦ مايو ١٩٤٥. وكان هذا التنظيم الماركسى يعتقد فيما يعتقد بدور الوفد فى الحركة الوطنية المصرية وبدور «مصطفى النحاس» فى قيادة الوفد والحركة الوطنية. وهذا التنظيم الماركسى السرى اتخذ لنفسه عدة أسماء منها «طليعة العمال» ولكنه اشتهر فى الحركة الفكرية باسم مجلته (الفجر الجديد) والتى كتب فيها غالبية المثقفين المنتمين للمنظمات الماركسية المختلفة.

وقد جاء هذا الخطأ الذى وقع فيه البعض من التعاون بين صحف الوفد وبين عدد من المثقفين الماركسيين الذين كتبوا فى الصحف الوفدية سيما مجلة «رابطة الشباب ـ لسان حال الطليعة الوفدية» التى صدرت فى «مارس ١٩٤٧» وكتب فيها «أحمد رشدى صالح» الذى كان رئيسا لتحرير مجلة «الفحر الجديد» و«أبوسيف يوسف» الذى كان سكرتيرا لتحرير «الفجر الجديد»

وجاءت الفكرة الخاطئة القائلة بأن «الفجر الجديد» كانت من إصدار «اليسار الوفدى ـ الطليعة الوفدية» من الدفاع المخلص الذى أظهره فريق من أعضاء الفجر الجديد الماركسى عن الوفد وزعامته.

ونقدم هنا نموذجا لهذا اللبس الذى أوقده الصراع بين المنظمات الماركسية المختلفة وهذا النموذج يساعدنا فى دراستنا الحالية لتوضيح بعض المواقف.

عام ١٩٤٧ فى مارس ظهرت مجلة «رابطة الشباب ـ لسان حال الطليعة الوفدية» وكان يكتب فيها ـ كما ذكرنا آنفا ـ أحمد رشدى صالح وأبو سيف يوسف وهما من قادة تنظيم ومجلة «الفجر الجديد» وكان هناك تنظيم ماركسى معارض لتنظيم الفجر الجديد الماركسى.. يسمى «تنظيم الشرارة» وأصدر مجلة باسم «الجماهير». وفى ٢٨ أبريل ١٩٤٧ (أى بعد شهر من صدور رابطة الشباب الوفدية) كتب «شهدى عطية الشافعى» وهو من الماركسيين الأوائل ومن قادة الشرارة.. كتب فى «مجلة الجماهير» مقالا بعنوان «(الشعب فى حاجة إلى حزب جديد» وهو يقصد أن يكون الحزب الجديد بديلا عن «الوفد». وانبرى «أحمد رشدى صالح» للرد على مقال «شهدى» وكتب فى «رابطة الشباب» مقالا ساخنا بعنوان «الشعب ليس فى حاجة إلى حزب جديد» ودافع رشدى عن «الوفد» ودوره التاريخى فى الحركة الوطنية ودوره الراهن فى إتاحة الفرصة للمثقفين على اختلاف توجهاتهم الفكرية. من هنا جاء الخلط بين مجلة «الفجر الجديد» وبين مجلة «رابطة الشباب ـ لسان حال الطليعة الوفدية» ويكتب فيها «أحمد رشدى صالح» ويصدرها «الوفد».

ثم كتب «وجيه راضى» وهو أحد مؤسسى «مجلة رابطة الشباب ـ لسان حال الطليعة الوفدية» وهو ابن شقيقة «حسن ياسين» أحد مريدى «النحاس باشا» وفى الوقت نفسه كان أول طالب يدخل مجلس النواب ١٩٢٤ على مبادئ الوفد فى عهد «سعد زغلول». وفى عهد حكومة الوفد (١٩٥٠ ـ ١٩٥٢) سافر «وجيه» إلى «الباكستان» ليعمل مخرجا فى الإذاعة هناك.

وفى العام الماضى توفى «وجيه راضى» فى شقته وحيدا دون زوجة أو ولد.. يرحمه الله فى مقال له بتاريخ (٢٧ نوفمبر ١٩٤٧) فى مجلة رابطة الشباب كتب «وجيه راضى» توضيحا لموقف رابطة الشباب ولموقف الطليعة الوفدية، كتب مقالا بعنوان «لسنا دعاة موسكو ولكننا وفديون ديمقراطيون».

الأسس الفكرية:

أشرنا من قبل إلى فترة «الحرب العالمية الثانية» ورياح الفكر الاشتراكى التى هبت على الشباب والطلبة فى مصر . . ودور المثقفين المصريين التقدميين وانتشار شعارات العدل الاجتماعى والديمقراطية والاستقلال الوطنى . . وكل هذه المفهومات كانت تصب فى بوتقة لجان الطلبة الوفديين فى الجامعة وفى المدارس .

وكان للدكتور «محمد مندور» دور بارز فى تشكيل أفكار الشباب الوفدى بمقالاته فى جريدته «البعث» وفى جريدة «الوفد المصرى» ودعوته إلى «الديمقراطية الاشتراكية» واهتمامه بشرح موقف (الاتحاد السوفيتى) إزاء الشعوب الأحرى ومعاداة الاتحاد السوفيتى للاستعمار العالمى ومقاله الشهير فى ٦ يناير ١٩٤٦ الذى أوضح فيه أن الاتحاد السوفيتى يحارب النزعة الاستعمارية وأنه يجب على دول الشرق الأوسط أن تستغل المنافسات بين الدول الكبرى . وفى ١٦ يناير هاجم الرأسماليين وتركز الثروات وتغلغل الأجانب فى الحياة الاقتصادية . وانتشر ما عرف بالأفكار الطليعية والاحتكاك اليومى فى مجال الكفاح بين الطلبة الوفديين والطلبة الماركسيين، والتعاون الكفاحى بين لجان الطلبة الوفديين والآخرين من طلبة وعمال خاصة فى تجربة «اللجنة العليا للطلبة والعمال ـ ١٩٤٦» . كل هذا كان يجرى أمام عيون القيادة الوفدية التى أولت الحركة الطلابية اهتمامها استنادا إلى تراث الوفد وموقفه من الحركة الطلابية .

سعد زغلول والحركة الطلابية:

كان «مصطفى النحاس باشا» يترسم خطى «سعد زغلول باشا» فى كثير من المواقف . وكان «سعد زغلول باشا» يضع الحركة الطلابية المناضلة فى سبيل الاستقلال والديمقراطية فى المكان الدافىء من قلبه . فى أول يوليو ١٩٢٠ كان «مصطفى النحاس» فى القاهرة وكان «سعد باشا» فى لندن للمفاوضات مع «ملنر» . وفى القاهرة ألقت قوات الاحتلال القبض على عدد من الشباب والطلاب الوفديين فأرسل «مصطفى النحاس» من القاهرة برقية إلى «سعد زغلول» فى لندن بالخبر وبأسماء الذين قبض عليهم وفى مقدمتهم «إبراهيم عبدالهادى وتوفيق صليب» .

ونقرأ عن الاهتمام الشديد لدى «سعد باشا» بما جاء فى هذه البرقية . . يقول «محمد كامل سليم» سكرتير «سعد باشا» :

«سكت الأعضاء وكأن على رؤوسهم الطير، ثم كان أولهم فى الكلام «حمد الباسل» الذى قال: إن الرئيس على حق فيما يرى، (كان سعد باشا قد اقترح قطع المفاوضات فورا مع ملنر والعودة إلى مصر) ولكننى أرى أن عدلى باشا يقابل «ملنر» ويفهم منه الموقف جيدا. وقال «عدلى»: يحسن التريت قليلا فقد يأتى الغد بجديد». وتحدث الباقون بمثل هذا المعنى.

ونلاحظ نحن هنا أن أولئك الذين نادوا بالتريث وعدم قطع المفاوضات ردا على اعتقال الشباب والطلبة الوفديين هم الذين حرجوا على سعد وشكلوا حزب الأحرار الدستوريين فى أكتوبر ١٩٢٢. وبدوره كان «النحاس باشا» يقرب لجان الشباب والطلبة الوفديين إليه ويقرب إليه زعيم الطلبة «مصطفى موسى»

وهكذا كان سلوك «النحاس باشا» مع لجنة الطلبة التنفيذية العليا ومع رئيسها «مصطفى موسى».

الطليعة الوفدية ورابطة الشباب:

وعلى درب «سعد زغلول» فى رعايته للحركة الطلابية سار «مصطفى النحاس» وأيد قدوم اللجنة التنفيذية العليا للطلبة ورئيسها «مصطفى موسى» للاجتماع فى منزله بجاردن سيتى (ربيع عام ١٩٤٧) ليعلنوا قيام «الطليعة الوفدية» كتشكيل للشباب الوفدى وحقه فى إصدار مجلته (رابطة الشباب) لسان حال «الطليعة الوفدية».

وأوضح هنا أن «الطليعة الوفدية» قامت كتشكيل من تشكيلات الوفد وليست مستقلة عنه. وللتاريخ أسجل أن «الطليعة الوفدية» فى أطوارها المختلفة منذ إعلانها فى منزل «مصطفى النحاس» فى ربيع ١٩٤٧ لم تفكر لحظة ولم يفكر واحد من أعضائها لحظة فى الانسلاخ عن الوفد. كانت أمينة على تمسكها بالوفد وتاريخه وبزعامة مصطفى النحاس وقيادته للحركة الوطنية. وحرصت «الطليعة الوفدية» على أن تكون وجها تقدميا للوفد مستوعبة لكل التغييرات السياسية والفكرية. وهكذا كان «مصطفى موسى» ـ رئيسها ـ مستوعبا لكل التيارات الفكرية التى طرحت نفسها على الساحة السياسية فى مصر ولكن فى إطار وفدى تاريخا ومبادئ. . وهكذا كانت أيضا مجلتها «رابطة الشباب».

رابطة الشباب:

المجاهد الوفدى «إبراهيم الروبى» كان من شباب الوفد القدامى ومن قادة مظاهرات

١٩٣٥ التى نادت بإعادة دستور ١٩٢٣ وقبض عليه وقدم للمحاكمة بتهمة العمل على قلب نظام الحكم والعيب فى الذات الملكية. وكان عضوا نشطا فى لجان الوفد (توفى إلى رحمة الله فى ٢١ يوليو ١٩٥٢). وبعد إعلان قيام «الطليعة الوفدية» فى منزل «مصطفى النحاس باشا» وعرف حاجة «الطليعة» إلى مجلة خاصة بها. ولمس رضاء «النحاس باشا» على هذا الشكل التنظيمى الجديد فى الوفد وصع المجلة التى كان هو صاحبها - وهى «مجلة رابطة الشباب» وكان قد أصدر منها (١٥٣ عددا) - تحت تصرف «الطليعة الوفدية». وتم التعاقد بين «مصطفى موسى» رئيس الطلبة وبين «إبراهيم الروبى» صاحب «رابطة الشباب» وبموجب هذا العقد تم استئجار المقر وأصبحت المجلة تصدر منه لحساب «الطليعة». وأشرف «مصطفى موسى» على تحرير المجلة.

وقد قامت مجلة «رابطة الشباب» بدور طليعى منذ أن أصدرت «الطليعة الوفدية» عددها الأول كلسان حالها ويحمل رقم (١٥٤) فى مسلسل الجريدة وذلك فى «٢٠ مارس ١٩٤٧» وتصدرت الصفحة الأولى صورة لمصطفى النحاس ومقال لسكرتير عام الوفد «محمد صبرى أبو علم» وأشار فى كلمته الافتتاحية إلى واجب الشباب النصالى فى دفع الحكومة الصامتة إلى الكلام والعمل على إيقاظ نواب الأمة. وأفسحت «رابطة الشباب» مجالا واسعا لأوضاع العالم العربى والأخبار العالمية.

وقد تعرض العاملون والكاتبون بالمجلة للمطاردات والاعتقالات والاتهامات فى حوادث مختلفة. وتم تعطيل المجلة ولكنها عادت فى «مايو ١٩٥٠» فى ظل وزارة الوفد الأخيرة وتوقفت. وهنا قررت مجموعة «الطليعة الوفدية» إصدار مجلة تنطق بلسانها وتحمل اسمها وسيأتى الحديث عنها فيما بعد.

لجنة القاهرة للتأليف والنشر:

وإلى جانب إصدار «مجلة رابطة الشباب» اتجهت «الطليعة الوفدية» إلى ممارسة بعض نشاطها فى عملية النشر. فأسست «لجنة القاهرة للتأليف والنشر» وتولى الإشراف عليها «عبد العزيز إسحق» فيما بعد هو (الدكتور عبد العزيز إسحق» السفير بوزارة الخارجية المصرية الذى تخصص فى الشئون الإفريقية وكان له نشاط فى غانا وغينيا والكونغو). وعندما أصدرت وزارة الثقافة عام ١٩٥٧ مجلة «نهضة إفريقيا» أفسح لى مجالا للكتابة المنتظمة فى هذه المجلة.

مصطفى موسى:

الدور القيادى الكفاحى الذى قام به «مصطفى موسى» فى اللجنة التنفيذية العليا للطلبة، واللجنة العليا للطلبة والعمال امتد إلى «الطليعة الوفدية». ولد «مصطفى موسى» عام ١٩٢٠ لأسرة تنتمى إلى «الرأسمالية الوطنية» وقد تعرض فى حياته الدراسية للمطاردة والاعتقالات فتعثرت خطاه فى الدراسة فى مراحلها المختلفة. التحق بكلية الهندسة عام ١٩٤٢ وظهرت شخصيته القيادية وزعامته للجنة التنفيذية العليا للطلبة، ودوره فى اللجنة العليا للطلبة والعمال ثم قيادته للطلعة الوفدية منذ إعلانها وإشرافه على مجلة رابطة الشباب. وتميزت تلك الفترة على امتدادها بقيادته الماهرة لجموع الطلبة على اختلاف انتماءاتهم الحزبية والفكرية الخاصة ولا تفرقه فى الانتماء الحزبى الضيق. ونقرر هنا أن «مصطفى موسى» على اتساع قدراته الفكرية واستيعابه للمعطيات الجديدة لم تكن له ارتباطات تنظيمية إلا بالوفد ولجانه. وتعرض للمطاردة والاعتقال والزج به فى القضايا. . وتعددت مناسبات القبض عليه. قبض عليه فى معارضة معاهدة «صدقى ـ بيفين» فبراير ١٩٤٦، وقبض عليه فى الحملة التى شنها «إسماعيل صدقى» فى ١١ يوليو ١٩٤٦ تحت زعم «قضية الشيوعية الكبرى». . وقبض عليه فى قصية القنابل الشهيرة (٦ مايو ١٩٤٧) وكان المتهم الأول فى تلك القضية «سعد زغلول فؤاد»، قد أدلى بأقوال عن اشتراك «مصطفى موسى» والمجموعة القيادية للطليعة الوفدية. ثم عدل عن أقواله فتم الإفراج عن «مصطفى» وزملائه (محمد رفيق الطرزى وعبد الرءوف أبو علم وأمين الكاشف وعبد اللطيف المردنلى).

وتبلورت شخصيته القيادية فدفع به «الوفد» فى انتخابات يناير ١٩٥٠ للترشيح فى دائرة باب الشعرية مافسا لمرشح شعبى له علاقاته الواسعة هو المرحوم «سيد جلال» وكانت الحملة الانتخابية ملحمة وطنية قادتها الطليعة الوفدية مع غالبية الطلبة والشباب. وانتزعت الطليعة الوفدية هذه الدائرة. . وفى ٤ يناير كان خبر فوز طالب الهندسة «مصطفى موسى» هو أول خبر فى القسم العربى للإذاعة البريطانية: وفى مجلس النواب كانت هناك مجموعة من النواب الوفديين الذين يتمسكون بالدفاع عن الحريات والدستور والاستقلال الوطنى والديمقراطية والعداء لسيطرة القصر والعدل الاجتماعى ومنهم «الدكتور عزيز فهمى والدكتور محمد مندور وأحمد أبو الفتح وإبراهيم طلعت ومصطفى موسى ومحمد رفيق الطرزى». وفيما يلى من فقرات، نحاول أن نحدد طبيعة العلاقة بين هؤلاء وبين «الطليعة الوفدية» من جانب وبين كل واحد منهم وبين «جمال عبد الناصر» من جانب آخر.

اليسار الوفدى:

يمكن أن ندرج هؤلاء جميعا تحت عنوان «اليسار الوفدى». ويجب علينا أن نؤكد على نقاط مهمة أن هؤلاء جميعا لم ينظموا فيما بينهم تشكيلا خاصا داخل الوفد، ولم يشكلوا أيضا تنظيما خارج الوفد ولم يكن لهم بما عدا مصطفى موسى ومحمد رفيق الطرزى ـ صلات تنظيمية بـ «الطليعة الوفدية» (مصطفى موسى بحكم وضعه التاريخى ودوره فى اللجنة التنفيذية للطلبة، واللجنة العليا للطلبة والعمال وكرتيس للطليعة الوفدية التى تم إعلان تشكيلها فى بيت النحاس باشا (١٩٤٧) وبحكم إشرافه على مجلة رابطة الشباب ـ لسان حال الطليعة الوفدية). ثم «محمد رفيق الطرزى» والذى اتهم مع العناصر القيادية للطليعة الوفدية فى (قضية القنابل ـ مايو ١٩٤٧).

وللتاريخ كانت هناك علاقة تنظيمية بين الطليعة والطرزى فى النصف الأول من عام ١٩٥٣ وسنأتى على ذكرها عندما نتحدث عن كل واحد من هؤلاء.

وثمة أخطاء شائعة لدى الكثيرين ولدى بعض الصحف والمجلات التى تتناول هذه الفترة من تاريخ مصر بالدراسة. كان هناك تقدير ـ فى محله ـ من الطليعة الوفدية لجميع العناصر التى ذكرناها. وقد أيدت الطليعة وشاركت فى الدعاية للدكتور عزيز فهمى، والدكتور محمد مندور، وأحمد أبو الفتح، وإبراهيم طلعت فى دوائرهم الانتخابية (يناير ١٩٥٠). . وقد لاحظت على صفحة (٤) من (مذكرات إبراهيم طلعت ـ أيام الوفد الأخيرة) هامشا يسجل: «لم يكن كاتب هذه المذكرات من شباب الطليعة الوفدية كما يتصور الكثيرون وكما ينشر خطأ فى بعض الصحف والمجلات التى تتناول هذه الحقبة من تاريخ مصر بالدراسة» وهى ملحوظة صحيحة تماما من جميع الوجوه. ولكن ماذا نسمى هذه القيادات التى كانت تقدرها وتحترمها وتؤيدها «الطليعة الوفدية» وتلجأ إليها لتستنير بأفكارها. . هل نسميها «القيادات الفكرية»؟ هل نسميها «المصابيح المضيئة»؟ . . ومما لا شك فيه أن هؤلاء السبعة إذا أضفنا إليهم رجل القانون «د. رياض شمس» هم «الإخوة الكبار» وقيادات فكرية ومصابيح مضيئة للطليعة الوفدية بخاصة ولجماهير الوفد بعامة.

السبعة الكبار:

سوف نلقى الأضواء على السبعة الكبار لنوضح درجة اتصال كل واحد منهم بالطليعة الوفدية ونواصل معهم المسيرة حتى اتصالهم بانقلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وبجمال

عبدالناصر تحديدا مع تأكيد أن هؤلاء جميعا من «اليسار الوفدى» ونتحدث عنهم بالترتيب الأبجدى:

١ ـ إبراهيم طلعت:

بدأ حياته السياسية فى «جماعة مصر الفتاة ـ أحمد حسين» وكان «جمال عبد الناصر» زميلا له فى تلك الجماعة وصديقا له فى مدينة الإسكندرية. وفى عام ١٩٤٧ انضم «إبراهيم طلعت» للوفد وظل مخلصا لمبادئه ولزعيمه مصطفى النحاس. وهو أول من قدم مشروعا لتحديد الملكية طلبه منه جمال عبد الناصر وقدمه له «إبراهيم طلعت» وبادرت جريدة المصرى بنشره. وفى صباح ٢٤ يوليو ١٩٥٢ اتصل به جمال عبد الناصر وطلب مقابلته مع الصديق الثالث أحمد أبو الفتح. وقع الخلاف بين إبراهيم طلعت وعبد الناصر بسبب تخلى عبد الناصر عن الديمقراطية والدستور والانتخابات الحرة واعتقله عبدالناصر مرات عديدة (راجع مذكرات إبراهيم طلعت).

وكان «إبراهيم طلعت» من المقربين «للرئيس مصطفى النحاس» وكانت عناصر الطليعة الوفدية تتصل به بين الحين والآخر فى مدينة الإسكندرية وفى مذكراته الصفحة الرابعة حاشية نصها: «لم يكن كاتب هذه المذكرات من شباب الطليعة الوفدية كما يتصور الكثيرون وكما ينشر خطأ فى بعض الصحف والمجلات التى تتناول هذه الحقبة من تاريخ مصر بالدراسة» ـ المقصود هنا العلاقة التنظيمية ـ كما شرحنا من قبل.

٢ـ أحمد أبو الفتح:

فارس الصحافة الوطنية.. جعل من جريدة المصرى (١٩٤٦ـ١٩٥٤) فصيلة صدام أولى ضد الاحتلال والرجعية والقصر.. وضع صفحات جريدة المصرى تحت تصرف الأقلام الوطنية التقدمية وفدية ويسارية وطليعة وفدية. وكان مقر جريدة المصرى ملتقى الشباب الوفدى والماركسى والتقدمى والوطنى. أنقذ رقاب الضباط الأحرار من المشانق وأنقذ الانقلاب من الفشل.. عندما عرف ـ وهو رئيس لتحرير المصرى ـ بأن قائمة قيادة الضباط الأحرار أمام الملك أسرع بإخبار جمال عبد الناصر الذى أسرع بتقديم موعد الانقلاب.

كانت جريدة «المصرى» أول وأقوى جريدة تبنت ودافعت عن الانقلاب. مع دفاعها عن الحريات والديمقراطية والدستور. وفى آخر ليلة لأحمد أبو الفتح فى مقابلة لجمال عبد الناصر وقد اعتزم أبو الفتح السفر صباح اليوم التالى إلى بيروت فى شأن لجريدة

المصرى، أبلغه «أحمد أنور» الذى عمل فى السجن الحربى وسفيرا لمصر فى أسبانيا، أبلغه بأن اسم أبو الفتح - على رأس قائمة أعدت للتصفية الجسدية. فسافر أبو الفتح إلى بيروت ولم يعد إلا فى عهد «أنور السادات».

٣ - رفيق الطرزى:

محمد رفيق الطرزى هو ابن «الحفنى الطرزى باشا» عضو الوفد. كان «رفيق الطرزى» قريبا من الطليعة قيادات ومجلة. فى قضية القنابل (١٩٤٧) اتهم مع مصطفى موسى وآخرين من قيادات الطليعة على أثر اعتراف «سعد زغلول فؤاد» بمشاركتهم فى القضية. وتم الإفراج عنهم بعد أن سحب «المتهم الأول فى القضية اعترافاته». كان «رفيق الطرزى» محبا جدا للزعيم مصطفى النحاس وكان يعده كوالده. وأحضر من منفلوط بلده (محافظة أسيوط) اثنين من الحراس ليشاركا فى حراسة بيت النحاس باشا فى جاردن سيتى. وفى حادث تفجير سيارة ملغومة (عام ١٩٤٨) أمام بيت النحاس باشا قتل هذان الحارسان.

كان «رفيق الطرزى» يتمتع بشخصية زعامية قيادية. ووقعت محاولة لاغتياله وتردد أن «القصر» كان وراء هذه المحاولة. وأثناء حكومة الوفد (يناير ١٩٥٠ - يناير ١٩٥٢) توطدت علاقاته بعناصر الطليعة الوفدية. وعام ١٩٥٣ توثقت علاقاته مع «عبد الناصر» ولكن حدث فى يوليو ١٩٥٣ أن أبلغ «الطليعة الوفدية» بأنه رأى قائمة عند «عبد الناصر» بأسماء بعض أعضاء الطليعة الوفدية. وجرت مناقشة بينهما أفصح «عبد الناصر» عن عدم ارتياحه لهذه المجموعة لأنها تتحرك فى اتجاه كشف سياسة «الثورة» دون أن تعلن الطليعة هجومها على القيادة. وأحس «رفيق الطرزى» بالخطر على من وردت اسماؤهم فى القائمة من أعضاء الطليعة الوفدية. وسارع «رفيق الطرزى» بوضع الأمر أمام «النحاس باشا» الذى كلف «محمود سليمان غنام» وكان موضع سره، وطلب «غنام باشا» من صديقه الصحفى بالأهرام «محمد نزيه» شقيق الدكتور «حسين مؤنس» أن يلقى الأضواء على بعض أعضاء الطليعة الوفدية فى جريدة الأهرام ليشعر أعضاء «القيادة» أن هذه المجموعة لها وضعها.

٤ - رياض شمس:

الدكتور رياض شمس من العناصر القانونية المخلصة للوفد وللزعيم مصطفى النحاس، وكان يتولى الكثير من قضايا الوفد والوفديين. وكان له تقدير خاص لعناصر الطليعة الوفدية، ولكنه كان مشغولا بالقضايا التى يتولاها مكتبه.

٥ ـ عزيز فهمي:

الدكتور عزيز فهمي، ابن عبد السلام فهمي جمعة باشا عضو الوفد المصرى ورئيس مجلس النواب. «عزيز فهمي» البركان الثائر الذى غرق فى أول مايو ١٩٥٢ فى ترعة صغيرة عند قرية (الفشن) مركز العياط (مديرية بنى سويف). . بقلمه النارى واجه «إسماعيل صدقى» وبصوته المدوى وبالحجة القوية صال وجال فى مجلس النواب الوفدى مدافعا عن الدستور والحريات. وهو أيضا الشاعر وله «ديوان عزيز» الذى قدم له الدكتور طه حسين. وقبل أن يرحل كان على علاقة وثيقة بجمال عبد الناصر. وفى مكتبه فى فبراير ١٩٥٢ رأينا ـ «سيد بكار» وكاتب هذه السطور ـ جمال عبد الناصر وثلاثة من زملائه، وتلك قصة سوف نأتى إليها عندما نسجل موقف الطليعة الوفدية من انقلاب (٢٣ يوليو ١٩٥٢).

٦ ـ محمد مندور:

الدكتور «محمد مندور» الذى نشر أفكار «الديمقراطية الاشتراكية» ورأس تحرير «الوفد المصرى» ووضع لها شعاراتها الثلاثة: الديمقراطية السياسية* العدالة الاجتماعية* الاستقلال التام. وفتح أبواب الجريدة للأقلام التقدمية من داخل الوفد أو من خارجه. وفى المواقف الدقيقة كانت «الطليعة الوفدية» تجلس إليه وتستشيره فيما يعن لها من موضوعات خلافية. وفيما يلى من فقرات، سوف نوضح موقف «د. مندور» من المشروع الذى أسمته «القيادة» «المجلس الاستشارى» ورفضته الطليعة الوفدية. ثم موقف «الانقلاب» من الدكتور مندور، واعترضت سلطة يوليو ١٩٥٢ فى الترشيحات مرتين: مرة لصالح د. فؤاد جلال والثانية لصالح مصطفى كامل مراد.

٧ ـ مصطفى موسى:

وقفنا مع «مصطفى موسى» رئيس «اللجنة التنفيذية العليا للطلبة» ١٩٤٥ ودوره فى «اللجنة العليا للطلبة والعمال» ١٩٤٦ و«الطليعة الوفدية» ١٩٤٧. ودور «الطليعة الوفدية» فى انتزاع دائرة باب الشعرية لرئيسها «مصطفى موسى ـ يناير ١٩٥٠».

وفى مجلس النواب كان إلى جانب «د. عزيز فهمي ود. محمد مندور وإبراهيم طلعت وأحمد أبو الفتح ورفيق الطرزى» دفاعا عن الحريات والديمقراطية ودعوة إلى «العدل الاجتماعى».

ولظروف خاصة به انشغل فى أعمال الأسرة التجارية. ولظروفه التاريخية القيادية ولشخصيته المستقلة قامت حواجز بينه وبين قيادات الضباط الأحرار على الرغم من أن

زوج شقيقته الضابط «إسماعيل فريد» كان قريبا من قائد الانقلاب «اللواء محمد نجيب». ونشأت حساسيات بين «مصطفى موسى» وبين «جمال عبد الناصر» انتهت بأن اصطحبه معه إلى الجزائر «أحمد بن بيللا» زعيم الثورة الجزائرية. وفى الجزائر كان «مصطفى موسى» وجها مصريا مشرفا وأقام عدة مشروعات معمارية شهدت بعبقريته الهندسية إلى أن توفاه الله فى (١٣ نوفمبر ١٩٧٥).

الطليعة فى الخمسينيات:

(الخمسينيات والخمسينات كلاهما صحيح.. ما علينا). فى انتخابات الأيام الأولى من «يناير ١٩٥٠» جاء الفوز الوفدى الساحق وفاز الوفد بـ(٢٢٨) مقعداً من مجموع مقاعد مجلس النواب الـ(٣١٩).. وحصل الأحرار الدستوريون على (٢٩ مقعدا) والسعديون على (٢٨ مقعدا) والمستقلون(٣٠ مقعدا) والبقية لعناصر مختلفة. وشكل «مصطفى النحاس باشا» وزارته السابعة (١٢ يناير ١٩٥٠-٢٧ يناير ١٩٥٢). وللتاريخ كانت الطليعة الوفدية موجودة فى بيت النحاس باشا أثناء تشكيل الوزارة تحيى العناصر التى ترى فيها ما يتفق وتطلعاتها.. أمثال ـ حسبما تعى الذاكرة حاليا ـ «عثمان محرم باشا، عبد الفتاح الطويل باشا، أحمد حمزة باشا، الأستاذ محمود سليمان عنام، الأستاذ إبراهيم فرج، د. محمد صلاح الدين..». وللحقيقة أيضًا كانت هتافاتنا لأحمد نجيب الهلالى باشا تطلب أن يكون وزيرا للمعارف. وبعد أن قابل «النحاس باشا» فى الدور العلوى نزل ووقف بيننا يقول إن رفعة الباشا عرض عليه الاشتراك كوزير للمعارف ولكنه ـ أى الهلالى ـ اعتذر عن عدم الاشتراك ورشح من هو أفضل منه ـ نص عبارة الهلالى ـ رشح الدكتور طه حسين وزيرا للمعارف. وقابلت الطليعة هذا الاختيار بالاستحسان.. وباقى القصة معروف.. الملك فاروق اعترض.. والنحاس باشا بعناده الوطنى أصر وأذعن الملك لرأى النحاس باشا ودارت أيام وجاءت وزارتا ما بعد حريق القاهرة.. (وزارة على ماهر الثالثة ٢٧ يناير ـ أول مارس ١٩٥٢) ووزارة «أحمد نجيب الهلالى الأولى أول مارس-٢ يوليو ١٩٥٢) وكان «الهلالى» للأسف الشديد قد تحول إلى القصر وإلى الأمريكان وأخذ يحارب الوفد والطليعة الوفدية. وعلى سبيل المثال وليس الحصر.. أصدر قرارا بنقل «جلال معوض» رحمه الله من «الإذاعة» إلى «وزارة التموين» وقد بذل المرحوم صلاح زكى جهودا طيبة لدى شقيقه وكيل وزارة التموين وقتذاك شريف زكى الذى أكرم وفادة «جلال معوض» لفترة وجيزة إلى أن عاد «جلال» إلى الإذاعة وقرأ بيان تنازل الملك فاروق يوم السبت ٢٦ يوليو ١٩٥٢.

سيد إبراهيم بكار:

بعد الظروف التى طرأت على «مصطفى موسى» القائد التقليدى للطلبة المصريين تقدم ليتحمل الأعباء الجديدة والحرص على تماسك «الطليعة الوفدية» تنظيميا وسياسيا، تقدم «سيد إبراهيم بكار». وكان فى فترة سابقة سكرتيرا تنفيذيا للجنة التنفيذية العليا للطلبة (وفدية) ووكيلا للجنة الوفد بكلية الآداب ـ جامعة فؤاد الأول. تقدم وحمل الأعباء كلها (سيد بكار كان من أوائل الذين انضموا إلى الوفد الجديد ١٩٨٧). بدأ سيد بكار مهامه الجديدة بجمع العناصر التقليدية للطليعة الوفدية والتى لها دور كفاحى معروف ومنهم «عبد الرءوف أبو علم ـ الخبير الإعلامى، وأحمد كمال عبد الرازق المحامى، وأحمد عبد الجواد وهبة سكرتير اللجنة التنفيذية للطلبة، ووجيه راضى وهو من أوائل العاملين بمجلة رابطة الشباب، ومهندس زراعى منير عبد الظاهر شنب وكان له نشاط من قديم منذ أن كان طالبا بكلية الزراعة ـ عضو الهيئة العليا للوفد حاليا. وأحمد الخواجة وأحمد شوقى الخطيب وغيرهم.

واتسعت دائرة الطليعة الوفدية «مراد حسين، ومحمد جويلى ـ حاليا نائبا عن شبرا فى دورات كثيرة، وأحمد طرباى، وأحمد البلقينى، وسعد القاضى، وعبد الله عبد البارى، وأمين إدريس وعزت شعلان، وصلاح زكى، وفتحى عبد الفتاح، ورفيق عبده المحامى بالمنيا، ومهندس رجائى عبد الملك، وعادل الضبع، ولطفى عبد القادر، ومحمود حسين المحامى، وفخرى مفتاح، ومهندس نعيم محفوظ، ومهندس حسن صدقى، وسيد سيد عبد الله، وأحمد حمادى، وأحمد عبده حسنين، وصفوان رمضان، وأحمد سالم، ومحمد رزق» وكاتب هذه الدراسة. وكان بيت «سيد بكار» فى شارع كمال بالعباسية هو مكان أغلب اجتماعات الطليعة.

النشاط الصحفى:

عرضنا من قبل لمجلة رابطة الشباب لسان حال الطليعة الوفدية ولجنة القاهرة للتأليف والنشر.. ونتحدث هنا عن النشاط الصحفى للطليعة فى غير هاتين القناتين:

١ ـ صحيفة صوت الأمة:

وهى إحدى صحف الوفد وقد وضعت صفحاتها تحت تصرف الدكتور «محمد

مندور» و«الدكتور عزيز فهمى» وغيرهما من أقلام العناصر التى تنتمى للجنة التنفيذية العليا والتى اتخذت اسم «الطليعة الوفدية» فى عام ١٩٤٧ .

٢ ـ الطليعة الوفدية:

فى أوائل عام ١٩٥١ أصدرت «الطليعة الوفدية» لأول مرة مجلة تحمل اسمها صراحة . استخدمت «الطليعة» ترخيص إحدى المجلات ووضعت اسم «أحمد الخواجة المحامى» مشرفا . وتركت اسم رئيس التحرير لصاحب المجلة . وقام بإخراج المجلة فنيا صديق الطليعة «سعد التايه» وقد ركزت المجلة على :

- ـ إعادة تشكيل الوفد على أساس ديمقراطى .
- ـ محاربة مشروعات التشريعات المقيدة للحريات .
- ـ رفض أى صورة من صور الدفاع المشترك .
- ـ الموقف الحازم من حكومات الأقلية .

٣ ـ جريدة الناس:

صدرت فى ١٧/ ١٠/ ١٩٥١ عن «دار الغد» . . أسبوعية (لسان حال الطليعة الوفدية) وقدمت نفسها للقراء : «يطالع الشعب المصرى على صفحات جريدة الناس آراء الطليعة الوفدية وأخبار لجانها ونشاطها ومواقفها السياسية» . أصدرها وتولى تمويلها «أحمد شوقى الخطيب المحامى» وكانت «الناس» فى الأصل جريدة فنية . . صاحبها ورئيس تحريرها «عثمان العنتبلى» المحرر الفنى بجريدة «المصرى» . وشارك فى تحرير «جريدة الناس» : «أحمد شوقى الخطيب ، وأحمد رشدى صالح ، ومرسى الشافعى ، وأحمد أبو الفتح ، وزكى مراد ، ومحمد أبو الخير المحامى ، وعمر رشدى ، ولمعى المطيعى» . وتوقفت بعد العدد الثالث ٣١ أكتوبر ١٩٥١ .

٤ ـ مجلة الكاتب ـ جماعة أنصار السلام:

أصدرت «حركة أنصار السلام» عامى (١٩٥٠ ، ١٩٥١) مجلة «الكاتب» بإشراف «يوسف حلمى وسعد كامل» وخصصت زاوية فى كل عدد من أعدادها بعنوان «كلمة الطليعة الوفدية» يكتبها أحد أعضاء الطليعة فى كل عدد تقديرا لدور الطليعة التقدمى فى السياسة المصرية .

٥ ـ المقالات الصحفية:

كانت الطليعة الوفدية تحرص على توضيح مواقفها فى المناسبات المختلفة على صفحات الجرائد والمجلات الأخرى. على سبيل المثال البيان المطول الذى نشرته جريدة «الجمهور المصرى» فى ١٨ أغسطس ١٩٥٢ تحت عنوان «الطليعة الوفدية تتكلم . . والتوقيع . . لمعى المطيعى عن الطليعة الوفدية». وتناول البيان الحرص على الديمقراطية فى البلاد وداخل الوفد، وإبعاد العناصر المعروفة بخدماتها للقصر وعدائها للوفد عن وزارة ٢٣ يوليو «على ماهر وسليمان حافظ».

ولنا ملاحظة على هذه الكتابات . . كانت الطليعة الوفدية على امتداد تاريخها حريصة على أن توضح انتماءها الوفدى الديمقراطي . . وفى ٢٧ مارس ١٩٤٧ أوضحت مجلة «رابطة الشباب» اهتمامها بالمطالب العادلة للطبقة العاملة، وطالبت الشركات بالالتزام بقوانين العمل والتأمين ضد البطالة وتوفير الرعاية الطبية والاجتماعية.

وهذه المواقف توضح أن «الطليعة الوفدية» أدركت مبكرا الارتباط الوثيق بين العدل الاجتماعى وبين الكفاح ضد الاحتلال.

وقد أزعج هذا الوعى المبكر دوائر الاحتلال والقصر والرجعية وركز الجميع ضرباتهم للجنة التنفيذية العليا وحاولوا إلصاق تهمة اغتيال «المرحوم أحمد ماهر» فى حرم البرلمان (فى ٢٤ فبراير ١٩٤٥) بمصطفى موسى فى حين أن «محمود العيسوى» الذى قام بعملية الاغتيال كان من العاملين بمكتب «عبد الرحمن الرافعى» الذى روج لاتهام الوفد. وبذات الموقف كان «العيسوى» عضوا بجماعة الإخوان المسلمين (راجع حلقتنا . . هذا الرجل من مصر عن «عبد العزيز على ـ جريدة الوفد ٢٦ يوليو ٢٠٠١م).

كفاح ومواقف:

* فى صيف عام ١٩٤٥ شاركت عناصر الطليعة التاريخية فى الاجتماع الذى عقد بملاعب كلية الطب ـ جامعة فؤاد الأول . . وتم الاتفاق على تشكيل اللجان الوطنية ـ والكفاح ضد السيطرة الاستعمارية والعسكرية والاقتصادية ـ واتحاد القوى المعارضة للاستعمار فى جبهة واحدة- تأييد سياسة الكفاح المسلح ضد الاحتلال.

* فى ٩ فبراير ١٩٤٦ هاجمت اللجنة التنفيذية العليا (لجنة وفدية خالصة) هاجمت الدفاع المشترك والمفاوضات. وشاركت اللجنة فى أحداث «٢١ فبراير ـ يوم الشباب العالمى».

* فى ١٢ يناير ١٩٤٨ شاركت عناصر الطليعة الوفدية ـ عناصر ماركسية ومستقلة ـ فى المظاهرة التاريخة بجامعة فؤاد الأول والتى كانت هتافاتها «لا ملك إلا الله ـ تحيا الجمهورية الأولى ـ يحيا النحاس باشا» وتم القبض على قادة هذه المظاهرة وهم:

«فاروق القاضى، محمد منيب الجعلى، سعد مسيحة، حسين الغمرى، إلهامى سيف النصر، لمعى المطيعى» وذهبوا بهم إلى سجن الأجانب وسجن مصر وحشد الوفد محاميه للدفاع عن جميع قادة هذه المظاهرة.

* شاركت الطليعة الوفدية بفاعلية فى المظاهرات الحاشدة أمام وزارة الخارجية عام ١٩٥١ دعما للكفاح المسلح وتأييدا لمواقف النحاس باشا وحكومة الوفد فى مواجهة الاحتلال البريطانى.

* فى ٣ و٤ يناير من عام ١٩٥٢ وقع حريق لكنيسة الأقباط بالسويس. مؤامرة واضحة ضد حكومة النحاس باشا وضد الكفاح المسلح فى منطقة القناة. وقد هرع إلى السويس الوزير الوفدى «عبد الفتاح حسن» و«الدكتور عزيز فهمى»، وفى القاهرة فى الكاتدرائية القديمة بكلوت بك.. احتشد الآلاف من الأقباط «المشاعر ملتهبة» الهتافات غاضبة هوجاء.. وأسرع إلى هناك جميع أعضاء الطليعة الوفدية ووسط الجماهير ارتفعت شعارات الأخوة الوطنية.. وعندما لمح أعضاء الطليعة بوادر تحرك الجماهير القبطية الساخطة نحو الشارع سارعوا وصنعوا من أجسادهم سدا منيعا أمام الباب مهددين باستعدادهم للموت وتم التراجع إلى الداخل.. وتفرق من أعضاء الطليعة على المنصة وانهالت كلماتهم تذكر الجموع بمواقف سعد الخالدة فى الأخوة الوطنية.. ومواقف رموز الأقباط الوفديين.. واصف غالى وويصا واصف وسينوت حنا وناشدوا أبناء هؤلاء الأقباط الوطنيين أن يخمدوا نيران الفتنة وألا يسمحوا بمرور المؤامرة وسيطر على الآلاف جو التفهم وانتهت المؤامرة فى السويس والقاهرة.

المظاهرة الكبرى:

فى ١٤ نوفمبر ١٩٥١ سار «مصطفى النحاس» على رأس مظاهرة شعبية كبرى تضم أكثر من مليون مواطن إظهارا لتأييد الشعب لقرار حكومة الوفد بإلغاء معاهدة ١٩٣٦، ولدعم الحكومة فى موقفها الجديد من الاحتلال البريطانى، وإظهار ميول الشعب فى مواجهة القصر والأحزاب الرجعية. وخشيت الحكومة وهى تعد لهذه المسيرة الشعبية الكبرى أن يفلت الزمام وتنحرف المظاهرة عن أهدافها النبيلة ورأت أن تكون المسيرة

صامتة ليس فيها أية هتافات . وللتاريخ أكتب هنا أن سكرتارية الوفد لجأت إلى الطليعة الوفدية للالتزام بهذا الرأى ولإقناع المنظمات اليسارية بهذا الرأى أيضا . واقتنعت الطليعة بسلامة هذا الرأى واستطاعت إقناع المنظمات اليسارية - بحكم العلاقات الكفاحية - . وسارت المظاهرة الكبرى ورددت وسائل الإعلام العالمية أخبارها .

الطليعة الوفدية و٢٣ يوليو:

فى الأيام الأولى لاستيلاء الضباط الأحرار على السلطة اجتمعت الطليعة الوفدية فى بيت زميلنا «سيد إبراهيم بكار» رحمه الله لتحديد موقفنا من «الانقلاب العسكرى» وأمامنا عناصر كثيرة تؤدى إلى أحد موقفين :

الأول : يؤدى إلى تأييد الحركة استنادا إلى العلاقة المخلصة بين «إبراهيم طلعت وأحمد أبو الفتح» من جانب وبين «جمال عبد الناصر» من جانب آخر وقد انفردت جريدة المصرى بتأييد الانقلاب . وكانت ثقة «إبراهيم طلعت وأحمد أبو الفتح» بجمال عبدالناصر ثقة كبيرة (فيما بعد نالهما من جمال عبد الناصر جزاء سنمار) وكانت تصل إلى بعضنا على عناوين بيوتنا بالبريد (المبادئ الستة) بتوقيع الضباط الأحرار وهى مبادئ تتفق وأهدافنا إلى حد معقول . كما أن «محمد نجيب» الذى قدم الانقلاب للشعب من المحبين للنحاس باشا . ويضاف إلى هذا الجانب ما أشيع من أن «الدكتور عزيز فهمى» رحمه الله كان على علاقة وثيقة بحركة الضباط الأحرار إلى حد أنه يرتب معهم للانقلاب .

ويبقى الجانب الآخر وهو ما يؤدى إلى معارضة الانقلاب أو إلى الحذر من تأييده على الأقل . . أنه انقلاب عسكرى وكانت سمعة الانقلابات العسكرية فى دول العالم الثالث وفى سوريا سيئة للغاية وتقف خلفها أمريكا وبريطانيا .

والأمر الثانى هو موقف الاتحاد السوفيتى من الانقلاب ، ويرى السوفيت أن الانقلاب أمريكى وتقف خلفه المخابرات الأمريكية (وقد ظل هذا الموقف ثابتا لمدة خمس سنوات) أما موقف المنظمات الماركسية المصرية فقد انقسم بين رأى يؤكد أن الانقلاب أمريكى ويجب معارضته ورأى آخر يقول إنهم مشاركون فى هذا الانقلاب ومتعاونون معهم فى التحضير له ويطمحون إلى المشاركة فى السلطة!

على أية حال انتهى رأى الطليعة الوفدية إلى عدم استفزاز العسكر من ناحية وعدم التأييد على بياض من ناحية أخرى وإنما نتخذ موقفا مستقلا موضوعيا وهو أن نضع

برنامجا يتفق مع مواقف الطليعة التاريخية نؤيد العسكر إذا ما وافقوا على هذا البرنامج ويكون لنا موقف منهم إذا ما رفضوه أو ساروا ضده .

وقررنا إقامة مؤتمر نعلن فيه هذا الموقف وعقدنا هذا المؤتمر فى سطح عمارة بميدان الجيزة أعلى مكتب لأحد المحامين الوفديين هو «محمد ثابت الشريف المحامى» رحمه الله .

الخطوط الرئيسية للبرنامج:

تحول البرنامج إلى مذكرة قررت الطليعة الوفدية أن ترفع نسخة منها للزعيم «مصطفى النحاس باشا» ونسخة أخرى لمجلس القيادة . . وقد صورت المذكرة التفاف الشعب حول الوفد لأنه كان أمينا على القضية الوطنية ـ وحسب ما وثقته فى أوراقى ـ فقد طالبت الطليعة فى المذكرة بالاهتمام بالديمقراطية والحرص على إعادة مجلس النواب الوفدى الذى استصدر «أحمد نجيب الهلالى» فى وزارته الأولى (أول مارس ـ ٢ يوليو ١٩٥٢) استصدر قرارا بحل مجلس النواب فى ٢٤ مارس ١٩٥٢ تمهيدا لانتخابات مجلس جديد فى ١٨ مايو وتم تأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى ، ثم طالبت المذكرة بتحديد الملكية . وتضمنت المذكرة أيضا تأميم قناة السويس ووضع حد أدنى لأجور العمال الصناعيين والزراعيين وتأميم الشركات الكبرى . وبالنسبة للوفد طالبت المذكرة بإعادة تشكيل الوفد على أساس انتخابى ديمقراطى وتركيز السلطة فى الهيئة الوفدية ، ثم مضت المذكرة تطالب بإلغاء كافة القوانين المقيدة للحريات وعدم الدخول فى أى حلف لا قبل الجلاء ولا بعده ومصادرة أموال الأسرة المالكة وتوزيعها على المصريين .

المذكرة للنحاس باشا والقيادة:

ويوم ١٠ أغسطس (بعد الانقلاب بـ١٧ يوما) كانت المذكرة جاهزة ومعدة لتسليمها . . اصطحبنى زميلى «سيد إبراهيم بكار» إلى منزل رفعة النحاس باشا فى جاردن سيتى وسلمنا المذكرة لـ «أحمد السقا» رحمه الله . وتوجهنا سويا إلى «فندق جراند أوتيل» وكان «إبراهيم طلعت» رحمه الله قد وصل لتوه من الإسكندرية وقرأ المذكرة وأعجبته وسألناه لمن نسلم المذكرة فى مجلس القيادة فقال وشدد فى القول :

ـ اطلبوا مقابلة البكباشى جمال عبد الناصر وليس أحدا غيره .

والآن أترك القارئ إلى ما نشرته جريدة المصرى فى اليوم التالى ١١ أغسطس ١٩٥٢ :
«عقد الشباب الوفدى أمس اجتماعا حضره جميع أعضاء اللجان الوفدية بالقاهرة. تكلم فى هذا الاجتماع أحمد عبد الجواد وهبة وإسماعيل أحمد سليمان وعبد المحسن حمودة وأحمد عبده حسنين ونور الدين مصطفى. ثم تلا الأستاذ لمعى المطيعى المذكرة المرفوعة إلى الرئيس مصطفى النحاس، ثم توجه وفد منهم إلى القيادة العامة، واستقبلهم اللواء أركان حرب محمد نجيب، وتناول الحديث ما يشاع من التفكير فى حل الأحزاب. وأكد القائد العام أنه لا توجد أى فكرة عن حل الأحزاب. وأن ما يشاع حول هذا الموضوع إنما هو إشاعة مغرضة». وهذا نص ما نشرته جريدة المصرى فى ١١ أغسطس ١٩٥٢ ومصحوبا بصورة للقاء وفد من الطليعة بالقائد العام. وكان مندوب المصرى الذى سجل هذا اللقاء هو المحرر بالمصرى «محمود شكرى» والذى عاقبته محكمة الثورة فيما بعد بالسجن عشر سنوات.

لماذا اللواء نجيب؟

ذكرت فيما قبل أن «إبراهيم طلعت» قد شدد علينا «سيد بكار وأنا» أن نطلب مقابلة صديقه «جمال عبد الناصر» دون غيره. والذى حدث بعد أن انتهيت من قراءة المذكرة والتى كنا قد سلمنا نسخة منها فى بيت النحاس باشا توجهنا كمجموعة صغيرة إلى القيادة، ودخلنا إلى مسافة محدودة، وعلى اليمين واليسار صفان من الجنود وإذ بنا نفاجأ باللواء نجيب فى طريقه إلى الخروج. وأسقط فى يدنا، وإذا به يقول «ماذا يريد الشباب؟». وكان لابد للشباب الذين هم نحن ـ أن نتحدث عن المذكرة وعن مضمونها ومد يده ليتسلمها فسلمناها له. ومفاجأة جديدة.. على يسارنا البروجى يضرب وهمهمات «جمال عبد الناصر» وإذ به هو الرجل المشوق القوام حاد العينين.. كبير الأنف الذى سبق أن رآه «سيد بكار» وأنا فى زيارة للمرحوم «الدكتور عزيز فهمى» فى شهر فبراير بعد حريق القاهرة ويومها استأذن «الدكتور عزيز» أن ننصرف على وعد أن نلقاه فى موعد آخر ونظر «سيد بكار» الله يرحمه وهمس.. أليس هو؟ بلى هو بعينه الذى كان معه ثلاثة رجال آخرين. وأدركنا أن «الدكتور عزيز فهمى» الله يرحمه كان يدبر مع «جمال ورفاقه» القيام بالانقلاب.

فى الشارع السياسى:

حدث أن «الدكتور أحمد حسين» الذى كان وزيرا للشئون الاجتماعية فى حكومة

الوفد الأخيرة أرسل يدعو «الطليعة» لدخول «جمعية الفلاح» التى أسسها تمهيدا لإنشاء حزب جديد. واعتذرت الطليعة لأن جمعية الفلاح - الدكتور أحمد حسين - كانت معروفة فى الشارع اليسارى بأنها «جمعية الفلاح الأمريكانى».

* طلب «الدكتور فؤاد محيى الدين» اجتماعا مع «الطليعة الوفدية» مبعوثا من «القيادة». وتم انعقاد الاجتماع فى بيت «محمد جويلى» حاليا المستشار ورئيس لجنة الشكاوى والاقتراحات بمجلس الشعب. وقرر الزملاء أن أنوب عنهم فى مناقشة «الدكتور فؤاد محيى الدين». وكان يحمل دعوة لنا من «مجلس القيادة» للمشاركة فى «المجلس الاستشارى» الذى رأت القيادة إقامته. وكانت فكرة «المجلس الاستشارى» قد وصلت إلى الطليعة الوفدية وأشار «الدكتور محمد مندور» إلى أنها فكرة مأخوذة عن فاشية «موسولينى» ليحل محل الأحزاب والنقابات فى إيطاليا. واستمر الاجتماع مع «الدكتور فؤاد محيى الدين» فترة طويلة بعد منتصف الليل وانتهى بالرفض القاطع للمشاركة فى هذا المجلس الاستشارى ولم يقدر لفكرته التنفيذ.

وبعدها عقدت الطليعة مؤتمرًا موسعا تحدث فيه «رفيق الطرزى» و«الدكتور محمد مندور» وغطته «مجلة المصور» وكان يدور حول مناقشة فكرة المؤتمر الاستشارى ورأى المتحدثون ضرورة إعادة مجلس النواب الوفدى السابق وضرورة التمسك بالحريات والديمقراطية. وعقد الاجتماع فى بيت «آل الحفنى الطرزى» فى السكاكينى.

كلمة أخيرة

والآن نصل إلى كلمة أخيرة أمام التاريخ . .

كانت «الطليعة الوفدية» بعيدة عن الريف والفلاحين إلى حد كبير ، وكان اتصالها بالعمال محدودا . ولكنها أمام التاريخ لم تفكر لحظة فى الانفصال أو الانقسام على الوفد . عاشت على المشرق من تراث الوفد : التمسك بالدستور والدفاع عن الحريات والديمقراطية . ومخلصة للأخوة الوطنية . وضمت العناصر الوطنية المخلصة . ولهذا كله بقيت سيرتها مضيئة فى الحركة الوطنية المصرية . وعلى الرغم من اتصالاتها وتأثرها بجماعات يسارية إلا أنها احتفظت بشخصيتها المستقلة .

ودارت الأيام وغابت «الطليعة الوفدية» عن الساحة مع جميع الأحزاب التى غابت ومع الجماعات التى انحسرت ومع التنظيمات اليسارية التى اختارت أن تحل نفسها . وقد حرصنا على أن نسجل الجزء الغالب من تاريخها قبل أن يندثر أو قبل أن نغيب نحن مع الأيام .

تحية لمجموعة وطنية ديمقراطية شريفة مكافحة ومناضلة وذات جذور عميقة فى الوفد مع الإيمان بالمضمون الاجتماعى لأهداف الثورة الوطنية الديمقراطية ومبادئ العدالة الاجتماعية . لقد كانت الطليعة الوفدية صورة تقدمية للوفد .

الأسانيد

- أبو سيف يوسف : وثائق ومواقف من تاريخ اليسار المصرى ١٩٤١ ـ١٩٥٧ .
- إبراهيم طلعت : المذكرات ـ أيام الوفد الأخيرة جـ١ .
- إبراهيم عامر : ثورة مصر القومية .
- د. أحمد عبد الله : الطلبة والسياسة فى مصر .
- د. إسماعيل محمد زين الدين . الطليعة الوفدية والحركة الوطنية .
- د. رفعت السعيد · الصحافة اليسارية فى مصر جـ٢ .
- عبد الفتاح حسن : ذكريات سياسية .
- لمعى المطيعى : موسوعة هذا الرجل من مصر ـ المجلد الأول .
- د. محمد فريد حسنين : حزب الوفد (١٩٣٦ ـ١٩٥٢ جـ١) .

محاولات اغتيال سعد زغلول
ومصطفى النحاس

بقلم: حازم هاشم

يكشف البحث التاريخي في محاولات اغتيال زعيم الأمة المصرية الراحل سعد زغلول ومن بعده خليفته مصطفى النحاس عن ملاحظات تتصل بالمناخ السياسى والقانونى المصرى الذى وقعت فى إطاره هذه المحاولات، وهى ملاحظات جديرة بالتأمل والتسجيل أثارتها عملية البحث فى موضوع الدراسة الأساسى.

وأولى هذه الملاحظات أن جماهير الشعب المصرى كانت حاضرة بقوة على مسرح السياسة المصرية، فهى نراها تحتشد فى توجه عام غاضب على محاولات الاعتداء على زعيم لها اختارته برصيده الجهادى من أجلها وأجل قضيتها المركزية فى نيل الاستقلال من براثن المحتل البريطانى، وهى تهرع ملهوفة من شتى الأقاليم والنجوع إلى حيث العاصمة فلا تبرح إلا بعد الاطمئنان على نجاة الزعيم، ولا تلعب الجهات الإدارية الحكومية أى دور فى عمليات الحشد الجماهيرى والتوجه العام كما اعتدنا بعد ذلك فيما أعقب الخمسينيات! كما تبرز بقوة فى هذا الإطار مؤسسات المجتمع المدنى من روابط وتنظيمات واتحادات ديمقراطية ملكت إمكانية التأثير العام ودعوة المنتمين إليها للتعبير عن مشاعرهم الحقيقية، فلم يكن قادة وزعماء هذه التنظيمات يحتلون مكانتهم بغير الانتخاب الحر وحده.

والملاحظة الثانية أن وقوع جريمة العدوان على رئيس ووزراء مصر سعد زغلول أو مصطفى النحاس ـ وهذان أكبر كادرين فى الحياة السياسية الرسمية ـ لم يكن مناسبة للتنكيل بالمواطنين الأبرياء الذين لا صلة لهم بالجناة إلا من حيث القرابة أو الصداقة أو الجيرة أو المعرفة! كما أن هذه الجريمة السياسية الكبيرة لم تكن مناسبة لتصفية الخصوم السياسيين أو تيارات سياسية مناوئة، فلم يكن التحقيق فى الجريمة يعنى احتجار العشرات

إلى الألوف رهائن دون مقتضى من سبل التحوط والاحتراز، بل كان من يمثل أمام جهة التحقيق يستجوب ثم يفرج عنه على الفور ويعود إلى بيته آمنا مستأنفا نشاطه السياسى المناوئ للحزب السياسى الحاكم. وإلحاقا على هذه الملاحظة، فإن المتهمين المتورطين فى جريمة بحجم الاعتداء على رئيس الوزراء - بل الزعامة الواحدة الكاسحة - كانوا يمثلون أمام قاضيهم الطبيعى، فلا محاكم عسكرية استثنائية كتلك التى عرفتها مصر بعد الخمسينيات! وأمام القاضى الطبيعى كانت لمحامى الدفاع عن المتهمين صولات وجولات. فقد كان المحامون وقتذاك يأمنون على أنفسهم وهم يؤدون واجباتهم أمام القضاء دون ذعر أو مخافة ترهيب من جهة هنا أو أخرى هناك! فهناك تقاليد قانونية مستقرة راسخة يصعب تجاوزها أو التحايل عليها، فهذا من العار الذى توصم به حكومة مسئولة.

والملاحظة الثالثة أن العمل السياسى لم يكن محظورا على طلاب الجامعة والمدارس العليا وحتى تلاميذ المدارس الثانوية! فقد كانت هناك مشاركة عامة فى الحرص على القضية الوطنية وهى ليست حكرا على أحد.

الملاحظة الرابعة أن زعيما فى حجم سعد زغلول كان له حرصه البالغ على مطامنة الأقليات والجاليات الأجنبية التى تعيش فى مصر، فهو يدرك أن زعامته لمصر لا تعنى نبذ الأقليات أو كراهية الأجانب. ومن دلائل فطنته السياسية الحرص الشديد على الوحدة الوطنية وتثبيت دعائمها بحيث تظل صامدة أمام ما يحاول المحتل بذره من الفتن الداخلية.

وتبقى الملاحظة الخامسة والأخيرة، إذ من المستلفت للنظر أنه ما من مصرى سليم الفطرة والبصيرة كان يمكن له أن يعتدى على زعامة وطنية حقيقية مثل سعد زغلول أو مصطفى النحاس. ونعنى بهذه الملاحظة أنه فى حالة الاعتداء على سعد زغلول، فالمحاولة التى لم تتم ووقعت عليها هذه الدراسة كان بطلها المفترض أجنبيا، والمحاولة الثانية التى وقعت بالفعل فقد أقدم عليها متهوس مريض مختل القوى العقلية، و أما المحاولات التى تعرض لها مصطفى النحاس فهى إما من تدبير أحزاب أقلية معادية للشعب، وإما أنها لتنظيم سرى رعاه ملك البلاد لتصفية خصومه من النحاس إلى غيره!

أولا: سعد زغلول:

يسوق لنا القطب الوفدى «فخرى عبد النور» فى مذكراته ما يفيد بأن هناك محاولة للاعتداء على زعيم الأمة سعد زغلول لم تتم، وهى سابقة على المحاولة الوحيدة المعروفة عند المؤرخين للعدوان على سعد زغلول فى يوم السبت ١٢ يوليو ١٩٢٤ وقد انفرد فخرى عبد النور بالتعرض لهذه الواقعة الأقدم دون غيره، ذلك أنه لما حل موعد «عيد الجهاد الوطنى» فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢١ ـ وكانت أيام قليلة قد مضت على قطع المفاوضات بين عدلى يكن وكيرزون لمراوغة الإنجليز فى إعطاء مصر استقلالها ـ كان سعد زغلول مريضا ملازما لفراشه، ومع ذلك فقد أصر على حضور الاحتفال رغم نصائح أطبائه بأن حاجته ماسة إلى الراحة. وقد أقيم الحفل فى سرادق كبير احتل فناء مدرسة «وادى النيل» بحيث اتسع لأكثر من عشرين ألف شخص. وفى هذه الليلة صعد سعد زغلول إلى المنبر وألقى خطابا مستفيضا والجمهور منصت يقاطع فقرات الخطاب بالتصفيق الحار والهتاف. ويذكر القطب الوفدى الكبير فخرى عبد النور أن «فتح الله باشا بركات» قد علم أن اعتداء مدبرا ضد سعد باشا سينفذ فى هذه الليلة، وأن أحد الأجانب هو الذى سينفذ الاعتداء، فأسر إلينا فتح الله باشا بما علم. وكان المنبر موضوعا فى طرف السرادق، بحيث يسهل الاعتداء من الخلف على من يقف فوقه موجها وجهه شطر الجماهير المحتشدة فى السرادق، فخشينا أن يكون الخبر صحيحا، واحتطنا للأمر احتياطا تاما. ذلك أنه ما إن صعد سعد باشا إلى المبر ليلقى خطابه، حتى كنا أنا وفتح الله باشا وعاطف بركات والأستاذ نجيب الغرابلى واقفين حوله كالحلقة، بحيث إذا تقدم المعتدى لتنفيذ جرمه، تلقى أحدنا الطعنة قبل أن تصل إليه».

وقد روعت مصر من أقصاها إلى أقصاها يوم السبت ١٢ يوليو ١٩٢٤ بعد أن شاع وانتشر نبأ المحاولة الأثيمة لاغتيال الرئيس الجليل زعيم مصر وحامى حماها والمدافع الأول عن حقوقها سعد باشا زغلول. وقد عمدت الصحف التى كانت تصدر وقتذاك إلى إصدار ملاحق عاجلة تنقل للناس أول ما تنقل أن محاولة الاغتيال قد فشلت، وأن زعيم مصر قد نجا، وأنه بخير يعالج من الإصابة التى لحقت به، وأنها ـ حسب تمنيات الجميع ـ سطحية، وكانت الصحف قد صدرت فى هذا اليوم المشئوم فلم تلحق بالطبع بنشر الخبر، فبادرت إلى إصدار ملاحق لم تزد فيها على مانشيت عريض فى صدر صفحتها الأولى، كان نصه «الاعتداء على دولة الرئيس الجليل ـ الحالة تدعو إلى الاطمئنان»، وكان هذا المانشيت هو كل ما رأت الصحف طمأنة المواطنين به، وقبل ذلك تأكيد خبر محاولة

الاغتيال، وكان هذا فى يوم الأحد ١٣ يوليو ١٩٢٤، ولكن الصحف كانت قد أصدرت فى نفس يوم محاولة الاغتيال ـ السبت ١٢ يوليو ١٩٢٤ ـ ملاحق فى منتصف الساعة العاشرة صباحا جاء فيها «بينما كان زغلول باشا يركب القطار عند منتصف الساعة الثامنة صباحا مع الوزراء للذهاب إلى الإسكندرية لحضور تشريفات عيد الأضحى، إذ أطلق شاب طالب فى اتجاهه طلقة من مسدس فأصابه فى صدره، وقد أصيب زغلول باشا بجرح خطير ونقل إلى مستشفى قصر العينى، وألقى القبض على هذا المعتدى»، وقد أسندت الصحف هذا الخبر إلى الشركة الإيطالية للأنباء.

وقد أطلقت الصحف العنان للتعبير عن مشاعر المصريين جميعا إزاء الحادث، فهى تسجل فى عدد الأحد ١٣ يوليو ١٩٢٤ ما مضمونه: «تلقينا هذا الخبر المفزع، فأحسسنا برصاصة ذلك الطائش تخترق قلب مصر، بل أحسسنا بها تمزق أحشاءها، لاسيما فى هذا اليوم العظيم. يوم وقوف الحجيج على جبل عرفات. تلقينا الخبر المفزع فما استطعنا حبس دموعنا فى مآقينا، بل أرسلناها على أمل أن تبرد حرقة مصر فى هذا الموقف المؤلم، أرسلناها مكرهين، لأن دموع الحزن لا تحبس ولا تحجز أرسلناها إلى ذلك الزعيم الكبير الذى أصيب بيد ذلك الطائش الأثيم المجرم وهو يتأهب لمغادرة عاصمة القطر ليؤدى واجبه نحو مليكه بعد أن أدى واجبه نحو وطنه. أرسلناها إلى هذا البلد المنكوب بمثل هذا المجنون الذى لا يدرى عواقب الأمور. . وليس فى الإمكان أن نقول إن هذه اليد هى يد مصرى، فالمصريون أطهر وأنقى من أن يحسب عليهم مخلوق يصل به الجنون إلى الاعتداء على حياة رجل النهضة المصرية، وقائد مصر، والمدافع عن حريتها واستقلالها. هذا المخلوق يمكن أن يكون مصريا نسبا ولكنه أجنبى قلبا وغرضا. هذا المخلوق يمكن أن يكون مصريا اسما ولكنه عدو للبلاد عملا. أفى هذا الوقت تمتد يد خائن إلى الزعيم؟! أفى هذا الوقت تطلق رصاصة هذا الأثيم على سعد؟ إذن ليهنأ الشامتون بمصر. إذن ليهنأ أعداؤنا، فقد وصل هذا الخائن إلى إلقاء رصاصة على صدر الشيخ المصرى. هذا الصدر الذى ضم وديعة الأمة. وديعة استقلالها وحريتها إننا نرفع أكف الضراعة إلى الله عز وجل فى هذا الموقف المحزن أن يشفى سعدا والأمة من ذلك الجرح الدامى الذى أصابهما به المجرم، وأن يعيده إلى خدمة بلاده فى وقت قريب».

وتوزع الصحف ملحقا ثانيا فى منتصف الساعة الأولى بعد صدور ملحقها الأول لتسجل فيه «لم يكد نبأ الاعتداء على دولة الرئيس الجليل ينتشر فى العاصمة حتى انهالت علينا الأسئلة التليفونية من كل جهة، وحتى هرعت الجموع إلى إدارة هذه الجريدة

مستفسرة عن حقيقة الخبر . وقد رأينا هذه الجموع وهى تذرف دموع الأسف على هذا الاعتداء المنكر ، وكنا نعلنهم بالأخبار التى تجيئنا من العاصمة تدريجيا . حتى إذا وصلنا إلى الخبر الذى قيل فيه إن الجرح غير خطر ، ظهرت علامات الفرح على الوجوه ، وصاح الجميع صيحة الإيمان : ليحيا سعد . . ليحيا أبو الأمة . . ليحيا زعيمنا . . ليحيا قائدنا ! ! » .

وتشير الصحف إلى مواضع الإصابة فتذكر : «بعد أن أخرجنا الملحق الأول علمنا من أوثق المصادر أن طلق الرصاص كان من الجنب فمست الرصاصة الذراع والصدر» ، مما يتضح معه أن الصحف عندما سبق لها نشر المانشيت البارز الذى ذكرت فيه أن الإصابة خطيرة ، عادت فتأكدت لديها الأنباء أن الإصابة ليست كذلك . وقد تحددت الإصابة ـ من أوثق المصادر ـ من أن الرصاصة ـ لأنها جانبية ـ فقد مست الذراع والصدر . وتذكر الصحف أن البوليس قد تلقى فى الساعة السابعة صباحا نبأ تليفونيا بأن دولة الرئيس قد أصيب من يد شاب وقد قبض عليه فورا ، وقد حاول الضارب الانتحار فلم يصب نفسه ، وقد كان الشاب بجوار الصالون المعد لركوب دولة الرئيس ، وبمجرد وصوله أُطلقت عليه الرصاصة من غدارة ـ مسدس ـ ظهرت فجأة فى يد الجانى قبل ركوب دولة الرئيس . وكان أول من ألقى القبض على المعتدى «محمود فهمى النقراشى بك» وكيل المحافظة . ودولة سعد باشا حاليا فى مستشفى الدكتور على إبراهيم رامز بالقرب من وزارة المالية ، وعلم أن الرصاصة فى جزء من الصدر وقد مرت بالذراع الأيمن مرورا سطحيا لم يصب غير الجلد ، والحالة الصحية أصبحت حسنة .

وقد تواترت بعض الإشاعات عن أن المعتدى الأثيم أجنبى ، غير أنه علم أنه ـ للأسف ـ مصرى .

وقد حاول الجمهور الانقضاض على المعتدى والفتك به ، ولكن دولة الرئيس مع إصابته كان أول من دافع عنه ! وقد اشتدت حالة هياج الجمهور ، مما دعا المختصين إلى نقل الضارب من محطة مصر إلى شبرا من داخل المحطة . ثم نُقل من قسم شبرا إلى سجن مصر ، وقد اتضح أن الضارب هو «عبد الخالق عبد اللطيف» ، وكان طالبا فى ألمانيا ، وحضر إلى مصر أخيرا ، ومنذ يومين طلب أن يقابل دولة سعد باشا ، فأحيل طلبه إلى حضرة «على إسماعيل بك» رئيس مكتب دولة الرئيس ، وقد نفى الرئيس فيما بعد ـ وبعد تماثله للشفاء ـ أن هذا الشاب قد طلب مقابلته أو أنه أحاله إلى رئيس مكتبه .

شركات الأنباء التلغرافية والحادث:

تذكر شركة الأنباء الإيطالية فى برقية وزعتها فى تمام التامنة والنصف صباحا من يوم حادث الاعتداء ـ السبت ١٢ يوليو ١٩٢٤ ـ ما نصه : «من حسن الحظ أن الجرح الذى أصيب به زغلول باشا ليست فيه أية خطورة، فإن الرصاصة قد مست الترقوة من الجهة اليمنى، وأحدثت جرحا فى القسم الداخلى من الساعد، وقد حدثت معجزة إذ تحرك زغلول باشا فى نفس الوقت الذى كان المعتدى فيه يضغط الزناد ويسدد المرمى إلى صدره، وقد نقل الجريح بواسطة متطوعى جمعية الإسعاف الذين أسرعوا بنقله إلى مستشفى الدكتور على إبراهيم رامز فعولج فى الحال، ويجمع الأطباء على أن الجروح ليس فيها شىء من الخطورة، والتأثر فى المدينة شديد».

ووزعت شركة «هافاس» البرقية التالية : «هجم الجمهور على المعتدى، فاضطر البوليس لإنقاذه من الحاضرين وسخطهم، فأُخفى فى عربة انقض الجمهور عليها وحطم الزجاج، ثم نُقل دولة الرئيس فى سيارته إلى منزله عند منتصف الساعة الثامنة، - السبت ١٢ يوليو ١٩٢٤».

وتذكر شركة «رويتر» فى نفس اليوم ببرقية وزعتها ما نصه: «شرع أحدهم فى قتل صاحب الدولة سعد زغلول باشا الساعة السابعة صباحا فى محطة الباب الحديد، وبينما كان دولته يسير خلال الجماهير الهاتفة. أطلق فتى من الأفندية رصاصة أصابته فى صدره، على أن الرئة لم تخترق، ولم يصب دولته بجروح بليغة، وقد قبض على الجانى».

نشرة طبية:

وقد أصدر الأطباء القائمون على علاج دولة الباشا النشرة الآتية :

«أصيب دولة سعد باشا بطلق نارى مر بالساعد الأيمن ومشى على الثدى الأيمن، والجروح سطحية، وحالته العمومية حسنة ومطمئنة ـ إمضاءات : حسن كامل. مادن. على إبراهيم رامز».

أوصاف المتهم:

ذكرت جريدة «الريفورم» فى عددها الصادر الأحد ١٣ يوليو ١٩٢٤ ـ اليوم التالى

للحادث ـ أن المعتدى قد تشوه وجهه وسالت دماؤه، ساعة أن وصل البوليس وعمل على حمايته من الجمهور، وهو شاب يناهز السادسة والعشرين، قمحى اللون. متوسط القامة. غليظ الشفتين.

فحص ذراع الرئيس بأشعة «رانجتون»:

بعد أن فحص الأطباء ذراع الرئيس الجليل بأشعة «رانجتون» ـ أحدث طرق الكشف بالأشعة ـ لكى يعرفوا إن كانت الرصاصة به أم خرجت منه، وقد كانت نتيجة الفحص باعثة على السرور فلم يعثر على الرصاصة فى ذراع الرئيس الجليل، وقال الأطباء إن الرصاصة لما مرت بالساعد لم تحدث أى أثر فى العروق أو العضلات، وقد قابل دولته الزائرين من الأخصاء، فكان يمد يده للتسليم عليهم، وأنه سيجرى فحص رئة دولة الرئيس بهذه الأشعة أيضا.

النائب العام يتولى التحقيق:

كان معالى محمد إبراهيم باشا النائب العام فى عزبته بكفر الدوار وقت أن وصله الخبر المفجع، فأسرع فى السفر إلى العاصمة ليشرف على التحقيق.

متى حضر الجانى إلى مصر؟

كان المعتدى قد وصل إلى مصر من ألمانيا يوم ٢ يوليو ١٩٢٤، وقد صدرت الأوامر صباح الأحد ١٣ يوليو ١٩٢٤ بتفتيش منزله، وقد تردد أن أباه من القصاة الشرعيين.

هل توجد مؤامرة؟

عرف أن رجلا قد قابل ولاة الأمور، وقال إن إحدى الجهات فيها مؤامرة لاغتيال دولة سعد باشا، ونحن لن نفصح ونمسك القلم عن ذكر هذه الجهة مراعاة لمصلحة التحقيق، ويسرنا أن نكرر بأن صحة دولة الرئيس جيدة ـ جريدة وادى النيل ـ الأحد ١٣ يوليو ١٩٢٤.

تعطيل المقابلات الملكية:

نشر ديوان كبير الأمناء البلاغ الآتى :

ديوان كبير الأمناء يوم السبت ١٢ يوليو ١٩٢٤ .

«بأمر حضرة صاحب الجلالة الملك . يعلن كبير الأمناء بأن تشريفات صاحبى الجلالة الملك والملكة فى عيد الأضحى لا تجرى غدا ، وذلك بمناسبة حادثة الاعتداء على حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس الوزراء ، وسيعد بديوان تشريفات سراى رأس التين العامرة يوم العيد دفتر لكتابة أسماء المهنئين ، وكذلك سيعد بدائرة تشريفات حضرة صاحبة الجلالة الملكة دفتر لكتابة أسماء حضرات المهنئين ، ودفتر آخر بدائرة الحرم الملكى العالى لكتابة أسماء حضرات السيدات المهنئات» .

هذا وقد أوفد حضرة صاحب الجلالة الملك سعادة الدكتور محمد جاهين باشا طبيب جلالته الخاص إلى القاهرة فى قطر الظهر للاستفسار عن صحة حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا ، والله نسأل أن يكفل بسلامة الرئيس آمال أمة متألمة ، وأن يعافى بعافيته رجاء شعب ، وأن يبل دولته مما ألم به فى القريب العاجل ، إنه سميع الدعاء .

* الباحث : الملك والملكة كانا يقيمان فى الإسكندرية شهور الصيف ، وقد وقع الحادث فى ١٢ يوليو ١٩٢٤ .

الرئيس الجليل يشكر الملك:

تأثر دولة سعد باشا أيما تأثر من العطف الملكى السامى ، فأرسل إلى صاحب الجلالة الملك التلغراف التالى : «حضرة صاحب الجلالة الملك بقصر المنتزه ، إن ما أظهرتموه جلالتكم من العطف السامى علىّ قد آسى جراحى ، وأفعم قلبى شكرا وامتنانا ، وإنى أحمد الله على صيانة حياتى ، لأتمكن من أن أواصل خدمة بلادى ومليكى» . خادمكم المخلص سعد زغلول .

عُوّاد سعد باشا:

استقبل دولة الرئيس الجليل فى المستشفى الأساتذة والبكوات والباشوات . وليم مكرم عبيد - مكرم عبيد - فؤاد كمال - د . محجوب ثابت - د إبراهيم التريجى بك - سينوت حنا بك - عدلى يكن باشا - يحيى إبراهيم باشا .

وقد التفت الرئيس الجليل إلى الدكتور محجوب ثابت ومازحه معزيا إياه فى فقيده العزيز حصانه المشهور «مكسوينى»

نشرة طبية ثانية:

الدكاترة: حسن كامل، مادن، إبراهيم المنياوى، عبد الحليم محفوظ، سليمان عزمى، نجيب إسكندر، على إبراهيم رامز. «فحصنا ثانيا حضرة صاحب الدولة سعد باشا زغلول فى الساعة الواحدة والدقيقة ١٥ من صباح الأحد ١٣ يوليو ١٩٢٤، ولزيادة الاحتياط قد فحص الصدر بواسطة الأشعة التى عملت بمعرفة الدكتور «لوتسى» فوجد أن الرئة لم تصب، وحالة دولته العمومية جيدة، والنبض والحرارة عاديان، ولا يوجد نزيف باطنى بالصدر، ودولته يحتاج للراحة التامة».

نشرة طبية ثالثة:

«فى الساعة التاسعة صباحا يوم الأحد ١٣ يوليو ١٩٢٤ اجتمعنا نحن الأطباء الموقعين على هذا، وفحصنا حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا فوجدنا حالة الجروح فى تحسن مستمر، والحالة العمومية جيدة جدا، والنبض والحرارة عاديان، ولا نزال ننصح بعدم الزيارة مطلقا».

الدكاترة: سليمان عزمى ـ حسن كامل ـ مادن ـ إبراهيم المنياوى ـ ظيفل حسن ـ نجيب إسكندر ـ محمود ماهر ـ على إبراهيم رامز ـ محمد عمارة ـ سعد الدين الضبع ـ إبراهيم الجوريجى.

* الباحث: أضيف لفريق الأطباء المعالجين عقب الإصابة عدد آخر من الأطباء. وينصحون بعدم الزيارة بعد أن لاحظوا إقبال العواد على الزيارة.

كيف يرقد الرئيس؟:

دولة الرئيس يشعر بالراحة التامة. وقد قابل بعض الزوار فى مساء أمس ـ الأحد ١٤ يوليو ١٩٢٤ ـ وكانوا يشعرون بالسرور التام لراحته وحسن حديثه المقرون بالمزاح، وصرح دولته لهم بأنه حقيقة قد منع الجمهور من الفتك بالمعتدى الأثيم. ويقول: إن رفعه يده أثناء التسليم حال دون نجاح الإصابة، فقد تلقى الذراع شدة الطلقة. وهو يجلس فى سريره

مسندا ظهره على سنادة، وواضعا يديه أحيانا على وسادة أخرى، وذراعه المصاب غير مربوط، مما يدل على أن الحالة حسنة والحمد لله، وما يدعو إلى الاطمئنان أنه ينظر مع بعض الوزراء فى المسائل المهمة جدا، ويتناول دولته طعام الإفطار وشهيته جيدة.

سير التحقيق:

يسير التحقيق بدقة نحو غاية معينة، وهى معرفة شركاء المتهم، ووالد الجانى هو القاضى الشرعى الشيخ الدلبشانى، والرأى السائد أن الجريمة سياسية، وأن بعض الطلبة فى برلين يتلقون تعاليم فاسدة من أشخاص متهورين مفتونين بالإغراء على ارتكاب الجرائم.

* الباحث: هذا ما حدا ببعض الكتابات فى الصحف التى طالبت فى أعقاب الحادث بضرورة وجود رقابة على الطلاب المصريين الذين يدرسون فى أوروبا، التى كانت تعج وقتها - وألمانيا بالذات - بالأفكار الفاشية الدموية الفوضوية.

كيف فحصت أوراق المتهم؟:

بعد ضبط إدارة الأمن العام جميع الأوراق التى عثر عليها فى منزل المتهم، والقبض على شقيقى الجانى وهما معلمان فى المدارس، يتم فحص الأوراق بمعرفة حضرات محمد سعيد باشا - توفيق نسيم باشا - محمد إبراهيم باشا - على جمال الدين باشا - زكى الإبراشى بك - محمد فهمى بك - محمود حسن بك - سعيد العزبى بك، ويحقق مع الجانى معالى محمد إبراهيم باشا النائب العام بنفسه. وقد عثر فى أوراق الجانى على ما يستلزم استدعاء أشخاص، فاستحضر الأستاذان عبد الملك حمزة وإسماعيل كامل المحاميان، وقد جىء بهما مخفورين من بورسعيد، وسألهما النائب العام ثم سمح لهما بالانصراف. أما المتهم فهو من كفر الزيات، وتستدعى النيابة أشخاصا آخرين ومن بينهم الشيخ عبد العزيز جاويش، وقد استدعيت اليوم - الاثنين ١٤ يوليو ١٩٢٤ والدة الجانى، وقبض على أشخاص آخرين من بينهم ولدان صغيران وخادم

* الباحث: شكك بعض خصوم سعد زغلول فى وقوع الحادث كما أعلن! مما جعل بعض كتابات صحف هذه الفترة تتصدى لهؤلاء، فى حين أن أنصار سعد غمزوا ولمزوا فى إشارة إلى أن الحزب الوطني قد يكون وراء الحادث.

صدى حادث الاعتداء فى الخارج:

تلقى دولة الرئيس برقيات فى أعقاب حادث الاعتداء عليه، يعرب أصحابها فيها عن تمنياتهم لدولته بالشفاء العاجل. من رئيس الحكومة البريطانية، وسردار السودان، واللورد أللنبى، والوزراء المفوضين فى مصر - بتعليمات من حكوماتهم - كفرنسا وإيطاليا وبلجيكا واليونان وألمانيا وغيرهم، ومن القاصد الرسولى للفاتيكان، وفى لوندرة - لندن - طلب المصريون الذين حضروا حفلة عيد الأضحى فى المفوضية المصرية إلى عبد العزيز عزت باشا أن يرسل تلغرافين: الأول إلى جلالة الملك فؤاد للتهنئة بالعيد، والثانى إلى دولة سعد باشا يعرب فيه عن عواطف الجالية المصرية بلوندرة، واستنكارها لحادث الاعتداء. وزار المفوضيات المصرية فى العواصم الأوروبية وفود تستفسر عن صحة الرئيس الجليل. وذكرت شركة «رويتر» للأنباء - ١٢ يوليو ١٩٢٤ - أن الدوائر السياسية فى لوندرة تأسف أسفا صادقا على الاعتداء على زغلول باشا، ويخشى أن تتأخر زيارته المرتقبة إلى لوندرة. وذكرت شركة «هافاس» للأنباء فى تلغراف لها فى نفس يوم حادث الاعتداء أن ركاب الباخرة «سفنكس» من المصريين والفرنسيين قد أوقفوا الاستعدادات لاحتفالات عيد ١٤ يوليو الفرنسى انتظارا لما تجىء به أخبار أخرى.

الخصوم يأسفون للحادث:

أعلن حزب الأحرار الدستوريين استنكاره للحادث، وعاد بعض أقطاب الحزب الوطنى دولة سعد باشا، وأرسلت شعبة الحزب الوطنى بدائرة الجمرك بالإسكندرية برقية إلى الرئيس الجليل تبدى استياءها الشديد، وأسفها الزائد على حادث الاعتداء الفظيع، وتبتهل إلى المولى سبحانه وتعالى أن يهب دولة سعد باشا الشفاء العاجل.

سيول البرقيات على بيت الأمة:

من جميع أنحاء مصر، انهالت سيول البرقيات على بيت الأمة - بيت الزعيم الجليل - تستنكر وتشجب الحادث الغادر، وتتمنى للزعيم الشفاء العاجل، وحمعت البرفيات فى الذين أرسلوها من أشخاص وجهات وروابط وتنظيمات شعبية تشكيلة النسيج الوطنى والشعبى المصرى، كما شهد بيت الأمة وفوداً من مختلف الطوائف والهيئات التى ذهبت تسجل مشاعرها إزاء الزعيم ونجاته من حادث الاعتداء، ومن هذه الوفود وفد سكندرى من مشاهير أطباء الإسكندرية وعلى رأسه الدكتوران حسن باشا ظيفل عضو مجلس الشيوخ، ومحمود بك كامل.

صلاة وخطابة فى مسجد سيدى أبى العباس:

وقد شهد مسجد سيدى أبى العباس بالإسكندرية صلاة عيد الأضحى، أدتها الألوف التى احتشدت فيه من الفجر، فكانت الصلاة والتضرع إلى الله أن يشفى زعيم الأمة. وقد تقدم هذه الجموع أعضاء لجنة الوفد المركزية بالثغر، وقد خطب حضرة أحمد أفندى عبدالعال سكرتير لجنة الطلبة فوصف الحادث بأنه «قد أدمى قلب الأمة من كبيرها إلى صغيرها»، وتلاه الطالب الأديب حنفى أفندى أبو العلا بمدرسة الحقوق الملكية فأفاض فى القول وأسال العبرات، وأعقبه حضرة الشيخ خليفة همام عن لجنة طلبة المعاهد الدينية فألقى كلمة شديدة الوقع، وخطب كذلك العالم الشيخ «بشير الشندى»، وأنشد الطالب حسب الله أفندى قصيدة عصماء، وكلمتين للأستاذ الجديلى الموظف بالمحاكم الشرعية، والبشبيتى المحامى الذى تحدث عن مبلغ حب الأمة للرئيس الجليل.

المحفل الوطنى الأكبر:

أصدر المحفل الوطنى الأكبر بياناً وزعه على الصحف، كان نصه: «نظراً لشدة وقع الحادث الجلل الذى جزعت له المحافل الماسونية عطفاً على أستاذها الأعظم الفخرى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا، فقد رفعنا إلى العتبات الملكية العالية إشارة الحمد والشكران لتفضل جلالة الملك بالعطف على دولته، والاهتمام بصحته، ومداومة السؤال عنه، فضاعف جلالته نعمته على الماسونية بإرسال الرد التالى علينا من سراى رأس التين بالإسكندرية: صاحب السعادة السيد على باشا الأستاذ الأعظم للمحفل الماسونى الأكبر بمصر - رفعت إلينا شعائر ولائكم وإخلاصكم بمناسبة عطفنا على حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء، فنالت ما حسن القبول مع شكرنا السامى لسعادتكم وحضرات الأعضاء».

وقد عبر أمير الشعراء «أحمد شوقى» بك عن تهلله وابتهاجه بنجاة زعيم الأمة سعد زغلول من المحاولة الآثمة، وهو يسفر عن مشاعره واقتناعه السياسى فى قصيدته هذه التى بدأها بفرحته بنجاة الزعيم التى هى نجاة للأمة، ثم لا زعيم ولا أمل لمصر بغير سعد.

وقد نشرت الصحف وقتذاك هذه القصيدة فى صفحاتها الأولى، وتغنت أم كلثوم بأبيات منها بعد ذلك

نجــــــا وتمـاثـل ربـانهــــــا ... ودق البـــشـــائر ركـــبــانهــــا

وهلل فــى الجــو قـــيـدومــهـــا ... وكـــــبــــــر فــى الماء سكانهـــا

تحـــــول عنهـــــا الأذى، وانثنى ... عــبـاب الخطوب وطـوفـانهـا

نجا (نوحــهـا) من يد المعــتـدى ... وضل المقـــاتل عـــدوانهـــا

يـد للـعـنايـة، لا يـنقـــــــضـى ... ـ وإن نفــد العــمـــر ـ شكرانهـــا

وقى الأرض شـــر مـــقـــاديره ... لطيـف الســمـاء ورحـــمـانهـا

ونجى الـكنـانـة من فــــتـنـة ... تهــــددت الـنيل نيـــرانهـــا

يســيــل على قــرن شــيطـانهـا ... عــقـيق الدمـاء وعـقـيـانهـا

فيـا (سعد)، جرحك ساء الرجال ... فـــلا جـــرحت فـيـك أوطانهـا

وقَـــتْك العـنـاية بـالراحــتـين ... وطوق جـيــدك إحـسـانـهـا

مـنايـا أبى الـله إذا ســـاورتـك ... فلـم يلق نـابيـه ثعـبـــانهـــا

حـوت دمك الأرض فى أنفـهـا ... زكـيـا، كـأنك (عـثـمـانهـا)

ورقت لآثـاره فى القـــمـــيص ... كـأن قـــمــيـصك قــرآنـهـا

وريعت كـما ريعت الأرض فـيك ... نواحـى الســمـــاء وأعنـانهـــا

ولو زلت غـيب (عـمرو) الأمـور ... وأخلى المـنابر (سـحـبـــانهـا)

* * *

رمــــــاك عـلى غـــــرة يافـع ... مـــشـار السـريرة غـضـبـانهـا

وقـــدمـاً أحـــاطت بأهل الأمـــور ... مـيـول النفـوس وأضـغـانهـا

تلمـس نفـسك بين الصــفــوف ... ومن دون نـفــسك إيمـانهـا

يريـد الأمــور كــمــا شـــاءها ... وتأبـى الأمـــور وسلـطانـهـــا

وعند الذى قــهـر القــيـصـرين ... مــصـيــر الأمـــور وأحـيـانهـا

ولو لم يـســابق دروس الحـيـــاة ... لبــصــره الرشــد لـقـمـانهـا

فإن الليالي عليها يحول — شعور النفوس ووجدانها
ويختلف الدهر حتى يبين — رعاة العهود وخوانها

* * *

أرى مصر يلهو بحد السلاح — ويلعب بالنار ولدانها
وراح بغير مجال العقول — يجيل السياسة غلمانها
وما القتل تحيا عليه البلاد — ولا همة القول عمرانها
ولا الحكم أن تنقضي دولة — وتقبل أخرى وأعوانها
ولكن على الجيش تقوى البلاد — وبالعلم تشتد أركانها
فأين النبوغ؟ وأين العلوم؟ — وأين الفنون وإتقانها؟
وأين من الخلق حظ البلاد — إذا قتل الشيب شبانها؟
وأين من الربح قسط الرجال — إذا كان في الخلق خسرانها؟
وأين المعلم؟ وما خطبه؟ — وأين المدارس؟ ما شأنها؟
لقد عبثت بالنياق الحداة — ونام عن الإبل رعيانها
إلى الخلق أنظر فيما أقول — وتأخذ نفسي أشجانها

* * *

ويا (سعد)، أنت أمين البلاد — قد امتلأت منك أيمانها
ولن ترتضي أن تقد القناة — ويبتر من مصر سودانها
وحجتنا فيهما كالصباح — وليس بمعييك تبيانها
فمصر الرياض، وسودانها — عيون الرياض، وخلجانها
وما هو ماء، ولكنه — وريد الحياة وشريانها
تتمم مصر ينابيعه — كما تمم العين إنسانها
وأهلوه منذ جرى عذبه — عشيرة مصر وجيرانها

وأمـا الـشـريك فـعـلاته — هى الـشـركـات وأقطـانهـا
وحـرب مـضت نحـن أوزارها — وخـيل خلت نحـن فـرسـانهـا
وكم مـن أتاك بمجـمـوعـة — من البـاطل، الحـق عنوانـهـا
فـأين من (المنش) بحـر الغـزال — وفـيض (نيـانزا) وتهـتـانهـا؟
وأين الـتـمـاسـيح من لجـة — يمـوت من البـرد حـيتـانـهـا!
ولـكـن رءوس لأمـوالـهـم — يحـرك قـرنـيـه شـيطانهـا
ودعوى الـقوى كدعـوى السـباع — من الـناب والظـفـر برهانـهـا

أسرة الجانى تستنكر:

أعرب أفراد أسرة المعتدى عن استيائهم وشديد ألمهم وفرط جزعهم لذلك الحادث المنكر، وأعلنوا براءتهم من الجريمة الشنعاء التى ارتكبت، ومما قالوه: «نحن نبرأ إلى الله من الجانى ولو أنه شقيقنا، ولكنه عدو لمصر وأثيم» وقد زار أشقاء الجانى المستشفى ليؤكدوا هذه البراءة ويؤيدوا ما أعلنوه فى الصحف السيارة فى هذا الشأن.

عودة سعد إلى بيته:

أعلنت الصحف استناداً إلى مصادر المستشفى الذى عولج به سعد زغلول أنه سيعود إلى بيت الأمة بعد شفائه يوم ١٩ يوليو ١٩٢٤ أو يوم ٢٠ على الأكثر، وقد عاد الزعيم يوم ٢٠ يوليو، وقيل إن هذا قد تقرر ليتمكن سعد زغلول من السفر إلى أوروبا ـ لوندرة ـ فى الميعاد الذى كان مقرراً من قبل، أى يوم ٢٥ يوليو ١٩٢٤.

البحث عن المسدس واعتقالات:

حتى خمسة أيام من وقوع حادث الاعتداء لم يعثر على أثر للمسدس الذى استخدمه الجانى فى محاولته الأثيمة، ولم يتقدم به أحد للمحققين، مما جعل بعض الصحف تصف الأمر بأنه لغز! غير أنها تمنت أن يظهر المسدس فى القريب العاجل. وكان المحققون قد واجهوا الجانى ببعض الشهود الذين أدلوا بشهاداتهم عن كيفية ارتكاب الجريمة ومعلوماتهم عن الجناية، وقد جرى اعتقال ـ مساء الأحد ١٣ يوليو ١٩٢٤ ـ لعدة أشخاص

منهم د. أحمد فؤاد ود. عصام الدين حفنى ناصف وطالب آخر من مدرسة الطب، وفتشت منازل المعتقلين، ونادى الحزب الوطنى، ومنزل رئيس تحرير جريدة اللواء المصرى، ومنزل رئيس الحزب الوطنى، وتم ضبط عدة أوراق، ثم اعتقل الأستاذ عبدالعزيز جاويش فى منزله بحلوان، واقتيد إلى النيابة للتحقيق معه، والذى استمر من مساء الأحد إلى الثالثة من صباح الاثنين، وقد جرت مواجهة الشيخ جاويش بالمتهم، ثم أعيد إلى سجن مصر حيث أودع. وقد تم تفتيش إدارة جريدة «اللواء المصرى» ومطبعتها للمرة الثانية، وذلك للوقوف على عنوانات بعض العاملين فيها، وقد أفرج عن الدكتور أحمد فؤاد وعن بعض الطلبة بالمدارس الثانوية والعليا.

وقد أنكر الجانى علاقته بالجمعية المصرية فى برلين، وأنكر أنه يعرف الشيخ عبدالعزيز جاويش، وأيد أقواله هذه بأنه لما كان فى ألمانيا كان الشيخ عبدالعزيز جاويش فى تركيا، ولم يقابله فى مصر، وادعى أنه ليس له شريك فى الجريمة.

كما تم تفتيش منزل البرنسيس «ألكسندرا أفرينو» التى كانت تصدر فيما مضى مجلة «أنيس الجليس»، والتى حضرت إلى القطر المصرى من مدة غير بعيدة بعد تغيبها عنه فى أوروبا، وقد ضبط ما فى المنزل من الأوراق وخزانة حديدية رأت النيابة فتحها وفحصها بحضور مندوب من قنصلية إنكلترا، لأن صاحبتها تقول إنها من الرعايا البريطانيين، وقد طلبت النيابة من البرنسيس أن تحضر خلال فتح الخزانة. والمعروف أن البرنسيس أفرينو لها علاقة بالخديو السابق.

وقد مضى إلى المحققين يوم الخميس ١٧ يوليو ١٩٢٤ طالب كان فى ألمانيا اسمه «حسن أفندى محمود»، وهو يعرف الجانى لما كان معه فى ألمانيا، وقال عنه إنه كان منهوساً، وأن الطلبة فى برلين كانوا يخطبون خطباً عدائية فى منتهى القسوة والشدة ضد سعد باشا، وكانوا يقولون لابد أن نقتله. ثم أشار هذا الشاب فى التحقيق إلى مسلك أحد المقبوض عليهم وهو عصام الدين حفنى ناصف قائلاً: إنه كان يتلقى معونة مالية من الخديو السابق وقد سمعت شهادة هذا الشخص وانصرف بعد مواجهة المحقق له بالمتهم «عبدالخالق عبداللطيف»، ومما هو معروف أن بعض الأشخاص يقصدون إلى النيابة ولديهم معلومات عن الحادث، فتؤخذ أقوالهم.

وقد قصد إلى النيابة ليومين متعاقبين إخوة المتهم، وتكلموا معه بالنصح وعدم الإصرار على الخطة المنكرة التى يسير عليها فى دفاعه عن نفسه، والمتهم حالته عادية، وجراحه تلتئم، وهو مصر على أنه لا يوجد له شركاء حرضوه على ارتكاب الجرم.

* الباحث: واضح أن التحقيقات في القضية كان من اتجاهاتها رعاية الخديو السابق الذى خلعه الإنجليز ونفوه إلى الخارج لمحاولة اغتيال سعد باشا، رعاية مباشرة إلى حد الضلوع فيها، أو غير مباشرة كمعاونة بعض الذين تعرضوا للمساءلة بعد الحادث ببعض المال.

أم كلثوم تغنى ابتهاجاً بنجاة الزعيم:

يوم السبت - ١٩ يوليو ١٩٢٤ - التالى على محاولة اغتيال الرئيس الجليل أقيمت أكبر حفلة بالإسكندرية لعائلاتها. أحيتها ملكة الإنشاد الآنسة أم كلثوم، بتياترو الهمبرا، الساعة التاسعة والنصف مساء، وكانت أسعار التذاكر بالقرش: الألواج ١٠٠ و٧٠ - الكراسى ٢٠ و١٥ و١٠ و٥، وكانت التذاكر قد بيعت بمطبعة علبة بشارع فرنسا بالإسكندرية.

«مستشفى نجاة سعد»:

توالت الكتابات على الصحف فى تلك الفترة من مواطنين حاملة آراء ومقترحات وتصورات حول حادث محاولة الاغتيال، وقد أرسل الدكتور الطبيب «عبدالعزيز نظمى» إلى «جريدة مصر» مقالاً بعنوان «خواطر طبيب» فى ١٧ يوليو ١٩٢٤ يقترح فيه: «وحيث إن دولة الرئيس الجليل من أعز أبناء الأمة، لذلك أتقدم بكل إخلاص إلى الأمة المصرية الكريمة التى اشتهرت بأعمال الإحسان من قديم الزمان أن تخلد ذكرى نجاة دولة زعيمها الجليل بتأسيس مستشفى لعلاج الأطفال الفقراء تسميه «مستشفى نجاة سعد»، يشترك فى الاكتتاب له جميع أبناء الأمة كل قدر طاقته ولو بقرش واحد، وبذلك نكون قد شيدنا لأبنائنا وأحفادنا أثراً مفيداً خالداً يدل كل إنسان على تعلق الأمة المصرية بزعيمها الجليل. وحيث إن خير البر عاجله، فأرى - إذا صادف اقتراحى هذا قبولاً من الأمة، وإنى لا أشك فى ذلك - أن يشيد المستشفى على الأرض الفسيحة التى منحتها الحكومة لجمعية رعاية الأطفال المصرية بحى المنيرة بالقرب من مساكن الفقراء بقسم السيدة زينب، وهو القسم الذى ينوب عنه الرئيس الجليل. وإنى أتضرع لحضرة صاحب الجلالة مليكنا المحبوب أن يجعل هذا المشروع المفيد تحت رعاية جلالته العالية، وألتمس من مكارم صاحب السمو الأمير عمر طوسون أن يتقبل رئاسة اللجنة التى تقوم بتنفيذ هذا المشروع، كما أرجو من

سعادة حمد الباسل باشا وكيل الوفد المصرى أن يكون دليلاً للجمعية التى ستنشأ للمشروع، وسعادة المالى الشهير طلعت بك حرب أن يكون أميناً لصندوقها، وأن تقوم لجان الوفد الفرعية ورؤساء المصالح والنقابات وسائر الطوائف بجمع الاكتتابات بطريقة منظمة، وترسل التبرعات إلى بنك مصر. ويبدأ عمل الرسم اللازم بمسابقة، وإنى عند تبرعى اليوم بخمسة جنيهات، فإننى أضع نفسى وخبرتى تحت تصرف اللجنة ومعاونتها ـ إذا شاءت ـ فى العمل، وكذا أتبرع بالعلاج بالمستشفى مجاناً».

مظاهرات للعمال والطلبة:

قررت الزعامة العامة للعمال بوادى النيل إقامة مظاهرة عامة يوم السبت ١٩ يوليو الساعة ٥ ونصف مساء ابتهاجاً بسلامة حياة الزعيم الجليل سعد باشا زغلول، يتقدمها راكبو الموتوسيكلات والدراجات وفرق الكشافة والسيدات بالأوتومبيلات والعربات، ثم طلبة المدارس ونقابات العمال وطلبة المعاهد الدينية وغيرهم، وتبتدئ المظاهرة من ميدان محطة مصر إلى بيت الأمة، كما دعا لفيف من الطلبة الكافة من التلاميذ للمشاركة فى المظاهرة حتى تكون شاملة لجميع طبقات الأمة.

براءة فارسكور:

طلبت لجنة الوفد فى فارسكور إلى صاحب السعادة مدير الأمن العام أن يكلف قلم المطبوعات بنشر تكذيب رسمى لنسبة المجرم الأثيم نفسه إلى فارسكور العريقة فى وطنيتها وولائها الأكيد لدولة الزعيم الجليل، ذلك أن المجرم الأثيم من دلبشان مركز كفر الزيات، وكان أبوه قاضياً شرعيا بفارسكور نزل فيها بحكم وظيفته، وغادرها من عشرين عاماً غير مأسوف عليه.

وبراءة الأرمن:

أشاع بعض المرجفين عقب الاعتداء على صاحب الدولة الرئيس الجليل أن المعتدى من أبناء الأرمن، مما جعل السخط يعم على الجالية الأرمنية وكاد يؤدى إلى أوخم العواقب، لولا أن الناس عرفت من البيانات الرسمية أن المجرم مصرى، وقد كان للجنة الطلبة التنفيذية فضل كبير فى دحض هذه الفرية

[من رسالة عن لفيف من الأرمن كتبها «كاورك مصرليان» ونشرتها جريدة مصر فى ١٨ يوليو ١٩٢٤].

أول خطبة للزعيم بعد النجاة:

شرف دولة الرئيس الجليل السرادق الكبير الذى أقيم يوم ٢٠ يوليو ١٩٢٤ بجوار بيت الأمة فى العاشرة صباحاً. وقد تلقاه الجمهور الحاشد بالهتاف والتصفيق، وألقى صاحب العزة «على بك عبدالرازق» خطبة شائقة بالنيابة عن وفد من رجال النيابة والقضاء حضر لتهنئة ولقاء الرئيس الجليل، ثم تلاه صاحب العزة مصطفى بك القللى وكيل نيابة الأحداث فأنشد قصيدة اجتماعية عامرة بالأبيات، فتلقاها دولة الرئيس بالارتياح والسرور، وقد شكر الرئيس الجليل وفد رجالات النيابة والقضاء على تهنئتهم بنجاته، ثم قال: «عما قليل سأسافر للاستشفاء، وإنى فى حاجة إليه، فأرجو أن أستعيد قوتى - قاطعوه: قواك الله . . قواك الله - وأن أعود إليكم لأجاهد مع المجاهدين منكم - وكلكم مجاهدون - فأستودعكم الله إلى أن أراكم إن شاء الله فى عز وإقبال».

ثم حضر وفد النواب والشيوخ فجلس الرئيس الجليل بين صاحبى المعالى زيور باشا ومظلوم باشا. ثم أعلن النائب محمود علام أن مجلسى الشيوخ والنواب قررا استنكار الحادث المؤلم وتهنئة الرئيس الجليل بالنجاة وتقديم فروض الشكر والإخلاص لصاحب الجلالة الملك على ما أبداه من العطف على أمته فى شخص زعيمها الجليل، وقد ناول النائب الرئيس الجليل هذا القرار. وقد خطب معالى زيور باشا، وتلاه مظلوم باشا، ثم وقف الرئيس الجليل فألقى الخطبة التالية: «أشكركم من كل قلبى، وأقول لكم إن هذا الحادث لم يزدنى إلا تمسكاً بالمبادئ القويمة التى تشرفت بنشرها فى البلاد، إن ذلك الدم المسفوك غدراً وظلماً - قاطعه الحاضرون بالنشيج والبكاء - لهو مداد نكتب به وثيقة عهدى لكم بأن أكون دائماً متمسكاً بذلك المبدإ القومى الشريف، حتى أنال الاستقلال التام أو الموت الزؤام، - هتاف شديد ليحيا سعد باشا. ليحيا رمز التضحية -. وإنى أتوجه غداً إلى الإسكندرية لأقوم برفع آيات الشكر إلى جلالة الملك الذى حبانى بعطفه فى هذه المحنة مخففاً كثيراً من آلامى، ويوم ٢٥ يوليو الجارى سأبحر من الإسكندرية إلى أوروبا للاستشفاء بالمياه، وليس فى نيتى لغاية الآن مفاوضات، فإذا عادت إلىّ قوتى وتأكدت - كما قلت لكم فى الجلسة الأخيرة - أن الدخول فى المفاوضة لا يضيع حقا لمصر، ولا يكسب أحداً حقا عليها دخلت معتمداً على نجاحى بقوة الله - هتاف متواصل -.

الإعلان عن مكافأة يعنى العجز:

ظلت قضية اختفاء المسدس الذى استخدمه الجانى فى محاولته الإجرامية لغزاً لا يعرف الحل! ، فبعد سبعة أيام من وقوع الجريمة ظل هذا المسدس تائهاً لا يعثر عليه! ، وقد رأى الجمهور فى ذلك - وهو ما عبرت عنه صحيفة «مصر» فى ١٩ يوليو ١٩٢٤ - أهمية بالغة، واعتبر - على حد قول الصحيفة - أن عرض الحكومة مائة جنيه مكافأة لمن يجد المسدس أو يرشد عنه بمثابة اعتراف بالعجز عن العثور عليه! ووكيل حكمدار العاصمة نفى عن نفسه رواية الذين اعترفوا أمام المحققين بأنه هو الذى استلمه ووصعه فى جيبه، وقال إنه كان يحمل منشة سوداء عند إلقاء القبض على الجانى فتكسرت أثناء ذلك، فاضطر إلى وضعها فى جيبه، فظن الذين شاهدوه يفعل ذلك أنه يضع المسدس أما عدد المعتقلين حتى هذا التاريخ فقد بلغ ١٤ شخصاً، وقد وجدت بين أوراقهم مكاتبات دارت بيهم وبين الجانى، وظلت الصحف تلح على أن الجريمة ليست فردية! وشاع أن أحد الأحزاب فى مصر تلقى عليه أكبر تبعة فى ارتكابها.

* الباحث: يقصد بالحزب الذى تلقى عليه أكبر تبعة فى ارتكاب الجريمة هو الحزب الوطنى، حتى إن حريدة «التايمز» الإنجليزية نشرت فى خبر لمراسلها فى القاهرة يفيد بأن بعض كبراء الحزب الوطنى قد شاركوا فى الحريمة، حيث إنهم دعاة للخديو السابق. وأن المتهم قد جرى تسميم عقله وروحه فى ألمانيا من خلال «لجنة الحزب الوطنى» ببرلين و«لجنة الدفاع الوطنى» ببرلين.

فى منزل الجانى للمرة الثانية:

أعيد تفتيش منزل الجانى للمرة الثانية، فوجد فيه مبلغ ٤٥٠ جنيهاً، فأمرت النيابة بحفظها حتى ينتهى التحقيق، وسمعت أقوال والدة الجانى وإحوته، وكانت بعض الأسئلة التى وجهت لأكبر إخوة الجانى خاصة بالنفقات التى كانت ترسل للجانى فى ألمانيا، وعما إذا كانت تكفيه أو يستعين بنفقات أخرى يستمدها من مصادر خاصة.

وفى ألمانيا جرى تفتيش ١٤ مسكناً من المساكن التى يقيم فيها الطلبة المصريون، وكان ذلك بناء على طلب الحكومة المصرية وحضور قنصل مصر فى برلين أثناء التفتيش، وقد ضبطت بعض الأوراق التى أرسلت إلى مصر.

من جهة أخرى، لاحظ المحققون بعض التغيير فى حالة الجانى، إذ بدأت تظهر على أخلاقه الخشونة والتطرف، ولم يسمح له بطعام من منزله ولا بملابس أخرى.

قبل سفر الرئيس الجليل:

كان الزعيم الجليل وهو يتأهب للسفر إلى الإسكندرية لم يدل بعد بأقواله فى قضية الاعتداء عليه، وقد انتقل إلى بيت الأمة مساء ٢١ يوليو ١٩٢٤ صاحب المعالى محمد إبراهيم باشا النائب العمومى، ثم صاحب الدولة محمد سعيد باشا، وصاحب العزة عثمان بك يوسف رئيس النيابة فسمعوا أقوال الرئيس الجليل، وأتموا محضراً بذلك.

من جهة أخرى، فتش منزل الجانى الأثيم للمرة الثالثة، وضبط فيه حذاؤه الذى كان قد ذكر أنه قد خبأ المسدس - أداة الجريمة - فيه عند وصوله إلى مصر وحتى نزوله من الباخرة التى أقلته من ألمانيا حتى لا يراه رجال الجمارك، وقد أمرت النيابة الجانى بلبس الحذاء لترى إذا ما كان فيه فراغ يسع وضع مسدس أم لا.

ومن أهم أوراق القضية كتاب مرسل من الجانى إلى صديقه عبدالصمد أفندى فخر الدين الطالب بمدرسة الطب، يقول له فيه صراحة إنه عازم على قتل صاحب الدولة سعد زغلول باشا، وكان الصديق قد كتم أمر هذه الورقة ولم يذع سرها لأحد ولم يبلغ أولى الأمر بذلك حرصاً على شروط الصداقة الوثيقة بينه وبين الجانى. كذلك هناك أوراق بالغة الأهمية وجدت عند البرنسيس «أفرينو» التى اعترفت بأسرار هائلة.

وقد حققت النيابة صباح يوم ٢١ يوليو ١٩٢٤ مع «أمين بك الرافعى» مدير جريدة «الأخبار» فيما نشره فى صحيفته بعنوان «الاعتداءات السياسية لا تؤثر فى المبادئ بل تفسد الأخلاق»، واستمر التحقيق معه إلى ما بعد الظهر.

وفتش رجال البوليس مطبعتى جريدتين أسبوعيتين وصادروا بعض الأوراق ومنها كتاب «وطنيتى» لمؤلفه الشيخ القاياتى، ومقرظه الشيخ عبدالعزيز جاويش، وكان الكتاب مصادراً منذ سنوات وقد هرب مؤلفه إلى أوروبا حين تحفزت الحكومة لمحاكمته من أجل قصائد وعبارات شديدة مهيجة فيه.

يوم سفر الزعيم إلى أوروبا:

خرجت الإسكندرية لتوديع سعد زغلول الذى حملته الباخرة «لوتس» إلى أوروبا يوم السبت ٢٦ يوليو ١٩٢٤. وكان لسفر الزعيم غرضان: الأول الاستشفاء بعد إصابته وحاجته إلى الراحة والاستجمام، والثانى إجراء مفاوضات مع الإنجليز - سعد - ماكدونالد - إذا تقرر ذلك، وعلى سبيل التمهيد لمؤتمر مصرى - بريطانى موسع بهدف تحقيق

الاستقلال التام لمصر. خرجت الإسكندرية بكامل طوائفها وهيئاتها وجماهيرها لوداع الزعيم تحاول الوصول إلى سرادق ضخم أعد لذلك، وعندما وصل إليه الزعيم ومعه رهط من الوزراء ألقى خطبة بدأها بالشعر:

جزى الله الشدائد كل خير عرفت بها عدوى من صديقى

جزى الله هذا الحادث الأخير كل حير، فقد علمنى أن الناس جميعاً أصدقائى، وأن الأمة المصرية الكريمة محبة لى، وأن الأجانب النازلين بيننا أحباء أوفياء لنا، وعلمنا فوق ذلك أن فى أوروبا أقواماً كراماً يعطفون على مصر والمصريين، وأن الرسائل التى لا عداد لها، والتى وردتنى من يوم أن وقع هذا المصاب لدليل فصيح على ما لأولئك الأجانب من سامى الشعور وشريف النفوس وحسن الولاء، ولا يسعنى فى هذا المقام إلا أن أقدم خالص الشكر لمصادر هذه الرسائل، كما أقدم وافر الشكر لجميع النزلاء فى مصر، وجميع ممثلى الدول الأجنبية، وكما أشكر الأمة المصرية الكريمة جمعاء على صادق شعورها، وجميل عطفها، وأسأل الله أن يكافئها خيراً. سأسافر غداً - بإذن الله سبحانه وتعالى - وأشعر فى أعماق قلبى بأنى لا أكون غريباً فى تلك البلاد الأجنبية، بل سأكون بين أهلها كما يكون الصديق بين أصدقائه وأحبائه، وسيكون أول همى الاستشفاء فى بلاد المياه المعدنية، وبعد أن أستعيد صحتى إن شاء الله أعود إلى وطنى. أما المفاوضات فقد قلت فى مواقف عديدة، وأقول اليوم إنى سأدخلها إذا كانت لا تضيع حقا لمصر، ولا تكسب غيرها حقا عليها، أدخلها معتمداً فى نجاحها على معونة الله، ومزوداً بثقتكم الغالية وتعضيد مليك البلاد، وفى الختام أسأل الله أن يرينى وجوهكم جميعاً من وطنيين ونزلاء كرام فى عز وسلام.

* الباحث: حمل هذا الخطاب القصير إشارات واضحة على حرص سعد زغلول على كسب ثقة الأجانب داخل مصر والخارج، والتأكيد على أن قضية مصر لا تعدم التعاطف معها، والعطف عليها من جانب قطاعات أوروبية واسعة، وفى شكره الحار للشعب المصرى لم يكن هذا الجموع الناس من قبيل المجاز، بل هو بالفعل شكر للشعب كافة الذى عبر عن حبه لسعد وقلقه الحقيقى على زعامته الكاسحة، وثقته فى أن سعد زغلول - هو كما ذكرت جريدة «التايمز الإنجليزية»: «هو الشخص الوحيد فى السياسة المصرية، الذى يملك من ثقة الشعب المصرى، ما يكفى لأن يجعل له الحق فى أن يتكلم بالنيابة عن الشعب، وأن يضبط مشاعره. ونفى سعد زغلول إلى مالطة وسيشل وجبل طارق، فصل محزن من ذلك الكتاب الذى يشمل ذكرى الغلطات والأعمال الحمقاء

التى ارتكبناها فى مصر، أثناء الحرب وفى أعقابها مباشرة». ثم يؤكد سعد زغلول فى خطبته على إيمانه بأسلوب التفاوض رغم انتقاد خصومه السياسيين لذلك، ولكنه يحدد الشروط التى تحتها وبموجبها يتفاوض.

متهوسان ينتظران سعد فى أوروبا!:

وصلت الباخرة «لوتس» بزعيم الأمة إلى ميناء مارسيليا الفرنسى بعد ظهر ٣٠ يوليو ١٩٢٤ وبرفقته واصف غالى باشا وصاحبة العصمة أم المصريين، وكان الظن أنه سيبحر إلى «نيشى» - محل استشفاء الرئيس - مباشرة، لكنه واصل الرحلة بقطار الساعة السادسة مساء فى نفس اليوم إلى باريس التى وصلها صباح ٣١ يوليو ١٩٢٤، وقد تم حجز غرف للرئيس ورفاقه فى فندق ماجستيك.

ولكن البوليس الفرنسى كان قد نما إلى علمه أن واحداً من الطلبة المصريين قد وصل إلى العاصمة الفرنسية قبل وصول الرئيس إليها بثلاثة أيام، وأن هذا الطالب من المتهوسين الذين سممت المبادئ الخيالية عقولهم، فقام البوليس الفرنسى بإبعاد هذا الطالب إلى خارج الحدود الفرنسية، لأنه علم أن غرضه من الحضور إلى باريس الإقدام على جريمة، كالتى اقترفها الجانى المعتدى على سعد زغلول فى مصر!

كما اعتقل البوليس الإيطالى طالباً مصريا آخر فى نابولى لمدة ثلاثة أيام، وقد عرف أن بلاغاً للنيابة العمومية فى مصر قد وصلها بتوقيع محمود أفندى عارف الموظف بدائرة سمو الأميرة الوالدة، اتهم به ولده محمد أفندى عارف بأنه متطرف متهوس، وأنه قد سافر خلسة إلى أوروبا لارتكاب جريمة، فكان ما كان من اعتقال الطالب فى نابولى.

وقد أبى شاعر النيل «حافظ إبراهيم» إلا أن يودع الزعيم الجليل قبل سفرته إلى أوروبا فكانت لـه هـذه القصيدة فى الحفل الذى حضره لوداع وتكريم دولة الرئيس سعد زغلول:

قصيدة حافظ إبراهيم
فى حفلة تكريم الزعيم الأكبر

الشــعب يدعــو الله يا زغـلول ... أن يســتـقل عـلى يديك الـنيل
إن الذى انـدس الأثيـم لقــتـله ... قـد كـان يحـرسـه لنا جبـريل
أيمـوت سـعـد قـبل أن نحـيـا به ... خطب عـلى أبناء مـصـر جـليل
يا سـعــد إنك أنت أعظم عـدة ... ذخـرت لنـا نسطو بهـا ونصـول
ولأنت أمــضى نبلـة نرمى بهـا ... فـانفــذ وأقـصــد فـالنبـال قليل
النســر يطمع أن يصـيـد بأرضنا ... سنريـه كـيـف يصـيـده زغلول
إنا رمــينـاهـم بنـدب حــول ... عن قصـد وادى النيل ليس يحول
بأشــدنا بـاسـا وأقــدمنا عـلى ... خوض الشـدائد والخطوب مثول
بفـتى جمـيع القلب غيـر مشـتت ... إن مــالت الأهـرام ليس يميـل

* * *

فـاوض ولا تخـفض جناحك ذلة ... إن العـــدو سـلاحـه مـفـلول
فـاوض وأنت على المجرة جـالس ... لمقــامك الإعـظام والتــبـجـيل
فاوض فـخلفك أمـة قد أقسـمت ... ألا تنـام وفى البــلاد دخـيل
عـزل ولكن فى الجـهـاد ضـراغم ... لا الجيش يـفزعهـا ولا الأسطول
أسطولنا الحق الصراح وجيشنا الـ ... حـجج الفـصاح وحـربنا التـدليل
مـا الحـرب تذكـيهـا قنا وصـوارم ... كـالحـرب تذكـيهـا نهى وعـقـول
خـضـهـا هنـالك باليـقين مـدرعـاً ... والله بـالنصــر المبـيـن كـفـيل
أزعيـمهم شـاكى السلاح مـدجج ... وزعـيـمنا فى كــفـه منديل
وكــذلـك المنديـل ألمع ضـــربة ... من صـارم فى حــده التـضـليل
لك وقفـة فى الشرق تعرفهـا العلا ... ويحــفـهـا التكـبيـر والتـهليل

زلزل بهـا فى الغـرب كـل مكابر ليـرى ويـعلم مـا حـواه الـنيل

* * *

لا تقـرب «التـايمز» واحـذر ورده مـهـمـا بدا لك أنه مـعـسـول
الكيـد ممزوج بأصـفى مـائة والختل فيـه مـذوب مـصـقـول
كم وارد يا سـعـد قـبلك مـاءه قـد عـاد عنـه وفى الفـؤاد غليل
القـوم قـد ملـكوا عنان زمـانهم ولهـم روايات بـه وفـصـول
ولهم أحـابيل إذا ألـقـوا بهـا قنصـوا النهى فأسيرهم مـخبـول
فـاحـذر سـيادتهـم وكن فى يقظة سـعـدية إن الـسـيـاسـة غـول
إن مـثلوا فـدع الخـيـال فـإنما عند الحـقـيـقـة يسقط التـمـثيل
الشبـر فى عرف السياسـة فرسخ واليـوم فى فلك السـيـاسـة جيل
ولكل لـفظ فى المعـاجم عـندهم مـعنـى يقـال بأنه مـعـقـول
فَصَلَتْ سياستهم وحال صبـاغها ولكل كـاذبة الخـضـاب فـصـول
جـمعـوا عقـاقيـر الدهاء وركبـوا مـا ركـبـوه وعندك التـحـليل

* * *

يا سـعـد أنت زعـيمـنا ووكـيلنا وعليـك بعـد مـليكنا التـعـويل
فـادفع وناضل عـن مطالب أمـة يا سـعـد أنت أمـامـهـا مسـئـول
النيـل منبـعـه لهـا ومـصـبـه مـا كـان له عن أرضـهـا تحـويل
وثقت بك الثـقـة التى لم ينفـرد للريب فـيـهـا والـشكوك سـبـيل
جعلت مكانك فى القلوب محبة أوبعـد ذاك علـى الولاء دلـيل
كادت تجن وقـد جرحت وخـانها صبـر على حمل الخطوب جـميل
لم يبـق فـيـهـا نـاطق إلا دعـا لك ربـه ودعـاؤه مـقـبـول
يا سعد كـاد العيد يـصبح مـأتماً الدمع فـيـه أسى عليك يسـيل

لولا دفـــاع الله لانطوت المنى ... عند انطوائك وانقضى التأميل
شلت أنامل من رمى فلكفه ... حز المدى ولكفك التقبيل
هذا وسامك فوق صدرك ما له ... من بين أوسمة الفخار مثيل
حليته بدم زكى طاهر ... فى حب مصر مصونة مبذول
فى كل عصر للجناة جريرة ... ليست على مر الزمان تزول
جاروا على الفاروق أعدل من قضى ... فينا وزكى رأيه التنزيل
وعلى علىّ وهو أطهرنا فما ... ويدا وسيف نبينا المسلول
قف يا خطيب الشرق جدد عهدنا ... قبل الرحيل ليقطع التأويل
فاوض فإن أوجست شرا فاعتزم ... واقطع فحبلك بالهدى موصول
وارجع إلينا بالكرامة كاسياً ... وعليك من زهراتها إكليل
إنا سنعمل للخلاص ولا تنى ... والله يقضى بيننا ويديل
كم دولة شهد الصباح جلالها ... وأتى عليها الليل وهى فلول
وقصور قوم زاهرات فى الدجى ... طلعت عليها الشمس وهى طلول

* * *

يا أيها النشء الكرام تحية ... كالروض قد خطرت عليه قبول
يا زهر مصر وزينها وحماتها ... مدحى لكم بعد الرئيس فضول
جدتم لها بالنفس فى ورد الصبا ... والورد لم ينظر إليه ذبول
كم من سجين دونها ومجاهد ... دمه على عرصاتها مطلول
سيروا على سنن الرئيس وحققوا ... أمل البلاد فكلكم مأمول
أنتم رجال غد وقد أوفى غد ... فاستقبلوه وحجلوه وطولوا

وهذا الشاعر الكبير «محمد الهراوى» ينظم قصيدته التى وصف فيها سعد زغلول بأنه أب الشعب، فيودعه بها وداعاً حارا :

إلى أبى الشعب

سافر فسعيك معقود به الظفر ... وعد على خير ما يرجوه منتظر
مع السلامة فى حل ومرتحل ... يحف ركبك سمع النيل والبصر
تقفوك فيه قلوب لم تطق جلدا ... يكاد يجذبها فى أثرك السفر
لك الهوى فى قلوب الناس قاطبة ... وفى الوجوه على صدق الهوى صور
فإن أصاب فريقاً منهمو خبل ... فمثلما صاب بعض الأعين العور
وإن يكن قد جرى ما ليس منتظراً ... فإنها زلة قد زلها نفر
مصر التى أنت عان فى محبتها ... تطأطئ الرأس من خزى وتعتذر
فإنه من بنى مصر ـ وإن برئت ... منه بنو مصر ـ ذاك الفاجر الغدر
رماك غر رماه الله فى سقر ... وإن تقل عن إجرامه سقر
رماك بالغدر لم تأخذ له حذرا ... وهل لمثلك من أبنائه حذر؟
رماك فى غفلة الأبصار عن يده ... ولم يكن غافلاً عن كيده القدر
تالله لو أنفذ المقدور رميته ... ما كان يبقى على شىء ولا يذر
أغادر أنت حتى يهدروا دمه ... دم الوفاء وصدق العهد ما هدروا
أم يبغضونك حمالاً لعبئهمو ... فليحمل الناس عنك العبء لو قدروا
أصابك السهم لم تحفل بموقعه ... ولا أصابك وهن منه أو خور
وهل يزعزع سهم طاش مرسله ... من لم تزعزعه عن آماله الغير
وهبت لليل ما فى العمر من أجل ... فما يهمك طول فيه أو قصر
فعش لمصر وواديها وأمتها ... مباركاً لك رغم الحاسد العمر

الخاتمة: المعتدى على سعد مجنون!:

ظلت تطورات التحقيقات فى واقعة الاعتداء على الزعيم الجليل تتلاحق، وجرى تعزيز رؤساء النيابات الذين يحققون فى الحادث بالمزيد منهم، إذ انتدب البعض لذلك من الأقاليم، وكان محمد سعيد باشا وزير الحقانية - العدل - يتابع التحقيقات أولاً بأول، ويعرض تطوراتها عليه النائب العمومى، وسارت التحقيقات فى كل اتجاه من هذا أن فى الأمر مؤامرة كبرى وراءها الحزب الوطنى - الخصم السياسى للوفد وسعد - بتدبير حلايا هذا الحزب فى الخارج - ألمانيا تحديداً -، وقد سبب تفتيش بعض منازل الدارسين المصريين فى ألمانيا بمعرفة القنصل المصرى فى برلين حرجاً شديداً للحكومة المصرية، ذلك أن القنصل قد قام بهذا التفتيش دون استئذان الحكومة الألمانية، كما تقضى بذلك قوانين ألمانيا والأعراف الدبلوماسية عامة، مما جعل الحكومة المصرية تقدم اعتذاراً رسميا للحكومة الألمانية فيما بعد، وقد ورد احتجاجها كما اتجه التحقيق إلى اعتبار الخديو السابق وراء الجريمة من خلال تفتيش واعتقال والتحقيق مع بعض العناصر المرتبطة بعلاقات مع الخديو السابق، وجدّت التحقيقات فى البحث عن شركاء للجانى فى الداخل، واعتقل العشرات من المصريين أقارب وأصدقاء ومعارف للجانى، لكن سرعان ما أفرج عن هؤلاء على الفور، وظل المسدس أداة الجريمة ضائعاً دون العثور عليه.

فلم يسفر التحقيق - كما رأينا - عن شيء مما اتجه إليه هذا التحقيق، وتأكدت النيابة من أن الجانى «عبدالخالق عبداللطيف» قد أقدم على جريمته لدوافع سياسية، وقد جرى توقيع الكشف الطبى على الجانى للتأكد من سلامة قواه العقلية، فاتضح من هذا الكشف «أن الجانى به مس من الجنون، وأن محاكمته لذلك غير مجدية، فلم يحاكم الجانى بل أودع فى مستشفى الأمراض العقلية»، ليسدل الستار على هذه الجريمة الشنعاء

ثانياً: مصطفى النحاس:

بعد يومين فقط من الوقفة التاريخية المشهودة لمصطفى النحاس ورفاقه من نواب الأمة، والتى أجبروا بها قوات الأمن على تحطيم الأبواب والسلاسل التى أغلقت بها حكومة إسماعيل صدقى باشا مداخل البرلمان حتى لا يجتمع نواب الأمة للنظر فى عدوان صدقى على الدستور، بعد يومين فقط من هذا الحدث دعا مصطفى النحاس إلى مؤتمر وطنى يجمع جميع أعضاء مجلسى الشيوخ والنواب ومجالس المديريات فى الخامسة من مساء اليوم السادس والعشرين من يونيه ١٩٣٠ فى النادى السعدى، الذى أحاطت به قوات

الأمن محتشدة بمعداتها وأسلحتها فى استعراض للقوة، ظانة أنها يمكنها أن ترهب المجتمعين والجماهير التى تحيط النادى السعدى بقلوبها، لكن مصطفى النحاس وقف خطيباً فى الجميع قائلاً: «لنترك الكلام والاحتجاج جانباً، ولنعمل عملاً جديا كرجال مسئولين، نيطت بهم مسئولية مهمة الدفاع عن الدستور، الذى اكتسبناه بجهادنا، ودماء شهدائنا، وأقسم الكل على احترامه، بل نحن فى حاجة إلى عمل يعمل، ولو أدى بنا ذلك إلى تضحية النفس والنفيس، فهل أنتم على استعداد لتأدية تلك التضحية؟ هل أنتم مستعدون لأن تقاوموا كل اعتداء على الدستور، وأن تدافعوا عنه بكل ما أوتيتم من قوة ومال؟». وقد أصدر المؤتمر الوطنى هذا قرارات خطيرة فى الدفاع عن الدستور، ومقابلة العدوان عليه بالتضحية.

وكانت حكومة صدقى تشعر بالقلق البالغ لتأثير مصطفى النحاس وقدرته على التأثير والتحريك. فلما دعت مديرية الدقهلية النحاس إلى زيارة مدنها لبى النحاس الدعوة وأعلن اعتزامه السفر، وفى علمه أن حكومة صدقى ستعمل بشتى الوسائل للحيلولة دون مثل هذه اللقاءات الجماهيرية للنحاس فى أقاليم مصر. فلما كان اليوم الأول من شهر يوليو ١٩٣٠، استقل النحاس القطار إلى الزقازيق حيث شيوخ الشرقية ونوابها، وكانت الجماهير قد احتشدت لاستقبال النحاس غير عابئة بعدوان رجال الأمن عليها ومحاصرتهم لهم. وفى الطريق إلى سرادق أعد لاستقبال النحاس ألهم النحاس الجمهور الشجاعة رغم شراسة الحصار. وفى بلبيس بادر البوليس بالعدوان على الجمهور، وردت الناس على العدوان مدافعة عن نفسها، وشهد يوم بلبيس دماء كثيرة، وسقط الجرحى، واستشهد ثلاثة من الشبان، فهاجت المدينة وماجت، وخرج أهلها فى اليوم التالى لتشييع جنازة الشهداء فى موكب مهيب ضم أربعين ألفاً.

وفى الثامن من شهر يوليو ١٩٣٠ كان موعد لقاء النحاس مع جماهير المنصورة، فمنعت حكومة صدقى اللقاء، وأرسلت قوات الأمن بأسلحتها إلى المنصورة، لكن مصطفى النحاس كان مصمماً على لقاء جماهيرها، وكتب إلى مدير الدقهلية مؤكداً له: «إن عليكم وعلى كل من يشترك معكم أو يلهمكم تقع تبعة كل اعتداء على الدستور، أو إخلال بالنظام أو بالأمن العام»، فلم يكن أمام حكومة صدقى تجاه تصميم النحاس على لقاء أهل المنصورة إلا أن تحتال لقطع السبيل على الزعيم!

فأوحت إلى شركة الدلتا أن تمنع القطار الذى يقل النحاس وصحبه، وسدت طريق السفر إلى المنصورة عن طريق ميت غمر، ثم أحالت مدينة المنصورة إلى ساحة قتال،

ورغم كل ذلك فقد وصل النحاس إلى المنصورة، واستقل سيارة تسعى بين الجماهير التى تعالت هتافاتها بحياته، ولم يكن النحاس ولا غيره يعرف أن نذالة الحكومة وخستها قد ذهبت كل مذهب فى الخصومة مع النحاس وجماهيره إلى حد تدبير اغتيال النحاس! رجل واحد كان يعرف بهذه المؤامرة وهو يرافق النحاس فى زيارته، ذلك هو البطل «سينوت حنا»، الذى تلقى طعنة القاتل المأجور فى ظهر النحاس ليفتديه بذراعه اليمنى، والتى ظلت بعد هذا الحادث جرحاً لا يبرأ منه، ولا يستطيع العودة بها إلى حركتها الطبيعية. واشتدت العلة على «سينوت حنا» حتى توفاه الله فى الرابع والعشرين من شهر يوليو عام ١٩٣٣، بعد أن ضرب مثلاً عظيماً فى التضحية وافتداء زعيمه الذى آمن به.

وقد علق النحاس على محاولة اغتياله هذه وهو يغادر المنصورة قائلاً: «لقد أرادوا أن يشفوا غليلهم من ضعيف غير مسلح، ولكنه قوى بالحق، قوى بأمته.. فقد رأيتم كيف أنهم يقصدوننى، ويتعطشون إلى دمى، لأنى أدافع عنكم، فاعلموا أنى مضح بنفسى قبلكم، ووصيتى من بعدى لكم أن يقوم كل منكم مدافعاً عن دستوره واستقلال بلاده، حتى يوقن كل فرد منكم بأن مصر هى الخالدة».

ويسجل المؤرخ عبدالرحمن الرافعى أنه «قد حدث حادث يؤسف له يوم ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧، إذ أطلق شاب متهوس من أعضاء «مصر الفتاة» يدعى عزالدين عبدالقادر الرصاص على النحاس حين كان ذاهباً من منزله بمصر الجديدة إلى دار رئاسة الوزارة، فأخطأته الرصاصة وأصابت السيارة التى كانت تقله، فكان لهذا الاعتداء أثر عميق من الاستياء فى مختلف الأوساط، كما كان موضع الاستنكار لدى الناس جميعاً، لأن القتل ليس من أساليب النضج السياسى وتقدم الأفكار، بل هو أداة إرهاب وتقهقر فى الحياة السياسية والاجتماعية».

لكن عبدالرحمن الرافعى - وهو الخصم السياسى للوفد - لا ينسى أن يشير إلى تعسف الحكومة الوفدية مع خصومها بعد هذا الحادث، فيذكر «وقد أعقب هذا الحادث إمعان الحكومة فى اتهام خصومها فى الاشتراك فى الجريمة، واعتقال الكثير من الشباب بحجة اتهامهم فيها، وأسيئت معاملتهم فى السجون، واتسع نطاق السعايات والوشايات، مما زاد من حركة التذمر والاستياء».

وفى ٦ ديسمبر ١٩٤٥ ألقى حسين توفيق قنبلة على سيارة النحاس أثناء مروره بشارع قصر العينى فى طريقه إلى النادى السعدى، وقد انفجرت القنبلة، ولكن لم يصب النحاس ولا سيارته بسوء، وفر حسين توفيق دون أن يضبط. ولم يعرف أنه الجانى إلا من

اعترافاته فى قضية مقتل أمين عثمان فى ٥ يناير ١٩٤٦، الذى اغتاله حسين توفيق بثلاث رصاصات من مسدسه أصابته فى مقتل، وقد قبض على حسين توفيق الذى اعترف بجريمته وشركائه فيها، فكانت قضية «الاغتيالات السياسية» التى أقر فيها حسين توفيق بجرائم قتل أخرى كان بعض ضحاياها أفرادًا من الإنجليز، وقد قدم المتهمون فى هذه الحوادث إلى محكمة جنايات القاهرة «دائرة عبداللطيف محمد بك».

لكن المحاكمة «كانت مسرحاً للمظاهرات السياسية وتحبيذ القتل والإجرام»، كما يذكر عبدالرحمن الرافعى فيقول: «واستجابت المحكمة فى إجراءاتها وفى حكمها الذى أصدرته فى ٢٥ يوليو ١٩٤٨ إلى هذه النزعة، وخففت الحكم على القاتل والمشتركين فى القتل إلى حدود التبرئة، وكان ذلك من العوامل التى أفضت إلى تفاقم موجة الإجرام والقتل السياسى لأوهن الأسباب، بحيث يمكن القول إن هذه العوامل مجتمعة قد مهدت لقتل القاضى «الخازندار» فى ٢٢ مارس ١٩٤٨ و«محمود فهمى النقراشى» فى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ والمحاولات الإجرامية فى النسف والتدمير التى وقعت بعد ذلك».

* الباحث: ترافع عن حسين توفيق المحامى على الخشخانى الذى اجتهد واستبسل فى إقناع المحكمة بأن الجريمة سياسية، وأن الباعث عليها سياسى بحت، إذ ذكر ما نصه فى المحكمة: «إن الباعث لجريمة مقتل أمين عثمان باشا، وجريمة الشروع فى قتل النحاس باشا، ثم جرائم الاعتداء على الجنود الإنجليز هو باعث سياسى بحت خلقته أحوال سياسية صرفة، هى التى جعلت المجنى عليهم فى الدعوى يمثلون فى نظر المتهمين مبادئ أو نظمًا تخالف المبادئ والنظم التى يرونها أساساً لرفع نير الاحتلال الأجنبى عن البلاد، وإذن فباعث الجريمة هو استئصال شأفة خطر سياسى رأى المتهمون أن فى بقائه القضاء على المثل السياسية السليمة».

وقد أصيبت فى حادث ٦ ديسمبر ١٩٤٥ سيارة تابعة للجيش البريطانى برقم ٥٢٤٨٧٧ تقل فتيات من موظفات الجيش البريطانى وعددهن ١٠، كما تطايرت شظايا القنبلة فأصابت ثلاث سيدات من المارة، وأحدثت القنبلة فجوة فى أرض الشارع - شارع قصر العينى - قطرها ١٥ سنتيمترًا، وأصيب صبى حلاق وسيدة كانت تطل من شرفة مسكنها وثلاثة آخرون كانوا واقفين على سلم الترام. وقد وصفت القنبلة - بعد فحصها من خبير من الجيش البريطانى - بأنها قنبلة خطيرة، وقد رجح أنها صناعة أجنبية، وكان

النحاس باشا قد واصل سيره إلى النادى السعدى حيث ألقى خطاباً بمناسبة العيد الهجرى ثم عاد إلى داره، حيث لحق به حكمدار بوليس العاصمة «رسل باشا». وقد انتقل المحامى العمومى ورئيس نيابة مصر وأحد وكلاء النيابة إلى دار النحاس لأخذ أقواله حول الحادث. وقد أفاد أحد الشهود الذين تصادف مرورهم فى مكان الحادث بأنه شاهد سيارة صفراء صغيرة فيها أشخاص هم الذين ألقوا القنبلة ثم تابعوا فرارهم، لكن الشاهد التقط رقمين من أرقامها فقط، حيث إن سائقها قد تعمد إطلاق دخانها الذى غطى باقى الرقم، وقد ذهبت بعض الآراء السياسية وقتها إلى أن النحاس باشا لم يكن مقصوداً بهذه المحاولة، ورجح أصحاب هذه الآراء أن هذا الحادث ربما تقف وراءه أصابع صهيونية ردا على قرار مجلس جامعة الدول العربية وقتذاك بمقاطعة البضائع الصهيونية، كذلك لم يجزم النحاس باشا فى أقواله بأنه هو المقصود بالحادث

وفى ليلة ٢٥ أبريل ١٩٤٨، شرعت جماعة من الجناة فى نسف دار النحاس بجاردن سيتى بتفجير سيارة ملغومة مملوءة بقنابل الديناميت وضعت بجوار الدار، وكان لانفجار هذه القنابل دوى هائل روع أهل الحى جميعاً، ونسف جزءاً من الدار وأتلف جانباً من محتوياتها، وقد نجا النحاس من هذا الحادث رغم وجوده بالدار نائماً فى وقت الانفجار، ولم يعرف الجناة وقتها.

وقد دفع حب الجماهير للنحاس إلى مبالغات لبعض هذه الجماهير فى تفسير نجاة النحاس من الحادث. من ذكر أن جزءاً من الصاج الأمامى للسيارة الملغومة قد تطاير من شدة الانفجار ووصل إلى فراش النحاس النائم لكنه تعلق بناموسية الفراش دون أن يلحق الأذى بالنحاس! وكان هذا فى معرض الحب الذى حملته الجماهير لزعيمها إلى حد التقديس، واعتبار أن نجاته من الكرامات التى لا تتجلى إلا عند الأولياء الصالحين! وقد قررت النيابة العامة «لمناسبة التحقيقات التى تجريها بشأن الحادث حظر إذاعة أى نبأ يتعلق بتلك التحقيقات أو بأشخاصها أو بظروفها على أية صورة كانت، وذلك تطبيقاً لنص المادة ١٩٣ من قانون العقوبات».

وفى ٨ نوفمبر ١٩٤٨ - أى بعد محاولة ٢٥ أبريل من نفس العام وبعد سبعة شهور فقط - هاجمت سيارة مسلحة دار النحاس ليلاً عند عودته من النادى السعدى ودخوله الدار، وأطلقت من السيارة عدة مقذوفات نارية قضت على حياة اثنين من حراسه، وأصابت

حارسين آخرين وأحد الجنود، ولاذت السيارة بالفرار. ونجا النحاس من محاولة الاعتداء، كما نجا فؤاد سراج الدين باشا الذى كان بصحبة النحاس، وبعد ذلك اختفى القتلة وقيدت القضية برقم ٢٦٢٢ جنايات السيدة زينب لعام ١٩٤٨. وقد أرجع الدكتور «عبدالمنعم الجميعى» أستاذ التاريخ المعاصر هذه المحاولة والمحاولة التى سبقتها فى ٢٥ أبريل من نفس العام إلى الحرس الحديدى الذى كونه يوسف رشاد وحرمه ناهد رشاد لتصفية خصوم الملك. ويشير د. عبدالمنعم الجميعى إلى أن هناك محاولة لنسف قطار الصعيد الذى كان يقل النحاس باشا عند مدينة العياط، وكانت المحاولة هذه من تدبير ناهد رشاد، لكنها لم تتم.

ثبت مراجع البحث

(١) دوريات بدار الكتب والوثائق القومية:

* صحيفة المحروسة :

أعداد ١٧، ١٨، ١٩، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١ يوليو ١٩٢٤.

أول أغسطس ٢، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢ أغسطس ١٩٢٤.

* صحيفة وادى النيل :

أعداد ١٣، ١٤، ١٥، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢٢ يوليو ١٩٢٤.

* صحيفة الوطن :

أعداد ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١ يوليو ١٩٢٤.

* صحيفة مصر :

أعداد ١٢، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢١، ٢٢، ٢٣، يوليو ١٩٢٤.

* صحيفة الزمان :

عددا ٢٦، ٢٧ أبريل ١٩٤٨.

* صحيفة مصر :

أعداد ٣٠ سبتمبر ١٩٣٧ـ ٧، ٨، ١٠، ١٣ ديسمبر ١٩٤٥.

* صحيفة البلاغ :

أعداد ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ يوليو ١٩٣٠ .

* صحيفة المقطم :

أعداد ٦ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٥ يوليو ١٩٣٠

* مجلة الهلال - يوليو ٢٠٠٢ - عدد تذكارى - ثورة يوليو نصف قرن القصة الكاملة للحرس الحديدى - د. عبدالمنعم الجميعى - صفحة ١٤٤ .

* مجلة المصور - ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٢ - العدد رقم ٤٠٦٧ - صفحة ٥٦ - جمال بدوى - اغتيال المستشار الخازندار - شاهد عيان على الحياة المصرية «محاولة اغتيال النحاس باشا» .

(٢) كتب:

* عباس حافظ - «مصطفى النحاس - أو الزعامة والزعيم» - ديسمبر ١٩٣٦ - الناشر : المؤلف - مطبعة مصر - صفحة ٤٩٣ .

* عبدالرحمن الرافعى - «فى أعقاب الثورة المصرية» الجزءان الأول والثالث - الطبعة الأولى ١٩٥١ - مكتبة النهضة المصرية .

* مذكرات فخرى عبدالنور - ثورة ١٩١٩ - الطبعة الأولى عام ١٩٩٢ - الفصل الخامس عشر - دار الشروق .

إلغاء المعاهدة
والكفاح المسلح

دكتور فطين أحمد فريد على

الإعداد لإلغاء المعاهدة:

إن دراسة المفاوضات المصرية البريطانية خلال الفترة من ٢١ مارس ١٩٥٠ - ٨ أكتوبر ١٩٥١ وتحليل ما أحاط بها من مناورات وضغوط يظهر مقدار التحديات التى كانت تحيط بالقضية المصرية . كما يكشف أيضا عن المخططات الاستعمارية التى وضعتها الحكومة البريطانية لإحكام سيطرتها على مصر ولضمان استمرار تواجدها العسكرى حتى بعد ١٩٥٦ .

حل آخر سبتمبر ١٩٥١ ، والمقترحات الجديدة التى وعد بها المستر موريسون وزير خارجية بريطانيا النحاس باشا لم تصل بعد . وصارح النحاس وزارة المطبخ بأنه مضطر إلى فض الدورة فى خلال الأيام القليلة المقبلة ليكون هناك فاصل بين الدورتين ، احتراما لروح الدستور وصونا لأحكامه .

وفى يوم الأحد ٣٠ سبتمبر اجتمع النحاس وفؤاد سراج الدين ومحمد صلاح الدين وإبراهيم فرج ليدرسوا الموقف من جميع نواحيه ، وليبحثوا موضوع فض الدورة البرلمانية ، وماذا تقول الوزارة للبرلمان فى هذه المناسبة بعد ما وعدت بإلغاء المعاهدة إن لم تسفر مباحثاتها مع الإنجليز عن نتيجة يصح السكوت عليها .

وجرى البحث حول قفل باب المباحثات مع الإنجليز ، أو الانتظار فترة أخرى من الزمان . وكان رأى بعض المحيطين بالنحاس أن تقول الوزارة للبرلمان إنها فى انتظار مقترحات بريطانية جديدة ، ولذلك تفض الدورة على أن تدعو ممثلى الأمة إلى الاجتماع فورا لترجع إليهم فيما تنتهى إليه بشأن هذه المقترحات الجديدة . أما البعض الآخر ، فكان

يرجح الرأى الآخر، أى الرأى القائل بعدم الانتظار ووجوب إعلان إلغاء المعاهدة قبل فض الدورة البرلمانية، وكان هذا الفريق يتساءل عما يمكن أن يقال للبرلمان فى تبرير عدم بر الوزارة بالعهد الذى قطعته على نفسها.

عقد مصطفى النحاس اجتماعا لوزارة المطبخ حضره فؤاد سراج الدين والدكتور محمد صلاح الدين وإبراهيم فرج ليبحثوا الرأيين ويوازنوا بينهما على ضوء جميع الظروف والاعتبارات. وتحدث فؤاد باشا سراج الدين فقال إن الدلائل - فضلا عن معلوماته - تدل على أن الملك «انقلب» على الوزارة، مما ينبئ بأنه يبغى التخلص منها فى أول فرصة تسنح له. ثم انتقل فؤاد باشا إلى الحديث عن مركز الوزارة فلم يكتم عن زملائه أن حملات خصومها عليها جعلها فى موقف لا تحسد عليه، وأن ذلك قد يشجع الملك على إقالتها قبل أن تكون قد برت بوعدها بإلغاء المعاهدة. ثم وضح فؤاد سراج الدين موقف الإنجليز قائلا، إنهم لم يبدوا حتى الآن استعدادا جديا للاتفاق والتفاهم، ولذلك لا يظن أن الاقتراحات البريطانية المرتقبة ستسجل تقدما جليا من هذه الناحية، بل يعتقد أنها ستكون تسويفا جديدا ومناورة جديدة من جانب الحكومة البريطانية لكسب وقت جديد آخر.

وانتهى فؤاد باشا إلى أنه ما دام هذا هو موقف الإنجليز، وما دام هذا هو حال الملك، ففى هذه الحالة يحسن بهم ألا يترددوا فى إعلان إلغاء المعاهدة قبل انفضاض الدورة البرلمانية، حتى إذا أقصوا عن الحكم خرجوا بعد أن نفذوا وعدهم، ولاسيما أن الجو كله معبأ بالدعوة إلى إلغاء المعاهدة. واختتم بيانه بقوله: أما إذا لم نفعل ذلك وآثرنا التريث فترة أخرى، فأخشى أن يطردنا الملك فى أثناء العطلة البرلمانية، فنكون قد ضيعنا من أيدينا فرصة لا تعوض.

قابل النحاس باشا والدكتور محمد صلاح الدين وإبراهيم فرج أقوال فؤاد سراج الدين باشا بالارتياح التام، فقد كانوا يتوقعون أن يدافع عن وجهة النظر القائلة بالتريث، فإذا هو الذى ينادى بأن لا محل للبحث فى غير الإلغاء فورا.

وبعدما استقر قرارهم على هذا الرأى، اتفقوا على ضرورة إنجاز التشريعات المنظمة لإلغاء المعاهدة فى خلال أسبوع ليتسنى تقديمها للبرلمان فى جلسة يوم الاثنين ٨ أكتوبر ١٩٥١. وكان صلاح الدين وإبراهيم فرج قد شرعا فى إعداد مشروعات تلك التشريعات فطلب منهما النحاس باشا أن يتوفرا على استيفائها مع إبقاء أمرها سرا. واستعانا فى مهمتهما بالدكتور وحيد رأفت المستشار القانونى لوزارة الخارجية.

وقبل عرض الموضوع على مجلس الوزراء رأى النحاس باشا فى اللحظة الأخيرة أنه يجدر به أن يحيط أعضاء الوفد بالخطوة الخطيرة التى ستخطوها الوزارة الوفدية، وأن يستطلعهم رأيهم فيها لاتصالها الوثيق بالغرض الأساسى الذى تألف الوفد من أجله، فدعاهم إلى الاجتماع، وكلف فؤاد سراج الدين أن يبسط لهم الأسباب التى أملت عليهم هذا القرار. فأقروا سياسة الوزارة بالإجماع.

وقرر النحاس باشا أن يدعو مجلس الوزراء إلى الاجتماع يوم ٧ أكتوبر، ولما عقد مجلس الوزراء، أخبر النحاس الوزراء بأن قراره استقر على إعلان إلغاء المعاهدة فى البرلمان فى الغد، وبسط لهم الأسباب التى بنى عليها قراره. ووافق المجلس على قرار الإلغاء بإجماع الآراء. وقبل رفع الجلسة طلب النحاس إلى الوزراء ألا يتخلف أحد منهم عن حضور جلسة مجلس البرلمان فى الغد، وأخبرهم أنه هو الذى سيقرأ فى المجلسين المذكرة التفسيرية التى أعدت للتشريعات كأنها بيان منه إلى ممثلى الأمة. وأوصاهم، ملحا ألا يفضوا إلى أحد بكلمة واحدة عما سمعوه، أو عما اعتزموه، لئلا تفلت الأمور من أيدينا: «إن كلمة واحدة تفلت منا قد تفسد علينا عملنا كله».

اليوم التاريخى:

وفى يوم الاثنين ٨ أكتوبر عام ١٩٥١ وقع الحادث المهم فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر . بل فى تاريخها الوطنى والقومى، وكان بداية مرحلة جديدة من مراحل كفاح الشعب فى سبيل تحقيق أهدافه، ذلك هو إعلان إلغاء معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ .

اجتمع البرلمان بمجلسيه (النواب والشيوخ) مساء ذلك اليوم، وألقى مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء وقتئذ بيانا تفصيليا عن سياسة الحكومة تجاه معاهدة ١٩٣٦، أعلن فيه قطع المفاوضات السياسية التى كانت قائمة بين الحكومتين المصرية والبريطانية «بعد أن تبين عدم جدواها». كما أعلن إلغاء معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ واتفاقيتى ١٩ يناير و١٠ يوليو ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان، وقدم إلى البرلمان المراسيم بمشروعات القوانين المتضمنة هذا الإلغاء. وصدر القانون رقم ١٧٥ لعام ١٩٥١ بإنهاء العمل بأحكام معاهدة ١٩٣٦ موقعا بتوقيع رئيس مجلس الوزراء مصطفى النحاس بأمر حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق

واستقبل الشعب المصرى إلغاء معاهدة ١٩٣٦ بالغبطة والحماسة وأبدى استعداده للتضحية والفداء.. واستعدت مصر بمختلف طوائفها وهيئاتها للكفاح، وتجاوب الشعب

مع الحكومة فى كفاح الاحتلال البريطانى فى منطقة السويس وتجلت فى الشعب المصرى الروح الوطنية الثائرة التى ظهرت فى ثورة ١٩١٩ .

إن أهمية القرار المصرى بإلغاء المعاهدة لا تتوقف عند نتائجه المباشرة التى تتمثل فى تقوية حكومة الوفد فى مواجهة الملك، وإنما تمتد إلى ما هو أهم. إنها كانت نقطة تحول حاسمة فى التاريخ المصرى المعاصر بما أدت إليه من تصحيح المسار الوطنى وإشعال الكفاح المسلح، الذى كان من العوامل الأساسية فى قيام الجيش بحركته فجر يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وما نتج عنها من القضاء على النظام كله وإحداث تغييرات جذرية فى البناء السياسى والاجتماعى والاقتصادى لمصر.

لقد أنشأ إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيات ١٨٩٩ وضعًا أصبحت مصر بمقتضاه فى حالة حرب غير رسمية مع بريطانيا. فقد فقدت القوات البريطانية المرابطة فى منطقة القناة الأساس الشرعى لوجودها، وأضحت قوات احتلال غاصبة تجب محاربتها حتى تجلو عن البلاد، كما أعاد للسودان حالته التى كان عليها قبل الاحتلال البريطانى، وأنهى النظام الإدارى القائم فيه، مما ترتب عليه وجوب العمل على وقف التدخل البريطانى فى شئون السودان بعد أن فقد السند القانونى له. ومن هنا بدأ الكفاح المسلح فى القناة، ودخلت القضية المصرية مرحلة مواجهة حاسمة مع الحكومة البريطانية.

موقف فاروق من إلغاء المعاهدة:

فى صيف عام ١٩٥١ والمباحثات المصرية ـ البريطانية تجتاز أخطر مراحلها سافر الملك فاروق إلى أوروبا دون مقابلة النحاس باشا، أو بعبارة أصدق من غير أن يعرف من النحاس المراحل التى قطعتها المباحثات والعقبات التى تعترض تقدمها، ومن غير أن يتباحث معه فى الحلول التى تقترحها الوزارة أو فى السياسة التى تعتزم انتهاجها إذا فقدت الأمل فى إمكان التفاهم مع إنجلترا وديا أو فى الخطط التى أعدتها لمواجهة الحالة التى ستنشأ إذا أعلنت إلغاء المعاهدة، ومن غير أن يزود النحاس بما كان يسمى فى ذلك العهد «بالتوجيهات السامية». فلماذا سلك الملك فاروق هذا المسلك؟ ولماذا تصرف هذا التصرف؟

وفى صباح الاثنين ٨ أكتوبر ١٩٥١، اتصل النحاس باشا ـ وكان لايزال فى الإسكندرية ـ بحسن يوسف رئيس الديوان بالنيابة (كان رئيس الديوان هو حافظ عفيفى باشا)، ودعاه إلى مقابلته لأمر مهم و عاجل. ولما تقابلا أخبره النحاس بأنه سيعلن قرار

إلغاء المعاهدة فى البرلمان عند اجتماعه فى المساء . . وأنه فى الوقت نفسه سيقدم للمجلسين التشريعات التى أعدتها الحكومة فى هذا الشأن . ثم قال النحاس إنه استدعاه ليسلمه المراسيم الخاصة بهذه التشريعات ليتفضل جلالة الملك بإمضائها قبل اجتماع البرلمان، وأنه مسافر إلى القاهرة بقطار الظهر، ويرجو منه أن يتصل به تليفونيا فى اللحظة التى يوقع فيها الملك المراسيم، وأنه إذا لم يتلق منه نبأ بذلك حتى موعد اجتماع البرلمان فسيقول فى البيان الذى سيلقيه فى المجلسين إنه أرسل مراسيم التشريعات إلى القصر وإنه فى انتظار أن يتفضل جلالة الملك بإمضائها بين لحظة وأخرى .

وقال النحاس باشا لحسن يوسف وهو يسلمه المراسيم إن الوزراء وحدهم هم الذين يعرفون السر، وأنه حذرهم من الحديث عنه لأى شخص حتى يلقى بيانه فى البرلمان . ثم أضاف إلى ذلك : وأكبر رجائى أن تحافظوا على هذا السر من جهتكم محافظتنا نحن عليه، وأنا واثق يا حسن باشا بأنك تقدر هذه المسئولية تمام التقدير .

واستيقظ الملك فاروق يوم ٨ أكتوبر ١٩٥١ ليسمع حسن يوسف يقول له إن النحاس باشا استدعاه وسلمه مراسيم القوانين المنظمة لإلغاء المعاهدة ليتفضل جلالته بإمضائها، وأعلمه بأنه سيقدمها للبرلمان فى مساء اليوم نفسه! ولم يكتم حسن يوسف عن الملك فاروق أن النحاس قال له إنه إذا لم يبلغه حتى المساء أن الملك أمضاها، فسيقول عند تقديم صورتها للبرلمان إنه أرسل المراسيم إلى القصر ليتفضل جلالة الملك بإمضائها! وأدرك فاروق فى تلك اللحظة أنه ليس أمامه سوى أن يمضى المراسيم، وإلا «كشفته» الوزارة أمام البلاد .

وروى إلياس أندراوس ـ مستشار الملك للشئون الاقتصادية – فيما بعد أن الملك أوفده فى تلك الساعة إلى بعض أصدقائه الإنجليز يستشيرهم فى المسلك الذى يحسن به أن يسلكه بعدما وضعته الوزارة أمام الأمر الواقع، فقالوا إنه لم يبق أمامه سوى طريق واحد، وهو أن يمضى المراسيم. ولعله ظن أن الشعب فى تحمسه لإلغاء المعاهدة سيقدر «تضامنه» مع الوزارة فى الخطوة الجريئة التى خطتها، فيساعده ذلك على استرداد بعض منزلته فى الأوساط الشعبية .

وعلى إثر وصول النحاس باشا إلى داره بالقاهرة خاطبه حسن يوسف تليفونيا من الإسكندرية وأبلغه أن الملك تفضل فأمضى المراسيم، فعلى بركة الله . ثم قال حسن يوسف إن محمد شلبى بك مدير الإدارة العامة بالديوان سافر إلى القاهرة بالسيارة على وجه الاستعجال ليسلم رفعته المراسيم ممهورة بالإمضاء الشريف . وبلغ محمد شلبى دار

البرلمان فى اللحظة التى وصل فيها النحاس إليها، فسلمه المراسيم فتقبلها شاكراً مغتبطاً، وتم الإعلان فى البرلمان عن إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى ١٨٩٩.

ويعلق كريم ثابت على ذلك قائلا: «إنى شخصيا أعتقد أن الملك فاروقا ارتاح يومئذ إلى «مفاجأته» بمراسيم إلغاء المعاهدة.. فقد أنقذته من الورطة والحيرة اللتين كان سيواجههما لو أخبره النحاس فى متسع من الوقت أن الوزارة مصممة على خطتها، وأنها ستنفذها قبل فض الدورة البرلمانية. ودليلى على ذلك أنه لم يغضب على النحاس.. بل لم يعاتبه»!

ولعل فاروقا ظن أن الشعب فى تحمسه لإلغاء المعاهدة سيقدر «تضامنه» مع الوزارة فى الخطوة الجريئة التى خطتها، فيساعده ذلك على استرداد بعض منزلته فى الأوساط الشعبية. غير أنه سرعان ما رأى فى مظاهر بعض الأحداث ما خيب أمله من هذه الناحية.

ولما تكاثرت المظاهرات والهتافات، والكتابات المناوئة لفاروق، ولم توفق الوزارة الوفدية برئاسة النحاس باشا فى منعها، ارتاب فى فؤاد سراج الدين - وزير الداخلية - وجعل يردد فى مجالسه الخاصة أنه هو الذى يحرض عليها ويتستر على المسئولين عنها. وكانت نظريته فى ذلك أن فؤاد سراج الدين يرمى إلى إشعاره بضعف مركزه وحاجته إلى الاحتفاظ بصداقة الوفد، أو بعبارة أخرى أن فؤاد سراج الدين يبغى أن يفهمه أنه ليس بالقوة التى تمكنه من محاربة الوفد وإقصائه عن الحكم.

فاتساع الهوة بين فاروق والوزارة فى تلك الآونة لم ينشأ عن مفاجأة النحاس له بمراسيم إلغاء المعاهدة، بقدر ما نشأ عن العقيدة التى سيطرت عليه، وهى أن المسئولين عن الأمن مقصرون، بل ومقصرون عمداً، فى حمايته من جميع المظاهر العدائية.

ويذكر كريم ثابت أن الملك فاروقا لم يصبر على الوزارة فى تلك الأيام إلا لسبب رئيسى، وهو خوفه من أن يقال إنه طرد الوزارة الوفدية لأنها ألغت المعاهدة، ولأنها تضايق الإنجليز فى منطقة القناة. وسببين فرعيين: أولهما: أن انغماسه فى القمار أوهن عزيمته ونشاطه، وشغل معظم وقته، وباعد بينه وبين كل عمل يحتاج إلى شىء من صفاء الذهن لإعمال الفكر أو إلى شىء من المجهود لإحكام التدبير.. فلم يعد يجد وقتًا إلا للقمار وحده. وثانيهما: أن النحاس باشا «أسره» - كما كان يقول - بمجاملاته وخدماته، وما أبداه منذ تأليف هذه الوزارة من ولاء وإخلاص واستعداد دائم للنزول على رغباته.

فاروق والتقرب للإنجليز:

وفى أتون الصراع الملتهب مع الاستعمار البريطانى، ازداد استياء الإنجليز من اشتداد حركة الفدائيين فى معركة القناة، فجعلوا يسألون عن مدى رضاء الملك فاروق عن هذه الحالة بعد كل تأكيداته لهم بأنه ضد ما يجرى صدهم فى منطقة القناة، وبلغ ذلك سمعه.

لذلك قرر الملك فاروق تعيين ثلاثة من الأكثر صلة بالإنجليز، والأكثر رفضًا من جانب الشعب فى مناصب رفيعة بالقصر الملكى: حافظ عفيفى باشا المشتهر بصداقته الوطيدة بالإنجليز، وعدائه للدستور، والحريات، عين رئيسًا للديوان فى ٢٤ ديسمبر ١٩٥١ متجاوزًا الوزارة والدستور. وعبد الفتاح عمرو الذى اشتهر عنه أنه فتى الإنجليز المدلل، والذى ظل لزمن طويل سفيراً لمصر لدى الحكومة البريطانية، عين فى نفس الوقت مستشاراً سياسيا للشئون الخارجية فى القصر الملكى ـ كما عين إلياس أندراوس مستشاراً للشئون الاقتصادية، ومنذ ذلك الحين فقد الملك فاروق تأييد كل مصرى سليم الفكر.

وكان حافظ عفيفى أصلا طبيبا للأطفال، ثم قام بمغامرات فى شبابه لمساعدة الثوار فى ليبيا ثم توجه للعمل السياسى واشترك فى تأسيس حزب الأحرار الدستوريين فى العشرينيات وكان من القلائل الذين يثق الإنجليز فيهم، واشترك فى وفود مفاوضات عديدة كما كان سفيراً لمصر فى لندن وأخيراً كان قد عين رئيسًا لبنك مصر خلفًا لطلعت حرب بعد أزمة البنك الشهيرة، وحيث إنه كان قد أدلى بحديث له فى الأهرام وقتها أنه لا يوافق على إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦.

لقد اعتبر الوفد هذا التعيين تحديا لموقفه من الملك. فقابل الوفد تعيين حافظ عفيفى فى هذا المركز الحساس بهجوم عنيف عليه فى الصحافة الوفدية واستمر هذا الهجوم زمنًا وتناول بين سطور هذا الهجوم تعريضاً مستوراً بالملك. وكان فى استطاعة النحاس باشا التمسك بالمادة ٤٨ من الدستور التى تثبت حقه فى التدخل فى هذا التعيين بصرورة موافقته عليه قبل صدور المرسوم، ولكنه اكتفى بهجوم صحافة الوفد لسابق تنازله عن هذا الحق عند تعيين حسين سرى رئيسًا للديوان فى ٢٢ يناير سنة ١٩٥٠

مقترحات الدول الأربع:

وفى يوم السبت ١٣ أكتوبر ١٩٥١ اتفقت حكومات الدول الأربع بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا على أثر إلغاء معاهدة ١٩٣٦ على التقدم بمقترحات إلى الحكومة

المصرية لتكون بديلا عن هذه المعاهدة. وأساس هذه المقترحات أن تقبل مصر الدفاع المشترك مع هذه الدول الأربع، وأن تكون حماية قناة السويس منوطة بقوات دولية تشترك فيها مصر وبريطانيا وأمريكا وفرنسا وتركيا وأستراليا ونيوزيلندا وجنوب إفريقيا، ويكون لجزء من هذه القوات حق البقاء في مصر حتى في حالة السلم، ثم استمرار الحكم البريطاني في السودان مع إنشاء رقابة دولية صورية لا تحد من سيطرة البريطانيين فيه، وجعل علاقة مصر بالسودان علاقة مياه فحسب.

فالغرض من هذه المقترحات هو إبدال معاهدة عام ١٩٣٦ بمعاهدة لا تختلف عنها في الجوهر، وإبدال الاحتلال البريطانية باحتلال دولي، تشترك فيه بريطانيا وحلفاؤها وتقبله مصر وترتضيه. وقد ظنت بريطانيا أنها حين تتقدم بهذه المقترحات باشتراك الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا، فإن هذه الوسيلة يكون فيها من الضغط الدولي على مصر ما يجعلها تجنح إلى قبولها، ولكن هذا الظن قد باء ـ لحسن حظ مصر ـ بالإخفاق والفشل.

وطلب سفراء الدول الأربع ـ بريطانيا، أمريكا، فرنسا، وتركيا ـ مقابلة الدكتور محمد صلاح الدين وزير خارجية مصر مجتمعين. . ولكن الوزير المصري أصر على أن يقابلهم منفردين حتى لا يكون اجتماعهم في المقابلة شبه مظاهرة، فنزل السفراء على إرادة الوزير وقابلوه، منفردين على التعاقب.

ففي الساعة العاشرة من صباح يوم السبت ١٣ أكتوبر ١٩٥١ استقبل الدكتور محمد صلاح الدين بدار مجلس الوزراء ببولكلي (بالإسكندرية) السيد رالف ستيفنسن سفير بريطانيا، ثم المستر جفرسن كافرى سفير الولايات المتحدة، ثم المسيو كوف دي مورفيل سفير فرنسا، ثم فؤاد خلوصي طوغاي سفير تركيا، استقبلهم على التعاقب، وأفضى كل منهم إليه بفحوى هذه المقترحات. وانفرد السير رالف ستيفنسن، سفير بريطانيا بتقديم نصوص المقترحات مكتوبة، واكتفى سفراء الدول الثلاث الأخرى بالتصريح بأنهم مؤيدون لمضمونها. وتضمنت المقترحات نصوصًا تتعلق بقناة السويس ونصوصًا أخرى عن السودان وإدارته وكلتاهما تهدد الجلاء وتقضي على وحدة وادي النيل، وتثبت سيطرة بريطانيا في السودان.

رفض المقترحات:

اجتمع مجلس الوزراء ببولكلي يوم الأحد ١٤ أكتوبر ١٩٥١، أي في اليوم التالي

لتقديم هذه المقترحات، ونظر فيها وفى دعوة مصر للاشتراك فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط التى كان يراد إنشاؤها، وقرر رفض هذه الدعوة ورفض المقترحات من أساسها وأنها غير صالحة لأن تكون تمهيداً لإجراء مباحثات جديدة للوصول إلى اتفاق جديد، وقرر الاستمرار على الخطة التى أعلنها رئيس الوزراء وهى إلغاء معاهدة عام ١٩٣٦ . وقد أعلن فؤاد سراج الدين وزير الداخلية والمالية وقتئذ هذا القرار فى مجلس النواب بجلسة ١٥ أكتوبر ١٩٥١ .

موقف بريطانيا من إلغاء المعاهدة:

كانت وزارة العمال تتولى الحكم فى بريطانيا، وكانت الانتخابات العامة على الأبواب، إذ جرت فى ٢٦ أكتوبر ١٩٥١ وفاز فيها المحافظون وألف ونستون تشرشل الوزارة، فأراد حزب العمال أن يبدو متمسكا بسياسة بريطانيا الاستعمارية التى لا يختلف عليها المحافظون والعمال، وأعلنت الوزارة البريطانية تمسكها بالمعاهدة، وصرح هربرت موريسون وزير خارجيتها بأن بريطانيا ستقابل القوة بالقوة إذا اقتضى الأمر لبقاء قواتها فى منطقة قناة السويس، وأن الحكومة البريطانية لن تذعن لمحاولة مصر تمزيق المعاهدة .

وأصدرت السفارة البريطانية فى القاهرة مساء ٨ أكتوبر ١٩٥١ بيانًا أعلنت فيه أن إلغاء الحكومة المصرية للمعاهدة من جانبها وحدها عمل غير قانونى ويخالف أحكام المعاهدة، وأن الحكومة البريطانية تعتبرها سارية المفعول وتعتزم التمسك بحقوقها بمقتضى هذه المعاهدة .

وألقى ونستون تشرشل زعيم المحافظين وزعيم المعارضة وقتئذ خطابا فى مجلس العموم أيد فيه موقف حكومة العمال، وقال إن إقدام حكومة مصر على إجلاء الإنجليز عن منطقة قناة السويس والسودان ضربة أخطر وأكثر مهانة لكرامتها من اضطرارها إلى الجلاء عن عبدان بإيران

وفى نفس اليوم - ١٣ أكتوبر ١٩٥١ - كانت ٣ ناقلات جنود بريطانية وصلت إلى بورسعيد تحمل إمدادات لتنفيذ خطة بريطانية جديدة تقضى باحتلال كافة مرافق مدن القناة ووضع اليد على جميع وسائل عبور القناة، وبذا تصبح قوات الجيش فى غزة وسيناء تحت سيطرة قوات الاحتلال .

الكفاح فى منطقة القناة:

بعد أن أقر البرلمان تشريعات إلغاء المعاهدة حددت الحكومة الموقف بين بريطانيا ومصر

والسودان فى رسالة بعث بها محمد صلاح الدين وزير الخارجية إلى السفير البريطانى فى القاهرة بتاريخ ٢٧ أكتوبر ١٩٥١ ، قال فيها : أتشرف بأن أبعث إلى سعادتكم نسخًا باللغة الفرنسية من التشريعات التى وافق عليها البرلمان ونشرت بالجريدة الرسمية ، ومن النص التفصيلى لبيان مجلس الوزراء الذى أعلنه فى مجلسى البرلمان فى هذه المناسبة والذى كان بمثابة مذكرة تفسيرية لهذه التشريعات سابقة الذكر .

ويترتب على هذه الإجراءات ألا تسرى من الآن معاهدة الصداقة والتحالف بين المملكة المصرية وبريطانيا العظمى التى وقعت فى لندن يوم ٢٧ أغسطس ١٩٣٦ ، وكذلك الاتفاق الذى وقع فى نفس اليوم بشأن ما تتمتع به القوات البريطانية حتى الآن من حصانات وامتيازات ، فضلا عن اتفاقيتى ١٩ يناير و١٠ يوليو ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان .

وإن إلغاء معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ ، ليستتبع بالضرورة أن تكون له نتائج من بينها انتهاء التحالف بين مصر وبريطانيا العظمى وانتهاء تخويل الأخيرة وضع قوات أيا كانت فى منطقة قناة السويس ، ولن يكون وجود هذه القوات فى مصر من الآن فصاعدا إلا ضد إرادة الشعب والبرلمان والحكومة المصرية ، وبالتالى فلا شك فى أن هذا احتلال بالإكراه وغير مشروع لهذه البلاد ، كما أن إلغاء اتفاقيتى ١٩ يناير و١٠ يوليو ١٨٩٩ ينهى النظام الإدارى المؤقت الذى أقيم فى السودان بمقتضى هاتين الاتفاقيتين .

وهذا الإلغاء المزدوج لمعاهدة عام ١٩٣٦ واتفاقيتى ١٨٩٩ يعيد للسودان من جديد حالته التى كان عليها قبل الاحتلال البريطانى والتى أبطلها محرد الاحتلال نفسه ، ويترتب على ذلك أن كل تدخل من جانب الإنجليز فى شئون السودان يجب أن يوقف فوراً ، ولن يبقى سوى الوحدة الطبيعية التى ربطت مصر والسودان من أقدم العهود .

هذا وقد ترتب على إلغاء المعاهدة من ناحية الحكومة إلغاء جميع الإعفاءات المالية التى كانت ممنوحة للسلطات العسكرية البريطانية بمقتضى تلك المعاهدة ، وهى تشمل الرسوم الجمركية على المهمات والأسلحة والعتاد ومواد التموين ، وما إلى ذلك . . وامتنعت الحكومة عامة عن أداء التسهيلات والخدمات التى كانت تؤديها للسلطات العسكرية البريطانية ومنها مواد التموين ، ومنعت وصول ضباط وأفراد القوات البريطانية إلى داخل البلاد ، وحرمت دخول الرعايا البريطانيين المدنيين الذين كانوا يعملون فى خدمة القوات البريطانية القادمين من الخارج ما لم يكونوا حاملين لجوازات سفر معتمدة من السلطات

القنصلية المصرية فى البلاد القادمين منها، وأنهت تصاريح الإقامة للبريطانيين الذين كانت إقامتهم فى البلاد لسبب الخدمة فى القوات العسكرية البريطانية أو لصالحها. هذا من ناحية الحكومة. . أما من ناحية الشعب، فقد اعتبر مركز الجنود البريطانيين بعد إلغاء المعاهدة مركز غاصبين محتلين لمنطقة القناة تجب محاربتهم حتى يجلوا عن البلاد، ومن هنا بدأ الكفاح فى القناة بعد إلغاء المعاهدة يتخذ طوراً جديداً إيجابيا. وأضرب العمال المصريون فى المعسكرات البريطانية عن العمل فيها، وانسحبوا جميعًا منها.

وقد سببت مقاطعة المصريين للقوات البريطانية فى منطقة القناة عرقلة لمواصلاتهم وبالتالى أعمالهم وشاعت الفوضى فى حياتهم اليومية وخسروا ملايين الجنيهات، مما اضطرهم إلى جلب عمال وموظفين من إنجلترا والبلاد الموالية لهم. واستعانوا للتغلب على مشكلة التموين باستيراد بعضها من الخارج بأسعار خيالية ونزلت المصفحات والدبابات البريطانية إلى الشوارع وأطلقوا النار على المتظاهرين. ثم قامت القوات البريطانية يوم ١٠ أكتوبر ١٩٥١ وهو اليوم التالى للمظاهرات الشعبية الملتحمة مع ضباط وجنود مصر الوطنيين بالهجوم على قوة من الجيش المصرى كانت تعسكر بجوار كوبرى الفردان، واعتدت عليها بعد أن استولت على الكوبرى وقتلت بعض الجنود المصريين ثم أسرت باقى القوة

وهكذا احتلت منطقة القناة بأكملها بالقوات البريطانية التى فرضت ستاراً حديديا عليها وعزلت المدن والقرى عن بقية القطر المصرى، ثم بدأت الدوريات الإنجليزية فى القبض على الموظفين وأفراد الشعب والجنود. وبذلك سادت منطقة القناة حالة من الفوضى والذعر والإرهاب التى لم يسبق لها مثيل وكان هناك عدد من الضباط الوطنيين الذين لعبوا دوراً مهما فى دعم المقاومة من بينهم وجيه أباظة وعبد الكريم درويش وحسن طلعت وكمال رفعت ولطفى واكد ومحسن لطفى السيد ومحمد أبو الفضل الجيزاوى وكثيرون غيرهم.

كتائب الفدائيين ومساهمة تنظيم الضباط الأحرار والتنظيمات الأخرى:

وفى واقع الأمر، ساد مصر عقب إلغاء المعاهدة، اتجاه عام يدعو إلى مؤازرة الحكومة فى جهادها، وتحقيق التضامن بينها وبين مختلف الأحزاب والاتجاهات السياسية، لتوحيد العمل السياسى، وتنظيم النشاط الفدائى، على نحو يحقق الأهداف المرجوة

وترجع أول محاولة لتوحيد الجهود الوطنية إلى أبريل ١٩٥١ بتكوين «لجنة الميثاق الوطنى»، التى تكونت من ممثلى جميع الأحزاب والهيئات السياسية بهدف جمع كلمة الأمة حول حقوق الوطن. وفى ٢٣ سبتمبر ١٩٥١ أصدرت اللجنة ميثاقها الوطنى الذى نص على وجوب إلغاء المعاهدة، واستبعاد مبدإ التفاوض كوسيلة لتحقيق الأهداف الوطنية، واتخاذ كافة الوسائل لمقاومة المستعمرين، وبصفة خاصة تكوين وتدريب «كتائب التحرير».

وبعد أن أصدرت اللجنة ميثاقها بدأت بالاتصال بزعماء الأحزاب والهيئات، وقد وافقوا جميعًا على ما تضمنه الميثاق الوطنى، وأقروا الانصراف بصفة نهائية عن المفاوضات، وعدم الاشتراك فى أى حلف أو منظمة قبل تحرير الوادى واستكمال وحدته ومكافحة الاستعمار بكافة الوسائل.

وفى القاهرة كانت الاجتماعات تتوالى بين الشباب الوطنى، والفريق عزيز المصرى لقيادة الحرب التحريرية حسب برنامج اتفق عليه ويتلخص فى تكوين فرق الفدائيين حتى تصبح جيشًا كاملاً، وأن تقوم هذه الفرق بالهجوم على القوات البريطانية ويقوم بعضها بمحاصرة المعسكرات البريطانية لمنع وصول المواد التموينية إليها، وأن تنظم المقاومة الشعبية مقاطعة البضائع الإنجليزية، وعدم التعامل التجارى مع بريطانيا، وأن يمول الشعب الكتائب، كما يسلح أفراده فى المدن والقرى الواقعة فى منطقة القناة.

وكان مجلس قيادة الكتائب يتكون برئاسة عزيز المصرى من: وجيه أباظة وحسن عزت قائد الأسراب وعبد الحميد صادق، وعطية صابر محمد، وعبد الرحمن أباظة المحامين وتوفيق الملط المدرس، وجمال عزام العمدة ومدحت عاصم الموسيقى وأحمد أبو الفتح الصحفى الوفدى، وإحسان عبد القدوس الصحفى، وأصدرت القيادة بيانًا جمعت على أساسه التبرعات التى بلغت ٣٢ ألف جنيه فى أيام قليلة، ثم أنشأت لها لجانًا فرعية بالأقاليم، وأنشأت معسكرات للتدريب فى القليوبية والبحيرة والشرقية.

تطوع كثير من الشباب فى كفاح الإنجليز فى منطقة القناة وألفوا من بينهم كتائب سميت كتائب الفدائيين أو كتائب التحرير، تكونت فى القاهرة وفى المدن والقرى الواقعة فى منطقة القناة أو القريبة منها. وكان لهذه الكتائب عمل إيجابى جليل فى تنظيم حركة الكفاح وبث روح المقاومة فى نفوس المواطنين.

ويقول محمد عبد الفتاح أبو الفضل: «وتدفقت أعداد كبيرة من شباب الشعب المصرى إلى منطقة القناة استعداداً للكفاح دون أى قيادة أو إعداد. وقام كثير من ضباط

الجيش ومعظمهم من تنظيم الضباط الوطنيين بقيادة هذه المجموعات والقيام بمهام التدريب وجمع السلاح والذخائر التى أمكن الحصول عليها من الحكومة، ثم بالتخطيط للعمل الإيجابى ضد قوات الاحتلال فى مطقة القناة، وكانت هذه الجماعات بقيادتها تمثل المؤسسة الوطنية الجديدة التى قامت بإحداث كثير من الخسائر فى أرواح ومعدات ومعسكرات الجيش البريطانى».

«وكان هناك فى أرض الغفير ما يقرب من ثلاثة آلاف شاب من مختلف الفئات بينهم الطالب والعامل والموظف، يأتمرون بأمر أحمد حسين ويطيعون كلامه، وهم رهن إشارته لأى عمل فى سبيل مصر. وحينما انتهى أحمد حسين من تفقده لرجاله فى أرض الغفير، دخل كفافى ونصير فى نقاش مع بعض الشباب عن أحوال التدريب. وما أن رآهما أحمد حسين حتى تقدم إليهما، وهنا انطلق كفافى قائلا· هل تعتقد أن هذه الآلاف قادرة على حمل السلاح بالطريقة التى نشاهدها حاليًا فى تدريبهم؟ فقال أحمد حسين: نعم إن هؤلاء الذين يحررون أرض مصر من الاحتلال الإنجليزى. فقال له كفافى. إنه من الأفضل تدريب جماعات صغيرة على أساس أن يكون التدريب أكثر جدية وحيوية، وأن عشرات من المدربين خير من الآلاف من غير المدربين، وأنه لا يجب أن نلقى بهؤلاء الآلاف فى أتون المعركة وهم غير مستعدين لها».

«دار الحديث أمام بعض أعوان أحمد حسين الذين أدركوا وجاهة ما قال كفافى من أن الأفضل تدريب عشرات خير من القول بأن هناك آلافًا فى طريقهم إلى التدريب، وبادر هؤلاء الأعوان بالاتصال بكفافى واستقر الرأى على تقسيم المتطوعين إلى فئات، على ألا يزيد عدد الجماعة على عشرة أفراد، يتولى كل منا تدريبهم بالطريقة المناسبة وفى المكان الذى يختاره».

كما شارك أحرار الفرسان فى الكثير من العمليات الفدائية فى منطقة قناة السويس.. ويذكر اليوزباشى جمال منصور - أحد هؤلاء الأحرار - بعض ذكرياته عن أيام الكفاح ويتفق معه زميله من هؤلاء الأحرار - اللواء مصطفى نصير - فيقولون: قام عبد الحميد كفافى أحد أفراد مجموعة الفرسان المؤسسين للتنظيم بتجميع بعض الأفراد الذين كانوا يقومون بالتدريب بشكل منتظم وقادهم إلى منطقة القناة وهاجم معسكر التل الكبير ونسف سكة الحديد أمام بوابة المعسكر، مما أدى إلى انقلاب أحد القطارات المحملة بالمؤن وبعض المعدات الحربية وعاد فى نفس الليلة ومعه فريقه إلى القاهرة، وقد صدر بيان من محطة إذاعة لندن بتلك العملية.

بعد اغتيال حسن البنا فى ١٢ فبراير ١٩٤٩ اختارت جماعة الإخوان المسلمين مرشداً جديداً من خارج أعصائها، هو المستشار حسن الهضيبى المتزوج من شقيقة محمد نجيب سالم باشا ناظر الخاصة الملكية، وابنه متزوج من بيته، وقريب اللواء عمر حسن مدير القسم المخصوص بوزارة الداخلية وعبد اللطيف، وحسن يوسف باشا رئيس الديوان الملكى بالنيابة. وبدأت الجمعية علاقات حميمة مع الملك فاروق، حيث كانت الحركة الوطنية قد وجهت أهدافها نحو إسقاط الملك، الذى ظهر فساده وعبثه بالحياة السياسية. وقد التقى به حسن الهضيبى أكثر من مرة فى عز غليان الشعب ضده، وعندما سأله أعضاء الجماعة عن سبب هذه الزيارات اكتفى بقوله: «إنها زيارات نبيلة لملك نبيل». لذلك لم يكن سهلاً أن يشارك الإخوان المسلمون فى الكفاح المسلح ضد الإنجليز فى منطقة القناة عقب إلغاء المعاهدة.

ووفقاً لرواية فتحى العسال مراقب المركز العام للإخوان والذى كان قريباً جدا من حسن البنا بأن الملك اشترط على الهضيبى عند مقابلته «عدم خوض الإخوان معركة ضد الإنجليز، ووعده بتولى الوزارة، لذلك كان المرشد العام الجديد يصرح دائماً بأن الإخوان لن يحاربوا الإنجليز وليس لهم دخل بهذا العداء». كما أكد العسال أن الإخوان راح لهم بعض الشهداء فى تلك المعارك، وقد شارك البعض فيها من خلف ظهر المركز العام للإخوان، وبالمخالفة لتوجيهات مكتب الإرشاد.

وعندما سأل مندوب صحيفة جريدة الجمهور المصرى، المستشار حسن الهضيبى عن واجب شباب الإخوان خلال مرحلة الكفاح المسلح قال: «هل تظن أن أعمال العنف تخرج الإنجليز من البلاد، إن واجب الحكومة اليوم، أن تفعل ما يفعله الإخوان من تربية الشعب، وإعداده، وذلك هو الطريق لإخراج الإنجليز».

وخطب المرشد العام للإخوان حسن الهضيبى فى شباب الإخوان قائلاً: «اذهبوا، واعكفوا على تلاوة القرآن الكريم». ورد عليه خالد محمد خالد قائلاً: «الإخوان المسلمون كانوا أملاً من آمالنا، لم يتحركوا، ولم يقذفوا فى سبيل الوطن بحجر، ولا طوبة، وحين وقف مرشدهم الفاضل يخطب منذ أيام فى عشرة آلاف شاب قال لهم: اذهبوا، واعكفوا على تلاوة القرآن الكريم، وسمعت مصر المسكينة هذا التوجيه فمزقت صدرها بيدها وصاحت: يا كبدى.. أفى مثل هذه الأيام يدعى الشباب للعكوف على تلاوة القرآن الكريم، ومرشد الإخوان يعلم أو لا يعلم أن رسول الله وخيار الصحابة معه تركوا صلاتى الظهر والعصر من أجل معركة..».

ذكر صلاح شادى فى مذكراته أن الجو الذى كانت مصر تعيشه آنذاك ـ بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ ـ كان مشحوناً بكراهية الإنجليز، وخاصة إعلان حظر تشغيل العمال المصريين بالقاعدة البريطانية ومنع تموينها من داخل مصر. وسرت الحماسة فى الأجهزة الحاكمة التى دعت إلى ائتلاف قومى يضم أصحاب الرأى فى مصر لتنسيق النشاط الفدائى، وكان عبء العمل الحقيقى الفعال يقع على كاهل الإخوان المسلمين، فقد قامت المعسكرات فى الجماعة لتدريب الشباب على استعمال السلاح والمواد المتفجرة والقنابل الحارقة والألغام، وقام الضابط مجدى حسنين الذى بايع الإخوان من قبل بتدريب الإخوان على استعمال الأسلحة وقذف قنبلة الأنرجا. وسقط كثير من شهداء الإخوان منهم: المنيسى وشاهين وغيرهما. وأعتقد أن صلاح شادى لم يكن يعلم أن الضباط الإخوان قد تركوا الإخوان المسلمين وأصبحوا ضمن تنظيم الضباط الأحرار منذ عام ١٩٤٩ ما عدا أعدادا قليلة بقيت فى الإخوان.

وفى يوم ١٢ يناير ١٩٥٢ نسف الإخوان المسلمون قطاراً بريطانيا محملاً بالجنود والأسلحة والذخائر وقام بهذه العملية عبدالرحمن البنان. وكتبت النيوز كرونيكل فى تعليقها على هذا الحادث تقول: «إن الضباط الإنجليز يقولون بأن هذه المعركة أعنف من أى معركة خاضوها أيام الانتداب البريطانى فى فلسطين».

وبذلك لم يغب الإخوان المسلمون عن معركة القناة غياباً تاما، فإن بعض أعضاء الجماعة من الشباب لم يطق الدخول فى جدل حزبى والمعركة مع الاستعمار تدور فى القناة فاشترك البعض منهم، وتشكلت منهم عدة مجموعات، واستشهد منهم بعض طلبة جامعة فؤاد، عمر شاهين وأحمد المنيسى وغيرهما.

ولكن هذه الحركات المحدودة لم تكن تعبر تماماً عن إمكانيات وقدرات الإخوان المسلمين التى اندفعت إلى معركة فلسطين بحماسة أشد.

وقد اختلفت الآراء حول الرجال الذين قاموا بوضع هذا اللغم وقاموا بنقله وإجراء التجارب عليه.. فقائد الجناح عبداللطيف البغدادى (عضو مجلس قيادة الثورة بعد ذلك) يقول: إن منظمتنا أعدت هذا اللغم وأن الضابط صلاح هدايت هو الذى قام بإعداده ونقل هذا اللغم سرا إلى مطار العريش على طائرتين من طائرات النقل المسماة «كوماندو» بعد انتهاء العمل اليومى للقوات الجوية، وقام باستلام هذا اللغم فى العريش جمال سالم وعبدالحكيم عامر حيث كانا قد نقلا إلى وحدات هناك قبل ذلك بقليل. وقام بنقله محملاً

على لوريين إلى الضفة الشرقية للقناة وأخفى هناك بعد أن أعيد تركيبه حتى يحين الموعد المناسب لاستخدامه. ثم عدلنا عن تنفيذ تلك الخطة خشية ردود فعلها فى العالم الخارجى. فقد عرف جمال عبدالناصر أن الباخرة القادمة هولندية بها ركاب مدنيون وأطفال، وليست ناقلة بترول كما كان مخططاً، فأمر بوقف العملية حفاظاً على أرواح الركاب المدنيين. ويتفق مع عبداللطيف البغدادى فى رأيه اليوزباشى محمد عبدالفتاح أبوالفضل.

إلا أن مجموعة الفرسان أو أحرار الفرسان التى تعتبر حجر الزاوية فى تنظيم الضباط الأحرار، يؤكدون أنهم أصحاب فكرة وتنفيذ اللغم البحرى.

وينسب صلاح شادى - ضابط الشرطة وأحد قيادات الاخوان - قصة اللغم البحرى للإخوان المسلمين وأنهم حاولوا تفجيره مرتين فى قناة السويس ضمن سلسلة النشاط الفدائى الذى قامت به الجماعة ضد الإنجليز فى أثناء تولى فؤاد سراج الدين وزارة الداخلية فى وزارة الوفد بعد إعلانه إلغاء معاهدة ١٩٣٦ فى أكتوبر ١٩٥١. وإن كان صلاح شادى لم ينكر على الضباط الأحرار عملية صنع هذا اللغم ولكنه أكد أن ضباط الشرطة الإخوان قاموا بدور كبير فى عمليات نقل هذا اللغم ومحاولات تفجيره

وذكر صلاح شادى فى مذكراته غير المنشورة وما دونه فى أوراقه الخاصة الآتى: والذى علمته من الصاغ وجيه أباظة أن فؤاد سراج الدين سيسهل نقل اللغم وكان وقتئذ وزيراً للداخلية، وأنه وعد بتسهيل الشحن وبإيفاد مندوب الجمرك معى لهذا الخصوص وطبعاً لم يعلم أحد وربما وجيه أباظة نفسه، أن الموجود فى الصناديق لا يعدو أن يكون «ثقل حديد»!! ولكن مع ذلك أردت أن أختبر مدى الأمن فى الشحن بسكة الحديد إذا دعت الضرورة إليه بعد ذلك، مع عدم التعرض لمخاطر افتضاح الأمر فى أول تجربة لنا مع الحكومة الوفدية التى أثبتت بعد ذلك صدقها فى المضى مع الشعب فى جهاده. أما بقية أجزاء اللغم بما يحمله من متفجرات فقد نقلت بالطائرة إلى العريش ومنها بالسيارة إلى القنطرة شرق حيث قدم بها صلاح هدايت وأودعناها بمنزل عبدالفتاح غنيم مأمور القنطرة شرق لحين ربط أجزاء اللغم وتجهيزه للعمل من داخل هذا المكان

ومن رواية صلاح شادى نجد أنها تختلف عما ذكره وجيه أباظة وكذا ما ذكره البكباشى عبداللطيف البغدادى فى مذكراته من أن الجزء الخاص بالمفرقعات نقل بسكة الحديد وباقى اللغم نقل بالطائرة إلى مطار العريشى ومنها بالسيارة إلى القنطرة شرق.

وهكذا انتهت قصة اللغم أو «التيتل» التى تسابق كل ر-
كانت تعمل على الساحة فى ذلك الوقت بأنها كانت وراء هذه ،
إلا أن ما لا نستطيع أن نغفله أن معظم من كانوا وراءها كانوا من ،سد
قائدهم البكباشى جمال عبدالناصر وراء ربط خيوطها والتخطيط لها والسي

وذكر وجيه أباظة أن دور البكباشين جمال عبدالناصر وعبداللطيف بغدادى فى معارك القناة قد انحصر فى جمع الأسلحة فى القاهرة والتخطيط لما يجب أن يتم، وكان على جماعات الفدائيين تنفيذ هذه الخطط. وفى إحدى المرات طلب وجيه أباظة من جمال عبدالناصر صندوق ذخيرة للقيام بعملية فدائية فى فايد فأعد عبدالناصر الصندوق وظل واقفاً طوال الليل مدة طويلة والمطر ينهمر بشدة عليه إلى أن وصل وجيه أباظة وأخوه محمد عبدالرحمن حيث تسلما منه صندوق الذخيرة.

ويقول وجيه أباظة فى مذكراته عن تلك المرحلة: «إننى كنت أقود حركة الفدائيين فى الإسماعيلية، أما عبداللطيف بغدادى فكان يقود حركتهم فى القاهرة، وكنت كثيراً ما أرجع إليه لآخذ رأيه فى الكثير من القضايا الخاصة بالعمل الفدائى والعمل السرى داخل تنظيم الضباط الأحرار» كما وضح وجيه أباظة أن الأغلبية العظمى التى ساهمت معهم فى سرقة السلاح عام ١٩٤٨ هى التى عملت معه فى العمل الفدائى.

وفى تلك الفترة اتصل وجيه أباظة بفؤاد سراج الدين باشا وزير الداخلية بناءً على طلب من البكباشى جمال عبدالناصر والبكباشى عبداللطيف بغدادى لجس نبض الوفد لمعرفة موقفه من حركة الكفاح المسلح بوصف فؤاد سراج الدين وزير الداخلية وسكرتيراً للوفد. وتم الاتصال عن طريق فكرى أباظة حيث قابله فى منزله بجاردن سيتى ورحب به وعرض فؤاد سراج الدين على وجيه أباظة فى هذه المقابلة مبلغاً من المال (٢٠٠٠ جنيه) رفضها وجيه أباظة فى حضور عبدالوهاب حسنى وعبدالحميد سراج الدين، حيث قال للباشا نحن لا نريد مالاً وإنما نريد سلاحاً، فاتصل مباشرة باللواء عبدالحميد خيرت - مدير مخازن البوليس - وقال له إن ضابطاً من الطيران اسمه «وجيه» سيمر عليك فافتح له المخازن وأعطه ما يريد من السلاح. وبعد ذلك كرر فؤاد سراج الدين عرض المبلغ من جديد على وجيه إلا أنه رفض.

وتعددت مقابلات وجيه أباظة بعد ذلك بفؤاد سراج الدين باشا وقد طلب منه البكباشى جمال عبدالناصر الاتصال به «أى بفؤاد سراج» لنقل مفرقعات فى عربة سكة حديد بدون اللغم «التيتل» الذى نقله عبداللطيف بغدادى بطائرتين إلى الضفة الشرقية

للقناة. ويذكر وجيه أباظة مقابلته لفؤاد سراج الدين قائلاً: «قلت لفؤاد سراج الدين إننا ـ ولم أذكر له من نكون ـ نفكر فى تفجير لغم فى القناة، وقد نقل عبداللطيف البغدادى جسم اللغم إلى البر الشرقى فى القناة وبقيت المفرقعات. ولأننا لا نستطيع نقلها بالطائرة فقد قررنا أن ننقلها عن طريق سكة الحديد، وقد جئت إليك خصيصاً لذلك. وعلى الفور طلب فؤاد سراج الدين مدير مصلحة سكة الحديد حسين أبوذكرى، وأبلغه أن هناك كميات من الذخائر، سوف تنقل إلى البر الآخر من القناة وعليه أن يخصص لها عربة تكون آخر عربات القطار المتجه إلى هناك، وذكر فؤاد سراج الدين باشا لحسين أبوذكرى أن الذخائر سوف تسلم فى البر الشرقى إلى ضابط البوليس صلاح شادى. وقد وافق صلاح شادى وحسين أبوذكرى على ما طلبه منهما فؤاد سراج الدين.

وخلال هذه الفترة قررت اللجنة القيادية للضباط الأحرار فى اجتماعها فى مايو ١٩٥٢ إبعاد البكباشى عبدالمنعم عبدالرؤوف من عضويتها لالتزامه وارتباطه بتنظيم الإخوان المسلمين ومحاولاته المتعددة مع عدد كبير من زملائه لنقل ولائهم لتنظيم الإخوان بدلاً من تنظيم الضباط الأحرار، فى وقت كانت فيه موجة المد السياسى للإخوان قد انحسرت، وانكشفت اتجاهاتهم المتهادنة مع الاستعمار والقصر.

بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦، كف المصريون عامة من التجار والزراع وأصحاب الحرف وأرباب المهن عن التعامل مع القوات البريطانية والرعايا البريطانيين فى منطقة القناة أو فى القاهرة وغيرها من المدن، وكفوا عن الاتصال بهم أو القيام بأى خدمة أو تيسير أى حاجة لهم

وفى يوم ١٦ أكتوبر ١٩٥١ شهدت مدينة الإسماعلية مظاهرات شعبية كبيرة ابتهاجاً بإلغاء المعاهدة، وهى مظاهرات سلمية كان يمكن أن تنتهى بسلام لولا تحرش القوات البريطانية بالمتظاهرين، إذ سيرت فى شوارع المدينة سيارات مصفحة تقل جنوداً مسلحين بالبنادق والمدافع الرشاشة، وأطلقوا النار على المتظاهرين ووقع تصادم بين الجانبين أدى إلى قتل سبعة من المواطنين وإصابة آخرين بلغ عددهم الأربعين، من بينهم بعض رجال البوليس الذين كانوا يؤدون واجبهم محاولين السيطرة على الموقف ودفع عدوان المعتدين. واحتلت القوات البريطانية المدينة بدعوى المحافظة على الأمن وحماية أرواح الرعايا البريطانيين، فى حين لو ترك الأمر لقوات البوليس لأمكنها المحافظة على الأمن والنظام فى المدينة.

وفى نفس يوم ١٦ أكتوبر ١٩٥١، تكررت المأساة فى مدينة بورسعيد. واحتلت

القوات البريطانية المدينة . وازدادت الحالة تفاقماً فى الإسماعيلية وبورسعيد فى اليوم التالى «١٧ أكتوبر»، وقامت قوة بريطانية من نفس اليوم - ١٧ أكتوبر - بالاستيلاء على كوبرى الفردان الذى كان فى حوزة الجيش المصرى . ثم احتلوا منطقة «المعدية» التى تقع على بعد ميل من شمال الإسماعيلية، واحتلوا «القنطرة» ووضعوا أيديهم عنوة على وسائل التعدية إلى البر الشرقى للقنال . وفى يوم ٢٠ أكتوبر ١٩٥١ استولى البريطانيون على منطقة الجمرك والمعدية بالسويس .

وكانت الخطة البريطانية لمواجهة الكفاح الشعبى فى منطقة القناة تتلخص فى الاستيلاء على جميع الأماكن المهمة فى المدن والنقط القوية الواقعة فيها وعزل المنطقة عن القطر المصرى وإقامة حكم عسكرى بريطانى فيها .

وفى يومى السبت ١٧ نوفمبر والأحد ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥١، وقعت حوادث دموية فى مدينة الإسماعيلية (معركة الإسماعيلية الثانية)، كان الجانب البريطانى هو البادئ فيها بالعدوان . بدأت هذه الحوادث بإطلاق الجنود البريطانيين النار على رجال البوليس من قوة بلوكات النظام وهم فى ثكناتهم فأصيب اثنان منهم، فاضطر زملاؤهما إلى رد العدوان بإطلاق نيران أسلحتهم . ولما رأى الجنود البريطانيون ثبات رجال البوليس وصمودهم للعدوان، استدعوا نجدات كبيرة وأحاطوا بالثكنة التى يرابط بها رجال البوليس، وأمطروها بوابل من النيران، وفى نفس الوقت أخذت القوات البريطانية تطلق النيران فى مختلف أنحاء المدينة دون تمييز بين رجال البوليس والمدنيين . وسقط من الجانبين قتلى وجرحى .

وفى اليوم التالى - الأحد ١٨ نوفمبر - أراد البريطانيون أن ينتقموا من رجال البوليس والمدنيين لصمودهم فى رد العدوان السابق، فخرجوا إلى الشوارع يستفزون المدنيين ورجال البوليس، وعند الظهر حاولت قوة بريطانية اقتحام ثكنات البوليس وأسفرت هذه الحوادث الدامية عن عدد كبير من القتلى والجرحى من الجانبين .

وعلى إثر معركة الإسماعيلية الثانية طلب الجنرال أرسكين القائد العام للقوات البريطانية فى منطقة القناة من عبدالهادى غزالى - محافظ القناة - أن يقابله فى الفردان للتحدث إليه فى وضع حد لهذه الحوادث، فقابله المحافظ فى الموعد المحدد، وطلب إليه الجنرال أرسكين عدة مطالب كشرط لتهدئة الحال وهى :

١ - سحب قوات البوليس المصرى من الحى الإفرنجى بمدينة الإسماعيلية إلى أن يتم نقل العائلات البريطانية من المنطقة.

٢ - سحب جنود بلوكات النظام من حراسة المرافق العامة وإناطة هذه المهمة بجنود الصف الأول من البوليس.

٣ - عدم ظهور الضباط والجنود المصريين بأسلحتهم فى الحى الإفرنجى إلى أن يتم ترحيل العائلات البريطانية، على أن تجلو القوات البريطانية عن المدينة بعد ترحيل هذه العائلات.

وهدد الجنرال أرسكين المحافظ بأنه فى حالة عدم قبول هذه المطالب وتنفيذها فإن البريطانيين سيأخذون على عاتقهم مسئولية الأمن وسيعمدون إلى إجلاء البوليس المصرى من المنطقة كلها. وقبل الجانب المصرى هذه المطالب، وتم توقيع هذا الاتفاق فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥١، وعرف باتفاق أرسكين - غزالى.

تصاعد العمل الفدائى فى منطقة القناة:

* نسف قرية كفر عبده:

قامت الكتائب الفدائية المشكلة من طلبة الجامعات ومصر الفتاة وبقية الأحزاب والجمعيات الوطنية باغتيال عدد كبير من العسكريين البريطانيين. وقابل الإنجليز ذلك بمنتهى العنف إلى أن أعلنوا فى أحد الأيام أنهم سيدمرون قرية «كفر عبده» القريبة من السويس بحجة أنها تأوى الفدائيين الذين يحاولون نسف محطة المياه الموجودة بهذه القرية والتى تغذى المعسكرات البريطانية بالمياه. ولما وصل التهديد إلى الحكومة أمر وزير الداخلية فؤاد باشا سراج الدين قوات البوليس بالسويس بالمقاومة والدفاع عن القرية وانضمت قوات البوليس للفدائيين وقاموا بتقوية الدفاع عن القرية متحدين الإنذار البريطانى، وقامت معركة يوم السبت ٨ ديسمبر ١٩٥١ غير متكافئة بين المصريين والإنجليز، وقام الإنجليز بنسف قرية كفر عبده وإزالتها بمن فيها ممن تبقى من الأهالى ورجال المقاومة.

وأبلغت وزارة الخارجية المصرية ممثلى دول العالم مجتمعين فى الجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة وقتئذ فى باريس مذكرة أوضحت فيها فظاعة العدوان البريطانى المسلح على قرية كفر عبده الآمنة، وتولى الدكتور محمد صلاح الدين وزير الخارجية الذى كان

يرأس وفد مصر فى الجمعية العامة تقديم هذه المذكرة إلى السكرتير العام للأمم المتحدة وإلى جميع رؤساء بعثات الدول المشتركة فيها، وفى الوقت نفسه قدمت الحكومة احتجاجاً شديداً إلى وزير الخارجية البريطانى عن طريق السفير عبدالفتاح عمرو سفير مصر بلندن.

كما اجتمع مجلس الوزراء المصرى يوم ١١ ديسمبر ١٩٥١، وأدان العدوان بشدة، وأصدر قراراً باستدعاء السفير عبدالفتاح عمرو، احتجاجاً على تصرفات الحكومة البريطانية فى منطقة القناة واعتداءاتها المتكررة، ووصل السفير المصرى إلى القاهرة صباح ٣٠ ديسمبر ١٩٥١ وأبلغت وزارة الخارجية المصرية السفير البريطانى فى القاهرة المستر ستيفنسون بهذا القرار فى كتاب أوضحت فيه الأسباب التى بنى عليها وسجلت فيه فظاعة العدوان البريطانى وأن قرية كفر عبده ستبقى مثل دنشواى منقوشة على قلوب المصريين.

وفى ١٨ ديسمبر ١٩٥١ وأثناء اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة بباريس طلب أنتونى إيدن وزير خارجية بريطانيا الاجتماع بنظيره المصرى الدكتور محمد صلاح الدين، حيث تم الاجتماع بدار السفارة البريطانية فى باريس فى نفس اليوم عملاً بنصيحة رالف ستيفنسون سفير بريطانيا بالقاهرة وانتهى الاجتماع دون الوصول إلى أى تسوية سلمية للنزاع القائم بين البلدين، وتأكد أنه لا أمل وقتئذ فى تسليم بريطانيا بمطالب مصر فى الجلاء ووحدة مصر والسودان ولا فى وقف العدوان فى منطقة قناة السويس.

* محاولة اغتيال الجنرال إكسهام:

ألقى بعض الفدائيين ثلاث قنابل يدوية على سيارة البريجادير جنرال إكسهام قائد القوات البريطانية فى منطقة الإسماعيلية يوم ٣١ ديسمبر ١٩٥١ بالقرب من كوبرى نفيشة، أثناء ذهابه إلى منطقة «القصاصين»، وقد أصابت سائق السيارة كما أصابت مقدمتها، ولكنها لم تصب البريجادير إكسهام، وعقب وقوع هذا الحادث قامت القوات البريطانية بأعمال انتقامية واستفزازية فى المنطقة.

* معركة السويس.

وفى يومى الخميس والجمعة ٣ و٤ يناير ١٩٥٢ وقعت معركة أخرى دامية فى السويس بين البريطانيين والمصريين من رجال البوليس والمدنيين. وبدأت المعركة بعدوان من القوات البريطانية على ورش القاطرات التابعة لمصلحة السكك الحديدية.. ووصلت أنباء هذا العدوان إلى رجال البوليس، فأيقنوا أن القوات البريطانية تريد الاعتداء على المدينة كلها، فتحصنوا فى منازل كفر محمد سلامة وكفر البراجيل المجاورة لكفر أحمد عبده،

وكذلك تحصن الفدائيون فى بعض المنازل. ونشبت بين الفريقين معركة دامية انسحب على إثرها البريطانيون عائدين إلى قاعدتهم.

وفى الساعة السادسة مساء يوم ٤ يناير اتصل القنصل البريطانى بالمحافظة وأبلغها أنه إذا لم يتوقف إطلاق النار من الجانب المصرى فإن القوات البريطانية ستضطر إلى اتخاذ إجراءات تأديبية شديدة وسوف تضرب المدينة بالمدافع، ورد محافظ المدينة وقيادات العمل الفدائى على هذا التهديد بأنه يجب أن يكون مفهوماً أن الجانب المصرى لن يقف مكتوف الأيدى أمام أية بادرة لعدوان بريطانى، وأنه سيبادر بالرد على كل اعتداء بمثله.

* معارك أبى صوير والمحسمة والتل الكبير.

وفى ٤ يناير ١٩٥٢ وقعت معركة فى أبى صوير بين الإنجليز والفدائيين تبودلت فيها طلقات النار بين الفريقين واستشهد فيها ثلاثة من الفدائيين هم: محمد عبدالله على وشعيب مصطفى على وعبده محمد. وبلغ ضحايا الإنجليز فيها خمسة.

وفى ٩ يناير ١٩٥٢ جرى اشتباك آخر بين الفدائيين المصريين وبين القوات البريطانية فى الطريق بين المحسمة وأبى صوير قتل فيه ضابط إنجليزى. وسقط فى هذه المعركة عباس سليمان الأعسر الطالب بجامعة فاروق شهيداً.

وفى يوم السبت ٢ يناير ١٩٥٢ قامت القوات البريطانية بالهجوم على بلدة التل الكبير بدعوى أنها تؤوى بعض الفدائيين الذين يهاجمون معسكراتهم فى منطقة القنال.

قاوم رجال البوليس والفدائيون وبعض الضباط الأحرار المخرطون فى العمل الفدائى هذا الهجوم مقاومة جمعت بين البطولة والمهارة فى القتال، فقد علموا باستعداد القوات البريطانية لمهاجمة التل الكبير وأنهم ملأوا قطاراً بالدخيرة والسلاح والجند. وأن هذا القطار فى طريقه إلى التل الكبير قادماً من الإسماعيلية يوم ١٢ يناير، فما أن علموا بهذا النبأ حتى ترقبوا القطار قبل وصوله ووضع الفدائيون ألغاماً تحت القضبان على مقربة من مدخل معسكر التل الكبير، فلما وصل القطار إلى هذه النقطة انفجرت الألغام ونسفت بعض القضبان، فتوقف القطار، ولما وصل دوى الانفجار إلى آذان الإنجليز فى المعسكر خرجت منه قوة ضخمة تعززها الدبابات والمصفحات والطائرات وحاصرت منطقة الانفجار وقامت القوات البريطانية بضرب التل الكبير والقرى المجاورة لها بالقنابل.

وحدثت اتصالات عدة بين محمد صادق الملا - مدير الشرقية - والقيادة البريطانية فى القناة، أصدر على إثرها الجنرال أرسكين أمراً بوقف إطلاق النار فى الساعة الخامسة مساء

١٢ يناير ١٩٥٢ ، وأسفرت هذه الموقعة عن قتل عدد من الإنجليز واستشهاد سبعة من الفدائيين منهم الشهداء أحمد فهمى المنيسى وعمر شاهين ، وعبدالحميد عبدالله حسن من عزبة أبى سلطان وإصابة ١٤ بجراح مختلفة .

وعاود الإنجليز فى اليوم التالى ، الأحد ١٣ يناير ١٩٥٢ الهجوم على التل الكبير ، فصمد لهم الفدائيون مرة أخرى ، ولكن القوات البريطانية حشدت قوة كبيرة وصل عددها إلى ألفى جندى ، ومدوا الكبارى المتحركة على ترعة الإسماعيلية ، وحاصروا التل الكبير وأبوحماد وغيرها من القرى وقتلوا من وجدوهم من الرجال والنساء والأطفال ، واستخدم الإنجليز المدافع فى ضرب التل الكبير وأبوحماد والقرين .

كانت معركة التل الكبير أعنف معركة مكشوفة بين الفدائيين والإنجليز ، ومما يذكر عنها أن الإنجليز أسروا سبعة من المجاهدين ولم يعاملوهم معاملة الأسرى ، بل صلبوهم على الأشجار وأطلقوا عليهم الكلاب المفترسة تنهش أجسامهم لحملهم على الاعتراف على زملائهم ، فلما أبوا ، أعدموهم رمياً بالرصاص فى أحد معسكراتهم ، وهو عمل همجى يدل على منتهى الفظاعة والوحشية .

وفى ١٦ يناير ١٩٥٢ احتل الإنجليز بلدة التل الكبير بعد أن هجرها معظم سكانها واحتلوا كذلك أبوحماد بدعوى التفتيش عن الأسلحة وتعقب الفدائيين . وكان احتلال هذه المدن والقرى نذيراً باستمرار زحفهم حتى يبلغوا القاهرة .

* مذبحة الإسماعيلية :

وصل توتر العلاقات بين الحكومتين البريطانية والمصرية إلى حد استدعاء الحكومة المصرية لسفيرها من لندن ، وإصدار قانون بتجريم كل من يتعاون مع الإنجليز وإباحة حمل السلاح للمصريين .

وفى ذلك الوقت حصلت القيادة العسكرية البريطانية فى منطقة القناة على تفويض من الحكومة البريطانية بنزع سلاح رجال البوليس المصرى بالقوة ، ووضع خطة عسكرية لفرض السيطرة التامة على الحركة داخل المنطقة ، وقتما تعتبر هذا الإجراء مناسباً من وجهة نظر الأهداف البريطانية .

وبناء على هذا التفويض ، وضع العسكريون البريطانيون خطة من ثلاث مراحل لفرض السيطرة العسكرية على منطقة القناة ، تتلخص المرحلتان الأولى والثانية فى فرض الإجراءات الإدارية لجعل تلك السيطرة فعلية ، أما المرحلة الثالثة فيتم فيها فرض حصار تام

على المنطقة، وقصر الحركة داخلها على من يحملون تصريحات عسكرية تجيز لهم حرية الانتقال من مكان إلى آخر.

واستغلت السلطات البريطانية عمليات الفدائيين فى منطقة التل الكبير لتنفيذ مخططها والقيام بالمواجهة النهائية مع حكومة الوفد بزعامة مصطفى النحاس باشا. ففى معركة التل الكبير أسرت السلطات البريطانية مائة وعشرين من رجال البوليس المصرى وأربعة من ضباطه من ذوى الرتب الكبيرة وعلى رأسهم اللواء محمد عبدالرؤوف. ورأى ستيفنسون السفير البريطانى بالقاهرة أن يستخدم ذلك الحادث فى محاولة تصعيد الضغط السياسى والنفسى على الحكومة المصرية، باعتبار أن أسر رجال البوليس، الذين يتبعون أحد الأجهزة الأساسية التابعة لسلطة الدولة، يؤدى إلى إظهار ضعف الحكومة وفشلها. واقترح السفير على حكومته أن يرسل احتجاجاً إلى الملك فاروق يخبره بأسر هؤلاء الضباط، ويسأله كيف أعطيت التعليمات لهؤلاء الرجال الذين يحملون تفويض الملك لإطلاق النار على القوات البريطانية، حيث إن البلدين ليسا فى حالة حرب؟ وقد وافقت الخارجية البريطانية على اقتراح السفير وقدم ستيفنسون الاحتجاج إلى الملك، من خلال حافظ عفيفى - رئيس الديوان الملكى - يوم ١٩ يناير ١٩٥٢.

وتنفيذاً للسياسة الموضوعة، مضت القوات البريطانية فى تطبيق إجراءات السيطرة العسكرية على منطقة القناة بمنتهى العنف، فحاصرت القرى الواقعة على طريق المعاهدة بين الإسماعيلية والتل الكبير. بدعوى التفتيش عن الأسلحة التى خبأها الفدائيون فيها، وكان هذا التفتيش يأخذ شكل حملات عسكرية إرهابية واسعة النطاق.

وإزاء توسع القوات البريطانية فى تطبيق تلك الإجراءات وتعديها على المدنيين المصريين، كان لابد أن تتدخل الحكومة المصرية لحماية مواطنيها، فأرسل وزير الداخلية إلى السفير البريطانى احتجاجاً على الإجراءات العسكرية البريطانية التى تم فرضها فى الإسماعيلية ضد المدنيين والتى نفذت بروح انتقامية ودون أى اعتبار للكرامة الإنسانية. وطالب الوزير بوقف تلك الأعمال غير القانونية، وهدد بأن «الحكومة لن تسمح بأى حال باستمرار هذا الاعتداء غير الإنسانى على المدنيين العزل، ولن تتوانى عن اتخاذ أشد الإجراءات لوقفه».

وقد أجاب وزير الخارجية البريطانية على الاحتجاج المصرى بأن أرجع الإجراءات البريطانية إلى تصرف الحكومة المصرية التى شجعت البوليس على الاشتراك فى الهجوم على القوات البريطانية، والتغاضى عن العمليات الفدائية وتأييدها.

كذلك قدم النحاس باشا إنذاراً إلى الجنرال أرسكين، من خلال محافظ السويس بأنه إذا لم يوقف فوراً الإجراءات الأخيرة التى اتخذها فى الإسماعيلية ضد السكان المدنيين، فإن الحكومة المصرية ستصدر تعليماتها للسلطات المصرية المحلية بمقاومة القوات البريطانية بكل ما لديها من قوة

فرد الجنرال أرسكين على مصطفى النحاس باشا بأن الإجراءات البريطانية قد اتخذت بسبب تراخى السلطات المصرية فى المحافظة على النظام، برغم الاحتجاجات البريطانية المتكررة، وأنه سيستمر فى تطبيق تلك الإجراءات، مهما يكن التصرف المضاد الذى قد تتخذه السلطات المصرية، طالما أنها ضرورية لأمن قواته.

وفى هذا الجو المتصاعد قررت السلطات العسكرية البريطانية تجريد رجال البوليس المصرى من السلاح، على أساس أن اشتراكه فى العمليات الفدائية ضد القوات البريطانية، التى وقعت فى التل الكبير والإسماعيلية يكفى مبرراً لاتخاذ الإجراء، وباعتباره أيضاً تدبيراً أصبح لا مناص عنه إزاء تهديدات الحكومة المصرية باستخدام القوة فى مقاومة أعمال القوات البريطانية ضد المدنيين المصريين

وفى ٢٥ يناير ١٩٥٢ قامت القوات البريطانية تساندها الدبابات بمحاصرة مبنى المحافظة وثكنات بلوكات النظام بالإسماعيلية، وتلا ذلك تسليم إنذار كتابى بريطانى لضابط الاتصال المصرى البكباشى شريف العبد، يطلب تسليم أسلحة جميع قوات البوليس الموجودة بالإسماعيلية، نظراً لأن رجال البوليس قد شجعوا الفدائيين وتواطئوا معهم، كما طلب خروج تلك القوات مجردة من أسلحتها خارج الثكنات ومغادرتها منطقة القناة، وإلا فإن القوات البريطانية ستتولى بنفسها مهمة نزع سلاحها وترحيلها بالقوة كذلك سلمت السلطات البريطانية إنذاراً مماثلاً لقائد قوات البوليس المصرى اللواء أحمد رائف، ولوكيل محافظ الإسماعيلى على حلمى بك، اللذين رفضا الإنذار، بناء على تعليمات من وزير الداخلية فؤاد سراج الدين باشا، وأبلغا القيادة البريطانية بأن الحكومة قررت عدم التسليم ومقاومة أى اعتداء يقع على دار المحافظة، أو على ثكنات بلوكات النظام أو على رجال البوليس، أو على الأهالى ودفع القوة بالقوة، والصمود فى الدفاع حتى آخر طلقة مع القوات.

وإزاء إصرار الجانب المصرى على المقاومة، نفذ البريطانيون إنذارهم، وأطلقوا القنابل على ثكنات بلوكات النظام ودار المحافظة، وقابل البوليس هذا العدوان بالمثل، ونشبت معركة عنيفة بين القوتين، برغم التفاوت الكبير فى قوة الطرفين، من حيث العدد

والمعدات الحربية، استمرت نحو أربع ساعات، أبدى فيها جنود البوليس المصرى وضباطهم بسالة منقطعة النظير، ولم تتوقف القوات المصرية عن إطلاق النار على القوات البريطانية حتى نفدت آخر طلقة لديها، فاقتحمت الدبابات البريطانية الثكنات، وأسرت من بقى بها من رجال البوليس سالماً.

وأحنى قائد القوة البريطانية رأسه احتراماً للجنود والضباط المصريين، وقال لضابط الاتصال المصرى البكباشى شريف العبد: «إن رجال القوات المصرية جميعاً قد دافعوا بشرف واستسلموا بشرف، فحق عليه احترامهم جميعاً ضباطاً وجنوداً».

وقد سقط فى ميدان الشرف فى هذه المعركة من جنود البوليس خمسون شهيداً وأصيب منهم نحو ثمانين جريحاً. وأسر الإنجليز من بقى على قيد الحياة من رجال البوليس وضباطهم وعلى رأسهم اللواء أحمد رائف قائد بلوكات النظام واليوزباشى مصطفى رفعت، ولم يفرج عنهم إلا فى شهر فبراير سنة ١٩٥٢. ودمرت المحافظة وثكنات البوليس. وقدرت القيادة البريطانية خسائر الإنجليز بثلاثة عشر من القتلى و١٢ جريحاً، والراجح أنهم حوالى العشرين قتيلاً وثلاثين جريحاً.

وقد خلق حادث مذبحة الإسماعيلية مرارة شديدة لدى الشعب المصرى، وأدى إلى تصاعد العداء ضد البريطانيين، فانتشرت المظاهرات فى أنحاء القاهرة فى اليوم التالى، والتى تطورت إلى الحرق والتخريب والتدمير، مما مكن الملك فاروق من إقالة حكومة الوفد، بعد أن أعلنت الأحكام العرفية، وتعيين على ماهر رئيساً للوزارة.

وبذلك نجحت السياسة البريطانية من خلال التآمر مع الملك، فى تنفيذ خطتها فى مصر. فمن الواضح أنه، إذا كان الفشل الذى منيت به المعركة الفدائية المسلحة ضد القوات البريطانية فى منطقة القناة يرجع إلى السلوك الاستعمارى العدوانى البريطانى، فإن جانباً كبيراً من السلبيات يرجع إلى مواقف الملك وبعض السياسيين المصريين، التى كانت من أهم العناصر المعوقة للكفاح الوطنى، والمساعدة للسياسة البريطانية الاستعمارية، وكان الخاسر الوحيد فى النهاية هو القضية المصرية.

الوفد الجديد

الدكتور محمد على شتا

ظل حزب الوفد ـ طوال القرن الماضى ـ بيتًا للأمة، ورمزًا للكفاح الوطنى ضد الاستعمار . . وضد الملك . . وضد القوى السياسية التى تمثل الأقلية والتى قتلت الحريات وهدمت معبد الديمقراطية . .

وبعد قيام حركة الضباط فى يوليو ١٩٥٢، وبمقتضى القوانين التى أصدرتها والتى حرمت بها تشكيل الأحزاب . . ظل الحزب ساكنا فى قلوب المصريين . . ينتظر لحظة الميلاد الجديد .

إلى أن حانت الفرصة فى ٢٣ أغسطس ١٩٧٧ حين أقامت نقابة المحامين بمقرها فى القاهرة احتفالا بذكرى وفاة الزعيمين سعد زغلول ومصطفى النحاس، وكان الاهتمام بالحفل غير عادى سواء بالنسبة للحكومة وحزبها الوطنى، أو بالنسبة لجميع المهتمين بالعمل السياسى . . وهذا الاهتمام الفائق كان بسبب قيام الأستاذ فؤاد سراج الدين المحامى، وسكرتير عام حزب الوفد المنحل بإلقاء الخطاب الرئيسى .

كان الحضور الذين غصت بهم القاعة والشوارع المحيطة بالنقابة يتوقعون أن يعلن سراج الدين عودة حزب الوفد بعد مرور حوالى اثنتين وعشرين سنة على حله .

وألقى الرجل الكلمة المنتظرة التى استغرق إلقاؤها ثلاث ساعات ونصف الساعة، شن فيها هجوما صاعقا على الحكومة وحزبها وأنصارها وسياستها . . ودافع عن حزب الوفد، حزب الشعب، ورد على جميع الاتهامات التى وجهها النظام إلى قادة الحزب على امتداد ربع قرن .

ولقد بدأ الاحتفال بكلمة ألقاها الأستاذ عبد العال عرجون عضو نقابة المحامين نيابة عن نقيب المحامين الأستاذ مصطفى البرادعى ـ بسبب مرضه المفاجىء ـ وقد دعا المتحدث

الحاضرين إلى أن يراجعوا أنفسهم ليقولوا ماذا فعلوا بالأمة التى ائتمنتهم خلال الخمسين عاما التى مرت على رحيل سعد زغلول.

ولقد اختتم كلمته بقوله: أبنائى المحامين.. البلد يحترق، يمزقه الضياع.. ويتهدده الصراع. ولن نتفادى الكارثة إلا بضمان وتأييد معانى الحرية لكل الناس. للصحافة، للرأى المعارض للأحزاب، والشعب خير ضمان يفرض اختياره الطريق، لا تفرض عليه الوصاية ولا يختار له طريق.

ولأهمية الخطاب التاريخى لسراج الدين والذى مهد لعودة الوفد، أرى أن من حق الراحل الكريم فؤاد سراج الدين أن أورد بعض المقتطفات من كلماته فى هذا الاحتفال:

«إخوانى الأعزاء: تشهدون فى هذه الفترة الأخيرة حملة شعواء من التشهير والتضليل توجه إلى سعد زغلول، وإلى مصطفى النحاس، وإلى الوفد معهما، وسر هذه الحملة غير خاف عليكم ولا مجهول من الأمة إنهم ـ لحسن الحظ ـ لا يفهمون طبيعة هذا الشعب، ولا يؤمنون بذكائه وبأصالته، ولا يعلمون أنه شعب يتعاطف مع المهاجم.. يكره الاستبداد والاستعلاء، ويتعاطف مع الشخص الذى يتجنى عليه، والذى يحارب وهو أعزل من السلاح.. إنهم لو علموا طبيعة هذا الشعب على حقيقته لأقلعوا عن هذه الحملة الطائشة، ولما قاموا بها. إنهم لم يدركوا إلا أخيرا الأثر العكسى الذى كان لها، فتوقفوا عنها، ولكن بعد أن أثمرت ثمرتها، وقربت بين قلوب الشعب وبيننا».

«ومن عجب أنه، حتى سعد زغلول، ورغم مضى خمسين عاما على وفاته، لم تكن هذه المدة الطويلة كافية لنزع الحقد من نفوسهم، فتقولوا عليه، وعلى ثورته.. ثورة ١٩١٩!!!

فمن قائل إنه ليس من فضل له على هذه الثورة، وجدها قد قامت فاعتلى موجتها.

عجيب أمر هؤلاء الناس..!! سعد زغلول ليس له من فضل على ثورة ١٩١٩؟! قامت فاستغلها وركب موجتها؟! قرأت مثل هذا الكلام من الحاقدين الموتورين.. نسوا، أو تناسوا أن سعد زغلول باشا ـ وأضع خطا تحت باشا ـ ورفيقيه على شعراوى باشا وعبد العزيز فهمى باشا توجهوا غداة خروج إنجلترا من أكبر حرب عالمية منتصرة انتصارا ساحقا.. ولها فى مصر جيش جرار وعتاد، والشمس لا تغيب عن إمبراطوريتها، وتسيطر على أكثر من خمس هذا العالم.. لم يرهب كل ذلك سعد زغلول ورفاقه،

فذهبوا إلى المعتمد البريطانى يواجهونه بمطلب مصر . . الاستقلال والجلاء . . فلما سأل المعتمد البريطانى سعد زغلول . باسم من تتكلم؟ قال : باسم مصر كلها .

وسارعت مصر كلها من الإسكندرية إلى أسوانها ، فكتبت التوكيلات للوفد ، توكل سعدا ورفاقه فى السعى إلى تحقيق استقلالها حيثما وجدوا فى السعى إلى ذلك سبيلا . وقع ملايين المصريين على هذه التوكيلات ، ووكلوا سعدا وزملاءه فى هذه القضية الوطنية الكبرى فكانت أكبر قضية تولاها سعد زغلول المحامى .

ولم يسكت سعد زغلول بعد هذا ، بل شرع يكون الوفد ، ويخطب فى الناس ، ويجتمع بالشباب ، ويثير حماس الجماهير ، فوجه إليه الإنجليز إنذارا شديدا . . إما أن تكف عن نشاطك أنت وزملاؤك وتغادر القاهرة إلى قريتك فى الريف ، وإما تعرضت لأقصى الإجراءات . . فرد سعد عليهم رده التاريخى المشهور : «لقد وكلتنا الأمة للسعى إلى تحقيق استقلالها ، ولن نتخلى عن مهمتنا ، وسنبقى فى أماكننا ، ولتفعل بنا القوة ما تشاء أفرادا وجماعات» . . سارع الإنجليز باعتقال سعد زغلول ورفاقه ، ونفوهم إلى مالطة ، فثار الشعب المصرى ثورة عارمة . . ثورة شعبية حقيقية ، لا انقلاب ، ولا حركة ، بل ثورة صحيحة .

ثار الشعب فى مصر كلها ، حضرها وريفها ، شبابها ونسائها ، أطفالها وكهولها ، واستمرت الثورة فترة طويلة تقتلع فى طريقها كل شىء . وتضامن الموظفون مع الأهالى ، وكان إجماعا رائعا هز الإنجليز فاضطروا إلى إرجاع سعد ورفاقه من المنفى فاستقبلتهم مصر استقبال الغزاة الفاتحين .

لم يسبق فى التاريخ ولم يلحق فى التاريخ مثل هذا الاستقبال ، فتكرر نفى سعد ، وتكرر جهاد سعد ، ونضال سعد .

حتى اضطر الإنجليز فى عام ١٩٢٢ إلى إصدار تصريح ٢٨ فبراير من جانبهم فقط يعترفون فيه باستقلال مصر مع التحفظات الأربعة المشهورة» .

«ولو لم يكن يا إخوانى لثورة ١٩١٩ إلا فضل واحد لكفاها فخرا ومجدا وهو : الوحدة الوطنية . الوحدة الوطنية . . الوحدة الوطنية . . الصحيحة النابعة من ضمير الشعب ووجدانه . لم تكن وحدة صادرة بها قانون ، أو يحميها تشريع ، أو يهدد من يحرج عليها بالعقاب . . إنما كانت وحدة وطنية طبيعية سليمة ، صادرة من قلوب الشعب كله ، بعنصريه المسلمين والأقباط» .

«وأنا لا أريد أن أقارن كثيرا بين ثورة ١٩١٩ وثورة ١٩٥٢ ولكنى مضطر إزاء الحملات الطائشة المضللة التى وجهت إلى ثورة ١٩١٩ أن أقول شيئا:

وسأكون صريحا، وصادقا. وإذا قلت ثورة ٢٣ يوليو فإنى أقصد الفترة بين يوليو ١٩٥٢ و٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٠ أى إلى اليوم الذى تولى فيه الرئيس أنور السادات الحكم. ولا يظنَّنَّ أحد أنى اخترت هذا التحديد لأن أنور السادات فى الحكم، لا وربى، فلو كان لدى ما أقوله لقلته. إننا الوفديين لا نخشى فى الحق لومة لائم، ولا نخشى إلا ربنا.

أولا: ثورة ١٩٥٢، أو ما سمى بثورة ٥٢، ليست بثورة من الناحية العلمية الصحيحة. الثورة تبدأ من القاعدة لا من القمة. هى فى الواقع انقلاب عسكرى. حقيقة أيدته الأمة وباركته، فاكتسب الشرعية من هذا التأييد الشعبى. أما ثورة ١٩١٩ فكانت شيئا آخر. ثورة ١٩ خلقت الإنسان المصرى، أيقظته من سبات عميق، وثورة ١٩٥٢ (نتفق أن نقول ثورة مؤقتا) قتلت الإنسان المصرى وأهدرت كرامته. ثورة ١٩ أيقظت الشعور الوطنى فى النفوس. وثورة ٥٢ أشاعت فى النفوس الهزيمة والاستسلام. ثورة ١٩ قامت لتحقيق جلاء الإنجليز، وثورة ٥٢ أدت إلى احتلال إسرائيل لمصر مرتين. ثورة ١٩ لقى أبطالها وقادتها ألوانا من صنوف التعذيب والتنكيل، والنفى والتشريد، وثورة ٥٢ عاش رجالها وأبطالها عيشة الملوك والقياصرة. ثورة ١٩ كان أبطالها ـ وعلى رأسهم الرجل المسن المريض سعد زغلول ـ يقضون جانبا كبيرا من حياتهم فى المنفى، يلقون من أصناف التعذيب والتشريد والبعد عن الوطن ما يلقون، وأبطال ثورة ٥٢ عاشوا فى القصور. وأية قصور؟! قصور اغتصبوها من أصحابها، أو قصور شيدوها بمال غير معروف مصدره. ثورة ١٩ لم يعرف عن أحد من أبطالها أنه استغل موقعه، أو أنه بنى قصرا أو كون شركة، أو أقام مصنعا، وثورة ٥٢ بنى أبطالها الفيلات والقصور فوق الربى والتلال. ثورة ١٩ يا إخوتى كانت السيدات يسرن فى الطرقات، يلقين الجندى البريطانى وصدورهن معرضة للرصاص، وثورة ٥٢ كانت السيدات تهتك أعراضهن فى السجون.. وكان الرجال يعاملون معاملة النساء ويؤمرون بتلبية النداء إذا ما نودوا بأسماء النساء!! كما هو ثابت فى قضايا التعذيب وقضية كمشيش. هذه فوارق بين ثورة ٥٢ وثورة ١٩.

ثورة ١٩ وقف نائب فى مجلس النواب الوفدى يصرخ بأعلى صوته: «إننا نحطم أكبر رأس فى هذا البلد إذا اعتدى على ا لدستور»، وفى ثورة ٥٢ وقف نائب آخر فى مجلس

الأمـة يرقص طربا على أشلاء آلاف القـتلى فى سيناء لأن رئيسـه ومـولاه تنازل وتفـضل وعـدل عن التـخلى عن الحكـم . . هذا نائب ونائب، وهذا عـهـد وعـهـد، وهذا مـجلس ومجلس، وهذا وفد وهذا اتحاد اشتراكى . . ثورة ١٩ كـانت مبعث النهضة الاقتصادية، وثورة ٥٢ خربت اقتصادنا، ووصل ـ كـمـا قال الرئيس بحق ـ إلى ما تحت الصفر . وبعد ذلك كله يقارنون بين ثورة ١٩ وثورة ٥٢ ؟! ويتبجحون ويعلمون الجيل الجديد، أخطاء، بل يدخل فى باب الخطايا التى لا تغـتـفـر، وليس بعـد قـتل النفس، وليس بعـد هتك العرض، وليس بعد إهدار الكرامة، وليس بعد كبت الحرية، ليس بعد هذا كله من جريمة يمكن أن يقارن بها شىء من هذا» .

«ازدادت الحـمـلات على مـصطفى النحـاس، فى الفـترة الأخـيرة، شـراسـة، وفـاقت ضـراوتـهـا كل حد . حـتى المثل، حـتى الأخـلاقيـات، انظروا، اليـوم مثلا بالذات ذكـرى مصطفى النحـاس هل قرأتم فى صـحيفـة واحدة، كلمة عن مصطفى النحاس؟ يخشون مصطفى النحاس وهو جسد هامد، فى قبره . يخشونه وهم على حق، لأنه فى مماته أقوى منه فى حياته . ألـم يعمل مصطفى النحاس عـملا واحدا فى صالح هذا البلد يذكر له اليوم فى صحيفة من الصحف؟! وبعد ذلك يقـولون حرية صحافة وميثاق شرف صحفى!! أى شـرف صـحفى هـذا؟! وأية حرية تلك؟ مصطفى النحاس لم يؤد لوطنه شيئا ما . . قـولوا حـسناته، واذكـروا سلبيـاته، واتركـوا الشـعـب يحكم . أمـا التـجـاهل فـلا أقول إنه عـمل معيب، بل مخز وغير مشرف لهـذا البلد . ولكن مـصطفى النحاس لا ينتقص من قدره تجاهل الحاقدين، فهو حى فى كل قلب، كائن فى كل وجدان» .

«أخيرا يا إخوانى، كان لابد لنا أن نختار أحد الحلين : الإيجابية أو السلبية . ولا أكتمكم سرا إذا قلت، إن الذى رجح لدينا الرأى هو ذلك الصدى العـجيب الصـدى الشعبى العظيم الذى أحسسنا به نحو تكوين هذا الحزب الجديد . لقد انهالت على بمجرد نشر أول خبر عن فكرة تكوين الحزب، انهالت على البرقيات والرسائل من داخل مصر، ومن خارج مصر، من جميع الأقطار العربية، تبارك الفكرة وتطالب بتنفيذها، وبالانضمام للحزب الجديد . سيل جارف . لابد أنهم اطلعوا على هـذه البرقـيات قـبل أن تصل إلىّ، ولابد أنهـم أدركوا أثرها وقيمتها . شعور وطنى فياض، فاق كل تقدير . أعترف لكم يا أخوانى أنى فى حياتى السياسية لقيت مفاجأتين سياسيتين : الأولى جنازة الزعيم خالد الذكر مصطفى النحاس كـانت مفـاجأة كبرى لى، لم أتوقـع أن تكون كذلك مع إيمانى بوطنية هذا الشعب وبوفائه، ولكنى أيضـا كنت مقـدرا الظروف التى كـانت تعيش فيهـا البلاد، هذه الجنازة كانت مفاجأة كبرى لى . والمفاجأة الثانية هى الصدى الشعبى لهذا الحزب الجديد .

وإذا أمعنا النظر فهمنا سر هاتين المفاجأتين، أو التفسير الصحيح لهما. المفاجأة الأولى جنازة الزعيم خالد الذكر مصطفى النحاس، تفسيرها ما عرف عن هذا الشعب من أصالة ووفاء، والمفاجأة الثانية الصدى الكبير لفكرة الحزب الجديد، هو ما يحسه الشعب من فراغ سياسى كبير، والأحزاب الحالية (الثلاثة الحالية) لا يمكن أن تملأ هذا الفراغ السياسى، بطبيعة تكوينها، وبالنظام الذى نبعت منه. إنها ذرية غير صالحة، لأب فاسد وهو الاتحاد الاشتراكى ولا يمكن أن يقتنع الشعب المصرى فى يوم من الأيام بسلامة حياة سياسية حزبية يرأس أحزابها الثلاثة، ثلاثة من إخواننا العسكريين. . وضع ليس له مثيل فى العالم، كأن البلد ليس فيها سياسيون ولا مدنيون.

الأحزاب الثلاثة القائمة يرأسها ثلاثة من إخواننا الضباط. لا يمكن لهذا الوضع أن يقنع شعبا من الشعوب. ثم حياة نيابية بلا معارضة كرجل يسير على ساق واحدة، يسير سيرا أعرج لا يمكن أن يسير طويلا، ولا يمكن لأحد فى وجهه مسحة من الحياء أن يدعى أن مجلسنا الحالى فيه معارضة وزعيم معارضة. إن أساس النظام البرلمانى فى العالم كله وجود أغلبية وأقلية، أغلبية تحكم ومعارضة توجه، وتنقد عند اللزوم، معارضة هدافة بناءة، لا معارضة لمجرد المعارضة. إذا فقد النظام النيابى أحد هذين العنصرين الأساسيين انتهى، ولم يصبح له من أثر. أنا أقدر صديقى مصطفى كامل مراد، أقدر كفايته، أقدر وطنيته، وأقدر نزاهته، ولكنى أيضا أقدر ظروفه الخاصة، ولا يتأتى إطلاقا لمن كان فى مثل هذه الظروف أن يكون زعيما للمعارضة، أمر غير طبيعى، ونحن نطلب منه المستحيل، ونحن بشر يجب أن نقدر ظروف البشر. إننا نطلب المستحيل من مصطفى كامل مراد، إذا طالبناه فعلا أن يقوم بدور زعيم المعارضة، إنه وضع يدعو إلى السخرية فى العالم كله، أن يقال إن زعيم المعارضة فى البرلمان موظف مرؤوس لأحد الوزراء.

ولا يمكن أن تقوم فى يوم من الأيام معارضة من داخل هذه الأحزاب الثلاثة من داخل هذا التنظيم السياسى الذى ينبع من الاتحاد الاشتراكى، لا يمكن أن تقوم هذه المعارضة فى يوم من الأيام، ولذلك يحس الشعب بوجدانه أنه فى حاجة إلى شىء جديد، فى حاجة إلى حزب جديد، فى حاجة إلى صوت جديد، يسمعه، مخالف للصوت الذى ظل يسمعه ربع قرن من الزمان».

«يا إخوانى، بعد هذه الدراسة العميقة التى أشرت إليها منذ قليل، توكلنا على الله زملائى وأنا واتخذنا القرار الذى أتشرف بإعلانه الليلة أمامكم، ولأول مرة هذا القرار الذى أعلنه الليلة، ولأول مرة، هو أننا قررنا فعلا تكوين الحزب الجديد. ولعله من حسن

الطالع وفأل الخير أن يعلن هذا القرار فى هذه الليلة بالذات، ليلة نحيى فيها ذكرى سعد والنحاس. إن هذا القرار خير ما يهدى لروحيهما فى مثواهما الأخير».

«يتحدثون عن الباشا الإقطاعى وهم لا يفهمون معنى إقطاعى.. يتصورون كما قيل لكل الناس إن كل من كان يمتلك مائتى فدان سنة ١٩٥٢ ولم ينطبق عليه قانون الإصلاح الزراعى فهو ليس بإقطاعى لا غبار عليه، ورحل شريف غير مستغل، واللى عنده ٢٠٠ فدان وفدان فهو إقطاعى، وهو مستغل، وهو رجل لا يصلح لأى عمل فى الدولة! منطق غريب! إنهم لا يفهمون معنى الإقطاع.. أنا أعلم أن الأخ ممدوح سالم يتقن الفرنسية، أنا أرجوه أن يقرأ بعض الكتب الفرنسية عن الثورة الفرنسية، ليفهم ما هو الإقطاع. والذى كان يسمى إقطاعيا ليس الذى عنده ٢٥٠ فدانا أو ٥٠٠ فدان أو حتى ١٠٠٠ فدان، كان الإقطاع فى فرنسا يطلق على من يمتلك ولاية بكاملها.. إقليم بكامله يزيد على مديرية من مديرياتنا، يمتلكه بما فيه من بشر، وما فيه من مال، أصبح ملكا خالصا له. هذا الإقطاع كان من أهم أسباب الثورة الفرنسية، وهل كان لدينا فى يوم من الأيام إقطاع من هذا النوع؟ لم يكن لدينا إقطاع، إنها نغمة مرذولة وكلمة مكروهة أريد بها إثارة الأحقاد بين الطبقات، وإثارة الخلاف بين الناس».

«ثم يقول ممدوح سالم: اجتمع فى قصره. نعم قصرى. إنه قصرى ليس بجديد علىّ، إنه موروث عن آبائى وأجدادى. ابحث أنت عن القصور التى بنيت الآن.. إنك رئيس الوزراء الآن، وتملك السلطان وسلطات التحقيق تحت يديك ألم تر عيناك قصورا شيدت بعد ١٩٥٢؟ ألا تسأل وتتحرى بأى مال شيدت هذه القصور التى يجب أن تسأل عنها؟ لقد نطقت محكمة الثورة نفسها بنزاهة صاحبها وأنها لا تشك فى نزاهته.. وليس هذا شيئا لى وحدى، هل يستطيع أن يذكر هو أو غيره وفديا واحدا، وزيرا أو غير وزير، ثبت أن مليما واحدا من ماله مصدره غير مشروع؟! هل قدم وفدى واحد، وزيرا أو غير وزير، لمحكمة الغدر بعد سنة ١٩٥٢؟؟ وقد بحثت الثورة مالية كل شخص وفدى فى البلاد لتتعرف إن كانت ثروته مشروعة ومصادرها معروفة أم لا.. هل سمعتم أن وفديا واحدا قدم لمحكمة الغدر بتهمة الكسب غير المشروع؟ تطبيقا لقانون من أين لك هذا الذى أصدرته حكومة الوفد سنة ١٩٥١؟..».

«أنا المتهم بمهادنة الملك وصاحب سياسة المهادنة.. أزمتين تلاتة حصلوا بينى وبين الملك.. أولا ليس من المفروض أن أى حكومة فى العالم تخاصم رئيس الدولة أو تسعى إلى الخلاف مع رأس الدولة دون مبرر، لمجرد إظهار العضلات أو الفتونة.. مش

ممكن . . وإلا فإن العمل لا يسير . . لا يسير إطلاقا . . إنما تختلف مع رأس الدولة مفيش شك للصالح العام إذا اقتضى الصالح العام هذا الخلاف أن يقع . . فليكن مهما كانت نتائجه ولتقل الوزارة كما أقيلت خمس مرات . . جميع المرات فى الوزارات الخمس اللى قلت لكم عليها دى . . الوزارة الوفدية لا تخرج إلا مقالة دليل قاطع على أنها بتهادن الملك ! ! إن كل مرة يقيلها . . يطردها . . يطردها بعد شهرين . . بعد ثلاثة . . بعد خمسة . أما الوزارات اللى قعدت خمس سنين، وسبع سنين، وعشر سنين، دى لا تتهم بالمهادنة، ولا بالضعف، ولا بحاجة أبدا. مش مفروض زى ما قلت لكم أنا، إن أى زعيم سياسى أو رئيس حكومة، أو حزب سياسى، يخاصم رأس الدولة، أو يسعى إلى مشكلة . . دون مبرر . . فى الوزارة دى بالذات بيننا وبين الملك حصل ما يأتى : وده حصل معايا، وطبعا حصل أمثاله مع زملائى كل فى وزارته :

فى شهر رمضان، فى مثل هذه الأيام وكان الملك والسراى اختطوا خطة المناوأة للحكومة . . للوفد واستغلال واستقطاب الجماهير فى هذه المعركة . فهبط الوحى على فاروق مرة واحدة كده، وبعث سكرتيره الخاص حسين باشا حسنى يطلب منى - وكنت أنا وزيرا للداخلية والشئون الاجتماعية - والإذاعة تخضع لى، يطلب منى أن تذيع الإذاعة المصرية حفلات ليالى سهرات رمضان فى سرادق مقام فى ميدان عابدين، أقامته الخاصة الملكية سيتلو فيه مشاهير القراء آيات الذكر الحكيم . . حركة سياسية بحتة، مقصود بها الدعاية السياسية . . فليكن . . فلو أن الملك يعمل دعاية سياسية يعمل . . إنما فيها خطورة إذاعة على الهواء . . وليست تسجيلات أى شخص يقف مدسوسا يقول : يحيا النحاس : يسقط فاروق، فى المذياع مثلا . . فتقوم أزمة بين الملك وبين الحكومة والعكس صحيح : قد يقع فيه خطورة خصوصا فى الظروف السياسية التى كانت تجتازها البلاد . . حرب . . ومركز دقيق . . وخصومة بين الملك والحكومة . . دم بينهم على رأى المثل، وكان من المستحيل على أن أقبل هذا الطلب، فرفضت، وأخطرت الملك، وأصررت على الرفض، ولم يذع القرآن من سراى عابدين كما طلب الملك . . دى مهادنة للسراى والملك ! ! دى تعتبر تنازلات ؟ ؟

مثل آخر . . كنت معه (مع الملك) فى مباراة كرة فى أرض العباسية . . فى الشوط الأول سمن على عسل . . ضحك، وهزار، ونكت، وكنا عال قوى . . ودخلنا فى الاستراحة نأخذ الشاى . . فقال لى يا فؤاد باشا أنا لى رجاء عندك . . إيه يا مولانا ؟ . . قال لى : والله فلان . . وذكر . . ما ذكرش اسم . . قال أنت عينت موظف جديد مديرا للجوازات

والجنسية . . فقلت له : صحيح وده شاب كويس . . قال لى : ما علهش أنا ما بقولش حاجة . . كويس وحش أنا بأرجوك تنقله إلى أى وظيفة أخرى فى الداخلية ولو مع ترقيته! . . بالله يا إخوانى أى وزير يقول له إيه؟!

والله وحق من أماته، وإخوانى يعرفون، قلت له : تسمح جلالتك تقول لى الأسباب إيه . . ؟ قام بص لى باندهاش قوى . . قلت له : إيوه أنا أعلم أنه شاب كويس ولا غبار عليه فأحب أعرف أنت مؤكد عندك أسباب تبرر هذا الطلب . . أنا كوزير لازم أعرفها يمكن لما أعرفها يقتضى الأمر نقله خالص من الداخلية، موش إلى وظيفة أخرى، ربما يقتضى الأمر إحالته على المعاش . . قال : لأ لأ أنا ما بقولش لك اعمل حاجة من دى . . بس أنقله إلى أى وظيفة . . قلت له : لأ أرجوك تقول لى السبب . قام بكل غيظ قال عبارة . . الحقيقة أنا ضحكت قوى قال لى : يا أخى لو كان نائب وفدى اترجاك كنت عملتها . . فأنا ضحكت وقلت : صحيح أنا يمكن كنت أعملها بس برضه أسأله إيه السبب . . فغضب والمناقشة دى استغرقت وقت أطول من الراحة العادية ودخلنا تانى الملعب وبقى عكس الشوط الأول اللى كان هزار وضحك قعدنا زى اتنين متخاصمين، لا هو يكلمنى، ولا أنا أكلمه .

بالله يا إخوانى لو عبد الناصر عليه رحمة الله طلب هذا الطلب من وزير وأجابه فسأله هذا السؤال ماذا كان يكون مصير هذا الوزير؟».

«إنه بعد ٤ فبراير بسنة واحدة سنة ٤٣ حاول الملك إقالة الوزارة، مفيش تنازلات، مفيش مهادنة ولكن ظروف الحرب وحرج موقف الإنجليز فى الغرب فى الصحراء الغربية هو الذى لم يمكن الملك من تنفيذ إرادته، وبمجرد أن تمكن فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ لم يتوان فى إقالة حكومة الوفد» . . «ونفس قيام الجامعة العربية وتكوينها . . والدعوة إليها كانت من النحاس باشا ومن حكومة الوفد . . ولم يكن هذا عملا يسر الإنجليز أو يرضيهم . . إنك تكون جامعة من العرب يكونون كتلة واحدة وقوة واحدة . . هذا عمل يعتبر عدائيا بالنسبة لهم».

« . . بالمناسبة دى مش عاوز أطيل فى حكاية ٤ فبراير لأنها أصبحت ممجوجة، وأصبح الحديث فيها غير ذى موضوع، والعامة والخاصة يعرفون تفاصيلها . وكان نشر الوثائق البريطانية الأخيرة ونشرت على يد خصومنا مش بمعرفتنا فيها الدليل الكافى الحاسم على براءة الوفد، ومصطفى النحاس . . بس أحب أقول ملاحظتين ثلاثة . . الملاحظة الأولى أن ٤ فبراير ده، ليس هو الحادث الأول، بل هو الحادث الثانى . . فى أبريل ١٩٤٠ جاء

إنذار مماثل لإنذار ٤ فبراير للملك فاروق من وزير الخارجية البريطانية السير صمويل هور، وكان رئيس الوزارة على ماهر . . لاحظ الإنجليز وأحسوا أن على ماهر غير مؤتمن على قضية الحلفاء وأنه موال للمحور. فجاءت برقية للملك The Prime Minster must go. رئيس الوزراء يجب أن يخرج . . اللى عمله الملك فى ٤ فبراير ١٩٤٢ عمله فى سنة ١٩٤٠ . جمع الزعماء همه همه فى قصر عابدين وعرض عليهم الإنذار البريطانى فوافقوا بالإجماع دون مناقشة على تلبيته وتكليف على ماهر بالاستقالة . . الله . . لا اعتبروها أسنة الرماح ونفذوا الإنذار فى سهولة، وفى هدوء وفى يسر، أدى واحدة . . الثانية أن اعتراض المعترضين على ٤ فبراير فى الإنذار كانوا موافقين على أن الملك برضه يجيب الطلب، وأن النحاس يؤلف وزارة برياسته، إنما يدخلون فيها كوزراء مشتركين فى الحكم يعنى وزارة ائتلافية . . هنا بقى . . النحاس قال: لا . . وزارة ائتلافية لأ.. أنا جربتكم مرة واتنين وكنتم تطعنوننى من الخلف، وأقلت مرة من الوزارة سنة ١٩٢٨ بحجة تصدع الائتلاف استقال اثنان من الوزراء الحزبيين الآخرين . . فأنا لا أعيد هذه التجربة وخصوصا فى هذه الأوقات الحرجة التى تجتازها البلاد . وهى الحرب . إذًا كان الاعتراض مش على أن النحاس يؤلف الوزارة والا لأ . . كانت المسألة تبقى وزارة ائتلافية والا وزارة وفدية . ولو أن النحاس قبل وزارة ائتلافية كانت مشيت خلاص لا فيه ٤ فبراير ولا هيصة ولا زيطة، ولا فيه كلام ده كله . . النقطة الثالثة لو أن النحاس صمم على رفض الوزارة لأن النحاس فعلا بعد الدبابات والملك طلب منه تأليف الوزارة رفض، وصمم على الرفض . . وقال له: أنا كنت موافق أولا أمس . . أنا كنت موافق لكن بعدما حت الدبابات وحاصرت القصر أنا لا يمكن أقبل . . أنتم سوأتم الموقف . أنتم صعبتم المسألة . أنا لا يمكن أقبل . . فتوسل إليه الملك ورجاه بدل المرة مرات وتعمد مصطفى النحاس أن يذكر ذلك فى كتاب تشكيل الوزارة حتى يسجل على الملك هذا الرجاء . . فقال له: «لقد طلبت منى جلالتكم المرة تلو المرة، والكرة تلو الكرة، أن أؤلف الوزارة».

وما كان يستطيع أن يواجه الملك بهذا إلا إذا كان هذا حقيقة، نفرض أن النحاس لم يقبل فى النهاية رجاء الملك، وصمم على عدم تأليف الوزارة، كانت النتيجة الحتمية هى عزل الملك . . السفير البريطانى فى مذكراته التى منعت من النشر هنا، قرأت فيها مذكرات السفير البريطانى قال: أنا بعد فاروق ما قبل الإنذار البريطانى وخضع . أنا شعرت بيأس، لأنه ضيع منى فرصة إخراجه من العرش . . فكان القرار . . المتخذ من الإنجليز إذا رفض النحاس يعزل فاروق، لو أن فاروقا كان عزل فى ذلك الوقت نتيجة لرفض مصطفى النحاس الحكم ألا نكون وقتها متهمين أن هناك مؤامرة بين النحاس والإنجليز ليرفض

الحكم حتى يعزل فاروق؟! وأنه كان يجب عليه أن يقبل الوزارة وأن ينقذ العرش . . وأن . . وأن . . فاحنا مش عاجبين . . لا كده عاجبين . . ولا كده عاجبين . . فى نفس الوزارة دى . . وزارة ١٩٤٢-١٩٤٤ اللى بيقولوا إحنا بنقدم تنازل علشان نبقى فى الوزارة بتساهل فى حقوقنا كحكومة فى حقوق الشعب لحساب الملك مرة ، ولحساب الإنجليز مرة ، علشان نبقى فى الحكم . . حاجة لا يجرؤ وزير آخر لا يقدم عليها أبدا ، ولو أقدم عليها وزير فى المدة من ١٩٥٢ إلى ١٩٧٠ كانوا دفنوه الآن فى صحراء العباسية . كان الملك يصلى الجمعة اليتيمة فى مسجد عمرو بمصر القديمة والنحاس لم يكن يرافقه فى هذه العمليات ، لأنه كان معتقدا أن دى عملية تمثيل ، مش عملية حقيقية ، وهو فى الطريق إلى المسجد وجد لجان الوفد فى مصر القديمة ، وفى الجيزة ، وفى كل الطريق وضعت لافتات من قماش وعلى الحيطان يعيش الملك ويحيا النحاس . فلما وصل المسجد نادى مدير الأمن العام وقال له : أنا مش عايز أشوف يافطة من دول ، وأنا راجع بعد الصلاة . . ! مدير الأمن العام أمر مأمور القسم بإزالة هذه اللافتات وتحطيمها بأسرع ما يمكن قبل أن يغادر الملك المسجد . . وتم هذا . . وذهل الشعب . . ذهل فى الطرقات ، البوليس يحطم اللافتات ويكسر اللافتات التى عليها اسم رئيس الحكومة . . مش معقول (الله) الحكومة أقيلت ، النحاس أقيل زى العادة؟ إيه اللى حصل؟ أنا كنت فى الإسكندرية فأبلغت الخبر . . مش عارف يمكن الذى أبلغنى بالخبر صديقى عبد الفتاح باشا ، مش عارف . أبلغت الخبر فى التليفون حصل كدا وكذا وقلت فى التليفون : يوقف عن العمل مدير الأمن العام ، ويحال إلى التحقيق لأنه وإن كان الأمر صدر إليه من الملك ، فإنه ليس مسئولا أمام الملك ، هو مسئول أمام الحكومة ، ووزيره . وكان يجب ألا ينفذ أمرا مثل هذا قبل أن يرجع إلىَّ . . وصدر أمر بوقف غزالى مدير الأمن العام عن العمل . قامت الدنيا . . هاج الملك . . هاج وماج وهاجت الإنجليز لأن هذا المدير عليه رحمة الله ، كان من أصدقاء السفارة البريطانية وكان له حظوة عندهم . . وأنا عارف اللى حايحصل . . عارف مقدما بهياج الملك . . وعالم مقدما بهياج الإنجليز لأنى أعلم الملك حيهيج لأنه إهانة . . لطمة له . . يصدر أمرا لموظف فيكون نتيجة تنفيذ أمره أن يوقف هذا الموظف؟! لطمة وصفعة مفيش شك . وعارف حيهيج الإنجليز لأن هذا الموظف محسوب عليهم ومن أنصارهم . . لم أبال ، لا بهذا ولا بذاك . . وظل غزالى موقوفا . وكانت هذه الأزمة الأخيرة بين الملك وبين الوفد ، وأقيلت حكومة الوفد فى نفس الفترة التى قامت فيها هذه الأزمة . . وكانت هذه المسألة هى السبب المباشر للإقالة . . فين التنازلات بقى اللى قدمت فى أثناء الحكم؟ أو اللى قدمت قبل الحكم للبقاء فى الحكم؟ أو للوصول إليه؟» .

«أنا فؤاد سراج الدين الذى يتهم الآن وكل يوم بأنه حول سياسة الوفد من صلابة وطنية إلى مهادنة! ضعف واسترخاء:

«أليس فؤاد سراج الدين هو صاحب فكرة اقتراح إلغاء المعاهدة من جانبنا فى اجتماع ضمنا النحاس باشا والأخ صلاح الدين باشا وإبراهيم باشا، لجنة المحادثات، ولجنة وضع البيان بسياسة إلغاء المعاهدة.. أدى فؤاد سراج الدين؟ فين التساهل؟ فين التنازلات؟ فين مهادنة الإنجليز؟ معركة القناة كلكم عارفين من صاحبها.. ومن الذى مولها بالسلاح والمال. ومعركة الإسماعيلية التى أشار إليها السيد النقيب تدل على مهادنة الإنجليز؟! هل تدل على أن فؤاد سراج الدين صاحب سياسة مهادنة الإنجليز.. معركة الإسماعيلية التى كان فيها الإنجليز، والقوات البريطانية قاموا فى منتصف الليل قوات ضخمة آلاف الجنود والسيارات المصفحة، وحاصرت بلوكات النظام التى فيها القوات المصرية. بلوكات النظام التى كانت موجودة كانت حوالى ألف عسكرى ألف جندى، كل جندى على الأقل معه مائة طلقة.. مع أن القوة العادية لمدينة الإسماعيلية لا تزيد على ٢٠ : ٢٥ عسكرى. إنما الألف جندى دول كانوا هناك لأغراض أخرى معروفة هى الأعمال الفدائية، اللى بيقولوا عليها، ولما تبين الإنجليز هذا وأرسل لى السفير البريطانى خطابا سأقول لكم عليه الآن راحوا حاصروا فى منتصف الليل الثكنات الخاصة ببلوكات النظام وطلبوا من قائد القوة يسلم سلاحها بالكامل، وضرورة خروج القوة رافعة الأيدى لأعلى، وإلا إذا مرت ثلاثون دقيقة على هذا الانذار ولم ينفذ فسينسفون الثكنات بمن فيها فاحتار قائد القوة! كيف يتصرف؟.. مسئولية كبيرة هو يعلم أن قبلها بأيام أحيل أحد الأميراليات إلى التحقيق العسكرى، لأنه تصرف تصرفا ينم عن الضعف فى موقف مثل هذا، بالقياس مع الفارق.. فهو يريد أن يتصل بى فالتليفون السلوك كلها قطعت.. قطعوها الإنجليز حتى لا يمكن الاتصال بالقاهرة، فولد شاب ضابط، وهو الآن لواء وفى منتهى الشجاعة فى الحقيقة، قال: أفندم، أنا أقدر اتسلق السور بتاع الثكنات فى غفلة من الحصار المضروب حول الثكنات، واتصل بالوزير أشوف رأيه إيه؟.. فعلا حوالى الساعة الثالثة صباحا ضرب التليفون وكان الخط متصلا بكل مدن القناة مباشرة قال يا أفندم أنا الضابط مصطفى رفعت أنا اليوزباشى مصطفى رفعت، هو دلوقتى مدير أمن السويس، حصل كيت وكيت وكيت، وسيادة القائد بيستفهم إيه أمر معاليك؟؟

تصوروا مركزى الساعة ثلاثة صباحا.. لا يمكن أن أستشير أحدا من إخوانى، ولا رئيس الوزراء، لابد أن أبدى رأيى فى الحال.. الدقائق بتمر، والإنذار فاتت نصف

مدته . . طيب أقول لهم سلموا؟ . سلموا سلاحكم وارفعوا أيديكم ، واخرجوا . . مش ممكن . . مش ممكن . أبقى قتلت الروح الوطنية كلها فى القناة وقضيت على هذه المعركة؟! طيب : حاربوا وارفضوا الإنذار . . ضميرى . . ضميرى . . ضمير مع الأول . . مع الرفض . . وهناك قلبى . . يتأثر مافيش تكافؤ فرص . . دول معاهم سيارات مصفحة . . وقنابل ، ومدافع رشاشة ، ودول قوات بوليس نظامية معاها بنادق على أكثر تقدير . فى ثوان بأفكر . . ماذا يكون القرار؟ كانت معركة بين عقلى وبين قلبى . . بين واجبى وبين عاطفتى وأخيرا نصرنى الله وتغلب الواجب على العاطفة . . وقلت له «اسمع يا ابنى . . لو أمرتكم تقاوموا . . هاتنفذوا هذا الأمر رغم عدم تكافؤ الفرص بينكم وبينهم؟ فكان رد مصطفى رفعت واللهجة التى تكلم بها والتحمس الذى أبداه شجعنى . . قال لى : يا فندم أؤمر سننفذ إلى آخر رجل . . قلت له : إذن توكلوا على الله والله معكم .

فقاومت القوة والشاب استطاع أن يدخل الثكنات ثانيا ، وبلغ القائد تعليماتى ، وقاومت القوة فعلا إلى آخر طلقة معها مقاومة رائعة وأصابت من الجنود الإنجليز عددا قريبا جدا مما أصيب من الجنود المصريين إلى أن توقف ضرب النار دخلت . . واقتحمت القوات الإنجليزية والقائد الجنرال أرسكين الثكنات ودخل وكانت القوة المصرية رغم ما حل بها فى منتهى الانضباط ، والانتظام ، والرجولة ، لا هلع ، ولا فزع ، ولا بكاء ، ولا عويل ولا نظرة إلى قتيل ، ولا نظرة إلى مجروح كله واقف كالتمثال يؤدى واجبه العسكرى!! ذهل القائد الإنجليزى وقال للقائد المصرى : أنا أهنئك ببسالة جنودك ، ولهذه البسالة لن أعاملهم كأسرى حرب ، بل يخرجون بأسلحتهم كاملة فيذهبون كيف يشاءون .

سمى هذا اليوم بعيد البوليس ، وفى كل عام تقيم وزارة الداخلية احتفالا كبيرا بعيد البوليس (٢٥ يناير) ، يدعو إليه وزير الداخلية جميع المسئولين إلا واحدًا هو صاحب هذا العيد» .

«سأقول لكم إذن الحقيقة . . دليل مادى على أننا فعلا كنا نهادن الإنجليز ، خصوصا أنا وزميلى عبد الفتاح باشا ، لأن دوره فى معركة القناة لا يقل عن دورى ، ويمكن أزيد . . لأنه تولى مشكلة العمال وسحبهم من القاعدة الإنجليزية وتم تعيينهم فى مصر ، وبنفس أجورهم وأبلى فى هذا بلاء وطنيا كبيرا جدا . . حقيقة ما هى النتيجة؟! نحن هادنا الإنجليز ، وأنا صاحب هذه السياسة . . التى حملت الوفد عليها وضيعت اسمه وتاريخه أقلنا يوم ٢٧ يناير ١٩٥٢ . فى يوم ٣١ يناير سنة ١٩٥٢ كتبت السفارة البريطانية ، كتابا

رسميا إلى على ماهر رئيس الوزراء تطلب فيه ماذا؟! اعتقال فؤاد سراج الدين وعبد الفتاح حسن يا سلام! دليل مادى على المهادنة! دليل قاطع على الملاينة. . اعتقال صاحب هذه السياسة جزاء وشكورا!! مكافأة لهما على أنه هادنهم ولاينهم!! وغير سياسة الوفد من صلابة إلى مرونة. . إلى ليونة علشان كده رفض على ماهر هذا الطلب وظل رافضا له. . ثم أجبر على الاستقالة بعد شهر وجاءت وزارة نجيب الهلالى، واعتقلنا أنا وعبد الفتاح حسن تلبية لهذا الطلب. . وهذا الموضوع أثير فى محكمة الثورة، وقدمت وزارة الداخلية الكتاب الرسمى الذى وصلها من السفارة البريطانية، بناء على طلب المحكمة!».

ثم قال:

«ـ قبل ١٩٥٢ كان هناك حرية رأى، وحرية فكر، وحرية كتابة، وخصوصا فى عهد الوزارة الوفدية الأخيرة (١٩٥٠-١٩٥٢).

ـ قبل ١٩٥٢ كانت علاقة مصر والسودان فى منتهى القوة، وبعد ١٩٥٢ أصبحت مصر والسودان دولتين مستقلتين.

ـ قبل ١٩٥٢ كانت حياتنا الاقتصادية يحميها غطاء نقدى ذهب فى بدروم البنك الأهلى قدره ٦١,٥ مليون سبائك ذهبية ودولارات ذهبية وجنيهات ذهبية. . أصبح بعد ١٩٥٢ صفرا».

واختتم خطابه قائلا:

«كلمة أخيرة أقولها لرئيس الدولة هى أننا لا ننشد إلا المساواة فى المعاملة، لكى يضمن رب الأسرة أن مجتمع هذه الأسرة يقوم على المحبة، ونزع الأحقاد. وعيب ألا تتوافر المساواة والعدالة».

كانت كلمات سراج الدين بمثابة تيار كهربائى فى جسد الحياة السياسية التى ظلت معطلة طيلة سنوات حكم الثورة. .

تأسيس حزب الوفد الجديد فى ٤ فبراير ١٩٧٨:

وعلى إثر ذلك تقدم الأستاذ إبراهيم فرج الوكيل عن الأعضاء المؤسسين لحزب الوفد الجديد بإخطار لمكتب الأمين العام للاتحاد الاشتراكى عن تأسيس الحزب بتاريخ ٥ يناير ١٩٧٨ مرفقا به عشر نسخ من برنامج الحزب وعشر نسخ من نظامه الداخلى وعدد ١٢٠

حافظة تضمنها محاضر التوثيق الخاصة بالمؤسسين وعددهم ٥٩١ مؤسسا من بينهم ٢٢ عضوا من أعضاء مجلس الشعب منهم :

* الأستاذ عبد الفتاح حسن محمد، الأستاذ على إبراهيم على سلامة، الأستاذ طلعت عبد الرحمن رسلان، الأستاذ الدكتور محمد حلمى مراد، الأستاذ محمد كمال عبدالمجيد سعد، والأستاذ عبد المنعم حسين إبراهيم، الأستاذ أحمد إبراهيم يونس، الأستاذ كرم محمد زيدان، الأستاذ علوى حافظ ياقوت، الأستاذ حسن محمود عرفة محمد، الأستاذ عويس عبد الحفيظ عليوة، الأستاذ محمد نبيل عبد الظاهر أبو السعود، الأستاذة رزقة عبد المجيد البلشى، الأستاذ عيسى السيد منصور فيضان، الأستاذ عبد الحميد فراج أحمد، الأستاذ بهنساوى وزير بهنساوى، الأستاذ محمود محمود مرزوق نوح .

وتطبيقا للمادة ٧ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ فى شأن الأحزاب السياسية بعرض الإخطار على اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٨ من قانون الأحزاب السياسية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم هذا الإخطار، فإن المناط فى عودتهم أو عدم عودتهم له هو الممارسة نفسها، ولا شك أن ممارسة الحزب تبدو من برنامجه ونظامه الداخلى.

وقد تبينت اللجنة أن برنامج الحزب الجديد ليس هو برنامج حزب الوفد القديم، كما ورد فى الصفحة الثالثة الفقرة الخامسة من البرنامج أنه ليس تابعا لحزب قديم. . فالحزب الجديد يستطلع إلى المستقبل تاركا الماضى بخيره وشره.

وإذ ترى اللجنة أن التزام الأحزاب ببرامجها الموافق عليها يقتضى أن يعرض عليها أى تعديل فى البرنامج أو النظام الداخلى لإقراره قبل العمل به طبقا للقانون، وأن التزام الأحزاب بما ورد فى الدستور والقانون والمبادئ الأساسية يقتضيه حرص الجميع على سلامة التطبيق يكفلها حكم المادة ١٧ من قانون الأحزاب السياسية.

واللجنة فى ضوء ما تقدم كله لا ترى تعارضا بين مقومات الحزب الجديد ومبادئ ثورتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ١٥ مايو ١٩٧١ .

بناء على ما تقدم

قررت اللجنة بإجماع الآراء الموافقة على تأسيس حزب الوفد

أعضاء اللجنة:

- الأستاذ محمد حامد محمود.
- الأستاذ المستشار أحمد سميح طلعت.
- اللواء محمد النبوى إسماعيل.
- الأستاذ المستشار محمد سلامة.
- الأستاذ المستشار محمد على يوسف.
- الأستاذ المستشار الدكتور عبد السلام بلبع.

صدر بتاريخ ٤ فبراير ١٩٧٨ وتلاه السيد الدكتور مصطفى خليل الأمين العام للاتحاد الاشتراى العربى ورئيس اللجنة فى المؤتمر الصحفى الذى عقد باللجنة المركزية فى الساعة الواحدة بعد ظهر يوم السبت ٤ فبراير ١٩٧٨ .

وكانت اللجنة قد دعيت للانعقاد فى التاسع من شهر يناير ١٩٧٨ للنظر فى طلب تأسيس الحزب.

وعقدت اللجنة بعد ذلك جلسات متوالية فى ٢٦ يناير، ٣١ يناير، ٢ فبراير، ٣ فبراير، ٤ فبراير ١٩٧٨ وذلك للنظر فى مدى تطابق الإجراءات التى اتبعها الأعضاء المؤسسون للحزب فى تأسيسه وبرنامجه ونظامه الداخلى مع نصوص قانون الأحزاب السياسية.

وقد بحثت اللجنة فى أول الأمر فى أشخاص الحزب المؤسسين ومدى توافر الشروط التى نصت عليها المادة ٦ من قانون الأحزاب السياسية عليهم.

وقد تحققت اللجنة من توافر الشرط الأول وهو الجنسية المصرية بالنسبة لكل الأعضاء المؤسسين.

وفى شأن توافر الشرط الثانى وهو التمتع بالحقوق السياسية كاملة، فإن اللجنة تسجل بكل فخر أن ٦٦ من أعضاء الحزب المؤسسين وقد كانوا محرومين من حقوقهم السياسية تنفيذا للمرسوم بقانون ٣٧/ ٥٣ والقانون ٣٤/ ١٩٦٢، إلا أنه كثمرة من ثمار ١٥ مايو ١٩٧١ وما حققته للإنسان المصرى فلم يعد هؤلاء الأشخاص محرومين من حقوقهم

السياسية، بل ولم يبق على أرض مصر محروم من الحقوق السياسية إلا المحكوم عليهم بأحكام جنائية حددها القانون.

وقد ثبت أن أيا من المؤسسين لم يحكم عليه بمثل هذه الأحكام وإن كان خمسة من المؤسسين من المتهمين فى قضايا جنائية . . إلا أن اللجنة ترى أن مجرد الاتهام لا ينفى عنهم حقهم فى الانضمام للأحزاب السياسية.

وبذلك ترى اللجنة أنه من الوجهة الجزائية والتمتع بالحقوق السياسية فلا قيد على الأعضاء المؤسسين للحزب الواحد . . كما أنه لم يثبت أن أيا من المؤسسين يشغل إحدى الوظائف القضائية أو من ضباط أو أفراد القوات المسلحة أو الشرطة أو أعضاء الرقابة الإدارية أو المخابرات العامة أو من أعضاء السلك السياسى أو القنصلى.

وبذلك يكون الأعضاء المؤسسون قد استوفوا الشروط التى تطلبتها المادة السادسة من قانون الأحزاب السياسية فى أعضاء الحزب.

وانتهت اللجنة إلى أن البرنامج بعد التعديلات التى أدخلت عليه لا يتعارض مع المبادئ الواردة فى المادة ٤ من القانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧.

وفى شأن التميز، فقد استبانت اللجنة أن البرنامج قد تشابه فى بعض نواح منه مع برامج الأحزاب القائمة واختلف عنهافى نواح أخرى، وهو يقف من برامج الأحراب الاشتراكية الديمقراطية بالقرب من أقصى اليمين.

وبهذا ترى اللجنة أن البرنامج قد استوفى الشرط الذى تطلبته المادة (٤) بند ثانيا من قانون الأحزاب.

وأخيرا . . انتقلت اللجنة إلى بحث انطباق نص مواد قانون الأحزاب السياسية على طلب التأسيس على ضوء ما قدم لها من أبحاث قانونية فى هذا الشأن.

وأما عن أشخاص الحزب المؤسسين فبالرغم من أن عددا كبيرا منهم من أعصاء حزب الوفد القديم وقياداته ووزرائه ونوابه، وبعض أعضائه من قيادات وأعضاء الأحزاب القديمة الأخرى، إلا أنه إزاء إعلاء ثورة التصحيح لكلمة القانون وسيادته وإنهاء العزل السياسى إلى غير رجعة وإفساح المجال لهم فى الممارسة طبقا للدستور . . .

ولقد أعلن عن قيام حزب الوفد الجديد فى مجلس الشعب فى الجلسة ٢٥ المنعقدة مساء الاثنين ٦ فبراير ١٩٧٨ . ونقل هنا نص مضبطة تلك الجلسة . .

إخطار من الأمين العام للجنة المركزية مرفق به تقرير لجنة الأحزاب بالموافقة على تأسيسه.

رئيس الجلسة:

لقد تلقى المجلس إخطارا من اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى مرفقا به صورة من تقرير لجنة الأحزاب السياسية بموافقة اللجنة على تأسيس حزب جديد تحت اسم «حزب الوفد الجديد».

(تصفيق)

وبهذه المناسبة يطلب السيد الزميل الدكتور محمد حلمى مراد إلقاء كلمة فليتفضل:

السيد العضو الدكتور محمد حلمى مراد:

يسعدنى أن أقف اليوم بينكم متحدثا باسم الهيئة البرلمانية لحزب الوفد الجديد الذى أعلن عن قيامه منذ يومين فأحدث هذا الإعلان فى الشعب على حد تعبير الكاتب الكبير توفيق الحكيم فى كلمته بأهرام اليوم هزة فرح واستبشار، ذلك لأنه حزب نابع من إرادة شعبية. وتعتبر الموافقة على قيامه مظهرا من مظاهر الديمقراطية الصحية. وإذا كنا نؤمن بأن الإكثار من إطراء الحكام يفقد الثناء قيمته ويثير الاشتباه فى أمره لأنه يأخذ طابع المدح لهم، وهو أمر مكروه ينبغى تجنبه، إلا أن إقرار الواقع فى موضعه والتنويه بالعمل السليم فى مجاله يقتضيه واجب الإنصاف وتفرضه أمانة التاريخ وبناء على ذلك فإننا لابد أن ننوه فى هذا الموقف بدور الرئيس محمد أنور السادات (تصفيق) فى توفير قدر من الديمقراطية وجو من الحرية هيأ السبيل لقيام حزب الوفد الجديد.

وإن كان الصدق والإخلاص يلحان علينا أن نطالب بالمزيد من الديمقراطية واستكمال أجواء الحرية بإلغاء القيود المتبقية على الحريات العامة والشخصية، وفى مقدمتها القيود التى تنقص من حرية الصحافة وطمأنينة الصحفيين وتحقيق الاختصاص الشامل للقضاء العادى الذى يستبعد المحاكمات العسكرية وإلغاء القيود الواردة فى قانون تنظيم الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الذى أنشىء حزبنا فى ظله. إننا لا نطالب بالديمقراطية والحرية لنا وحدنا بل لجميع الشعب بكافة فئاته واتجاهاته. وغنى عن البيان أن حرية أراضينا تأتى قبل كل الحريات، ولذا فإننا نبعث للرئيس محمد أنور السادات من فوق

المنصة بتأييدنا فى موقفه الحازم من أجل تحقيق كافة المطالب المصرية والعربية من جلاء كامل عن جميع الأراضى المصرية التى احتلت فى ٥ يونيو ١٩٦٧ والحفاظ على حدودنا الدولية والسيادة على كل أراضينا وحصول الشعب الفلسطينى على حقوقه، وندعو جميع الإخوة العرب لمساندته فى هذه المطالبة التى لا تختلف عما يتمسكون به وتوحيدا للصف العربى الذى هو أقوى أسلحتنا فى الصراع العربى ـ الإسرائيلى. . على أن توافر الديمقراطية فى مجال الأحزاب السياسية لا يقتصر على محرد السماح بقيامها، بل يتجاوز إلى تجنب وضع العقبات على طريق عملها بقصد تقليص حجمها أو الحد من نشاطها ومحاولة محاصرتها فى دائرة لا نتعداها. وتفريعا على ذلك فإننا نود أن نعلن فى هذه المناسبة التاريخية:

أولا ـ إن حزب الوفد الجديد يؤمن بأن العمل الحزبى يقوم على التطوع والتضحية، وبالتالى فإنه لا يطالب بأية معاونة مادية تحمل ميزانية الدولة أعباء مالية يرى أنه من باب أولى أن تنفق على ما يحل مشاكل الجماهير. غير أن ذلك لا يعنى الإغداق على الأحزاب الأخرى بما يقضى على قاعدة المساواة وتكافؤ الفرص بين الأحزاب السياسية.

ثانيا ـ وجوب مراعاة عدم إيثار بعض الأحزاب السياسية دون غيرها من الأحزاب بامتيازات، وإن كانت لا تحمل ميزانية الدولة بأعباء إضافية إلا أنها تعطى لهذه الأحزاب مزايا تتعارض مع تكافؤ الفرص الواجب توفيرها بالنسبة للأحزاب السياسية جميعا.

ثالثا ـ ضرورة تجنب استخدام إمكانات الدولة أو سلطاتها لخدمة حزب أو لمحاربة آخر على خلاف القانون. فالإذاعة والتليفزيون مثلا لا يجوز أن تسخر لخدمة حرب أو أحزاب بعينها بل يجب أن ينظر إليها كأجهزة قومية تباح استخدامها للكافة على أساس المساواةبين الحميع.

رابعا ـ إن الحكم الديمقراطى والواجب الوطنى يتطلبان من السادة الوزراء والمحافظين ورؤساء الجامعات ورؤساء الصحف أن يخلعوا رداء الحزبية عند توليهم أعباء مناصبهم فهم مطالبون بأن يصدروا فى أعمالهم من روح قومية لا تعرف الحزبية وأن ينظروا إلى جميع من يتعاملون معهم نظرة واحدة دون اعتبار لانتماءاتهم الحزبية.

وإذا كان حزب الوفد الجديد يقف من الحكومة موقف المعارضة فإن أمله كبير فى أن تكون فاعليته فى المعارضة حافزا لها على السرعة فى إنجاز وعودها لحل مشاكل الجماهير وتقويم ما يقع من أخطاء ومحاربة ما يوجد من انحرافات وبعث الجدية والإخلاص فى العمل لزيادة الإنتاج والارتفاع بجودته علاجا لأوضاعنا الاقتصادية. وإننا لنعاهد الشعب

ونوابه على أن تكون معارضتنا قائمة على الدراسة الموضوعية، بعيدة عن استخدام العبارات الجارحة مستهدفة مصلحة مصر أولا وأخيراً.

ولن نضن على الحكومة برأى معين على حل المشاكل ومعالجة الأزمات وتحقيق آمال المستقبل، ولن نمتنع من تأييدها فيما يستحق التأييد، ولكننا سوف نعارض، وأعتقد أن هذا واجبنا، معارضة لا تعرف الهوادة أو اللين فى كل ما نعتقد أنه خاطئ أو معيب وننتقدها بقوة وصراحة على كل تهاون أو تقصير. على أن هذا التعاون لا يمكن أن يتحقق بالرغبة الصادقة من جانب واحد وهو جانب المعارضة بل يقتضى على الحكومة أن تبدى استعدادا لتهيئة أسبابه.

ولعل من العوامل التى تساعد على خلق هذا المناخ ما نقترحه على السيد رئيس الحكومة من أهمية الحرص على الاجتماع بين الحين والحين بالنواب المعارضين حتى يستمع كل طرف لوجهة نظر الطرف الآخر فى المسائل التى تقتضى المصلحة العليا للدولة عدم طرحها علانية، أو التثبت من صحة أمور قبل عرضها فى الجلسات، وتصفية ما قد يطرأ من خلافات أو سوء تفاهم.

بقيت كلمة أخيرة نتقدم بها إلى رئاسة الحكومة الموقرة، ومجملها أن المعارضة لا يمكن أن تؤدى رسالتها المرتقبة إلا إذا يسرت لها رئاسة المجلس مباشرة مهمتها الديمقراطية بصدق وإخلاص، ومهدت لها سبل الحصول على البيانات والتقارير والمعلومات من الأجهزة الحكومية والهيئات العامة وأشركتها عن طريق ممثليها فى كافة أعمال المجلس وفى مقدمتها مكتب المجلس ووفرت لها الإمكانات البشرية اللازمة لممارسة وظائفها، ولا يصح أن ننظر فى ذلك حتى يتم تعديل اللائحة الداخلية للمجلس الموضوعة فى التنظيم السياسى فيما لا يتعارض مع نصوص ملزمة مانعة حتى يتم إقرار اللائحة الجديدة.

وفقنا الله جميعا فى هذه الساعات التاريخية للعمل الخاص من أجل الوطن ولتحيا مصر ولتحيا الحرية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

(تصفيق)

جاء قيام الحزب وانتشاره بمثابة مفاجأة غير متوقعة للرئيس الراحل محمد أنور السادات، فسرعان ما أعلن السادات وحكومته وأجهزته ورجال صحافته الحرب على سراج الدين وإخوانه الذين نجحوا فى إعادة حزب الوفد إلى العمل السياسى. . وبدأت

الحرب من طرف واحد، طرف السادات ضد سراج الدين. وتصاعدت الحرب من طرف واحد أيضًا، طرف السادات، وبلغت ذروتها بمنع الرجل من العمل السياسى بقرار جمهورى لم يسبق له مثيل، لا فى مصر ولا فى خارجها.

هذه الحرب كانت بمثابة أعظم دعاية للرجل الذى غاب عن الأسماع والأنظار منذ عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٧٧، وبدأت أنظار أجهزة الإعلام العربية والدولية تتجه إليه وتتحدث عنه.

كان المشهد مثيراً جدا. فقد بدأ الناس يقبلون على الحزب ورجالاته وبدأت الأجيال الجديدة تسمع لأول مرة أن هناك تاريخا آخر لمصر غير الذى لقنته لهم الثورة. تاريخا لا يبدأ بالثورة وينتهى بزعيمها جمال عبد الناصر.. بل إنه تاريخ شمل نضال كل المصريين.. تاريخ شمل كفاح الزعماء الذين حملوا مشاعل الحرية. وقاوموا الاستعمار.. ثم جاء بعدهم من تنكر لكل هذا الزخم التاريخى الخصب.. ومن حاول أن يمحو بجرة قلم تاريخ أمة.. بل يدعى أنه علم أبناءها العزة والكرامة.

كان المشهد حقا متيرا.. إذ كيف يستطيع رجل قارب على السبعين ـ فى هدا الوقت ـ أعزل من كل سلاح، أن يثير كل هذا الاهتمام، رغم عزلته السياسية منذ قيام حركة الضباط الأحرار عام ١٩٥٢.. ولعل هذا الاهتمام هو الذى أثار السادات فحعله يندفع فى حربه ضد الرجل إلى أقصى الحدود، وذلك حين وافق مجلس الشعب فى أول ١٩٧٨ على قانون حماية الجبهة الداخلية، الذى نص على تطبيق قانون العزل السياسى فى حق السياسيين الذين تولوا مناصب قبل ثورة يوليو، وحق الحكومة فى عرل أى قيادة، فى أى حزب، بل وحل الحزب أيضًا!!

ولكى يمنع حزب الوفد، السادات من تنفيذ تهديده بحل الحزب، أقدم بنفسه على خطوة الحل بعد أن أدرك أنه المقصود بهدا القانون العجيب، مما أثار هياج الرئيس وغضبه.. وكان مفترضًا بعد صدور قانون كهذا أن يستأنف سراج الدين عزلته، ولكن الذى جرى على الأرض هو العكس تمامًا، إذ بدأت الأضواء تتسلط عليه أكثر، وأصبح ظاهرة وعلامة استفهام لدى الشباب والطلاب خاصة، الجيل الذى نشأ فى ظل ثورة ٢٣ يوليو، ولم يسمع عن حزب الوفد ورجاله سوى الاتهامات والشتائم وتلطيخ سمعة قادته بالوحل.

لقد اعتقد ذلك الجيل أن السياسيين القدامى انتهوا إلى غير رجعة بعد أن سلطت عليهم

الثورة أجهزة إعلامها، وإذا بالجيل الذى نشأ وترعرع فى ظل الثورة يفاجأ بعودة سكرتير عام الوفد إلى العمل العلنى متحديًا رئيسا تخضع له القوانين والأجهزة ووسائل الإعلام بأساليب غير متعارف عليها عالميا. . يعود سراج الدين بدون صحيفة، أو مقر، أو تنظيم، وخلال خمسة أشهر، ووسط حرب استطاع من خلالها ـ وهو الأعزل من كل سلاح ـ أن يثير رئيس الجمهورية الذى بإمكانه تمرير أى قرار، أو قانون، أو استفتاء بحكم سيطرته المطلقة على معظم أعضاء مجلس الشعب . ولم ينعم الرئيس بنوم هادئ إلا بعد أن فرض العزلة الإجبارية على الأعزل سراج الدين. . ولكن هذا (الأعزل) استطاع أن يقف على قدميه ويقاوم بضراوة. . فكيف حدث ذلك؟

بعد وفاة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، أقدم خلفه السادات على إقامة ما سماه بالمنابر الثلاثة، والتى تحولت فيما بعد إلى ثلاثة أحزاب شبه رسمية تعمل فى ظل الديمقراطية (المنضبطة والمقننة). . فى هذا الجو تحرك فؤاد سراج الدين وإخوانه من الوفديين. وأذكر أن الدكتور نعمان جمعة ورفاقه جابوا القطر من مرسى مطروح إلى أسوان لإعادة تنظيم حزب الوفد تمهيدًا للخروج إلى الشارع السياسى من بابه الواسع.

وبالفعل، فإنه بمجرد صدور قانون الأحزاب ١٩٧٧ تمكن سراج الدين من تخطى العقبات والقيود كافة والتى يفرضها ذلك القانون، ومنها ضرورة وجود عشرين عضوا فى مجلس الشعب ضمن أعضائه، فسرعان ما أخرج سراج الدين هؤلاء النواب من عباءة السادات، واعتبر الوفد الحزب الوحيد الذى نجح فى هذا الرهان، وقدم أوراقه إلى اللجنة المركزية، فجاء الوفد إلى الساحة كحزب سياسى.

خرج حزب الوفد من عزلته فوجد استجابة قوية لم يجدها أى حزب آخر، لدرجة أنه استطاع خلال فترة وجيزة أن يضم مليون مواطن إلى عضويته كلهم من الشباب.

إلا أنه لم يستمر طويلا فى ممارسة نشاطه العلنى، فلم تتجاوز فترة بقائه مائة يوم استطاع خلالها أن يترك تأثيرًا فى الشارع السياسى، فتقدم فؤاد سراج الدين خطوة أخرى وقع بسببها صدام مباشر بين حزب الوفد والرئيس السادات، وكانت ساحته مدينة الإسكندرية.

ففى مايو ١٩٧٨ خلت إحدى الدوائر الانتخابية فى مدينة الإسكندرية نتيجة طرد ممثلها من مجلس الشعب، فقرر الوفد النزول إلى تلك الانتخابات، وبالفعل استطاع أن يدير المعركة تساعده خبرة أصيلة فى العمل السياسى وتنظيم الانتخابات، ولم يلبث الناس أن

التفوا حوله، حتى إن الخطاب الذى ألقاه فؤاد سراج الدين عشية الانتخاب حضره أكثر من ربع مليون مواطن. . وبدأ الشباب يلتفون حول حزب الوفد وقيادته.

وهنا أعطى الرئيس السادات إشارته الحمراء إلى حكومته وأجهزته وناسه لضرب حزب العجائز ـ وفق تعبيره ـ وشمرت أجهزة الإعلام الموجهة عن سواعدها وشنت الهجوم الميدانى اليومى على حزب الوفد ورجاله عامة، وسراج الدين خاصة وكتب المرحوم موسى صبرى رئيس تحرير الأخبار ـ والكاتب الملاكى للرئيس السادات حينئذ ـ مقالا تحت عنوان «فؤاد سراج الدين فقد ذاكرته» فرد عليه سراج الدين بمقال نشر فى الأخبار بتاريخ ٣/ ٣/ ١٩٧٧ تحت عنوان «ومتى كان لأعداء الوفد ذاكرة؟». ولم يسبق للصحافة المصرية أن نزلت إلى هذا الدرك المخجل من الإسفاف فى هجومها على حزب لديه تاريخ مشرف، مما دفع الدكتور يوسف إدريس إلى الإعلان بأنه ينضم إلى الوفد وقال: «نقسم بالوطن أننا لن نفرط فى قضيته، لقد أمرنى الطبيب بأن أمكث فى فراشى، ومع ذلك فقد رأيت أن الموت هناك، والحياة هنا، لأن الشعب هنا، إن القلم سيتحول فى يدى إلى مدفع».

لم يعد بإمكان السادات وهو رئيس للجمهورية أن يضبط أعصابه، فإذا به يدعو مساء ١٤ مايو ١٩٧٨ الجماهير إلى استفتاء عام مستندا إلى المادة ١٥٢ من الدستور بهدف عزل قيادات الوفد وتحجيم دوره بحجة مشاركتهم فى إفساد الحياة السياسية، وبالفعل فقد أصدر هذا الاستفتاء الشكلى القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى والذى يقضى بالعزل السياسى لجميع الذين تقلدوا المناصب الوزارية أو اشتركوا فى قيادة الأحزاب أو إدارتها قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ما عدا «الحزب الوطنى» ـ حزب الدولة ـ و«حزب مصر الفتاة».

وبعد أقل من أسبوع من إذاعة بيان الحكومة والدعوة إلى الاستفتاء أصدر حرب الوفد بيانًا فى ٢٠ مايو ١٩٧٨ أعلن فيه رفضه ومقاطعته للاستفتاء، واعتبره موجهًا أساسًا إلى قيادته خاصة فؤاد سراج الدين، وأصدر قرارا بحل نفسه إذ أصدرت الهيئة العليا للوفد البيان التالى:

اجتماع الهيئة العليا لحزب الوفد الجديد فى ٢ يونيو ١٩٧٨.

رأس الاجتماع:

١ ـ محمد فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد الجديد.

٢ ـ عبد الفتاح حسن نائب الرئيس .

٣ ـ الدكتور وحيد رأفت نائب الرئيس .

٤ ـ الدكتور حلمي مراد نائب الرئيس .

٥ ـ إبراهيم فرج سكرتير عام .

٦ ـ الدكتور محمد نصر سكرتير عام مساعد

٧ ـ الأستاذ أنور أحمد سكرتير عام مساعد

٨ ـ الدكتور عبد الحميد حشيش سكرتير عام مساعد .

٩ ـ الدكتور نعمان خليل جمعة سكرتير عام مساعد .

١٠ ـ المهندس عبد الخالق الشناوى أمين الصندوق .

١١ ـ اللواء عبد المنعم حسين أمين الصندوق المساعد

الأعضاء :

١ ـ الدكتور محمد زهير جرانة .

٢ ـ الأستاذ على معوض .

٣ ـ الأستاذ شفيق الديب .

٤ ـ الشيخ صلاح أبو إسماعيل .

٥ ـ الأستاذ سعد فخرى عبد النور

٦ ـ الأستاذ على الجارحي .

٧ ـ الأستاذ محمد عبيد

٨ ـ الأستاذ عبد الله عدلى بباوى .

٩ ـ الأستاذ عبد المنعم الشرقاوى .

١٠ ـ الأستاذ كرم محمد زيدان .

١١ ـ الأستاذ على سلامة .

١٢ ـ الأستاذ علوى حافظ .

١٣ ـ الأستاذ معوض الباز .

١٤ ـ الأستاذ محمدكمال سعد .

١٥ـ الأستاذ طلعت رسلان .

١٦ـ الدكتور محمد أحمد أنيس .

١٧ـ الأستاذ موسى سيف النصر .

١٨ـ الأستاذ أحمد أبو زيد طنطاوى .

١٩ـ الأستاذ حسن عرفة .

٢٠ـ الأستاذ جميل أخنوخ فانوس .

٢١ـ الأستاذ أحمد محمد أباظة .

٢٢ـ الأستاذ أحمد إبراهيم يونس .

٢٣ـ الأستاذ عبد العزيز الشوربجى .

٢٤ـ الأستاذ حامد زكى .

وصدر البيان الآتى:

قام حزب الوفد الجديد منذ أقل من أربعة شهور وفقا لأحكام قانون الأحزاب فالتفت حوله جماهير الشعب التى حرمت طويلا من الديمقراطية والحرية السياسية ووجدت فيه أملا يشرق عليها من خلال الظلام الذى أطبق عليها فى عهد حكم الفرد المطلق وطغيان مراكز القوى، وبينما تستعد البلاد للاحتفال بالذكرى السابعة لثورة التصحيح التى حققت هذا الأمل فوجئت بالإجراءات الأخيرة التى عصفت بكل ما تحقق للشعب من حريات سياسية واستهدفت تحطيم حزب الوفد الجديد وعزل قياداته عن العمل السياسى وفرض القيود التى تشل حركته وتجعل من العمل السياسى عملا مستحيلا إلا أن يكون دورانا فى فلك الحكومة القائمة. وهكذا كشفت الحكومة وحزبها الحاكم القناع عن نواياهما فإذا بالديمقراطية بدا لها أن تكون مجرد شعار زائف بغير مضمون وواجهة للاستهلاك المحلى والعالمى .

ومنذ اليوم الأول لقيام حزب الوفد الجديد هاجمته صحف الحكومة، وانهالت عليه الاتهامات دون أن تكون لديه وسيلة للرد على ما يكال له من أباطيل ولم تكن هذه الاتهامات سوى عبارات جوفاء لا تتضمن واقعة واحدة محددة تدل على أن الحزب كما يدعون أساء استخدام الديمقراطية وانحرف بها عن أهدافها الوطنية.

قالوا إن الوفد الجديد يريد العودة بالبلاد إلى ما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وإعادة الإقطاع وإهدار المكاسب الاشتراكية للعمال والفلاحين

فمن أين جاءوا بهذا وقد أعلن الوفد الجديد فى برنامجه أنه لا عودة إلى الوراء وأنه يتمسك بالقيم والمبادئ التى استقرت فى ضمير الشعب وأنه يعمل على دعم مكاسب العمال والفلاحين ويرى أنها ليست مكاسب بل حقوقا لهم وطالب بالمزيد منها فهل صدر من الحزب أو من أحد قادته ما يخالف ذلك . . ؟

وقالوا إن الذين أفسدوا الحياة السياسية فى الماضى لا يجوز لهم أن يعودوا إلى العمل السياسى وهم بهذا يقصدون رئيس الحزب وبعض قياداته فهل يجوز لهم ترديد هذا الكلام بعد أن تقدم المؤسسون للحزب بقائمة المؤسسين وعلى رأسها رئيس الحزب الحالى والقيادات الأخرى فلم تعترض عليهم لجنة الأحزاب الحكومية ووافقت عليهم وصدر قرار السيد رئيس الجمهورية بتعيين الأستاذ فؤاد سراج الدين عضوا فى اللجنة المركزية بوصفه رئيسا للحزب الجديد؟

فما الذى صدر منهم بعد قيام الحزب وجعل السلطات تلجأ إلى عزلهم وإبعادهم عن العمل السياسى بعد أن عادت إليهم كامل حقوقهم السياسية فى عهد الرئيس الراحل وبعد أن أعلن السيد الرئيس الحالى أكثر من مرة أنه لا عودة للعزل السياسى فهل جريمتهم الكبرى أن المواطنين قد التفوا حولهم وحول الحزب الجديد بصورة لم تكن فى الحسبان.

إن الحكومة وحزبها (حزب مصر) يخلطان بين الماضى والحاضر بين النقد والهدم بين الكشف عن الأخطاء والسلبيات بغرض تصويبها وبين إثارة الشكوك وبث الإشاعات المغرضة بين نظام الدولة وهو مستقر وبين الحكومة وهى بطبيعتها متغيرة.

إن الحكومة للأسف الشديد لم تطوع نفسها للتعايش مع الأحزاب المعارضة ولا هى حاولت التشاور مع رؤساء الأحزاب فى المسائل المهمة بل استمرت ترى المعارضة عدوا لدودا ينبغى قهره وتصفيته لا شريكا يمكن أن يسهم معها بالنقد والنصح والإرشاد فى بناء صرح الديمقراطية ودعمها، كما استأثر حزب الحكومة بالتسلط على مجلس الشعب

وعلى كافة وسائل الإعلام والصحافة التى تدعى أنها قومية لتسخيرها جميعا لخدمة مصالحها والتهجم على خصومه . استكثر السماح لأحزاب المعارضة القيام بدورها الفعال تحقيقا للهدف من وجودها ولم يستوعب بعد أنه إذا كان حزب الأغلبية البرلمانية هو الذى يتولى مسئولية الحكم فإن مهمة أحزاب المعارضة التعبير عن الرأى الآخر بكامل الحرية حتى لا تنحرف الديمقراطية .

ومن الغريب أن تتهم الحكومة المعارضة جزافا بالهدم وإطلاق الإشاعات ونشر الأكاذيب بينما حققت المعارضة أكبر فصولها بإلغاء مشروع هضبة الأهرام ، وهل كان من المتصور إلغاء هذا القانون الذى دافعت عنه الحكومة ووزرائها فى مجلس الشعب لولا موقف المعارضة وصلابتها فى المحلس وخارجه؟! ثم ها هو ذا السيد رئيس الجمهورية يعيد مشروع قانون الضرائب إلى مجلس الشعب لإعادة النظر فيه فهل كان نواب المعارضة الذين انتقدوا هذا المشروع وامتنعوا عن التصويت عليه محقين جادين أم محربين معوقين؟

إن حزب الوفد الذى يؤمن بالديمقراطية والحرية السياسية قد درس الإجراءات الأخيرة ومن أبعادها :

١ ـ تخالف روح الدستور وتفرض قيودا على الفكر وحرية التعبير وحرية الصحافة والمساواة بين المواطنين .

٢ ـ العدول عن حرية الحزب فى إصدار صحف تعبر عن رأيه .

٣ ـ حرمان رئيسه وقياداته بغير سند من الدستور .

٤ ـ عدم استطاعة الحزب القيام بواجبه فى ظل تلك الإجراءات والتشريعات التى تقنن الكبت السياسى للمواطنين

إن حزب الوفد الجديد وهو يؤثر مصلحة الوطن العليا فى هذه الظروف العصيبة التى تمر بها البلاد واضعا فى اعتباره أن العدو الإسرائيلى يحتل جزءا عزيزا من أرض الوطن ، وأن المشاكل الداخلية الطاحنة تطبق على المواطنين وأن أعداءنا فى الخارج يتربصون بالوطن مترقبين أية هزة لضرب الجهة الداخلية .

لذلك فإن الجمعية العمومية للحزب المنعقدة اليوم تقرر :

أولا ـ استنكارها للإجراءات الاستثنائية الأخيرة وإعلان الثقة الكاملة برئيس الحزب

وقياداته وهيئته العليا وتشيد بتاريخهم وبنزاهتهم التى شهد بها الجميع حتى محكمة الثورة.

ثانيا ـ تجميد حزب الوفد الجديد نشاطه للأسباب السابقة اعتبارا من اليوم، وعلى الهيئة العليا للحزب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار.

وسيبقى الوفد حيا فى وجدان كل مصرى لأنه سيظل عقيدة فى ضمير كل مواطن يؤمن بالحرية والديمقراطية وسيادة الشعب.

صدر فى القاهرة يوم الجمعة الموافق

٢٦ من جمادى الآخرة سنة ١٣٩٨ ـ الموافق ٢ من يونيو ١٩٧٨

.. وبعدها تم اعتقال قيادته ضمن اعتقالات سبتمبر ١٩٨٠ المشهورة، ودخل زعيمه فؤاد سراج الدين السجن من جديد.. لقد انتقد كثيرون قرار حزب الوفد بحل نفسه، لأن الحزب هو فكرة ومبدأ، أو مجموعة مبادئ وأفكار، والأفكار قد تذبل وتموت بانصراف الناس عنها، ولكنها لا تنتحر بأن تطلق رصاصة الرحمة على رأسها.

وذهب بعض آخر إلى سراج الدين يشكون كيف تجمع فى حزب واحد الوفدى القديم، مع اليمينى والشيوعى، وأحد ضباط الأحرار مع تشريفاتى جمال عبد الناصر، وشقيق المشير عامر.

وقد رد فؤاد باشا رئيس الحزب، والدكتور وحيد رأفت نائبه، وإبراهيم فرج سكرتيره العام، على هذا النقد بأن الوفد الأول كان يضم بعض المستقلين وبعض أعضاء حزب الأمة، وبعض أعضاء الحزب الوطنى وبعض الذين اشتركوا فى ثورة عرابى.

وبمرور الوقت اتضح للذين انتقدوا قيادة الحزب على حل الحزب أنهم على خطإ، وأن القيادة كانت على حق، بدليل أن فؤاد سراج الدين قد بعث إلى الرئيس السادات بخطاب انتقده فيه على تصرفاته.. دون أن يهتم بقرار الحزب بحل نفسه.

هذه الرسالة بعد أن قرأها الرئيس السادات لم يكتف بمنع نشرها، بل أصدر أوامره برفع درجة الهجوم على الرجل وعلى حزب الوفد.

اشتدت وطأة هجوم الرئيس السادات على حزب الوفد وقيادته، وأخذ يكيل لرجاله الاتهامات ويوجه إليهم أفظع الشتائم والسباب، مستهدفا تلطيخ سمعتهم أمام الشعب،

حتى نفد صبر سراج الدين عن التحمل . . فأمسك بقلمه ينفث فيه ما يغلى فى صدره، وحرر رسالة بعث بها إلى الرئيس السادات . . إلا أن السادات منع نشرها أو الإشارة إليها . . ولو أنه دار همس حولها فى الأروقة السياسية . . وما من شك أن حرية الصحافة التى نعيشها اليوم تتيح لى أن أنشر ـ للتاريخ ـ نص تلك الوثيقة الخطيرة التى أوردها فيما يلى :

السيد الرئيس محمد أنور السادات.

رئيس جمهورية مصر العربية ورئيس الحزب الوطنى الحاكم.

تحية طيبة، وبعد:

لقد دأبتم سيادتكم على شن هجوم عنيف على الوفد وزعمائه وعلى رأسهم الزعيم الوطنى خالد الذكر مصطفى النحاس، ثم على الوفد منذ قيامه بل وحتى بعد حله إلى اليوم، وكان لشخصى النصيب الأوفى من هذا الهجوم، واستخدمتم فى ذلك كل وسائل الإعلام من صحافة وإذاعة وتليفزيون ومنبر مجلس الشعب، ولا يكاد يخلو خطاب أو بيان لسيادتكم من هذه الحملات الضارية والهجوم العنيف . وفى هذه الخطب والبيانات ذكرتم الكثير من الوقائع التى لا تتفق والحقائق التاريخية الثابتة .

ولقد ازدادت هذه الحملات عنفًا فى الآونة الأخيرة بشكل لفت الأنظار، وتصاعد الهجوم على مصطفى النحاس وعلى شخصى وعلى السياسيين والحكام قبل سنة ١٩٥٢ بصفة عامة، وإلى حد كبير لم يعد ممكنًا السكوت عليه، ذلك السكوت الذى ألزمنا أنفسنا به على مضض منذ حل الوفد فى يونيو سنة ١٩٧٨، ومع الأسف البالغ صاحب هذا التصاعد فى التهجم علينا تصاعد مماثل فى عنف العبارات وشدة الألفاظ التى تجاوزت كل عرف مألوف فى عالم السياسة، ويزيد من جسامة الأمر صدور ذلك من رئيس الدولة .

لقد نسبتم إلينا فى خطبكم وبياناتكم المتعددة المتلاحقة صفات كثيرة منها على سبيل المثال (السفالة) و(البذاءة) و(الرذالة) و(قلة الأدب) و(قلة الحياء) و(الذباب) ووصل الأمر إلى أن ذكرتم فى خطابكم الأخير بجامعة الإسكندرية فى يوم ١٦ مايو بأن الإنجليز كانوا «يضربوننا بالصرم» . . إذ قلتم سيادتكم :

«وكان جنبى السفير الإنجليزى وأنا فى العشاء يوم ما كنت أكرم الأمير فيليب فى السفارة وقلت له أنتم معذورين . . لأنه إذا كان الباشا وصاحب المقام الرفيع ورئيس حزب

وصاحب دولة وصاحب معالى كل دول بييجوا زى الذباب تحت رجليهم . . طيب هو لازم يعاملوهم كده».

«وواحد يقول إنه باشا ابن باشا . إيه ده . إيه ده . دول كانوا بيدوا له بالصرم».

إننا يا سيادة الرئيس لم نكن من الرجال الذين يضربون بالصرم . . ومن يحاربون الإنجليز فى معركة القناة فى عام ١٩٥١ ويطلقون عليهم الرصاص ويقتلون العشرات من ضباطهم وجنودهم فى معركة وطنية شهد بها العالم كله لا يمكن أن يضربوا بالصرم .

ومن يمنعون السفن الإنجليزية بالقوة عند محاولة اجتياز خليج العقبة فى يوليو سنة ١٩٥١ حفاظًا على سيادة مصر وعلى مياهها الإقليمية لا يصدق فيهم القول بأنهم كانوا يضربون منهم بالصرم . وأرجو أن ترجع فى الوقوف على الحقائق التاريخية إلى مؤلفات أساتذة الجامعات الذين تخاطبهم، وفى هذا الشأن بالذات أحيل سيادتكم إلى مؤلف الأستاذ (حامد سلطان) أستاذ القانون الدولى بجامعة القاهرة ـ طبعة ثانية ١٩٦٥ .

ولعل سيادتكم لا تذكرون حادث السفينة الإنجليزية «إمباير روش» التى حاولت فى ١١/ ٧/ ١٩٥١ اجتياز مياه خليج العقبة حاملة بترولا وقاصدة ميناء «إيلات» فأوقفتها السلطات المصرية بالقوة ووضعت حرسًا عسكريا فوق ظهرها واحتجزتها، واستعملت مصر فى ذلك حقها فى سيادتها الكاملة على مياهها الإقليمية، ولما احتجت إنجلترا على هذا الإجراء ردت مصر على الاحتجاج بقوة وحق وكرامة، ثم تلقت مصر بتاريخ ٢٩/ ٧/ ١٩٥١ كتابًا رسميا من السفارة البريطانية سلمت فيه بحق مصر وسيادتها على مياهها الإقليمية، وتعهدت بمراعاتها الإجراءات عند مرور سفنها بالمياه الإقليمية المصرية .

وهل من يلغون معاهدة ١٩٣٦ متحدين الإنجليز ولهم عشرات الألوف من الجنود فى قاعدة القناة يمكن أن يقال عنهم إنهم كانوا يضربون من الإنجليز بالصرم؟

السيد الرئيس

إن هذه الألفاظ جديدة على قاموس السياسة المصرية، وأرجو أن تصدقنى إذا قلت لك إنها تترك فى مشاعر الشعب المصرى أسوأ الأثر . وليس من شك كذلك فى أن الشعب يؤلمه أشد الألم ذلك الهجوم المتوالى الشرس على زعيمهم الوطنى الراحل مصطفى النحاس، وأن زعامة مصطفى النحاس لا ينال منها ذلك الهجوم بل إن ذلك يزيدها تمكينًا فى النفوس ورسوخًا فى القلوب . لقد ظل مصطفى النحاس هدفًا للهجوم المتصل منذ يوليو ١٩٥٢ إلى أن توفاه الله فى ٢٢ أغسطس ١٩٦٥، ورد الشعب مرة على هذا الهجوم

أبلغ وأقوى رد فى تشييع جنازته . ولم تضع وفاته حدا لهذا الهجوم بل ظل واستمر واشتدت ضراوته بعد وفاته وإلى اليوم ، وقد رد الشعب مرة أخرى على هذا الهجوم الجديد بذلك الإقبال الضخم الهائل على حزب الوفد الجديد عند قيامه فى فبراير ١٩٧٨ ، وقد كان هذا الإقبال خاصة من الشباب حديث مصر كلها كما أنه قلب كل الحسابات رأساً على عقب .

إن الزعامات الوطنية يا سيادة الرئيس تفرضها الأحداث ، وتضفيها الشعوب على صاحبها ويسجلها التاريخ ، ولا تمنح أو تسلب بمقالات أو خطب أو بقول فرد مهما سما مركز هذا الفرد ولو كان رئيسا للدولة ، وإن إنكارهم لزعامة مصطفى النحاس لا ينتقص من قدرها ولا يمحوها من صفحات التاريخ ولا من قلوب الشعب .

السيد الرئيس..

أرجو أن تسمحوا لى بإبداء دهشتى مما ورد فى خطابكم فى ١٦/ ٥/ ١٩٨١ ونصه :

«وكان جنبى السفير البريطانى وأنا فى العشاء يوم ما كنت باكرم الأمير فيليب فى السفارة وقلت له أنتم معذورون لأنه إذا كان الباشا صاحب المقام الرفيع ورئيس حزب وصاحب دولة وصاحب معالى كل دول بييجوا زى الذباب تحت رجليهم.   طيب ما هو لازم يعاملوهم كده . . » .

كيف ساغ لكم أن تهاجموا زعماء مصر وحكامها السابقين فى السفارة البريطانية وهى معتبرة أرضاً إنجليزية بحكم القانون الدولى وفى حديث مع السفير البريطانى؟! وما يزيد الأمر دهشة أنه لم يكن هناك داع أو مناسبة تقتضى هذا الطعن الغريب ، لقد حملتم منذ أيام حملة شعواء على رئيس حزب العمل بدعوى أنه حضر اجتماعًا فى دمشق هوجمت فيه مصر وحكام مصر ـ وهو ما نفاه ـ واعتبرتم سكوته على ذلك عملا غير وطنى

السيد الرئيس..

إنك تدعو المواطنين لنبذ ألفاظ العيب والتمسك بأخلاق القرية ، فهل من أخلاق القرية توثيق الخصم بأشد القيود وحرمانه من كافة وسائل الدفاع عن نفسه ، فى الوقت الذى يهاجم فيه بكافة أساليب الهجوم؟ . . إننا نتطلع إلى أن يكون هذا المبدأ ـ مبدأ التمسك بأخلاق القرية ـ مبدأ منفذًا فعلاً لا مجرد شعار .

إنك يا سيادة الرئيس تقول إنك كبير العائلة المصرية وإنك حفيظ على حق كل مواطن وكرامته . . أليس حق الدفاع والرد من أول هذه الحقوق؟

من هذا المنطلق أطلب أن تتسع صفحات الصحف القومية ـ وسلطاتكم عليها غير منكورة ـ لنشر هذا الخطاب، كما أرجو أن تتاح لنا فرصة أمام التليفزيون والإذاعة للدفاع عن أنفسنا والرد على ما يوجه إلينا، وهذا هو الأسلوب الديمقراطى الصحيح المتبع فى جميع بلاد العالم الديمقراطى ونشاهده كل يوم. . وإلا كانت ديمقراطيتنا من نوع خاص ننفرد به دون سائر الديمقراطيات. لقد فاخرتم سيادتكم فى إحدى خطبكم بأن الديمقراطية عندنا فاقت مثيلتها فى إنجلترا. . فهل فى إنجلترا يحرم الرأى المعارض من فرص الإعلام المتاحة للحكام؟

أسأل الله لكم التوفيق والسداد

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام

فؤاد سراج الدين سكرتير عام الوفد المصرى

ورئيس حزب الوفد الجديد

. . بعد أن قرأها الرئيس السادات، لم يكتف بمنع نشرها أو الإشارة إليها كما أشرت، بل كتب بخط يده على ذيل الرسالة: «يعاقب باعتقاله عند صدور الأمر». وبالفعل لم يمض أربعة شهور . إلا وتم ذلك، فحين اعتقل السادات قادة مصر فى سبتمبر من نفس العام ووضعهم فى السجن. . أضاف اسم فؤاد سراج الدين بخط يده على قائمة الاعتقالات.

وبعد حادث المنصة خرج الرجل من السجن لمقابلة الرئيس حسنى مبارك، وأمام القصر الجمهورى وتحت أضواء التليفزيون وكاميرات التصوير رفض سراج الدين الإدلاء بأى تصريح، وقال: «إن قانون العزل السياسى الذى أصدره السادات يحرم علىّ الإدلاء بأى حديث، وحين يلغى هذا القانون سأتحدث إليكم».

وفور الإفراج عنه، رفع الحزب دعوى قضائية أمام محكمة القضاء الإدارى للمطالبة بإلغاء قرارى المدعى الاشتراكى بعزل فؤاد سراج الدين رئيس الحزب وإبراهيم فرج سكرتير عام الحزب عزلا سياسيًا، وبطلان قرارى المدعى الاشتراكى والمطالبة بعودة الحزب لممارسة نشاطه، كما تقدم الحزب فى نفس الوقت بمرشحين له فى انتخابات المحليات سنة ١٩٨٣ تقدم وهو يعلم يقينا موقف لجنة شئون الأحزاب من قرار العودة. . التى لا ترغب فى عودة حزب الوفد، بدون وصاية من الحكومة.

وصدق حدس الوفديين. فبمجرد إعلان الوفد عن خوض الانتخابات، حتى رفضت الحكومة طلبات مرشحيه فى المحليات، بحجة أن الحزب قد زالت عنه صفته السياسية،

بقرار الحل الصادر من الجمعية العمومية . وكانت الدعوى التى أقامها الوفد أمام محكمة القضاء الإدارى تستهدف الحصول على شهادة ميلاده من القضاء، بدلا من الحكومة التى فرضت وصايتها على كافة الأحزاب، وأصبحت صاحبة اليد الطولى فى إنشاء التكتلات السياسية .

ولقد أكد أعضاء الوفد حق الحزب فى تجميد نشاطه، لأن الأمر برمته يتعلق بمسائل داخلية للحزب، حرصا منه على سلامة أعضائه الذين امتدت لبعضهم أيدى البطش الأمنى والسياسى . . طالما أن هذا الحق لم يلحق ضرراً بآخرين، وأشار الوفديون إلى أن الهيئة العليا للحرب، استخدمت سلطاتها فى الاعتراض على قرار الجمعية العمومية الخاص بالحل، وفصلت عليه التجميد للنشاط الحزبى، مع استمرار العمل السياسى باعتبار أن فكر حزب الوفد ـ رمز النضال الوطنى وقائد مسيرة التحرير ضد الظلم والطغيان ـ لا تتوقف عند حدود تنظيمية أو شكلية .

وهكذا استطاع الوفد أن يبرهن أمام العالم أن حزبه التاريخى، قوى برجاله راسخ فى مبادئه قادر على قيادة أموره، يستطيع أن يتصدى للدفاع عن حقوقه، وحقوق الأمة التى ينتمى إليها ويحمل همومها فى حطابه السياسى

والحق يقتضينا أن نشير إلى أن الأستاذ الدكتور نعمان جمعة السكرتير العام المساعد للوفد حينذاك والرئيس الحالى للوفد كان قائد هذه المعركة القضائية والسياسية خلال فترة العزل السياسى للزعيم الراحل فؤاد سراج الدين، واستطاع بجدارة أن يحافظ على قوة الوفد، فألغى قرار لجنة الأحزاب التى كانت تسعى إلى زواله كحرب سياسى على الساحة، وتمكن فى معاركه السياسية من رفع العزل السياسى عن رئيس الوفد وسكرتيره العام، كى يعود الوفد بقوة أذهلت خصومه إلى الساحة السياسية، وأعادت الأمل فى نفوس محبيه .

هنا التقت إرادة الأمة بحزبها العريق بعد أن أصبح الحزب سيد نفسه بقوة القانون وحب الجماهير .

وبالفعل عاد الوفد، وأصدرت المحكمة قرارها برفع العزل السياسى عن بعض قادته، فدعا الدكتور نعمان جمعة السكرتير العام المساعد لحزب الوفد حينذاك ـ والرئيس الحالى للحزب ـ إلى مؤتمر صحفى جرى فى قاعة الاجتماعات بقصر سراج الدين فى جاردن سيتى لم تستمر وقائعه أكثر من عشر دقائق، ألقى خلالها الدكتور نعمان بيانه حول عزم

حزب الوفد على معاودة نشاطه فى حضور أحد عشر عضوا من أعضاء الهيئة التأسيسية للحزب لم يكن بينهم سراج الدين الذى كان لا يزال فى الإسكندرية يوالى جولته لدعم فروع الحزب .

وفى البيان الذى ألقاه الدكتور نعمان جمعة فوض الحاضرون من أعضاء اللجنة التأسيسية فؤاد سراج الدين فى إعلان إلغاء «تجميد» نشاط الحزب نظرا لأن الأسباب التى من أجلها جمد نشاط الحزب فى يونيو ١٩٧٨ قد زالت فى معظمها ، ولأن ما تبقى من هذه الأسباب فى سبيله إلى الزوال .

وجاء فى بيان الدكتور نعمان جمعة الذى حرص على أن يستخدم عبارة «تجميد الحزب لنشاطه» بدلا من «حل الحزب لنفسه» أن أعضاء اللجنة التأسيسية يعتقدون أن الأمور قد تبدلت تبدلا كليا منذ أن تولى الرئيس مبارك مسئولياته فى رئاسة الدولة فى أكتوبر ١٩٨١ ، وأن حزب الوفد قرر إنهاء تجميد نشاطه السياسى وفقًا لبرنامجه ونظامه الداخلى فى حدود الشرعية وأحكام الدستور

العود أحمد:

وبهذا القرار عاد الوفد إلى الساحة وأصبح فؤاد سراج الدين رئيسا لحزب الوفد ومنفذا لسياسته ، وعلى هذا عاد إلى الأضواء مايسترو التنظيمات الشعبية . . ودينامو المناورات الحزبية . . عاد إلى الساحة السياسية خبرة أكثر من نصف قرن من الصراعات السياسية تخللتها معارك نصر ومعارك هزيمة ، تنقل فيها ما بين الصعود والهبوط . . بين الحكم والمعارضة . بين مقاعد السلطة الوثيرة وزنزانات السجون الموحشة ، بين قمة الثراء الموروث وقمة الكبرياء الذى جاوز كبرياء النخيل بعد زوال الثراء واغتصابه .

عاد الوفد وعاد سراج الدين إلى المسرح السياسى ، من أوسع أبوابه ، متوكئا على سلطة القضاء . . مفترشا سجادة المعارضة . رافعًا لواء الليبرالية والحقوق الديمقراطية . . متربعًا على عرش الوفد . . ضمير الأمة وتراثها النضالى . . خلفًا لسلفه العظيم الزعيم الجليل . . «مصطفى النحاس» .

الخاتمـــة

وبهذا القرار وفى نفس عام ١٩٨٤ صدرت صحيفة «الوفد» أسبوعية، وكان رئيس تحريرها الأستاذ مصطفى شردى، وما لبثت فى عام ١٩٨٧ أن صدرت يومية، وكانت لها صولاتها وجولاتها ومعاركها التى تحدت فيها قوى الشر والعدوان على حقوق الشعب.

رحم الله الجميع: سعد زغلول، ومصطفى النحاس، وفؤاد سراج الدين.. رحمة واسعة وجزاهم بقدر ما قدموا لمصر من نضال وكفاح..، وأعان الله الدكتور نعمان جمعة ورفاقه على استكمال المسيرة ليظل الوفد على الدوام هو ضمير الأمة وتراثها النضالى.



سعد زغلول فى عين العقاد

إبراهيم عبدالمعطى

الكتاب الذى ألفه العقاد عن سعد زغلول عنوانه «سعد زغلول: سيرة وتحية»، وهو كتاب ضخم يقع فى ٦٢٩ صفحة يستعرض فيه حياة سعد زغلول ممهداً لذلك بحديث عن الطبيعة المصرية، ولا ينسى العقاد أن يتحدث عن سعد فى بيته، وعن أخلاقه وثقافته. ويختتم العقاد كتابه الرائع بقصيدة له عنوانها «فاز سعد»، وهى قصيدة تتكون من خمسين بيتاً. وفى الكتاب لا يتوقف العقاد عند سرد المواقف، وإنما يغوص فى أعماق المواقف نفسها، ويبين أسباب الكثير من الأحداث، ويناقش الآراء التى قيلت فيها، ونراه يبحث فى الجانب النفسى لسعد، إذ يحاول أن يقدم التفسير لكثير من مواقف سعد، والدوافع التى جعلته يقدم على ما أتى من أفعال، بل إنه يذكر لماذا لم يفعل ما يخالفها. ويحرص العقاد على الرجوع إلى الكثير من المراجع كلما استلزم الأمر، فهو لا يكتفى بالاعتماد على الذاكرة، لذلك نجده فى نهاية الكتاب يقول: «نشرنا الوثائق والأسانيد فى هذا الكتاب كما أذاعتها المصادر الرسمية فى حينها، فليس لنا فيها من عمل غير النقل والاستشهاد» (سعد زغلول: سيرة وتحية - عباس محمود العقاد - مطبعة حجازى - القاهرة ١٣٥٥هـ - ١٩٣٦م - ص٦٢٩). ولأن الكتاب حول سعد فقد أهداه العقاد إلى ذكرى سعد

وقد حاول العقاد فى كتابه هذا كما ذكر فى التمهيد أن يسير سيرة الصديق والمؤرخ، لكى يجمع الكتاب بين المتعة وذكر الحقيقة. ويمكن أن نقول إن العقاد شاهد صدق على سعد، لأنه أيد سعداً فى بعض المواقف وعارضه فى مواقف أخرى، كما يتضح فى مواضع من الكتاب. وسبب الحرص على التمسك برؤية الصديق والمؤرخ ما ذكره العقاد بقوله: «الصديق والمؤرخ فى الكتابة عن رجل كسعد زغلول يستويان أو يتقاربان، لأن الصديق لن يقول فيه ما ينكره المؤرخ، والمؤرخ لن يقول فيه ما ينكره الصديق. ومن

النقص فى جلاء الحقيقة أن يكتب المؤرخ ترجمه لعظيم ثم لا يكون على مودة لذلك العظيم، لأن الترجمة فهم حياة، وفهم الحياة لا يتسق لك بغير عطف ومساجلة شعور. ولأن يكون الكاتب مؤرخاً وصديقاً خير للتاريخ نفسه من أن يكون مؤرخاً وكفى، ولاسيما حين تستوى الحقبقة والمجاملة فى ميزان الأعمال والصفات»(ص٣).

ومنهج العقاد فى كتابه الالتزام بالصدق ومحاولة قول كل كلمة يمكن أن تقال فى حق سعد. يقول العقاد: «وأنا فى هذه السيرة ـ أو هذه السيرة والتحية ـ قد أنطقت المؤرخ ولم أحاول قط أن أسكت الصديق، لأن الصديق هنا جدير بأن يتكلم، فما أثبت حرفاً فى هذه السطور إلا الذى أعلم أنه صحيح لا شبهة عليه، وما تميل بى الصداقة إلى الإعجاب، بل الإعجاب هو الدى مال بى إلى الصداقة فى الحياة وبعد الممات. وحسبك من إنصاف أنك لا تقول إلا ما يقره العدو فى الجملة، وإن ناقشه فى التفصيل، ولعله لا يناقشه فى التفصيل بدليل قاطع أو برأى جميل»(ص٣).

وكما أسلفنا، فإن العقاد كان حريصاً على استجلاء «نفس» سعد والبحث عن دوافعه فى اتخاذ مواقف معينة، هذا إلى جانب ذكر الحقيقة، وهو ما يعبر عنه العقاد بقوله: «وكل ما فى هذا الكتاب من وصف أو ترجمة أو تاريخ فالمقصود به بادئ الأمر هو جلاء الحقيقة عن حياة سعد زغلول أو «نفس» سعد رغلول، فأكبر الحوادث ما لم تكن لها يد فى جلاء الحقيقة عن تلك النفس لا محل لها فى هذا الكتاب، وأصغر الحوادث التى تزيدنا علماً بها ونفاذاً إلى سريرتها لها المحل الأول فيه، وما ذكرناه فيه عن مصر أو عن الجيل أو عن هذا الرجل أو تلك الطائفة فإنما نذكره بمقدار ما نتأدى منه إلى تلك الغاية، ولشرح الحوادث بعد ذلك معرض غير هذا المعرض وسياق غير هذا السياق»(ص٣)

وقبل أن يكتب العقاد عن سعد زغلول يضع مقدمة عن «الطبيعة المصرية» يستعرض فيها طبيعة المصريين ممهداً بهذا للحديث عن سعد، وكأنه يريد أن يقول إن سعداً لا يخرج عن طبيعة هذه الشخصية. فهو يرى أن الطبيعة المصرية تمتاز بالوضوح والسهولة، والصفتان لا تظهران فى أمة أخرى أكثر من الأمة المصرية. وردَّ فى هذه المقدمة على كل الأوهام التى ألصقها الآخرون بالمصريين، ويرجعها العقاد إلى الأمم الناقمة أو الأمم الحاسدة، ويبين من ناحية أخرى حقيقة الطبيعة المصرية. وقد لخص العقاد ما يمكن أن يقال فى الأمة المصرية بقوله: «ولعلنا لا نلخص الأمة المصرية فى كلمة هى أوجز وأصدق وأجمع من وصفها بصفتها الجغرافية التاريخية المتفق عليها، وهى أنها أمة طويلة التاريخ قديمة عهد بالمدنية فى أرض زراعية»(ص١٨، ١٩). ومن خصائص هذه الأمة المصرية

أنها ذات حضارة مستقرة ومعيشة منتظمة، ولا تلجأ للحرب إلا للضرورة، ولا تطيع حكامها طاعة عمياء. والمصرى محب لأسرته وحريص على استقرار نظام بيته ومحافظ على صلة الرحم وعلى العلاقات الاجتماعية. أما من ناحية الفكر فإن «الذهن المصرى العريق ذهن عملى واقعى سهل المنطق واضح فى نظرته إلى الدنيا وحكمه على الأشياء والناس، شأنه فى ذلك شأن أبناء الأمم الزراعية عامة»(ص٢٧). والمصرى يقدس العمل ويكره الكسل، ويحب المزاح وقول النكتة. «أما الغفلة فالمصرى يزدريها ويزدرى من يقع فيها، لأن الحوادث والمظالم قد أحوجته إلى الحيلة وحسن التخلص، واضطرته إلى التصرف بين الناس على حذر وكياسة توافق مصلحته وتليق بأدبه»(ص٣١).

سعد: الفلاح المصرى:

كان المدخل إلى شخصية سعد الحديث عن الطبيعة المصرية، ومقصد العقاد من هذا أن يقول لنا إن سعداً ابن هذه الأمة، ولا يخرج عن صفاتها. «وهكذا يرسم الرجل صورة للبيئة المصرية والشخصية المصرية كخلفية لازمة للدخول فى قصة رجل كسعد زغلول.. والحقيقة أنه يرسم الصورة بعمقها الكلى، فلا يقدم سعد زغلول خارج إطار أمته، ولا يقدم حياته السياسية وحدها فحسب، إنما يصنع مزيجاً من هذا كله» (ماذا يبقى من العقاد- ص١٤٥، ١٤٦). وفى الحقيقة يرى العقاد أن صفات سعد هى الصفات التى ذكرها فى مقدمته عن المصرى، وهذا ما يؤكده حينما يذكر أن «مزايا سعد جميعها كانت مزايا «المصرى القوى» بلا استثناء خصلة من الخصال ولا خلة من الخلال ولا عمل من الأعمال، فهو فى خلائقه العملية وفكاهته الحاضرة واعتداده بالأسرة وكراهته للغفلة وإيمانه بالغيب، مصرى فلاح من طينة المصريين الفلاحين: طبيعته هى طبيعة الفلاح فى صورة واسعة وإطار كبير، وطبيعة الفلاح هى طبيعة سعد فى صورة ضيقة وإطار صغير أو منحرف بعض الانحراف، ولكنهما على نموذج واحد فى الوضع والصناعة»(ص٣٧). وهكذا يرى العقاد أن سعد زغلول فلاح مصرى أصيل بكل ما تمثله هذه الصفة من شروط.

النشأة:

ربما يليق بنا أن ننقل كلمة للعقاد عبر فيها عن أن سعد زغلول جاء إلى الدنيا فى الوقت المناسب ليؤدى رسالته فى الوقت المطلوب. فهو يقول: «سعد زغلول من عظماء العالم

الذين تتجلى توفيقات التاريخ فى بيئتهم ونشأتهم تجليها فى حوادث زمانهم. فهو ابن زمانه فى طفولته وصباه وفتوته وكهولته وهرمه، لم يولد قبل حينه ولم يولد بعده كما يحدث أحياناً فى نشوء بعض العظماء، ولم تكن رسالته متقدمة ولا متأخرة عن الرسالة المطلوبة منه، بل جاء كل عمل من أعماله بتقدير وتدبير، يخيل إلى من يراجعه أنه منقول من برنامج مرسوم»(ص٤٩).

ويلقى العقاد نظرة على النشأة الريفية لسعد ليؤكد أنه فلاح مصرى. فقد ولد فى قرية إبيانة، وذكر العقاد أن التاريخ المرجح لولادته هو ذو الحجة سنة ١٢٧٤ هجرية، الموافق ليوليو سنة ١٨٥٧ ميلادية. وقد نشأ فى أسرة من الفلاحين، ولم يكن من الفقراء، لكنه أحس شقاءهم. ووالد سعد هو إبراهيم زغلول عميد البلدة ومن أكبر أثريائها، وأمه السيدة مريم بنت الشيخ عبده بركات من الأسر العريقة. ويرى العقاد أن قرية إبيانة لها فضل فى عظمة سعد، حيث يقول: «والبلدة التى ولد فيها - ونعنى بها إبيانة - بلدة أكبر من القرية الضئيلة وأصغر من المدينة الكبيرة، وأمثال هذه البلدان من أصلح البيئات لنمو العظمة الفطرية، لأنها تعلو على خمول القرية الضئيلة التى تركد فيها الحياة وتضعف فيها الحوافز والمنشطات، ولأنها تنجو من ضجة المدينة العامرة التى تشغل الأذهان بالجلبة والمظاهر الفخمة، فتأخذها الظواهر الخلابة ويضيق فيها مجال الذهن الباطنى، فلا يستوفى حظه من النمو والتثقيف والمراجعة المفيدة»(ص٥٣).

وقد توفى والد سعد، وهو فى السادسة من عمره، ووجهه أخوه إلى المكتب لحفظ القرآن الكريم، حتى أتمه فى الحادية عشرة من عمره، وانتقل بين المساجد لدراسة النحو والصرف وأصول التجويد، ثم تم إرساله إلى الجامع الأزهر الشريف. وفى هذا الوقت قدم إلى القاهرة السيد جمال الدين الأفغانى، وكان سعد يذهب إلى داره بخان أبى طاقية للتعلم على يديه مع آخرين، ويروى أنه قال بعد أن رأى السيد جمال الدين لأول مرة: «هذا بغيتى!»، وأن السيد جمال الدين استكتب تلاميذه موضوعاً عن الحرية، فأجاد سعد فى كتابته إجادة فاق بها أقرانه، وأعجب بها أستاذه، فقال السيد: «مما يدل على أن الحرية ناشئة فى مصر أن يجيد فى الكتابة عنها هذا الناشئ» (ص٦٢، ٦٣).

وعندما تولى الشيخ محمد عبده تحرير صحيفة «الوقائع المصرية» استعان بسعد وعينه محرراً للقسم الأدبى عام ١٨٨٠، وقد كان محمد عبده أستاذاً لسعد تتلمذ على يديه فى الجامع الأزهر الشريف، وكان يمثل بالنسبة له قدوة فى الخلق.

سعد المحامى:

بعد عمل سعد فى جريدة «الوقائع المصرية» انتقل للعمل فى وظائف أخرى، فقد عمل معاوناً بوزارة الداخلية، ثم ناظراً لقلم قضايا الجيزة. ثم قامت الثورة العرابية فاشترك فيها، واعتقل، وفقد وظيفته، ورفض سعد الاعتذار كما فعل آخرون، وحاول أن يعود إلى وظيفته أو يعمل فى وظيفة حكومية غيرها، لكنهم ساوموه ففصل العمل بالمحاماة. ولم يكن للمحامى فى ذلك الوقت قيمة، بل كانت مهنة المحاماة ممتهنة، يقول عنها العقاد: «لم تكن بالصناعة الشريفة التى نعرفها اليوم، وإنما كانت صناعة وضيعة مبتذلة يشتغل بها من لا يحسب «المرافعة» إلا مجالاً للبذاء وطول اللسان، ومن لا يحسب النجاح فى القضايا إلا ضرباً من الاحتيال و«الشطارة» يغش به القاضى ويغش به الخصم ويغش به الموكل، ويعتمد فيه على الكذب والمراوغة والاختلاس. ولم تكن للمحامى منزلة فى نظر القضاء ولا فى نظر العلية ولا السواد، بل كانت كلمة من القاضى تكفى لفصله، وكان كل رجل «مستور» الحالة يأنف من معاملته فضلاً عن مزاملته ومصاهرته. وكان اسم المحامى مساوياً لاسم المزور كما قال سعد»(ص٧١)

إذن المهمة صعبة على سعد، فلم تكن صفات المحامين فى ذلك الوقت تليق به، ويكفى أنها مهنة تدعو إلى الابتعاد عن صاحبها، ورغم ذلك استطاع سعد بأخلاقه وشخصيته القوية أن يفرض نفسه على المجتمع بصفة بارزة لديه هى «الكرامة الشخصية». وبدلاً من أن يبتعد الناس عنه تقربوا إليه، وصار صديقاً للأمراء والأميرات. وكما قال العقاد: «لم تهبط صناعة المحاماة بسعد زغلول كما كان يخشى، بل كان سعد زغلول هو الذى ارتفع بصناعة المحاماة، وهى معجزة خارقة لما اعتاده الناس، ولكنه لم يتكلف لها إلا ما تعود من عادة الجد والأمانة والعزة، أو من طبيعة الجد والأمانة والعزة التى طبع عليها»(ص٧٣، ٧٤). لقد فرض سعد زغلول أخلاقه على هذه المهنة فلم يدافع عن الباطل، ولم يرفض أن يدافع عن حق أبداً، ويدرس القضايا التى يتولاها دراسة جيدة، ولا يترك فرصة لأحد أن يستدرك عليه شيئاً فى عمله. وكان ينتهز أى فرصة للصلح، ويرد لموكله مقدم أتعابه، وبسبب هذه الأخلاق اشتهر سعد فى القطر كله، وكان معنى توليه قضية معينة أن يكسبها، لذلك حرص المتقاضون على أن يكون سعد معهم لا عليهم وهكذا ارتقى سعد بمهنة المحاماة بعد أن كانت محتقرة، وكما أعطى لها أعطت له والجانب الواضح فى إفادتها له هو ارتباطها بصفة الزعامة، كما ذكر العقاد: «لا نعرف لزعامة سعد طريقاً أقرب إليها وأشبه بها من المحاماة، لأنها مجال كل مزية كبيرة فى طبعه

وفكره ولسانه: هي هيأت له وسائل النمو على منبته وفوق جذوره، وهي التي أتاحت له فرصة طويلة لتفتيق ذهنه وتجويد ملكاته، وهي شحذت فيه بديهة المنطق وقريحة البيان، وصانت قدرة الخطابة فيه عن التعطل والركود، ولم تحرمه تلك الفضيلة الأصيلة التي ورثها عن آل أبيه وآل أمه، وهي فضيلة النجدة والدفاع عن المظلوم»(ص٧٧).

ولأن سعد زغلول أخذ نفسه بالجد جاءته وظيفة «نائب قاض» بمحكمة الاستئناف عام ١٨٩٢، وكانت هذه أول مرة يتولى فيه محام القضاء. وأثناء عمله قاضياً اجتهد ودرس ليحصل على إجازة الحقوق. وكان ذلك نتيجة أنه أبدى رأياً في إحدى القضايا الفقهية أمام رئيس جلسة إنجليزي، فتطاول عليه الرجل وأخبره أن هذا الرأي جدير بمن درسوا العلوم التشريعية وحصلوا على الإجازات. وقد علق العقاد على هذا مبيناً همة سعد ونفسه الأبية، حيث قال: «ومن ثم تتجلى لنا البواعث الكبرى في نفس سعد إلى العمل في كل ميدان، لا في القضاء وحده، ولا في المحاماة وحدها، وهي العزة والكرامة وفرض هذه الكرامة على المكابرين والمتعنتين كلما وجب أن تفرض، وفي هذا السبيل يهون المال، ويهون العناء، ويهون كل شيء» (ص٨٢).

سعد وزير المعارف:

أراد اللورد كرومر عام ١٩٠٦ أن يجمل وجه الاحتلال البريطاني وينفي عنه تهمة إهمال التعليم عمداً وحرمان الشباب المصري من التربية الصالحة والتثقيف النافع، وكان من نتيجة هذا تعيين سعد زغلول وزيراً للمعارف. يقدم العقاد الأسباب التي أهلته لاستحقاق هذا المنصب، حيث يقول. «وقد كان منصبه يرشحه للوزارة بغير محاباة بعد أن أصبح في طليعة المستشارين بمحكمة الاستئناف، تضاف إلى ذلك مزاياه الشخصية، وتقدمه بين شيعة الشيخ محمد عبده إمام المصلحين، وتاريخه الماضي في الحركة الوطنية، وانتقاده سياسة التعليم قبل عرض الورارة عليه، والرغبة في ترشيح وزير من عنصر الفلاحين يكون انتقاؤه ترضية متفقاً عليها للنهضة الوطنية، فكل أولئك يخصصه ويكاد يسميه تسمية ولا يجعل له مزاحماً واحداً بين زملائه، عند البحث عن الوزير الذي يفتتح بوزارته عهد السياسة الجديدة» (ص١٠٠, ١٠١).

لم يجد سعد الطريق سهلاً في وزارة المعارف، فلم يكن النفوذ قبله للوزير، وإنما كان للمستشار الإنجليزي وأعوانه من الإنجليز والفرنسيين، وعدد من المصريين الذين يمنحونه الولاء، إضافة إلى أن بعض المصريين في الوزارة كانوا يرون أنفسهم أحق بمنصب الوزير

من قاض لم يعمل فى سلك التعليم من قبل. وحاول الموظفون الإنجليز أن يضعوا العراقيل أمام سعد، وبذلوا فى هذا كل ما فى وسعهم، وأكثر من هذا أن زملاء سعد من الوزراء كانوا خاملين، وكان يضيرهم أن يكون هناك زميل لهم نشيط ومتمرد يكشف ضعفهم. ولم يستغرق سعد وقتاً طويلاً لكى يكون كل شىء بين يديه، فهذا الأمر لم يستغرق إلا أسبوعين فقط، وأصبح من المحتم أن كل ورقة فى الوزارة «تعرض على الوزير، وكل أمر من أمورها يظل معلقاً حتى يؤخذ فيه رأى الوزير، وكل موظف يعلم أن عهداً انتهى وعهداً بدأ، وأن الوزير هو رئيس الديوان، وأن المستشار مستشار يقول ما يعن له والرأى الأعلى فى قوله لرئيسه»(ص١٠٩). فقد كان الوزير سعد يصدر الأمر للموظف، ولم يكن هناك مفر من شيئين، إما الطاعة وإما العقاب، وذلك من خلال أحكام القانون وما تتيحه للوزير «وكثيراً ما اعتمد فى العقوبة ما يهون ضرره ويشتد ألمه وتشيع العبرة به فى وقته، كالنقل أو تغيير العمل تغييراً يفيد معنى التأخير والغض من المكانة، ولا يمتد أذاه إلى الرزق والمعيشة»(ص١٠٩). وقد استطاع سعد أن يواصل مسيرته فى الوزارة بحسن التصرف وقوة الحجة والهيبة والدراية والشجاعة والقدرة.

وقد ترك سعد فى الوزارة الكثير من الإنجازات، فقد أعان الجامعة المصرية، واستأنف إرسال البعثات إلى أوروبا، وأشرف على اختيار الطلاب بنفسه مشترطاً فيهم النجابة والأخلاق والذكاء والكفاءة. وقد حارب سعد الأمية بالإكثار من إنشاء المكاتب «الكتاتيب» فى القرى الصغيرة، مع زيادة دعمها، وعمل على زيادة عدد المدارس التى يتخرج فيها معلمو المكاتب، وشجع على إنشائها، وأنشأ أقساماً ليلية لتعليم الكبار مم جاوزوا سن التعليم فى المكاتب والمدارس وقد أغضب سعد الإنجليز بتحويل التعليم من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية وعندما أنشأ سعد مدرسة القضاء الشرعى تعرض لغضب الخديو ومجموعة من شيوخ الأزهر، فقد كان هؤلاء الشيوخ يريدون أن تكون مناصب القضاء الشرعى والمحاماة الشرعية لهم وحدهم أما الخديو فقد كان يريد أن يظل الأزهر فى قبضته. أما سعد فقد وضع أمام عينيه أحد شيئين إما مدرسة القضاء، وإما الاستقالة، وتم بالفعل إنشاء مدرسة القضاء. وهيأ سعد للمصريين تولى الوظائف فى التفتيش والإدارة، وأتاح لعدد منهم أن يكونوا وكلاء للمدارس الثانوية، ليرقوا بعد ذلك نظاراً للمدارس، بعد أن كانت هذه الوظيفة للإنجليز دون غيرهم إلا فى حالات قليلة.

ولا شك أن ما فعله سعد فى الوزارة كان مرتبطاً بالزعامة، فقد حقق أشياء كان لها أثرها على جموع الموظفين، إذ حققت لهم استقلال الشخصية المصرية والإحساس

بالوطنية. وإليك ما ذكره العقاد فى هذا السبيل: «وإذا ذكرنا أن سعداً كان أول وزير مصرى تحدث إلى الصحف، وأول وزير مصرى خرج من ديوانه للطواف فى الأقاليم، وأول وزير أبطل التحية العسكرية التى كان يقابل بها الوزراء على أبواب الدواوين، وأول وزير مصرى قرر إقفال المدارس للاحتفال برأس السنة الهجرية، علمنا أنه أفاد التربية الوطنية حقا بالقدوة الشخصية كما أفادها بالخطط والأعمال، فإن لكل عمل خطير بداية صغيرة، وإن لبعض المراسم أثراً فى تبديل العادات الشعبية، والإيحاء إلى الضمائر لا يقل عن أثر الدساتير المكتوبة والحقوق المكسوبة. ولا شك أن اتصال سعد بالرأى العام كان أول اعتراف بسلطة الأمة وحق الرأى العام فى الرقابة على الحكومة، وأن خطوته الأولى التى خطاها فى إثبات وجود الوزير وإخلاء الوظائف الكبيرة لأبناء البلاد كانت بداية استقلال الموظف المصرى فى جميع الوزارات»(ص١٢٣).

سعد وزير الحقانية:

بعد مقتل بطرس غالى باشا رئيس الوزارة عام ١٩١٠، تم اختيار محمد سعيد باشا ليكون رئيساً للوزارة الجديدة، وتولى سعد فى الوزارة الجديدة وزارة الحقانية، وكانت إحدى وزارات الدرجة الأولى الثلاث، وهى: وزارة الداخلية ووزارة المالية ووزارة الحقانية. ولم يكن اختيار سعد لهذه الوزارة رضاء عنه، وإنما كما ذكر العقاد: «كان الغرض من إسناد الحقانية إلى سعد تقييده واتقاء صدماته، لأن الحقانية هى وزارة التشريع والقضاء، والتشريع كما لا يخفى من عمل مجلس الوزراء كله لا من عمل ورير الحقانية وحده، والقضاء عمل تتولاه المحاكم ولا دخل فيه للوزير إلا الرقابة من بعيد. فوجود سعد فى هذا المنصب هو أسلم الحلول فى تلك الحالة. أسلم من رئاسته للوزارة، وأسلم من خروجه، وأسلم من بقائه فى وزارة المعارف العمومية»(ص١٢٤). لكن سعد زغلول ليس الرجل الذى تقيده الأشياء، فهو رجل مرن، ويحسب الأمور جيداً، وله مقاصد ثلاثة هى: الكرامة والإصلاح وإنصاف المظلومين. وقد حرص سعد على كرامة القضاة فمنع إرسال الخطابات التى تحمل تنبيهاً للقضاة على أخطائهم حتى لا يتعرض القاضى للإهانة، وكانت تبحث أخطاء القضاة لجنة المراقبة من خلال اطلاعها على تقرير المفتش الذى يراجع الأحكام ويعقب عليها. ورأى سعد أن يستدعى القاضى إلى مكتبه ليستمع إلى دفاعه بعيداً عن الإهانة على مشهد من المرؤوسين، فإن أقنع القاضى سعداً أعطاه الحق، وإن لم يقنعه وجه إليه اللوم الشفاهى الذى يكون وقعه أبلغ من الخطابات التى كانت ترسل إلى القضاة ويطلع المرؤوسون على ما فيها من إهانة للقضاة. وبهذا حفظ

سعد للقضاة كرامتهم: «واهتم سعد بكرامة المحامين كما اهتم بكرامة القضاة، فأسس لهم نقابة تحميهم وتصون حقوقهم، وتجمعهم إلى هيئة واحدة يناط بها الدفاع عن سمعتهم وشرف صناعتهم، ويشترك أناس منها فى محاكمتهم ومحاسبتهم، بعد أن كان أمرهم موكولاً فى جميع ذلك إلى غيرهم، وكانوا لا يملكون لأنفسهم نصفة من قاض أو رئيس يعتدى عليهم، وفارق الوزارة وهذه النقابة على وشك التمام»(ص١٢٧). وحرص سعد على إنصاف القصّر والمحجور عليهم من طغيان القيمين والأوصياء

تأليف الوفد المصرى:

فى عام ١٩١٣ صدر القانون النظامى بإنشاء الجمعية التشريعية لكى تساهم فى تحسين الأسلوب التشريعى وتستفيد الحكومة من آرائها ومقترحاتها فيما يتعلق بإدارة الشئون الداخلية، ودخل سعد غمار انتخابات هذه الجمعية. وكان سعد فى الصف المعارض للحكومة، وفاز سعد بالأغلبية، حيث حصل على ٦٥ صوتاً، وذهبت أصوات ١٥ عصواً إلى خمسة من المرشحين. واستمرت الجمعية خمسة أشهر من يناير سنة ١٩١٤ إلى شهر يونيه من نفس السنة. وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى فكر الناس فى صرورة أن تطالب مصر بحقها فى الحرية والعدل والديمقراطية وإلغاء الحماية. وكان من الواجب أن تكون هناك هيئة تقوم برفع هذه المطالب نيابة عن الأمة. «لقد كانت الجمعية التشريعية قائمة يومئذ لم تلغ ولم تسقط صفة النيابة عن أعضائها، فاتجهت النية إلى احتيار الهيئة التى تتولى الكلام باسم الأمة من بين أعضاء الجمعية التشريعية، أو اختيار هيئة يزكيها هؤلاء الأعضاء ويخولونها صفة الوكالة العامة، وفى هذا فكر سعد وأصحابه إلى ما قبل الهدنة بأيام قليلة»(ص١٩٢). وقد كان الأمير عمر طوسون يفكر أيضاً فى تكوين طائفة من المصريين تطالب بحقوق مصر فى مؤتمر الصلح، والتقى سعد والأمير طوسون على نفس الفكرة. وسعى الأمير إلى سعد لكى يشترك الفريقان فى هيئة واحدة، لكن السلطان فؤادا لم يكن يريد لأعضاء البيت المالك أن يقعوا فى مآزق سياسية، فاستدعى الأمير طوسون الذى أطاع أمره، ورأى سعد وأصحابه أن ينتخبوا فى هذه الهيئة بعض أنصار الأمير. وقد جاء فى المادة الأولى من قانون الوفد: «تألف وفد باسم الوفد المصرى من حضرات سعد زغلول باشا وعلى شعراوى باشا وعبدالعزيز فهمى بك ومحمد على بك وعبداللطيف المكباتى بك ومحمد محمود باشا رأحمد لطفى السيد بك وإسماعيل صدقى باشا وسينوت حنا لك وحمد الباسل باشا وجورج خياط بك ومحمود أبوالنصر بك ومصطفى النحاس بك والدكتور حافظ عفيفى بك». وحاء فى المادة الثانية: «مهمة هذا

الوفد هى السعى بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلاً فى استقلال مصر استقلالاً تاما». وفى المادة الثالثة: «الوفد يستمد قوته من رغبة أهالى مصر التى يعبرون عنها رأساً أو بواسطة مندوبيهم بالهيئات النيابية». وفى المادة الخامسة: «لا يسوغ للوفد أن يتصرف فى المهمة التى انتدب لها، فليس للوفد ولا لأحد من أعضائه أن يخرج فى طلباته عن حدود الوكالة التى يستمد منها قوته، وهى استقلال مصر استقلالاً تاما وما يتبع ذلك من التفاصيل». وفى المادة الأخيرة: «يعين الوفد لجنة تسمى باللجنة المركزية لجمع التبرعات ومراسلة الوفد بما يهم من شئونه».

بعد إعلان الهدنة توجه سعد زغلول وعلى شعراوى باشا وعبدالعزيز فهمى بك إلى السير ريجنالد ونجت المعتمد البريطانى لعرض مطالب الأمة المصرية، وفوجئ بسماع كلمة «الاستقلال» منهم، وأخبرهم بأنه لا يعرف شيئاً عن أفكار حكومته، فطلبوا السفر إلى لندن لمعرفة أفكار الحكومة البريطانية وعرض أفكار الأمة المصرية، وبعثوا بهذا خطاباً إلى رئاسة الجيش الإنجليزى، فجاء الرد بإرجاء الإذن. وظل الوفد يطالب بالسفر لكنه لم يجب إلى طلبه، فعمل الوفد على «إشهار الاحتجاج فى مصر كلما سنحت فرصة القول والخطابة فى مجتمع من المجتمعات، ومخاطبة الدول الأجنبية من طريق وكلائها أو من طريق الرسائل البرقية والبريدية إلى رؤسائها وكبرائها، وهى على ذلك ليست بالوسائل الميسورة إلا على قدر محدود فى المناسبات المتباعدة، لاشتداد الرقابة على الصحف وعلى المراسلات والمجتمعات، والحجر على الصحافة أن تنشر خبراً عن الوفد وحركاته حتى الخبر بتأليفه أو الإشارة إلى اسمه وغرضه»(ص٢٠٥). ومنذ أوائل ديسمبر عام ١٩١٨ أرسل الوفد احتجاجات ونداءات إلى رئيس الوزارة البريطانية ووكلاء الدول فى القاهرة والرئيس الأمريكى ويلسون وكليمنصو رئيس مؤتمر السلام ورئيس مجلس النواب فى إنجلترا.

ذهب القاضى الإنجليزى مستر برسيفال لإلقاء محاضرة فى نادى «جماعة الاقتصاد والإحصاء والتشريع»، وكانت ضمن محاضرات الهدف منها تخليد الحماية على مصر وإبدال القوانين الإنجليزية بالقوانين المصرية. وفى نفس الوقت كانت القيادة العسكرية تمنع كل اجتماع وطنى يصلها خبره وذهب سعد إلى هذه المحاضرة، وبعد أن انتهى مستر برسيفال من كلمته أسرع سعد إلى المنبر، فقال كلمة بدأها بقوله: «إن أمتنا المصرية ليست من قبيل الأقوام الهمج الذين ليست لهم شرائع مقررة، وأيما بلد كبلدنا له حياة عريقة فى القوانين والشرائع فمن الخطر أن يعمد إلى تغيير كلى فى شرعه دون أن تدعو الضرورة لذلك أو تهدى إليه التجربة والاختبار»(ص٢١١). وقد وقعت كلمة سعد على الحاضرين

وقع المفاجأة «لأنهم حضروا ليستمعوا إلى خطبة فى تسجيل الحماية لا إلى خطبة فى إنكار الحماية وإعلان بطلانها»(ص٢١٢).

يقول العقاد: «ترى ماذا يصنعون بالرجل الذى قام بين أساطين الاحتلال لينكر نظام الحكم فى وجه ممثليه؟ ماذا يصنعون به والبلاد لاتزال فى قبضة القيادة العسكرية؟ والقيادة العسكرية تملؤها خيلاء النصر والثقة العمياء بتوطيد آثاره؟ أيعتقلونه؟ أيتركونه؟ أمست الدوائر العليا وهذا التساؤل حديثها. وتسايرت الروايات فى أنحاء القطر بأخبار الخطبة، فكان الناس يتناسخون ما يصل إليهم منها، ويضمونه إلى ما تلقفوه من الخطب والنداءات قبلها ويزدادون حرصاً على اقتنائه كلما ازداد الحرص على منعه. وقد كانوا يستهولون هذه الصيحات فى وجه الحماية على قدر ما كان يهولهم من طغيان القوة العسكرية وسهولة النفى والحجر والاعتقال والتعرض للمتاعب والأخطار لأيسر شبهة». (ص٢١٢). وهكذا وصلت الأمور إلى درجة شديدة من الحرج. وقد كان هناك حرج من نوع آخر عندما طلب حسين رشدى باشا رئيس الوزارة السفر إلى لندن فرفض طلبه فقدم استقالته هو والوزير عدلى باشا، وفى النهاية تمت الموافقة على سفرهما مع رفض سفر الوفد أو بعض رجاله، «فحار رشدى باشا فيما يصنع: إن سافر إلى لندن لتنظيم الحماية والوفد باق فى مصر يطلب الاستقلال ولا يقنع بما دونه فليس لمسعاه عند الحكومة البريطانية مصير غير الفشل المحتوم، وإن غير طلبه الأول وارتقى إلى طلب الاستقلال بعد تصريحاته الحديثة والقديمة بحمد الحماية والقنوع بتنظيمها فليس له أمل فى النجاح، فتشبث بسفر الوفد معه، واتخذ من رفض سفره ذريعة إلى التنحى والاعتزال»(ص٢١٤، ٢١٥).

النفى إلى مالطة:

بعد استقالة وزارة رشدى تأزمت الأوضاع، فإذا تألفت وزارة حديدة فمعنى هذا أنها ترفض سفر الوفد وتقبل عدم الحديث عن الاستقلال. ورأى سعد أنه لابد من إحباط الورارة المنظورة أو حدوث قارعة، فأبلغ معمدى الدول احتجاحه على الأوضاع السائدة وألقى بالمسئولية على الإنجليز، وكتب هو وزملاؤه عريضة إلى السلطات يطلبون فيها عدم تألبف الوزارة الجديدة، لأن الشعب لن يتنازل عن الاستقلال. وإزاء هذا الوضع لم يكن أمام القيادة العسكرية الإنجليزية إلا «اعتقال الطالبين (بعدم تأليف الورارة الجديدة) أو اعتقال ذوى النفوذ منهم وكفهم عن مواصلة العمل لإحباط قيام الوزارات، وهذه هى

«القارعة» التى كان يتمناها سعد لإبلاغ صوت مصر إلى أسماع العالم كله، مادام الإنجليز قد بيتوا أمرهم على خنق هذا الصوت وراء السدود والأغلاق»(ص٢١٧). وبالفعل أرسل السير ملن شيتهام إلى حكومته طالباً نفى سعد إلى جزيرة مالطة، وتم قبول طلبه. وأراد الإنجليز أن يعتقلوا سعداً أو يحاكموه بسبب شىء غير التمرد على الأحكام العسكرية وإحباط تأليف الوزارة، فطلبوا من السلطان أن يصرح بعصيان سعد وأصحابه وخروجهم على واجب الولاء لعرشه، فرفض أن يجيبهم إلى طلبهم، فلم يجدوا أمامهم إلا أن يبلغوا إنذاراً إلى سعد وأصحابه بعدم وضع مسألة الحماية البريطانية على مصر موضع المناقشة. «فى اللحظة التى فرغ فيها القائد العام من تهديده، طلب سعد نسخة من الإنذار للرد عليه، ولم تنقض إلا ساعات قلائل - وهى المدة الكافية لكتابة الرد وترجمته - حتى كان جوابه على الإنذار عند رئيس الوزارة البريطانية، يبلغه فيه أن الوفد يطلب الاستقلال التام ويرى الحماية غير مشروعة، ولا يتأخر عن أداء واجبه مهما كلفه ذلك، ويلقى التبعة فى بقاء البلاد بلا وزارة «على الذين وضعوا من هم أهل للوزارة فى مركز حرج أمام ضمائرهم وأمام مواطنيهم»(ص٢٢٠).

وتم اعتقال سعد ومعه إسماعيل صدقى باشا ومحمد محمود باشا وحمد الباسل باشا، وتم نفيهم إلى جزيرة مالطة، ولم يعرفوا بوجهتهم إلا بعد خروجهم من ميناء بورسعيد. وسرى خبر الاعتقال ببطء فانطلقت الثورة (ثورة ١٩١٩) فى مصر كلها. ولم يعلم سعد وأصحابه بالثورة إلا عندما زارهم اللورد مثوين حاكم الجزيرة، وقال لهم: «أشعلتم النار فى مصر وجئتم إلى هنا!». فشعروا بأن هناك شيئاً خطيراً فى مصر «وأدركوا أنها الثورة حين استطاع طاهيهم الألمانى أن يدس إليهم بعض القصاصات من صحيفة التايمز، عرفوا منها قبساً من مظاهرات الطلبة وثورة البدو فى الفيوم، ولكنهم لم يسمعوا بما يدلهم على مداها وتفصيلات وقائعها»(ص٢٤١، ٢٤٢). ورأت القيادة العسكرية أنها أخطأت باعتقال سعد وزملائه ونفيهم، لأن هذا أدى إلى اشتعال الثورة العارمة، وباءت كل محاولات إخماد الثورة والاضطرابات بالفشل ولم يكن أمام الإنجليز من حل إلا إطلاق سراح سعد وزملائه ومنحهم الحرية فى السفر إلى أى مكان.

المعركة فى أوروبا:

ذهب الوفد إلى باريس حيث مؤتمر الصلح، واستطاع الوفد أن يقابل عدداً من رجال المؤتمر وأعضاء وفوده وكبار موظفيه، والتقى بالساسة والكتاب والصحفيين الأوروبيين

والأمريكيين «يشرح لهم الحوادث التى كانت تهملها الصحف ويريهم صور المظاهرات التى اشترك فيها السيدات ورجال الجيش، وظهرت فيها الأعلام وعليها الصليب إلى جانب الهلال، ويذكر لهم ما استفاده الحلفاء من أموال مصر ورجالها مما كانوا يجهلونه ولا يعرفون خبراً عنه»(ص٢٧٤). واستطاع الوفد إقناع بعض مشاهير الكتاب فكتبوا عن قضية مصر. ومد الوفد نشاطه إلى الولايات المتحدة، من خلال الدعاية، فاهتم بالقضية المصرية ذوو النفوذ من الشيوخ الأمريكيين ورجال الصحافة، وكان للدعاية المصرية فى أمريكا أثرها فى إزعاج السفارة البريطانية هناك، إلا أن الدعاية المصرية كانت فى ازدياد. وفعل الوفد نفس الأمر وإن كان بصورة أقل فى باريس.

وجاءت لجنة ملنر إلى مصر وقوبلت بمقاطعة من جميع المصريين، ونشرت اللجنة بياناً ذكرت فيه أنها جاءت للتوفيق بين أمانى الأمة المصرية والمصالح الخاصة لبريطانيا فى مصر. وأرسل سعد زغلول بلاغاً نشر فى مصر عقب نشر بيان اللجنة جاء فيه: «يحاول الأقوياء بجميع الوسائل أن يأخذوا منكم رضاء بحمايتهم ليزدادوا قوة ويزيدوكم ضعفاً، فلا تنخدعوا إذا وعدوكم، ولا تخافوا إذا هددوكم، واثبتوا على التمسك بحقكم فى الاستقلال التام، فهو أمضى سلاح فى أيديكم وأقوى حجة لكم. . فإن لم تفعلوا ـ وليس فى قوة إيمانكم الوطنى ما يجعل احتمالاً لذلك ـ خذلتم نصراءكم وأهنتم شهداءكم وحقرتم ماضيكم وأنكرتم حاضركم ومددتم للرق أعناقكم وحنيتم للذل ظهوركم وأنزلتم بأمتكم ذلاً لا يرفع منه عز. وإن تفعلوا ـ كما هو أكبر فى عظيم إخلاصكم ومتين اتحادكم وقوة وطنيتكم ـ فقد استبقيتم لأنفسكم قوة الحق وأعددتم لنصرتكم قوة العدل. فلا تذلوا وإن قهرتم، ولا تخشوا وإن ظلمتم، ولابد من يوم يعلو فيه حقكم على باطل غيركم، وينتصر فيه عدل الله على ظلم خصومكم، وتتحقق بإذن الإله القدير آمالى وآمالكم فى الاستقلال التام»(ص٢٩٠، ٢٩١). وصدرت بعد ذلك البيانات من أهل الرأى وذوى الشأن، فكادت لجنة ملنر تفقد الأمل، وعاد ملنر من القاهرة ولم يجد حلاً أمامه إلا مفاوضة الوفد، وقد قبل سعد المفاوضة، وبرر العقاد هذا الموقف بقوله: «وهو لو رفض المفاوضة مكتفياً بنشر الدعوة بين الشعوب الأوروبية لم يعدم هنالك من يلقى عليه اللوم ويبرئ بريطانيا العظمى من التهمة، لأنها مهدت له سبيل التفاهم والمناقشة الحرة فأعرض هو عنها وأشفق على نفسه وعلى أمته من مناقشتها ومساجلتها، وفى وسعه أن يعود إلى نشر الدعوة متى احتاج إليها يوم ينجلى سوء النية من جانب السياسة البريطانية، وينجلى عذر المصريين فى رفض مفاوضتها بعد الاستجابة إليها»(ص٢٠٩). ودارت المناقشات بين الطرفين المصرى والبريطانى، وقدم كل طرف مذكراته، لكن مشروع لجنة ملنر لم

يخرج عن الحماية ولم يكن فيه تقارب مع المطالب المصرية، بعكس الوفد الذى كان يسعى إلى التوفيق بين حقوق الاستقلال ومصالح بريطانيا فى مصر، ولم يحدث التقارب بين الطرفين.

عودة سعد:

عاد سعد زغلول إلى مصر لكى يكون فى قلب الأحداث، وكانت عودته فى الرابع من ابريل عام ١٩٢١. ويصور العقاد الحفاوة الضخمة للمصريين بالزعيم، والتى امتدت من الإسكندرية حيث وصل إلى العاصمة المصرية، فالكل يهتف باسمه والأناشيد تترنم بذكره. وقبل وصوله بأسبوع بدأت الوفود تزحف إلى الإسكندرية استعداداً لاستقباله، وامتلأت الفنادق عن آخرها، وأجر الناس البيوت، وتسابق الناس إلى تأجير الشرفات المطلة على الطريق. وقد استغل الأهالى هذا الوضع فغالوا فى الإيجار. وعندما استقل سعد القطار من الإسكندرية إلى القاهرة كانت الجماهير تعمل على إيقاف القطار فى غير مواضع الوقوف حفاوة بسعد. وفى القاهرة اردحم الطريق ما بين باب الحديد إلى بيت الأمة، وهناك من تسلق الأشجار والأسوار، ومرت سيارة سعد ببطء بين الجماهير المحتشدة، وهو واقف يحييهم والدموع تتساقط من عينيه. وفى الفترة من وصول سعد إلى الإسكندرية والقاهرة لم تحدث فيهما ولا فى الطريق بينهما جريمة واحدة، فالناس كلها لم تنشغل إلا بزعيمها سعد. ويعلل العقاد سبب خروج الجماهير بهذه الصورة الحاشدة مبيناً تقديرها للزعيم، حيث يقول: «فلم يخرج الشعب لفرجة، ولا كان ذلك الرجل الماثل أمام عينيه موصوع تلك الفرجة، ولكنها قوة أحسها الشعب فانبعث بها إلى حيث تتلاقى أفواجه وتتزخر أمواجه، وذلك الرجل هو عنوان تلك القوة أو لسان تلك القوة أو مناط الأمل المرجو من تلك القوة. وإذا وجدت الشعوب نفوسها واهتدت إلى سريرتها فإنما تجدها وتهتدى إليها فى لحظة من لحظات الشوة الوطنية كتلك اللحظة التى استثارها فيها حب الزعيم والشوق إلى مرآه. فزعامة سعد حقيقة لا طلاء، وتأييد الشعب لتلك الزعامة حقيقة لا طلاء. وأين يكون الزيف والبهرج فى ذلك الشعور المتجاوب الذى التقت فيه قوة الشعب وقوة الزعيم؟ ومتى يكون اجتماع الجماهير معدناً قويماً لا بهرج فيه إن لم يكن ذاك الاجتماع الذى أنشأته الطبيعة من قرارتها وأخلته من كل اصطناع يعيبه؟ للشعوب لاشك ساعة إشراق تنكشف لها فيها أغوارها وما طرأ عليها من جديد أطوارها، كإشراق الصوفى فى يقظة الروح وإشراق الطفل فى يقظة الشباب، وذلك الاجتماع ولا شك كان من خير يقظات الإشراق فى الشعوب»(ص٣٥٥).

النفى إلى سيشل:

يرجع العقاد أسباب غيظ المندوبين البريطانيين من سعد إلى أسباب شخصية لا تتعلق بالسياسة العامة، فهم يشعرون دائماً بالاستعلاء على أبناء البلاد الشرقية، وهم ينظرون إلى الوزراء والكبراء على أنهم طلاب وظائف، ويشعر هؤلاء المندوبون أن الأنظار يجب أن تتجه إليهم وأنهم القبلة، ولم يكونوا يتوقعون أن يعاملهم أحد معاملة الند للندّ، وهذا ما كان يفعله معهم سعد زغلول، لذلك عدوا هذا شذوذاً منه، وشعروا بأنه عبء عليهم. ويشير العقاد إلى أن «أكثر ما كان ينقمه المندوبون البريطان على سعد إنما هو هذا «الشذوذ» عما ألفوه بين طبقة الورراء والكبراء. فاللورد كتشنر كان يمتعض من طريقة سعد فى مخاطبته ويستكثر منه أن يضع رجلاً على رجل وهو جالس فى حضرته، واللورد أللنبى كان لا يفهم كيف يرجع سعد من أوروبا دون أن يزوره فى دار الحماية، وقد أرسل إليه من ينبهه إلى هذه «الهفوة» من طرف خفى وهو يذكره بتخلفه عن زيارة القصر السلطانى بعد رجوعه.. فقال سعد لرسوله: «لك أن تبلغ اللورد إذا شئت أننى أعلم واجباتى نحو القصر، وأننى إن فاتنى شىء منها فلا أحب أن أتعلمه من دار الحماية»، فكانت هذه «الهفوة» بعد «هفوة» الإحجام عن الزيارة فوق ما تتسع له صدور الغفران»(ص٣٨٠).

وهذه هى بعض الأسباب التى أدت إلى تفكير اللورد أللنبى فى نفى سعد، ورأى اللورد اللنبى ضرورة اختلاق مناسبة تكون مبرراً لنفيه، فكتب إليه أمراً بألا يخطب فى الناس ولا يشهد اجتماعاً عموميا، ولا يستقبل الوفود أو يكتب فى الصحف أو يعمل بالسياسة، وأن ينتقل للإقامة فى الريف تحت رقابة المدير. وكان من الطبيعى أن يكون رد سعد سريعاً على هذا الأمر، وقد حمل الرد الذى تم بعد ساعات احتجاجاً على الأمر وإبلاغاً للورد أللنبى بأن سعداً يستمد سلطته من الأمة التى هو موكل من قبلها وأيقن سعد أن هذا الرد سيتبعه النفى بعد وقت قصير، ولم يبال بالعاقبة رغم شيخوخته وأمراضه التى يعانيها، ومنها: الربو والسكر وتصلب الشرايين. وبالفعل تم نفى سعد إلى جزيرة سيشل، ولأن هواءها غير مناسب فقد اعتلت صحته اعتلالاً شديداً. ولعدة أسباب قررت الحكومة البريطانية الإفراج عن سعد، وكان من هذه الأسباب اعتلال صحته، واقتناعها بفشل اللورد أللنبى فى تحقيق المقاصد من اعتقال سعد. فحوادث الاعتداء ومظاهرات الاحتجاج تزداد، كما أن وكيل سعد فى إنجلترا رفع قضية يطالب فيها بالحكم ببطلان أمر اعتقاله لأنه اعتقل بدون محاكمة أو توجيه تهمة. «وربما كان أهم الأسباب جميعاً ـ إلى جانب سبب الصحة ـ تلك الحركة التى أحسن توجيهها الدكتور حامد محمود بين فريق

كبير من نواب الأحرار والعمال بلغت عدتهم تسعة وتسعين. فقد كثر الكلام فى الدوائر البرلمانية عن فشل السياسة الإنجليزية ـ المصرية وعن وصمة العار التى تصم الدولة البريطانية باعتقالها ذلك الشيخ العظيم وتعريضه للموت فى منفاه، فترددوا على الوزارة سائلين ملحين فى وجوب الإفراج. وأجمعوا آخر الأمر على كتابة عريضتهم المشهورة، فقدموها فى التاسع والعشرين من شهر مارس، وأذيع الأمر بالإفراج بعدها بيومين» (ص٤٢٩). ويذكر العقاد أنه «يضاف إلى ذلك أن قانون التضمينات سيصدر، وأن الأحكام العسكرية ستلغى، وأن الانتخابات ستجرى، ولابد أن تسفر عن انتخاب نواب مجمعين على المطالبة بعودة سعد إلى بلاده، لأن خصومه وأصدقاءه كانوا يعلمون علم اليقين أن رضاء الشعب بغير هذه الوسيلة من وراء كل رجاء، ولا معنى لإلغاء الأحكام العسكرية فى مصر وإجراء الانتخاب فيها وزعيم النواب المنظورين خاضع للأحكام العسكرية فى منفاه» (ص٤٣٠).

وعاد سعد إلى مصر فكانت الحفاوة المصرية به مثلما كانت عند عودته من مالطة، وقد اشترك فى استقباله هذه المرة الأجانب ونثروا عليه الأزهار والرياحين.

سعد رئيساً للوزارة:

عاد سعد إلى البلاد فى سبتمبر عام ١٩٢٣، وأجريت انتخابات مجلس النواب فى ١٢ يناير ١٩٢٤ وقد فاز بها مائة ونيف وتسعون نائباً وفديا من مائتين وأربعة عشر عضوا. وقد كانت الانتخابات نزيهة حتى إن يحيى إبراهيم باشا رئيس الوزارة أخفق فيها، وكان لابد من استقالته لهزيمته فى الانتخابات. وفى اليوم التالى صدر أمر ملكى بإسناد رئاسة الوزارة. إلى سعد، وكان هناك من انتقد دخول سعد فى الانتخابات، وانتقد ـ أيضاً ـ قبوله الوزارة. وقد رد العقاد على حجة الذين انتقدوا دخول سعد الانتخابات بقوله: «لاحظ بعض الناقدين أن دخول سعد فى ميدان الانتخاب يعد اعترافاً بتصريح ٢٨ فبراير الذى أنكره واحتج عليه، وهى ملاحظة لا محل لها من الاعتبار، لأن تمثيل المصريين فى الحكومة حق لا نزاع فيه، فإذا اعترف به الإنجليز فليس ذلك سبباً داعياً لصاحب الحق إلى النزول عنه وإسقاطه بيديه. وقد دخلت جميع الأحزاب المصرية ميدان الانتخاب حتى ما كان منها منكراً للمفاوضات والمعاهدات مع الحكومة الإنجليزية، فلا موجب إذن لانفراد الوفد بمقاطعة الانتخاب. وهو لو قاطعه لما كان لذلك من نتيجة إلا تمكين خصومه من ادعاء النيابة عن الأمة، وأن يبرموا باسمها ما يأباه الوفد وتأباه» (ص٤٣٥، ٤٣٦). وكما

فند العقاد حجة القائلين بأنه كان يجب على سعد ألا يدخل الانتخابات، فند أيصاً حجج القائلين بأنه كان على سعد ألا يقبل الوزارة، حيث يقول: «ولاحظ بعض الناقدين أن سعداً قبل الوزارة وكان عليه ألاّ يقبلها، وأن يعهد بها إلى أحد أنصاره وحلفائه، لئلا يضطر وهو فى الوزارة أن يجيز ما لا يجيزه الزعيم الوطنى فى حل القضية المصرية. وفات هؤلاء أن مجرد التنحى عن رئاسة الوزارة لهذا الغرض معناه إعلان الاستعداد للرضا بما دون المطالب الوطنية، واتخاذ المناورات المصطنعة لتسهيل النزول عن تلك المطالب. ثم ماذا يكون إذا تطلب الأمر موافقة النواب وسعد رئيس النواب؟. فليس هنا ضرر يتقى باجتناب سعد رئاسة الوزارة عقب الانتخابات الأولى، ولكن الضرر كل الضرر فى ذلك الاجتناب. إنما ينبغى للزعيم الوطنى أن يتنحى عن الانتخاب أو يتنحى عن رئاسة الوزارة إذا حبطت وسيلة الدستور لتحقيق المصالح العامة والمطالب القومية، وذلك تقدير لا يطالب سعد بافتراضه فى ذلك الحين. ولو كان يعلم الغيب العلم القاطع الذى لا مراء فيه لوجب عليه أن يقنع الجماهير بما هو مقتنع به، وأن يضع أيديهم على الحقيقة بتجربة لا تحتمل الجدال»(ص٤٣٦).

لقد حقق سعد الكثير من الإنجازات فى الوزارة، فقد أفرج عن المسجونين السياسيين، ورفع نفقات الجيش الإنجليزى من الميزانية المصرية، وجعل الموظفين الإنجليز عند حدودهم القانونية، وأخضعهم للقوانين، وألغى وظيفة المستشار القضائى. وقد أطلق سعد الحرية للمصريين، فسمح بالنقد والمعارضة فى الصحافة. ومن الإنجازات المادية لوزارته الشروع فى إصلاح ميناء السويس ومد السكك الحديدية بالوجه البحرى والتمهيد لتوسيعها بين الأقصر وأسوان وإنشاء طرق مهمة بالقاهرة مثل طريق الأزهر، والشروع فى تعميم التعليم الإجبارى. لقد كان سعد يريد أن يطبق استقلال المصريين بحق، وكما يرى العقاد فإن الإنجليز لم يكونوا متوقعين أن ينجح سعد فى الوزارة، بل كانوا يرونها سبيلاً لإحراجه أمام أمته، حيث إن «الإنجليز لم يخلوا بينه وبين الوزارة ليمكنوا له فى الحكم ويثبتوا مركزه من الزعامة، ولكنهم أخلوا بينه وبين الوزارة عسى أن تكبحه أعباء الحكم ومطامعه وتكف من غيرته وشنآنه، فيسمعوا من سعد الحاكم غير ما سمعوا من سعد الزعيم، ولا يلبث المصريون أن يروا زعيمهم على حال غير الذى عهدوه وضعف غير الذى توقعوه، فيقال لهم إن الزعامة الوطنية ليست جعجعة فى الخلاء يلغط بها غير المسئولين طمعاً فى المناصب ومنافسة على المآرب، ثم يصبح الزعماء وغير الزعماء سواء فيما يقبلون ويرفضون، وفيما يعملون ويقولون، ويذهب عناء الأمم وجهادها مع الريح»(ص٤٤٥). لكن سعداً أثبت جدارته وبطولته كما هو فى جميع المواقف وواجه

الشدائد والمصاعب، واستطاع أن يحدث التغيير وأن يشعر المصريين باستقلالهم فعلاً لا قولاً. وقد سار فى الوزارة بحنكة وخبرة، وقد واجه المتاعب فى الوزارة وتعرض للاغتيال، وتعرض لإحراج وزارته عندما تم الاعتداء على السردار لى ستاك باشا، فاغتنمت الإدارة البريطانية هذه الفرصة للنيل من الوزارة المصرية، «ولو شاءت السياسة البريطانية لعلمت أن جناية كهذه قد وقعت فى العاصمة الإنجليزية - وهى قتل المارشال ولسون - فلم يقل أحد إنها دليل على خلل الحكومة أو سوء النية أو التقصير فى حفظ الأمن والنظام»(ص٤٥٦). استغلت السياسة البريطانية هذا الحادث بالضغط على سعد بالكثير من المطالب وإزعاجه بالبلاغات المتتالية، مما اضطره إلى أن يطلب من الملك سرعة الاستجابة لقبول الاستقالة، وهذا هو ما تحقق.

صفات سعد:

لقد مثل سعد زغلول صفة الزعيم بحق، وما كان له أن ينالها لولا تمتعه بالكثير من الصفات التى تندرج تحتها. وربما يكون كتاب العقاد كله متضمناً لهذه الصفات فهو يغوص فى نفسية سعد، ويبين مبررات الكثير من المواقف، ولماذا فعلها ولم يفعل غيرها. وقد اتفقت زعامة سعد مع إرادة الأمة، «فمواقف الخطابة أو مواقف الزعامة لم تكن عند هذا الزعيم إلا تياراً جارفاً ينبعث من قرارة وجدانه، فيحتوى الحاضرين فى غمراته ويردهم إلى عنصرهم الأصيل فيشعرون على البديهة أنهم وهذا الزعيم من موطن واحد فى الشعور، وموطن واحد فى الإرادة، وموطن واحد فى الجد والفكاهة، غير أنه يقدر من حيث لا يقدرون، أو يقدر لهم وهم من ورائه تابعون»(ص٥٠١، ٥٠٢). ومن صفات سعد الاطمئنان إلى المستقبل، مع الاستعداد له، ولم يكن حريصاً على المال، بل كان زاهداً فيه. وسعد على عظم نفسه هو عظيم أيضاً فى بنيته الحسمية، ويشبهه العقاد بالأسد «تراه فترى من النظرة الأولى أنك على مقربة من رحل ممتاز فى الصورة كامتيازه فى الطبيعة، وطلعته تذكرك على الفور طلعة الأسد فى بأسه ونبله وجلالة محياه، وليس بين الوجوه الآدمية ما هو أشبه بالأسد فى قسماته ومهابته من وجه سعد زغلول» (ص٥٤٣». ولذلك فإن لسعد هيبة يشعر بها الأصدقاء والأعداء على حد سواء، وسعد يكره الرياء ويحب الصراحة والاستقامة، وصراحته صراحة صادقة كما يوضح العقاد، حينما يقول عنه: «كان مثلاً فى الصراحة والجرأة وطبيعة الكفاح، ولكن الذين يفهمون أنه كان لذلك يحمل سلاح الصراحة ليضرب به ذات اليمين وذات الشمال يخطئون فهمه ولا ينصفونه. إنما كانت صراحته وسيلة لإبداء الحق والإعراب عن الرأى وكشف رذيلة الرياء

ودفع مذلة الخنوع. فأما الصراحة التى هى لغو يؤذى ولا يفيد فليست هى من شأنه وليست هى من الخلال التى يتسم بها طبع مثل طبعه» (ص٥٤٩). ولم يكن سعد جافا لأنه رجل مكافح ويعمل فى مجال يقتضى الجد، بل كان يتمتع بالعطف والصداقة وحسن المودة والأنس بالناس والارتياح إلى المعاشرة، وكان يكره العنف والمشاهد الحزينة. وهو محدث لا تسأم من حديثه، وهو رجل يميل إلى الفكاهة التى تدل على بديهة حاضرة، ولم يكن مستبدا برأيه بل كان يحب المناقشة وينتهى بالتسليم إذا أقنعه أحد. ويرى العقاد أن شخصية سعد واضحة تمام الوضوح، إذ يقول: «ومهما تحتلف التفسيرات والتأويلات، فالأمر الذى لا نحسبه قابلاً للخلاف هو جلاء طبيعة سعد جلاء لا غموض فيه ولا إبهام ولا شذوذ عن النمط القويم، فلم تكن فى هذه الطبيعة أسرار ولا ألغاز ولا سراديب، وكل شيء فيها معروف أو ميسور العرفان»(ص٥٦٦). أما أظهر صفة لديه فهى صفة الحيوية، إذ يرى العقاد أن «من شاء مسباراً لطبيعة هذا الرجل الصريح فى تكوينه وفى كلامه فمسباره الصادق هو منطق الحيوية الجياشة القوية حيثما كانت وحيثما كان. كل ما وافق هذه الحيوية فهو من صفاته، وكل ما ناقضها وخرج عليها فليس من صفاته، وكل خصلة فى سعد فمردها إلى نفس منطقية قوية تحب ما تحب وتكره ما تكره لأسباب لا تستعصى على تفسير

«سل عن حبه للصراحة وكراهته للرياء تجد أنهما كانا عنده ضرباً من منطق الأحياء الأقوياء، لأن المنطق السليم يقول إن الإنسان يدارى رأيه لجبن أو جهل، وليس القوى بجبان وليس المنطقى بجاهل، فلا محيص له من الصراحة وبغض الرياء»(ص٥٦٧). أما الصفات الذهنية لسعد فيوجزها العقاد فى أنها: «قياس سليم، وفطنة جيدة، وملاحظة صادقة، وذاكرة واعية يقظى، لا يخطئ قياسه الأمور، ولا يرى شيئاً إلا أحسن ملاحظته وأحسن فهم الدلالة التى يدل عليها»(ص٥٧٢).

قصيدة العقاد:

ظل العقاد وفيا لسعد حتى وفاته فى ٢٣ أغسطس عام ١٩٢٧، وبعد وفاته أيضاً. وعندما نقل جثمانه من قبره بصحراء الإمام إلى ضريحه بعد تسع سنوات من وفاته، وكان هذا يوم الجمعة ١٩ يونية عام ١٩٣٦، كتب العقاد قصيدة فى تخليد ذكرى سعد عنوانها «فاز سعد»، قال فيها العقاد:

عـــرف الـنفى حـــيـــاة ومماتاً وأصـاب الـنصـر روحـاً ورفــاتاً
كلـمـــا أقـــصـــوه عـن دار له رده الشـعب إلـيـهـا واسـتـمـاتا
كـيف يجـزيه افـتـيـاتا وهو من كان لا يرضى على الشعب افـتياتا
أصـبـحت دارك مـشـواك فـلا تخش بعـد اليـوم يا سـعد شـتـاتا
حـبـــذا الخلـد ثمـــاراً لـلذى غـــرس المجـــد ونماه نـبـــاتا

***

كل أرض للمـصلى مـسجـد غـيـر أن الكعـبـة الكبـرى مـقـام
هكذا قـــبـــرك مـرفـوع الذرى فى جـوار البيـت أو سفح الإمـام
أرض مـصـر حيث أمـسيت بهـا فـبنو مـصـر حـجـيج وزحـام
غـيـر أن الـذكـر يبـغى منسكاً مثلـمـا يبـغـيـه حج واسـتـلام
فـالق فى قـبـرك خلـداً كلمـا مـر عـام تبـعـتـه ألف عـام

***

جـيـرة الأحـيـاء أولـى بالذى بعث الـدنيا حـيـاة لن تبـيـد
مـعـشـر الأحـيـاء أنتم لكم مـــدد من ذلـك الميت مـــديد
مـسـتـعـيـدين رجـاء كلمـا جـزتموه، وهو منـكم مـسـتـعـيـد
إنـه فى كـل جـيـل ذاكـــر من بـنيـــه، أبـد الدهـر وليـــد
تلك يا سـعـد مـغـانيك فـمـا فى سـواها يسكن اللحـد شـهيـد

***

اعـبـر القـاهرة اليـوم كـمـا كنت تلقـاها جـمـوعـاً ونظاماً
سـاعـة فى أرضـهـا عـابرة بـيـن آبـاد طوال تـتـــــرامى
سـاعـة من عـالم الفـردوس لا تشـبـه السـاعـات بدءاً وخـتـامـاً
كل مـن شـاهدها زيـد بهـا من مـعـانـيك جـلالاً ودوامـا

قـل لهـم أبلـغ مـــــا قلـت لهـم أيهـا الواعظ صـمـتـاً وكـلامـاً

***

جـردوا الأسـيـاف مـن أغـمـادها ذاك يوم النـصـر لا يوم الحـداد

ارفـعـوا الرايات فى آفـاقـهـا أين يـوم الموت من يـوم المعـاد؟

لا يـلاقى الخـلد بـالحـزن ولا يكتـسى الفـتـح بجلبـاب السـواد

ذاك يوم مــا تمـناه الـعـدى بـل تمـنـاه ولاء ووداد

فـانفـضوا الحـزن بعـيداً واهـتفـوا فـاز سـعـد وهو فى القـبـر رمـاد

***

الفـراعـين الألى أجـليـتـهم لتـمنوا لـو أجـازوك الطـريق

أنت أضـفـيـت على أوطانـهم سـعـة، وهى من الأسـر مـضيق

أنت أيـقظـت لهـم تاريخـهـم وهو فى نـومـتـه لا يسـتـفـيق

فـضلـك اللاحق أحـيـا فـضلهم فـاسـتـوى منه طريف وعـريق

آية فـى الحق لا ينسـخـهـا فى مـدى الدهـر عـدو أو صـديق

***

يا بنـى مـصـر اجـعلوا نقـلتـه رمـز إحـيـاء وعـزم ومـضـاء

وانظـروه كـيف حـالـت دونه غـيـر شتى، ومـا حـال القـضـاء

المنـحـون تنحـوا جـانبـاً آخـر الأمـر، وسـعـد فـى البناء

كل ذى حق سـيـعـطى حـقـه ليس لـلمـجـد من الخـلد نجـاء

كل مـا عـارض سـعـيـاً باقـيـاً عـرض فـان وزور وريـاء

***

ترمـز الشـمس إلـى نقلتـه بسـفـور غـالب بعـد حـجاب

صـرعت ليلـين صـبحـاً فـروت عن حـضـور ناصـع بعـد غـيـاب

هو أيضاً قد طوى ليل الردى — وطوى ليل الغواشي والكذاب
في السموات وفي الأرض له — أثر ينبئ عن يوم المآب
أثر الفجر إذا انجاب لنا — عن ضحاه بعد لأي وغلاب

***

دان يا سعد لك الذكر بما — شيد الباني وما خط الزبور
قدر نادى فلبته على — موعد الذكرى صخور وسطور
أنا بان لك في ملك النهى — منزلاً يبقى ولا تبقى الصخور
من أسانيدك أساس له — ومن الحق له حسن ونور
إن أنل شأوك فيه إنني — بالذي شيدت منه لفخور

***

فتية الوادي بسعد فاقتدوا — إن تخيرتم له خير وفاء
اذكروه بالذي يعمله — منكم العامل في غير وناء
واذكروه بالذي امتاز به — من مزاياه الأبيات الوضاء
هكذا يخلد سعد بينكم — بتماثيل حياة ورواء
كل ما يعظم من أعمالكم — هو تخليد لذكرى العظماء

مصدر الدراسة

- عباس محمود العقاد :

سعد زغلول : سيرة وتحية ، مطبعة حجازى ، القاهرة ١٣٥٥هـ-١٩٣٦م.

المراجع:

١ - رجاء النقاش :

عباس العقاد بين اليمين واليسار ، دار المريخ ، الرياض ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٢ - سامح كريم :

- العقاد فى معاركه السياسية ، مكتبة الأسرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٠م.

- ماذا يبقى من العقاد ، مكتبة الأسرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠١م.

٣ - د. عبدالعزيز شرف :

عصر العقاد · صفحات مطوية من حياة العقاد الصحفية ، مؤسسة مختار للنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٨٩م.

٤ - لمعى المطيعى :

هؤلاء الرجال من الأزهر - مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٨٩م.



مصطفى النحاس
ليس من قصار الشجر

د. رفعت السعيد

سر في جهادك يحتضنك لواء
نشرت عليه قلوبها الشهداء
أزعيم مصر.. وللشعوب أمانة
ما انفك يمل ثقلها الأمناء
الصامدون على وعورة دربهم
ما مسهم ضجر ولا إعياء
سر في جهادك تمش خلفك أمة
هي بالطموح منيعة عصماء

من قصيدة لشاعر العراق الكبير الجواهرى

يهنئ فيها النحاس بفوز الوفد فى انتخابات ١٩٥٠

مات سعد زغلول «الزعامة المهيبة»، ذات «الكاريزما» التى لم يحزها أحد ـ لا من قبل ولا من بعد ـ تتطلب منه أن يخلفها.

مات سعد فمن ذا الذى يمكن أن يتجاسر بأن يكون خليفة لهذا الزعيم؟ ومن ذا الذى يتصور أن أحداً يمكنه أن يكون جديراً بالحلول محل زغلول؟!

«مات سعد، بغير هذا النبأ أعدت الأسماع، وبغير هذه الصيحة جرت الألسنة. بالحياة

اقترن اسم سعد، فما سمعناه إلا والحياة له لزام، والدعاء له صلاة وقيام، تسرى منه الحياة إلى النفوس، وتخفق به قوة فى القلوب»[١] هكذا كتبت البلاغ.

فكيف من الممكن أن يتصور أحد مهما كان حماسه للنحاس أن الملايين التى اعتادت وأحبت أن تهتف «يحيا سعد» يمكنها أن تتحول إلى «يحيا النحاس»؟ وقد وصل الأمر أن تنبأ الكثيرون بانهيار حزب الوفد[٢]. أما «الديلى إكسبريس» فقد قالت: «إن دوائر الوفد تميل ميلا صريحا إلى معارضة كل سعى لإيجاد خلف لزغلول باشا فى رياسة الوفد، وتؤكد أنه من المستحيل فى الظروف الراهنة العثور على أى شخص قادر على تحمل هذا العبء الثقيل»[٣].

وقالت التيمس: «إنه من المستحيل أن يأتى شخص ليخلف الزعيم الذى تفوق على جميع أتباعه، تفوق النخلة على قصار الشجر»[٤].

لكن النحاس أتى، وتبوأ الزعامة، وعن جدارة، وأكد أنه ليس من قصار الشجر. بل كان هو أيضا نخلة باسقة، وشامخة.

والحقيقة أن الإنجليز كانوا يخشون أن يتولى النحاس زعامة الوفد فيقوده فى طريق التصادم مع الاحتلال والقصر. وبدأ المقربون من الاحتلال يروجون لأفكار واقتراحات تتنوع، لكنها تتفق جميعًا على استبعاد زعامة النحاس. اقترحوا أحد الأعيان الموصوفين بالاعتدال (فتح الله باشا بركات) فلما شعروا باستحالة قبوله، تقدموا باقتراح يبدو فى ظاهره إجلالا وتقديرا للزعيم الراحل، لكنه يحمل فى باطنه استبعادًا للنحاس، بل - وربما - تمزيقاً الوفد، فقد اقترحوا الاكتفاء بتشكيل لجنة تنفيذية لقيادة الحزب وعدم انتخاب رئيس.

ولعله ليس من اللائق أن نفاضل أو حتى أن نقارن بين الزعامتين المهيبتين، لكن الدراسة الموضوعية والأمانة العلمية يمكنها أن تملى علينا وصفًا دقيقًا يقول إن الاثنين كانا على قدم المساواة فى العداء للاحتلال، وفى مقاومة نفوذ السراى، ولكن كان النحاس أكثر تشدداً فى كلا الأمرين.

وكان الإنجليز يعرفون ذلك ويخشونه، و كانت تتجمع لديهم شواهد عديدة، سنورد على سبيل المثال واحداً منها:

عندما شكل سعد زغلول وزارته الأولى ١٩٢٤ حاول الإنجليز إظهار قدر من حسن النوايا نحوه، فأعربوا له عن طريق القائم بالأعمال البريطانى مستر كير عن استعدادهم

لتلبية المطلب الوفدى بالإفراج عن المسجونين السياسيين الذين حوكموا أمام المحاكم العسكرية»(٥)، وكانت غالبيتهم العظمى من كوادر الوفد

وفى ٧ فبراير تلقى سعد رسالة من كير يبلغه فيها أن «الحكومة البريطانية مستعدة لأن توافق - إلى أبعد حد ممكن - على عفو عام عن جميع المسجونين الذين «يمكن» الإفراج عنهم بناء على التشاور بين دولتكم وبينى، ودون أن يؤدى ذلك إلى إحداث اضطراب للأمن العام»(٦).

وفى اليوم التالى توجه كير ليزور سعدا، عارضًا عليه الإفراج عن جميع المحكوم عليهم ما عدا سبعة أو ثمانية أشخاص من الذين حكم عليهم أخيرا، ووافق سعد زغلول مؤملا أن يحل مشكلة السجناء المعترض على الإفراج عنهم لاحقاً.

وعرض سعد زغلول النبأ على مجلس الوزراء مبتهجًا، وأبدى جميع الوزراء ذات البهجة لهذه الخطوة المهمة إلا مصطفى النحاس. ويروى سعد زغلول الواقعة قائلاً: «وكان من رأى النحاس أن نفتح السجن لكل محكوم عليه من المحاكم العسكرية دونما نظر لرأى الإنجليز، فرأيته رأيًا شططًا، وانتهرته لأنى رأيته قد شطح كثيراً»(٧).

وكثيراً «ما شطح النحاس كثيراً» فى نظر البعض، وفى نظر الإنجليز، وجماعة المعتدلين. ولهذا حاولوا أن يتجنبوا النحاس فنثروا العديد من الشائعات، والتلميحات بل والتهديدات ولكن دون جدوى. الديلى تلجراف البريطانية رشحت فتح الله بركات وجريدة «وست منستر جازيت» تنبأت بانهيار حزب الوفد(٨).

أما «الديلى إكسبريس» فقد نشرت تقول: «إن دوائر الوفد تميل ميلا صريحا إلى معارضة كل سعى لإيجاد خلف لزغلول باشا فى رياسة الوفد. وإن النية تتجه لتعيين لجنة تنفيذية صغيرة العدد»(٩).

وبدأت صحف المعارضة تنشر برقيات من لندن تقول: إن تكوين لجنة ثلاثية لقيادة الوفد سوف يؤدى إلى تمزيق وحدة الوفد(١٠).

* * *

كان «النحاس باشا» فى أوروبا عند وفاة «سعد» فعاد مسرعا، ووقف أمام قبره فى حشد من قادة الوفد ليقسم أمام الجميع، وهو يبكى، على المضى فى الجهاد قائلا: «إن روح سعد ستظل مشرفة علينا ترقب جهادنا، وتغذى نفوسنا حتى ننال الاستقلال التام»(١١).

وهكذا حول النحاس الحزن الجارف إلى واجب محدد «الجهاد لنيل الاستقلال التام» .

وفى يوم ١٤ سبتمبر ١٩٢٧ ، اجتمع الوفد المصرى بكامل هيئته ليقرر انتخاب «مصطفى النحاس» رئيسا .

ولكنه قرر عدم الإعلان عن اختياره حتى يعرض الأمر على الهيئة البرلمانية للحزب(١٢) .

وفى ١٩ سبتمبر ، عقد الوفد المصرى أول اجتماع له برئاسة مصطفى النحاس ، ليوجه بيانًا إلى الأمة جاء فيه :

«أيها المصريون ، إن الوفد المصرى وقد كان أول مظهر لنهضتكم وأجرأ وثبة إلى مجدكم ، لا يزال باقيًا ، وسيبقى مقياسًا لقوتكم ، وعنوانًا حيا لجهادكم ، ونواة لوحدتكم ، ولسان صدق لآمالكم وآلامكم . لقد فجع الوفد فى رئيسه ، ولكنه لا يزال حيًا قوى الحياة بأمته ، واحدًا فى كتلته ، أمينا على عهده ، وفيا ليومه وغده . ولن يترك ميدان الشرف حتى يتحقق مجد البلاد باستقلالها صحيحًا ، وحريتها كاملة»(١٣) .

إنها نفحات النحاس ، حماسه ، إصراره ، حسمه ، تطل من البيان الأول لتحدد مصير الوفد ، ومصير النضال ضد الاحتلال .

ومع أن اسم النحاس لم يعلن رسميا ، فقد تسرب الخبر كأحد الاحتمالات ، فأحدث ذلك فزعا فى صفوف خصوم الوفد ، وفى مقدمتهم الإنجليز . . قالت «وست منستر جازيت» . «لقد تردد اسم النحاس باشا وهو من الجناح الأيسر فى الوفد ، فى حين أن بركات باشا والشمسى باشا حائزان للميل للجناح الأيمن»(١٤) .

أما مراسل الديلى تلجراف فقد أرسل يحذر من احتمال أن يتولى النحاس رئاسة الوفد وقال . «وإذا صح هذا ، فإنه يعنى رجوع الوفد إلى سياسة المعارضة الشديدة لكل سعى لعقد اتفاق بين إنجلترا ومصر على أساس تصريح ٢٨ فبراير . ويعنى أن الوفد قد صرف النظر عن سياسة التوفيق الهادئة التى يمثلها فتح الله بركات باشا»(١٥) .

ويبدو أن الإنجليز كانوا يمارسون نوعًا من الضغط طلبًا لزعيم معتدل للوفد ، وليتجنبوا بالتحديد اختيار مصطفى النحاس الذى وصفوه أكثر من مرة بأنه يمثل «يسار» الوفد .

وردا على هذه المحاولات كتب عباس العقاد الذى كان وفديا وقتذاك : «لقد ذهب أوان الإيقاع باسم الاسلام والمسيحية ، وباسم الباشوات وأصحاب الجلاليب الزرقاء ،

وباسم الأحزاب والزعماء، ووصلنا الآن إلى دور الإيقاع باسم التطرف والاعتدال فى هيئة واحدة هى على الجملة هيئة المتطرفين الغلاة فى عرف السياسة البريطانية»(١٦).

ولم يعبأ النحاس باتهامه بالتطرف. وفى نفس اليوم الذى أعلن فيه رسميا اختياره زعيما للوفد ألقى خطاباً ملتهبا معاهداً الأمة على: «أن نسير فى طريقنا المرسوم حتى تنال البلاد غايتها من الاستقلال التام الصحيح والحرية الكاملة»(١٧).

وفى أول تصريح صحفى أدلى به النحاس، بعد توليه زعامة الوفد، أكد: «أن الاستقلال التام هو غايتنا، والعمل له هو موضوع جهادنا، وهو الذى أكدنا عليه عهدنا»(١٨).

لكن النحاس ـ كعادته ـ يتعجل الصدام. وكان أول صدام يحوضه بعد أسبوع واحد فقط من توليه الزعامة. فقد اقترب يوم ٩ أكتوبر (عيد الجلوس الملكى) وقرر الرجل أن يمنع «الملك» من الاحتفال بعيد جلوسه، احتراما لأحزان الأمة على وفاة سعد. وبدأت الصحف الوفدية حملة عنيفة على الحكومة التى حاولت الاحتفال.. وكتب عزيز ميرهم عضو مجلس الشيوخ الوفدى مقالاً عاصفًا: «فليهنأ بالعيد من يشاء، وليهنأ بالزينة ضعاف العقول صغار الأحلام، وليشترك فى الوليمة أشخاص ليس لهم فى الوطن نصيب لا قليل ولا كثير، ولتفتح خزينة الدولة على مصراعيها تغدق أموال الفقراء فيما لا حظ لهم فيه، نافعا كان أو ضارا. كل ذلك وضع للشىء فى غير محله، وخروج مفضوح على الواجبات الأولية للمجاملة واللياقة، ونصب للأفراح وسط المأتم العام».

ولكن المقال العنيف يمضى عنيفا إلى نهايته، موجها الهجوم الى شخص الملك: «يجب أن نعلم جميعا أن جلالة الملك مدين للحركة الوطنية التى ساسها سعد بحكمته واقتداره، والتى لولاها لما كانت مصر اليوم مملكة، وكانت مجرد سلطة ترزح تحت عبء الحماية»(١٩). وكان هذا المقال نغمة جديدة تماما فى التعامل بين «الوفد» و«القصر» أعلن به النحاس، وبعد أسبوع واحد فقط من توليه رئاسة الوفد، موقفًا جديداً وجريئًا تفرد به على مدى تاريخ مصر الحديث، هو الصدام العنيف مع سلطة القصر، والحكم الأوتوقراطى.

وهكذا بدأ الرجل البسيط، ابن تاجر الأخشاب الصغير فى سمنود معركته مع القصر الملكى.

تلك المعركة التى بلورت الوجدان الشعبى، رويدا رويداً، وعبر سلسلة من

الصدامات، والإقالات، والتحديات، على حقيقة أن الشعب هو السيد، وأن الملك مجرد خائن عميل للاستعمار.

ولعل تلك المعركة التى بدأها النحاس بعد أسبوع واحد من توليه الزعامة مفتاح مهم لفهم تلك الشخصية التى عجز الكثيرون عن فهمها.

ولم تكن هذه أول الصدامات ولا آخرها، لكنها مجرد نموذج. وحتى قبل أن يتولى النحاس زعامة الوفد، وعندما كان محاميًا يترافع عن أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى، فى قضية اغتيال السيرلى ستاك، وقف النحاس ليعلن وبأعلى صوته: «إنى أتهم علنًا، وفى مجلس القضاء، النيابة العمومية بالاشتراك مع رجال السلطات فى التدبير لاغتيال ماهر والنقراشى.. اكتبوا هذا عنى، وانشروه على الملأ»(٢٠).

وأمسك الجميع أنفاسهم، فالجميع يعلمون أن كلمة «السلطات» هذه تعنى «دار المندوب السامى البريطانى». شخص واحد لم يمسك أنفاسه، فجر اتهامه فى بساطة شديدة وأكمل مرافعته ومضى، هو مصطفى النحاس. إنه مفتاح آخر لفهم شخصية الرجل.

بل إن النحاس المحامى قد قبل أن يوكل فى قضية الأمير سيف الدين الخصم اللدود للملك، والذى أطلق عليه الرصاص، وتلاقت توافقات القصر على وضع الأمير فى مستشفى للأمراض العصبية، وتعيين الملك وصيا على أمواله، لكنه هرب من المستشفى لكى يبحث عن محام شجاع يطالب بحقوقه وميراثه، ولم يجد محاميًا أكثر جرأة من النحاس ليترافع فى قضيته ضد الملك(٢١).

* * *

لكن تحدى سد الفراغ الذى خلفه سعد لم يكن التحدى الوحيد، فلقد كانت هناك تحديات أخرى جابهت معركة النحاس وخاصة فى ساحة النضال السياسى.

ففور تولى النحاس مقعد الزعيم، كان العالم يواجه أزمة اقتصادية عاتية، تولدت عنها توجهات جديدة كالفاشية والتأسلم السياسى. فإذا كانت الديمقراطية الرأسمالية قد تثبت فشلها، وإذا كانت الاشتراكية لم تزل غضة وفى مهب الريح، فقد طرحت على الساحة فى مختلف البلدان بدائل تمثلت فى التوجهات الفاشية والنازية وطرح معها التأسلم السياسى، وبعد فترة حاول القصر الملكى أن يلعب بهذه الأوراق الجديدة فى مواجهة النحاس. وكان القصر قد أفرز ثالوثًا خطيرًا جعل من خصومته مع النحاس المعركة الأكثر أهمية. هذا الثالوث: على ماهر ـ الشيخ المراغى ـ كامل البندارى.

ولأول مرة يتحدث الشيخ المراغى فى إتجاه لم تعرفه مصر من قبل: «إن الأمة الإسلامية هى محتوى سياسى كما أنها محتوى دينى، ونحن نرفض أية محاولة لفصل سلطة الدين عن سلطة ولى الأمر»(٢٢). وهكذا فإن حسن البنا عندما أعلن. «إن الإسلام عبادة وقيادة، ودين ودولة، وروحانية وعمل، وصلاة وجهاد، وطاعة وحكم ومصحف وسيف»(٢٣)، لم يكن قد أتى بأى جديد، بل كان يردد ما أراده، وما سبقه إليه رجال القصر.

وعلى الصعيد الآخر ظهرت تيارات فاشية شجعها أيضا تالوث القصر. أحمد حسين يصرخ: «إن الفكرة التى أوحت لموسولينى بالقميص الأسود فى إيطاليا، والتى أوحت إلى هتلر بالقميص البنى هى التى أوحت إلينا أن نفعل مثلما فعلوا»(٢٤). ويصرخ أحمد حسين برفض الدستور والنظام البرلمانى، ويصفهما بأنهما السبب فى «عشر سنوات ضاعت، وتأخرت بها الأمة عشرين عاما إلى الوراء، وضاعت فى القيل والقال، بين خطب ومناقشات ومفاوضات، وخلافات حزبية، وبرلمانات تُشاد وبرلمانات تُهدم»(٢٥). قال إنه ضد النظام البرلمانى «الذى يقوم على تعطيل الأعمال وتعويق الإنتاج، ويحول البلاد إلى مسرح للخطابة والتمثيل». ثم يقول دون تستر. «نحن نريد نظامًا لا تكون فيه الكلمة للجهال، وهم فى كل مكان الأكثرية»(٢٦). ثم يعلن فاشيته صريحة: «إننا سوف نثبت جدارتنا بالسير ببلادنا فى الطريق الذى سلكه موسولينى وهتلر»(٢٧)

ثم يقول: «كل شيء يحتاج إلى انقلاب. لابد من انقلاب كاسح يكتسح هذه الحشرات التى يسمونها وفدًا أو نحاسًا أو مكرمًا أو برلمانًا»(٢٨). وحتى الأحرار الدستوريون دعاة الليبرالية وحرية الفكر ساروا أيضا فى ذات الموكب ربما إرضاءً للملك. وتكتب جريدتهم «وقد لا نخطئ إذا قلنا إن فكرة البرلمانية، والفاشية تجد كل منهما فى مصر أنصارًا، ولعلنا لا نخطئ إذا قلنا إن الروح الفاشيستية تلقى تأييدًا أشد حرارة من الروح البرلمانية»(٢٩). وهكذا أحاطت مؤامرة ثلاثية بالنحاس، بل وبمصر كلها

القصر ـ الفاشيون ـ الإخوان:

ويبدأ النحاس كعادته المعركة ضد الجميع ساخنًا ومهاجمًا، ويأمر بمحاصرة تحركات أحمد حسين فى الأقاليم، فيدفع القصر أحد النواب لسؤال الحكومة عن السبب، ويرد النحاس كعادته مهاجمًا «ثبت لوزراة الداخلية أن جمعية مصر الفتاة تعمل لحساب دولة أجنبية، ضد مصلحة البلاد»(٣٠).

وتشارك الصحف الوفدية فى الحملة، مؤكدة أن إيطاليا أنفقت فى مصر ٢٠,٠٠٠

جنيه عام ١٩٣٥، ثم ضاعفت هذا المبلغ عام ١٩٣٦»[٣١]. ثم يمتد الهجوم إلى القصر الملكى «فالديكتاتورية إذا كانت شراً فى صورتها الشعبية، فإن شرها يتجاوز الحدود إذا تولاها رجال السراى، وقد صدق زعيم الأمة حيث قال: ليس أسوأ من حكم رجال السراى فى أى بلد من البلاد»[٣٢].

وعندما يلتقى النحاس بأحمد حسين يقول له فى صراحة مثيرة للدهشة: «أنت دسيسة، وهناك من دفعك إلى هذا العمل، وإلا فمن أين تأتى بالمال الذى تصرف منه على الحركة؟». ثم يهدده: «افعل ما يحلو لك، فقد أعذر من أنذر، إننى سوف أعتبرك خارجًا عن الوحدة، والأمة لا ترحم الخوارج، وكل من فكر فى أن يخرج علينا هدمناه هدمًا»[٣٣].

وعندما كون أحمد حسين جماعة «القمصان الخضر» واستخدمها فى ترويع الوفديين، طرق النحاس الحديد بالحديد، وفى ١٠ يناير ١٩٣٦ قام محمد بلال باستعراض على رأس ١٥٠٠ شاب يرتدون «القمصان الزرقاء» فى الشوارع المؤدية للنادى السعدى[٣٤]. ولقد تساءل كثيرون: لماذا فعلها النحاس؟ ولماذا شارك فى إنشاء القمصان الملونة ذات النزعة الفاشية. أعتقد أن الرسالة لم تكن موجهة لأحمد حسين، وإنما للقصر وللإنجليز، كى يكف القصر عن اللعب بمثل هذه الأوراق ضد الوفد وخضع القصر وخضع الإنجليز لتهديد النحاس.

والحقيقة أن فزع الإنجليز من تكوين القمصان الزرقاء كان حقيقيا، فقد كان كفيلا بأن يمتلك الوفد جيشًا من رجال منتظمين فى منظمة شبه عسكرية، الأمر الذى يمنحه قوة إضافية، هذا بالاضافة إلى النكهة الفاشية التى كانت تفزع الإنجليز. ويكتب سير مايلز لامبسون فى تقريره السنوى، فقرة ٢٠٦: اتخذ مؤتمر الشباب الوفدى قراراً فى ٩ يناير بتأسيس منظمة للشبيبة على النهج الفاشى. وقد أيد الوفد هذا الاتجاه بعد أن و جد أن أحزاب الأقليات قد فعلت دلك لحشد الشباب فى حركة مناهضة للوفد.

* فقرة ٢٠٨: تأسست لجنة من الوفد لتنظيم وتدريب فرق القمصان الزرقاء الذين وصلتنا تقارير تفيد أن عددهم قد بلغ فى يوليو (١٠,٠٠٠) شخص، واختير النحاس رئيساً للحركة.

* فقرة ٢٠٩: وفى يوليو قام القائد العام للقوات البريطانية فى مصر بتحذير مكرم عبيد من السماح لهذه الحركة بالنمو دون رقابة[٣٥].

المهم ارتعب الإنجليز. وارتعب القصر. فالحديد يطرق الحديد. والقمصان الزرقاء أصبحت أضعاف أضعاف القمصان الخضر، وصدرت التعليمات بحل القمصان الخضر كثمن لقيام الوفد بحل القمصان الزرق.

وحاولت مصر الفتاة الانتقام بطريقتها. «ففى ٢٨ نوفمبر ١٩٣٧ أطلق عز الدين عبدالقادر أربع رصاصات على سيارة النحاس، ولم يصب النحاس، وقبض على الجانى، واعترف بأنه عضو فى مصر الفتاة»(٣٦).

والحقيقة أن الخطر الفاشى كان محدقًا بمصر، خاصة عندما ارتبط بالقصر الملكى. وبعد أن انجلى غبار الحرب العالمية الثانية ثبت تماماً أن وجهة نظر النحاس فى ضلوع القصر فى مؤامرات فاشية كانت صحيحة.

فالكونت شيانو وزير خارجية الدوتشى «موسولينى» نشر مذكراته، وقد جاء فى مذكرات يوم ٢٣/ ٢/ ١٩٣٩ «إن نبأ مثيراً وصلنى، فقد تمت مقابلة بين مراد سيد أحمد باشا وزير مصر المفوض فى لهدان، والسفير الإيطالى هناك «أتو كيلو» واستفسر الوزير المصرى باسم مليكه ـ الذى يناصب الإنجليز العداء ـ عما إذا كان المحور سيقف إلى جواره ويسانده إذا ما أعلنت مصر حيادها، وترتب على ذلك تدخل مباشر أو غير مباشر من جانب بريطانيا العظمى؟»(٣٧) وتؤكد المخابرات البريطانية أنها حصلت بعد الحرب وبعد أن استولت على أرشيفات النازى، على معلومات تفيد أن على ماهر ـ خصم النحاس اللدود ـ «كان يحصل على مبالغ مالية من ألمانيا الهتلرية عن طريق بنك درسدنر»(٣٨).

ولعلنا نستطيع أن نتفهم على ضوء هذه المعلومات التى لابد أن طرفًا منها كان قد تلامس مع الإنجليز ومع النحاس حقيقة الدوافع وراء معاهدة ١٩٣٦، وحادث ٤ فبراير.

كذلك كانت المعركة بين النحاس والإخوان ـ فى حقيقة الأمر ـ معركة بين النحاس والقصر. فقد تنامى نفوذ الإخوان بفضل مساندة القصر لهم، وزاد نفوذ الملك بما ارتداه من مسوح دينية.

وعقد الإخوان المسلمون مؤتمرهم الرابع خصيصا لمساندة الملك الجديد فاروق ومبايعته «وهكذا برزوا كقوة فاعلة موالية للقصر، وحامية له»(٣٩). وأدخل المراغى شيوخ الأزهر فى المعركة، وأصبحوا يتحدثون دوما عن «الملك الصالح» الذى صدق هو أيضا، وأسرع فأطلق لحيته.

وظل الصراع محتدمًا بين الوفد والإخوان. ويقول أحمد حسين: «وكان طبيعيا أن

تقف الحكومة (يقصد حكومة الأقلية) إلى جوار الإخوان ضد الوفد»[٤٠] ولأمد طويل ظلت الصحف الوفدية تسمى حسن البنا «حسن راسبوتين».

واستمرت معركة النحاس شديدة ضد القصر الملكى.

وما لبث النحاس أن باغت الجميع منتهزاً فرصة عهد الوصاية على العرش فأصدر القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٧ والخاص بإنشاء مجلس الدفاع الأعلى، وقد جرد النحاس فى هذا القانون الملك من أية سلطة إشرافية على الجيش ومنحها لرئيس الوزراء، وألغى تماماً منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة وهو المنصب الذى يتولاه الملك عادة[٤١].

وثمة وثيقة فى محفوظات قصر عابدين هى تقرير رفع للملك يقول: «إن هذا القانون يدعو للتساؤل ويثير ظلالا من الشك حول الغرض الأصلى من صدوره»[٤٢].

ويواصل النحاس معركته. فعندما اقترح الأمير محمد على (ولى العهد) بأن يتم تنصيب الملك فى احتفال دينى. رفض النحاس. فقد كان يعلم أن الخطة هى تقديم الملك للشعب مسلحًا بستار دينى. وبالفعل، وفى أول صدام مع فاروق خرجت المظاهرات الوفدية هاتفة «الشعب مع النحاس»، وأخرج على ماهر جموع الإخوان هاتفين «الله مع الملك»[٤٣].

المهم رفض النحاس إقحام الدين فى حفل تنصيب الملك، وألقى أمام مجلس النواب خطاباً قال فيه: «إن ذلك إقحام للدين فيما ليس من شئونه، وإيجاد سلطة دينية خاصة بجانب السلطة المدنية». وقال إن «الاسلام لا يعرف سلطة روحية، وليس بعد الرسل وساطة بين الله وبين عباده، وليس أحرص منى ولا من الحكومة التى أتشرف برئاستها على احترام الإسلام وتنزيه الإسلام، كما أنه ليس أحرص منا على احترام الدستور»[٤٤].

لكن الأمر لم يخل من بعض تقلبات. ففى خضم هذه المعارك الضارية ضد القصر والفاشست والإخوان وضد الانقسامات فى صفوف الوفد (السعديين، ثم الكتلة)، اقترب النحاس أحياناً باتجاه الإنجليز، خاصة عندما استفحل أمر النازى فى أوروبا. ولعل شخصا خاض واستمر فى خوض معركة الديمقراطية والليبرالية والدفاع عن الدستور كان يتعين عليه أن يتحسب من امتداد النفوذ الفاشى إلى مصر. ولم يكن من سبيل من وجهة نظر النحاس وفى ظل توازن القوى المختل سوى عقد تسوية مع الإنجليز تكسب فيها مصر شيئا، وتسد الطريق فى ذات الوقت أمام المد الفاتستى.

وعندما كانت الوزارة النحاسية معرضة لمؤامرات القصر فى عام ١٩٣٧ ، حاول النحاس أن يجد لنفسه سنداً فى دار المندوب السامى التى كانت ـ فى ذلك الحين ـ حريصة على أن يظل النحاس فى الحكم ، كسبيل لدرء مخاطر قيام حكومة موالية للمحور الذى كان نفوذه قد امتد وعمق جذوره فى القصر الملكى عن طريق الثالوث : على ماهر ـ الشيخ المراغى ـ كامل البندارى .

وتقدم لنا وثائق أرشيف وزارة الخارجية البريطانية والمودعة فى المتحف البريطانى ، معلومات تؤكد أن النحاس قد أوفد أمين عثمان باشا إلى السير مايلز لامبسون طالبًا منه التدخل لحماية الوزارة النحاسية . ويكتب لامبسون إلى وزير خارجيته قائلاً: «وإنه لأمر حيوى لمصلحة كل من مصر وبريطانيا أن نقف بشكل قاطع وراء النحاس باشا خاصة إذا ما قام بتوسيع قاعدة وزارته ، وإلا فلن نرى أمامنا إلا طريقا لا نهاية له من الفوضى والعلاقات المشدودة» . لكن لامبسون يلاحظ ، فى نفس الرسالة ، أن هذا الموقف «يفترض أننا سوف نكون مستعدين للتعامل بصراحة مع الملك فاروق دون أى اعتبار لما قد يقودنا إليه ذلك ، لأن الملك قد لا يعير نصيحتنا أى اهتمام . وعندئذ فماذا سوف نفعل؟» . وإجابة عن هذا السؤال يميط لامبسون اللثام عن اقتراح خطير لأمين عثمان صديق النحاس ورسوله لدى الإنجليز أن «أمين عثمان قد اعترف بأن ذلك سوف يعنى أن نكون مستعدين للمضى بالأمور إلى نهايتها المريرة» .

ولم يفت لامبسون أن يختم رسالته إلى إيدن قائلا : «إنه يرى من الصعب إلى حد كبير التغاضى عن اقتراح أمين عثمان ، فهو رجل صافى الذهن وعملى ودوافعه ليست محل شك بأى حال» . (وبالمناسبة هل يفسر لنا اقتراح أمين عثمان هذا مبررات اغتياله وما أشيع ساعتها عن صلوع القصر فى عملية الاغتيالات ثم تهريب مرتكبيها من السجن؟) ولم يفت سير لامبسون أن يستحسن فكرة خلع الملك إبقاء على وزارة النحاس ، بل إنه يؤكد أن مثل هذه الخطوة «قد تكون إنقاذًا للموقف . وهى على المدى الطويل قد توفر حيرة ومتاعب لا نهاية لها»(٤٥) .

وردا على هذه البرقية الخطيرة يكتب إيدن قائلا : «اهتممت بفكرة توسيع قاعدة تشكيل الحكومة الوفدية ، وإننى على استعداد لمساندة النحاس إذا وافق على ذلك ، لكننى سأكون غير راض إلى حد كبير لو أننى ذهبت إلى درجة قبول فكرة خلع الملك فاروق بأى حال إلا بعد عقد قرانه ، وبعد أن تقل شعبيته إلى حد كبير»(٤٦) .

وتصاعد الصدام حتى وجه الملك خطاب إقالة مهينا للنحاس ، كان الأول من نوعه فى

تاريخ الحياة الدستورية المصرية، فقد جاء فى الخطاب: «نظرا لما تجمع لدينا من الأدلة على أن شعبنا لم يعد يؤيد طريقة الوزارة فى الحكم، وأنه يأخذ عليها مجافاتها لروح الدستور، وبعدها عن احترام الحريات العامة وحمايتها، لم يكن هناك بد من إقالتها». وتخرج الجماهير لتتحدى الإقالة هاتفة «النحاس أو الثورة»، «لا استقالة ولا إقالة» و«الدستور فوق الجميع». وتكون أول مظاهرات جماهيرية تتحدى الملك صراحة وتطعن فيه. .

لكن شيئا مهما يتعين علينا أن نتذكره، هو أن الوفد لم يستطع أن يجابه هذه الخطوة الوقحة من جانب القصر مجابهة فعلية لسبب بسيط وهو أن القصر كان قد استعد لها بتدبير انقسام مؤلم فى الصفوف الوفدية (أحمد ماهر والنقراشى). وكان «محمود فهمى النقراشى» أستاذ التنظيم - بدلا من أن ينظم الجماهير الوفدية فى تمردها على الملك - قابعًا فى صفوف القصر، «محركا» للمؤامرات ضد الوفد وضد النحاس.

والحقيقة أنه كانت هناك «صفقة» عرضها الإنجليز على النحاس لإنقاذ وزارته من الإقالة. وقد أفصح سير مايلز لامبسون عن هذه «الصفقة» فى برقية وجهها إلى وزير الخارجية البريطانية فى ٢٩ نوفمبر ١٩٣٧ جاء فيها: «على أننا يجب علينا أن نجعل تأييدنا مشروطا بتخليه عن سياسة الاحتكار فيضم إليه العناصر الصالحة مثل عبدالوهاب (فى شركة قناة السويس) وعلى الشمسى (لوزارة الخارجية) وأحمد ماهر (للحربية)».

وكان هذا هو الثمن المطلوب من النحاس كى يبقى رئيسا للوزراء(٤٧).

والسؤال الذى قد يحير القارئ والباحث معا هو: لماذا كان الإنجليز على استعداد كى يمضوا بالأمور الى نهايتها المريرة مع الملك مقابل هذا الثمن؟ ولماذا رفض النحاس أن يقبل الصفقة؟

الجواب عن السؤالين معا هو أن «الصفقة» لم تكن تعنى إضافة بضعة وزراء موالين للإنجليز بقدر ما كانت تعنى محاولة تغيير الطابع العام للقيادة الوفدية وللوزارة الحاكمة باسمها، بحيث تصبح - بشكل عام - أكثر طواعية فى يد الإنجليز. وينتهز الملك فرصة إقالة النحاس، بعد أن تخلى الإنجليز عن مساندته، إثر رفضه للصفقة، ليحاول أن يرتب فى هدوء، نوعا من الانقلاب الدستورى يستجمع بموجبه كل السلطات فى يديه. و يدهش أعضاء مجلس الشيوخ الذين قابلوا الملك لرفع رد المجلس على خطاب العرش عندما يقول الملك لهم: «ليس يكفى رضاء الأمة عنكم، بل يجب أن يكون معه رضاء الملك كذلك»(٤٨). ثم لم يلبث الملك أن أشهر هذا الانقلاب الدستورى فى خطاب وجهه

بالراديو، واختار له ـ عن عمد ـ ذكرى رأس السنة الهجرية، معلنا توليه لزمام كل الأمور قائلا: «إن ثقتى بنفسى وتوكلى على الله هو الذى يلهمنى تصريف الأمور ويوجهنى الوجهة الصحيحة»(٤٩).

لكن النحاس لا يسكت، فيدعو الهيئة الوفدية إلى اجتماع طارئ لتصدر بيانا عنيفا تقول فيه: «إن الدستور والنظام الديمقراطى فى مصر قد أصبحا فى خطر، وإن الهيئة الوفدية ترى أن واجبها أن تعلن أنها لا تقبل بحال من الأحوال أى مساس بالدستور والحريات»(٥٠).

* * *

وعندما كانت بريطانيا تعانى من ضربات النازى، والريح تتجه على عكس ما تريد، قدر النحاس فرصته ليوجه مطالب جديدة للانجليز، خصوصاً وأنه قد أخذ عليهم عدم مساندته ـ للاستمرار فى الحكم. وهكذا، وفى أول أبريل ١٩٤٠ فاجأ الوفد الجميع بتقديم مذكرة شديدة اللهجة للسلطات البريطانية اتهمها فيها بأنها «باركت الانقلاب الدستورى واستغلته لصالحها رغم أحكام المعاهدة فى نصها وروحها». وقالت المذكرة: «إن هذا الموقف البريطانى يعطى لمصر الحق فى أن تطلب من الحليفة أن تحدد موقفها منها وأن تقوم بنفس النصيب الذى تقوم به من المحالفة وتنفيذها، وأن تقدر لمصر ـ الدولة الصغيرة ـ ما حملته وتحمله عن حليفتها الكبيرة من أعباء الحرب». ثم طلب الوفد من الحكومة البريطانية الاستجابة للمطالب الآتية التى قررتها هيئته البرلمانية وهى:

١ ـ أن تصرح ـ من الآن ـ بجلاء القوات البريطانية عن مصر، بعد انتهاء الحرب وعقد مؤتمر الصلح. وتبقى المحالفة فيما عدا ذلك قائمة بين الطرفين بالأوضاع المبنية فيها.

٢ ـ اشتراك مصر اشتراكاً فعليا فى مفاوضات الصلح للدفاع عن مصالحها والعمل على تحقيق أغراضها معنوية كانت أو مادية.

٣ ـ الدخول فى مفاوضات مع مصر بعد انتهاء مفاوضات الصلح يعترف فيها بحقوق مصر كاملة فى السودان لمصلحة أبناء وادى النيل جميعاً.

٤ ـ التنازل عن الأحكام العرفية التى أعلنت بناء على طلبها، وإخطار الحكومة المصرية بهذا التنازل.

٥ ـ حل مشكلة القطن بعدم الحيلولة دون تصديره إلى البلاد المحايدة أو بشرائه بالأسعار والشروط المناسبة.

ثم تناولت المذكرة، بعد ذلك بالتفصيل، المطلب الخاص بالأحكام العرفية، فقالت: «إن بقاءها يفسح المجال لاستغلالها من الحكومة القائمة ضد إرادة الشعب، فضلا عن أن إنجلترا نفسها لم تعلن الأحكام العرفية لا فى بلادها، ولا فى مستعمراتها رغم اشتراكها فى حرب لا تزال مصر بعيدة عنها. ومن ثم فلا معنى إذاً لتنفيذ المعاهدة فى ظل الأحكام العرفية التى لا ضابط لها، كما هى مفروضة على مصر، ولا معنى لأن تمتد الرقابة على الأخبار العسكرية إلى رقابة على كل الشئون المصرية حتى أصبح المصريون فى عهد الاستقلال، وكأنهم آلة عمياء صماء لا يسمع لهم صوت فى تصريف شئون بلادهم».

ثم تعرضت المذكرة لمسألة القطن فصورت الأحوال الاقتصادية فى داخل البلاد تصويراً خطيراً، وأعلنت أنها قد تطورت تطوراً سريعًا إلى «خراب شامل فى الأموال العامة والخاصة، وتدهور الثروة الأهلية إلى ما دون الحضيض».

وقد أحدثت هذه المذكرة ردود فعل واسعة.. فقد أعربت وزارة الخارجية البريطانية عن انزعاجها الشديد، ووجهت برقية عاجلة إلى دار مندوبها السامى بالقاهرة تقول: «أبلغوا النحاس باشا فى الحال أن الحركة التى قام بها ونشرت على الناس فعلا قد أحدثت لدى الحكومة البريطانية شعوراً أليمًا للغاية»(٥١).

أما على ماهر، فقد وصف المذكرة بأفحش النعوت، وتحدث عنها فى مجلس الشيوخ قائلاً. «إنها خروج على الدستور، وخروج على قوانين البلاد، وخروج على النظم القائمة، هى خروج على العرش، خروج على الحكومة، وعلى البرلمان»

وحاول على ماهر ـ كالعادة ـ أن يتفادى مناقشة مضمون المذكرة، ليركز على الشكل متسائلا: «كيف يسمح فريق لنفسه بأن يتقدم لدولة أجنبية وأن يدعى أنه يتكلم باسم الأمة؟ بأى وجه يدافع هؤلاء الناس عن تصرفهم فى تقديم هذه الأوراق التى تقدموا فيها بشكواهم للسفير البريطانى قائلين إنهم هم الذين يمثلون الشعب، وأن الحكومة لا تمثله؟ أؤكد لحضراتكم أن هذا هو أشنع صور الازدراء بالاستقلال»(٥٢).

بينما أكد عبدالرحمن الرافعى (الحزب الوطنى) أن هذه المذكرة «قد أحدثت فى البلاد رجة لأنها كانت أول صيحة بالخروج على معاهدة ١٩٣٦ من إحدى الهيئات التى وقعتها، ومن الهيئة التى اعتزت بها وروجت لها وحثت الناس على قبولها».

وكتب عبدالقادر حمزة مقالا لجريدة البلاغ يقول فيه: «إن ما فات مصر بين سنتى ١٩١٤ و١٩١٨ قد استدركه الوفد فى المذكرة التى تقدم بها للسفير البريطانى». ولكن الرقابة منعت نشر المقال(٥٣).

وانهال سيل من البرقيات على «النحاس» يؤيد وقفته ضد الإنجليز، أما هو فقد صمم على تصعيد معارضته للإنجليز، برغم حرج الموقف، وبرغم اتهام خصومه له بأنه بمعركته هذه إنما يخرج «على العرش وعلى الحكومة وعلى البرلمان».

وتستمر المطارق الوفدية لتهوى ضد سياسة الاحتلال.

وفى مجلس النواب، وقف محمود سليمان غنام ليدين تغلغل القوات البريطانية فى الأحياء الآهلة بالسكان، الأمر الذى يعرض سكان هذه الأحياء للغارات الوحشية من طائرات المحور. وقال: إن هذه القوات قد تغلغلت «تغلغلا واضحاً فى جميع الأحياء الوطنية الآهلة بالسكان والمدارس والشوارع والفنادق الوطنية، بل أبرئ ذمتى وأقول إن بعض هذه القوات مرابط الآن فى مبنى على قيد أمتار من مسجد كبير فى القاهرة. تصوروا حضراتكم مدى هذا الخطر إذا ما وقعت الواقعة، فإن الألمان سيقولون إننا لا نقصد المصريين، ولكننا نقصد الأهداف العسكرية»(٥٤).

وفى مجلس الشيوخ، وقف يوسف الجندى ليهاجم السياسة الاقتصادية لبريطانيا تجاه مصر والتى اتسمت بالاستنزاف لكل ثرواتها، وحرمانها من بيع قطنها للدول المحاربة والمحايدة، ومن ثم، فقد فرضت نفسها كمشتر وحيد للقطن المصرى، وفرضت فى نفس الوقت سعراً للقطن يقل كثيراً جدا عن سعره العالمى. وقال إن الإنجليز «لا يتأثرون إلا بمصلحتهم ومصلحتهم وحدها، وكان يجب أن نفهم هذا.. وألا نكرر عبارات الاستجداء بغير ما جدوى». ومضى يوسف الجندى قائلاً: «إن سياسة بريطانيا تجاه القطن المصرى لا تستهدف تحقيق المصلحة الإنجليزية فحسب، وإنما هى تقوم أيضا على سياسة إفقار الشعوب المحكومة. وإنى آسف أن أقول هذا، ولكنها هى الحقيقة التى وردت على لسان الكثيرين من الساسة الرسميين»(٥٥)

ومن الطريف، أن الإنجليز قد لجأوا إلى حجة غريبة للدفاع عن موقفهم من فرض سعر مخفض للقطن المصرى، فقالت إحدى الصحف الناطقة باسمهم فى مصر وهى «الإجيبشيان ميل»: «إن رفع السعر لا يفيد سوى طائفة الباشوات، أما الزارع المتوسط والصغير والمستأجرون فلا يعود عليهم رفع السعر إلا بالخسارة والجوع».

وردا على هذه الحجة كتبت جريدة «الوفد المصرى» مهاجمة الإنجليز لأنهم يحاولون «التفرقة بين الطبقات» فى مصر وقالت: «المصلحة من يريدون بذر بذور الشقاق بين هذه الطبقات، وإحداث مشكلة اجتماعية من أعقد المشكلات التى أقلقت بال أمم كثيرة، ومصر بقيت ناجية منها إلى الآن بفضل الله؟»(٥٦).

ثم يتقدم «مصطفى النحاس» بنفسه إلى ميدان المعركة، حيث «دبرت» له حفلة تكريم فى رأس البر كمبرر لإتاحة الفرصة لإلقاء خطاب نارى ضد الإنجليز، وضد معاهدة ١٩٣٦ التى وصفها بأنها «أصبحت بعد عام واحد من تنفيذها غنما للإنجليز وغرمًا على المصريين». وقال إن سوء النية فى تنفيذها قد بدا جليا للعيان، وإن الأمر «يستدعى إعادة النظر فى المعاهدة لجعل نصوصها متفقة مع روحها». وقال: «نصرنا الحليفة بكل صدق وإخلاص فماذا كان جزاؤنا؟ كان أن أهدرت كرامتنا، وفقدنا حريتنا، وأعلنت الأحكام العرفية علينا، وكممت أفواهنا، وتحكمت الرقابة فينا، وعدت أنفاسنا علينا، وكسدت سوقنا، وارتفعت أسعار المعيشة وانخفض سعر نقدنا، وسخرت قواتنا ومرافقنا ومصالحنا لصالح الإنجليز، ولم نجن من وراء ذلك كله شيئا. بل لقد تدخل الإنجليز فى شئوننا، وتغلغلوا فى جميع مرافقنا، ولم يراع فى توزيع القوات صيانة أرواح المدنيين مع تحقيق الأهداف العسكرية، فأصبحت البلاد كلها هدفا لكل غارة، حتى فقد المدنيون كل طمأنينة وراحة وسلام».

ثم قال: «يؤسفنى أن أصرح بأن الإنجليز الذين يحاربون دفاعًا عن الديمقراطية فى بلادهم، يدأبون على محاربتها فى مصر. ولا ريب أنه إذا لم تكن الديمقراطية واحدة فى كل البلاد التى تناصرها، فليست إذن هى فكرة يدافع عنها، ومبدأ يناضل من أجله، بل تكون هى والديكتاتورية سواء»(٥٧).

ومن حق النحاس علينا أن نقرر له أنه لم يلجأ إلى مثل هذا الهجوم العنيف عندما كان فى صفوف المعارضة فحسب، بل لقد عاود التأكيد أكثر من مرة وبعد أن تولى الحكم ـ عقب حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ـ على ضرورة العمل لتعديل المعاهدة. وفى المؤتمر الوفدى الكبير الذى عقد فى نوفمبر ١٩٤٣ راح النحاس يعدد ما قدمته مصر لبريطانيا من مساعدات، وما أدته من خدمات تنفيذا للمعاهدة. ثم قال: «إن حوادث الحرب قد غيرت الموقف تغييرا كبيرا حتى أصبح هذا التعديل ضرورة لابد منها، ونتيجة لا ريب فيها.. وإنى الآن أكاد ألمح بإذن الله فجر اليوم الذى نرى فيه مصر المستقلة استقلالا تاما لا تشوبه أية شائبة»(٥٨).

ثم عاد، وهو رئيس للوزراء أيضا، وفى خطاب له أمام البرلمان ألقاه فى ٢٨ سبتمبر ١٩٤٣ ليؤكد تمسكه بمذكرة أول إبريل ١٩٤٠، ووصفها بأنها «بكل مطلب من المطالب القومية المدونة بها.. وفى مقدمتها الجلاء والسودان، هى فخرنا، وهذه المطالب الموطنية التى كان لنا شرف المناداة بها ونحن خارج الحكم فى سنة ١٩٤٠، لا تزال ولن تزال

مطالبنا نعمل لها جهد إمكاننا» . ثم مضى النحاس قائلا . «والحكومة البريطانية الحليفة تعلم حق العلم مقدار تمسك الوفد بمطالب مصر الوطنية ومبلغ تصميمه عليها» . . ثم عاد النحاس ليؤكد موقفه هذا أمام مجلس النواب أيضا فى جلسة ١٢ يناير ١٩٤٤(٥٩) .

ولم تكن هذه المواقف هى المظاهر الوحيدة للصدام بين «النحاس» والاحتلال البريطانى ، بل إن النحاس قد حرص ، ومنذ توليه الحكم فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ، على انتهاج مواقف متشددة تجاه الإنجليز ، حتى فى المسائل التفصيلية التى كان يمكن التغلب عليها مؤقتا .

فبعد شهر واحد ، أى فى ٥ مارس ١٩٤٢ ، أمر النحاس ـ ودون التشاور مع الإنجليز ـ بالإفراج عن عزيز المصرى باشا وحسين ذو الفقار صبرى وعبدالمنعم عبد الرؤوف ، برغم خصومتهم الواضحة للوفد ، وبرغم علمه بتصميم الإنجليز على إبقائهم بالسجن لأطول فترة ممكنة ، ولم يكتف النحاس بذلك بل أمر بشطب القضية أيضا .

ولعله من المفيد أن نروى هنا و اقعة توضح لنا الأسلوب الذى اعتمده النحاس للتعامل مع سلطات الاحتلال صاحبة النفوذ الأساسى فى البلاد فى ذلك الحين .

كان المجاهد الفلسطينى محمد على الطاهر صاحب جريدة الشورى قد اعتقل بأمر الإنجليز فى عهد وزارة حسن باشا صبرى ، ثم هرب من المعتقل ، الأمر الذى أثار الكثير من مخاوف الإنجليز وألحوا فى ضرورة ضبطه وإيداعه المعتقل ، لكن محمد على الطاهر سلم نفسه للنحاس فى ٧ مارس ١٩٤٢ ، وأمر النحاس ـ وعلى الفور ـ بالإفراج عنه . ويروى محمد على الطاهر ، أنه سمع النحاس يقول لأمين عثمان باشا : «قل للإنجليز إنى أطلقت سراح الطاهر فعلا ، وسيخرج من عندى حرا ، وإن اعترض الإنجليز على ذلك ، فقل لهم ألا يفتحوا لى هذه السيرة . فأنا قد أطلقته وانتهى الأمر»(٦٠) .

وليس من شك فى أن الإنجليز لم يكونوا ـ مطلقا ـ سعداء بهذا النوع من التعامل ، وهم الذين اعتادوا على خنوع رؤساء وزارات الأقليات .

فإذا أضفنا إلى ذلك ـ ما أسلفنا الإشارة إليه ـ من تشدد النحاس تجاه المطالب الوطنية ، وإصراره على مذكرة أبريل ١٩٤٠ ، وعلى ضرورة تعديل المعاهدة ، لأدركنا السبب فى أن الإنجليز الذين دبروا حادث ٤ فبراير سرعان ما اكتشفوا أن عليهم أن يطيحوا وبالقوة بالرجل الذى فرضوه قبل عامين وبالقوة أيضا .

* * *

وذات يوم كتب دافيد كيلى فى مذكراته : «لقد أسر لى صديقى حسنين باشا يوما بأن الملك فاروقا كان يبكى من الإهانة حينما كان يلمس فى الصحف اهتماما بالنحاس أكثر من الاهتمام بشخص الملك»(٦١).

والحقيقة أن النحاس قد انتهج وبحسم سياسة تقليم أظافر «القصر الملكى» وإبعاد نفوذه عن الحياة السياسية فى البلاد.

وكان الملك على استعداد لأن يفعل أى شىء لكى يبعد النحاس عن الوزارة وحتى عندما طلب الإنجليز صراحة تولى النحاس الوزارة وقدموا للقصر عديداً من الأدلة توحى بعلاقة وزارة على ماهر بالمحور، وأصروا على إقالته وتكليف النحاس بتشكيل الوزارة، لجأ أحمد حسنين إلى حيلة ماكرة، يرويها بنفسه لمحمد التابعى قائلا: «رأيت أن نقوم بمناورة تمويه وتضليل، فطلبت من الملك أن يوفد عبدالوهاب طلعت (وكيل الديوان الملكى) لمقابلة النحاس باشا فى كفر عشما لكى ألفت أنظار السفارة وعيونها إلى كفر عشما وأصرفها عما يجرى فى القاهرة. وهكذا، وبينما كان عبدالوهاب طلعت فى كفر عشما، كنت أنا قد اتصلت بحسن صبرى وأعضاء وزارته وأعددت المراسيم بتشكيل الوزارة. وكان حسن صبرى صديقًا للسفير وللإنجليز وقد اخترناه لهذا السبب كسراً لحدة التحدى»(٦٢).

ويعترف لامبسون، فى برقية وجهها إلى لندن، بأن القصر قد خدعه. لكنه يشير فى برقيته إلى أن «حسن صبرى باشا ووزارته المؤلفة من السعديين والأحرار والمستقلين مكونة ممن اشتهر معظمهم بالميل إلينا»(٦٣).

وتستمر المعركة، ويستمر النحاس فى تصميمه على الهجوم

ويروى مصطفى أمين - ساعيًا للوقيعة كعادته -: «فى الأسبوع الأخير من شهر يوليو سنة ١٩٤٢ كتبت مقالا فى مجلة الاثنين أحيى فيه حضرة صاحب الجلالة الملك، بمناسبة ذكرى توليه سلطته الدستورية. وكان المقال عاديا، وصفت فيه شعورى نحو مليك البلاد وهو شعور كل مصرى. وكان طبيعيا أن يجيز الرقيب المقال، فليس فيه انتقاد للوزارة، وليس فيه مديح لخصم من خصوم الوزارة، وليس فيه مهاجمة لنائب وفدى، وليس فيه شكوى من التموين أو المطالبة بالجلاء، وهذه كلها كانت ممنوعات لا تجيز الرقابة نشرها بأمر من صاحب المقام الرفيع النحاس باشا الحاكم العسكرى. ولكنى دهشت عندما طلب رقيب المجلة عرض المقال على مدير الرقابة. وعندما حمل الأستاذ الشافعى البنا رقيب

المجلات الأسبوعية مقالى إلى رفعة الحاكم العسكرى ليعرضه عليه هالنى بعد ذلك أن علمت أن رفعته أمر بأن يعرض عليه شخصيا كل ما أكتبه عن جلالة الملك. وفى اليوم التالى، حضر الأستاذ الشافعى البنا يحمل المقال ويقول إن رفعة النحاس باشا أمضى الليل كله فى حذف وتعديل المقال. ورأيت المقال فإذا بأغلبه محذوف بخط صاحب المقام الرفيع. حذف رفعة الحاكم العسكرى قولى إن الملك فتح قصره لكل الأحزاب وكل الزعماء، فليس للملك حزب لأن مصر كلها حزبه، وليس له رجال لأن المصريين كلهم رجاله. وحذف رفعة الحاكم العسكرى كل كلمة فيها إشادة بالملك، أو أضاف إليها وحكومة جلالته.. وحذف الحاكم العسكرى أن الملك فاروق ملك دستورى لا يرضى بالدستور بديلا، وأن الدستور لم يعطل فى عهده يوما واحدًا، ولم أصدق أن صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا تبلغ به الجرأة ويبلغ به الاستهتار - ولا أقول كلمة أخرى - فيحذف بيده التحية الموجهة إلى ملك البلاد»(٦٤).

وليس من شك فى أن موقفا كهذا، من جانب النحاس كان يعبر عن شجاعة منقطعة النظير، وعن إصرار لا يكل على مجابهة الملك ومعارضة نفوذه.

ولقد بادل الملك النحاس نفس الشعور. فعمل جهده على إضعاف نفوذه وعلى الكيد له.

ولم تكن «أخبار اليوم» ومدرستها الصحفية سوى محاولة من السراى لاستخدام أساليب الدعاية الحديثة فى خداع الرأى العام، ومحاولة صرفه بعيدا عن نطاق النفوذ الوفدى.

ولم تكن الانقسامات التى دبرها «القصر» فى صفوف الوفد، سواء انقسام النقراشى - أحمد ماهر، أو انقسام مكرم عبيد، سوى حلقات فى نفس المخطط.

كذلك كان الكتاب الأسود.

ويعترف أحد خصوم النحاس بالحقيقة قائلا: «كانت شهرة النحاس باشا قائمة فى نفس الجمهور إلى يومئذ على أنه رجل نزيه، طاهر اليد، وأنه ظل فقيرًا لم يفد من الحكم شيئا»(٦٥).

وهكذا، كان الكتاب الأسود ضروريا لمحاولة تشويه سمعة «الزعيم» الذى اشتهر بالنزاهة وطهارة اليد.

والحقيقة أن صانعى «الكتاب الأسود» أنفسهم قد اعترفوا بدور السراى فى إعداده وإصداره. ويعترف جلال الدين الحمامصى الذى قال عن نفسه: «لقد اشتركت فى وضع الكتاب الأسود وطبعه وتوزيعه»(٦٦) يعترف بصراحة غريبة: «كان الملك فاروق متحمساً لفكرة الكتاب الأسود تحمسًا كبيرا، وكان يتابع أنباء إعداده ويسأل عما تم طبعه، وعن الاحتياطات التى اتخذت لمنع الحاكم العسكرى من إفساد هذه الخطة. بل إنه قبل أن تودع صورة الكتاب وملحقاته من الوثائق فى إحدى خزائن سراى عابدين إلى أن يحدد موعد تقديمه إليه وإذاعته على الناس»(٦٧).

وهكذا تستمر المعركة سجالا. ويجد الملك فرصة أخرى لإقالة النحاس، ويستمر النحاس زعيم الأغلبية مبعداً عن الوزارة حتى تجرى انتخابات ١٩٥٠، فيكتسح الوفد كل خصومه ليفوز بأغلبية ساحقة فى مجلس النواب. وأسقط فى يد الملك، ولم يكن هناك مفر من قبول وزارة النحاس مرة أخرى.

ويعترف كريم ثابت باشا، وكان واحداً من أقرب المقربين من الملك، أمام محكمة الثورة بأن الملك «قبل النحاس على مضض، لأنه مكانش عايزه، ولكن النحاس معاه الأغلبية، ومش ممكن ما يجيش، لكن قبل النحاس على مضض لأنه كان بيسمع أن النحاس حاييجى يقلل من سلطته»(٦٨).

أما حسين سرى باشا فيعترف فى شهادته، أمام نفس المحكمة، بأن الملك ذعر من نتيجة الانتخابات، ومن مجىء النحاس وقال: «الملك السابق كان يعتقد أن مجىء الوفد الحكم حيبقى صعب عليه، وحتبقى تحصل مشادات بينه وبين رجاله، فطلب منى أن أكون رئيس ديوان وقال لى: أنت السبب لأنك فى الانتخابات اللى عملتها كنت رئيس حكومة رجعت الأغلبية الوفدية، ودول حاييجوا يعاكسونى، فأنا عاوزك تيجى رئيس ديوان علشان تتقبل الصدمات»(٦٩).

لكن المشاكل بدأت منذ البداية الأولى. وتفجر الخلاف قبل تشكيل الوزارة، عندما صمم الملك على أن يبقى محمد حيدر باشا وزيرا للحربية. «وكان حيدر قد احتفظ بهذا المنصب فى ثلاث وزارات متعاقبة النقراشى، إبراهيم عبدالهادى، حسين سرى، ليكون عينا للملك على مجلس الوزراء، وليكون أداة لفرض سيطرة السراى الكاملة على الجيش، وكان حيدر هو الذى حرك الجيش إلى حرب فلسطين دون انتظار لأوامر رئيس الوزراء. لكن النحاس رفض ذلك رفضاً باتا وأصر على تعيين وزير وفدى هو مصطفى نصرت»(٧٠).

وإذا كان هذا الخلاف قد أمكن تسويته بأن أنشئ منصب جديد هو منصب القائد العام للقوات المسلحة يتولاه حيدر، بينما أصبح مصطفى نصرت وزيراً للحربية، فإن خلافا آخر حول تشكيل الوزارة قد نشب واتخذ فيه النحاس موقفاً متشدداً وصارماً أجبر به الملك على التراجع.

وكان الخلاف هذه المرة حول طه حسين، ويروى هذه القصة حسين سرى باشا فى شهادته أمام محكمة الثورة (أثناء محاكمة كريم ثابت) فيقول: «لما طلب من النحاس تأليف الوزارة عرض على بعض الأسماء، وكان من بينهم طه حسين، بعضهم استبعدته بموافقة النحاس، وقلت للنحاس بلاش طه حسين لأنهم فى السراى بيقولوا عنه إنه أفكاره يساريه فقال: ده أهمهم. فقلت له: أنت متشدد فيه؟ فرد على بأن ده أهم واحد عندى، إنشالله تشطب الكل، أنا مستعد أتنازل عن كل الوزراء ما عدا طه حسين. فقلت للملك آدي الكشف واللي بيتشدد فيه النحاس قوى طه حسين، فقال مستحيل ده راجل أفكاره يسارية، قل للنحاس أنى مش عاوزه. ولكن النحاس زى ما قلت قال إنه مستعد أن يتنازل عن كل الوزراء إلا طه حسين»[٧١].

وكان النحاس مصمماً على أن يستمر وحتى النهاية فى تلقين المزيد من الدروس للملك، ومصمما على الاستمرار فى تحديه هو والاحتلال الإنجليزى.



ويمضى النحاس فى موكب التحدى. لا التقدم فى السن، ولا تغير الأحوال ولا قدوم حكام جدد بأدوات جديدة وممارسات شديدة القسوة. لا هذا كله ولا أى شيء أوقف هذا الرجل الذى قال عنه سعد زغلول «إنه شطح كثيراً».

ويكون تحديه الأكبر يوم رحيله. عندما انفجرت ولأول مرة منذ عام ١٩٥٤ مظاهرة حاشدة تشيع جنازته هاتفة «اشكى الظلم لسعد يا نحاس».

وهكذا رحل الرجل متحديًا، كما عاش طوال حياته متحديًا، مؤكدا أنه لم يكن أبداً من قصار الشجر.

المراجــع

(أ) كتب باللغة العربية:

- أحمد حسين - إيمانى .
- أحمد حسين - مرافعة فى قضية اغتيال المرحوم محمود فهمى النقراشى .
- أحمد حسين - مرافعات الرئيس أحمد حسين فى عهد حكومة الوفد .
- أحمد حمروش - قصة ثورة يوليو - ج ١ .
- أحمد شفيق باشا - حوليات مصر السياسية - الحولية الرابعة (١٩٢٧) .
- جلال الدين الحمامصى - معركة نزاهة الحكم ، فبراير ١٩٤٢ - يوليو ١٩٥٢ .
- حسن البنا - مذكرات الدعوة والداعية .
- د . رفعت السعيد - مصطفى النحاس السياسى ، الزعيم ، المناضل .
- صلاح عيسى - حكايات من مصر .
- صلاح نصر - عملاء الخيانة والإفك .
- د . عبدالخالق لاشين - سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية .
- د . عبدالعظيم رمضان - تطور الحركة الوطنية فى مصر من ١٩٣٧ إلى ١٩٤٨ .
- محمد التابعى - من أسرار السياسة والساسة .
- د . محمد حسين هيكل - مذكرات فى السياسة المصرية .
- محمد عودة - سبعة باشوات وصور أخرى .
- محاكمات الثورة - الكتاب الرابع - محاكمة كريم ثابت .

(ب) كتب أجنبية:

- The Cıano Daırıes.
- G.E Uongrunbrum - Modern ıslam, The Search For Cultural Identıty
- Kırk - The Mıddle East ın the War - 1939 - 1942
- R. Mıtchelle - The Socıety Of the Muslim Brothers.

(جـ) مخطوطات ووثائق وأوراق قضائية:

ـ مذكرات سعد زغلول ـ المخطوطة.

ـ مذكرات عبدالرحمن فهمى ـ المخطوطة.

ـ ملف القضية رقم ١٠٤ كل مصر عام ١٩٢٦

ـ تقرير اتهام النيابة العمومية فى قضية الجناية رقم ٨٧٦ السيدة زينب لعام ١٩٣٩.

ـ التقرير السنوى عن عام ١٩٣٦ من السير مايلز لامبسون إلى مستر إيدن.

ـ القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٧ بإنشاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

ـ بحث فى مجالس الجيش وهيئة أركانه.

ـ مضابط مجلس الشيوخ ـ ١٩٤٠ـ ١٩٤١.

ـ مضابط مجلس النواب ـ ١٩٤٠ـ ١٩٤١ـ ١٩٤٣ـ ١٩٤٤.

ـ الأرشيف العام ـ وزارة الخارجية البريطانية. ملفات مصر والسودان ـ الأعوام ١٩٢٧ حتى ١٩٥٠.

(د) دوريات:

ـ أخبار اليوم ١٩٤٤.

ـ آخر ساعة ١٩٣٦.

ـ الأهرام ١٩٢٧.

ـ البلاغ ١٩٢٧ـ ١٩٣٧

ـ الحوادث ١٩٤٣ عدد خاص بعنوان ـ المؤتمر الوفدى.

ـ السياسة ١٩٢٧ـ ١٩٣٦.

- المصرى ١٩٣٧ـ١٩٣٨ـ١٩٤١ .

- المقطم ١٩٢٧ .

- كوكب الشرق ١٩٣٦ .

- مصر الفتاة ١٩٣٨ـ١٩٣٩ .

- الوفد المصرى ـ ١٩٤١ .

الهوامش

(١) البلاغ - ٢٨/٨/١٩٢٧
(٢) الأهرام ٤/٩/١٩٢٧
(٣) الأهرام ١٥/٩/١٩٢٧
(٤) الأهرام ١٠/٩/١٩٢٧
(٥) د. عبدالخالق لاشين - سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية - دار العودة بيروت - ص ٢٦١
(٦) ملف القضية رقم ١٠٤ كلى مصر لعام ١٩٢٦، محفظة رقم ٤(مودع بالمتحف البريطانى) وأيضا مذكرات عبدالرحمن فهمى - محفظة رقم ٤ (ملف ٢٤- ٢٥) ص ٢٠
WAVELL- ALLenby in Egypt - London (1944) P 102
(٧) مذكرات سعد زغلول - الكراس رقم ٤٧ ص ٢٧٨٤
(٨) الأهرام ٤/٩/١٩٢٧
(٩) الأهرام ١٥/٩/١٩٢٧
(١٠) السياسة ٨/٩/١٩٢٧
(١١) الأهرام ١٠/٩/١٩٢٧.
(١٢) السياسة، البلاغ ١٥/٩/١٩٢٧.
(١٣) أحمد شفيق باشا - حوليات مصر السياسية - الحولية الرابعة - عام ١٩٢٧ - ص ٤٧٤
(١٤) المقطم ٢١/٩/١٩٢٧
(١٥) الأهرام ٢١/٩/١٩٢٧
(١٦) البلاغ ٢٢/٢/١٩٢٧
(١٧) الأهرام ٢٧/٩/١٩٢٧.
(١٨) البلاغ ٢٩/٩/١٩٢٧
(١٩) الأهرام ٥/١٠/١٩٢٧
(٢٠) صلاح عيسى - حكايات من مصر - دار الوطن العربى بيروت - ص ٢٦٢
(٢١) صلاح عيسى - المرجع السابق - ٢٦٠.
(٢٢) G E. Vongrunebium - Modern islam - The Seaich for cultuial identity - New-yoik - p 65
(٢٣) حسن البنا - مذكرات الدعوة والداعية - ص ١٥١.

(٢٤) أحمد حسين ـ إيماني ـ القاهرة ـ (١٩٣٦) ـ ص ٧٤
(٢٥) الصرخة ـ ٧/ ١٠/ ١٩٣٣ .
(٢٦) مصر الفتاة ١/٨/١٩٣٨
(٢٧) مصر الفتاة ٤/٧/١٩٣٨
(٢٨) تقرير اتهام النيابة العمومية فى قضية الحماية رقم ٨٧٦ السيدة زينب لعام ١٩٣٩
(٢٩) السياسة ٣١/٨/١٩٣٦
(٣٠) مجلس النواب ـ مضبطة جلسة ٢٢/ ٧/ ١٩٣٦ ـ ص ٩٧
(٣١) آخر ساعة ١٩/ ٧/ ١٩٣٦
(٣٢) المصرى ـ ٢١/ ٧/ ١٩٣٨
(٣٣) مرافعات الرئيس أحمد حسين فى عهد حكومة الوفد ـ ط ٢ ـ ص ٤٧
(٣٤) كوكب الشرق ١١/ ١/ ١٩٣٦
(٣٥) التقرير السنوى عن عام ١٩٣٦ من السير مايلر لامسون إلى مستر إيدن ـ ملف رقم ٣٧١ـ ٢٠٩١٩ ـ سرى ـ ١٥٢١٧ ـ أرشيف رقم ٨ (ل. ٣٥٢٢ـ١٦ استلم فى ١٩ـ٨ تحت رقم ٩٠٦).
(٣٦) البلاغ ـ ٢٩/ ١١/ ١٩٣٧
The Ciano diaries - Newyork - (1964) P32 (٣٧)
Kirk - The Middle East in the war 1936 - 1945 . London - (196). P. 14. (٣٨)
R Mitchelle - The Society of the Muslim Brothers - oxford - (1969) - P . 14 (٣٩)
(٤٠) أحمد حسين ـ مرافعة فى قضية اغتيال المرحوم محمود فهمى النقراشى ـ القاهرة (١٩٤٩) ـ ص ٤٣
(٤١) القانون ٧٢ لسنة ١٩٣٧ بإنشاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة .
(٤٢) وثيقة معنونة ـ الحكومة المصرية رقم ٦١٣٣ ـ تقارير الحكومة ٢ الجيش ـ بحث فى مجالس الجيش وهيئة أركانه ـ مكتبة رئاسة الجمهورية
(٤٣) راجع: د رفعت السعيد ـ مصطفى النحاس السياسى، الزعيم، المناضل ـ بيروت (١٩٧٦)
(٤٤) المصرى ٢٢/ ٢/ ١٩٣٧ .
From Lampson to Eden - November 29, 1937 Tel No 679F O.407 /221 - (٤٥) Public Record of - Fice - London.
From Eden to Lampson- Notvember 30, 1937 Tol No 560- Public Record- (٤٦) London
From Lampson to Edin November 29, 1937 - Tel No 669 Public Record (٤٧) (London) F.O 407/221.
(٤٨) المصرى ١/ ٧/ ١٩٣٨
(٤٩) مصر الفتاة ٢٣/ ٢/ ١٩٣٩
(٥٠) مصر الفتاة ٢٧/ ٢/ ١٩٣٩ .
(٥١) د عبدالعظيم رمضان ـ تطور الحركة الوطنية فى مصر من ١٩٣٧ إلى ١٩٤٨ ـ الجزء الثانى ص ٥١

(٥٢) مجلس الشيوخ ـ مضابط دور الانعقاد العادى الخامس عشر . مصبطة جلسة ٣٠ أبريل ١٩٤٠ ـ ص ٥٨٩

(٥٣) المرجع السابق ـ خطاب يوسف الجندى ـ ص ٥٨١ و٥٨٢ من المضبطة

(٥٤) مجلس النواب ـ مجموعة مضابط دور الانعقاد العادى الرابع ١٩٤٠ـ ١٩٤١ ـ الجزء الثانى ص ١٤٥٩

(٥٥) مجلس الشيوخ مجموعة مضابط دور الانعقاد العادى السادس عشر ١٩٤٠ـ ١٩٤١ ـ جلسة ٨ سبتمبر ١٩٤١

(٥٦) الوفد المصرى ـ ٢٣/ ٨/ ١٩٤١

(٥٧) المصرى ٤/ ٨/ ١٩٤١ .

(٥٨) المؤتمر الوفدى ـ مستقبل مصر كما رسمه الزعيم مصطفى النحاس وأقطاب الوفد المصرى فى نوفمبر ١٩٤٣ (عدد خاص أصدرته جريدة الحوادث) ص ٤٠

(٥٩) مجلس النواب . الهيئة التامة . مجموعة مضابط دور الانعقاد العادى الثالث . المجلد الثالث المجلد الأول عام ٤٣ـ ١٩٤٤ ، جلسة ١٢ يناير ١٩٤٤

(٦٠) محمد على الطاهر ـ ظلام السجن ، مذكرات ومفكرات ـ مطبعة عيسى البابى الحلبى ١٩٥١ ـ ص ٤٩٤

(٦١) محمد عودة ـ سبعة باشوات وصور أخرى ص ١٥٤ .

(٦٢) محمد التابعى ـ من أسرار السياسة والسياسة ، مصر ما قبل الثورة ـ مطابع دار القلم ـ القاهرة ص ١٨٦

(٦٣) From Lampson to Halıfax - October 8, 1940, No. 938.

(٦٤) أخبار اليوم ـ ٤/ ١٢/ ١٩٤٤ (نقلا عن صلاح نصر ـ عملاء الخيانة وحديث الإفك ـ الوطن العربى ـ بيروت ص ١٠

(٦٥) د . محمد حسين هيكل ـ مذكرات فى السياسة المصرية ـ ج ٢ ص ٢٧٦

(٦٦) جلال الدين الحمامصى ـ معركة نزاهة الحكم ، فبراير ١٩٤٢ ، يوليو ١٩٥٢ ، دار الكاتب العربى (١٩٥٧) ص ٦

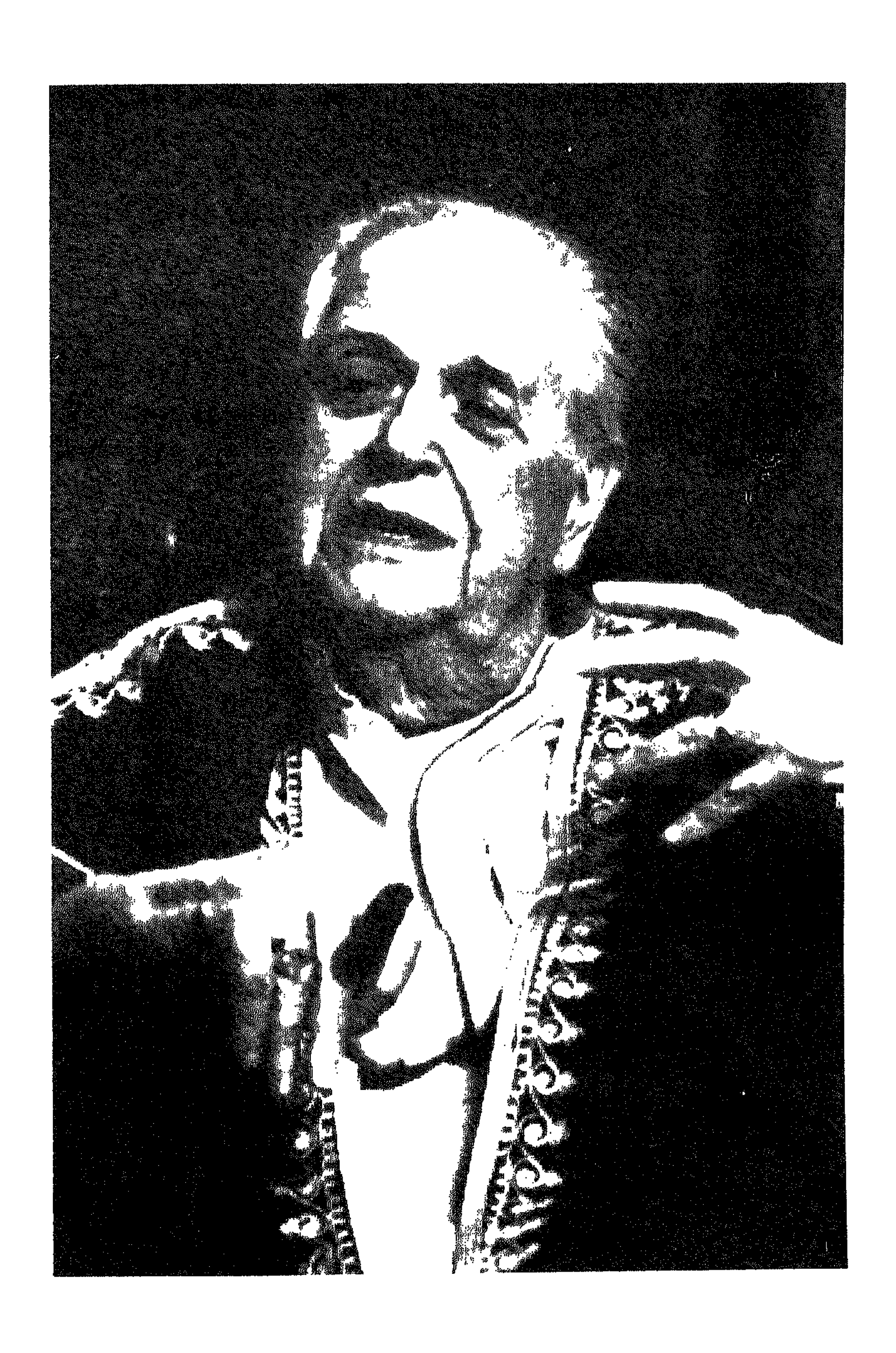
(٦٧) المرجع السابق ص ٣ .

(٦٨) محاكمات الثورة (الكتاب الرابع) إعداد كمال كيره ـ صدر عن مكتب شئون محكمة الثورة المضبطة الرسمية لمحاضر جلسات محكمة الثورة (محاكمة كريم ثابت) ص ٦٩٧ .

(٦٩) المرجع السابق ـ ص ٦٥٤ .

(٧٠) أحمد حمروش ـ قصة ثورة ٢٣ يوليو ـ الجزء الأول ـ مصر والعسكريون (المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت (ديسمبر ١٩٧٤) ص ١٤٣

(٧١) محاكمات الثورة ـ المرجع السابق ص٦٥٩ .



شخصية فؤاد سراج الدين

حسنين كروم

المرة الأولى فى حياتى التى رأيت فيها فؤاد سراج الدين كانت فى مقر النقابة العامة للمحامين بالقاهرة يوم ٢٣ أغسطس سنة ١٩٧٧ ، فى الاحتفال الذى أقامته بذكرى وفاة الزعيمين خالدى الذكر سعد زغلول ومصطفى النحاس . وكان مؤتمراً حاشداً شد انتباه البلاد وقتها ، لأنه كان أول ظهور سياسى علنى لسراج الدين ، وسبقته تكهنات بأنه سيعلن فى كلمته عودة حزب الوفد مرة أخرى

وقد وجدت أمامى شخصية تتمتع بقدرات سياسية بارزة ، على الخطابة ورواية الأحداث بتسلسل وبمنطق ، والرد مرة واحدة على كل الاتهامات التى تراكمت ضد حزب الوفد .

ولم أكن فى حاجة للتعاطف مع سرده لتاريخ الوفد قبل ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ ، لأنه موجود وعبرت عنه فى أول كتاب لى صدر عام ١٩٧٥ وهو «عبدالناصر المفترى عليه» ، ودافعت فيه عن الوفد وتاريخه ، واعتبرت الثورة امتداداً له بشكل أو بآخر ، لكن لم أرتح للهجوم العنيف الذى شنه سراج الدين على الثورة خاصة أن الحملة ضدها وقتها بلغت ذروتها حتى من نظام الرئيس السادات .

وصدرت كلمة سراج الدين فى كتاب عن دار الشروق عنوانه «لماذا الوفد الآن؟» ، وقد قمت بالرد عليه فى كتاب عنوانه «مستقبل القوى السياسية فى مصر بعد ظهور الوفد» وجهت فيه انتقادات لبعض ما ورد فى الخطاب ، لكن حذرت من أن يكون أى رد عليها مسيئاً لتاريخ حزب الوفد الوطنى ولزعيميه خالدى الذكر سعد والنحاس ، لأنه لا يمكن أن يصطف أنصار الثورة فى صف أحزاب الأقليات التى هاجمت الوفد ، وأكدت أنه لا توجد فى مصر عمليا إلا ثلاثة تيارات سياسية رئيسية ، تيار الثورة بوجهها الاشتراكى والوفد والإسلامى .

وفى شهر يناير سنة ١٩٧٩ ، اتصلت بفؤاد سراج الدين فى منزله لأننى كنت أعد تحقيقاً صحفيا لصحيفة خليجية ، لأخذ رأيه فيه ، ففوجئت به يرد وكأنه يعرفنى من مدة ، وقال لى : تعال غداً .

ولما دخلت إلى مكتبه فى الطابق الأول ، قام من كرسيه ليصافحنى ـ وكانت هذه عادته مع الجميع ـ ورحب بى بحرارة ، وجلس أمامى وبيننا ترابيزة فوجئت عليها نسخة من كتابى «مستقبل القوى السياسية فى مصر بعد ظهور الوفد» .

ولم يضيع لحظة وأسرع يقول لى :

يا أستاذ حسنين . . أنت مستكتر علىّ أقول آه بعد كل اللى جرى لى؟ على العموم أنا مش زعلان منك . . على العكس . . أنا أعتز بهذا الكتاب لأن هذه شهادة للوفد وتاريخه وزعيمه (النحاس) وهذا التقدير حين يأتى منك ومن أمثالك . . يكفينا جدا . . وأنا أشكرك . . وكنت أريد أن أتعرف عليك وأشكرك من سنوات بعدما قرأت ما كتبته فى الوفد فى عبدالناصر المفترى عليه . وقلت لبعض إخوانى . معقول فيه ناس بتدافع عن الثورة وعبدالناصر وتدافع فى نفس الوقت عن الوفد والنحاس؟

ولما أردت الرد . . قال لى : أرجوك أنا سعيد بما كتبته وأشكرك مرة أخرى على دفاعك عنا بيما لم يفعلها آخرون كنت أتوقع منهم أن يفعلوها .

المهم انتهيت من أخذ رأيه فى التحقيق الذى جئت من أجله . . لكنى أحسست بنشوء رابطة بيننا سواء من كلامه أو نظراته . . وطلب منى أن أزوره باستمرار . . فقلت له يا باشا أنا هاجمتك فى كتاب وأنت لك ردود على قضايا أثرتها وعلى كل ما كتب عنك وعن الوفد فلماذا لا ترد؟ . . فأسرع بالقول : أنا جاهز ، أنت مستعد؟

واتفقنا على موعد فى اليوم التالى مباشرة . . وتم تسجيل أول لقاء فى مكتبه وقال : إنها المرة الأولى التى أتكلم فيها عن ذكرياتى . . وأنا أثق فى أمانتك لإعدادها ، واقترحت عليه أن تكون فى شكل حوارات ومناقشات لأنها الممكنة له ولى . . والأسهل ، فوافق وتم تسجيل المناقشات طوال شهر يناير ١٩٧٩ على شرائط كاسيت استغرقت خمس عشرة ساعة ، وقمت بتفريغها ثم نشرها فى عشرين حلقة بجريدة الشرق الأوسط التى تصدر فى العاصمة البريطانية لندن فى شهر سبتمبر من نفس العام تحت عنوان «أسرار مصر قبل وبعد الثورة كما يرويها آخر عمالقة الوفد» .

وكانت سعادته لا توصف ببدء النشر ، وكان ـ عليه رحمة الله ـ يقول لى بحماس :

فـلان اتصل بى من أمـريكا . فـلان كلمنى من لندن . . فـلان من السـعـودية . . من الكويت . السادات زعلان منى . . سيد مرعى أرسل يعاتبنى . . . إلخ . واقترح علىّ جمعها وإصدارها فى كتاب . وبالفعل أعددتها وقام بمراجعتها بنفسه وأدخل تعديلات فى الصياغة بخطه وبقلم أحمر وحذف بعض مقاطع وأضاف أخرى .

وقال لى :

«لو أردت كتابة مذكراتى فإن هذا الكتاب يغطى الجانب الأكبر منها» . وأخذ فؤاد سراج الدين نسخة من الكتاب ، وقال إنه سيتفق مع محمد المعلم (رحمه الله) صاحب دار الشروق على طبعه . . وبالفعل حدد لى موعداً معه فى مكتبه بشارع جواد حسنى إلا أنه لم يتم .

واتفقنا على استكماله بإضافات أخرى . إلا أن انشغاله بالحزب بعد عودته مرة أخرى وانشغالى بعملى بعد ذلك حالا دون تسجيل الإضافات ، وبالتالى فإن هده الذكريات تغطى الفترة حتى حل الحزب فى يونيو سنة ١٩٧٨ ، وأعتقد أنها المهمة فى حياة سراج الدين .

أما الأمر الآخر الذى أود الإشارة إليه ، فهو مصداقية سراج الدين وصلابته السياسية . . ذلك أننى كنت أراجع بنفسى فى دار الكتب صحف أى فترة يتحدث عن وقائع حدثت فيها لأجد أنه قال الصدق عنها . . كما أنه رفض تماماً أن يقدم أى التماسات أو استرحامات بالعفو عنه فى الفترات التى سجن فيها ليحرج من السجن مثلما فعل آخرون ، ولم يتوان وهو معزول سياسيا عن أن يرد بخطاب عنيف للغاية على الرئيس السادات عندما قال عن السياسيين قبل الثورة . «إنهم كانوا يضربون بالصرم» دون خشية مما يمكن أن يلحقه .

إنه شخصية تبعث على الاحترام والتقدير وهو رأى كل من اختلفوا معه قبل غيرهم .

فؤاد سراج الدين فى سطور

* من مواليد ٢ نوفمبر - تشرين ثان ، عام ١٩١٠ .

* انضم للهيئة الوفدية العامة عام ١٩٣٥ . . والهيئة البرلمانية فى عام ١٩٣٦ . . وأصبح عضواً فى الوفد المصرى عام ١٩٤٦ . . ثم سكرتيراً عامّا للوفد عام ١٩٤٩

* وزير زراعة فى ٣١ مارس ١٩٤٢ .

* وزير داخلية فى يوليو ١٩٤٢ تم أضيفت إليه وزارة الشئون الاجتماعية فى نوفمبر ١٩٤٢ .

* وزير مواصلات فى يوليو ١٩٤٩ فى وزارة حسين سرى الائتلافية التى مهدت لانتخابات عام ١٩٥٠ .

* وزيراً للداخلية فى ١٢ يناير ١٩٥٠ ، وفى نوفمبر من نفس السنة أضيفت عليه وزارة المالية ، وفى خلال عامى ١٩٥٠ ، ١٩٥١ قام بالإضافة إلى وزارتى الداخلية والمالية بأعمال وزارة الصحة والمعارف والعدل على التوالى بالنيابة عن وزرائها أثناء تغيبهم خارج القطر فى مهام رسمية .

* اعتقل فى مارس ١٩٥٢ فى وزارة نجيب الهلالى وأفرج عنه فى ٤ يوليو ١٩٥٢ بحكم محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة

* اعتقل فى ٥ سبتمبر ١٩٥٢ وأفرج عنه فى ديسمبر ١٩٥٢ .

* اعتقل فى يناير ١٩٥٣ لمدة ثمانية أشهر فى السجن الحربى .

* فى يناير ١٩٥٤ حوكم أمام محكمة الثورة وحكم عليه بالسجن ١٥ عاماً فى مارس ١٩٥٤ وأفرج عنه أوائل ١٩٥٦ .

* اعتقل فى أكتوبر ١٩٦١ لمدة خمسة أشهر فى سجن القناطر الخيرية .

* اعتقل فى نوفمبر ١٩٦٥ لمدة أسبوع فى السجن الحربى .

* اعتقل فى يوبية ١٩٦٧ لمدة أربع وعشرين ساعة قضاها فى قسم شرطة مصر القديمة .

الذكريات والاعتقال

كان لنشر هذه الذكريات آثار سياسية داخل مصر . لمسها الجميع فى عدة مواقف . . دون أن يعلموا الدافع الحقيقى الذى حركها .

وأول الآثار كانت الحملة الإعلانية ضد فؤاد سراج الدين . . من وقت لآحر . . وبلغت ذروتها فى إلقاء القبض عليه فى الثالث من شهر سبتمبر سنة ١٩٨١ مع الآخرين الذين ألقى القبض عليهم وبلغ عددهم ١٥٣٦ من السياسيين والكتاب والصحفيين وأساتذة

الجامعات ورجال الدين المسلمين والمسيحيين . . ومثلوا جميع الاتجاهات السياسية المتعارضة ، وكانت الحجة المبتكرة والتى لم يسمع بها أحد من قبل من أى نظام يبرر اعتقال هذا العدد ونوعياتهم ومستوياتهم والاتجاهات التى يمثلونها ، هى أنه لجأ لذلك حتى لا يعطى إسرائيل حجة التنصل من تنفيذ تعهداتها بالانسحاب من سيناء ، لأن مناحيم بيجين رئيس وزراء إسرائيل وقتها قال للرئيس السادات ـ عليه رحمة الله ـ : كيف نضمن استمرار مصر فى الالتزام بالسلام معنا بينما هناك معارضة شديدة له؟ ولذلك قام بالاعتقالات إلى أن تنسحب إسرائيل ثم يفرج عنهم بعدها ، وهذه الحجة رددها بعض من دافعوا عن الاعتقالات وعلى رأسهم وزير الداخلية الذى نفذها وأعد كشوف المعتقلين مع جهات أخرى اللواء محمد النبوى إسماعيل والذى لايزال يرددها رغم أن الرئيس مبارك بعد توليه الحكم إثر اغتيال السادات فى السادس من أكتوبر سنة ١٩٨١ أى بعد ٣٣ يوماً من الاعتقالات أفرج عن المعتقلين بعد شهرين ، واستقبل الدفعة الأولى منهم فى القصر الجمهورى وكان من بينهم فؤاد سراج الدين . دون أن يؤدى ذلك إلى تنصل إسرائيل من تنفيذ اتفاقها ، وهو ما يكفى لدحض هذه الحجة .

والحقيقة أنه كانت هناك دوافع ذاتية لدى الرئيس السادات دفعته إلى وضع عدد من الأسماء فى كشوف المعتقلين ، وكانت حالات صارخة مثيرة للانتباه ، مثل المهندس عبدالعظيم أبوالعطا وزير الرى فى حكومة ممدوح سالم والقيادى فى حزب مصر العربى الذى كان يترأسه ممدوح ، وكان حزب السادات قبل أن يقوم فجأة بتشكيل الحزب الوطنى برئاسته ثم انضمام معظم أعضاء مجلس الشعب والوزراء له باستثناء مجموعة صغيرة جدا رفضت أن تهرول للحزب الوطنى وترك حزب مصر وتمكست به ، واختارت عبدالعظيم أبوالعطا رئيساً للحزب خلفاً لممدوح سالم الذى استقال من الحزب ومن الوزارة أيضاً بعد تشكيل وزارة جديدة . . واعتبر السادات أبوالعطا خصماً شخصيا له وكرهه كرهاً شديداً خاصة عندما اعتبر أبوالعطا استيلاء الحزب الوطنى على مقراته وأمواله عملاً غير مشروع واستعد لرفع دعاوى قضائية وقد واصلها المرحوم جمال ربيع بعد وفاة أبوالعطا .

ووصلت الأمور إلى حد عدم تمكين أبوالعطا من الحصول على بعض أدوية القلب له ، لأنه كان يعانى من ضيق فى بعض الشرايين ، وقد توفى داخل السجن بعد اغتيال السادات بمدة عندما داهمته ذبحة قلبية وصرخ زملاؤه طالبين أى حبة دواء من التى توضع تحت اللسان لتوسيع الشرايين فلم يجدوا فى صيدلية السجن ولا مع أى واحد من المعتقلن . وتوفى أبوالعطا . . صحيح أن الأعمار بيد المولى سبحانه وتعالى ، ولكن هذا ما حدث بالفعل ونشر وأدى إلى سرعة اتخاذ قرار الإفراج عن الدفعة الأولى .

ونموذج المرحوم عبدالعظيم أبوالعطا ذكرته بشيء من التفصيل لندرك البواعث الشخصية وراء اعتقال أعداد كبيرة من السياسيين، ولا أريد هنا التطرق للأسباب الشخصية لاعتقال الكاتب والصحفي محمد حسنين هيكل والمرحوم عمر التلمساني المرشد الثالث لجماعة الإخوان المسلمين وغيرهما.

وبالنسبة للمرحوم فؤاد سراج الدين فقد تفجرت الأسباب الشخصية لاعتقاله بوضوح شديد فى عدد من خطب الرئيس السادات وتصريحاته التى أكثر منها بعد الاعتقالات، ومن بينها حديثان فى التليفزيون ركز هجومه فيهما على اثنين: هيكل وسراج الدين. عن هيكل قال إنه لا يصوم فى شهر رمضان.. أما عن سراج الدبن فقد فوجئ الجميع بمقدار الكره والغل الشخصى نحوه بطريقة غير مسبوقة.. شبه سراج الدين بأنه مثل الملك الفرنسى لويس السادس عشر، وقال إن ثورة يوليو أخطأت عندما لم تعدمه.. فما الذى فعله سراج الدين ليثير غضب السادات إلى هذا الحد رغم أنه لم يكن له أى نشاط سياسى بالمرة، فحزب الوفد تم حله والعزل السياسى تم فرضه عليه بالقانون؟

السبب الخفى الرئيسى كان ما جاء فى الذكريات وانكشف عندما بدأ المدعى العام الاشتراكى التحقيق مع فؤاد سراج الدين إذ فوجئ باتهامات له بأنه أفسد الحياة السياسية قبل ثورة يوليو، وطلب منه المحققون أن يحكى لهم عن حياته السياسة منذ بدء اشتغاله بها.. إلى أن فوجئ بعد ذلك باتهام له بأنه خرق قانون العزل السياسى المطبق عليه فى يونيو ١٩٧٨.. ولما أبدى دهشته من ذلك لأنه لم يمارس أى نشاط منذ حل الحزب.. فوجىء بالدليل وهو مذكراته التى نشرها وهو ما يعتبر عملاً سياسيا حرق به العزل. ولما قال لهم بأنه كان يرد على أسئلة حسنين كروم لإعداد كتاب وهو ليس مسئولاً، تلقى الرد بأنهم سيأتون به لأنه ساعدك فى خرق العزل السياسى

ولذلك عندما زرت فؤاد سراج الدين فى منزله لتهنئته بالإفراج عنه. وكان ذلك فى غرفة المكتب أخذ يضحك ويقول لى لولا خالد الإسلامبولى لكنت الآن فى السجن.

وروى لى ما حدث فى مكتب المدعى الاشتراكى العام، وكان ذلك بحضور كثير من الذين حضروا التهنئة. وفى هذا اليوم تحدث سراج الدين عما حدث فى فترة الاعتقال ولقاءاته مع محمد حسنين هيكل وعدد من رموز فترة حكم الرئيس الراحل جمال عبدالناصر ونتائج هذه اللقاءات والتى كان لها آثار سياسية مهمة فى حياتنا سنأتى إليها فى حينه بعد الإشارة لما أثار الرئيس السادات ضد سراج الدين بسبب الذكريات دون أن يفصح هو أو غيره عن ذلك.

كان السبب الأول هو رد سراج الدين على بعض ما جاء فى المذكرات السياسية لسيد مرعى رئيس مجلس الشعب ونسيب الرئيس السادات وهحومه العنيف ضده. وصدرت المذكرات فى ثلاثة أجزاء تحت عنوان «أوراق سياسية» خاصة ما جاء فى الحزء الأول منها متعلقاً بواقعة محددة كتبها سيد مرعى، وسألت فؤاد سراج الدين عن رأيه فيها، ولم يكن قد قرأ المذكرات، إنما قرأ بعض الحلقات التى نشرتها جريدة الأهرام ولم تكن هذه الواقعة واردة فيها.

قال سيد مرعى إن محمد هاشم وزير الداخلية فى حكومة حسين سرى التى أجرت انتخابات ١٩٥٠ قامت بتزويرها فى دائرة العزيزية ضده لصالح مرشح الوفد بسبب خصومة شخصية بينه وبين محمد هاشم، وإن الوفد لم يكن لديه مرشح فى الدائرة يستطيع الوقوف أمام شعبيته، وقرأت لفؤاد سراج الدين ما قاله سيد مرعى وهو:

«الوفد لم يجد شخصاً واحداً له قيمة يمكنه دخول المعركة صدى أو منافستى، وكانت المفاجأة غير المتوقعة عندما اتصل فؤاد سراج الدين بالمرحوم المستشار مرسى فرحات الذى اختير وزيراً للتموين فى حكومة الوفد بعد ذلك وأخبره بأنهم يريدون أن أنقلب وفديا. ولم أفهم معنى ذلك لأول وهلة، وفوجئت بمرسى فرحات يحاصرنى مرة أخرى ويعرض على مقابلة مصطفى النحاس باشا زعيم الوفد لكى أسمع وجهة نظره فى الموضوع، ووجدت نفسى محرجاً فى هذا الموقف: كيف يمكن أن أرفض مقابلة رفعة الباشا؟ وليس هناك ما يبرر هذا الرفض خصوصاً أننى أكن له محبة خاصة»

وقال سيدى مرعى: «وبعد لحظات نزل النحاس من الطابق الثانى ودخل الصالون مع فؤاد سراج الدين. كانت المرة الأولى التى أراه فيها وجهاً لوجه وكانت تعجبنى طريقته التلقائية وروحه المرحة. وتلفت النحاس باشا فيمن حوله وقال بصوت عال وبطريقته التلقائية المشهورة: فين سيد مرعى ده؟ وقدمنى له مرسى فرحات وأخذ يتفحصنى بنظره وقال لى: طيب احنا أعفيناك من الواجبات. ولكن فؤاد سراج الدين تدخل فى الحديث لإنهاء الموضوع، وقال له: لكن سيد مرعى له طلب ثان أيضاً. يريد أن يضعنى أمام الأمر الواقع ويفهم النحاس أننى وافقت على مبدإ الترشيح بعيداً عن السعديين. ومضى يقول: إن سيد مرعى لا يريد ترشيح نفسه وفديا أو سعديا، ولكنه يدخل الانتخابات مستقلاً ونغلق الدائرة عليه. وظهرت الدهشة على وجه مصطفى النحاس وقال: ولكن الإجراء ده لم يحدث من قبل ذلك وليست له سابقة بالنسبة للوفد. وابتسم فؤاد سراج الدين وأراد أن ينتزع موافقتى من خلال هذا الموقف، وقال: نعم هذا الشيء لم يحدث من قبل

بالفعل، ولكن من أحل خاطر سيد مرعى تجرى ذلك فى العزيزية. ووافق النحاس باشا على رأى فؤاد سراج الدين، وقال. على بركة الله، ثم ركب سيارته وخرج من باب البيت وأيضاً غادر الصالون بعده سراج الدين».

وقد لاحظت وأنا أقرأ ذلك من الجزء الأول من المذكرات علامات الدهشة والضيق الشديدين على وجه سراج الدين لدرجة أنه قاطعنى وقال لى: «ناولنى الكتاب إننى لم أطلع على هذا الفصل كل ما قرأته هو بعض الأجزاء التى نشرها الأهرام ولم تتضمن شيئاً من هذا الفصل». وأخذ الكتاب وأمسك بالقلم وبدأ يقرأ بعناية ويضع خطوطاً تحت بعض الأسطر ثم بدأ يعلق عليها. قال:

«يؤسفنى أشد الأسف أن يلجأ الأخ المهندس سيد مرعى إلى تغيير الوقائع، ولا أريد أن أقول اختلاقها اختلاقاً على النحو الذى ذكره»

«سيد مرعى لم ينجح فى أى انتخابات جرت فى مصر إلا مرة واحدة وهى انتخابات سنة ١٩٤٥ التى جرت بعد إقالة حكومة الوفد فى أكتوبر سنة ١٩٤٤. ونجح لأنها كانت معركة من جانب واحد لم يشترك فيها إلا حزب الهيئة السعدية الذى كان ينتمى إليه سيد مرعى، وحزب الأحرار الدستوريين وحزب الكتلة حليفا الهيئة السعدية فى الحكم، أى فى الوزارة التى أجرت هذه الانتخابات. وكان الوفد قد قرر مقاطعة الانتخابات ولم يترشح وفدى واحد فى أى دائرة إلا فى إحدى دوائر سوهاج، على سبيل التحديد: المهندس حنفى الشريف.. تقدم بصفته الشخصية لا على أنه مرشح الوفد ونجح نجاحاً كبيراً لأن الناخبين يعرفون فيه هذه الصفة. وقد فاز سيد مرعى فى دائرته التى تركتها له الأحزاب المشتركة فى الحكم.. فلا يجوز له أن يفخر بهذا النجاح أو يتخذ منه دليلاً على إقبال الجماهير عليه أو على تأييد شعب الدائرة له بعد ذلك جاءت انتخابات سنة ١٩٥٠ التى سقط فيها سيد مرعى سقوطاً واضحاً، وهى التى حاول فى مذكراته أن يبرر أسباب هذا السقوط، فذكر وقائع مع الأسف لا تمت للحقيقة بصلة ما.. وذكر أسماء أشخاص اختارهم الله إلى جواره لا يستطيعون أن يردوا عليه أو يناقشوه، وهم المرحوم مصطفى النحاس والمرحوم مرسى فرحات والمرحوم الدكتور محمد هاشم، ولكن أحمد الله أننى مازلت حيا وأستطيع أن أرد عليه».

وقال سراج الدين: إن دائرة العزيزية كانت مليئة بالشخصيات الوفدية المعروفة التى تنتمى إلى عائلات لها عصبية أقوى من عصبية عائلة مثل عائلة دياب التى رشح الوفد فيها الأستاذ زكى دياب وكان قاضيا ولذلك رشحه الوفد كمستقل ونجح نجاحاً كبيراً. وكان

معروفاً أن الوفد سوف يكتسح الدائرة. وقال أيضاً. إن هذه المقابلة - التى أشار إليها سيد مرعى - لم تحدث أبداً، وبالتالى فما دار فيها - حسب روايته - لا أساس له.

وأضاف بالنص: «سيد مرعى رغم احترامى وتقديرى له لم يكن فى ذلك الوقت بالشخصية السياسية المرموقة التى يسعى الوفد إلى اكتسابها بأى تمن أنا شخصيا رغم أنى كنت سكرتير عام الوفد لم أعرف شيئاً عن سيد مرعى حتى كعضو فى الهيئة السعدية، لأنه وهو فى الهيئة السعدية لم يكن بارزاً بعكس الكثير من إخوانه مثل شوكت التونى وسامح مرسى وعبدالمجيد الشرقاوى، ومثل باقى الإخوان الدين كانوا من سنه».

وذكر سراج الدين رواية ليؤكد بها أنه لم يقابل سيد مرعى إلا بعد ثورة يوليو ١٩٥٢. قال إنه قابل فى المعتقل لأول مرة المرحوم حامد جودة نائب رئيس الهيئة السعدية فى سبتمبر ١٩٥٢، وظلا معاً إلى أن أفرج عنهما فى ديسمبر من نفس السنة، ونمت بينهما صداقة وتعارف، وغير كل منهما رأيه فى الآخر. وبعد أيام من الإفراج عنهما التقيا، إد قال سراج الدين بالنص.

«جاء المرحوم حامد جودة لزيارتى، وهذه هى الواقعة التى يهمنى أن أقول لك عنها جاء ومعه شاب أنا لا أعرفه وقدمه لى وقال أقدم لك شابا من أحسن شبابنا فى الهيئة السعديه وهو المهندس سيد مرعى. وكان هذا أول لقاء وأول تعارف بينى وبين سيد مرعى فلو كنت قد رأيته قبل ذلك بعامين فى المقابلة التى قال عنها وحدثت بيننا هذه المحاورة وهذه الاتصالات، وقلت للنحاس باشا. سيد مرعى عايز كذا ونعمل كذا، لم يكن ممكناً بعد أشهر أن أنسى هذا كله ويقدمه لى حامد جودة وحضر هذه المقابلة أحد الأحياء وهو أحمد السقا استقبلهما فى مدخل الدار وسمع هذا الكلام ولا أظن أن سيد مرعى يستطيع أن ينكر هذه الواقعة. أنا آسف جدا أن سياسيينا القدامى - أنا لا أستطيع أن أقول إن سيد مرعى سياسى قديم، أنا لا أظلمه وأقول عليه إنه كان سياسيا قديماً - كان عضواً فى حزب سياسى نعم، إنما كان سياسيا لا، هناك فرق كبير بين أن يكون عضواً يدفع اشتراكاً فى حزب سياسى أو نائبا وبين أن يكون سياسياً، إنما المهم أنه الآن من السياسيين فى البلد الآن فقط. وعيب أنه حين يأتى ليكتب التاريخ يكتبه بهذا الشكل ومع ذلك فأنا سأقول لك شيئاً وهو ليس سرا مادام قد سمح لنفسه بأن يكتب عنى هذا الكلام وينسب إلىّ أشياء غير صحيحة. . لولا مؤازرة بعض كبار الوفديين فى دائرته (وضع تحتها خطين) لم يكن لينجح فى أى انتخابات من عام ١٩٥٢ إلى الآن، وهو يعلم ذلك ويعرفهم بالاسم وأستطيع أن أقول أسماءهم. ولولا مؤازرتهم له لم يكن لينجح الآن رغم كل الظروف المواتية له الآن».

ووجه سراج الدين انتقادات حادة أخرى وهو يرد على بعض ما قاله . وقد أخبرنى سراج الدين بعد نشر المذكرات أن سيد مرعى أرسل إليه من يعاتبه على العبارات الحادة التى استخدمها فى الرد عليه . لكن المهم أنه - أى سيد مرعى - لم يقم بالرد على سراج الدين والدفاع عما رواه فى الجزء الأول من مذكراته ، وهى واقعة فى منتهى الخطورة أن يذكر مرعى هذه الرواية ثم لا يرد على تكذيب سراج الدين لها جملة وتفصيلاً ، وهو ما يدعونا إلى الحذر الشديد جدا من هوجة المذكرات والذكريات السياسية التى نشرت فى السنوات الماضية .

المهم أن السادات أضمر لسراج الدين رده على سيد مرعى الذى أصبح نسيباً له وأحد أهم الشخصيات السياسية التى يستند إليها فى حكمه .

هذا عن السبب الأول . . أما السبب الثانى ، فكان ما ورد فى الذكريات عن محاولات اغتيال النحاس باشا ، وقوله إنهم يعرفون من اشتركوا فيها ولم يذكر أسماء فيما نشر ، والسادات كان يعرف أنه يقصده كأحد المشاركين فيها .

أما السبب الثالث ، فكان وجود اعتقاد ظهر وقوى لدى السادات بأن حزب الوفد هو البديل الذى تريده أمريكا فى مصر ، وبأن الكويت والسعودية تدعمانه وأن سراج الدين يركز هجومه ضد رئيس الوزراء ممدوح سالم ويستبعد السادات كخطوة تكتيكية . وقد ذكر السادات ذلك صراحة بالإضافة إلى الصحف القومية .

والسبب الرابع . . كان الهجوم الذى شنه سراج الدين على قوانين العزل السياسى وعلى الديمقراطية المزيفة الموجودة فى الوقت الذى تباهى فيه السادات بأنها أفضل من ديمقراطية بريطانيا .

وأما السبب الخامس ، فكان ما ورد فى الذكريات نقلاً عن الرئيس الراحل جمال عبدالناصر بعد وقوع العدوان الثلاثى فى عام ١٩٥٦ من امتداح وطنية سراج الدين إذ قال إن أحمد أنور الذى كان مديراً للبوليس الحربى كان صديقاً له ، وكان يشيد به باستمرار أمام جمال عبدالناصر ، الذى كان يداعبه فى بعض الأحيان قائلاً : «يا عم فؤاد باشا صديقك» ، فيرد عليه أحمد أنور : «نعم هو صديقى وإذا ارتكب خطأ اعتبرنى المسئول عنه» . وكان ينقل لى كل هذا ، وكان يدافع عنى كثيراً ويقول لهم : «انتم مش فاهمين الراجل ده . . ده نظيف ووطنى» .

وقال سراج الدين إن أحمد أنور قال له : «أنا سعيد جدا بما سمعته اليوم من الرئيس

جمال عبدالناصر عنك»، قال: «إن عبدالناصر بعد أن تحدث عن الحالة وعن اختفائنا قال على كل حال أنا لست آسفاً على الخطوة التى أقدمت عليها بتأميم قناة السويس». القناة كسبتها مصر إلى الأبد ولن تعود إليهم.. ما هو أسوأ الفروض؟ نمشى؟ تنتهى الثورة؟ ينتهى نظامنا؟ فليكن. من الذى سيأتى بعدنا؟ طبعاً فؤاد سراج الدين، أنا واثق أن وطنية فؤاد سراج الدين لن تسمح له بأن يعيد القناة إلى الشركة الأجنبية. واسترسل أحمد قائلاً لى إنه كان سعيداً جدا بهذه الشهادة من عبدالناصر، وكاد يقول له: يا ريس الحمد لله إنك قلت ذلك وهذا يؤيد شهادتى عن سراج الدين إنما كانت حالته سيئة جدا فلم أقل له شيئاً إنما سأقولها له يوماً وأذكره بها.

وكان أحمد أنور قد سأل سراج الدين إن كان يستطيع أن يختبئ فى منزله إذا دخل الإنجليز والفرنسيون القاهرة إلى أن يتمكنوا من إعادة تنظيم أنفسهم وبدء المقاومة؟ فقال له: «طبعاً وهل هذا يحتاج إلى سؤال؟ من الآن تعال.. ولكن إن شاء الله سيحفظ الله مصر من كل سوء ولن يحدث شيء من هذا أبداً».

وحين يذكر سراج الدين رأى عبدالناصر فيه - وهو حقيقى - فإنه بذلك يهدم من الأساس الحملات التى تم شنها ضده وضد الوفد. فإذا كان هذا رأى عبدالناصر وتقييمه لوطنية سراج الدين فعلى أى أساس تستند الحملات التى تتهمه بالرجعية ورغبة دول أجنبية فى أن يتولى حكم مصر بديلاً عن السادات ونظامه وريث ثورة يوليو؟!

هذه كانت الأسباب الشخصية وراء اعتقال سراج الدين فى سبتمبر ١٩٨١ والحملات التى تعرض لها فجأة قبلها رغم حل الحزب وفرض العزل السياسى عليه دون أن يتنبه أحد إلى سببها المباشر والحقيقى لأن من قاموا بالحملة لم يشيروا للمذكرات حتى لا يلفتوا إليها الانتباه.

النتائج السياسية للاعتقال:

فى المقابلة التى أشرت إليها وأخبرنى فيها فؤاد سراج الدين باتهام المدعى الاشتراكى العام له بخرق العزل السياسى المفروض عليه بنشر الذكريات، لمست بوادر تغيير سياسى على فؤاد سراج الدين وعلى آخرين كانوا معه فى المعتقل تحول مع مرور الأيام إلى واقع سياسى الآن.

كان سراج الدين يحكى عما حدث فى المعتقل وقال: وقابلت الأستاذ محمد حسنين هيكل. . وهنا قاطعه متسائلاً أحد الحاضرين: وقدرت تبص فى وشه يا باشا؟!

فأسرع سراج الدين بالرد: الأستاذ هيكل . واتضح لى أنه لطيف وذكى كما قابلت الأستاذ محمد فائق وغيره من الناصريين وتناقشنا معاً لأول مرة فى كل شيء وطلبوا منى توضيح بعض الأحداث مثل حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ وغيره واقتنعوا بأشياء وعدلوا تصوراتهم عن غيرها. . وأدركوا أننا لسنا كما تخيلونا، كما استمعت إليهم وعرفت منهم أشياء وأنهم ليسوا بالسوء الذى تخيلناه عنهم. وتصادقنا واتفقنا على أن تستمر اتصالاتنا بعد الإفراج عنا

وقال سراج الدين إنه دارت بينه وبين هيكل مناقشات موسعة وأنه قال لهيكل: عندما أخرج من السجن سأكتب عن السادات، فقال له هيكل: لا يا باشا سيب لى أنا السادات.

وهو ما تم فى كتابه «خريف الغضب». كما غير هيكل موقفه تماماً من حادث ٤ فبراير وتفهم موقف الوفد منه، وهو ما ظهر فى كتاباته أيضاً. وفى الحقيقة فإن اعتقالات سبتمبر ١٩٨١ كانت لها إيجابيات سياسية حقيقية نلمسها جميعاً الآن. فلأول مرة يجتمع الفرقاء السياسيون رغماً عنهم معاً داخل السجن فى وقت لم يتحيل أى منهم حدوث ذلك. وجد الناصريون أنفسهم مع أعنف خصومهم السياسيين. . الإخوان المسلمين والوفد. ووجد الإخوان والوفديون أنفسهم أمام من يتهمونهم بسجنهم وتشريدهم وتعذيبهم ومصادرة أملاكهم. . ووجد الإخوان أنفسهم فى وجه من يعتبرونهم كفرة وهم الشيوعيون. . بينما لم يحس الوفديون بدهشة أو حرج مع الإخوان والشيوعيين لأنهم تعاملوا معهم من قبل فى مستويات معينة سواء مع حسن البنا وجماعة الإخوان. . أو مع الشبان الشيوعيين فى الطليعة الوفدية . وأهمية هذا الحدث أنه جمع بين الرؤوس والقيادات الوسيطة فى هذه التيارات من الشباب الأكثر اندفاعاً فى الخصومة السياسية.

ولا أريد التوسع أكثر من اللازم فى هذه القصية حتى لا تجرفنا بعيداً عن موضوعنا الرئيسى. لكن الذى أنبه إليه أن الاجتماعات التى عقدتها أحزاب الوفد والناصرى والتجمع والعمل - قبل حله - والأحرار - قبل تجميده بعد وفاة مؤسسه مصطفى كامل مراد - والإخوان المسلمين والحزب الشيوعى المصرى - رغم عدم أى وجود شرعى لهما، وأصدرت بيانات مشتركة حول مطالب لتحقيق الديمقراطية وعقد اجتماعات داخل مقراتها، كل ذلك كان من نتائج ما حدث.

كما كان من نتيجته ولأول مرة فى تاريخ الوفد ترشيح عدد من الإخوان المسلمين على قوائمه الانتخابية فى انتخابات نوفمبر عام ١٩٨٤ ودخول تسعة أو عشرة منهم إلى المجلس ضمن الهيئة البرلمانية لحزب الوفد.

صحيح أن هؤلاء الأعضاء وقعوا استمارات عضوية فى الحزب لكن ذلك كان باتفاق بين فؤاد سراج الدين وبين المرشد العام للجماعة وقتها المرحوم عمر التلمسانى المرشد الثالث بعد حسن البنا وحسن الهضيبى، عليهم جميعاً رحمة الله. وعندما حل المجلس لعدم دستوريته فى عام ١٩٨٧ ترك الإخوان الوفد وشكلوا ما سمى بـ«التحالف الإسلامى مع حزبى العمل والأحرار»، ودخل التحالف انتخابات ١٩٨٧ تحت شعار «الإسلام هو الحل».

المهم أنه منذ أعوام ١٩٨٤ ـ ١٩٨٧ أدى وجود الإخوان فى الهيئة البرلمانية للوفد إلى خلافات وصراعات عديدة، زادها اشتعالاً وجود المرحوم الشيخ صلاح أبوإسماعيل فى عضوية الهيئة العليا للحزب منذ تأسيسه، إذ بدأت التساؤلات والشكوك تثور حول ما إذا كان الوفد قد بدأ يغير خطه التاريخى الذى اختطه منذ نشأته فى أعقاب ثورة ١٩١٩، وهو الفصل بين الدين والسياسة ويتخذ لنفسه موقفاً مخالفاً، وأثر ذلك على موقف الأقباط منه. ورغم تطمينات سراج الدين بأنه لم يحدث أى تغيير أو تحالف مع الإخوان، إنما هو تعاون.. هم الذين طلبوه والتزموا بما تعهدوا به.. بأن يؤيد أعضاؤهم فى المجلس ما يقرره الحزب فإن ذلك لم يهدئ الشكوك إلا بعد أزمة الشيخ صلاح أبوإسماعيل وفصله من الحزب ثم حل مجلس الشعب وذهاب الإخوان للتحالف مع العمل والأحرار.

الوفد والإخوان

وهنا علينا ملاحظة التطور التاريخى للعلاقة بين الوفد والإخوان المسلمين للإجابة عن سؤال مهم وهو: هل أحس الوفد بحاجته إلى دعم الإخوان المسلمين بالتحالف معهم فى أول انتخابات يخوضها بعد انتخابات سنة ١٩٥٠ وما سبقها وكان يحقق فيها الأغلبية الكاسحة بحيث يحصد عدداً من المقاعد تليق بمكانته، وخوفاً من حصوله على عدد صغير ينهى الهالة المحيطة بهذا التاريخ خاصة أن الإخوان المسلمين تركت لهم حرية كبيرة للحركة ابتداء من عام ١٩٧٤ وحتى سبتمبر ١٩٨١ نجحوا خلالها فى التمدد وظهرت قوتهم؟

هذه القضية لم أناقشها مع فؤاد سراج الدين لأنها حدثت بعد نشر الذكريات، كما لم

أناقشها معه بعد ذلك رغم تعدد لقاءاتى معه . . لكننى ناقشتها مع المرحوم إبراهيم فرج ، وبالتالى لن أعيدها هنا . . لكن الجديد الذى ناقشت فيه سراج الدين كان عما تردد ونشر بالفعل عن أن سراج الدين حاول التحالف مع الإخوان عدما بدأت المشاورات لتشكيل حزب الوفد فى نهايات عام ١٩٧٧ ، وبدايات ١٩٧٨ . بل إن المرحوم عمر التلمسانى نفسه أشار فى أحد الاجتماعات مع السادات بأنه رفض عرضاً ممن عانوا منهم قبل التورة ، كما تعرض حزب الوفد إلى هجمات شبه مستمرة فى مجلة الدعوة التى أعادت الجماعة إصدارها شهريا ابتداً من عام ١٩٧٤ . والرئيس السادات نفسه أثناء اجتماعه مع المبعوتين المصريين فى الخارج بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٧٨ قال إنه حدث تحالف بين الوفد وبين الناصريين والجماعات الدينية

وقد نفى سراج الدين تماماً اتهامات السادات له بالتحالف مع الناصريين والجماعات الدينية ، واستهزأ بها كما استهزأ بالاتهامات النى وجهها إليه كل من الكاتبين الصحفيين المرحوم موسى صبرى وأنيس منصور بأن الوفد تحالف مع الشيوعيين ، وكان السادات يقصد بالجماعات الدينية الإخوان المسلمين ، وبالذات واقعة حدوث اتصال بين سراج الدين ومرشد الإخوان وقتها عمر التلمسانى ، وهو ما أشار إليه التلمسانى فيما بعد بطريقة غير مباشرة فى الاجتماع الدى حضره مع السادات .

وقال سراج الدين إنه كان هناك بالفعل موعد مع التلمسانى فى منزله فى أواخر عام ١٩٧٧ أثناء مشاورات تأسيس الحزب ، وكان سراج الدين فى اجتماع بمنزل الدكتور نعمان خليل لبحث خطوات تأسيس الحزب مع كثير مں الوفديين واستأذن منهم لارتباطه بموعد فى منزله ، إلا أنه وصل متأخراً عن الموعد بسبب زحمة المرور على كوبرى الزمالك ، فانصرف التلمسانى بعد ربع ساعة من الموعد تاركاً اعتذاراً لطيفاً قال فيه : إنه اضطر للمغادرة لارتباطه بموعد آحر . ولم يحدث أى لقاء بعد دلك ونسى الموضوع إلى أن جاءت انتخابات نقابة المحامين فى أكتوبر سنة ١٩٧٨ ، وكان الوفد فد حل نفسه فى يونية من نفس السنة ، وقال سراج الدين : «لم يكن مذكوراً أننى أناصر الأستاذ عبدالعزيز الشوربجى وبلغنى من بعض إخواننا المحامين أنهم أحسوا أن الأستاذ عمر التلمسانى متأثر من أنه جاء لزيارتى فى بيتى وأنا لم أحضر فى موعدى . طبعاً له حق خاصة أنه لم يعرف عذرى ، فأردت أن أزيل من ذهنه هذه المسألة التى تأثر منها فقلت لمن نقل لى دلك إننى آسف لأنه لم تواتنى الفرصة لأوضح لعمر هذه الحكاية وأنا على استعداد لأن أراه يتسرفنى فى منزلى أو أذهب إليه فى منزله فى أى وقت يحدده .

والمقابلة لم تتم. ولما سألته. ولماذا لم تتصل به أنت لتعتذر عن عدم وجودك في المنزل في الموعد؟ قال: «أرسلت له اعتذاراً مع الشخص الذى حدد الموعد فى وقتها وفوراً وهو واحد من أولادنا الذى حدد الموعد ويعرفه وكان منتظرنى هنا فى البيت.

وسألته عن المناسبة التى تم من أجلها تحديد اللقاء مع التلمسانى قال سراج بالنص: «أنا لا أذكر ما هى المناسبة بالتحديد إنما أذكر وقتها كنا نؤسس الحزب قد يكون بسبب الاشتراك فى الحزب، وقد يكون بسبب انتخابات نقابة المحامين، ولكن لا أستطيع الجزم بالسبب. على كل حال كان فيه مناسبة رحبت فيها بلقائه وهو محام كبير وزميل وأنا راجل محام، يعنى مافيش مانع أن يزورنى أى واحد من إخواننا المحامين، ولكن لم يكن هناك حزب بعد ولا يعقل أنه يتحالف مع حزب تحت التأسيس . حزب لم يتكون بعد. . ومازال فى علم الغيب وقد يرفض طلبه وقد لا يتوافر له العدد؟ هل هذا معقول؟

إذن هناك فى هذا الشأن روايتان متناقضتان: الأولى لعمر التلمسانى نفسه الذى قال فى محلة الدعوة: إن هناك اتجاهات سياسية وأحزابا وأشخاصا اتصلوا بالإخوان لتحريضهم ودفعهم إلى العمل، وأن هناك من اتصلوا لقيام تحالف بينهم وبين الإخوان، ولكنه أوضح لهم أن الإخوان لا يعملون بالسياسة كما أن علاقتهم بمن اتصلوا بهم كانت سيئة من الناحية التاريخية.

والرواية الثانية لفؤاد سراج الدين عن تحديد موعد بالفعل مع التلمسانى وقوله عن سبب تحديده: «قد يكون بسبب الاشتراك فى الحزب . قد يكون بسبب انتخابات المحامين».

ولا أستطيع إبداء رأى قاطع فى هذا الموضوع، لأن سراج الدين نفسه قال ما عنده، كما لم أقابل عمر التلمسانى لأسأله عن حقيقة ما حدث وفاتنى أن أسأل إبراهيم فرج عنها، لكن كل ما أستطع قوله إبداء عدد من الملاحظات.

الأولى. أن سراج الدين قال ذلك وهو معزول سياسيا، والتلمسانى قال ما قال وهو يحاول أن يدرأ عن نفسه تهمة التحالف مع الوفد، وبالتالى فهناك ظروف سياسية ضاغطة على الطرفين يمكن أن تدفع كل منهما إلى عدم البوح بكل الحقيقة حتى لا يعطى النظام ورقة ضده.

الثانية: أن الإخوان المسلمين فى هذه الفترة كانوا فى مرحلة تحالف ووئام كبيرين مع السادات. . واعترفوا له بفضل الإفراج عمن بقى منهم فى السجون وإتاحة الفرص واسعة

أمامهم للعمل والحركة وإصدار مجلة الدعوة. صحيح أنه كان يريد استخدامهم هم والجماعات الإسلامية ضد الشيوعيين والناصريين، ولكنهم استفادوا تماماً من هذا، ولا يمكن أن يقوموا بأى عمل يغضب السادات بالتحالف مع من يعتبرهم أكبر خطر سياسى عليه ظهر فجأة، وهو الوفد، خاصة أن الحملات الصحفية ضده بدأت حتى قبل مشاورات تأسيس الحزب. .

والثالثة. أن الإخوان، رغم العودة للأخذ بالتعددية الحزبية عام ١٩٧٦، استمروا فى معارضتها فى مجلتى الدعوة والاعتصام استمراراً لموقفهم التاريخى منها، ولم يغيروا رأيهم إلا بعد خروجهم من المعتقلات فى عام ١٩٨٢، وبالتالى لم يكن متصوراً أن يسعوا للتحالف مع الوفد قبل تأسيسه.

والرابعة: أن هذه المقابلة لو كان هدف سراج الدين منها بحث التحالف مع الإخوان فلم يكن ممكنا أن يكلف الوفدى الذى رتب المقابلة بالاعتذار نيابة عنه للتلمسانى ولبادر هو بالاتصال والاعتذار وطلب تحديد موعد آخر. . وهو ما يؤكد قوله إنه لم يكن يسعى لمفاتحة التلمسانى فى التحالف. . وهو ما أميل إلى ترجيحه، لأن الوفد حتى يقوم كان يحتاج فقط إلى عشرين عضواً من أعضاء مجلس الشعب القائم فعلاً ولم يكن للإخوان أعضاء يحتاجهم. . حتى الشيخ صلاح أبوإسماعيل والشيخ عاشور محمد نصر - عليهما رحمة الله - لم يكونا من الإخوان.

يبقى احتمال آخر وهو أن يكون المحامى الوفدى الذى رتب المقابلة تطوع من تلقاء نفسه بأن عرض على التلمسانى مقابلة سراج الدين، فوافق وهو رجل مهذب ودمث الخلق وكان يتمتع بقدر كبير من المرونة، ثم أخبر سراج الدين برغبة التلمسانى لمقابلته فوافق. . ولو أن سراج الدين كان وراء ترتيب المقابلة لما حددها فى وقت يتزامن مع الاجتماع المهم فى منزل الدكتور نعمان خليل ولحدد موعداً آخر بسبب أهمية المقابلة.

أما التحالف الذى حدث فى انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٤ فله ظروفه المختلفة تماماً، فقد كان الحزب قائماً ومستقرا ولا خطر عليه من جانب النظام بالإضافة إلى أن الخريطة السياسية حدثت فيها تغييرات كبيرة وأصبح للإخوان قوة سياسية ملموسة بالإضافة إلى أنهم غيروا موقفهم من التعددية الحزبية وأصبحوا يؤيدونها كما أن عدداً من قادتهم تم سجنهم فى سبتمبر ١٩٨١ مع عدد من قادة الوفد مما أتاح لهم فرص اللقاء والحوار.

الوفد والاشتراكية:

وإذا كان من نتائج اعتقالات سبتمبر سنة ١٩٨١ تحقيق قدر كبير من التعاون والتنسيق بين حزب الوفد والناصريين ويمثلهم الحزب العربى الديمقراطى الناصرى . . والماركسيين ويمثلهم حزب التجمع التقدمى الوحدوى فى القضايا السياسية مثل الحريات السياسية . . وانتماء مصر العربى، واستقلال البلاد اقتصاديا وسياسيا وتصدر عنها البيانات بعد الاجتماعات المشتركة . . فإن هذا التعاون كان تهمة يوجهها نظام الرئيس السادات قبل عودة الوفد للمرة الأولى فى ٤ فبراير ١٩٧٨ ، وبعد حله فى يونية من نفس السنة فى وقت لم يكن فيه للناصريين حزب بينما كان للماركسيين حزب هو التجمع . . يضم معهم فصائل أخرى وقتها مثل الناصريين وتيار دينى مستنير كما قالوا عنه وتيار قومى عربى وتيار وطنى، والاتهامات الموجهة للوفد بالتحالف والتآمر ضد النظام مع الناصريين والشيوعيين . . كانت معلنة والرئيس السادات نفسه رددها . . وكانت محور مناقشات مع فؤاد سراج الدين . . فنفى تماماً بل وأبدى دهشته من حكاية التحالف مع الناصريين وقال ساخراً إنهم وسط الطلاب فهل سنتحالف مع طلاب كما أن هناك جناحاً ناصريا فى حزب التجمع فهل سنتحالف مع جناح؟

كما نفى أيضاً اتهام التحالف مع الشيوعيين ممثلين فى التحمع وأن يكون قد حدث تنسيق سياسى، وإلا لكان التجمع قد قرر حل نفسه مثلما فعل الوفد احتجاجاً على القوانين الاستثنائية . . وقال إن الوفد اعتاد طوال حياته على اتهامه من أيام الملك فؤاد ثم ابنه فاروق بأنه يخطط لإلغاء النظام الملكى وإقامة جمهورية، وأن النحاس باشا يريد أن يكون رئيس جمهورية والوفد يتساهل مع الشيوعيين ويفتح لهم الباب لقلب النظام، وهى اتهامات أدخلوها فى ذهن الملك فؤاد ثم فاروق.

وقبل انتخابات سنة ١٩٥٠ كتبوا فى صحفهم بأن الوفد يريد قلب النظام الملكى إلى جمهورى ومتفق فى ذلك مع الشيوعية . . هذا كلام كتب فى شهر ديسمبر سنة ١٩٤٩، وأضاف سراج الدين:

«أذكر أننى خطبت فى شبرا فى حفل انتخابى لتأييد الأستاذ حسين أبوالفتح وكان مرشحاً فى شبرا ورددت على هذه الفرية، وقلت: إن خصومنا يحاربوننا بدسائس وأساليب متعددة، وآخر ما انتهوا إليه أنهم بيقولوا إن الوفد هيئة شيوعية وتعمل على نشر الشيوعية ونريد قلب نظام الحكم، وهذا كله ليوغروا صدر الملك ويستغلوه فى كل الإجراءات غير الدستورية الشاذة . . أنا أحب أقول لهم بأعلى صوتى: الوفد ليس هيئة

شيوعية . . الوفد هيئة اشتراكية ـ وهذه أول مرة تستعمل فيها كلمة الاشتراكية فى السياسة المصرية ـ وقلت : الوفد هيئة اشتراكية أهدافها توفير الغذاء والكساء والتعليم المجانى للفقير والتقريب بين الطبقات والضرائب التصاعدية . . و . . و . . وكل المبادئ الاشتراكية المعروفة فإذا كان أعداؤنا مصممين على أن هذه الأهداف هى الشيوعية فإحنا شيوعيون . ونشر هذا الخطاب فى الصحف كلها فهذه الافتراءات ليست جديدة علينا» .

وقد رجعت إلى صحف تلك الفترة وتأكدت من صدق ما قاله سراج الدين .

وعند هذه القضية دار حوار طويل بيننا . وفى الحقيقة فقد فوجئت بإجاباته التى لم أكن أتوقعها بالضبط والتى تكشف عن صورة مغايرة لما كان سائداً، وللأسف لما ظل حتى الآن حول موقف الوفد من الاشتراكية . . والسبب هو ضعف التواصل والتحاور وعدم صبر أى طرف لمعرفة وجهات نظر الأطراف الأخرى، ولو حدث لاكتشفت معظم القوى السياسية الفاعلة أن ما يجمع بينها أكثر بمراحل مما يفرق أو يدعو للخصام والعداء .

سألته عن رأيه مادام هذا هو موقف الوفد وموقفه من قرارات التأميم الاشتراكية التى لجأت إليها الثورة فى عام ١٩٦١ والعلاج المجانى ومجانية التعليم الجامعى وغير ذلك ، وأبديت دهشتى من أن يكون الوفد قد بدأ بها ثم يعارضها ويهاجمها الآن . فقال : «إن برنامجنا القديم والجديد لا يعتبر هذه مزايا للطبقات الكادحة بل حقوقاً لها ونطالب بالمزيد منها . ولو أن الوفد بقى فى الحكم فترات أطول من التى قضاها لكان قد نفذ كل هذا لأننا باستمرار كنا نسير على هذا الخط الاشتراكى . . وإننى لم أعارض تحديد الملكية الزراعية ، وإنما كانت لى ملاحظات مثل أن نصل إلى التحديد بالضرائب التصاعدية ، ولكن إذا كان هناك إصرار على إصدار القانون فأنا معه   هذا كلام قلته فى اجتماع مع المرحوم جمال عبدالناصر وعدد من أعضاء مجلس قيادة الثورة فى بيت أحد أقاربى من الضباط الأحرار بالزيتون   ونحن أصحاب مجانية التعليم الابتدائى والثانوى وحتى فى التعليم الجامعى لم يكن يسدد المصروفات فى حكومتنا إلا ١٥٪ فقط من الطلبة وفى نهاية السنة يصدر قرار من مجلس الوزراء بإعفاء الطلبة غير المسددين والسماح لهم بدخول الامتحانات . . ولو بقينا فى الحكم سنة أخرى بعد ١٩٥١ لكنا قد قررنا مجانية التعليم الجامعى بالكامل وكنا سنقررها فى ميزانية عام ١٩٥٢ ، ولهذا طبيعى جدا أن نرحب بتقرير الثورة لمجانية التعليم الجامعى والعالى .   كل الترحيب . وبالنسبة للتأميم لسنا ضد التأميم نحن نوافق عليه ، ولكن ضد شيئين . . ضد الانحرافات فى القطاع العام وضد أن يشمل التأميم الأنشطة غير

المهمة والمنشآت الصغيرة وتنشغل بها الدولة . . أما تأميم مصادر الإنتاج والصناعات الكبيرة والمرافق العامة . . هذا كله نوافق عليه لا شك فى هذا . . موافق تماماً».

هذا كلام سراج الدين بالنص فى سبتمبر عام ١٩٧٩ . وعندما نتأمله الآن ونقارنه بما جرى بعد ذلك فإننا سوف نكتشف تحولات مثيرة للانتباه .

أولاً : أن عدداً من الوفديين بدءوا فى شن حملات ضد مجانية التعليم عموماً واعتبروها السبب الرئيسى وراء تدهور مستوى التعليم وطالبوا بإلغائها لأن الثورة قررتها لاستمالة الطبقات الفقيرة لمساندتها سياسيا ، كما طالبوا بإلغاء كل قرارات التأميم وبيع حتى المرافق العامة . والمؤسف أنهم لم يقرءوا تاريخ حزبهم وما فعله . صحيح أن الحزب لم تصدر عنه بيانات أو مواقف تنادى بذلك ، إنما ألاّ يتم تصحيح هذه المعلومات المغلوطة التى تتناقض مع تاريخ الحزب وبرنامجه يُعَدُّ أمراً مستلفتاً للنظر . . ولم ينتبه إلى ذلك الخطإ إلا عدد محدود حاولوا تصحيح هذه الأخطاء .

ثانياً : أن كلمة الاشتراكية اختفت من أدبيات الحرب رغم وجودها فى البرنامج ، وهى ملاحظة تمتد إلى جميع الأحزاب السياسية حتى اليسارية منها . فحزب التجمع اليسارى لم يستخدم الكلمة للدلالة على توجهه ، مفضلاً استخدام تسمية «حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى» ، والحزب الناصرى اختار اسم «الحزب العربى الديمقراطى الناصرى» . . وهو الذى قام بحكم قضائى ، بينما كان الحزب السابق تحت التأسيس والذى لم يتقدم بأوراقه إلى لجنة الأحزاب يحمل اسم «الحزب العربى الاشتراكى الناصرى» . وحزب العمل غير اسمه إلى العمل فقط وتخلى عن الاسم الذى نشأ تحت يافطته «العمل الاشتراكى» . وكذلك حزب الأحرار نشأ فى عام ١٩٧٦ باسم «حزب الأحرار الاشتراكيين» ، ثم ألغى قبل وفاة مؤسسة مصطفى كامل بمدة كلمة الاشتراكية والتى انضم بسببها إلى الاشتراكية الدولية . . وحين أنشأ السادات فى عام ١٩٧٨ الحزب الوطنى الديمقراطى . . أسقط عنه كلمة الاشتراكية . . بينما قام على أنقاض حزب مصر وكان هو نفسه حرب السادات واسمه «حزب مصر العربى الاشتراكى»

والأمر المستلفت للنظر أن هذا التبرؤ من كلمة الاشتراكية والاشتراكى يتم فى الوقت الذى يوجد فى الدستور نص عليها . . كما أنه حدث فى وقت لم تكن فيه الكتلة الشيوعية بزعامة الاتحاد السوفيتى قد تفككت أو ظهرت عليها أعراض الانهيار بالإضافة إلى أن الأحزاب المصرية ليست شيوعية حتى تسرع بالتبرؤ من هذه التهمة أو السبة

يحدث ذلك عندنا فى الوقت الذى توجد فيه الأحزاب الاشتراكية بمسمياتها فى الدول الأوروبية الرأسمالية، وبعضها يحكم ولا يهم بعد ذلك أن تكون مناهجها بالنسبة لملكية وسائل الإنتاج قد تغيرت واقتربت فى بعض الأحيان من الأحزاب الرأسمالية. لكننى أشير إلى واقع سياسى غريب ومتناقض، كما لا أريد الاسترسال فى تفسير هذه الظاهرة وتبيان أسبابها.

لكن المستلفت للنظر أيضاً أن متابعة مواقف أحزاب الوفد والتجمع والناصرى من خلال صحفها بشكل عام تكشف عما يشبه التكامل فى مواقفها الاجتماعية والاقتصادية ومعالجتها للفساد والخصخصة والبطالة والفقر والتفاوت الطبقى الرهيب الذى حدث فى المجتمع من جراء سياسات النظام الاقتصادية، وهو ما يجعلها عمليا تحت راية واحدة. اشتراكية؟ ممكن. عدالة اجتماعية؟ ممكن أيضاً.

حريق القاهرة وعزل الملك:

وبالنسبة لحريق القاهرة الذى حدث فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢، فإن كلام سراج الدين عنه اتجه اتجاهاً مغايراً لكل أو معظم الشهادات الأخرى التى تتهم الإنجلير والقصر أساساً بتدبيرها، وأضاف إبراهيم فرج فى مذكراته أمريكا إليها. . كما تم فى بعض الروايات الزج باسم أحمد حسين رئيس حزب مصر الفتاة. ثم إن واحداً واثنين زجا باسم عبدالناصر فيها، وأهمية شهادة سراج الدين أنه كان ورير الداخلية وقتها، وبالتالى فإن تقييمه اتصف بتحفظ وحرص المسئول الأمنى بالإضافة إلى نزاهته وعدم تحكيمه الخصومة السياسية فى رواية الوقائع التاريخية أو تقييمها ووضعها فى إطارها السليم، لكنه حرص على إبراز نقطتين أساسيتين:

الأولى: التهويل الذى حدث عند تناول الحريق وخسائره.

والثانية: أنه وجه الاتهام بطريقة غير مباشرة إلى الإنجليز والقصر الملكى، لأنهما الطرفان اللذان استمادا من إقالة الوفد بعد أربع وعشرين ساعة من الحريق لوقف حرب الفدائيين فى منطقة قناة السويس ضد القوات البريطانية والتى أرهقتهم لأبعد الحدود ولوقف تداعيات الموقف الداخلى ضد القصر وتزايد قوة الوفد.

فبالنسبة لخسائر الحريق، قال سراج الدين: «أحب أن أقول لك إن هذا الوصف فيه شىء كتير من المبالغة لأنك لو رجعت إلى الإحصاء الرسمى لهذه الحوادث فستجد أن

المحلات الكبيرة التى أحرقت كانت معدودة جدا مثل شيكوريل وشبرد وتلات . . أربع محلات ، والباقى محلات صغيرة وبعضها بارات . ومثل هذا الحادث لا يمكن منعه مقدماً أو فور وقوعه مطلقاً لأنه يقوم على عنصر المفاجأة . منذ عدة سنوات قام رنوج واشنطن بحركة استياء وتمرد وأحرقوا كثيراً من المبانى العامة . والغريب أن حوادث الحريق استمرت ثلاثة أيام متوالية قبل أن يتمكن البوليس من وقفها وليس ثلاث ساعات كما حدث فى القاهرة من الساعة الثانية مساء إلى الخامسة مساء . لقد اتخذت هذه الحوادث ذريعة ليتم التخلص من الوزارة الوفدية التى تسبب كل هذه المتاعب للسراى وللإنجليز ، وكان تقديرهم سليماً ، لأنهم بمجرد إقالة الوزارة انتهت المعركة إلى الأبد . وكما قلت فى بداية حديثى إن الأحداث الثلاثة التى أشرت إليها (معركة الإسماعيلية يوم ٢٥ ، وحوادث الحريق يوم ٢٦ ، وإقالة الوزارة يوم ٢٧) لم تكن إلا حادثاً واحداً له ثلاثة فصول وقعت فى ثلاثة أيام متالية ولهدف واحد» .

أى أن الاتهام موجه مباشرة للإنجليز والملك فاروق ، لكن فؤاد سراج الدين رفض رغم المناقشات أن يوجهه صراحة قائلاً لى :

«افهم ما شئت . أنا رويت لك ما حدث بالضبط ويستطيع كل شخص أن يستنتج منه ما يراه . أما رأيى أنا فأحتفظ به حالياً ، ولكن مما لا شك فيه أن الخلاص من حكومة الوفد فى ذلك الوقت كان هدفاً مشتركاً للقصر والإنجليز ، لا شك فى هذا» .

ولما سألته إن كان لا يلقى التهمة بتدبير الحريق على أى حزب أو فرد ، قال :

نعم أنا قلت هذا فى لجنة التاريخ . سألنى أحد الصحفيين يوماً عن رأيى فيما جاء فى أحد الكتب من أن الضباط الأحرار كان لهم يد فى حوادث حريق القاهرة ، فقلت له إنه رغم الخلاف السياسى بينى وبين النظام الذى كان قائماً فأنا لا أوافق على هذا الرأى ، لأن من الضرورى أن نتساءل عن الهدف أو النتيجة التى كانوا يريدون الحصول عليها من هذه الحوادث . . قلب نظام الحكم مثلاً؟ بعد الحريق وفى نفس اليوم أعلنت الأحكام العرفية ، والبلد كلها بما فيها القصر والوزارات ومحطة الإذاعة كانت تحت حراسة الجيش ، وكانت قواته تحتل الأماكن المهمة كلها ، فلماذا لم يقلبوا نظام الحكم وقد كان فى أيديهم فعلاً؟ !
أما عن الأحزاب فأى حزب من الأحزاب تقصد؟

ولما قلت له مصر الفتاة مثلاً كما تردد ، قال : لا ، نحن فى خلاف حزبى مع الأحزاب ابتداء من عام ١٩٢١ وأقصى ما حدث هو حوادث اغتيال فردية . أما محاولة حرق البلد فهذا ما لم يفكر فيه أحد

وقال ردا على ما ذكره حسن عشماوى - إخوان مسلمين - من أن عبدالناصر هو الذى أحرق القاهرة :

الذين يتهمون جمال عبدالناصر رغم ما بيننا من خلاف أقول لهم ، فلنتساءل : لماذا يفعل ذلك؟ أنا أريد من الذين يتهمون عبدالناصر أو الضباط الأحرار أن يردوا علىّ بالعقل والمنطق : لماذا لم يستولوا على الحكم وجميع المؤسسات تحت سيطرتهم وكانت العملية سهلة جدا أسهل من قيامها فى يوليو ، بل كانت معرضة للفشل فى ٢٣ يوليو ، أما فى ٢٦ يناير فالعملية ناجحة مائة فى المائة؟

وهذا يثبت أننا أمام شخصية سياسية مسئولة تتصف بالنزاهة والموضوعية ولا تنطلق فى تقييم الأمور من دوافع شخصية بحتة أو تصدر أحكامها استناداً إليها وهو ما يضفى المصداقية على هذه الذكريات .

لكن هناك قضية أخرى يبدو فيها سراج الدين وكأنه لم يرد قول الحقيقة فيها كاملة لأسباب قدرها هو ، وهى طرح موضوع الإطاحة بالملك فاروق ويبدو أنه فضل أن يرويها لى إبراهيم فرج فى مذكراته .

وكان يحيرنى باستمرار سؤال هو : إذا كان الوفد يأتى فى أى انتخابات ديمقراطية إلى الحكم بأغلبية ساحقة وبعد مدة يقوم الملك سواء كان فؤاداً أو ابنه فاروقا بإقالته والإتيان بأحزاب الأقليات عبر انتخابات مزورة ، ثم بعد مدة تجرى انتخابات ديمقراطية ويأتى بعدها الوفد ويبقى مدة ويقيل الملك حكومته ويأتى بأحزاب الأقليات العميلة له بعد انتخابات مزورة . . وهكذا دواليك من عام ١٩٢٤ إلى ١٩٥٢ ، فلماذا قبل حزب الأغلبية الشعبية الكاسحة هذا كله وهو فى جوهره اعتداء على إرادة الشعب؟ وهل من الممكن أن يستمر مثل هذا المسلسل إلى ما لا نهاية ، أم أن على الوفد بصفته ممثلاً للأغلبية أن يضع حداً لهذا كله . . بأن يطيح بالملك ويعلى إرادة الشعب؟ وإذا توانى عن ذلك ألا يعنى هذا أنه يترك هذه المهمة لغيره ليتقدم وينفذها؟

فؤاد سراج الدين أورد أسباباً لهذا الموقف ، منها أن الجيش كان يؤيد الملك ولو قام الوفد بعزله فإنه سينزل الجيش للشوارع ويقتلهم جميعاً .

ولما قلت له إنه كان من الممكن للوفد الاستعانة بضباط موالين له وبميليشيات مدنية مسلحة يمكن إنزالها للشوارع ، كان رده أن هذا صعب ، ولأن تدخل الجيش فى السياسة

سلاح ذو حدين، وسيكون صعباً وقف مسلسل الانقلابات. وقال إن عبداللطيف البغدادى الذى ترأس محكمة الثورة وحاكمنى سألنى هذا السؤال فقلت له: أنتم السبب.

لكن إبراهيم فرج أكد لى بالنص ص٧٩ من «ذكرياتى السياسية» اتخاذ الوفد قراراً بعزل الملك:

«حدث هذا، ويمكنك أن تأخذ التفاصيل من فؤاد سراج الدين باشا. وكان هناك محضر ربما يرضيك لو قرأت تفاصيله وسلم إلى محمود سليمان غنام باشا ليحتفظ به حتى لا يكون فى منزل النحاس باشا لأنه مكان معروف. ويمكنك أن تتحدث مع أسرة غنام ليسلموك أو يطلعوك على هذه الوثيقة الخطيرة. إننا لم نكن فى غفلة عن هذا، كنا نعلم أن العدو الأول هو الملك».

ولما سألته: متى عقد هذا الاجتماع الذى تقرر فيه عزل الملك؟ قال: أنا لم أحضر هذا الاجتماع لأنه كان قاصراً على أعضاء الوفد، وأنا كنت عضواً بالهيئة الوفدية فقط. وسألته: هل كان قبل حريق القاهرة أو بعده؟.

قال: أعتقد قبله.. فسألته: لماذا لم ينفذوا قرار عزل الملك؟ قال: «الثورة سبقتنا وتحقق الهدف، ولكن اختلفت النتائج وتباينت الأغراض».

إذن نحن أمام تأكيدات عن وجود وثيقة بعزل الملك تم الاحتفاظ بها فى منزل المرحوم سليمان غنام، وما قاله إبراهيم فرج حقيقى لأنه روى ذلك عن مصدرين بحكم صلته الوثيقة واليومية بهما وهما النحاس وسراج الدين، كما أن سراج الدين قرأ ذلك مرتين على الأقل: واحدة عند نشره مسلسلاً بجريدة الأحرار فى مصر، والثانية فى الكتاب. والأهم أن إبراهيم فرج أحالنى على سراج الدين لأخذ التفاصيل.

لكن حدث تقصير من جانبى بسبب عدة مشاكل فلم أتابع هذه القضية بما تستحقه من عناية، لكننى أرجح أن ما أبداه سراج الدين من مخاوف هو السبب فى انحصار الموضوع فى مجرد المناقشة ولم تكن هناك رغبة فى تنفيذه لوجود عقبات كبيرة، منها وجود الإنجليز فى منطقة القناة ويمكن أن يستعين بهم الملك مثلما استعان بهم توفيق من قبل ضد الثورة العرابية خاصة أن حكومة الوفد كانت تقود عمليات حرب الفدائيين ولم يبد الملك وقتها اعتراضاً عليها ولا على إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦، بالإضافة إلى أنه يستحيل والبلاد معبأة من أجل حرب الفدائيين وحرب دبلوماسية فى الأمم المتحدة ومفاوضات مع الإنجليز لتحقيق الجلاء أن تفتح الحكومة معركة كهذه تشتت بها كل جهودها أو تنسفها بمعنى أدق

عملية عزل الملك كان يمكن أن يكون التفكير فيها جديا أو ممكنا إذا ما كان الوفد قد ظل حتى يتم تحقيق الجلاء ويأمن عدم تحرك الإنجليز لصالحه.

لكن ذلك الافتراض يصطدم بما حدث عندما أطاحت الثورة بالملك مع وجود الاحتلال، ثم دخلت في مفاوضات مع الإنجليز ووقعت اتفاقية الجلاء في ١٩٥٤. صحيح أنها قبلت شروطاً رفضها الوفد، لكن هذا ما حدث، وبالتالي فإن المسألة أصبحت تنحصر في رأيي في أن فكرة عزل الملك لم تكن قد اختمرت تماماً في يقين قيادة الوفد لأنها كانت تحتاج إلى تحولات تمهد لها وتستعد لتنفيذها قبل ذلك بسنوات وتخطط لاختيار التوقيت، وهي أن يتحول تفكير الحزب إلى الفكر التوري وأن يتخلى جزئيا أو مرحليا عن فكرة إبعاد الجيش عن السياسة بتكوين صلات أو حلقات من الضباط تابعة له وأن تكون لديه عناصر مدنية مسلحة يستطيع إنزالها للشوارع لتكمل قدرته على إنزال المتظاهرين المناصرين له وهو صاحب الأغلبية الشعبية والتي كانت ستتبعه. وهذه أمور لم يفكر فيها، وبالتالي فمناقشة عزل الملك لم تتعد مجرد تبادل الأفكار أو الخواطر.

القرار المكتوب لحل الحزب:

وقد كان الفضل الأساسي في عودة حزب الوفد مرة أخرى في ٤ فبراير سنة ١٩٧٨ يعود إلى فؤاد سراج الدين لعدة أسباب أهمها: أنه كان أبرز وأقوى شخصية وفدية موجودة وقد احتلت تلقائيا مكانة رئيس تيار الوفد السياسي بعد وفاة النحاس باشا في ٢٣ أغسطس ١٩٦٥ برغم عدم وجود حزب يمثله، ولأنه كان على اتصال دائم بالوفديين وأسرهم كما أخبرني، إذ قال لي إن أول عمل أقوم به بعد تناول الإفطار النزول إلى غرفة المكتب وأبدأ في قراءة صفحة الوفيات بجريدة الأهرام وأتابع أسماء من توفي من الوفديين وأرسل برقية عزاء على الفور لذويه، أو من تزوج من أبنائهم وبناتهم لأرسل برقية تهنئة وذلك لحفظ الصلة مع هذه العائلات. وكان على المكتب دفاتر كاملة من البرقيات. وبعدها يبدأ بقراءة ما في الصحف من أخبار أو مقالات.

وكان سراج الدين هو الشخص الوحيد الذي يلتقي عنده كبار الوفديين، وبالتالي أصبح همزة الوصل بينهم، بالإضافة إلى صفاته وملكاته السياسية العديدة التي تمكنه من التعايش والتعامل مع الشخصيات والتوجهات المختلفة واستيعابها. وكذلك نشاطه وتوقد ذهنه خاصة أن الآمال بدأت تداعبه اعتباراً من عام ١٩٧٤ بأن هناك تغييرات سياسية سوف تحدث ولابد أن يكون مستعداً لها مما كثف من نشاطه ولقاءاته مع الوفديين.

لكن الجانب الذى لا يعرفه الكثيرون هو دوره الأساسى فى إعادة الوفد مرة أخرى بعد سبتمبر ١٩٨١ والخروج من المعتقل.

إذ حدثت مشكلة كان ممكناً أن تؤدى إلى عدم عودة الحزب مرة أخرى أو عودته بعد عدة سنوات بحكم قضائى.

فكلنا يذكر أن لجنة شئون الأحزاب اعترضت على إعلان الوفد استئنافه لنشاطه مرة أخرى، وقالت إن هذه العودة غير شرعية لأنه لا يوجد حزب وعلى المؤسسين أن يتقدموا بطلب جديد للجنة بأسمائهم وبالبرنامج للنظر فيه، فإما أن توافق وإما أن تعترض فيلجأ وكيل المؤسسين لمحكمة الأحزاب لأن حزب الوفد الجديد كان قد أعلن حل نفسه فى الأول من يونيو سنة ١٩٧٨ ولم يعد له وجود قانونى.

وقد رد الحزب بالنفى، وقال إنه لم يحل نفسه، إنما جمد نشاطه وقرر الآن استئنافه، وطلب من اللجنة أن تقدم الإخطار الذى أرسله الحزب يخطرها فيه بقرار حله حسب القانون.

لكن اللجنة لم تقدم الإخطار وقالت إنه لا يوجد فى حوزتها، وأكدت أنه تم الإعلان فعلاً عن حل الحزب علناً ونشر ذلك فى الصحف.

وهنا نضع يدنا على مدى عمق الدهاء السياسى الذى تمتع به سراج الدين ومكن الحزب من تخطى أزمة خطيرة توقعها قبل حدوثها بسنوات

فى الذكريات أكد أكثر من مرة أنهم قرروا حل الحزب بواسطة الجمعية العمومية بما يشبه الإجماع، وروى بالتفصيل كل المناقشات ووجهات النظر ورأيه هو فى النهاية الذى كان مع الحل لا مع التجميد، وهو القرار الذى اتخذه حزب التجمع، وقال الرئيس السادات تعليقاً على قرار الوفد حل نفسه:

أحسن.. عقبال التجمع!

ونشر كلام سراج الدين فى الذكريات عن قرار الحل.. أما ما لم ينشر وقاله لى وأذكره الآن فهو:

بعد أن أصدرنا قرار الحل اتصل بى الدكتور مصطفى خليل وطلب منى إرسال صورة من قرار الحل فقلت له إن شاء الله غداً يصلك القرار، ولكنى لم أرسله له. ثم بعد عدة

أيام أخرى عاود الاتصال وطلب إرسال صورة القرار فقلت له إن شاء الله غداً، ولم أرسله له، إلى أن نسى الموضوع! ولو كان اتصل مرات أخرى فلم يكن ردى سيتغير، إلى أن يتعب وينسى.

ولما سألته عن السبب. . قال إنه لا يمكن أن يعطى مثل هذه الوثيقة لهم ليستعملوها صدنا إذا تغيرت الظروف وقررنا العودة لممارسة نشاطنا، كما أننا لم نسجل هذا القرار فى سجلات الحزب خوفاً من تسربه، بالإضافة إلى أنه لم تكن لدينا وقتها إدارة أو سكرتارية منظمة ولا مكاتب أو مقرات.

وما توقعه حدث بالفعل، ولولا يقظته وقتها لربما سارت الأمور فى منحى آخر تماماً.



الدكتور نعمان جمعة
الرئيس الرابع للوفد

سيد عبد العاطى

عندما رحل مؤسس الوفد الزعيم خالد الذكر سعد زغلول عام ١٩٢٧ ، كان بين رجالات الوفد الكبار اثنان من أسرة الزعيم، بل كان الزعيم خالهما، وكانا ابنين لأخته، هما فتح الله بركات باشا، وعاطف بركات باشا، وأعلن أولهما عن رغبته فى ترشيح نفسه لرئاسة الوفد بعد رحيل خاله، وآنذاك أجريت انتخابات بين اثنين من رجال الصف الثانى هما: فتح الله بركات، ومصطفى النحاس، وحين تنافس الاثنان على زعامة الحزب، فإن رجال الوفد وقياداته عقدوا اجتماعا اختاروا فيه «النحاس» بعد تصويت رجحت فيه كفته على منافسه «بركات»، ومن يومها صار للوفد مبدأ كبير «زعامة الوفد لا تورث».

وشاءت الأقدار أن يتكرر ما حدث بعد رحيل سعد زغلول عام ١٩٢٧ ، وأجريت انتخابات ديمقراطية لم تشهدها مصر على مدى ٧٠ عاما، أسفرت عن فوز الدكتور نعمان جمعة برئاسة الوفد، بعد حصوله على ٢٥ ,٧٨٪ من الأصوات.

ولم يكن اختيار الدكتور نعمان جمعة، ليكون الرئيس الرابع للحزب العريق، قد أتى من فراغ، ولم يكن مصادفة، فقد كان الذراع اليمنى للزعيم فؤاد سراج الدين، وكان الرجل الثانى الفعلى لسنوات طويلة. . بالإضافة إلى هذا وذاك، كان نعمان هو مهندس عودة الوفد عام ١٩٨٤ ، بعد تجميد الحزب عام ١٩٧٨ . . وكان فؤاد سراج الدين وكوكبة من رجالات الوفد قد أعادوه إلى الحياة السياسية بعد غياب استمر ٢٥ عاما، عاشها فى الظل عقب حل الأحزاب السياسية عام ١٩٥٣ .

فمنذ إعلان الرئيس أنور السادات عن إنشاء المنابر عام ١٩٧٧ ، والتى تحولت فيما بعد إلى أحزاب، كان الدكتور نعمان جمعة ملازما لفؤاد سراج الدين فى كل تحركاته

وقراراته، وكان هو المسئول عن إعداد الأوراق والوثائق ورفع القضايا، ثم فيما بعد أعلن عودة الوفد فى مؤتمر صحفى عالمى، حيث كان فؤاد سراج الدين وإبراهيم باشا فرج، معزولين سياسيا.

ولد نعمان جمعة فى ٢٢ يونيه ١٩٣٤، والده كان مهندسا زراعيا، وكان رجلا مكافحا، يعيش من جهده وعرقه، وكان وفديا صميما.. وكانت والدته سيدة متعلمة ومحافظة جدا، لذا غرست فى أبنائها كل صفات الخير والمحبة والإخلاص والاجتهاد.. وفوق كل هذا صفة القناعة، كما حرصت على أن تجعل أبناءها متدينين منذ الصغر، يحرصون على الصوم والصلاة.

وفى منزل الأسرة بشبين الكوم عاصمة محافظة المنوفية، تلك الأرض الطيبة، تربى نعمان جمعة بين عشرة أبناء، خمسة أولاد، وخمس بنات، وكان هو أصغرهم جميعا.

جاء نعمان من قلب الطبيعة التى أعطته كل مزايا القرويين فى سعة المحيط، وقوة التربية، وسلامة المناخ ليدرك من الصفات التى تهيئ له سبل النجاح، وتفتح له الطريق إلى التفوق وتعينه على التمرس بالشدائد، والتجلد للصعاب والمشاق، واحتمال كبار الأعباء، والصبر على عظائم المحن.

وفى شبين الكوم التحق نعمان بمدرسة المساعى المشكورة، من المراحل الأولى فى الابتدائى وحتى الثانوى. وفى عام ١٩٤٨ عندما كان عمره ١٤ عاما انضم الطالب نعمان جمعة إلى لجنة الطلبة الوفديين، فقد كان والده يشجعه على الانضمام للوفد، وعلى المشاركة فى المظاهرات التى تندد بالاستعمار وتطالب بجلاء الإنجليز عن مصر.. وفى تلك المظاهرات تفجرت كمائن الوطنية داخل الشاب نعمان.. لذا عندما تخرج فى الثانوية، أصر على الالتحاق بمدرسة الوطنية التى تخرج فيها ثوار مصر وزعماؤها سعد زغلول ومصطفى النحاس. التحق نعمان بكلية الحقوق جامعة القاهرة، ورغم ذلك لم تنقطع صلته بالوفد، ففى الجامعة أيضا انضم إلى لجنة الطلبة الوفديين، فقد كان يرى أن مثله الأعلى بعد والده، هو مصطفى النحاس زعيم الأمة. تأثر بخطبه، وشجاعته فى مواجهة الإنجليز والقصر، ودفاعه عن الحرية والدستور.. وكان الشاب الثائر يرى أن الوفد هو أمل الأمة فى تحقيق الاستقلال ورفعة الوطن وإعلاء شأنه.

وعندما قامت حركة يوليو ١٩٥٢، فرح الشاب الثائر. كان مؤيدا لها، مثلما أيدها رجال الوفد وزعيمه مصطفى النحاس.. لكن سرعان ما تحول هذا الفرح والتأييد إلى

ثورة غضب، فقد خرجت الثورة عن أهدافها وعن طموحات الشعب المصرى بعد انقلاب عبد الناصر ورفاقه على محمد نجيب، وإلغاء الأحزاب السياسية بما فيها حزب الوفد. . وتحول الشاب نعمان من مؤيد للثورة إلى معارض لها.

عندما التحق نعمان بكلية الحقوق، كان يؤمن بأن دراسة القانون هو فن البحث عن الحق والعدل، مهما كان من صعوبة القضايا وتعقدها. . وكان يؤمن بأن المحامى الباحث عن الحق والعدل لا يترافع ضد ضميره، ولا يغلبه الطمع فى الكسب على التطلع إلى الفوز بإزهاق الباطل وجعل كلمة الحق هى الغالبة، لا أن يعمد إلى التعمية أو يلجأ إلى إخفاء الحقائق، كما أن بلاغته وقوة منطقه وكفاءته وبراعته ينبغى أن تنصرف جميعا لخدمة الحق والعدل. وهذا لا يتعارض بلا ريب مع واجب الدفاع، باعتباره حقا مقدسا لكل متهم، وإنما يجب أن يلبس المحامى كل حالة ثوبها الحقيقى، ويصورها فى صادق صورها، ويصرف همه وعنايته إلى شرح الظروف الصحيحة المحيطة بالقضية وملابساتها، فإن هذه قد تكون عوامل تقتضى الرحمة، أو ظروف توجب التخفيف.

على هذه المبادئ درس نعمان جمعة القانون، واستطاع أن يتفوق على أقرانه فى الجامعة، وبعد التخرج عمل وكيلا للنائب العام، وتنقل بين نيابات جنوب القاهرة، وباب الشعرية، والمخدرات، وقد أتاحت له فرصة العمل فى النيابات، أن يتعرف أكثر على أوجاع المجتمع ومشاكله ومعاناته، ودوافع ارتكاب الجريمة.

وفى ديسمبر ١٩٥٦، وقع العدوان الثلاثى على مصر، ثلاث دول هى إنجلترا وفرنسا وإسرائيل، هاجمت مصر، أغارت عليها بالطائرات، وزحفت بالدبابات لاحتلال أرضها. لم يقف وكيل النيابة، ابن الوفد مكتوف الأيدى، كان عمره وقتها ٢٢ عاما، لم يخش أن يفقد وظيفته المرموقة ومصدر رزقه الوحيد. ترك عمله ولبى نداء الوطن مدافعا عن تراب بلده. . وفى معسكر جيش التحرير بالهرم تلقى التدريب، ثم انطلق مع عشرين من الفدائيين إلى قلب المعركة، إلى سيناء وهناك ظلوا يتغلغلون فيها نحو ٥٠ كيلو مترا لمواجهة القوات الإسرائيلية الغاشمة، وحدث اشتباك بين الدوريات الإسرائيلية والفدائيين المصريين فى منطقتى «كليانة» و«البرج» واستطاعوا مقاومة تقدم تلك الدوريات عدة أيام. ولأن العدو الإسرائيلى كان يملك من العتاد ما يصعب مقاومته بتلك الأسلحة الخفيفة التى فى أيدى فدائيينا، فقد صدرت إليهم التعليمات بالتوجه إلى جزيرة «أم خلف» التى تقع على بعد كيلو مترين من منطقة «الكاب» فى بحيرة المنزلة . وكانت المهمة المكلفون بها هى مراقبة تحركات القوات المعتدية عند الكاب بطريق القناة، وأن يتولوا

حماية هذه الجزيرة، وفى يوم ٨ ديسمبر ١٩٥٦ تخفى الفدائى نعمان جمعة فى ملابس صياد، للوقوف على تحركات العدو، ركب مع أحد زملائه الفدائيين وكان ضابطا بالبوليس المصرى، زورقا صغيرا يقوده صيادان للأسماك هما: أحمد مرايا وحسن الخولى، لكنهم فوجئوا بوابل من الرصاص ينهال عليهم. فى البداية ظنوا أن البوليس الدولى يرابط هناك وفقا لما سبق أن أعلنته قوات الطوارئ الدولية، لكنهم سرعان ما اكتشفوا أن القوات الفرنسية هى التى تحاصرهم.. ووقع الفدائيان ومعهما الصيادان فى الأسر.. وتم ترحيلهم إلى بورفؤاد، واحتجازهم داخل معسكرات الجيش الفرنسى بعد استجوابهم.. وبعد ثلاثة أيام تمت مبادلة ضابط البوليس المصرى بجندى بريطانى، كان الفدائى يس محمد على، قد تمكن من أسره.

وبقى نعمان جمعة والصيادان فى الأسر، وانضم إليهم فى المعسكر عدد من الأسرى المصريين. وداخل المعتقل تعرض نعمان وزملاؤه لأبشع أنواع التعذيب البدنى والنفسى على أيدى الفرنسيين، وتعرضوا للإهانة والحرمان من الطعام والشراب.

كان الفرنسيون يعاملون هؤلاء الأسرى معاملة قاسية. كانوا يتركونهم للنوم على الأرض، ودون غطاء، وفى العراء، رغم قسوة البرد.. لم يكن يقدم لهم الطعام إلا مرة واحدة فى اليوم، ولا يزيد ما يقدم عن ربع رغيف لكل شاب. لقد أرادوا قتلهم جوعًا، بعد أن تأكد الفرنسيون أن هؤلاء الأسرى من الفدائيين والمقاومين.

كان الشبان المصريون فى الأسر، أشد قوة وأكثر صلابة، لم تلن عزيمتهم، ولم تنحن رؤوسهم، وكان نعمان يحثهم على الصبر والصمود، وفشل الفرنسيون فى تحطيم أعصابهم، وإذلالهم، فلجأوا إلى إرهابهم كان الجنود الفرنسيون يصوبون فوهات بنادقهم إلى صدور الفدائيين الأسرى، وقتلوا ثلاثة منهم بهدف إشاعة الدعر والرعب بين الآخرين، لكن نعمان ورفاقه لم يرهبهم رصاص العدو، ولم يخفهم أن يموتوا فى سبيل الوطن وعزته وكرامته، وقد ازدادوا قوة وقدرة على تحمل كل أساليب الإرهاب والبطش التى مارسها الجنود الفرنسيون ضدهم فى الأسر.

وبعد حوالى شهرين، تم الافراج عن الشاب الثائر نعمان جمعة ورفاقه، ولم ينقذهم من هذا الأسر سوى البوليس الدولى الذى سلمهم إلى البوليس المصرى.

وقد تناولت جريدة الأهرام فى عددها الصادر بتاريخ ٢٦ ديسمبر ١٩٥٦ بطولة وكيل النيابة نعمان جمعة على صدر صفحتيها الأولى والثالثة، ونشرت صورته، كما كشفت

مذكرات كمال الدين حسين نائب رئيس الجمهورية السابق، ووزير التربية والتعليم الأسبق، وعضو مجلس قيادة الثورة وقائد المقاومة الشعبية خلال العدوان الثلاثى سنة ١٩٥٦ عن الدور الوطنى للدكتور نعمان جمعة رئيس الوفد.

قال كمال الدين حسين: «لا أنسى نعمان جمعة الذى قرأت له عدة مقالات يلمس فيها كبد الحقيقة فى موضوع الديمقراطية، وكشف الديكتاتورية وما يواكبها من فساد، وحكم الفرد المطلق الذى لا يمكن محاسبته ولا محاسبة من يتسترون تحت عباءته من المفسدين، واستشراء الفساد وتخريب كل ما هو جميل فى الوطن. وسألت عنه ووجدت أحد الأصدقاء يعرفه، وفعلا استقبلته فى منزلى وأعربت له عن إعجابى بشجاعته التى لا تخشى فى الحق لومة لائم.. وقال لى: إنه كان وهو وكيل نيابة يتدرب متطوعا فى معسكر جيش التحرير فى الهرم.. ثم انتقل إلى معسكر أنشاص الخاص، ثم كان ضمن كتائب الجامعة المتطوعة ضمن جيش التحرير التى حضرت وقت العدوان الثلاثى إلى منطقة الإسماعيلية تحت قيادتى».

ومضى كمال الدين حسين فى مذكراته معلقا على هذا اللقاء قائلا: «حمدت الله أن المجهودات التى بذلت فى الحرس الوطنى وجيش التحرير لم تذهب هباء.. فهى علاوة على القتال الفعلى الذى مارسوه ضد الإنجليز والإسرائيليين، وعلاوة على رفع الروح المعنوية للشعب كافة أثناء العمليات وتأثير ذلك على تطور الأمور وكسب معركة التحدى، فإن الذين شاركوا فى هذه المعسكرات أثبتوا امتيازهم فى الحياة العامة، ومارسوا شجاعتهم لإعداد رأيهم فى تحد وإصرار.

ولا أقول إن هذه الصفات طارئة وجديدة عليهم، ولكنها متأصلة فيهم.. ولولاها لما تطوعوا.. ولكن لا شك أن الممارسات العملية خاصة فى خط النار وأمام المخاطر تصقل معادن الرجال وتزودهم بمقاييس جديدة للحياة.. تتحدى الجبن والنفاق.. تقهر العدو فى الميدان.. وتجعلهم مستعدين للبذل أدبيا ومعنويا.. خاصة فى سبيل الأهداف التى بذلوا فيها العرق والدم فى يوم من الأيام».

بعد عدة أشهر من الإفراج عن وكيل النائب العام نعمان جمعة، سافر إلى فرنسا فى بعثة لنيل درجة الدكتوراه من جامعة باريس.. لم تؤثر تجربة السجن فى معسكر الجيش الفرنسى داخل الشاب نعمان سلبا تجاه الفرنسيين، لأن العدوان كان من الجيش، والسجن كان لدى الجيش الفرنسى، ولم يوافق الشعب على ما قام به الجيش فى ذلك الوقت.

وحصل نعمان جمعة على الدكتوراه فى القانون المدنى بتفوق، وحرصت جامعة باريس على أن تضمه إلى صفوف هيئة التدريس للاستفادة بكفاءته، وهناك أيضا عمل بالمحاماة. . وبعد عشر سنوات قضاها فى باريس قرر نعمان العودة إلى مصر، ليدرس لأجيالها القانون، والتحق للعمل بالتدريس فى حقوق القاهرة، وتدرج أستاذ الجامعة فى المناصب حتى انتخب عميدا لكلية الحقوق مرتين متتاليتين.

ويذكر هنا، أن لجوء الحكومة إلى تعديل قانون الجامعات ليصبح تولى عمداء الكليات مناصبهم بالتعيين بدلا من الانتخاب، كان أحد أسبابه الرئيسية، المواقف المستقلة التى اتخذها الدكتور نعمان جمعة داخل الجامعة، والتى أغضبت الحكومة حين كان عميدا لكلية الحقوق، بعد أن فاز فى انتخابات العمادة مرتين متتاليتين وباكتساح.

فى عام ١٩٥٣، أى بعد قيام حركة يوليو بعام واحد فقط، تم حل الأحزاب السياسية، وكان المقصود هو حل حزب الوفد، وتصفية رموزه وقياداته، لكن لم يستطع أحد انتزاع الوفد ومبادئه من قلوب المصريين، وكان وقتها فؤاد سراج الدين سكرتيرا عاما للوفد، وتعرض الوفديون على أيدى ثوار يوليو للتنكيل والسجن والاعتقال وتلفيق القضايا. لم تنحن رؤوس الرجال، ولم يستسلموا لليأس، كانوا على يقين أن لكل ظالم نهاية، ولكل ليل نهارًا. . ونجح فؤاد سراج الدين وكوكبة من الوفديين الكبار فى الحفاظ على وفديتهم، وعلى مدى ربع قرن كامل من القهر السياسى، عاشوه فى الظل، ونجح سراج الدين بهؤلاء، وكانوا عصبة قليلة، ولكن شديدة البأس، نجحوا فى إعادة الوفد إلى ساحة العمل السياسى.

وكان من بين هؤلاء العصبة القليلة، أحد الشباب الوفديين الثائرين. كان الدكتور نعمان جمعة أستاذ القانون بحقوق القاهرة، وكان عمره وقتها ٤٢ عاما. . وداخل منزله بحى الزمالك عقد اجتماعًا لمناقشة خطة عودة الوفد، وكان هذا الاجتماع يضم فؤاد باشا سراج الدين، وإبراهيم باشا فرج، ومصطفى بك مرعى، ومحمد باشا صلاح الدين، والكاتب الكبير الأستاذ مصطفى أمين. . ثم توالت الاجتماعات، ودب الأمل فى النفوس لعودة الوفد إلى الساحة السياسية.

منذ ذلك الاجتماع، ظل الدكتور نعمان جمعة ملازما لفؤاد باشا فى تحركاته، وفى المرور على منازل الأصدقاء، الدكتورة نعمات أحمد فؤاد، والدكتور سعيد النجار، والدكتور حامد سلطان، والدكتور يوسف والى، الذى انضم فيما بعد للحزب الوطنى الديمقراطى، وعين وزيرًا للزراعة، وأمينا عاما للحزب، ثم نائبا لرئيس الحزب الوطنى.

وفى أحد هذه الاجتماعات، اقترح بعض الحضور، أن يكون الدكتور نعمان جمعة رئيسا لحزب الوفد، وأن يكون فؤاد سراج الدين وباقى الكبار هم الآباء الروحيين والموجهين لسياسة الوفد. . إلا أن الشاب الوفدى الثائر رفض قبول ذلك، وأصر على أن يعود الوفد وعلى رأسه الزعيم فؤاد سراج الدين. . كان نعمان حافظا للجميل، مقدرا لدور الكبار الذين دفعوا من أموالهم وحرياتهم الكثير من أجل الوفد ومبادئه. . وظل رجال الوفد منذ عام ١٩٧٨ فى صراع مع السلطة داخل أروقة المحاكم، وتمكن الدكتور نعمان جمعة من الحصول على حكم تاريخى بعودة الوفد إلى الحياة السياسية عام ١٩٨٤ .

كان الدكتور نعمان ينظم عملية ترشيح الوفد لقائمة انتخابات المحليات فى شمال القاهرة بالتعاون مع كرم زيدان وأحمد طه، وذلك للحصول على قرار سليم يمكنه من الطعن أمام القضاء الإدارى. . كان يعد الأوراق، ويجمع الوثائق، ويرفع الدعاوى، ويترافع أمام القضاء مطالبا بعودة الوفد. . ونجح نعمان، وأعلن العودة فى مؤتمر صحفى عالمى، لأن فؤاد سراج الدين، وإبراهيم فرج، كانا معزولين سياسيا.

منذ ذلك التاريخ ١٩٨٤ والدكتور نعمان هو الذراع اليمنى، والرجل الثانى لفؤاد باشا، ظل ملاصقا له، يشاركه تحركاته، وقراراته، وكل معارك الوفد. . ومع عودة الوفد وصدور صحيفته فى ٢٢ مارس ١٩٨٤، خصص الدكتور نعمان جمعة له زاوية بالصحيفة بعنوان «نبضات» يكتب فيها كل خميس مقالة يعبر فيها عن رأيه، وبكل حرية، ودون خوف من سلطان. . وخاض من خلال مقاله الأسبوعى معارك شرسة مع النظام الحاكم. طالب بتعديل الدستور الذى أصبح كسيحا – على حد تعبيره– وغير قادر على ضبط إيقاع الحكم فى مصر، بعد التحول من النظام الاشتراكى إلى النظام الرأسمالى، من نظام الحزب الواحد إلى التعدد الحزبى. . وطالب الدكتور نعمان بإلغاء القوانين الاستثنائية وسيئة السمعة ومن بينها قانون الطوارئ الذى تحول إلى سيف على رقاب المعارضين لنظام الحكم. . وطالب بإطلاق الحريات العامة، وحرية الرأى والتعبير، وحرية إصدار الصحف، وإنشاء الأحزاب السياسية، بما لا يتعارض مع وحدة الأمة ومبادئ الشريعة الإسلامية السمحة. . وطالب بوضع ضمانات حقيقية تكفل إجراء الانتخابات العامة بما يضمن لها النزاهة بعيدا عن العبث والتزوير وتقفيل الصناديق لتعبر عن إرادة الأمة. . وطالب بضرورة أن يكون اختيار رئيس الجمهورية بالانتخاب الحر المباشر، وليس بالتعيين أو الاستفتاء. . ومن خلال مقالاته حارب الدكتور نعمان الفساد بكل ضراوة، وطالب بضرورة تطبيق قانون محاكمة الوزراء الذى ناضل من أجله الزعيم

مصطفى النحاس . . وكتب يطالب بالمزيد من الديمقراطية والحرية، والحفاظ على حقوق الإنسان المصرى، وهى المبادئ التى قام وعاش عليها الوفد طوال تاريخه النضالى .

وفى ٩ أغسطس من عام ٢٠٠٠ رحل فؤاد سراج الدين رئيس الوفد . . رحل الزعيم الذى أعاد الوفد إلى الحياة مرة أخرى بعد ٢٥ عاما من القهر السياسى . . وظن أعداء الوفد والمتربصون به، أن الوفد قد مات، ولن تقوم له قائمة، وأن الصراعات والخلافات ستدب فى جنباته وأركانه . وأراد الحاقدون أن يشعلوها نارا، لكن باءت كل محاولاتهم بالفشل . . وكانت إرادة الله فوق كل إرادة، ليبقى الوفد عملاقا .

كان الدكتور نعمان هو النائب الأول لرئيس الوفد، وحسب نص لائحة الحزب، يتولى النائب الأول الرئاسة لحين انتخاب الرئيس الجديد، وهذا ما فعله الدكتور نعمان، بل أصر عليه . . فهو الذى حارب وناضل دفاعا عن الديمقراطية، ومن أجل إجراء انتخابات حرة تعبر عن جموع المواطنين، فكيف يتسنى له أن يخالف ما يؤمن به، ويناضل من أجله .

من هذا المطلق، وفى ١٥ أغسطس ٢٠٠٠ أصدر الدكتور نعمان جمعة بصفته رئيسا للحزب، قرارا بدعوة الهيئة الوفدية للاجتماع فى أول سبتمبر، لانتخاب رئيس جديد لحزب الوفد، خلفا للراحل فؤاد سراج الدين، وتضمن القرار، فتح باب الترشيح للمنصب .

وحفاظا على وحدة الوفد، وعدم وجود انشقاقات، أعلن سعد فخرى عبد النور السكرتير العام لحزب الوفد، وأحد القيادات التى تتمتع بشعبية وفدية كبيرة، وتاريخ وطنى مشرف، أنه تنفيذا لوصية فؤاد سراج الدين زعيم الوفد الراحل، فإنه - أى سعد - يرشح الدكتور نعمان جمعة رئيسا لحزب الوفد . وأضاف أنه اتخذ هذا الموقف لأنه كان أقرب الوفديين إلى فؤاد سراج الدين، ويعرف أفكاره، ويعرف أن فؤاد باشا لو أراد اختيار شخص آخر ليصبح النائب الأول لرئيس الحزب لفعل ذلك دون معارضة، وأن فؤاد باشا كان يعتمد على الدكتور نعمان جمعة الذى كان يجلس دائما على يمين فؤاد باشا .

وفى ٢١ أغسطس، يوم غلق باب الترشيح، كان قد تقدم ٦ مرشحين لمنصب رئيس حزب الوفد، وهم طبقا لأولوية تقديم الطلبات :

- د . نعمان جمعة
- د . مدحت خفاجى

ـ د. إبراهيم دسوقى أباظة

ـ د. محمود السقا

ـ فؤاد بدراوى

ـ د. عبد المحسن حمودة

وفى ٢٧ أغسطس، أى بعد ٦ أيام من غلق باب الترشيح، أعلن كل من الدكتور إبراهيم دسوقى أباظة السكرتير العام المساعد، والدكتور محمود السقا عضو الهيئة العليا التنازل عن الترشيح لمنصب رئيس الوفد.. وقدم المرشحان خطابى تنازلهما إلى لجنة الإشراف على الانتخابات.. حيث أكدا أنه من منطلق الحرص على وحدة الصف واحترام المبادئ التى يعيش الوفد بها ومن أجلها، وتجنبا لأى انقسام يؤدى إلى نقل الخلافات من داخل الحزب إلى خارجه، قررنا الانسحاب من ترشيح أنفسنا لرئاسة الحزب.

وفى اليوم التالى، أصدر الدكتور نعمان جمعة بيانا عقب نشر خبر تنازل «أباظة» و«السقا» عن الترشيح قال فيه: «لقد هزنى هذا الخبر من أعماقى، نظرا لموقفهما النبيل الذى لم يبغيا منه سوى وحدة الصف فى حزبنا الموقر.. كما أننى عبرت مرارا شفاهة وكتابة عن محبتى وتقديرى لشخص ووطنية الصديقين العزيزين «أباظة» و«السقا» وأعدهما، وأعاهد كل إخوانى فى حزب الوفد، فى حالة فوزى بمنصب رئيس الحزب، أن ألتزم بما تعهدت به من احترام الديمقراطية والتشاور مع الجميع فى كل شئون الحزب، وألا أقطع أمرا حتى يشهدوا».

وقبل إجراء الانتخابات، شكلت ٥ لجان للاقتراع برئاسة شخصيات عامة من خارج الوفد، وهم:

ـ مكرم محمد أحمد: رئيس مجلس إدارة دار الهلال ورئيس تحرير المصور.

ـ كامل زهيرى: نقيب الصحفيين الأسبق.

ـ د. أسامة الغزالى حرب: رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية.

ـ د. إبراهيم درويش: أستاذ القانون الدستورى والنظم السياسية بجامعة القاهرة.

ـ د. وحيد عبد المجيد: رئيس تحرير التقرير الإستراتيجى للأهرام.

وفى يوم أول سبتمبر ٢٠٠٠، توجهت أنظار القوى السياسية فى مصر والعالم العربى، صوب حزب الوفد لمتابعة أول تجربة انتخابات حزبية فريدة من نوعها، تجرى على أرض مصر.

أجريت الانتخابات، وأعلن فوز الدكتور نعمان جمعة برئاسة حزب الوفد خلفا للزعيم الراحل فؤاد سراج الدين.. أجريت الانتخابات فى جو ديمقراطى فريد، حيث تنافس ٤ مرشحين، حصل الدكتور نعمان جمعة على نسبة ٧٨,٢٥٪ من الأصوات.

ولأول مرة تجرى فى مصر انتخابات من خلال صناديق زجاجية، ولجان محايدة، وفرز لا تعبث به الأهواء، أو يسيطر عليه البلطجية.. انتخابات يحصل فيها كل مرشح على نفس الفرصة، وبنفس الحياد، وتكون الكلمة فيها للصوت الحر الذى لا يباع ولا يشترى، وبلا إرهاب أو ضغوط أو وعيد.

وضرب الوفديون لكل المصريين مثلا على الطريقة الصحيحة للانتخابات التى يطالب بها الوفد، وهكذا جاءت انتخابات الوفد درسا فى الديمقراطية.. وهذا ما أعلنه الذين راقبوا الانتخابات، والذين أشرفوا على التصويت، والذين فرزوا الأصوات، وأعلنوا النتيجة.. وخرج الوفد من معركة الانتخابات على قلب رجل واحد.

واهتمت وكالات الأنباء، وأجهزة الإعلام المحلية والعربية والعالمية وشبكات المعلومات الدولية، بالانتخابات الديمقراطية لاختيار رئيس حزب الوفد الجديد.. ووصفت الوكالات انتخابات الوفد بأنها تجربة نموذجية وفريدة.. وطيرت الوكالات صوراً للدكتور نعمان جمعة الفائز فى الانتخابات ومنافسه فؤاد بدراوى متعانقين فور إعلان نتيجة الانتخابات.. وأكدت شبكات المعلومات، أن حزب الوفد ضرب مثلا رائعا فى التغيير الديمقراطى، ونقل السلطة بالوسائل السلمية من جيل إلى جيل، وأشار موقع هيئة الإذاعة البريطانية على شبكة الإنترنت، إلى أن الانتخابات مرت بهدوء، ولم تعكرها أحداث، كما أبرزت الهيئة مشاركة الشخصيات العامة غير المنتمية للحزب فى رئاسة لجان الانتخاب والفرز من خلال صناديق انتخابات زجاجية.. وقالت الشبكة الدولية للإعلام «إسلام أون لاين» إن حزب الوفد عبر أزمته بهدوء، وأكدت الشبكة، أن الفوز الكاسح للدكتور نعمان جمعة جاء بعد تجربة ديمقراطية لم تشهدها مصر منذ سنوات طويلة.. وركز التقرير على تأييد شباب الحزب للرئيس الجديد، وخروج المتنافسين متشابكى الأيدى.. كما اهتمت الصحافة العربية بانتخابات الوفد، ووصفتها بأنها درس فى الديمقراطية للحكومة والمعارضة.

وفى ١٧ سبتمبر ٢٠٠٠، استقبل الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس الجمهورية، الدكتور نعمان جمعة رئيس الوفد للاستماع إليه. . وقد استمر اللقاء ٣٠ دقيقة، تحدث فيها رئيس الوفد عن المشكلات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية فى مصر، ورؤية الوفد فى حل هذه المشكلات، وطالب الدكتور نعمان فى لقائه بصرورة إحراء الانتخابات فى ظروف ديمقراطية سليمة تكفل لها النزاهة والحيدة.

كانت مصر مقبلة على انتخابات مجلس الشعب، وكان رئيس الوفد يريد ضمانات حقيقية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، لتشجيع الناخبين على الذهاب إلى صناديق الاقتراع، للمشاركة الحقيقية فى اختيار ممثليهم، والابتعاد عن السلبية.

وقرر الوفد خوض الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٠ فى ظروف عصيبة، بعد وفاة الزعيم فؤاد سراج الدين من جانب، وعدم رغبة قيادات الوفد فى خوص الانتخابات بسبب عمليات التزوير التى مارستها السلطة فى الانتخابات السابقة، ولتشكهم فى إيجاد ضمانات حقيقية لنزاهة الانتخابات.

لذا قرر الدكتور نعمان جمعة الدفع بعدد كبير من شباب الوفد لخوض المعركة الانتخابية. . وأعلن أن الوفد سيخوض الانتخابات بكل قوة، وسوف نقدم أنفسنا للشعب كبديل للنظام الشمولى.

وأعلن الوفد ترشيح ٢٧٣ وفديا فى ١٧٣ دائرة تتبع ٢٦ محافظة، وكان ثلث هؤلاء المرشحين من الشباب. . وكان المرشحون الوفديون حسب التصريحات الحكومية يمثلون ٦٣,٥٪ من مرشحى أحزاب المعارضة.

وعقد الدكتور نعمان جمعة رئيس الوفد، أول مؤتمر له منذ انتخابه، مع شباب الوفد. . وألقى خطبة حماسية. . قال فيها: «أبنائى وبناتى الأعزاء. هذا اليوم، وهذه اللحظة هى أجمل لحظات حياتى، تلك التى نتطلع فيها للمستقبل بالأمل. . وبالوفد . وبالوطنية. . طلبت اللقاء بكم اليوم لكى أبلغكم أن الوفد هو حربكم، والوفد ملككم جميعا. . والوفد أمانة فى أعناقكم. . وفى أكثر من مكان وفى أكتر من موقع، قلت إن حزب الوفد لديه شباب يباهى به جميع التنظيمات السياسية، ليس فى مصر فقط. . ولكن فى العالم العربى كله. . فأنا فخور بكم. . وأتباهى بكم. . وأعتز بكم. . وأريد أن أعمل لكم وبكم. . أريد أن أضع يدى فى أيديكم لكى ننتقل سويا إلى القرن الجديد. . لكى ننتقل سويا إلى حزب الأمة. . ضمير الأمة. . نريد أن ننتقل سويا إلى صناعة المستقبل. .

صناعة مستقبل هذا الوطن تحتاج إلى عقولكم وسواعدكم . . هذا الوطن يحتاج إلى الوفد ليكون البديل الصحيح والقدير للحكم . . نحن نعد أنفسنا لمعركة الانتخابات، ولا أدرى ولا أستطيع أن أحدد نتيجتها . . ولكننا سنخوض معركة قوية عظيمة مشرفة . . نضع فيها الوفد على قمة الخريطة السياسية، وأقول وأكرر أيا كانت النتيجة . فلا يعنينى عدد المقاعد التى سنحصل عليها، إنما الذى يعنينى أن نعلن إلى الشعب، وإلى كل القوى السياسية وإلى الحكومة، أن الوفد هنا . . أن الوفد قوة سياسية كبرى . . أن الوفد قائم . . أن الوفد هو الأمة . . لقد ظن البعض أن اختفاء زعيمنا المبجل الراحل الغالى فؤاد سراج الدين . . ظن البعض وتوجس العديدون وشعر أصدقاء الوفد بالخوف . . ظنوا أن الراية ستسقط من أيدينا، ولكن الحدث الكبير فجر شرارة الثورة . . فأثبت الوفد أنه قوة عظمى . . أنه حقيقة ثابتة . . أنه البذور التاريخية . . أنه القوة السياسية فى هذا البلد وتماسكنا وخضنا معركة شريفة ونظيفة . . ونستعد اليوم وأيدى فى أيديكم لكى نخوض معركة الانتخابات القادمة».

وكانت المدة بين انتخاب الدكتور نعمان جمعة رئيسا للوفد، و بدء الانتخابات ١٠ أيام فقط . . ورغم ذلك قرر الدكتور نعمان أن يخوض الوفد الانتخابات بكل قوة وإصرار . . وسافر رئيس الوفد إلى القرى والنجوع والمراكز فى أقصى صعيد مصر، وفى الريف، يلتقى بالجماهير لتدعيم مرشحى الوفد، ورغم المشقة، إلا أن رئيس الوفد عقد ٦٠ مؤتمرا شعبيا .

ونجح ٧ مرشحين وفديين فى الانتخابات، وأوشك ٢٥ آخرون على النجاح، وحقق ٨٠ مرشحا وفديا نتائج جيدة، واستطاع كل منهم الحصول على الآلاف من أصوات الناخبين، وخاضوا معارك مشرفة . . ولا يستطيع أحد القول بأنهم فشلوا أو أن الوفد فشل فى الانتخابات . إذ إن العملية الانتخابية شابها العوار، وتلاعبت فيها أيدى المزورين لحساب أصحاب المال ومرشحى الحزب الحاكم، رغم الإشراف القضائى المحدود على الانتخابات .

وكان أمام الوفد خياران لا ثالث لهما . . الأول: أن يقاطع الانتخابات فينساه الناس وينعزل عن الشارع السياسى . والثانى: خوض الانتخابات بقوة ليفرض نفسه على الخريطة السياسية أملا فى الإصلاح . وقد اختار الوفد المعركة السياسية لمصلحة مصر ومصلحة شعبها .

وقرر الوفد خوض انتخابات المحليات فى أبريل ٢٠٠٢، وتم ترشيح ١١٧٩ مرشحا

غالبيتهم من الشباب، فى ٢٢ محافظة على مستوياتها الخمسة : المحافظة، والمركز، والمدن، والقرى، والأحياء . . وقد فاز ١٦٣ وفديا . . وبهذه النتيجة المتواضعة، تصدر الوفد قائمة أحزاب المعارضة الأخرى . . وحصل على الترتيب الثالث بعد الحزب الوطنى الحاكم، والمستقلين.

إصلاحات داخل الحزب والصحيفة:

كانت نتائج انتخابات مجلس الشعب التى خاضها الوفد، وفاز فيها بـ٧ مقاعد فقط، هى بداية الانطلاق لتجديد دماء الحزب ومنحه القدرة على مواصلة نضاله السياسى من أجل الحرية والديمقراطية.

بدأ الدكتور نعمان جمعة رئيس الوفد بحث تطوير وتحديث الوفد على مستويين، وفى وقت واحد : الحزب والصحيفة.

وفى هذا السياق أصدر ٣ قرارات لتنظيم شئون الحزب وصحف الوفد.

الأول : تضمن تشكيل مجلس إدارة لصحف الوفد، يتولى رسم وتخطيط سياسة وشئون الصحف.

الثانى : تشكيل مجلس إدارة لشئون تنظيم العضوية واللجان.

الثالث : يعقد اجتماع المكتب التنفيذى للحزب كل أسبوع لمتابعة النشاط السياسى للحزب.

ومنذ يوم انتخاب الدكتور نعمان جمعة رئيسا للوفد، حرص على أن يكون هناك انضباط مالى وإدارى حاسم وقاطع، وسعى إلى عدم تركيز كل السلطات فى يد رئيس الحزب . . إذ فوض سلطاته المالية والإدارية لجريدة الوفد لكل من رئيس التحرير، ونائب رئيس الحزب، ونائب رئيس مجلس إدارة الجريدة، ولم يعط رئيس الحزب لنفسه سلطة اتخاذ أى قرار قبل الرجوع إليهم.

ورغم تراجع سوق الإعلانات نتيجة الكساد الاقتصادى وتأثيره الملحوظ على جميع الصحف فى مصر، إلا أن الوفد من المؤسسات الصحفية المصرية القليلة التى صمدت وواجهت هذه الأزمة.

ونجحت الإدارة الجديدة فى خفض نفقات طباعة الصحيفة بمقدار ١٥٪ تقريبا . . ولم

يتم تسييل أية وديعة من الودائع التى تركها فؤاد سراج الدين، بل أضيف إلى هذه الودائع، مما جعلها فى مايو ٢٠٠٢ تصل إلى ١٢٠٪ مما كانت عليه فى أغسطس عام ٢٠٠٠.

أما بالنسبة لأموال الحزب، فرغم ما أنفق على إنشاء مقار جديدة ودعم للمقار القائمة، كما حدث فى أسوان والدقهلية والمحلة الكبرى، ورغم ما أنفق على مقار كانت متهالكة لا تصلح لشيء، ورغم ما أنفق على مؤتمرات ٢٣ أغسطس، وعيد الجهاد، وانتخابات البرلمان لعام ٢٠٠٠ (٦,١ مليون جنيه)، وانتخابات المحليات لعام ٢٠٠٢ (٣٠ ألف جنيه).. إلا أنه لم يتم تسييل أو كسر أية وديعة من ودائع الحزب، وإنما أضيفت إليها وديعة بمليون جنيه كاملة.

أما بالنسبة للهيكل التنظيمى للحزب، فقد فوض الدكتور نعمان جمعة رئيس الوفد، رؤساء اللجان العامة بالمحافظات تفويضا مطلقا فى اتخاذ قرارات اختيار المرشحين، وأحدث تغييرات فى التنظيمات الداخلية للحزب، لكى تكون فعالة وميدانية ومتحركة، وقد وضع رئيس الوفد ملامح الإصلاح التى تبدأ من لجان المراكز، والتى بعد انتهائها سوف تعقبها انتخابات فى كل محافظة من القاعدة إلى القمة، لاختيار رؤساء لجان قادرين على العمل الشعبى.

القضايا الخارجية:

ومنذ توليه رئاسة الوفد، وقد برزت سياسة الدكتور نعمان جمعة الخارجية.. إذ تمسك بمبادئ الوفد ومواقفه التى نادى بها زعماء الوفد السابقون: سعد زغلول، ومصطفى النحاس، وفؤاد سراج الدين.. إذ يرى الوفد، أن قوة العرب فى وحدتهم، لذا فإن الدكتور نعمان يركز فى خطاباته السياسية، وفى تصريحاته، وبياناته وكتاباته على هذا المبدإ.. مبدإ وحدة العرب، ومناهضة الصهيونية، والغطرسة الأمريكية، والدفاع عن القضايا العربية القومية، والتى تركزت فى السنوات الأخيرة، على ثلاث قضايا مهمة: فلسطين، السودان، العراق.

* شغلت قضية الاحتلال الصهيونى لفلسطين عقل الدكتور نعمان جمعة رئيس الوفد، وعقد المؤتمرات الشعبية ليس فى القاهرة فقط، ولكن فى محافظات مصر المختلفة، لمناصرة الشعب الفلسطينى، الذى يواجه الآلة العسكرية الإسرائيلية، فى ظل صمت عربى مريب.. وقد ناشد الدكتور نعمان الزعماء العرب لحماية الشعب الفلسطينى من عمليات الإبادة.. وقاد الدكتور نعمان جمعة حملة للتبرع للشعب الفلسطينى، كان هو

أول من ساهم فيها . . ووصف رئيس الوفد، الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات الذى حاصرته القوات الإسرائيلية داخل مقره برام الله، بالبطل القومى الذى تحمل ما لم يتحمله زعيم عربى آخر.

* أما بالنسبة للعراق . . فقد أدان رئيس الوفد العدوان الأمريكى السافر على العراق الشقيق، وطالب برفع الظلم عن شعب العراق الذى يتعرض للموت بسبب هذا الحصار الجائر، وأكد رئيس الوفد فى العديد من مؤتمراته، أن أمريكا تسعى لتجزئة العراق، وتحطيم وحدة شعبه تحت دعاوى كاذبة.

* أما بالنسبة للسودان . . فقد نادى الدكتور نعمان جمعة بضرورة وحدة شعبى وادى النيل: مصر والسودان، ولذا فقد انزعج عندما وقعت الحكومة السودانية اتفاقا مع الجبهة الشعبية لتحرير السودان، وهو ما عرف باتفاق «ماشاكوس»، الذى يهدف إلى تقسيم السودان.

وقد كتب الدكتور نعمان جمعة مقالا نشرته الوفد على صدر صفحتها الأولى فى أول أغسطس ٢٠٠٢، تحت عنوان: «من حقنا أن نقلق على السودان» قال فيه:

«وحدة وادى النيل عقيدة وفدية راسخة منذ سنة ١٩١٩ حتى الآن، وقال فيها النحاس: «تقطع يدى ولا يفصل السودان عن مصر»، وهتفنا منذ طفولتنا فى الخرطوم وفى القاهرة: «شعب واحد، نيل واحد، أمل واحد، لن يتجزأ» . . لم يكن الوفد مستريحا لكيفية إدارة الضباط الأحرار سنة ١٩٥٤ لموضوع الروابط والعلاقات المصرية السودانية . . فقد تركتها للصاغ صلاح سالم، وكان شابا مندفعا بغير خبرة، وتم وقتها عزل واعتقال الرئيس محمد نجيب، ولم يكن التوقيت مناسبا، فمحمد نجيب كان رمزا للتوحد، لأنه من أب مصرى وأم سودانية، وكان محبوبا ومقبولا من أبناء شطرى الوادى.

وبغير إعداد أو دراسة أو تمهيد أو وضوح للرؤية أجرى الاستفتاء على الوحدة أو الانفصال، فكان الانفصال، وكان الانطواء، وكان الانكفاء على أمور ذات طابع محلى ضيق هنا وهناك . . ثم حدثت تطورات مست معالم حكم الأقاليم مع التلويح بتطبيق الشريعة الإسلامية، كل ذلك أدى إلى تأجج الحرب الأهلية بين حكومة السودان وبين القبائل التى تقطن الجنوب . . وكانت الحرب الأهلية فى الجنوب قاسية ومضنية، وتفوق بكثير قدرات أى حكومة سودانية، فكانت تستنزف الدماء الغزيرة، وكانت تلتهم ثلاثة

أرباع الدخل القومى السودانى، ونزح أهل الجنوب إلى الشمال طلبا للحياة وللأمن وللغذاء، فغرقت الخرطوم فى بحر من البشر، ولم يكن بقدرتها أن توفر لهم الحد الأدنى للحياة.

وهنا كانت الفرصة سانحة أمام أمريكا والصهيونية والغرب بصفة عامة، فقدموا السلاح والمال لقبائل الجنوب، واستغلوا الظروف السيئة التى يعيشها المواطنون هناك، واستغلوا بعض أخطاء أهل الشمال، وأقنعوا أهل الجنوب بأن حكومة الخرطوم عبارة عن استعمار عربى إسلامى.

وانتشرت البعثات الاستعمارية فى جنوب السودان، لكى تلعب على جميع الأوتار، واتجهت أمريكا إلى شرذمة العالم العربى، وبالذات إلى انفصال جنوب السودان عن شماله، وهكذا يسعى الغرب إلى الوحدة الأوروبية، ثم هو يسعى فى منطقتنا إلى تقطيع الأوصال، لكى نصبح فريسة سهلة للوحش الصهيونى.

فى ظل هذه الظروف، وتحت وطأة هذه الضغوط، اجتمع البشير وجارنج، واتفقا مبدئيا على وقف القتال وعلى استفتاء أهل الجنوب بعد ست سنوات.. وليس لدينا تفاصيل الاتفاق، ولكننا نشعر بالرهبة وبالضيق وبالقلق.. فست سنوات مدة قصيرة، ونفوس أهل الجنوب معبأة بأسباب الكراهية الحقيقية والوهمية.. والاستفتاء إن كان على الاتحاد أو على الانفصال، فستكون الإجابة هى الانفصال، وذلك ما لم يتحرك المخلصون لتحسين الأوضاع وزرع الثقة، ولكن المشكلة هى أن الإخلاص والنوايا الحسنة لا تكفى. حيث يلزم لذلك قدر كبير من الإمكانيات ومن الجهود المكثفة.

ويبقى السؤال الكبير: أين مصر من كل ذلك؟!.. ويؤكد أهمية الموضوع: أن وحدة التراب السودانى بالنسبة لمصر، هى مسألة حياة أو موت، وذلك لا يرجع إلى أهمية مياه النيل، وإنما لأن مصر والسودان شعب واحد، نيل واحد، أمل واحد لا يتجزأ.

وأقول إن الحكومة المصرية لم تقم بواجبها على الوجه الأكمل، فالعلاقات المصرية السودانية ليست سوى ملف ضمن مئات الملفات فى أضابير وزارة الخارجية المصرية.. وأحيانا تطرأ لحظات نشاط فتتم السفريات والاجتماعات والتصريحات ثم ينتهى الموضوع، وذلك لأن الحكومة المصرية متخمة بمشاكلها الداخلية وبمشكلة فلسطين.

لقد آن الأوان لكى ننشئ إدارة كبرى يتولاها نائب لرئيس الوزراء بإمكانيات وسلطات ضخمة، ويكون تابعا له سفيرنا فى السوادن، وكل سفرائنا فى الدول المجاورة للسودان،

يختص بكل قضايا الأمن الخارجي والداخلي، والقضايا الاقتصادية وقضايا الهجرة والجنسية والاستثمار المشترك . . إلخ. وتعمل هذه الإدارة عملا متواصلا يوميا وكل ساعة وكل دقيقة، وتكون مهمة هذه الإدارة عدم ترك السودان لقمة طرية سائغة تلتهما الجوارح من كل صوب، ويكون شعارها : «شعب واحد، نيل واحد، أمل واحد لن يتجزأ».

العالم كله يتجه إلى التكتل والتوحد وإلى الكيانات الدولية الكبيرة رغم الاختلاف فى كل شيء، فلماذا نستسلم للفرنجة وللصهاينة لشرذمتنا والفتك بنا؟».

ولاقت دعوة الدكتور نعمان جمعة رئيس الوفد بضرورة إنشاء إدارة كبرى تختص بشئون السودان، تأييدا كبيرا من قبل الأحزاب والقوى السياسية السودانية، وكذلك من قبل الأحزاب والقوى السياسية المصرية، وعبرت الأحزاب السودانية عن أمنياتها فى أن تستجيب الحكومة المصرية لدعوة رئيس الوفد، وناشدت الحكومة السودانية أن تسعى إلى إنشاء إدارة سودانية مماثلة، من أجل تفعيل وحدة شعبى وادى النيل.

القضايا الداخلية:

الحرية والديمقراطية، مبدآن عاش الوفد منذ إنشائه عام ١٩١٨ مدافعا عنهما . . ومنذ تولى الدكتور نعمان جمعة رئاسة الوفد وهو يعلن فى كل مؤتمراته وأحاديثه ضرورة تحقيق هذين المبدأين: الحرية والديمقراطية، وفى سبيل ذلك يطالب بضرورة إجراء إصلاح سياسى شامل، لأن الإصلاح السياسى سيؤدى إلى الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى . . وطالب الدكتور نعمان بضرورة تخلى الرئيس مبارك عن رئاسة الحزب الوطنى، وضرورة أن يكون اختيار رئيس الجمهورية بالانتخاب الحر المباشر وليس بالاستفتاء . . وطالب بضرورة إلغاء نسبة الـ٥٠٪ عمال وفلاحين فى مجلس الشعب، لأن ذلك يتنافى مع مبدأ المساواة بين المواطنين فى الدستور، وطالب بتخفيض الضرائب لتشجيع الاستثمار، وإلغاء كافة القوانين الاستثنائية، ورفع المعاناة عن كاهل الفقراء ومحدودى الدخل . . كما طالب بتشكيل حكومة جديدة برئاسة الرئيس حسنى مبارك للخروج بمصر من أزماتها الطاحنة التى أنهكت الشعب المصرى.

وبسبب الأخطار الجسيمة التى تواجه مصر داخليا وخارجيا، فقد وجه الدكتور نعمان جمعة رئيس الوفد الدعوة إلى قيام «جبهة وطنية» تضم الحكومة والمعارضة وكل القوى السياسية والنقابات، للخروج بمصر من أزمتها . . وقد جاءت دعوة الدكتور نعمان أمام حشد كبير من السياسيين وجماهير الوفد، فى الاحتفال بذكرى الزعماء سعد زغلول،

ومصطفى النحاس، وفؤاد سراج الدين، والذى عقد يوم الجمعة ٢٣ أغسطس ٢٠٠٢ . .
قال رئيس الوفد:

«نطالب المصريين جميعا من هذا المكان، من بيت الأمة، بأن هذه الأيام الصعبة تفرض علينا أن نسترجع فكرة الوحدة الوطنية التى نادى بها سعد زغلول، والوحدة الوطنية ليست قبطيا ومسلما . . من هذا المكان أنادى وأناشد الشعب المصرى، وأناشد جميع القوى السياسية، وجميع الهيئات والفئات، وكل من يعيش فى هذا البلد، أناشدهم العمل على إنشاء جبهة وطنية، تضم الحكومة وأحزاب المعارضة والقوى السياسية والنقابات والجمعيات والغرف التجارية، وكل ما فى هذا البلد من قوى اجتماعية واقتصادية، لكى ننشئ جبهة وطنية، ليست للحكم، فلا أقصد تشكيل حكومة ائتلافية، إنما أناشد وأنادى بوحدة الشعب المصرى فى جبهة وطنية. وهى ليست غريبة على تاريخنا. ففى عام ١٩٣٥ أنشئت الجبهة الوطنية لمطاردة الإنجلير، وكانت برئاسة خالد الذكر مصطفى النحاس، أبرمت معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية «مونتريه» عام ١٩٣٧ . ورغم ما بها من عيوب، فقد قررت استقلال مصر وانحسار الجيش الإنجليزى إلى منطقة القناة وإلغاء الامتيازات الأجنبية، كان ذلك بفضل الجبهة الوطنية التى يجب أن ننادى بها جميعا، وأنا أقول لكل الأحزاب والقوى السياسية لا تعتبروها ميرة وفدية إنما أدعو الحكومة والحزب الوطنى وأحزاب المعارضة والقوى السياسية والاجتماعية، نريد جبهة وطنية، لأننا لو قلنا إننا نرفض تدخل أمريكا ونرفض المعونة الأمريكية الإضافية أو المعونة الأمريكية الأصلية كأننا نتحدث عن شعارات، وهذه الشعارات الطيبة تحتاج إلى تطبيق وتحتاج إلى تكاتف الشعب لكى نتفق جميعا على أن نقاطع البضائع الأمريكية، وأن نقاطع المستشارين الأمريكان، فلنتفق جميعا عند الجبهة القومية أو الجبهة الوطنية على أن كلا منا يقلل استهلاكه، ويقلل من الاسنهلاك الترفى، يقلل من أجهزة التكييف، كل ذلك يكون فى يد الشعب، ولا تستطيع الحكومة أن تفعله بمفردها، يستطيع الشعب أن يقرر، وأن يساعد، وأن يواجه . . يقرر المقاطعة ويعمل من أجلها، يساعد الحكومة ويدعمها، ونحن إن تحدثنا عن جبهة وطنية فلكى نساعد الدولة ونساعد المجتمع كى يواجه الأخطار، لأن الجبهة الوطنية إن كانت خلف الحاكم فيستطيع أن يقف صامدا ويقول لأمريكا لا لضرب العراق، ولا لتجزئة السودان، ولا للعدوان على بيروت، ولا للعدوان على سوريا، ولا للعدوان على الشعب الفلسطينى، وإننا نحن أصحاب إرادتنا، ونحن أصحاب هذا البلد، وعصمتنا فى أيدينا . . كل ذلك إن كان الشعب ملتحما بالحكومة، أما أن تقف الحكومة بمفردها وأن تقف الحكومة معزولة عن الناس وتتخذ

قرارات خطيرة فلن يكون لها أى قيمة . . لأن قوة الشعب قوة عظمى ، وتستطيع أن تحقق المعجزات .

وبهذه المناسبة نقول أيضا من هذا المنبر ، من بيت الأمة الذى هو بيتكم جميعا وملككم جميعا ، إن مصر فى حاجة إلى عقد اجتماعى جديد ، العقد الاجتماعى الذى كان قائما فى سنة ١٩٢٣ إلى ١٩٥٢ . كان قائما على محتل أجنبى يسيطر على إدارة البلاد وعلى ملكية فاسدة وعلى أحزاب أقلية عابثة ، وعلى حزب الوفد وكل الوطنيين الشرفاء . . كانت معركة لها طابع خاص ، وانتهى هذا العقد الاجتماعى عام ١٩٥٢ .

وبدأ عقد اجتماعى آخر قوامه القوات النظامية ، حاكم فرد يستند إلى قوات نظامية تدعم حكمه ، وإلى حزب أوحد يحتكر المجالس النيابية والأغلبية فيها بطبيعة الحال . . نحن نعيش حاليا هذه المرحلة ، ولا نستطيع أن نتحرك وأن نحقق الجبهة الوطنية ولا نستطيع أن نحقق الإصلاح السياسى أو الاقتصادى ، ما لم نراجع هذا العقد الاجتماعى . نريد عقدا يكون إطارا للعمل الوطنى ، يكون إطارا للإصلاح السياسى ، والاقتصادى ، والاجتماعى . إطارا يعيش فيه الجميع ، كل القوى السياسية تكون فى هذا الإطار كل القوى الاقتصادية تكون داخل الإطار ، فلا يعيش البعض يحتكر السلطة والقوة والنفوذ والمال والبعض الآخر أو الأغلبية تعيش خارج الإطار وتعيش على الهامش . . ولذلك فهى لا تتعاون ولا تتضامن ولا تمد يد العون . . نريد إطارا جديدا . يكون داخله الجميع ، كلنا نتعاون بما فى ذلك التيار الدينى . . ولماذا لا يقوم حوار بين الدولة والأحزاب والتيار الدينى؟ . . كيف نتعامل معهم؟ هل سيظل التيار الدينى خارج إطار الشرعية وهو قوة واقعية موجودة ، قوة قائمة ونحن نعتبرها خارج إطار الشرعية؟ كيف يستمر الحال ونحن نواجه بالأحكام العرفية وبالمحاكم العرفية ، وبالمحاكم الاستثنائية وبالقوانين الاستثنائية . . ويردون علينا بأن ذلك لمواجهة التطرف . . إلى متى سيظل بين المصريين معتدل ومتطرف . . لماذا لا نتحاور؟! لماذا لا نتحدث؟!» .

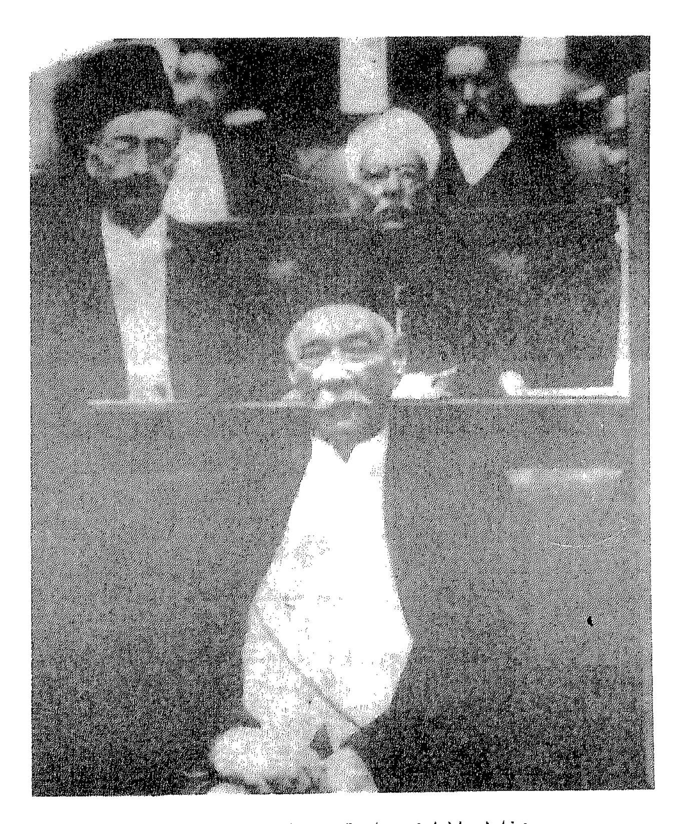
الفهـــرس



الأمير الوطنى عمر طوسون والزعيم الوطنى سعد زغلول فكر كل منهما
عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى فى تكوين وفد يفاوض الإنجليز .



الحفلة التى أقامها النواب الوفديون لسعد باشا فى فندق الكونتيننتال فى يونيو سنة ١٩٢٦.



سعد زغلول باشا فى جلسة من جلسات مجلس النواب.



الشيخ حسن البنا فى اجتماع للإخوان المسلمين وبجانبه الصاغ محمود لبيب أحد الظباط الأحرار القدامى.



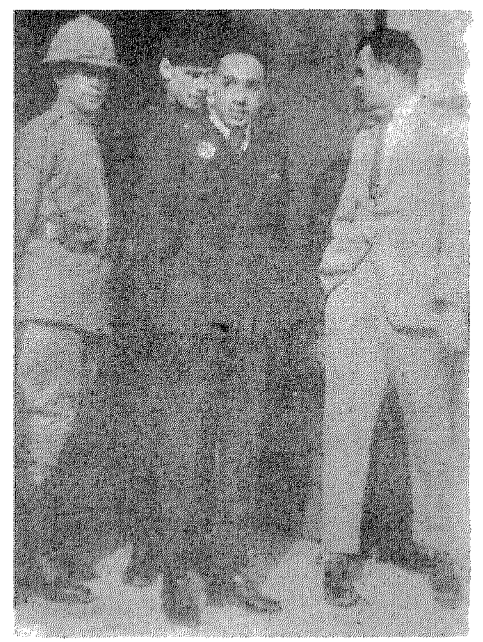
شيخ الفدائيين المصريين الحاج أحمد رمضان زيان.



سعد زغلول وأم المصريين، ومصطفى النحاس وسينوت حنا فى باريس
بعد اخفاق المفاوضات المصرية البريطانية.



أعضاء الوفد المصرى بعد اجتماعهم فى ١٨ سبتمبر ١٩٢٧ واختيارهم مصطفى النحاس باشا خليفة لسعد .



عبدالحميد عنايت أحد المتهمين باغتيال
السير لى ستاك سردار الجيش.



سينوت حنا يعالج من أثر
الطعنة التى أصابته فى
المنصورة بعد أن افتدى
زعيمه مصطفي
النحاس.



النحاس باشا يخطب على ضريح سعد زغلول.



مصطفى النحاس فى شبابه.



أعضاء الوفد بعد اجتماعهم بالنحاس بمنزل أحمد حسن بك بالجيزة.



اجتماع الهيئة الوفدية البرلمانية بالنادي السعدى بعد ظهر الخميس ١٩٣٧/١٢/٢٣ وقد ظهر رفعة النحاس باشا وإلى يمينه الدكتور أحمد ماهر فالأستاذ محمد صبرى أبو علم.



النحاس ومكرم على ضريح سعد فى ذكرى عيد الجهاد .



لعبت الحركة الفدائية المصرية دورًا هامًا فى تحرير مصر وكان للفدائيين المصريين عطاؤهم الكبير فى خدمة قضية مصر والسودان، إبراهيم موسى زعيم عمال العنابر أعدم فى قضية اغتيال السير لى ستاك سردار الجيش المصرى وكان مثالاً رائعاً للرجولة والفداء ونكران الذات.



عريان يوسف سعد واحد من قيادات العمل الفدائى المصرى: كان عليه أن يقتل يوسف وهبة باشا ويبقى فى مكانه حتى لا يتهم مسلم باغتيال وزير مسيحى.



محمد سعيد باشا
وزير الحقانية



أحمد زيور باشا
رئيس مجلس الشيوخ



حسن حبيب باشا
وزير الحربية



فتح الله بركات باشا
وزير الداخلية

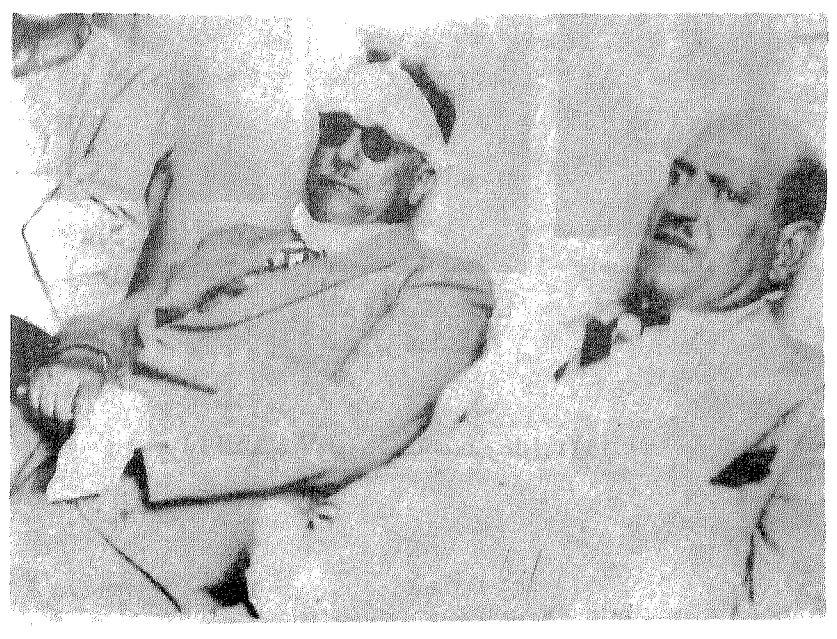


واصف غالى باشا
وزير الخارجية

وزارة الشعب الأولى برئاسة سعد زغلول ١٩٢٤.



النحاس باشا يعالج من جرح أثناء إحدى محاولات اغتياله.



أصيب مكرم عبيد فى واحدة من المظاهرات العنيفة والنحاس باشا يزوره في المستشفى.



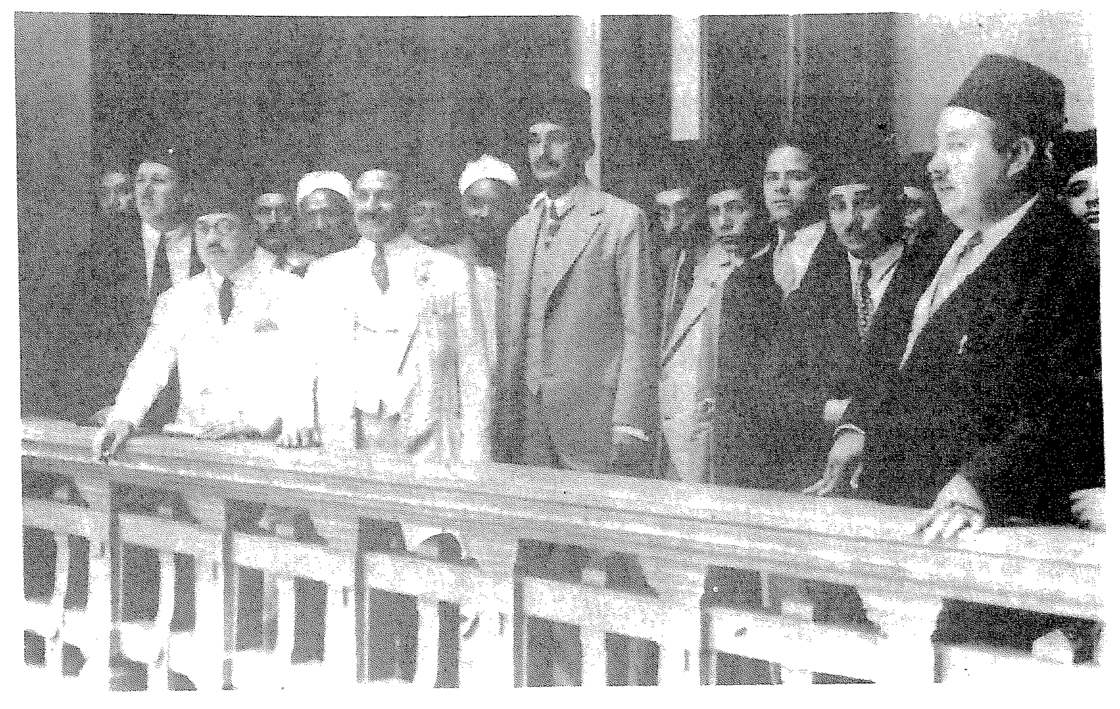
فاروق وناريمان وطفلهما أحمد فؤاد فى جزيرة كابرى.



الدكتور محمد بلال فى اجتماع وفدى يقف خطيباً .



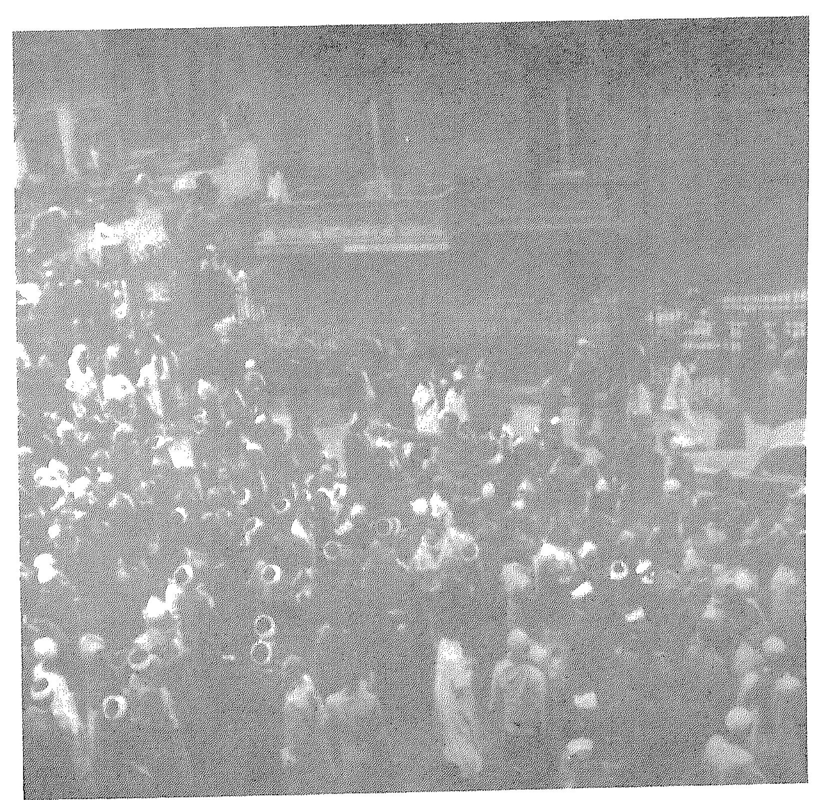
الجامعة المصرية التى أنشأتها الحركة الوطنية المصرية، فى أوائل القرن العشرين.



عقب خروج عباس محمود العقاد من السجن بعد انقضاء العقوبة التى حكم عليه بها بتهمة العيب فى الذات الملكية، ذهب مباشرة إلى ضريح سعد وإلى النادى السعدى حيث استقبله النحاس باشا رئيس الوفد.



محمد الباسل باشا مع إحدى المدعوات فى حفل بمنزل مكرم عبيد باشا .



مظاهرات ضد اسماعيل صدقى باشا



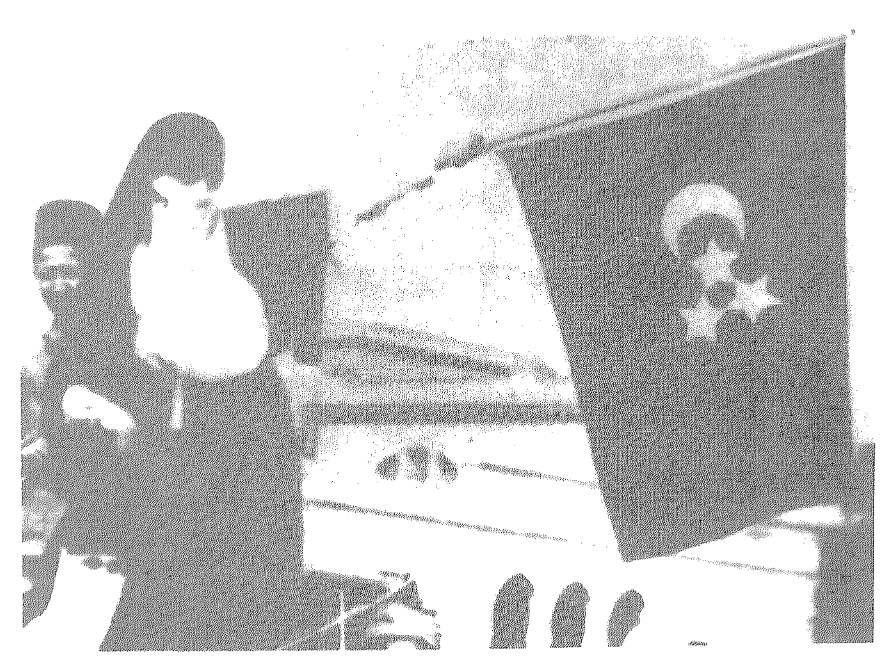
أحمد حلمى باشا، الرشيد بن الحاج إبراهيم، الدكتور حسين الخالدى.



سعد زغلول واقفاً وإلى يمينه فتحى زغلول باشا وإلى يساره صهره مصطفى فهمى باشا وقد جلست أمامهم صفية هانم زغلول أم المصريين (فيما بعد) بجانب شقيقتيها.



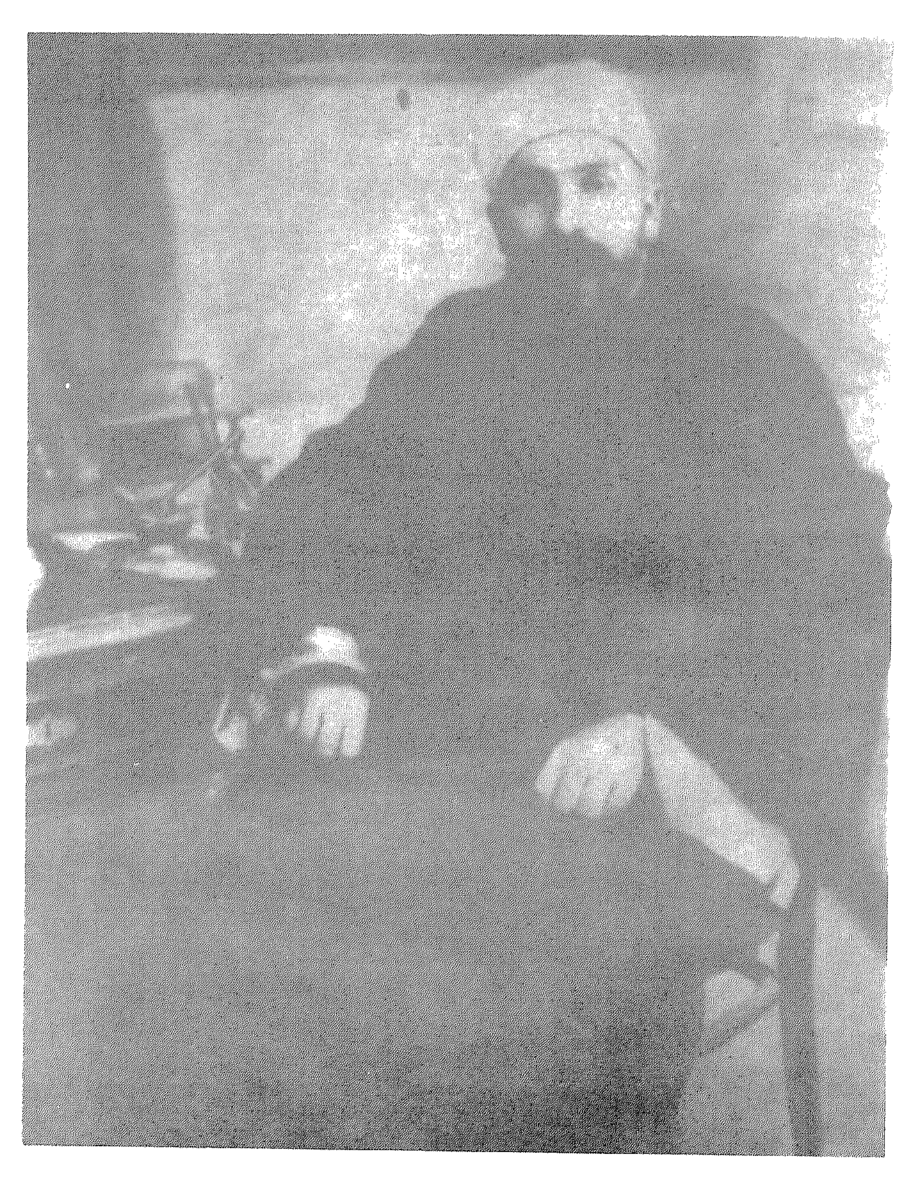
بطرس غالى باشا الذى رأس "المحكمة المخصوصة" التى حاكمت أبناء دنشواى واغتاله إبراهيم ناصف الوردانى وكانت رئاسته لتلك المحكمة من أسباب الاغتيال.



إحدى المتظاهرات تحمل العلم المصرى أثناء ثورة ١٩١٩ .



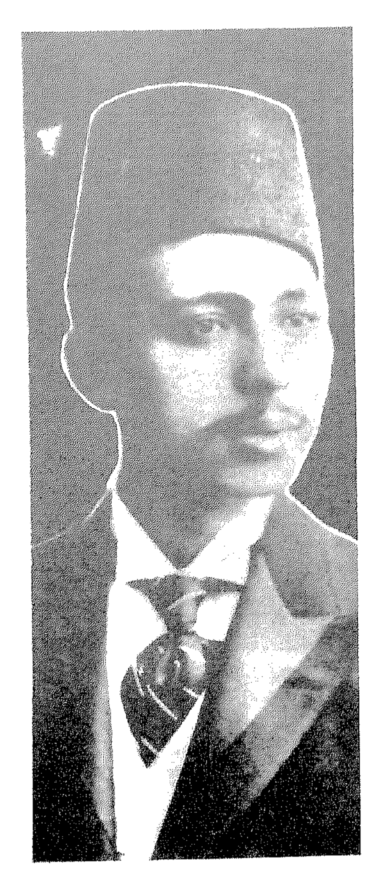
أعضاء الوفد المصرى: علوى بك الجزار، محمد الباسل، مراد الشريعى، جورجى خياط، ويصا واصف، مرقص حنا، وواصف غالى فى صورة تذكارية .



الشيخ عبد العزيز جاويش عقب خروجه من
السجن فى قضية مقال "ذكرى دنشواى".



مصطفى كامل الزعيم الشاب



مصطفى كامل "فى عز شبابه"

سعد زغلول عندما اختير وزيراً للمعارف،
أو بمعنى أدق ناظراً للمعارف.



النحاس وفؤاد سراج الدين فى حفل زفاف كريمة إبراهيم فرج.



فكرى أباظة باشا



سعد زغلول فى بداية عمله بالمحاماة



سعد زغلول فى شبابه



فؤاد سراج الدين باشا يكتم ضحكة بعد سماع قفشة من اللواء
محمد حيدر باشا فى المهرجان المصرى اليونانى بالإسكندرية.



الأمير سيف الدين أحمد نقل الأميرة شويكار مطلقة الأمير أحمد فؤاد - الملك فيما بعد . كانت له قضيتا! قضية محاولة اعتدائه علي الأمير أحمد فؤاد، وقضية طلب رفع الحجر عنه.



الخديوي عباس حلمى الثانى فى أخريات أيامه وبعد أن أطاح الإنجليز بعرشه بسنوات عديدة.

رقم الإيداع ٣٥٤٢/٢٠٠٣
الترقيم الدولي 2 - 0926 - 09 - 977

مطابع الشروق
القاهرة ٨٠ شارع سيبويه المصرى ـ ت ٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت ص ب: ٨٠٦٤ ـ هاتف ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٢١٣ ـ فاكس ٨١٧٧٦٥ (٠١)







تاريخ الوفد

تاريخ الوفد هو جزء عزيز ونفيس من تاريخ مصر. بل وبغير مبالغة هو تاريخ نضال وكفاح الشعب المصرى الحديث من أجل جلاء المحتل الأجنبى ومن أجل سيادة الأمة ومن أجل الوحدة الوطنية ومن أجل حقوق الإنسان المصرى ورفاهيته.

فالوفد هو ثورة ١٩١٩ بزعامة سعد زغلول. وهو الصمود الشعبى بزعامة النحاس ضد الاحتلال الإنجليزى وضد الحكم الملكى المتسلط وضد وزارات أحزاب الأقلية ووزارات أعوان الملك وتابعى الإنجليز. وهو صمود شعبى وصل إلى ذروته فى أعمال الفدائيين ضد الإنجليز على ضفاف قناة السويس فى سنتى 1950 و1951. وبطولات الفدائيين هى التى يسرت مهمة المفاوض المصرى سنة 1954 لإنجاز جلاء القوات البريطانية نهائيا عن مصر. ومعركة الفدائيين أعد لها واحتضنها وزير الداخلية وسكرتير عام الوفد الرئيس الثالث والزعيم الوطنى محمد فؤاد سراج الدين. وهو من قدر له أن يصمد حتى استطاع إعادة الوفد إلى الحياة السياسية بعد ربع قرن من الأوحدية السياسية.

والوفد هو الانحياز إلى الشعب والالتحام به. وتمثل ذلك فى مجانية التعليم وفى قانون العمل الذى حقق الكثير من المكاسب للعمال. وهو إنصاف الموظفين وإصدار كادر الأزهر والشرطة.

باختصار: الوفد مسيرة وطنية بدأت بالثورة عام ١٩١٩ وتستمر من أجل سيادة الأمة ومن أجل الإصلاح السياسى والاقتصادى والاجتماعى والخدمى.

د. نعمان جمعة

تصميم الغلاف: د. مصطفى الرزاز



دار الشروق
القاهرة: ٨ شارع سيبويه المصرى - رابعة العدوية - مدينة نصر
ص.ب: ٣٣ البانوراما - تليفون: ٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
e-mail:dar@shorouk.com